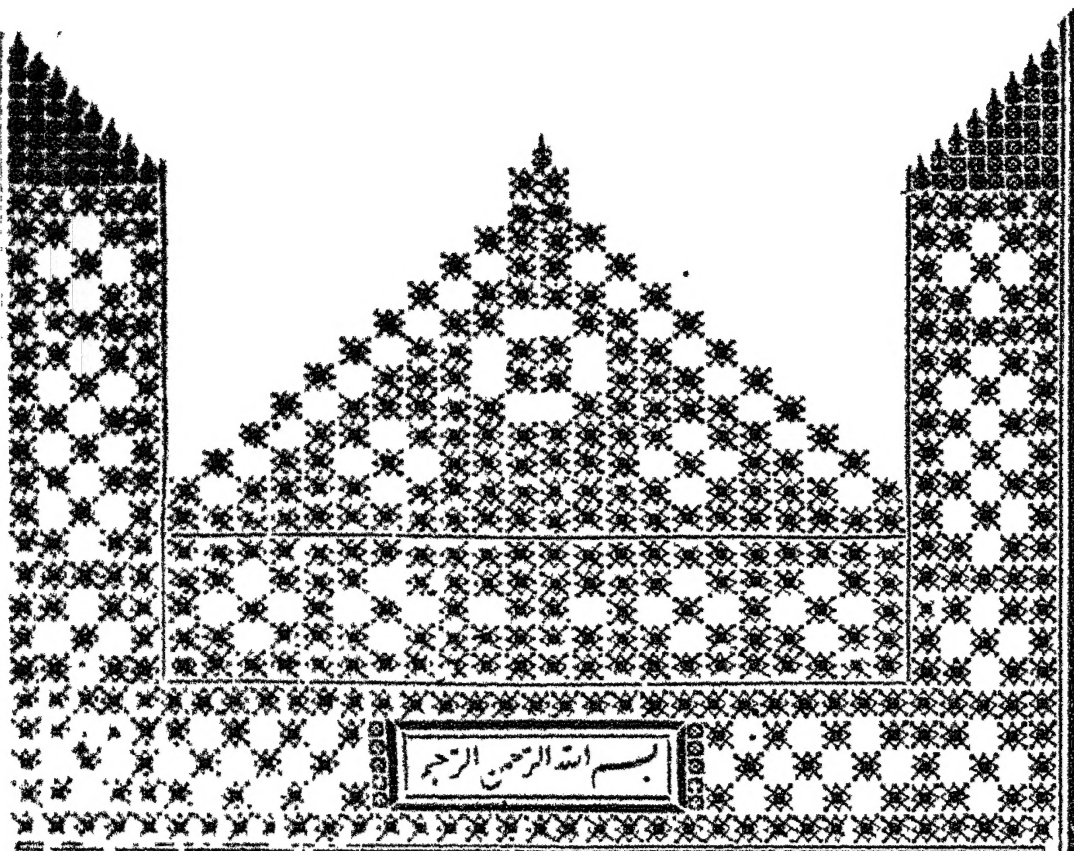


*(الجزء الثاني) *

—*—*—*—

من قرءه صيرون الانتبه لتركه لرد المحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار استبدى العلامة الفاضل والفهامة
السكاكيل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة
الزمان السيد محمد علاء الدين ادمي
ابن الشيخ محمد أمين الشهير باب
مجايدن ورحمهما الله تعالى
ونفعنا جميعا والمسلمين
آمين

*(وجه امشه ما يلزم عليه التكلم من الشرح المذكور) *



(باب دعوى الرجلين)

(باب دعوى الرجلين)
(تقدم حجة خارج في ملك
مطلق)

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والابعاد مع الدعوى لا تكون الا بالامتناع من دعوى
لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكر صاحب الهداية والكر في أوائل كتاب الدعوى
وقلت ولعل صاحب الدر وانما أحضرها الى هذا المقام مقتضى ذلك أن صاحب الزاوية لتحقيق مناسبة ادعاء
مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لسائله وان لم تكن معه دعوى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم
يكن ذايد والخارج المدعى لانه خارج عن يد قاسد الى المدعى يجوز ان ينادى به بالخارج لأن الخارج
هو المدعى والبينة بين المدعى بالحدوث وفيه خلاف الشاذي وانما كان الخارج مدعى بالمدعى يعرفه عاينه
(قوله في ملك مطلق) أي ملك المال بخلاف ملك السكاح فان ذا اليد قد قدم ولو لا برهان ما لم يصدق بوجه
الخارج كسبائي وقد الملك بالمطابق احتراز عن المقيّد بدعوى التنازع ومن المقتضى ان ادعاء المدعى بالمدعى
واحد وأحد هما قابض وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق فان في هذه المسئلة قد قيل بينة
ذی اليد بالاجماع كسبائي دور أي ولم يلزم انتقاص مقتضى القسمة لان قول بينة ذی اليد بالاجماع هو من
حيث ما ادعى من زيادة التنازع وغيره فهو مدعى من تلك الجهة والمراد بالقبض التلق من شخص شخص
مع قبضه فلا يراد ما قبل كون المدعى في يد القاض أمر معين لا يدعيه ولا يدعيه من اقامة له مسئلة
وقوله بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارج اليقين لكونه ادعاء المدعى عليه قلت لا لان اليقين لا يجب
عند عجز المدعى عن البينة وهنالك يجرى كافي العماية أو رد عليه بأن مراد السائل هل يجب على الخارج بين
عند عجز ذی اليد عن البينة والادلة المشبهة لسؤاله أصلاً اهـ يريد به أن الجواب بما في السر ان لا هو بان
ولم يتصل للجواب عنه أقول انما هو أن يجب اليقين على الخارج عند عجز ذی اليد عن اقامة له مسئلة بالادعي
الزيادة لانه مدعى بالنسبة اليها وله سد الرم عليه البرهان ويكون المدعى مدعى بما بالنسبة اليها فيلزم عاينه
اليقين عند العجز عن البرهان وبينة المدعى لم تعمل ما لا تسلم من ادعاء يدعي الادعاء هو معارضه أو دعوى ذی

لم يبق من البرهان عليها بل توجه اليه على من كان في مقابلة كاهن أو شاعر أو مدعي فخالف على
 علم العلم بذلك الذي يادعون حاشيكم للمدعي بيته لكونها المانع المعارض وان نكل يكون مقرا أو
 بالذات فيجوز ويبقى المدعي في يد ذي اليد نعم لا يجبر الخارج على الجواب عن دعوى ذي اليد لولا دعواه لعدم
 كونه ذابلا لقصور في كون ذي اليد مدعيها فبما ادعاه كاهن أو شاعر صاحب التسكة لانه هذا هو التحقيق تدبر عبد
 الحلبي (قوله أي لم يذكر له سبب) أي معين أو مقيد بتاريخ كسبائي وكذا لولا ذكره سبب يشكر فان ذكر
 له سبب لا يشكر وقدم بيته ذي اليد كسبائي أيضا ومن هذا القبيل ما في منية المفتي أقاما بيته على عبد في يد رجل
 أحدهما بغصب والآخر ببيعة فهو بينهما أي لان المودع بالخود بصير غاصبا قال في جامع الفصولين الخارج
 وذو اليد لو ادعى الرثامن واحد وذو اليد أولى كفي الشراء هذا الذي الخارج وذو اليد تلقى الملك من جهة
 واحدة ولو ادعى من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف مالو ادعى من واحد فانه هنا
 يقضى لذي اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كالأول
 حضر البائعان و برهنوا أرخا وأحدهما أسبق تاريخا والمبيع في يد أحدهما يحكم للأسبق اهـ من الثامن
 وتما فيه وفي الاشهاد قبيل الوكالة اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مستثنى في
 الخزانة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امراته هدموها حران وأقام ذو اليد بيته انه ابنه ولم ينسبه
 الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد شيئا والخارج مسلما برهن الذي يشهد من الكفار و برهن
 الخارج قدم الخارج سرا برهن بمسلمين أو بكفار ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا اهـ
 (قوله وان وقت أحدهما فقط) ان وصاية ومقتضاها العموم أي ان لم يوقت أو وقتا متساويا أو مختلفا أو وقت
 أحدهما وعليه مؤاخذه وهو انه اذا وقتا واختلف تاريخهما فالعبرة بالسابق منهما على ما تقدم لان للتاريخ
 عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عند أي حنفية ووافقه رواية وخالفه في أخرى فكان
 عليه أن يقول ان لم يوقت أو وقتا وأحدهما مساو للآخر أو وقت أحدهما فقط قال في العرر حجة الخارج
 في الملك المطلق أولى الا اذا أرخا وذو اليد أسبق (قوله وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق) أي فيما لو وقت
 أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر عنده والحاصل أن الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخا
 وذو اليد أسبق (قوله وثمرته) أي ثمرة الخلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدى) تقدمت المسئلة متنا
 قبيل السلم (قوله تاريخ غيبة) أي غيبة العبد عن يده لان قوله منذ شهر متعلق بغيبه فهو قيد للعبية وقوله منذ
 سنة متعلق بما يتعلق به قوله أي ملك الى منذ سنة فهو قيد للملك وتاريخ المعتمد تاريخ الملك ولم يوجد من
 الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ
 حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج في قضية بيته
 الخارج (قوله وقال أبو يوسف) أي فيما لو وقت أحدهما فقط (قوله ولو حالة الانفراد) أي قال أبو يوسف
 يقضى للمؤرخ سواء أرخا معا ٣ وكذا لو أرخا حالة الانفراد لان التاريخ حالة الانفراد معتبر عنده والحكم
 فيما لو أرخا معا أولى بالحكم حالة الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كهي القاعدة في الوصلية أي
 الحكم في المقدرة بلها أولى بالحكم مما بعدهما والمراد بما اذا أرخا معا سبق تاريخ أحدهما أما لو استوى
 تاريخهما فهو كالأول يؤرخا لتساوقهما ما وافقه يطلقون العبارة عند ظهور المعنى وحينئذ يقول بعض
 المحشين الاولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه يحصل انه يقضى للمؤرخ حاله دورا للتاريخ
 منهما وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما اذا أرخا حقيقة منهما ما بل القضاء السابق اهـ غير لازم
 لان أعمال الكلام أولى من أهمله (قوله كذا في جامع الفصولين) حيث قال استحق جوارف طلب ثمنه من
 بائعه فقال البائع المستحق من كم مدة غاب عنك هذا الجارف فقال مدسنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر
 سنين قضى به للمستحق لانه أرخ غيبته لا الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته

أي لم يذكر له سبب كما
 (على حجة ذي اليد وان
 وقت أحدهما فقط)
 وقال أبو يوسف ذوالوقت
 أحق وثمرته فيما لو (قال)
 في دعواه (هذا العبدى)
 غاب عن منذ شهر وقال ذو
 اليد منذ سنة قضى
 للمدعي لان ما ذكره تاريخ
 غيبة لا ملك فسلم يوجد
 التاريخ من الطرفين فقضى
 بيته الخارج وقال أبو
 يوسف يقضى للمؤرخ ولو
 حالة الانفراد وينبغي أن
 يقضى بقوله لانه أوفق
 وأظهر كذا في جامع
 الفصولين

٣ قوله سواء أرخا معا الخ
 هكذا بالاصل واعل الظاهر
 أو أرخا حالة الانفراد فيجوز

فصار كأن الشئ الذي ادعى ملك بالعهدة بتاريخ عشر سنين غير أن التاريخ لا يبره صحة الادعاء عند أي حجة فتعقب
دعوى الملك المطابق لحكم المستحق أقول يقضي به المدعي ورخ عند أبي يوسف لأنه يرجح المؤرخ حالة الانفرد
أهـ ملخصاً (قوله وأقره المصنف) وناقشه الخليل الزلي بأن صاحب الفصول ابن ذكره في الفصل الثامن عشر
وقدم في الثامن الصحيح المشهور عن الإمام أنه لا عبرة بالتاريخ في الملك المطابق حالة الانفرد وحاصله أن صاحب
الفصول ابن في الثامن في دعوى الطارحين نقل أن الصحيح المشهور عن الإمام عدم اعتبار حالة الانفرد في
الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يفهم بقول أبي يوسف من اعتبره لانه أوقع وأظهر وما ذكره الفقيه
في بابيه أولى بالاعتبار وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما أنه نقله جازماً به وأقره والثاني في غير بابيه وهو بمنزلة
مع ما قالوا لا يفهم بقول الإمام قطعاً ولا سيما إذا كان مع غيره كحالة إفائه واهية شملت أملاً (قوله ولو برهن
خارجاً على شيء) يعني إذا ادعى اثنان عينا في يد غيره ورغم كل واحد منهما أن يملكه ولم يذكر سبب الملك
ولا تاريخ فتقضى بالعين بهما لعدم الأولوية وأطاعه فشمع ما إذا ادعى الوقف في يد ثالث فثبتت بالاعتبار
الكل رقب المصنف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملكه الواقف ولهذا في لفظ التثنية داو في يد رجل
أقام عايناً وجعل يده أم ارتفعت عليه وأقام قيم المسجد في أنهما واقف المسجد فان أرضه فليس لأبي منهما وإن
لم يورثا فهي بينهما ما نصه في ابنه ولا يروى في ذلك بين أن يدعي ذليل الملك ديهاً ولو وقف على حصة أخرى
والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطابق ولهذا الواجب رغبة في يد آخر وبرهن مدعيه
ذو اليد بانه ودعوى دلائل يحويه ورهن فانه ما تدفع خصوصاً المدعى كفي الاستعاضة فدعوى الوقف لا تحصل في
المسئلة الخمسة وكيفية هم الدار بين الوقفين كذلك لو برهن كل على أن الواقف جعله لغيره ولا سيما في
تكون بينهما ما نصه في الاستعاضة من باب أفراد الحق بأرض في يد اثنان ما وقف رشدهما على قرار
رجل بأن أرضه وقف على زيد ونسبه له وهذا جواب على أفراد ما وقف على عمرو وزيد أو زيد وسامع
السبق وقتان لم وان لم يولد أو د كرواوة واحدة اسكون العمل بالخير بقية أن تاريخه من تاريخه
مضميناً من أبي ميمون وكذلك كرم أولاد عمرو إذا انقرض أحد الفرقتين رجعت إلى الطريق الآخر لزوال
الزاحم أهـ وفيه بالبرهان منهما أبو وردن أحد ما تقدمت به يدعي له بالسكن في برهن التاريخ أن
يقضى له بالسكن لأن المتضى له صار ذليلاً بالقضاء له وان لم تكن العين في يده فقتلهم به التاريخ أن
حاله ولو لم يبرهنه أن صاحب اليد كان حلف لهما تبرك في يده فثبتت له الاقضاء استعاضة حوارة فصار
بعدم ذلك يبقى ما وان كل لهما ما يقيض به بينهما نسف في يده إذا أقام صاحب اليد
لا يثبت وكان إذا ادعى أحد المستحقين دليلاً صاحب يد أقام به ثبتهما لا يثبت لا يثبت لا يثبت لا يثبت لا يثبت
أمكن قدمه من الاستعاضة انما تسمح الدعوى به الاستعاضة بالسكن والى الخليل الزلي بأن صاحب الفصول
ما يحال ما ذكر من أن المدعي عليه لو شكك عن العين له رعي وقف عليه بالسكن ولو ثبت أن ما نصه في
الرياسة كان الشئ من المدعي من الذي قبل دعواه لا يقبل هو الذي لا يثبت أن يثبت ما ذكره
بعد التثنية وقد ما انما يصح الدعوى قبل الدلائل بغيره ما نصه في الاستعاضة قبل الخليل الزلي
ودفع الدفع ودفعه وان شئ صحيح في الشئ أو لعل ما نصه في صاحب البحرهما بنى على القول لا حراً
للقول المختار أملاً (قوله فسي به لهما) ما ادعى من أبي ربي أن رجلاً ادعى ميراثاً في يد
المدعي بموسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فقدموا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
ولدت ابناً من جميع الشئ عن نجيب العمل به أمكن رتد أمكنه لا لا يدعي قدرته في يد واحد
أوقات مختلفة فيهم على طريق ما شاهد من سبب المطلق له ما دفعه والى الخليل الزلي
فأما في (قوله فاب برهنه دعوى كالح) أي ما لا يملكه من يد من سبب ما رقب له به برهن لا
على سببها لا يثبت على الشرائع إذا ادعى من دلائل وبرهن عليه وسببكم به ثم ادعى آخر مدعى فلان

مطالب دعوى الوقف من
قبيل دعوى الملك المطلق

وأقره المصنف (ولو برهن
خارجاً على شيء) فني به
لهم ما كان برهنه في دعوى
(كالح)

لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا ولا وجه للتخريج فالأولى الاتيان بالا الاستثنائية (قوله سقطا)
 النسخة للخارجين فلو أحدهما طارجا والآخر يد فالخارج أحق قياسا على الملك وقيل ذوال اليد أولى على كل
 حال ويأتى تمامه قربان شاء الله تعالى (قوله لتعذر الجمع) أى اجتماع الزوجين على زوجة واحدة فانه
 متعذر شرعا لان النكاح لا يقبل الاشتراك فتنهات البيعتان ويفرق القاضى بينهما ما حيث لا مرجع وان كان
 ذلك قبل الدخول فلا شئ على كل واحد منهما كفى الجبر (قوله لوجبة) أى هذا الحكم كذا كزوجية ولو مية
 قضى به أى بالنكاح بينهما سواء أرتخا واستوى تاريخهما أو أرتخ أحدهما فقط أو لم يؤرخا وفائدة إقضاء
 الظاهر فيما يترتب عليه ولا يلزم جمع على وطء لانه حيثما يدعى سأل وهو الميراث أو دعوى نسب ويمكن
 ثبوته منهما كما هو المعروف في المذهب وسيأتى في باب دعوى النسب انهما لو ادعيا نسب مجهول كان بينهما
 بنصديقه وهما ثبوت الفرائش يقوم مقام التصديق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول
 لان الموت متمم للعهر فان قلت كل منهما مدعى الزوجية متممة بانه عليه المهر كاملا لانه في أن يلزمه ذلك
 المسمى ان أثبت تسميته والآخر المسمى فالأول باءا، لما قضى بدعوى رقبته في النصف صار مكنا بالشرع بالنسبة
 الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط (قوله ويرثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسئلة فان
 كلامه ما يدعى الميراث كله لا في نصف بينهما (قوله ولو ولدن) أى الميتة قبل الوطء وظاهر العبارة انها ولدت
 بعده وان كان له ظاهرا لم يقال له ولادة، سناهم بعض الفلاس عدم انصاف الميتة بالولادة الحقيقية وان المراء
 بالولادة انصافا للولادة منها بنفسه أو غيره من الأحياء (قوله يثبت النسب منهما) أى لو ادعيا بعد الموت انها
 كانت زوجة لهما قبل الولادة أو ولدت بعد الموت وتادعى كل منهما أنها زوجته (قوله وتامة في الخلاصة)
 وهو انهما يرثان منه ميراث أب واحد يرث من كل منهما ميراث ابن كامل بنحو ٣ ومالو كل ابنة مائة
 الدينارين أو دينارين أو من أحدهما كفى الخلاصة وفي الشريعة لا يمتد بغيره الاقاربان وان كان سبق تاريخ
 أحدهما يقضى له ولو ادعيا نكاحهما وبرهنوا لاسمختم ما زادها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ما ولو
 ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو ماتت أحدهما فقد مات هو الأول لها المهر والميراث
 مقدس عن الظهيرية (قوله وهي ان صدقته) أى ان لم يسبق تاريخ الاشتراك بالنكاح مما يحكم به بتصادق
 الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخلها أحدهما بكون هو أولى ولا يمتد بغير
 قولها لان حكمه من نقلها أو من الدخول به ادليل على سبق صدقته الا أن يقيم الاشتراك بينة انه تزوجها باتباعه
 أي كونه هو أولى لان الصريح يوفى الدلالة زيالى وفي الجبر عن الظهيرية لو دخل بها أحدهما وهي في بيت
 الآخر فثبت البيت أولى وأطاق في التصديق فتعطل ما اذا معه القاضى أو برهنه عليه مدعيه انكارها
 به قال في التبيين حاصله انهما اذا تنازعا في امرأة أو أقالا البينة فان كان تاريخ أحدهما أقدم كان أولى
 وان لم يترخا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبس كالدخول بها أو نقلها الى منزله كان أولى وان
 لم يوجد شئ من ذلك يرجع الى تزييق المرأة وفي الجبر والحاصل أن سبق التاريخ ترجيح من الكل ثم الى عدم
 الدخول ثم الانفراد ثم التاريخ اه ثم اعلم ان بعضهم عبر باقرارها أو مدعيها فان اظهرا ثم
 سواهما ولكن فرفوا بينهما فقال الربيعي في باب اللعان فان ثبت حجب حتى لا عن أو نصدقه وفي بعض
 نسخ القدرى أو نصدقه فتقدم هو غاط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات
 لان التديق ليس باقرار قصد الكفة اقرار ضمني لا يمتد بغير حق وجوب الحد ويقتضى دونه فيستدفع به
 اللعان ولا يجب به الحد اه وتقدم في حد العذف انه لو قال لرجل يا زنى فقال له غيره صدقت حد المتيدي
 دون المسدق ولو قال صدقت هو كذا قلت وهو قاذف أيضا اه وانما رجب في الثانية للعوم في كاف التشبيه
 لانه لا يصدق في حد العذف بالتصديق قال في البرازية قال لى عليل كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل
 تلى وجه الاستهزاء وهو في ذلك بالعمدة اه فهو صريح فيما ذكرنا من أن أول لواء الغنى كونه صدق على وجه

سقطا) لتعذر الجمع لوجبة
 ولو مية قضى به بينهما وعلى
 كل نصف المهر ويرثان
 ميراث زوج واحد ولو ولدت
 بثبت النسب منهما وتامة
 في الخلاصة (وهي لمن
 صدقته

ثم قوله ومالو كل الخ هكذا
 بالأصل وليجوز

الاستهزاء أم لا فالقول المنكر الاستهزاء بينه والظاهر أنه على نفي العلم لا على فعل الغير تأمل وفي شرح أدب
القضاء وان شهد عليه فقال بعد ما شهد عليه الذي شهد به فلان على "هو الحق ألزمه القاضي ولم يسأل عن
الاسترخاء هذا أقر منه وان قال قبل أن يشهد عليه الذي شهد به فلان على "حق أو هو الحق فلما شهدا
قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا على بباطل وما كنت أظنهما يشهدان لم يلزمه وسأل عنهما لانه اقرار
معلق بالخطر فلا يصح اهـ (قوله اذالم تكن في يد من كذبه) فلو وجد أحدهما لا يعتبر قوله كما علمت (قوله
ولم يكن دخل من كذبه بها) لان بالدخول صار ذابذ وذلك دليل سبق عقده فلما بالمسلم خير او حلالا لم يره على
الصالح ولا هسل الذمة ما لثافي المعاملات (قوله هذا اذالم يؤرخا) مثل عدم التاريخ منهما اذا أروخا تاريخا
مستويا أو أرخ أحدهما بجر (قوله فالسابق أحق بها) أي وان صدقت الاسترخاء وكان ذابذ أو دخل بها
لانه لا يعتبر مع السابق وضع يد ولا دخول اسكونه صريحا وهو يفوق الدلالة كما علمت (قوله فهي لمن صدقته)
ان لم يكن لاحدهما يد أي أو دخول (قوله أولذي اليد) أي ان كانت يدولا يعتبر صدق معه أي ان أرخ
أحدهما ولا استرخى فأن الذي اليد (قوله وعلى ما مر من الثاني) أي من انه يقضى له ورخ حاله الانفراد على
ذی اليد في قضى هنا للمؤرخ وان كان الاسترخاء لغيره بجانب المؤرخ حاله الانفراد عند أبي يوسف وقدمنا
عن الزبلي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو أولى وسيأتي متنا (قوله ولم أر من نبه على هذا) ذكره في البحر
بحديث قال فالخاصل كفي البرازية انه لا يترجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو باليد أو باقرارها بدخول
أحدهما اهـ وكان ينبغي أن يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كما علمت اهـ ولعل وجه عدم التنبيه انهما
اذا أرخ أحدهما ولا استرخى فالدليل على العقدة والتاريخ ليس بدليل عليه (قوله فتأمل) أي هل يجري
قوله هنا ويعتبر التاريخ من جانب واحد أولا يعتبر احتياطي في أمر الخروج والذي يظهر الثاني فراجع (قوله
وان أقرت) أي المرافق لا حاجة له فهي له لما عرفت من ان السكاح يثبت بتصادق الزوجين (قوله وان برهن
الاسترخاء) أي بعد الحكم الاول بوجوب الاقرار والاول أن يقول فان لم تقم حجة فهي لمن أثرت له ثم ان برهن
الاسترخاء فهي له (قوله قضى له) لانه أقوى من التصديق لان الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة ويثبت في حق
الكل بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة يثبت في حق المقر فقط فافرارها انما ينفذ عليها لا على من أقام البرهان
على انها زوجته وانما قلنا في حق الكل لان القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحرية والنسب والولاء
والسكاح ولكن في السكاح شرط هو أن لا يؤرخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاهما آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى
له ويعمال القضاء الاول ويشترك ذلك أيضا في الحرية الاصلية كفي البحر وقوله ولكن في السكاح الخ أي
القضاء في السكاح انما يكون على الكافة دالم يؤرخا ويحمل على ما اذا ترحمت بينه بمرجح آخر غير التاريخ
كالقبض والتصدق والا فلا يتصور القضاء له لاستوائهما في عدم التاريخ (قوله لم يقض له) لتأكد الاول
بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق التاريخ بالتاريخ بان أرخ الاول تاريخا جامع البرهان وأرخ
الثاني تاريخا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم قال المقدسي ونظيره الشراعي من زيد لو حكم به ثم ادعاه آخرون
زيد و برهن وكذا النسب والحرية بخلاف الملك المطلق اهـ يعني الحكم فيه لمن برهن بمسند الحكم للاسترخاء
وان لم يثبت السابق (قوله لان البرهان مع التاريخ) أي السابق بدليل ما قال في المتا الا اذا ثبت سبقه
ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى بالسبق (قوله أقوى منه بدونه) أي بدون التاريخ الخ الباقى وصورة
المسئلة ادعى انه تزوجها العام وأقام بيده على ذلك فقضى له ثم ادعى آخر نكاحا قبال العام تسمع ويقضى
له لسبقه لان السابق لا يحقق الا عند التاريخ بينهما لكن لما كان الثاني سابقا فكان الاول لم يؤرخ أصلا
(قوله يظهر نكاحه) أي ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالبينه وفيه اشارة الى ان ذابذ لو برهن بعد ما قضى
للخارج يقبل وقال بعضهم ان لم يقض له (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق نكاحه أي سبق الخارج
بالتاريخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الخاصل من التمييز والبحر وقد تبع المصنف صاحب الدور

اذالم تكن في يد من كذبه
ولم يكن دخل من كذبه
(بها) هذا اذالم يؤرخا
(فان أرخا فالسابق أحق
بها) فلو أرخ أحدهما
فهي لمن صدقته أولذي
اليد برازية قات وعلى
ما مر من الثاني ينبغي
اعتبار تاريخ أحدهما
ولم أر من نبه على هذا فتأمل
(وان أقرت لمن لا حاجة له
فهي له وان برهن الاسترخاء
قضى له ولو برهن أحدهما
وقضى له ثم برهن الاسترخاء
يقض له الا اذا ثبت سبقه)
لان البرهان مع التاريخ
أقوى منه بدونه (كلم
يقض ببرهان خارج على
ذی يظهر نكاحه الا اذا
ثبت سبقه) أي ان نكاحه
أسبق

هذا كره هذا العبارة قال الشربلاني وهي موجودة في التسخير بصورة المتن ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على
 المتقدم اهـ واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة تزويج الحاكم له لا تسمع الا بشرط أن يدعى كراسم الحاكم
 يتسبه وان السلطان قوض اليه التزويج وانه لم يكن لها ولي كافى البرازية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء و يوم القتل يدخل هكذا في الظهيرية والعمادية والولولجية والبرازية وغيرها وافر عوا على الاول
 بالبرهن الوارث على موت مورث في يوم ثم برهنت امرأة على ان مورثه كان نكحها به بذلك اليوم يقضى
 لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأة على ان هذا المقتول نكحها
 بذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا
 فبرهن المدعى عليه أنه كان مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى
 عليه انه قتله فلان قبل هذا برهان يكون دفع الدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وزاد الولولجى موضحا
 ادعوى المرأة بالنكاح بعد ثبوت القتل في يوم كذا بقوله ألا ترى ان امرأة لو أقامت البينة انه تزوجها يوم
 النحر بمكة فقضى بشهودها ثم أقامت أخرى بيته انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بيته المرأة الأخرى
 لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر بذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ بخارج
 يقبل اهـ (أقول) وجه التشبيه بين المسئلتين ان تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول مخالف لتاريخ
 القتل لا يصور بعد قتله أن ينكح كيان نكاح الثانية يوم النحر بخراسان لا يتصور مع نكاح الأولى
 به يوم بمكة فهو مخالف من هذه الحيثية فأشبهت هذه المسئلة الأولى في المخالفة وكل من النكاح والقتل يدخل
 تحت الحكم فتأمل وفي الظهيرية ادعى ضيعة في يدرجل انها كانت لفلان مات وتركها ميراثا لفلانة لا وارث
 به غيرها ثم ان فلانة ماتت وتركها ميراثا لا وارث لها غيرى وقضى القاضى له بالضيعة فقال المقضى عليه
 دفعا للادعى ان فلانة التى تدعى أنت الارث عن فلانة ماتت قبل فلان الذى تدعى الارث عنه فلانة
 اختلغوا بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اهـ
 واذا كان الموت مستفيضاً علم به كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل لا يعصى له ولا يكون بطريق أن القاضى
 قبل البينة على ذلك الموت بل يكون بطريق التيقن بكذب المدعى قال فى التاترخانية فى الفصل الثامن فى التهاجر
 نقل عن الذخيرة فيما لو ادعى المشهود عليه أن الشهود صدقوا ودون فى قذف من قاضى بذلك فاقام الشهود
 انه أى القاضى مات فى سنة كذا الخ انه لا يقضى به الا اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه
 مستفيضاً اهـ مع غاية الاختصار فراجع ان شئت والله تعالى الموفق وتعام التفاريع على هذه المسئلة
 فى جامع الفصولين ونور العين والبحر وغيرها وقدم تحقيقه فى فصل الحبس فراجع ان شئت (قوله وان
 ذكر) هو مقابل لقوله وان برهن الخارجان معطوف عليه أى ان برهنا على مطلق المالك فقد تقدم حكمه
 وان ذكر اسباب المالك فى حكمه هذا (قوله بان برهنا على شراء شئ من ذى يد) مثله ما اذا برهن الخارجان
 على ذى يد أن كذا أودعه الذى فى يده فانه يقضى به بينهما انصفين وكذا الارث فلو ادعى كل من خارجين الميراث
 عن أبيه و برهن قاضى به بينهما أو أفاد المصنف باقتصار كل على دعوى الشراء مجردة أنه لو ادعى أحدهما شراء
 وعتقا والاخر شراء فقط يكون مدعى العتق أولى فان العتق بمنزلة القبض ذكره فى خزائن الاكل وفيه
 اشارة الى أنه لو أرخ أحدهما فهو له وفى قوله من ذى يد اشارة الى أنه لو فى يد أحدهما فهو أولى وان أرخ
 الخارج نفع لو تقيدها من جهتين كان الخارج أحق وهذا أوضح مما فى المتن (قوله فلسكل نصفه) لاستوائهما
 فى السبب لكنه يخبر كاذ كره بعد فصار كفضولين باع كل منهما من رجل وأجاز المالك البيعين فان كلاً منهما
 يخبر لانه تغير عليه شرط عقده فاعل رغبته فى تلك السكل اهـ (قوله بنصف الثمن) أى الذى عينه أحدهما
 وان كان خلاف ما عينه الآخر كأن ادعى أحدهما أنه اشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذ الاول نصفه
 الخمسين والآخر نصفه بمائة وقيد بالشراء من ذى اليد لانه لو ادعى الشراء من غير ذى اليد فانه يأبى حكمه

(وان) ذكر اسباب المالك
 بان (برهنا على شراء شئ من
 ذى يد فلسكل نصفه بنصف
 الثمن) ان شاء (أو تركه)
 انما خيرا

(قوله لتطريق الصفة عليه) فلعن رغبته في تلك السك (قوله وان ترك أحدهما بعد ما قضى لهما) أما إذا
 أنه بالقضاء له بالنصف لا يجبر على أخذ ما بقيه من الضرر (قوله لأنفسا حله) أي أنه ساءخ البيع في النصف
 بالقضاء أي لأنه صار مضمنا عليه بالنصف لصاحبه فانفسخ البيع فيه فلا يكون له أن يأخذ به بعد الانفساخ لأن
 العقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده ولم يوجد (قوله فلو قبله) أي فلو ترك أحدهما قبل
 القضاء بينهما فلا تخوان يأخذ به كله لأنه أثبت بينته أنه اشترى السك وانما يرجع إلى النصف بالراحة
 ضرورة القضاء به ولم يوجد ونظيره تسليم أحد الشفعين قبل القضاء ونظيره الأول تسليمه بعد القضاء كفي البحر
 (قوله للسابق تاريخا أن أرحا) أي لأنه أثبت الشراء في زمن لا ينارعه فيه أحد فأنفع الاتخير به وهذا
 كما علمت فيما إذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم يترجح أسبقهما تاريخا ولا المؤرخ فقط لأن ملك
 بائعهما الأثر بجله (قوله فيرد البائع ما قبضه) أي الثمن (قوله وهو الذي يد) أي المدعي بالفتح أن لم يترك
 الخ لما ذكر ما إذا ادعى الخارجان الشراء من ذي اليد وفيه لا يترجح واحد إلا بسبق التاريخ أخذتكم على
 ما إذا ادعى خارج وذو يد الشراء من واحد ويترجح ذواليد لأنهم ادليل سبقه ولا تنافي في الأثبات
 وترجح ذي اليد جهوا وليس للثاني ما يعارضها فلا يساويه ولأن يد الثابت لا تنقض بالثبات ويكون الترجيح
 أيضا في هذه المسئلة بسبق التاريخ فيترجح ذواليد في أربع ما إذا سبق تاريخه وهو أنه لم يتركها
 ذكر وما إذا كان التاريخ من جانب لأنه غير معتبر كقولهم يؤرخا وما إذا استوى التاريخان لتعارضهما فصار كما
 لو لم يؤرخا ويترجح الخارج في واجده وهو ما إذا سبق تاريخه ويمكن أن تجعل هذه المسئلة من تغادر بيع ما إذا
 ادعى الخارجان الشراء من ذي اليد وأثبت أحدهما بالبيئة قبضه فبما مضى من الزمان على ما نقله في البحر
 عن المعراج ويشكل عليه ما ذكره بعد من الذخيرة من أن ثبوت اليد بأحدهما بالمعاينة أو يمكن أن يقال
 ما ثبت بالبيئة معاينة لأن المعاينة لا تسقط من القاصي لأنه لا يقضي العلم فلم يبق إلا معاينة الله هو الذي
 البحر ولي اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض في خارج سائر ما بقي ثالثا فإذا كان
 مع أحدهما مقاض كان ذا يد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في المعراج ما يزيل من جوابه
 أثبت بالبيئة قبضه فبما مضى من الزمان وهو الآن في يد البائع انتهى لأنه بشكل ما ذكره بعد من الذخيرة
 بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة انتهى والحق أنهم ساءم مسألة أخرى وكان ينبغي إيرادها وحاصلها أن ساءم
 وذا يد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا قدم ذواليد في الوجه السليم والخارج في وجه واحد انتهى كلام
 البحر (وفيه) الاشكال الذي ذكره عن الذخيرة وأجاب المقدسي بأن قوله وهو الذي يد أن لم يتركها يرجع
 إلى المطاق مدعين لا يقبل كونها خارجي وقد أشار المصنف إلى ما قدمنا من أن السك أنهم ساءم مسألة أخرى
 وكان ينبغي إيرادها حيث ذكر قوله ولدي وقت ولكن كان عليه أن يقدم على قوله ولدي بدلا من قوله
 المسئلة الأولى ويكون قوله ولدي استئناف مسألة أخرى * (فرع) لو برهما على ذي يد بالوديعة يقضي
 به لهما نصفين ثم إذا أقام أحدهما المينة على صاحبه أنه لم يسمع ولو برهن أحدهما أقام الآخر
 شاهدين ولم يركب ففرض به لصاحب المينة ثم أقام الآخر بيعة عادلة أنه ملكه أو دعه عند الذي في يده أو لم
 يذكروا ذلك قضى به له على المقتضى له أولا وهذا يحالف الشراء فان فيه لا يحكم للثالث وأما لان الأياح من
 قبيل المطاق (قوله وهو الذي وقت الخ) الأولى تقدمها على قوله وهو الذي بدلا من قوله الأولى وإن كان
 القول له لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاتخير أن يكون قبل أو بعده لا يقضي له بالثبات وانما
 اتفق على أن الملك للمائع ولم يثبت الملك لهما إلا بالتأخير منه وإن شراعهما حادث والحادث يضاف إلى أقرب
 الاوقات إذا ثبت التاريخ فيثبت تقدمه فلهذا كان المؤرخ أولى بخلاف ما إذا اختلف بائعهما على ما يبدوا
 وبخلاف ما إذا ادعى الملك ولم يدع الشراء من ذي اليد حيث لم يكن التاريخ أولى عند أبي حنيفة ومحمد
 * (تبين) قال المدني أقول التاريخ في الملك المطاق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك السك

لتطريق الصفة عليه
 (وان ترك أحدهما بعد
 ما قضى لهما لم يأخذ
 الا تخركله) لأنفسا حله
 بالقضاء فلو قبله فله (وهو)
 أي ما إذا ادعى الشراء (للسابق)
 تاريخا (ان أرحا) فيرد
 البائع ما قبضه من الاتخير
 إليه سراح (و) هو الذي
 يد أن لم يؤرخا أو أرخ
 أحدهما أو استوى
 تاريخيهما (و) هو الذي
 وقت أن وقت أحدهما فقط

هو معروف اه وفيه عن القهستاني عن الخزانة أنه لو وقت أحدهما شهرا والآخر ساعة فالساعة أولى
 والتاريخ هو قلب التاريخ واصطلاحا هو تعريف وقت الشيء بان يستداني وقت حدوث أمر شائع كظهور
 دولة أو غيره كما وفان وزلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزماني الآتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان
 وقيل هو مدة معلومة بين حدوث أمر ظاهر وبين أوقات حوادث آخر كفي نهاية الادراك (قوله) والحال أنه
 لا يدلها) بان كان المبيع في بدناث (قوله) وان لم يوقت الخ) لا حاجة اليه (قوله) والشراء أحق من هبة) أي
 وروهن خارجان على ذي يد أحدهما على الشراء منه والآخر على الهبة منه كان الشراء أولى لأنه أقوى
 لكونه معاوضة من الجانبين ولأنه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض فلو أحدهما إذا يد
 والمسئلة بحالها يقضى للخارج أولا لا سبق تاريخا وان أرخت أحدهما فلا ترجح ولو كل منهما إذا يد فهو لهما
 ولا سبق تاريخا كدعوى ملك مطلق ولو اختلف المملك استويا لان كل منهما خصم عن مملكته في اثبات
 ملكه وهما سواء بخلاف ما لو اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى وأطلق في الهبة وهى
 قيسدة بالتسليم وبأن لا تكون بعوض والا كانت بيعا وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين
 واستواء في التبرع ولا ترجح للصدقة باللزم لأنه يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في
 مستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبة محرّم والصدقة قد لا تلزم بان كانت لعى كذا في البحر المحصا (وفيه)
 ولم أرى حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم
 الشراء للمعاوضة ورده المقدسى بأن الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة والمبيع الفاسد منسئ عنه ولم
 يذكر ما لو اختلف في الشراء مع الوقف فحكمه مافى مشتمل الاحكام عن القنية قال ادعى على رجل أن هذه
 لدار التي في يده وقف مطلق وذو اليد ادعى أن بائعي اشتراها من الوقف وأرخا وأقاما البيعة فبيدة الوقف
 أولى ثم إذا أثبت ذواليد تاريخا سابقة على الوقف فبيته أولى والافيينة الوقف أولى اه وفي قنارى مؤيد
 زاده ادعى عليه دارا أنه باعها منى منذ خمس عشرة سنة وادعى الآخر أنها وقف عليه مسجل وأقاما بيعة فبيته
 مدعى المبيع أولى وان ذكر الواقف بعينه فبيته الوقف أولى لأنه يصير معة ضياء عليه (قوله) وصدقة) قال في
 ليعر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للتبرع وفيهما ولا ترجح للصدقة باللزم لان أثر اللزوم يظهر في
 ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجح يكون بمعنى فائز في الحال والهبة قد تكون
 لازمة بأن كانت لمحرّم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لعى (قوله) وروهن ولو مع قبض) اعادتم الشراء عليه لأنه
 يفيد الملك بعوض الحال والرهن لا يفيد الملك الحال فكان الشراء أقوى وقد علمت ان الهبة بعوض كالشراء
 فتقدم عليه وقوله ولو مع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسمع (قوله)
 واتحد المملك) أما إذا كان المملك مختلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أبو السعود بلى يستويان كما يأتي قال في
 البحر أطلقه وهو قيد بان لا تاريخ لهما اذ لو أرخا مع اتحاد المملك كان للاسبق فأخذه منه وذ كرماد كرم
 حال صاحب الكثر بهذا القيد مع جواز الاعتذار بحمل المطلق على الحال من التاريخ اذ الاصل عدمه فتأمل
 فاده الرمى (قوله) ولو أرخت أحدهما) أي إحدى البيعتين لما تقدم فيما ذأ أرخت إحدى يمتق مدعى
 لشراء من واحد (قوله) فالمرورحة أولى) لانهما اتفقا على الملك والمملك لا يتلقى الامن جهة المملك وهو واحد
 اذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم له به درر (قوله) استويا) لان كل منهما خصم عن مملكته في اثبات ما ماله
 هما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى كذا في البحر أى في نصف
 المدعى بين مدعى الشراء ومدعى الهبة أو الصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن اما فيه فينبغى أن لا يصح فيه مطلقا
 عدم صحة رهن المشاع شيوعا مقارنا أو طارئا على حصة شائعة يقسم أولا كسبائى في بابه وأما طرؤه على حصة
 خروزة فلا يبطاله كمنه عليه المقدسى فتنبه وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره
 الثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم أر باعنا منهم يتلقون الملك من مالههم فيجعل

(و) الحال أنه (لا يدلها)
 وان لم يوقتا فقد مر أن لكل
 نصفه بنصف الثمن
 (والشراء أحق من هبة
 وصدقة) وروهن ولو مع قبض
 وهذا (ان لم يؤرخا فلو أرخا
 واتحد المملك فالأسبق
 أحق) لقوته (ولو أرخت
 أحدهما فقط فالمرورحة
 أولى) ولو اختلف المملك
 استويا

وهذا فيما لا يقسم اتفاقا
واختلاف التصحيح فيها
يقسم كالدار والأصح أن
الكل لدى الشراء لان
الاستحقاق من قبيل
الشيوع المقارن لا الطارئ
هبة الدرو (والشراء والمهر
سواء) فينصف وترجع هو
بنصف القيمة وهو ينصف
الثمن أو يفسخ الماسر (هذا
اذا لم يؤرنا أو أرنا واستوى
تاريخهما فان سبق تاريخ
أحدهما كان أحق) قيد
بالشراء لان النكاح أحق
من هبة أو رهن أو صدقة
عجادية والمراد من النكاح

كانهم حضروا وأقاموا البينة على الملك المطلق (قوله وهذا) أي الاستواء اعلم أن صاحب الجهر والهندي
 جعل ذلك فيما إذا كانت العين في أيديهما وعبارة الجهر بعد أن صرح بأن مدعى الشراء والهبة مع القبض
 خارجان ادعياء على ثالث نصه أو قيد بكونه ما خارجين للاحتراز عما إذا كانت في يد أحدهما أو المستلقة بحالها
 فإنه يقضى للخارج الألفي أسبق التاريخ فهو الأسبق وإن أرخت أحدهما فلا ترجح لها كقضي المحيط وإن
 كانت في أيديهما فيقضى بينهما الألفي أسبق التاريخ فهي له كدعوى ملك مطاق وهذا إذا كان المدعى بم
 لا يقسم كالعبد والذابة وأما فيما يقسم كالأدق فإنه يقضى بالدعوى الشراء لأن مدعى الهبة أثبت بالبينة الهبة في
 الكل ثم استحق الآخر نصه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالإجماع
 فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا بإقامة البينة اه ونقلاها عن المحيط وكلام المؤلف
 يطيد أن ذلك فيما إذا اختلف المملك واستوى وأول الحكم واحد لان الأشاعة تتحقق في حال اختلافه أيضا
 (قوله لان الاستحقاق) أي استحقاق مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح
 أنهما سواء لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأقره في البحر وصدور الشريعة
 قال المصنف نقلا عن الدرر وعده صورة الاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي
 والفصولين فان الاستحقاق إذا ظهر بالبينة كان مستندا إلى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها انتهت
 أي وحيث كانت من قبيل المقارن وهو يبطل الهبة إجماعا بنفرد مدعى الشراء بالرهان فيكون أولى
 (قوله من قبيل الشروع المقارن) أي وهو يبطل الهبة بالإجماع كما علمت في نفرد مدعى الشراء بإقامة البينة
 ويكون أولى (قوله لا الطارئ) لانه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله
 العمادى كاتقدم والرجوع ببعض الهبة كالشروع الطارئ (قوله هبة الدرر) ومنه في التبيين والمنع (قول
 والشراء والمهر سواء) يعنى إذا ادعى أحدهما الشراء من ذى يد وادعت امرأة تزوجها عليه فهما سواء
 لاستواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عندهما قول محمد الشراء أولى
 (قوله وترجع هي) أي على الزوج بنصف القيمة لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو بنصف الثمن) أي
 ان كان نقره (قوله أو يفسخ) بالبناء للمجهول ليشمل المهر والمشتري لا س كلا منهما دخل عليه صيب تطريق
 الصفقة وللمرأة ان تردده وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله للماسر) أي من تفرق الصفقة
 عليه (قوله أو أرخا واستوى تاريخهما الخ) قال في ترجيح الديارات للبعدادى قامت بينة على المال و
 على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا يقضى بالمال وإن كان لاحقا يقضى بالبراءة وإن لم يؤرخ
 أو أرخت أحدهما دون الأخرى أو أرخا وتاريخهما سواء فالبراءة أولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة
 صحيحة ولا حجة لها إلا بعد وجوب المال والظاهر أنه كان بعد وجوب المال الاول اه (قوله قيد بالشراء) أي
 في جعله مع المهر سواء لان الهبة وأحوالها تساوى المهر ولذا قال الشارح لان السكاح أحق (قوله لان
 السكاح أحق من هبة أو رهن أو صدقة) انظر ما عني هذه العبارة هما مع قوله المار والشراء والمهر سواء
 يظهر في فائدتها سوى أنه تكرار محض تأمل (قوله والمراد من السكاح) أي في قول العمادى لان السكاح
 الخ المهر قال في البحر نقلا عن جامع الفصولين لو اجتمع سكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبرتين لو استوى يتأبأن
 تكون مكسوة لذا وهبة للاختراع بأن يهب أمته المنكوبة فينبغي أن لا تبطل بينة الهبة بذمان تكذيب
 المؤمن وكذا الصدقة مع السكاح وكذا الرهن مع السكاح اه وهو وهم لانه فهم أن المراد لو ما زعافى أمة
 أحدهما ادعى أنه مملكه بالهبة والآخر أنه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من السكاح المهر كما عبر به
 في الكتاب (ولذا قال) في المحيط والشراء أولى من السكاح عند محمد وعمر أي يوسف هما سواء محمد وأ
 المهر صلة من وجه قد أطلق السكاح وأراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه أن العمادى بعدما ذكر أن السكاح
 أولى قال ثم ان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن وتاريخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى للخارج ولو

كانت في أيديهم ما يقضى بها بينهم منصفين إلا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما سبق فيقضى له له (وكيف) يتوهم
 أن الكلام في المنكوحة بهد قوله تكون بينهما نصفين (وينبغي) لوتنازع في الامة ادعى أحدهما أنها ملكة
 والاخران من منكوحة وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجح أن يثبتا لعدم المناقاة فتكون ملكا لدعي الملك
 هبة أو شرع منكوحة لا لا تتحرك بحجته في الجامع ولم أره صريحا اه (فالحاصل) أن صاحب البحر استحسن بحث
 صاحب الفصولين ولكنه لم يره منقولا وهو سمع في حله قولهم النكاح أولى من الهبة أن المراد ادعاء أحدهما
 نكاح الامتوا لا تحريتها بديل ماذ كره في العمادية أنهم لو كانت في أيديهم ما ولا مرجح يقضى بها بينهم ما ولا يصح
 ذلك في المدعي نكاحها أو أن صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كإيانه (قوله المهر) فيكون من إطلاق
 الشيء وإرادته أثر المترتب عليه (قوله كبحر في البحر معطال للجامع) أي جامع الفصولين في قوله لو اجتمع نكاح
 وهبة إلى آخر ما قد مناه (قوله نعم الخ) هذا الذي جعله صاحب البحر بحثا لصاحب الفصولين وذكر أنه لم يره
 منقولا كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد من النكاح المهر (قوله لوتنازع في الامة) أي وبرهنا (قوله
 بالامرجح) كسبق التاريخ (قوله فتكون ملكا له الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن مع قبض الخ) أي إن لم يكن
 مع واحد منهما تاريخ (قوله معه) أي مع القبض قال المصنف في منحه قولي بلا عوض هو قيد لازم أدخل به
 صاحب الكنز والوقاية قال الرملي هو لصاحب البحر مع أنه لا يضترر به إذا الهبة إذا أطلقت يراد بها الخالية
 عن العوض كما هو ظاهر بل لقائل أن يقول ذكرها بما يشبه التكرار لأنها يبيع انتهاء حتى جرت أحكام
 البيع عليها فيعلم حكمها منه تأمل (قوله استحسنانا) وجه الاستحسان أن الرهن مضمون وكذا المقبوض
 يحكم الرهن والهبة أمانة والمضمون أقوى فكان أولى والقبض أن الهبة أولى لأنها ثابتت الملك والرهن
 لا يثبت (قوله ولو العين معهما سنويا) يعني أن ما تقدم فيما إذا كانا خارجين فإن كانت في أيديهما فهما سواء
 وإن كانت في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى له (وبحث) فيه العمادى بأن
 الشيوع الطارىء يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل المدعى الشراء لأن مدعى الرهن أثبت رهنه فاسد فلا
 قبل بيبته فصار كأن مدعى الشراء انفرادا بقامة البينة ولهذا قال شيخ الاسلام خواهر زاد انه انما يقضى به
 بينهما فيما إذا اجتمع الشراء والهبة إذا كان المدعى مما لا يحتمل القسمة كالعبد والذابة أما إذا كان شيئا يحتملها
 يقضى بالكل المدعى الشراء قال لأن مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في
 مشاع يحتمل القسمة لو جب فساد الهبة فلا تقبل بينة مدعى الهبة غير أن الصحيح ما علمت من أن الشيوع
 الطارىء لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن والله تعالى أعلم بحجرت وتو على ما مر من أن الاستحقاق من
 الشيوع المقارن ينفى أن يقضى لمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستتواء على كل من القولين مشكل
 ولا تأمل قال المصنف في المخ هذا الكلام من العمادى يشير إلى أن الاستحقاق من قبيل الشيوع الطارىء
 وليس كذلك بل هو من الشيوع المقارن المفسد كما صرح به في جامع الفصولين وصححه في شرح الدرر والعرر
 ونقله في الكنز في كتاب الهبة وأقره (قوله وان برهن خارجان على ملك مؤرخ الخ) قيد بالملك لأنه لو أقامها على
 أن في يده منذ سنين ولم يشهد أنهم له قضى بها للمدعى لانه شهد باليد بالملك كأي البحر (وفيه) ومن أهم
 مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد وفي جامع الفصولين ادعى كل أنه في يده ولو برهن أحدهما
 قبل ويكون الاخر خارجا ولو لا بينة لهما لا يحاف واحد منهما (ولو برهن) أحدهما على اليد وحكم
 سيده ثم برهن على الملك لا تقبل ادبينة ذي اليد على الملك لا تقبل (أخذ) عينا من يده آخر وقال اني أخذته من
 يده لانه كان ماسك وبرهن على ذلك تقبل لانه وإن كان ذا يد يحكم الحال لكم لما أقره قبضه منه فقد أقر أن
 ذال يد في الحقيقة هو الخارج (ولو) غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنه له وعصمه منه ولو برهن على غصبه
 وأحداث يده يكون هو ذا يد وزرع خارجا ولو لم يثبت أحداث يده فالزراع ذو يد والمدعى والخارج (بيده)
 عقر أحدث الاخر عليه يده لا يصير به ذا يد ولو ادعى عليه أنك أحدثت اليد وكان يري فأنكر يحلف اه

المهر كبحر في البحر معطال
 للجامع نعم يستوى النكاح
 والشراء لوتنازعا في الامة
 من رجل واحد ولا مرجح
 فتكون ملكا له منكوحة
 لا لا تتحرك برهن مع
 قبض أحق من هبة بلا
 عوض معه استحسنانا ولو به
 فهي أحق لأنها يبيع انتهاء
 والبيع ولو بوجه أقوى
 من الرهن ولو العين معهما
 استويا لم يؤرخا واحدهما
 أسبق (وان برهن خارجان
 على ملك مؤرخ

مطالب من أهم مسائل
 دعوى الرجاءين معرفة
 الخارج من ذي اليد

ما لم يثبت كون أحدهما
 نحصي لا لا خراذ يصير
 نحصي باليد ولم يثبت يد
 واحد منهما اه منه

للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت للحال يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ
ساحبه شك فلا يعارضه (من المحل) المزبور وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك
من الاصل ودعوى الملك المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ وفيه من المحل المذكور أن دعوى مطلق الملك
ودعوى أولوية الملك من حيث الحكم كدعوى النتاج والتاريخ في دعوى النتاج لغو على كل حال أرخا سواء
وختلفين أولم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط اه

ادعياما لكاملتا والعين في أيديهما

٦ لم يؤرخا يقضى ٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٧ أو أرخا وتاريخا أحدهما أسبق عندهما يقضى
بينهما يقضى بينهما

للاسبق وعند محمد في رواية يقضى بينهما

ومشايعنا أفتوا بأولية الأسبق

على قول الامامين

٨ أو أرخ أحدهما لا الآخر عند أبي حنيفة يقضى

بينهما عند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد لمن

أطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة

ولو ادعياما ملكا فان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب أي كما كانت العين في يد ثالث لانه لم يترج
حدهما على الآخر باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من الفصل الثامن

ادعياما لكاملتا والعين في أيديهما

٩ لم يؤرخا يقضى ١٠ أو أرخا تاريخا واحدا ١١ أو أرخا وتاريخا أحدهما أسبق عندهما يقضى

للخارج يقضى للخارج

لا سبقهما وعند محمد يقضى للخارج أفتى

مشايعنا بأولية الأسبق على قول الامامين

١٢ أو أرخ أحدهما لا الآخر عند أبي يوسف

يقضى للمؤرخ وعند محمد يقضى للخارج

أفتى مشايخنا على قول محمد

ولو ادعياما ملكا طائفا فان كانت العين في يد أحدهما فان كانا أرخا سواء أولم يؤرخا فهو للخارج لان بينته
أكثر اثباتا وان أرخا أو أحدهما أسبق فهو لاسبقهما وعن محمد أنه يرجع عن هذا القول وقال لا تقبل بينة

في اليد على الوقت ولا على غيره لان البينتين قامتا على الملك المطلق ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوى التقدّم
التأخر فيقضى للخارج (ولهما) أن البينة مع التاريخ تتضمن الدفع فان الملك اذا ثبت للشخص في وقت

ثبوته لغيره بعده لا يكون الا بالتأخر منه فصارت بينة ذي اليد بذكر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على
معي أنها لا تصح الا بعد اثبات التلق من قبله وبينته على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في أيديهما

ساحب الوقت الاول أولى عندهما وعدده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما لا الآخر فعند أبي يوسف
نقض للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كولو ادعى رجلا ان شرا من آخر وأرخ أحدهما لا الآخر كان

ؤرخ أولى وعند أبي حنيفة وعند محمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذي اليد لا تقبل اذا كانت
تضمنة معنى الدفع وهذا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في رجوب التلق من جهة لجواز ان

هو بالخارج لوقت والكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال
جامع الفصولين من الفصل الثامن (قال) الرملي أقول هذه المسئلة المقولة عن الخلاصة ليست من باب

دعوى الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعياتاقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج
وإما لو ادعى أولم يؤرخا أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق اه (قال)

جل ادعى دارا أو عقارا أو مقولا في يد رجل ملكا طائفا أو أقام البينة على الملك المطلق وأقام دواليا بينة

أي ان لم يؤرخا أو أرخا سواء

مطالب البينة مع التاريخ
تتضمن معنى بينة دفع
الخارج

٣ نسخة مطابق الملك

أيضا أنه ملكه مدينة الحارح أولى عند علمائنا الثلاثة وهذا الذي يذكرون تاريخا وأما إذا ذكرنا تاريخهما
 سواء فكذلك يقضى بينة الحارح وان كان تاريخ أحدهما أسبق فلا سبق بينهما تاريخا سواء كان تاريخا أو
 صاحب يد وهو قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقول محمد وأولا على قول أبي يوسف وأولا وهو قول محمد وأخرا
 لا عبرة فيه للتاريخ بل يقضى للحارح وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فكذلك يقضى للحارح من صرة
 الفتاوى نقلا من الذخيرة حجة الحارح في الملك المطلق أولى من حجة ذي البدلان الحارح هو المدعى والبدلة
 بينة المدعى بالحديث الا اذا كان أرخا وذو البدل أسبق لان التاريخ عبرة عند أبي حنيفة في دعوى الملك المطلق
 ٣ اذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف وأخرا وقول محمد وأولا وعلى قول أبي يوسف وأولا وهو قول محمد
 آخر الاعبرة له بل يقضى للحارح درر

ادعياء ملكا رثا من أبيه والعين في بدناث

- | | |
|---|---|
| ١٣ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين | ١٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين |
| ١٥ أو أرخا تاريخا أحدهما أسبق عنده علمائنا الثلاثة يقضى للأسبق ان كان تاريخهما الملك مورثهما وان كان تاريخهما المورث مورثهما عند محمد يقضى بينهما نصفين | ١٦ أو أرخ أحدهما الا الآخر يقضى بينهما اجماعا |

ولو ادعى كل واحد منهما ما ارثا من أبيه ولو كان العين في بدناث ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين
 لا ستوائهما في الحجة وان أرخا أحدهما أسبق فهو لأسبقهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكان أبو يوسف
 يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الارث والملاك المطابق ثم يرجع الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حفص
 كما قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ في الارث يقضى بينهما نصفين وان سبق تاريخ
 أحدهما لآخرهما لا يدعيان أن الملك لا يقسم بينهما ابتداء بل مورثهما ثم يجرانه الى أنفسهما ولا تاريخ يملك المورث
 وصار كولو حضر المورثان وبرهننا على الملك المطابق حتى لو كان الملك المورث تاريخا يقضى لأسبقهما (أقول
 ينبغي أن يكون حكمهم هذا حكمهم دعوى الشراء من أبيه لان المورثين كائنين في تلقى الملك منهم ما فن
 يعتبر بالتاريخ في الشراء من البائعين ينبغي ان لا يعتبر بالتاريخ في الارث أيضا فرد الاشكال على من خالفه
 ويشكل التفصي أي التخاص الا بالحل على الروايتين (والحاصل) ان في اعتبار تاريخ تلقى الملك من البائعين
 اختلاف الروايات على ما سيجي وذكر الارث ولا فرق بينهما في الحكم بلا اشكال حينئذ وان أرخ أحدهما
 لا الاخر يقضى بينهما نصفين اجماعا لانهم ادعيا تلقى الملك من رجاءين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمؤرخ
 عند أبي يوسف جامع الفصولين من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة وان أرخا للمورثين
 يعتبر سبق التاريخ في قولهم جميعا اه أي باب أقام أحدهما بينة ان أباه مات منه سنة وتركها ميراثا له وأقام
 الاخر بينة ان أباه مات منه سنة وتركها ميراثا له في هذا الوجه خالف محمد بقوري في دعوى الارث

ادعياء ملكا رثا من أبيه والعين في أي ادعى كل منهما الارث من أبيه

- | | |
|---|---|
| ١٧ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين | ١٨ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين |
| ١٩ أو أرخا تاريخا أحدهما أسبق عنده علمائنا الثلاثة يقضى للأسبق ان كان تاريخهما المورث مورثهما وان كان تاريخهما المورث مورثهما عند محمد يقضى بينهما نصفين ورجح صاحب جامع الفصولين قول محمد | ٢٠ أو أرخ أحدهما الا الآخر يقضى بينهما اجماعا |

٢ أي كلاً كانت العين في يد
ثالث اه منه

كلوا كانت العين في يد ثالث ولو ادعى مالكاً أو ثانياً كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب ٢ في أول
أمن من الفصولين المختصا

ادعى مالكاً أو ثانياً لا يبيع العين في يد أحدهما

٢ لم يؤرخا يقضى ٢٢ أو أرخا تاريخاً واحداً ٢٣ أو أرخا وتاريخاً أحدهما
للتخارج يقضى للتخارج أسبق عندهما يقضى
للتخارج ومشايعتهما

بالولية الأسبق على قول

أو أرخ أحدهما الآخر يقضى

للتخارج أجماعاً

ولو ادعى مالكاً أو ثانياً يبيع العين في يد أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سواء يقضى للتخارج وإن أرخا
بعضهما أسبق فهو لا سبقة بينهما وعند محمد للتخارج لأنه لا عبرة للتاريخ هنا وإن أرخ أحدهما الآخر فهو
أخر أجماعاً وقيل يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف من جامع الفصولين في الثامن (أقول) أو أرخا وتاريخاً
أرج أسبق وإن أرخا وتاريخاً في اليد أسبق فهو له والحاصل أنه للتخارج إذا سبق تاريخ في اليد كما
يأتي ووضع المسئلة في تاتي الملك عن اثنين خير الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى
أباً وكل واحد منهما يتول هذا الورثة من أبي لو كان في يد أحدهما فهو للتخارج ٣ إذا كان تاريخ
في اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر
هو للتخارج بالإجماع قال في الرابع من الاستروثنية والثامن من العمادية بقلع عن التجريد ولو ادعى صاحب
يد الارث عن أبيه وادعى خارج مثل ذلك وأقام البيعة يقضى للتخارج في قولهم جميعاً ولو أرخا وتاريخاً أحدهما
أسبق يقضى للأسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى للتخارج اه قال في غايه البيان بقلع عن
سوط نحو اه رزاده ان ادعى مالكاً بسبب باء ادعى كل تلقى الملك من اثنين بالميراث أو بالشراء فالجواب عنه
بجواب في الملك المطلق على التخصيص الذي ذكرناه اه وقد ذكر أن العين في الملك المطلق ان كانت في يد
أحدهما وأرخا وتاريخاً أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة وتول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد
لأول يقضى لاسبقتهما تاريخاً وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد الآخر يقضى للتخارج من هاهنا
نفرد في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى

ادعى الشراء من اثنين والعين في يد ثالث

٢٤ لم يؤرخا يقضى ٢٦ أو أرخا تاريخاً واحداً ٢٧ أو أرخا وتاريخاً أحدهما أسبق
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين صدر علمائنا الثلاثة يقضى للأسبق

ان كان تاريخهما للملك بائعهما وان

كان تاريخهما لوقت اشترائهما عند

محمد يقضى بينهما نصفين ورج

صاحب النص وابن قول محمد

٢ أو أرخ أحدهما الآخر

يقضى بينهما اتفاقاً

ان ادعى الشراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخاً أحدهما على السواء يقضى بالدار بينهما
ان أرخا وتاريخاً أحدهما أسبق فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الميراث يعني أن فيه ثلاثة أقوال وان
رخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو على ما ذكرنا في الميراث أيضاً أما إذا ادعى الشراء من اثنين أرخا الشراء
تاريخاً أحدهما أسبق فقد روي عن محمد أنه ما إذا لم يؤرخا ملك البائعين يقضى بينهما نصفين كافي فصل
يراث فعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفي ظاهر الرواية يقضى في فصل الشراء
سبقة تاريخاً عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد يحتاج الى الفرق انقروى من نوع في دعوى الشراء والبيع

أي إذا لم يؤرخا أو أرخا سواء
اه منه

في قوله وان أوخ أحدهما
لا إلا خوالج أقول أي وهما
خارجان والبائع واحد
وذكر في الفصولين بعد
ورقة ولو أوخ أحدهما
فقدو اليد أولى اذ وقت
الساكت يحتمل فلا ينقصر
تبيضه بالشك ولو كان
المبيع في يدياته ولا أحد
المدعين تاريخ عالم أوخ
أولى اذ لا من أحدهم في وقته
فراجع اذ هو قيد فيما هنا
ولا يكن قوله فيما ذكره به
وان كانت العين في أيديهما
وقوله بعده وان في يد
أحدهما شاهد أن وضع
ما هنا قيم اذا كان المبيع
في يدي ثالث ونظر له أيضا
والمفروض في السك أن
البائع واحد فتأمل اه منه

وفي جامع الفصولين وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين لاستوائهما في الحجّة
وان أرخا أو أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين لانهما يشبهان الملك
لبائعهما ولا تاريخ بينهما ملك البائعين فتاريخه ملكه لا يعتد به وصار كأنهما حضرا وبرهنا على الملك بلا
تاريخ فيكون بينهما ما أمأهنا فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل وانما اختلفا في المتلقى منه وهذا الرجل
أثبت التلقى لنفسه في وقت لا ينزعه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الا اذا تلقى منه وهو لا يتلق
منه انتهى وفيه أيضا أقول يتراءى لي أن الاصول هو أن لا يعتبر سبق التاريخ في صورة التلقى من اثنين إذ
لا تاريخ لا ابتداء ملك البائعين فتاريخ المشتري ملكه لا يعتد به مع تعدد البائع فصار كأنهما حضرا وبرهنا على
الملك المطابق بالتاريخ اهـ

ادعى شراء من اثنين والعين في أيديهما

٢٩ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين	٣٠ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين	٣١ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما	٣٢ أو أرخ أحدهما لا آخر يقضى بينهما نصفين
-------------------------------	---	---	---

وفي الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى صاحب اليد تلقى الملك من جهة غيرهما ادعى تلقى الملك
جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك إذا أرخ أحدهما على
الآخر يقضى بينهما بالدار وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقى الملك
من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل الذي قلنا فيما إذا ادعى التلقى من جهة واحدة انقضى في آ-
دعوى الشراء والبيع

ادعى بيعا شراء من اثنين والعين في يدهما

٣٣ لم يؤرخا يقضى للخارج	٣٤ أو أرخا تاريخا واحدة يقضى للخارج	٣٥ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما	٣٦ أو أرخ أحدهما لا آخر يقضى للخارج
-------------------------	-------------------------------------	---	-------------------------------------

إذا ادعى تلقى الملك من رجلين والدار في يدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أو لم يؤرخا أو أرخ أحده
ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق خلاصة من الثالث عشر من كتاب الدعوى وفي البراز
عبد في يد رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وبرهن ذواليد على أنه كان لا-
اشتراه منه منذ شهر بكدا وسماه فعلى قول الثاني هو لا سبقةهما تاريخا هو ذواليد وقال محمد في قوله الآخر
للمدعى وعلى قياس قول الثاني أولا هو للمدعى اهـ أقول وعلى هذا ينبغي أن يفتى لاسبقهما تاريخا
لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعى بيعا شراء من واحد والعين في يدهما

٣٧ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين	٣٨ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى للخارج	٣٩ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما	٤٠ أو أرخ أحدهما لا آخر يقضى للخارج
-------------------------------	-------------------------------------	---	-------------------------------------

وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين لاستوائهما في الحجّة وان أر-
وأحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤ وان أرخ أحدهما أي وهو خارجا لا الآخر وهو للمؤر
اتفقا من الفصولين من الثامن ولو ادعى الشراء والدار في يدهما ثالث ان ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحبه
اليد ولم يؤرخا أو أهما البينة يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما نصف الثمن ولهما الخياران شا-
قبض كل واحد منهما ما لم يقبض بصف الثمن وان شاء ترك فابترك أحدهما ان ترك قبيل القصاص فلا تنح-

فهو بجميع الثمن بلا خيار وان تركه بعد القضاء لا يقبض الا النصف بنصف الثمن ولو ادعى الشراء من صاحب اليد فهي بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا ولو أرخا تاريخا أحدهما أسبق بقوم تاريخا أولى بالاجماع فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ خلاصة من ثلث عشر من الدعوى ولو كان المبيع في يده فبرهن أحدهما على الشراء وأنه قبضه منذ شهر وبرهن على الشراء وأنه قبضه منذ عشرة أيام فذو الوقت الاول أولى جامع الفصولين

ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما

٤٣ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين
٤٤ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما نصفين

ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما فهو بينهما الا اذا أرخا أحدهما أسبق فيثبت ذيقضى سبعة من جامع الفصولين من الثامن ملخصا اذا ادعى تالي الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا يخضع على السواء يقضى بالعين بينهما كذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما ما وان أرخا يخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيئات ببيع والشراء من دعوى المحيط ان كانت العين في أيديهما يقضى بينهما في الفصول الا اذا أرخا تاريخا هما أسبق وفي غاية البيان عن مبسوط خواهر زاده ان كانت لعين في أيديهما ان لم يؤرخا أو أرخا سواء رخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين أما في الاولين فلا شك فيه وأما اذا أرخ أحدهما دون آخر فكذلك يقضى بينهما نصفين لانه لا عبرة للتاريخ حالة الانفراد اذا كانت العين المؤرخ بيدهما معا ألا انه لو كان في يد أحدهما فأرخ الخارج لا يكون تاريخ أحدهما عبرة لاتنقض يده اليد بالاحتمال الا يكون التاريخ عبرة اذا كان في أيديهما حتى لا ينقض ما ثبت من يد الآخر في النصف وان لم يكن يخ حالة الانفراد عبرة بمقابلة اليد صار وجود التاريخ وعدمه بمنزلة ولو عدم يقضى بالدار بينهما نصفين

نأش الانقروى في أول دعوى الشراء والمبيع

ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما

٤٥ لم يؤرخا يقضى لذى اليد أو أرخا تاريخا واحدا يقضى لذى اليد
٤٦ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما

ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذى اليد سواء أرخ أولم يؤرخ الا اذا أرخا تاريخا يخ أسبق فيقضى به الخارج في أول الفصل الثامن من الفصولين وفيه في أواسط الفصل المذكور ولو ادعى ج وذو اليد بسبب هذا السبب نحو شراء وارث وشبهه فلا يحلوا ما ان يدعى تالي الملك من جهة واحدة من جهة اثنين فلو ادعى من جهة واحدة وبرهننا حكم به لذى اليد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فلو أرخا تاريخا هما أسبق فهو أولى ولو أرخ أحدهما فذو اليد أولى اذ وقت الساكت محتمل فلا ينقض قبضه بشك وفيه أيضا في المحل المزبور بإشارة المبسوط وأجمعوا أن الخارج وذو اليد لو أثبتا الشراء من واحد وأرخ هما لا الآخر فذو التاريخ أولى (هش) ذو اليد أولى (قث) اذ تاريخ الخارج في حقه مخبر به والقبض في ذى اليد معاش وهو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا اذا أرخا تاريخا يخ الخارج أسبق للخارج اه وفيه بعد مسألة ولو برهن من ليس بيده على انه قبضه منذ شهر وبرهن ذو اليد على قبضه ثبت أو برهن على الشراء ولم يذ كر شهوده القبض فالمبيع له اذ يده في الحال تدل على سبق قبضه وقد التارىح ضحنا ولا يدرى أنه قبل قبض الخارج أو بعده فبلغت البيتان وترجى ذو اليد يده القاعة في

الحال اه ادعيهنا أحدهما ملكا مطلقا والا تخوننا باو العين في يد ثالث
 ٤٩ لم يؤرخا يقضى ٥٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٥١ أو أرخا تاريخا أحدهما أسبق
 لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج
 ٥٢ أو أرخ أحدهما الا الآخر
 يقضى لصاحب النتاج

ادعيهنا أحدهما ملكا مطلقا والا تخوننا باو العين في أيديهما
 ٥٣ لم يؤرخا يقضى ٥٤ أو أرخا تاريخا ٥٥ أو أرخا تاريخا ٥٦ أو أرخ أحده
 لصاحب النتاج واحد يقضى أحدهما أسبق يقضى لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج
 ادعيهنا أحدهما ملكا مطلقا والا تخوننا باو العين في أيديهما -

٥٧ لم يؤرخا يقضى ٥٨ أو أرخا تاريخا ٥٩ أو أرخا تاريخا ٦٠ أو أرخ أحده
 لصاحب النتاج واحد يقضى أحدهما أسبق يقضى لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج

في باب دعوى الرجلين من الدرر والغرور لو برهن أحدهما من الخارج وذى اليد على الملك المطلق والا
 على النتاج فذو النتاج أولى وفي الباب المزبور من الماتى ولو برهن على الملك والاخر على النتاج فهو
 وكذا لو كانا خارجين اه وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح الجمع لو أقام أحدهما المدعين بيعة على
 والاخر على النتاج قدم صاحب النتاج سواء كان خارجا أو ذا يد لان صاحب النتاج يثبت أولية الملك
 على غيره الا بالتلقى منه اه وقال أبو السعود العمادى في شرح برائه قد علم من هذه النقول انه لا جرم
 أولوية صاحب النتاج بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يد ثالث فان كانت العين في يدهما فك
 صاحب النتاج أولى لان كل واحد من صاحب اليد وذو يد في نصفة وخارج في النصف الاخر كذا في الب
 الخارج والحاصل اذا برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والاخر على النتاج تقدم بيعة النتاج
 كان العين في يد أحدهما أو في يدهما أو في يد ثالث كما بين في الاصول اه وقال في البحر الرائق في
 أطلقوا هذه العبارة وهى قولهم تقدم بيعة النتاج على بيعة الملك المطلق فشملا ما اذا أرخا واستويا أو
 أحدهما أو أرخ أحدهما أو لم يؤرخا أصلا فلا اعتبار للتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مستحيلا
 بواقع من المدعى لوقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فحينئذ يحكم للخارج ولو وافق سنة لا وقتي
 البيعتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذى اليد على ما كان والنتاج يكسر التون ولادة الحيوان ووضع
 من نجت عنده بالباء للمفعول ولدت ووضع في المغرب والمراد ولادته في ملكه أو ملك بائعه أو مور
 والمراد بكون التاريخ مستحيلا في دعوى النتاج عدم موافقة التاريخ اسن المولود ودعوى النتاج د
 سبب الملك بالولادة في ملكه لان سبب ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فملا يمكن تك
 هو النتاج فوقع النتاج في الخارج مرتين محال يعنى لا يتصور عود الولد الى بطن أمه ثم خروجه
 عد أخرى فاذا كان الامر كذلك الولد لا يعاد ولادته بعد الولادة مرة أخرى وما كانت من المناع كذلك ولا يص
 مرة أخرى بعد نقضه ف لا يكون نحو النتاج كما صرح به في المفصلات اه فدعوى النتاج دعوى م
 يتكرر كما صرح به فاضحان في أخذ دعوى المنقول ودعوى النتاج دعوى أولية الملك كما ذكرنا في آ
 الفصل الثامن من الفصول فيكون كل دعوى أولية للملك كالنتاج وعلى هذا اتفاق الاثمة المفعول
 المروع والاصول كما حقه مجرى زاده فكل سبب للملك من المتع لا يتكرر يعنى لا يعاد ولا يص
 مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو في معنى النتاج ودعوى الملك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فان مثلها في عد

قوله ولا يكون نحو النتاج
 له سببا قبله وما كان من
 ما يمنع مرة بعد أخرى
 بعد نقضه ليوافق كلامه
 الا ترى وبالله فليحرر هذا
 المقام

نسخه

٣ خواهر زاده

التكرار حكمه حكمه في جميع أحكامه وأما كل سبب للملك من المتاع ما يتكرر يعني يعاد ويصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة الملك المطلق كما صرح به في المحيط والميسوط والزياحي والفهرية وغيرها اهـ مثال ما لا يتكرر كنسخ ثياب قطنية أو كتابية لا تنسخ الا مرة فتسج ثوب قطن أو كان سبب للملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو أقام خارج وذو يدعي أن هذا الثوب ملكه وأنه تسج عنده في ملكه كان ذواليد أولى كافي الخانية والبرازية وغيرهما انتهى وكلب لبن فلب لبن سبب للملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو برهن كل من خارج وذو يدعي أن هذا اللبن حلب في ملكه كان ذواليد أولى كأنقله شارح الملتقى وحديث عثمان أفندي الاسكوي * ومثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغيرهما كالبناء والشجر المغروس والبر المزروع وسائر الحبوب ونحوها مثله فهو مما يتكرر ويعادله بعد النقض مرة أخرى فلو برهن كل من الخارج وذو اليدان المنطقة صنعت في ملكه وإن الشجر المغروس له في ملكه وأن البر له زوجه والحبوب المملوكة له كان الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعله ولا ثم غصبه ذواليد منه ونقضه وفعل ثانيا فيكون ملكا له بهذا الطريق فلم يكن في معنى النتاج بل يكون بمنزلة الملك المطلق كما ذكره ابن ملك على المجموع فإن الذهب المصنوع والفضة المصنوعة والبناء ينقض ويعاد ثانيا والشجر يغرس ثم يقطع من الأرض ويغرس ثانيا والحبوب تزرع ثم تغربل مع التراب فتميز ثم تزرع ثانيا وكذلك المصحف الشريف مما يتكرر فلو أقام كل من الخارج وذو اليد البيعة أنه مصنفه كتب في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لأن الكتابة مما يتكرر يكتب ثم يعي ثم يكتب كافي دعوى المنقول من قاضيخان وفي الخلاصة في الثالث عشر من الدعوى أما السيف فنه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسأل علماء الصياغة ان قالوا يضرب مرتين يقضى للمدعي وإن قالوا مرة يقضى لذي اليد فان أشكل عليهم أو اختلفوا ففي رواية أبي سليمان يقضى به لذي اليد وفي رواية حفص يقضى للخارج وفي الوجهين للسرخسي وإن كان مشكلا فالأصح أنه ملحق بالنتاج انتهى وفي الدرر فان أشكل يرجع إلى أهل الخبرة لأنهم أعرف به فان أشكل عليهم قضى به للخارج لأن القضاء بينة هو الأصل والعدول عنه بحديث النتاج فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل انتهى ادعيه أينما تناجا والعين في يد ثالث

٦١ لم يؤرخا ن ادعيه الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر قضى به بينهما نصفين وإن ادعيه الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما نصفين

٦٢ أو أرخا تناجا واحد ان ادعيه الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعيه الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود للوقت الذي ذكره قضى به بينهما وإن لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به بينهما كذلك نصفين وإن خالف سنه الوقت الذي ذكره باطال البيعتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الأصح على ما قاله الزيلعي وحققه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا تناجا أحدهما أسبق ان ادعيه الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وإن ادعيه الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضى به ان وافق سنه وقتة وإن لم يوافق بأن أشكل عليهم ما يقضى به بينهما نصفين وإن أشكل على أحدهما قضى به لمن أشكل عليه وإن خالف للوقت ينطالب البيان عند البعض وهو الأصح على ما قاله الزيلعي وحققه صاحب الدرر وإن خالف سن المولود لاحد الوقتين قضى به لآخر

٦٤ أو أرخ أحدهما إلا الآخر ان ادعيه الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وإن ادعيه الملك بسبب الولادة من الحيوان أو الرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المورح قضى به للمورح وإن لم يوافق بأن أشكل عليهم ما يقضى به بينهما نصفين وإن خالف سنه الوقت المورح يقضى به

لم يؤرخ لأنه إذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يؤرخ

٢ ادعيان تناجا والعين في أيديهما

٦٥ لم يؤرخا ن ادعيان الملك بسبب عملهما فيها لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين وان ادعيان الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما نصفين

٦٦ أو أرحا نارا بخا واحد ان ادعيان الملك بسبب عملهما فيها لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التار يخ فيه وان ادعيان الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكر قضى به بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضى به بينهما كذلك نصفين وان خالف منه للوقت الذي ذكر باطلت البيعتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزياجي وحققه صاحب الدرر

٦٧ أو أرحا نارا بخا أحدهما أسبق ان ادعيان بسبب عملهما فيها لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التار يخ فيه وان ادعيان الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للتار يخ أحدهما قضى به لمن وافق سنه وقته وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضى بينهما نصفين وان أشكل على واحد منهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنه للوقتين باطلت البيعتان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزياجي وحققه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لحد الوقتين قضى به للأخ

٦٨ أو أرح أحدهما لا الآخر ان ادعيان الملك بسبب عملهما فيها لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التار يخ فيه وان ادعيان الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للتار يخ المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل يقضى بينهما نصفين وان خالف الوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ انتهى لأنه إذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو أشكل الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يؤرخ

لم يؤرخ

في أو آخر الفصل الثامن من الفصول التار يخ في دعوى التناج ليعو على كل حال أرحا سواء أو مختلفين أولم يؤرخا أو أرح أحدهما فقط انتهى وفيه برهن الحاربان على التناج لأولم يؤرخا أو أرحا سواء أو أرح أحدهما لا الآخر فهو بينهما فقد المرح ولأرحا وأحدهما أسبق فلو وافق سنه لأحدهما فهو له لظهور كذب الآخر ولو خالفهما أو أشكل فهو بينهما لأنه لم يثبت الوقت فكأنهما لم يؤرخا وقيل فيما خالفهما باطلت البيعتان لظهور كذبهما فلا يقضى لهما اه (واعلم) أنه إذا تنازع في دابة ورهبا على التناج عنده أو عند بائعه ولم يؤرخا يحكم به الذي البدان كانت في يد أحدهما أو يحكم لهما ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث كذا كره الزياجي وفي الثامن عشر من دعوى التناج بائع وان أرحا سواء ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي ذكر يقضى به بينهما وان أرحا نارا بخا أحدهما أسبق يقضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة عليه اه يعنى قضى لمن وافق سنه وقته وان أرح أحدهما ولم يؤرخ الآخر ووافق سن الدابة لوقت المؤرخ قضى به للمؤرخ أيضا لأنه إذا كان أحدهما أسبق قضى به لمن وافق سنه وقته فإذا كان الامر كذلك ان أرح أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت غير المؤرخ مبهما لعدم كمال التار يخ فان فرض المؤرخ سابقا أو غير سابق يستقيم على صورة مسألة سبق أحد التار يخين وفي ذلك قضى ان وافق سنهما دهما كذلك قضى للمؤرخ لموافقة تار يخه سنهما وان فرض المؤرخ مساويا للمؤرخ قضى للمؤرخ أيضا لان في موافقة غير المؤرخ شك ولا يمارسه لموافقة المؤرخ كذا حقيقة دعوى ردني تحريراته اه فلا فرق للقضاء لمن وافق سنهما بين أن تكون الدابة في يد أحدهما أو في أيديهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف وان خالف سنهما لارتياح أو أشكل يقضى به بينهما ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان كانت في يد أحدهما

٢ حكم صاحب اليد في التناج حكم الحاربان منه

قضى به الذي اليد كحقيقة صاحب الدور نقلا عن الزيلعي وأيده بقوله وهو الأصح اه (ثم اعلم) أن هذا إذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما إذا كان سن الدابة مخالفا لآخر الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التواريخانية اه هذا أن أرخا كلاهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ يقضى لمن لم يؤرخ لانه بالطريق الاولى في أن يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أبج - م وقته فحقق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضيه بالدابة لمن أشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ كذا حقيقة جوى زاده في تحريراته انتهى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما قضى بينهما كافي الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التواريخانية انتهى هذا اذا كانت الدابة في أيديهما أو في يد ثالث وأما اذا كانت في يد أحدهما قضى به الذي اليد ان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما كحقيقة جوى زاده في تحريراته والمراد من المخالفة بين السن والوقتين كون الدابة أكبر من الوقتين أو أصغر منهما كافي الثامن عشر من دعوى المحيط وفي عبارة دعوى التهمة في فصل ما يترجيه احدي البيتين اذا كان سن الدابة دون الوقتين أو فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور سن الدابة كما قال ابن مالك على المجموع في باب ما يدعيه الرجلان فان أشكل أي ان لم يظهر سن الدابة اه واختلفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطلت البينتان كذا في كره الحاكم وتبعه في الكافي والنهاية وغاية البيان والدائع وقال مجد والاصح أن تكون الدابة بينهما لانه اذا خالف سن الدابة للوقتين أو أشكل يسقط اعتماد ذكر الوقت فيمنظر الى مقصودهما وهو اثبات الملك في الدابة وقد استوفى في الدعوى والحجة فوجب القضاء بينهما ما نصه - فمن كذا في الكافي كحقيقة جوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى النتائج لغو على كل حال أرخا سواء أو مختلفين أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط قال المولى قاضي زاده أخذ من كلام صاحب الدور والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب للبينتين فاللازم منه سقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البينتين لان لم يتيقن مكذب احدي البينتين لجواز أن يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف الناظر كما أشار اليه السرخسي في محيطه وقد يشاهد أن بعض أهل الطريقة في سن مرس وقال ان سنه اثنان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصف فاذا تقررو هذا فاعلم أنه اذا لم يثبت الوقت صار كمن لم يثبت على ما ذكر شيخ الاسلام الاسيماجي في شرح الكافي لان الأصل عدم اعتماد التاريخ في النتائج كما صرح آ نعامن الفصولين كذا حقيقة جوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضي خان في أوخر دعوى المنقول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية يبطل البينتان اه وكذا في خزانة الاكمل وفي الثامن من العمادية وفي الرابع عشر من الاستروشنية كافي الحانية والطاهر من كلام قاضي خان أنه ربح القضاء بينهما لانه قال في أول كتابه وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت على قول أو قولين وقدمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر وقال الزيلعي في شرح السكترة نقلا عن الميسوط والاصح أنهم لا تبطلان بل يقضى بينهما اذا كانا حرجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد وهكذا ذكر مجد وأما ما ذكره الحاكم بقوله بطلت البينتان وهو قول بعض المشايخ وهو ليس بشئ اه واعتد صاحب الدور ما في الزيلعي وقال كافي الزيلعي وقول الزيلعي طاهر الرواية وهو اختيار الائمة الثلاثة كافي معراج الدراية وفي رضاء البحر الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح بطاهر الرواية تمت المنقول من تحريرات المرحوم ابقره وى أمدي رحمه الله تعالى

ادعيهما عينا متاجرا والعين في يد أحدهما

٦٤ لم يؤرخا ان ادعى الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به الذي اليد وان أقام كل منهما بينة

على النتائج فصاحب اليد أولى كذا أفق المولى على اخذى وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق
قضى به لذى اليد من باب دعوى الرجلين فى دعوى الهندية

٧٠ أو أرخا تار يخا واحد ان ادعى الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد
ولا يعتبر التاويخ فيه ان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولد والوقت
الذى ذكر افضى به لذى اليد وان لم يوافق بأن أشكل أو خالفهما قضى به لذى اليد كذلك

٧١ أو أرخا تار يخا أحدهما أسبق ان ادعى الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب
الييد ولا يعتبر التاويخ فيه ان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن الدابة لتاريخ
أحدهما قضى به لمن وافق سنه وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضى به لذى اليد وان أشكل على أحدهما
قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنه للوقتين قضى به لذى اليد وان خالف لحد الوقتين قضى به للآخر

٧٢ أو أرخا أحدهما لا الآخر ان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولد لتاريخ المؤرخ
ولا يعتبر التاويخ فيه ان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولد لتاريخ المؤرخ
قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضى به لذى اليد وان خالف سنه لوقت المؤرخ يقضى به لمن
لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو مشكل فى الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه
وهو من لم يؤرخ

قال محمد فى الاصل اذا ادعى الرجل دابة فى يد انسان أنهما ملكه نجحت عنده وأقام بينة عليه وأقام صاحب اليد
بينة بمثل ذلك القياس يقضى بها للخارج وفى الاستحسان يقضى بها للصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد
البينة على دعواه قبل القضاء بالخارج أو بعده وفى الهداية وهذا هو الصحيح فى أوائل الشافعى عشر من
دعوى التارخانية هذا اذا لم يؤرخا وان أرخا قضى بها للصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب
الييد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى بالخارج فى الثانى عشر من دعوى المحيط ولا عبرة للتاريخ مع المتاع
الا اذا أرخا وقتين مختلفين ووافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه يقضى بها للخارج وان وافق تاريخ ذى اليد
أو كان مشكلا أو خالفهما قضى بها لذى اليد كفى دعوى الوجهين فاعلم هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين
أما اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين فلا يخلو من أن يكون موافقا أو مخالفا أو مشكلا لا لا آخر فان كان
موافقا فكما مر حكمه أنفا قضى لمن وافق وان كان مخالفا للوقتين قضى به لذى اليد كما مر وان كان مشكلا
قضى بها لمن أشكل عليه ما ذكر فى التارخانية والمحيط مطلقا اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو
مشكل فى الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذى أشكل سن الدابة عليه اهـ هذا اذا كانا أرخا
كلهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ يقضى لمن لم يؤرخ لانه
بالطريق الاولى من أن يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أبهم وقته فتحقق الاشكال بينه وبين
سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة ان أشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ وان أرخ أحدهما
ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليه ما قضى به لذى اليد كما حققه جوى زاده اهـ وفى باب
دعوى الرجلين فى مائتى البحر وان برهن خارج وذو اليد على النتائج فذو اليد أولى وكذا لو برهن كل من
تلقى الملك من آخر على النتائج عنده اهـ يعنى لو كان النتائج ونحوه عند بائع وذو اليد أولى كذا لو كان النتائج
ونحوه عند نفسه فان كلاهما اذا تلقى الملك من رجل وأقام البينة على سبب ملك عنده لا يتكرر وهو بمنزلة
من أقامها على ذلك السبب عند نفسه لان بينة ذى اليد قامت على أولية الملك فلا يثبت للخارج الا بالتلقى منه
كما صرح به فى الدور والعرف فى باب دعوى الرجلين اهـ وفى الهداية فى باب ما يدعى به الرجلان ولو تلقى كل
واحد منهما الملك من رجل على حدة وأقام البينة على النتائج عنده فهو بمنزلة أقامتهما على النتائج عنده نفسه اهـ
وسواء تلقى كل واحد منهما بشراء أو وارث أو هبة أو صدقة مقبوضتين كما أشار اليه فى الثامن من الشهادات

البرازية وفي آخر دعوى المنقول من قاضي خان عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملك بائعه فلان فإنه يقضى بالعبد لذي اليد لأن كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى ببينة ذي اليد انتهى لأن كل واحد من الخسارج وذو اليد خصم في اثبات نتاج بائعه كما أنه خصم في اثبات الملك له ولوحضر البائعان وأقاما البينة على النتاج كان صاحب النتاج أولى فكذلك من قام مقامهما كما صرح به الزبلي انتهى وفي الدرر في باب دعوى الرجلين قال في الذخيرة والحاصل أن ببينة ذي اليد على النتاج انما ترجح على ببينة الخسارج على النتاج أو على مطلق الملك بأن ادعى ذو اليد النتاج وادعى الخسارج النتاج أو ادعى الخسارج الملك المطلق اذ الم يدع الخسارج على ذي اليد دفعه لا نحو الغصب أو الوديعة أو الاجارة أو الرهن أو العارية ونحوها فأما اذ ادعى الخسارج فعلا مع ذلك ببينة الخسارج أولى وقال في العمادية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث في باب دعوى النتاج من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة وقال دابة في يد رجل أقام آخر ببينة انها ابنته آخرها من ذي اليد أو أعارها منه أو وهبها إياه وذو اليد أقام ببينة انها ابنته نتجت عنده فإنه يقضى به للذي اليد لأنه يدعى النتاج والاخر يدعى الاجارة أو الاعارة والنتاج أسبق منهما فيقضى للذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنه اه وفي البرهاني في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذ ادعى ذو اليد النتاج وادعى الخسارج انه ملكه غصبه منه وذو اليد كانت ببينة الخسارج أولى وكذا اذ ادعى ذو اليد النتاج وادعى الخسارج انه ملكه آخره أو أودعه أو أعاره كانت ببينة الخسارج أولى قال شيخ لاسلام الحاصل أن ببينة ذي اليد عن النتاج انما ترجح على ببينة الخسارج على النتاج أو على الملك المطلق بأن ادعى ذو اليد النتاج وادعى الخسارج الملك المطلق أو النتاج اذ الم يدع الخسارج على ذي اليد دفعه لا نحو الغصب أو الوديعة أو الاجارة أو الرهن أو العارية أو ما أشبه ذلك أما اذ ادعى الملك المطلق ومع ذلك دعوى ببينة الخسارج أولى وأشار محمد بن محمد إلى هذا المعنى لأن ببينة الخسارج في هذه الصورة أكثر اثباتا انتهى هكذا في الظاهرية في النوع الثاني من كتاب الدعوى تحت النقول وأفتى مشايخنا بمسألة المحيط يعني يقضى بترجيح ببينة الخسارج في الصورة المذكورة

١ بأن ادعى أحدهما شراء
من زيد والاخر رهنا
أو هبة منه

٢ بأن ادعى أحدهما شراء
من زيد والاخر رهنا
أو هبة منه

٣ بأن ادعى أحدهما شراء
من زيد والاخر رهنا
أو هبة منه

٤ بأن ادعى أحدهما شراء
من زيد والاخر هبة من
عمروا هبة منه

- ادعياما لكاتبين مختلفين من واحد والعين في يد ثالث ١
- ٧٣ لم يؤرخا يقضى ٧٤ أو أرخا تاريخا واحدا ٧٥ أو أرخا وتاريخ ٧٦ أو أرخ أحدهما لا
لمدعى الشراء يقضى للمدعى الشراء أحدهما أسبق الآخر يقضى للمؤرخ
- ادعياما لكاتبين مختلفين من واحد والعين في يدهما ٢
- ٧٧ لم يؤرخا يقضى ٧٨ أو أرخا تاريخا ٧٩ أو أرخا وتاريخ أحدهما ٨٠ أو أرخ أحدهما
بينهما واحدا يقضى بينهما أسبق يقضى للاسبق لا الآخر يقضى بينهما
- ادعياما لكاتبين مختلفين من واحد والعين في يد أحدهما ٣
- ٨١ لم يؤرخا يقضى ٨٢ أو أرخا تاريخا ٨٣ أو أرخا وتاريخ ٨٤ أو أرخ أحدهما
لذي اليد واحدا يقضى أحدهما أسبق لا الآخر يقضى لذي اليد يقضى للاسبق
- ادعياما لكاتبين مختلفين من اثنين والعين في يد ثالث ٤
- ٨٥ لم يؤرخا يقضى ٧٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٨٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
بينهما كافي الملك يقضى بينهما كافي الملك عند الامامين يقضى للاسبق وعند
المطلق المطلق محمدي يقضى بينهما كافي الملك المطابق ومشايخنا أفتوا على قول الامامين

٨٨ أو أرخ أحدهما إلا الآخر يقضى بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ وعند محمد
 إن أطلق كفى الملك المطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعيهما كما بسببين مختلفين من اثنين والعين في يدهما
 ٨٩ لم يؤرخا يقضى ٩٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٩١ أو أرخا وتاريخا أحدهما أسبق
 بينهما كفى الملك يقضى بينهما كفى الملك عند الامامين يقضى للاسبق وعند
 المطلق المطلق محمد يقضى بينهما كفى الملك
 المطلق والمطلق ومشايخنا أفتوا على قول
 الامامين
 ٩٢ أو أرخ أحدهما إلا الآخر عند أبي حنيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ وعند محمد
 أطلق كفى الملك المطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعيهما كما بسببين مختلفين من اثنين والعين في يدهما
 ٩٣ لم يؤرخا يقضى للخارج كفى الملك ٩٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى للخارج كفى الملك
 المطلق المطلق
 ٩٥ أو أرخا وتاريخا أحدهما أسبق عند
 الامامين يقضى للاسبق وعند محمد يقضى
 للخارج كفى الملك المطلق ومشايخنا
 أفتوا على قول الامامين
 ٩٦ أو أرخ أحدهما إلا الآخر عند
 محمد يقضى للخارج وعند أبي يوسف
 يقضى للمؤرخ كفى الملك المطلق
 ومشايخنا أفتوا على قول محمد
 ادعيهما عينا في يد آخر فبرهن أحدهما أنه اشتراه من زيد ورهن الآخر أنه ارثه من زيد ولم يؤرخا وأرخا
 سواء فالشراء أولى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ أولى ولو أرخا وأحداهما أقدم فهو أولى
 ولو كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقبضاً من
 زيد وادعى الآخر شراءه من زيد ولم يؤرخا وأرخا سواء فالشراء أولى وكذا جبيع ما مر في الرهن ولو كانت
 العين بيدهما فهو بينهما الآن يؤرخا وأحداهما أقدم فهو أولى والصدقة مع الشراء كالهبة مع الشراء ولو
 اجتمعت الهبتان فحكمه حكم ما اجتمع الشرائان في أوخر الفصل الثامن من الفصولين وإذا اجتمعت الهبة
 مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اجتمع الشرائان من انقضى دعوى في دعوى
 الرجائي بسببين مختلفين من كتاب الدعوى نقلا في الرابع من دعوى التنازعانية هذا لو ادعى المالك من
 جهة واحدة بسببين مختلفين فلو ادعيهما من جهة اثنين بسببين مختلفين بأن ادعى أحدهما هبة والآخر شراءه ولو
 كانت العين بيد ثالث أو بيدهما أو بيد أحدهما فحكمه حكم ما إذا ادعيهما كما مطلقا إذ كل مهمما يثبت
 الملك المطلق لمملكه ثم يثبت الانتقال إلى نفسه وكان المالكين ادعيهما كما مطلقا وبرهان في كل موضع
 ذكرنا في دعوى الملك المطلق أنه يقضى بينهما فكذا هنا كذا إذا وفي بس عين بيده ورهن آخر أنه شراءه من
 زيد ورهن آخر أن بكره هبة فهو بينهما ولو برهنا على الثاني من واحد فالشراء أول إذا تصادقا على أنه
 لو احدث بقى النزاع في السابق فالشراء أسبق لأنه لم يسم بين سبق أحدهما اجعلا كأنهما واقعا معا وله تقاربا كان
 الشراء أسرع فبما إذا من الهبة لأن التصح لا يصح البيع يصح بدونه هر وإن ادعى أحدهما الشراء من
 زيد والآخر هبة وقبضاً من الآخر والعين في يد ثالث فقص بينهما ما وكذا لو ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى
 رابع صدقة وقبضاً من آخر فقص بينهم أرباعا - واستواء الحجة أدلتها كفى من مالهم فكانهم حضروا
 وبرهنوا على الملك المطلق فصولين من أوخر الثامن وإن ادعى أحدهما شراءه من زيد والآخر الهبة من
 الآخر والعين في يد ثالث فقص بينهما وكذا إن ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر فقص

٣ أقول دخل في الصدقة
 دعوى الوقف بان ادعى
 ذويه هبة من والده وادعى
 آخر وقفه منه وأرخ الأول
 لا الثاني والحكم العمل
 ببينة ذي التاريخ تأمل
 (خير الدين) اه منه

بينهم أو باعوان كانت العيين في يد أحدهما يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ وان كان في أيديهما يقضى
بينهما الا في أسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى مما لا يقسم كالعبد والداية وأما ما يقسم كالدار والعقار
فانه يقضى للمدعى الشراء انقرضى وانما يصح أن يقضى بينهما لو كان المدعى مما لا يقسم القسمة أما المحتمل
في يقضى بكاه المدعى الشراء والصحيح في الهبة أن يقضى بينهما المحتمل القسمة أولا اذا الشروع الطارئ لا يفسد
الهبة والصدقة في الصحيح ويقسد الرهن كذا في أواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا آخر ما وجدته
ونقلته من نسخة محرفة تحريفها كذا بعد أن صححت ما ظهر لي من العلط بالرجوع الى أصوله التي هي في يدي
وقد ظهرت ببقية الاصول المنقول عنها تم تصحيحها ان شاء الله تعالى (قوله أو شراء مؤرخ) أشار به كره بعد
ذكر الملك الى أنه لا فرق بين دعوى الملك المطاق والذي بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أي صورة الشراء
فلائقها ما لم يادعيا الشراء من شخص واحد فقد انما الله فن أثبت منهما التلق من جهة في زمان
لا يراجه فيه أحد كان أولى أه فقله وان برهن خارجان الخ يشتمل على ثمان مسائل من الصور المتقدمة (قوله
من واحد غير ذي حد) انما قيد به تبع الهداية لان دعوى الخارجين الشراء من ذي يد قد تقدمت في قوله ولو
برهن خارجان على شيء قضى به له ما خلا فائدة في التعميم بحر وفيه وقيد بالبرهان على التاريخ أي منهما في
الاولى لانه لو أرخت احدهما دون الاخرى فهو سواء كما لم يؤرخا عنه وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال
محمد الميم أولى بخلاف ما اذا أرخت احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ اولى والحاصل أنهما اذا لم يؤرخا
أو أرخا واسنوا يافهس بينهما في المسئلةين وان أرخا وسبق أحدهما فالسابق أولى بهما وان أرخت
احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا في الاولى وقد مرنا ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فيقدم
الخارج والاسبق تاريخا (قوله وذو يد على مالك) قيد بالمالك لان ما لو أقامها على أن في يده مدستين ولم يشهدا
أنهاله قضى به له مدعى لانها شهدت باليد لا بالمالك (قوله فالسابق أحق) لانه أثبت أنه أول المالكين ولا
يتلقى الملك الامن جهة ولم يتلق الا حرمته وقيد بالتاريخ بينهما لانه اذا لم يؤرخا واسنوا يافهس بينهما في
المسئلةين الاوليين وان سبقت احدهما فالسابقة أولى بهما وان أرخت احدهما فقط فهي الاحق في
الثانية لا في الاولى وأما في الثالثة فالخارج أولى في الصور الثلاث وتغام في البحر (قوله متفق) يجوز أن يقرأ
بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أي الشأن متفق ويجوز النصب على الحال من فاعل برهما (قوله أو مختلف
عيني) ومثله في الزيلعي تبعه المالكا في وادعي في الجرا به وهو انه يقدم الاسبق في دعوى الشراء من شخص
واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورده الرمي بأنه هو الساهي فان في المسئلة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين
ولو برهما على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق اختلاف الروايات في الكتب مما ذكر في الهداية
يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ في المبسوط ما يدل على أن الاسبق أولى ثم صاحب جامع الفصولين
الاول اه لمخاض في نور العين عن قاضي خا ادعيا شرعا من اثنين يقضى بينهما نصفيين وأن أرخا وأحدهما
أسبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ في يقضى بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقضى
بينهما نصفيين وقا فاولا احدهما يد فالخارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذي اليد هداية برهن خارجان
على شراء شيء من اثنين وأرخا فلهما سواء لانها يثبتان الملك لباثعهما فيصير كأنهما حصرا وادعيا ثم يخبر
كل منهما كافي مسئلة دعوى الخارجين شرعا من ذي اليد كفاية لو برهما على شرعا من اثنين وتاريخ أحدهما
أسبق اختلاف روايات الكتب فمافي الهداية يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ بل يقضى بينهما وفي المبسوط
ما يدل صريحا أن الاسبق أولى (يقول الحقير) ويؤيده ما مر عن قاضي حان انه ظاهر الرواية فمافي الهداية
اختيار قول محمد اه ثم قال ودليل مافي المبسوط وقاضي حان وهو أن الاسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه
في زمان لا يرازعه غيره أقوى من دليل مافي الهداية وهو انهما يثبتان الملك لباثعهما ككأنهما حصرا أو
ادعيا الملك بل تاريخ وجهه قوة الاول غير خاف على من تأمل ويرجحه أنه ظاهر الرواية اه وكذا بحث في

أو شراء مؤرخ من واحد)
غير ذي يد (أو) برهن
(خارج على ملك مؤرخ
وذو يد على ملك مؤرخ أقدم
فالسابق أحق وان برهما
على شراء ملحق تاريخهما)
أو مختلف عيني وكل يدعي
الشراء

دليل ما في الهداية في السواني السعدية فراجعوا به علم أن تقييد المصنف باتفاق التاريخ على ظاهر
 الرواية فهو أولى مما فعله الشارح متابعاً للدرر وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه بالسوء كما تقدم
 عن البحر فما لا ينبغي (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراعه منه صاحبه زيلعي (قوله استويا)
 لانهم في الاول يشتمان الملك لبائعهما احكامهما حاضرا ولو وقت أحدهما فتوفيته لا يدل على تقدم الملك لجواز
 أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لانهما اتفقا على أن الملك لا يلقى الامن جهته فاذا
 أثبت أحدهما تارة يحكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره بحر ثم قال وإذا استويا في مسئلة الكتاب
 يقضى به بينهما نصين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله
 وان اتحد الخ) ذكرنا الكلام عليه آنفا وقد تمت في هذا الباب في محلها عن السراج (قوله ما يفيد ملك
 بائعه) بأن يشهدوا أنه اشتراه من فلان وهو يملكها قال في البحر ثم اعلم أن البينة على الشراء لا تقبل حتى
 يشهدوا أنه اشتراه من فلان وهو يملكها كفي خراطة الاكمل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على
 الشراء من فلان حتى يشهدوا أنه باعها منه وهو يومئذ يملكها أو يشهدوا أنها لهذا المدعى اشتراه من
 فلان بكذا ونقده الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكيله أو نعيه ما لا يملك
 المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه اه قلت اذا كان البائع وكيله فكيف
 يشهدون بأنه باعها وهو يملكها فالبائعين أو ما يدل عليه اه أقول اذا عرف الشاهدون أن البائع وكيله فافظا
 يقولون باعها بالوكالة عن يملكها لان خصوص وهو يملكها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس
 راضر الميسر لا تقبل بينة الشراء من العايب الا بالشهادة بأحد الثلاثة ما يملك باعه بأن يقولوا باع وهو
 يملكه وما يملكه مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان وما يقبضه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه
 منه وقبضه اه وفيه راضر الفتاوى القاضى طهيري ادعى ان ثاورته من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده
 شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يده مدعى الشراء أو مدعى الارث
 والشهادة جازة لانها على محرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث اذ كانت الشهادة
 بالبيع كالشهادة ببيع وملك اه وفي البحر عن البرازية اذا كان المبيع في يد البائع قبل من غير ذلك
 المانع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان دكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها أو قولوا سلمها اليه
 وقال سلمها الي أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ملكي اشتريته منه وهي لا تقبل فان شهدوا على الشراء
 والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا
 باليد للبرائع دون الملك اختلفوا اه (قوله ان لم يكن المبيع في يد البائع) أي وهو يدعى الشراعه منه وبرهن
 فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع لمعينة وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) أي بيد البائع دون الملك
 أي والمبيع ليس في يده (قوله وقولان) ينبغي أن يعتمد عدم صحة ذلك لان اليد تنوع الى يده لك ويد غصب
 ويد أمانة وبيان العام لا يحقق الخاص وهو المطلوب الذي هو الملك تأمل (قوله ودوا اليد على الشراعه)
 صورته يد في يد ادعاء كبر أنه ملكه وبرهن عليه وبرهن في يد على الشراعه ودوا اليد أولى لان الخارج
 ان كان يثبت أولية الملك ودوا اليد يلقى الملك منه فلا تنافي فيه وصار كاد أن يملك له ثم ادعى الشراعه منه وكذا
 لو برهن الخارج على الارث فصولا ولو برهن على الشراعه من أجبي فالخارج أحق (قوله أو برهننا) أي
 الخارج ودوا اليد في البحر أطاقه فشمل ما إذا أرخا واستوى تاريخهما أو سبق أول يوم أو أروحت
 احدهما م فلا اعتبار للتاريخ مع التماس الا أن من أرخ تاريخا مستحسنا لا بأن لم يوافق من المدعى لوقت
 ذي اليد ووافق وقت الخارج فيتحكم للخارج ولو خالفه منه للوقتين لعلة البيعتان عند عامة المشايخ
 ويترك في يد ذي اليد على ما كان وهو بينهما نصين كذا في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن
 الخارج أن هذه أمه ولدته هذا القس في السواني وبرهن دوا اليد على مثله يحكم به المدعى لانها ادعيا

(من) رجل (آخر) وقت
 أحدهما فقط استويا
 ان تعدد البائع وان اتحد
 فذو الوقت أحق ثم لا بد
 من ذكر المدعى وشهوده
 ما يفيد ملك بائعه ان لم يكن
 المبيع في يد البائع ولو شهدوا
 بيده فقولان برازية
 فان برهن خارج على الملك
 ودوا اليد على الشراعه منه أو
 برهن على سبب ملك لا يتكرر

مطلب لا اعتبار بالتاريخ
 مع التماس الا من أرخ تاريخا
 مستحسنا

في الامم كما طلقا في قضى بها للمدعى ثم يستحق القن تبعاً اه ٢ وبهذا يظهر أن ذال البد انما يقدم
في دعوى النتاج على الخراج ان لم يتنازع في الام أما لو تنازع فيها في الملك المطلق وشهدوا به وبتناج ولدها
فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتناج) ٣ هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء
للمفهوم ولدت ووضعت كافي المغرب ٤ والمراد ولادته في ملكه أو ملك بانه أو مورثه ولذا قال في
خزانة الاكمل لو أقام ذواليدان هذه الدابة تحت عنده أو نسج هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته أمته
و لم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له اه وكذا لو شهدوا أنها بنت أمته لأنهم انما يشهدوا بالنسب كذا في
الخزانة وفي جامع الفصولين برهن كل من الخراج وذو اليد على نتاج في ملك بانه حكم لذى اليد اذ كل
منهما خصم عن بانه فكان بائعهم ما حضر او ادعياءه انما كان نتاج فانه يحكم لذى اليد اه وانما حكم لذى
اليدين لان البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد وترجحت بينة ذي اليد باليد ف قضى له وهذا هو الصحيح والقضاء
بينه الخراج هو الاصل وانما عدلنا عنه بحبر النتاج وهو ما روى جابر بن عبد الله ان رجلاً ادعى ناقة في يد رجل
وأقام البينة انما ناقته نتجت عنده وأقام الذي هي في يده بينة انما ناقته نتجت عنده فقضى بهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم للذي هي في يده وهذا حديث مشهور صحيح فصارت مسألة النتاج مخصوصة بكافي المحيط وفي القنية كما
تقدم بينة ذي اليد اذا أثبتت أولية الملك بانه نتاج عنده فكذا اذا ادعاه عنده مورثه اه ولو برهن انه له ولد في
ملكه وبرهن ذواليد انه له ولد في ملك بانه حكم له لذى اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه ويده المثلقي منه
فكانت حاضرة وبرهن على النتاج والمدعى في يده يحكم له به كذا هذا اه ٦ وبه طهر أنه لا يترج نتاج في ملكه
على نتاج في ملك بانه ٧ ولا يشترط أن يشهدوا بأن أمه في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى
قدمت عليها ما في الخزانة عن ذي يد رجل أقام رجل البينة انه عنده ولد في ملكه وأقام آخر البينة انه عنده
ولد في ملكه من أمته هذه قضى للذي أمه في يده فان أقام صاحب اليد البينة أنه عنده ولد في ملكه من أمة
أخرى فصاحب اليد أولى ٨ عن ذي يد رجل أقام رجل البينة أنه عنده ولد من أمته هذه من عنده هذا وأقام
رجل آخر البينة بمثل ذلك فيكون بينهما نصين فيكون ابن عشرين وأمتين وقال صاحباه لا يثبت نسبهما
اه ومحل تقديم بينة ذي اليد في النتاج اذ لم يدع الخراج تناجاً وعقواً ولا كان الخراج أولى لان بينة النتاج
مع العتق أكثر ائبانا لانها أثبتت أولية الملك على وجه لا يستحق عليه أصلاً وبينة ذي اليد أثبتت الملك على وجه
يتصور استحقات ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخراج العتق مع مطلق الملك وذواليد ادعى النتاج فيبينة ذي
اليد أولى ٩ وفي نهادات البرازية الشاهد عين دابة تتبع دابة وترتفع له أن يشهد بالملك والنتاج اه
قال في الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج لزيد وأخوان على النتاج لعمرو ويتصور هذا بأن رأى
الشاهدان انه ارتضع من لبن أمي كانت في ملكه وأخوان رأيا انه ارتضع من لبن أمي في ملك آخر فحصل
الشهادة للفريقين اه (قوله وما في معناه) مما لا يكرر (قوله كسح لا يعاد) كالشباب القطنى (قوله
وحاب لبن) واتحاد الجنب واللبد والمرعزاء وجزء الصوف فاذا ادعى خارج وذو يد أن هذه ثيابي نسجت عندي
أو ابني حلب عندي أو جبي أو لبدي اتحد عندي أو صوفي جزع عندي فانه يقدم ذواليد كافي النتاج والعلة
ما في النتاج والجنب بصمة وبصمتين كقبول فاموس والمرعزاء اذا شددت الزاى قصرت واذا خففت مدت والميم
والعين مكسورتان وقد يقال مرعزاء بفتح الميم مخففة فاموس ودواهي كالصوف تحت شعر العنبر مغرب قال أبو
السعود هو الشعر الخفيف الذي ينتف من طهر المعز ويعمل منه الاقشة الرفيعة اه (أقول) ويوجد
جنس مخصوص يسمى المرعز يعمل من صوفه الشال اللاهور والفرماش وهو يشبه المعز في الخلقة والعنبر في
الصوف الا أنه ألبن من صوف العنبر ولعله هو وقال في البحر ولا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذي
لا يشكروا كالتناج اه ط (قوله ولو عن بانه) أو عنده مورثه كما تقدم أي لا فرق بين أن يدعى كل منهما
النتاج ونحوه عنده أو عنده بانه في حكم النتاج يجري على ما في معناه من كل غير تكرر (قوله فذواليد

(كالتناج) وما في معناه كنسج
لا يعاد وغزل قطن (وحاب
لبن وجزء صوف) ونحوها
ولو عنده بانه درر (فذواليد

٢ مطلب يقدم ذواليد في
دعوى النتاج ان لم يكن
الخراج في الام

٣ تعريف النتاج

٤ مطلب المراد بالنتاج
ولادته في ملكه أو ملك
بانه أو مورثه

٥ مطلب هذا الولد ولدته
أمته ولم يشهدوا بالملك له
لا يقضى له

٦ مطلب لا يترج نتاج في
ملكه على نتاج في ملك بانه

٧ مطلب لا يشترط ان
يشهدوا أن أمه في ملكه

٨ مطلب برهن كل من
خارجين انه عنده ولد من
أمته وعنده هذين نصف
وهو ابن عشرين وأمتين

٩ مطلب رأى دابة تتبع
دابة وترتفع يشهد بالملك
والنتاج

(أحق) أطلقه فشمّل ما إذا أُرْخا واستوى ناريخهما أو سبق أحدهما إلى آخر ما قدمناه قريبا عن البحر
 (قوله الا اذا ادعى الخارج الخ) أي حيث تكون بيئة الخارج أولى وان ادعى ذو اليد النتاج لان بيئة
 الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذي اليد وهو العصب وأشباهه اذ هو غير ثابت أصلا
 وأولية الملك ان لم يكن ثابتا باليد فأصل الملك ثابت بها ظاهر افكان ثابتا باليد من وجهه دون وجهه فكان اثبات
 غير الثابت من كل وجه أولى اذ النسبة للاثبات كافي التبيين بقى ما اذا ادعى الخارج فعلا ونتاجا يقدم بالاولى
 ويمكن ادخالها في عبارته بأن يقال دابة في بدرجل أقام آخر بيعة انما دابة ملكا أو نتاجا أخذها من ذي اليد
 تأمل (قوله فعلا) أي وان لم يدع الخارج النتاج تأمل (قوله كعصب أو ودبعة) قال في البحر وقد يكون كل
 منهما مدعيًا للملك والنتاج فقط ٣ اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالعصب والاجارة والعمارة
 فبيئة الخارج أولى وان ادعى ذو اليد النتاج لان بيئة الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على
 ذي اليد اذ هو غير ثابت أصلا كما ذكره الشارح اهـ (قوله في رواية) الاولى أن يقول في قول كافي الشرع لالية
 وانما قال ذلك لما قال في العمادية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث في باب دعوى النتاج عن
 البسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في بدرجل أقام آخر بيعة انما دابة ملكا أو نتاجا أخذها من ذي اليد أو
 أعارها له أو رهنها باليد ودوا باليد انما دابة تحت عهده فانه يقضي به الذي يدل لانه يدعي ذلك النتاج والآخر
 يدعي الاجارة أو الاعارة والنتاج أسبق منهما في قصي لدى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه دور واستظهر في
 نور العين ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح به ظهر عدم الاختلاف بين العمارتين بأن يجعل الاول على
 ان كلامهما ادعى النتاج ونحوه وزاد دعوى الفعل وما نقله عن أبي الليث ان الخارج اعاد ادعى الفعل فقط
 بدون النتاج لكن تعليل الزيلعي يقتضي ان المذنب للفعل أكثر اثباتا سواء كان معه دعوى نتاج أو لا فان ذلك
 حكم صاحب الدرر انما راية ثانية وعليها اقتصر في البحر ونسراح الهداية وعبارة الزيلعي بعد تعليل تقدم
 ذي اليد في دعوى النتاج بان اليد لا تدل على أولية الملك وكان مساويا للخارج فيها فثبتا بانه يدعي الخارج
 وينتدعي اليد مدعوبة لا دفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذي اليد حيث تكون بيعة أو حوالة
 ادعى ذو اليد النتاج لانه في هذه أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذي اليد وهو غير ثابت أصلا اهـ لمصاوي وبهذا ما ذكره
 قريبا ان شاء الله تعالى عند قول المصنف قصي به الذي اليد ويستثنى أيضا ما اذا تنازع على الام كسر وما اذا
 ادعى الخارج اعتقا على النتاج كما مروى يأتي * (دروع) * في البحر شاتان في بدرجل احدهما بضاء
 والاخرى سوداء فادعاهما رجل وأقام البيعة أنهما له وان هذه البضاء ولدت هذه السوداء في ما كره وأقام
 ذو اليد البيعة أنه له وأقام هذه السوداء ولدت هذه البضاء في ملكه فانه يقضي بكل واحد منهما بالاشاة
 الذي ذكرته شهوده انما سأل في ما كره أي في قصي الاول بالسوداء ولشأن في البضاء قال في التاترعة
 هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان سن الشاتين مشكلا فان كان احدهما منهنما صليح أما الاخرى والاخرى لا يصلح
 أماله هذه كانت علامة الصدق ظاهرة في شهادة شهود أحدهما في قصي بشهادته شهوده وعن أبي يوسف فيما
 اذا كان سن الشاتين مشكلا في لا أقبل بينهما وأقصى بالاشاة لكل واحد منهما بالاشاة التي في يده وهذا قضاء
 ترك لا قضاء استحقاق ولو أقام الذي في يده البضاء ان البضاء شاتى ولدت في ما كره والسوداء التي في يد
 صاحبي شاتى ولدت من هذه البضاء وأقام الذي السوداء في يده أن السوداء ولدت في ما كره والبضاء التي في
 يد صاحبي ما كره ولدت من هذه السوداء فانه يقضي بكل واحد منهما بما في يده انتهى وان كان في سرجل حمام
 أو دجاج أو طير مما يفرح أقام رجل البيعة أنه له فرح في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك قضى
 به لصاحب اليد ولو ادعى ابنا في بدرجل انه له صريه في ملكه وبرهنه اليد بقصدي بالخارج ولو كان مكان
 اللبن آجر أو حص أو نورة يقضي به لصاحب اليد وعزل القطر لا يتكرو في قصي به الذي اليد بخلاف عزل
 السوف وورق الشجر وثمرته بمنزله النتاج بخلاف عصي الشجرة والحطاة لا بد من الشهادة بالملك مع السبب

أحق من الخارج اجاعا
 الا اذا ادعى الخارج عليه
 فعلا كعصب أو ودبعة أو
 اجارة ونحوها في رواية دور

٣ مطالب ادعى الخارج
 الفعل على ذي اليد المدعى
 النتاج فالخارج أولى

الذي لا يشكر كالنتاج ولو برهن الخارج على ان البيضة التي تفلقت عن هذه الدجاجة كانت له لم يقض له
بالدجاجة ويقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلهما صاحب الان مالك البيضة ليس بسبب الملك الدجاجة فان
من غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة له كان الغرخ للغاصب وعليه مثلهما بخلاف الامه فان والدها صاحب
الام وجد الشاة يقضى به لصاحب البدو الجبة المحشوة والغرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط والتمياط
والثوب المصبوغ بعد غفر أو زعفران يقضى به الخارج اه (قوله أو كان سببا يتكرر) عطف على ادعى يعنى
ان ذا اليد أحق في كل حال الا في حال ما اذا ادعى غصبا أو كان سببا يتكرر فانه يقضى للخارج بمنزلة الملك المطلق
(قوله كبناء) أى كما اذا ادعى ذواليدان هذا الاجرم اسكن بنيت به حائطي وادعى الخارج كذلك يقدم الخارج
لانه يمكن تكرره (قوله وغرس) قال الجوى والحنطة مما يتكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يغربل
التراب فيميز الحنطة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى كل أنهما حنطة زرعهما أو أقاما برهانا فانه يقدم الخارج والنحل
يغرس غير مرة فاذا نما زرع في أرض ويحبل أى كل يدعى غرسه و برهانا فانه يقضى للخارج بهما وكذا الارض
المزروعة يعنى انهما أرضه زرعهما كل يدعى ذلك أما اذا كان الزرع مما يتكرر وظاهر والا كان تبعه للارض
كفى الخلاصة والحاصل أن المنظور اليه في كونه يتكرر أو لا يتكرر هو الاصل لا النسخ كفى البحر (قوله
ونسحق) الخراسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خرا قبل هو نسحق اذا بلى يعزل مرة ثانية ثم ينسحق عزى
(قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر ووصل السيف يستل عنه فان أخبروا انه لا يضرب الامرة كان
لذى اليد والا فللخارج أى فاذا ادعى خارج وذو يد أن هذا النصل له ضربه بسده وأقاما برهانا فهو على
هذا اه قال أبو السعود فان أشكل على أهل الخبرة قضى به للخارج والواحد منهم يكفى والا ثمان أحوط
عزى وزيلى وذكر في غاية البيان انه اذا أشكل على أهل الخبرة اختلفت الرواية ففي رواية أبي سليمان
يقضى لذى اليد وفي رواية أبي حفص يقضى للخارج اه (قوله لانه الاصل) أى كون المدعى للخارج
المبرهن لان القضاء ببينة هو الاصل فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل (قوله واما بعد لنا عنه بحديث النتاج)
سابق ما فيه قال الخبير الرمى النتاج بكسره صدر يقال نتجت الباقية بالهاء للمفعول نتاجا ولدت قال شيخ
الاسلام زكريا النتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت الباقية بالبناء للمفعول نتاجا أى
ولدت اه وقال اسالملقن في ضبط كلام المنهاج النتاج بفتح النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسرها
في ثلاثة مواضع اه قال الهيئتي ضبطه المصنف يعنى النوى بكسر المون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى
(تمة) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذا عهز على ابطال القضاء أو على تاقى الملك من المقضى له
أو على النتاج كفى العمادية والبرازية قال الرمى والطاهر أن ما في خزنة الاكمل هو الراجح كما يشهد له
الاقتصاص عليه في العمادية والبرازية وغيرهما فاذا رد نقلا في المسئلة ان شئت وقدمنا الكلام عليه في دفع
الدعوى (قوله من الآخر) أى من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) قيد به لانهم لو أراحوا يقضى به لصاحب
الوقت لاخير كذا في خزنة الاكمل (قوله وترك المال المدعى به في يد من معه) أى لا على وجه القضاء بل
على الاصل لانه لما تهاوت البيعتان رجعت الى الاصل وهو أن وضع اليد من أسباب الملك (قوله وقال محمد
يقضى للخارج) أى لان مكان العمل بالبئتين وبأن يجعل دوا اليد كانه اشترى من الآخر فبعض ثم باع لان
القبض دليل الشراء فيؤمر بالدفع اليه لان تمككه من القبض دليل السبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل
القبض لا يجوز وان كان في العقار عمده وهما في ما اذا كانت في يد أحدهما كما يظهر من تقرير كلامه ووجه
قولهما كفى البحر أن اقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصار كأنهما قامة على الاقرارين وفيه
التهاتر بالاجماع كذاهما ولان السبب براد حكمه وهو الملك ولا يمكن القضاء لدى اليد الا بآل مستحق فبقى
القضاء بمجرد السبب وأنه لا يقيده ثم لو شهدت البيعتان على نقد الثمن فالأصل بالالف قصاص عندهما اذا
استوى بالوجود قبض المضمون من كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد ولو جوب

أو كان سببا يتكرر كبناء
وغرس ونسحق خرو زرع
بر ونحوه أو أشكل على
أهل الخبرة فهو للخارج لانه
الاصل وانما عد لنا عنه
بحديث النتاج (وان برهن
كل) من الخارجين أو ذوى
الايدي أو الخارج وذى
اليدعى (على الشراء من
الآخر بلا وقت سابقا
وترك المال المدعى به في
يد من معه) وقال محمد يقضى
للخارج

عنده (قوله قلنا الاقدام) أي من الخارج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي اليد على الشراء الذي ادعاه (قوله اقرار منه) أي من القادم بالملك له لا لاخر فصار تينة كل واحد منهما كأنها قامت على اقرار الاخر وفيه التنازع بالاجماع لتعذر الجوع (قوله ولو أثبتنا قبضتها تارة تافها) لان الجمع غير ممكن عند محمد لجواز كل واحد من البيعتين بخلاف الاول وهذا في غير العقار أما في العقار فان وقتاً لبينتين ولم يشبه قبضاً فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كأن الخارج اشترى أولاً ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان أثبتنا قبضاً يقضى بها لصاحب اليد بالاجماع وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى بها للخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا كما في الجوع عن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من السكافي اه (أقول) ثم رأيت في الشرنبلالية ما يكون تأييد الكلام الهداية حيث قال وعند محمد يقضى بالبيعتين يعني ان ذكروا القبض الخ تأمل وفي البعراً بضاعت السكافي دار في يد برهن عمر وعلى أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمر ومائة دينار وبحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعيين ولا يقضى بشيء من الثمنين لانه تعذر القضاء بالبيع لجهالة التار يخ لم يتعذر القضاء بالملك وعند محمد يقضى بهما بينهما ولكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه لم يسلم اسكل واحد الاصف المبيع ولو ادعت امرأته راء الدار من عمر وألف وعمر وادعى انه اشتراها من باب ألف وزيد وهو دواليد يدعي أنه اشتراها من عمر وألف وأقاموا البينة قضى لدى اليد لتعارض بينتي غير ذوق في بينة بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار الذي اليد بألف عليه للخارج ويقضى لها على الخارج بألف لان ذال اليد والمرأة ادعيا التلق من الخارج ويجعل كأنها في يده اه وأشار المؤلف الى أنه لو برهن كل على اقرار الاخر ان هذا الشيء فأنه ما يتاتران ويبقى في يد ذي اليد كذا في الحزاة (قوله ولا ترجح) يحتمل أن يقرأ الفعل بالتذكير أو التثنية فعلى الاولى يعود الضمير المستتر على الحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العمري (قوله فان ترجح عندنا) أي وعند الشافعي في القديم ونهض المالكية يرجحون بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بأن يكون أحدهما متواتراً والاخر من الآحاد أو كان أحدهما مفسراً والاخر مجمل فبرجح المفسر على المجمل والمتواتر على الآحاد لقوة فيه وكذا لا يرجح أحد القياسين ولا الحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهد من عدة تامة فلا يصلح للترجح كما في الجوع وسبأ في قربانها (قوله لا بكثرته) ولذا لا ترجح الآية بآية أخرى ولا الخبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال في غاية البيان لان الترجح يكون بقوة وفي العلة لا بكثرته في العال ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تمارضا لا يرجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما ينشأ كد معى الحجة فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة روايته على الشاذ لظهور زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم ويترجح منقه الراوى وحسن ضبطه وبقائه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالمثل وكذلك الآياتان اذا وقعتا معارضة بينهما لا ترجح احدهما ما بآية أخرى بل بقوة في معنى الحجة وهو انه نص مفسر والاخر مؤول وكذلك لا يرجح أحد الخبرين بالقياس وعرفنا أن ما يقع به الترجح هو ما لا يصلح له الحكم ابتداء بل ما يكون ٣٠٠ وقوله ما لم يصب العلة موجبة للحكم اه قال المؤلف بعد الخاتم قوله فلان الترجح لا يقع بكثرة العال بل بالترجح يقع بقوة العلة ولذلك ترجح شهادة العدل على شهادة المدعى كبر رجح كون أحد الخبرين أو الآيتين مفسراً أو مجمل على الآخر اه (قوله فهما سواء في ذلك) أي في الاقامة المأخوذة من أقام أي في حكمها قال شيخنا في بيانها في أن يتجدد ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يفيد العلم ولا ينبغي أن يجهل كالجانب الآخر اه (أقول) طاهر ما في الشبهة والزيلعي يفيد ذلك حيث قال ولما أسس هادة كل شاهد من عدة تامة كما في حالة الانفراد والترجح لا يقع بكثرة العال بل بقوة ان يكون أحدهما متواتراً والاخر آحاداً أو يكون أحدهما

قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك ولو أثبتنا قبضتها تارة تافها درر (ولا ترجح بزياة عدد الشهود) فان الترجح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم مرع على هذا الاصل بقوله (فلو أقام أحد المدعيين شاهدين والاخر أربعة فهما سواء) في ذلك وكذا لا ترجح بزياة العدالة

م مطلب برهن كل على اقرار الاخر أنها له نهاترا

٣ قوله بل ما يكون لعل ما زائدة وليراجع الاصل

مفسر أو لا يخرج بخلافه يرجح المفسر على الجمل والمتواتر على الاتحاد اهـ يرى وفي شرح المفتي أن عدد الشهود
 إذا بلغ حد التواتر ينبغي أن يرجح على من لم يبلغه قياساً على الخبر من أنه يرجح كون أحد الخبرين إلى آخر
 ما قدمناه قريبا ولم أنظر على الرواية اهـ (أقول) قد ذكر في التحرير وشرحه ما حاصله فرق بين الشهادة
 والخبر لأن السمع ورد في الشهادة على خلاف القياس بأن يكون نصابه اثنين فلا يكون لكثيرهم قوة زائدة تمنع
 ما اعتبره السمع في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبر فإن الحكم فيه ينطبق رواية كل من الراوى فلا شك
 أن كثرتهم تزيد النان والقوة فيه فافتقرنا على أن ما ورد فيه النص لا يؤثر القياس تدبر (قوله) لأن الاعتبار
 أصل العدالة بل الاعتبار فيه الولاية بالحرية والناس فيه سواء والعدالة شرطت لظهور أثر الصدق حتى
 وجب على القاضي القضاء ولا يلتزم بالزيادة قوة في العدالة وبقي التفصيل في شرح المفتي الشارح
 الهندي (قوله) ولا حد لأعدلية أي فلا يقع الترجيح بالاحتمال أن يجحد الاتحما هو أو عدل فلا يستقر
 الحكم على حالة (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن أباحنيفة وجه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق
 المنازعة وهو أن النصف سالم لدعي الكل بلا منازعة بقي النصف الآخر وفيه منازعة على السواء فينصف
 فلصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما باعتبار طريق العول والمضاربة وانما سمى بهذا
 لأن في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وعول إلى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم
 وهذا هو العول وأما المضاربة فإن كل واحد يضرب بقدر حقه فلصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب
 الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فيحصل ثلث الدار لأن ضرب
 الكسور بطريق الإضافة فإنه إذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان منخ (قال) في الرواية
 أن لهذه المسئلة نظائر وأضدادا لا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اهـ وسأني الكلام عليها
 قريبا إن شاء الله تعالى عن شرح الزيادات لقاضي خان (قوله بطريق العول) هو في الملة الزيادة والارتفاع
 وعند أهل الحساب أن يزاد على المخرج من أخواته إذا ضاق عن فرض ذي السهم (قوله) فالمسئلة من اثنين
 لوجود كسر مخرجها وهو النصف (قوله) وتقول إلى ثلاثة) فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف
 سهم فيقسم أثلاثا بينهما أو الأصل أنه إذا وقعت الدعوى في شيء معين كانت القسمة بطريق المنازعة ومتى
 كانت الدعوى في جزء غير معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه لهما أن
 الدعوى وقعت في جزء غير معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كفي الموارث وله أن الدعوى وقعت
 في العيين وإن كانت باسم النصف شأنه شأن الكسب الدعوى لا نصع إلا بالاصادة والاشارة إلى محل معين كأن يقول
 نصف هذه الدار فإذا وقعت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى فيه أخذ حكم دعوى شيء معين
 والعين فقط لا تعول فيقسم على طريق المنازعة بخلاف الموارث والديون لأن المنازعة فيه ابتداء هو الديون
 في ذمة الميت دون العين وكذا الموارث أنصاء غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الكافي شرح المنظومة
 (قوله ميراث) يعني إذا اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضائق التركة عن الوفاء انقسم على طريق
 العول فإن ماتت وتركت زوجا وأختا شقيقة وأختا لأم فالمسئلة من ستة وتقول إلى سبعة (قوله) وديون
 كان عليه مائتان وترك مائة بيع على كل ذي مائة خمسون ولو كان لأحد مائة ولا يخرجون قسمته
 المائة ثلاثة أسهم اثنا عشر لصاحب المائة وواحد لصاحب الخمسين (قوله) ووصية) أي عمادون الثالث كما قيده
 الزبائي إذا اجتمعت وزادت على الثلث كلوا وصى لرجل بسدس ماله ولا يخرج ثلثه ولم تجز الورثة يقسم الثلث
 بينهم ما بطريق العول فيجعل الثلث ثلاثة أسهم سهم لصاحب السدس وسهمان لصاحب الثلث (قوله)
 وبمباية) أي الوصية بالمباية بأن أوصى بأن يباع عبد يساوي مائة بحمسين وعبد يساوي مائتين بمائة ولم
 يترك غيرهما ولم تجز الورثة كان ثلث المال مائة والمباية مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان
 لأحدهما بمائة وسهم للآخر بحمسين (قوله) ودراهم مرسلة) أي مطالة غير مقددة ثلث أو نصف أو نحوهما

لأن الاعتبار أصل العدالة
 ولا حد لأعدلية (دار في يد
 آخر ادعى رجل نصفها وآخر
 كلها وبرهنها فلاولوبهها
 والباقى للاستخربطريق
 المنازعة) وهو أن النصف
 سالم لدعي الكل بلا منازعة
 ثم استوت منازعتهم في
 النصف الآخر فينصف
 (وقال) الثلث له والباقى
 للثاني بطريق العول) لأن
 في المسئلة كلا ونصفا
 فالمسئلة من اثنين وتقول
 إلى ثلاثة واعلم أن أنواع
 القسمة أربعة ما يقسم
 بطريق العول اجاعا وهو
 ثمان ميراث وديون ووصية
 ومباية ودراهم مرسلة
 وسماية

كأذا أوصى لرجل بمائة ولا يخرج عاتين ولم يترك له الاثنتان فكان ثلث المال مائة ولم تجز الورثة تقسم
 المائة ثلاث أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين (قوله وسعاية) بأن أوصى بعق عبد بن
 أو أعتقه ما في مرض موته ولم يترك غيرهما ولم تجز الورثة يسرى كل بثلثي قيمته فلو أعتق واحدا ونصف
 الآخر أو أوصى بعقهما كما كذلك وقيمتهما سواء وكان ذلكا جميع التركة ولم تجز الورثة وقيمة العبد مائة
 وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال خمسون يجعل الخمسون ثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسرى في باقي
 قيمته وسهم لنصف العبد ويسرى في الباقي (قوله وجناية رقيق) أدخل في هذه صورتين جناية العبد الرقيق
 غير المدير والمدير وصورة الأولى عبد فقاعين رجل وقتل آخر خطأ فإنه يدفع لهم بطريق العول فأولياءه
 المقتول يريدونه كما وصاحب العين يريد نصفه والكل نصف فان مع نصف صاحب العين فيجعل ثلاثة أسهم
 سهمان لولي المقتول وسهم للمقتول وعينه وصورة الثانية جناية المدير إذا جنى على هذا الوجه فإنه يدفع السيد
 قيمته ثلثاها لولي المقتول وثلثها لصاحب العين وكانها سقطت من الكتاب فانهم لم توجد في نسخ الدر وبقي
 من الصور الوصية بالعنق وبها تتم الثمان (قوله وهي مسألة الفضولين) بأن باع فضولي عبدا انسان بمائة
 وفضولي آخر نصف ذلك العبد بخمسين وأجاز المالك البيعين كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد أو ترك
 ولصاحب النصف ربه أو ترك بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله وإذا أوصى لرجل بكل ماله) أي
 ولا يخرج بنصفه وأجازت الورثة ذلك فعند أبي حنيفة صاحب النصف لا يبايع صاحب الكل في أحد
 النصفين فيسلم له ويتنازعان في النصف الثاني فيقسمه بينهما وعندهما للموصى له بالكل نصفان وللوصي له
 بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف وكذا الموصى
 له بالعمد ثلاثة أرباعه عنده وللوصي له بالنصف ربه وعندهما يجعل ثلاثة أسهم (قوله وهو حسن)
 الأولى عبدا مآذون بين رجلين أدانه أحد الموليين مائة يعني باعه شيئا نسبته بمائة وأدانه أجنبي مائة يبيع
 العبد بمائة دأبي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى الدائن وبين الأجنبي أثلاثا ثلثاه للأجنبي وثلثه للمولى
 لأن إذا نددت في ريب شر يكره لافي نصيبه النابية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنى آخر خمسين ويباع العبد
 عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما أثلاثا وعندهما أرباعا لثلاثة عبدة قتل رجلا خطأ وأخر عدوا وللمقتول
 عمر أوليان ففعا أحدهما يحير مولى العبد بين الدفع والنداء فان ذرى المولى يذرى بخمسة عشر أو بالخمسة
 آلاف لشر بل العاني عشرة آلاف لولي الخطافان دونه يقسم العبد بينهما أثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما
 أرباعا الرابع لو كان الجاني مديرا والمسئلة بحالها ودفع المولى القيمة * الخامسة أم ولد قتلت مولاهما
 وأجنى ماعدا وكل واحد منهما أوليان ففعا أحدهما يكل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع
 قيمتها وكان للساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول أثلاثا
 عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة كذا في البحر والدي في التبيين فيعطى الربع لشرير
 العاني آخر والنصف الآخر بينه وبين شرير العاني أولا أثلاثا ثلثاه لشرير العاني أولا والثلث لشرير
 العاني آخر عنده وعندهما أرباعا (قوله وتسامه في البحر) نقله عن شرح الزيادات لقاضي خان حيث قال
 ٣ وجنس مسائل القسمة أربعة منها ما يقسم بطريق العول والمنازعة عند الكل ومنها ما يقسم
 بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمنازعة
 ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٣ أما ما يقسم بطريق العول عندهم فثمانية * أحداها الميراث إذا اجتمع
 سهام الفرائض في التركة وضاعت التركة عن الوفاة بما تقسم التركة بين أرباب الديون بطريق العول
 والناحية إذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضاعت التركة عن الوفاة بما تقسم التركة بين أرباب الديون بطريق
 العول * والثانية إذا أوصى لرجل ماله ولا يخرج ربه ولا يخرج ربه ولا يخرج ربه ولا يخرج ربه حتى عادت
 الوصايا إلى الثلث قسم الثلث بينهم على طريق العول * والرابعة الوصية بالحياة إذا أوصى بأن يباع العبد

وجناية رقيق * وبطريق
 المنازعة أجماعا وهو مسألة
 الفضولين * وبطريق
 المنازعة عنده والعول
 عندهما وهو ثلاث مسائل
 مسألة الكتاب وإذا أوصى
 لرجل بكل ماله أو بعبد بعينه
 ولا يخرج بنصف ذلك *
 وبطريق العول عنده
 والمنازعة عندهما وهو خمس
 كتابه على الزيلعي والعيبي
 وتسامه في البحر

٣ مطالب جنس مسائل
 القسمة أربعة

٣ مطالب ما يقسم بطريق
 العول عندهم ثمانية

التي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم وأوصى لآخر بانياس العبد الذي يساوي ألفي درهم بألف حتى حصلت الحجابة لهما بألفي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعتق إذا أوصى بأن يعتق من هذا العبد نصيبه وأوصى بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية * والسادسة الوصية بألف مرسلة إذا أوصى لرجل بألف ولا آخر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول * والسابعة عبيد فقهاء رجل وقتل آخر خطأ فدفع بها يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القتل وثلثه لآخر * والثامنة مدبر حتى على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول * وأما ما يقسم بطريق المنازعة فمسئلة واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبداً من رجل بألف درهم وفضولي آخر باع نصيبه من آخر بخمسة مائة فأجاز المولى البيعين جميعاً خير المشتري بأن فأن اختار الأخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل ورابعه لمشتري النصف عندهم جميعاً وأما ما يقسم بطريق المنازعة عند أي حنيضة وعندهما بطريق العول فثلاث مسائل أحدها دار تنازع فيها رجلان أعددهما يدعي كلهما والاخر يدعي نصيبهما وأقاما البينة عند أبي حنيفة تقسم الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه للمدعي الكل والرابع للمدعي النصف وعندهما أثلاثاً لثالثهما المدعي الكل وثلثها للمدعي النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر وأجازت الورثة عند أبي حنيفة المال بينهما أرباعاً وعندهما أثلاثاً والثالثة إذا أوصى بعبدين لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه أولاً يخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهما أرباعاً عند أبي حنيفة وعندهما أثلاثاً * وأما ما يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة فخمسة مسائل منها ذكره في المأذون عبداً مذون بين رجلين أدانه أحد المولى مائة يعني بأه شياً بنسبته وأدانه أجنبي مائة فبيع العبد بمائة عند أبي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى المدين وبين الأجنبي أثلاثاً لاه للأجنبي وثلثه للمولى لأن أدانته تصح في نصيب شريكه لافي نصيبه والثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين وبيع العبد عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما أثلاثاً وعندهما أرباعاً والثالثة عبيد قتل رجلاً خطأ وآخر عبداً وللمقتول عبداً وليان فعهما أحدهما ما يجير مولى العبد بين الدفع والفساد فان هذا المولى يقضي بخمسة عشر ألفاً خمسة آلاف لشريكه العافي وعشرة آلاف لولي الخطأ فان دفع يقسم العبد بينهما أثلاثاً عند أبي حنيفة وعندهما أرباعاً والرابعة لو كان الجاني مدبراً والمسئلة بحالها ودفع المولى القيمة والخامسة مسئلة الكتاب أم ولد قتلت مولها وأجبت باعداً لكل واحد منهما وليان فعهما أحدهما لولي كل واحد منهما على النعائب سبعة في ثلاثة أرباع قيمتها كان للساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول أثلاثاً عند أبي حنيفة وعندهما أرباعاً بطريق المنازعة والاصل لا ييوسف ومحمد أن الحقيقتي متى ثبتت على الشيوع في وقت واحد كانت القسمة عولية وان ثبتت على وجه التمييز أو في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس يأبى القسمة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما بجميع حقه أحدهما بنصف المال والاخر بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من شاء بآهله إن الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفاً ولا نصيبين وثلثاً وأما ترك القياس في الميراث بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيلحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق الكل ثبتت على وجه الشيوع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة إذا اختلفت حقوق متفائلة حتى أبواب الديون وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدبر إذا قاع عين إنسان وقتل آخر خطأ حق أصحاب الجناية ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو قيمة المدبر لأن موجب جناية الخطأ لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح

٤ مطلب ما يقسم بطريق المنازعة مسئلة واحدة

مطلب ما يقسم بطريق المنازعة عنده وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل

مطلب ما يقسم بطريق العول عنده وبطريق المنازعة عندهما خمس مسائل

به الكفالة وانما علك التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الاداء الحق انما يثبت بالقضاء ووقت القضاء
 واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة بيع المظولي ووقت ثبوت الحقين مختلف لان الملك يثبت عند الاجازة
 مستند الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقين مختلف اما في مسألة الادانة
 فلان الحق يثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا او آخر خطأ وللمقتول عدا وليان
 فعدا أحدهما واختار المولى دفع العبد أو كان الجاني مدبرا والمسئلة بحالها فدفع المولى القيمة عندهما يتقسم
 بطريق المنازعة لان وقت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في القصاص لانه مثل
 والمال يدل عن القصاص وجوب البديل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان وقت ثبوت حقه القتل
 وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لا قبله لانه صالة معنى والصلوات لا تملك قبل
 القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت القسمة نزاعية وفي جناية أم الولد وجوب
 الدية للذي لم يعف مضاف الى القتل لما قلنا والقنابل وجد في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية
 عندهما والاصل لا يحنيفه أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه
 الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز
 أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن الحقوق
 متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة لان الذمة متسعة فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه في العين
 وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق
 أحدهما الا وللاخر أن يزاحمه وكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما لا
 وحق كل واحد منهما ثبت في البعض الشائع واذا ثبتت الحقتان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا
 اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل
 يزاحم صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض فلا يزاحم صاحب الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان
 حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأتى بعد كل واحد منهما بحكم القسمة غير مقرر وانما غير
 الشائع كان المأخوذ بديل حقه لا أصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل
 القسمة انما وجبت بحق ثابت في الذمة لان حق كل واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية يكون في
 الذمة فكانت القسمة فيها عولية فعلى هذا تخرج المسائل هذا اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من
 المولى يرثه فلا قصاص عليها بدم المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والديه ولهذا الوقتات المرأة ولدها
 لا يجب عليها القصاص لان الوالد سبب لوجوده فلا يستحق قتلها ولهدا لا يحل له قتل واحد من أبويه وان
 كان حيا أو مرتدا أو زانيا حصنا فاداسقط حق ولدها اسقط حق الباقي وانقلب النكاح الى مال لان القصاص
 تغذراستيفائه للمعنى من جهة القاتل بل حكم من جهة الشرع فانقلب النكاح الى مال لان خلاف ما تقدم لان ثمة
 العاقب أسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذالم تكن هذه الجناية موجبة للقصاص عليها بدم
 المولى ينبغي أن تكون هدرًا كلو قتلته خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه لا يجب للمقتول والمولى
 يستوجب القصاص على مملوكه واعاسقط القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حرة وقت الانتقال
 فتعاقب مالا وتلزمها القيمة دون الدية اعتبارا بحالة القتل هذا كمن قتل رجلا عمدا واس القاتل وارث
 المقتول كان لابس المقتول الدية على والده القاتل كذلكها ولورثة الاجنبي القصاص كما كان لا تحقههما
 عتاق عن حق ورثة المولى فكان لهما القصاص ان شاءا أخر حتى يؤدي القيمة الى ورثة المولى وان شاء
 عتاق القاتل لانهم مالا أخر الى أن يؤدي السعاية رجلا لا يؤدي جناية القتل فيطال حقه ما كان لهما
 التعجيل فان عتقا أحدهما أي الاحدى وجب للساكت منهن ما دفع القيمة أيضا وجبايات أم الولد وان
 كثرت لا توجب الا قيمة واحدة وحق القيمة مشتركة بين ورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عتاق أحدهما

رضي الله تعالى عنه تقسم قيمتها بينهما أثلاثا وعندهما أر باع الماذكر فان كانت سعت في
 قيمتها الورثة المولى ثم عفا أحد واري الاجنبي ان دفعت القيمة الى ورثة المولى بقضاء القاضي لاسبيل لو ارث
 الاجنبي عليها لان الواجب عام بقيمة واحدة وقد أدت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتها ويتبع وارث
 الاجنبي ورثة المولى ويشاورهم في تلك القيمة لانهم أخذوا بقيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما
 كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبي بالخيار ان شاء يرجع على ورثة المولى وان شاء يرجع على أم الولد
 لهما انهما فعلت عين ما يفعله القاضي لو رفع الامر اليه ويستوى فيه القضاء وعدمه كالرجوع في الهبة
 لما كان فسخا بقضاء لو حصل برضا منهما يكون فسخا ولا يحنيفة أن موجب الجباية في الزمة فاذا أدت
 فقد نفلت من الزمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء
 فكان له الخيار ان شاء رضي بغيرها ويتبع ورثة المولى وان شاء لم يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثلث
 القيمة عند أبي حنيفة وتوجع هي على ورثة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى ورثة المولى ثم عفا واري الاجنبي
 فان عفا أحد واري الاجنبي ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كل الدفع بغير قضاء بغير وارث الاجنبي عندهم
 وان كان بقضاء عند أبي حنيفة بغير وعندهما لا بغير والصحيح انهما يخرى عند الكل سواء كان الدفع بقضاء
 أو بغير قضاء لان قضاء القاضي بدفع الكل الى ورثة المولى بعد تعلق حق الاجنبي وثبوته لا يصح بخلاف
 الوصي اذا قضى دين أحد الغريمين بأمر القاضي حيث لا يضمن لان للقاضي أن يضع مال الميت حيث شاء
 أما هنا بخلافه واذ لم يصح قضاء القاضي فلا ين لا يصح فعلها بغير قضاء أولى. (قوله والاصل عنده) أي
 عند أبي حنيفة أن القسمة أي قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أي بحق ثابت في ذمة الأولى زيادتي
 البعض بان يقول أولادهما في البعض شائعا أي أو وجبت القسمة لأحدهما الخ أو أن يقول في ذمة
 أو عين شائعا لانه لا يعقل التبعض في الذمة والأولى أن يقول شائعا في البعض دون الكل وبعبارة البحر
 والاصل لابي حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت الخ كقدمها قريبا (قوله شائعا) أي على وجه
 الشيوع في بعض دون الكل (قوله فعولية) أي كانت القسمة فعولية (قوله أو عبرا) أي ومتى وجب
 قسمة العين بحق ثابت على وجه التمييز دون الشيوع (قوله أولادهما) أي كان حق لأحدهما في البعض
 شائعا (قوله وللاخر في الكل) أي وحق الاخر في الكل (قوله فمنازعة) أي كانت القسمة نزاعية وقدمنا
 الحاصل على قول الامام فلا تنس (قوله والا) أي بان ثباني وقتين مختلفين أو على وجه التمييز فمنازعة فحقوق
 الكل في الميراث ثبتت على وجه الشيوع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا
 التركة اذا اجتمعت فيها ديون متفاوتة فان حقهم يثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت
 في معنى الميراث وكذلك الوصايا وفي العبد والمدير أي آخر ما قدمناه عن البحر فلا تنس (قوله فهي للشاني)
 وهو مدعى الكل (قوله نصف بالقضاء) لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما بيده لتسكون يده صحة
 وسلم النصف لمدعى الجميع بلامنازعة فيبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى واجتمع بينهما
 الخارج وذى اليد فيما في يده صاحب النصف فتقدم بنية الخارج وسبب ما في يده في المقولة الثانية موضحا
 (قوله وانصف به) لانه خارج يعني دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما بيده لتسكون يده صحة ولا يدعى شيئا مما
 في يده صاحب سلم النصف لمدعى الجميع بلامنازعة فيبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى
 وأمام مدعى الكل فانه يدعى ما في يده نفسه وما في يده الاخر ولا ينازعه أحد فيما في يده فبترك ما في يده لا على وجه
 القضاء وقد اجتمعت بنية الخارج وذى اليد فيما في يده صاحب النصف فكانت بنية أولى فتقدم لانه خارج
 فيه فيبقى له في ذلك النصف وسلم له كل الدواينصها بالترك لا على وجه القضاء والنصف الاخر بالقضاء كما في
 العيني (قوله وآخرون لها) الاولى ثلثها كما سيصح في المقولة الآتية (قوله وبيانه في السكافي) هذه المسئلة
 في الجمع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كلها والآخرون ثلثها والآخرون نصفها

والاصل عنده أن القسمة
 متى وجبت لحق ثابت في
 عين أو ذمة شائعا فعولية
 أو عبرا أو لأحدهما شائعا
 وللاخر في الكل فمنازعة
 وعندهما متى ثبتا معا على
 الشيوع فعولية والا
 فمنازعة فله حفظ ولو الدار في
 أيديهما فهي للثاني) نصف
 لا بالقضاء ونصف به لانه
 خارج ولو في يد ثلاثة وادعى
 أحدهم كلها وآخرون نصفها
 وآخرون ثلثها وبرهنوا قسمت
 عنده بالمنازعة وعندهما
 بالعول وبيانه في السكافي

ورهن كل على ما ادعاه فلنقرض اسم مدعى السك كمالا ومدعى الثلثين لبنا ومدعى النصف نصرا فهي
 مقسومة بينهم عند أبي حنيفة بالمنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وهي خمسة أثمان الدار وربعها
 للبث وثمان نصرا بمانه أنا نجعل الدار ستة لاحتياجننا إلى النصف والثلثين وأقل يخرجهم مائة في يد كل منهم
 سهمان ومعلوم أن بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذا يدوان بينة الخارج أولى في المثلث المطلق
 فاجتمع كامل وليث على ما في يد نصرا فكامل يدعى كله وليث نصفه وذلك لأنه يقول حتى في الثلثين ثلث في يد
 وبقي لي ثلث آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصرا فسلم لكامل نصف ما في يده وهو سهم بالتراع والنصف
 الآخر وهو سهم بينهم ما نصبتان فيضرب بخارج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثنى عشر ثم كامل ونصرا
 اجتمعا على ما في يد ليث وهو أربعة فكامل يدعى كله ونصرا ربعه لأنه يقول حتى في النصف ستة وقد أخذت
 الثلث أربعة وبقي لي سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد ليث وسهم في يد كامل وثلاثة من الاربعة سلمت
 لكامل وتنازعا في سهم فيضرب بخارج النصف في اثنى عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية
 اجتمع كامل وليث على الثمانية التي في يد نصرا فأربعة سلمت لكامل بالتراع لأن ليثا يدعى الثلثين وهو ستة
 عشر ثمانية منها في يده وأربعة في يد نصرا وأربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليث نصفين لاستوائهم على
 المنازعة فحصل لكامل ستة وليث سهمان ثم اجتمع كامل ونصرا على ما في يد ليث فنصرا يدعى ربع ما في يده
 وهو سهمان فسلمت ستة لكامل واستوت منازعتهم في سهمين فصار لكل واحد منهم سهم فحصل لكامل
 سبعة ونصرا سهم ثم اجتمع ليث ونصرا على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده أربعة ونصرا يدعى ربع
 ما في يده سهمين وفي المال تسعة فبأخذ ليث أربعة ونصرا سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فحصل لكامل مائة
 في يد نصرا ستة ومما في يد ليث سبعة ومما في يد سهمان خمسة عشر ولا تاني ستة وهي ربع الدار لأنه
 حصل له مافي يد نصرا سهمان ومما في يد كامل أربعة فذلك ستة وثلثا وهو نصرا ثلاثة وهي ثمن الدار لأنه
 حصل له مافي يد ليث سهم ومما في يد كامل سهمان وذا ثلاثة وبالاختصار نكون المسئلة من ثمانية خمسة
 أثمان السكامل وربعها سهمان وليث وثمان واحد نصرا وهذا قول الامام وقالوا بعول تقسم وبيانه أن الدار
 بينهم أثلاثا السكامل والليث اجتمعا على ما في يد نصرا فكامل يدعى كله وليث نصفه فبأخذ أقل عدوله نصف
 وهو اثنان فيضرب السكامل بكاه سهمين وليث بنصفه سهمان فباعت إلى ثلاثة ثم السكامل والنصرا اجتمعا على
 ما في يد ليث والسكامل يدعى كله ونصرا ربعه وخارج الربع أربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكاه أربعة
 فباعت إلى خمسة ثم ليث ونصرا اجتمعا على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده ونصرا يدعى ربعه والنصف
 والربع يخرجان من أربعة فتجعل ما في يده أربعة لان في المال تسعة فنصفه سهمان وليث وربعه سهمان نصرا
 وبقربع السكامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة وأربعة وانكسر حساب الدار على هذا وهي متباينة نصرا بنا
 الثلاثة في الاربعة فصارت اثنى عشر نصرا بناها في خمسة فصارت ستين نصرا بناها في أصل المسئلة ثلاثة بلغت
 مائة وثمانين في يد كل واحد ستون فلكامل مائة وثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم له وأخذ من
 نصرا ثلثي ما في يده وهو أربعون ومن ليث أربعة أضعاف وهي ثمانية وأربعون فصار المجموع مائة وثلاثة
 وليث خمسون لان له ما أخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلث ما في يد نصرا وهو عشرون وثلثا وهو
 نصرا سبعة وعشرون لانه أخذ خمس ما في يد ليث وهو اثنان وعشرون ربع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه حلي
 بتصرف وهذا كله اعتبار وتقدير ط وذكره في غير الافكار مرارته (قوله ولو رهننا الخ) يتصور هذا بأن
 رأى الشاهد ان الله اوتضع من لبن أثني كانت في ملكه وآخرا رأيا الله اوتضع من لبن أثني في ملك آخر فحصل
 الشهادة لغير يقين بغير عن الخلاصة وقدمناه وقد مناعناه أيضا لا اعتبار بالتاريخ يمنع التنازع الام
 أوخ تاريخا مستحيلا الخ فنامل (قوله تاريخه) أي تاريخ البيعة وانما ذكر الصمير بآويل البرهان
 جوى (قوله بشهادة الطاهر) لان علامة الصدق ظهرت في تاريخه سنة مائة وثمان مائة بثلث وفي

(ولو رهننا على نتاج دابة في
 أيديهما أو أحدهما أو
 غيرهما) وأرخا قضي لمن
 وافق منها تاريخه (بشهادة
 الطاهر) فلولم يؤرخا

الآخرى ظهرت علامة الكذب فيجب ردها منج ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لأن المعنى لا يختلف بخلاف ما إذا كانت الدعوى في النتائج من غير تارة حيث يحكم به الذي اليد كما صرح به المصنف إن كانت بيد أحدهما أو لهما إن كانت في أيديهما أو في يد ثالث (قوله قضى به الذي اليد) لأن ذا اليد مقدم على الخارج في دعوى النتائج قال في الأشباه هكذا أطلق أصحاب المتن قلت الامسئلين الأولى لو كان النزاع في عبس فقال الخارج إنه ولد في ملكي وأعتقته ووهن وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط قدم على ذي اليد أي لأن بينتهما أكثر أثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كاتبته أو دبرته فانه لا يقدم لكن في الأشباه أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في المعارضة والاصابة ولا تسمع دعوى الاعتراف من غير العبد الا في مسألة الخ وفي فتاوى الحنفية جوابا عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسيده بانقياده للبعس يكون عبدا له وسواء كان هنالك بيعة أم لا ولا عبرة بقول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامة لانها شهادة بحرية الفرج الى آخر ما قال الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي من أمي هذه وهو ابن قدم على ذي اليد اه وقد مناته انما يقضى بالسماح لذي اليد فيما ادعى كل منهما النتائج فقط أما لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والجاراة والعار به فبينة الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لاثباتها الفعل على ذي اليد كما في البحر ص الزيلعي ونقله في نور العيني عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال انما يظهر أن ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة من كتاب الولاء ولو اهرزاه أن ذا اليد اذا ادعى النتائج وادعى الخارج انه ملكه خصمه منه ذوا اليد أو ودعه له أو أعاره منه كانت بيعة الخارج أولى وانما ترجح بيعة ذي اليد على النتائج اذ لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد أو مالو ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فبيدة الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل عليه اه ولا تنس ما قدمناه عند قول الشارح في رواية قال ط والظاهر أن حكمهم موافقتهما سنهما انه يحكم به الذي اليد (قوله ولهما ان في أيديهما) لان أحدهما ليس أولى من الآخر (قوله وان لم يوافقهما بأن خاف أو أشكل) أي فلو خالف السن تار يخهما كان كالمولم يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لذي اليد (قوله فلهما ان الخ) لعدم ترجح أحدهما (قوله قضى بهما له) لانه لما أشكل أي وخالف سقط التاريخان فصار كأنهما لم يؤرخا (قوله هو الاصح) مقابلة ما في الهداية اذا خالف سنهما الوقتين بطلت البيعتان لظهور كذب الفريقين فتترك في يد من كانت في يده (قوله وهذا أولى مما وقع في الكنز) أي ما ذكر المصنف بقوله وان لم يوافقهما العموم اه أولى مما في الكنز وما عطف عليه من تعبيره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبع للبحر حيث قال وان لم يوافقهما يشتمل ما اذا أشكل سنهما بأن لم يعلم وما اذا خالف سنهما تار يخهما فانها تكون لهما على الاصح قال الرمي الأولى من هذا التعبير وان خالفها أو أشكل فلهما على أن لنا أن لا نسلم عدم شمول ما في الكنز وشمول ما عبر به اذا اشكال الاتباس وفي الصورتين التباس الامر على الحاكم وعدم موافقتهما غير عدم العلم أصلا لانه للعلم بالخالفه كقوله الشراح فكيف يدخل فيه عدم العلم بشئ لانه مع عدم العلم يحتمل الموافقة والخالفه والصورتين ثلاثة اما عدم الموافقة لهما وهو المخالفه بأن تحقق مخالفتها للتاريخين واما الموافقة لاحدهما فقط والمخالفة للآخر واما عدم معرفة شئ وهي لا تدخل في صورة المخالفه التي هي عدم الموافقة فلم يشمها قوله وان لم يوافقهما على أن الظاهر ان اختيار صاحب الكنز في صورة المخالفه بطلان البيعتين والترك في يد ذي اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال ليجترزه عن صورة المخالفه فتنبه لكلام هذا العالم الخري ير يظهر لك منه حسن التعبير اه ثم الظاهر أن مراد صاحب البحر والمنع من قوله وان لم يوافقهما أي لم تظهر موافقة السمس للتاريخين فشمول الصورتين لكه تأويل فلذا قال العلامة الرمي الأولى من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله في الكنز والدرو والمقتى) حيث قال

قضى بها لذي اليد ولهما
ان في أيديهما أو في يد ثالث
وان لم يوافقهما) بأن خالف
أو أشكل (فلهما ان كانت
في أيديهما أو كانا خارجين
فان في يد أحدهما قضى بها
له) هو الاصح قلت وهذا
أولى مما وقع في الكنز
والدرو والمقتى فتبصر

وان أشكل فلهما لأن قوله وان لم يوافقهما أعظم من قول الكثر وكذا قول الكثر فلهما مقيد بما اذا لم يكن في
يد أحدهما وعبرة الملتقى والغرر وان أشكل فلهما وان خالفهما بطل قال الشارح في شرح الملتقى فية قضى
لذي اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والسكافي قلت لكن الأصح أنه كالمشكل كما جزمه في التنوير
والدرر والجرو وغيرهما لم يفظأه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحاكم أن الأول هو الصحيح للتيقن بكذب
اليمينتين في ترك في يدي اليد وقال ومحصله ان لا يصحج اه قال المولى عبد الحليم بل لا لا ثق على
المصنف أن يقول هكذا وان أشكل أو خالف الوقتين فلهما ان لم يكن في يد أحدهما فقط والا فلا واعلم أن سنن
الدابة لو خالف الوقتين ففيه روايتان في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيعتان صرح به الامام فاضحان
في فتاواه من غير ترجيح احدهما على الاخرى وبطلانها - ما رواه أبي الليث انطاوار زكى واختاره الحاكم
الشهير يد حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن تابعه والقضاء بينهم ما طاهر الرواية اختاره في
المبسوط حيث قال وهو الأصح وتبعه الزبلي ومن تابعه وقد اختلف التصحيح والرجحان لظاهر الرواية وقد
سبق غير مرة هذا زبدنا في الشروح والفتاوى فظهر أن المصنف اختار ما هو الأرجح اه (قوله برهن أحد
الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من يده أى
من يد أحد الخارجين قال الزبلي والمنع عنه اذا كان عين في يد رجل فاقام وجلان عليه البيعة أحدهما
بالغصب منه والاخر بالوديعة استوت دعواهما حتى يقضى بيمينهم - ما نصنف لان الوديعة تصير غصبا بالاجود
حتى يجب عليه الضمان مدنى والظاهر أنه أراد على الغصب الماتى من زيد فزيد هو الغاصب فن ليست صفة
الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله والاخر) أى برهن الاخر (قوله على الوديعة منه) أى قال الاخر هو
مالى أو دعيته من زيد وزيد يسكر ذلك (قوله استويا) أى الخارجان في الدعوى لانه لو كان كيدعى الثاني
وديعة من زيد صارت غصبا حيث يجدها المودع ولهذا قال الشارح لانها أى الوديعة بالجد تصير غصبا حتى
يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بالاتفاق حتى يرذل الى صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالفعل
بالاجود ثم عاد الى الوفاق كفى الجوى فن في قوله من زيد لا بد ادعى في قوله منه صفة الوديعة لانها اتعدى بمن
وانما احتاج اليها في الاول لان الغصب محلى بأل في عبارة المصنف فلم يمكنه اضافته الى زيد وحيد ان نقله
بعض الافاضل عن عمرى زاده من أن هذا التصو يرسله والاولى اسقاطه فيه ما فيه فراجع اه (قوله الناس
أحرار) لان الدار دار الحرية أو لانهم أولاد آدم وحواء عليهم السلام وقد كانوا حريين (قوله الشهادة)
أى فلا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يستل عنها اذا طعن الخصم بالرق أما اذا لم يطعن فلا يستل كفى التبيين لان
الحرية تثبت بعاريق الظهور والظاهر يصلح للدفع لالا استحقاق فلا يستحق المدعى الزام المدعى عليه
الاثبات حرية شهوده وكذا لا يستحق الشاهد استحقاق الولاية على المشهود عليه ونفاذ شهادته عليه الا
بذلك فان قال الشهود بحسب أحرار لم يملك قط لم يقبل قولهما بالنسبة الى قبول شهادتهم ما حتى يأتيا بالبيعة على
ذلك والا سهامهم فان في قولهما ما أحرار لم يملك قط بحسب الظاهر وفي أبى السعود على الاشبهاء تفسيره في
اشهادة ذاتهم وشاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه ما عدا ان وانى لا قبل شهادتهم - ما
حتى أعلم أنهم - ما حارن وتفسيره في الحد اذا قذف انسان ثم زعم القاذف أن المذوف عبد فانه لا يحذر القاذف
حتى يثبت المذوف حريته بالجملة وفي القصاص اذا قطع يد انسان ورعم القاطع ان المقطوع يده عبد فانه
لا يقضى بالقصاص حتى يثبت حريته وفي الدية اذا قتل انسان خطأ وزعمت العاقلة انه عبد فانه لا يقضى عليهم
بالدية حتى تقوم البيعة على حريته وفي البيرى لو كان المدعى به حدا أو قصاصا سأل القاضي عنهم طعن الخصم
أولا بالاجماع اه لان في القذف أى من لا الزام الحد على القاذف وفي القصاص ايحاب العقوبة على
القاطع وفي القتل خطأ ايحاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز الا بآثار حريته الشاهد فثبت الحرية
بالجملة لا يجوز العصاة شئ من ذلك ط قال الجوى وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ عبد العلى العبادى هل

(برهن أحد الخارجين على
الغصب) من زيد (والاخر
على الوديعة) منه (استويا)
لانهم سألوا بغيره - ما
(الناس أحرار) بلا بيان
(الافى) أربع (الشهادة)

الاصل في الناس الرشد أو السفه وهل الاصل في الناس الفقر أو الغنى وهل الاصل في الناس الامانة أو الخيانة وهل الاصل في الناس الجرح أو التعديل فأجاب ٣ الاصل الرشد والفقر والامانة والعدالة وانما على القاضي أن يسأل عن الشهود سرا وعلنا لان القضاء مبني على الحق وهي شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صوت قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله صوت قضائه عن البطلان نظر فندبره اه وجهه انه اذا قضى بشهادة الفاسق يصح قضاؤه ٣ في زماننا قد تكرر أمر السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر مملكته أن يحكموا بعد الشهادة بدون تركية السر والعلاية فافهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف حريه المقتذوف لا يحد حتى يثبت حريته لانه لا يستحق عليه الحد بالحرية والظاهر لا يكفي للاستحقاق ولان الحدود تدبر بالشبهات فيحتاج في اثباتها ولا تنس ما قدمناه عن البيهقي (قوله والقصاص) أي في الاطراف فلو أنكر القاطع حريه المقتطوع لا يقطع حتى يثبت حريته لانه لا يستحق عليه القطع بالحرية اذ لا قصاص بين طرفي حريه عبد لان الاطراف يسلك بمسلك الاموال (قوله والقتل) أي خطأ فلا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حريه القاتل لانه يريد استحقاق العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولذا وقع في نسخة العقل يعني لا يثبت العقل الابعدي ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشباه من قوله والدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في معنى الاول يعني لا يثبت العقل الابعدي ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح (قوله وعبارة الاشياء والدية) الثلاث يعني واحد في المسأل (قوله أحرام لا) بيان لوجه جهالة حاله ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح (قوله لئلا يمسك بالاصل) أي وهو دافع وظاهر الحال يكفي للدفع عبي (قوله والادب للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضع اليد بالبرهان وهل يصدق بيمينه ينظر ويأتي حكمه في التنبيه الا في ط وانما كان اللبس أحق لان تصرفه أظهر لا تقتضاه الملك وكان صاحب يد والاخذ خارجا وذو اليد أولى بخلاف ما اذا أقام آخذ الحكم البينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تجري فيما بعد قال العلامة قاسم في قضائه قضاء ترك الاستحقاق حتى لو أقام الآخوالدية بعد ذلك يقضى له شره بالدية (قوله ومن في السرح) أي أولى من رديفه لان تمسكه في ذلك الموضع دليل على تقدم يده قال الشرنبلالي نقل الناطقي هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهم ما نصه في بخلاف ما اذا كانا كمين في السرح فانها بينهم ما قولوا واحدا كفي العناية ويؤخذ منه اشتراكهما اذا لم تكن مسرجة اه (أقول) لكن في الهداية والملتقى مثل ما في المتن فتنه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما متعلقا بذنبا والاخر ما سلك الجاهل فالواضح أن يكون المسألة أولى (قوله من علق كوزها) احتراز بذكر الكوز عما لو كان له بعض حملها فلو كان لاحدهما من وللاخر ما من كانت بينهما شر ملالية عن النبيين والحلي بكسر الحاء ما يحمل على ظهر أو رأس جوى (قوله لانه أكثر تصرفا) علة لجميع المسائل (أقول) لكن فيه أنه لا يعتبر الا أكثر تصرفا كمسئلة المن والمائة من والاولى أن يعمل بانه لا يعد تصرفا كمسئلة الهراوى الآتية تأمل (قوله والجلالس على البساط والمتعلق به سواء) لان الجلوس ليس بيد عليه لان اليد تثبت بكونه في يده أو بنقله من موضعه بخلاف الركوب واللبس حيث يكون مهماعا صلب الثبوت يده ولا يصبر غاصبا بالجلوس على البساط كفي الدرر لكن ينبغي أن يكون القاعدة أحق من المتعلق تأمل وعبارة الدرر وينصف البساط بين جالسائه والمتعلق به بحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء الخ وفي النهاية يقضى بينهما واعتراض عليه بان بين الكلامين تدافعا (وأجيب) بأن المتعلق قضاء الاستحقاق لا قضاء الترك واعتراض على هذا الجواب بان قضاء الترك يقضى بثبوت اليد على ما صرحوا به في مسألة التنازع في الحائط (وأجيب) بان قضاء الترك يشق في المنقول من غير ثبوت اليد المتبعة شرعا بثبوت اليد بظاهر فان القاضي علم حساوعا فان هذا البساط ليس في يده غيرهما فاقضى بينهما لا بعدم مدع غيرهما عينا باليد أو بالملك هذا (قوله وراكي سرح) أي في نصف بينهما أي في الصورتين (قوله وطرفه مع آخر) في نصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه وان

٣ مطلب الاصل في الناس
الفقر والرشد والامانة
والعدالة وانما على القاضي
أن يسأل عن الشهود سرا
وعلنا

٣ مطلب منع السلطان عن
نصره قضائه عن الحكم
شهادة الشهود الابعد
التركية سرا وعلنا

والحدود والقصاص
والقتل) كذا في نسخة
المصنف وفي نسخة والعقل
وعبارة الاشياء والدية
وحينئذ (فلو ادعى على
مجهول الحال) أحرام لا أنه
عبد ما نكر وقال أنا حي
الاصل والقول له) لئلا يمسك
بالاصل (والادب للثوب
(أحق من آخذ الحكم
والراكب) أحق (من آخذ
الجام ومن في السرح من
رديفه وذو حملها من علق
كوزها) لانه أكثر تصرفا
(والجلالس على البساط
والمتعلق به سواء) كجالسيه
وراكي سرح (كن معه
ثوب وطرفه مع آخر

نصوص أئمتنا الاطلاق كالتري وكأئتم لم يعتبر وهذا لانه عارض ويدرك عروضة نعم لو كان التري بيع في
الاساس دون اللين فالظاهر أن العبرة للاساس لانه أقوى لما يعرض للين من الاصلاح هذا ولو كان لاحدهما
التري بيع في الاساس ولا تخفى اللين فالظاهر انه اصحاب تربيعة الاساس ولم أره ثم قال صاحب المتقي واذا
كان الحائط المتنازع فيه متصلا من جانب واحد يقع فيه الترجيع وهو الصحيح ذكره الطحاوي وذكر الكرخي
أنه لا يقع به الترجيع ما لم يكن موصولا طرفا بالحائطين (فان) وظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع
كافي الفيز وغيره لكن قالوا الاظهر ما قاله الطحاوي وعليه شيء في الحلاصة والبرازية وغيرهما من
الاهتمامات كالهندية والمحيط والحانية وغيرهما ذكر أيضا حائطين دارين يدعيه صاحب أحدهما ولم يكن
متصلا بينهما أحدهما فان كان لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء
للاخر قبل هو بينهما وقيل لصاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة
بكثرة الجذوع لاحدهما أي بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد الشريكين ثلاثة جذوع ولا تخفى
أكثر لا يترجحهم أولئك في العمادية مانصه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الاخر أعلى بطبقة
ونازعا في الحائط فانه لصاحب الاسفل اسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه فالذي يظهر من كلام
العمادية أن محل وجود الخشب على الحائط لكل موجب للاشراك اذ لم يكن خشب أحدهما أعلى
وخشب الاخر أسفل أما اذا كان كذلك ونازعا في الحائط فهو لصاحب الاسفل ولا ترفع جذوع الاخر
وأنت خير بيان هذا مقيد لكلامهم ولكن لا تظهر ثمره ذلك الا في التصرف في الحائط وعمارة فافهم ثم قال
صاحب المتقي وان كان لاحدهما ثلاثة ولا تخروا واحد فهو لصاحب الثلاثة الاموضع الجذوع الواحد وهو
الاصح وما بين الجذوع قيل يكون بينهما نصفين وقيل يكون على أحد عشر جزأ وان كان الحائط طويلا
وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط في الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد بما يوازي ساحته من
الحائط وما بينهما من الفضاء يقضى بكونه بينهما نصفين * اسلك واحد منهما بوار وهو القصب فهو بينهما
* لاحدهما عليه جذوع ولا تخروا عليه بوار يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع البوار
* لاحدهما خشب عليه ولا تخروا عليه حائط ستره فالخائط الاسفل لصاحب الخشب واصحاب السترة
سترته ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فافهم لصاحب الخشب اه ما في المتقي وقال برهان الدين الكركي
في الفيز حائط ادعاه رجلان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما نصفين عند أبي حنيفة
وعندهما الحائط بينهما والباب للذي العلق اليه وأجمعوا أنه اذا كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو
بينهما وذكروا أيضا رجلان ادعيا حائطا وليس الحائط متصلا بينهما أحدهما وليس لاحدهما جذوع
أو غيرهما يقضى به بينهما وان كانت لاحدهما احدى أو بوار فكذلك وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد
ولا شيء للاخر أو له عليه احدى لم يذكروا في الكتاب قال بعضهم لا يترجح جذوع واحد وقد روي عن محمد
بقضى له ولو كان لاحدهما عليه خشبة ولا تخروا عليه عشر خشب بات يقضى به لصاحب العشرة ولا تخروا
موضع جذوعه والصحيح أن الحائط لصاحب الجذوع ولا يترجح جذوع الاخر (أقول) أي لان الملك الثابت
بكثرة الجذوع ههنا ثابت بنوع الاستطهار فهو صالح للدفع لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو أقام
صاحب الجذوع البيعة كان الحائط له البتة فانه يرفع جذوع الاخر كما بينه صاحب النخبة وسيأتيك بأوضح
من هذا وعن أبي يوسف أن الحائط بينهما على أحد عشر سهما ولو كان لاحدهما عليه جذوعان ولا تخروا
عشرة اختاف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان بمنزلة جذوع واحد وقال بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما
ثلاثة ولا تخروا عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما خمسة ولا تخروا عشرة فهو بينهما نصفين وقيل
أثلاثا * نازعا في خص أو حائط بين دارين ما ولا بينة والقسط أي الجبل الذي يشده الخوص والوجه أي
وجه الحائط أو الطاقات أو أضاف اللين الى أحدهما قال أبو حنيفة هو بينهما اذا الانسان كما يجعل المذكور

قوله بعدما كان كذا بالاصل
ولعله بعدما لو كان الخ فقوله
القول ولا يمكن الخ اه
صحيح

أو متصل به اتصال تربيع
 بان تتداخل أنصاف لبناته
 في لبنات الآخر ولون
 خشب فبان تكون الخشبة
 مركبة في الأخرى لدلالته
 على أنهم ما بنيا معا ولذا سمى
 بذلك لأنه حينئذ يبنى مربعا
 (لاشبهه) اتصال ملازقة أو
 تقب وادخال أو (هرادى)
 كقصب وطبق يوضع على
 الجذوع (بل) يكون بين
 الجارين (لوتناز) ولا يخص
 به صاحب الهرادى بل
 صاحب الجذع الواحد أحق
 منه خانية ولو لاحدهما
 جذوع وللا اتصال
 فلاذى الاتصال وللا آخر
 سق الوضع

الى جانبه في ملكه انما يصح له الى جانبه في المشترك أيضا اذا تولى العمل فلا يصلح حجة وقالوا من المذكور
 الى جانبه اذا ظاهر يشهد له لان الانسان يزين وجهه اذ يراه الى نفسه لا الى جاره وكذا القمص لانه وقت العقد
 يقوم على سطحه فيجبل القمص اليه زاد في الهندية هذا اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد
 البناء بالنفس والتعليق فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهندية (قوله أو
 متصل به) الاوضح أن يقول أو هو متصل ببنائه اتصال تربيع (قوله بان تتداخل أنصاف لبناته) أى
 مثلا تدخل الإجر والخجر واختلف في صفة اتصال التربيع فقال الكرخي صفته أن يكون الحائط المتنازع
 فيه متصلا بمحاطين لاحدهما من الجانبين جميعا والحائطان متصلان بمحاط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه
 حتى يصير مربعا يشبه القبة فحينئذ يكون الكل في حكم شئ واحد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي
 الحائط المتنازع فيه بمحاطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بمحاط له بمقابلة الحائط المتنازع
 فيه وبعبارة الكافي هو أن يكون أحدهما طرفي الآخر في هذا الحائط والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى
 يصير في معنى حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت اليد على البعض ثبوتها على الكل وعين مروى عن أبي
 يوسف ومعنى التربيع فيما قال الكرخي أظهر وفي الهندية رذ كراطة أى ان كان متصلا بمحاط واحد
 يقع به الترجيح قالوا والصحيح رواية الطحاوى اه وعزاه الى محبط السرخسى (قوله ولون خشب) عطف
 على محذوف تقديره اذا كان الحائط من لبن ولون خشب الخ (قوله لدلالته) هذه له ليكون صاحب اتصال
 التربيع أول (قوله على أنه خا) أى الحائط المتنازع فيه والحائطان المتصلين به (قوله ولذا سمى بذلك) أى
 لكونه ما بنيا معا سمى باتصال التربيع قد علمت تفسير اتصال التربيع على قول الكرخي وهو ظاهر وتسميته
 به على قول أبي يوسف باعتبار التربيع في حائطيه باللبنات (قوله يبنى مربعا) هذا التمايز ظاهر على قول الكرخي
 (قوله لالامى له اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا لحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله
 أو تقب وادخال) وهذا فيما لو كان من خشب أى بان تقب وادخلت الخشبة فيه وهذا بخلاف قوله في حائط
 الخشب بان تكون الخشبة مركبة في الأخرى قال البدر العيني واذا كان الجدار من خشب فالتربيع ان يكون
 ساج أحدهما مركبا على الآخر وأما اذا تقب وادخل فلا يكون مربعا فلا عبرة به ولا باتصال الملازقة من غير
 تربيع لعدم المداخله فلا يدل على أنهم ما بنيا معا اه ومثله فيما يظهر القب في جدار نحو الملبن (قوله أو
 هرادى) جمع هرديه قصبات تضم ملوية بطافات من الكرم وترسل عليها أقصبات الكرم كذا في ديوان الادب
 وصحح فيها الحاء والهاء جميعا وذكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والكافي للشهيد بالحاء وفي الجامع
 الصغير وشرح الكافي بالهاء لا غير شاي في الحاشية لمخصا وفي المنهجى خسبات توضع على الجذوع ويبنى
 عليها التراب وفي الوانف هي جمع هردي بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الدال المهملة وتين وقصر الالف وفي
 منوات العزمية الهرديه بصم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة والهرادى
 بفتح الهاء وكسر الدال نوع من التبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط فهى كالزرب أو المكعب ومثله
 الهرادى البوارى وهى والبورى والبورية والبوريات والباريات والبارية الحصى المنسوج رالى بيعة
 ينسب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى ومسلم كفى القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ)
 قال في غاية البيان والثلاث هي المعبرة حتى لو كان لاحدهما ذلك وللا آخر أكثر لاعتباره بالحائط بينهما
 ولو كان لاحدهما جذع أو اثنتان وللا آخر ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فوضع جذوعه
 يعنى ما تحتها في رواية وله حق الوضع في رواية اه وفي نور العين ولو لاحدهما جذع واحد وللا آخر هرادى
 أولانى له لم يذكروا محجود في ظاهر الرواية وقد قبل لا يقتضى به له اذا الحائط لا يبنى لوضع جذع واحد وعن
 محجود انه لرب الجذع اذ له مع اليد اسد نعمال اذ وضعه استعمال حتى قضى لرب الجذوع ويكون واحدها
 استعمالا للحائط بقدره وليس للا آخر ذلك وقد بينى الحائط لوضع جذع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا

كله لولم يتصل الحائط بينهما فلواتصل اتصالا تريبع أو ملازقة فيقتضي به نصفين بينهما إذا استويا اه
وفي الزباني وان كان لاحدهما جذع واحد ولا شيء للآخر اختلاف المشايخ فيه فقبل هما سواء لان الواحد
لا يعتد به وقيل صاحب الجذع أولى لان الحائط قديني لجذع واحد وان كان ذلك غير غالب قال في شرح
الملتقى للداماد والهرادي غير معتبره وكذا البواري لانه لم يكن استعمالا واضحا اذ الحائط لا يبنى لها بل
للتسقيف وهو لا يمكن على الهرادي والبواري كفي الدرر انتهى وفيه ولا يعتبر بكثرة الجذوع وقيل انها بعد
أن تبلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما بينا واشترط أن يبلغ الثلاث لان الحائط يبنى للتسقيف
وذلك لا يحصل بمادون الثلاث غالبا فصارت الثلاث كالنصاب له اه فتأمل (قوله وقيل لذى الجذوع)
وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي على ثلاث مراتب اتصالا تريبع واتصال
ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا فأولاهم صاحب التريبع
فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال في الخلاصة وان كان كلا الاتصاليين
اتصالا تريبع أو اتصالا مجاورة يقتضي بينهما وان كان لاحدهما تريبع وللآخر ملازقة يقتضي لصاحب
التريبع وان كان لاحدهما تريبع وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع
أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا
أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقاموا البيئة قضى لهما ولو أقام أحدهما
البيئة قضى له اه وقدمنا نحوه (قوله وتعامه في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل واحد
منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما الاستواء ثم ما في أصل العلة ولا يعتبر بالكثرة والقلة به لأن تبلغ ثلاثة وانما
شرطت الثلاثة لان الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالبا فصارت الثلاثة كالنصاب له
ولو لاحدهما ثلاثة وللآخر أقل فهو لصاحب الثلاثة استحسنه الامام والقياس المماصفة وقد روى عنه
أضاثم لصاحب الجذع الواحد أو الاثنين حق الوضع لانا حكمنا بالحائط لصاحب الجذوع أى الثلاثة
فأكثر بالظاهر وهو يصلح حجة للدفع لالا استحقاق فلا يؤمر بالقلم الا اذا ثبت بالبيئة ان الحائط لصاحب
الجذوع فحينئذ يؤمر بالقلم اه وعلى الحكم كذلك اذا أقبل به الظاهر نعم قال في جامع الفصولين برضى
(جمع) جذوع أحدهما في أحدا النصفين وجذوع الآخر في النصف فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين
النصفين والجذوع أولى من السيرة فالحائط لرب الجذوع وكذا السيرة لو تنازعا فيها ولو توافقا ان السيرة
للاخر لو اترفع كمن له سفلى وتنازعا في سدة فله وما عليه فالكل لذى السفلى ولو توافقا أن العلو لا يترفع
الاذا برهن اه أى لانه هو المتنازع فيه فاذا برهن ذواله سفلى أن السدة فله ومع ما هو موضوع عليه
بغير حق فتأمل وانما لم يرفع أولا قبل إقامة البيئة لان الظاهر ان وضعه بحق ولم يحكم له بالسفلى لان الظاهر
يصلح للدفع لالا استحقاق وهو لصاحب السفلى كما هو صريح الخانية فان قلت ما الفرق بين ثبوته بالبيئة
حيث يرفع بها وبين ثبوته بظاهر البدل لم يرفع قلت البيئة كاسمها بيئة وهي حجة منهديه فيلزم بها الرفع والبدل
حجة لصاحب الحال فصلحت للدفع لا للرفع فتأمل * ومما يتصل بمسائل الخيطان ما نقله في الهندسية ولو
كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أخرج من ابن أو آخر أي ضرب من الابنية فهو بمنزلة السيرة
كذا في فتاوى قاضي خان * جذوع شائعة الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنية الارضا صاحب الدار
وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا معارفا أو جذعا
واحدا ينظر ان كان قطعها يضر ببقية الجذوع ويضعفها لا يملك القطع وان لم يضر بها يملكه بالقطع ولو أراد
صاحب الدار أن يعاق على أطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين اثنين
لهما عليه حولة غير ان حولة أحدهما أثقل فالعمارة بينهما نصفين ولو كان لاحدهما عليه حولة وليس
للاخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا لا تخوان بضع عليه بمنزلة حولة

وقيل لذى الجذوع ملحق
وتعامه في العيني وغيره

صاحب ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أحدهما سارحهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع
 أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكر وأنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة
 في كتاب الحيطان وان لم يكن أهماعليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر أن
 يضعه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمدية لو كان لأحدهما عليه جذوع وليس
 للآخر عليه جذوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقرران بأن الحائط مشترك بينهما
 يقال لصاحب الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن
 لشر يكلك من الحبل كذا في الخلاصة جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد ان يحول جذوعه الى موضع
 آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع
 فلا بأس به وان أراد ان يجعله أرفع عما كان لا يصح كون له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان حائط بينهما
 وكان لكل واحد جذوع فلاذى هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذاع صاحب الأعلى ان لم يضر بالحائط ولو
 أراد أحدهما أن ينزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمدية
 * اذا كانت جذوع أحدهما مرتفعة وجذوع الآخر متسفة فلو أراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب
 هل له ذلك قبل ان يس له ذلك وكان أبوعبدالله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب
 فيه وهما لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهما فله ذلك كذا في محيط السرخسى * جدار بين رجلين
 أراد أحدهما أن يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك ضرر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى
 قاضيجان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جازب من جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازمين فيريد أحدهما أن
 يرفع جداره ويرفع الجدار الباقي يكفيه لا يستتر فيما بينهما قلى أن يتبين انهم ماسا طمان فكل الحائطين
 بينهما ما ليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقرا أن كل حائط لصاحبه فلكل واحد
 منهما أن يحدث فيه بما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين اثنين وهى وأراد
 أحدهما أن يصلحها وأبى الآخر يذ في أن يقول له ارفع حوائك بعمد لاني أرفع في وقت كذا ويشهد على
 ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدران فاسقطت حوائكه لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ
 الاسام أبي القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه حولة وليس للآخر شيء فقال الجدار الى الذى لا حولة له
 وأشهد على صاحب الحولة فلم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم دم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت الاشهاد
 وكان مخوفاً وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمته ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيجان
 * قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرفة ولا تخروا عليه سقف يته فهدم الحائط من أسفله
 ورفعا أعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء وضع سقف هذا أبي صاحب السقف أن يبنى
 بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاور ذلك كذا في الصغرى * رجل له ساباط أحدهما في جذوع هذا الساباط
 على حائط دار رجل متنازع في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطى بعير حق فأرفع
 جذوعك عنه وقل لصاحب الساباط هدمه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان
 الشيخ الملقب أن القاصى يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهدى رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا
 في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بحائط صاحب الدار
 وبالاتصال تثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصالاً تر بيع أما اذا كان اتصالاً ملازقة وصاحب الساباط
 أولى هكذا في المحيط في كتاب الحيطان الكل من الهدية (أقول) ثم التصرف في الحائط المشترك عدل بوجه شرعا
 قسمان تمتنع الا باذن شريكه وهو مقتضى شركة الملك والقباس وجه تراعى ورقة مفعلة الاشترائى بعير اذن
 شريكه أما الممتنع وهو زيادة خشب على خشب شريكه أو اتخاذ ستر دايه أو فتح قوة أو باب وهو على
 إطلاقهم الواقع في بعض عباراتهم من انه ليس له أى الشريك أن يحدث في الحائط المشترك حدثاً بغير اذن

شريكه أو يزيد عليه، وأما الجائر بغير إذنه فله دور منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما إذا لم يكن عليه لو واحد
منهم خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً به ذلك ولا يكون صاحبه منعه ولكن يقال له ضع انت مثل
ذلك ان شئت ومنهما ما هو جائز بالاتفاق أيضاً وهو ما إذا كان له جذوع وشريكه أكثر منها فله المساواة
باتفاق كلماتهم كما سـ تطالع عليه قريمان شاء الله تعالى كذا قالوا (وأقول) هذه المسئلة وهي ما إذا كانت
جولته محدثة ينبغي أن تكون عين المسئلة الأولى الجائرة بالاتفاق فتأمل ومنها ما هو مقيد على قول والراجح
الاطلاق وهي ما إذا كان لأحدهما عليه جولة وليس للأخر ذلك فأراد أن يحدث جولة فالمرجح له أن يحدث
إذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال بعضهم في هذه الصورة أن كانت جولة صاحبه محدثة فله ذلك وإن كانت
قديمة فليس له ذلك ثم في هذه الصورة على الراجح قد صرحوا بأنه إن كان الحائط لا يحتمل جولتين يؤمر الآخر
برفع جولته لتحصل التسوية مع صاحبه أو يرفع البعض لشريكه من الخيل فهو كالمهاياة ومنها ما هو
مقيد بعدم المضرة وهو ما إذا كان لهما عليه جولة وجولة أحدهما أسفل من جولة الآخر فأراد هو أن
يرفع جولته ويضعها بأعلى جولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه وكذا لو كانت جولة أحدهما في وسط
الجدار وجولة الآخر في أعلاه فأراد أن يضع جولته في أعلى الجدار له ذلك إذ لم يدخل على الأعلى مضرة وكذا
إذا أراد أن يسفل الجذوع وقيد بعضهم بما إذا انهدم أو هدمه لأنه إذا لم يحصل ذلك يحصل مضرة ولا بد
والمدار في أجناسه هذا على عدم الضرر ومنها ما هو مختلف فيه وهو التعلي وهو أن يزيد في أعلى الجدار في
هواء المشـ ترك كان لا آخر منعه لأنه تصرف في شيء مشـ ترك وهو المروى عن محمد وقيل لا يمنع (أقول)
والحاصل أن في مسئلة التعلي ثلاثة أقوال أحدها له التعلي مطلقاً ثانياً به بما إذا لم يكن خارجاً عن الرسم المعتاد
واعتمد ابن السكنه والشرنبلاني ثالثهما المانع مطلقاً واعتمد قاضيان واقترع عليه في الخبرية فكان عليه
الاعتماد وبالعامل به صدر الأمر السلطاني وجرى عليه في الجملة في مادة ألف ومائتين وعشرة * قال في الذخيرة
إذا كان الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً به ذلك ولا يكون لصاحبه
أن يمنعه عن ذلك ولكن يقال له أنت ضع مثل ذلك ان شئت فكذلك إذا كان الإمام النيسابوري وكان بين هذا
وبين ما إذا كان لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يزيد عليه خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ ستراً
أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون له ذلك إلا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن
لا يكون له ولاية وضع الخشب من غير إذنه شريكه لأنه تصرف في شيء مشـ ترك إلا أن القياس لضرورة أو
لومنعاه عن وضع الخشب من غير إذنه شريكه وبما لا يأتى له شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه
الصورة معدومة في زيادة الخشب وفتح الكوة فيرد إلى القياس اهـ ومثله في البرازية وغـ يرهان الكتب
المعتبرة لكنه مقيد في البرازية بما إذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا القيد لا بد منه في أمثال هذا وعبارة
الذخيرة أعفلة وقيدناه فيها أسفله لك فتنبه * قال السرخسي في الوجيز عن النوادر حائط بين رجلين
ولاحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر أربع فـ صاحب الأربع أن يتم عشر خشبات مثل صاحبه وليس له
الزيادة وإن كان لأحدهما عليه خشب ولا شيء للآخر عليه فأراد أن يحمل مثل خشب صاحبه قبل له ذلك
وقيل ليس له ذلك اهـ فانظر كيف نقل الخلاف في الصورة الثانية ولم يحكم في الأولى والفرق بينهما
واضح كما استتف عليه * قال برهان الدين الكركي في القيص من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان
لأحدهما عليه جذوع أكثر من جذوع الآخر فـ صاحب القابل أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل
جذوع صاحبه اهـ وفي العمادية ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه إذا كان
الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحديث انتهى قال في الخـ نية ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل
واحد منهما عليه وسلك واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما نصفين هو المختار فان كانت جذوع أحدهما
أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه حتى تسكور مثل جذوع الآخر وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان

قوله بما إذا كذا بالأصل
وليحرر

قوله وكان بين الخ كذا
بالأصل وليحرر اهـ معـ

كان لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانما الى قوله وكل واحد يدعيه الى قوله يقتضي تجدد مصر يحاقق انه لا يلزم في هذه الصورة أن يكون الحائط ثابتا بالبينة بينهما خلافا لمن وهم من أنهم لا تثبت المساواة في وضع الجذوع الا اذا ثبت الحائط لهما بالبينة ومنشؤه أخذ من عبارة الذخيرة وذلك من عدم التأمل بها وحاصل عبارة الذخيرة ان الملك الثابت بنوع ظاهر كالاتصال والتربيع لا يصلح لابطال الحق الا تخولاها هذا لم ينطلق حق الا تخربل قصدا للمساواة نعم هذا يظهر بان ثبت له الحائط بالتربيع وكان لصاحبه جذوع فليس له ان يرفع جذوع الا تخربل اذا ثبت الحائط بالبينة فله رفع جذوع الا تخربل كاستراخ في عبارة الذخيرة هذا وقد اتفقت كلمتهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخربل ان يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية قاس عليها الفقيه أبو الليث المسئلة الثالثة وهي ما اذا كان لاحدهما عليه جذوع وأراد الا تخربل يحدث جذوعا فخرج هو والحسام الشهيد وهما من أهل الترجيح جواز احداث الجذوع أيضا مطلقا قديمة كانت الاولى أو لا وان كان بعضهم قد أبدى فرقا بين الحديثة والقديمة كما استطاع عليه قال الحسام الشهيد في الفتاوى الصغرى ولو كان لاحدهما عليه حولة وليس للا تخربل حولة ويريد الذي لا حولة له أن يضع على هذا الجدار حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة عليه محدثة فلا تخربل أن يضع عليه حولة مثله وان كانت الحولة التي له قديمة فليس للا تخربل أن يضع حولة قال الفقيه أبو الليث للا تخربل أن يضع عليه حولة مثل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل مثل ذلك مطلقا أى سواء كانت حولة صاحبه محدثة أو قديمة ألا ترى أن أجبابا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخربل ان يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترطوا الا قديما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فأراد الا تخربل ينصب عليه جذوعا فقامعه من ذلك صاحبه والجدار لا يحتمل ذلك أى الجدار يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط حوله المستوى مع صاحبه وان شئت فخط عنه ما يمكن شريكك من الحبل لان البناء الذي عليه ان كان بغير رضا صاحبه فهو معتد ظالم وان كان باذن صاحبه فهو عارية ألا ترى أن دارا بين رجلين وأحدهما ساكنها فأراد الا تخربل يسكن معه والدولة لا تسع لسكنهما فانهم ما يتهايان بها كذا هنا قال الفقيه أبو الليث قدروا يدان أبي بكر خلاف هذا وبقول أبي القاسم تأخذ وجه القائل بالملع الفرق لجواز أن يكون هذا مستحقا لاحدهما من أصل الملك وذلك حال القسمة بأن يقع الحائط بنصيب أحدهما ويكون للا تخربل عليه حق الخشب أما تلك المسئلة وهي ما لو كان لكل واحد منهما عليه خشبات فنفذ كل على ان التصرف في الابتداء ثبت له ما فثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبانية لابن الشحنة (أقول) ومقتضى كلامه أن المسئلة الثانية اتفاقية فافهم والحاصل ان كلا الشريكين اذا لم يكن لهما عليه حولة كان لكل واحد منهما وضع حولة بلا اذن شريكه اتفاقا وأن أحدهما لا يمكن ان يكون له حولة أنقص من حولة صاحبه كان له المساواة اتفاقا أيضا وأن أحدهما لا يمكن ان يكون له حولة والثاني لا حولة له كان له ان يساوى مع صاحبه على ما رجحه أبو الليث والحسام الشهيد قياسا على المسئلة الاتفاقية كما تقدم وأن أحدهما لا يمكن ان أراد أن يسفل الجذوع أو يعليها أو يتوسط بها المساواة عند عدم الضرر له ذلك وان أحد الشريكين اذا أراد أن يعلي بان يزيد في الجدار في هوامش مشترك لم يكن للا تخربل منه والمراد عن محمد بن المع ولذا قدمه ابن وهبان في المخطوطة بقوله

وما لشريك أن يعلي حيطه * وقبل التعلي جاتر في معمر

وعلى المع مطلقا مشى في الخاتمة فليكن هو المولى وفي الفصول ولو أراد أحدهما نزع جذوعه من الحائط فله ذلك لولم يضر بالحائط وفيه انهم حائط بينهما فبى أحدهما فانه على وجهين اما عليه حولة أولا والاحكام ثلاثة أحدها طاب أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبى الا تخربل والثاني أراد أحدهما سبي ابتداء بلا طلب القسم وأبى الا تخربل والثالث هو ما لا اذن شريكه سبى يرجع عليه شئ أما الوجه الاول وهو عدم الحولة

عليه فاما الحكم الاول وهو طلب القسمة وابداء الاخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر وبه نأخذ
 من اموالهم تنكس عريضة الحائط عريضة بحيث لو قسمت لا يصيب كلا منهما شيء يمكنه ان يبني فيه فظاهر
 لتعنته في طلب القسمة واما لو عريضة بحيث يصيب كلاهما ما يمكن البناء فيه فلا ان القاضي لو قسم يقرع
 بينهما ما ورع ما يخرج في قرعة كل منهما ما يلي داره شر يكة فلا ينتفع به فلا تقع القسمة مفيدة واليه أشار م
 فيسار وى عنه هشام انهم حائط بينهما فقال أحدهما أقسم والاخر أئني قال لا أقسم بينهما اذ لم يصيب
 كلاهما ما يلي داره شر يكة وبعض المشايخ قالوا لو كان القاضي لا يرى القسمة الا باقراع لا يستقيم لما سر
 واما لو يراه باقراع فيقسمه لو كانت العريضة عريضة على وجهه ويحصل نصيب كل منهما ما يلي داره
 تتحيا للمنفعة عليهم ما وقال ض ٢ لو عريضة فالقاضي يجبر الا تبي على كل حال وبه يفتي اذ العريضة لو
 عريضة على وجهه فطالب القسمة يطلب بها تنعيم المنفعة عليه فيجبر شر يكة عليه كداره وأرضه س يجبر
 الا تبي على قسمة حائط بينهما واذ كرا الجبر بلا فصل العريضة وغيرها اه (أقول) يؤخذ من هذا جواب
 ساذنة الفتوى وهي دار زبد ودار أخرى مشتركة بينهما وبين عمر وأراد ان يدقسمها وأخذ حصته منها من جهة
 داره حيث لا يمكن الاتصال بها الا من داره والدار قابلة للقسمة والمعادلة ممكنة والقاضي قسمتها على هذا
 الوجه وان لم يرض عمر وبذلك ولا تلزم القرعة في هذا على أن القرعة ليست بواجبة على القاضي غاية ما في
 الباب أنهم قالوا ينبغي أن يقرع بينهما تطليبا للقوم ما ولا نقول ان ينبغي هنا معنى يجب لما لهم صرحوا
 في غير ما كتاب انهم مستحبة لاسمها وفيه رفع الضر عن أحدهما وعدم الضرر بالاخر فتأمل وراجع وفي
 الفصولين الحكم الثاني أراد أحدهما ان يبني ابتداء بلا طلب القسمة وأبي الاخر فلو عريضة الحائط عريضة
 بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبني فيه حائطا لنفسه لا يجبر على البناء في ملك شر يكة الا اذا
 تضرر شر يكة بتركه ولا ضرر رهناء ولو عريضة فاختلف المشايخ قبل لا يجبر وفي شر يكة لا يشبهه اذ
 بتركه يتضرر شر يكة بتعطيل منافع الحائط والباني لا يتضرر ببنائه اذ يحصل له بدل ما أنفق ومال الى الثاني
 الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحكم الثالث لو بني أحدهما
 بلا اذن شر يكة هل يرجع على شر يكة بشئ اختاف المشايخ فيه قبل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب
 الاضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث وجه الله تعالى في الموازل عن أصحابنا وقيل لو عريضة على ما بينا
 لا يرجع لانه غير مضطرب فيه وان كانت غير عريضة يرجع قت لأحدهما ان يمتنع من البناء اياه ان يقاسم
 أرض الحائط نصفين ولو بني أحدهما لا يرجع على شر يكة اذ ليس له أخذه بالبناء الوجه الثاني لو كان على
 الحائط حوله بان كان عليه جذوع فهو على وجهين أحدهما وهو مالو كان له ما عليه جذوع وطلب
 أحدهما قسمة عريضة الحائط لا يجبر شر يكة عليه الا عن ترأض منهما ولو عريضة على ما بينا اذ تعاقب حق
 كل منهما بكل العريضة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط فلو قسمت بالأرض أحدهما يسقط حقه عما
 حصل لشر يكة بالأرض وان لم يجز فاذا أراد أحدهما البناء وأبي الاخر قال ض لا يجبر لو عريضة
 وذ كرشح الاسلام انه لا يجبر بالتفصيل ذ كرشح انه يجبر من غير تفصيل وبه يفتي اذ في عدم الجبر تعطيل
 حق شر يكة اذ له حق وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بني أحدهما بدون اذن شر يكة قبل لو
 عريضة على ما فسر بالا رجوع الباني ويكون متطوعا وكذا عن محمد وهو الصحيح اذ الثاني حق وضع الجذوع
 على جميع الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضطرا في البناء ولا تبرع كذا لو عريضة
 فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه
 أشار في كتاب الاضية وهكذا روى عن اسمعيل في نوادره رحمه الله تعالى وهو لاصح هكذا في المحيط قال
 صاحب جامع الفصولين أقول مر أن الفتوى على ان شر يكة يجبر على البناء ولا اضطرار في الجبر وسيجيء
 تحقيقه فينبغي أن تكون الفتوى على انه متبرع والله تعالى أعلم وان كان بناءه اذنه ايسر له أن يمنعه لكن

مطلب لو كانت عريضة
 الحائط عريضة تقسم
 بينهما ويعطى كلا من
 جهة داره بلا قرعة ويجبر
 الا تبي به يفتي

يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى قاضين صل انهم حائطهما وعليه بذوع لاحدهما وطلب رب
الجدوع البناء من شريكه لا يجبر عليه ويقال له - ما ان شئت ما اقتسم ارض الحائط ولو شاء رب الجدوع
البناء واراد الاخر القسمة بقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه للاحدهما عليه جولة وطلب هو
القسمة وأبي الاخير يجبر الاتي لو عريضة كجمر وهو الصحيح وبه يفتي ولو أراد ذو الجولة البناء وأبي الاخر
فالصحيح انه يجبر لما روي فيما له - ما عليه جولة ولو بني ذو الجولة فحكمه حكم مال - ما عليه جولة فالصحيح انه
يرجع لما روي فيما له - ما عليه جولة ولو بني ذو الجولة عريضة كجمر فهو متبرع اذ لم يضرب في البناء اذ
لا يجبر به حق النفس - ثم في كل محل لم يكن الباقي متبرعا كماله اولهما عليه جولة كان للباقي منع صاحبه من
الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما اختلفوا فيه على ما يأتي ان شاء الله تعالى فلو قال صاحبه
أنا لا أمتنع بالبناء هل يرجع الباقي قيل لا يرجع وقيل يرجع شجرى رب العلو يرجع على رب السفل بقيمة
السفل مبيلا ليعا أنفق فض يرجع بما أنفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق
واستحسن بعض المتأخرين وقالوا لو بني بأمر القاضى يرجع بما أنفق ولو بني بأمر القاضى يرجع بقيمة
البناء لاحدهما بنات وأبي جاره ان يبني لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم لا بد من
بناء يكون ستر بينهما وبه تأخذوا واما قال أصحابنا انه لا يجبر لأنهم كانوا في زمن الإصلاح أما في زماننا فلا بد من
حاجرتينهما حص جدار بين كرمين لرعاين انهم قد استعدى أحدهما على السلطان لما أبي شريكه أن يبني
فأمر السلطان ببناء برضا المستعدى أن يبنيه على أن يأخذ الآخر منهما فله أخذ منه - ما وقال أبو بكر انهم
جدار بينهما وأحدهما غائب فيما الحاضر في ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب
فأراد أن يبني على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو أراد أن يبني
حائطاً غاظه كالاول أو يبني أدق منه في وسط الاس ويدع الفضل من أسه مما يلي ملكه ذلك كذا في جامع
الفصولين ومثله في نور العين لكن قال في الهندية جدار بين رعاين انهم - دم وأحد الجارين غائب فبني
الحاضر في ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبني الحائط في
الموضع القديم ومعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذي قدم أن يبني على موضع طرف الحائط مما يليه
جاز وان جعل على ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان أراد أن يبني الحائط كما كان أو أدق منه
و يترك الفضل من الجانبين سوا له ذلك كذا في فتاوى قاضين في الحيطان اه (أقول) وهذا أشبه
بالقواعد ولم يظهر لي ما نقله في جامع الفصولين ونسبه في نور العين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما
ولكن منهما عليه جولة فوهي الحائط فأراد أحدهما - ما روي له ليصلح وأبي الاخر يفتي أن يقول صريد
الإصلاح للآخر رفع جولة تلك باسطوانة وعمد ويعلم انه يريد ردمه في وقت كذا ويشهد على ذلك لو فعله
والا فله رفع الجدار فله سقط جولة لم يضمن فض حائط بينهما وهى وخيف سقطه فأراد أحدهما نقضه
وأبي الاخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما فأبي أحدهما - ما عن بنائه يجبر ولو انهم لا يجبرون لكنه يبني
الآخر فيمنعه حتى أخذ نصف ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق - لا أمر القاضى
انتهى (أقول) قوله لا يجبر صريح في أنه ليس للآخر منعه من البناء لان له غرض في وصوله الى حقه فلا يقال
هو تصرف في المشترك تركه فكأن ينبغي أن لا يجوز بدون رضا الشريك (و قول) فيد بقوله وهى لانه لو لم يكن
كذلك لآلأه هدمه وبناءه لانه تصرف في المشترك ولا بد وأن يكون معنى قوله ولكنه يبني أى بغير انقض
المشترك أما بدلالا لانه تصرف في المشترك تأمل رملى وفي جامع الفصولين مرض ت قال أبو بكر في جدار
بينهما بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر دراع أو ذراعين فأنهم فقال ذوالا على لذى الاسفل
ابن الى حذاء أبي ثم نبى جميعا ليس له ذلك بل يبنيهما جميعا من أسفله الى أعلاه قال ت ولو بيت أحدهما
أسفل بأربعة أذرع أو نحوها قد روي يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا بينهما على ذى الاسفل حتى ينتهي الى محل البت

الآخر لانه كالحائطين سفل وعلا وقيل بينان الكل * قال أبو القاسم في حائطا بينهما عليه لاحدهما غرفة
وللاخر سقف بيت فهدما الحائط من أسفله ورقعا أعلاه بأساطين ثم اتفقا حتى بينا فلما بلغ البناء موضع
سقف هذا أبي رب السقف ان يبنى بعده لا يجبر أن ينفق فيما جاوزه وقال حائط بينهما انهدم جانب منه
فظهر أنه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما رفع جداره وزعم أن الجدار الباقي يكفي للاخر ستره بينهما
وزعم الآخر أن جداره لو بقي ذا طاقين يبنى وينهدم فلو سبق منهما قرار أن الحائط بينهما ما قبل أن يثبت
أنه حائطان فكلاهما بينهما وليس لاحدهما أن يحدث في ذلك شيئا الا باذن الآخر ولو أقر أن كل حائط
لصاحبه فلكل منهما أن يحدث فيه ما أحب قاضيان * حائط بين رجلين انهدم فبناه أحدهما عند غيبة
شريكة قال أبو القاسم ان بناه بنقض الحائط الاول فهو متبرع ولا يكون له أن يمنع شريكه من الجل عليه
وان بناه بلين أو خشب من قبل نفسه فليس للشريك أن يحمله على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط
* أراد أحدهما نقض جداره مشرك وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل شيء ينهدم لك من
بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن شريكه فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة
ما لو قال رجل لا تخرم من لك ما يملك من مالك لا يلزمه شيء خلاصة * حائط بين اثنين لهما عليه خشب فبنى
أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف البناء بينهما * وفي الاقضية حائط
بين اثنين أراد أحدهما نقضه وأبي الآخر لم يحال لا يخاف سقوطه ولا يجبر ولو يخاف فغن الفضل انه يجبر
فان هدموا أراد أحدهما أن يبنى وأبي الآخر لو أس الحائط عرضا يملكه بتاع حائطه في نصيبه بعد القسمة
لا يجبر الشريك ولو لم يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك وهو ينفق على العمارة
ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق لو أس الحائط لا يقبل القسمة وفي فتاوى الفضلي ولو هدموا وأبي
أحدهما عن البناء يجبر ولو انهدم لا يجبر ولا يمكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه منه ان
فعل ذلك بقضاء القاضى ولو بغير قضاء فنصف قيمة البناء وانهدم أو تخيف وقوة فهدم أحدهما لا يجبر
الآخر على البناء ولو كان الحائط صحيحا فهدمه أحدهما باذن الآخر لا شأن له يجبر الهادم على البناء ان
أراد الآخر البناء كله هدماء وعن أبي سلمة لو لهما عليه حولة وانهدم وأبي الآخر العمارة فبنى
أحدهما يمنع الآخر من وضع الحولة حتى يؤدي نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حولة لا يجبر على العمارة
ولا يرجع بشيء لانه بمنزلة الستارة وهذا كله اذا أنفق في العمارة بغير اذن صاحبه فلو باذنه أو بأمر الحاكم
يرجع عليه بنصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما غائبا فهدم الآخر باذن القاضى أو بلاذنه
لكن بنى باذن القاضى فهو كاذن شريكه لو حاضر اذ يرجع عليه بما أنفق لو حضر كذا في نور العين (أقول)
أما قوله وان لم يكن عليه حولة لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين وأما على ما اختاره المتأخرون من أنه
اذا كان له حرم فهو بمنزلة مالو كان له عليه حولة فتأمل وراجع (قوله فلا يسقط ببراء) أى عن رفع الجذوع
لان البراء لا يكون فى الاعيان بل عمافى الذمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع لجهالة مدة الوضع (قوله
وبيع) أى اذا باع الواضع أو الموضوع على حائط داره فله المشتري حق المطالبة بالرفع وذ كرا الجوى أن
المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة) أى اذا أجردا منه لا تسقط
المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله أشباهه من أحكام الساقط لا يعود) صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق
ومالا يقبله وهو قبله ولذا قال ط ولم أدفع عليه وسيأتى للشارح فى العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما اذا
استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعهما ثم باع المعبر الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه
وقت البيع (قلت) وبالقيل جزم فى الخلاصة والبرازية وغيرهما وكذا قاضيان من باب ما يدخل فى
البيع تبعان من الفصل الاول ومثله فى الاشياء من العارية لكن فيه أن الشرط اذا كان لا يقتضيه العقل
ولا يلائمه وفيه نفع لاحد المتعاقدين أو لا تخرم أهل الاستحقاق ولم يتعارف بين الناس يفسد البيع ولو كان

وأما حق المطالبة برفع
جذوع وضعت تعدى فلا
يسقط ببراء ولا صلح وعطو
وبيع واجارة أشباهه من
أحكام الساقط لا يعود
فليحفظ

متعارفاً كبيع نعل على أنه يخذوه البائع فالبيع صحيح للعرف تأمل (قوله وذو بيت) يعني إذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد رجل والبيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها) بالحاء المهملة هي عرصه في الدار أو بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العاقر في يد أحدهما والسفل في يد آخر والساحة في أيديهم حاول يكن لهما بيعة وحلفوا كل منهما يدعي الجميع يترك السفل في يد صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حق المرور في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان اهـ (قوله فهي بينهما نصفين) لأنهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد أحدهما دون الآخر وهما في ذلك سواء فتتصف بينهما كالطريق لأن الترجيح بالقوة لا بالكثرة قال العلامة أبو السعود واعلم أن القسمة على الرأس في الساحة والشفعة وأجرة القسام والنواب أي الهوائية المأخوذة ظمناً والعاقلة وما يرمى من المركب خوف العرق والحريق اهـ (قوله كالطريق) فإنه يستوى فيها صاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتقاني وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا بقدر ساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصبة وفي الشرب متى جهل قدر الانصبة يقسم على قدر الاملاك لا الرؤس اهـ واعتراض بأن البيوت الكثيرة تجتمع عادة معاً كثيراً بالنسبة إلى البيت الواحد فيكون احتياجهم إلى نحو التوضي أكثر وقوا في أن يرمح صاحبها ولا أقل أن يساوى (أقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والمجتهدين ليس بعافل عن مثل هذه الملاحظة فالأمر علينا أن نلاحظ وجه الاستنباط وهذا أنه ثبت في أصولهم أن الترجيح لا يقع بكثرة العمل فتفرع عليه مسائل جمة منها هذه المسئلة ومنها أنه لا يرمح صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة فإنه إذا مات الجروح يجب القصاص عليه ما في العمود والدية نصفين في الخطا حيث لم يعتبر وأعداد الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليها فكذلك يعتبر واتعدد البيوت في تقسيم الساحة عليه فضلاً عن يرمح صاحبها ويحكم بكل الساحة سوى حق المرور لصاحب البيت تدبر (قوله بخلاف الشرب) لأن الشرب يحتاج إليه لأجل سقى الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي مخ وفي الثالث عشر من البرازية دار فيها عشرة أرباب لرجل وبيت واحد لرجل تنازع في الساحة أو ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كما لا اعتبار بفضل الشهود بل بطلان الترجيح بكثرة الأدلة اهـ وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أو لم يعلم كولو كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن أولاد تقاموا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت (قوله يقدر بالارض بقدر ساحتها) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الانهفاع بالساحة فإنه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق زيلبي (قوله برهنا أي الخارجان الخ) أي إن لكل يدافعها ولعل معناه أنها كانت في أيديهما لأنهما في حالة الدعوى خارجان وعبرة الشارح هنا تبين فيها الدرر والمنع وعبرة الزيلبي في غيرها تفيد أنهم ما ذوا يد وفي الفصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده ذكر محمد في الأصل أن على كل منهما البيعة والافاليمين اذ كل منهما مقر بتوجه الخصومة عليه ما ادعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكم له باليد ويصير مدعى عليه والاخر مدعى ولو برهننا بجعل المدعى في يدهما التساويهما في اثبات اليد وفي دعوى الملك في العقار لا تسمع الاعلى ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد ولو بارز ذلك العبر في اليد فيجعل مدعى اليد مدعى صودا ومدعى الملك تبعها اهـ وفي الكفاية وذكر التمر تائي فان طلب كل واحد من صاحبه ما هي في يده حلف كل واحد منهما امامه في يد صاحبه على البقات فان حلفا لم يقض باليد لهما وبرئ كل عن دعوى صاحبه وتوقف الدار إلى أن يظهر الحال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذي في يد صاحبه وان نكل أحدهما قضى عليه بكافة المال نصفها الذي كان في يده ونصفها الذي كان في يد صاحبه بأكمله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لأن نكوله ليس بحجة في حق الثالث اهـ وعلم أن الخارجين قيد

(وذو بيت من دار) فيها
بيوت كثيرة (كذبيوت)
منها (في حق ساحتها) فهي
بينهما نصفين (كالطريق
بخلاف الشرب) إذا
تنازعا فيه (فانه يقدر
بالارض) بقدر ساحتها
(برهنا) أي الخارجان (على
يد) لكل منهما (في أرض)

اتفاقا فالأولى حذفه (قوله قضى بيدهما فتنصف) لأن اليد فيها غير مشاهدة فلهذا عذر احضارها والبيعة تثبت
 ما عاب عن علم القاضي درر وفيه إشارة إلى أن اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالنسبة لغيره
 لا احتمال أنهما في يد غيرهما وان ادعيا أنها في يد أحدهما فكذلك لأنهما يمكن أنهما توافقا على ذلك ط
 وأشار إلى أنه لو طلبا القسمة لم يقسم بينهما ما لم يبرهنهما على الملك قبل هذا بالاتفاق وقبل هذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعندهما يقسم بينهما كما في الشروح (قوله بان لبن أو بني) ولبن بتشديد الباء أي ضرب فيها
 لبنا وهو الطوب التي بخلاف المشوي فإنه آخر (قوله قضى بيده لوجود تصرفه) لأن التمكن من هذه
 الأشياء دليل على أنها في يده ومحل ذلك إذا لم يقم الآخر بها كما لا يخفى زباني (قوله لان ما ثبت في زمان
 يحكم ببقائه) فشهداتهم تثبت الملك في الحال والماضي (قوله فالتقوله) فلا تقبل دعوى أحدهما عليه أنه عبده
 عند انكاره البيعة اهـ وروى هذا لأن الأصل ان يكون لكل انسان يد في نفسه ابانة عن الكرامة
 اذ كونه في يد غيره دليل الاهانة ومع قيام يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتنافي بين اليدين جوى (قوله
 قضى به لدى اليد) لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعبر من الصبي لانا نقول لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي
 اليد لعدم المعارض ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعوى الحرية ولا يقال الأصل في الآدمي
 الحرية فلا تقبل الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقبط لا يقبل قول الملتقط أنه
 عبده وان كان في يده لانا نقول اذا اعترض على الأصل دليل خلافه بطل وثبوت اليد دليل الملك ولا نسلم
 أن القبط اذا عبر عن نفسه وافر بالرق يخالف في الحكم وان لم يعبر فليس في يده الملتقط من كل وجه لانه أمين
 زباني ملخصا جوى (قوله كمن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لاقراره بعدم يده) حيث أقر على
 نفسه بالملك وثبت رقبته بدعوى ذي اليد الحالية عن المعارض لا باقراره فكان ملكا في يده كالتقماش
 ومن لا يعبر بمنزلة المتناع فلا يقبل قوله أنا حر لكن هنا بعد أن صرح بأنه عبد فلان فيكون مقرا بما لا غير فلا
 يسرى اقراره عليه أي على الغير بخلاف ما إذا لم يكن بيد أحد حيث يصح اقراره لانه حينئذ في يده نفسه تأمل
 (قوله لا يمنع صحة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رحي ما بينهما
 في بيت لهما فخر بت كها حتى صارت حجرا لم يجز برا على العماره وتقسيم الارض بينهما ما أي بطلبهما
 أو بطلب أحدهما ولو فائمة ببنائهما أو أدواتها إلا أنه ذهب شيء منها يجزى الشريك على أن يعبر مع الآخر
 ولو معسرا قيل لشريكه أنت لو شئت فكون نصفه دينا على شريكك وكذا الجاهم لو صار حجرا تقسم
 الارض بينهما ولو تاف شيء منه يجزى على عمارته ن عن م في حمام بينهما انهم بيت منه أو احتاج
 الى قدر ومرة وأبى أحدهما لا يحجروا يقال لا تخران شئت فابنه أنت وتخذ من غلته نفقتك ثم تستويان
 ط عن بعض المتأخرين لو أبى أحدهما فالقاضي يخرج الجاهم من أيديهما ويؤجره ثم يعمره فبأنخذ نفقته
 من أجرته كذا في جامع الفصولين وفي الخانية من باب الحيطان دار بين وجاين انهم سدمت أو بيت بين وجاين
 انهم سدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشيء لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم يكون
 متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الجاهم اذا خرب وصار ساحة وكذلك
 البئر وأراد به اذا امتلأت من الحياة فله أن يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه وأصلها وفرغها كان متبرعا اهـ
 ومفاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها لأنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء
 ليتوصل الى الانتفاع بما كنهه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبني في حصته فاذا بني
 قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد الجاهم بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فاذا
 لم يقسم يكون متبرعا السكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه بما لا يقسم لكن أشار صاحب الخزانة
 الى الفرق بان ان يطالب شريكه بالبناء أي فيجبر شريكه عليه كما صرح به غيره واذا أجبر لم يكن الاخر
 مضطرا لصار ٣ الأصل ان ما اضطر الى بنائه بان كان ٤ لا يقسم أو مما لا يجزى الشريك على بنائه فبناه

قضى بيدهما (فتنصف
 ولو برهن عليه) أي على
 اليد (أحدهما أو كان
 تصرف فيها) بان لبن أو بني
 (قضى بيده) لوجود تصرفه
 (ادعى الملك في الحال وشهد
 الشهود أن هذا العين كان
 ملكه تقبل) لان ما ثبت في
 زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد
 المزيل دور (صبي يعبر عن
 نفسه) أي يعقل ما يقول
 (قال أنا حر فالتقوله) لانه
 في يد نفسه كالبالغ (فان
 قال أنا عبد فلان) فغير ذي
 اليد (قضى) به (لدى اليد)
 كمن لا يعبر عن نفسه لاقراره
 بعدم يده (فلو كبر وادعى
 الحرية تسمع مع البرهان)
 لما تقرر أن التناقض في
 دعوى الحرية لا يمنع صحة
 الدعوى

٣ مطلب الأصل أن ما
 اضطر الى بنائه مما لا يقسم
 لا يكون متبرعا

أحدهما لم يكن متبرعا ولا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حيلة على حائط
لوبي الحائط يرجع لأنه مضطر إذا لا يتوصل إلى حقه إلا به مع أن الشر يكبح أيضا كالبشر فينبغي أن يتحرر
حكمهما ثم قال والتحقيق أن الاضطراب ثبت فيه لا يجبر صاحبه كما سيجي عني في ٣ أن يدور التبرع
والرجوع على الجبر وعدمه إلى أن قال وهذا يخلص من التبرع بما وقع في هذا الباب من الاضطراب
ويرشدك إلى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمره ببناء الدار
فإن كان كذلك لم يكن مضطرا إلى البناء إذا أتى شريكه لأنه يمكنه استئذان القاضي وقد يجب أن للقاضي ذلك
إذا كان الشريك غائبا مثلا لأنه حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاصل أنه إذا كانت الدار
تحتل القسمة فإن أذن له شريكه بنى والاقسمة جبراً عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذان بنى باذن
القاضي وفيما عدا ذلك فهو متطوع وذو كرسيدى والدرجة الله تعالى في كتاب القسمة من تنقيحها في غير
محتمل القسمة للطالب أن يبنى ثم يوجر ثم يأخذ نصف ما انفق في البناء من الغلة وذكره ذلك عن الاشياء أنه
يرجع بما أنفق لوبي بأمر قاض والافقية قيمة البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرز كما قال في الوهانية لكن
هذا التفصيل إنما ذكره في السفلى إذا انهم وعبارة الاشياء مطلقاً والذي يظهر الاطلاق أنه فرق يظهر
فيجري ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما إلى البناء كلسفل والجدار والرحى واختام والبيت والدار الصغيرة
والله تعالى أعلم وفي الهندية لو ادعى على آخر حق المرور ورفقة الطريق في داره بالقول قول صاحب الدار ولو
أقام المدعى البينة أنه كان يمر في هذه الدار لم يستحق به شيئاً كذا في الخلاصة ولو شهد الشهود أنه طريقاً
في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يحددوا الطريق وهو الصحيح في الحائمية والحيماء لكن في المحيط عسر
بالاصح إذا كان به باب مفتوح من داره على حائط في رفاق أنكر أهل الرقاق أن يكون له حق المرور في
رفاقهم فلههم منعه الآن تقوم ببيعة على أن له طريقاً باتانها كذا في المحيط إذا كان الميزاب منصر بالدار
رجل واختلغا في حق اجراء الماء واسألته فإن كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسألته
الابينة هكذا في محيط السرخسى وليس لصاحب الدار أيضاً أن يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكم القسمة ما هو
البيت رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب إذا كان قديماً وكان تصويريب المصلح إلى داره وعلم أن
التصويريب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسهيل وأن اختلغا في حال جريان الماء فيل القول
لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فإن أقام الابينة على أن له حق المسيل وينو الماء
المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له أن يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وإن بينوا الماء الاغتسال
والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وإن قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يبينوا أنه الماء المطر أو
غيره صح والقول لرب الدار مع زيادة ماء المطر أو ماء الوضوء والعسالة وقال بعض مشايخنا لا تنحل هذه
الشهادة في السيل وفي الطريق فيقبل كذا في المحيط ولو لم تكن للمدعى بية أصلاً استخفاف صاحب الدار ويقتضى
فيه بالنسكول كذا في الحاوى رجل له فناء خاصصة عاين أشجار لقوم أراد صاحب القعدة أن يصرف فناءه من
هذا النهر ويحطه له موصفاً آخر ليس له ذلك ولرباع صاحب القعدة القعدة كان صاحب الشجرة شفعة
جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

حقه التقديم بالقرار إلى أنه دعوى الانساب الآن دعوى المال لما كانت كثيرة الوقوع والافواع قدمها اهتماماً
والدعوة إلى العلم بالفضل وفي النسب بالسكسر وقديعكس وأما بالخر ب فبالصنم ناية (قوله الدعوة نوعان)
زاد أبو السعود ثالثة وهي دعوة شبهة وهي دعوة الاب والدة أمة بنته ثبت منه النسب وإن لم يصدق بانه بشرط
أن تكون الامة في منابنه من حين العلوق إلى حين الدعوة (قوله وهو أن يكون أصل العلوق في ملك
المدعى) أي حقيقة أو حكماً كما إذا وطئ حارية ابنة فولدت فادعاه فإنه يثبت له النسب فيه ولو يثبت في الولد

٣ مطالب التبرع والرجوع
دائرة على الجبر وعدمه

(باب دعوى النسب)
الدعوة نوعان دعوة استدلال
وهو أن يكون أصل العلوق
في ملك المدعى ودعوة تحرير

ويضمن قيمتها الولده كما تقدم وحينئذ فيكون النوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبهة الملك فتبقى الدعوة نوعين لا ثلاثة لكن الاتفاق في جعلها ثلاثة كما قدمناه عن أبي السعود (قوله وهو بخلافه) بأن لا يكون العلق في ملك المدعي (قوله واستنادها لوقت العلق) عطاف على ما قبل قال في الدرر والاولى أولى لأنها أسبق لاستنادها حاجي وأنش باعتبار المعنى (قوله مبيعة) ولو بيع بما يخصها والبائع أو المشتري أو لهما إلى وقت الولادة جوى والظاهر أنه على قولهما والافدة الخيار عنده ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لأقل من ستة أشهر) أفاد أنهم ما اتفقا على المدة والاف في الترخاينة عن الكافي قال البائع بعتهما من ذلك منذ شهر والولد منى وقال المشتري بعتهما منى لأن أكثر من ستة أشهر والولد ليس من ذلك فاقول للمشتري بالاتفاق فإن أقاما البينة فالبيعة للمشتري أيضا عند أبي يوسف وعند محمد للبائع وسيد كره الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقيد بدعوى البائع اذ لو ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع أولا فدعوته باطلة وتعمامه فيها (قوله فادعاه البائع) أى ولو أكثر من واحد قهستانى والادعاء بالفناء يفيد أن دعوته قبل الولادة موقوفة فإن ولدت حيا ثبت والا فلا كفى الاحتياط ويلزم البائع أن الامتثل لو كانت بين جماعة فشرها أحدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عنده ونخصه باثنين والا فلا كفى النظم وبالأطلاق أنه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فإن برهن أحدهما فيبنته وان برهننا فيبينة المشتري عند الثاني وبينة البائع عند الثالث كفى المنية شرح الملتقى (قوله ثبت نسبه) صدقه المشتري أولا كما في غرر الافكار وأطاق في البائع فشمل المسلم والمذمى والحر والمكاتب كذا رأيتهم معزوا للاختيار وشرط أبو السعود أن لا يسبقه المشتري في الدعوى (قوله استحسانا) أى لا قياسا لأن بيعة اقرار منه بأنهم أمة فيصير مناقضا والقياس أن لا يثبت وبه قال زفر والشافعي لأن بيعه اقرارا وكملت وجه الاستحسان أنه تناقض في محل الخفاء فيعترض أن النسب يثبت على العلق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونفايه المختلعة تدعى الطلاق وترى بد الرجوع بالبذل مدعية أنه طلقها قبل الخلع تسمع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه لأن اقدامها على الخلع كالإقرار بقيام العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخطاء جعل عفو الزوج يستعمل بالطلاق فادعاه طلق ولم تعلم فاذا أقامت البينة على الطلاق قبلت (قوله لم يلقها الخ) قال في المنع ولنا أن مبنى النسب فيه على الخفاء فيعنى فيه التناقض فتقبل دعوته اذ يتقن بالعلق في ملكه بالولادة لأول فانه كالبيعة العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر عدم الزنا منها وأمر النسب على الخفاء فقد يظن المرءان العلق ليس منه ثم يظهر أنه منه فكان عذرا في إسقاط اعتبار التناقض اه (قوله واذا صححت) أى الدعوى (قوله فيفسخ البيع) لعدم جواز بيع أم الولد (قوله ويرد الثمن) لأن سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع (قوله ولكن إذا ادعاه المشتري الخ) قال العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكين والحاصل أن البائع إذا ادعى ولدا مبيعة فلا يحل له أن أنجب عنه لأقل من ستة أشهر أم لا والثاني لا يخلو ما أن نجى عنه لأقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو ما أن يصدق المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو ما أن يسبقه المشتري في الدعوة أم لا بأن ادعاه مع البائع أو بعده أو لم يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو ما أن يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو ما أن يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه كالعق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والجارعة والهبة أم لا وكذلك الام على هذا التقسيم اما أن تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فإن كانت حية فاما أن يكون المشتري أوقع بها ما لا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والجارعة والهبة والتزوج اذ عرف هذا فنقول إذا ادعى البائع ولدا مبيعة ينظر إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر وهو حي لم يصف بالعق أو التدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطالعة صدقه المشتري أم لا فالتيقيد بد الحياة للاحتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لأن الحقوق لا تثبت للميت ابتداء ولا عليه والقيود بعدم اتصافه بالعق أو التدبير للاحتراز إذا كان الولد عند الدعوة عتيقا أو مدبرا بأن أعنته المشتري أو دونه حيث

وهو بخلافه والاول أقوى
لسبقه واستنادها لوقت
العلق وافتصاد دعوى
التحريم على الحال ونسبتضخ
(مبيعة ولدت لأقل من ستة
أشهر منذ بيعت فادعاه
البائع (ثبت نسبه) منه
استحسانا بالعلق في ملكه
ومبنى النسب على الخفاء
فيعنى فيه التناقض (و) إذا
صححت استندت (ف) صارت أم
ولده فيفسخ البيع ويرد
الثلث (و) لكن (إذا ادعاه
المشتري

لا يثبت نسبه أيضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما إذا ادعى نسبه بعد أن باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه أو وهبه أو آجره حيث يثبت نسبه ونقض هذه التصرفات والتقدير بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما إذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما إذا ادعاه معه أو قبله حيث لا تعتبر دعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لاستناده إلى وقت العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه فيفرق بين ما إذا ادعاه بعد موته أو عتقه أو تدبيره وبين ما إذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو نحوه ذلك ففي الثاني يثبت النسب لاني الاول بخلاف ما إذا ادعاه بعد موت أمه أو عتقها أو تدبيرها حيث لا يفتقر الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها وتدبيرها وبين كتابتها وإجازتها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولدها بالبدعوة مطلقا ولا يمنع منه ثبوت هذه الأوصاف لانه غير أنه في الوجه الاول أعني الموت وأخويه لا يثبت لها أمومية الولد ما في الموت فلما سبق من أن الميث لا يثبت له الحقوق ابتداء ولا عليه وأما في العتق ونحوه فلا لأن ثبوت أمومية الولد لها يسلم بنقض الميث وهو بعد وقوعه لا ينتقض في الوجه الثاني أعني الكتابة وأخواتها يثبت لها أمومية الولد بالتبعية لثبوت نسب الولد لعدم المانع لان الكتابة ونحوها تنقض ضمن ثبوت الاستيلاء لها هذا كما إذا ادعى نسبه والحال أنهم أقدم جاءت به لاقول من ستة أشهر فان جاءت به لاكثر ردت دعوته إلا أن يصدقه المشتري فان صدقه ثبت منه النسب سواء جاءت به لاقول من سنتين أو لاكثر من غيرها وهل يثبت لأمه الاستيلاء فنقض البيع ويرد الثمن أم لا لان جاءت به لاقول من سنتين انتقض البيع وثبت لها الاستيلاء فتصير أم ولد البائع ويرد الثمن والاقول (قوله قبله) أي قبل ادعاء البائع (قوله لوجود ملكه) وهو المحذور للدعوى ألا ترى أنه يجوز اعتاقه واعتماق أمه (قوله وأميته) بالرفع عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال السابق في الاستيلاء لانه لو زني بامة فولدت فملكها لم تصير أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفيه متناستول وجارية أحد أجياله وقال طندت حالي ولا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح ثمة وان ملك أمه لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه (قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستغناء الولد بثبوت نسبه من المشتري ولانه لا يحتمل الإبطال زيلعي (قوله وقيل يحمل الخ) أي جلاله على الصلاح فانه حيث لم يكن تحت حرة فذلك حاكمه صحيح والافساد وكلاهما يثبت به النسب ومع كل فدعوة البائع مقدمة لان ملكه وقت العلوق محقق وملك المشتري مفروض ولا يعارضه تأمل ولم يذكر في المنع ولا في غيرها لفظه قليل (قوله لان دعوته تحرير) على أنه لما ثبت نسبه من البائع بطل البيع فلم يدخل في ملك المشتري فهو كاجنبي كأي المقدسي قال ط فيه انه دعوة استيلاء أيضا الآن يقال انه دعوة تحرير بعد دعوة البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد موت الأم) أي وقد ولدت لاقول من ستة أشهر وذلك لان الولد هو الاصل في السب ولذلك تضاف اليه ويقال أم الولد والإضافة إلى الشيء مارة أصالة المضاف اليه ولانها تستفيد منه الحرية ألا ترى الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعنتقها ولدها قاله حين قبل له وقد ولدت مارية القبطية ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاتعتقها فالثابت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة أولى من الحق يستتبع الادنى ولا يضره فوات التبعية (قوله بخلاف موت الولد) أي دون ادم لفوات الاصل وهو الولد أي قد ولدت دون الاقل فلا يثبت الاستيلاء في الأم لفوات الاصل لانه استعنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشارح التعليل بالاستعانة كما لا يخفى فتدبر وعلو الموت الولد بانه ثبوت النسب فيه لان الحقوق لا تثبت للموت ولا عليه كما سبق وإذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الأم بحالها اتقاني (قوله ويسترد المشتري كل الثمن) لانه تبين ان باع أم ولده وسأليتها عبرة تقومة عتده في العقد والعصب فلا يضمها المشتري وعندهما تقومة فيهما هداية (قوله وقال احصاه) أي الولد فقط ولا يراد حصة الأم لانها تقومة عتدهما فتضمن

قبله ثبت) نسبه (منه) لوجود ملكه وأميته باقراره وقيل يحمل على أنه نكحها ثم استولدها ثم اشتراها (ولو ادعاه معه) أي مع ادعاء البائع (أو بعده) لان دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان أقوى كحاص (وكذا) يثبت من البائع (لو ادعاه بعد موت الأم بخلاف موت الولد) لفوات الاصل (ويأخذ) البائع بعد موت أمه (ويسترد المشتري كل الثمن) وقالا

مقتضى

بالغصب والعقد فيضمنها المشتري فإذا رد الولد ونهى بائع على البائع رد حصته ما سلم له وهو الولد كى لا يجتمع
 البدل والمبدل في ملكه ولا يجب رد حصته الام قال الزبلي هكذا ذكروا الحكم على قوله ما وكان ينبغي أن
 يرد البائع جميع الثمن عندهما أيضا ثم يرجع بقيمة الام لانه لما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده وبيع
 أم الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه حصه بل يجب على كل واحد من
 المتعاقدين رد ما قبضه ان كان بائعا والا فبدله اه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكره بناء على ان الغالب
 تساوى الثمن والقيمة اه (قوله واعتاقهما أى اعتاق المشتري الام والولد) الواو بمعنى أو والجوزة الجمع
 (قوله كونهما) حتى لو أعتق الام لا الولد فادعى البائع انه ابنه صححت دعوته وثبت نسبته منه ولو أعتق الولد
 لا الام لم تصح دعوته لافي حق الولد ولا في حق الام كافي الموت أما الاول فلا نهي ان صح بطل اعتاقه والعنق
 بعد وقوعه لا يحتمل البطالان وأما الثاني فلا نهي تبطل له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبضع ضرورة
 اه مخفقوله أما الاول أى عدم صحته في حق الولد وقوله وأما الثاني أى عدم صحته ٢ في حق الام
 ويشكل على قوله والعنق بعد وقوعه الى آخر ما سبأنى متنافي قوله باع أحد التوأمين الى أن قال وبطل
 عتق المشتري قال في المنع لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل وقال الشارح بامرفوقه وهو حرة الاصل فكذا
 يقال هنا فينبغي أن تصح دعوته بعد الاعناق لانه ظهر أنه أعتق حر الاصل فلم يصح اعتناقه تأمل وأجاب عنه
 العيني تبعا للزبلي بانه لو بطل فيه بطل مقصود الاجل دعوة البائع وانه لا يجوز وفي مسألة التوأمين ثبتت
 الحرية في الذي لم يبيع ثم يتعدى الى آخر ضمهنا وتبعنا اذ يستحيل أن يتخلفا من ماء واحد وأحدهما حر والاخر
 رقيق وكهم من شئ يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تحرير المشتري تبين انه وقع في غير ملكه
 لانه أعتق حر الاصل فلم يصح عنه بجا بانه أعتق ملكه في وقت لا ينافيه فيه احد فنقد عتقه وثبت ولاؤه وكل
 من الولاء والاعتاق لا يحتمل النقص وبشئ ذلك صار البائع مكذبا شرعا في ادعائه فلم تصح دعوته وتبين صحة
 عتق المشتري (قوله لانه أيضا لا يحتمل الابطال) لثبوت بعض آثار الحرية كاستناع التملك للغير ونحوه
 عليه ما ورد على ما قبله وعلم جوابه مما مر عن العيني والاولى أن يقول واعتاقهما وتبديرها كونهما ما
 لا يظهر فائدة في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتاق تأمل (قوله ويرد حصته اتفاقا) أى فيما اذا
 أعتق المشتري الام أو دبرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما أصاب الولد يرد وما
 أصاب الام لا يرد وتعتبر قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانها دخلت في ضمانه بالقبض وصاولة
 قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كفى صدر الشريعة والشرعية لالة (قوله وكذا حصتها أيضا) أى في التدبير
 والاعتاق وأما في الموت فيرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قول واحد كما يدل عليه كلام الدور
 قال وفيما اذا أعتق المشتري الام أو دبرها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعده يرد كل
 الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في الهداية ح فصار الحاصل من هذا أن البائع يرد كل الثمن وهو حصته
 الام وحصته الولد في الموت والعتق عند الامام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما في الكافي يرد
 حصته فقط في الاعتاق عند الامام كقولهما (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان أم الولد لا قيمة لها
 عنده ولا تضمن بالعقد فيؤخذ بزعمه (قوله ونقله في الدور والمنع عن الهداية) قال في الدور وذكري
 المبسوط يرد حصته من الثمن لاحصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعتق بان القاضى كذب البائع
 فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب في أصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد
 حصتها كذا في الكافي اه لكن رجع في الزبلي كلام المبسوط وجعله هو الرواية فقال بعد نقل الصحيح
 عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل
 اعتناقه بل يرد حصته الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقدمناه قريبا فلا

٢ أى صحة دعونه اه منه

(واعتاقهما) أى اعتاق
 المشتري الام والولد
 (كونهما) في الحكم
 (والندبير كالاتفاق) لانه
 أيضا لا يحتمل الابطال
 ويرد حصته اتفاقا ملتقى
 وغيره وكذا حصتها أيضا
 على الصحيح من مذهب الامام
 كافي القهستاني والبرهان
 ونقله في الدور والمنع عن
 الهداية

الدعوى فإنه يجعل انكار افقوله ولو تنازعا يشمل الصور الثلاث (قوله فاقول للمشتري اتفقا) لأنه ينكر دعوى البائع نقض البيع ولأنه واضح اليد فهو منكر والاخر خارج فهو مدعى والبيعة للمشتري (قوله وكذا البيعة عند الثاني) لأنه أثبت زيادة مدة للشراء وهذا أمر حادث وهو صحة ملكه (قوله خلافا للاث) فقال البيعة بينة البائع لأنه يثبت نسب الولد واستيلاء الامة ونقض البيع حوى عن الكافي أى وهو اثبات خلاف الطاهر كما هو شأن البينات لان الطاهر وقوع العقد صحيحا وبينة السائع أثبت سادته فكانت أولى بالقبول ولان البائع يدعى فساد العقد والمشتري ينكره والبيعة بينة المدعى والذي يظهر أو جهة قول محمد فائتأمل (قوله والاخر لاكثر) أى وليس بينهما ستة أشهر (قوله ثبت نسبهما) أى التوأمين من البائع لانهم ما خلفا من ماء واحد وادعت المدعى فيهما كانت فى حكم أول مسألة من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتأمل وفي الاتفاقى عن المغرب يقال هـ ما توأما ن كما يقال هـ ما زوجان وقولاهم هـ ما توأم وهـ ما زوج خطأ اهـ (قوله لكون العلوق فى ملكه) أى فهو كالبيعة الشاه قله على مدعاه وهذا يطبق في تعيين المصنف فقوله باع من ولد عنه أى وعلق عنده أما إذا كان العلوق عند غيره والوضع عنده فهي دعوة تحرير ط (قوله ورد بيعه) لأنه تبيين انه باع حر الاصل وكذا يقال فيما بعده من كتابة الولد ورهنه أما فى اجارته فالذى يرد فبذلك أمالها أى الاب اجازتها فينبغى أن يجوز لان الاب اجارته فكذلك اجازة اختيار الفضولى له (قوله لان البيع يحتمل النقض) أى وماله من حق الدعوى لا يحتمله فينتقض البيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري الولد أو رهنه منه كذا فى نسخة ولا وجود للفظ منه فيما شرح عليه المصنف ولا فى أصله الذى نقل عنه وهو الدرر والضمير فى الاعمال راجع الى المشتري واعلم أن عبارة الهداية هكذا ومن باع عبد اولد عبد وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يحتمل النقض وماله من حق الدعوة لا يحتمله فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد أو رهنه أو أجره أو كاتب الام أو رهنها أو زوجها ثم كاتب الدعوة لان هذه العوارض تحتمل النقض وينقض ذلك كله ونقض الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة ضمير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا فى قوله أو كاتب الام يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا ولد عنه وكاتب المشتري الام وهـ ذاعير صحيح لان المعطوف عليه يسع الولد لا يسع الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من فى قوله ومن باع عبدا لمسألة ان رجلا كاتب من ولد عنه أو رهنه أو أجره ثم كاتب الدعوة فينتقض قوله بخلاف الاعتاق لان مسألة الاعتاق التى مرت ما إذا اعتق المشتري الولد لان الفرق الصحيح أن يكون بين اعتاق المشتري وكتابه لا بين اعتاق المشتري وكتابه البائع اذا عرفت هذا فراجع الضمير فى كاتب الولد هو المشتري وفى كاتب الام من فى قوله من باع اهـ (أقول) الاطهر ان المرجع فيهما المشتري وقوله لان المعطوف عليه يسع الولد لا يسع الام مدفوع بأن المتبادر بيعه مع أمه بقريته سوق الكلام ودليل كراهة التقرىق بحديث سيد الام عليه الصلاة والسلام نعم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيع مشتريه وكذا بعد كتابة الولد ورهنه الخ لكونه سهو وانى على الدرر (قوله أو كاتب الام) أى لو كانت بيعت مع الولد فالضمير فى الكل للمشتري وبه سقط ما فى صدر الشريعة (قوله ويرد هذه التصرفات) لأنه باع حر الاصل فتصرف المشتري فى غير محله فيبقى هذا طاهر فى غير الاجارة أما فيما بالذى يرد فبذلك الى آخر ما قدمناه فريسا (قوله بخلاف الاعتاق) أى اعتاق المشتري ومثل الاعتاق التدبير كفى عزى زاده قال وكذلك اذا ادعاه المشتري أو لا ثم ادعاه البائع حيث لا يثبت النسب من السائع كما (قوله باع أحد التوأمين المولودين يعنى علقا وولدا) لما كان الخط المصنف وهو قوله المولودين عنده محتملا لشيئين كون العلوق عنده أو عنده غيره بأن اشتراها بعد الولادة أو اشتري أمه أو هى حبلى ثم ما كان الحكم مختلفا بسره قوله يعنى التى يؤتى بها اذا كان التمهيد بغير الطاهر من اللفظ قال فى

فاقول للمشتري اتفقا
وكذا البيعة عند الثاني
خلافا للاث شرعية
وشرح مجمع وفيه لو ولدت
عند المشتري ولد
أحدهما دون ستة أشهر
والآخر لاكثر ثم ادعى
البائع الاول ثبت نسبهما
بلا تصديق المشتري (باع
من ولد عنه وادعاه بعد
بيع مشتريه ثبت نسبه)
لكون العلوق فى ملكه
(ورد بيعه) لان البيع
يحتمل النقض (وكذا)
الحكم (لو كاتب الولد أو
رهنه منه أو أجره أو كاتب
الام أو رهنها أو أجرها أو
زوجها ثم ادعاه) فيثبت
نسبه وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعتاق كما مر (باع
أحد التوأمين المولودين)
يعنى علقا وولدا (عنده
وأعتقه المشتري ثم ادعى
البائع) الولد (الآخر

الرمز تبعاً للتبيين هذا اذا كان العلوق في ملكه بان اشتراها بعد الولادة أو اشترى أمهما وهي حبلية بهما أو
 باعها فحسبتهما حلالاً أكثر من سنتين يثبت نسبهما أيضاً لانهما لا يفرقان فيه لكن لا يعتق الذي ليس في ملكه
 وان كان المشتري قد اعتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوى دعوة تحرير لعدم العلوق في الملك بخلاف المسئلة
 الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعاً لانهما ادعوا انهما تملكان فثبتت دعوى من ضرورته عتقهما
 بدليل انهما حراً الاصل فتبين انه باع حراً اهـ فقله أو باعها فحسبتهما حلالاً أي ثم ملك واحد منهما فادعاه
 وقوله علوقاً محترزة قوله حتى لو اشتراها حبلية الخ (قوله ثبت نسبهما) أي التوأمين من البائع لان دعوة البائع
 صحت في الذي لم يبعه لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فيثبت نسبهما ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهما من ماء
 واحد فيلزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحد أو تمامه في الزيلعي (قوله وهو حرة الاصل)
 أي الثابتة بأصل الخلقة وأما حرية الاعتناق فعارضه وحرية الاصل هنا في الذي اعتقه لان الذي عند البائع
 ظهر انه حراً الاصل فاقضى كون الآخر أيضاً كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهما علقا في ملكه) أي وقد
 خافا من ماء واحد وهذا كله يصلح جواباً لما يرد من ان نقض الاعتناق مخالف لما سبق من أن العتق يهد
 وقوعه لا يحتمل الانتقاض والبطالان وحاصله أن الممنوع هو انتقاض العتق الى الرقبة وهي دونها لا إلى شيء
 فوته وهي الحرية أي لانها ثابتة بأصل الخلقة كما أفاده عزمي وهذا لا يتم ولا يطردها في السابقة وهي دعوة
 من ولد عذر المشتري لا قل من ستة أشهر فأعتقه لا يقبل مع انه انتقض العتق بأمر فوته وهذا الامر لا يتم في
 هذا المقام فان حرية أحد التوأمين يظهر حرية الآخر وينعدم تأثير الاعتناق وعبارة العيني فاذا ثبت
 نسبهما بطل عتق المشتري اياه لان دعوة البائع بعده صحت في الذي لم يبع ومن ضرورته ذلك ثبوت نسب
 الآخر لانهما من ماء واحد فيلزم منه بطلان عتق المشتري اياهما فحسبتهما حلالاً أي يستحيل أن يكون أحدهما
 حراً الاصل والآخر دونهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحد حيث لا يبطل فيه اعتناق المشتري
 لانه لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حق الدعوى للبائع وانه لا يجوز وهذا ثابت الحرية في الذي لم يبع ثم
 تنهدى الى الآخر ضمهنا وتبعواكم من شيء يثبت فيه ما وان لم يثبت مقصودا اهـ فالشارح رحمه الله تعالى
 ذكر آخر عبارة الدرر وتترك صدرها فكان الاول في التعليل لانهما علقا في ملكه من ماء واحد فاذا ثبت
 حرية أحدهما ثبتت حرية الآخر تبعاً والشئ قد ثبت تبعاً وان لم يثبت تصدا (قوله حتى لو اشتراها) أي
 البائع حبلية وجاءت به حلالاً أكثر من سنتين عيني (قوله لم يبطل عتقه) قال لا كمال ونقض بما اذا اشترى
 رجل أحد توأمين واشترى أبوهما الآخر فادعى أحدهما الذي في يده بأنه ابنه يثبت نسبهما منه ويعتقان جميعاً
 ولم تقتصر الدعوى (وأجيب) أن ذلك لموجب آخر وهو أن المادعي ان كان هو الابن فالابن قدم ان أخاه وان
 كان هو الابن فالابن قدم ملكاً حراً ديمعق ولولدت توأمين باع أحدهما ثم ادعى أبو البائع الولدين وكذبا
 أي ابنه البائع والمشتري سارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما او عتق الذي في يد البائع ولا يعتق المبيع
 لما فيه من ابطال ما ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والغرف يده بين البائع اذا كان هو المادعي
 أن النسب ثبت في دعوى البائع به لوني في ملكه هما حجة الابن شبهة أنت ومالك لا يملك تظهر في مال ابنه
 البائع فقط وفي التاتر خاتمة فان باع الامعة مع أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعاً وكذبه
 المشتري والبائع في قول محمد ودعوى الابن باطلة وعند أبي يوسف ودعوى الابن لا تصح في حق الامعة ولا
 تصير أم ولده وتصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا يحكم بحرية المبيع والولد الثاني حراً بالقيمة وان صدق
 المشتري وكذب البائع فالامعة تصير أم ولده اتفاقاً وعليه فيهما للابن ويثبت نسب الولدين منه والمبيع حراً
 بالقيمة على الابن عند أبي يوسف وعند محمد حراً بغير القيمة وان صدقه البائع وكذبه المشتري ثبت نسب
 الولدين من أبي البائع في المشايخ من طن ان موت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول محمد ينبغي
 أن لا يثبت نسبهما، والصحيح أن ما ذكره محمد قول الكل ولم يدكر محمد حكم الام وقال أبو حازم والقاضي

ثبت نسبهما وبطل عتق
 المشتري) : مرفوقه وهو
 حرية الاصل لانهما علقا في
 ملكه حتى لو اشتراها حبلية
 لم يبطل عتقه

أبو الهشيم على قياس أبي يوسف ومحمد بن البائع فبعضه الأب لا على قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا يضمن شيئاً لصاحبه بالاتفاق كذا في المقدس وفيه رجل حملت أمته عنده وولدت فكبّر عنده فزوجه أمته له فولدت له ابناً فباع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري فادعى البائع نسب الابن كبر ثبت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لا يسمع ولو باع الام مع أحدهما ثم ادعى الاب صحت عند أبي يوسف وثبت نسبهما ولو ولد المبيع مع أمه بقباعه على ملك المشتري وعند محمد لا تصح (قوله لان ادعوة تحرير) لعدم العلوق في ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعاً لما ذكرنا ادعوة استبدال فتستند ومن ضرورته عتقهما بطريق أنهما حراً الاصل فتبين انه باع حراً يعني (قوله فلا تصح دعواه أبداً) أي وان بحد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان بحد العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسب من العبراقوار بما لا يحتمل النقص فلا تصح دعوة المقر بعد ذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقض بالحد والتكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت النسب منه وصار كالذي لم يصدقه ولم يكذبه ط (قوله وقد أفاده) أي أفاده نظيره لا عينه (قوله معه أو مع غيره) أشار الى ان ما وقع من التعميد بكونه معه ليس احترازاً لما قاله الزياحي لا يشترط لهذا الحكم أن يكون الصبي في يده واشترط في الكتاب وقوع اتفاقاً اهـ شربلية (قوله الغائب) اتفاقاً أيضاً (قوله خلافاً لهما) فقالا تصح دعوة المقر بعد جحد المقر له أن يكون ابنه لان اقراره بطل بجحد المقر له فصار كأنه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكر المؤلفين وعبارة الدررهما قال اذا جحد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد أو لم يدر تصديقه ولا تكذبه لم تصح دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار بتدريده فصار كأنه لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالرد ولهذا اذا أكره على الاقرار بالنسب فأقر به لا يثبت وكذا لو هلز به وان لم يحتمل النسب بنفسه المقض وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته والاقرار بماله لا يرتد بالرد أي بما لا يحتمل النقص اذا تعاق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وأيضاً تعاق به حق الولد فلا يرتد بالمقر له اهـ قال قاضيان ومن جملة النسب لا يرتد بالرد في حق المقر لان في زعمه انه ثابت النسب من الغير فيصالح حجة في حق نفسه وان لم يصلح على الغير كن أقرب بحرية عبد انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو ملكه بعد ذلك يعتق عليه اهـ ولا يرتد بالرد في حق المقر ومن ذلك لو صدقه الخ ولا في حق الولد لا احتياجه الى النسب (قوله بعد ثبوته) وهذا أثبت من جهة المقر للمقر له (قوله حتى لو صدقه) أي صدق المقر له المقر في التفرع خفاء لانه ليس هذا متفرعاً على ما زعمه بل على ان الاقرار بما لا يحتمل النقص لا يرتد بالرد اذا تعاق به حق الغير كن أقرب بحرية عبد غيره وكذبه مولاه فيمضي في حق المقر حراً ولا يرتد بالرد حتى لو ملكه عتق عليه وكن شهيداً على رجل بنسب صغير فرددت شهادته لتهمة فادعاه الشاهد لا تقبل ولا يرد مالو أقر المشتري على البائع باعتناق المبيع قبل المبيع وكذبه البائع ثم قال المشتري أنا أعتقته يحول الولاء اليه لانهم من محلي الخلاف ولو سلم فان النسب الزم من الولاء لقبوله التحول من مولى الام الى مولى الاب أو الى مولى آخر فيما لو اردت المعتقة ثم سببت بعد ما لحقت فاشتراها آخر وأعتقها ولا يرد أيضاً مالو أقر أن عبده ابن الغير ثم ادعاه حيث يعتق لان العتق ليس لثبوت نسب به بل لان اقراره يسري على نفسه كقوله اعبد الله الثابت نسباً من غيره هو ابني وعبارة الدرر كما سمعته في المقالة السابقة فظهر انه مفرع على تعاق حق المقر له به تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً) بأن يقول هو ابني (قوله ولا سهو في عبارة العمادى) عبارته هكذا هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بأنه مني ثبت نسبته فلا يصح نفيه قال في الدرر هذا سهو ولا التعامل يقتضي أن هنالك ثلاث عبارات اثبات وفي وعود الى لا نسب قال الشربلية والذي يظهر لي أن عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد الاقرار لا ينتفى بالفي (وأقول) هذا يقرر مدعى الدرر وليس بجواب عن العمادى وفي الزياحي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به

لان ادعوة تحرير فتقتصر
عيني وغيره وخبر به المصنف
ثم قال وحيلة اسقاط دعوى
البائع أن يقر البائع انه
اس عبده فلان فلا تصح
دعواه أبداً يجتبي وقد أفاده
بقوله (قال) عمرو (لصبي
معه) أو مع غيره يعني (هو
ابن زيد) الغائب (ثم قال
هو ابني لم يكن ابنه) أبداً
(وان) وصلية (جحد زيد
بنوته) خلافاً لهما لان
النسب لا يحتمل النقص
بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد
تكذبه صح ولذا لو قال
لصبي هذا الولد مني ثم قال
ليس مني لا يصح نفيه لانه
بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي
فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً
ولاسهوى في عبارة العمادى

بعده بان قال ليس هذا بابي ثم قال هو ابني اه (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر تحقيقه فيما يأتيك في المقولة الالمانية (قوله) كزعمه من لا خسرو (راجع الى المنفى الذى هو السهو ونسبه قال هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى صح اذ باقراره بانه منه تعلق حق المقر له اذ ثبت نسبه من رجل معين حتى ينتفى كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس منى هذا الولد لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستروشنية كالعمادية هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى صح اذ باقراره بانه منه الخ الظاهر انه سهو من الناسخ الاول يدل عليه التعليل الذى ذكره لانه يقتضى أن يكون هنا ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البينة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط قال الشرنبلالى والذى يظهر لى أن اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو منى ليس له فائدة لثبوت النسب لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فليتمأمل اه ولذلك قال في الخلاصة ولو قال هذا الولد ليس منى ثم قال منى يصح ولو قال منى ثم قال ليس منى لا يصح النفي اه فانصره الى العبارتين كالعمادية والاستروشنية لكن كلام الشرنبلالى لا يدفع كلام صاحب الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى اما الثالثة فهي موحودة في عبارة العمادية والاستروشنية فصاحب الدرر ناقش في اسقاط الاولى والشرنبلالى في اسقاط الثالثة تأمل (والحاصل) أن الاعتبار انما هو الى وجوب ان الاقرار سواء تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كعلم من صرح الخلاصة ومحمد كرم يظهر أن الخلل في سبيل تعليل الاستروشنية وتبعه العمادى وان ملاخسرو لم ينفذ فطمه وضمن أنه يحتاج الى عبارة أخرى وليس كذلك اذ الاقرار الواحد يكفي سواء وجد مقدما على النفي أو متاخرا عنه كالا يخفى فتدبر (قوله) كما أفاده الشرنبلالى (راجع الى النفي الذى هو عدم اسهوط عن الحلبي وتقدم نص عبارة الشرنبلالية ومقتضى ما يظهر لى أنه راجع الى قوله فلاحاجة الى الاقرار به ثانيا (قوله وهذا) أى ثبوت النسب اذ صدقه الابن اما بدونه فلا لانه اقرار على العير بانه جزؤه فلا يتم الاتصديق ذلك العير وهذا التفصيل انما ينتفى الاقرار بصبي يعبر عن نفسه أما لو كان صعبا لا يعبر عن نفسه يصدق المقر استحسانا كما في الخلاصة (قوله) أما بدونه فلا (قوله) أى فلا يتم الاتصديق ذلك العير (قوله) لبقاء اقرار الاب (لان اقرار الاب لم يعط لعدم تصديق الابن فيثبت النسب كفى الدرر (قوله) قبل (لانه اقرار على نفسه بانه جزؤه درر (قوله) فلا يقبل (أى على العير (قوله) وبين جهة الارث صح) قال في جامع الفصولين اذ اثبات الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث (قوله) ولو ادعى بنوة العم (عبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كفى العمادية ح وفي الخبرية ومما سرحوا به أن دعوى بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة العم والام الى الجد ليصير معه لولما لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد وتحقيق العمومة بانواعها العم لا مدكره في كتاب الوتف وفي التقيج ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا مدعى مال الابن والابن وأن ينسب الشهود والميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى أب واحد وأن يقول هو ورثه لا وارث له غيره كصرح قاضيان ولا بد أن يكون الاب الواحد الماتق اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجداد الحاصل فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البيعة ولا يصح القضاء بها ويبنى الاحتياط بالشهادة بالنسب سيما في هذا الزمن قال الحامدى قات هذه مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذى التقيا اليه وقد مثل له في الظهيرية مثالا ولم يذكر اسم أب الجد ولا اسم جده ولكن أفتى الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كذا ذكره البشمطي في فتاويه ووطن أن الرحيمية ٣ اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على عائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجد بعد وأنه ظن ان الدعوى على الجد الذى التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذى يطالبون ارثه منه اه هل في الدرر مال أحد الزرعة لا دعوى لى فى اثر كذا لا تبطل دعواه لان مثبت شرعا من

كزعمه من لا خسرو كما أفاده الشرنبلالى وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو أنكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الاقرار بانه أخوه فلا يقبل لانه اقرار على العير * (فروع) * لو قال لست وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين جهة الارث صح اذ التناقض في النسب مفسو ولو ادعى بنوة العم لم يصح

٣ قوله الرحيمية هكذا بالاصل فاجهر

حق لازم لا يسقط بالاستقاط كقولنا لست ابا لابي قال ذواليد ليس هذا الى ونحوه أى ليس ماسكى ولا حق لى فيه ونحو ذلك ولا منازع ثمة ثم ادعاه فقال أى ذواليد هو لى صح و لى قول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للجهول باطل والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على أحد ولو كان ثمة منازع كان اقراره فى رواية وهى رواية الجامع الصغير وفى أخرى لا وهى رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضى يسأل ذا اليد هو مالك المدعى فان أقرب به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى باقامة البيينة عليه ولو قاله أى قال ليس هذا الى ونحوه الخارج لا يدعى ذلك الشئ بعده للتناقض وانما لم يمنع ذواليد على ما امر لقيام اليد كذا فى العمادية (أقول) لكن قيده فى جامع الفصولين بما اذا قال ذلك مع وجود النزاع أم لا قاله قبل النزاع فعلى الخلاف على عكس ذى اليد وقوله لقيام اليد هو دليل المالك فى المالك عن نفسه من غير اثبات للغير لغو وفى الدرر أيضا ادعى العصبية وبين النسب و برهن الخصم أن النسب بخلافه ان تضى بالاول لم يقض به والا تساقط التعارض وعدم الاولوية (قوله ما لم يذ كر اسم الجد) بخلاف لاخوة فانما تصح بلا ذ كر الجد كفى الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لو أقرب به المدعى عليه لا يصح ما لم يدع قبله مالا قال فى الولوالجية ولو ادعى انه أخوه لا يوبى به فجمع فان القاضى يسأله ألك قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التى لا يقدر على أخذها الا باثبات نسب فان كان كذلك يقبل القاضى بيئته على اثبات النسب والا فلا خصوصية بينهما لا بدع مالا لم يدع مالا لم يدع حقا لان الاخوة المجاورة بين الانوين فى الصلب أو الرحم ولو ادعى أنه أبوه وأنكر ما أثبت يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو أقرب به صح فثبتت خصما وهذا لانه يدعى حقا فان الابن يدعى حق الانتساب اليه والاب يدعى وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه الصلاة والسلام من انتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مو اليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين انتهى ملخصا قال فى البرزوية ادعى على آخر أنه أخوه لا يوبى به ان ادعى ارثا أو نفقة وبرهن تقبيل ويكون قضاء على العائب أيضا حتى لو حضر الاب واكر لا يقبل ولا يحتاج الى اعادة البيينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على العائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات السنوة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى أنه ابن ابنته أو أبو أبيه والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على العائب والحاضر جميعا كحكم بخلاف ما ادعى رجل انه أبوه أو ابنته وتماه فيها (قوله ولو برهن الخ) مكر وم ما قدمه قريبا (قوله تقبيل لثبوت النسب باقراره) أى ويراهم الوارث المعروف ويظهر أن الابوة مثل ذلك كما علمت مما مر (بقى) فبما لم يثبت باقراره فيشترط أن يدعى حقا آخر كالث أو نفقة فلا يبرهن أنه عمها ميردة النفقة منه فبرهن على زيدانه أخوها رضى الم بخلاف دعوى الابوة كفى الهدية وقال فى جامع الفصولين أقر ذوا بن بان فلا وارثه ثم مات الابن ثم المقر يأخذ المقر له المال يعنى بحكم الوصية لان هذا وصية حتى لو قال هو قربنى ومات المقر بن زوجة أخذت الربيع والباقي للمقر له اه وأشار بهذا الى انه لا يلزم معرفة جهة القرابة والا فانه لو ادعى الارث بالاخوة يلزم والله تعالى أعلم (قوله ولا تسمع) أى بيينة الارث كفى الفصولين لكن فى الاشياء تقبل الشهادة حسبة فى النسب ويمكن أن يوفق بينهما وبين ما هنا فيما اذا لم يكن خصم كلو ترك صغيرا وارثا فان الشهادة حسبة تقبل ولا تكون التركة فى بيت المال بخلاف ما اذا حصل خصام من الورثة مع المدعى فلا بد مما ذكرهنا (قوله هو وارث) وكذا على الوصى نور العين (قوله أو دائن) أى على ما ذكره الخصاص وخالفه بعض المشايخ وانظر ما صورته ولعل صورته أن يدعى ديننا على الميت ويصطلح القاضى من يثبت فى وجه دينه فيثبت بصير خصما لمدعى الارث ومثل ذلك يقال فى الموصى له تأمل ويمكن التصویر لهما أى الوارث والدائن بأن يكون دفع القاضى التركة للدائن بديهه ثم حضر مدعى الارث ونزع الدائن بأنه يريد استلام التركة ودفع جميع الدين اليه فأنكر الدائن أن يكون المدعى وارث الميت يكون خصما فى اثبات النسب (قوله ولو أقر) أى المدعى عليه (قوله به) أى بالبنوة

ما لم يذ كر اسم الجد ولو برهن أنه أقرب فى ابنته تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاعلى خصم هو وارث أو دائن أو مدين أو موصى له ولو حضر رجلا ليدعى عليه حقا لاييه وهو مقرب له أولا فله اثبات نسبه بالبيينة عند القاضى بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارثا عن أبيه فلو أقرب به أمر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذ من الدافع

وبالمزودث (قوله والدافع على الابن) على معنى من أو متعلق بمحذوف أى وير جيع الدافع على الابن (قوله ولو أنكر) أى المدعى عليه دعوة البتة (قوله والصحيح تخليفه) أى تخليف المنكر على العلم أى على أنه لا يعلم أنك ابن فلان فإذا أراد الولد أخذ المال كافاً قامة البيضة على مدعاه (قوله على العلم) (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تخليفه على أنه ليس بابن فلان إنما هو إذا أثبت المدعى الموت والأفلا فائدة في تخليفه إلا على عدم العلم بالموت تأمل (قوله ثم يكف الابن الخ) أى إن حلف وان نكل يكون مقراً فان كان منكراً للمال يحلف عليه (قوله ونماه في جامع الفصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقراً بنسب وموت وصار كولو أقر بهم حاصريهما وأنكر المال ولو كان كذلك لا يحل القاضي الابن خصماً في إقامة البيضة على اثبات المال ولكن يجعله خصماً في حق التخليف على المال وأخذ ماله فيها فبهتا (قوله من الفصل السابع والعشرين) صوابه الثامن والعشرين (قوله هو عبدى) قيد به لأنه لو قال هو أبى يقدم للمسلم (قوله والاسلام ما لا) لظاهر ودلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام به أولاً لا يحل له الحوية مع العجز عن تخصيصها بدر واستشكها الاكمل تخالفته لقوله تعالى ولعبدى ومن خير من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الافقه مع الكفار مانع توى ألا ترى أن آباءه وكفر وراعى ظهور أدلة التوحيد ويؤيده أن الذممة المطلقة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان أو يخف أن يألف الكفر للفرقة قبل ذلك واحتمال الضرر بعده وأجاب أن قوله تعالى ادعوه هم لا يأتهم هو جوب دعوة الاولاد لا يأتهم هم ومدعى النسب أب لان دعوته لا تختم على القرض فتعارضت الايتان وكفر الآباء محذور والاصل عدمه ألا ترى الى انتشار الاسلام بعد الكفر فى الآفاق وأما الحضارة وتركيها لا يلزم منه وق انتهى بخلاف ترك النسب هما فان المصير بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لا صالة انتهى (أقول) لكن بعد استدراك الشارح الآتى عن ابن كمال بأنه يكون مسلماً فلا إشكال وان اعترض عليه قال ستسمع الاعتراض والجواب قال فى شرح المنقح وهذا اذا ادعى ما معاً فلو سبق دعوى المسلم كان عبداً له ولو ادعى البتة كان ابناً للمسلم اذا القضاء بسببه من المسلم فضاهاه باسلامه (قوله لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً) أى تبعاً للدار وابناً للكافر بالادعاء كما صرح به فبذلك حكمه حكم دار الاسلام وفيه أنه لا عبرة للدار مع وجود أحد الابوين ح (قلت) بخلافه ما ذكره وفى اللقيط لو ادعى ما دعى بثبت نسبه منه وهو مسلم تبعاً للدار وتقدم فى كتابه عن الولوالجية ولا يقال ان تبعية الدار انما تكون عند فقد الابوين لان تبعيته قبل ثبوت أن الذى أباه حيث كان فى يد المسلم والكافر يتنازع فيه وهو قول فى غاية الحسن وان كان مخالفاً لما ظهر تعليل الهداية وغيرها فلينبصر (قوله قال روج امرأه لصى معهما) أى فى يدهما احترز به عمالو كان فى يد أحدهما قال فى التاخر خاتبة وان كان الولد فى يد الزوج أو يد المرأة تقول للزوج بينهما ما وقيد باسناد كل منهما لولد الى غير صاحبهما فبذلك أيضاً عن المتقى صسى فى يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابنى من هذا الرجل وقال أبى من غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها باليا كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشبهة هادة وان كان فى يده وادعاه وادعت امرأته أنه ابنها منه وشهدت امرأته على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه فى يده واحترز عنهما أيضاً أيضاً فى يد رجل لانه عليه أقامت امرأته أنه ابنها ولدت له ولم تسم آباءه وأقام رجل أنه ولده فى فراشه ولم يسم أمه يجعله ابنه من هذه المرأة ولا يعبر بالترجيح باليد كولو ادعى بسلان وهو فى يد أحدهما فإنه يقضى لذى اليد (قوله فهو ابنيهما) لان كل واحد منهما أقروا بالولد بالنسب وادعى ما على حق صاحبه ولا وجهان لأحدهما على الآخر لا استواء أيديهما فيه فيكون ابنيهما هدا اذا كان لا يعبر عن نفسه وأقول من صدقه عيسى (قوله ان ادعى) هدا اذا كان المكاح بينهما طاهر وان لم يكن طاهر ابنيهما يتضى بانسكاح بينهما هداية عن شرح الطحاوى (قوله والافقه تفصيل ابن كمال) حيث قال والافقى التفصيل الذى فى شرح الطحاوى ولم يبين ذلك التفصيل وصاهر اطلاق المنون والزواح أنه لا فرق بين ان يدعى ما أو متعلقاً ما وهى

والمدافع على الابن ولو أنكر قيل للابن برهن على موت أبك وأنت وارثه ولا عين والصحيح تخليفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكف الابن البيضة بذلك ونماه فى جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال الكافر هو ابنى فهو حر ابن الكافر) لنسبه الحرة حالاً والاسلام ما لا يمكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ (قال روح امرأه لصى معهما هو أبى من غيرها وقالت هو أبى من غيره فهو ابنيهما) ان ادعى ما والافقه تفصيل ابن كمال

الموضوع ثقل المذهب فليكن العمل عليها ولان ما يدعيه أحدهما غير ما يدعيه الآخر اذ هو يدعي أبوته وهي تدعي الامومة ولا ينافي احدي الدعوتين الاخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه لنفسه فليعمل قوله ولا يعتبر السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج أو ولاته ابنه من غيرها وهو في يديه يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أو ولاته من غيره وهو في يدها فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولها فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام أي ما صدقه يثبت نسبه منه بتصديق يدعيه كذا في السراج الوهاج وأوضح في العناية ايضا صاحبنا حيث قال اذا ادعت امرأة صبيها انه ابنها فاما أن تكون ذات زوج أو معتدة أو لا منكوبة ولا معتدة فان كانت ذات زوج وصدقها فيما زعمت انه ابنها منه ثبت النسب من غير ما بالترامه فلا حاجة الى حجة وان كذبها لم تجز دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأة لانها تدعي تحمیل النسب على الغير فلا تصدق الابا لحجة وشهادة القابلة كافية لان التعمين يحصل به او هو المحتاج اليه اذ النسب يثبت بالفراس القائم وقد صرح أنه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة القابلة على الولادة وان كانت معتدة احتاجت الى حجة كاملة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين الا اذا كان هناك رجل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج وقال لا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة قالوا يثبت النسب بقولها لان فيه الزام على نفسها بدون غيرها وفي هذا لافرق بين الرجل والمرأة منهم من قال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا والطرق هو أن الاصل ان كل من ادعى أمرا لا يمكنه اثباته بالبينة كان القول فيه قوله من غير بينة وكل من ادعى أمرا يمكن اثباته بالبينة لا يقبل قوله فيه الابا بالبينة والمرأة يمكنها اثبات النسب بالبينة لان انفصال الولد منها مما يشاهد فلا بد لها من بينة والرجل لا يمكنه إقامة البينة على الاعلاق لحفاء فيه فلا يحتاج اليها والاول هو المختار لعدم التحميل على أحد فيهما اهـ (قوله وهذا لو غير معبر) أي اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه (قوله فهو ابن صدقة) أي فالقول قول الغلام أي ما صدقه يثبت نسبه منه بتصديق قولها لم يصدقها جميعا فالظاهر أن العبرة بقوله ط (قوله لان الخ) علة لقوله فهو ابنهما فان كان الاولى تقدم على قوله والاولى كونه لمن صدقه اذا كان معبرا فعلة انه في يد نفسه (قوله ولو ولدت أمة) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يغرم الولد حتى لو كان الاب ميتا تؤخذ من تركته ولا يؤلفه للمستحق عليه لانه علق حر الاصل وانما قدر الرق ضرورة القضاء بالقيمة ولا تعدد محالها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يغرم قيمة الولد يوم القضاء واليه يشير قوله لانه يوم المنع أي منع الولد من المستحق لكن في حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي ما يخالفه حيث فسر يوم الخصومة بيوم القضاء واستدل عليه بعبارة الزياجي وشرح الطحاوي ولا شك ان المعبرة بينهما ما أظهر لاحتمال تأخر القضاء عن الخصومة بأن لم يقم المستحق البينة في يوم دعوى الاستحقة اقبل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة يؤيده أن قول الطحاوي صريح في المغايرة بين يوم الخصومة والقضاء الا أن يقال الجمع بينهما ممكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكن هذا اذا كان حرا اذا كان مكاتباً أو عبداً أو ذوالناله في التزوج يصحكون ولده عبداً أي ذميا للمستحق عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لحمد وهو حر بالقيمة عنده وباقي التفصيل مذكور في باب (قوله لانه مغرور) أي والامة ملك للمستحق والولد بحرؤها فاستوجب المستحق النظر اليه والمغرور معذور وقد بني الامر على سبب صحيح فوجب الجمع بين النظرين مهما أمكن وذلك بجعل الولد حرا الاصل في حق الاب وبقا في حق المستحق لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجزاء فيضمن الاب قيمة يوم الخصومة به واعلم ان ولد المغرور وحر الاصل من غير خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا أن الساقف اختلفوا في كيفية الضمان

وهذا (لو غير معبر والا)
بأن كان معبرا (فهو ابن
صدقه) لان قيام أيديهما
وفراشهما يفيد انه منهما
(ولو ولدت أمة اشترها
فاستحقت غرم الاب قيمة
الولد) يوم الخصومة لانه يوم
المنع (وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من يطاء امرأة
معتدة على ملك عين أو نكاح
فتملك منه ثم تستحق

فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يهلك العلام بالعلام والجارية بالجارية يعني اذا كان الولد غلاما
فعلى الاب غلاما وان كان جارية فعليه جارية مثلها وقال علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قيمة ته واليه
ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنص أن الحيوان لا يضمن بالمثل وتناول الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية
بقيمة الجارية ولان المظن من الجانبين واجب دفعا للضرر عنهم ما فيجعل الولد حرا الاصل في حق أبيه رقية في حق
مدعيه نظرا لهما معناية (قوله فلذا قال) أي لكون المأمور من اعتماد في وطئه على مالكين الخ أي ولم يحدد
بالشرع فلم ان قول المصنف أولا اشتراها اتفاقا (قوله وكذا الحكم لولم يكها بسبب آخر) كقولهم كذا أجره
عين له أجرها أو انهمها أو تصدق بها عليه أو وصى له به إلا أن رجوع المأمور بما ضمن لابعهم هذه الصور بل
يقتصر على المشتراة والمجعولة أجن والمكسوة بشرط الحرية لا الموهوبة والمنصبة في حق الموصي بها أو فاده
أبو السعدي (قوله عيني) حيث قال المظن من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا الاصل في حق الاب رقية في حق
المستحق وضمن قيمته يوم الخصومة لانه يوم المانع ويجب على الاب دون الولد حتى لو كان الاب ميتا أو خذ من
ركته ولا ولا للمستحق عليه لانه علق حرا الاصل وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا اذا تزوجها على
أنها حرة فولدت ثم استحققت روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في المكاح وعن علي رضي الله تعالى عنه في
الشراء مع ضرر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير مكان اجساما اه (قوله كل تزوجها على أنها
حرة) أي بان كان المروء وليا أو وكلا عنها رهـ ذا بخلاف ما اذا أخبره رجل انما حرة فتزوجها ثم طهرها
مملوكة ولا رجوع بقيمة الولد على المهر الا في ثلاث مسائل منها اذا كان الغرور باشرط كملوا وجه امرأة على
انها حرة ثم استحققت فله يرجع على المهر بما عزمه للمستحق من قيمة الولد ونساءه في باب المراجعة والتوازية
وفي باب الاستحقاق (قوله غرم قيمته ولده) أي ويرجع ذلك على المهر كالمهر في آخر باب المراجعة (قوله
واربها) أي لو مات الولد وترك مالا فهو لآب ولا يعرف شي إلا أن الارث ليس بمعرض عن الولد ولا يقوم مقامه
دليلا على سلامة الارث كد الامسه (قوله لانه حرا الاصل) فان قلت انه طهر مـ أنه رقيق في حق المستحق
وجب أن تكون اركة يهما قلت بل هو في حق المستحق أيضا حتى لم يكن له ولا فيه ٣ وانما جعل
رقية ضرورة القضاة بالقيمة وما ثبت بأسرورة قيمة قدر قدرها كفي الشروح فظاهر أن معنى قوله لانه حرا
الاصل في - انه حرة في جميع الاحكام من كل وجه في حق غير المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق
الضمان (قوله فادارة) أي (قوله غرم لانه حرة) انما غرم لان المانع تحقق بقتله (قوله غرم لانه حرة) انما غرم لان المانع تحقق بوجوه
المانع مـه فيما اذا كان هو القاتل ولقبضه يده فيما اذا كان القاتل غيره ولذا لا يؤخذ منه فوق ما قبض كما
سأى بخلاف ميراث الولد فانه ليس بدلا عنه لآل اليه خلافة عنه كطريقه الارث وهو حرا الاصل في حقه
والعرامة في ماله لو كان لولد حيا لا في مال الولد وهو لم يمتعه ولا بدله ولا شيء عليه (قوله لا شيء عليه) لان المانع لا
يتحقق بمسالم يصل اليه (قوله لانه حرة) اعتمار اللعوض بالمثل (قوله في الصورين) أي صورتي المالك
والتروح أم في صورة المالك فلان المانع صار كذا لا بما شرط من البديل لو حوب سلامة البدلين في البيع ولما
سلم الثمن لا ائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك جعل البائع كغيا لا يملكه البديل ولاه ضمن سلامتها
من عيب ولا استحقاق عيب وأم في صورة المكاح ولان الاستتيل لاده بني على التروح وبشرط الحرية صار
كوصف لازم للتروح نزل أي المروء قاتلا ما كفي لم في هذا لعد بخلاف ما اذا أخبره رجل انما حرة
أو أخبرته هي ووجهها من غير شرط الحرية بحيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على اغير بشي لان الاشياء
سبب محض لان العقد حصل باختيار الرجل والمرأة أو بما يؤخذ حكم العلة بالغرور وذلك باحد أمرين بالشروط
أو بالمعاوضة كفي المقدمي رهـ مذاطاهر فيما ذا أرجع الصورتين الى ما ذكرنا ما اذا أرجع الصورتين الى
قوله فان قتله فهو أو غير كفي شرط لالة فلا يظهر فيما اذا قتله الاب لانه ضمان الاتلاف وكيف يرجع بما
غرم وقد صرح النجاشي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله عـ يرمعه مـه بقتله والاولى ارجاع الصورتين الى

فلذا قال (وكذا) الحكم
(لولا ملكها بسبب آخر)
أي بسبب كان عيني (كلوا
تزوجها على أنها حرة ولدت
له ثم استحققت) غرم قيمة
ولد (وان مات الولد قبل
الخصومة فلا شيء على أبيه)
لعدم المانع كمر (واربها
له) لانه حرا الاصل في حقه
ويرثه (فان قتله أبوه أو
غيره) وقبض الاب من
ديته قدر قيمته (غرم الاب
قيمته) للمستحق كملو كان
حييا ولو لم قبض شي لاشي
عليه وان قبض أقل لزمه
بقدره عيني (ورجع بها)
أي بالقيمة في صورتين
(كم ما يرجع) (ثمها)

٣ قوله حتى لو لم الخ هكذا
بالاصل ولعل المناهضة سقط
لولا يجرر

ما إذا استولدها وما إذا قتلته غير الابل فتأمل (قوله ولو هالككة) يعنى اذا هالككة عند المشتري فضمنه أى
المستحق قيمتها وقيمة الولد فانه يرجع على البائع بثمنها و بقيمة الولد لاجل ما ضمن من قيمتها لانه لما أخذ
المستحق قيمتها صار كانه أخذ منها وفى أخذ العيب لا يرجع الا بالثمن فكذلك فى أخذ القيمة والحاصل أن
المستحق يأخذها لوقاظة و قيمتها لو كانت هالككة ويرجع بذلك على بائعه لانه بعقد البيع ضمن له السلامة
بخلاف الواهب أو المبيع لو هالككة فى يده فضمنه المستحق قيمتها لانهم ما يحسنان وما على المحسنين من سبيل فلا
يرجع عليهم كما ذكرنا (قوله وكذا الاستولدها للمشتري الثانى) فان المشتري الثانى يرجع على المشتري
الاول بالثمن و بقيمة الولد (قوله لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط) ولا يرجع
بقيمة الولد عند الامام وقال لا يرجع عليه بقيمة الولد أيضا لان البائع الاول ضمن للثانى سلامة الولد فى ضمن
البيع ولم يسلّم له حيث أخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كفى الثمن والرد بالعيب ولا يحنيفة أن البائع
الاول ضمن للمشتري سلامة أولاده دون أولاد المشتري منه لان ضمانات السلامة انما يثبت بالبيع والبيع
الثانى لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثانى لما اثرته باختياره فينتفع به بسبب الاول بخلاف الثمن
لان البائع الاول ضمن للبائع الثانى سلامة المبيع ولم يسلّم له فلا يسلّم للبائع الثمن وبخلاف الرد بالعيب
لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يوجد له هـ مخ (قوله كفى الواهب) وعبارتها ولو استحققت أمة بعد
ما استولدها المشتري الثانى غرم العتق وقيمة الولد وقت الخصومة ويرجع بالثمن و قيمته على البائع
وهو يرجع بالثمن فقط انتهى (قوله لا بعقرها) أى لا يرجع بالعقر الذى أخذ منه المستحق لانه لزمه
بإستيفاء منافعتها أى ما دفعه بعضا وهو الوطء وهى ليست من أجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته
صدد الرمي بعقرها واستيفاء منافعتها على حد دفع مضاف أى مضاف بعضها دل على ذلك قول الزيلعي العقر
عوض عما استوفى من منافع البضع ولو يرجع به سلم له المشتري مجابا وقال الشافعي يرجع بالعقر أيضا على
النازع (قوله التناقض فى موضع الخفاء عفو) فى الاشياء بعد الوارث والوصى والمتولى للجهل اهـ اعلم
لجهله بما فعله المورث والموصى والمولى وفى دعوى الاقروى فى التناقض المدينون بعد قضاء الدين أو المحتلعة
بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء الدين يقبل ثم نقل انه اذا استعمل
فى قضاء الدين ثم ادعى ابراء لا يسمع سائقا وقد مننا نظيره ومنه الاقرار بالرضاع ولو قال هـ هذه رضيعتي ثم
اعترف بالخطأ يصدق فى دعواه الخطأ وله أن يترجى وجهها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان
قال هو حق أو صدق أو كذات أو أشهد عليه بذلك شهودا أو ما فى معنى ذلك من الثبوت اللفظى الدال على
الثبات التامى واتفقت فى ذلك مباحث طويلة الدلول لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها والعذر للمقر فى رجوعه
عن ذلك لانه مما يخفى عليه فقد يظهر بعد اقراره خطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع
الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العذر فى
ذلك لهم حيث استحبوا الحال فى الزوجية وخفيت عليهم البينة ومنها ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم
ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يخفى عليه العتق ومنها ما اذا أسست أجودارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وأنها
صارن الى المستاجر ميراثا عن أبيه اذ هو مما يخفى ومنها ما اذا أسست أجودارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وأنها
فلما نشره قال هذا متاعى تسمع دعواه و تـ لـ يثبت بالدعوى مجموعة مع التناقض فى جميع هذه الصور مطلقا
لمطلق العذر على الراجح المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض فى جميع هذه الصور فسمع سماع الدعوى اذا
تقدم ما ينافيها فى مسألة الرضاع ومسئلة كدأب القاصى المدعى فى التناقض السابق وهى ما اذا أمر
انسابا بقضاء دينه فزعم المأمور أنه ضاهى أمره و صدقه الأمر وكان الادب بالقضاء مشروطا بالرجوع
فرجع المأمور على الأمر بالمال الذى صدقه على أدائه للدين فضاء الدين بعد ذلك وادعى على الأمر
المدينون بدينه وان المأمور لم يعطه شيئا و ادعى على ذلك يقضى له القاصى على الأمر باداء الدين فاداه ثم

ولو هالككة (على نائنها)
وكذا الاستولدها للمشتري
الثانى لكن انما يرجع
المشتري الاول على البائع
الاول بالثمن فقط كفى
المساوهاب وغيرها (لا
بعقرها) الذى أخذ منه
المستحق للزومه باستيفاء
منافعتها كما مر فى بابي
المراجعة والاستحقاق مع
مسائل التناقض وغالبها
مر فى متفرقات القضاء
ويجى على الاقرار (فروع)
التناقض فى موضع الخفاء
عفو

* لا تسمع الدعوى

ادعى الاصر على الأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهل الدعوى مسموعة مع التناقض لان القاضي
أ كذب المدعى الذي هو الاصر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين الى الدائن والحال
ما ذكرنا نعمان الرجوع عليه بالمال ثم قال وهل يشترط في صحة سماع الدعوى ابداء المدعى عذره عند
القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا يشترط ذلك ويكتفى القاضي بإمكان العذر والتوفيق
وقد من الكلام عليه مستوفى فراجع ومما يتصل بهذا الفرع أعنى قوله التناقض في موضع الحفاء عفو
ما ذكره في جامع الفصولين قدم بادة واستأجر دارا فقبيل له هذه دار أبيك مات وتر كهامير ائالك فادعها
المستأجر وقال ما كنت أعلم الا تسمع للتناقض أقول ينبغي أن تسمع فيه وفي أمثاله اذا التناقض انما يمنع المالم
يوفق أولم يمكن توفيقه وأما اذا وفق فينبغي أن تسمع الا ساقض حينئذ حقيقة أم لا يمكن توفيقه ولكن لم
يوفق ففيه اختلاف ونص في هـ وغيره على أن الامكان يكفي اهـ وقدمنا ان في محل الحفاء لا يكفي
الامكان والافلا بد منه قال الطير الرمي والظاهر أن صاحب الفصولين لم يطالع على نص صريح يقيد سماعها
وقد طفرت به في البحر الرائق في باب الاستحقاق وفي شرح قوله لا الحرية والذهب والطلاق حيث قال وفي
العيون قدم بادة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه فاق لا بانها دار أبيه مات وتر كهامير ائالك لم يعرفه وقت
الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اهـ ذكره العزى أقول قوله لا يدل على عدم اطلاعه بل هو اختيار
منه لما هو الأصح وتعليل له وأقول قوله واشترى بدل على أنه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة الطغوى قاسم
عمر وكرما ثم اطاع على أن الجميع لو الله عرسه بيده ثم مات وتر كه له ميراثا ولم يعلم بذلك وقت الفسحة وسيأتي
ما هو أدل مما تأمل ولطأ ثم أن قوله قدم بادة ليس بقيد بل لانه غالب المحل الحفاء واذا كان مقيدا لا يحفى
نما يؤيده مقدمه من قوله ثم اشترى في صغرى فتأمل اهـ وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع
الوصى جميع تركه الى دارته وأشهد على نفسه أنه تص من جميع تركه والده ولم يبق من تركه والده
قبل ولا كتبر الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى انما من تركه والده ولم أقصها قال أقبل بيته وأقضى
بها له أرأيت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والده من دين على الناس وقضت تركه ثم ادعى دساعا على
رجل لا يبيد الا أقبل بيته وقضى له بالدين اهـ وفي البرازية لبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكروا
لا تسمع دعواه وان أفروا بالتركة أمروا بالدعاء به وفيها لو قال تركت حتى من الميراث أو رثت منها ومن
حتى لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه اهـ وفي الحاشية في الوصايا من تصرفات الوصى أشهد
اليتم على نفسه بعد الملوغ أنه قبض من الوصى جميع تركه والده ولم يبق له من تركه والده عده من قابل
ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هو من من تركه والده وأقام البيعة قببات بيته وكذا لو
أقر الوارث انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لبيته ديناعا على رجل تسمع دعواه اهـ
وقول قاضيه أشهد اليتم على نفسه أنه قبض تركه والده أقول ذكر الطرسوسى في شرح فوائده المفلومة
قلت انتقض قولهم ان المكره في سياق المعنى ثم لان قوله لم يبق حق مكره في سياق المعنى فعلى مقتضى
العادة لا يصح دعواه وذلك ان تناقضه والمناقض لا تسمع دعواه ولا بئنه اهـ أقول انما اغتفر مثله لانه محل
الحفاء بكونه لا يحيط علمه بما ترك والده ل قد حفى عليه ذلك فبعض التناقض تأمل (وأقول) قد حرسى
لوالد وجه الله تعالى المستلزم له سماعها اعلام الاعلام بأحكام البراء العام وفق فيها بين عبارات متعارضة
ورفع ما فيها من المناقضة وحصل على ما فيها الفرق بين انوار الابن للوصى وبين اقرار بعض الورثة لبعض ما
ابراز به عن المبط لبرأ أحد الورثة الا في آخره اترت المقدمة ووجه الفرق بينهما أن الوصى هو الذى
تصرف في مال اليتيم لا طاعة فيه مرداد الباع وأقر بالاستيلاء على جليله بحرف بقية الورثة فانهم لم يتصرف
اهم في ما ولا في شئ من اتركه لا باطلا لا وصية القائمة مقامه ولا بعد ربا اتص ومن أراد مزيد البيا وورع
الحاشية عليه سأل الله تعالى الكفاية الدعوى (قوله لا تسمع الدعوى) أى من أى مدعى ككبريه

دائن ومودع هذا وقد تقدم أن دعوى انه وارث تسمع على الدائن والمدينون (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائن الميت كما هو المتبادر من البيروني واستظهر الجوى انه مدينون الميت والحاصل انه اذا ادعى قوم على الميت ديونا أو أرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا على غريم للميت عليه دين ولا على موصى له بل لابد من حضور وارث أو وصى قال في البرازية واثبتت الدين على من في يده مال الميت هل يصح اختلاف المشايخ وصورته المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو أوصى بجميع ماله ثم ادعى رجل دين على الميت قال السعدي نصب القاضي وصيا وسمع الخصومة عليه وقال شمس الاثمة يسمع على من في يده المال اه ومن هنا تعلم أن قوله الا حتى زائد أصوابه دايد كما هو في أصل عبارة الاشبهاء وفي البحر واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى دين على ميت على غريم الميت مديونا أو دائنا له وفي حاشية الاشبهاء للحموي واستثناء المرهوب له من غريم الميت منقطع اذ ليس هو من العرماء حتى يكون متصلا وفي البرازية تقبل بينة اثبات الدين على الميت على الموصى له أو مدينون الميت أو الوارث أو المذلي له على الميت دين ومنه في العطائية وفي قاضيان من الوصايا رجل مات وعليه دين محيط بماله قال أبو بكر الوارث لا يصير خصما للعرماء لانه لا يرث وقال علي بن محمد الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة به نأخذ ثم قال والصحيح أن يكون الوارث خصما لمن يدعى الدين على الميت وان لم يملك شيئا وفي البرازية أيضا والخصم في اثبات كونه وصى الوارث أو الموصى له أو مدينون الميت أو دائنه وقيل الدائن ليس بخصم قال في نور العين من الخامس لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بخضرة رجل يدعى انه وصى الميت وأقر المدعى عليه بالوصاية اه فبين من هذا أن الدعوى انما تسمع على وصى محقق وفيه من السادس في دعوى دين على الميت يكفي حضور وصيه أو وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة اه وعبارة الاشبهاء لا تسمع الدعوى بدين على ميت الاعلى وارث أو وصى أو موصى له ولا تسمع على غريم له كافي جامع الطصورين الا اذا هب جميع ماله لاجنبي وسلمه فانها تسمع عليه لكونه دايد كفي خزنة المفتين انتهى فعلى هذا قوله غريم ميت تركيب اضافي بمعنى اللام * (فرع) * قال في خزنة الاكل لومات رجل في بلد بعيد وترك مالا وادعى رجل عليه ديونا ورثته في بلد منقطع عنه فان القاضي يصب له وصيا ويسمع بينته ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعها لسمع بينته على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا هب الخ) صورته رجل وهب جميع ماله لانسان وسلمه ياد ثم مات فادعى عليه آخرا أن هذه العين له أو أنه له على الميت كدامن الدين فامها تسمع دعواه عليه لان في الاولى العين التي يدعيها في يد المرهوب له وفي الثانية الدين متعاقد بالتركة وهي في يده لكن في الثانية يشترط أن تكون الهبة في مرض الموت لان الدين انما يتعلق بما فيه فاعلم أن الاستثناء هنا منقطع لان المرهوب له ليس بغريم وفي البرازية أن الموصى له بجميع المال أو بما زاد على الثلث خصم لعدم الوارث لان استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فيلحق بالوارث حموي (قوله لكونه رائدا) أي على الثلث كما تقدم وفي نسخة دايد أي صاحب يدوقد علمت توجيهه وان كان الاول صوابا أيضا كما ذكر في البرازية (قوله لا يجوز للمدعى عليه الاسكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى الاستحقاق للمبيع فانه ينكر الحق حتى يثبت أنه يمكن من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يفدروا أيضا ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الاعلى وجه الخصم الجاحد كما ذكره قاضيان فان أنكر المدعى عليه لكونه ثبوت الوكالة والوصاية شرعا يجوز فيلحق هذا أيضا بما هو يلحق بالوصى أحد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزمه الكل من حصته واذا أنكر فأقيمت البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم حموي (قوله ليرهن فيتمكن من الرد) لانه ان قبله بعير قضاء لم يكن له الرد والظاهر أن هذا فيما اذا كان بائعه فملكه بالشراء من آخر ما اذا كان مورثا أو موهوبا أو موصى به أو نكاحا فلا ينكر الهبة وصورته أن لا يكون عالما بالعيب قبل البيع والا كان راضيا به فلا يتمكن من الرد (قوله اداعا بالدين) فانه لو أقر يارمه ولا يرجع بخلاف

على غريم ميت الا اذا هب
جميع ماله لاجنبي وسلمه
فانها تسمع عليه لكونه
رائدا * لا يجوز للمدعى
عليه الانكار مع علمه بالحق
الا في دعوى العيب ليرهن
فيتمكن من الرد وفي الوصى
اذا علم بالدين

ما اذا أنكر وأقيمت البيعة زاد أبو السعد أو اذا علم الوصي بالنسب كلفهم من عمارة الخائف في فتاواه (قوله
 لا تخلف مع البرهان) قبل عليه لو قال مع البيعة لكان صوابا لا تخلف مع الاقرار بعيسى وهو برهان اه
 والجواب أن المطابق محمول على الفرد الكامل وهو البيعة اه (قوله دعوى دين على ميت) في أوائل دعوى
 التتبع أجعوا على أن من ادعى دينه على الميت بخلاف بلاط وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من
 أحد أداه عنه وما قبضه قابض ولا أبرأته ولا شأمنه ولا أحاث به ولا بشئ منه على أحد ولا عندك ولا بشئ منه
 رهن فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلو حكم القاضي بالدفع قبل الاستخلاف
 لم يفتد حكمه وتماه فيها وفيها عن الجرح ولم أر حكم من ادعى انه دفع الميت دينه وهو برهان هل يخلف وينبغي أن
 يخلف احتياط السكون رده الرمي بأنه في مسألة دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فانتمى احتمال انهم شهدوا
 باستحباب الحال وقد استوفى في باطن الامر كفى مدعى الدين وارضاء سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله
 وكلام الرمي هو الواجه كما يخفى على من تنبه وتقدمنا بما لا مزيد عليه (قوله واستحقاق مبيع) يعنى اذا
 استحق المبيع بالبيعة من المشتري فله المستحق عليه تخلف المستحق بآلته بعتة ولا وهبة ولا تصدق به ولا
 خرجت العيين عن ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آبق) أى دعوى تلك آبق قال سيدي الوالد رحمه
 الله تعالى لعل صورته فيها اذا ادعى على رجل أن هذا العبد سيدي آبق منى وأقام بيعة على انه عبده فيحلف
 أيضا لاحتمال أنه باعه نأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفقيه هكذا وعبارته قال في الفتح
 يخلف مدعى الآبق مع البيعة بالله انه باق على ملكك الى الآن يحرح ببيع ولا هبة ولا نحوها اه وصورة
 ط بما اذا حبس القاضي الآبق فجاء رجل وادعاه وأقام بيعة أنه عبده يستخلف بالله أنه باق في ملكه ولم يخرج
 ببيع ولا هبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك صياغة اقتضاه عن البطلان ونفاى المني هو اخر من المطر لمفسسه من
 مشروء وهو بآله ويلحق من هذه المسائل ما اذا قامت البيعة للغرم المجهول حاله بأنه معدم ولا بد من بينه أنه
 ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يؤدى حقه عاجلا لان البيعة انما قامت على الظاهر ولعل غيب ماله
 وما لو شهد الشهود أنه عليه دراهم سواء قلوا لا يعرف عددها أم لا تتعمل ثلاثة ويخلف على نفي ما زاد عنها
 اذا كان المدعى يدعى البر ياده اه (قوله الاقرار لا يجمع البيعة) لانها لا تقام الا على مسكروذ كرهذا الاصل
 في الاستدعاء في كتاب الاقرار عن الحائبة واستثنى منه أربع مسائل وهي ما سوى دعوى الآبق وكذا ذكرها
 فبه في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخامسة بل زاد غيرها وأوصلها الى سبع وأتى هذا مفصلة مع زيادة
 ثلاثة آخر وعليه فتكون عشرة ذل في جامع الفصولين وهذا يدل على جوارها قامت مع الاقرار في كل موضع
 يتوقع الصر من المقر لولا ما يكون هذا أصلا (قوله الآفى أربع) الذى ذكره هاجسة والكلها سبعة كفى
 الحوى لمحصاة لا تسمع البيعة على مقر الاعلى وارث مقر بدين على الميت فتقام البيعة للمعدى وفي مدعى عليه
 أقرب بالرصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة وبثبته الوكيل دفعه بالضرر وفي الاستحقاق تقبيل
 البيعة بدمع اقرار المستحق عليه يتمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الاب يحق عن الصسى فافر
 لا يخرج عن الخصوم ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين انقصى اذا أقر خرج عن
 الخصوم وفيما لو أقر الوارث للموصى له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره وفيما لو أقر دابة بعينها من رجل ثم
 من آخر فأقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا قبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعى (قوله وكلة) يعنى
 لو أقر بوكالة وجلى بعض دين عليه ما وكه فالوكيل قيم بيننا ادلوه بعبه لا ية يتصمر راد لا تترأد متسه اذا
 أنكر الموكل وكلمتها تنهى ط زاد الفاضل الحوى ثمانية وتسعة نقلا عما عن البس دائع من كتاب القسمة
 الثامن الورثة اذا كانوا مقرين بالعقار لا بد من اقامة البيعة على بعضهم على تول في حصة التسامع الاب أو
 الوصى اذا أقر على الصغير لا بد من بيعة قام عليه مع كونه قرا اه وزاد بعض النسخ الاعسار او هو ادعى
 على آخر عقارا انه في يده وهو مستحق أمر باليد تسمع بيعة أنه دوا اليد مع اقراره اه (قوله ووصاية) يعنى

* لا تخلف مع البرهان الا فى
 ثلاث دعوى دين على ميت
 واستحقاق مبيع ودعوى
 آبق * الاقرار لا يجمع
 البيعة الا فى أربع وكالة
 ووصاية

إذا أقر المدعى عليه بألوصاية وصورته وجعل قال للقاضي ان فلان بن فلان الغلاني أقامني وصيا وأومات وله
 على هذا كذا أو في يده هذا كذا فصدق المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته بأقراره حتى يقيم البينة
 عليه لأنه إذا دفع إليه المال اعتمادا على الأقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين إذا أنكر الوارث أو ما لو دفع بعد
 البرهان تبرأ ذمته أفاده صاحب تنوير الأذهان (قوله وإثبات دين على ميت) صورته ادعى على بعض الورثة
 دين على الميت فأقر الوارث بالدين فإنه يستوفي من نصيبه قدر ما يخصه من الدين وللطالب أن يقيم بينة على حقه
 ليكون حقه في كل التركة وكذا إذا أقر جميع الورثة تقبل بينة لأن المدعى يحتاج إلى اثبات الدين في حقه -
 وحق دائن آخر وفي البيرى اختلفوا فيما إذا أقر المدعى عليه بعد إقامة البينة هل يقضى عليه بالأقرار أو بالبينة
 قيل يقضى بالبينة لأنه لا ينكار وإقامة البينة استحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالأقرار اللاحق
 ولأن زيادة التعدي الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الأقرار اللاحق في بطلانه اهـ موضحا ط وقدمنا الكلام
 عليه (قوله واستحقاقه عين من مشتر) فان المشتري إذا أقر بالاستحقاق للمستحق لا يتمكن من الرجوع
 بالثمن على بائعه فإذا أقيمت عليه البينة أمكنه ذلك وقد تقدم أنه يسوغ له الإنكار مع العلم لأجل هذا التمكن
 ط لكن قد يقال مع الأقرار كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله ودعوى الآتي) يعني إذا ادعى على شخص
 أن العبد الذي عنده أبق منه وأقر واضع اليد بذلك فله أن يطلب البينة على ذلك لاحتمال أن العبد يملكه منه
 (قوله لا تحليف على حق مجهول) أي ادعى به مدعى كولو ادعى على شريكه خيانة منه لم يحلف كما في الخيانة
 لكن أفتى قارئ الهداية بخلافه وعبارته سئل إذا ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من الحاكم
 يمينه هل يلزم أم لا أجاب إذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأسكن خفاف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت
 ما ادعاه وان لم يمين مقدار فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقدار ما خان فيه والقول في
 مقداره إلى المقرع يمينه لأن كونه كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره إلى المقرع يمينه إلا أن يقيم
 خصمه بينة على الأكثر ومثله المضارب مع رب المال (قوله إذا اتهم القاضي وصي يتييم ومتولى وقف) ولم يدع
 عليه شيئا معلوما فإنه يحلف نظر اليمين والوقف جوى (قوله وفي رهن مجهول) أي لو ادعى الرهن رهنا مجهولا
 أي كذوب مثلاً فأنكر المرتها فإنه يحلف وقدمه بعض الفضلاء عاريا إلى القنية بما إذا ذكر المدعى قدر الدين
 الذي وقع به الرهن ط (قوله ودعوى سرقة) أقول فيه نظر لما نفل قاضيان من أنه يشترط ذكر القيمة في
 الدعوى إذا كانت سرقة ليعلم أنها نصاب أو لا فإما سوى ذلك فلا حاجة إلى بيانها أبو السعود ولعل ذلك في
 حق القطع لا الضمان كما يفيد كلامه ط قال في جامع الفصولين ادعى أعيانا متلفة الجنس والنوع والصفة
 وذكر قيمة الكل جلة ولم يذكر كلاً على حسنة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال
 وهو الصحيح إذا ادعى لو ادعى غصب هذه الأعيان لا يشترط السجدة دعواه يبين القيمة فلو ادعى أن الأعيان قائمة
 فيومر بأحداها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال إنها مالكة وبين قيمة الكل تسع دعواه وفي ج ولو ادعى أنه
 غصب أمته ولم يذكر قيمته اتسمع دعواه يؤثر مرد الأمانة ولو لها ملكة فالقول في قدر القيمة للغاصب فلما صح
 دعوى الغصب بلا بيان القيمة فلا ينبغي أن يصح إذا بين قيمة الكل جلة أولى وقيل إنما يشترط ذكر القيمة لو كانت
 الدعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصا أو في غيرها لا يشترط ذكرها الحوى فظاهر أن إيرادها في هذا المحل في
 حق الضمان لا القطع كقدمناه عن ط (قوله وغصب) قال في الدرر والعروة قال غصب من عين كذا ولا
 أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنهم اتسمع الدعوى لأن الإنسان ربما
 لا يعرف قيمة ماله فلو كاف ببيان القيمة لتضرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه اليمين على
 الخصم إذا أنكر والجهر على البيان إذا أقر أو نكل عن اليمين انتهى وقدمناه في الدعوى مع ما عليه من
 الكلام فراجع (قوله وخيانة مودع) فإنه يحلف ما خان فيها التمن فان حلف برئ وان نكل يجبر على
 بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يستحلف حتى يقدم شيئا يستحلف عليه وذكر بعض الفضلاء أن سماع

وإثبات دين على ميت
 واستحقاق عين من
 مشتر ودعوى الآتي
 * لا تحليف على حق مجهول
 الا في ست إذا اتهم القاضي
 وصي يتييم ومتولى وقف
 وفي رهن مجهول ودعوى
 سرقة وغصب وخيانة مودع
 * لا يحلف المدعى إذا حلف
 المدعى عليه

الدعوى في مثل هذه المسائل مع الجهالة متفق عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى الغصب حيث يشترط
لسماعها فيها بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى وينبغي زيادة دعوى السرقة كما يعلم من الجوى قال
شمس الأئمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم الخ وحينئذ
فدعوى الجهول لا يستحلف عليها فلو ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطالب التحليف من القاضي لا يحلف به
وكذا لو قال باعني أن فلان من فلان أو وصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي وكذا
المدين اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تحليف الطالب لا يلتزم اليه
كفى الخاتبة (قوله الا في مسئلة في دعوى البحر الخ) أي قبل قوله ولا تردعي على مدع (قوله وهي غريبة
يجب حفظها) ستأتي هذه المسئلة في كتاب العصب وكتب الخشي هنالك على قوله فلو لم يبين فقال الظاهر أن
في النسخة خلل لأنه اذا لم يبين فساتلك الزيادة التي يحلف عليها أي على نفها وفي ظني أن أصل النسخة فان بين
يعني أنه لو بين حلف على نفي الزيادة التي هي أكثر مما يدعيه وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي أن يقارب في
البيان حتى لو بين قيمة درس بدرهم لا يقبل منه كمن تقدم نظيره اهـ وكتب على قوله هنالك ولو حلف المالك
أضاع على الزيادة أخذ زهالم فلو ظهر وجهه فايراجع اهـ (قوله وألزم ببيانه) لانه أقر بقيمة مجهولة وان
أنهر بشئ يحلف على ما يدعيه المعصوب منه من الزيادة وان حلف لا يثبت ما ادعاه المعصوب منه وان نكل
لا يثبت أيضا لم يحلف المدعي أن قيمته مائة فان حلف أخذ من العاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه
المعصوب منه فيه أنه حلف أولا على ذلك فلو كانت هذه الامين على ما ذكره من القيمة بان يحلف أن قيمته
ماد كره وحاصله أن بين المدعي عليه ثم لم تكن قيمته مائة وعين المدعي أن قيمته المائة (قوله يحلف على
الزيادة) أي التي يدعيها المالك فان حلف لا يثبت ما ادعاه المعصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا لم يحلف
المدعي أن قيمته مائة والى هذا أشار بقوله ثم يحلف المعصوب منه الخ والظاهر أن ثمره هذا اليمين ثبوت
الخيار له اذا ظهر (قوله ثم يحلف المعصوب منه أيضا أن قيمته مائة) فان حلف أخذ من العاصب مائة اسكن
قد يقال اذا لم يبين فساتلك الزيادة التي يحلف عليها عليه فلاولى أن يقول فان بين حلف على نفي الزيادة التي
هي أكثر مما يدعيه المالك تأمل (قوله ولو ظهر) أي الثوب (قوله بن أخذه) أي الثوب بما
دفعه من الدراهم لا بقيمة الثوب في ذاته وان كانت أنقص أو أزيد لا المالك لم يرض الا بدفعه بالمائة (قوله
أو قيمته) حلف على الضمير المحرور أي أو أخذ قيمته بان يردده أو يأخذ القيمة التي دفعها وفي متفرقات اقرار
التأخرية و يجبر العاصب على البيان لان أقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعي المالك من الزيادة
فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة أو يأخذ من العاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب
خير العاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة وحكى عن الحاكم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من
تحليف المعصوب منه وأخذ المائة بثمنه من العاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن
يجبر العاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أ كان قيمة مائة فان قال لا يقول أ كان خمسة فان قال
لا يقول خمسة وعشرين الى أن ينتهي الاما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك اهـ لكن قال بعض
الفضلاء الحصر ممنوع لانهم اذا اختلفوا في قدر الثمن أو المبيع ولا بد من تحالفوا واشترى أمة بالف وقبضها
ثم تقايلا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن تحالفوا واختلفا في الاجرة أو المفعة أو فيها قبل التمكن في المدة
تحالفوا جوى وفيه أن كلامهم في هذه المسائل مدع ومدعى عليه ط عن الطوري ومثله في حاشية الجوى
(تدبير) من ادعى انه ابن عمه لانه وأمد وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط أو على اقرار الميت به أي بانه ابن
عمه لانه فقط كل دعوى قبل القضاء بالاول لا بد له لتأكيد القضاء مدعى ميراثا بالعصوبة بقرعة أن يدعى
حصة قبل الحاكم باقراره بانه من درى الا ومام ادركون حاشية مقتضا * ارعى قيمة تجارية مسجلة فبرهن
الحكم أنهم احدثوا بانه في المدعى الاية الى الأبرار يحكمهم احية بوالكنايل يصب خصمها على الاصل بلا عكس

الا في مسئلة في دعوى البحر
قال وهي غريبة يجب حفظها
أشبهاء قالت وهي ما لو قال
المعصوب منه كانت قيمة
فوي مائة وقال العاصب لم
أدر ولكنها لا تبلغ مائة
صديق بيمينه وألزم ببيانه ولو
لم يبين يحلف على الزيادة ثم
يحلف المعصوب منه أيضا
أن قيمته مائة ولو ظهر خير
العاصب بين أخذه أو قيمته
فالحفظ والله تعالى أعلم

لان القضاء على التكليف قضاء على الاصيل ولا عكس * اذا اشترك الدين بين شر يكتن لاجهة الارث فأحدهما لا ينتصب خصمه من الآخر الكل من الدرر * رجل غاب عن امرأته وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزوج آخر ولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه الفتوى كفى الخاتمة ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال متزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع ان وفق كفى القنية وفيها ادعى عليه شيئا فأمره القاضي بالمصالحة فقال لا أرضى به هذه المصالحة وتركته أصلا فهو اسقاط لما يدعيه عليه * اذا قال تركته أصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعوى على فلان وفوضت أمري الى الآخر لا تسمع دعواه بعده (أقول) قيد القاضي اتفقي كما لا يخفى وفي الفتاوى النجدية رجل مات فقالت امرأته لابن الميت كمت امرأة أبيك محمد الى يوم موته وطلبت المهر والميراث فأناكر الابن وقال اسم أبي لم يكن محمد وانما كان عمي ثم جاءت فادعت انما امرأة أبيه عمر الى يوم موته وطلبت مهرها تسمع دعواها وليس بقباض لجواز أن يكون له اسمان شد تسمع اذا وفق المدعي (أقول) وجه التوفيق بان تقول كنت أعلم أن لابي اسمين فادعت باحدهما فلما أنكرت ادعت بالآخر وفهم من هذه المسئلة أن تسمع الدعوى على الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدبر قال في التاتر خاتمة في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان ومثله في صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق وكذا في النيرية من العشر والخارج وقدمناه عن التنقيح ونختم هذا الباب بمسئلة ختم بها كتاب الدعوى في الجامع الصغير نسأل الله حسن الخاتمة وهي انه اذا قالت المرأة انها أم ولد لهذا الرجل وأرادت استحقاقه ليس لها ذلك في قول أبي حنيفة خاصة لان أمومية الولد تابعة للنسب وهو لا يرى اليقين في النسب اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (كتاب الاقرار) *

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ولا يمل الذي عليه الحق أمره بالامال فلم يقبل اقراره لما كُنَّ للامال معنى وقوله كوفوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على أنفسكم والمراد به الاقرار زيلعي والسنة فقد قبل صلى الله تعالى عليه وسلم اقرار ما عزر والغامدية والاجماع فقد أجمعت الامة على أن الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا الحد والقصاص باقراره وان لم يكن حجة في حق غيره لعدم ولايته عليه وأولى المال والمعقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرره على نفسه أو ماله فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكمال الولاية اه بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر بجهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على أولاده أو مهاتهم ومديره ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت بالبيبة لان البيبة انما تصير حجة بالقضاء والقضاء ولاية عامة فينفذ في حق الكل أما الاقرار فحجة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فيه من عليه وحده الخ وقوله لا يصدق على أولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقاقها فلا يصدق عليهم كفى الدرر (قوله مناسبته) أي للدعوى ووجه تأخيرها عنها أن الدعوى تنقطع به فلا يحتاج رده الى شيء آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة وركنه لفظ أو ما في حكمه دال عليه كقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بأن أقرب بدين أو بعين على أنه بالخيار الى ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كفى محيط السرر حسي وله شروط ستة كرفي أنما الكلام وهي العقل والبلوغ بلا خلاف والحرية في بعض الاحكام دون البعض حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في المحيط ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كقراره بالمهر بوط عامرأة تزوجها بغير إذنه مولاه وكذا اذا أقر بحماية موجهة للامال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كفى التبيين وكون المقر به مما يجب تسامحه الى المقر له حتى لو أقر أنه غصب كغصام تراب أو حبة حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تسامحه الى المقر ومنها الطواغية والاختيار حتى

* (كتاب الاقرار) *

مناسبتة أن المدعى عليه

لا يصح اقرارا المكروه كافي النهاية واقرار السكران بطريق محذور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر مما يقبل
 الى جوع وان كان بطريق مباح لا كافي البحر وحكمه ظهور المقر به أي لزومه على المقر بلا تصديق وقبول
 من المقر له فإنه يلزم على المقر ما أقرب به لوقوعه والاعلى الخبر به لا ثبوته ابتداء كفي الكافي لأنه ليس بشاقل لذلك
 المقر الى المقر له ولذا فروع عليه ما سبأني من صحة الاقرار بالخمر للمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليه كما
 مبتدأ لما صح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كافي المحيط
 وحاصله أن قول المقران هذا الشيء فلان معناه ان المالك فيه ثابت فلان وليس معناه انه ملك للمقر وجعله
 للمقر له فهو اخبار دال على المنسب به فيلزم الصدق ويحتمل الكذب فيجوز تخاف مدلوله عنه كافي الاقرار
 بالطلاق مكرها كما قلنا وسبأني لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان معناه الثبوت ابتداء لصح لكونه
 انشاء والانشاء لا يتخلف مدلوله عنه كما سبأني تمامه قريما ولو أقرب لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره
 لا يحل له دينة الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كفي القينة وانما يعتبر الاقرار اطهارا
 في حق ما سبأني المقر به حتى يحكم بملكه للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد
 فيعتبر قايما كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برده المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار
 بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برده المقر له اذا كان المقر له يطل بالرد حتى نفسه خاصة أما اذا كان يبطل حق
 غيره فلا يعمل رده كما اذا أقرب لرجل اني بعث هذا العبد من دنانير كذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت من
 شيء ثم قال بعد ذلك اشتريته بثلث البائع ما بعته بثلث البائع البائع يبيع بما يبيى لانه يجد البيع بعد تمامه ويجوز
 أخذ المنعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريته وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريته ثم قال لا بيل
 اشتريت لا يثبت الشراء وان أقم البينة على ذلك لان الفسخ تبجح ودهما ثم في كل موضع بطل الاقرار برده
 المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار صدقه المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا المستحسن هكذا في المحيط ثم
 اعلم أن السكوت نزله من الاقرار في مسائل يتركها الشارح ونذكر تمامها ان شاء الله تعالى وكذلك
 الايمان بالرأس وسيد كره المصنف (قوله اما مكر أو مقر) واللائق بحال المسلم الاقرار بالخلف ك
 لا يحتاج المدعى الى تدارك الشهود والملازمة في باب التناخي للاحضار ولا سيما وما يلزم عليه في هذا الزمان
 لانه سبب بالوصول الى بحث الموصول كما ان اللائق بالمدعى أن تكون دعواه حقا انما لا يلزم المدعى عليه الدفع
 لمحت الملع وقدمه أي الاقرار على ما بعده وهو الصلح ليرتبه على الانكار غالباً ثم اذا حصل بالصلح شيء اما أن
 يستريح فيه بنفسه وقدم طريقه في البيع أو غيره وهو المضارب وان لم يستريح فاما أن يحلفه بنفسه ولا
 يحتاج الى بيان حكمه أو غيره وهو اليدوية (قوله وهو) أي الاقرار أقرب أي لحال المسلم (قوله لعامة
 الصدق) أي من المدعى في دعواه ومن المقر فيما أقربه لان الامل لا يقرب على نفسه كاذبا فيمافيه ضروري
 نفسه وماله فترحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم الهمة وكل الولاية بخلاف اقراره في حق غيره (قوله
 هو اعادة) فإذا كان حـ يا يقال أقربه وإذا كان قوليا يقال أقربه فالأقرار اثبات لما كانه لزل لا بين الجود
 والثبوت أبو السجود وهو مشتق من القرار دور قال في المنع وهو في اللغة افعال من قول الشيء اذا ثبت وأقره
 غيره اذا أثبتته (قوله وشمر عاخبار) أي في الاصطلاح وليس بانشاء لصحته في ملك غيره ولو أقرب مريض بماله لاجنب
 صح من غير ترتف على اجازة زارت قول في الحوائج السعدية واعلمه يتفرض بالاقرار بان لا حق له على فلان
 وبلا براء واستقطا الدين ونحوه كاستقاط حق الشفعة اه وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب
 المطالبة بأمل وللقول بأن انشاء فروع نشهده هو ما ورد قراره ثم قبل لا يصح وكذا المالك الثابت بالاقرار
 لا يظهر في حق الروا المستهانة فلا عا سكه الممرله جوى (أقول) قوله لا يظهر في حق الزوائد المستهانة يميز
 بما جرد في حق الررر العير المستهانة وهم من الخا في الحاية رجل في يد مجرية وولدها أقرب أن
 'بارية' لعل لا يبدل به الخلاء ولو رام يمد على جارية ثم امره بتحقيق أرلادها اه والفرق أنه بالمينة يستحقها

أما مكر أو مقر وهو أقرب
 لغلبة الصدق (هو) لغة
 الا بباب يقال قر الشيء اذا
 ثبت وشرعا الاخبار

من الأصل ولذا قلنا ان الباعثة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون بقي ان يقال في قول
السيد الجوى هو اخبار وفي الاصح وايسر بانشاء مخالفا لما صرح به في البحر وجري عليه المصنف من انه اخبار
من وجه انشاء من وجه فلاول يصح اقراره بمالوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعتاق مكرها
لا يصح وللثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة فلا يملكها
المقر له اه من غير ذلك خلاف ومنه تعلم ان ما ذكره السيد الجوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صح
كونه اخبار الانشاء لا يصح عزوه لصاحب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبيهه (قوله بحق عليه للغير) قيده بأن
يكون عليه لانه لو كان على غيره لغيره يكون شهادة ولنفسه يكون دعوى زيلعي وأطلق الحق في قوله هو
اخبار بحق عليه ليشمل مالوك كان الحق المقر به من قبل الاسقاطات كالطلاق والعتاق اذا الطلاق رفع
العقد الثابت شرعا بالسيكاح فاذا اقر بالطلاق يثبت للعراة من الحق لم يكن لها من قبل وكذا العبد يثبت
له على سيده حق الحرية اذا اقر سيده بعقده فسا قبل من أنه يرد على التعريف الاقرار بالاسقاطات كالطلاق
والعتاق لعدم الاخبار فيها عن ثبوت حق للغير غير سيد (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وينبى
عليه ماسيأتي لكن المذكور في غاية البيان عن الاستروائية قال الجوى في اختلاف المشايخ في أن الاقرار
سبب للملك أو لا قال ابن الفضل لا واستدل بمسئلتين احدهما المريض الذي عليه دين اذا اقر بجميع ماله
لاجنبي يصح بلا اجازة الوارث ولو كان تملك كالا بهذا لا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأدون
اذا اقر لرحل بعين في يده يصح ولو كان غايكا يكون تبرعا منه فلا يصح وذكر الجرجاني انه تحليل واستدل بمسائل
منها ان اقر لوارثه بدين في المرض لا يصح ولو كان اخبارا اصح اه لمخصا فقله - رأت ما ذكره المصنف
وصاحب البحر جرع بين الطرفين وكأن وجهه ثبوت ما استدل به المقر يقان تأمل أفاده سيدي الوالد
رحمه الله تعالى لذكر لو كان اخبارا من وجه وانشاء من وجه كذا ذكره المصنف يعرف بحديثهما ولا فائل
به ولا تخم قالوا لو اقر بمال للغير لم يملكه اذ ملكه ولو اقر بالطلاق والعتاق الخ فأما مثل هذه المسائل
دلت على ان الاقرار اخبار لا انشاء ادلو كان انشاء لم تكن كذلك وما استدل به على كونه انشاء مطلقا ومن
وجه أنه لو اقر لرحل فرد اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان اخبارا اصح وان لو ثبت الملك بسبب الاقرار لم يظهر في حق
الزوائد المتقدمة ذكرها ولو كان اخبارا الصارت مضمونة عليه (أقول) أما الجواب عن الاول فهو ان ارتداده
بالرد ناشئ من أن حكمه الظهور لا الشبوت ابتداء وذلك ناشئ من كونه حجة قاصرة فلما صار مرتدا بالرد جعل
كأنه لم يكن فاذل لم يصح قبوله بعده على ان هذا الدليل مشترك في الازام حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذ
الانشاء مما لا يرتد بالرد فيما يكون من قبيل الاسقاطات كقولنا هذا الولد سي يرتد بالولد هذا دليل على أن
الاقرار اخبار ثم عاد الولد الى التصديق يثبت النسب نظرا الى احتياج المحل وقد سبق وأما الجواب عن الثاني
أن الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره على المقر به فلم يتعد الى الزوائد المستملكة كما مر
ويأتي فتبين أنه ايسر بانشاء أصلا تدبر (قوله لانه لو كان لنفسه) أي على الغير ولو للغير على الغير يكون شهادة
كما قدمناه (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولي ونحوهما انما يثبتهم من باب المنونات شرعا شرح
الملتقى (قوله ثم فرع على كل من الشبهين) صوابه من الوجهين لانه لم يقل الاقرار يشبه الاخبار ويشبهه الانشاء
بل قال من وجه ومن وجه أي اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض أحكام الاخبارات عليه وانشاء من وجه
من حيث ترتب بعض أحكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف فامعنى انه يعطى حكم الاخبار في
بعض الجزئيات وحكم الانشاءات في بعض أخرى وأما بالنظر للفظه فهو اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير
(قوله ولا وجه الخ) حجة مقدمة على المملوك (قوله صح اقراره) لان الاخبار في ملك الغير صحيح لكن بالنظر
للمقر وأفادانه لا يحتاج الى القبول كما قدمناه وفي المنع عن تمة افتساوى الاقرار يصح من غير قبول لكن
البطلان يقف على الابطال والمالك للمقر له يثبت من غير تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر له اذا صدق

بحق عليه) للغير (من وجه
انشاء من وجه) قيد به
لانه لو كان لنفسه يكون
دعوى لا اقرارا ثم فرع
على كل من الشبهين فقال
(فلا) لوجه (الاول) وهو
الاخبار (صح اقراره) بمال
مملوك للغير (ومتى قرب ملك
الغير) يلزمه تسليمه (الى
المقر له

المقرر في الاقرار ثم رده لا يصح الرد وأما إذا أضاف صحة الاقرار للعائب وأيضا استفاد هذا مما سياتي من قوله هي أي
 الالف المعينة للفلان لا بل للفلان لا يجب عليه للثاني شيء أي لأنه أقربهم للاول ثم رجع وشهد بهم الثاني
 فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل وبهذا تبين ضعف ما في الخاتمة من قوله لو أقر للعائب ثم أقر لا تحرق قبل حضور
 العائب صح اقراره للثاني لان الاقرار للعائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق انتهى ويمكن أن يقال معي
 صحته للثاني ليست لاحتياجه للتصديق وانما الاجل أن يرتد بالرد فافاد في الخاتمة انه يأخذ الثاني فاذا جاء الاول
 ومصدق قبل رده الاقرار يأخذه وان قال ليس لي يكون ملكا للثاني ولكن أفاد في البدائع انه ان دفع
 للاول بلا قضاء يضمن للثاني لان اقراره به صحيح في حق الثاني اذا لم يصح للاول اه وأنت خبير بان هذا
 التعليل ربحايرد عليه وحيثما ذقت تعليل المنع طاهر وهو الموافق لطواهر الكتب المعتمدة وفي المنع في مسائل
 شتى فسر الرديان يقول ما كان لي عاين أي أو يقول بل هو لك أول فلان قال العلامة الحير الرمي قوله هم
 الاقرار صحيح بدون التصديق لا يعارض قول العمادى ان اقراره للعائب يتوقف على تصديق العائب اد
 لا مانع من توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولي يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما في الخاتمة من قوله وأما
 الاقرار للعائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لا صحته وقوله فان كان صحيحا يتبع
 الاقرار به للعير غير مسلم لعدم الملازمة ألا ترى أن الفضولي قد لا يجازة المالك أن يبيع المبيع الذي باعه لا تحرق
 ويتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته بغيره لا تحرق بل الاقرار به للعير يصح ويلزم تسليمه اذ ملكه وهما
 يدل على أن الاقرار ليس بملكه لك كذا يأتي فكيف يلزم من صحته اقراره للعائب لا يلزمه ذلك حتى كنت له الرد
 عدم صحة الاقرار به للعير والحاصل ان الاقرار يصح مطلقا لا قبول ولا يلزم لو كان المقر له عاين او لعدم لزومه
 حازان يقر به لغيره قبل حضوره فاجتمعت كلتهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما لزومه شيء
 آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة واللزوم فاستشكل في منحه على الصحة المجتمعة عليها كاتهم بالاروم وأما
 ما أحاب به الجيب المدكور عليه ما رادوا لو كان ينفقه ملكا فترى الاقرار بالعائب مع نيةهم ما رادوا في
 الحكم ألا ترى ان قوله في الخاتمة ولو قرئ له الكبر العاين أو تجبى بعد قوله وأما الاقرار للعائب لا يلزم
 فالمدعى يظهر أن الاقرار للعائب لا يلزم من جاب المقر حتى صح اقراره لغيره كما لا يلزم من جاب المقر له حتى صح
 رده وأما الاقرار للعاصر ويلزم من جاب المقر حتى لا يصح اقراره به لغيره ثم لا يرد ولا يلزم من جاب المقر له
 فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول كينفقه هم من كذا هم انتهى وبه ويشكل
 على ما في الفصول العمادية من قوله وان ادعى الرجل عبداً يدرج وأراد ان يتحلا به صاحب اليد
 هذه العين للفلان العائب لا يندفع اليه من عدمه لم يسم له بنسبة على ذلك بخلاف ما اذا قال هذا لى الصغير
 والفرق ان اقراره للعائب يتوقف على تصديق العاين ولا يكون العين مملوكة بمجرد اقرار ردى اليه ولا
 يندفع اليه من وأما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي ويصير العين ملكا للصبي بمجرد اقراره ولا يصح
 اقراره بعد ذلك لغيره ولا يملكه بخلاف فانه المالكول الذي هو كالاقرار (أقول) لا يشك ذلك فان
 قوله توقف على صحته وان كان لا يتوقف على وهو اللزوم على تصديقه لم تدفع اليه من مجرد رده لم يرقم
 الزينة عليه ثم (قوله اذ ملكه برهقه من الزمان) أي فإيلا من الزمان حتى لو تصرف به لغيره المقر له بعد
 ملكه لا يرد تصرفه وينقض انتم في ملكه بغيره كما يوجد من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كقول
 أبو الواسع عود ان لو ادعى شخص عبداً يدرج وشهد به ما يخص ردت شهادته التهمة وكحوها كغيره
 الشاهد ثم ما ملكه الشاهد يترى تسليمها الى المدعى انتهى (قوله لم يصح) أي اقراره للعاين ولو ملكه
 بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على الدائع لا يقتضاه اقراره عليه ولا يردى لغيره قوله صار وها) بخلاف
 ما اذا عصب دارا من رجل فوقعها اشترها حيث لا يتصور وتوهوا عرقا بل العاصب اشياء في غير
 ملكه ولا يصح لا شرط صحته ما ملكه بخلاف الاقرار بكونها اشياء (قوله مكرها) حال من التمهير

(اذا ملكه) برهقه من الزمان
 لنفاذه على نفسه ولو كان
 انشاء لم يصح اعدام وجود
 الملك وفي الاشياء أقر بحرية
 عبد ثم شره على ولا
 يرجع بالثمن أو لو قبضه
 دار ثم شرها وورثها صارت
 وتقام واحدة له بغيره (ولا
 يصح اقراره بمالاق وعنا
 مكرها)

المضاف اليه الاقرار وانما لم يصح اقراره به ما مكرها للقيام بدليل الكذب وهو الاقرار اخبار
يحتمل التصديق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه (قوله ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف) أي
تخلف مدلول الانشاء عنه أي لانه يمتنع في الانشاء تخلف مدلول لفظه الوضعي عنه أي متى وجد اللفظ الدال
على انشاء الطلاق أو العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطواعية أو الاكراه وهذا بخصوص فيما يصح
مع الاكراه بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع الاكراه أي وهو اثبات المالك غير
مستحق الفسخ (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده) ولو كان انشاء لا يصح لانه يصير تبرعا عنه وهو
ليس أهلا له (قوله والمسلم بخمر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تملك كالمبتدأ لم يصح كفي الدور وفيه إشارة
الى أن الخمر قائمة لاستهلاكه اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كافي الشرح بلالية (قوله ونصف داره
مشاعا) أي الدار القابلة للقبضة فانه يصح الاقرار به السكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع
القابل للقسمة لا يتم ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت وحمام صغيرين فانما تصح فيه وتتم بالقض (قوله
والمرأة بالزوجة من غير شهود) لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء لم يصح اقرارها بالزوجة من غير
شهود لان انشاء عقد النكاح يشترط صحته حضورهم كمن في يده (قوله ولا تسمع دعواه عليه بانه أقوله بشئ
معين بناء على الاقرار به بذلك يعني) اذا ادعى عليه شيئا لم أقوله به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب
للزوم المقر به على المقر وقد علم وجوب المدعى به على المقر بالاقرار وانه قال أطالب بما لا سبب لوجوبه عليه
أولزومه باقراره وهذا كلام باطل من غير وجه ظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن
لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بانه أقوله لا يصلح وفي القسم وكأنة تأمل (قوله به يعني) مقابلة انما
تسمع كافي جامع الفصولين وحاصله ان الاقرار هل هو باق في الشرع أو هو انشاء في المعنى فيكون سببا لذلك
فمن جعله انشاء سوغ هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الأصلي لم يجوز سماعها وعليه الجمهور وجميع
المتأخرين وهو الصحيح المعول عليه كافي الخلاصة (قوله لانه اخبار) أي لا سبب لزوم المقر به على المقر وهو
قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الاقرار فكأنه قال أطالبه بلا سبب لوجوبه عليه أولزومه باقراره
وهذا باطل لما علم من كلام مشايخنا (قوله لم يحل له) أي للمقر له أي لا يجوز له أخذه جبراديانة كاقراءه
لا صر أنه بحكمه مع ما في منزله وليس لها عليه شيء اه بحرأي ولو كان انشاء لم يحل أخذه كافي الدرر وما نقله في
القيمة عن بعض المشايخ من أن الاقرار كادبا يكون باقيا للمالك بخلاف المعتقد الصحيح من المذهب الذي اليه
يذهب (قوله نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الوجه) هذا ظاهر اذا تعمد الكذب أما اذا كان يظن انه
واجب عليه يتعين الافتاء بعدم الحل (فرع) البراء والاقرار لا يحتاجان الى القول فأخذه السائحاني (قوله
أو يقول لي عليه كذا وهكذا أقربه) أي انه لي عليه وفي شرح تحفة الاقران وأجمعوا انه لو قال هذا العين
ملكى وهكذا أقربه المدعى عليه يقبل (قوله ثم لو أنكر الاقرار) أي وقد ادعى ما قر به لكونه ملكه ولم
يبين على مجرد اقراره ما تقدم (قوله الفتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال) قال ابن العرس ثم لا يجوز
أن يحلف به ما أقربه قول واحد لان الصحيح أن الاقرار ليس بسبب للمالك وقد علمت الحكم في الاسباب
الشرعية المتفق على سببيتها وان الصحيح انه لا يحلف عليها فكيف الحال في سببيتها قول مرجوح اه
وقيل يحلف بناء على انه انشاء ملك (قوله وأما دعوى الاقرار في الدع) بان أقام المدعى عليه بينة ان المدعى
أقر انه لا حق له تبلى المدعى عليه أو أقام المدعى عليه بينة ان المدعى أقر ان هذه العين ملك المدعى عليه فتسمع
وأما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقبل لا تسمع لان دعوى الاقرار في طرف الاستيفاء اد الدين يقضى عليه
ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستيفاء ولا تسمع جمع الفصولين
معزى بالامحيط والندخيرة ومثله في البرازية لكر زديها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن
نفسه فكان في طرف الدفع ذكره في المحيط وذ كر شيخ الاسلام بره المطالب على اقرار المدعى بانه لا حق له في

ولو كان انشاء لصح
لعدم التخلف (وصح اقرار
العبد المأذون بعين في يده
والمسلم بخمر ونصف داره
مشاعا والمرأة بالزوجة
من غير شهود) ولو كان
انشاء لم يصح (ولا تسمع
دعواه عليه) بانه أقوله
(بشيء) معين (بناء على
الاقرار) له بذلك به يعني
لانه اخبار يحتل الكذب
حتى لو أقر كاذبا لم يحل له لان
الاقرار ليس سببا للمالك
نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء
هبة وهو الوجه بزيادة
(الا أن يقول) في دعواه
(هو ملكي) وأقر لي به أو
يقول لي عليه كذا وهكذا
أقر به فتسمع اجماعا لانه لم
يجعل الاقرار سببا للوجوب
ثم لو أنكر الاقرار هل يحلف
الفتوى انه لا يحلف على
الاقرار بل على المال وأما
دعوى الاقرار في الدفع

وهذا لو ولد سيد المدعي عليه ولو في ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ اه ففيه مخالفة لمفهوم
 كلام المصنف وبشبهه أن تكون هذه التعريفات كلها جامعين قول من قال ان الاقرار اخبار بحق لا خبر
 لا إثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال انه قليل في الحال وهو أبو عبد الله الجرجاني
 قوله في الشرع بلاية ود كراستهم اد كل على ما قال بمسائل ذكرت في الفصل التاسع من الاستروشنية والحاصل
 أن الاقرار هل هو اخبار بحق لا خبر أم قليل في الحال على ما قدمنا من الخلاف وقد علمت أن الأكثر على
 الاول الذي عليه المعول وقد ذكره والسكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله أقر حر
 مكلف) أي بالغ عاقل درر قيد بالحر لان العبد المحجور وعليه يتأخر اقراره بالمسال الى ما بعد العتق وكذا
 المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كما قدمناه وكذا اذا أقر بجناية موجبة للامال لا يلزمه لان
 الاذن لم يتناول الا التجارة بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص لان العبد مبق على أصل الحرية في حقهما
 زياني (قوله مكلف) بشرط التكليف لان اقراره بالصبي والمعتوه والمنجون لا يصح لان عدم أهلية الالتزام
 الا اذا كان الصبي مأذون به فيصح اقراره بالمسال لسكونه من صرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا يعامله
 أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقه التجارة كالديون والودائع والعوارى والمضاربات والمعصوب فيصح
 اقراره بها لانها في حقها بالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر
 والجناية والكمالة حيث لا يصح اقراره بها لان التجارة بمبادلة المسال بالمهر ومبادلة مال بغير مال والجناية
 ليست بمبادلة والكمالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والائم والمعتوى عليه كالمجنون لعدم التمييز واقرار
 السكران جائز اذا سكر بمحطو لانه لا ينافي الخطاب الا اذا أقر بما يقبل الرجوع كالحدود والخالص وان سكر
 بمسح كاشرب مكرها لا يلزمه شيء زياني والردة كالحدود والخالص حرمي (قوله يقظان) أخرجه بالائم فلا
 يؤخذ بما أقر به في اليوم لا ارتفاع الاحكام عنه (قوله طائما) أخرجه المكره لا يصح اقراره ولو بطلاق
 وعتاق كانه قد علم اما طلاقه وعتاقه فيهما (قوله ان أقر والتجارة) أي بمال فيصح وحواله قول المصنف الا في
 صح أي صح للحال (قوله كافر محجور) أي عدل لانه مبق على أصل الحرية في الحدود والقصاص ولانه غير
 متمم هذا الاقرار لان ما يدخل عليه بهذا الاقرار من المضرة أعظم مما يدخل على مولاه وائس هو عاندا
 الى الصبي والمعتوه فانه لا حد علمه وما لا قود لان عدم الصبي خذأ والمعتوه كالصبي ويدل على تخصيصه
 بالعبد بقول الشارح والافدعة أنه أي الايكن اقرار العبد المحجور بحد أو قود بل بمال فانه لا ينفذ عليه
 في الحال لانه وما في يده لمولاه والاقرار بحجة قاصرة لا تتعدى لغير المقر فلا ينفذ على مولاه فان عتق سقط حق
 المولى عنه ولم يقد اقراره على نفسه والاولى أن يعبر بدل المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله الا في صح
 (قوله بحد وقود) أي مما لانهم فيه كذا كرا بصبص للحال وقوله والا أي بأن كان مما فيه نعمة (قوله
 فبعد عتقه) أي فتأخر المأخذ فبه الى عتقه وكذا المأذون رعاية لحق المولى عيسى (قوله وبائتم) فمذهبنا
 كالذي قبله وبعمده بيان المحترقات (قوله أو مجهول) انما صح اقراره به لان الحق قد يلزمه مجهولا بأن
 أتلف مالا لا يدري قيمته أو جرح جراحة لا يعلم أرضها والضمير في صح بر جمع للاقرار المعلوم من أقر (قوله
 لان جهالة المقر به لا تضر) كما اذا أقر أنه غصب من رجل مالا مجهولا في كيس أو أودعه مالا في كيس صح
 العصب والوديعة وثبت حكمهما لان الحق قد يلزمه مجهولا (قوله الا اذا بين سببا تضره الجهالة كبيع)
 أي لو قال له سهم من داري غير معين ولا معلوم مقدار له في قد كتب بعتة ذلك لا يصح لان البيع المجهول فاسد
 وكذا لو كان الاقرار باجارة كذا وأعلم أب المقر بالمجهول نارة يطابق وتارة يبين سببا تضره الجهالة كالعصب
 والجناية وتارة يبين سببا تضره الجهالة فالاول صح ويحمل على أن المقر به لم يبين سببا تضره الجهالة والثاني
 طاهر والثالث لا يصح الاقرار به كالمبيع والاحارة فأن من أقر أنه باع من الماشأ أو آجر من فلان شيأ
 أو اشترى من فلان كذا شيء لا يصح اقراره ولا يجب المقر على تسليم شيء أهاده في الدرر والشرع بلاية (قوله

(أقر حر مكلف) يقطن
 طائعا (وعبد) أوصى
 أو معتوه (مأذون) لهم
 أقر أو بتجارة كافر محجور
 بعد وقود والافدعة
 وبائتم ومعتوى عليه كالمجنون
 وسبي السكران وهو
 المكره (بحق معلوم أو
 مجهول صح) لان جهالة
 المقر به لا تضر الا اذا بين
 سببا تضره الجهالة كبيع
 واحارة أو ما جهالة المقر فتضر

كقوله لك على أحدنا ألف) ظاهرة أن القائل واحد من جماعة ولو يخصوص وصدره من أحدهم لا يعين
 أنه هو المطالب وأنه لا يجبر بالتكلم على البيان (قوله الا اذا جع بين نفسه وعبد فيصم) هذا في حكم المعلوم
 لأن ما على عبده يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما ما يلزمه بعد الحرية فهو
 كالاجبي فيه فاذا جع مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد وهو مجهول لا يصح جوى قال في الاشياء الا في
 مسئلتين فلا يصح الاول أن يكون العبد مدبونا الثانية أن يكون مكاتبا فافهم (قوله وكذا تضر جهالة المقر
 له) أي فتبطل فائدة الاقرار لعدم اعتباره (قوله والالا) أي لا تضر الجهالة ان لم تتفاحش على ما ذكر شيخ
 الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته وسوى شمس الاتميين المتفاحشة وغيره في عدم الاعتبار لان
 الجهول لا يصلح مستحقا اذ لا يمكنه جبره على البيان من غير تعيين المدعى فلا يفيد فائدته كفي المنع قال الجوى
 أقول مثل شراح الهداية وغيرها المتفاحشة بأن قالوا لو احدى من الناس وغير المتفاحشة بأن قالوا لو احدى من
 تردد بدرس شيخ مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لا أحدكم وهم ثلاثة أو أكثر صحح وروى هل هو من الثاني
 أو الاول قال بعضهم الى انه من قبل غير المتفاحشة وانتصر له بما في الحاشية لقوله ليس بملك من هؤلاء وأشار
 الى قوم معينين معدودين فأما قيل بثمة جازاه قال السالكاني ويظهر لي أن المتفاحش مائة (أقول)
 لكن الذي يظهر لي أن المتفاحش ما زاد على المائة أخذ من قولهم في كتاب الشهادات من الباب الرابع فيمن
 تقبل شهادته من الهدية عن الخلاصة شهادة الجند لا يبرأ لا تقبل ان كانوا يخصوصون وان كانوا لا يخصوصون
 تقبل نص في الصبرية في حد الا حصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يخصوصون كذا في جواهر الاخلاط
 وقد مناه في الشهادات (قوله فيصم) لأن صاحب الحق لا يعبر من ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكير لان المقر قد
 ينسى صاحب الحق من هذا قول الناطقي وقال المرحوم رضى الله عنه انما تضر أيضا (قوله ولا يجبر على البيان) أي ان
 لفشت أو لا زاد الرابح ويؤمر بالتدكير لان المقر قد ينسى صاحب الحق وزاد في غاية البيان ان يجب لكل
 واحد منهم ما اذا ادعى في التاريخا يتولى بذكره ان يستحق لكل واحد منهم ما يدعى على حدة بعضهم قالوا نعم
 ويبدأ القاضي بيمين أيهم شاء أو يقرع وادحاف لكل لا يخلو من ثلاثة أو جده ان حاف لاسدهم اذ حاف
 يقضى بالعدل لا حرقا أو يقرع وادحاف لكل لا يخلو من ثلاثة أو جده ان حاف لاسدهم اذ حاف
 القاضي لهدايمه واحدة وعلى التعاقب أن حافه لكل على حدة وان حاف فقد برئ عن دعوة كل فان أراد
 أن يصف الحاد أخذ العبد منه لهم ما دلل في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد كما قبل الحلف ثم رجع أبو
 يوسف وقال لا يجوز اصابتهما بعد الحلف قالوا لا رواية عن أبي حنيفة اه (أقول) والحاصل أن
 قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والرياحي والعيني وشرح السيد الجوى ويخالفه في
 الدرر عن الكافي حيث قال وان لم يفحص بأن أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عند
 شمس الاتميين السرخصي لانه اقرار للمجهول وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانهما
 اذا اتفقا على أخذ هذه فلهما حق الاختصاص ويقال له بين المجهول لان الاجمال من جهته كولو اعتق أحد عبديه
 وان لم يبين أجبره القاضي على البيان ايصال الحق الى المستحق اه وكلام الشرنبلالية يفيد واقعة ما في
 الدرر ومن انه يجبر على البيان حيث قال قوله كولو اعتق أحد عبديه يعني من غير تعيين أماله اعتق أحدهما
 بعينه ثم نسبته لا يجبر على البيان كافي الجميع اه (وأقول) قوله لان الاجمال الخ هكذا في الهداية وعامة
 الشراح فاطه بربطوا هذا الكلام على صحة الاقرار للعجوة وصاحب الدرر طعن انه صريح بالاقرار
 بالمجهول وليس كذلك كما يظهر من ظاهر الدرر في كلام صاحب الكافي أيضا وقد سبق انه لا يجبر على المقر
 لبيان المقر له عند كونه مجهولا غير متفاحش فاللائق عليه ان يأتي بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان
 ما جهول (أقول) وانما يجبره القاضي على البيان أي اذا اعتق أحد عبديه من غير تعيين لان الظاهر من
 حال المقر هو له لم يباحق بدمي تتر به فيم عليه البيان لا يقال انه تقدم من قوله أو مجهول أن المقر قد

كقوله لك على أحدنا ألف
 درهم بجهالة المقضى عليه
 الا اذا جع بين نفسه وعبد
 فيصم وكذا تضر جهالة
 المقر له ان خشت كواحد
 من الناس على كذا والالا
 كذا حد هذين على كذا
 فيصم ولا يجبر على البيان

يتألف مالا لا يدري قيمته أو يجرح جراحة لا يعلم أرسها إلا نأقول أن ذلك احتمال اعتبره هناك بتصحيح الاقرار
بالمجهول ولا يلزم من ذلك أن يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقر به بل على القاضي أن يعتمد على ظاهر الحال
ولا يصدق فيه ما هو محتتمل (قوله لجهالة المدعى) أي فيهما ولأنه قد يؤدي إلى إبطال الحق على المستحق
والقاضي إنما نصب لايصال الحق إلى مستحقه لا لإبطاله أهـ منع (قوله بحر) تمة عبارته ولكل منهما
أن يحلفه (قوله) ونقله في الدرر لكن باختصار مخل كما بينه عزى زاده) ليس في كلامه اختصار مخل بل زيادة
مضرة ذكرها في غير موضعها وقد سمعت عبارته وصدرها ولم يصح الاقرار للمجهول إذا خفت جهالة الثبوت
يقول هذا العبد لو أحسن الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم تفحش إلى آخر ما قدمنا عنها واعترضه
عزى زاده بان قوله ويقال له بين المجهول مرتبط بحجة الاقرار مع جهالة المقر به لا بعدم الصحة في جهالة المقر له
ولامساغ لحمله على ذلك لانه على المسئلة بانه اقرار للمجهول ولا يفيد لان فائدة الجبر على البيان وصاحب
الحق مجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة في أثناء شرح قوله ولو أقر بمجهول صح ليوافق كلامه كلامهم
ومرامهم أهـ وجايله أن ما ذكره صاحب الدرر من الجبر إنما هو فيما إذا حهل المقر به لا المقر له لقول
الكافي لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد لان فائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان لانه إنما يكون ذلك
لصاحب الحق وهو مجهول (فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في الجبر وفي الموضع الاقرار بالعام كما
يذكر من قليل أو كثير أو عبدا أو متاع أو جميع ما يعرف في جميع ما ينسب إلى أفلان وان اختلف في عين
انها كانت موجودة وقت الاقرار أولا فالقول قول المقر الان يقيم المقر له البيعة انما كانت موجودة في يده
وقته واعلم أن الغبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد المقر له صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا قول العمادى وقاضى خاں الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم
أجاب عنه وببحث في الجواب الرملى ثم أجاب عن الاشكال بما حله أن المزمع غير الصحة ولا منع من توقف العمل
مع صحته كبيع الفضولي فالتموقف لزومه لصحته فالقرار للغائب لا يلزم حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من
جانب المقر له حتى يصح رده وأما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره لغيره به قبل رده ولا يلزم
من جانب المقر له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها من الجانبين بدون القبول وقد مناشى أن ذلك فارجع
اليه (قوله ولزمه بيان ما جهل) أي يجبر عليه إذا امتنع كافي الشبهة لانه لزمه الخروج عما وجب عليه بالاقرار
لان كثير من الاسباب تتحقق مع الجهالة كالعصب والوديعة لان الانسان يغضب ما يصادف ويودع ما عنده
من غير تحرير في قدره وجنسه ووصفه فيحمل عليه حتى لو فسر به البيع أو الأجارة لا يصح اقراره لان هذه العقود
لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان زياحي قال العلامة في الخير الرملى أقول به استخرجت جواب حادثة
الفتوى كرم وقف استهلك العامل عليه حصة الوقف مدة سنين أو مات العامل وأقر ورثته باستهلاك ثمرته في
السنين المعينة اقرارا مجهولا في الغلة فأجبت بانهم يجب برون على البيان والقول لهم مع الخلف الآن يقيم
المتولى بيعة بأكثر فتأمل أهـ وقال أيضا ذكر صاحب البحر في البيع في شرح قوله وان اختلفت النقود
فسد البيع لو أقر بعشرة نأير جروفي البلد نقود مختلفة جرو لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف إلى
الاروج أهـ ولا ريب أن معنى قوله لا يصح بلا بيان أي لا يثبت به شيء بلا بيان بخلاف البيع فانه يثبت الاروج
بدون بيان إذ صحة الاقرار بالمجهول مقررة وعليه البيان تأمل في المقدسى ولو بين العصب في عقار أو خمر مسلم
صح لانه مال فان قبل العصب أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجهين بل يده وهو لا يصدق على
العقار وجر المسلم وأجيب بان ذلك حقيقة وقد تترك بدلالة العادة وفي خير مطلوب سواء عين في هذه الباردة
أو غير ها ولو قال الدار التي في يد فلان صح بيانه ولا تؤخذ من يده ولا يضمن المقر شيئا لانه أقر بعصبها وهي
لا تضمن بالعصب أهـ (أقول) وانما يلزمه بيان ما جهل هذا إذا لم يمكن الحكم عليه من الخارج أما إذا
أمكن فلا ويحكم عليه بالمتيقن ألا ترى انه لو قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزم الاقل وسيأتى ما يوضح

لجهالة المدعى بحر ونقله
في الدرر لكن باختصار مخل
كما بينه عزى زاده (ولزمه
بيان ما جهل)

كشئ وحق (بذى قيمة)
كفس وجوزة لا بما لا قيمة
له كنية حنطة وجلد مينة
وصبي حر لانه رجوع ولا
يصح (والقول للمقرع
حالفه) لانه المنكر (ان
ادعى المقرع أكثر منه) ولا
بينه (ولا يصدق في أقل من
درهم في على مال ومن
النصاب) أي نصاب الزكاة
في الأصح اختيار وتقبل ان
المقرع فقير أصاب السرقة
وصح (في مال عظيم) لو بينه
(من الذهب أو الفضة
ومن خمس وعشرين من
الابل) لانها أدنى نصاب
يرتفع من حصة (ومن قدر
النصاب قيمة في غيره مال
الركاة

ما ظهر في وفي المقدسي له على عبد أو قال له شرك فيه أوجب أبو يوسف قيمة وسط في الاول والشرطي الثاني
وعمد البيان فيهما ولو قال له عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهما من الدراهم وفي الثانية له على ثوب أو عبد صح
ويقتضى بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول في القيمة وفي الاشياء الاقرار بالجهول صحيح واعترضه
الجوي بما في المتن اذ قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال
بشر تب الشاة اه ويمكن الجواب بشي الاشياء على قول الامام والحائفة والمتن على قول غيره وله
المراد بالوسط أو القيمة من أقل المقر به لانه مقر باحدهما المبهم لابل اثنين وحيتنظاف بشر لنظي كذا بخط
العلامة الساتحافي (قوله كشئ وحق) بان قال على افلان ثني أو حق لان الحق تدلزم معه ولا بان يلف
مالا أو يخرج جراحة وتبقى عليه باقية حساب لا يعرف قيمتها ولا رأسها ولا قدرها كما في العيني ولو قال في قوله
على حق أردت به حق الاسلام لم يصدق ما قاله موصولا أو مقصولا وهو ظاهر كلام التزيلي
والعيني والكفاية لانه خلاف العرف فادى ان يعبر ذلك كان رجوعا ولا يصح عليه القول كما في التبيين وفي
تكملة فاصى زاده أنه اذا وصله صدق وان فصله لا يصدق وعليه مشي في التاخر خائفة وفلة الجوي وكذا انقله
صاحب الكفاية عن المحيط والمستراد كفي الشلي قال السيد الجوي بقى لومات قبل لبيان توقف فيه لشيخ
الحاوي قال العلامة الشمره لا بد مني أب يرجع فيه لورثه اه وفيه أن الورث اذا كان لا يعلم كيف يرجع
اليه فليجوز بالقتل وفيه ان الورث قد يعلم فالرجوع اليه لاستكشاف ما عنده فان علمه ووافق عمله قال
العلامة المقدسي ينبغي ان يصدق في حق لشاة أو التفرقة ويحويه اه (قوله والقول للمقرع حالفه لانه
المنكر) ولانه لما كذب به فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراره بتكذيبه وكذا القول للمقرع بما ادعى عليه اه
(قوله ولا يصدق في أقل من درهم في على مال) لان مادونه من الكسور لا يطاق عليه اسم المال عادة وهو
الاعتبر بزيلى ومثله في الهداية وهذا المستحسن وفي اقراس يصدق في القليل والكثير كما قال القدوري قال
ط وطاهر البحر أنه يلزمه درهم ولا يجبر على البيان ورواه ولو قال افلان على دار أو مدلا لم يثبت شيء أو مال
قبل أو درهم عظيم أو درهم نزره درهم (قوله ومن النصاب) معطوف الى قوله من درهم وكذا المعطوفات
اعده (قوله أي نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشمره حتى اعتبر صاحبه غنيا ووجب عليه مائة الفقرة اعرف
العرف حتى يعتد من الأغنياء عادة منخ (قوله وقبل ان المقرع يقر الخ) قل في المصداق الأصح أنه على قوله مسمى
على حل المقر في النفس والعين فان القابل عند المقر عليه عدا له على ليس عظيم وهو في
الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي أسرة والمهر العشرة عظيم ويرجع الى حاله كذا في النهاية
(قوله في مال عظيم) معطوف على قوله في على مال المعطوف ليدل على صدق فيه العطف على معطوفين اعلم ان
متاخير وهو لا يجوز والاولى أن يقول ولزم في على مال درهم وفي على مال عظيم نصاب وحيتنظاف به العطف
على معطوفين اعلم واحد ثم راعى المال اذا كان درهم فادى له على من عظيم وعلى من عظيم وعلى البان فقل
لا قليل ولا كثير لزمه ما ثبت لانه لا قليل له الكير كذا في بحر وياهري أن يرمه عند الامام عشرة
اذهى الكير منه ولوقال له على ثني من الدراهم أو من دواهم فعليه ثلثة قلت وعلى بقدير من تعصية
لا يظهر مقدسي (قوله لو يمه الخ) بان قال مال عظيم من الذهب أو قل من الفضة لزمه نصاب من المقر به
ومن الابل أخذ نصابها أيضا فان قل من ب أو كتب اعتبر بالنصاب بالقيمة (قوله ومن خمس وعشرين من
الابل) أي ولا يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قل من مال عظيم من الابل (قوله لانها أدنى نصاب يؤخذ
من حصة) جواب سؤال حاصله أب أدنى صواب لابل خمس فانه يرد فيها شاهه حاصل الجواب أن مادون
الخمس والاعشرين من الابل لا يثبت فيه الركاة من خمسة واثبت وحديثه ركاة وقدر ذلك أن احسن من
الوان كانت مالا عظيم اعلم ان الكسور يصادف جهتها جهة اخرى تملكها أو حياها انما هي
وجهة عدم العلم الخ في فعله اعدم جوارحه صدقه فيها هذا الجوي والسدانة يعتبر في المقر والعم

نصابهما اذا بين بهما كياسة فنادى من المنح ط (قوله ومن ثلاثة نص في أموال عظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في أقل منه للتيقن به وينبغي على قياس قول الامام أن يعتد بغيره حال المقر منح وفي الذخيرة ولو قال مال نفيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطقي لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه مائتان وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أنه اذا قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان أدنى الجمع ثلاثة وضعفها ستة ولو قال دراهم أصعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما لان أضعافا لفظ الجمع وأقله ثلاثة فصير تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعي (قوله ثلاثة) لانها أدنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقال انصاب والاصل أن رعاية الكثرة واجبة لكنه اعتبر العرف لعمدة وهما اعتبراه شرعا (قوله لانها نهاية اسم الجمع) الاضافة للبيان أي نهاية اسم هو الجمع وهو دراهم اذ هو جمع درهم وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كالا يخفى يعنى أن العشرة أقصى ما يذكرك بلفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق في أقل من نصاب والاصل فيه ما قدمنا من أن رعاية الكثرة واجبة الخ وهو أول ما يصدق عليه جمع الكثرة أما تعليل الشراح فيوههم أن العبرة لأقل ما يصدق اللفظ لانها نهاية اذهى مشكوكه والمال لا يثبت بالشك وتعين ما قلنا تأمل (قوله وكذا درهما درهم) أي لا يصدق في أقل من درهم في قوله له على كذا درهما لانه تفسير للمبهم كذا في الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الاتقاني وينبغي أن يلزمه في هذا أحد عشر لانه أول العدد الذي يقع حمزة منصوبا هكذا نقل عن أهل اللغة فلا يصدق في بيانه بدرهم والقياس فيه ما قاله في مختصر الاسرار اذا قال له كذا درهم ما أنه يلزمه عشرون لانه ذكر جملة وفسرها بدرهم منصوب وذلك يكون من عشريين الى تسعين فيجب الاقل وهو عشرون لانه متيقن اه ومثله في الشرع لالية وفي السراح وان قال كذا درهم يلزمه عشرون وان قال كذا درهم بالحفض يلزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع أو بالسكون يلزمه درهم واحد لانه تفسير للمبهم (قوله على المعتد) لان ما في المتن مقدم على ما في الغناوى شرعا لالية وفي التمه والذخيرة درهمان لان كذا كاية عن العدد وأقله اثنان اذا الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير مركب يذكرك بعده الدرهم بالنصب عشرون منح (قوله ولو خفضه لمائة درهم) كذا روى عن محمد وان قال كذا كذا درهم بالحفض يلزمه ثلثمائة والتوجيه في غاية البيان (قوله وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الذي يار يلزمه تاملان التصغير يكون لصغر الحجم ولا يستحقار وحفة الوزن فلا ينقص الوزن بالشك ط (قوله أو درهم عظيم) انما يلزمه درهم لان الدرهم معلوم القدر فلا يزداد قدره بقوله عظيم لانه وصف اه تبين قال المقدسي ينبغي اذا كانت الدراهم مختلفة أن يجب من أعظمتها عملا بالوصف المذكور جوى (قوله والمعتبر الوزن المعتاد الابحجة) قال صاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك لان المطلق من الالفاظ ينصرف الى المتعارف وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك لانه يريد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على ما يتعارفه أهل البلد من الاوزان والعدد وان لم يكن شيئا متعارفا يحمل على وزن سبعة فانه الوزن المعتبر في الشرع وكذلك في الديار يعتبر المتأقيل الا في موضع متعارف فيه بخلافه اه شامى وفي الكافي وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الاقل من ذلك اه ولا يصدق ان ادعى وزنا دون ذلك اه بتصرف فقوله الابحجة ان أردها بالبيان فالمرطاهروا لم يكن ميانا فاحجة عرف البلد فتدبر ط (قوله وكذا كذا درهم) بالنصب (قوله أحد عشر) لانه ذكر عدد من مبهمين بدون حرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر وأكثره تسعة عشر والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنف على بيانه منح وبالحفض ثلثمائة وفي كذا وكذا درهم او كذا وكذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار او درهم أحد عشر منها جميعا ويقسم ستة من الدراهم وحسبة من الدنانير احتياطا ولا يعكس لان

ومن ثلاثة نص في أموال
عظام) ولو فسر به برمال
الزكاة اعتبر قيمتها كالمس
(وفي دراهم ثلاثة و) في
(دراهم) أو دنابر أو ثياب
(كثيرة عشرة) لانها نهاية
اسم الجمع (وكذا درهما
درهم) على المعتد ولو خفضه
لزمه مائة درهم وفي درهم
أو درهم عظيم درهم
والمعتبر الوزن المعتاد الابحجة
زيلعي (وكذا كذا) درهم
(أحد عشر وكذا وكذا
أحد وعشرون)

الدرهم أقل مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ليس في المظنة ما يدل على الكسر غاية البيان ملخصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط أن يلزمه دينار واحد وعشرة دراهم لأنه أقل ما يصدق عليه القول المذكور
 تأمل (قوله) لان نظيره الخ) لو قال لان أقل نظيره واحد وعشرون لكان أولى قال في المنع لأنه فصل بينهما
 بحرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون وأكثره تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير
 بيان والزيادة تقف على بيانه اهـ (قوله ولو لثلاث) بان قال كذا كذا كذا درهم (قوله اذ لا نظيره) وما قبل
 نظيره مائة ألف ألف فظاهر لان الكلام في نصب الدرهم وتغيير هذا العدد مجرور ولم ينظر هل اذا جره
 يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله فعمل على التكرار) أي تكرر اللفظ كذا الاخير (قوله زيد ألف)
 يجب ألف ومائة واحد وعشرون لأنه أقل ما يعبر عنه بأربعة أعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله)
 ولو خمس زيدة عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع
 الالف بلا واو فيقال أحد عشر ألفا فتهدر الواو التي تعتبر معها أمكن وهنا يمكن فيقال أحد وعشرون ألفا
 ومائة واحد وعشرون درهما نعم قوله ولو سُدس الخ مستقيم سائق إلى أي بان يقال مائة ألف واحد وعشرون
 ألفا واحد وعشرون درهما وكذا لو سُدس زيدة ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله زيد
 عشرة آلاف فيه أنه يضم الالف إلى العشرة آلاف فيقال أحد عشر والقياس لزوم مائة ألف وعشرة آلاف
 الخ اهـ لان أحد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل ولا يجب الاكثر ويظهر أيضا
 اندلال المسائل التي بعده كقوله فيقال لوجه زيد مائة ألف ولو سُدس زيد ألف ألف وهكذا خلافه على ما مر
 فتدبر (قوله وهكذا يعبر عليه أدا) أي كما زاد معطوفا ولواو زيد عليه ما جرت به العادة إلى ما لا ينأى
 كفي البحر وفيه والمعتبر الوزن لمعاد في كل زمان أو مكان واليف محمول يرجع إليه وبالضعة للثلاثة
 اهـ ولو قال عشرة ووفى فالبيان في اليف إليه فان سُدسه أقل من درهم حازلان اليف مطلق الزيادة ولو
 قال ضع وعشرون وفي السدس المضع في عرف المعنة من الثلاثة إلى التسعة أي مل على الأقل لمتيقن وفي
 البرازيه البضعة الصنف (قوله لان على لا يجب) قال الاقنى أما قوله على ونما كان اقرارا بالدين بسبيل
 الافتضاء وان لم يذ كر لا يسري لان كلمة على تستعمل في الايجاب وحمل الايجاب الدمة والاثبات في الذمة
 الدين لا العين وصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثبات اقتضاء كالثبات صا ولو نص فقال افلان على
 ألف درهم دين كان مقررا بالدين لا بالعين فكذلك هنا اهـ (قوله وقيل للثمان غالبا) قال الاقنى لان
 قوله قيلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال لفلان قبلي وديعة وقيل أمانة غلب استعماله في
 الايجابات والمطابق من الكلام يصرف إلى ما هو العاقل في الاستعمال اهـ قال الزنجشري كل من قبل بشئ
 مقاطعة وكتب عليه بذلك كتابا فالتكليف هو القمالة بالفتح والقيل بالفتح فبالكسر لانه صاعدا اهـ
 وفي بعض السمع وقيل عوض وقيل (قوله وصدق ان وصل هو وديعة) أي بان يقول له على ألف درهم
 وديعة فلا تسكوب على للذرا وكذا لو قال أودت به الوديعة متصلا عيني (قوله لانه يحتمل مجازا) وذلك لان
 لفظا على في مشا من الوجوه وهو تحفة في الوديعة اذ جعلها واحدة وهو له على كذا أي يجب
 له على حقه كذا أطلق على حجب الحفظ وهو المال وأراد الحال فيه وهو حجب حقه وأما قيلي فقد
 تقدم أنهم استعملوا في الامانة ط (قوله لتقرره بالسكوت) ولا يجوز تنوع مره بعد ذلك كسائر المعيرات من
 الاستثناء والشرط ط (قوله عدى) أي له عدى وكذا يقال في الجميع (قوله لا يعرف) لان الكل اقرار
 بكون الشئ في يدك وداكون أمانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون أملا وهذا أقله أو في كفه بالخبرية عن
 التامرية لفظا عدى للوديعة لكنه قريبة الدين بكون كفاية وفي الراعي طالق يستعمل العرف وفي
 المعروف اذا قرب بالدين يكون صامنا وصرح قاضي حان باب أعداد الاستعمالات في الدين يراد به الوجوب اهـ
 (أقول) وقد عرفت أنهم دراهم ثلاثة عشر في اليوم في عدى ومعنى الدين الكسرة وانه آخرى تليد

لان نظيره بالواو أحد
 وعشرون ولو لثلاث بلا واو
 فأحد عشر) اذ لا نظيره
 فعمل على التكرار
 (ومعها مائة واحد
 وعشرون وان ربع) مع
 الواو (زيد ألف) ولو
 خمس زيدة عشرة آلاف ولو
 سُدس زيدة مائة ألف ولو
 سبع زيدة ألف ألف وهكذا
 يعبر عليه أبدا (و) لو قال
 (على أو) له (قيل) وهو
 (اقرار بدين) لان على
 للايجاب وقيل للثمان
 غالبا (وصدق ان وصل به
 هو وديعة) لانه يحتمل مجازا
 (وان فصل لا) يصدق
 لتقرره بالسكوت (عدي
 أو معي أو في بيتي أو) في
 (كيس أو) في (صدوق)
 اقرارا بالأمانة عملا
 بالعرف جميع ما لي أو ما
 (أملكه) أوله من مالي
 أو من دراهمي كذا

عدم اعتبار عرفنا اه قال المقدسي لان هذه المواضع محل العين لا الدين اذ جعله الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف يشهد له أيضا فان قيل له على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الامانة مع أنهم أقولهما ما أجيب بان أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين فاذا اجتمع عاقي الاقرار بترجح الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين كهناتأمل قال الخبير الرملي والظاهر في كلمة عندي أنها عند الاطلاق للامانة ولذا قال في التنازعانية انها بقرينة الدين تكون للكفالة ويستفاد من هذا انها بقرينة الغصب تكون له كالأول فغصب متى كذا فقال عندي فمامل ويستفاد منه أيضا أنه لو سأل القاضي المدي عليه عن جواب الدعوى فقال عندي يكون اقرارا بالمدي وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا تأباه قواعدنا تأمل اه (قوله فهو هبة لا اقرار) أي لان ماله أو ماله ما لم يمتنع أب يكون لا آخر في ذلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيحمل عليه ويكون هبة (قوله كان اقرارا بالشركة) قال الجوزي لو قال له في مالي ألف درهم أو في دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان مميزا فوديعة والا فمشاركة اه فكان عليه أن يقول أو بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقرارا لا يحتاج الى التسليم والوضح أن يقول بخلاف ملو كان اقرارا كان الاوضح فلا بد فيها من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقر به الح / ينبغي تقييده بما اذا لم يأت بلفظ في كتابه لم يحمله) (قوله كالهبة) لان اضافته الى نفسه تنافي حمله على الاقرار الذي هو احبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة من ان اذ قال اشهدوا أي قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مالي ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس في دارى فاقرار لاه في الاول جعل له سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي سماء كان فلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا أمالو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها له فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه من النهاية فقول المصنف فهو هبة أي ان لم يكن في ذكر الوصية وفي هذا الاصل خلاف كذا كره في المنع وسبب في متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الذين على فلان فلان انه اقرار واستشكاه الشارع هناك وأضحى سيدى الوالد ثمة فراجع (قوله ولا يرد) أي على منطوق الاصل المذكور فان الاضافة وجودة ومع ذلك جعل اقرارا السكن الاضافة في الطرف لا المظروف وهو المقر به (قوله ما في بيتي) أي فانه اقرار وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يبيعها في الهاروة أو الى به بالليل وكذا العبد كذلك كفي التنازعانية (قوله لانها اضافة نسبية) أي فانه أضاف الطرف لا المظروف المقر به كما علمت يعني أن الاضافة هنا كلا اضافة لاحتمال أن البيت أو الصندوق أو الكيس ملك غيره ومرفى الأيمان ان المراد بالبيت ما ينسب اليه بالسكني سواء كان بذلك أو اجارة أو اعارة أو غير ذلك والمقر به هنا ما في البيت وهو غير مضاف أصلا فيكون قوله ما في بيتي اقرارا لا تملك لعدم وجود اضافة المقر به الى ملكه بل جعله مظروفا فيها أضيف اليه نسبية (قوله ولا الارض) عطف على ما قبله أي ولا يرد على عكس القاعدة قوله الارض وهو انه اذا لم يصفه كان اقرارا وانما لا يرد ودلها على الاصل المتقدم ادلا اضافة فيها الى ملكه نعم نقلها في المنع عن الحائضية على انها تملك ثم نقل عن المتقن نقلها على انها اقرار وكذا نقل عن الغنينة ما يفيد ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان اضافته الى نفسه في الاقرار وان أطلق اقرارا كفي سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يحالاه ثم قال قلت لبعض هذه الفروع يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد أن في المسئلة خلافا ومسئلة الاب الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض ولا فرق بين الاقرار والتمليك بخلاف الاجبي ولو كان في مسألة الصغير شيء مما يحتمل القسمة طهر الفرق بين الاقرار والتمليك في حقه أيضا

فهو (هبة لا اقرار) ولو عبر
بقى مالي أو بقى دراهمي كان
اقرارا بالشركة (فلا بد)
لحكمة الهبة (من التسليم)
بخلاف الاقرار والاصل انه
متى أضاف المقر به الى
ملكه كان هبة ولا يرد ما في
بيتى لانها اضافة نسبية لا ملك
ولا الارض التي حدودها
كذلك الطفلى فلان فانه هبة

٣ قوله الذي سماء كان
لفلان هكذا بأصله والذي
في حاشية والده رحمه الله
تعالى الذي كان لفلان
يحذف سماء فليجروا اه
مصححه

لافتقاره الى القبض مفرزا اه ثم قال وهنما مسئلة كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر لاخر الى آخر ما ذكر
 الشارح مختصرا وحاصله أنه اختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذا لطفلي هل هو اقرار أو هبة
 وافاد أنه لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء مما يحتمل القسمة فتظهر جهة دثرة الاختلاف في وجوب
 القبض وعدمه وكأن مراد الشارح الاشارة الى ان ما ذكره المصنف آخرها في التدقيق بان يحمل قول
 من قال انه التملك على ما اذا كانت معاومة بين الناس أنهما ملكه فيكون فيها الاضافة تقدير او قول من قال
 انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض أي ولا ترد مسئلة الارض التي الخ على الاصل السابق
 فانها هبة أي لو كانت معاومة أنهما ملكه للاضافة تقدير السكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها في
 يده وحيدته يظهر دفع الورود تأمل (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع ومسئلة الابن الصغير يعص فيها الهبة
 بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاطهار وأي الاقرار والتاميل بخلاف الاجنبي فإنه
 يشترط في التملك القبض دون الاقرار اه وانما يتم في حق الصغير بدون قبض لان هبة الاب لطفله تتم
 بقوله وهبت لطفلي فلان كذا ويقوم مقام الابحباب والقبول ويكفي في قبضها ثبوتها في يده لان الاب هو ولي
 طفله فيقوم ايجابه مقام ايجابه عن مسه وقبوله لطفله لانه هو الذي يقبل له وبما وثقها في يده قبض لطفله الا اذا
 كان موهبه مشاعا يحتمل القسمة فلا بد من اقراره وقبضه لطفله بعد القسمة لعدم صحة هبة المشاع (قوله
 الآن يكون مما يحتمل القسمة) أي وقد علمنا من بعضه (قوله مفرزا) في بعض النسخ بعد هذا اللفظ لفظا
 انتهى وفي بعضها يياص (قوله للاضافة تقدير) علة لقوله ولا الارض أي انما كانت تملك في هذه المسئلة
 وان لم يوجد فيها اضافة صريح لان فيها اضافة تقديرية كأنه قال أرضي الخ والدليل عليها أن ملكها اياها
 معلوم للناس فالخاسل أن الاضافة الى نفسه التي تقتضي التملك اما أن تكون صريحة أو تقديرية تعلم
 بالقرائن كأن كان مشهورا بين الناس انها ملكه وبما يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تملك ولا اضافة
 فيها فلا حاجة الى ما دعه المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه الفروع تقتضي التسوية
 أي في التملك بين الاضافتين وعدمها في غير أن في المسئلة خلافا اه فابن تأمل ط ولا تنس ما ذكرناه من اعادة
 التدقيق (قوله فهل يكون اقرارا أو تملكيا) أقول المفهوم من كلامهم انه اذا اضاف المقر به أو الموهوب
 الى نفسه كان هبة والا يحتمل الاقرار والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشك على الاول ما عن حكم الاثمة البخاري
 انه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهرا للملك فهو تملك والادها اقراران
 وجدت قرينة وتاميل ان وجدت قرينة تدل عليه فتأمل فاما مجرد في الحوادث ما يقتضيه رملي وقال السائحاني
 أنت خير بأن أقوال المذهب كثيرة والمشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدي
 ان اقرار الاب لولده الصغير بعين ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير
 فهو يشير الى عدم اعتبار ما بهد الى العبرة للفظ انه قات ويؤيده ما مر من قوله ما في بيتي وما في الخانية
 جميع ما يعرف في أوجيع ما يستلزم لان قال الاسكاف اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف في نسب
 اليه يكون معلوما للكثير من الناس انه ملكه فان اليد والتسرف دليل الملك وقد صرحوا بانه اقرار أو أفتى به في
 الحامدية وبه أي يبحث السائحاني ولعله انما عبر في مسئلة الارض بالهبة لعدم الفرق بينهما بين الهبة والاقرار
 اذا كان ذلك لطفله ولذا ذكرها في المنتقى فيجب فيها لطفلي مضافة للمقر حيث قال اذا قال أرضي هذه وذكر
 حدودها لقولان أو قال الارض التي حدودها كذا الولد ولا وهو صغير كان جائزا أو يكون تملك كما تأمل
 والله تعالى أعلم (أقول) لعله انما كان كذلك أي تملك من حيث ان الارض مشهورة انهما ملك والده واستداده
 الملك انما يكون من جهة ذلك بالتاميل منه بخلاف الاقرار والاجب ولولده الكبير حيث يمكن أن يكون
 له لهما من غير جهة المقر تأمل (قوله وقال اترته) أصله اوترته قالت الواو تاء وأدعت في التاء وهو أمر معناه
 خذ الوزن الواجب لك على (قوله ونحو ذلك) كالحل في انحر ماعل أو من شئت منهم أو انحر ماله أو يحتمل بها

وان لم يقبضه لانه في يده الا
 أن يكون مما يحتمل القسمة
 فيشترط قبضه مفرزا اه
 للاضافة تقدير ابدليل قول
 المصنف اقرار لا تحريمين ولم
 يضعه ~~لكن~~ من المعلوم
 لكثير من الناس أنه ملكه
 فهل يكون اقرارا أو تملكيا
 ينبغي الشافي ويراعى فيه
 شرائط التملك فراجع
 (قال لي عليك ألف فقال
 اترته أو اترته أو أجلي به
 أو قضيتك اياه أو أبرأني
 منه أو تصدقته على أو
 وهبت لي أو أحلتك به على
 زيد) ونحو ذلك

على أوقضى فلان عنى حوى أو خذها أو تناولها أو استوفها مخ أو سأعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف أعطيكها أو قال ليست اليوم عندى أو أجاني فيها كذا أو أخرها عنى أو نفسي فيها أو تبرأتني بها أو برأتني فيها أو قال والله لا أنضيكها أو لا أنزها لك اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على مالى أو حتى يقدم على غلامي أو لم يحل بعد أو قال غدا أو ليست بهيمة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكثر مما تقاضى به هندية عن محيط السرخسى (قوله فهو اقرار له بها) وكذا لا أقضيكها أو والله لا أعطيكها فإقراره مقدسى وكذا نعمتهى بها ولزمتنى بها أو أذيتنى فيها ذكره العيسى وفى المقدسى أيضا قال أعطى الالف التى لى عليك فقال اصبر أو سوف تأخذها لا يكون اقرار أو قوله ان شاء الله اقرار وفى البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرار ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرار أو فيه نظر اه قدمه الى الخا كم قبل حلول الاجل وطالبه به فله أن يحلف ماله على اليوم شئ وهذا الخاف لا يكون اقرار أو قال الفقية لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا سائقا وفى الهندية رجل قال اقضى الالف التى لى عليك فقال نعم فقد أقربها وكذا لك اذا قال فاقعد فانزها فانه قد غدا ما قبضها وفى نواديه شام قال سمعت محمد ارجه الله تعالى يقول فى رجل قال لا خير اعطى ألف درهم فقال انزها قال لا يلزمه شئ لانه لم يقل أعطى أنى كذا فى المحيط اه (قوله لرجوع الضمير اليها فى كل ذلك) فكان اعاده فكأنه قال انز الالف التى لك على ويحوى (قوله فكان جوابا) لارد ولا ابتداء فيكون اثباتا لا دولا (قوله وهذا الدال يمكن على سبيل الاستهزاء) ويستدل عليه بالقرائن (قوله أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق) أفاد كلامه ان مجرد دعواه الاستهزاء لا تعتبر بل لابد من الشهادة عليه ولا تمبر القريئة كهل الرأس مثلا ويبدل له ماسية أى من أنه اذا ادعى الكذب بعد اقراره لا يقبل ويحلف المقر له عند أبي يوسف وفى الفتاوى الخيرية سئل عن دعوى التسيان بعد اقراره لا تسمع دعواه التسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التى اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل فى الاقرار تصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فى اقراره اه فعلى قول الشارح أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق حوى على ظاهر الرواية نعم يرد عليه مسئلة الصلح الا تبة حيث قالوا تسمع دعواه بعين بعد الابراء العام وقوله لاحق لى عنده أى مما قبضته فقد اكتبوا بالقريئة وسبأتنى فى عبارة الاشياء ما يفيد اعتبار القريئة لكن فيها عن القمية فى قاعدة الدوال معادى الجواب قول لا تخولى عليك ألف فادععه الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار عليه ويؤخذ به اه وقال فى الهندية ولو قال اعطى الالف التى عليك فقال اصبر أو قال سوف تأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استهزاء واستخفافا به اه معزى بالمحيط وفيها عن النوازل اذا قال المدعى عليه كيسة بدون قبض كن أى خيط السكيس واقبض لا يكون اقرارا وكذا قوله بكبرى أى امسك لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذا اذا قال كئس كيسة بدون شئ لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تدكر للاستهزاء ثم ذكر مسائل بالفارسية أيضا وقال قد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تدكر على سبيل الاستهزاء ولا تصلح للابتداء فتجعل للبراء مربوطا كذا فى المحيط اه فليتأمل قال الخبير الرولى ولو اختلفا فى كونه صدوقا على وجه الاستهزاء أم لا فالقول لمنكر الاستهزاء بيمينته والظاهر أنه على نفي العلم لا على فعل الغير كما سأتى ذكر ذلك مفصلا فى مسائل شئ فيل الصلح ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاولى فى التعليل أن يقال لانه يحتمل انه أراد ما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقرضى منك وكذلك فيما بعدها وهو الظاهر فى مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحد سواك بل منى فلا يكون اقرارا مع الشك (قوله الى المدكور) أى انصرافا متعينا والافه هو محتمل (قوله والاصل أن الخ) كالالفاظ المارة بعمارة الكافى بعد هذا الكافى المنع فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله كل ما يصلح جوابا) كملو تقاضاه جماعة درهم فقال أبرأتنى فانه يصلح جوابا لان الضمير يعود الى كلام المدعى ولو كان ابتداء بقى بلا مرجع (قوله وما يصلح للابتداء) كتصدق

(فهو اقرار له بها) لرجوع
الضمير اليها فى كل ذلك
عزى زاده فكان جوابا
وهذا اذا لم يكن على سبيل
الاستهزاء فان كان وشهد
الشهود بذلك لم يلزمه شئ
أما لو ادعى الاستهزاء لم
يصدق (و بلا ضمير) مثل
انز الخ وكذا تحاسب أو
ما استقرضت من أحد
سواك أو غيرك أو قبلك
أو بعدك (لا) يكون اقرارا
لعدم انصرافه الى المدكور
فكان كلاما مبتدأ والاصل
ان كل ما يصلح جوابا لا ابتداء
يجعل جوابا وما يصلح
للابتداء

على توهمتي وما استقرضت من أحد سوالك ونحوه (قوله لا البناء) أي على كلام سابق بان يكون جوابه
 عنه (قوله أو يصلح لهما) كاتزن (قوله لا يلزمه المال بالشك) تعليل لما يصلح لهما وذلك كقوله
 ما استقرضت من أحد الخ كما تقدم والحاصل أنه ان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكر لا يصلح
 جوابا أو يصلح جوابا ابتداء فلا يكون اقرا بالشك لعدم التيقن بكونه جوابا أو بالشك لا يجب المال (قوله
 وهذا) أي التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه كما يستفاد مما نقلناه قبل (قوله اذا كان الجواب مستقلا) أي
 بالمفهومية بان يفهم معنى بحسن السكون عليه فينتأى فيه التفصيل المتقدم (قوله فلو غير مستقل) بأن لا يتأتى
 فهمه الا بالنظر الى ما بنى عليه (قوله كان اقرا مطلقا) ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله له عليك
 ألف ولا كما مثل وحيد فلا يظهر ما قاله لان نعم لا تستقل بالمفهومية فانها حرف جواب يقع درمها جلة
 السؤال فتكون اقرا ولذلك لا يتأتى الاطلاق لان فيه التفصيل ادلا يمكن أن تكون ابتداء لا بناء ولا تصلح
 لهما لانها وضعت للجواب في لفظ الاطلاق هاتسما وفي الجوى عن المقدسي ليقابل أن يقول نعم جواب
 في الجوى لا في الانشاء وهذه الامور انشاء مع أنه قد يؤول الى استبعاد الكلام فكيف يؤول الى ان يقول ويحكم ان
 يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للتخبر فنم جوابه اه (قوله راجع) أي والى جواب
 جوى (قوله والادب) أي والشرح كما يفيد الجوى (قوله فهو اقرا له) لان بلى تقع جوابا لا استنهام
 داخل على نفي فتفيد انما له (قوله وان قال نعم) لان نعم تصديق للاستحباب في أو يحجب فعوله بلى بعد
 ليس على عليك ألف افعال للمنى فصار كنهه قال لك على ألف فكان اقرا بخلاف نعم بعد والمنى كانه قال نعم
 ليس لك على ألف فيكون محمدا (قوله وفيه) أي نعم يكون مقرا بقوله نعم بعد قوله ليس الخ (قوله لان
 الاقرار يحمل على العرف) لان المتكلم يتكلم بما هو المتعارف عنده والعوام لا يدركون الفرق بين بلى ونعم
 والعلماء لا يلاحظون ذلك في صواب واتهم فيما يتكلمون به بين الناس وانما يلاحظونه في مسائل العلم ولذلك
 كان مسائل الاقرار والى كلة والايان مبنية على العرف (قوله والفرق) الاوضح تقديمه على قوله وقيل هم
 وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما شى عليه المصنف وأما قوله الشارح عن الجوهره والفرق
 (قوله أن بلى اس) د كفى التحقيق أن موحد هم تصديق ما قبله من كلامه في أو مثبت استفهاما كان أو
 خبر كما اذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحقيقا لما بعد الهمزة وموجب
 بلى يحجب ما بعد المنى استفهاما كان أو خبر فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا أن المعتبر في أحكام
 الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر كونه في شرح الممار لا سحيم (قوله من الناطق) أي
 احترز به عن الاخرس فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل شى من بيع واجارة وهبة وهن وسكاح وغيره ولا
 وعناق وبراء واقرار وقصاص على المعتمد به الا بالحدود ولو حد قدف والشهادة وتعمل اشارته ولو قدر على
 الكتابة على المعتمد ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معهوده وأما معتقل اللسان فالفتوى على أنه ان لم يمت
 العقل الى وقت الموت يحوز اقراؤه بالاشارة والاشهاد عليه وقد اقتصر في الاشياء وغيره على استثناء ما لا يرد
 وزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته أيضا وأما ما يرمي في الدعوى وقد رماه وطاهر اقتصار المشايخ على الاستثناء
 الحد ودقة صحة اسلامه بالاشارة ولم أره الا في نصوص صريحها وكما في الاخرس كاشارته راجع له وفي أن عدم
 القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة ولا والمعتمد لا قال اس الومام لا يفتى أن المراد بالاشارة التي يقع
 بها علاقة الاشارة المقررة بتصويت معناه العادة منه ذلك فكذلك بيان ما لأجله الاخرس اه وراشد
 الاخرس بالقراءة وهو جناب ينبغي أن يحرم أخذ ما من قولهم يحب على الاخرس تحريمه بل لا بد من
 التحريم لقراءة ولو عاق رجل الملاقاة بشيئة اخرس فأشار بالشيئة في الرموز لوجود الشرع وعواق
 عشية رجل بامق حرس بأشار بالشيئة في الرموز صانور العيس عن أشباه وفيه عن هداية حرس
 فرى عليه كتاب وصية بقله شهد عليه انما في شد الكتاب فأمر رأسه أي نعم أو كنهه بعد ذلك

لا البناء أو يصلح لهما يجعل
 ابتداء لشيء يلزمه المال
 بالشك اختيار وهذا اذا
 كان الجواب مستقلا ولو غير
 مستقل كقوله نعم كان
 اقرا مطلقا حتى لو قال
 اعطى ثوب عبدى هذا أو
 افعل لي باب دارى هذه أو
 حصص لي دارى هذه أو
 أشرح دابتي هذه أو اعطى
 مبرجها أو لجامها فقال نعم
 كان اقرا منه بالعبء والدار
 والادب كافي (قال أليس لي
 عليك ألف فقال بلى فهو
 اقرا له به ما وان قال نعم لا)
 وقيل نعم لان الاقرار يحتمل
 على العرف لا على
 دقائق العربية كذا في
 الجوهره والفرق ان بلى
 جواب الاستفهام المنى
 بالاثبات ومع جوابه بالنفى
 (والايحاء بالرأس) من
 الناطق (ليس باقرا بهما)
 وعق وطلاق وبيع
 وسكاح واجارة وهبة

ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان والفرق ان الاشارة انما تعتبر اذا صارت معلومة
 وذلك في الاخرس لاني معتقل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت له اشارة معلومة قالوا هذا بمنزلة الاخرس
 ولو كان الاخرس يكتب كتابا أو يوتئ ايماء يعرف به جازن كاحه وطلاته وبيع وشراؤه ويقتص منه ولا يحد
 ولا يحدله والفرق أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة وأما القصاص ففيه معنى العوضعية لانه شرع جابر الخاف
 أن يثبت مع الشبهة كالمواضعات اه (قوله بخلاف افتاء) أي لو سأل مفتيا عن حكم فقال أهكدا الحكم فأشار
 برأسه أي نعم كأنقله في القنية عن علاء الدين الراهمي ونقل عن ظهير الدين المرغيناني انه لا يعتبر قال لان
 الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى تعتبر ومثله في تنقيح المحبوبي ونور العين وغيرهما لان جواب
 المفتي به ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتي واذا حصل هذا المقصود
 تفق المستفتي عن اللفظ كالحصول الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانها متعلقة باللفظ
 والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند المجزوف في شرح الشافعية أن جارية أريد اعتاقها في كفارة فجاء بها الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها أي الله تعالى فأشارت الى السماء فقال أعتقها فانها مسلمة كفى
 الخواشي الجوية وغيرها (قوله ونسب) بأن قيل له أهذا بك فأشار بنعم ط قال أبو السعد ودقوله ونسب
 أي الاشارة من سيد الامة تنزل منزلة صريح الدعوى (قوله وكفر) بأن قال له فائل أعتق هذا المكفر فأشار
 بنعم (قوله واشارة محرم لصيد) فاذا أشار لشخص يده على طير فقتله يجب جزاء على المشير (قوله والشيخ
 برأسه في رواية الحديث) أي لو قيل له أخبرني برواية كذا عن كذا فأشار برأسه كفي أمالو قرأ عليه وهو ساكت
 فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله الشيخ لمحققة بمسئلة الافتاء (قوله والطلاق) أي واشارة عدد
 الطلاق المتلفظ به (قوله هكدا وأشار بثلاث) فالاشارة مبينة لهذا المبهم ولو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم
 يقع الا واحدة أشباه قال فيها ولم أر الا أن حكم أنت هكدا مشيرا باصبعه ولم يقل طالق اه والظاهر عدم
 الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كفايته لانه ليس باللفظ يحتمله وغيره ط (أقول) المفهوم من عبارة
 الشارح المبقولة عن الاشباه في قوله والطلاق في أنت طالق أي وبخلاف الطلاق الكائن في أنت طالق
 هكدا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالمطلق لكن تقدم في كتاب الطلاق انه لو قال هكدا وأشار بثلاث
 يقع ثلاث ولو لم يشر بالرأس والظاهر أنه في هذه الصورة لا فائدة في اشارة الرأس وقال في الاشباه ويزاد أخذنا
 من مسئلة الافتاء بالرأس واشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذنا من النسب لانه محتسب فيه
 لحقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام كما تقدم أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كقوله أنت
 طالق هكدا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق اه
 من أحكام الاشارة نعم لو قيل بخالفه هذه المسئلة لما قلنا في كونها تعتبر فيها الاشارة مطلقا كان الكلام
 مستظما كما قاله أبو الطيب (أقول) وعبارة المنع في كتاب الطلاق هكدا ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ولم يقل
 هكدا فهي واحدة لفقد التشبيه لان الهاء للتثنية والكاف للتثنية اه وفي البحر عن المحيط لو قالت لزوجها
 طالق وأشار اليها بثلاث أصابع وأراد به ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل هكدا لانه لو وقع وقع بالضهير
 والطلاق لا يقع بالضهير اه وأنت خير بأن اعترض الحشى ليس في محله لانه اذا أتى بقوله هكدا اعتبرت
 الاشارة فاذا قيل له أطلعت امرأتك هكدا وأشار اليه بثلاث أصابع فأومأ برأسه أي نعم فانه يقع الثلاث
 كما هو ظاهر تأمل (قوله اشارة للاشياء) أي كذا في أحكام الاشارة من الاشياء في الفن الثالث (قوله
 ويزاد اليمين الخ) طاهره أن جميع الأيمان يحتمل فيها الاشارة لان المذكر كورأتمسلة وليس كذلك فانه اذا
 حلف بالضرب فإشار بالضرب لا يبرأ أو حلف لا يضرب فأشار بالضرب لا يحتمل اذا كان مثله عن يماشره
 والذي في المنع عن أيمان البرازية اذا حلف لا يظهر سر فلان أولا يفشى أولا يعلم ولا بأسر ولان أو حلف
 ليكن سره أولا يحفيته أولا يستره أو حلف لا يدل على فلان فأخبر به بالكتابة أو برباله أو كلام أو سأل أحد

بخلاف افتاء ونسب واسلام
 وكفر) وأمان كافر واشارة
 محرم لصيد والشيخ برأسه
 في رواية الحديث والطلاق
 في أنت طالق هكدا وأشار
 بثلاث اشارة للاشياء ويزاد
 اليمين كلفه لا يستخدم فلان
 أولا يظهر سره أولا يدل
 عليه

أكان سر فلان كذا أو كان فلان بمكان كذا فأشار برأسه أي نعم حدث في جميع هذه الوجوه وكذا إذا حلفوا
 لا يستخدم فلاناً فأشار إليه بشئ من الخدمة حدث في عينه خدمه فلان أو لا يخدمه اه ط (أقول) وأما قوله
 حدث للعرف إذا لايمان مبناها عليه وهو في العرف يكون بذلك مظهر اسره ومفشيته ومعلماته كالمهر ومهر
 حله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فافهم (قوله وأشار حدث) قال في الاشياء
 السراق أن لا يخبر بأسمائهم فالحيلة أن بعد عليه الاسماء في ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت
 فيعلم الوالي السارق ولا يحدث الخالف اه وفي مسائلنا الحيلة أن يقال له انا ذكر أمكنة وأشياء
 فلا ليس بمكان فلان ولا سره فقل لا فإذا تكلمنا بسرته أو مكانه فاسكت أنت ففعله واستدلوا به
 لا يحدث (قوله الا في نسع) ويدخل تحت اليمين منها ثلاث صور وينبغي أن يراد على التسع
 من العالم بالاشارة فانها تسكت في كاد منها في الشهادات قتال (اعلم) أن من القواعد الفقهية أنها
 ساكت قول كافي مسائل (منها) رأى أجنبياً يبيع ماله ولم ينهه لا يكون وكذا لا يسكن المالك (ومنها)
 القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون إذا في التجارة (ومنها) لو رأى
 راهنه يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون مأدونا بالبيع وزاد في الاشياء قوله في رواية (ومنها)
 لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون إذا بائناً لافه (ومنها) لو رأى عبده يبيع عينه أن عيان المالك
 لا يكون إذا (ومنها) لو سكت على وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوت عذراء
 ماله (ومنها) لو رأى قبه أو أمته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير له أدباً في النكاح (ومنها) لو زوجت غيره
 فسكت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك لان في الموانع كثرة أي ما لم تدمنه (ومنها) سكت
 امرأة العنين ليس برضا وان أقامت معه سنين (ومنها) الاعارة لا تثبت بسكوت (ومنها) حلف لا يسلم شفعة
 يسلمها ولو سكت عن خصومة فيها حتى بطلت شفعته لا يحدث (ومنها) حلف لا يؤخر عن ذلن حقه عليه
 شهراً فلم يؤخره شهر أو سكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحدث (ومنها) لو وهب شيئاً والموهوب له ساكت
 لا يصح ما لم يقل قبلت بخلاف الصدقة كذا يأتي (ومنها) لو أخرجته أو عرضته للبيع أو ساومه أو زوجته فسكت
 القن لا يكون اقراراً بقره بخلاف مالو بابه أو رهنه أو ودعه بخاية فسكت كما سيأتي أيضاً (ومنها) أحد شريكي
 عمان قال لصاحبه اني اشتريت هذه الامه ادفني خاصة فسكت صاحبه فشرها لا تكون له ما لم يقل صاحبه
 نعم كذا في جامع المقصولين موافقاً للخلاصة وغيرها وزيد في مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له بعير بشئ
 عند أبي حنيفة إذا اذن يتضمن هبة نصيبه منه إذا لو طاع لا يحل الا بالملك بخلاف طعام ركسوة (بقول الحقيير)
 وفي الاشياء فسكت صاحبه لا تكون له ما وذكروا هذه المسئلة فيما يكون السكوت فيه كالنطق كل ذلك
 سهو واضح لمخالفة ما سألنا من المعتمدين واحتمال كون المسئلة خلافية فيها وإيتان بعيداً ولو كانت
 كذلك لتهرض له أحد من أصحاب المعتمدين المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن القاعدة السابقة مسائل
 كثيرة صار السكوت فيها كالنطق أي يكون رضا (فمنها) سكوت البكر عند استنهارها قبل التزويج
 وبعده هذا الزوجها الولي فلزوج الجرم مع قيام الاب لا يكون سكوتها رضا (ومنها) سكوتها عند قبض
 مهرها ولو قبض المهر أبوها أو من زوجها فسكت يكون إذا بقبضه الا أن تقول لا تقبضه في شذم يجوز
 القبض عليها ولا يبرأ الزوج (ومنها) سكوت الصبية إذا بلغت بكرة يكون رضا ويبطل خيار بلوغها
 لا لو باعت ثيباً (ومنها) بكرة حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها أبوها فسكت حدث في بيعها كرضاها
 بكلام ولو حلفت بكذا أن لا تأذن في تزويجها فزوجها أبوها فسكت لا تحدث اذ لم تأذن ولزم السكاح
 بالسكوت (ومنها) تصدق على انساب فسكت المتصدق عليه ثبت الملك ولا يحتاج الى قوله ولا بخلاف الهبة
 (ومنها) قبض هبة وصدقة يحضره المالك وهو ساكت كان إذا بقبضه (ومنها) لو أبرأ مدونه فسكت المدنون
 يبرأ ولو رد بر تبرده (ومنها) الاقرار يصح ولو سكت المقر له ويرتد برده (ومنها) لو وكه بشئ فسكت الوكيل

وأشار حدث بمادة فحذر
 بطلان اشارة الباطق الا في
 تسع فليحفظ

وباشره صخر ويرتد بده فلو وكمه يبيع منه فلم يقبل ولم يرد فباعه جازو ويكون قبولا (ومنها) لو أوصى الى رجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصى بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الامر باليد اذا سكت المفوض اليه صخر ويرتد بده (ومنها) الوقف على رجل معين صخر ولو سكت الموقوف عليه ولو رده قيل يبطل وقيل لا (ومنها) تواضعا على تجمة ثم قال أحدهما لصاحبه قد بدى الى ان أجعله بيعا صحح فسكت الا سخر ثم تباعا صخر البيع وليس للساكت ابطاله بعدما سمع قول صاحبه (ومنها) سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين العائين رضا كالأمر من مسلم فوقع في الغنيمة وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى قنه (ومنها) لو كان المشتري مخبرا في قس شراء فرأى القن يبيع ويشتري فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره (ومنها) للبائع حبس المبيع اثمنه فلو قبضه المشتري ورآه البائع وسكت كان اذا نفي قبضه الصحيح والفساد فيه سواء في رواية وهو رضا بقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشطيع بالبيع وسكت يبطل شطيعته (ومنها) رأى غير القاضى قنه يبيع ويشتري وسكت كان مأذونا في التجارة لا في بيع ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا يأذن لقنه فرآه يبيع ويشتري فسكت يحث في ظاهر الرواية لا في رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع قن شيئا بحضرة مولاه ثم ادعاه المولى أنه له فلو كان مأذوبا يصح دعوى المولى ولو صحجورا صح قال الاستروشنى فان قيل ألم يصر مأذوبا بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن أنرا لادن يظهر في المستقبل (ومنها) باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات فانقاد للبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله كذا في جامع الفصولين موافقا لما في فتاوى قاضى خان وفي فوائد العتاي ولو سكت القن وهو يعقل فهو اقرار بركة وكذا الورهنة أو ذقعه بجنابة والقن ساكت بخلاف مالو آخره وعرضه للبيع أو ساومه أو زوجه فسكونه هنا ليس باقرار بركة (يقول الحقير) قوله وفي بعض الروايات الخ ظاهره يشعر بضعف اشتراط الانقياد أو تساوى الاحتمالين لكن الاظهر أن الانقياد شرط لماد كرى محل آخر من فتاوى قاضى خان رجل شرى أمة وقبضها فباعها من آخر والثانى من ثالث فادعت حر يتهافرها الثالث على الثاني فقبليها ثم أراد ردها على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقا اذا العتق لا يثبت بقولها ولو ادعت حرية الاصل فلو كانت حين بيعت وسات انقادت للبيع وتسليم فكذلك اذا لانقياد اقرار بالرق وان لم تنقد فليس للاول أن لا يقبل اه (ومنها) حلف لا ينزل فلان اداه وفلان نازل فيها فسكت الخالف حنثا لوقاله أخرجه فأبى أن يخرج فسكت (ومنها) ولدت ولدا فنهأ الناس زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفيه كإقراره (ومنها) أم ولد ولدت فسكت مولاه حتى مصى يومان لهذا الولد لا يملك نفيه بعده (ومنها) السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هـ ذا الشئ معيب فسمعه وأقدم مع ذلك على شرائه فهو رضاه والخبر عدل لا لوفاسقا عند أبي حنيفة وعندهما هو رضا ولو فاسقا (ومنها) سكوت بكر عند اخبارها بتزويج الولي على خلاف ما سر آنفا (ومنها) باع عقارا أو امرأته أو ولده أو بعض اقرار به حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضرا عند البيع أفتى مشايخ سمرقند أنه لا يسمع وجعل سكونه في هذه الحالة كإقرار دلالة قطعا لا لاطماع الفاسدة وأفتى مشايخ بخاوى أنه ينبغي أن يسمع فينظر المصلحة في ذلك فلو رأى أنه لا يسمع لاشتهار المدعى بحيلة وتلبيس وأفتى به كان حسنا سد الباب للتزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع الى المشتري وتقاضاه الثمن لا يسمع دعواه المالك لنفسه بعده لانه يصير مجيزا للبيع بتقاضيه (ومنها) رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه (يقول الحقير) وفي الفتاوى الولو الجلية رجل تصرف أيضا زمانا ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع بعد ذلك دعوى ولده فيترك على يد المتصرف لان الحال شاهد (ومنها) لو قال الوكيل بشراء ثمن بعينه لموكله انى أريد شراءه لم يخس فسكت موكله ثم شراء يكون للوكيل (يقول الحقير) وجسه الطريق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسئلة شريكى العنان وهو ما ذكره صاحب الخلاصة بعد ذكرها تبين

المستثنين بقوله والفرق أن الوكيل إذا علم للوكل رضى أم سخط بخلاف أجنبي
 إذا علمك فسخ الشركة الا برضاء صاحبه (ومنها) لما قلنا في المصنفين من سكت يكون
 اذنا (ومنها) سكوت رجل رأى غيره لم يقره حتى سمع (ومنها) سكوت الخالف بان
 لا يستخدم فلانا أي يملوكه ثم خدمه فلان بالأمر ولم يمتنع (ومنها) امرأة دفعت في تحببها لبنها
 أشيا من أمتعة الاب والاب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) أنفقت الام في تجهيز بنتها ما هو معتاد
 فـ سكت الاب لا تضمن الام (ومنها) باع أمة وعليها حلي وقرطان ولم يشترط ذلك لكن تسلم المشتري
 الأمة وذهب بها والبائع ساكت كان سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلي لها (ومنها) القراءة على الشئ
 وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في الاصح (ومنها) ما ذكر في قضاء الخلاصة ادعى علي آخر ما لا فسح
 يجب أصلا يؤخذ منه كفي ثم يسأل جيرانه عسى به آفة في لسانه أو سمعه فلو أنشأ أنه آفة
 الحكم فان سكت ولم يجب ينزل منزلة المنكر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يتخير (ومنها) ما
 أخرس يجب بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المزكى عند سؤاله عن حال الشبهة (ومنها) يكون السكوت فيها
 الرهن عند قرض المرتهن العيين المهرونة (يقول الحقيير) فصارت المسائل التي يكون السكوت فيها
 رضا أو بعين مسئلة ثلاثون منها ذكر في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة صاحب لا يشهد النظائر نقلها
 عن الكتب المعتمدة انتهى السكوت من نور العيون وقد ذكرنا بعض هذه فيما قدمنا من مراجعها ان شئت
 وتقدمت في كلام الشارح قيل البيوع آخر لو قف وزاد على ما هنا مسائل كثيرة وكتب عليها سبدي الوالد
 رحمه الله تعالى وزاد عليها مراجعها ثمانية (قوله لزمه الدين حالا) قال في الدرر لانه أقرب بحق على نفسه وادعى
 لنفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حجة دون الدعوى اهـ قال في الوقايع هذا المصل الاجل بكلامه أما
 اذا وصل صدق اهـ (قوله لانه دعوى بلا حجة) قال الجوى لانه أقرب بحق على نفسه وادعى حقا على المقر
 فاقرار حجة عليه ولا تقبل عوا بلا حجة اهـ (قوله لثبوت بالشرط) الاوضح أن يقول يثبت بالشرط ويكون
 بينا لقوله عارض وعبار الجوى والاجل عارض ولا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمسكر في
 العارض اهـ (قوله) وللمقر في النوع وللمسكر في العوارض) أي فكانت من قبيل الاقرار بالنوع
 لا بالعارض لان حجة النوع أن يكون الشئ من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول
 به فانه مؤجل بالشرط بل من حين كفه كان مؤجلا فاذا أقربه لم يكن مقرا بالحل كائن الدرهم السود من
 أصلها سود وليس السود عارض بالشرط فكان اقرار بالنوع بخلاف الدين فان الأصل فيه الحل ولا يصير
 مؤجلا الا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرارا بالدين وادعاء لحصول العارض والمقر له يسكر
 العارض والقول للمسكر ومثله اجارة العبد كما أفاده بعض الافاضل والحاصل أن الاجل عارض لا يثبت بنفس
 العقد بل بالشرط والقول للمسكر في العارض (قوله لثبوت في كفالة المؤجل بالشرط) فالاجل فيها نوع
 فكانت الكفالة المراجعة أحد نوعي الكفالة فيصدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر
 لان حقيقة النوع أن يكون الشئ من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فانه
 مؤجل بالشرط بل من حين كفه كان مؤجلا فاذا أقربه لم يكن مقرا بالحل كائن الدرهم السود من أصلها
 سود كما قدمناه قريبا وقد مررت المسئلة في كتاب الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شهر فراجع (قوله)
 وشراؤه أمة متعقبة) فاذا لم تكن متعقبة فأولى بالحكم المدكور وقوله وب في جراب أي كشراؤه ثوب في
 جراب وفي البرازية حال لذلك بقوله والضابط أن الشئ ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة
 المتعقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف كثوب في
 منديل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شئ يقبل ولها الاختلاف أقاويل العلماء في ذلك اهـ
 وبه ظهر أن الثوب في الجراب كغيره في المنديل ويدل عليه ما في الغوا كالبديهة لابن العرس حيث عد

(وان أقرب دين مؤجل
 وادعى المقر له حله لزمه)
 الدين (حالا) وعند الشافعي
 رضى الله عنه مؤجلا
 بعينه (كأقراره بعد في يد
 انه لرجل وانه استأجره
 منه) فلا يصدق في تأجيل
 واجارة لانه دعوى بلا حجة
 (و) حيثئذ يستخلف المقر
 له فيها ما بخلاف ما لو أقر
 بالثراهم السود فكذب في
 صفتها) حيث (يلزمه ما أقر
 به فقط) لان السود نوع
 والاجل عارض لثبوت
 بالشرط والقول للمقر في
 النوع وللمسكر في العوارض
 (كأقرار الكفيل بدين
 مؤجل) فان القول له في
 الاجل لثبوت في كفالة
 المؤجل بالشرط (وشراؤه)
 أمة (متعقبة) اقرار بالملك
 للبائع كثوب في جراب

مسئلة الثوب في الجراب مما يغتفر فيه التناقض فقال واذا اشترى ثوبا مطويا في جراب أو منديل فلما نشره قال هذا متاعى تسع دعواه فالدعوى مسبوقة مع التناقض في جميع هذه المسائل أى التى منها هذه على الرابع المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض مطاوعا فنعى سماع الدعوى اذا تقدم ما يباينها وقد منازلت في الدعوى دراجعه (قوله وكذا الاستيلاء والاستيلاء) أى طلب ايداعه عنده ومثله يقال في الاستيلاء والاستيلاء قال في تنوير البصائر وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرار بالملك للبائع أو بعدم كونه ما كاله ضمنيا لا قصد اوله كالأقارب يحا بأنه ملك البائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا وصل العين الى يده يؤمر بالرد الى ~~الرجوع~~ ~~مرفى~~ فصل المساومة وبيانه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم مات الاب وورثه الام المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالاثبات ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه أو من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على رعيه بحكم الشراء الاول لما تقر بأن القضاء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه كذا في جامع البرازي (قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة كفى جامع الفصولين من الفصل العاشر أى لو قبل اعارة الثوب والجارية المذكورين كان قبوله اقرار بالملك فان القبول هو الذى يتأتى منه والاعارة فعل ذى اليد فكيف تكون اقرارا بالملك الذى سهل ذلك وقوعها بين الاستيلاء والاستيلاء والحاصل ان الاستعارة هى التى تكون اقرارا بالملك للعير أما الاعارة فهى فعل المعير تأمل (قوله والاستيلاء والاستيلاء) قال في الاشباه الاستيلاء اقرار بعدم الملك له على أحد القولين وفي الجوى ان مما يغتفر التناقض استيلاء دارم ادعاء ملكه لانه موضع خفاء وقيل يجب تقييده بما اذا لم يكن ملكه فيه مظاهرا فنهى صرحوا بان الراهن أو البائع وفاء اذا استأجر الراهن أو المبيع لا يصح وهو كالمصريح في عدم كون الاستيلاء اقرارا بعدم الملك له اه ومثله في الحواشي الزمكية قال العلامة الجوى قبل عليه الاستيلاء اقرار بعدم الملك له اتفاقا وانما الخلاف في كونه اقرارا الذى اليد بالملك فقد اشتبه على صاحب الاشباه الاول بالثاني فأجرى الخلاف بالاول كفى الثاني وهو سهو عظيم ورد بان الضمير في له راجع للموثر والقرينة عليه قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جدا وقد صحح العمادى كلا القولين في فصوله في الفصل السادس وفي الاشباه الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كفى القيمة (قوله ولومن وكيل) أى وكيل واضع اليد والاستيلاء كفى الامة يمنع دعوى الملك فيها ودعواه في الحرية يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه) ولغيره الخ قال في الشريعة لامية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كون اقرارا بالملك لذى اليد ففيه روايتان على رواية الجامع بغير الملك لذى اليد وعلى رواية الزيات لا وهو الصحيح كذا في الصعري قال في عدة الفتاوى الاستعارة والاستيلاء والاستيلاء من المدعى عليه أو من غيره وكذا الشراء والمساومة وما أشبهه من الاجارة وغيرها تمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر ظاهر وأما كون اقرارا بالملك لذى اليد ففيه روايتان كساية أى فى يسا قال والظاهر عدى أن مجرد ذلك ليس باقرار لذى اليد اذ قد يفعل مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك لذى اليد لا بد أن يعير بالقرائن يجعل اقرارا فى موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعواه لغيره فى بعض المواضع لافى بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القضاى عزله والموكل على حقه لو شرط أن اقراره عليه لا يجوز قال صاحب نور العين قوله لو شرط الخ مستدرك اذ لو صدر ذلك من الوكيل فى غير مجلس القضاى لايتم تبرأه لاجل الى شرط المد كور هذا اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة أما اذا كان معطوفا على قوله فعله عند القضاى عزله فلا استدراك حيث يمكن مسئلة

وكذا الاستيلاء والاستيلاء
وقبول المودعة بجر (والاعارة
والاستيلاء والاستيلاء
ولومن وكيل) فكل ذلك
اقرار بملك ذى اليد

فمنع دعواه لنفسه ولغيره
بوكالة أو وصاية للتناقض
بخلاف إقراره من جميع
الدعوى ثم الدعوى بهما
لعدم التناقض ذكره في
الدرر فيسئل الأفراد وصحة
في الجامع

الاولى ناقصة حيث لم يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أو لا في صورة مساومة وكيله في غير مجلس القاضى
وهذا قصور واجام في مقام بيان واعلام كماله لا يخفى على ذوى الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل هو اقرار
فيه روايتان على رواية الزيات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية لا يكون اقرارا والاول اصح وعلى
الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع كالاستيلاء من البائع والاستيلاء
والاستعارة والاستيلاء والاستيلاء اقرارا بأنه لذى اليد سواء ادعاه لنفسه أو لغيره ولو أقيمت البيئة على ان
الوكيل ساومه في مجلس القضاء خرج من الخصومة وهو موكله أيضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء
خرج هو من الخصومة دون موكله اه وفي جامع الفصولين صحح رواية افادته الملك فاختلف التصحيح
للروايتين ويبنى على عدم افادته ملك المدعى عليه بجواز دعوى المقرب الغير اه ونقل السائكانى عن
الانقرهوى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيفتى به لترجحه بكونه ظاهر
الرواية وان اختلف التصحيح كما تقدم (أقول) ومثل ما تقدم من الاستعارة والاستيلاء وأخواتها الاقسام
قال في جامع الفصولين وامن الفتاوى رشيد الدين قسم تركيب ورثة أو قبل تولية لو وقف أو وصاية في تركية بعد
العلم واليقين بان هذا تركية أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع اه وتما فيه (قوله فمنع دعواه لنفسه) هذا
متفق عليه وأما كونه اقرارا بالملك لذى اليد ففيه روايتان مصححتان كما علمت (قوله ولغيره) قال في جامع
الفصولين الحاصل من جملة ما مر أن المدعى لو صدر عنه ما يدل على أن المدعى ملك المدعى عليه تبطل دعواه
لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعى عليه تبطل دعواه
لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا بملك المدعى عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فان ترجح
بالقرائن والا فلا يكون اقرارا بالملك اه (قوله بوكالة أو وصاية) يعنى اذا أقر الرجل بحال أنه لفلان ثم ادعاه
لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة أو وصاية لورثته أو وصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين
في حالة واحدة كافي الدرر (قوله للتناقض) يحله ما اذا كان لا يخفى سببه كما تقدم (قوله بخلاف إقراره) أى
لو أبرأه من جميع الدعوى ثم ادعى عليه وكالة لغيره أو لغيره هو وصيه صح لعدم التناقض لانه انما أبرأه عن حق
نفسه لا عن حق غيره (قوله بهما) أى بالوكالة والوصاية (قوله لعدم التناقض) لان إبراء الرجل عن جميع
الدعوى المتعلقة بماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل درر (قوله ذكره في الدرر)
الضمير يرجع الى ان ذكره متسا من قوله وكذا الخ سوى الاعارة والى المذكور شرعا فجميع ذلك مذكور
فيها والضمير في قوله وصحة في الجامع الخ يرجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع ومن صرح
بكونه اقرارا ملاخسر وفي النظم الوهابى لعبد البرذرخلاف قائم قال والحاصل أن رواية الجامع أن
الاستيلاء والاستيلاء والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزيات أنه
لا يكون ذلك اقرارا بالملك وهو الصحيح كذا في العمادية وحكى فيها اتفاق الروايات على أنه لا ملك
للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف يبنى صحة دعواه لملكه للمساوم فيه لنفسه أو لغيره انتهى وانما
حرمناه بكونه اقرارا أخذنا برواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اه قال السائكانى ويظهر لي أنه ان
أبديت دعوى بغير الزيات من أن الاستيلاء ونحوه لا يكون اقرارا وفي العمادية وهو الصحيح وفي
السرارجية أنه الاصح وقد مناع الانقرهوى أنه قال والاكثر على تصحيح ما في الزيات وأنه ظاهر الرواية
اه أقول لكن في الاستيلاء لنفسه على كل من الروايتين يكون اقرارا بأنه لا ملك له فيه وكيف يدعيه لنفسه
بماله أن يدعيه لغيره لعدم التناقض بناء على رواية الزيات ومما يؤيد ذلك ما نذكره قريبا في المقالة الآتية
في التهمة حتى لو برهن يكون دعواه تأمل (قوله وصحة في الجامع) أى صح ما مر من أن الاستيلاء والاستعارة
والاستيلاء ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه والمستأجر منه والمراد بالجامع جامع الفصولين
وهذه رواية الجامع للإمام محمد * (نقطة) * الاستيلاء من غير المدعى عليه في كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى

كالاتسراء من المدعى عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال في جامع القسولين بعد نقله عن الصغرى أقول
 ينبغي أن يكون الاستبعاد وكذا الاستنباط ونحوه كالاتسراء (قوله خلافا لتصحيح الوهبانية) أي في مسألة
 الاستبعاد لأن المبيع يحتفل أن يكون في يد البائع عارية أو غصبا أو يكون وكيل أو فذوليا فلم يقتض ثبوت
 الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا ما في الزيادات (قوله ووفق شارحها الشرنبلالي) أي بين ما في
 الجامع والزيادات (قوله بأنه إن قال بغيري هذا) أي مثلاً أو هبني أو أخرجني ونحوه (قوله كان اقراراً) أي
 اعترافاً بالملك لأنه جائز بأنه ملكه وقد طلب شراءه منه أو هبته أو أجارته (قوله وإن قال أتبيع هذا)
 أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقراراً بل استنفها ما لا نه يحتفل أن يقصد بذلك استظهار حاله هل يدعي الملكية
 وجواز البيع له أولاً أو يكون مراده طلب إثباته على اقراره بارادة بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك أي
 باقراره الضمى بناء على رواية الجامع ونفتي بهذه المسئلة برواية الزيادات لكن قد يقال إن ما ذكره لا يصلح
 أن يكون توفيقاً بين القولين بل هو تفصيل في كون المذكرات قد يكون بعضها اقراراً بعدم ملك المقر وقد
 يكون ملك المقر فتأمل والحاصل أنه إذا قال بعني أياه انما يصح ذلك فيما إذا كان مملوكاً لا مخاطب فان
 الإنسان لا يطالب من غيره أن يبيعه مال نفسه فيكون ذلك اعترافاً منه بالملك فلا يدعيه بعد ذلك لنفسه ولا
 لغيره وإن قال أتبيع فله بر يدان يبيعه له وكافة أفضوله فلا يكون اقراراً له بالملك (قوله صك البيع)
 أي وثيقة المبيعة (قوله فانه) أي ما ذكر من كتابة الاسم وانتم (قوله ليس باقراراً بعدم ملكه) أي فها هنا
 أولى أو مساو أي أنه أن يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره أي فقوله أتبيع هذا أولى بأن لا يكون اقراراً
 بعدم ملكه وصورة مسئلة كتابته وختمه على صك البيع هي أنه لو كتب شهادته وختم عليها على صك
 فيه باع فلان لا يكون اعترافاً منه بالبيع فان الإنسان قد يبيع مال غيره ففوضوا بخلاف ما لو كان الصك
 مكتوباً بيمينه صريحاً أو نافذاً فان كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون اعترافاً له بالملك فلا يصح بعد ذلك أن يدعيه
 لنفسه وكذلك هما إذا قال بعني انما يصح ذلك فيما إذا كان مملوكاً لا مخاطب فان الإنسان لا يطالب من غيره
 أن يبيعه مال نفسه إلى آخر ما قدمناه ويجب تعيينه أيضاً بعير أو جدين والرحم المحرم وبما إذا لم
 نصح في صك البيع * (مهمة) في البرازية عن الزيادات ساوم ثوباً ثم ادعى أنه كان له قبل المساومة
 أو كان لا يبيعه يوم مات قبل ذلك وتركه ميراثاً لا يسمع أمالو قال كان لابي وكال بالبيع فساومته ولم يتفق البيع
 يسمع ولو ادعاه أبوه يسمع أيضاً وكذا لو قال قضى لابي ومات قبل القبض وتركه ميراثاً لا يسمع أيضاً وإن لم
 يقض للاب حتى مات وتركه ميراثاً لا يقضى لأن دوام الخصومة شرط ولا يمكن لأنه لا يصلح خصماً بعد المساومة
 وعلى هذا لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بالشراء من المدعى عليه وقضى أولاً ثم زعم أحد الشاهدين أن
 الثوب له أولاً يبيعه وورثته عنه لا يسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه هذا لسمه
 لي أولاً يورثته عنه يقضى بالبيع ويسمع دعوى الشاهد فإذا برهن على مدعاه قضى له لانعدام التناقض
 ولو قال لا ولم يؤد الشهادة ثم ادعاه لنفسه وأنه لا يبيعه وكاه بالطلب يقبل وكذا إذا شهد بالاستحجار أو
 الاستبعاد أو الاستنباط أو الاستعارة من المدعى بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود
 المدعى من المدعى عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعاه مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا يقبل في نصيب الساوم
 ومساومة الابن لا تمنع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا يملك الدعوى وإن كان الاب ادعاه وقضى له به
 أخذه الابن وقبل القضاء للمساومة لا يبرهن وفي الاقضية ساوم ولجارية أو زرع أرض أو ثمرة محل ثم
 برهن على أن الأصل ما ملكه تقبل وإن ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا الفرع فعلى هذا لو ادعى
 شجرة افعال المدعى عليه ساومني ثمرة أو اشترى مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمر لغيره وفي
 الجزاء ادعى عليه شيئاً فقال اشتريته من فلان وأخرجني البيع لا يكون دفعا لأن الإنسان قد يجيز بيع الغير
 ملك الغير وفي المحيط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعى عليه أنه كان آجر منه نفسه في عمل هذا الكرم

خلافاً لتصحيح الوهبانية
 ووفق شارحها الشرنبلالي
 بأنه إن قال بعني هذا كان
 اقراراً وإن قال أتبيع هذا
 لا يؤيده مسئلة كتابته وختمه
 على صك البيع فانه ليس
 باقراراً بعدم ملكه (وله
 على

يندفع وفي المنتقى استأجرونا ثم يرهن أنه لابنه الصغير تقبل قال القاضي هذه على الرواية التي جعل
الاستئجار ونحوه اقراراً بعدم الملك له وعدم كونه ملكاً يمنع كونه ملكاً لغيره فجاز أن ينوب عن العير ما على
الرواية التي تكون اقراراً بأنه ملك للمطلوب لا تسمع الدعوى لغيره كما تسمع لنفسه انتهى (قوله مائة
ودرهم) وكذا لو قال مائة ودرهمان أو مائة وثلاثة دراهم كفي الخاتمة وعليه التعليل الآتي وأراد بدرهم
مال مقدرفه شمل الدينار وسائر الزونات والمكيل والحاصل أنه إذا ذكر بعد مقدم من الأعداد شيء من
المقدرات أو عدد مضاف نحو مائة وثلاثة أثواب أو أفراس يكون بياناً ولا فلا يكون بياناً كافي المنبع (قوله
كلها دراهم) أي فيلزمه مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة ودرهم قال في المختار ولو قال له على مائة ودرهم
فالسكل دراهم وكذا كل ما يكال ويوزن واعلم أن صاحب الدرر ذكر مائة المائة بصيغة الجمع ولغظه إذا قال له
على مائة ودرهم لزمه مائة دراهم ودرهم وتعبه عزى بان الصواب مائة درهم بالافراد واستدل بما في المقدمة
الحاجبية حيث قال ويميز مائة وألف تخفوض مفرد اه واعترضه أيضاً عبد الحليم بان الألف في دراهم من
طبعان القلم لأن مائة مائة مفرد لا غير وأجاب شيخ المولى أبي السعود بان دعوى النصب ساقطة وما ذكره
ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير وما وقع لصاحب الدرر حيث أضاف المائة إلى الجمع قليل وليس بخطأ
ومنه قراءة حمزة والسكسائي ولبسوا في كهفهم ثلاث مائة سبعمائة بأضافة مائة إلى سبعمائة والحاصل أن العدد
المضاف على قسمين أحدهما ما لا يضاف إلا إلى جمع وهو ثلاثة إلى عشرة والثاني ما لا يضاف كثيراً إلا إلى
مفرد وهو مائة وألف وتنتهي ما نحو مائة دراهم وألف دراهم الخ (قوله وكذا المكيل والموزون) كقائه وقفيه
حظاً أو ورطل كذا ولو قال له نصف درهم ودينار وثوب فله نصف كل منها وكذا نصف هذا العدد وهذه
الجارية لأن الكلام كله وقع على شيء غير عينه أو بعينه فينصرف النصف إلى السكل بخلاف مالو كان بعينه
غير معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزيلعي وأصله أن الكلام
إذا كان كله على شيء بعينه أو كان كله على شيء غير عينه فهو كله على الانصاف وإن كان أحدهما بعينه
والآخر غير عينه فالنصف على الأول منهما شربلاً لئلا يكتن بالعلامة المقدسة بعد أن عزوا جوب كل
الدرهم للتبيين فيه أن هذا على تقدير خفض الدرهم مشكل وأما في الرفع والسكون فسلم انتهى (وأقول)
لا إشكال على لغة الجواز على أن الغالب على الطلبة عدم اعتبار الأعراب أي مضاعف العوام ولكن الاحوط
الاستفسار فإن الأصل براءة الذمة فله قصداً لجرنا مل (قوله استحسننا) والقياس أن يلزمه المعطوف
ويرجع في بيان المعطوف عليه إليه وبالقياس أخذنا الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله وفي مائة وثوب) نحوه
ماقة وشاة ومائة وعبد (قوله لانها مبهمه) قال في التبيين وجه الاستحسان أن عطف الموزون والمكيل
على عددهم يكون بياناً للمبهم عادة لأن الناس استأنوا تكرار التفسير وهو الدرهم عند كثرة الاستعمال
وذلك فيما يجري فيه التامل وهو ما يثبت في الذمة وهو المكيل والموزون لانها ثبتت ديناً في الذمة سلماً
وقر صاوغاً واكتفوا بذلك كرهة لكثر أسبابه ودورانه في الكلام بخلاف الثياب وغيرها مما ليس من
المقدرات أي مما لا يكال ولا يوزن لانها لا يكثر التعامل بها لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات والثياب
وان ثبتت في الذمة في السلم والانتكاح الا أنهم لا يكثران كثرة القرض والثلث فلم يستأنوا كرهها لعدم
دورانها في الكلام والاكتفاء بالشأن لا كثرة ولم توجد فيقي على القياس بخلاف قوله مائة وثلاثة
أثواب حيث يكون الأثواب تفسيراً للمائة أيضاً ويستوى فيه المقدرات وغيرها لأنه ذكر عدد من مبهمين
وأعدهما تفسيراً فيه ينصرف اليهما فيكون بياناً لهما وهذا بالاجماع لان عادتهم حوت بذلك ألا ترى أنهم
يقولون أحد عشر وثلاثة وخمسون درهماً فيمنصرف التفسير اليهما لا استأنوا في الحاجة إليه انتهى
قال أبو السعود والمقارب الذي لا تخاف أحادهما الكبير والصغير كالمكيل والموزون (قوله وفي مائة
وثلاث أثواب) أو دراهم أو شيء (قوله كاهنات) لأنه ذكر عدد من مبهمين وأورد فهم ما بالانتهى

(مائة ودرهم كلها درهم)
وكذا المكيل والموزون
استحسننا (وفي مائة وثوب
ومائة وثوبان يفسر المائة)
لأنها مبهمة (وفي مائة
وثلاثة أثواب كلها ثياب)

فصرف اليهما لعدم العاطف وهذا بالاجماع (قوله خلافا للشافعي) ظاهر كلامه أن مخالفته في هذه المسئلة
فقط وليس كذلك قال العيني وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في السكك وعند أحمد المذهب من جنس
المفسر في الفصلين انتهى ونحوه في الدرر (قوله لم تذكر بحرف العطف) بأن يقول مائة وأثواب ثلاثة كافي مائة
وثوب (قوله فانصرف التفسير) أي بالاثواب (قوله اليهما) يعني أنها تكون تفسير اليهما الاستواء المعطوف
والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تلزمه الدابة فقط) لأن غصب العقار لا يتحقق عندهما وعلى قياس
قول محمد بنهما (قوله والاصل أن ما يصلح طرفا أن أمكن نقله) كتمر في قوصرة لزماه ومثله طعام في جوارق
أو في سفينة (قوله لزماه) لأن الاقرار بالغصب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظهرا ولا يتصور الا
بنقل المظروف فصار اقرارا بغصبها ضرورة ويرجع في البيان اليه لأنه لم يعين هكذا قرر في غاية البيان وغيرها
هنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما في الحاشية على ثوب أو عبد مع ويقضى بقيمة
وسا عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر والاشباه لا يلزمه شيء اه ولعله قول
الامام فهذا يدل على أنه ما هنا قصر على الغصب والالزمية القيمة أولم يلزمه شيء ثم رأيت في الشريعة في
الجوهرة حيث قال أن أضاف ما أقرب الى فعله بأن قال غصبت منه غرابي قوصرة لزماه التمر والقوصرة والا
بضطر الى فعل بل ذكره ابتداء وقال له على غرابي قوصرة فعليه التمر دون القوصرة لأن الاقرار قول والقول يعين
البعض دون البعض كقولنا بعته زعفراني سلة اه ولله تعالى الحمد ومثله في حاشية أبي السعود على
الامسكين ولعل المراد بقوله فعليه التمر قيمته تأمل اه سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ولعل عليه التمر
لا قيمته لأنه مثلي تأمل (قوله والالزم المظروف فقط) وهذا عندهما لأن الغصب الموجب للضمن لا يتحقق
في غير المظروف ولو ادعى أنه لم ينقل لم يصدق لأنه أقر بغصب تام لأنه مطابق فيحمل على الكل (قوله خلافا
لمحمد) بناء على تصور غصب العائيب العقار عندهما غير متصور فيكون اقرارا بالمظروف فقط وعدمه متصور
فيكون اقرارا بالمظروف والمظروف (قوله وان لم يصلح) أي ما جعل طرفا قوصرة وهو قوله في درهم والدرهم
لا يصلح أن يكون طرفا الدرهم فيكون قوله في درهم لعوا يلزمه درهم فقط (قوله في خيمة) فيه أن الخيمة
لا تسمى طرفا حقيقة والمعتبر كونه طرفا حقيقة كافي المبح (قوله بالبحر) هو ظاهر الحكم أخذ من الاصل
ويدل عليه ما يأتي متنا وهو قوله ثوب في منديل أو في ثوب بل هما أولى وفي غاية البيان ولو قال غصبتك كذا في
كذا والثاني مما يكون وعاء لا أول لزماه وفيه ولو قال على درهم في قفيز حنطة لزماه الدرهم فقط وان صلح القفيز
طرفا بداهة ما قال خواهر زاده أنه أقر بدرهم في الزمة وما فيه لا يتصور أن يكون مظهرا في شيء آخر اه
ونحوه في الاستيعاب واستظهر سيدي الوالد رحمه الله تعالى أن هذا في الاقرار ابتداء أمافي الغصب فيلزمه
الطرف أيضا كفي غصبته درهم في كيس بناء على ما قدمناه ويبيده التعليل وعلى هذا التفصيل درهم في
ثوب تأمل (قوله وبخاتم) بأن يقول هذا الخاتم لك (قوله تلزمه حاقته) الحاقته يسكون الالام في حلقه الباب
وغيره والجمع حاق. فمختين على غير قياس وقال الاصمعي بكسر الاول كقصعة وقصع وبدوة وبدوة وحكي يونس
عن اس العللاء أن الفخ لعمه في السكون ط (قوله ووصفه) هو ما يركب في الخاتم من غيره وفي القساموس
الفص للخاتم مائة والكسر غير الحن (قوله جميعا) لأن اسم الخاتم يشملها وهذا يدخل الفص في بيع
الخاتم من غير تسمية ط عن الشامي (قوله جفته) بفتح الجيم مخددة وقراه (قوله وحائله) جمع حالة بكسر
الحاء علاقته ط وهي ما يشد به السيف على الخاصرة قطعة جاد ونحوها قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها
واغما واحد يحمل عيني (قوله ونصه) - نديده لأن اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت مزين) يستور
(وسر) مقتضى هذا التفسير أن يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقبل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي
العيني هو بيت مزين بالثياب والاسرة والستور ويجمع على مجال فالامسكين واسم بشخان وقيل
خرمسان اه ويقال لها الاس الماموسية والظاهر لزومها لانها من مفهومها وصدق الاسم على الكل كإلزمته

خلافا للشافعي رضي الله
عنه قلنا الاثواب لم تذكر
بحرف العطف فانصرف
التفسير اليهما الاستواء
في الحاجة اليه (والاقرار
بدابة في اصطبل تلزمه)
الدابة (فقط) والاصل أن
ما يصلح طرفا أن أمكن
نقله لزماه والالزم المظروف
فقط خلافا لمحمد وان لم يصلح
لزم الاول فقط كقوله درهم
في درهم درر قلت ومطاده
اه ولو قال دابة في خيمة لزماه
ولو قال ثوب في درهم لزماه
الثوب ولم أره فليحذر
(وبخاتم) تلزمه (حاقته
وفصه) جميعا (وسيف
جفته وحائله ونصه) وبخاتم
بجاء فميم بيت مزين يستور
وسر

العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه تأمل (قوله العبدان) بضم النون جمع عود
كدود جمع ديدان والدود جمع دودة صحاح (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تخفف مختار الصحاح قال صاحب
الجهرة أما القوصرة فأحسها دخيلا وقد روي

أفلح من كانت له قوصرة * يأكل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أرى ما حكمة هذا البيت اه وهي وعاء التمر منسوج من قصب ويسمى به ما دام التمر فيها والا
فهى تسمى بالزنبيل كفى المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى في عرف الشام قفة فاذا كسرتة شددت
فقلت زنبيل لانه ليس في الكلام فعيل بالفتح كذا في الصحاح بقى أن يقال مقتضى قوله فاذا كسرتة الخ
يفيد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى عدم جوازه وعبارة القاموس تفيد جوازه مع
الذلة (قوله جرائق) كصانف جمع جوائق بكسر الجيم واللام وضم الجيم وفتح اللام وكسر هاء وعاء
معروف قاموس أى وهو العدل (قوله أو ثوب في منديل) لانه ظرف له وهو يمكن حقيقة فيدخل فيه على
ما يمازى باي والمنديل بكسر الميم قال في المغرب تمديل بمنديل خيش ٣ أى شده رأسه ويقال تمديات بالمدليل
وتمديات أى تمسحت به جوى (قوله يلزمه الظرف كالمظروف لما قدمناه) أى من أن الصالح للظرفية حقيقة
ان أمكن نقله لزمناه والالزم المظروف فقط عندهما وكذا الوأقر بأرض أو دار يدخل البناء والاشجار اذا كانا
فيهما حتى لو قام المقر بينة بعد ذلك أن البناء والاشجار والغصن والجفن والعبدان لى لم يصدق ولم تقبل بينة
كفى ان ينسج وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار للغلان الانشاؤها فانه لى وكذا فى سائرهما وان لم يصح الاستثناء
ويكون الكل للمقر له لانه لو أقام البينة قبل كفى الحامية (قوله لا يلزمه القوصرة) لان من لا يتزاع فكان
اقرارا بالمتزاع (قوله كثوب في عشرة وطعام في بيت) هو على قولهما وقياس محمد لزومههما (قوله فيلزمه
المظروف فقط) عندهما ولزمه محمد السكل لان الغليس قد يلف في عشرة ونوقض بما لو قال كراس في
عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لواحد عادة) والممتنع عادة كالمتمتع حقيقة وفي قد تانى بمعنى بين أى
على معنى البين والوسط مجازا كقوله تعالى فادخل في عبادةى فوقع الشك والاصل براءة الذمة والمسال لا يجب
مع الاحتمال وفي كلام الشرح ان فى الآية بمعنى مع (قوله رعى معنى على) لان غصب الشيء من محمل
لا يكون مقتضيا غصب المحمل كفى النهاية عن البسيط زيلعى في تعليل قوله بحلاف ما اذا قال غصبت
ا كفا على جاور حيث يلزمه الا كاف دون الجار لان الجار مذكور وليبيان محمل المعصوب حين أخذه به يقال
هنا اذا قال خمسة في خمسة وعنى على فقد أقر باغته صاب خمسة مستقرة على خمسة فالمعصوب هو الخمسة المستقرة
والخمس المستقرة عاينها مذكور وليبيان محمل المعصوب حين أخذه وغصب الشيء من محمل لا يكون مقتضيا
لغصب المحمل تأمل (قوله أو الضرب خمسة) لان أثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال درر قال في
الولولجية ان عني عشرة في عشرة الصرب فقط أو الضرب وتكثير الاجزاء فعشرة وان فوى بالضرب تكثير
العين لزمه مائة (قوله لما صر) أى في الطلاق من أن الضرب يكثير الاجزاء لا المال فاذا قلت خمسة في خمسة
تريد به أن كل درهم من الخمسة مثلا خمسة أجزاء وفي الولولجية أى فيما اذا قال له على عشرة في عشرة ان فوى
الضرب ان قال فويت تكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان فوى تكثير العين لزمه مائة وان فوى بالضرب
ولم ينوشيا آخر لزمه عشرة جلا على نية الاجزاء انتهى وهذا يقتضى ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها
ومعلوم أن ذلك عند التجاحد أما عند الاتفاق فالامر طاهر (قوله ولزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول
الحسن بن زياد وفي الشارح وقال زفر عليه عشرة فاعمل عن زفر رويته وفي التقرير يبدكر ان مذهب
زفر مثل قول الحسن كذا كره العيني مخالفا للزبائى قال في التبيين وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد
خمس وعشرون لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد الآخر ولزفر أن حرف
في بـ عمل بمعنى مع وان ما راد به ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر وهو من الناس فعين الجواز

العبدان والكسوة وبهم
في قوصرة أو طعام في
جوائق أو في (سفينة أو
ثوب في منديل أو) في (ثوب
يلزمه الظرف كالمظروف)
لما قدمناه (ومن قوصرة)
مثلا (لا) يلزمه القوصرة
ونحوها (كثوب في عشرة
وطعام في بيت) فيلزمه
المظروف فقط لما راد
العشرة لا تكون ظرفا لواحد
عادة (وبخمس في خمسة
وعنى) معنى على أو (الصرب
حصة) لما راد لزمه زفر
بخمسة وعشرين

٢ (قوله شددت الخ كذا
بالاصل ونص الصحاح
والزنبيل معروف فاذا
كسرتة شددت فقلت زنبيل
أو زنبيل الخ تأمل اه
مصححه

٣ قوله خيش هكذا بالاصل
فلجور

المتعارف بين الناس وقلنا لما تعذرت الحقيقة وهي الظرفية لقي ولا يصار إلى المجاز لأن المجاز متعارض لانها تستعمل بمعنى الواحد بمعنى مع وبمعنى على وليس حلها على البعض أولى من البعض فبلغت اهـ (لخصاً) قوله وعشرة ان عني مع) لان اللفظ يحتمل المعية فقد نوى محتمل كلامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم أو مع درهم لزمه وكذا قبله أو بعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو قال درهم درهم لان الثاني تأكيده على درهم في قفيز بوزنه درهم وبطل القفيز كعكسه وكذلك فرق زيت في عشرة نخاتيم حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبديهة اهـ (لخصاً) وفي الحاوي القدسي له على مائة ونيف لزمه مائة والقول له في السيف وفي قريب من ألف عايمه أكثر من خمسة مائة والقول له في الزيادة (قوله كما صفي الطلاق) من أنه لو قال أنت طالق واحدة في ثنتين طاعت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين وثلاث وان نوى مع الثنتين وثلاث وبتنتين في ثنتين بنية الضرب ثنتان وان نوى الواحد أو مع كما مر وكذا يقال مثله في مسئلة ما لو قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بأن قال نويت تكثير الاجزاء لان لزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينو شيئاً آخر لزمه عشرة جلاء على نية الاجزاء كافي للولوية وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه الصورة ويحويها لان ذلك عند التجاهد اما عند الاتفاق فالامر ظاهر كما مر قريبا تأمل (قوله تسعة) أي عند الامام وعندها عشرة وعندها ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا والحد لا يدخل في الحدود ولهـ ما أن العاية يجب أن تكون موجودة اذا المعدوم لا يجوز أن يكون حدا للموجود وجوده بوجوبه فتدخل العايتان وله ان العاية لا تدخل في العايتان الحد يعاير الحدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت العاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر وفي المنع ولان العدد يقتضي ابتداء فاذا أخرجنا الاول من أن يكون ابتداء صاوالثاني هو الاول فيخرج هو أيضاً من أن يكون ابتداء كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدي الى خروج الكل من أن يكون واجبا وهو باطل اهـ والمراد بالعاية الثانية المتهم للمد كورفا العاية في العشرة العاشر وفي الاف الاخر ٣ الاخير وهكذا قاله أبو حنيفة في العاية الاولى استحسان وفي الثانية تيماس وما قاله في العايتين استحسان وما قاله زفر فيهما قياس كافي قاضي زاده (قوله بخلاف الثانية) أي ما بعد الى فان للتسعة وجودا بدون العاشر فلا دليل على دخوله فلا يدخل بالشك (قوله وما بين الحائطين) أي بخلاف ما بين الحائطين أي لو قال له في دارى من هذا الحائط الى هذا الحائط فانهما لا يدخلان في الاقرار لان العاية لا تدخل في المعاي في المحسوس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم وبخلاف المعدوم فانه لا يصلح حدا الوجود وجوده بوجوبه ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار اليهما لانه لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالانقاي كفي المنبع (قوله فلما قال) أي لما كان في المعدود تدخل العاية الاولى دون الثانية قال وفيه كرحنطة الخ لان الكرم معدود بالقف فيز عادة فكانه قال من قفيز الى تمام القفران من قفيز حنطة وشعير فتدخل العاية الاولى ولا يدخل القفيز الاخير من كرا الشعير لانه ذكر الشعير بعد الى قبله كرحنطة وكرا شعير الاقفيزا قال في المنع لان القفيز الاخير من الشعير هو العاية الثانية وعندهما يلزمه الكران (قوله الاقفيزا) من شعير قال القدر في التقريب قال أبو حنيفة فيمن قال للغسلان على ما بين كرا شعير الى كرا حنطة لزمه كرا شعير وكرا حنطة الاقفيزا لم يجعل العاية جميع السكران العادة أن العاية لا تكون أكثر الشئ ولا نصفه والكرم مساوية عن جملة من القفران فوجب أن يصير الانتهاء الى واحد منهما اهـ شلبي عن الاتقاني ومثل هذا يقال في مسئلة المصنف ونقل الشاذلي أيضاً عن قاصحان لو قال له على ما بين مائة الى مائتين في قول أبي حنيفة يلزمه مائة وتسعة وتسعون فتدخل فيه العاية الاولى دون الثانية اهـ ولو قال من عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعنده تلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما السكك ذكره الزياحي عن النهاية

(وعشرة ان عني مع) كما صفي
في الطلاق (ومن درهم الى
عشرة أو ما بين درهم الى
عشرة تسعة) لدخول العاية
الاولى ضرورة اذ لا وجود
لما فوق الواحد بدونه بخلاف
الثانية وما بين الحائطين
فاذا قال (و) في له (كرحنطة
الى كرا شعير لزمه) جميعا
(الاقفيزا) لانه العاية الثانية
(ولو قال له على عشرة دراهم
الى عشرة دنانير يلزمه
الدراهم وتسعة دنانير)
عند أبي حنيفة رضي الله عنه

٣ قوله الاخر الاخير لعله
الفرد الاخير كما سيأتي في
هذه المحطة

وانظر ما ووجه لزوم الكرم الشيعير الاقنير ما مع انه جعل الغاية نفس الكرم (قوله لما سر) أي من أن
 العناية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة والعناية الاولى داخلية لضرورة بناء العدد عليهم واعلم أن المراد
 بالعناية الثانية المتهمة للمذكور فالعناية في العشرة العاشر وفي الى ألف الفر دالاخير وهكذا على ما ينظر لى
 قال المقدسي ذكر الاتقاني عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من
 شاة الى بقرة لم يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا ورايت معز بالشرحها قال أبو يوسف اذا كان بعير عينه فهما
 عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحاني (قوله به
 ما بينهما فقط) أي دون الحائطين لقيامهما بأنفسهما اثر بذلالية عن البرهان وعلى المسئلة في الدرر تبعاً
 للزيلي بقوله لما ذكرنا أن الغاية لا تدخل في المعيا اه ولا يخفى ما فيه بالنسبة للمبدء الدخوله فيما سبق
 بخلاف ما هو له اذا زاد العيب في على ما اقتصر عليه الزيلي حيث قال لان العناية لا تدخل في المحسوس ولا
 المبدء بخلاف ما تقدم اه وقد مناه قريبا (قوله لما سر) هو لم يقدم له تعليلا وانما ذكره لثقلته لقوله
 من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد ذكره في المنع بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود
 فيصلح حدا فلا يدخلان اه والمحسوس هو هذه المسئلة ط (قوله وصح الاقرار بالحل) سواء كان
 حل أمة أو غير هابان يقول حل أمي أو حل شاتي لفلا بواب لم يبين له سبب الان لتجسجه وجهاهو
 الوصية من غير كان أو وصي رحل بحمل شاة مثلا لا حروما فأقراسه بذلك فعمل عليه جوى (قوله
 المحتمل) اسم فاعل من احتمل أي يصح أن يحتمل عليه لفظ الوجود فيقال هذا الحل موجود وهو أعم من
 كونه لان ماله أولا ٢ فانها اذا ولدت بعده لدون نصف حول كان موجودا حقيقة ولدون حولين لومة معتدة
 غير محقق لكنه ممكن ويمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبه وكذا غير الادعى اذا قدر بأدنى مدة الحل
 المتصور فيه كان محققا وجوده ولو قال المعلوم وجوده أو المحتمل كفي التبيين لكان أظهر واستعفى عن
 التكاف واقتصر على المعلوم وجوده لما علم في مسئلة المعتدة انه معلوم شرعا ولعل أصل العبارة كالتبيين فقط
 لفظ المعلوم من قيم الباسخ مع انه يرد على قوله المحتمل ما لو حانت به المروجة لدون سنتين فانه محتمل وجوده
 بمعنى الامكان مع انه لا يصح الاقرار به حينئذ فتعين الاقتصا على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد المعتدة
 لدون السنتين كما علمت (قوله ما تلد) أي الامة (قوله لدون نصف حول لومروجة) وانما كان كذلك لما
 تقرر أن أقل مدة الحل ستة أشهر وأكثرها سنتان فاذا كانت مروجة وحانت بأول ذلك من ستة أشهر علم
 انه موجود فبالاقرار وكونه ابن الروح لا يمنع الاقرار به اعبره لان ولد الامة رقيق كافي الدرر (قوله أو
 لدون حولين لومة معتدة) أي لو كانت معتدة فحانت به لأقل من حولين يصح الاقرار به للعالم بوجوده وقت
 الاقرار (قوله لثبوت نسبه) أي انه لما حكم الشارع بثبوت نسبه من المطابق كان حكما بوجوده وقت
 الاقرار به (قوله ولو الحل غير ادعى) كحمل الشاة مثلا بان قال حل شاتي لفلان كما مر بشرط أن يتيقن بوجوده
 وقت الاقرار (قوله ذلك) أي الحل ولا حاجة اليه لان الموضع للاضمار (قوله لكن في الجوهره) الاستدلال
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة ادلا يلزم فيما ذكر (قوله أقل مدة حمل الشاة
 الح) سيما في كتاب الوصايا بقوله القهستاني ٣ أن أقل مدة الحل للادعى ستة أشهر وللغير احدى
 عشر وللأبلى وللغير احدى عشر وللغير احدى عشر وللشاة خمسة أشهر وله المعزول للسنور شهران وللكتاب
 أربعون يوما وللطير احدى وعشرون يوما (قوله وصح له) أي العمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بان جاءت
 به لدون نصف حول أو سنتين أي وهي روجة حلال وأبوه ميت أمالو حانت به سنتين وأبوه حي ووطه الام له
 حلال فالأقرار باطل لانه يحال بالعالم الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لا حقيقة ولا حكما
 بيباية وكما في (قوله ان بين مدنا صالحا تصور العمل) أي يتصور ثبوته للعمل أي بأن بين سببا صالحا
 لثبوت الحكم له (قوله كالارث والوصية) الكاف استقصائية لا يحصر السبب الصالح فيهما (قوله فورته)

لما سر غاية (وفي) له (من)
 دارى ما بين هذا الحائط الى
 هذا الحائط له ما بينهما فقط
 لما سر (وصح الاقرار بالحل
 المحتمل وجوده وقت) أي وقت
 الاقرار بان تلد لدون
 نصف حول لومروجة أو
 لدون حولين لومة معتدة
 لثبوت نسبه (ولو) الحل
 (غير ادعى) ويقدر بأدنى
 مدة يتصور ذلك عند أهل
 الخبرة زيلي لكن في
 الجوهره أقل مدة حمل الشاة
 أربعة أشهر وأقلها البقية
 الدواب ستة أشهر (و) صح
 (له ان بين) المقر (سببا
 صالحا) يتصور العمل
 (كالارث والوصية) كقوله
 مات أبوه فورته أو وصي
 له به فلان فيجوز

٣ مطالب أقل مدة الحل
 للادعى وغيره

الحل واستهلك من مال المورث ألفاً مثلاً (قوله والام) أي وإن لم يبين سبباً صالحاً بان لم يبين سبباً أصلاً أو بين
سبباً غير صالح لا يصح الاقرار بل يلعو كأي قريباً (قوله كأي) أي في قوله وإن فسر الخ (قوله لا قتل من
نصف حول) أي بان كانت ذات زوج أو لا قتل من سنتين إن كانت معتدة فإن ولدته لا كثر من سبعة أشهر لم
يستحق شيئاً جوى ومثله في ابن السكال (قوله وإن ولدت حيين) أي ذكرين أو أنثيين (قوله ولهما) لأن
مجموعهما هو الحل وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فالمورث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من
الضمير في الخبر أي فهو ولهما نصفين (قوله فكذلك) أي نصفان في الوصية لأن المال للحمل وهو مجموعهما ولا
أرجحية لأحدهما على الآخر فيه (قوله بخلاف الميراث) فإن فيه للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله لورثة ذلك)
لا حاجة إلى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة الجروان ولدت مبتدأ يراد بالورثة الموصى أو ورثة أبيه
أه قال العلامة الرملي أقول يعني إذا قال المقر أوصى له به فلان ثم ولد ميتاً فإنه يراد بالورثة الموصى الذي
قال المقر أنه أوصى للحمل وتوله أو ورثة أبيه يعني أن قال المقر مات أبوه ورثته فإنه يراد بالورثة أبيه أو ولد
ميتاً عملاً بقول المقر في المستثنين (قوله لعدم أهلية الجنين) أي لأن هذا الاقرار في الحقيقة لهما أي للموصى
والمورث وإنما ينقل للجنين بعد ولادته حياً ولم يفصل حياً فيكون لورثته كما يكفي الدرر والحاصل أن الحل
لا يكون أهلاً لأن يرث ويورث ويستحق الوصية إذا اخرج أكثره حياً (قوله كعبه) أي للحمل فأنه لا تصح
له لأن حكمه هائبوت الملك للمو هو بوله والحمل لا يملك (قوله أو يبيع أو اقراض) بأن قال الحل باع مني أو
أقرضني درر إذا لا يتصور شيء منه من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكم لأنه لا يولي عليه (قوله أو أبهم
الاقرار ولم يبين سبباً) بأن قال الحل فلائة كذا (قوله لهما) أي بطل فلا يلزمه شيء أيضاً عند أبي يوسف لأن مطلق
الاقرار يصرف إلى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حل اقرار المأذون واحد المتفاوضين عليه فيصير كما إذا صرح
به ولا يصح فكذلك هذا درر (قوله وحل محجـ المـ مـ على السبب الصالح) لأنه يحتمل الجواز والفساد
ولأن لاقراراً إذا صدر من أهله مضافاً إلى محله كان حجة بحسب العمل أو لا نزاع في صدوره من أهله لأنه هو
المفروض وأمكن إضافته إلى محله بحسب محله على السبب الصالح جلال الكلام العاقل على الصحة كالعبد المأذون إذا
أقر بدين فإن اقراره وإن احتمل الفساد بكونه صدقاً أو دين كفالة والصحة بكونه من التجارة كان صحيحاً صحيحاً
لكلام العاقل عما به وأبو يوسف يبطله لأن لجوازه وجهين الوصية والارث ولطلانه وجوه وليس أحدهما
بأولى من الآخر فكيف بالفساد نظيره لو شري عبداً أو ألف ثم قبله القديع وعده آخون من البائع بألف
وجسمائة وقيمتهم مساوياً فإنه يبطل وإن أمكن جوازه بأن يجعل ألفاً أو أكثر حصصاً المشتري والباقي
حصصاً الآخر زيلعي وفيه نظر إذا سلم أن نعد جهة الجواز توجب الفساد لم لا يكفي في صحة الحل على
الجواز صلاحية فرد من الوجهين وإن لم يتعين خصوصية ألا ترى أن جهالة نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار
اتفاقاً فكيف تمنعها جهالة سبب المقر به جوى عن قاضي زاده وهو هذا ترجيح منه لقول محمد ويؤيد بحث
قاضي زاده ما ذكره في الشرح لآلية حيث قال ولقاتل أن يقول قد تقدم من الزيلعي في الاقرار بالجهول أنه
إذا لم يبين السبب يصح ويحمل على أنه وجب عليه بسبب صحة الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره نازم
عدم حمله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة أه وفي التنبيهين ولا
يقال إن ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقدر على إبطاله ببيان سبب غير صالح والإبطال رجوع عن
الاقرار وهو لا يملك الرجوع لأننا نقول ليس يرجوع وإتمامه ببيان سبب يحتمل لأنه يحتمل أن أحدهما
أولياؤه بأعنه منه فحسب أن ذلك صحيح فيقر به ويضيفه إلى الجنب مجازاً أه لمخصاً ثم على قول محمد إذا صح
الاقرار مع إتمام السبب ثم ولد الحل ميتاً ولم يوجد حل ابن يراد المقر به يرجع وأفاد في الزيلعي والعمالية أنه
تحصل أن للمسئلة ثلاث صور إما أن يهتم الاقرار وهو على الخلاف وإما أن يبين سبباً صالحاً فيجوز بالاجماع
وإما أن يبين سبباً غير صالح فلا يجوز بالاجماع فإن قيل طاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقدر على

والا فلا كأي (فإن ولدته
حياً لا قتل من نصف حول)
مذاق (فله ما أقروا ولدت
حيين ولهما) نصفين ولو
أحدهما ذكراً أو أنثى
أنثى فكذلك في الوصية
بخلاف الميراث (وإن
ولدت ميتاً يراد لورثة)
ذلك (الموصى والمورث)
لعدم أهلية الجنين (وإن
فسره) ما لا يتصور كعبه
أو (يبيع أو اقراض أو
أبهم الاقرار) ولم يبين
سبباً (لها) وحل محجـ
المـ مـ على السبب الصالح
و به قالت الثلاثة (و) أما
الاقرار للربيع

ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح أجيب بأنه ليس يرجو ع بل ظهور كذبه
بيقين كقولنا قطع يد فلان عمدا أو خطأ ويد فلان بحجة اه ثم قال المنبئ لعبد الحليم وقيل أبو حنيفة مع
أبي يوسف واختار صاحب الهداية قول أبي يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وتبعه صاحب الوقاية
حيث ترك قول محمد رأسا إشارة إلى رجحان قول أبي يوسف وعليه أكثر الشراح حيث قووا دليله اه ثم قال
فظهر أن قول أبي يوسف هو المختار وأقوى وإن من قال ولم يظهر فيما عدا من المتعبرات ما يرجح قول
أحدهما على قول الآخر أظهر عدم تتبعه كما لا يخفى اه (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول
ويثبت الملك للمقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على الابطال كفي الانقرة ويؤى وأما الاقرار للصغير فلا
يتوقف على تصديقه فيصير الشيء المقر به له مأكلا بمجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر بعد ذلك للغير كما قدمناه
عن الخبر الرملي ومخالفه اجمعه ان شئت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاني بخلاف ما لو أقر
لرضيع أن عليه ألف درهم بالبيع أو الجارة لان الرضيع من أهل أن يستحق الدين بهذا السبب بخجارة وإليه
لانه يتجره ان كان لا يتجره بنفسه بخلاف الجنين اه أى فانه لا يلى أحد عليه قال بعض الفضلاء الفرق
بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار لادول وان بين انه قرض أو ثمن مبيع ولم يجز الثاني لانه لا يتصور البيع
مع الجنين ولا يلى عليه أحد بخلاف الصغير لثبوت الولاية عليه فيضاف اليه عقد الولي بحجازه هكذا فهمت من
كلامهم اه (أقول) وجه في المحيط صحة الاقرار للصغير وان بين سببا غير صالح بأنه أقر بوجود الدين بسبب
وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصبي في الاقرار بالدين ككاذبه المقر له في السبب بأن قال لك على ألف غصبا
فقال المقر له بل دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب كذا هادوا مثله في الحواشي الخوية (قوله في الجملة أشباهه)
قال محشيته الخوى يعنى لان البيع أو القرض بدون بعض أولياته فاضافته الى الصغير مجازا انتهى (قوله أقر
بشيء على أنه بالخيار الخ) يعنى بان قاله على ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة أو عارية فاقامة أو مستهلكة
على أن بالخيار ثلاثة أيام منع (قوله لزمه بالخيار) لوحود الصيغة المرمية (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود
من الخيار هو الفسخ ولما لم يحتج الى الاقرار والفسخ لم يجز بشرط الخيار له ولزمه المال لانه ان كان صادقا فهو
واجب العمل به وان لم يختر وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتعبر باختياره وعدم اختياره وانما تأخير
اشرط الخيار في العقود لاختيار من له الخيار بين فسخه وإمضاءه دور رعاية فان قيل الاقرار يرتد بالرد وهو
فسخ قلنا ليس فسخ للاقرار لانه رفع للشيء بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل ببيان أنه
غير ثابت أصلا لانه يحتمل الصدق والكذب فاذا كذب المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقرار على نفسه واذا
صح التكذيب في حقه ظهر أن الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه تصرف يحتمل الفسخ بعد وقوعه
لان ما هو المقصود منه وهو الملك مما يفسخ بانفساخ البيع لانه ثابت به والمقصود من فسخ السبب فسخ
حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا للفسخ كالسبب كذلك وعكسه (قوله لم يعتبر تصديقه) الاولى حذفه
بل ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لان وصاية الاجاب لها ح أى بل حواها مفهوم من الكلام السابق
الا أن يقال هذا ببيان لذلك المفهوم فلا اعتراض حينئذ (قوله الا اذا أقر بعقد) أى بدين لزمه بسبب عقد الخ
بأن يقول له على ألف ثمن مبيع خيار (قوله وقع بالخيار له) فيه نفي ثبوت الخيار له اذا صدقه المقر له أو أقام
عليه يئنه الا أن يكذب المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كذا ينفى قريبا فان قيل ان لم يقبل الاقرار
الفسخ فالسبب الذي به وجب المال وهو التجارة تعقل فيجب أن يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا
السبب غير مدكور وانما يعتبر مدكور ضرورة صحة الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبر مدكور في حقه
وقطع دون صحة الخيار وأما ادق على ألف ثمن مبيع خيار فيصح ان صدقه المقر له أو يرهن لان المقر به عقد
يقبل الخيار وهو من العوارض فلا بد من التصديق أو البيان وان أقر بدين بسبب كماله على انه بالخيار مدة
معلومة ولو هو بطله جاز ان صدقه لان الكفالة تحتكم من الجهالة والخطأ لا يحتمل البيع فاد اجاز شرطه فيه

فانه (صحيح وان بين) المقر
(سببا غير صالح منه حقيقة
كالاقراض) أو ثمن مبيع
لان هذا المقر محل لشبوب
الدين للصغير في الجملة أشباهه
(أقر بشي على أنه بالخيار)
ثلاثة أيام لزمه بالخيار
لان الاقرار والخيار فلا يقبل
الخيار (وان) وصليمة (صدقه
المقر له) في الخيار لم يعتبر
تصديقه (الا اذا اقر بعقد)
بيع (وقع بالخيار له) فيصح
باعتبار العقد اذا صدقه أو
برهن فلذا قال (الا أن يكذب
المقر له) فلا يصح

ثم قوله لان ماله أو لا هكذا
بالاصل ولتحرر العبارة

ففيها أولى ثم لم يقدر فيها لان اطلاق الخيار في البيع ينافي حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفالة لزوم الدين وانه يصح مطالقا ومقيدا مقدسي (قوله لانه منكر) للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول فيها المنكر (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى حلي وانما جازت الكفالة مطلقة ومقيدة لان حكمها ههنا لزوم الدين وهو يصح مطالقا ومقيدا فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وينهما منافاة والحاصل انه كما أن البيع عقد يصح فيه شرط الخيار ولا يراد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفالة عقد أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراطه مدة طويلة أو قصيرة لانها عقد تبرع يتوسع فيها بعد أن تكون المدة معلومة لكن قد صدق في سنة خمس وعشرين بعد المائتين والالف أمر حضرة السلطان نصره الرحمن لسانه وقضائه ونوابه في الممالك المحروسة بالحكم على قول الصاحبين في امتداد خيار الشرط أكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة الثلاثمائة من الجزء الاول من كتاب البيع من الاحكام العادلة بحسب كثرة الاستانة العاية ومتشرفا بتوطيني بتلك الجمعية العلمية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بحكمها (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه يلزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعي عليه التأخير وهو ينكر اتقاني (قوله لان الكفالة عقد أيضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف ماسر) أي من قوله أقرب شئ كما يبياه (قوله لانها أفعال) لان الشئ المقر به قرض أو غصب أو ودعة أو عارية فاعادة أو مستهلكة فالقرض وما عطف عليه أفعال قد أخبر بوقوعها ولا يصح فيها شرط الخيار (قوله الامر بكتابة الاقرار) بخلاف أمره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجز عقدا لا تنعقد أشباه (قوله اقرار حكا) لان الامر اشياء والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد أن الامر بكتابة الاقرار اذ حصل حصل الاقرار حلي عن الدور (قوله يكون بالبنان) بالبناء الموحد والمون ومقتضى كلامه أن مسئلة المتبن من قبيل الاقرار بالبنان والظاهر أنهم من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الحسانية حيث قال وقد يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان وحل كتب على نفسه كحق بحضرة قوم أو أملى على انسان ليكتب ثم قال أشهدوا على هذا فلان كان اقرارا اه فان ظاهر التركيب ان المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (قوله خط اقرارى) أي الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لأجل الشهادة قال القاضي النسفي ان كتب مصدر رابعى كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو أما بعد فلان على كذا يحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل أشهد على به والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتحرية ولو كتب وقرأه عند الشهود وحلف وان لم يشهد هم ولو كتب عندهم وقال أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخره لا وأخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال وأسكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطير مشابهة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمسا في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطى وأحرقته ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هذا الا في دينر السمسار والبيع والصرف انتهى ومثله في البرازية قال السائحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي ان له على ألفا أو وجدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطى أو قال كتبت يدي ان له على كذا كله باطل وجماعة من أئمة بلح قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما لئام عليه صيانة عن النسيان والبيع على العادة الظاهرة واجب انتهى فقد استعدنا من هذا أن قول أئمتنا لا يعمل بالخط يحرق على عمومها واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر الى الاولى أن يعزى الى جماعة من أئمة بلح وأن يقيد بكونه في بيعه ومن هنا لم ترد العار سوسى العمل به وقد يذهب فليس الى غيره تذهب وانظر ما تقدم في كتاب القاضي الى القاضي وما قدمناه في الشهادات وما حصل ما تحرر

لانه منكر والقول له
(كأقارره بدين بسبب
كفالة على انه بالخيار في
مدة ولو) المدة (طويلة) أو
قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان
الكفالة عقد أيضا بخلاف
ماسر لانها أفعال لا تقبل
الخيار زيلعي (الامر بكتابة
الاقرار اقرار حكا) فانه كما
يكون باللسان يكون بالبنان
فلو قال للصك كذا كتب خط
اقرارى بألف على أو
اكتب ببيع دارى أو طلاق
امرأتى صح كتب أم لم يكتب
وحل للصك كذا أن يشهد الا
في حد وقود خانية وقد مننا
في الشهادات

في مسئلة الخط ان عامة علمائنا على عدم العمل به الا ما وجدناه القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في
دواوينهم أي السجلات وخط السمسار والبيع والصراف وان لم يكن معنوا ظاهر ا بين الناس وكذلك ما
يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم في دفاترهم المحفوظة عندهم بخطهم المعلوم بين التجار وأهل البلد فهو حجة
عليهم ولو بعد موتهم وكذلك كتاب الامان والبراءات السلطانية والدفتر الخاقاني كقصد ما ذلك في الشهادات
موضحا بأدلتها فراجع ومشي في الفتاوى النعمية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تحاسب ما على مبلغ
دين تبقى لز يد بدمه الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد نقض ذلك وإعادة
الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر اه وفيها في شريكي تجارة حسب إلهما جماعة
الدفتر فتراضيا وانفصل المجلس وقد ظاهرا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين الخطأ في الحساب الذي جماعة آخر
فهل يرجع لاصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا هبرة بالظن البين خطؤه في شريكي عنان تحاسب ما افتقر قبالا امراء
أو بقياء على الشركة ثم تذكر أحدهما أنه كان أوصل لشريكه أشياء من الشركة غير ما تحاسب عليه فأنكر
الآخر ولا يبيد طالب المدعى عليه على ذلك فهل له ذلك لان اليمين على من أنكر الجواب نعم اه (قوله عدم
اعتبار مشاجرة الخطين) هو الصحيح فاذا ادعى عليه حقا وأظهر خط يده فاستكتب في مكتب فاذا الخط يشبه الخط
لا يرضى عليه وقال بعضهم قضى عليه ومشي عليه في المجلة في مادة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩ وفي ١٦١٠ وفي
١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف السلطاني بالعمل بموجبها اذا
كان خاليا من الشبهة والتصنع والتزوير فعمل بها ككتاب القضاة والوقفية اذا كانت مسجلة وسجلات القضاة
والبراءات السلطانية والدفاتر الخاقانية ودفاتر التجار فيما عليهم والصكوك والقام بمالي والوصول وعلم الخبر
اذا كانت بخط من عليه الدين أو ما ضاؤه وختمه المعروفين بلوم تسكن معروفة يستكتب عند أهل الخبرة فاذا
وافق الخط الخط كانا وكما واحد يلزم بالمال وعليه قارئ الهداية وبموجب صدر الامر السلطاني كعالمات
(قوله وجدده الباقون) وان صدقوا جميعا بالكن على النفاون كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
فانقسموها وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أبيهم ثلثه آلاف فصدقه الاكبر في السك والاوسط في
الالفين والا صغر في الالف أخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة أسداس الالف ومن الا صغر ثلث الالف
عند أبي يوسف وقال محمد في الا صغر والاكبر كذلك وفي الاوسط يأخذ الالف ووجه كل في السكافي (تنبيهه)
لوقال المدعى عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قبله بشرط
لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم الله تعالى ان من قال كل ما أقرب به على فلان فأما أقرب به فلا يكون اقرار لانه
يشبه وعدا كذا في المحيط شربلالية (فرع) ادعى المدعيون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذي
في علي فلان بن فلان أبرأته منه وصح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كانه نطق به وان لم يكن كذلك
لا يصح الابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه برأية من آخر الرابع عشر من الدعوى
(قوله يلزمه كل الدين) أي في قول أصحابنا من (قوله وتقبل حصته) عبر عنه بتقبل لان الاول ظاهر الرأية كما
في فتاوى المصنف وسيجيء أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ
منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة منسلا على عن العمادية في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة اذا أقر بالوصية
يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن
الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي
الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا ورجحهم الله تعالى لما أن المقر أقرب بألف شائع في السك ثلث
ذلك في يده وثلث ما في يده شريكه فما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يده غيره لا يقبل ووجب أن يسلم
الى الوصي له ثلث ما في يده اه (قوله دفعه للضرر) أي عن المقر أي لانه اعلم أقرب بما عاق بكل التركة (قوله ولو
شهد هذا المقر مع آخر الخ) وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر اسمع الديه عليه كفي وكيل قبض العين لو أقر

عدم اعتبار مشاجرة الخطين
(أسد الورثة أقر بالدين)
المدعى به على مورثه وجدده
الباقون (يلزمه) الدين
(كاه) يعني ان وفي
ما ورنه به برهان وشرح
تجمع (وقبل حصته)
واختاره ثواب الميت دفعا
للضرر ولو شهد هذا المقر مع
آخر أن الدين كان على الميت
قبلت

من عنده العين انه وكيل بقبضها لا يكفي اقراره ويكلف الوكيل اقامة البينة على اثبات الوكالة حتى يكون له
قبض ذلك فكذلك هنا جامع الفصولين وفيه خ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم
فحينئذ يسأله عن دعوى المال فلو اقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجبت معه يقبل
ويقتضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقم البينة أقر الوارث أو نكل ففي ظاهر
الرواية يؤخذ كل الدين من حصص المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن
الختار عندي أن يلزم ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن
تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر ولو رهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقي مالو برهن على
أحد الورثة بدينه بعد قسمة التركة فهل لادائن أخذ كله من حصص الخاضر قال المصنف في فتاويه اختاروا
فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه انتهى لمخصا (قوله
وجها) أي يقبل شهادته المقر مع أخوانه على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو اقر ولزمه جميع المال ثم شهد
مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصصته فيكون في شهادته دفع مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل
فقلها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزم به دين وهو مشكل فان اقرار الانسان حجة في حق نفسه
والقضاء فيه مظهر لا مثبت ولو جعل هذا الفرع مخترعا على قول الفقيه لكان ظاهرا لانه لم يدفع هذه الشهادة
مغرم عن نفسه ط قال الباقي ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره ما قبلت شهادته لما فيه من دفع
المغرم عنه (قوله فلنحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير ملزم الا بالقضاء لماد كونا وحاصل ما يقال انه
اذا ادعى رجل ديناً على ميت وأقر بعض الورثة به في قول أحسب بما يؤخذ من حصص المقر جميع الدين قال
الفقيه أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندي أن يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهذا القول أبعد من
الضرر وذكروه شمس الأئمة الخ لو أني أيضا وقال مشايخنا هذا زيادة شئ لم تشترط في الكتب وهو أن يقضى
القاضي عليه باقراره بمجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها
في الزبادات وهي أن أحد الورثة اذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل أب الدين كان على الميت فانما تقبل وتسمع
شهادة هذا المقر اذا لم يقض عليه القاضي باقراره فلو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا تقبل فيها
لما فيه من المعرم قال صاحب الزبادات وينبغي أن تحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية
لكن يشك على هذا ان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر لا مثبت كذا كروا وایضا فان
المال يلزمه بمجرد الاقرار والقضاء انما يحتاج في البينة اذ لا يتهم المرء فيما أقر به على نفسه ولهذا لو أقر بمعين
لاسان ثم أقر به لآخر كان الاول ولا شئ للثاني على أنه يكون حينئذ في عرضة أن يقضى عليه فلزمه وشهادته
كما تروى شهادة أهل قرية وجد فيها قاتل وقد ادعى عليه القتل على بعضهم فوجه لخوا هذا الفرع مخترعا على
قول الفقيه لكان ظاهرا لانه لم يدفع هذه الشهادة، مع ما عن نفسه تأمل (قوله أشهد على ألف الخ) نقل
المصنف في المخ عن الحسن بن روايتين عن الامام ايس مافي المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالان ان
أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما انه ان أشهد
على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم
المالين ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا ماد كروا ونقل في الدرر عن الامام الاولي وأبدل الثانية
بما ذكره المصنف متابعه واعترضه في العزيمة بما ذكرنا وانه ابتداء قول ثالث غير مسند الى أحد ولا
مستور في الكتب تأمل (قوله في مجلس آخر) بخلاف مالو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو
موطنين فالسالم واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالسالم واحد
عدهما وكذا عنده على الظاهر مع (قوله لزم المالان) اعلم أن تكرار الاقرار لا يخلو اما أن يكون متعبدا
بسبب أو مطلقا الاول على وجهين اما بسبب متحد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف

وجها - اذا علم انه لا يحل
الدين في نصيبه بمجرد اقراره
بل بقضاء القاضي عليه
باقراره فلنحفظ هذه الزيادة
درر (أشهد على ألف في
مجلس وأشهد رجلا
آخرين في مجلس آخر) بلا
بيان السبب (لزم) المالان

(ألفان) كما لو اختلف
السبب بخلاف ما لو اتحد
السبب أو الشهود أو أشهد
على صلب واحد أو أقر عند
الشهود ثم عند القاضي أو
نعكسه أي ملك والاصل
أن المعرف أو المنكر إذا
أعبد معرفا كان الثاني عين
الاول أو مسكرا معيره ولو
نسى الشهود أي موطن أم
موطنين فهم أمالان ما لم يعلم
اتحاده وقيل واحد وتعامه
في الحاشية

فمالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصل أو لا والاول على وجهين اما بصل واحد فمالان واحد مطلقا أو بصكين
فمالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يبرم مالان عنده وواحد عندهما وان كان في
موطنين فان أشهد على الثاني شهود الاول فمال واحد عنده الا أن يقول المطلوب هما مالان وان أشهد
غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فمالان عنده والافواحد عندهما
وأما عنده فاختلاف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب
السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام
انتهى لمخصص من التاخر خاتمة وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهران ما في المتن رواية منقولة وان اعتراض
العزيمة على الدور مردود حيث جعله قولا مبتدعا غير مسطور في الكتب مستند الى انه في الحاشية حكى في
المسئلة وابتين الاولى لزوم ما بين ان اتحد الشهود والافال واحد الثانية لزوم ما بين ان أشهد على كل اقرار
شاهد من اتحد أو لا وقد أوضح المسئلة في الولوالجية فراجعها وسند كرو توضحها قريبيان شاء الله تعالى فقد
تحقق أن كلام المصنف هما هو ما في الحاشية وليس فيه ما يخالف ما فيها كما لا يخفى على من نظر فيها (قوله ألفان)
بدل كل من قوله المالان قال في الاشياء وإذا تعدد الاقرار بموضعين لزومه الشدائد الا بالاقرار بالقتل بأن قال
قلت ابن فلان ثم قال قلت ابن فلان وكذا في العبد فهو اقرار بواحد الا أن يكون سمي اسمين مختلطين وكذا
الترويج والاقرار بالجراحة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في موضعين اه قال في الدور هذا عند أبي
حبيبة لكن بشرط معايرة الشاهدين الا تخبرين للاولين في رواية وشروط عدم معايرتهم حالهما في أخرى وهذا
بناء على أن الثاني غير الاول وعندهما لا يلزمه الا ألف واحدة لدلالة العرف على أن تكرار الاقرار لا كيد
الحق بل زيادة في الشهود اه (قوله كما لو اختلف السبب) ولو في محاسن واحد قال في البرازية جعل الصفة
كالسبب حيث قال ان أقر بألف بيض ثم بألف سود فمالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده
أو اصل أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الأكثر
سائقين (قوله بخلاف ما لو اتحد السبب) بأن قال له على ألفا عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك الجاس
أو في غيره من (قوله أو الشهود) هذا على ما ذهب اليه السرخسي كما علقه مما مروى أتى لكن قال الطحاوي
هذا لم يوافق أحد القولين السابقين فان القول الاول حاصلا ان اتحد الشهود يوجب التعدد واختلافهم
لا يوجب والثاني اعتبر اختلاف المواطن فتأمل اه (أقول) لا يخفى عليك أن ما مر من التفصيل يؤيد كلام
الشارح وانه الاستحسان بانه مال واحد فتأمل ويؤيده ما يأتي قريبا (قوله ثم عند القاضي) عما كان واحدا
لانه أراد بآثاره عنده تنبيهه على نفسه خوفا مونه أو بخوفه وكذا لو كان كل عدا القاضي في مجلسين ط
أقول ولا تنس ما قدمناه من الحجة وصدد الامر الشريف السلطاني بالعمل بوجبه وفيه أيضا مادة ١٦١١
لو كتب على نفسه سند أو أمضاه أو ختمه على المرسوم المتعارف كمرسوله للدائن ثم مات من عليه الدين
وأذكر الورقة الخط ولدين فاذا كان خطه ونخته مشهورين ومعرفة بين الناس يعمل بموجب السند وفي
مادة ١٦١٢ لو وجد عند الميت صرة بقود مكتوب عام بخط الميت هذه أمانة فلان الفلاني ودراهم من يده
تؤخذ من التركة ولا يباح لا بثباتها اذا كان الخط معروفا بانه خطه (قوله أو بعكسه) لانه يحرم عزاله في
مجلسه (قوله ان المعرف) كما اذا عي سببا واحدا للمال في الاقرارين (قوله أو المسكر) كما اذا أقر بألف
مطابق عن السبب ثم أقر بألف عن هذا العبد (قوله أو مسكرا معيره) كما اذا أقر بألف ثم بألف أو أقر بألف
ثم عدا ثم بألف ثم عدا بصورة إعادة المعرف مسكرا ما اذا أقر بألف عن هذا العبد ثم أقر بألف والمسئلة
الاولى هي الخلافة هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد الموطن على القولين السابقين فكونه غير اعداد التكبير
على هذا التفصيل ط (قوله ولو نسي الشهود) أي في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد) لان المال
لا يجب بالشك (قوله وتعامه في الحاشية) وحاصله ان الصورة أربع في اثنين يكون الثاني عين الاول وفي اثنين

يكون غيرا وهذا كله فيما اذا اتحد المالان أما اذا اختلفا قلة وكثرة فقد ذكره في المجموع والمنظومة وعسارة
المجمع وتعدد المشهد أى موضع الشهاد والشاهدين العدلين ملزم للمالين والزيادة بالاكثران تفارنا قال
شارحه رجل أقر بألف في مجلس وأشهد عليه شاهدين عدلين ثم أقر في مجلس آخر بألف أو أقل أو أكثر
وأشهد عدلين آخرين قال أبو حنيفة يلزمه المالان وقال يلزمه مال واحد ان تساويا وان تفاوتا يلزمه
أكثرهما مالان الاقرار اخبار بالحق الثابت والاخبار قد يكرر فيكون الثاني عين الاول فصار كلوا أقر بهما
في مجلس واحد أو شهد عدلا واحدا في الاول أو فاسقين وله أنهم ما اقراران مختلفان والمال قد يجب وقتا بعد
وقت والظاهر أن الثاني غير الاول على أن النكرة اذا كررت لم يكن الثاني عين الاول الا اذا أعيدت معرفة
كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول وفي الكافي شرح المنظومة من أقر على نفسه
لرجل بمائة درهم مثلا في موضع وأشهد شاهدين ثم أقر وأشهد في موضع آخر شاهدين على مائة درهم أو أقل
أو أكثر فعليه المالان اذا ادعى الطالب المالين وقال عليه مال واحد فان تفاوتنا فعليه أكثرهما وهذا الم
بين سببا فان بين السبب متحدان قال في المرتين عن هذا العبد يلزمه مال واحد وان بين سبب مختلفان بان قال
أولاً نحن هذا العبد وثانياً نحن هذه الجارية يلزمه المالان قيد أى صاحب المجمع بتعدد الاشهاد والمشهد لانه
اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفقا ولوقاله على ألف بل ألفان لزمه ألفان وقال ومن يلزمه
ثلاثة أهـ والحاصل أن هذه المسئلة على وجوه لانه إما أن يضيف اقراره الى سبب أول والاو اما أن يكون
السبب متحدا أو مختلفا فان أضاف الى سبب واحد بأن قال له على ألف درهم فمن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في
ذلك المجلس أو مجلس آخر بالفلان على ألف درهم فمن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه إلا ألف واحدة على
كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان على ألف درهم فمن هذه الجارية ثم قال لفلان
على ألف درهم فمن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني إما أن يكتب
به صكا على نفسه فان كان اصلك واحد الزم مال واحد وان كان كتب صكين وأقر بهما ثم هذا الزم المالان
ونزل اختلافهما بما بمنزلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكا لهما أخر مطايعا فان تعدد الاقرار والاول عند غير
القاضي والثاني عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضي لكن في مجلسين فادعى الطالب مالين
والمطالب يقول انه واحد فالقول قول المطالب وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار
فردا للمال واحد عند الكل تعدد المجلس أو اختلاف وان أشهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالمعتمد
لزم مال واحد عند الجميع وان أشهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود فان
تغيروا كان المال واحد اذ بعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره شاهدين فانه يلزمه
المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما قال شمس الأئمة الحلواني كذا ذكره انحصاف
والظاهر أن الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين أما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال
واحدا وحاصله ان الصور الوفاقية والخلافية ثمانية واحدة خلافية والباقي وفاقية وذلك لانه اذا لم يبين السبب
واختلف المجلس والشهود لزم مالان عنده خلافا لهما وان اتحد المجلس وبه صك فاللزم ألف واحدة
اتفقا وان كان لاصلك ففي تخريج الكرخي ألفان وفي تخريج الطحاوي ألف وان بين السبب فان كان مختلفا
فألفان وان متحد فالف وكذا ان اتحد الشهود أو اتحد الصك وان كان صكا فاشهد عليه مالزم مالان
وحاصل الصور العقلية اثنتان وسبعون صورة لانه لا يتخلوا ما أن لا يبين السبب أو يبين سببا مختلفا أو متحدا
فهى ثلاث وفي كل اما أن يكون في مجلس أو في مجلسين فهى ستة وفي كل اما أن يتحد الشهود أو يختلف
فهى اثنا عشر وفي كل اما أن لا يكون به صك أو به صك واحد أو صكان فهى ستة وثلاثون وفي كل اما
أن يتحد المالان أو يختلف فهى اثنا عشر وسبعون وهذا خلاصة ما حقه المحشون في هذا الحل فاستتمه فانه
من قبض المسم الاجل (قوله أقر) أى بدني وغيره كفى شتى الفرائض من الكنز (قوله عند الثاني)

(أقر ثم ادعى) المقر (انه)
كاذب في الاقرار يخاف
المقر له ان المقر لم يكن كاذبا
في اقراره) عند الثاني

وهذه هي الالفت الى قوله (قوله وبه يفتي) وهو المختار بزازية تظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا يخلف المقر له أو وارثه على المفتي به من قول أبي يوسف مطلقا سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك لما سياتي من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقر بمال في صلح وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقر به قرض وبعضه بالخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشرنبلالي ما يدل على أنه انما يفتي بقول أبي يوسف من أنه يخلف المقر له أن المقر ما أقر كاذبا في كل ضرورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار أبو السعد وفيه أنه لا يتعين الخلل على هذا لأن العبارة هناك في هذا ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعده من قوله وبه جزم المصنف فراجع اه (أقول وقد مناشيا منه في شتى القضاء وسيأتي في شتى الاقرار (قوله دور) نصها وهو استحسان ووجهه أن العادة جرت بين الناس أنهم اذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصلح قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيخلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكتيرة الخداع والخبايا وهو يتضرر والمضى لا يضره اليقين ان كان صادقا فيصار اليه وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كاليمين بل أولى لان احتمال الكذب فيه أبعد اه وقيد في الفتاوى الخيرية بأنه لم يصرح بحكم ما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يخلف كراهو صريح كلام البرازية قال في المنح كما في كثير من المعتمدين وعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله قال في الحاشية بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي يفوض ذلك الى رأى القاضى والمفتى ذكره في كتاب الدعوى في باب اليمين (قوله يخلف) أى المقر له أنه لم يكن المورث كاذبا فيما أقر وبعضهم على أنه لا يخلف بزازية والاصح التحليف حامدية عن صدر الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أى من المقر أو من وارثه (قوله اما لا نعلم) بدل مما قبله (قوله انه كان كاذبا) اذ لم يكن ابراء عام ولو كان لا تسامع لك لعلامة ابن حجر رسالة أتى فيها باسماءها حاصلها الوأقرت امرأتى في صحتها البنينا بمباغ معين ثم وقع بينهما ابراء عام ثم ماتت فادعى الوصى أنها كاذبة تسامع دعواه وله تحليف البنت ولا يصح الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المفتي به لان ابراء عام لا يمنع لان الوصى يدعى عدم لزوم شئ بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقر به الى المقر له فإنه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراءة مانعة من ذلك أما الاولى فإنه لم يدع استرجاع شئ وانما يدفع عن نفسه فافترقا والله تعالى أعلم وفي جامع الفصولين أقر فبات فقال ورثته انه أقر كاذبا فلم يجز اقراره والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له ص أقر ومات فقال ورثته أنه أقر تلجئة بخلف المقر له بأنه لقد أقر لك اقرارا صحيحا ط وارث ادعى أن موثقه أقر تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو ادعى أنه أقر كاذبا لا يقبل قال في نور العين يقول الحقير كان ينبغي أن يتخذ حكم المستلتمين تظاهرا اذا الاقرار كاذبا موجود في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العمان خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى الوارث على المقر له فعلا له وهو تواضعه مع المقر في السر ولذا يخلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على من أوتى فهمها صافيا انتهت من أوائل الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم وأستعطر الله العظام

وبه يفتي دور (وكذا)
الحكم بجري (لو ادعى وارث
المقر) فيخلف (وان كانت
الدعوى على ورثة المقر له
فاليمين عليه سم بالعلم انا
لا نعلم أنه كان كاذبا) صدر
لشريعة
(باب الاستثناء)

(باب الاستثناء)

لما ذكر الاقرار بلا تعبير شرع في بيان موجه مع التغير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استفعال من التني وهو لغة الصرف والردف الاستثناء صرف القائل أى رده عن المستثنى فيكون حقيقة في المتصل والمفصل لان الالهى التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصبتة وكانت بمنزلة الهمزة في التعدية والهمزة تعدى الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة وفاقا كما هو بمنزلة اجوى واصطلاحا ماد كره الشارح وهو متصل وهو

الانخراج والتسكيم بالباقي ومنفصل وهو مالا يصح اخراجه كفى العناية (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق
بمشيئة الله وكقوله لفلان على ألف درهم وديعة كذا ومقرر في كلامهم فتال (قوله كالشرط ونحوه) أي
في كونه مغيرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض فاضى زاده على من قال وهو الشرط بأنه يقتضى حصر
ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالاولى ما في شرح تاج الشريعة والكفاية من قوله
كالشرط وغيره كما عبر الشارح فلا غبار على عبارة الشارح حيث قال ونحوه لانها بيان لما في قول المصنف
وما في معناه فانه قد صرح به بما علم التزاما من كاف التمثيل المستخرج عن الكثرة كذا هو المشهور بين الجمهور
وهذا الجمع بينهما قد وقع من صاحب المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرنا وما ينبغي من أن
اقراره بدين ثمن عبد غير عين وانكاره قبضه واقراؤه بثمن متاع وبيانه بأنه زبور ونحوه ما فظهر أن من فسر
قوله وما به معناه بقوله وهو الشرط لم يصب لانه يوجب لهم الحصر كالاختفى (قوله هو عندنا تسكيم بالباقي) أي معنى
لا صورة (قوله بعد الثنيا) بضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء وكذلك الثنوي بالفتح
مع الواو وفي الحديث من استثنى فله ثنيا أي ما استثناءه والمراد هنا بعد الثنيا أي بعد المستثنى فيكون
الاستثناء عندنا للبيان أن المصدر لم يتناول المستثنى وعندنا الشافعي اخراج بطريق المعارضة قال في شرح
المبار لا بس ملك فصارت تقدير قول الرجل لفلان على ألف الامانة عندنا لفسلان على تسعمائة وانه لم يتكلم
بالألف في حق لزوم المائة وعندنا الشافعي الامانة فانهم ليست على فان صدر الكلام بوجه والاستثناء بعده
فتمارضت فاستاقط بعد المستثنى اه واستشكل الزياحي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعنف فلو
كان اخراجا بطريق المعارضة لما صح لان الطلاق والعنف لا يعتد به لان الرجوع والرفع بعد الوقوع قال
وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا قال لفلان على ألف درهم الامانة أو خمسين فعندنا يلزمه تسعمائة لانه لما
كان تسكima بالباقي وكان مانعا من الدخول شك كفى المتكلم به والاصل برأه الذم فلا يلزمه الزائد بالشك
فصار نظير ما لو قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فانه يلزمه الاقل وعندنا لما دخل الالف كله صار في
المخرج فيخرج الاقل وهو خمسون والباقي على حاله انتهى لكن قول الزياحي فعندنا يلزمه تسعمائة
خلاف الاصح قال في البحر واذا استثنى عديدين بينهما خوف الشك كان الاقل مخرجا نحو قوله على ألف درهم
الامانة أو خمسين لزمه تسعمائة وخمسون على الاصح انتهى كذا في حاشية أبي السعد ود على مسكين
(أقول) لكن نقل المقدسي عن متفرقات وصايا الكافي أن القائل باب المستثنى خمسون العامة وقال محمد
انه مائة وذكر في الظهيرية والولولجية أن قول محمد رواية أبي حفص وتلك رواية سليمان وفي الدراية
صحها وصح فاضى خان في شرح الزيادات رواية أبي حفص وقال ٣ وهو الموافق لقواعد المذهب وسيأتي
للخرج ثمة (قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب) هذا كالتأكيده لما قبله فان التسكيم بالباقي بعد الثنيا
لا يتأتى الا بالنظر لما بعد الاو ما قبلها فالحاصل من مجموع له عشرة الاثلاث له على سبعة قال في البحر لا حكم فيما
بعد الا بل مسكون عنه عند عدم القصد كسئلة الاقرار في قوله له على عشرة الاثلاث لفهم أن الغرض الاثبات
فقط فنفي الاثلاث اشارة لا عبارة واثبات السبعة عكسه وعند القصد يثبت لما بعده ثمة فبعض ما قبلها ككامة
التوحيد نفى واثبات قصد الاستثناء تسكيم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي
واثبات باعتبار الاجزاء اه فالباقي والثنيا هما عين النفي والاثبات فلوصد بالنفي لم يكن مقرا بشئ كقولنا
ليس له على سبعة كفى التفتيح قال فأصل هذا يفيد أن لا اله الا الله لا يفيد التوحيد مع أنهم أجمعوا على الافادة
الجواب أن الهنا متفق على وجوبه ثم قلنا بنفي غيره وقد أفاده هذا التركيب وبهذا الاعتبار أفاد التوحيد
(قوله باعتبار الاجزاء) أي اللفظية فصدر الجملة الاستثنائية نفى وعجزها اثبات أو بالعكس ط (قوله فالتأثيل
له على عشرة الاثلاث) أي فالتعريف بسبعة بقوله له عبارتان (قوله وهذا) الظاهر أنه راجع الى قول المصنف هو
تسكيم بالباقي الخ ولا حاجة اليه حينئذ أي الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا

وما في معناه في كونه مغيرا
كالشرط ونحوه (هو) عندنا
(تسكيم بالباقي بعد الثنيا
باعتبار الحاصل من مجموع
التركيب ونفي واثبات
باعتبار الاجزاء) فالتأثيل
على عشرة الاثلاث له
عبارتان مطولة وهي
ما ذكرناه ومختصرة وهي
ان يقول ابتداءه على
سبعة وهذا معنى قولهم
تسكيم بالباقي بعد الثنيا أي
بعد الاستثناء

إشارة إلى ما ذكره الأصوليون في الاستثناء قال في التنقيح وشرحه واختلافه في كيفية عمل بيان التغيير في قوله له على عشرة الأثلاث لا يتخلوا ما أن أطلق العشرة على السبعة فيثبته قوله الأثلاثه يكون بياناً لهذا فهو كأن قال ليس على ثلاثة منها فيكون كالخصيص بالمستقل أو أطلق العشرة على عشرة أفراد ثم أخرج له ثلاثة بحكم وهذا تناقض وإن كان بعد الإقرار ولا أظنه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الأثلاثه على السبعة فكانه قال على سبعة فحصل ثلاثه مذاهب فعلى هذين أي المذهبين الآخرين يكون الاستثناء تسكماً بالباقي في صدر الكلام بعد التنبأ أي المستثنى في قوله له على عشرة الأثلاثه صدر الكلام عشرة والتنبأ ثلاثه والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه تسكماً بالسبعة وقال له على سبعة وأما قلنا على الآخرين تسكماً بالباقي بعد التنبأ أما على المذهب الأخير فلان عشرة الأثلاثه موضوعه للسبعة فيكون تسكماً بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلأنه أخرج الأثلاثه قبل الحكم من أفراد العشرة ثم حكم على السبعة فالتسكماً في حق الحكم يكون بالسبعة أي يكون الحكم على السبعة فقط لا على الأثلاثه لا بالنفي ولا بالاثبات اهـ * (فرع) * له على عشرة السبعة الأثلاثه الأربعة فطر يقه أن تخرج الأخير وهو الدرهم مما يليه يبقى درهمان ثم تخرجهما مما بينهما وهو الخمسة يبقى ثلاثة فخرجهما من السبعة يبقى أربعة فخرجهما من العشرة يبقى ستة سأتحنى (قوله وشرط فيه) أي في اعتباره شرعاً (قوله الاتصال بالمستثنى منه) لان تمام الكلام بآخوه وإذا انقطع فقد تم عيني ونقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما جاوز التأخير يرد وقال أبو السعدي في حاشيته على مسكين عند قوله وكذا ان كان مفصولاً بطل الاستثناء بخلافه لان ابن عباس رضي الله تعالى عنهم استدل بما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا غزون قر يشتم قال بعد سنة ان شاء الله قلنا هو معبر والمغير لا يصح الامتصا كالشرط واستثناء الذي عليه السلام كان لامتنال أمره تعالى بقدر الامكان فلا يمنع الانقطاع زيل في وقوله لامتنال أمره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (قوله لانه للتنبيه) أي تنبيه المبادئ لما يليق اليه من الكلام (قوله والتأكيـد) بتعيين المقر له فصار من الاقرار لان المنادى هو مخاطب ومفاد لو كان المنادى غير المقر له يضر نقله الجوى عن الجوهره ولم أره فيها لكن قال في غاية البيان ولو قال لفلان على ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزاً لانه أخرجه مخرج الاختصاص خاص وهذا صيغته فلا يعد فاصلاً اهـ تأمل قال في اللؤلؤ الجلية لان النداء لتنبيهه المخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والقرار فصار من الاقرار اهـ ثم اعلم أن الملام لا قرار لا يمنع الاتصال وغير الملام يجمعه فنقبل الاول التنفس والسعال وأخذ لفهم ونحوها فانها لا تفصل الاستثناء وكذا النداء سواء كان مفرداً نحو يا فلان أو مضافاً نحو يا ابن فلان سواء كان المنادى مقر له أو غيره فنحوك على مائة درهم يا فلان أو يا ابن فلان الا عشرة ونحوك لزيد على مائة درهم يا عمر والا عشرة ومن قبيل الثاني ما لو هال أو جع أو كبر أو قال فاشهدوا فان كلامه ساجل فاصلاً كفي العاية والظهيرية وباقي التفصيل في تنوير تخيـص الجامع الكبير في باب استثناء يكون على الجميع (قوله ولو لا أكثر عند الاكثر) أي ولو لا أكثر من النصف عند أكثر النماة قال الفراء استثناء الاكثر لا يجوز لان العرب لم تتكلم به والدليل على جواز قوله تعالى قم الليل الا قليلاً نصه أو انقص منه قليلاً وزد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العساوين فادثنى المخلصين نارة والغاوين أخرى فأبهم ما كان أكثر لزمه ولا تمنع حتمه وان لم تتكلم به العرب اذا كان موافقاً لما ريقهم كاستثناء الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح لكن يدل على تسكـم العرب ثم وروده في القرآن كما سمعت الصاكر يـم وقال الشاعر

أدوا التي نقصت تسعين من مائة * ثم ابعدوا كجاً بالعدل حكاهم ٣

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بأداته لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يمنع حتمه اذا كان موافقاً لما ريقهم وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفراء لا يصح

(وشرط فيه الاتصال)
بالمستثنى منه (الضرورة)
كنفس أو سعال أو أخذ
دم) به يفتى (والنداء)
بينهما لا يضر (لانه للتنبيه)
والتأكيـد (قوله لك)
على ألف درهم يا فلان الا
عشرة بخلاف لك على ألف
فاشهدوا الا سدا ونحوه)
ما بعد فاصلاً لان الشهاد
يكون بعد تمام الاقرار فلم
يصح الاستثناء (فن استثنى
بعض ما أقربه صح) استثنى
ولو لا أكثر عند الاكثر
(ولزمه الباقي) ولو لا الا يقسم
كهذا العبد لفلان الاثنته
أو ثلثيه صح على المذهب

٣ قوله حكاهم هكذا بالاصل
وصوابه حكاهم الا ان يكون
الضرورة العاقبة وليجروا

٣٥٥

الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كافي مسكين (قوله والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع) قال في المنع لما تقرر من انه تكلم بالحاصل بعد النيا ولا حاصل بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو مفصلا كذا في العناية وغيره لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قات ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهرية واختلفوا في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع بها جائز اهـ (قوله هو الصحيح) على خلاف ما في الدرر حيث قال لانك قد عرفت أنه تكلم بالباقي بعد النيا ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان أو مفصلا (قوله بعين لفظ الصدر) كنسائي طوالق الانساني وكعبيدى احرار الاعبيدي (قوله أو مساويه) نحو نسائي طوالق الارزجاني أو عبيدي احرار الاعبيدي قال في المنع نقلا عن العناية معزى الى لزادات استثناء الكل من الكل لغا لا يصح اذا كان الاستثناء بعين ذلك اللفظ اما اذا كان بغير ذلك فصح كما اذا قال نسائي طوالق الانساني لا يصح الاستثناء ولو قال الاميرة وزينب وسعد حتى أتى على الكل صح قبل ونحقيق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول أمكن جعله تسكاما بالحاصل بعد النيا لانه انما صار كلا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لامر يرجع الى اللفظ الاول فبالنظر الى ذات اللفظ أمكن أن يجعل المستثنى بعض ما تناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تسكاما بالحاصل بعد النيا فان قيل هذا صريح جانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى رأسا فوجه ذلك أجيب بان الاستثناء تصرف لفظي ألا ترى أنه اذا قال أنت طالق ست تطليقات الأور بعاصم الاستثناء ووقع تطليقتان وان كانت الست لصحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا يجعل لكانه قال أنت طالق ثلاثا لا أثر بها فكان اعتباره أولى انتهى (قوله وان بغيرهما) بان يكون أخص منه في المفهوم لكن في الوجود يساويه (قوله اذ الشرط ايهام البقاء) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يضر اهمال المعنى أفاده المصنف (قوله ووقع ثنتان) وان كان الستة لصحة لهما من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا لا أثر بها فكان اعتبار اللفظ أولى كفي العناية وهذا مبني على أن الاستثناء من جملة الكلام السابق لامن جملة الكلام الذي يحكم بحكمته فان الكلام السابق ست والاربع بعضه فلم يكن مستغرقا ولو جعلناه استثناء من الكلام الذي يحكم بحكمته لسكان مستغرقا في بطل والكلام الذي يحكم بحكمته لو طاقها استغاثا لثلاثة غاية الطلاق والاربع تزيد عليها والشارح جعله غاية ليكون شرط الاستثناء أن يكون بلفظ الصدر أو مساويه والاربع ليست بلفظ الست ولا مساويه لها بل بعضها فصحة استثناءه لان الثنتين لها عبارتان كذا كره الشارح والست الأربعة هي العبارة المطولة فاشتراط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا (قوله كما صح استثناء الكيل) فلهذا ما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدور مع عندهما استحسانا وتطرح قيمة المستثنى مما أقر به وفي القياس لا يصح وهو قول سجد وزفر وان غير مقدور من مقدور لا يصح عندنا قياسا واستحسانا خلافا للشافعي نحو مائة درهم الاثوبالكن حيث لم يصح هذا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع به صحة الاقرار لما تقرر ان جهالة المقربة لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء كبر في الشرع لامية عن قاضي زاده قال العيني وخرج بما ذكر القيمي كما اذا قال له على مائة درهم الاثوب وقال الشافعي يصح من حيث انهما متحد المالين به قال مالك (قوله ويكون المستثنى القيمة) مثاله أن يقول له على عشرة قروش الارزجاني فصح ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المستثنى منه يصح كفي الجر (قوله استحسانا) والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لان الاستثناء اخراج بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى أنه لولا الاستثناء لسكان داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في

(و) الاستثناء (المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية) لان استثناء الكل ليس برجوع بل استثناء فاسد وهو الصحيح جوهرية وهذا (ان كان) الاستثناء (د) عين (لفظ الصدر أو مساويه) كما يأتي (وان بغيرهما كعبيدى احرار الاهؤلاء أو الاسماء غلما وراشدا) ومثله نسائي طوالق الالهؤلاء أو الاسماء زينب وعمر وهند (وهمم الكل صح) الاستثناء وكذا ثلث ما لا يزيد الا لفظا والثالث ألف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ايهام البقاء لا حقيقة حتى لو طلقها سنا الأثر بها صح ووقع ثنتان (كما صح استثناء الكيل والوزن والمعدود التي لا تتفاوت آحاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدابر ويكون المستثنى القيمة) استحسانا

خلاف الجنس لكن بأحنية وأباليوسف صحاحه استحسانا كفي الدرر (قوله لثبوتها) أي هذه المذكورات في
الذمة لانها قدرات وهي جنس واحد معني وان كانت اجناسا صورية لانها تثبت في الذمة ثمتنا اما الدينار والدرهم
اذا استثنيا فظاهر وكذا غيرهما من المكيلات والموزونات لان الكيل والوزن مبسغ باعيانهم معان
بأوصافهم حتى لو عيناتعلق العقد بأعيانهم ما ولو وصفا ولم يعيناصار حكمهما كحكم التمييز فكانت في حكم
الثبوت في الذمة كجنس واحد معني فالاستثناء فيها تسكام بالباقي معني لا صورة كانه قال ثبت لك في ذمتي كذا الا
كذا أي الاقيمة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح قياسا واستحسانا كما قدمناه لان ما لم يمتد غير
معلومة لكونه متفاوتا في نفسه فيكون استثناءه للجهول من المعلوم فيفسد فلا ينافي ما يأتي ولان الثوب
لا يحانس الدراهم لا صورة ولا وجوب في الذمة ونعاه في لا تسمى (قوله فكانت كالثمنين) لانها بأوصافها
أثمان حتى لو عيناتعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمهما كحكم الدينار كفاية (قوله لاستغراقه
بغير المساوي) أي وهو هوهم البقاء وإيهام البقاء كاف (قوله لكن في الجوهره) ومثله في السبايع ونقله
فاضي زاده عن الذخيرة كفي الشربلا لامة وفيها قال الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى لو استثنى دينار من
دراهم أو مكيل أو موزون على وجه يستوعب المستثنى كقوله له عشرة دراهم الا دينار او قيمته أكثر والاكثر
كذلك ان مشينا على أن استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي أن يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل
على خلافه قال على دينار الالمائة درهم بطل الاستثناء لانه أكثر من الصدور ما في هذا الكيس من الدراهم
لطلان الألفا ينظر ان فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقر له والألف للمقر وان ألف أو أقل فسكاه للمقر له
لعدم صحة الاستثناء قات ووجهه ظاهر بالنأمل اه قات فكان ينبغي للمصنف أن يمتشي على ما في الجوهره
حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل قال العلامة أبو السعود قات ولا شك ان ما في الجوهره أوجه لما سبق
من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقيد بما اذا كان بافظه أو بمرادفه واعلم ان المصنف تبع قاضي خان
في تفريجه على هذه المسئلة أعني صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من المقدرات التي تثبت في الذمة من
الدراهم والدينار فيقال لو قال له دينار الالمائة أو الاقير أو الالمائة جوزة صحر ويطرح من المقدم قدر قيمة
المستثنى فان كانت قيمته تأتي على جميع ما أقرب له لا يلمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقرب له
جنس من مثله كقوله دينار الاثوب أو شاة لم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قولهم الا أن
يستثنى جميع ما تسكام به فلا يصح الاستثناء اه وآخرون يخالفون له كذا بخط السيد الجوى عن الرمز
(وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خان آخره على ما اذا كان الاستثناء بمرادفه كقوله له على ألف
دينار الالمائة وخمس مائة ولا يخالف ما ذكره أولان الاستغراق فيه من حيث القيمة فتدبر (قوله
فيجرو) الظاهر أن في المسئلة روايتين بنيتين على أن الدراهم والدينار جنس واحد أو جنسان ح
وتوضيحه أنهم جمعوا الدراهم والدينار نوعا واحدا في بعض المسائل نظرا لان المقصود منها الثبوت وفي
بعض المسائل جمعها نوعين باعتبار الصورية كما بينه الشارح في غير هذا المحل فصاحب البحر جعلها في
مسئلة الاستثناء مما هي معتبرة فيه نوعا واحدا فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالمساوي لانها
تبلغ قيمة الدينار أو تزيد عليه وصاحب الجوهره نظر الى أن أنواعا في نفس الامر كما اعتبروها كذلك في
بعض المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدينار من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أو تزيد استثناء صحها
فانه ليس بلفظ الاول ولا مساوية لانها نوعان اذ الشرط إيهام البقاء لاحقيقة كذا ذكره الشارح والإيهام
موجود هنا ويؤيده مسئلة استثناء المكيل والموزون والمعدود والحاصل أن الاستثناء المستغرق ان كان
بلفظ الصدور فيمطل وان لم يكن بافظ الصدور ولا مساوية كاستثناء كرم من الدراهم صح لما تقدم أن الشرط
إيهام البقاء لاحقيقة وان كان بغير لفظ الصدور لكن بمساوية كاستثناء الدراهم من الدينار أو العكس
فوقع فيه اختلاف اذا كان مستغرقا في البحر عن البرازية يقتضي بطلانه وما في الجوهره والسبايع والذخيرة

لثبوتها في الذمة فكانت
كالثمنين (وان استغرقت)
القيمة (جميع ما أقربه)
لاستغراقه بغير المساوي
(بخلاف) له على (دينار الا
مائة درهم لاستغراقه
بالمساوي) فيبطل لانه
استثنى الكل بغير لكن
في الجوهره وغيره على مائة
درهم الا عشرة دنانير
وقيمتها مائة أو أكثر
لا يلمه شيء فيجرو (واذا
استثنى عدد من بينها احرف
الشك كان الأقل مخروجا نحو
له على ألف درهم الالمائة)
درهم (أو خمسين) درهما
فيلزمه تسعمائة وخمسون

بخالفه (قوله على الأصح) لأن الألف متباعدة الثبوت والجسور متحققة الخروج وتسلم المائة مشكوك
في خروجها والمتيقن ثبوته لا يبطل في المشكوك بخروجه وهو تمام المائة بل بالمتيقن خروجه وهو وجسور
لكن فيه مخالفة لما بهد أولاً من أن الاستثناء تسكماً بالباقي عندنا وإنما يناسب ما نقلناه عن الشافعي وجهه
الله تعالى أنه أخرج بعد الدخول بطريق المعارضة وقد منان ثمرة الخلاف إنما تظهر في مثل هذا التركيب
فعندنا يلزمه تسعمائة وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعمائة وهي رواية
أبي حنيفة وهي الموافقة لقواعد المذهب لأنه لما كان تسكماً بالباقي وكان مانعاً من الدخول شككنا في
التسكماً به والأصل فراغ النعمة فلا يلزمه الرائد بالشك وعليه فمكان الأول التفرع على قاعدة المذهب ثم
يذكر هذا على أنه قول آخر تأمل (قوله ثبت لاكثر) أي أكثر القرب (قوله الأشياء) لأن استثناء الشيء
استثناء الأقل عرفاً فأوجبنا النصف وزاد درهم فقد استثنى الأقل اهـ شاي (قوله فيحكم بخروج الأقل)
وهو ما دون النصف لأن استثناء الشيء استثناء الأقل عرفاً فأوجبنا النصف وزاد درهم لأن أدنى ما تحقق
به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله ولو وصل إقراره بأن شاء الله) ولومن غير قصد كما في غاية البيان نقلنا
عن الواقعات الحسامية وقيد بالوصل لأنه لو كان مفصولاً لا يؤثر في الألف لابن عباس كسابقه إذا كان عدم
الوصل له ذم من الاعتذار التي تقدمت قال العيني ولو قال لا أمر أنه أنت طالق فجرى على لسانه أن شاء الله من
غير قصد وكان قصده إيقاع الطلاق لا يقع لأن الاستثناء موجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون
إيقاعاً ومثل تعليقه بمشيئة الله تعليق إقراره بمشيئة من لا تعد لمشيئته كالجبن والملازمة جوى عن المختار
وأما بطلان الإقرار في هذه لأن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال عند محمد فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط
لا يوقف عليه عند أبي يوسف وثمره الخلاف فيما إذا قدم المشيئة فقال أن شاء الله أنت طالق فعند من
قال أنه إبطال لا يقع الطلاق وعند من قال أنه تعليق يقع لأنه إذا قدم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتعاق
وبقي الطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختار قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان وصاحب العناية
وكذا تظهر أيضاً ثمرة الخلاف فيما إذا قال لا أمر أنه ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق ان
شاء الله تعالى بحث عند أبي يوسف لأنه عين عنده وعند محمد لا يكون عينا فلا بحث عيني * (تنبيهه) *
ما سبق من أن التعليق بمشيئة الله إبطال عند محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف يشكل بما
نقلناه مما يقتضى كون الخلاف بين الصاحبين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه أن النقل عنهما قد
اختلف في الشرطية بلية بعد أن ذكرنا نقلناه من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض
شراح الهداية وأيضاً فإن ما ذكرنا من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أحد وجهين والوجه
الثاني هو أن الإقرار لا يحتمل التعليق بالشرط كقوله الشرطية عن قاضي زاده (قوله أو فلان) فيسطل
ولو قال فلان شئت لأنه علق وما تحجز والزم حكم التجيز لا التعليق ولأن مشيئة فلان لا توجب الملك شاي
(أقول) وينظر مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بمشيئة العبد فشاء في مجلسه صح ووقع الطلاق شرطية بلية
وجوابه أن الإقرار لا يحتمل التعليق بالشرطية والطلاق إنشاء الأسقاط فصح تعليقه واقتصر مشيئته على
المجلس نظر المعنى التاميل أبو السعود (قوله أو علقه بشرط على خطر) كقوله أو فلان على ألف دوهم أن شاء
فلان وكذا كل إقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار وان أمطرت السماء أو هبت الريح أو ان قضى
الله تعالى أو أراد أو رضيه أو أحبه أو قدره أو دبره كقوله العيني ومنه ان حلفت فلك ما دعيت فلو حلف
لا يلزمه ولو دفع بناء على أنه يلزمه فله أن يسـ ترد المدفوع كقوله البحر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال المدعى
عليه ان حلفت انما لك دفعتها لخالف المدعى ودفع المدعى عليه الدواهم ان كان دفع له بحكم الشرط فهو باطل
ولدفع أن يسـ ترد انتهى وقيد في البحر التعليق على خطر بأن لم يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثل
إذا جاء رأس الشهر فلك على كذا يلزمه الحال ويسـ تخلف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي البحر أيضاً ومن

على الأصح بحر (وإذا كان
المستثنى مجهولاً ثبت الأكثر
نحوه على مائة دوهم
الأشياء أو الألقاب أو)
(بعض الزم أحد وجسور)
لوفوع الشك في الخرج
فيحكم بخروج الأقل (ولو)
وصل إقراره بأن شاء الله
تعالى أو فلان أو علقه
بشرط على خطر لا يكفل

كان مت فانه ينجز (باطل
اقراره) بقى لو ادعى المشيئة
هل يصدق لم أره وقدمنا في
الطلاق أن المعتمد لا يمكن
الاقرار كذلك لتعلق حق
العبد قال المصنف (وصح
استثناء البيت من الدار
لا استثناء البيعة منها ما
للدخوله تبعاً فكان وصفها
واستثناء الوصف لا يجوز
(وان قال بناؤها الى وعرضتها
لك فكيف قال) لأن العرصة
هي البيعة لا البناء حتى لو
قال وأرضها لك كان له
البناء أيضاً لدخوله تبعاً

التعليق المبطل له ألف الآن يبدو لي غير ذلك أو أرى غيره أو فبما أعلم وكذا الشاهد وأن له على كذا فبما أعلم
انتهى أو قال على ألف في شهادة دلان أو علمه لأنه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالبناء لانها لا لصاق ولو
قال وجدت في كتابي أي دفترى انه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لأنه لا يكتب في دفتره الا
ما عليه للناس صيانة عن النسيان وللبناء على العادة الظاهرة فعلى هذا لو قال البياع وجدت في ياد كاري
بخطي أو كتبت في ياد كاري يدي أن لعان على ألف درهم كان اقراراً ملزماً وفي الولو الجنية ولو قال في ذكري
أو بكتابي لزمه انتهى جوى وقد تقدم ذلك مبسوطاً وأن موضوع الكلام فيما عليه لا فيما له وتصوير الاقرار
بما فيه في كتابه هو ما ذكرهنا قال الجوى ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نقله عن الولو الجنية قال
العلامة المقدسى في الرضى وأنت خبير بأن كتاب فلان غير مأمون عليه من التغيير بخلاف كتاب المقر انتهى
قال ط وهذا يفيد أنه لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابته وأنه لا يعمل بكتابته ماله على الناس لأنه
اثبات حق على غيره بمجرد كتاب المدعى ولا نظيره في الشريعة فالافتاء يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله ان مت
فانه ينجز) المعلق بكائن لأنه ليس تعليقاً حقيقة بل مراد به ان يشهد لهم تبرأ ذمته بعد موته ان يجد الورثة
فهو عليه مات أو عيش فرجعه الى تأكيده الاقرار كفى الجوى والزيلى وغيرهما والشارح تبس في المصنف
وهو تبس صاحب البحر قال ط ومنه يعلم أن قوله في البحر وان بشرط كائن فتجيز كفى ألف درهم ان مت لزمه
قبل الموت منظور فيه ولوقائل أن يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرع يحتمل رجوعه الى الاقرار الى
الشهادة واجيب بان تصرف العاقل بسان عن الالغاء ما أمكن وذلك بحمله شرطاً للشهادة ولو قال المقر أردت
تعليق الاقرار ورضي بالغاء كلامه قلنا لتعلق حق المقر له بمنع ذلك كفى الرضى انتهى مختصراً قال ط قالت بقى لو
كان الكلام من أول الامر بصورة صاحب البحر والظاهر الزوم حالاً كما قال لتعلق حق المقر ولا يعمل وصية
وقد استفيد هذا من قوله فلو قال المقر أردت الخ انتهى لكن قدّم في متفرقات البيع انه يكون وصية والحاصل
أن التعليق على ثلاثة أقسام إما أن يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعليق عند أبي يوسف وأما
أن يصليه بان شاء فلان وصحوه مما هو تعليق على خطر فهو تعليق اتفاهاً والاقرار لا يصح تعليقه بالشرط وأما
أن يعاقبه بكائن لاحتالة فهو تجيز فلا يبطّل الاقرار وكذا اذا قال اذا جاء رأس الشهر أو أضر الناس أو الى
الفطار أو الى الاضحى لان هذا ليس بتعليق وانما هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه
الاجل لا تقبل الا بينة أو اقرار الطالب (قوله بقى لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى (قوله فانه
المصنف) وعبارته ويقبل قوله ان ادعاه وأنكره في ظاهر المروى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بينة
على الاعتماد لعبة الفساد خائفة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرملي في حواشيه أقول الفقه يقتضي
انه اذا ثبت اقراره بالبيعة لا يصدق الا بينة أما اذا قال ابتداءً أقررت له بكراً مستثنياً في اقرارى يقبل قوله بلا
بينة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لأنه يرد بابطاله بعد تقرر ما مل اه (قوله وصح
استثناء البيت من الدار) لأنه جزء من أجزاء البيت فبما يصح استثناء الجزء من الكل كالثلث أو الربع بدائع ولو قال
هذه النخل بأصولها للفلان والتمرتى كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر الابحجة كفى الخاتبة (قوله منها) أي
من الدار والبيت (قوله لدخوله تبعاً) أي لدخول البناء معنى وتبعاً لالفاظ الاستثناء تصرف في المملوك وذلك
لان الدار اسم لما أدير عليه البناء من البيعة وبحت من لا خسرو بانه لا ينكر البناء جزء من الدار لا يرد
المصوص ولهذا الواضح البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقتبلته بل بتجيز المشتري بخلاف
البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله (قوله واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله له هذا العبد الاسود
(قوله وان قال بناؤها الى وعرضتها لك فكيف قال) وكذا لو قال بياض هذه الارض لفلان وبناؤها الى (قوله هي
البيعة) فقصص الحكم عامياً يمنع دخول الوصف تبعاً (قوله حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء ايضاً) * أقول
هذا مخالف للعرف الا أن فان العرف أن الارض بمعنى العرصة وعليه فينبغي أن لا يكون البناء تابعاً للارض

تأمل (قوله) الا اذا قال بناؤها زيد والارض لعمر وفكها قال) لانه لما أقر بالبناء لم يرد صار له مكانه ولا يخرج
عن ملكه باقراره لعمر والارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء مملوك له فاذا
أقر بالارض لغيره يتبعها البناء لان اقراره مقبول في حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه
البناء لا اسم للارض والبناء لكن البناء يدخل تبعاً في بيعه والاقرار به والعرضه اسم للارض خالية عن البناء
فلا يدخل فيها البناء أصلاً ولا تبعاً والاصل ان الدعوى لنفسه لا تمنع الاقرار لغيره والاقرار لغيره يمنع الاقرار
لشخص آخر اذا علم هذا فاذا أقر بالدار اشخص فقد أقر بالارض التي أدير عليها البناء ولفظ الدار لا يشمل
البناء لكنه يدخل تبعاً فكان بمنزلة الوصف والاستثناء أمر لفظي لا يعمل الا فيما يتساو له اللفظ فلا يصح
استثناءه للبناء لانه لم يتناول لفظ الدار بل انما دخل تبعاً وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بخلاف
البيت فانه اسم لجزء من الدار مشتمل على أرض و بناء فصح استثناءه باعتبار ما فيه من الاصل وهو الارض
فكان متناول لفظ الدار والاستثناء اخراج لما تناوله لفظ المستثنى منه ولا يضر كون البناء جزءاً من مبنى
البيت مع أنه وصف من الدار لانه لم يستثن الوصف منفرداً بل قائماً بالاصل الذي هو الارض وتخرج جنس
هذه المسائل على أصاب أحدها أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض
ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا فنقول
اذا قال ببناء هذه الدار وأرضها الغلان كان البناء والارض للمقر له لانه لما قال ببناء هذه الدار فقد ادعى لنفسه
فلما قال وأرضها الغلان فقد جعل مقر بالبناء للمقر له تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض الآن
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار وان قال أرضها لي و بناؤها الغلان كانت الارض له و بناؤها الغلان
لانه لما قال أولاً أرضها لي فقد ادعى الارض لنفسه و ادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للارض فاذا قال بعد ذلك
و بناؤها الغلان فقد أقر للغلان بالبناء بعدما ادعاه لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون للغلان البناء دون
الارض لان الارض ليس بتابع للبناء وان قال أرضها الغلان و بناؤها لي كانت الارض والبناء للمقر
له بالارض لانه لما قال أولاً أرضها الغلان فقد جعل مقر الغلان و بناؤها لي كان الارض للمقر له بالارض
لانه لما قال أولاً أرضها الغلان فقد جعل مقر بالبناء فلما قال بناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى
بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال أرضها الغلان و بناؤها للغلان آخر كان الارض
والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقر للمقر له الاول بالبناء فاذا قال بناؤها الغلان جعل مقر على الاول لا على
نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وان قال بناؤها الغلان وأرضها الغلان
آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولاً صار اقراره للمقر له لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره
فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار بالارض فيكون مقر على غيره وهو المقر له الاول واذا أقر الانسان على
غيره لا يصح لما علمت من الاصل الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز (أقول) لكن نقض بما لو أقر
مسـ تأجر بدين فيسرى على المستأجر ويفسخ به عند الامام ولو أقرت زوجته بدين تجسس و يمنع منها كفى
المقدس (قوله) واستثناء فص الخاتم أي بان قال هذا الخاتم لفلان الاوصه وفي الذخيرة عن الممتقي اذا قال
هذا الخاتم لي الاوصه فانه لك أو قال هذه المنطقة لي الاحلية فانها لك أو قال هذا السيف لي الاحلية أو قال
الاجالة فانها لك أو قال هذه الجبة لي الاطلا فانها لك والمقر له يقول هذه الجبة لي فالتقول قول المقر فبعد
ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع للمقر له وان كان في النزاع ضرر
وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اه ولو
قال الخاتمة والغصن لي يصح ذكره صدر الشريعة (قوله) ونخله البستان) ومثله نخله الارض الآن يستثنى
بأصولها لان أصولها دخالت في الاقرار فمدا لا تبعاً وفي الخاتمة بعد ذكر الغصن والنخل وحلية السيف قال
لا يصح الاستثناء وان كان موصوفاً الآن يقيم المدعى البينة على ما ادعاه لكن في الذخيرة لو أقر بأرض أو دار

الا اذا قال بناؤها لزيد
والارض لعمر وفكها قال
(و) استثناء (فص الخاتم
ونخله البستان

٢ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول اه منه

٣ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول أيضا اه
منه

٤ تفريع على الشق الثاني
من الاصل الاول اه منه

٥ تفريع على الاصل الثاني
اه منه

٦ تفريع على الاصل الثاني
اه منه

٣ قوله و بناؤها الخ كان
الظاهر أن يقول ولما قاله
ثانياً و بناؤها الخ ليه وافي
سابقه اه مصححه

لرجل دخل البناء والأشجار حتى لو أقام المقر بينة بعد ذلك على أن البناء والأشجار لم تقبل بينته انتهى
 أن يحمل على كونه موصولا لا موصولا كما أشار لذلك في الحاشية سائحا في الحاشية لو قال هذا البستان لغلان
 لا نخلة بغير أصولها فانها لا يصح الاستثناء بخلاف الانخلة بأصولها وكذلك هذه الجبة لغلان الا بستانها
 لان البطانة تدخل في البيع تبعاف كانت كالأبناء ثم قال وهو محمول على جبة بستانها في المقاسمة دون الظهارة
 قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير أن الامام لو قال من أصاب جبة خز فهي له فله الظهارة دون البطانة
 حل على جبة بستانها كظهارتها نفاس فلا تتبعها هسي كجبتين وما هنا على مادون البطانة حتى لو استوى يصح
 الاستثناء اه (أقول) ومثل نخلة البستان نخلة الارض لان الشجر يدخل في البستان والارض تبعاف لا
 يصح استثناءه بخلاف نخلة عرسه بستان لان العرس لا يؤول الشجرة كمالا لا يتناول البناء لأصولا ولا تبعا
 الا أن يستثنى بأصولها كذا كرنا (قوله وطوق الجارية) استشكل بأنهم نصوا أنه لا يدخل معها تبعا لا
 المعتاد لاهنة لا غير كالطوق الا أن يحمل على أنه لا قيمة له كثيرة كطوق حديد أو نحاس وفيه نظر ط عن
 الجوى (أقول) ذلك في البيع لانها وما عليها البائع أما هنا فانه لما أقر بها ظهر أنها للمقر له والظاهر منه أن
 ما عليها مال الكفاية تبعا ولو جليل لا تأمل (قوله فيمأسر) أي من أنه لا يصح (قوله قال مكافله على ألف من
 ثمن عبد ما قبضته) فيدبر قوله على لانه لو قال ابتداء اشترت منه مبيعا الا أني لم أقبضه قبل قوله كما بل قول
 البائع بعته هـ هذا ولم أقبض الثمن والمبيع في يد البائع لانه منكر قبض المبيع أو الثمن والقول لانه منكر
 بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد قوله له على كذا وجوع فلا يصح أفاده الرمي (قوله حال معها) أي حال
 كون قوله ما قبضته موصولا بالكلام الاول ولو لم يصله لم يصدق أفاده المصنف والذي يظهر أنه حال من الضمير
 في قال أي قال حال كونه موصولا (قوله فان سلمه) لعلمهم أرادوا بالتسايم هنا الاحضار أو يخص هذا من قولهم
 يلزم المشتري تساميم الثمن أو لانه ليس يبيع صريح مقدسي لمخصا (قوله عملا بالصفة) قال في المخ وان لم
 يوجد ما ذكر من القيد وهو التساميم لا يلزم لانه أقر له بالالف على صفة فيلزمه الصفة التي أقر بها واذا لم
 توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا مذهب الامام وقالان وصل صدق ولا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله
 وان لم يعين العبد لزمه الالف مطالعة وصل أم فصل) كأنه بيان لوجه الاطلاق ويحتمل أنه أراد بالاطلاق
 سواء كذبه المقر له أو صدقه بدليل ما يأتي حيث قيدها بقوله ان كذبه المقر له وهو أولى لانه حديث يلزمه فصلها
 لكنه بعد أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهما أنه حرام أو ربنا تأمل (قوله لانه رجوع) أي عما أقر به وذلك
 لان الصدور وجب وانكار قبض مبيع غير معين بنا فيه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهر لم يقبل فكيف دهر
 اذ ما من عبد يأتي به البائع الا يأتي للمشتري منع كونه المبيع بخلاف المعين وما ذكره المصنف أحذروه
 أو بعة في المسئلة والثاني أن يقول المقر له العبد كذلك ما بعتهك وعما بعتهك عبدا آخر وسأله اليك والحكم
 فيه كالأول لانهم ما اتفقا على ما أقرب به من أن كل واحد منهما يستحق ما أقرب به غير أنهم ما اختلفا في سبب
 الاستحقاق ولا يمالى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما إذا أقر له
 بغصب ألف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يؤمر بالدفع اليه لا تفانها على الاستحقاق والثالث أن يقول
 العبد عبدي ما بعتهك وحكمه أن لا يلزم المقر شيء لما ذكر أنه أقر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه
 بدونها والرابع أن يقول المقر له لم أبع هذا العبد وانما بعتهك عبدا آخر فكيفه أن يخالف لانهم اختلفا
 في المبيع اد كل منهما مدع ومنكر فاذا اختلفا اتقى دعوى كل عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبد سالم في
 يده انتهى ونماه في الزيلعي والدرر موصفا (قوله كقوله من ثمن خراج) تشبيه للمسئلة السابقة حكما
 وخلافا (قوله أو مال قمار) الانسب تأخير عهده ليس لما لفظ الثمن على الحر والميتة والدم وهو معطوف
 على ثمن (قوله فيلزمه مطالعا) عنده وعند هـ ما وصل صدق وان فصل لا يكفي المسئلة الاولى (قوله الا اذا
 صدقه) أي المقر له (قوله أو أقام) أي المقر واعتمد المصنف في تعيين مرجع الضمير بين المقام والظهور

وطوق الجارية كالبناء فيما
 من (وان قال) مكافله على
 ألف من ثمن عبد ما قبضته
 الجبة صفة عبد وقوله
 (موصولا) باقراره حال منها
 ذكره في الحاشي فلا يخطأ
 (وعينه) أي عين العبد وهو
 في يد المقر له (فان سلمه الى
 المقر لزمه الالف والا) عملا
 بالصفة (وان لم يعين) العبد
 (لزمه) الالف (مطالعا)
 وصل أم فصل وقوله
 ما قبضته لانه رجوع
 (كقوله من ثمن خمر أو
 خنزير أو مال قمار أو حر أو
 ميتة أو دم) فيلزمه مطالعا
 (وان وصل) لانه رجوع
 (الا اذا صدقه أو أقام بينة)
 فلا يلزمه (ولو قال له على
 ألف درهم حرام أو ربا
 فهي لازمة مطالعا) وصل
 أم فصل

لا احتمال حله عند غيره

(ولو قال على زور أو باطلا
لزمه ان كذبه المقر له
والا) بان صدقه (لا يلزمه
(والاقرار بالبيع تلجئة)
هي أن يلجئك الى أن تأتى
أمرا باطنه على خلاف
ظاهره فانه (على هذا
التفصيل) ان كذبه لزم
البيع والا (ولو قال له على
ألف درهم زئوف) ولم
يذكر السبب (فهى كما
قال على الاصح) بجر (ولو
قال له على ألف) من ثمن
مناع أو قرض وهى زئوف
مثلا لم يصدق مطاوعا له
رجوع ولو قال (من غصب
أو ودعة الا أنها زئوف أو
نهر جنة صدق طلقا)
وصل أم فصل (وان قال
ستوة أو رصاص فان وصل
صدق وان فصل لا) لأنها
دواهم مجازا (وصدق) بمبينة
(في غصبته) أو أودعنى
(ثوباد ابا عبيد) ولا يئنة
(و) صدق (في له على ألف)
ولومن ثمن مناع مثلا (الا
أنه يئقص كذا) أى
الدراهم وزن خمسة لا وزن
سبعة (متصلا وان فصل)
بلا ضرورة (لا يصدق لهجة
استثناء القدر لا الوصف
كالزيادة (ولو قال) لا تخو
(أخذت منك ألفا ودعة
فها سكنت) فى يدي بلا تعدد
(وقال لا تخربل) أخذتها
منى (غصبا ضمن) المقر
لاقراره بالاخذ

(قوله لا احتمال حله عند غيره) أى فى مذهب غيره كما اذا باع ما اشتراه قبل قبضه من بائعه بثمن أقل مما اشترى به
كالزيادة هذه عندنا حرام أو ربا وعند الشافعى يجوز هذا البيع وائس زيادة أحد الدال منين حراما ولا باو ظاهر
هذا التعليل أنهم ما اذا اتفقوا على ذلك لا يلزم المقر شئ ط (قوله ولو قال على زور أو باطلا) أى هو على حال
كونه زورا أو باطلا أو من جهة ذلك فهم ممنعون بان على الحال أو التمييز (قوله لزمه ان كذبه) أى فى كونه
زورا أو باطلا (قوله هي أن يلجئك الخ) قال السارح فى التذنيب آخره لا تصرف هو أن يظهر اعدا وهما
لا يريدانه يلجأ اليه لحوف صدق وهو ايسر بيع فى الحقيقة بل كانهزل انتهى (قوله ان كذبه) أى المشتري
البائع (قوله والا لا) قال فى البدائع كالا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا تخربنى أقرك
فى العلانية بمال وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملكه المقر له (قوله زئوف) جمع زيف
وصف بالمصدور ثم جمع على معنى الالهمية يقال زافت الدراهم تزيف زيفارذأت والمراد به ما يرده بيت المال
ويقبله التجار والنهر جنة دون الزئوف فانهم ما يردوها التجار والسوق أرد من النهر جنة وتقدم آخر
البيع وقدمناه فى شئى القضاء (قوله ولم يذكر السبب) كمن مبيع أو غصب أو ودعة (قوله على
الاصح) أى اجاعا وقيل على الخلاف الا ترى (قوله وهى زئوف مثلا) أى ونهر جنة (قوله لم يصدق مطلقا)
أى عنده وقال يصدق ان وصل أى فى قوله زئوف أو نهر جنة بل يلزمه الجهاد لان العقد يئقضى بها فدعوى
الزيف رجوع عما أقرب به بخلاف ما اذا قال الأثم أو وزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة حيث يصح موصولا
لامفصولا لانه استثنى القدر فصار مغسيرا فيصح بشرط الوصل ولو قال على كرجنة من ثمن دارا اشتريتها
منه الا أنهم اردتة يقبل موصولا ومفصولا لان الرذاعة نوع لا عيب فطاق العقد لا يقضى السلامة عنها
بخلاف الجودة زياى وقوله مطلقا أى وصل أم فصل وقال زفر يبطل اقراره اذا قال المقر له هى جباد
(قوله صدق مطلقا) لان العاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقضى السلامة (قوله وصل
أم فصل) اذا اختصاص للعصب والودعة بالجباد دون الزئوف الى آخر ما قدمناه فلم يكن قوله زئوف تقسيرا
لاول كلامه بل هى بيان للنوع فصح موصولا ومفصولا درر وحاصل الفرق بينهما وبين ما تقدم أن فيما تقدم
أقر بعقد البيع أو القرض والعقد يئقضى سلامة العوضين من العيب كما تقدم وهما أقر بالغصب والودعة
وهما لا يقضى ان السلامة وهما قابض والتول للقباض أمينا كان أو ضمينا (قوله لانهم ادراهم مجازا) ويمكن
هذا من باب التعمير فلا يصح مفصولا (قوله وصدق بمبينة أو أودعنى) لان العصب والودعة
لا يقضى ان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلا) أى أو قرضا (قوله الا أنه يئقص كذا) أى الدرهم ومثله
فى الشرع بالبيعة لكن فى العيني قوله الا أنه يئقص كذا أى مائة درهم وم هو ظاهر (قوله أى الدراهم الخ)
أى أن كل عشرة من دراهم هذا الالف وزن خمسة ما قبل لا وزن سبعة منها (قوله متصلا) أى قال ذلك
متصلا (قوله وان فصل بلا ضرورة لا يصدق) قال الزياى ولو كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب
دفع السعال فعلى يوسف انه يصح اذا وصل به وعليه الفتوى لان الانسان يحتاج الى أن يتسكك بجميع
ذلك بكلام كثير ويدكر الاستثناء فى آخره ولا يمكنه أن يتسكك بجميع ذلك بنفس واحد فلو لم يجعل عذرا
يكون عليه مخرج وعليه الفتوى اه (قوله لا الوصف كالزيادة) فاذا لم يصح له على ألف من ثمن مناع
الا أنهم ازئوف فهو كقول وهى زئوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما اذا قال هى زئوف حيث لا يصدق
هنا لان الزيافة وصف فلا يصح استثناءها وهذا قدر (قوله ضمن المقر) ما أقر بأخذه له لانه أقر بسبب
الضمن وهو الاخذ ثم انه ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكره فالقول قوله مع عيبيه
بخلاف ما اذا قال له المقر له بل أخذت مقرضا حيث يكون القول لا مقر كاسم أى وكذا لو قال أخذته عارية
فقال بل ببيع فالقول لا لاخذ لا سكاره البيع وهذا الم يابسه بزازية والعلة فى عدم الضمان هو اتفاقهما
أن الاخذ كان بالادن سائحا وفى العمل العارية بحرفة عن الودعة لان للبسر فى العارية مباح دون الودعة

ومعلوم أن العارية تبج التصرف فلا يصلح اللبس هنا فارقا لسكن في البدائع قال أعرتني ثوبك فهلك وقال المقر له لابل غصبته فان الهلاك بعد اللبس يضمن لان ليس ثوب الغصب بسبب لوجوب الضمان في الاصل فدعوى الاذن دعوى براءة عن الضمان فلا يثبت الا بجهة اه (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترده أي ثم بعد اقراره بالاخذ ادعى ما يوجب رد ^{الاذن} بالاخذ والاخر ينكر فكان القول له بميمنه فان نكل عنه لا يلزم أدلو قال له بعد قوله أخذت ثم اودعه من أخذت ثم اقرضني يكون القول للمقر لان ما تصادق على ان الاخذ حصل بالاذن وهو لا يوجب الضمان ثم ان المالك يدعي عقد القرض والمقر ينكره فالقول له ومثله لو قال أخذت ما يبيع بعد قوله ما تقدم فأداه المصنف ومثله في العيني (قوله أعطيتني) قال الخبير الرمي ومثله دفعته الي وديعة ونحوه مما يكون من فعل المقر له تأمل (قوله لانكاره الضمان) قال المصنف لانه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقرا على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكره والقول قول المنكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الاول أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن والاخر ينكره فيكون القول له مع اليمين وفي الثاني أضاف الفعل الى غيره وذلك يدعي بسبب الضمان وهو العصب وهو ينكره فيكون القول للمنكر مع اليمين ومما يكثر وقوعه ما في التارخاية أعرتني هذه الدابة فقال لا ولكك غصبته فان لم يكن المستعير كيهاف فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعته الي عارية أو أعطيتني عارية وقال ابو حنيفة ان قال أخذت ما لم يعل عاريه وبجدا لا يضمن واد اقال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته مني ببيعاً فالقول للمقر مالم يابسه لانه منكر الثمن فان لبس ضمن أعرتني هذا فقال لابل آجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته حيث يضمن ان كان استعماله اه (قوله والادعية) فيه أن فرض المسئلة في المشار اليه الا أن يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استهلكه المقر تأمل (قوله لاقراره باليد ثم بالاخذ منه) أي ثم ادعى الاستحقاق بعد فلا يصدق لامرهان (قوله وصدق من قال آجرت فلانا فرسي هذه الخ) أقول صورة المسئلة في يد اسات فرس أو ثوب وقال ضابط الزيد انك كمت آجرت أو أعرت فرسي هذه أو ثوبي هذا العمود فرده عمرو على وكذبه عمرو أي قال لم أستأجره ولم أستعيره فالقول للمقر الذي هو والد ولا يكون قوله لزيد آجرت أو أعرت اقرارا لزيد باللك لقوله فرسي أو ثوبي تأمل ذكروه في الحواشي الخبرية (قوله فالقول للمقر استحسانا) وهو قول الامام وقال المتول قول المأخوذ منه وكذا الاعارة والاسكان لانه أقوله باليد ثم ادعى الاستحقاق وله أن اليد هياد كرا ضرورة استيفاء المعقود عليه ولا يكون اقرارا باليد صدق قبضت في اقراره الضرورة في حكم يد المالك بخلاف الوديعة والقرض ويحويها ما ولان في الاجارة ويحويها أقر بيمين جهته فالقول له في كفيته لم يقر يدى الوديعة فيجتم على أن الوديعة بالقاء الريح بيته حتى لو قال أودعته سافه وعلى الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعة ويحويها كقوتهمه الريا لانه ذكر الاخذ في الطرف الاخرى الاقرار كذا في التبيين وأنت خبير بانه لم يذكري القرض ما ذكر في الوديعة فكان قاصرا وما ذكره في سائر ادلا يمتي عليه حكم الا أن يقال اكتفى بما سيذكره بعد في توجيه حكم قوله قبضت منه أنفا كانت له عليه فانه يشمل القرض كما لا يخفى وبقول الريا عن النهاية أن الخلاف اذا لم يكن المقر به معروفا للمقر والا فالقول له اجزاء وعاره الى الأثرار وفيه انه اذا كان معروفا به فالباقى لا يعرف ذلك الا بشهادة العاوين عنده لا بمجرد قوله ولم تأمل وان قائم القاضى يعلم ذلك قالما لا يعصى به لانه لا يتوكل وقال قبضت منه أنفا كانت له عليه وأنكر عليه أخذها لانه أقوله بالملك وأنه أخذ بحقه وهو مضمون عليه اذ الدين يقضى بمثله وادعى ما يبرئه والاخر ينكره بخلاف الاجارة ويحويها ما بيننا ولا مالوا أخذنا الناس باقرارهم فيها لا تمنعوا عنها والحاجة ماسة اليها فلا يؤخذ به استحسانا فدفعنا للخرج وفي الولوالجية وعلى هذا الخلاف لو قال أودعته انا ما هذه الا انك ثم أخذت منه ما يقولان أقر بسبب يوجب ضمان الرد وادعى ما يبرئه فلا يصدق

وهو سبب الضمان (وفي) فـ قوله أنت أعطيتني وديعة وقال الاخرى بل (غصبته) منى (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي) هذا كان وديعة أو عر ضالى (عندك) فأخذته منك (فقال) المقر له (بل هو لي) أخذته المقر له لو قائما والادعية لاقراره باليد ثم الاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال آجرت فلانا فرسي) هذه (أو ثوبي) هذا فركبه أولسه (أو أعرتني ثوبي أو أسكنته بيتي) (ورده أو خاط) فلان (ثوبي) هذا بكرا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي (فالقول للمقر) استحسانا لان اليد في الاجارة ضرورية

الابينة كمالوقال أخذت منك ألفا كانت وديعة على عندك وقال المأخوذ منه بل ملسكى وأبو حنيفة ٣ يقول
 الاقرار بالاجارة والاعارة والايداع أولا صح لانه أقر بما في يده وليس بحقه دعوى البراعة عن الضمان
 فصار الشايت بالاقرار ككثابت عيانا ولو عايناه أعار أو أقر أو أودع ثم أخذه لا يلزمه الرد كذا ههنا فاما اذا
 قال أخذت منه وهو كان عنده عارية أو اجارة أو وديعة قال اقرار هذه الاشياء لا يصح فصار كل لو سكت عن
 دعوى الثلاثة ولو قال فلان ساكن في هذه الدار قال قول لساكن أنها له ولو قال زرع هذه الارض أو بنى هذه
 الدار أو غرس الكرم وهو بيد المقر أو غلط القميص ولم يقبل قبضته منه فقال بل ملسكى قال قول لانه مقر
 والاقرار بالسكبي اقرار باليد ولو قال ذا اللبن أو الجبن من بقرته أو الصوف من غنمه أو التمر من نخله أو العسل
 من نخله وطلبه أمر بالدفع اليه وفي الخانية ولدت أمة في يده وقال الامة لفلان والولد لى فكما قال لان الاقرار
 بالجارية لا يكون اقرارا بالولد بخلاف البنات ونحوه وكذا سائر الحيوان والثمار المحرزة في الانتجار بمنزلة ولد
 الجارية ولو قال لصندوق فيه متاع في يده الصندوق لفلان والمتاع لى أو هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع
 لى قال قول له مقدمى (قوله بخلاف الوديعة) ومثلها القرض لان اليد فيه مأمومة فيكون الاقرار بها
 اقرارا باليد كما في المنع (قوله وعلى المقر ألف مثله للثاني) لان الاقرار صح للاول وقوله لابل وديعة فلان اصراب
 عنه ورجوع فلا يقبل قوله في حق الاول ويجب عليه ضمان مثلها لاني لانه أقر له بها وقد أتلفها عليه باقراره
 بها للاول فيضمن له منع ريبا في قبيل الصلح ما لو قال أوصى أبى بثلاث ماله لفلان بل لفلان (قوله بخلاف
 هي لفلان الخ) فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاولى فانه حيث أقر بوديعة لفلان الاخرى يكون ضامنا
 حيث أقر بها للاول لصحة اقراره بها للاول فكانت ملك الاول ولا يمكن تسليمها للثاني بخلاف ما اذا باع
 الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضامنا بمجرّد البيع حيث يمكنه دفعها له ثم هذا ما ظهر فتأمل وأيضا لانه
 أقر بها للاول ثم رجع وشهد بها للثاني فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل مع * (فرع) * أقر بما لى
 واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار الادرهما فان كان المقر له فى المالىن واحدا يصرف الى المال الثانى
 وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استخسا بالومن جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثانى مطلقا
 مثل لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قولهما وعلى قول محمدان كما بال رجل
 يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا نازحاً بية عن المحيط (قوله لزمه أيضا) للثاني ألف لانه
 أقر له بشئ تقبله الذمة بأن كان ديناً أو قرضاً وهى تقبل حقوقاً شتى كالدين والقرض ونحوهما (قوله وعائيه
 للثاني مثلاً) لما تقدم فى الوديعة (قوله ولو كان المقر له واحداً) وقد زاد فى أحد الاقراين قدراً أو وصفاً
 (قوله يلزمه أكثرهما قدراً أو أفضلهما وصفاً) أى سواء كان ما بعد بل هو الأفضل أو ما قبلها أو سواء كان الفضل
 فى الذات أو فى الصفة لانه حيث أقر بالقدرة الزائدة أو الوصف الفضل لا يصح الرجوع عنه أو أخذه لانه ان لم
 يقر به أولاً فقد أقر به ثانياً وهذا اذا كان جنساً واحداً فلو كان جنسين كألف درهم لابل دينار لزمه الا لفلان
 (قوله أو عكسه) راجع الى المسئلة والقياس ان يلزمه المالىن وبه قال زفر كما اذا اختلف جنس المالىن
 بأن قال لفلان ألف درهم بل ألف دينار فانه يلزمه المالىن بالاجماع كما قدمنا والحاصل ان هذه المسئلة على
 وجهين أحدهما ان يكون المال متحد والثانى ان يكون مختلفاً فان كان متحداً فانه يلزمه أفضل المالىن سواء
 كان ما بعد بل هو الأفضل أو ما قبلها أو سواء كان الفضل فى الذات أو فى الصفة كما قدمنا فلذا قال فى المبسوط اذا
 أقر لفلان بألف درهم ثم قال بل بخمسمائة فعائيه ألف وكذا لو قال خمسة مائة بل ألف ولو قال عشرة دراهم
 بيض لابل سود أو قال سود لابل بيض أو قال جيد لابل ردى أو ردى لابل جيد فعائيه أفضلهما وان كان
 مختلفاً فعائيه المالىن لان الغلط لا يقع فى الجنس المختلف عادة فرجوعه عن الاول باطل والتزامه الثانى صحيح
 فلو قال له على درهم بل دينار لزمه درهم ودينار ولو قال له على كرسية لابل كرسية لزمه الكرسيان اه كما
 شرح المار لا بن بجيم (قوله فهو اقراره) أى لامة مقر له قال فى شرح الملتقى وان تعددت الديون والودائع ولا

بخلاف الوديعة (هذا الالف
 وديعة فلان لابل وديعة
 فلان فالالف للاول وعلى
 المقر) ألف (مثله للثاني
 بخلاف هي لفلان لابل
 لفلان) بلاذ كرايداع
 (حيث لا يجب عليه للثاني
 شئ) لانه لم يقر بايداعه
 وهذا (ان كانت معينة وان
 كانت غير معينة لزمه أيضا
 كقوله غصبت فلان مائة
 درهم ومائة دينار وكى حنطة
 لابل فلان لزمه لكل واحد
 منهما كما وان كانت بعينها
 فهى للاول وعائيه للثاني
 مثلاً ولو كان المقر له واحداً
 يلزمه أكثرهما قدراً
 وأفضلهما وصفاً) نحوه
 ألف درهم لابل ألفان
 أو ألف درهم جيد لابل
 زئوف أو عكسه (ولو قال
 الدين الذى لى على فلان)
 لفلان (أو الوديعة التى عند
 فلان) هي (لفلان فهو
 اقراره

٣ قوله يقول الاقرار الخ
 هكذا بالاصل ولعله ان
 الاقرار فليجزمه

يصدق المقر لو قال عنيت بعضها اه (قوله وحق القبض للمقر) فبأخذ ما ذكر ويدفعه للمقر له قال في شرح الملتقى ولو وجد المودع ضمن للمقر له اذا تلف (قوله برئ) أي اذا أقر المقر أنه أذن له كذا في شرح الملتقى (قوله ولكنه مخالف الخ) هذا الاستدراك وحيه ومؤيد بما لا يقبل التغيير وزعم كلمة في الخلاصة من زيادة الناسخ ولذا لم توجد في الوديعة بعده لكن كلام الحاوي يؤيد الزيادة وزيادة الحاوي وجهه على ما ظهر لي حيث ان الهبة لا تسخر الكلام (قوله لما صار الخ) أي أوائل كتاب الاقرار عند قول المصنف جميع مالى أو ما أمالك هبة لا اقرار وتقدمنا الجواب عن ذلك والتوفيق بما يشفي العليل فرأى ان شئت (قوله ان أضاف الى نفسه كان هبة) أي فبراعى شروها ولا يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه نافذة له فيكون هبة (قوله فيلزم التسليم) لان هبة الدين لا تصح من غير من عليه الدين اذا ساط على قبضه (قوله ولذا قال في الحاوي القدسي) صوابه كفى المخ قال الدين الذي على زيد فهو لعمره ولم يسلمه على القبض لكن قال واسمى في كتاب الدين عارية دفع ولو لم يقل هذا لم يصح اه فهو من غير ذكر لفظ لو واستفيد من هذا أنه لو ساط على قبضه أو قال هذه الجملة صح على أنه اقرار ولا يصح اقرارا بل هبة (قوله قال لمصنف وهو) أي قوله وان لم يقله لم يصح هو المذكور في عامة المعتمدين خلافا للخلاصة حاصله أنه ان ساطه على قبضه أو لم يسلمه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كفى فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا ونكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كذكره الشارح فيما سار وانما اشترط قوله واسمى عارية ليكون قربة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحتمل كلام المتى ويكون اطلاقا في حق النقييد فلا اشكال حينئذ في جميعه اه اقرارا ولا يخالف الاصل المسار لا قربة الطاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدقها المقر له ثم أبرأت زوجها قبل يبرأ وقيل لا والبراءة أظهر لما أشار اليه المرغيباني من عدم صحة الاقرار فيكون الابراء ملائمة له اه أي فان هنا الاضافة لملك ظاهر لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقراره له هبة بلا تسليط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشككها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعنمه (قوله فتأمل عند الفتوى) العبرة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البروقالوا اذا أضاف المال الى نفسه بأن قال عبدى هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يضاف الى نفسه بأن قال هذا المال فلان يكون اقرارا اه وهذه المسئلة ذكرها ابن وهب ان حيث قال

وحق القبض للمقر
لكن (لو سلم الى المقر له
برئ) خلاصة لكنه مخالف
لما صر أنه ان أضاف لنفسه
كل هبة فيلزم التسليم ولذا
قال في الحاوي القدسي
ولو لم يسلمه على القبض
فان قال واسمى في كتاب الدين
عارية صح وان لم يقله لم يصح
قال المصنف وهو المذكور
في عامة المعتمدين خلافا
للخلاصة فتأمل عند
الفتوى

(باب اقرار المريض)

ومن قال ديني ذالذا صح دفعه * الى ذالذا حيث التصديق ذكر

قال شارحه اعيد البرمسئلة البيت من التتمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصداقه ولان صح وحق القبض لا الاول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كوكيل والثاني كأكل اه وطاهره أنه يكون لفلان بمجرد التصديق وان لم يقل اسمى عارية ولم يساط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق مفيد الملك المقر له وكان المقر كوكيل عن المقر له وان حمل ما في الحاوي على ان المقر له كان ساطا ومسئلة البيت فبما اذا وجدته تصديق حصل النواق وزال الشك والاصطراب والله تعالى أعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

(باب اقرار المريض)

وجه تأخير ظاهر لانه عارض وافراده في باب على حدة لا اختصاصه بأحكام على حدة ولا في بعضها اختلافا قال في نور العيني ومن الامور المترضة على الاهلية المرض وهو لا يهية وجوب الحكم حتم الله تعالى أو للعبد ولا الاهلية العبارة حتى صح سكاح المريض وطلاقه وسائر ما يتعاق بالعبادة ولكن المرض لما كان سبب الموت والموت بمنزلة خالص كان المرض من أسباب المنجز فسرعت العبادات على المريض بقدر القدرة ولما كان الموت عليه خلافا لوارث والعمراء في المال كان المرض من أسباب تعاق حق الوراث والعري بما له

فيكون المريض من أسباب الجرح على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للحقين إذا اتصل المرض بالموت مستندا
 الى أول المرض حتى لا يورث المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ووارث كنكاح بمهر المثل حيث يصح منه لأنه من
 الحوائج الأصلية وحقهم يتعلق فيما يفضل عنها فيصح في الحال كل تصرف يتحمل الفسخ كهيئة وبيع بمحاسبة
 ثم ينقض ان احتيج اليه وما لا يتحمل النقص جعل كعاق بالموت كاعتاق اذا وقع على حق غريم أو وارث
 بخلاف اعتاق الراهن حيث ينفذ لان حق المرنه في ملك اليد دون الرقبة اهـ (قوله يعني مرض الموت)
 أشار به الى أن الالعهد وما كانت أل تحتل الاستغراق وغيره فسرهابي و كان المقام أي (قوله مرفي
 طلاق المريض) وهو قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه مرض يحز به عن اقامته مصلحه
 خارج البيت أو بارز رجلا أو قدم ليقتل من قصاص أو رجم أو بقي على لوح من السفينة أو أفرسه سبع
 وبقي في فيه ولا يصح تبرعه الامن الثالث اهـ ومنه لو قدمه ظالم ليقتله ومه لولا طمحت الامواح وخيف
 الغرق فهو كالمرضي أي ومات من ذلك ككفيدة ثم وأوصحه سبيدي والدرج الله تعالى فراجع (قوله
 وسيجيء في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قبل مرض الموت أن لا يخرج الحوائج نفسه هو عليه اعنف في
 التجريد بزازية والمختار أنه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة
 الذخيرة اهـ واختاره صاحب الهداية في التجديد لكن في المعراج وسئل صاحب المظومة عن حد مرض
 الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعة ما دنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج
 نفسه خارج الدار والمرأة الحاجته ادخل الدار لعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب
 طلاق المريض وصحة الزيلعي (أقول) والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها
 الموت كالفالج ونحوه وان صبرته دافراش ومعه من لذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب
 المتون والشروح هنا تأمل قال في الاسماء عليه فمن به بعض مرض يشتهي منه وفي كثير من الاوقات
 يخرج الى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مرضا مرض الموت وتعتبر تبرعانه من كل ماله وادامع لو ارثه
 أو وهبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة اهـ وتتمام الكلام على ذلك مفصلا في المحلين المذكورين (قوله
 اقراره بدين لاجني) المراد بالاجني من لم يكن وارثا وان كان ابنه (قوله نافذ من كل ماله) انك يحلف
 الغريم كمر قبيل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء (قوله بأثر عمر رضي الله تعالى عنه) وهو ما روى عنه
 أنه قال اذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والاخرى في مثله كالحبر لانه من المقدرات ولا يترك
 بالقياس فيحتمل على أنه سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يول قضاء الدين من الحوائج الأصلية
 لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائلي بينه وبين الجنة فيقدم على حق الغرماء كسائر حوائجه لان شرط تعليق
 حقهم الفراغ من حقه ولهذا يقدم كفته عليهم والقياس أن لا ينفذ الامن الثالث لان الشرع قصر نصره
 على الثالث وعاق حق الورثة بالثالثين فكذا اقراره كذا في الزيلعي وفيه ولانه لو لم يقبل اقراره لامتنع الناس
 عن معاملته حد رامن اتواء مالهم فينسند عليهم طريق التجارة والمداينة اهـ وفي بعض النسخ بأثر ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهم اهـ الموافقة لما في الاتقاني عن المبسوط (أقول) وفي البخاري في كتاب الوصايا ما نصه
 ويدكر أن شريحا وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء بن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين اهـ فاعل
 مراد الشارح بأثر عمر هو عمر بن عبد العزيز (قوله ولو يعين فكذلك) قال العلامة الرملي في حاشيته على المنع
 قوله اقراره بدين ليس احترزا عن العين لان اقراره به صحيح قال في مجمع الفتاوى اذا أقر المريض لاجني
 بجميع ماله صح ولو أقر لغير الوارث بالدين يصح ولو أحاط بجميع ماله وبه أخذ وفيها المريض الذي ليس
 عليه دين اذا أقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان عليه كالا ينفذ الثالث عند
 عدم الاجازة وقد ذكر الزيلعي لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا يعين في يده لا تخفى حق غرماء الصحة
 والمرض بأسباب معلومة اهـ (قوله الا اذا علم غلمه) أي بقاء ماله في زمن مرضه (قوله ويتقيد

يعني مرض الموت وحده
 مرفي طلاق المريض
 وسيجيء في الوصايا (اقراره
 بدين لاجني ما) من كل
 ماله) بأثر عمر ولو بهين
 فكذلك الا اذا علم غلمه
 لها في مرضه فيتقيد

يصدق المقر لو قال عنيت بعضها اه (قوله وحق القبض للمقر) فيأخذ ما ذكره وبدفعه للمقر له قال في شرح المتن ولو وجد المودع ضمن للمقر له اذا تلف (قوله برئ) أي اذا أقر المقر ثم أذن له كذا في شرح المتن (قوله ولكنه مخالف الخ) هذا الاستدراك وحيه ومؤيد بما لا يقبل التغيير وبما كلف في الخلاصة من زيادة الناسخ ولذا لم توجد في الوديعة بعده لكن كلام الحارثي يؤيد زيادة الحارثي ووجهه على ما ظهر لي حيث ان العبرة لا تنحو الكلام (قوله لما سأل الخ) أي أوائل كتاب الاقرار عند قول المصنف جميع مالي أو ما أمالك هبة لا اقرار وتقدمنا الجواب عن ذلك والتوفيق بما يشفي العليل فرأى ان شئت (قوله ان أضاف الى نفسه كان هبة) أي فيما عدا شروها ولا يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون هبة (قوله فيلزم التسليم) لان هبة الدين لا تصح من غير من عليه الدين الا اذا سلط على قبضه (قوله ولذا قال في الحارثي القدسي) عبارته كما في المنع قال الدين الذي لي على زيد فهو لعمره ولم يسلطه على القبض لكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح اه فهو من غير ذكر لفظ ولو استفيد من هذا أنه لو سلطه على قبضه أو قال هذه الجلة صح على أنه اقرار والا لا يصح اقرارا بل هبة (قوله قال المصنف وهو) أي قوله وان لم يقله لم يصح هو المذكور في عامة المعتمبرات خلافا للخلاصة حاصلة أنه ان سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كفي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة ملاك كما ذكره الشارح فيما سمر وانما اشترط قوله واسمى عارية ليكون قربة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحتمل كلام المتن ويكون اطلاقا من قبل التقيد فلا إشكال حينئذ في جعله اقرارا ولا يخالف الاصل المسار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهب نية امرأة قالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدها المقر له ثم أبرأت زوجها قبل يبرأ وقيل لار البراءة أظهر لما أشار اليه المرغيباني من عدم صحة الاقرار فيكون البراءة ملائمة له اه أي فان هذا الاضافة للمالك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقراره له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشككها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعفتم (قوله فتأمل عند الفتوى) العبرة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر وقالوا اذا أضاف المال الى نفسه بأن قال عدي هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يضاف الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا اه وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

وحق القبض للمقر
لكن (لو سلم الى المقر له
برئ) خلاصة لكنه مخالف
لما سأل أنه ان أضاف لنفسه
كان هبة فيلزم التسليم ولذا
قال في الحارثي القدسي
ولو لم يسلطه على القبض
فان قال واسمى في كتاب الدين
عارية صح وان لم يقله لم يصح
قال المصنف وهو المذكور
في عامة المعتمبرات خلافا
للخلاصة فتأمل عند
الفتوى

(باب اقرار المريض)

ومن قال ديني ذلذا صح دفعه * الى ذلذا حيث التصديق ذكر

قال شارحه عبد البر مسئلة البيت من التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصده فلان صح وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل في الاول كوكيل والثاني كوكل اه وظاهره أنه يكون لفلان بمجرد التصديق وان لم يقل اسمى عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق مفيد المالك المقر له وكان المقر كالكوكيل عن المقر له وان حل ما في الحارثي على ان المقر له كان ما شككوا مسئلة البيت فيما اذا وجد منه تصديق حصل التوافق وزال الثاني والاضطراب والله تعالى أعم بالصواب وأستغفر الله العظيم

(باب اقرار المريض)

وجه تأخير ظاهر لانه عارض وإرادته في باب على حدة لا اختصاصه بأحكامه حدة ولا في بعضها اختلافا قال في نور العيون ومن الامور المترضة على الاهلية المرض وهو لا ينفذ في أهلية وجوب الحكم حتم الله تعالى أولا عبدا ولا لاهلية العبادة حتى صح نكاح المريض وطلاقة وسائر ما يتعاق بالعبادة وان كان المريض لما كان سبب الموت والموت بمنزلة حالص كان المريض من أسباب الهجر فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة ولما كان الموت عليه خلافا للوارث والعمراء في المال كان المريض من أسباب تعاق حق الوارث والعمر سبب له

فيكون المرض من أسباب الجرح على المريض بقدر ما يتعاق به صيانة العجين إذا اتصل المرض بالموت مستندا
 الى أول المرض حتى لا يورث المرض فيما لا يتعاق به حق غريم ووارث كمنكاح عهر المثل حيث يصح منه لانه من
 الحوائج الأصلية وحقهم يتعاق فيما أفضل منها فيصح في الحلال كل تصرف يحتمل الفسخ كهيئة وبيع بمحاسبة
 ثم ينقض ان احتيج اليه وما لا يحتمل النقص جعل كعاق بالموت كاعتاق اذا وقع على حق غريم أو وارث
 بخلاف اعتاق الراهن حيث ينقض لان حق المرتهن في ملك البدن دون الرقبة اهـ (قوله يعني مرض الموت)
 أشار به الى أن أل للعهد ولما كانت أل تحتل الاستغراق وغيره فسرهابي عنى وكان المقام أى (قوله مرفى
 طلاق المريض) وهو قوله من غاب حاله الهالك بمرض أو غـ بـه بأن أضناه مرض عجز به عن إقامة مصالحه
 خارج البيت أو بارز رجـ لا أو قدم ليقفل من قصاص أو رجم أو ببق على لوح من السـ فينة أو افترسه سبع
 وبقي في فيه ولا يصح تبرعه الامن الثلث اهـ ومنه لو قدمه ظالم ليقفله ومنه لو تلاطمت الامواح وخيف
 الغرق فهو كالمرضى أى ومات من ذلك كله كقيدته ثم وأوصحه سيدي الوالد رحمه الله تعالى فراجع (قوله
 وسيجيء في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك فيصل مرض الموت أن لا يخرج الحوائج نفسه وعاليه اعتمادا في
 التجريد برأيه والمختار أنه ما كان العالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة
 الذخيرة اهـ واختاره صاحب الهداية في التجميع لكن في المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض
 الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمدنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج
 نفسه خارج الدار والمرأة لما اجتهدا داخل الدار صعدا والسطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب
 طلاق المريض وصحة الزياحي (أقول) والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالبت ولم يخف منها
 الموت كالفالج ونحوه وان صيرته دافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجـ فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب
 المتون والشروح هنا تأمل قال في الاسماء عليه من به بعض مرض يشتكى منه وفي كثير من الاوقات
 يخرج الى السوق ويقضى مصالحه لا يكون به مرضا من مرض الموت وتعتـ برتبعاته من كل ماله واذا ما عـ لواربه
 أو وهبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة اهـ ونظام الكلام على ذلك مفصلا في المحلين المذكورين (قوله
 اقراره بدين لاجنبي) المراد بالاجنبي من لم يكن وارثا وان كان اسـ ابنة (قوله ناذ من كل ماله) لكن يخالف
 الغريم كما مر قبيل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء (قوله بأثر عمر رضى الله تعالى عنه) وهو ما روى عنه
 أنه قال اذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والا ترى مثله كالحبر لانه من المقدرات ولا يترك
 بالقياس فيجـ مل على أنه سمعـ من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم ولان قضاء الدين من الحوائج الأصلية
 لان فيه تفريق ذمتهم ورفع الحائل بينهم وبين الجنة فيقدم على حق العرماء كسائر حوائجهم لان شرط تعليق
 حقهم الفراغ من حقه ولهذا يقدم كفته عليهمـ والقياس أن لا ينفذ الامن الثالث لان الشرع قصر تصرفه
 على الثالث وعاق حق الورثة بالناشين فكذا اقراره كذا في الزياحي وفيه ولانه لم يقبل اقراره لامتنع الناس
 عن معاملته حدرا من اقوامهم فينسند عليهم طريق التجارة أو المداينة اهـ وفي بعض النسخ بأن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهم اوهى الموافقة في الاتقاني عن المبسوط (أقول) وفي البخاري في كتاب الوصايا ما نصه
 ويذكر أن شريحا وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء بن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين اهـ فلعل
 مراد الشارح بأثر عمر هو عمر بن عبد العزيز (قوله ولو بعين فكذلك) قال العلامة الرملي في حاشيته على المنع
 قوله اقراره بدين ليس احترزا عن العين لان اقراره به صحيح قال في مجمع الفتاوى اذا أقر المريض لاجنبي
 بجميع ماله صح ولو أقر لغير الوارث بالدين يصح ولو أحاط بجميع ماله وبه نأخذ وفيه المرض الذي ليس
 عليه دين اذا أقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان عليه كالا ينفذ لا بقدر الثالث عند
 عدم الاجازة وقد ذكر الزياحي لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا بعين في يده لا تخفى حق غراما الصحة
 والمرض بأسباب معلومة اهـ (قوله الا اذا علم غايته) أي بقاء ملكه لها في زمن مرضه (قوله فيتقيد

يعني مرض الموت وحده
 مرفى طـ طلاق المريض
 وسيجيء في الوصايا (اقراره
 بدين لاجنبي ناذ من كل
 ماله) بأن عمر ولو بعين
 فكذلك الا اذا علم غايته
 لها في مرضه فيتقيد

بالتلخيص) أي فيكون اقراره تملكه والتمليك في المرض وصية وهو معنى ما أفاده الجوى أن اقراره بالعين
 لا جني صحیح ان كان اقراره حكمية وان كان بطريق الابتداء يصح من التلخيص كفي فصول العمادى وقد سئل
 العلامة المقدسى عن المراد بالحكمية والابتداء فأجاب بان المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في
 الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد ادخاؤه في صورة
 الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن الانسان يريد أن يتصدق على فقير ولكنه يعرض
 عنه بين الناس وإذا أخلاه تصدق عليه كي لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداع في الجلة بوجه تارأما
 الحكمية فهي على حقيقة الاقرار اهـ وقول المقدسى بان يعلم الخ يفيد اطلاقه ان التقييد من المؤلف بقوله
 في مرضه اتفاق ط قال اذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز ان أحاط بذلك بماله وان أقر
 الوارث فهو باطل الا أن صدقة الورثة اهـ وهكذا في عامة المعتمدة المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها
 لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكمية ولا ابتداء و اقراره لا جني يجوز حكمية
 من جميع المال وابتداء من ثلث المال اهـ قلت وهو مخالف لما أطلقه المشايخ فيجتاح الى التوفيق وينبغي
 أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم
 بوجه من الوجوه ان ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد ادخاؤه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار
 على المقر له وكما يقع لبعض أن يتصدق على فقير الخ وأما الحكمية فهو على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق أجاب
 العلامة المقدسى ونقله عن السيد الجوى كما نقله الرملى في حاشية جامع الطصواين (أقول) ومما يشهد صحة
 ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية أقر الصحیح بعدم في يد أبيه فلان ثمنات الاب والابن مريض
 فانه يعتبر بخرج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الاس أو لا فيمطل أو الأب أو لا فيصح
 دصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال أستاذنا وهذا كالتنصيص أن المريض اذا أقر بعين في يده لا جني فانما
 يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياه في حال مرضه معلوما حتى أمكن جعل اقراره اطهار أي لحق
 المقر له لا تملكه فأما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله تعالى وانه حسن
 من حيث المعنى اهـ قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف لما أطلقوه
 في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه أعلم
 معين الملقى ونقله شيخ مشايخنا من الاعلى ثم قال بعد كلام طويل فالذي تحرر من المتون والشروح أن اقرار
 المريض لا جني صحیح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنسئ عابا الاعلى ظاهر الزاوية
 وفي البحر من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح اطلاق ما في المتون اهـ وقد علمت أن التفصيل
 مخالف لما أطلقوا وان حسنه من حيث المعنى لا الرواية اهـ فقد علمت أن مناقضه الشارح عن المصنف
 لم يرتضه المصنف (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لا جني صحیح وان أحاط بكل ماله لكنه
 مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم ان ما أقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما اذا أقر
 في مرضه مائة بسى لا جني لم يعلم تملكه في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بانه ملك فلان لا جني
 دليل على أنه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زمانه من أب المريض يقر بالنسي الغيره اصرار الوارثه فاذا علم ذلك
 بقيد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن أنت حبيب بأن المعتمد أن الاقرار
 اخبار لا تملك وأن المقر له بشئ اذا لم يدعه له المقر بوضاه لا يحل له أخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو
 بيع أو هبة وان كان يحكم له بانه ملكه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن
 هو المقر كاذب في اقراره وانه قد ربه ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيأ فهو بالنظر الى القضاء
 في ظاهر الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانما حيث صدقه في اقراره في ظاهر الشرع
 لم يهاذه من كل ماله وان أحاط به فلما أطلق أصحاب المتون والشروح نفاذا الاقرار لا جني من كل

المال فليس فيما ذكره في القنية شيء من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأكيد لما ذكره من الفرق الا أن يحتمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم والاصل انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكره على الوصية حيث كان المقر في ذكره الوصية فلا يشترط التسليم والا جمل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضا حيث أضاف ما أقر به الى نفسه كقوله دارى أو عدي له لان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما لاس بانه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تأييد كافي المتون والشروح وما نقل عن القنية محمول على أنه انشاء تملك ابتداء ولذا قيد نفاذه بكونه من الثالث الا أن يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد بالثالث وما نقل عن العمادية فالمراد به الاقرار بالبراءة عن العين يعنى أنه اذا أقر المريض انه أبرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يستدل البراء الى حال الصحة ولا ابتداء بأن يقصد دبراءه الآن وأما الاجنبى اذا حكى أنه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء أبرأه الآن لا على سبيل الحكاية فن الثالث لانه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من أنه لم يجز فصرح في الجوهرة بانه أى من كل المال وانما يجوز من الثالث وعليه فلا فرق في اقراره ببراءه الاجنبى بن كونه حكاية أو ابتداء حيث ينفذ من الثالث بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من السك كالمسألة للمخصامن التتبع لسيدى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن في قوله في صدر العبارة وان أقول وارث فهو باطل فيه نظرا لان الباطل لا تلحقه الاجازة فيتعين أن يقال انه موقوف لا باطل تأمل وفي الجملة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجنبى صحيح من جميع المال في مرض الموت اذا لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقر ملكه بسبب هبة أو وارث أو شرع من مدة قريبة وأما اذا علم أن المريض كان ملكه بسبب مما ذكره وكان قريب عهد في ملكه فيكون من الثالث سواء جمل على الوصية ان كان في هذا كره الوصية والا فعلى الهبة اذا كان معلوما ذلك عند كثير من الناس (قوله في معينه) وهو معين المقتضى له صنف (قوله وأخر الارث عنه) لان قضاء الدين من الخواص الاصلية لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينهما وبين الجنة كما قدمنا في مقدم على حق الورثة (قوله ودين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف أو باقراره وسواء كان لوارث أم لاجنبى أم بدين ط وقوله ودين مبتدأ خبره جملة تقدم ويصح حمله والاولى قول الشارح في الفرائض ويقدم دين الصحة على دين المريض ان جهل سببه والافسسيان (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ساوى ما قبله لانه لما علم سببه انتفت التهمة عن الاقرار مخ قال في المبسوط اذا استقرض مالا في مرضه وعين الشهود ودفع المقرض المال الى المستقرض أو اشترى شيئا بألف درهم وعين الشهود وقبض المبيع أو تزوج امرأة بمهر مثلها أو استأجر شيئا بجعينة الشهود فان هذه الدون تكون مساوية لدون الصحة وذلك لانها وجبت بأسباب معلومة لا مردلها ولانه بالقرض والشرع لم يفت على غرماء الصحة شيئا لانه يزيد في التركة مقدار الدين الذي يتعلق بها ومتى لم يتعرض لحقوقهم بالابطال نفذ مطلقا اه جلي وفي التعليل الثاني نظرا لاحتمال استئلال ما افترضه أو ما استتراه ط (قوله أو بجعينة قاص) هذا بناء على أن القاضى يقضى بعلمه وهو مرجوح كمراراً (قوله قدم على ما أقر به في مرض موته) حتى لو أقر من عليه دين في صحته في مرضه لاجنبى بدين أو عين مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو ودعة أو غصب يقدم دين الصحة ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحة فان فصل شيء من التركة يصرف الى غرماء المرض اتفاقا وانما قدم عليه لان المريض مجبور عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ من دين الصحة فالدين الثابت باقراره المجبور لراحم الدين الثابت بالاجرة كعبس ما ذون أقر بدين بعد جرحه فالثاني لا يراحم الاول جوى وفيه ولنسأ أن حق غرماء الصحة يتعلق بمال المريض مرض الموت في أول مرضه لانه يجوز عن قضائه من مال آخر فلا اقرار فيه صادف حق غرماء الصحة فكان مجبوراً عليه ومدفوعاً به (قوله ولو المقر به ودعة) أى لم

في معينه فليحفظ (وأخر الارث عنه ودين الصحة) مطلقا (وما لزمه في مرضه بسبب معروف) ببيينة أو بجعينة قاص (قدم على ما أقر به في مرض موته) ولو المقر به (ودعة)

وعند الشافعي الكل سواء
(والسبب المعروف) ما ليس
بشهر (كنسكاح مشاهد)
ان شهر المثل أما الزيادة
فيبطله وان جاز النسكاح
عناية (ويبيع مشاهد)
واتلاف كذلك أي مشاهد
(و) المريض (ليس له أن
يقضي دين بعض العرماء
دون بعض ولو) كان ذلك
(اعطاء مهر وإيلاء أجرة)
فلا يسلم لهما (الا في
مسئلتين) اذا قضى ما
استقرض في مرضه أو نقد
ثمن ما اشترى فيه لو بثلث
القيمة كافي البرهان (وقد
علم ذلك) أي ثبت كل منهما
(بالبرهان) لا باقراره للثمة
(بخلاف) اعطاء المهر
ونحوه (ما اذالم يؤد حتى مات
فان البائع أسوة للعرماء)
في الثمن (اذا لم تكن
العين) المبيعة (في يده) أي
يد البائع فان كان كان
أولى (واذا

يتحقق ملكه لها في مرضه والا كانت وصية (قوله وعند الشافعي الكل سواء) لانه اقرارا لثمة فيه لانه صادر
عن عقد والذمة قابلة للعقوق في الحماير ولان المريض مجبور عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين الصحة
فالدين الثابت باقرار المجبور لا يزاحم الدين الثابت بلا حرج كعبد مأذون أقر بالدين بعد الحرج فالثاني لا يزاحم
الاول دور والحاصل أن الدين الثابت قبل الحرج لا يزاحم الثابت بعده ولكن ما لو علم منه سبب بلا اقرار يلحق
بالثابت قبل الحرج فيؤخر عنه الثابت بمجرد اقراره الدين الثابت بالسبب نوعان نوع لو قبض صاحبه من
المريض ذلك لا يشاركه فيه صاحب دين الصحة كالمقترض والمبيع فيه نوع يشارك فيه معه كهر قبضته المرأة
وأجرة قبضتها الا حرج كفي غاية البيان وأجرة مسكنه ومأكله وملبسه ومن أدوية وأجرة طيبه من النوع
الاول لو قبضت لا يشاركها الغرماء والمهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لان النكاح من الحوائج
الاصلية كما سرياني (قوله كنسكاح مشاهد) أي للشهود وانما جعل النكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه
من الحوائج الاصلية كما مروان كانت رابعة لشج فان لان النكاح في أصل الوضع من مصالح المعيشة والاصل
الوضع لا الحال لان الحال مما لا يتوقف عليها كافي المنع (قوله أما لزيادة قباطلة) أي ما لم تحزها الورثة لانها
وصية لزوجته الوارثة فافهم (قوله ويبيع مشاهد) انما يكون مشاهد بالبيعة على مائة دم (قوله والمريض)
بخلاف الصحيح كفي حبس العمانية (قوله ليس له) أي للمريض وماله أن يخصص الصحيح صحيح كفي حرج
النهاية شرح الملتقى (قوله دين بعض الغرماء) ولو غرماء صحة لتعلق حق كل الغرماء بحاق يده والتقييد
بالمريض يفيد أن الحرج غير المجبور لا يمنع من ذلك قال في الدرر لم يحز تخصيص غير بقبضه دينه وهذا ظاهر في
أنه لو أداها شاركه الغرماء الا حرج بخلاف قوله و ليس له الخ فانه محتسب ويدل على ذلك قول الشارح ولا يسلم
لهما (قوله ولا يسلم) بفتح اللام الخفيفة من السلامة (قوله لهما) بل يشاركهما غرماء الصحة لان ما حصل له
من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم ببعض التركة وكان تخصيصهم ابطالا لحق الغرماء بخلاف
ما بعده من المسئلتين لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء يتعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله
لا يعد تفويتا كافي الكفاية وهذا في الاجرة المستوفية المنفعة أما اذا كانت الاجرة مشروطة بالتجديد وامتنع
من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي مسئلة ثمن المبيع الآتية الذي امتنع من تسلمه حتى يقبض
ثمنه (قوله الا في مسئلتين الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين بعض الغرماء لما فيه من اسقاط حق
الباقي فاذا حصل للغرماء مثل ما قضى ولم يسقط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى التركة
لا في عينها كما مر فاذا اشترى عبدا وأوفى ثمنه من التركة فعني التركة حاصل لهم لم يسقط منه شيء فجاز ما فعله
ط (قوله لو بثلث القيمة) والزيادة تبرع فهي وصية (قوله أي ثبت كل منهما) أي من القرض والشراء
(قوله بخلاف اعطاء المهر ونحوه) أي كإيلاء أجرة عليه وذكرهما ما يفيد الحكم فيهما ذكركه المصنف
بعد قال في خزنة المفتين المريض اذا تزوج امرأة أو أعطاه مهرها يسترد منها ما أخذت ويكون بين الغرماء
بالخصص والمرأة واحدة منهم بخلاف ثمن المبيع فان الثمن يسلم للدافع أي للبائع الذي دفع الساعة أما اذالم
يدفعها فان له حبسها حتى يقبض الثمن على كل حال ولكن ينظر الفرق بين المهر وبدل الاجرة وبين ثمن المبيع
والقرض والفرق أن المهر تبرع من وجهه وصلة وعوض من وجهه فباعتبار ما فيه من المعاوضة تشارك العرماء
وباعتبار ما فيه من الصلة والتبرع يسترد ما أخذته في المرض والاجرة بعد استيفاء المدة دين في ذمة المستأجر
فساوت بقيمة الدين اما قضاء ما استقرض في مرضه لا يسترد منه الحرج لان المقرض اذا علم عدم وفائه في
المرض يمتنع عن اقرضه وكذا البائع فيلحق المريض بالحرج وما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله وما اذا
لم يؤد) أي وبخلاف ما اذا لم يؤد بدل ما استقرض أو ثمن ما اشترى في المرض (قوله فان البائع) أي والمقرض
(قوله أسوة) ضم الهزلة وكسر هاء ما تولى في السبع (قوله في الثمن) الاولى أن يقول في التركة (قوله
كان أولى) فتابع وصية من ثمنه لانه فان زاد في التركة وان نقص حاصص بنقصه كالماتحفي (قوله واذا

أقر المريض (الح) ولولا مريض على الوارث دين فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين بقبضه أو لا على المريض دين أو لا فصولين (قوله ثم أقر بدين) وقد تساوى الدينان صحة أو مرضا (قوله للاستواء) في الثبوت في ذمة المقر (قوله ولو أقر بدين ثم بوديعه تحاصا) لأنه لما بدأ بالقرار بالدين تعلق حق الغريم بالالف التي في يده فاذا أقر أنهم أوديعه بدين يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق إلا أنه قد أقر بوديعه ثم بذل وتسليمها بفعله فصارت كالمستهلكة فتصح كون دينه عليه ويساوى الغريم الآخر في الدين ولو أقر بوديعه ثم بدين فصاحب الوديعة أولى به لأنه لما بدأ بالوديعة ملكها المقر له بعينها فاذا أقر بدين لم يجز أن يتعلق بمال الغير ط عن الجوى (قوله وبعبكسه الوديعة أولى) يعني أن الف المعين يصرف للوديعة من غير محاصصة فيه لأنه حين أقر بها علم أنها ليست من تركته ثم إقراره بالدين لا يكون شاغلا لمالكه من جعله تركته بزازية والحاصل أن في الصورة الأولى يحصان وفي الصورة الثانية ينصرف للوديعة من غير تحاصص ويلزم ما أقر به وإقراره بماله في يده أنه بضاعة أو مضاربة حكمه مساو للوديعة كافي البدائع (قوله ولبراؤه مدينونه وهو مدينون) أي يستغرق قبضه احتراماً عن غير المدينون فإن لم يكن مدينوناً وأبراً الأجنبي فهو نافذ من الثلث كفي الجوهره قال أبو السعود في حاشية الأشباه ما نصه ليس على الإطلاق بل بقيد أن لا ينفي له من المال الغارغ عن الدين بما يمكن خروج القدر المبرأ منه من ثلثه ولا بد من قيد آخر وهو أن يكون له وارث ولم يجز (قوله للثمة) لأنه أبو السعود في حاشية الأشباه بقوله لأن إبراء الوارث في مرض مونه وصية وهي للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث الآخر لكن الشارح تبع المنع والظاهر ما نقلناه عن أبي السعود (قوله إن كان أجنبياً) الآن يكون الوارث كفيلاً عنه فلا يجوز إذ براء الكفيل براءة الأصل جامع الفصولين ولو أقر باستيفائه دينه منه صدق كما بسطه في الولوالجية (قوله وإن كان وارثاً فلا يجوز) أي سواء كان من دين له عليه أصالة أو كفالة وكذا إقراره بقبضه واحتماله به على غيره فصولين (قوله وحيلة صحته الح) قال في الأشباه وهي الحيلة في إبراء المريض وإقراره في مرض مونه بخلاف قوله أبرأتك فإنه يتوقف كافي حيل الحاوي القدسي وعلى هذا لو أقر المريض بذلك لأجنبي لم تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا إذا أقر بشئ لبعض ورثته كفي البرازية (قوله يشمل الوارث وغيره) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جارا إقراره قضاء لاديانته اه وينبغي لو ادعى الوارث الآخر أن المقر كاذب في إقراره أن يحلف المقر له بأنه لم يكن كاذباً بناء على قول أبي يوسف المفتي به كما مر قبيل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه مدينوناً ومالا ووديعة فصالح الطالب على يسير سر وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لمورث عليه أموال كثيرة وانما قصده حرماننا لا تسمع وإن كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الإقرار تسمع اه وينبغي أن يكون في مسئلتنا كذلك لكن فرق في الأشباه بكونه متهماً في هذا الإقرار لا تقدم الدعوى عليه والصلح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه قلت وكثيراً ما يقصد المقر حرمان بقية الورثة في زماننا وتدل عليه قرائن الأحوال القريبة من الصريح فعلى هذا تسمع دعواهم بأنه كان كاذباً وتقبل بينتهم على قيام الحق على المقر له وكذا الحكم بجري لو ادعى وارث المقر في حلفه والنفي عبر عنه في البحرهما بالقرار وتارة عبر عنه بالإبراء في أول الإقرار وفي الصلح وكذا البرازية وحديثه في المتي اما إقراره أو إبراءه وكلاهما لا يصح للوارث كفي المتون والشرع فساقى المتي هنا غير يجب لا يعول عليه لئلا يصير حيلة لاسقاط الارث الجبري مع ضعفه ووضوحه ما لو قال قصد حرماننا بذلك تسمع دعواهم كما سمعت ويأتى والله تعالى أعلم (قوله صحيح قضاء لاديانته) لانه في الديانة لا يجوز إذا كان بخلاف الواقع ونفس الامر بأن كان له في الواقع عليه شيء لا يستلزمه إظهار بعض الورثة وحرمان البعض اذ لو طابق الواقع إقراره بان لم يكن عليه شيء أصح قضاء لاديانته كما لا يخفى (قوله إلا المهر) أي إذا قالت في مرض مونها

أقر (المريض بدين ثم)
أقر (بدين تحاصص أو
فصل) للاستواء ولو أقر
بدين ثم بوديعه تحاصصا
وبعبكسه الوديعة أولى
(وابراؤه مدينونه وهو مدينون
غير جائز) أي لا يجوز (أن
كان أجنبياً وإن) كان
(وارثاً فلا) يجوز (مطلقاً)
سواء كان المريض مدينوناً
أو لا للثمة وحيلة صحته أن
يقول لاحق لي عليه كما
أما بقوله (وقوله لم يكن
لي على هذا المطلوب شيء)
يشمل الوارث وغيره (صحيح
قضاء لاديانته) فترفع به
مطالبة الديانة لمطالبة
الآخر حاوي إلا المهر فلا
يصح

لامهر في عليه أو لم يكن لي عليه مهر (قوله على الصحيح) مقابلة ما في المنع عن البرازية معزيا إلى حيل الخصاف
 قالت فيه ليس على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه (قوله لظاهره وأنه
 عليه غالبا) لعل المراد ما تعرف تأجيله غالبا تأمل (قوله بخلاف) راجع إلى قوله ولا يصح (قوله فانه يصح
 ولا تسمع دعوى زوجها فيه) اعلم أن صاحب الاشباه استنبط هذه المسئلة من مسئلة الاقرار المصدر بالقي
 وقال ان هذا الاقرار منها أي البنت بمنزلة قولها لاحق في فيه فصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
 لانه فيما اذا قال هذا فلان فلي تأمل ويراجع المنقول اه وأقره على ذلك المصنف في منحه حيث قال وفي
 التنازع خاتمة من باب اقرار الرضا معزيا إلى العيون ادعى على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا تجوز برأته ان كان
 عليه دين وكذا لو أبرأ لوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولوانه قال لم يكن لي على هذا المطالب شيء ثم مات
 جازا قراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا إلى حيل الخصاف قالت فيه ليس على زوجي مهر وقال فيه لم
 يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه وفيه ما قبله وأبرأه لوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه
 شيء ليس لورثته أن يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع لأقر الابن فيه انه ليس
 له على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا لو أقر بقبض ماله منه اه وبهذا علم صحة
 ما أفتي به مولانا صاحب البحر في مال الوأقرت البنت في مرض موتها بان الامتعة الغلانية ملك أبيها لاحق لها
 فيها انه يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيها سندنا إلى ما ذكرناه وقد خالف في ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد
 المال المصري وأفتى بعدم الصحة منه تدنا إلى عامة ما في المعتبرات من أن الاقرار للوارث لا يصح وكثير من
 المنقول الصحيحة يشهد بصحة هذا أي افناء صاحب البحر وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث كما لا يخفى قال
 مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البرازية معزيا إلى الدخيرة قولها فيه لامهر في عليه أولا شيء لي عليه أو لم يكن لي
 عليه مهر قبل يصح وقيل لا يصح والصحيح أنه لا يصح اه لان ما في خصوص المهر لظاهره وأنه عليه غالبا وكلامنا
 في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكره في البرازية أيضا بعده ادعى عليه مالا ودونوا وودعة فصالح مع المطالب على
 شيء يسير سرا وأقر المطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات
 ليس لورثته أن يدعوا على المدعي عليه شيء وان ربهما على أنه كان لورثته عليه أموال لسمكة قصد بهما هذا
 الاقرار حرماننا لا تسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد
 حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه لكونه متهما في الدعوى عليه والصالح معه على يسير
 والكلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه ما ذكره في المح وأقره على ذلك الشارح كما ترى
 قال محبيه الفاضل الخير الرمي قوله وبهذا علم صحة ما أفتي به مولانا صاحب البحر الخ (أقول) لاشاهد له على
 ذلك مما تقدم وحيث كانت الامتعة في يد البنت المقررة لا يصح اقرارها بما لا يبيها يد عليه ما صرح به الزيلعي
 وغيره من أنه لو أقر بعين في يده لا تحول لا يصح في حق غرماء الصحة وإذا لم يصح في حق غرماء الصحة لا يصح في حق
 بقية الورثة لاشترطوا كهما في الحكم لشمول العلة وهي التهمة لهما وما قدمه من قوله بخلاف اقراره بان هذا
 العبد الغلان فانه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح الاقرار به للوارث أما عدم شهادة ما تقدم له فبيان أن
 قوله ليس لي على فلان أو لم يكن لي عليه دين مطابق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فلم يكن من باب الاقرار
 له وصار كادعائه بعين في يده بانها الميزان فانه ثبت التهمة وتلك ليس له على والده شيء من تركته أمه وليس لي على
 زوجي مهر على القول المرجوح وقد علمت أن الاصح أنه لا يصح بخلاف الامتعة التي يبيها المقررة فانه اقرارها بما
 لا وارث بلاشك لان أقصى ما يستدل به على الملك اليد فقد أقرت بما هو ملكها طاهر الوارثها على بصح وأن
 تنفي التهمة وهو له وكثير من المنقول الصحيحة تشهد بصحة هذا وليس هذا من باب الاقرار للوارث غير صحيح لالم
 يحكي في القول الصحيحة ولا الضميمة ما يشهد بصحة ما لا يقول مصرحة بان الاقرار بالعين التي في يد المقر
 كالقرار بالدين ولم يسمع عهدك بقاها وقول صاحب البحر ولا ينافيه الخ (أقول) بل يفهم منه عدم الصحة

على الصحيح برازية أي
 لظاهره أنه عليه غالبا بخلاف
 اقرار البنت في مرضها بان
 الشيء الفلاني ملك أبي أو
 أي لاحق لي فيه وأنه كان
 عندي عارية فانه يصح ولا
 تسمع دعوى زوجها فيه

بالاول وذلك لانه اذا لم يصح فيما فيه الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك مشاهد ظاهرا باليد نعم لو كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهدة لا يد البنت فلا كلام في الصحة فالحق ما أفتى به ابن عبد العال وبطل أيضا لصحة ما قلنا ما في شرح القدوري المسمى بجمع الرواية من قوله قال في حاشية الهداية قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح الا أن يصدق بقبلة الورثة هذا إشارة الى أن اقرار المريض لو ارثه اذا كان هناك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح لعدم الحماية بل لحق بقبلة الورثة فاذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكر في الديات اذا ماتت المرأة وترك زوجا وعبد دين لا مال لها غيرهما فاقترت أن هذا العبد بعينه وديته تلزجها عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالقرار بالوديعة والعبد الاستحواض ميراث نصفه للزوج ونصفه لبيت المال اه فهذا صريح في أنه اذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي بيدي أو في بيتي ملك أبي لاحق لي بها وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي فان كان زيادة لاحق لي فيها فهذا انفي حقتها المشاهدة باليد ظاهرا بعد اثباته للاب وبطل لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بعين في يده فتأمل اه ما ذكره الشيخ خير الدين الرملي رحمه الله تعالى فالجواب من الشارح مع قول شيخه الخير الرملي في حاشيته على الاشياء أيضا أن كل ما أفتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصریحهم بأن اقرار المريض بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهرا باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي لم تكن النافي فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال و بعد هذا البحث والتحري رأيت شيخا من مشايخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك الشيخ محمد العربي على هامش نسخة الاشياء والنظر في نقد ظهر الحق واتضح والله الحمد والمنة اه كلام الخير الرملي أيضا وتبعه السيد الجوى في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة جوى زاده كما رأيت منقولا عنه في هامش نسختي الاشياء ورد عليه أيضا العلامة البيري وقال بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال بالبنت ولا نقاض بما أفتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون أن المقر مال لا لجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه التهمة يا عباد الله اه وكذا رد عليه الشيخ السمعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقا حيث سئل فبين أقر في مرضه ان لاحق له في الامتعة المعلومه مع بتمه وملكه فيها ظاهرا فأجاب بأن الاقرار باطل على ما عتمدته المحققون ولو صدقوا بالنفي خلافا للاشياء وقد أسكروا عليه اه وكذا رد عليه شيخنا السامحاني وغيره * والحاصل كما رأيت منقولا عن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرارا بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخير الرملي المتقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكر الشارح فيما يأتي عن الاشياء ان اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانة كلها المح و قول البنت هذا الشيء لأبي اقرارا بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقرارها بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو أقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في السك أن ليس فيه إشارة بالقبض اه يعنى أن الوديعة في قوله أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها ويكون اقراره بقبضها كاقارعه بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن نور العيني من قوله من قبض عليه دين محيط فأقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذب

مطلب الاقرار للوارث
موقوف الا في ثلاث

المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره بأمانة عنده لو ارثه بل المراد ما قلنا اختصه
 لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن القول صريحه بأن اقراره لو ارثه بعين غير صحيح كما سترث ان ما ذكره
 في الاشياء من استثناء المسئلة لثلاثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي
 فوكل المريض وارثه بقبض الدين المدكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا أقر بقبضه منه
 فقد أقر له بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة
 المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها أودع أباه ألف درهم في مرض الأب أو صحته عند الشهود
 فلما حضر الموت أقر باهلاكه صدق اذ لو سكنت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا أقر بالتلفه فأولى اه
 وقوله عند الشهود قيد به لتكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة بقيد على
 أنه لو أقر باهلاكه وديعة لو ارثه ولا يمتنع على الابداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة المصنف والشارح من
 الحل حيث قال بخلاف اقراره له أي لو ارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعة
 لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاكه وديعة معروفة
 فانه جائز ما غنم ذلك (قوله كما يسطاه في الاشياء الخ) أقول وقد خالفه علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة كما علمت
 وقد كتب العلامة الجوى في حاشية الاشياء الرد على عبارته افيقال كل ما أتى به المصنف أي صاحب الاشياء
 لا يشمله مع تصريحهم بأن اقراره بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شأن أن الامتعة التي بيد البنت ملكها فيها
 ظاهر باليد فاذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها فيكون اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء
 أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي لتساو الداني فيه بالأصل فكيف يستدل به على
 مدعاه ويجعله صريحا فيه وهذا من الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متعقبا لصاحبها في هذه المسئلة ما صه أقول
 ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفتى شيخ الاسلام أمين الدين
 ولبس هذا اذا خلا تحت صور النفي التي ذكرها مستدل بها وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا ينبغي ما في
 اقراره من التهمة خصوصا اذا كان بينها وبين زوجها خصوصية كزوجته عليه او قال البصري الصواب ان
 ذلك اقرار للوارث بالعين صيغة النفي ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت وما استدل به المصنف
 مفروض في اقرار بصيغة النفي في دين لافي عين والدين وصف قائم بالذمة وانما يصير ما لا باعتبار قبضه اه
 وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث به نظار (قوله أومع أجنبي) قال في نور العين أقر لو ارثه
 ولا جنى بدين مشترك بطل اقراره عندهما تصادفا في الشركة أو تكاذبا وقال محمد لا جنى بحصة له لو أنكر
 الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما
 هو قولهما اه لهما ان الاقرار اخبار ولا يصح أن ينفذ على خلاف الوجه الذي أقر به فاذا أقر مشترك
 لا يمكن أن ينفذ غير مشترك وفي أحكام الماطي لو أقر لاثنين بألف فردا أحدهما وقبل الآخر فله النصف
 (قوله بعين) قياس على الدين المدكور في الحديث ومثال العين أن يقر المريض بأن هذه العين وديعة
 وارثي أو عاينته أو غصبها أو رهنها امنه (قوله بطل) أي على تقدير عدم الاجازة والافه وموقوف اه منع
 اسكه لو طالب سلم اليه ثم ان مات لا يرد لاحتمال صحة الاقرار بالتحاق صحة المريض اه جوى عن الرمز
 (قوله ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين) رواء الدارقطني لكن في المبسوط أن الزيادة شاذة
 ولذلك تركها في الدرر المشهور ولا وصية لوارث وللدلالة نفي الوصية على نفي الاقراره بالطريق الاولى لان
 بالوصية انما يذهب ثلث المسال وبالاقرار يذهب كله فابطالها بطلان للاقرار بالطريق الاولى كما المنبع فظاهر
 أن ما قاله المدعي عدم جواز الاقرار والدليل دال على عدم جواز الوصية فالصواب ما أتى به صاحب الهداية
 ساه ما غاية أن الدليل لم ينحصر على عبارة النص كما صرح به في الأصول (قوله الا أن يصدق بقبلة الورثة) أي
 بعينه وانه ولا عبرة لاجازتهم قبله كفي خرافة المفتين وان أشار صاحب الهداية لصدقه وأجاب به ابنه نظام الدين

كما يسطاه في الاشياء فائلا
 فاعتنم هذا التحري فانه من
 هـ ردات كتابي (وان أقر
 المريض لوارثه) بتفرده
 أومع أجنبي بعين أو دين
 (بطل) بخلاف الشاذي رضي
 الله تعالى عنه ولنا حديث
 لا وصية لوارث ولا اقراره
 بدين (الا أن يصدق بقبلة
 الورثة)

وحافده عباد الدين ذكره القهسستاني شرح الملتقى وفي التعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لو ارثته في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزاه لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالتصديق ولعله لانهم أقروا اه قال العلامة أبو السعدي في حاشية مسكين وكذلك لو كان له دين على وارثه فأقر بقضه لا يصح الا أن يصدق به البقية زياحي فاذا صدقوه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثالث حيث لا تنفذ الا باجازة الورثة بعد موت الموصي جوى اه (أقول) ينبغي أن يكون على هذا المنوال رضا الغرماء قبل موته تدبر (وأقول) وكذا وقف بيعه لو ارثته على اجازتهم كما قدمه في باب الفضولي وأشار في الخزانة الى أنهم لو قالوا أجزنا اقراره في حياته فلهم الرجوع أي فلا مخالفة لان التصديق كصرح الاقرار بخلاف الاجازة (قوله فلولم يكن وارث آخر) أي ذو فرض أو تعصيب أو رحم محرم (قوله أو أوصى لزوجته) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كفي الشربلالية وفي بعض النسخ وأوصى بدون ألف وهي الاولى لانه تصوير للوصية لو ارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا يتصور بغير أحد الزوجين لمسا فله من أن غيرهما يرث فرضا ورثا (قوله صحت الوصية) ولو كان معها يات المال بأنه غير وارث بل يوضع فيه المال على أنه مال ضائع لا بطريق الارث فلا يعارضه الوصية والاقرار ولا الحباية كما فاده الخير الرمي في فتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت صحاباتهم مع زوجها بالاتوقف ولو أوصت بكل مالها نفذت وصيتها له لكن قد يقال ان ما ذكره الشارح انه لا توافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار لا بملاحظة أن هذا الاقرار يكون وصية بدليل قوله الا أن يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل أن المسئلة في حد ذاتها صحيحة الا أنهم لا توافق مسئلة المصنف لما ذكرنا تأمل (قوله وأما غيرهما) أي غير الزوجين ولو كان ذارحم شربلالية (قوله فرضا ورثا) المناسب زيادة أو تعصيفا ط (قوله فلا يحتاج لوصية شربلالية) والحاصل ان اقرار المريض لو ارثه لا يصح اذا كان هناك وارث آخر غير المقر له لاعداء الحباية بل لحق الورثة فاذا لم يكن له وارث آخر غير المقر له صح اقراره (قوله أقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الحباية رجل أقر في مرضه بارض في يده أتمها ووفان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثالث كمالو أقر المريض بعق عبده وان من جهة غيره ان صدق ذلك العير أو ورثته جاز في الكل وان لم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثالث وفي منية المفتي مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصحة أو لم يسند فهو من الثالث الا أن يجيز الورثة أو يصدقوه في الاسناد الى الصحة ولو كان المسند اليه مجهولا أو معروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له الا بيت المال فالظاهر انه يكون من الثالث لان التصديق منه أو من الوارث شرط في كونه من جميع المال وفرغ عليه صاحب الفوائد انه لا يعتبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الا بيت المال وهذا منقول من كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي تفقها اه بتصرف وفي شرح الشربلالية وان أجاز ورثته أو صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لا من شئ فلولم يكن للغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق الساطات كذا أطلقه قات وهذا في الوقف لا على جهة عامة ظاهر لتصميمه اقراره على غيره وإبطال حق العمامة وأما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كأنشاءه ما تقدم من صحة وقف السلطان شبه أن بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى أن المقر اذا لم يسنده لغيره ولم يكن له وارث تجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية والافيه رسالة ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي كإثباته المصنف عنه من انه يكون من الثالث مع عدم اعتبار تصديق السلطان انه ما قدم من كل المال ط (قوله فلولم يكن له وارث) كبناء القناطر والثغور (قوله صح تصديق السلطان) لان له أن يفعل ذلك من بيت المال ومن حكى أمر الملك استضافه صدق (قوله وكذا الوقف) أي أنشأ وقف في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فانه ينفذ من الجميع بتصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسي) هو يقول لولم يكن له وارث الا بيت المال لا يعتبر تصديق السلطان بل يكون من الثالث كما يؤخذ من شرح الوهبانية لعبد البر السابقة ووجه فساد ما زعمه

فلولم يكن وارث آخر أو
أوصى لزوجته أو هي
له صحت الوصية وأما
غيرهما فيرث الكل فرضا
ورثا فلا يحتاج لوصية
شربلالية وفي شرحه
للوهبانية أقر بوقف
لا وارث له فلولم يكن
صح تصديق السلطان أو
نايته وكذا لو وقف خلافا لما
زعمه الطرسوسي فليحفظ

(ولو) كان ذلك (اقراراً
بقبض دينه) أو غصبه أو
رهقه ونحو ذلك (عليه) أي
على وارثه أو عند وارثه أو
مكاتبه لا يصح وقوعه لمولاه
ولو فعله ثم برئ ثم مات جاز
كل ذلك لعدم مرض الموت
اختياراً ولو مات المقر له ثم
المريض وورثه المقر له من
ورثة المريض جاز اقراره
كاقراره للأجنبي بحره

الطرسوني أن الوقف والحالة هذه وصية وهي مقدمة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق السلطان
(قوله ولو كان ذلك) أي الإقرار ولو وصية (قوله اقراراً بقبض دينه أو غصبه) بأن أقر أنه قبض ما غصبه
وارثه منه قال في الحاشية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو أقر لوارثه
وقت اقراره ووقت موته وخرج من أن يكون وارثاً فإين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد وبأبي
نعمانه وقيد بدين الوارث أحد قراراً عن اقراره باستيفاء دين الأجنبي والأصل فيه أن الدين لو كان وجب له
على أجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلائمه أو مال الثمن
أولا كبديل صلح دم العدو والمهر ونحوه ولودينا وجب له في مرضه وعليه دين معروف أو دين وجب عليه
بمعينة الشهود بمرضه فلوما أقر بقبضه بدلائمه أو مال يجوز اقراره أي في حق غرماء الصحة أو المرض بمعاينة
الشهود كفي البدائع ولو بدلائمه ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف جامع الفصولين وفيه لو
باع في مرضه شيئاً كثيراً من قيمته فأقر بقبض غنمه والمسئلة بحالها من كون المقر مديوناً ديناً معروفاً بينة
لم يصدق وقيل للمشتري أدغمه مرة أخرى أو انقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يؤدى قدر قيمته أو
ينقض البيع قال في جامع الفصولين أقر بدين لوارثه أو لغيره ثم برئ فهو كدين صحته ولو أوصى لوارثه ثم
برئ بطلت وصيته اه وفي الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح إلا بإجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو
الصحيح وعندهما يجوز أن يكن أن كان فيه غبن أو محاباة يخبر المشتري بين الرد وتكمل القيمة اه
(أقول) وبيان ما تقدم أن حق الغرماء يتعلق بذمة المدين في الصحة فإذا مرض وتعلق بمعنى التركة وهي
أعيانها والدين مطالبة ليس منها ولم يكن أن تلف عليهم بهذا الإقرار شيئاً وأما إذا مرض وتعلق حقهم بعين
التركة فإذا باع منها شيئاً وأقر باستيفاء غنمه فقد تلف عليهم وقوله وقيل للمشتري أدغمه مرة أخرى أي على
زعك والابن أقر وأي الغرماء يدفع الثمن لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث أن البيع صحيح
بأذنه فكيف يخبر والحالة هذه بين نقض البيع أو تأديه الثمن وقول محمد أشد إشكالا من حيث أن الواجب
في البيع الثمن دون القيمة ويمكن تصويره على قول الإمام وذلك بأن يكون المشتري وارثاً والبيع منه غير
بأذنه بل موثوق على إجازة الورثة فإذا لم يجزوا ولم يردوا كان للمشتري الخيار وحينئذ يخبر بين الفسخ
وعنده فإذا قالت له الورثة إن شئت فادفع الثمن لنجيز البيع وإن شئت رد علينا بخيارك صح لكن يشكل
عليه قول محمد وأن القولين منسوبان للصاحبين وهما يجيزان البيع من الوارث مطالبة غير أنه يقال له في
صورة المحاباة أدغمه وأفسخ تأمل (قوله وبحو ذلك) كأن يقر أنه قبض المبيع فأدغمه أو أنه رجع
فيما وجهه له مريضاً حوى ط أو أنه استوفى ثمن ما باعه كفي الهندية (قوله بقبض دينه) فيه إشارة إلى أن
اقراره بقبض وديعه له كانت عنده صحيح وبه صرح في الأشباه ثم قال ونبقى أن يلحق بذلك الإقرار بالامانات
كها (قوله لا يصح وقوعه لمولاه) ما كافي العبد والمكاتب إذا عجز وحقق فيه أن لم يعجز نفسه والحاصل أنه
لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه أو عبد وارثه لأن الإقرار لعبد الوارث
اقرار لمولاه وما أمهر به للمكاتب فيه حق لمولاه لذلك قال في المنع لأنه يقع لمولاه ما كافي أوحقاه (قوله ولو
فعله) أي الإقرار بهذه الأشياء للوارث (قوله ثم برئ) أي من مرضه (قوله لعدم مرض الموت) فلم
يتعلق به حق الورثة (قوله ولو مات المقر له) أي الوارث للمقر ثم المريض المقر (قوله وورثه المقر له من
ورثه المريض) صورة أقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن عن أبيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط أو ابني
أحدهما أو والد المقر له أو أقر لامرأته بدين فماتت ثم مات هو وترك منها وارثاً (قوله جاز اقراره) عند أبي
يوسف أخا ومحمد بن خروجه عن كونه وارثاً في الصورة الأولى وفي الصورة الثانية فلان العبرة بالكون المقر له
وارثاً أولاً وثم المقر هو إذ ذلك ليست وارثاً لأن الميت ليس بوارث وهذا هو الذي يأتي في ريعان
الصحة (قوله كاترار الأجنبي) يعني لو كان المقر له أجنبياً ومات قبل المقر وورثته المقر له

اقراره جائز لانه لم يقر لوارث حين اقر امانى الاجنسي فظاهر وأما في الوارث الذي مات فانه بموته قبل المقر
خرج عن كونه وارثا له قال في المنع ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض ووارث المقر له من ورثة المريض
لم يجز اقراره عند أبي يوسف وأولا وقال آخرا يجوز وهو قول محمد (قوله وسيجيء) أي قريبا (قوله بوديعة
مستملكة) أي وهي معروفة لعدم التهمة ولو كذبنا بمات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه بيضة
فلا فائدة في تكذيبه ولو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستهلاكها إلا أن يصدق ببقية الورثة كفاي
التبيين والاصوب أن يقول المصنف باستهلاك الوديعة أي المعروفة بالبيضة بدل قوله بوديعة مستملكة (قوله
وصورته) لم يبين هذه الصورة أن الوديعة معروفة كما صرح به في الاشباه وقد أوضح المسئلة في الوالولية
فراجعها وصورها في جامع الفصولين راقا صورتها أودع أباه ألف درهم في مرض الأب وصحته عند الشهود
فلما حضره الموت أقر به - لا كما صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت دينه في ماله فاذا أقر
باستهلاكه فأولى ولو أقر أولا بثلثها في يده فنسكل عن اليمين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اهـ والحاصل أن
مدار الاقرار هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لا عليها ومنه تعلم أن قوله ومنها اقراره بالامانات كلها مقبدا
هنا ثم فيه أيضا لو قر المريض بقبض ثمن ما باعه لوارثه بأمره أو بولاية لم يصدق إذا أقر بدين لوارثه إلا أن
يدعي الهلاك لكونه دينيا تركته فلو قال قبضت الثمن وأتلفته يبرأ المشتري ولو أدى لم يرجع وكذا
لا يصدق في قبض ثمن ما باع لغيره من وارثه إلا أن يقول ضاع عندي أو دفعته إلى الآخر اهـ واللام في لوارثه
ولغيره لام العلة أو المالك لا التعدية وقوله إلا أن يدعي الهلاك لكونه دينيا تركته صوابه لكونه ليس
دينيا تركته لأن الوكيل أمين غير ضامن ويدل على ذلك أيضا قوله بعده إلا أن يقول ضاع عندي أو دفعته
إلى الآخر لانه لم يصر دينيا في التركة لا لوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن وأتلفته هو مثل اقراره
لوارثه بوديعة استهلكها فتعبد المبيعة بعمالة الشهود وحينئذ فإدعى ضمان ذلك للوارث لم يرجع على
المشتري ويمكن رجوع ضمه برأدى للمشتري وإنما لا يرجع لانه متبرع وسيأتي في آخر كتابه على الوصايا
ما يحالفه ولكن ما هنا أولى وفي خزانة المفتين باع عبدا من وارثه في صحته ثم أقر باستيفاء الثمن في المرض
لا يصح وفي الزبالي لو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل قوله استهلكها إلا أن يصدق ببقية الورثة (قوله
والحاصل الخ) فيه مخالفة للاشباه ونصها وأما مجرد الاقرار للوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان
بعب أو دين أو قبض منه أو بأمره إلا في ثلاث لو أقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده
وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالاثنية اقراره
بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه ما يشار البعض فاعتنم هذا النحر بر فانه
من مفردات هذا الكتاب اهـ وقد ظن من لا خبرة له أن النفي من قبيل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا
لو قال المريض مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وعلى هذا يقع
كثيرا اب المنة في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيها وقد أحبت فيها سارا
بالصحة لما في التتارخانية من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا أو ثبته وأبرأه لا تجوز برأته ان كان مديونا
وكذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سواء كان مديونا أولا ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في
القضاء وفي البرازية قالت فيه ليس لي على زوجي مهر براء عندنا خلافا للشايعي وفيها قبله قال فيه لم يكن لي
عليه شيء ليس لورثته أن يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الدبابة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع أقر الابن فيه أنه
ليس له على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا لو أقر بقبض ماله منه فهذا صريح فيما
قلناه ولا ينافيه ما في البرازية قوله عليه لا مهر لي عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن عليه مهر قبل لا يصح وقبل يصح
والصحيح أنه لا يصح اهـ لان هذا في خصوص المهر لظاهره وإنه عليه غايبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه
ماد كره البرازي أيضا ادعى عليه ديونا ومالا ووديعة فصالح الطالب على يسبر سر أو أقر الطالب في العلانية أنه لم

وسيجيء عن الصيرفية
(بخلاف اقراره) أي
لوارثه (بوديعة مستملكة)
فانه جائز وصورته أن يقول
كانت عندي وديعة لهذا
الوارث فاستهلكها جوهرة
والحاصل أن الاقرار
لوارث موقوف على
ثلاث مذكورة في الاشباه

منها اقراره بالامانات كلها
ومنها النفي كلاحق في نيل
أبي أو أمي وهي الحيلة في
إبراء المريض وارثه ومنه
هذا الشيء الفلاني ملك أبي
أو أمي كان عندي عارية
وهذا حيث لا قرينة وتماه
فيها فليحفظ فإنه مهم (أقر
فيه) أي في مرض موته
(لوارثه)

يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لمورث عليه أموال كثيرة
وانما قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا
قصد حرماننا بهذا الاقرار تسمع اه لكونه متهما في هذا الاقرار لتقديم الدعوى عليه والصالح معه على يسير
والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه كلام الاشياء فقول الشارح منها اقراره بالخ وقوله ومنه هذا الشيء
الخ انما هما بحثان لا منقولان فتحريره في غير محله لان المراد بالامانة قبضها منه لا أنتماله وقد سها أيضا في
الاخبار لانه من الاقرار بالعين للوارث وقدم هو عدم صحة ذلك وقياسه على قول المورث لم يكن لي على الوارث
دين قبل ثبوته قياس مع الفارق لان العين غير الدين وهو لا يصح ويأتي قريباتاً بيد الموافقة لما فهمته عن
الخبر الرمي والجوى والحامدي ولله تعالى الحدود والملة وقدمنا ما يفيد ذلك مع بعض المقول المذكورة (قوله)
منها اقراره بالامانات كلها أي قبض الامانات التي عند وارثه لا بأن هذه العين لوارثه فإنه لا يصح كما صرح به
الشارح قريباتاً صرح به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره
بالامانات كلها فتنبه اه هذا ما رأينا من يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بما اجازتم تطلقا مع أن المقول
مصرحة بأن اقراره بالعين كالدين كقدمناه عن الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو
متابع فيه للاشياء بخلافه لا المنقول وخالفه فيه العلماء الفحول كقدمناه وفي الفتاوى الامامية سئل
فمن أقر في مرضه أن لاقى في الأسباب والامتنعة المعروفة مع بنته المملوكة وانها تستحق ذلك دون من وجسه
شرعي فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده ومملكته فيها ظاهروا مات في ذلك المرض فالأقرار به للورثة باطل
الجواب نعم على ما اعتد به المحققون ولو صدر بالنفي خلافاً للاشياء وقد أنكر وأعليه اه ونقله السائحاني
في مجموعته ورد على الاشياء والشارح في هامش نسخته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت أقر فيه أنه
لا يستحق عند زوجته هند حقاً أبرأ ذمتها عن كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غير هاوله تحت يدها اعيان
وله بدمته ادين والورثة لم يجبروا الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله
تعالى أعلم اه (أقول) لكن يجب تعييد عدم الصحة بما اذا كان ملكه فيها مملوكة أيضاً ليكون ذلك ترينة على
قصد الاضرار بباقي الورثة لا لابتنا في كلامهم تأمل (قوله ومنها النفي) فيه أنه ليس باقرار للوارث كما هو في
الاشياء وقوله كلاحق لي هذا صحيح في الدين لافي العين كما صرح (قوله وهي الحيلة) أي في قوله للاحق لي قبل
أمي وأبي يعني اذا علم أنه للاحق له قبلهما وخاف أن يتعلل عليهما أحدهم الورثة أو يدعي عليه ما بشئ أمالو
كان له حق فلا يتحل له اضرار باقي الورثة فليبتق الله من كان خارجاً من الدين بما قبله على الآخرة (قوله ومنه)
الاولى ومنها كما قال في سابقه الآن يقال انه عائد الى النبي أي ومن النفي السابق هذا الخ (قوله هذا) غير صحيح
كما علمته مما صرح لانه مخالف لعامة المعتبرات (قوله وهذا حيث لا قرينة) لم يذكر ذلك في الاشياء أصلاً وحيث
كان هذا اقراراً بدين لوارث وأنه لا يصح فلا حاجة الى هذا التعييد (قوله فليحفظ فإنه مهم) الحاصل أن
الشارح رحمه الله تعالى تابع صاحب الاشياء وقد علمت أنه مخالف للمنقول واستنبط من كلامه أشياء
مخالفة أيضاً وقد ظهر لك بما قدمناه حقيقة الحال بعون الملك المتعال * (تتمة) * قال في البحر في متفرقات
القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا أو أراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف وسيأتي في مسائل
شئ آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارجهم لكن احتلفوا فيما اذا ادعاه وارث
المقر على قولير ولم يرجح في البرازية منها شيئاً وقال الصدر الشهيد الرأي في التحليف الى القاصي وفسره في
فتح القدير بأنه يحتج في خصوص الوقائع فان غالب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف له الحسم ومن لم
يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو في المتفرس في الاختصاص اه قلت وهذا يؤيد ما سجدناه والحمد لله
قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الوفا
أبرأت جميع غرماي لا يصح الآن يقول قبيلة فلان وهم يحسبون فيئذ يصح اقراره ببرأ وفي التاترخانية

أيضاً عن واقعات الناطق في أشهدت المرأة شهوداً على نفسها إلا بنهاً أولاً خيها تر يد بذلك اضرار الزوج أو أشهد
الرجل شهوداً على نفسه بمال بعض الأولاد ير يديه اضرار باقي الأولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن
لا يؤدوا الشهادة إلى آخر ما ذكره العلامة البيروني وينبغي على قياس ذلك أن يقال إذا كان للقاضي علم بذلك
لا يسعه الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه والنظائر (قوله يؤمر في الحال بتسليمه) لاحتمال صحة
هذا الاقرار بصحته من هذا المرض (قوله يرده) أي أن كان له وارث غيره ولم يصدقه (قوله تصرفات
المرض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته ويظهر لي أن ينفر ع على هذا ما في الحاشية وهو لو أقر لوارثه بعد
فقال ليس لي لكنه لفلان الاجنبي فصدقه ثم مات المريض فالعبد للاجنبي ويضمن الوارث قبضته وتكون
بينه وبين سائر الورثة (قوله وانما ينقض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقض
أماماً لا ينقض كالنكاح فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالتاء (قوله بعد الموت) محله ما اذا تصرف لوارث
وأما اذا كان لغير وارث فان كان تبرعاً أو حياً بقية من الثلث والا فصح كالنكاح (قوله والهبرة
لكونه وارثاً الخ) قال الزياهي اعلم أن الاقرار لا يخلو إما أن يكون المقر له وارثاً وقت الاقرار دون الموت
أو كان وارثاً فيما وان لم يكن وارثاً فيما بينهما أو لم يكن وارثاً وقت الاقرار وصار وارثاً وقت الموت فان كان
وارثاً وقت الاقرار دون وقت الموت بأن أقر لأخيه مثلاً ثم ولد له ولد يصح الاقرار لعدم كونه وارثاً وقت
الموت وان كان وارثاً فيما بينهما لا في ما بينهما بأن أقر لأمه ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها أو والى
رجلاً فإقراره ثم فسخ المولاة ثم عقد لها ثانياً لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لأن المقر متهم بالطلاق وفسخ
المولاة ثم عقد لها ثانياً وعند محمد يجوز لأن شرط امتناع الاقرار أن يبقى وارثاً إلى الموت بذلك السبب ولم يبق
ولأنه لما صار أجنبياً تعذر الاقرار كالأول أنشاء في ذلك الوقت لأنزى أنه لو لم يعد ثانياً كان جائزاً فكذا اذا عقد
وان لم يكن وارثاً وقت الاقرار ثم صار وارثاً وقت الموت ينظر فان صار وارثاً بسبب كان قائماً وقت الاقرار بان
أقر لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فان صار وارثاً بسبب جديد كالترجوع وعقد المولاة جاز
وقال زفر لا يجوز لأن الاقرار حصل للوارث وقت العقد فصار كما اذا صار وارثاً بالنسب ولنا أن الاقرار حين
حصل للاجنبي لا للوارث فينفذ ولزم فلا يبطل بخلاف الهبة لأنها وصية ولهذا يعتبر من الثلث فيعتبر وقت
الموت بخلاف ما اذا صار وارثاً بالنسب بأن أقر مسلم مريض لأخيه الكافر ثم أسلم قبل موته أو كان محجوباً
بالابن ثم مات الابن حيث لا يجوز الاقرار له لأن سبب الارث كان قائماً وقت الاقرار ولو أقر لوارثه ثم مات المقر
له ثم المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز اقراره عند أبي يوسف أولاً لأن اقراره حصل للوارث
ابتداءً وانتهاه وقال آخر يجوز وهو قول محمد لأنه بالموت قبل موت المريض يخرج من أن يكون وارثاً وكذلك
لو أقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المقر لان اقراره كان للاجنبي فيتم به ثم لا يمال
بموته اه (قوله لعدم ارثه) أي وقت الموت (قوله فيجوز) يعني لو أقر لاجنبي في مرض موته وكان المقر
مجهول النسب وعقد المولاة معه فلما مات كان وارثاً بعقد المولاة فلا يبطل اقراره لأن الارث انما كان
بسبب حادث بعد الاقرار فيبقى الاقرار صحيحاً لكن لا تظهر له ثمرة لأن مولى المولاة لا يرث مع وارث قريب أو
بعيد وانما يتوقف لحق الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثاً ويرى بما يظهر
ثمرته مع أحد الزوجين فان الاقرار ينفذ في حق الزوج المقر لما تقرر وكذا ان صح عقد الولاء مع اثنين بعد أن
أقر أحدهما دللنا على هذا الأخير (قوله لان ارثه بسبب قديم) أي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت
اقراره ووقت موته وخروج من أن يكون وارثاً فيما بين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العيني
عن قاضي خان (أقول) وايضاً أنه لو أقر ابن كان وارثاً وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثاً عند
الموت فلا ولي أن يقول فلما أقر ابن هو وارث وقت الخ وفي جامع الفصولي أقر لابنه وهو قن ثم عتق فمات الاب
جاز لأن الاقرار للمولى لا للعن بخلاف الوصية لانه هو قن ثم عتق فانما تبطل لانها حينئذ لابن اه وببانه

يؤمر في الحال بتسليمه
إلى الوارث فإذا مات يرده
بزازية وفي القنية تصرفات
المريض نافذة وانما ينقض
بعد الموت (والهبرة لكونه
وارثاً وقت الموت لا وقت
الاقرار) فلما أقر لأخيه مثلاً
ثم ولد له صح الاقرار لعدم
ارثه (الا اذا صار وارثاً)
وقت الموت (بسبب جديد
كالترجوع وعقد المولاة)
فيجوز كذا كره بقوله (فلو
أقر لها) أي لاجنبيه (ثم
تزوجها صح بخلاف اقراره
لأخيه المحجوب) بكفر أو
ابن (اذا زال حجب) بإسلامه
أو بعوث الابن فلا يصح لأن
ارثه بسبب قديم لاجنبيه

من المولاة اه منه

في المنع وانظر ما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الوصايا **(قوله وبخلاف الهبة)** الظاهر أنه لا بد من القبض في الهبة والا فلا اعتبار لها **(قوله فلا تصح)** يعني لو وهب لها شيئاً أو وصى لها ثم تزوجها فانما يبطلان اتفاقا **(قوله لان الوصية تعليل بعد الموت وهي حينئذ وارثة)** تعليل لقوله والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهبة لها في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية **(قوله أقر فيه الخ)** يفيد أنه لو كانت حبة وارثة لم يصح قال في الخاتبة لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه * وكل رجل يبيع شيئاً معين فباعه من وارثه وموكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصح صدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فافر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري وبمحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصح اقراره بقبضه بكفي لبطلان اقراره ولو أقر بالقبض فمرضهما أولى * مريض عليه دين يحيطأ فافر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث قبل قول الوارث اه من نور العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع فيمن أحنى عبداً وباعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبي لامن مورثه بزازية **(قوله وترك منها وارثا)** الظاهر أن قول المؤلف مما اتفق ويحل كلام المصنف على انه ترك وارثاً منكر اما أقر به **(قوله ولو أقر فيه لوارثه ولا جنبي بدين لم يصح)** أي للوارث ولا لاجنبي **(قوله خلافه لحمد)** فانه يجزئه في حق الاجنبي ويصح له ما أصاب الوارث وهذا مستند ترك بقوله سابقاً ومع أجنبي بدين أو عين أطلقه هنا وفي خلاف في الوصايا بما إذا أسكر أحدهما الشركة مع الآخر في حصص الاجنبي عند محمد خلافاً لهما أما اذا تصادقا فلا يصح انفاقاً ومثله في النثر ناشئة والجمع له أن اقراره للوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فتصح للاجنبي كالأوصى لوارثه ولا جنبي وكلوا أقر لا خيبه في مرض موته ولا وارثه غيره ثم ولد له ابن ينطق اقراره لاجنبيه كذا هنا ولهم انه أقر بمال وصوف بصفة فاذا بطلت الصفة يبطل الاصل كولو تصادقا كفي شرح المغاومة (فرع) في التارخانية عن السراجية ولو قال مشترك أو شركة في هذه الدار فهذا اقرار بالانصف وفي العتابة ومطلق الشركة بالانصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسره المقر ولو قال لي الثلثان موصولاً صدق وكذا قوله ببني وبينه أولى وله اه نصح النجاة **(قوله عمادية)** وعبارتها كفي المنع حيث قال ولو أقر المريض لوارثه ولا جنبي بدين فاققراره باطل تصادقا في الشركة أو تكاذبوا قال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة وأنكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجامعين وذ كرشح الاسلام المعروف بخواهر زاده اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي لم يذ كرشح هذا الفصل ويجوز أن يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح أن يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو مذهبهما هذه الجلة في فتاوى القاضي طهير اه مافي الفصول وبه وبما ذكرناه عن شرح المغاومة يعلم مافي كلام الشارح فتأمل له وقد ما نظيره فلا تنسبه **(قوله وان أقر لاجنبي بجهول نسبه الخ)** وهو من لا يعلم له أب في باده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لا كل الدين والظاهر أن المراد به بلد هو فيه كفي القيمة لا مسقط رأسه كما ذكر البعض واختار المقدسي وبعض أن باب الحوائثي بانه هو الظاهر لان المعري اذا انتقل الى المشرق وقع عليه حادثة يلزمه أن يفتش على نسبه في المغرب وفيه من الخرج ما لا يخفى فليحفظنا هـ ذاذ كره في الحوائثي البعقونية والى القولين أشار الشارح فيما يأتي وقيد بجهول النسب لان معروفة بثبوته يمنع من غيره **(قوله وصدقه)** أي اذا كان ولده مثله لانه لا يكون مكذبا في الظاهر ذكره الشهي **(قوله وهو من أهل التصديق)** أن كان يعبر عن نفسه أما اذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يحتم الى تصديق كحسين ذكره الشارح **(قوله لاسم)** من أنه اقرار لوارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار ولو أقر المريض المسلم ببسب لاسمه الصراحي أو العبد أو أسلم أو أعتق قبل موته فالأقرار باطل لان سبب التهمة

(وبخلاف الهبة) لهافي مرضه **(والوصية لها)** ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تعليل بعد الموت وهي حينئذ وارثة **(أقر فيه أنه كانت له على ابنته الميئة عشرة دراهم قد استوفيتها وله أي للمقر)** (ابن يذكرك ذلك صح اقراره) لان المبت ليس بوارث **(كألفه ر لا امرأته في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك منها وارثا)** صح الاقرار **(وقيل لا)** فائله يبيع الدين صيرمية ولو أقر فيه لوارثه ولا جنبي بدين لم يصح خلافاً لمحمد عمادية **(وإن أقر لاجنبي)** مجهول نسبه (ثم أقر ببنيونه) وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستند الوقت العلوق **(وإذا ثبت بطل اقراره)** لاسم

بينهما كان قائما حين الاقرار وهو القرابة المانعة للارث ولو في ثاني الحال وليس هذا كالذي أقر لامرأته ثم تزوجها والوجه ظاهر كافي غاية البيان نفع لاعتن وصايا الجامع الصغير وذكر نفع الدين قاضي خان في شرحه خلاف زفر في الاقرار لابنته وهو نصراني أو عبد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند زفر لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا اه (أقول) يظهر من هذا ان مذهبه مضطرب لان هذا التعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة المارة بصحة اقراره لاجنبية ثم تزوجها مع ان مذهبه عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولولم يثبت) الانسب في التعبير أن يقول بل يعرف أو كذبه لا يثبت فيه ويكون ذلك مضمون قوله مجهول نسبه وقوله وصدقه كعلمت فتدبر (قوله لعدم ثبوت النسب) تسكرار الفائدة فيه (قوله ولو أقر لمن طلقها) أي في مرضه (قوله يعني باثنا) أي الثلاث ليس بقيد لان البائن بينهما من الارث ولو واحدة حيث كان بطاها أو في الصحة فالشرط البيهقونية ولو صغيرة أما الرجعية فهي زوجة وان كانت من الارث بان كانت ذمية صح اقراره لها من جميع المال ووصيته من الثالث - داي وان طلقها بلاسوء الهافها الميراث بالعاما بالغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو وار (قوله فلها الاقل من الارث والدين) اقيام التهمة ببقاء العدة لاحالة توطأتهما مع على الطلاق ليعقر لها بالدين الزائد على فرضها فعولت بالاقل دفعها لقصدها السبي باضرار الورثة وباب الاقرار كان منسدا لبقاء الزوجية فرجما أقدم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها ولا تهمته في أقلها ما ثبت (قوله في أعيان التركة) ولو كان ارثا لشاركت فيها والمسئلة تقدمت في آخر اقرار المرء بض أو في مماها ما راجعها ان شئت (فرع) اقراره لها أي للزوجة بغيرها الى قدر ماله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول فيه قال الامام طهيري الدين وقد جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر ولا يحكم بذلك القدر اذ لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيأ برأية وفيها أقر فيه لامرأته التي ماتت عن ولد منه بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدق فيه في ذلك قال الامام طهيري الدين لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيتها المهر بخلاف الاول اه (قوله فاذا مضت العدة) أي سواء كان الاقرار قبل مضى أو بعده والظاهر أن ماله ما لو أقر لها وهي زوجته في مرضه ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله وان أقر لعالم) لا يخفى أن قوله سابقا وان أقر لاجبي ثم أقر ببنته لان هذه شر بنو لاية قال السيد الخواري وكان الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقر لاجبي ثم أقر ببنته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة ههنا أيضا اه (قوله وفي بلد هو فيها) حكاية قول أخو كقدمنا اه ما قرى بما قال العلامة الرجعي اذا كان مجهول النسب في أحد المكانين أي ببلده وفيها يقتضي بصحة الدعوى لكن مجهول النسب في موضع الدعوى اذا قضى بثبوت نسبه من المدعى ثم جاءت ببنته من ولد به باله معلوم النسب من غير المدعى تبطل بها تلك الدعوى أمالو كان مجهول النسب في مولده فلا تنقض الدعوى بعد ثبوتها (قوله بحيث لو لم يثبت له) أي ماله هذا العلامة بالمرضى بأن يكون الرجل أكبر منه بأثني عشرة سنة ونصف والمرأة أكبر منه بتسع سنين ونصف كفي المضمرات والمراد بالعلام الولد في شمل البنت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة حتى لو أقر لشخص انه ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم مالو أقر بأخ كفي البرجندي وسيأتي (قوله وصدقه) أي المقر بالعلام (قوله والالم يحجج لتصديقه) لانه في يد غيره فينزله منزلة البهيمة فلم يعتبر تصديقه بخلاف المميز لانه في يده نفسه وعتد الاثثة الثلاثة بالتصديقه لو كان غير مكاف (قوله وحيد) ينبغي حذفها فانه بذكرها بقي الشرط بلا جواب ح (قوله ولو المقر مريضا) لاحاجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض (قوله شارك الغلام الورثة) لانه من ضرورات ثبوت النسب بزياتي ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوتيه لا يقبل الابطال بخلاف الرجوع عن الاقرار بالنسب مع الاخ فانه يصح لعدم ثبوتيه لانه كالوصية وان صدقه المقر له كافي البسائط لكن يأتي في كلام الشارح عن المانع قري بما بالتصديق يثبت فلا ينفع الرجوع الخ ويأتي الكلام عليه (قوله فان انتفت هذه الشروط) أي أحدها بان علم نسبه أو لم يولد له لئلا يصدق

ولولم يثبت بان كذبه أو عرف
نسبه صح الاقرار لعدم
ثبوت النسب شر بنو لاية
معز بالبنابيع (ولو أقر لمن
طلقها ثلاثا) يعصى باثنا
(فيه) أي في مرض موته
(فلها الاقل من الارث
والدين) ويدفع لها ذلك
بحكم الاقرار بحكم الارث
حتى لا تصير شريكة في
أعيان التركة شر بنو لاية
(وهذا اذا) كانت في العدة
و (طلقها بسوء الها) فاذا
مضت العدة جاز لعدم
التهمة عزمية (وان طلقها
بلاسوء الها فلها الميراث
بالعاما بالغ ولا يصح الاقرار
لها) لانها وارثة اذ هو وارث
وأهمله أكثر المساج
لظهوره من كتاب الطلاق
(وان أقر لعالم مجهول)
النسب في مولده أو في بلد
هو فيها وهو ما في السن بحيث
(يولد مثله لئلا انه ابنه
وصدقه الغلام) لو حيزوا لا
لم يحجج لتصديقه كما هي
وحيث (ثبت نسبه ولو)
المقر (مريضا) اذا ثبت
(شارك الغلام الورثة)
فان انتفت هذه الشروط

الغلام فيصير كذا فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت النسب لما علمت وكونه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لأن هذا في مجرد الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضا وإنما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما إذا أقر لاجني ثم ادعى بنوته فإنه إذا لم توجد هذه الشروط لزمه المال وإن كان النسب لا يثبت ولا يراد بالمال ما يلزمه من النفقة والحضانة والارث كما يأتي لما فيه تحميل النسب على الغير فإنه إذا انتفى هذا التصديق كيف يرثه أو يجب عليه نفقته وكذا إذا كان لا يولد مثله لمثله أو كان معلوم النسب وبإيأتي محله إذا وجدت الشروط اللازمة ولم يصدق المقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك مال فإن النسب لا يثبت لأن فيه تحميل على الغير ولكنه يصح اقراره بالمال كالأقر بانوثة غيره مما في يده من مال أبيه كان للمقر له نصفه وظاهره أنه يقدم على دين الصحة فيكون مخالفًا لما سارن ما أقر به في المرض وخبر عنه على أن المؤاخذه حينئذ ليست للمقر بل للورثة حيث يشاركونهم في الارث ومع هذا فإن كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده وله لهذا أمر الشارح بالتحريم فتأمل (قوله كما مر عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي قدمه الشهرزالي عن أبي بصير في المسئلة السابقة أنه ولو كذب أو كان معروف النسب من غيره لزمه ما أقر به ولا يثبت النسب اهـ وعبارة الشارح ركيكة ولو قال فلواتني أحد هذه الشروط وقد أقر له بمال يؤخذ به المقر كما كان أوضح لأن المانع من صحة الاقرار ثبوت النسب حيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو تحرير المقام ط (قوله فيجرحه الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي المخالفة الموجبة للتحريم فتأمل (قوله والرجل صح اقراره) في بعض النسخ هكذا زيادة لفظ الرجل لافتادة أن الاقرار بالمد كوراث ليس قاصرًا على المريض فقوله بعد أي المريض تفسيره ضرورة لا حاجة إليه بعد تقدم مرجعه الآن يحتمل مرفوعًا تقييد الرجل وهو تقييد مضر أيضًا كما في ط السكت الأولى كفي بعض النسخ المحذوف منها لفظ الرجل أن يقال فيه بدالمريض أعلم أن الصحيح كذلك بالأولى وإنما فيه لان الكلام في اقرار المريض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وأعاد صحة الاقرار بالولد كرجلة ما يصح في جانب الرجل وأود بالصرحة صحة الاقرار بالأم كما يأتي قريما اعتماد الشارح له تبعًا للمصنف قل في العنايه وهو رواية تحفه الفقهاء وشرح الفرائض للإمام سراج الدين والمدكور والمبسوط والايضاح والجامع الصغير للمحبوبي أن اقرار الرجل يصح بأربعة بالاس والاب والمرأة وولي العتاقة اهـ ومن الظاهر أن الابن ليس بقيد مخرج صحة الاقرار بالبنات اهـ (قوله وان عليا) أي الوالدان ولا يرجع الضمير إلى الوالدين والاس لانه لا يقال فيه وان لا وعبارة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين يعي الأصل وان علا اهـ ولا غبار عليها (قوله وفيه نظر) وجهه ظاهر فهو كقراره ببنات ان قال في جامع الفصولين أقر ببنات فلها النصف والباقي للعصبة إذا اقراره ببنات البنات اهـ وما ذلك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سيأتي التصريح به في المتن وهو مؤيد أيضا الكلام المقدسي (قوله بالشروط الثلاثة المتقدمة في الاس) لم يذكرها التكمالا على ما تقدم الآن في دعواه هذا أي يشترط أن يكون المقر مجهول النسب وأن يولد مثل المقر لمثل المقر له (قوله بشرط خلوها الخ) ينبغي أن يزداد أن لا تكون مجوسية أو وثنية ولم أره من صرح به حموي وفي حاشية سري الدين على الريان قوله والزوجة أي بشرط أن تكون الزوجة سالحة لذلك اهـ كافي وأدخل في ذلك ما إذا كانت حرة بها بالرضاع (قوله مثلا) أشار به إلى أن الاخت لا يستقيم بل مثلها كل امرأة لا يحل جمعها مع ما في عقد كالتها وعتقها (قوله وأربع سواها) أي وكذلك لو كان مع أربع سواها أو مع حرة وأقر بنسكاح الالة قال المصنف في منحه وقد اخل هذه القيود صاحب السكت والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاختلال به اهـ قال العلامة الرملي أقول أي توهم متوهم صحة الاقرار بزوجته مع وجود زوج وعدته أو أختها أو أربع سواها فلا أدوى اهـ فاما مثلا الا ما اعترض به

يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كالأقر بانوثة غيره كما مر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الشرع بلاية فيجرحه عند الفتوى (و) الرجل (صح اقراره) أي المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزبلي لو اقر بالجد أو ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن (و) صح (بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته ونحوه) أي المقر (عن أختها) مثلا (وأربع سواها)

بعدم سهولة الاروام على قول الكنز في الماء الجاري وهو ما يذهب بتبينة حيث قال الجلي يذهب بآتيان فتأمل
وانصف (قوله) وصح بالمولى من جهة العتاقة سواء كان أعلى أو أسفل بأن كان معتقاً ومعتقاً فان الاقرار
لكل واحد صحيح اذا صدقه المقر له وقوله من جهة العتاقة أى وكذا من جهة الموالاة ان كان الاول قد عقل عنه
(قوله) ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره قال المصنف فى المنع وهذا قيد لا بد منه وقد أدخل به فى الكنز
والوقاية أيضاً لان موجب اقراره يثبت بينهما بصادقهما من غير اضرار بأحد فينفذ اه قال الخير الرملى
أقول اذا كان ولاؤه ثابتاً من جهة غيره لا يصح اقرار الصحيح به فكيف يصح اقرار المريض به والكلام انما
هو فى مسائل يخالف المريض الصحيح فيها ما الحاجة الى ذكر ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطاؤه وبال من له
بال وهذا الاستدراك كالذى قبله فى ذكره خلل لا فى تركه فليتأمل اه (قوله أى غير المقر) صوابه المقر له
وكانه اسقطت من قلم الناسخ وذلك لان وجوب الاقرار يثبت بتصادقهما وليس فيه تحميل النسب على الغير
(والحاصل) أن الولاء كالنسب وثبوت النسب من الغير يجمع صحة الاقرار فكذلك الولاء (قوله من صحة الاقرار
بالام) فى جانب الرجل والمرأة (قوله لان النسب لا يثبت بالامهات) فيه انه لا ينكر انتساب الولد الى أمه
وانما معناه أنه ينظر فى النسب والدعوة للاب قال الجوى وفى حواشى شيخ الاسلام الحفيد على صدر الشريعة
هذا أى ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولع والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة اقرارها بالوالدين
والزوج والمولى موافق لتقرير الهداية والكافى وتحفة الفقهاء لكنه مخالف لعامة الروايات على ما فى النهاية
وانتقير الحلاصة والمحيط وقاضى خان حيث صرحوا بأنه لا يجوز اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة
الابار بما لا ينال الاب والزوجة والمولى فغير ما وراء الاربعة كالامهات لا تراث مع الوارث المعروف أما الاقرار
فصح فى نفسه حتى يقدّم المقر له على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه جعل
الزوجية على الغير) المضر بتحميل النسب على الغير لا الزوجية على أن المقر يعامل باقراره من جهة الارث
وان كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحفيد أنهم ما قولان
(قوله بجامع الاصله) وهو فى الاب معلول بان الانتساب اليه كقدمه من التعميل على ما فيه ولا يظهر ذلك
فى حق الام وليست العلة الاصله والا لثبت النسب فى الآباء الاعلى وقد تقدم عن الرىلى خـ لافه (قوله
وكذا صح) أى اقرارها (قوله ولو قابله) أشار به الى أن القابلة ليست بقيدة ومن قيده فباعتبار العادة من
حضورها وقت الولادة فأداهه الرضى وأداهها بآبائه بقوله بعده أو صدقها الزوج ان هذا حيث يحذر الزوج
وادعته منه وأفاد أنهم اذ تزوج بخلاف المعتدة كصرح به الشارح أما اذ لم تكن ذات زوج ولا معتدة
أو كان لها زوج وادعت أن الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كله ابن السكال
وسمى أى فقد علم أن قوله ان شهدت الخ محله عند التجايد وأفاد كلامه أنه اذ لم يوجد شرط صحة الاقرار لا يعمل
به فى حقه أيضاً وفى الشئى عن الاتقانى ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها ولكنها ما يتوارثان ان لم
يكن لهما وارث معروف لانه اعتبار اقرارها فى حقه ولا يقضى بانسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة
القابلة فان شهدت لها امرأة على ذلك وقد صدقها الولد ثبت نسبها منها وكذلك اذ لم تشهد لها امرأة وقد
صدقها زوجها ثبت النسب منها لان النسب يثبت بتصادقهما لانه لا يتعدى الى غيرهما كذا فى شرح السكافى
اه فليتأمل وهذا يفيده أن شهادة القابلة مثلاً ثبوت النسب اذا أنكر ولادته بقوله بتعيين الولد انما يكون هذا
اذا تصادقا على الولادة واختلفا فى التعيين وبعبارة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة بشهادتهما
ويلحق النسب بالفراش اه والظاهر أن ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله بتعيين الولد) وكذا ما ثبتانه لو وجد
أما الثابت بالفراش فبعد اعترافه بالولادة أى اذا اعترف أنهم ولدت ثبت أنه منه لقيام قرانه فان نفاه لانه أما
لو وجد للولادة أو تعيين الولد فانه يثبت بشهادة امرأة لانه لا يطلع عليه الرجال عاصراً حتى لو شهد به رجل صح كما
يفهم هذا كله من باب ثبوت النسب ولا بد فيه من العدالة كما هو فى سائر أنواع الشهادة (قوله ولو معتد الخ)

(و) صح (بالمولى) من جهة
العتاقة (ان لم يكن ولاؤه
ثابتاً من جهة غيره) أى غير
المقر (و) المرأة صح (اقرارها
بالوالدين والزوج والمولى)
الاصل أن اقرار الانسان
على نفسه حجة لا على غيره
قلت وما ذكره من صحة
الاقرار بالام كلاب هو
المشهور الذى عليه الجمهور
وقد ذكر الامام العتائى فى
فرائضه أن الاقرار بالام
لا يصح وكذا فى ضوء
السراج لان النسب لا يثبت
بالامهات وفيه جعل
الزوجية على الغير ولا يصح
اه ولكن الحق صحة
بجامع الاصله فكانت
كلاباً لم يمحظ (و) كذا صح
(بالولد ان شهدت) امرأة
ولو (قابله) بتعيين الولد أما
النسب فبالفراش شئى
ولو معتد

في شرحه على المتن (قوله بخلاف عكسه) أو فان النكاح لم ينقطع بعلائقه (قوله ولو أقر رجل) مثله المرأة (قوله كافي الدرر) عبارته أقر بنسب من غير ولاد كأنه وعلم لا يثبت أى النسب ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحميل النسب على الغير فان ادعى نفقة أو حضنة يقبل في حقها ويرث الامع وارث وان بعد يعني اذا كان للمقر وارث معروف قريب أو بعيد فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر بأخ وله حمة أو خالة فالارث للعممة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا يرث احم الوارث المعروف اهـ (قوله لفساده بالجد وابن الابن) فانهم في حكم غيرهما مما فيه تحميل على الغير الا أن يخص كلام الدرر بالاب والابن لانه أراد به لولاد الاصلى أو الفرعى بلا واسطة وهو الكامل فيشمل الغير ابن الابن والجد كما صرح به في الكافي أراد بان الاس فرع الولد والجد أصل الابوين ومثل هذا الاجمال غير قليل في المتن فلا بد من تحسلا كالأخفى لا يقال ان صاحب الدرر قال وان أقر بنسب من غير ولاد لا يصح وهو غير شامل لما اذا ادعى انه جده أو ابنه مع أنه لا يصح أيضا مسافيه من تحميل النسب على الغير وقوله هنا وان أقر بنسب فيه تحميل الخ شامل لذلك فكان أولى لحل كلامه على ما قلنا تأمل (أقول) ولان نسب ما تقدم من صحته عن البرهان ومن تطير المقدمى له وقول صاحب الدرر أيضا ويرث الامع وارث وان بعد أطلقه فشمل الزوج والزوجة وهذا مستقيم على قول بعض مشايخنا انه يرد عليهما أيضا زماننا كافي القنية والاصح ان ليس لهما الرد فيرث المقر له معهما كافي البرجندى وأراد بالقریب صاحب فرض وعصبة ولومولى العتاقة وبالعبد من كان من دوى الارحام ومولى الموالات ولا يكون له الثلث بالوصية لانه ما أوجب وصية وانما أوجب ارثا كافي البكافي وغيره وأنت خبير بأن هذا الميخالف ما سبق عن القنية تدبر (قوله وابن الابن) أى اذا كان في حياة ابنه لان فيه حمل النسب على الغير كما قيد الجوى قال العلامة أبو السعود واعلم أن الاقرار بابن الابن ذكره في التبرير وشرحه مطلقا لكن ذكره الجوى بخطه مقيدا بما اذا أقر به في حياة ابنه مع العلم بأن فيه حمل النسب على الغير اهـ فليحفظ (قوله الابرهان) يعنى ما اذا أقامه المقر أو المقر له على المقر عليه وهو من حمل عليه النسب (قوله ومنه اقرار انثى) أى من ورثة المقر عليه فيتمدى الحكم الى غيرهما وانما قيد بانثى لان المقر لو كان واحدا اقتصر حكم اقراره عليه أما اقرار ورثة المقر له لا يثبت النسب فانه كتصديقه وأطلق في الانثى شمل الرجل والمرأتين قال في البدائع ان الوارث لو كان كذا اقرار واحد منهم بأخ آخر وعوله لا يثبت نسبه ولا يرث معهما ولو أقر منهم رجلان أو رجل وامرأتان يثبت نسبه بالاتفاق ولو كان الوارث واحدا أقر به يثبت عند أبي يوسف خلافا لابي حنيفة ومحمد وبقول أبي يوسف أخذ الكرخى اهـ وظاهر اطلاق المتن على ترجيح قوله كما لا يخفى (قوله كما مر في باب ثبوت النسب) حيث قال أبو تصديق بعض الورثة يثبت في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم أى بالمقرين والايتم مصابم الايشارة المكذبة لانها لا تكون شهادة حينئذ حتى تتعدى بل يكون مجرد اقرار وهو قاصر على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تتعدى على غيرهما (قوله وكذا الوصية المقر عليه) هو من حمل عليه النسب (قوله أو الورثة) يعنى عنه قوله ومنه اقرار اثنتين لكن كلامه هو ما في تصديق المقر وهذا في نفس الاقرار وان كان في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدق والاقرار لا يلزم منه العلم تأمل قال ط ويمكن التفرقة بينهما ما بأن صورة الاولى اقرار اثنتين من ورثة المقر عليه فيه يثبت النسب وصورة الثانية اقرار المقر وصدة اثنتين من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا بالغين عاقلين وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريبا ما يفيد اهـ لكن هذا بالنظر لاثبات النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيستحقه ولو المصدق امرأ أو واحدة كانت هي الورثة فقط مع المقر ط (قوله حتى تلزمه) برفع تلزم لان حتى للتفريع لا للعناية (قوله من النفقة) أى اذا كان ذا رحم محرم من المقر (قوله والحضنة) فيه أنه يشترط في روم هذه الاحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محضو ما يراد بالحضنة انضم اليه فيما اذا كان المقر

بخلاف عكسه (ولو أقر)
رجل (بنسب) فيه تحميل
(على غيره) لم يقل من غير
ولاد كافي الدرر وفساده بالجد
وابن الابن كما قال (كلاخ
والعم والجد وابن الابن
لا يصح) الاقرار (في حق
غيره) الا ببرهان ومنه اقرار
انثى كما مر في باب ثبوت
النسب فليحفظ وكذا الوصية
المقر عليه أو الورثة وهم من
أهل التصديق (ويصح في
حق نفسه حتى تلزمه) أى
المقر (الاحكام من النفقة
والحضنة

له بنتا بالغة يخشى عليها ولا يقال تظهر في فرع المقرلة إذا مات عنه قلنا الظاهر أن الحضنة كالارث لا تظهر في غير المقرلة أفاده العلامة الطحطاوي (قوله والارث) أي في حقهما فقط بحيث لا يمنعان باقرارهما وارثا آخر كما سيأتي (قوله كدوى الارحام) قد علمت مما قدمناه عن الكافي تفسير القريب والبعيد قال في الشرح بالامانة ما قلنا من العناية مفسر القريب بذوى الفروض والعصبات والبعيد بذوى الارحام بعد ذكر ما مشى عليه الشارح والاول اوجه لان مولى المولاة اثنه بعد ذوى الارحام مقدما على المقرلة بنسب الغير اه فتنبه (قوله وورثه) أي المقرلة ويكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع المقرلة ولا الى أصله لانه بمنزلة الوصية أبو السعود عن جامع الفصولين (قوله لان نسبه لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه أقرب بشيئين بالنسب وبما سخطا من ماله بعده وهو في النسب مقر على غيره فيرد في استحقاق ماله مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزارحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له فيضعه حيث شاء حتى كاله أن يوصي بجميع المال فإذا كان له أن يجعله لهذا المقرلة والظاهر أن المقرير المقرلة لانه صدقة وهو اقرار ولا يكتفه بتأخر عن الوارث المعلوم (قوله فلا يراحم الوارث المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقرلة حتى لو أقرب باخ وله عمة أو خالة فالارث للعمة أولا لخالفه لان نسبه لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقرلة من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت حق الرجوع وارث من وجه حتى لو وصى بغيره بأكثر من الثلث لا ينفذ الا بإجازة المقرلة مادام المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كما في الزيلعي وفيه إشارة الى أن المقر نحو الولد والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله أي وان صدقة المقرلة) صوابه المقر عليه كما عبر به فيما سار ويدل عليه قطعا كلام المنع حيث قال وقوله أي الذي يباي للمقر أن يرجع عنه صله ما دام لم يصدق المقر له على اقراره أو لم يقر بثلث اقراره الخ وعزاه لبعض شروح السراجية قوله أو لم يقر لاشك ان الضمير فيه للمقر عليه لا للمقرلة فعلم أن قوله المقر له صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المنع في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله لا تنافي بالتصديق بثبت النسب ولا يكون ذلك الا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر أو صدقة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الافراد فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي شرح فرائض الملتقى للطرابلسي وصح رجوعه لانه وصية معني ولا شيء للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بثلث اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو بثلث اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره لان نسب المقرلة قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شراح السراجية قال صواب التعبير به عليه كما عبر به في المنع في كتاب الفرائض وان كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في الفرائض غير محزنة فتنبه (أقول) لكن قد يقال ان هذا التصويب غير صحيح وانما الخطأ في الاستدراك بعده لان الاقرار هنا من المقر له وهالك من المقر عليه فالاستدراك به غلط تأمل (قوله لکن الخ) استدراك على الزيلعي والبدائع ولا شك أن الزيلعي وصاحب البدائع أولي بالاستدراك به غلط تأمل (قوله لکن الخ) استدراك على الزيلعي والبدائع جعله وصية من وجه باعتبار ما يصح الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الموصى له أم لا وما في الزيلعي والبدائع موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقرب في مرضه بأخ وصدقة المقر له ثم أنكر المقر وراثته ثم أوصى بماله كله لانه كان ماله للموصى له ولو لم يوص لاحد كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار اه وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد تصديق المقر له يصح رجوعه ونقله المصنف مراده بعد تصديق المقر عليه وهو الابن مثلا فيم اذا أقرب باخ وقال في الدر المنثور وعندى في ثبوته بخبرين صادقين هما تردد ولعل مراده بعض شراحها بالتصديق تصديق آخر كما مر فتدبر اه وذكر بعده فرعا آخر لو أقرب الاخ باب هل يصح قال الشافعية لان مادعا وجوده الى نظيره انتفى من أصله ولم أره لا تخننا

والارث اذا تصادقا عليه
أي على ذلك الاقرار لان
اقراره ما حجة عليهما (فان
لم يكن له) أي أنه هذا المقر
(وارث غير مطابق) لا قريبا
كدوى الارحام ولا بعيدا
كولى المولاة عيني وغيره
(ورثه والا لا) لان نسبه لم
يثبت فلا يراحم الوارث
المعروف والمراد غير الزوجين
لان وجودهما غير ما ع
قوله ابن السكيت ثم للمقر أن
يرجع عن اقراره لانه
وصية من وجه زيلعي أي
وان صدقة المقر له في
البدائع لكن نقل المصنف
عن شروح السراجية أن
بالتصديق يثبت ان نسب
فلا ينفع الرجوع

فأجره عند الفتوى (ومن
مات أبوه فأقر بأخ شريكه
في الارث) فيستحق نصف
نصيب المقر (ولم يثبت
نسبه) لما تقر أن اقراره
مقبول في حق نفسه فقط
فان بقي لو أقر الاخ بابن
هل يصح قال الشافعية
لان ما أدى وجوده الى
نفيه انتفى من أصله ولم أره
لائقاً بصرى

٣ وأقول فالذي تحرر من
كلامهم ان من أثبت
بشاهدتين اقراراً للميت
بالبنوة أو الابوة صح
لابلانخوة ونحوها الآن
يبرهن على تصديق المقر
عليه أو يقرأ أحد الورثة أو
يشهد آخر بنحو اقرار الميت
واعلم أن اثبات الاخوة لا بد
من تفسيرها في الدعوى
والشهادة هل هي لابل مع
أم أولاب فقط أو لام فقط
وكذا كل قرابة وفي البرازية
ان لم يدع مالا وادعى الاخوة
المجردة لا يقبل لان هذا في
الحقيقة اثبات ابنوة على
أبي المدعى عليه والخصم فيه
هو الاب لا الاخ وفي الزباني
ولو أقر ابن وبنت بأخ
وكذلك ما بين وبنت يقسم
نصيب المقر من أخاها اه
فانظر كيف المصادق لاثمين
والمقاسم لهما ما ثبت نسبه
لاحتياجه الى امرأة أخرى
فكيف بمن صادقه واحد
فقط اه منه

صريحاً وظاهر كلامهم نعم فليراجع اه وتوضيحه أن أم الميت لو أقر أن للميت ابناً قال الشافعية لا يصح
اقراره لانه لو صح لبعطل كونه وارثاً واذا بطل كونه وارثاً لم يصح اقراره وظاهر كلام أئمتنا أنه أقر يستعوط
حق في الميراث وأن المستحق له من أقر بينونه للميت فينفذ عليه قال في غاية البيان وينبغي لك أن تعرف أن
الرجوع عن الاقرار بالنسب انما يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه لان النسب لم يثبت
لكونه تحميلاً على الغير وليس له ذلك فاذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتمل
القبض بعد ثبوته اه وانما يثبت النسب بتصديق المقر عليه وهو الاب فيما اذا أقر بأخ لابتصديق
الاخ المقر له والله تعالى أعلم (قوله فليحرج عند الفتوى) تحريره أنه لو صدقه المقر له فله الرجوع لانه
لم يثبت النسب وهو ما في البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه عدثوته وهو ما في شروح
السراجية فتنشأ الاشتباه فتحرى الصلة فالامور مختلفة ولا يخفى أن هذا كما في غير الاقرار بنحو الولد
أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضاً في تحريره ان الاقرار بالنسب ان لم يكن فيه تحمیل
على الغير ووجود التصديق لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه تحمیل على الغير وصدقه المقر عليه فله
الرجوع فالكلام في مقامين وهذا حيث لم يكن الاقرار بنحو الولد كما علمت فتأمل ٣ (قوله ومن مات أبوه
الخ) هذه المسئلة بعينها فهمت مما تقدم فتقع مكررة الآن يقال ان المقر في المسئلة السابقة مورث وهذا
وارث وان كانتا سواء في عدم ثبوت النسب كفي أبي السعد عن العيني قال في البدائع اذا أقر وارث واحد
بوارث كمن ترك ابناً فأقر بأخ لا يثبت نسبه عندهما وقال أبو يوسف يثبت به أخذ الكرخي لانه لما قبل
في الميراث قبل في النسب وان كان أكثر من واحد بان كانا رجلاً أو امرأتين فصاعداً يثبت النسب
باقرارهم بالاجماع لكمال النصاب ويستحق حظ من نصيب المقر اه حوى (قوله فأقر بأخ) وان كان
للمقر له أولاد لا يشترط في المقر أن يكون وارثاً للمقر له بل ولو في الجلفة ط (قوله فيستحق نصف نصيب
المقر) ولو ورث آخر شرح الماتني وبيانه في الزباني (قوله لما تقر أن اقراره مقبول في حق نفسه فقط)
فصار كالمشترى اذا أقران البائع كان أعتق العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالثمن
ببانية وفي الزباني فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر له لانه ما كان
أبي ليلى يجعل اقراره شاهداً في التركة فيعطى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أبوه
أخ معروف فأقر بأخ آخر فكذب أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في يده وهما يعني عند مالك
وابن أبي ليلى ثالث ما في يده لان المقر قد أقر له بثلاث شائع في المصنفين فنفذ اقراره في حصته وبطل ما كان في
حصه أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سُدس جميع المال والسُدس الآخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه
لما ذكرنا ونحن نقول انه في ذم المقر انه يساويه في الاستحقاق والمصنفين ط (قوله فيستحق نصف ما في يده
المنكر كالمالك) فكون الباقي بينهما بالسوية ولو أقر بأخ تأخذ ثلث ما في يده وعندهما نسبه ولو أقر ابن
وبنت بأخ وكذبهما ابن وبنت يقسم نصيب المقر من أخاها وعندهما أر باعوا والتخريج ظاهر ولو أقر امرأة
أخها زوجة أبيه أخذت من ما في يده ولو أقر بجدة هي أم الميت أخذت سُدس ما في يده ويعامل فيما في يده كما
يعامل لو ثبت ما أقرب به اه ونعمه فيه (قوله بابن) أي من أخيه الميت (قوله لان ما أدى الخ) أي لان ما أدى
صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه انتفى وهو ما في شروح الاقرار بابن الاخ تبين انه ليس بوارث واذا لم يكن وارثاً
لا يصح اقراره فأدى وجود هذا الاقرار الى نفيه فينتفى من أصله يعني لا يصح والحاصل أن اخ ما قراره لابن
يصير مقرراً على نفسه فيحرم من الميراث بسبب الابن وادخل من الميراث صار أجيباً فاقراره غير صحيح ولم
يكن مقرراً على نفسه ولا يرث الابن فيه هو الميراث له وهكذا يلزم الدور الحكيم الذي عده الشافعية من موانع
الارث لانه يلزم من التوريث عدمه فقد أدى وجود الاقرار الى عدمه بيانه كما في شرح البولي في شرح
الشافعية انه اذا أقر أخ حائز بابن للميت يثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون الاخ وارثاً

حائراً فلا يقبل إقراره بالابن فلا يثبت نسبه ولا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى نفيه وما أدى اثباته الى نفيه
 اتفق من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبهم ويجب على المقر باطناً أن يدفع له التركة ان كان صادفاً في إقراره
 لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني للشافعي انه يثبت نسبه ويرث وبه قال أحد ونقل عن أبي حنيفة وقيل
 لا يثبت ولا يرث وبه قال داود وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الا باقرار اثنين من الورثة وعندهما مال يرث المقر
 له ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخرون الورثة هذا غاية
 ما رأيت ثم رأيت بعض الافاضل أوضح المقام بقوله بان الملازمة أن الاقرار لا يصح الا من وارث واذا صح
 هذا لاقرار صادف هذا الاصح مع وجود الابن غير وارث واذا صار غير وارث لم يصح الاقرار بالبنوة فلم تحصل
 فساد هذا الاقرار او عيبا ولو لم يثبت أن المقر بشيئين المال والنسب على الغير ومن المعلوم أن اقرار الشخص
 يسرى على نفسه والمال ملك نفسه فينفذ به ويلزمه دفعه له وأما تحميل النسب على غيره فلا يملكه فلا ينفذ
 فيه إقراره على أن النسب يثبت في حق المقر وما أخذ له برحمته حتى لو مات المقر لاعتبر وارثاً فانه له هذا المقر له
 لانبات المال - إذا ما أفاده المتقري بما فلهذا قال الشارح وظاهر كلامهم نعم والاولى أن يجزم لان الاطلاق
 السابق يعمل به حتى لو جرد ما يحصيه والمطلق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره الى قوله ويصح في
 حق نفسه ونفاير له أقر بعدد كذب ثم مات ثم صدقه المقر له يلزمه دفع الا كسأله مع ان الاقرار بالعبد
 نفسه بطل ما نوت وكذا لو أقر المشرى بان البائع أعاق العبد بعد دفع حق نفسه (قوله وظاهر كلامهم نعم
 فليراجع) أي يصح الاقرار لان مقتضى ما ذكرناه أن المقر اذا ثبت اقراره بنصاب الشهادة يثبت النسب
 وان كان النسب من الورثة والا فيعمل بالاقرار في حق نفسه وان لم يثبت النسب وهذا أقر بنسب على الغير فلا
 يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه طاهر انما هو المقر له ويكون اقراره به على نفسه فيقبل ويكفي في اقراره
 كونه وارثاً طاهر وان تبين باقراره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات أنه تقبل شهادة العتيق على
 معتقه الا في مسألة وهو رجل مات عن عم و بنت وأمتين وعبد فأتى العم من بعده أن الثانية
 أخذت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبينة أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لا بالقول بماها الصارت عسبة
 مع البنت فيخرج العم عن الورثة فيطال العتيق اهـ والحاصل أن ظاهر كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن
 وثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث الابن دون لما قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى
 يلزمه الاحكام من النفقة والحضانة لافي حق غيره وقد رأيت المسئلة معقولة ولله الحمد والمئة في فتاوى العلامة
 فاسم بن قنابلو الحنفى ونصه قال محمد في الاصل ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى
 النعمة بأخ للميت من أبيه أو أمه أو بعم أو بام بن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بانه
 مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره حجة على نفسه اهـ هذا كلامه ثم قال فلما لم يكن في هذا ذادور عندنا لم
 يدكر في الموانع وذكر في باب اهـ وهذا ما يؤيد لما قدمناه قرياً من بعض الافاضل أيضاً فاعتنمه (قوله فلا
 شيء للمقر) سبق قبل الاستدعاء ان صحت أو أبي اليت انه لا يلزمه قدر حصته وكان وضع هذا الفرع هنالك أولى
 لان الديون تعصى بأثمانها (قوله لان اقراره يصرف الى نصيبه) وذلك لان المائنة صارت ميراثاً بينهما فلما أقر
 أحدهما باقتضاء أبيه ذلك صح في نصيبه خاصة لا في نصيب أخيه فبقيت حصته لا تحركا كانت فيجعل
 كالمقرات وفي نصيبه ولان الديون تعصى بأثمانها او قد أقر المقر ان أباه أخذ من ميراثه فوجب ثم تلتقي قصاصا
 على المدين فقد أقر بدين على الميت هو لا ينفذ في حق الوارث الا خرو ينفذ في حق خاصة والدين مقدم على
 الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئاً كما اذا أقر عليه بدين آخر فيلزم المقر كمر قبيل باب الاستدعاء
 ولا يجرى في هذا المسئلة خلاف السابق كما لا يخفى على الخافى (قوله بعد حاشاه) أي حلف المذكر لأجل
 الاخ لا على العرسم لانه لا يصرح على امر به الا بما في ما أتى ولو بكل شيء كالمقر في الجسسين (قوله لكنه
 المح) الاستدعاء لا يقتضي أن لا يخاف في الاول - صرح الزياحي وهو مخالف لما قدمناه عن الاكل ومرو

وظاهر كلامهم نعم فليراجع
 (وان ترك) شخص (انبي
 وله على اخوانه فافر
 أحدهما مائة من أبيه
 بحسب من منها فلا شيء له مقر
 لان اقراره يصرف الى
 نصيبه (ولان يخرجسون)
 بعد حاشاه أنه لا يعلم أن أباه
 قبض من مائة قاله الاكل
 فالت وكذا الحكم لو أقر ان
 أباه قبض كل الدين لكنه

جوابه (قوله يحاف) أى المسكر بالله لم يعلم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمة الدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهذا لم يحصل الا بالنصف فيحلفه زيلعي وقد وفق أبو السعود بين العبارتين كما ذكرنا وحينئذ اندفع ما أبداه الحلبي من التمايى وحينئذ فقوله حيث لا يحلف بخلاف لما قاله الاكمل فى المسئلة الاولى يحلف الاخ بالله الخ ولعل الذى نفاه الزيلعي الحلف لحق الغريم والذى قاله الاكمل لحق أخيه المقر لان كل من اذا أقر بشئ لزمه يحاف عند انكاره ليقضى عليه بالنكول تأمل وفى الدر المنقى ولومات عن ابنين وكان لا بينهما الميت دين على شخص فأقر أحدهما بقبض أخيه نصفه صح فى حصته وحينئذ فالصافى الباقي للأخر بعد حلفه قات وكذا الحكم لو أقر بقبض كله لكنهما يحلف لحق الغريم ذكره الزيلعي وغيره اه والخاصل أن فى المسئلة الاولى لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه بخلاف المسئلة الثانية فإنه يحلف المنسكر بالله ما تعلم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمة وان حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم وأتمه بمقر الله العظيم

(فصل فى مسائل شتى) * قال عمر بن زاده أقر صاحب التسهيل ههنا مسائل مهمة وأدرجها تحت زيادة على سائر المتون واقتفى صاحب الدرر اثره وانتخب المسائل المذكورة فيه من الكافي اه والشارح رحمه الله تعالى جمع بين ما أتى به فى التسهيل وبين ما حوت به عادة المتون من ذكر مسائل شتى فترجمها وفيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الفصل هو المسائل الا أن يقال الفصل مراد به الالفاظ والمسائل مراد به المعانى فيكون من طرفية الدال فى المدلول (قوله المكافاة) أى العاقلة البالغة أى وهى حرة أو أذونة ط (قوله فكذبهم أزواجها) أما اذا صدقها فظهر فى حقه اتفاقا (قوله أيضا) أى كما يصح فى حقه وأثره لظهوره (قوله ولا يتهمدى الى غيره) لان كونه حجة انما هو فى زعم المقر وزعمه ليس بحجة على غيره ولذا لا يظهر فى حق الولد والتمرة بخلاف البلية فان حجة فى حق الكل لان حجيتها بالقضاء وهو عام جوى (قوله وهذه إحدى المسائل الست) الثانية لو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين المؤجرة فلا دأى بيعها وان تضرر المستأجر قال الشيخ صالح فى هذا اشارة الى أن رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو فى اجارة العبد يجبس وان بطل حق المستأجر قاله تفقهوا فوافق بحث المؤلف الا ترى الثالثة لو أقرت بجهولة النسب بانها بنت أبى زوجها وصدقها الأب انفسخ النكاح بينهما ومثل الأب الجذب بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلعتها اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة الرابعة ادعى ولد الامة المبيعة وللجدعى أخ ثبت نسبته وبعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخامسة المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة فى حياة أمه مكنت وميراثه لولده دون أخيه السادسة باع المبيع ثم أقر أن المبيع كان تلجئة وصدقته المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كذا فى الجامع قال الجوى قوله لو أقر المؤجر بالخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدهم بانقلاوه وأن رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو فى اجارة العبد يجبس وان بطل حق المستأجر هذا يشير الى أنه يجبس وان بطل حق المستأجر وقوله ولو أقرت بجهولة النسب الخ وقعت حادثة بالقاهرة وهى أن شخصا أقر فى مرضه وبأن فلانا أنى وشقيقى ولهذا المقرأخت شقيقة والمقر له غير أب المقر وكل منهما حر الاصل من الأب وصدقته على اقرار أخيه احتق لا يشار كهايت المال وهى شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض حنفى وحكم بحقه قاض شافعى فبأن ع صاحب بيت المال المقر له ودارواؤا لهم بين العلماء ففهم من أجاب بصحة الاقرار وهم الاكثر ومنهم من أجاب ببطلانه ومنهم علامة الورى الشمس الرملى معللا بأنه محال ثم رعى اذ يستحيل أن يكون لواحد أبوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى مدعى بطلان الاقرار أى فى خصوص هذه المسئلة والا فلا يستحيل شرعا أن يكون للواحد أبوان أو ثلاثة الى خمسة كفى ولذا الجارية اشتراكا اذا ادعى الشركاء بل قد ثبت نسب الواحد الحر الاصل من الطرفين كفى للقبط اذا ادعى رجلان حرا كل واحد منهما من امرأة حرة كفى

يحاف لحق الغريم زيلعي
* (فصل فى مسائل شتى) *
أقرت الحرة المكافاة بدين
لاخر (فكذبها زوجها
م اقرارها) (فى حقه أيضا)
مدأى حنيفة (فحبس)
المقرة (وتلازم) وان تضرر
الزوج وهذه إحدى المسائل
الست الخارجة من قاعده
لاقرار حرة فاصرة على المقر
لا يتهمدى الى غيره وهى فى
اشباه وينبغى أن يخرج
بضامن كان فى اجارة غيره
أقر لاخر بدين فان له
ببطلان تضرر المستأجر
اهى راقعه الفتوى

التأخرانية اه (قوله ولم ترها صريحة) هذا البحث لصاحب المنع ومثله في حاشية الاشياء العمومية كقوله
 قريبا (قوله وعندهما) لما لم يقع على من لم يرجح قول الامام على قولهما صرح بذلك قولهما في المتن فان عادته
 كعادة أرباب المتن المؤوفة التصريح بقولهما أيضا عند رجحان قولهما على قوله وكذا عند التساوي بينهما
 كفي المولى عبد الحليم ولكن يأتي تصحيح قول الامام (قوله فلا تجلس ولا تلازم) لان فيه منع الزوج عن
 غشيانها واقرارها فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قولهما يأمرها
 القاضي بالدفع ويبيع عايتها ما يباع في الدين ط (قوله افتاء وقضاء) منصوبين على الحال (قوله لان الغالب
 الخ) فيه نظر اذ العلة خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل بذلك الى منعها
 بالحبس عنده لا يظهر أيضا اذ الحبس عند القاضي لا يبعد الاب فاذما الممول عليه قول الامام اه اذ لم يستند في
 هذا التصحيح لاحد من آفة الترجيح ط امس قوله اذ الحبس عند القاضي مخالف لما سرفى بانه ان الحيار فيه
 للمدعى (قوله في حقها خاصة) أي في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المستقبل حتى لو جاءت بولد
 بعده يكون ملكا للمقر له وملك عليها الزوج وملك طلقين فقط وقد كان ملكا عليها اثنا وهاذا عند أبي يوسف في
 حق الاولاد واجتماع الطلاق والعدة فان طلقها اثنتان وعدتم احبضتان وقد كان ملكا عليها اثنا وهاذا عند
 بثلاث حيض والعدة حق الزوج وحق الشرع فقد ظهر اقرارها في حق غيره كنفقه الشربلالي عن المحيط
 بن الميسوط (قوله فولد) التفريع غير ظاهر ومجمله فيما بعد والظاهر ان يقال فتكون رقيقة له كفي العزيمة
 ويأتي قريبا (قوله رقيق) عند أبي يوسف لانه حكم برقيتها وولد الرقيقة رقيق درر (قوله خلافا لحمد) هو
 قول نزل زوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق في ابطال هذا الحق اه منع أي فيكون اولادها بعد
 الاقرار احرار وهذا ليس على اطلاقه لما في الاشياء مجهول النسب اذ أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح
 وصار عبدا وهذا اذا كان قبل تأكد الحرية بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كامل أو بالقصاص في
 الاطراف لا يصح اتراعه بالرق بعد ذلك اه (قوله يرد عليه) أي على عدم صحة اقرارها في حقه (قوله
 انتقاص طلاقها) وكذا عندنا كجاءت (قوله كاحقة في الشربلالية) حيث قال ويرد على كون اقرارها
 غير صحيح في حقه انتقاص طلاقها لانه نقل في المحيط عن الميسوط أن طلاقها اثنتان وعدتم احبضتان بالاجماع
 لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيات ولو طلقها لزوج تملقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك
 عليها الرجعة ولو علم لا يملك وذكر في الجامع لا يملك علم أولم يعلم قبل ما ذكره في الزيات قياس وما ذكره في
 الجامع استحسان وفي الكافي آلى وأقرب قل شهرين فهما مدته وان أقرت بعد مدته مضي شهرين فاربعة
 والاصل أنه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى
 تقصيره وان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين
 لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها اثنتين ثم أقرت ملك الثالثة ولو أقرت قبل الطلاق تبين بنتين ولو
 مضت من عدتها حاضرتان ثم أقرت بملك الزوج ولومضت حبيضة ثم أقرت تبين بحبيضتين اه قات وعلى ما في
 الكافي الاشكال انه لو ان فوات حقه مضاف الى تقصيره نأمل (قوله وفرع على حقه) الاول أن يقول
 على قوله لافي حقه (قوله مجهول النسب) قيد به احسن از احسن علم نسبه وحديثه فلا يصح اقراره بالرق
 لتكذيب العيان له كما لا يخفى وكذا من علم أنه غيب العيرو يصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صبياممرا كما
 في تدوير الادهان ويستثنى منه الاقريط حيث لا يصح اقراره بانه عبد لغلان اذا كان بالاعا أبو السعود وفي
 الامام مجهول النسب لو أقر بالرق لاسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل تأكد حره بتسه بالقضاء
 أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذ ادعى اقراره
 بالرق بأحكامه بعدة في الجدييات والحديد وأحكام العبيد وفي المنف يصدق الا في نفسه وتزوجته ومكاتبه
 ومدره وأم ولد ومولى عنقه انتهى (أقول) وهذا فيد مجهولة النسب أيضا (قوله صح اقراره في حقه)

ولم ترها صريحة (وعندهما لا) تصدق في حق الزوج
 فلا تجلس ولا تلازم درر
 قات وينبغي أن يقول على
 قوله ما افتاء وقضاء لان
 الغالب ان الالب يعلمها
 الاقرار له أو لبعض أقاربها
 ليتوصل بذلك الى منعها
 بالحبس عنده عن زوجها
 كقوله عليه صراحي
 ايتيت بالقضاء كذا ذكره
 المصنف (بجوهولة النسب
 أقسرت بالرق لانسان)
 وصدق المقر له (ولها زوج
 وأولاد منه) أي الزوج
 (وكذبها) زوجها (صح في
 حقه خاصة) فولد علق بعد
 الاقرار رقيق خلافا لحمد
 (لا في حقه) يرد عليه
 انتقاص طلاقها كاحقة
 في الشربلالية (وحق
 الاولاد) وفرع على حقه
 بقوله (فلا يملك النكاح)
 وعلى حق الاولاد بقوله
 (وأولاد حصلت قبل
 الاقرار وما في بطنها وقتها
 أحرار) لخصولهم قبل
 اقرارها بالرق (مجهول
 النسب حرر عنه ثم أقر
 بالرق لاسان وصدقه) المقر
 له (صح) اقراره (في حقه)
 فقط

(دون ابطال العتق فان
 مات العتيق يرثه وارثه ان
 كان) له وارث يستغرق
 الزكاة (والا فيرث) الكل
 أو الباقي كافي وشرنبلالية
 (المقرله قال مات المقرم
 العتيق فارثه لعصبة المقر)
 ولو حى هذا العتيق سعى
 في جنائيته لانه لا عاقلة له
 ولو حى عليه بحب ارش
 العبد وهو كالمملوك في
 الشهادة لان حرية
 بالظاهر وهو يصلح للدفع
 لالا سحقاتي (قال رجل
 لآخر (لى عليك ألف
 فقال) في جوابه (الصدق
 أو الحق أو اليقين أو نكر)
 كقوله حقاً ونحوه) (أو كرر
 لفظ الحق أو الصدق) كقوله
 الحق الحق أو حقا حقا
 (ونحوه أو قرن بهم البر)
 كقوله البر حق أو الحق بر
 الخ (فاقرار ولو قال الحق
 حق أو الصدق صدق أو
 اليقين بيقين لا يكون
 اقرار لانه كلام تام بخلاف
 ما مر لانه لا يصلح للابتداء
 فجعل جوابا مكائنه قال
 ادعيت الحق الخ (قال لامته
 يا سارقة يا زانية يا مخونة
 يا آبهة أو قال هذه السارقة
 فعات كذا وباعها وجديها
 واحد منها) أى من هذه
 العيوب (لا ترديه) لانه نداه

أى وصار عبده ان كان قبل تأ كدس يته بالقضاء كما علمت (قوله دون ابطال العتق) أى دون ما يتعلق
 بعصبة المقر من ارث المعتق بعدموت المقر (قوله يرثه وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله والا) صادق
 بان لم يكن له وارث أصلاً أو وارث لا يرث الكل كحد الزوجين (قوله فيرث الكل) أى ان لم يكن له وارث
 أصلاً (قوله أو الباقي) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله كافي وشرنبلالية) الاولى شرنبلالية عن
 الكافي لقوله كذا في الكافي وعبرة الشرنبلالية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف لها والنصف
 للمقرله اه فعلم أن المراد بالوارث ذوالفرض أو العصبه وان كان المقر له مقدم على الرود هل يقدم على
 ذوى الارحام يراجع قال في الشرنبلالية وان جنى هذا العتيق سعى في جنائيه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه
 يجب عليه ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع لالا سحقات اه
 (قوله المقرله) فاعل يرث أى والا فيرث الكل أو الباقي المقرله (قوله فارثه لعصبة المقر) لانه لمسامات انتقل
 الولاء اليهم بخلاف ما اذا كان حياً درر وذلك لان اقراره بالرق لا يظهر في حقهم فلو كان عصبه أو لاده فن
 قبل الاقرار أحرار يرثون ومن بعدهم من أمة أرقاء لا يرثون فتدبر ط والحاصل أن الاقرار بحجة قاصرة فسادام
 حياً يكون ارث العتيق للمقرله عند عدم الوارث وبعدموت المقر ينتقل الولاء لعصبة فيكون الارث لهم فلا
 ينقد اقراره عليهم ويستحقون الميراث دون المقرله (قوله لانه لا عاقلة له) اذ الذى أعتقه صار قديماً والمقرله
 لم يظهر حكمه في حق ذلك العتيق (قوله ولو جنى عليه يجب أرش العبد) وعليه فقد صار الاقرار بحجة متعدية
 في حق المجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة آنفا (قوله لان حرية بالظاهر) لانا نظرنا
 فيها الى ظاهر حرية المعتقد حال اعتاقه (قوله قال رجل لآخر لى عليك ألف الخ) (أقول) هذه المسائل
 معرفة أو منكورة أو مكررة أو مقرروا بها البر ينبغى أن تذكر عند قول المصنف في كتاب الاقرار قال أليس لى
 عليك ألف فقال بلى الخ لوجهين الاول أنهم امن قبيل نعم والثانى أنهم اظهروا الزنم او ازن فظاهر الاقول قوله الحق
 ونحوه لان المفعول المطلق أو المفعول به لا يستقل بنفسه لان الهاء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثانى
 قوله الحق حق ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى مقابلة وكذلك ازن ثم هذه الالفاظ الرواية فيها النصب
 وعليه كلام المصنف حيث صرح به فى المنكرة اما بكونه على المصدرية والتقدير القول الحق الخ أو بكونه
 مفعولاً به أى ادعيت الحق الخ وجاز فى الشكل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف يدل عليه غوى الكلام
 فانه تقدير قولك الحق أو دعواك الحق الخ ولو قدر مجروراً فله وجه أيضاً فيكون المقدر بقولك أو دعواك
 بالحق ولولم يعرف فيحمل على واحد منهما فلا يختلف الحكم فى الجميع فى الصحيح كذا فى الجامع العاملى (قوله
 ونحوه) بان كرر اليقين أيضاً معروفاً أو منكراً (قوله أو قرن بهم البر) قيد به لانه لو قرن بها الصلاح لم يكن
 اقرار لان الصلاح محكم فى الرد اذا القول لا يوصف به فيكون أمراً بالصلاح والاجتناب عن الكذب فيحمل
 ما قرن به عليه أطلقه ولكنه مقيد بالنصب اذ لو رفع يكون جملة تامة من مبتدأ وخبر فلا يجعل جواباً مناسباً
 بخلاف تكرير هذه الالفاظ حيث يحتمل على التأكيد وأشار بالمقارنة الى أن البر لو اظهر مدعراً أو منكراً
 أو مكرراً لا يكون اقراراً لعدم العرف به بالحليم (قوله البر حق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يتعين
 جواباً والذي فى نسخة الدرر البر الحق وهو فى بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحتمل على الابدال ط
 (قوله لانه كلام تام) من مبتدأ وخبر مستقل بنفسه هذا هو المنطوق ووجهه جواباً عما هو باعتبار
 دلالة الحال وذاساقط فى مقابلة وقوله لانه لا يصلح للابتداء أى لا يكون كلاماً مبتدأً هذا هو الظاهر
 أو لا يصلح لان يكون مبتدأً لانه لو رفع يكون خبراً مبتدأً بقدر بدلالة الحال وهو قولك أو دعواك على
 ما أشربا ليه (قوله يا سارقة الخ) مأخذ هذه المسئلة بتغاريعها من باب الاقرار بالعيب فى الجامع الكبير
 واثبات المصنف بها فى أواخر باب العيب أنسب من اثباته بها هنا كما لا يخفى (قوله لانه نداه) أى فيما عدا
 الانه والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا قال لامرأته يا كافرة لا يفرف بينهما اه درر

نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينعقد الثانية الوكيل
 بالطلاق صاحبها إذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينه - ذعلى موكاة الرابعة غصب من
 صاحب ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمدى فهو كالصاحي الا في سبع فيؤاخذ بذأقواله وأفعاله
 واختلاف التصحيح بما إذا سكر من الاثربة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على أنه سكر محرم ويقع
 طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم أنه بنج حين يشرب يقع والادلا وصرحوا
 بكراهة أذان السكران واستحباب اعادته وينبغي أن لا يصح أذانه كالجحون وأما صومه في رمضان فلا إشكال
 انه ان صح قبل خروج وقت البية انه يصح اذا نوى لا نالنا بشرط التبييت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أم
 وقضى ولا يبطل الاحتكاف بسكره ويصح وقوفه بعرفات كالعمى عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلافه في
 حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في
 كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه أخذوا كثيرا من المشايخ والمعتبر في قدح السكر في حق الحرمة ما قاله
 احتياط في الحرمة والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عينه لا يسكر كما بيناه في
 شرح الكنز (تذنيه) قولهم ان السكر من مباح كالانجاء يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان
 كان أكثر من يوم وليلة لانه بصنيعه كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشباه قال في نوو العين ويلحق السكران
 بالصاحي في العبادات والحقوق ويلزمه سجدة تلاوة وقضاء الصلاة شع وادأفاق يلزمه الوضوء لو كان بحال
 لا يعرف الذكركم من الانثى لا كغنى عليه ومن سكر من شراب محرم أو من المثلث لزمه كل التكليف الشرعية
 ويصح جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرها أو طائعا بزوى السكر لو عباح كشر مكره ومضطر
 وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل عند أبي حنيفة كالانجاء يمنع من صحة طلاق وعتاق وسائر
 التصرفات والسكر محظور كسكر من كل شراب محرم ونبيذ المثلث ونبيذ الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي
 الخطاب فيلزمه جميع أحكام الشرع وتصح عباراته كلها بطلاق وعتاق وبيع وشراء وأقارب ويصح اسلامه
 لارادته استحسانا ولو أقر بقصاص أو بأشرب سبيل لزمه حكمه ولو قذف أو أقر به لزمه الحد ولو زنى حد إذا صح
 ولو أقرانه سكر من خمر طائعا لم يحد حتى يصح فيقر أو تقوم عليه البيينة ولو أقر بشئ من الحد ولم يحد
 الا في حد قذف وتقام عليه الحد وادأصح ما قال في الهداية لا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وانه
 شر به طوعا إذا سكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرمال وكذا شرب المكره لا يوجب الحد ولا يحد
 السكران حتى يزول عنه السكر تحصيل المقصود الانزجار والسكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو من
 لا يعقل منطقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وعندهما من يهذى ويخطأ كلامه اذ هو السكران
 في العرف واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قاله اجماعا أخذ بالا احتياط
 انتهى وقد مناعن الاشباه أن الفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عينه ان لا يسكر وانه يستثنى
 سقوط القضاء من قولهم السكر عباح كالانجاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لانه بقوله قال
 قاضيان يجوز جميع تصرفات السكران الالردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر
 منه من سكر من خمر أو شراب متخذ من أصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كنيذ ومثلث وغيره ما ينفذ
 جميع تصرفاته عندنا وبه أخذ عامة المشايخ وقال الحسن بن زياد والطحاوي والكرخي والمبار ومالك
 والشافعي في أحد قوليه وادأصحها في لا يصح منه تصرف ما وردته لا تصح عندنا استحسانا اذ الكفر
 واجب المني لا واجب الاثبات وعن أبي يوسف انه كان يأخذ بالقياس ويقول تصح رده انتهى قال في لوقصى
 قاض يقول واحد من هؤلاء نفذ قضاؤه واختلاف المشايخ فيما يتخذ من حبوب وعمار وعسل من قال بوجوب
 الحد بالسكر به يقول ينه تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقيه أبو جعفر والامام
 السرخسي يقول لا ينه تصرفاته ولو شرب شرابا حلوا فم يوافقه وذهب عنه بالصداع لا بالشراب فطلق

قال محمد لا يقع وبه يقتضي هذا كله في الشرب طائعا فلو مكرها فاطلاق فالصحيح انه لا يقع وفي محل آحر منه ولو شرب
 الخمر مكرها أو لضرورة وسكر فطلق اختلفوا فيه والصحيح أنه كالا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا تنفذ تصرفاته
 ولو سكر مما يتخذ من محبوب وذوا كه وعسل اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر انه كالا يلزمه الحد لا تنفذ
 تصرفاته قاضيان * لو كانت الخمر مغسولة بالماء تحرم لكن لا يحد شار بها ما لم يسكر وفيما سوى الخمر مما
 يتخذ من عنب وزبيب لا يحد شار به ما لم يسكر ومن سكر بالبنج فالصحيح أنه لا يحد ولا تصح تصرفاته ولا تقع
 ردة ابن الهمام * عدم وقوع طلاق السكران بالنج والامون لعدم المعصية فانه يكون للتدوي غالبا فلا
 يكون زوال العقل بسبب هو معصية حتى لو لم يكن للتدوي بل للهو وادخال الآفة قصدا ينفى أن نقول يقع
 وقال أيضا اتفق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع طلاق من زال عقله بأكل الخشيش وهو المسمى ورق
 القنب لغتواهم بحرمته اتفاقا من متأخريهم اذ لم يظهر أمر الخشيش في زمن المتقدمين سني طلاق السكران
 غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخ بلخ وهو قول عثمان رضي الله تعالى عنه هذا ينبغي غسل وتبين وحذقة
 وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف اذا شرب بلا هو ولا طرب لقوله عليه الصلاة
 والسلام الخمر من هاتين الشجرتين وأشار إلى كرم وبحل خص التحريم بهما اذ المراد بيان الحكم ثم قيل
 يشترط الطبخ لباحته وقيل لا وهو المذكور في الكتاب وهل يحد اذا سكر منه قيل لا يحد وقالوا الاصح أنه يحد
 اذ روى عن محمد بن سكر من الاشربة أنه يحد بالانفصا بل اذا انفصا في حتمه عون عليه في زماننا كما على سائر
 الاشربة بل فوق ذلك (يقول الحقير) قوله الاصح موافق لما اختاره صاحب المبسوط كما مر لكنه مخالف
 لما نقله قاضيان عن الفقيه أبي جعفر ولما نقله البردوي أيضا عن أبي حنيفة كما مر كلاهما في أول البحث
 والله تعالى أعلم بالصواب هداية المثلث العنق حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف اذا قصد به التقوية لا التلهي
 وعند محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه مكروه وعنه انه توقف فيه مختارات النوازل ينبغي تدويره وينبغي زبيب اذا
 طبخ أذني طبخ وان اشند اذا شرب ما يعلب على ظنه أنه لا يسكر من غير لهو ولا طرب جاز عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وهو الصحيح لانه أبعد من تفسيق العصاة رضى الله تعالى عنهم وينبغي حذقة وشعير وعسل حلال
 وان لم يطبخ اذا شرب منه بلا هو وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو المثلث ولا يحد شار به عندهما ولا يقع طلاقه
 وان سكر منه وعن محمد أنه حرام ويحد شار به اذا سكر منه ويقع طلاقه والاصح فيه قول محمد وكذا المتخذ من
 البان اذا اشتد وهو على هذا الخلاف أشباه وصرحوا بكرهه أدان السكران والاستحباب الاعادة وينبغي أن
 لا يصح أذانه كالمجنون مضل * سكران جمع فرسه فاصطدم انسانا فسات لو كان يقدر على منعه فليس بمسببه فلا
 يضاق اليه سيره وكذا عبر السكران لو عاجزا عن منعه يزوج بنته الصغيرة أقل من مهرها لو صاحبها جازع
 أبي حنيفة أما عندهما فقبل يجوز السكاح لا النقصان ونص في جمع أنه لا يجوز السكاح عندهما ولو في سكر
 اختلف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقبل لا وهو الصحيح فقط * تزوج امرأة بحضرة سكارى وعنده امر
 السكاح الا أنهم لا يدكرون بعد صومهم جاز ط وكاه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو كاه وهو سكران يقع
 اذ رضى بعبأوته ولو كاه وهو صاحب لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحب لا السكران خ وكيل يبيع وشراء اذا سكر
 ينبغي تحريمه يعرف البيع والشراء والقبض قال سحر جازعده على موكله كما يشر لنفسه لا لو يبيع كعتوه وقال
 غيره لا يجوز في البيع أيضا ذبيح السكران اعاجاز زجرا عليه فلا يجوز على موكله فضا ردا لعصب على
 سكران وروى ثوبه للحفظ في أوائل فصل الصمان انتهت قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات
 الصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الغنوي تأمل (أقول) الطاهر أنه لا يدخل في ذلك لان
 البالغ السكران من محرم جعل مخا طبا زجرا له وتعليقا عليه والصبي ليس أهلا للزجر والتعليق كذا ذكره
 في الحواشي الخوية (قوله بطل اقارده) قول في الذخيرة من أقرا لنساء بشئ وكذبه المقر له فقال المقر أما أقيم
 الية على ذلك لا تقبل بدته اه يرى ولو عاد المقر في الاقرار نائيا وصدقه المقر له كان للمقر له ان يؤاخذ به باقراره

(المقر له اذا كذب المقر
 بطل اقارده) لما تقرره
 يرتد لود (الاف) ست

الثاني تاترخانية والمعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد
التكذيب ط (أقول) وما نقله في التاترخانية استحسان والقياس أن لا يكون له ذلك وفي النسخة وصدة
المقر له بان قال لك على ألف درهم فقال المقر له أجل لي عليه ولو أقر بالبيع وبجد المشتري وواحدة المقر في
الجود أيضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بينة على ذلك ولو صدقه البائع على
الشراء يثبت الشراء اه قال السيد الجوى أقول وجه القياس أن الاقرار الثاني عين المقر به أولا فالتكذيب
في الاول تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان ان يحتمل انه كذبه بغير حق لعرض من الاغراض الفاسدة
فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فقاء الحق وزهق الباطل اه (قوله على ما هنا) أي على ما في
المتن والافسيان في زيادة عليها (قوله الاقرار بالحريه) فاذا أقران العبد الذي في يده حر ثبتت حريته وان كذبه
العبد ط (قوله والنسب) قد تقدم في باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من
تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه ومن جملة ما يشترط تصديقه مولى العتاقة الا أن يحتمل انه
اذا عاد الى التصديق بعد الردي قبل كمالناو يدل على ذلك عبارة البحر في المتفرقات فانه قال وقيد بالاقرار بالمال
احترارا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانهم لا يرتد بالرد اما الثلاثة الاول ففي البرازية
قال لا تخرا باعبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجهود
المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم
بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم أراه
الا أن اه فتصور المسائل المذكورة امثل تصور الرق الا الطلاق والعتاق لما عمل به ط (قوله والوقف)
قال في الاشباه ان المقر له اذ اردته ثم صدقه صح كافي الاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ)
يشير به للرد على المتن ولكن رأيت معزيا للخراطة ما يوافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقبل لا يبطل وهو
المختار عند بعض المتأخرين اه لكن فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد
ولو قبل القبول على أن عبارة الاسعاف على ما في الاشباه والمتن هكذا ويراد الوقف فان المقر له اذ اردته ثم صدقه
صح وهي موافقة لما نحن بذكره من أن الاقرار لا يرتد بالرد ولو قبل القبول وما نقله الشارح من أن الوقف
يرتد بالرد قبل القبول لا بعده هو غير ما نحن فيه ونقل الجوى عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر لرجل
بأرض في يده أنها وقف عليها أو على أولادها ما ونسأها أبدا ثم من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما
وكذبه الآخر ولا أولاد لهم ما يكون نصفا وقفها على المصدق منهما والنصف الآخر لهما ساكنين لو رجع
المنكر الى التصديق رجعت العلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر رجل بأرض فكذبه المقر له ثم صدقه فانهم لا نصير
له ما لم يقر له بها نائيا والفرق أن الأرض المقر بوقفها لا تصير ملكا ل أحد بتكذيب المقر له فاذا رجع رجوع
اليه والأرض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب اه وهذا غير ما نقله الشارح عنه كما علمت
وهو المناسب للمقام والملايم لان المقر له قد كذب المقر ثم صدقه يصح تصديقه فأملى (قوله والرق) أي لو قال
له أنا رقيق فأنت حر ثم ادعاه وصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة قال لعبد
أنت غير مملوك الخ (قوله ويزاد الميراث) أي فلا يعمل رد الوارث انهم من المورث (قوله كما في متفرقات قضاء
البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احترارا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانهم لا يرتد
بالرد اما الثلاثة الاول ففي البرازية قال لا تخرا باعبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل
الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجهود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق
لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من
الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم أراه الا أن انتهى (قوله واستثنى ثمة مسئلتين من الابرأه) أي من قولهم
الابرأه يرتد بالرد ولا حاجة الى ذكرهما هنا فانهم ليسا محاسن فيه ح أي لان الكلام في الاقرار وما ذكره

على ما هنا في الاشباه
(الاقرار بالحريه والنسب
وولاء العتاقة والوقف) في
الاسعاف لو وقف على رجل
فقبله ثم رده لم يرتد وان رده
قبل القبول ارتد (والطلاق
والرق) فكلاهما لا يرتد ويراد
الميراث بزازية والنكاح كما
في متفرقات قضاء البحر
وتعامته واستثنى ثمة
مسئلتين من الابرأه وهما
ابرأه الكفيل لا يرتد وابرأه
المدون بعد قوله أبرأني
فأبرأه لا يرتد

في الابرأه وعبارة قال ثم اعلم أن الابرأه يرتد الافرأه اذا قال المديون أبرئني فأبرأه فانه لا يرتد كفى البرازية وكذا ابرأه الكفيل لا يرتد بالرد فالمستثنى مسثلان كما أن قولهم ان الابرأه لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الابرأه عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ليطأه كقوله من في باب السلم (والحاصل) ان الكلام في أن الاقرار يرتد بالرد الا في مسائل وهاتان المسثلتان ليستامنها وحينئذ فلا وجه لزيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار يرتد بالرد الا في مسائل * الاولى اذا أبرأ المدين عليه فرده لم يرتد * الثانية اذا قال المديون أبرئني فأبرأه فرده لا يرتد * الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد وقبل يرتد * الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه الا أن يراد بقوله واستثنى مسثلين من قولهم الابرأه يرتد بالرد أي كما أنه يستثنى من قولهم ان الابرأه لا يتوقف على القبول الا الابرأه عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ليطأه فاذا كان الابرأه في هاتين المسثلتين لا يرتد بالرد وان لم يقبله بعد فن باب أولى اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عددهما مسثلين مما نحن فيه فتأمل (قوله والمستثنى عشرة) أي على هذا المقال (قوله ومضى صدقه) أي في الاقرار بعين أو دين والابرأه والوكالة والوقف هدا ما تنفيده عبارة العلامة عبد البر ط (أقول) ذكر في شرح الوهبانية خمس مسائل مسألة الوكالة فقال لو قال لا آخروك كنتك يبيع هذا وسكت يصير وكذا لو قال لا أقبل بقال وسأبني في المقولة الآتية امكان تصويرها وهذه المسئلة الاولى من العظم وقال أيضا الاقرار والابرأه لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما أن الثانية والثالثة من العظم وقال أيضا اذا سكت الموقوف عليه في الوقف على فلان حاز ولو قال لا أقبل بطل وفي وقف الاصل لا تطل وهذه المسئلة الخامسة من العظم ثم قال ولو صدقه في هذا كانه ثم رده لا يرتد انتهى فغير هذا الشارح عبارة الى ما ترى نصه فيها يرجع الى أربع مسائل مذكورة في شرح الوهبانية لا الى الوكالة والمسئلة الرابعة من شرح الوهبانية هي هبة الدين ممن عليه الدين لا تصح من غير قبول خلافا لفركا اختار السرخسي وقيل الخلاف على العكس وفي فاصيخان مثله ودكر أبو الليث أنهم اتصم من غير قبول الا أنهم اتبطل بالرد وفي الأخيرة والواقعات ان عامة المشايخ على أن هبة الدين وابرأه يتم من غير قبول وفي العمادية المذكورة في أكثر الكتب واشرى أن القبول ليس بشرط عدل واد هو الصحيح ثم ذكر عن الصعري أنه يرتد بالرد انتهى فهذه خمسة مسائل لكن لم يذكر قوله ولو صدقه في هذا كله الخ الا بعد الاربعة الاول وهي الوكالة والاقرار والابرأه والوقف ولا شك أن هذا المقصود لا يفهم من هذا التشرح (قوله لا يرتد بالرد) قد علمت أن من جملة مرجع الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف لا يرتد بالرد ويمكن تصويرها فيما اذا وكله بشراعه وبين وقبل الوكالة فاشتره بمثل ما عين له من قدر النعم ثم ادعى أنه رد الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد بمس الابرأه) ذكره العلامة عبد البر في ابرأه الدين مديونه من الدين وعبارة بعد ذكر هذه المسئلة وهل يشترط لصحة الرد بمس الابرأه اختلاف المشايخ ولو قال أبرئني فما لك على فقال أبرأه فقال لا أقبل فهو بريء وفي بعض النسخ هبة الدين ممن عليه لا تتم الا بالقبول والابرأه يتم لكن للمدين حق الرد قبل موته ان شاء انتهى (قوله والصابط) قال العلامة عبد البر عن تقويم الذبوي الصدقة الواجب أي الثابت في الذمة اسقاط كصدقة الدين على العريه وهبة الدين له فتتم به غير قبول وكذا اسائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا أن ما فيه ثقل مال من وجه قبل الارتداد بالرد وما ليس فيه ثقل مال لم يقبل كإبطال حق الشفعة والطلاق وهذا صابط جيد فتنبه له اه قال بعض الفضلاء هذا الضابط طاهر فيما يقبل الرد من الاشياء لكن هو خارج عما البحث فيه من كون الاقرار يرتد أو لا يرتد الاقراولا تأملي فيه تأمل (قوله صالح الخ) وليت هذا الفرع ما جعل متناولا شرحا لأصل العبارة قال تاح الاسلام وبخط شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأه عما نام ثم طهرش في التركة لم يكن وقت السلم لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه ثم اختصرها في الاشياء وبعدها قال الشريفي نقلها في الاشياء بعينه اشتباه

فالمستثنى عشرة فلتحفظا وفي وكالة الوهبانية ومضى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد بمس الابرأه اختلاف والضابط أن ما فيه ثقل مال من وجه يقبل الرد والا فلا كإبطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا صابط جيد فلتحفظ (صالح أحد الورثة وأبرأه عما)

هبة الدين ممن عليه أو ابرأه لا يحتاج فيه إلى القبول اه منه

لا يلبق لانه معزوا الى الخطا وفيه نظار وبرهن عليه في رسالة اه و يؤيد مما سيأتي لو صالح الورثة أحدهم
ثم ظهر عين لم يعلموها هل تدخل في الصلح قولان أشهرهما لا فهذا بلا ابراء فيه رواية مشهورة بعدم السماع
فكيف مع ابراء الذي يغفره منع السماع قال في المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها
لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وان لم يدعيه اه أي لأن البراءة عن العين اذا منع دعواها فمصدقتهم له
يعمل به أو يضاف فرع المتن يحتمل أن يكون ما ظهر تحت يد الورثة وأنهم أقروا بأنه من التركة بعد ذلك
فيكون بسبب الصلح فيه روايتان قيل لا تسمع دعواه لان المصلح خرج عن كل التركة والاشهر تسمع لانه
ما خرج الا عن قدر ما علم فاذا انضم البراءة اليه ربما ازداد غير الاشهر قوة عليه واذا كانت تحت يد أجنبي
فكذا يقال الآن البراءة لا يقوى غير الاشهر لعدم يد المبرأ وخط الشارح يد الوصي بهذا الفرع فيه نظر
آخر وان ظهر تحت يد الورثة وأنكرها انه من التركة قال ابراء بانظر ادعاءه من الدعوى فكيف مع الصلح
فكيف كان قوله لا رواية فيه فيه ما فيه بل قيل يعمل بالبراءة الواقعة في ضمن صلح ظهر فساد به يقوى الأئمة
فكيف به في الصحيح فليت التماس أخذ تخريج على هذا ويمكن توجيهه بأنه أراد أنه ظهر تحت يد أجنبي وتقدم
عن اس العرس أنه لو أبرأه مطلقا ثم ظهر أنه كان قبل البراءة مشعول الذمة بشيء من تركه أي المبرأ لم يعلم
بذلك ولا يموت أئبه الا بعد البراءة عمل البراءة عليه ولا يعذر المبرأ وفي الخلاصة أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه
مالا بالارث عن أئبه ان مات أبوه قبل ابراءه صح البراءة ولا تسمع دعواه وان لم يعلم موت الاب عدا البراءة اه
ويأتي تمام الكلام على ذلك قريبا شاء الله تعالى (قوله أو قال) عطف على صالح لانها مسألة أخرى
(قوله أو قبضت الجميع) أي لو أقروا الوارث انه قض ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديناً تسمع
دعواه منع عن الحائبة وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركته الميت الى ولدا ميت وأشهد الولد على
نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً وقال من
تركة والدي وأقام على ذلك بينة قبلت بينته (قلت) ووجه قولها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراء شخص معين
وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس فيه ابراء ولو تنزلما لبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح
وهبانية للشرنبلالي وفيه نظر لان عدم صحته معناه ان لا يصير ملكاً للمدعى عليه والا للدعوى لا تسمع كما
يأتي في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسألة الوصي لاني غيرهما فلو ساق المصنف تمامه
الى قوله وقت الصلح ثم يقول أو ادعى في يد الوصي شيئاً وقال هذا من تركته والدي أو ادعى على رجل ديناً
لو الده تسمع دعواه فمما ذكره كان أنجب فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) أي لم يدكر (قوله وتحققه)
المراد انه اثبت دعواه بالتحقق من غير اثبات لا يعتبر (قوله تسمع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر وفي
المتقى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد اليتيم على نفسه انه قبض جميع تركته والده ولم يبق له
من تركته والده قليل أو كثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته أبي وأقام البينة قبلت
بينته وكذا لو أقروا الوارث انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى ديناً على رجل تسمع
دعواه انتهى قال الشرنبلالي وصحة دعواه به لعدم ما يمنع منها لان اشهاد انه قبض جميع تركته والده الخ
ليس فيه ابراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار مجرد لا يستلزم ابراء فليس مانعاً من دعواه ثم قال
وكذلك الحكم في اقرار الوارث انه استوفى دين والده ولا يمنع هذا الاقرار دعوى لوارث بدين لورثته على خصم
له لانه اقرار غير صحيح لعدم ابرائه شخصاً معيناً أو قبيلة معينة وهم يحصون وهذا بخلاف الاباحة لكل من
يأكل شيئاً من ثمره يستأنه فانه يجوز وبه يفتى وبخلاف البراءة عن مجهول معلوم فانه صحيح كقول زيد لعمر و
حالي من كل حق لك على ففعل برئ مما علم ومما لم يعلم وبه يفتى اه قال في الطرابة رجل قال لا تحرق حالي
من كل حق لك على ان كان صاحب الحق عالم بما عليه برئ المديون حكماً وديانة وان لم يكن عالم بما عليه
برئ حكماً لا ديانة في قول محمد وقال أبو يوسف يبرأ حكماً وديانة وعليه الفتوى اه قيل وان لم تسمع الدعوى

أو قال لم يبق لي حق من
تركة أبي عند الوصي أو
قبضت الجميع ونحو ذلك
(ثم ظهر في يد وصيه من
التركة شيء لم يكن وقت
الصلح) وتحققه (تسمع
دعوى حصته منه على
الاصح)

الضممان لا الدعوى فيدعى به على المخاطب وغيره وان كان عن دعواها فهو صحيح كما علمت ثم ان الابرأ
 لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو بمجهول فقوله قبضت تركته مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين
 فهو برى وليس ابراء عام ولا خاص بل هو اقرار بحد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لادين لي على أحد ثم
 ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار اهـ (أقول) لكن فيه أن هذا الاحتمال يصدق
 في الدعوى كلها أو أكثرها بعد البراء العام مع أنه لا تسمع والصواب التعليل بعدم صحة الابرأ للمجهول
 تأمل وفيه أيضاً وقوله هو برى مما لي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق لي قبله
 فيدخل في ظل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وخذ اهـ وفي الاصل ولا يدعى ارتثالا وكفالة بنفس أو مال
 ولادين ضاربة أو شركة أو ودية أو ميراثاً أو داراً أو عداً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اهـ فما في
 طومة عن المحيط أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره والاتسمع دعواه وان أقروا بالتركة
 ابراءاً عليه اهـ ظاهر فيما اذا لم تكن البراءة عامة للمسلمة ولما سمع ذكر أنه لو أبرأه عاماً ثم أقرب بعده
 مال المبرأ به لا يعود به دستة وطه وفي العمادية قال ذو البديس هذا لي أو ليس مالي أو لاحق لي فيه أو
 نحو ذلك ولا منار عله حيث نذر ثم ادعاه أحد فقال ذو البدهولي قال قوله لان الاقرار بالمجهول باطل والتناقض
 انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ ومثله في الغيب وخزانة المفتين فهذا علمت الفرق بين أبرأتك
 أو لاحق لي قبلك وبين قبضت تركته مورثي أو كل من عليه دين فهو برى ولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان
 فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً آخر ابراء عام لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
 البرازية أي التي قدمناها فأصلها معزول الى المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد الابرأ بكونه معيناً أولاً وقد
 علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح المدكور في المتن والشروح في مسألة
 التنازع مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لاروايه فيه كيف وقد قال قاضيخان اتفقت الروايات
 على أنه لا تسمع الدعوى بعد ما لا في حادث وان كان المراد به الصلح والابرأ بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم
 يبقى لي فيها حق الا استوفيته فلا يصح قوله لاروايه فيه أيضاً لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده
 واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد لمقربان لا ملك له في هذا العين عند عدم المنازع والذي يتراءى
 أن المراد من تلك العبارة الابرأ لعير معين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به المعين وقطعنا النظر عن اتفاق
 الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبني لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور
 الفتاوى المعتمدة كالحانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنه اليه وأما ما في الاشياء والبحر عن الغنية
 افرق الزوج وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان
 الابرأ انما يصرف الى الديون لا الاعيان اهـ فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتها عن جميع
 الدعاوى مما لي عليها يختص بالديون فقط لكونه مقيداً بما لي عليها ويؤيده التعليل ولو بقي على طاهره فلا
 يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصريح بعموم البراءة لكل من أبرأه عاماً الى ما في الغنية
 اهـ هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته المدكورة ومن رام الزيادة فليرجع اليها قال الشارح في
 شرحه على الملتقى وأما لو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فانه باطل وله أن يحاصم كلوا قال لم يده عبد
 برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كافي الاشياء من أحكام الدين قالت وفروا بين
 أبرأتك وبرئت أو أبرأ برى لا إضافة البراءة لمفسدة فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد له لمخاصة غيره كما
 في حاشيته معزى بالولولولية ومن المهم ما في العمادية من الفصل السابع عن دعوى الحانية اتفقت الروايات
 ان قوله لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبله يمنع الدعوى الا في حق حادث بعد البراءة كقوله برئت من
 هذا العبد أو خرجت منه أو لا ملك لي فيه فانه يمنع دعواه اهـ كقوله لاحق لي قبله فانه يمنع كل عين ودين
 وكفالة وغيرهما طافاً لان لاحق بكرة في النقي والسكر في البقي نعم كذا أطلقه محشي الاشياء وغيره قلت

وهذا قضاء المهر على ما قدمناه قبيل الصلح فتأمل وكما لو أبرأه عن الدعوى فإنه يبرأ كلها الا اذا ادعى مالا
 اثنان عن أبيه ولم يعلم بكونه وقت الإبراء تسمع دعواه لان علم كل في البرازية من الرابع عشر في دعوى الإبراء
 ٣ ووقع فيها بكراس وفي غير هاتين الجواب الشرط فليست به لذلك كذا أفاده الخاتوني في فتاوى به وذكرا أن
 معنى الإبراء العام أن يكون للعموم مطلقا لا بقيد تركته أو تركتها فلا يحتاج لما استشهد في الاشياء لانه مخصوص
 بتركة والده وقد قدمنا عدم سماعها ولو بالذات حيث علم بموت مورثه الآن تخص المسئلة المستثناة بمسئلة
 الوصي دون الوارث فتأمل قال وذلك كما حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى بشي خاص ولم يعلم بان
 يقول أية دعوة كانت أو ما يطالب بذلك لما في البرازية أيضا بعد قوله السابق بقوله وفي المية ادعى عليه دعوى
 معينة ثم صالحه وأقرانه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا علم
 وقال أية دعوة كانت ونحوه كالا خصوصية بوجه من الوجوه كذا في الصلح أي ونحوه مما يفيد العموم
 زائد على قوله لا دعوى له وبهذا الحل اضمحل توهم تماقض كلامهم لان من صرح بعدم سماعها بعد
 الإبراء العام المطلق صرح بسماعها بعد الإبراء الوارث وغيره لكن في محال مختلفة وبهذا صارت مؤناته وبالله
 التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقدمنا قبيل الاقرار عند قوله والتناقض في موضع الخفاء فلو خلاصة
 ما حرره سيدي الوالدرجه الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام بأحكام الإبراء العام التي وفق فيها بين عبارات
 متعارضة * ودفع ما فيها من المناقضة * فارجع اليها فانها مفيدة في بابها * كافية لاطلاعهم * والذي تحرره فيها
 في خصوص مسئلتنا أن الان اذا أشهد على نفسه أنه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل
 ولا كثير الا الاستوفاء ثم ادعى دار في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثي ولم أقبضها فهو على
 حجة وتقبل بينته كمنص عليه في آخر أحكام الصغار لا سترو شي معز بالامتني وكذا في الفصل الثامن
 والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى معز بالامتني والخاتمة والعتابية
 مصرحين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار لجھول كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك
 التصريح أيضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما أطلعوا
 عليه من عدم سماع الدعوى بعد الإبراء العام بان الظاهر انه استحسان ووجه ان الابن لا يعرف ما تركه
 أبوه على وجه التفصيل غالباً فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثما من
 ذلك العموم الذي أطلعوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وأبرأه لهم فإنه
 لا تسمع دعواه خلافا لما أفق به الخبر الرمي مستندا الى ما لا يدل له كما أوضحه سيدي الوالدرجه الله تعالى في
 رسالته المذكورة فلا يعبد عما قالوه لعدم المص في ذلك فالخاصل الفرق بين اقرار الاس للوصي وبين اقرار
 بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره والا تسمع
 دعواه وان أقره وبالتركة أمروا بالرد عليه اهـ ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال
 اليتيم بلا اطلاع به وعذر اذا بلغ وأقر بالاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في
 شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن أراد زيادة بيان ورفع الجهالة فعليه
 بتلك الرسالة * ففهم الكفاية * لدوى الدراية * وبه علم أنه ما كان ينبغي للمصنف أن يدكر ما في البرازية
 متما وأما ما سيجيء آخر الصلح ابراء عام وأما الامر بالرد فقد يدعوا وجهه قريبا لا تنسبه فتدبر (قوله وسخه قه
 في الصلح) كان عليه أن يقول وسخه قه خذ لاه لانه جعل الاراء على الاعيان مما لا بد دعواها قضاء وقد علمت
 انه ليس فيه ابراء عام (قوله راعليه) أي على القرض (قوله شرح وهبانية) أي لابن الشحنة ومثله في
 القصة معز بالبعد القادر في الطبقات عن علا الدين وبه أفق في الحامدية والخير الرمي في فتاوى به الخيرية من
 الدعوى (قوله قلت وحررا الح) أقول يتعين الاقتناء بالمقول لانه مضطر فلا بد لعذر لمن أقر لا سيما وقد علمت
 انه أدنى بالمتى هو لاء الاجلاء المتأخرون (قوله لانه لا عذر لمن أقر) فيه أن اضطراره الى هذا الاقرار عذر

وسخه قه في الصلح (أقر)
 رجل (بمال في صلح وأشهد
 عليه) به (ثم ادعى أن بعض
 هذا المال) المقربة (قرض
 وبعضه ربا عليه) فان أقام
 على ذلك بينة تقبل وان
 كان متناقضا لا نعلم انه
 مضطر الى هذا الاقرار
 شرح وهبانية قلت وحرر
 شارحها الشرنبلالي أنه
 لا يفتي به هذا الفرع لانه
 لا عذر لمن أقر

٣ قوله ووقع فيها الخ هكذا
 بالاصل ولتحرره هذه العبارة

(قوله غايته أن يقال الخ) ولأنه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول بلزوم المسال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل
وعنده ما ان وصل قبله والا فلا وللفظة ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتفاقا شريفا لاني وقد ضمن يقال معنى يقضي
فبعد ما بالباء ط وحاصل ما يقال من تحرير الشرب لاني أنه لا فائدة لدعواه أن بعض المقر به بالتحليف
المقر له بناء على قول الثاني اذا ادعى انه أقر كاذبا يحلف المقر له وهذه المسئلة من اقرارها فلا يقال في هذه
ويحويها ولقد أبعد من حمل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كافي هذه المسئلة كما مقر قبل الاستماعة ولا تنس
ما قدمنا في شتى القضاء فتحصل أن المفتي به هو المقول الذي مشى عليه المصنف (قوله بانه يحلف المقر له)
على انه لم يكن بعضه ربا بل كله دين ثابت في ذمته شرعا (قوله وبه) أي يقول أبي يوسف فحين أقر أي قبيل
الاستماعة وفي بعض النسخ فيما مر قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بأن
يقال ان قامت البيعة على اقراره بالمال ينبغي ان لا تسمع دعواه ان بعضه ربا وان قامت على أن بعضه ربا تقبل
فتأمل (قوله من نسخ الشرح) أي المخ (قوله لزومه مهر بالدخول) فيه أن اقراره بعد الدخول أنه طلقها
قبل الدخول اقرار مالزنا وليس فيه شبهة دارة للعدالة لا شبهة فعل ولا شبهة محل ولا شبهة عقد اذ لم تذكر الموطوءة
بعد الطلاق قبل الدخول في واحدة منها ولا عدة عليها فكيف يلزمه المهر وقد تبعته الجمع وغيره فلم أر فيه
سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهي لو زال عذرتم ابدفع وطلقتها قبل الدخول فعليه نصفه وأقضى بكه وفي
من المواب أخرى وتقدمت هنا في باب العدة وهي لو أقر بطلاقها من دسني فكذبته أو قالت لا أدري تعدد
من وقت الاقرار وتستحق النفقة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقيل الفتوى على وجوبها
من وقت الاقرار بالنفقة اه قال الشارح غير انه ان وطئها لزومه مهران ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها
لقبول قولها على نفسها خاتمة قال ثم لو وطئها حد أي بعد الثبوت والظهور وأدافى البحر أنه بعد العدة لعدم
الحد بوطء العدة اه فتأمل وراجع وقد يقال انما سقط الحد من الاقرار بالزنا بعاصر بها فتأمل
(قوله وسقط حقه) قيل عليه الاقرار على الراجح ايجابا وبواعليه انه اذا أقر بشئ ولم يكن مطابقا لنفس الامر
لا يحل للمقر له أخذه فعليه ما حصل بالاقرار المؤاخذه به ظاهر والسؤال عما هو عن سقوط الحق حقيقة
نأين هذا من ذلك لكن الاقرار باستحقاق فلان الربيع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه كما قد
يتوهم كإيأتي تتمته فريدمع بيان ما فيه عند قوله ولو كذب الوقف بحلاده قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
فوله وسقط حقه الظاهر أن المراد سقوطه طاهرا فادالم يكن مطابقا للأواقع لا يحل للمقر له أخذه ثم ان هذا
السقوط مادام حيا فادامات عاد على ما شرط الواقف قال السائحاني في مجموعته وفي الحصاف قال المقر له بالعدة
عشر سنوات من اليوم لم يدها فان مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له أو المقر قبل مضيتها ترجع الغلة على
شرط الوقف في مكانه صرح بطلان المصادقة بمضى المدة أو موت المقر وفي الحصاف أيضا وجعل وقف على زيد
ولده ثم للمساكين فأقر زيد به وبأنه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره لبكر وفي الحامدية اذا تصادق جماعة
الوقف ثم مات أحدهم عن ولده هل تبطل مصادقة الميت في دفعه الجواب نعم ويظهر لي من هذا أن من منع عن
استحقاقه بمضى المدة الطويلة اذا مات فوله يأخذ ما شرط الواقف له لان الترتيل لا يرد على صريح المصادقة
ولان الولد لم يتملكه من أبيه وانما تملكه من الواقف اه (أقول) اغتر كثير بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط
الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقيد يعرفها الحقيقة قال العلامة الكبير الحصاف أقر
فقال غلة هذه الصدقة لفلان دوني ودون الناس جميعا أمر حق واجب ثابت لازم عرفته ولزم في الاقرار له
بذلك قال أصدقه على نفسه وألزم ما أقر به مادام حيا فادامات وددت الغلة الى من جعلها الواقف له لانه لما قال
ذلك جعلته كإن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعاله أيضا بقوله لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد
وينقص وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه اه (أقول) يؤخذ من هذا انه لو علم
القاضي أن المقر انما أقر بذلك لانه قد شئ من المال من المقر له عوضا عن ذلك لم يكن يستبد بالوقف ان ذلك

غايته أن يقال بانه يحلف
المقر له على قول أبي يوسف
المختار للفتوى في هذه
ويحويها اه قلت وبه حرم
المصنف دين أقر قد مر
(أقر بعد الدخول) من
هنا الى كتاب الصلح ثابت في
نسخ المتن ساقط من نسخ
الشرح (انه طلقها قبل
الدخول لزومه مهر) بالدخول
(وصنف) بالاقرار (أقر
المشروط له الربيع) أو
بعضه (أنه) أي ربيع
الوقف (يستحقه فلان
دونه صم) وسقط حقه

الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا
فتأمل ولا حول ولا قوة الا بالله يبرى أى لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقف (أقول) وانما قال
أما صدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسله ثم على الفقراء فأقر زيد بان الوقف عليهم
وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسله في ادخال النقص عليهم بل تقسم العلة على زيد وعلى من كان
موجودا من ولده ونسله فما أصاب زيدا منها كان بينه وبين المقر له مادام زيد حيا فإذا مات بطل اقراره ولم يكن
للمقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقر زيد بهذا الاقرار لهذا الرجل شاركه الرجل
في العلة مادام حيا فإذا مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حيا فنصف
العلة للفقراء والنصف لزيد فإذا مات زيد صارت العلة كلها للفقراء اه خصاف لمخصاوت تمام الكلام على ذلك
في التنقيح لسيدى والد رحمه الله تعالى مع فوائد نفيسة وقدم في الوقف فراجع (قوله ولو كان الوقف
بخلافه) حلا على أن الواقف يرجع بمشروطه وشروط ما أقر به المقر ذكره الخصاف في باب مستقل أشباه
(أقول) لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي فيه مانعه البيرى أن لا ما وليس فيه التعليل بانه يرجع بمشروطه
ولذا قال الجوى انه مشكل لان الوقف اذا لزم لم يفي ضمنه من الشروط الا أن يخرج على قول الامام بعدم
لزومه قبل الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اه لمصاقت ويؤيده ما مر من الدرر في قول المصنف
اتحد الواقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاف وانه تعالى أعلم والاقرار
بأسبقه انى فلان الربيع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة كما قد يتوهم ويصح الاقرار مع
كون المقر هو الموقوف عليه ألا ترى أن الوقف لو كان يستلزم تأويله فأنفق الموقوف عليه بان زيد هو
المستحق لهذه الثمرة صح الاقرار بطريقه بانه باعته تلك الثمرة أم جعلها له بطريق التملك والتمليك لكونه
تمليك الثمر بدون الشجر اذا الاتصال بذلك الواهب بخل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك اه قال الجوى
وفيه تأمل وجهه أن بين ثمره البسطة الى ورثع الوقف فقاوه وان الثمرة عين موجودة يمكن قسمتها وماؤها
فالاقرار به للغير يحمل على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا وجعلها للغير غاية لا بطريق البيع بل
بطريق الهبة وهبة المشاع قبل قسمته باطلا وأما بيع الوقف فهو ما عورح منه من أجرة وغيره فالاقرار بها
للغير لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره) بان أنشأ الجعل من غير اسقاط للمسلمين المقابلة بينهما وبين
قوله أو أسقطه الخ لانه أسقط مجهول فلا يثبت حقه (قوله لم يصح) أى لا يصح أن يصير لغيره لان تصحيح
الاقرار وانما هو معمول له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه في اسماؤه مع امكان تصحيحه حلا على
ان الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له كما مر أما اذا قال المشروط له العلة أو المطلق جعلت ذلك فلان لا يصح
لانه ليس له ولاية اسما ذلك من تلقاء نفسه وورق بين الاخبار والانشاء نعم لو جعل المقر لغيره في مرض موته
يصح اذا لم يخالف شرط الواقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو مرغ عنه لغيره بقرره القاصى ذلك الغير يصح أيضا
لانه يملك عزل نفسه والفراغ منزل ولا يصير المقر غله باطرا بمخرجه الفراغ ل لا بد من تقرير القاصى كما نخرج
سابقا فادقر القاصى المقر غله صار باطرا بالتقرير لا بتجديد الفراغ وهذا غير الجعل المذكور بهاهم وأما
جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع بمعلومه لغيره بان يوجه له بعهده ثم أخذ له فلا
شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط يقال في الحايصة ان الاستحقاق المشروط كارت لا يثبت
بالاسقاط اه قات ما عرا للخاتبة الله علم بشوته فراجعها ثم الموقوف في الحايصة ما عراى وقد فرق في
الاشباه في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه للغير ولغيره عيود ك ذلك في جلة مسائل كثر
السؤال عنها ولم يجد فيها خلافا قال اذا أسقط المشروط له الربيع فلا احد لا يسهما كدهم الطرسوسى
بجلاف ما اذا أسقط حقه لغيره انتهى أى فانه يسهما لك دكر أنه لا يسهما متاعا في وسائله المؤلفة في
بيان ما يسهما من الحقوق وما لا يسهما أحدا من شهادان الحايصة من سنان دتيراس انجمن المدرسة

ولو كان الوقف بخلافه
(ولو جعله لغيره) أو أسقطه
لا احد (لم يصح)

يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يسل بإبطاله فلو قال أبطلت حتى كان له أن يأخذ منه انتهى قلت لكن لا ينبغي أن مافي الخاتمة اسقاط للاحد نعم ينبغي عدم الفرق اذ الموقوف عليه الربيع انما يستحقه بشرط الواقف فاذا قال اسقطت حتى منه لفلان أو جعلته له يكون مخالفا لشرط الواقف حيث أدخل في وقفه مالم يرصه الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كالمسألة ثم رأيت الخبير الرملي أفتى بذلك وقال بعد نقل مافي شهادات الخاتمة وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الزينة المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر انتهى فان قلت اذا أقر المشروط له الربيع أو بعضه أنه لاحق له فيه وأنه يستحقه فلان هل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الخصاص في باب مسـ ثقل * (فرع) * في اقرار الاسماعيليه فبين أقرت بان فلانا يستحق ربيع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فلا قرار باطل لانه بيع الاستحقاق المعلوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضيه به لانه فان الاقرار بعوض معاوضة (قوله وكذا المشروط له المظفر على هذا) يعي لو أقر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح توير الاذهان فلو أقر الماطر ان فلانا يستحق معه نصف المظفر مثلا يؤخذ باقراره ويشاركه فلان في وظيفة ما دام احبب ببق لومات أحدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقرار وانتقال المظفر لمن شرط له الواقف بعدد أو ما لومات المقر له فهي مسئلة تقع كثيرا وقد سئل عنها سيدي الوالد رحمه الله تعالى مرارا وأجاب عنها في تنقيح الحامدية بان الذي يقتضيه النظر بطلان الاقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر بها الى المقر لها من انما يوجهها القاضي للمقر أولن أراد من أهل الوقف لانا حكم ما اقراره جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن الخصاص فيصير كأنه جعل المظفر لثنين ليس لاحدهما الاطراد واذا مات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للهي الانفراد الا اذا أقامه القاضي كما في الاسعاف انتهى ولا يمكن هما القول بانتقال ما أقر به الى المساكين كما في الاقرار بالعملة اد لاحق لهم في النظر وانما حقه في العملة فقط هذا ما حرره وقال ولم أومن به عليه فاعتنمه (قوله وذكره في الاشياء ثمة وهما) أي عند قوله يملك الاقرار من لا يملك الانشاء حيث قال وعلى هذا لو أقر المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لم يصح اهـ (قوله وفي الساقط لا يعود فراجع) عبارته هالك قال قاضيان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أهل المدرسة الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله القصص المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله لا يؤخذ) أي القاضي صاحبها بما فيها من اقرار ونحوه لانه لا عبره بمجرد الخط فافهم (قوله في الاول) هو قوله في علمي وظاهره أنه لا خلاف في قوله فيما أعلم مع أنه بمسأله اذ قوله في علمي أي معلمي (قوله لزمه اتفاقا) لان قد في مثله للتحقيق ط قال في السكافي من قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو قال في علمي لزمه المال وقال لا يلزمه له انه أثبت العلم بما أقرب به فيوجب تأكيده كقوله قد علمت وله ما أن التمسك بيبطل الاقرار بقوله فيما أعلم يدكر لاشك عرفا فصار كقوله فيما أحسب وأطن بخلاف قوله قد علمت لانه للتحقيق اهـ والحاصل أن الشك عند ما هو التردد بين الطرفين مطلقا كان أحدهما واجبا أو مرجوحا فيكون شاملا للطرفين فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف الراجح الذي يكون قريبا من الجزم وفوق الظن وهو عندهم ملحق باليقين قال في الهندية في الباب الثاني من الاقرار ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو في علمي أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا على انه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك أن ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة ولو قال له على ألف درهم فيما أعلم

وكذا المشروط له المظفر على
هذا) كما في الوقف وذكره
في الاشياء ثمة وهما وفي
السايط لا يعود فراجع
(القصص المرفوعة الى
القاضي لا يؤخذ رافعها
بما كان فيها من اقرار
وتماضي) لما قدمنا في
القضاء أنه لا يؤخذ بما فيها
(الاذا أقر) بالخط صريحا
(قال له على ألف في علمي
أو فيما أعلم أو أحسب أو
أطن لاشي عليه) خلافا
للشان في الاول قلناه
للسكافي عرفانهم لو قال قد
علمت لزمه اتفاقا (قال غصنا
ألفا) من فلان (ثم قال كذا
مسئلة أنفس)

أوفيماطننت أو فميا أحسب أو فميا حسبت أو فميا أرى أو فميا رأيت فهو باطل كذا في المبسوط اه وفي
 البرازية وفيما علمت يلزم وفي الخاتمة قال علي أن لقان على ألف درهم كان اقرارا في قولهم وله على ألف
 في شهادة فلان أوفى علمه لا يلزم شيء وبشهادة فلان أو بعلمه كان اقرارا لان حرف الباء لا اضاف فيقتضى
 وجود الموصوف به وفي قضاء فلان القاضي أو المحكم برضانا يلزمه المال (قوله مثلا) فلمراد أنه أشرك معه غيره
 ولو واحد (قوله كذا في نسخ المتن) أي بعضها وفي بعض نسخ المتن المعصوب منه (قوله وألزمه زفر بعشرها)
 لانه أضاف الاقرار الى نفسه والى غيره فيلزمه بحصته قال في الكافي وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا أو أودعنا
 أوله علينا أو أعارنا وعلى هذا القول كذا ثلاثة أو أربعة يلزمه الثلث أو الربع اه (قوله يستعمل في الواحد)
 قال تعالى انا أرسلنا وانما قلنا بذلك وان كان مجازا لما ذكره من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثة) لان
 اقراره لا دل صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره للثاني والثالث فاستحقاقا فاسده على مسئلة الدين
 اذا أقر به هكذا (قوله لنفاذ من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم
 يقبل) عزاه في المنع الى الخاتمة قال بحسبه الخير الرمي أقول وذكري البرازية من كليب القسمة في الثاني
 من دعوى الغلط فيها وان ادعى انه أخذ من حصته شيئا بعد القسمة يبرهن عليه والاحلف عليه وهذا الم يقر
 بالاستيفاء فان أقر وبرهن على ذلك لا تقع الدعوى الاعلى الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل
 في الاقرار تصح ويحلف المقر له أنه ما كان كذا في اقراره اه وهذا يدل على انه يقبل ويحلف اللهم الا أن
 يحمل كلام الخاتمة على انه لا يقبل في حق البيعة أو انه على قول أبي حنيفة ومحمد لا على قول أبي يوسف الذي
 اختاره المتأخرون للفتوى وهو الظاهر فتأمل هذه اذ قد ذكر في الخاتمة في باب البيعة الخلاف المذكور ثم قال
 يفوض ذلك الى رأى القاضي والمفتي فراجع ان شئت ثم انالم نرى اقرار الخاتمة هذه العبارة والشارح هنا
 تبس في النقل ما في الاشباه والنظائر فان هذه الفروع منقولة منه فكن على بصيرة وفي البحر عن خزانة المفتين
 لو أقر بالدين ثم ادعى الايقاع لا تقبل الا اذا تفرقا عن المجلس اه (قوله لم يقع بمعنى ديانة) أما اذا كان ذلك
 بين يدى القاضي فلا يصح دق في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه وبه صرح في حواشى الاشباه كالأقر
 أن هذه المرأة أمه مثلثا ثم أراد أن يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقة المرأة قل أنه يتزوجها لان هذا
 مما يجرى فيه العلق وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها وقال لم أكن تزوجتها حين الطلاق صدق وجاز
 النكاح يرى فان قيل كيف يتبين خلافه أجيب بأنه يحتمل أن يكون المفتي غير ماهر في المذهب فأفتى من
 أعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل أن المفتي أفتى أولا بالوقوع من غير تثبت ثم أفتى بعد التثبت بعدمه قال في البرازية
 ظن وقوع الثلاث بافتاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بصل الطلاق فكتب ثم أفتاه عالم بعدم الوقوع له
 أن يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصح دق لقيام الصك اه ومن فروع هذه المسئلة ما في جامع
 المصولين تكلمت فقال هذا كفر وحرمت على به فتبين أن ذلك اللفظ ليس بكفر فعن النسفي أنه لا تحرم
 وفي مجمل الفتاوى ادعى على انسان مالا أو حقا في شئ فصالحه على مال ثم تبين أنه لم يكن ذلك المال عليه
 وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرد اد ذلك المال كذا ذكره الجوى (قوله فأفتى بعضهم
 بصحته) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جو رنجيس وقهستاني وقد سلف ط نقل في كتاب السرقة عن
 اكراه البرازية من المشايخ من أفتى بصحة اقراره مكرها قال وهو الذي يسمع الناس وعابيه العمل والا
 فالشهادة على السرقات من أئد الامور ونقل عن الزياي جواز ذلك سياسة وينبغي التعويل عليه
 في زماننا الغلبة الفساد وحكى عن عصام أنه سئل عن سارق يشكر فقال عليه النبي فقال الامير سارق
 وعين هاتوا بالسوط فاضربوه عشرة حتى أقر فأفتى بالسرقة فقال سبحانه الله ما رأيت جورا أشبهه بالعدل
 من هذا (قوله الاقرار بشئ محال) كقوله ان ولما أقرضني كذا في شهر كذا أو قدمت قبله أو أقر له بارش
 يده التي قطعها خمسة مائة دينار ويدها صحتا لم يلزمه شيء كفي حيل المتأخراتية وعلى هذا أفتيت ببطلان

مثلا (وادعى الغاصب)
 كذا في نسخ المتن وقد علمت
 سقوط ذلك من نسخ الشرح
 وصوابه وادعى كما عبر به في
 الجمع وقال شرحه أي
 المعصوب منه انه هو وحده
 غصبها (لزمه الالف كلها)
 وألزمه زفر بعشرها قلنا
 هذا الضمير يستعمل في
 الواحد والظاهر أنه يخبر
 بفعله دون غيره فيكون قوله
 كما عشرة رجوعا فلا يصح نعم
 لو قال غصبها كناصح اتفاقا
 لانه لا يستعمل في الواحد
 (قال) رجل (أوصى أبي
 بثلاث ماله لزيد بل عمرو بل
 ليكر فالثالث الاول وايس
 لغيره شيء) وقال زفر لكل
 ثلثة وليس للابن شيء قلنا
 نفاد الوصية في الثالث وقد
 أقر به الاول فاستحقه فلم
 يصح رجوعه بعد ذلك للثاني
 به بخلاف الدين لنفاذه
 من الكل الكل من الجمع
 * (فروع) * أقر بشئ ثم
 ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا
 أقر بالطلاق بناء على افتاء
 المفتي ثم تبين عدم الوقوع
 لم يقع بمعنى ديانة فنية * اقرار
 المكره باطل الا اذا أقر
 السارق مكرها فافتى بعضهم
 بصحته ظاهريه * الاقرار
 بشئ محال

اقرار انسان بقدر من المسهام لوارث وهو أزيد من المهر بضة الشرعية لكونه محالاً لشرعاً مثلاً لو مات عن ابن
و بنت فأقر الابن أن التركة بينهما نصفان بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً من
كل وجه والا فخذ كوفي التاترخانية من كتاب الحيسل لو أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرضاً أقرضه
أو من ثمن مبيع بأعنيه مع الأقرار مع أن الصبي ليس من أهل البيع والقرض ولا يتصور أن يكون منه
لكن انما يصح باعتبار أن هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة اهـ (أقول) قال المحشى الجوى هل
منه ما إذا أقرت عقب العقد أن مهرها الزيد مثلاً قال في شرح المنظومة والقنية إذا أقرت وقالت المهر الذي
لي على زوجي فلان أو لوالدي فإنه لا يصح اهـ ويؤخذ من هذا الواقعة الفتوى أن الرجل لو أقر لزوجه بنفقة
مدة ماضية هي فيها ماضية ومن غير سبق قضاء أو رضا وهي معترفة بذلك فأقراره باطل لكونه محالاً لشرعاً قال
بعض الفضلاء وقد أفتيت أخذاً من ذلك بأن أقرار أم الولد ولو لها بدين لزمها بطريق شرعي باطل شرعاً وان
كتب به وثيقة لعدم تصور دين للمولى على أم ولده إذا المالك له فيها كامل والمملوك لا يكون عليه دين لما سلكه
اهـ وفي الجوى أن عدم صحة أقرار المرأة بالمهر الذي لها على زوجها والله لكونه هبة دين لغير من عليه
الدين ومنه ما إذا أقر أنه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد صح بجوده لان الأقرار بالبيع بغير ثمن
باطل كفي قاضيخان وهو واحد روايتين كفي الولو الحية ومنه إذا زوج بنته ثم طلبوا منه أن يقر بقبض شيء
من الصداق فالأقرار باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب ولو الحية قال في البهري يؤخذ منه حكم كثير
من مسائل الأقرار الواقعة في زماننا (قوله وبالدين بعد الأبراء منه الخ) قيد به لان أقراره بالعين بعد الأبراء
العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان في الأبراء العام كالمصرح به في الاشباه وتحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي
في الأبراء العام قال الطحطاوي صورة المسئلة وهبت لزوجه مهرها ثم أقر به بعد الهبة لا يصح أقراره وهذا
لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البر بنقل عن الخلاصة والصغرى قال رجل أقر لأمه بمهر ألف درهم في مرض
موتيه ومات ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال
الابانة والاعادة على المهر المذكور لكن في فصول العمادى ما يقتضى ان الأقرار انما يصح بمفسد أو مهر المثل
انتهى ملخصاً ثم نقل عن المصنف أن الهبة في المهر تخالف الأبراء فلو أبرأته منه ثم أقر به لا يصح أقراره انتهت
عبارة الطحطاوي قال في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانياً أنه أقرني
بالمال بعد أبرائي فلو قال المدعى عليه أبرأني وقبلت الأبراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع بعنى دعوى الأقرار
ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والأبراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده اهـ
لكن كلاً من الأبراء عن الدين وهذا في الأبراء عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال
أبرأتك مما لي عليك فقال على ألف قال صدقت فهو برى استحسننا باللاحق لى في هذه الدار فقال كان لك
سدس فاشتريته منك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت من كل حق لى في هذه الدار أو برأت منه اليك
أو أقررت لك فقال لا تخراشتريته منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اهـ وفيها عن العتابة ولو قال لاحق
لى قبله برى من كل عين ودين وعلى هذا الوقال ولان برى عمالى قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برى
عمالى عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برى عمالى عنده فهو برى من كل شيء أصله أمانة ولا يبرأ
عن المضمون ولو ادعى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام بينة فإن كان أرخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته
وان لم يؤرخ فالقياس أن تسمع ويحمل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بينته انتهى قال بعض
الفضلاء بعد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذا أولى بالاستثناء مما ذكره وسيد كره المصنف
في بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بأنه لا أولوية ولا مساواة عند التأمل لان هنا انما صحت
دعواه لاحتمال الرد كما اعترف به وأما ما استشهد المصنف فمقصود بالهبة الهبة المعتبرة شرعاً المشتلة على
الايجاب والقبول وشرط الحكمة وال لزوم لانهم اعند الاطلاق تصرف الى الكاملة هذا وعندى في كون هذا

وبالدين بعد الأبراء منه
باطل ولو بمهر بعد هبتها
على الاشبه نعم لو ادعى ديناً
بسبب حادث بعد الأبراء
العام وأنه أقر به يلزمه

الطريع دانه لا تحت الاصل المذكور في التارخانية نظير يعرف بالتأمل في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل
 زيادة في المهر والزينة في المهر جائزة عندنا وأما ما وقع الإبراء منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود
 وعادة البرازية تفيد ما قلته بعينه قال في المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهدوا أن لها على مهر كذا
 فالحق عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المهر المذكور اذا قبالت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبه به أن
 لا يصح ولا تجعل زيادة بغير قصد الزيادة فاستثناه في غير محله كما لا يخفى كذا في الحوائش الجوية ويأتي أو آخر
 الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكر المصنف في فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان
 رجلا منهما بعد ابراء العام أقر أن في ذمته مبلغا معين لا لا يخفى بل يزمه ذلك أم لا أجاب اذا أقر بالدين بعد
 الابراء منه لم يلزمه كفي الفوائد الزينة نقلا عن التارخانية نعم اذا ادعى عليه دين بسبب حادث بعد ابراء العام
 وانه أقر به يلزمه انتهى وانظر ما في اقرار تعارض البيات اعانم البغدادى (قوله قالت ومفاده) أى مفاد
 تقييد الزوم بدعواه سبب حادث (قوله انه) أى الغريم (قوله بقاء الدين) أى الذى أبرأه منه فليس ديننا
 حادثا أى بأن ما أقرت منه ما في ذمته والفرق بين هذا وبين قوله السابق بالدين بعد ابراءه انه قال
 هناك بعد ابراء لفلان على كذا وفي الثانية قال دين فلان باقى على والحكم فبهم واحد وهو البطلان تأمل
 (قوله في حكمه كالاول) أى الاقرار بالدين بعد ابراءه أى فانه باطل (قوله الفعل في المرض) كالاقرا فيه
 بدين وكالتزوج والعق والهمه والمحاسبة (قوله أحط من فعل الصحة) فان الاقرار فيه بدين مؤخر من دين
 الصحة والتزوج ينفذ به بغير المثل وتبطل لزيادة بخلاف الصحة والعق وما بعده في المرض تفسد من الثالث
 وفي الصحة من الكل (قوله الا في مسألة اسناد الناظر النظار لغيره) المراد بالاسناد التقوى بوض فانه اذا قوضه
 في صحته لا يصح الاداء شرط له التفويض واداف قوضه في مرضه صح (قوله لا شرط) أى شرط الواقف
 التقوى بوض له أما اذا كان هناك شرط فيستويان (قوله تنمة) أى انتهى من التهمة وهى اسم كتاب والحاصل
 أن الناظر اذا قوض النظر لغيره فتارة يكون بالشرط وتارة لا وعلى كل اما في الصحة أوفى المرض وقد تقدم في
 الوقف فالرجع اليه (قوله ونسائه في الاشياء) قال فيها بعد عبارة التهمة وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في
 المضاربة لو أقر المهر بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما نسائه لم يصدق وهو ضامن لما أقر به
 انتهى اختلاف في كون الاقرار لو اقر في الصحة أوفى المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض وفي كونه في
 الصغر أو البلوغ فالقول لمن ادعى الصغر كذا في اقرار البرازية ولو طلق أو اعتق ثم قال كمت صغيرا فالقول
 له وان أسند الى حال الجنون فان كان معه ود قبل والافلامات المقر له فبرهن وارنه على الاقرار ولم يشهدوا له
 ان المقر له صدق المقر أو كذبه تعالى كافي القبية أقر في مرضه بشئ وقال كمت فعلة في الصحة كان بمنزلة الاقرار
 بالمرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو أقر في المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان
 في صحته وقبض الثمن رادى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بعد الثالث وفي
 العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى ونسائه في شرح ابن
 وهبان انتهى (قوله أقر بمهر المثل) هو اصلاح بيت الوهبانية لشارحها ابن الشحنة وبيت الاصل

أقر بألف مهرها صح وشرها * ولو وهبت من قبل ليس يعبر

وصورتها مريض مرض الموت أقر لزوجه بألف مهرها ثم مات وأقامت ورثته بينة ان المأثرة وهبت مهرها
 لزوجه قبل مرضه لا تقبل والمهر لازم باقراره وفي فصول العمادى ما يقتضى ان ذلك اذا كان بمقدار مهر المثل
 وقد تقدم ذلك فريما فلا تنسئ أى قريبا قال ابن الشحنة ومسألة البيت من الخلاصة والصغرى (أقول)
 وقد بمهر المثل اذ لو كان الاقرار بألف درهم لم يصح ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح من اقرار البطلان بعد الهامة
 لاحتمال انه أبانهم تزوجها على المهر المذكور في هذه الصورة وفيه أن الاحتمال موجود ثمة تأمل (قوله
 ببيت الاصل) أى لو أقامت لورثة البينة ومثل الابراء كتحققه بن الشحنة (قوله من قبل تهر) أى ان يبا

ذكر المصنف في فتاويه
 قالت ومفاده أنه لو أقر ببقاء
 الدين أيضا فحكمه كالاول
 وهى واقعة الفتوى فتأمل
 * الفعل في المرض أحط من
 فعل الصحة الا في مسألة
 اسناد الناظر النظار لغيره
 بلا شرط فانه صحيح في المرض
 لا في الصحة تنمة ونسائه في
 الاشياء وفي الوهبانية
 أقر بمهر المثل في ضعف مونه
 فبيته الا بهاب من قبل تهر

في حال الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول الفقهاء الذي اختاره وما
على المذهب فيظهر في ان الاقرار بعد الهبة هو المهدولانهم على ما يظهر فرضوا هذا الخلاف في الصحة فيكون في
المرض بالاولى قال في المنع أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها المهر منه على
ما اختاره الفقهاء ويجعل زيادة على المهر ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد الزيادة اهـ ومن نحوه قريباً
فلا تنس (قوله واسناد ببيع) بالنصب لمفعول لا قبلان أو مبتدأ خبره جملة قبلان (قوله فيه) أي في مرض موته
(قوله قبلان) أي اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كفي المستقي لو أقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا
العدم من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا
بقدر الثلث هذه مسئلة النظم الا انه أغفل فيه تصديق المشتري ابن النكحة وفي العمادية لا يصدق على
استيفاء الثمن الا أن يكون العبد قد مات قبل موته اهـ (أقول) عدم التصديق في القبض يفيد عدم نفاذ
الحاقبة في هذا البيع ويشهد له ما في شرح تحفة الاقران أقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة
الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اهـ وارجع الى ما قدمناه أوائل اقرار المريض عند قوله
وابرائه مديونه ولا تغفل (قوله التراث) أي الميراث (قوله وليس بلا تشهد الخ) هذا نصوب العلامة
عبد البر لا بيت الاصل وهو

وليس باقراره قاله لا تكن * شهيداً ولا تخبر به قال في غرر

ملخصه انه لو قال لا تشهدان لفلان على كذا يكون اقراراً بالاتفاق وان قال لا تخبر به ان له على كذا من حقه أو
لحقه اختلف فيه قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ أن الصحيح انه ليس باقراراً وقال مشايخ بخاري الصواب انه
اقرار في القنية والمنية هو الصحيح والطرق على كونه اقراراً ان النهي عن الشهادة تنهى عن زور يشهد به
والنهي عن خبر استكثام علمه عليه وقوله تشهد بسكون الدال المهملة (قوله نعتة) بالنون وتشديد الدال
أي لا نعد ذلك في حكم الاقرار (قوله نغاف) قال المقدسي ذكر محمدان قوله لا تخبر به لان ان له على الظاهر اقرار
وزعم السرخسي ان فيه رايين قال ط ينظر فيما اذا قال ابتداءه ذكر رواية الكرخي ومشايخ بلخ
ورواية مشايخ بخاري المذكورتين ثم قال ووجه كونه اقراراً ان النهي عن الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه
لقوله تعالى واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط
صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات فكذلك في النفي فكأنه أثبت الخبر عنه وكأنه قال لفلان على ألف
درهم فلا تخبر به أن له على ذلك ولو قال ذلك كان اقراراً اهـ ووجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد
ومسئلة البيت المذكورتان من فاضيلان من المتقي (قوله ومن قال ما سأل الخ) ملخصه لو أضاف الشئ الى
نفسه فقال ما سأل ما سأل هذا المعين لفلان كالهبة يقتضي التسليم ولا يتم الاباء وان لم يصفه الى نفسه كان اظهاراً
واققراراً لا يقتضي التسليم وهبة الاب لصغيره تتم بالايجاب ولا يحتاج لقبض ابه الصغير والحاصل انه اذا قال
ما سأل ما سأل هذا الشخص كان منشئاً لتملكه ويعتبر فيه شرائط الهبة ومن قال هذا ملك ذافه ومظهر أي
مقر وخبر فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله لانا) أي لهذا الشخص (قوله كن منشئاً) أي لتملكه هبة
(قوله فهو مظهر) أي مقر وخبر ومسئلة البيت من فاضيلان من المتقي (قوله ومن قال لا دعوى لي
اليوم) صورتها قال لا تخول دعوى لي عليك اليوم فلا تسمع دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراء عام حتى
يتجدد له غيره عليه بعد ذلك وقال تركته أصلاً فهو ابراء وكذا لو قال تركت دعواي على فلان ودعوت
أمرى الى الآخر لا تسمع دعواه بما لم يتجدد بعد ابراء والله تعالى أعلم لم كفي الشر من الالة أي ولوارثا
حيث لم يموت مورثه وقتها براه في الخلاصة ابراءه عن الدعوى والخصومات ثم ادعى عليه مال بالارث
عن أبيه ان مات أبوه قبل ابراءه صح ابراءه ولا تسمع دعواه وان لم يعلم بموت الاب عند ابراءه اهـ وتقدم
ذلك (قوله لي اليوم) بخبريك الباء من لي (قوله منها) أي من دعوى اليوم أو ما تقدمه أما اذا كان

واسناد ببيع فيه الصحة اقبلان
وفي القبض من ثلث التراث
يقدر

وليس بلا تشهد مقر العدة
ولو قال لا تخبر بخلف بسطر
ومن قال ما سأل ذاذا كان
منشئاً

ومن قال هذا ملك ذافه
مظهر
ومن قال لا دعوى لي اليوم
عندذا

فما يدعى من بعدمها

بسبب حادث فتسمع كلامه (قوله منكسر) بخفيف الكاف مع اشباع الراء أي ينكره الشرع ولا يقبله (أقول) ومثله البيت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الصلح) *

(قوله مناسبتة الخ) يعني أن الصلح يتسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر اقراره أي فتناسب الصلح والاقرار بواسطتين ولكنهما مناسبتة خفية ولا ظهر أن يقال ان الصلح يكون عن الاقرار في بعض وجوه كما سيبينه فلذا ذكره بعده ثم ذكر معه قسميه تنبيها للفائدة (قوله المقر) الصواب المدعى عليه كفي الدرر (قوله اسم من المصالحة) وهي المسالة والاولى اسم للمصالحة والتصالح خلاف الخصومة والخصام وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو اليه العقل ومعناه دال على حسنة الذات وكمن من فساد انقلب به الى الصلاح ولهذا أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما والصلح خير والصلح المستقيم الحال في نفسه ذكره القهستاني وفي صلاة الجوهر الصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الضمير بقوله هو لكونه مما يذكروا ويؤث كفي المصالح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تفسير كفاية الجوى فانه فسر رفع النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) أي فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله فيما يتعين) انما اشترط القول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالسقط وحده لعدم جريانه في الاعيان ط (قوله فيتم بالقبول) أي من المطالب اذا بدا هو بطلبه بان ادعى شخص على شخص ذراهم ونحوها فطلب المدعى عليه الصلح على نصفها يقال المدعى صا حلتك على ذلك فلا يشترط قبول المدعى عليه لان ذلك اسقاط من المدعى وهو يتم بالسقط وحده وهذا انما يظهر في صورة الاقرار ط والحاصل ان الموجب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتعين وفيما لا يتعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القول من المدعى مطلقا سواء فيه ما يتعين وما لا يتعين (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله العقل) لا حاجة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصبي لا يعقل درر وكذا لا يصح صلح المعتوه والمائم والمبرم والمدهوش والمعمى عليه اذ ليس لهم قصد شرعي وخص بذكرهما لكونهما منصوصا عليهما بعدم جريان الاحكام الشرعية عليهما ما في دخول حكمهما في حكمهما بالدلالة أو بالقياس لان حالهما كحالهما بل أشد نارة صرح به في الفصول وأما السكران فلا يدخل فيه - م لانه يحتاج الى جراح له ونشيد عليه لزال عقله بمجرد ذلك قال في منية المفتي صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كتاب الطلاق وفي شتى الاقرار انما هو عمد أكثر انتمسا واما الكرخي والطحاوي ومحمد بن سلام قالوا بعدم وقوعه فيجري على الخلاف المذكور لكن علمت ان الاصح الوقوع وعليه ينبغي صحة صلحه على الاصح (قوله دفع من صبي مأذون) ويصح عنه بأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاهام مدع وأقام البرهان ط (قوله ان عري) بكسر الراء أي خلا وأما بفتحها فمعناه حل ونزل (قوله عن ضررين) بأن كان نفعهما محضا أو لا نفع فيه ولا ضرر أو فيه ضرر غير بين فاذا ادعى الصبي المأذون على انسان دينيا وصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بينة جاز الصلح اذ عند انعدامها لا حق له الا الخصومة والخلف والمال أنفع منهما وان كانت البيعة لم يجوز لان الخط تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا أضر الدين فانه يجوز لانه من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب والمأذون المديون وأما المأذون العير المديون فينبغي صحة صلحه كيظما كان حيث كان بادن - سيده لانه وما في يده مولاة ويكون صلحه كصلح مولاة ولا حق في ماله لعريم كالمدينون ولا تصرف فيه موقوف بالمصلحة كالصبي والمكاتب تأمل (قوله وصح من عبدا مأذون) لو لم يكن فيه ضرر بين لملكه لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذ كان له عليه بينة وبذلك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب لما ذكر ولو صالحه البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصبي المأذون كفي الدرر (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر لانه عند ما بقي عليه

فمنكر

(كتاب الصلح) *

مناسبتة أن انكار المقر سبب للخصومة المستدعية للصلح (هو) لغة اسم من المصالحة وشرعا (عقد رفع النزاع) ويقطع الخصومة (وركه الايجاب) مطلقا (والقول) فيما يتعين أما فيما لا يتعين كالذراهم فيتم بالقبول عناية وسيجي (وشرطه العقل لا البلوغ والحرية دفع من صبي مأذون ان عري) صلحه (عن ضررين و) صح (من عبدا مأذون ومكاتب)

درهم فان عجز المكاتب فادعى عليه رجل ديناً فاصطالحا ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه دين لم يجز
 لانه لما عجز صار محجوراً فلا يصح صلحه درر (أقول) قوله فادعى عليه رجل ديناً أي كان في زمن كتابته الآن
 الصلح واقع بعد العجز هذا والمراد فيه ان لا يكون الشرط الثاني مستثنى عنه وقيد به لانه لو كان للمدعى دين
 صلح المحجور لا من حيث انه محجور بل من حيث ان دينه ديس في زمن كتابته تدبر (وأقول) ومثل المكاتب المعتوه
 المأذون فانه نظير العبد المأذون على ما سبق (قوله لو فيه نفع) لو قال لولم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ان يشمل
 ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً وكان فيه ضرر غير بين كما تقدم أمثلة ذلك قريباً (قوله معلوما) سواء كان مالا أو
 منفعة بان صلح على خدمة عبد بعينه سنة أو ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكي دار وقتناه او ما فانه يجوز
 ويكون في معنى الاجارة ونحو ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح من الحر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو
 ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للعوض والبيع لا يصح عوضاً في الصلح ط قال في المنع أن يكون
 معلوماً كالمقدار في مثل الدراهم فيحمل على المقدار العال في الباد وبذ كالمقدار والصفة في نحو بر
 وبمكان التسليم أيضاً عند أي حنيفة وبالأجل أيضاً في نحو ثوب وبأشارة تعيين في نحو حيوان ككفي العمادية
 لان جهالة البدل تنقض الى المنازعة فيفسد الصلح انتهى قال في جامع الفصولين عاز بالامسوط الصلح على
 خمسة أوجه * صلح على دراهم أو دينار أو دلو وس يحتاج الى ذكر القدر * الثاني على تبر أو كيلي أو وزى مما
 لا جمل له ولا وثنة يحتاج الى ذكر قدر وصفة اذ يكون جيداً أو وسطاً أو ردياً فلا بد من بيانه * الثالث على
 كيلي أو وزى مما له جمل ووثنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة وكان تسليمه عند أي حنيفة ككفي السلم * الرابع
 صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر قدر وصفة وأجل اذ الثوب لا يكون ديناً الا في السلم وهو عرف مؤحلاً
 * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذا الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح ديناً فيها انتهى (قوله
 ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته مثل أن يدعى حقاً في دار رجل وادعى
 المدعى عليه حقاً في أرض بيد المدعى فاصطالحا على ترك الدعوى جاز وان لم يبين كل منهما مقادير داره لان
 جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة ككفي الدور قال في العمادة ويقسم منه جهالة المصالح عليه لانها تنقض الى
 المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذا ليس على اطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتبار بدليه
 على أربعة أوجه اما أن يكون عن معلوم على معلوم وهو حائز لاصح له واما أن يكون عن مجهول على مجهول
 فان لم يحتج فيه الى التسليم والتسلم مثل ان يدعى حقاً في دار رجل وادعى المدعى عليه حقاً في أرض بيد المدعى
 فاصطالحا على ترك الدعوى جاز وان احتج اليه وقد اصطالح على ان يدفع أحدهما مالا ولم يبينه على أن يترك
 الآخر دعواه أو على أن يسلم اليه ما ادعاه لم يجز واما أن يكون عن مجهول على معلوم وقد احتج اليه الى
 التسليم كلو ادعى حقاً في دار بيد رجل ولم يسمه فاصطالحا على ان يعينه المدعى مالا لم يسمه المدعى عليه
 للمدعى ما ادعاه وهو لا يجوز وان لم يحتج فيه الى التسليم كما اذا اصطالحا في هذه الصورة على ان يترك المدعى
 دعواه جاز واما أن يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج به الى التسليم لا يجوز وان لم يحتج اليه جاز
 والاصل في ذلك ان جهالة المعضية للمنازعة الممانعة عن التسليم والتسلم هي المفسدة فلا يجب فيه التسليم
 والتسليم جاز وما وجب فيه لم يجز مع الجهالة لان القدرة على تسليم البدل شرط لكونه في معنى البيع انتهى
 (قوله وكون المصالح عنه حقاً) أي للمصالح ثابتاً في المحل لاحقا لله تعالى فخرج بقوله أي للمصالح ما اذا
 ادعت مطلقة على زوجها ان صياقي يد أحدهما بينهما مفسدة فاصطالحا على شيء لتترك الدعوى فانه يبطل لان
 السبب حق الصبي لاحقهما فلا تلك الاعتياض عن حق غيرها ونحو بقوله انما تاتي المحل مصلحة الكفيل
 بالمفسد على مال على أن يبرئه من الكفلة لار الثابت لاصاب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو عمارة
 عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالى فلا يجوز الصلح به كما يأتي وانما تلقت الروايات في بطلان الكفالة كفي
 الكافي والاصح بطلانها كفي مبيسة المفتي و يدين كفي العارية والبياتة وقي من الشروط قبض بدله ان

نوبه نفع (و) شرطه ايضا
 (كون المصالح عليه معلوما
 ان كان يحتاج الى قبضه و)
 كون (المصالح عنه حقا يجوز
 الاعتياض عنه ولو) كان
 غير مال

كان ديناً بدين والالا كما سيأتي (قوله كالفصاص) في النفس انما جاز الصلح عنه لان الحمل فيه يصير مملوكاً كافي
 حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في الحمل فيمالك الاعتياض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذي هو
 حق العبد كائن صالحاً من سببه بما دون قذف أما التعزير الذي هو حق الله تعالى كقبلة من أجنبية
 فالظاهر عدم صحة الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كإفاده الرجعي (قوله أو مجهولاً) كان
 ادعى عليه قدر من المال فهو ملح أو ادعى عليه القصاص ولم يبين انه في نفس أو طرف أو شتمه ولم يبين بماذا
 شتمه وتقدم في باب الاستحقاق صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساتع لا تغضى الى المنازعة
 ولان المصالح عنه ساقطاً فهو مثل الابرأ عن المجهول فانه جائز عندنا لما ذكره بخلاف عوض الصلح فانه لما كان
 مطلوب التسليم اشترط كونه معلوماً لا يغضى الى المنازعة وانظر ما تقدم عن الفسخ أو الخلع أو كونه
 مجهولاً أي بشرط أن يكون مالا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف ماله كان عن التسليم المدعى به
 قال في جامع الفصولين ادعى عليه مالا معلوماً فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكري آخر الصلح
 وابرأ المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابرأه صحاباً ما قبل لم يصح الصلح لانه لم يذكر قدر المال المدعى به
 ولا بد من بيانه ايعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاطاً أو وقع صرفاً شرط فيه التقاوض في الجاس أو لا وقد
 ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض للجاس الصلح فع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الابرأ فقد
 حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعده للابرأ العام لا الصلح قل في البحر والجهالة فيه ان كانت
 تغضى الى المنازعة كقوعها فيه ما يحتاج الى التسليم منعت صحة والا فلا يقال ان كان المصالح عليه أو عنه
 مجهولاً يحتاج الى التسليم كصلحه بعد دعواه مجهولاً على أن يدفع له مالا ولم يسمه انتهى (أقول) لكن في قول
 جامع الفصولين ولا بد من بيانه نظر لان المال بالضرورة معلوم بدليل قوله أول عبارته ادعى عليه مالا معلوماً
 والظاهر أن لفظاً معلوماً قد حتى يتم المراد تأمل (قوله كحق شفعة) يعنى اذا صالح المشتري الشفيع عن
 الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذ لا حق للشفيع في الحمل سوى حق
 التملك وهو ليس بالمرتب في الحمل بل هو عبادة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ
 المال في مقابلته كافي الدرر وأطلق وهو على ثلاثة أوجه أن يصلح على دراهم معلومة على أن يسلم الدار
 للمشتري وأن يصلح على بيت معين منها بحصة من الثمن وأن يصلح على نصف الدار بنصف الثمن ففي
 الاولين يبطل الصلح وكذا الشفعة في الاول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل فيه وفي الثاني كافي
 المبسوط وغيره فظهر أن المراد بقول الدرر على شئ دراهم معلومة ونحوها (قوله وحذف) بان قذف رجل
 فصالحه على مال على أن يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالعاب فيه حق الله تعالى والمعلوم لمحق
 بالمعذور وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ما ياب كالزكاة ولا عن حد الزنا والسرقه وشرب الخمر مان
 أخذ زانياً أو سارقاً غير أو شارب خمر فصالحه على مال على أن لا يرفعها الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا
 يجوز عنه الصلح لان الصلح بالصالح يتصرف اما باستيفاء كل حقه أو بالتفداء بعضه واسقاط الباقي أو بالمعاوضة
 وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كافي الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى لان الاصل فيه أن الاعتياض
 عن حق الغير لا يجوز والحد والمشرعة لما كانت حقاً لله تعالى خالصاً وأغلبوا لا يجوز ولا حد أن يصلح على
 شئ في حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام لأهل العالم فلا يختص به أحد كحرمة
 الزنا فان نفسمه عائد الى جميع أهل العالم وهو سامة أنسابهم وصيانة قريشهم وارتفاع السيف بين العشائر
 بسبب التناسل بين الزنا ولذلك لا يباح الزنا بأباحة المرأة أو أهلها أو غنائمها الى الله تعالى مع أن النفع عائد
 الى العباد تعظيم الله تعالى عن أن ياتفع بشئ ولا يجوز أن يكون حقه بحجة التحليق لان الكل سواء في ذلك
 كذا في شرح المنار لالحال الدين (قوله وكفالة بنفسه) الوجه فيه كالمودعة في سابقه وقدم ما الكلام عليها اقر بما
 وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كفالة المال يكون اسقاط البعض الدين عنه وهو صحيح (قوله

كالفصاص والتعزير (معلوماً
 كان) المصالح عنه (أو
 مجهولاً لا) يصح (لو)
 المصالح عنه (مما لا يجوز
 الاعتياض عنه) وبينه بقوله
 (كحق شفعة وحذف
 وكفالة بنفسه)

ويطلب به الاول) أى - قى الشفعة لرضا الشفيع بسقوط حقه (قوله والثالث) أى كفالة النفس كما قدمناه
 لرضا الطالب بسقوط حقه (قوله وكذا الثاني) أى حد القذف (قوله لوفى الرفع للمالك) ظاهره أنه يطلب
 بالصلح أصلا وهو الذى فى الشرع لا يلية عن قاضيان فإنه قال بطل الصلح وسقط الحدان كأن قيل ان يرفع الى
 القاضى وان كان بعده لا يطلب الحد وقد سبق أنه انما سقط بالعفو لعدم الطالب حتى لو عاد وطلب حد قال فى
 الاشباه لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به حد القذف ان كان قبل المراجعة كفى الحانية قال البيهقى
 فان الحد يسقط وان كان الصلح لم يجز أما اذا كان بعد المراجعة فلا يسقط (أقول) هذا الذى فى الحانية يتنافى
 ما ذكره فى الايضاح بان له ان يطلب بعد العفو والصلح عن ذلك فراجع فى الاقرار وعبارة الاشباه فى الاقرار
 ولا عليك المقتوف العفو عن القاذف ولو قال المقتوف كنت مبطالا فى دعوى سقط الحد كذا فى حيل
 التأترة خانية من حيل المداينات قال البيهقى قال فى الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا
 قبل المراجعة أو أمرا أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله أن يطلب به بالحد بعد ذلك اهـ وقدم
 الشارح فى باب حد القذف ولا رجوع به فى اقرار ولا اعتياض أى أخذ عوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه
 لو عفا المقتوف فلا حد لاصحة العفو بل اترك الطالب حتى لو عاد وطلب حد شتمى ولذا لا يتم الاحتضرة فأما
 انه لا صلح فلا يسقط ظاهره ولو قبل المراجعة ولا يقيم الا بطلب المقتوف فى الموضوعين الا أن يحكم ما فى الحانية
 على البطلان لعدم الطالب وكذا يقال فى حد السرقة فإنه لا يصح عنه الصلح كفى بجمع الفتاوى فكان على
 المصنف والشارح أن يستثنيه أيضا (قوله لاحذرنا) أى لا يصح الصلح عنه صورته زنى رجل باسرا أو رجل فعلم
 الزوج وأراد أحددهما الصلح وتما الحامى أو أحدهما على مولود على ان يعفو كان باطلا وعفو باطل سواء
 كان قبل الزوج أو بعده والرجل اذا قذف امرأته المحصنة حتى وجب اللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل
 وقبل الرفع جائز خانية (قوله وشرب مطلقا) أى اذا صلح شارب الخمر القاضى على ان يأخذ منه مالا أو يعفو
 عنه ولا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كفى الحانية فليحفظ والات
 مبتلون بذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم * (فرع) * قال فى البرازية وفى نظم الفقه أخذنا
 فى دار غيره فأراد رفعه الى صاحب المال فدفع له السارق مالا على ان يكف عنه يمسأل ويرد البطل الى السارق
 لان الحق ايسر له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحد السرقة لا يثبت من
 غير خصومة ويصح الصلح اهـ وفيها أيضا التمسك بسرقة وحبس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه
 ان فى حبس الوالى تصح الدعوى لان العالب انه حبس ظاهرا وان فى حبس القاضى لا تصح لان العالب أنه
 يحبس بحق اهـ (أقول) وهذا على ما كان فى زمنهم من تصرف الوالى برأيه وأما فى زماننا فلا فرق يظهر
 بينهما فأن جماعا على السواء حتى صار حبسهما واحدا اذ لا يحبس الواحد الا بعد ثبوت حبسه بوجهه (قوله من
 المدعى عليه) متعاق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله كاللراهم
 والدنانير) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتعين غيرهما (قوله وطلب الصلح) لاحاجة الى هذه الجملة
 بعد قول اتن وطلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن بدل على (قوله لانه
 اسقاط) سيأتى فى الصلح فى الدين أنه أخذ بعض حقه واسقاط للباقي لكن ليس ذلك لخصوص ما لا يتعين
 بالتعيين بل كل ما يثبت فى الذمة (قوله وهو يتم بالاسقاط) هذا يفيد انه لا يشترط الطالب كما لا يشترط القبول
 وان هذا فى الاقرار كما صرح به الشارح بقلا من العتابة فتأمل (قوله لانه كالبيع) أى فجبرى فيه أحكام
 البيع فبغير ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كبايد كرهه ودان وقع على جنسه فان وقع باقل
 من المدعى فهو حط وبراء وان كان ماله فهو قبض واستبقاء وان كان بأكثر منه فهو فضل وربما (قوله
 وحكمه) أى أثر الثابت له من فى البحر وحكمه فى جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء
 كان المدعى دابسه مقرا أو مسكرا وفى المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه ان كان مما يحتمل التباين

ويطلب به الاول والثالث
 وكذا الثانى لوفى الرفع
 للمالك لاحذرنا وشرب
 مطلقا (وطلب الصلح كاف
 عن القبول من المدعى
 عليه ان كان المدعى به مما
 لا يتعين بالتعيين) كاللراهم
 والدنانير وطلب الصلح على
 ذلك لانه اسقاط لبعض
 وهو يتم بالاسقاط (وان
 كان مما يتعين) بالتعريف (فلا
 بد من قبول المدعى عليه)
 لانه كالبيع بحر (وحكمه

كالمال وكان المدعى عليه مقرابه وان كان مما لا يحتمل التملك كالمصالح ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا اه وظاهره انه لا يملك المصالح مع الانكار مع انه معاوضة في حق المدعى ولذا يؤخذ منه بالشفعة ان كان عقارا وههنا يقتضى انه يملك (قوله ووقوع البراءة عن الدعوى) لما مر انه عقد يرفع النزاع أى ما لم يعرضه بطل كاشحة ابق البطل اطلاقه فشمى ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو أنكره الصالح ثم أقر لا يلزمه ما أقر به وكذلك لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى أنه لاحق له من قبله قبل الصلح أو قبل قبض البدل لا يصح الصلح كصلح بعد الخلف فانه لا يصح عند الشيخين خلافا لما قد وصلح مودع يدعى الاستهلاك مع المودع يدعى الضياع فانه لا يصح عند الطرفين خلافا لابي يوسف كفى المدعى (قوله ووقوع الملك) أى للمدعى أو المدعى عليه (قوله في مصالح عليه) أى مطلقا ولو منكر (قوله وعنه لومعرا) قال في المنع وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرابه الى آخره تقدم عن البحر وقوله لومعرا قيد في قوله وعنه وأما اذا كان منكرا فالحكم البراءة عن الدعوى سواء كانت فيما يحتمل التملك أولا أفاده الجوى (قوله وهو صحيح) لقوله تعالى والصلح خير وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومعنى جواز الصلح اعتباره حتى يملك المدعى بدل الصلح ولا يسترده المدعى عليه ويبطل حق المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا أحل حراما أى لعينه كالخبر وقوله أو حرم حلالا أى لعينه كالمصلحة على ترك وطء الضرة وأما دفع الرشوة لدفع الظلم لجائز وليس بصلح أحل حراما ولا يستحق الاعلى من أكامه قال محمد في السير الكبير بلعنا عن الشفعة جابر بن زيد انه قال ما وجدنا في زمن الحجاج أوزياد بن زياد شيئا خيرا لنا من الرشا اه قال أبو السعود ومضى قوله عليه الصلاة والسلام أحل حراما الخ كما اذا صلح على أن لا يتصرف في بدل الصلح أو أن يجعل عوض الصلح خيرا أو خيرا أو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الراشئ والمرشئ المراد به اذا كان هو الظالم فيدفعها لبعض الظلمة يستعين به على الظلم وأما دفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف انه أجاز ذلك للوصى من مال البتيم لدفع الضرر عن البتيم الخ رمل (قوله مع اقرار الخ) قال الاكمل المحصر في هذه الأنواع ضروري لان الخصم وقت الدعوى اما ان يسكت أو يتكلم مجيبا وهو لا يتناول عن النفي والاثبات لا يقال قديته كما بما لا يتصل بعمل النزاع لانه سقيا بقولنا مجيبا اه منع وقوله مع اقراره أطلقه فشمى ما يكون حقيقة وصريحا وحكما كطالب الصلح والبراءة عن المال أو الحق ويرجع اليه بالبيان كفى المحيط وفيه تفصيل لطيف فراجع ان شئت (قوله فالاول حكمه كبير) أى فنجري فيه أحكام البيع فيسقط ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كذا كرهنا وان وقع على جنسه فان كان بأقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر منه فهو فضل ورياء كره الريالي وقد مرناه قريبا قال في البحر فان وقع عن مال بمال باقرا اعتبر بهما ان كان على خلاف الجنس الا في مسستاتين الاولى اذا صلح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا تصادقا على ان لادين بطل الصلح كالأستوفى عين حقه ثم تصادقا ان لادين ولو تصادقا على ان لادين لا يبطل الشراء اه (قوله وحديث) زيادة حيث تذاقت زيادة الفاء في فخرى أى التفرع بعية في المصنف وقوله فيه أى في هذا الصلح منع فيشمى المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار بدار وجب فيها الشفعة (قوله الشفعة) أى ويلزم الشفعة مثل بدل الآخر لو مثليا وقيمة لوقية بما عير عفا حتى لو كان البدلان عقارا لا شفعة في واحد منهما فتستأني ثم قال في فصل السكوت والانسكار تحب الشفعة في الدار المصالح عليها عن دار أو غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى اه تأمل هذا مع ما قبله مما عير والذى يظهر لي انه اذا كان الصلح عن اقراره على دار بدار تحب الشفعة فهما لان كلا منهما عوض عن الثانية وان كان عن سكوت أو انسكار تحب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عليها لان المعاوضة هما في الدار المصالح عليها فقط أما معاوضة

وقوع البراءة عن الدعوى
وقوع الملك في مصالح عليه
وعنه لومعرا (وهو صحيح)
مع اقرار أو سكوت أو
انسكار فالاول حكمه
(كبيع) ان وقع عن مال
بمال وحديث (فنجري فيه)
أحكام البيع ك(الشفعة)

القهستانى الاول فلم أر ما يدل عليه بل صريح القول بخالفها قال في المجلة من كتاب الصلح في المادة الخ بين
 وخمسائة بعد الالف مانصه عن انكار ياخود عن سكوت صلح أو باق مدعى حقه مدعى معاوضة ومدعى عليه
 حقه مدعى يمتدن بخلاف ايله قطع منازعه مدعى بناء على ذلك مصلح عليه أولان عقاوده شفعه بحربان ايدراما
 مصلح عنه أولان عقاوده شفعه بحربان ايتمز (قوله والرد بعيب) نحو اذا كان بدل الصلح غير امثلا فوجد
 المدعى فيه عيبه ان يرد موطاها اطلاقه انه يرد به بغير العيب وفاحشه وقد ذكره الطحاوى فاده الجوى
 وأطلق الرد بالعيب وهو المراد في الافراق الطحاوى بالاقترار برديسير وفاحش وفي الانكار بالفاحش كطلع
 ومهر و بدل صلح عن دم محمد (قوله وخيار روثية) فبرد العوض اذا رآه وكان لم يره وقت العقد وكذلك يرد
 المصلح عنه ان كان لم يره (قوله وشروط) بان تصالحا على شئ فشرط أحدهما الخيار لنفسه مثالا قال في المنبع
 ويطلب الصلح بالرد باحد هذه الخيارات الثلاث (قوله ويفسده جهالة البديل المصلح عليه) أى ان كان يحتاج
 الى تسليمه والا فلا يفسد كما اذا ادعى عليه ثلث داره فصالحه على أن يترك دعواه في حق مجهول في أرض المدعى
 كفى العناية لانه يبيع فصار كجهالة الثمن عيسى وكذا يفسد بجهالة الاجل اذا جعل البديل وحلاز يابى قال
 الرولى ان جهالة المصالح عليه تفسد الصلح وكذا جهالة المصالح عنه ان كان يحتاج الى التسليم (وأقول) ليس
 جهالة المصالح عليه مفسدة للصلح طالما قبل محله اذا لم يكن مستغنيا عن القبض والتسليم وان جهالة لا تفسد
 كفى السراح وفي القهستانى ويكفى بيان قد والمصالح عليه فحسب اذا كان دراهم أو دنانير أو قلوبا لان
 معاملات الناس تعنى عن بيان الصفة فيقع على البعد العال انتمى قال السائغى ولطما طلبت نفسى هذا
 البطل لان المشهور انه لا بد في العقود من بيان الوصف على أن العرف بخلافه (قوله لاجهالة المصالح عنه)
 أى اذا لم يحتج الى تسليمه كما مر أيضا أشار الى ذلك بقوله لانه يسقط فانه تعليل لقوله لاجهالة المصالح عنه أى
 والساقط لا تفضى جهالة الى المنازعة لكن قال بعض الافاضل لاجهالة المصالح عنه الا اذا احتج الى تسليمه
 كأن يصالحه على ان يدفع له الحق المجهول الذى يذعه أو يدفع المدعى البطل من عنده اه تأمل (قوله
 وتشرط القدرة على تسليم البديل) استثناء واقع موقع التعليل لقوله ويفسده جهالة البديل ولا يصح عطفه
 على يسقط وحيث كان كلاما مستأنفا للاستفاد منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بق وطيره في الهواء وسمكه
 في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب تضره القسمة وجل الجارية والبهيمة لانه لا يقدر على تسليمه ومنه
 جهالة البديل فانه لا يقدر على تسليم المجهول فبذلك يصير الكلام تعليل لقوله ويفسده جهالة البديل فبين
 التعليل والمعلل لف ونشر مشوش الاول للثاني والثاني للاول (قوله وما استحق من المدعى الخ) هذا هو الصلح
 على ترك المدعى في يد المدعى عليه أمالوا أخذه ويدع لم في يده شيئا لم يرد ليرجع لو استحق لانه أخذه على أنه
 ملكه زعماء وأخذ به فلا يرجع بالشئ الذى دفعه لرفع النزاع كفى العمادى (قوله ان كلا فكل أو بعضا
 فبعضا) المصنف صريح في البعض لقوله حصته ولو قال المؤلف بعد المتى وان استحق الكل رد الكل لمكان
 أوضح وأشار بان الى انه ابيانية أو تعيضية وكل مراد تأمل (قوله بخصته من المدعى) أى المصالح عنه هذا
 اذا كان البديل مما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل
 ما استحق ولا يبطال الصلح كما اذا ادعى ألفا فاصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء
 كان الصلح بعد الاقرار أو قبله ولو وجدها سوقة أو بنهر جرة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدينار ههنا
 اذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح يبطال وان كان قبله رجوع بمثلها ولا يبطال الصلح كالفلوس كذا في حاشية
 الجوى نقلا عن البحر وفي المنع هذا اذا كان البديل مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين كالدينار
 والدينار لا يبطال مالا كانه لا يتعين في العقود والفسوخ ولا يتعاق العتق مع ما عدا الاشارة اليهما
 واعيان يتعاقب الملهما في الذمة ولا يتصور فبه الهلاك اه فقول المترو وما استحق من البديل محمول على ما اذا
 أمكن استحقاقه وهو ما يتعين بالتعيين وأما ما لا يتعين بالتعيين فلا يمكن استحقاقه لانه يسقط الصلح على جنسه

والرد بعيب وخيار روثية
 وشروط ويفسده جهالة
 البديل المصالح عليه لاجهالة
 المصالح عنه لانه يسقط
 وتشرط القدرة على تسليم
 البديل (وما استحق من
 المدعى أى المصالح عنه) يرد
 المدعى حصته من العوض
 أى البديل ان كلا فكل أو
 بعضا فبعضا (وما استحق
 من البديل يرجع) المدعى
 بخصته من المدعى

وقدره لا على عينه فتأمل وفي القهستاني والمدعي أن يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كالمستحق كل
العوض وهذا إذا كان المستحق لم يجز الصلح فان أجازه وسلم العوض للمدعي رجع المستحق على المدعي عليه
بقبحته كفى شرح الطحاوي (قوله كاذباً) أي أن كاذباً أو بعضاً فبعضاً وهذا إذا كان البذل
يتعين بالتعيين إلى آخره قدمه ما في المقالة السابقة (قوله لأنه معاوضة) مقتضى المعاوضة أنه إذا استحق
الشيء فان مثله يرجع بمثله أو فمما فيه قيمته ولا يفسد العقد فالصلح يجري على هذا سيدي الوالد (أقول) لكن
هذا فيما يتعمد للثبوت كالداهم وأما مثل المذكورة فهي من المقايضة وحكمها أن كلام من البذل يكون
ثمناً بما اعتبر من المذاق فسد العقد أي باعتبار أنه مبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لأنه قايضة
تأمل (قوله وحكمه كاجارة الخ) صورته ادعى رجل على رجل شيئاً فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة
أو على ركوب دابة معلومة أو على لبس ثوبه أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا الصلح
جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز فيه أحكام الاجارة كذا صورته العيني (قوله ان وقع الصلح عن مال بمففعة
الخ) قال في الحواشي الجوزية وكذا إذا وقع عن منفعة بمال اعتبر بالاجارة لان العبرة في العود للمعاني
في شرط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد وسكنى الدار والمسافة كركوب الدابة بخلاف صبغ الثوب وحل الطعام
فالشرط بيان تلك المففعة ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة ان عقده لنفسه ~~وكذا~~ بغيره ان المحل قبل
الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المففعة ولو كان
الصلح على خدمة عبده فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن قيمته واشترى بها عبداً يخدمه ان شاء
كالموصى بخدمته بخلاف المهر ونحوه بضمن المولى بالاتلاف والعقود والاعتبار بالاجارة قول محمد في
شرح المختلف وهو الاطهر واعتاده المحبوبي والنسفي وكذا بطلان الصلح بموت أحدهما في المدة قول محمد
وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي أن يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كالمو
كان حيوان مات المدعي لا يبطل الصلح أيضاً فخدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الارض وتقوم ورنه المدعي
مقامه في استيفاء المففعة ويبطل الصلح في ركوب الدابة ولبس الثوب لأنه يتعين فيه العاقبة ثم انما يعتد به
اجارة عدد محدد اذا وقع على خدائه جنس المدعي به فان ادعى داراً فصالحه على سكناها شهر واحد واستيفاء بعض
حقه لا اجارة فتصح اجارته للمدعي عليه كفى البحر وصورة الصلح عن منفعة بمال ادعى السكنى لدار سنة وصية
من مالها فاقرب به وارثه وصالحه على مال ذكره الحوى قال بعض الفضلاء انما يكون المصالح عنه مالا
لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار كالاقرار فلو ادعى عمر في دار ومسيلاً على سطح أو شرباً في نهر فأقر
أو أنكر ثم صالحه على شيء معلوم جاز والظاهر أن هذا حكمه غير حكم الاجارة لانما لا تجري في هذه الاشياء
فكان حكم الصلح في هذه الصحة ولعل كلام الشارح الآتي في منفعة غير هذه (قوله فشرط التوقيت فيه)
أي في الصلح الواقع عن مال بمففعة (قوله احتج اليه) كسكنى داراً أي ان كانت المففعة تعلم بالوقت كالذي
مثله قال العلامة مسكين واعيا يشترط التوقيت في الاجير الخاص حتى لو صالحه على خدمة عبده أو سكنى
داره يحتاج الى التوقيت وفي المشترك لا يحتاج اليه كما اذا صالحه على صبغ ثوب أو ركوب دابة الى موضع كذا
أو حل طعام اليه اهـ (قوله والا لا كصبغ ثوب) أي مما تعلم المففعة فيه بالتسمية وكذا ما تعلم المففعة فيه
بالاشارة كقول هذا الطعام الى كذا فالمدار على العلم بالمففعة كما أتى بيانه في كتاب الاجارة (قوله ويبطل بموت
أحدهما) أي ان عقده لنفسه بطل وهذا عند محمد أيضاً وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح
وللمدعي أن يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كخدمته * (مزع) * اذا أقر المدعي في ضمن الصلح
أنه لاحق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح بطل اقراره الذي في ضمنه وله أن يدعيه بعد ذلك والمدعي عليه اذا
أقره الصلح بان هذا الشيء للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعي انتهى وقد أوضحه الحوى
في شرحه (قوله وبطل المحل) أي قبل الاستيفاء ولو قبض بعضه بطل فيما بقي ويرجع بقدره وما ذكره

كاذباً لان معاوضة وهذا
حكمها (و) حكمه (كاجارة
ان وقع) الصلح (عن مال
بمنفعة) كخدمة عبده وسكنى
دار (فشرط التوقيت فيه)
ان احتج اليه والا لا كصبغ
ثوب (ويبطل بموت أحدهما
وبطل المحل)

من البطالان بالموت والهلاك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المطلوب لا يبطل الصلح والمدعى يتوفيه الى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على أن يكون صفة لكل منهما أي لو هلك أحد المتصلحين عن مال بمنفعة في المدة أو هلك المحل الذي قامت به تلك المنفعة يبطل الصلح لانه احاطة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كانت في بعضها بجهة قدره من حين الموت والهلاك (قوله وكذا) يصح لو وقع أي الصلح عن دعوى منفعة بمال وأقربهم اوفيه أن المنفعة بمنفعة مالك المدعى عليه ولا يصح استئجار منفعة ملكه (قوله أو بمنفعة عن جنس آخر) كخدمة عبد في سكي دار بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكي دار على سكي دار أو الخدمة بالخدمة والركوب بالركوب فانه لا يجوز بيع المنفعة بالمنفعة مع اتحاد الجنس كما لا يجوز استئجار المنفعة بجنسها من المذاهب وكذا الصلح لكن صور المسئلة القهسة ان في مال أو وصى بسكي داره لرجل ثم مات ثم ادعى الموصى له السكي وصاحبه عن هذه السكي على سكي دار آخر أو دراهم مسمومة فتبين منه أن المراد من اختلاف جنس المنفعة اختلاف عينها تأمل وراجع وكان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة قبل قوله شرط التوقيت فيه (قوله ابن كمال) قال في الايضاح انما يجوز بمنفعة عن منفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس انتهى كما اذا صالحه عن سكي دار على خدمة عبد بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكي دار على سكي دار فانه لا يجوز كما قدمناه قريبا (قوله لانه) أي انفساخ العقد بذلك هو حكم الاحارة يعني اذا كان الصلح عن المال بالمنفعة (قوله أي الصلح) يشير الى تقدير مضاف في المصنف وقوله بسكوت وانكار الباع يعني في أي الصلح الواقع في سكوت وانكار والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى أو (قوله معارضة في حق المدعى) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه ودرءا للصالح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرق قبل القبض بجر (قوله ودرءا عن قطع نزاع في حق الآخر) ادلولاه لبق النزاع ولزم اليمن قال الزياحي وهذا في الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار أن يعطيه لقطع الخصومة ودرءا اليمن وكذا في السكوت لانه يحتتمل الاقرار والانكار وجه الانكار راجع الى اصل فراغ الدم ولا يجب بالشك ولا يثبت به كون مافي يده عوضا عن وقوع بالشك أي مع أن جملة على الانكار أولى لان فيه دعوى بغير غلبة وهو الاصل كما علمت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره وصالح منها بدفع شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستحق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لا أنه يشترطها وزعم المدعى لا يلزمه من (قوله يدلى بحجته) أي فيتوصل الشفيع بحجة المدعى الى اثبات الدعوى عليه أي على المدعى عليه المسكر أو الساكت (قوله لان باقامة العيمة) حذف اسم ان (قوله علم) بتشديد اللام أي الشفيع المدعى عليه ان الدار لم تسكن للمدعى قال في الحانية ادعيا أرضا في يد رجل بالارث من أبيهما فحصدوا اليد وصالحه أحدهما على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معوضة في زعم المدعى بداء عين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه ولا يثبت لشرىك حق الشراكة بالشك وفي رواية عن أبي حنيفة يشاركه انتهى لمخصا (أقول) لم لم يؤخذ بزعمه كما أتى فظيره ولعل العلة في ذلك أنه باع نفسه فقط ولا شركة لانه فيه بخلاف ما لو صالح المدعى على مقدار معلوم حيث يشاؤكه أخوه كما هو ظاهر تأمل (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تسكون بدلا (قوله بأحدهما) أي الانكار والسكوت (قوله أو باقرار) لاجابة اليه للاستعانة عنه بقوله في الصلح عن اقرار فتجربى فيه الشفعة (قوله عن المال) أل عوض عن الضمير (قوله ويؤخذ بزعمه) حتى لو ادعى دارا فأسكر فالحقه عليها على دار أخرى وجبت الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لماد كرماعبي واما كالأخرى معاوضة لا تمنع وجوب الشفعة وتم لا ترى أبوجلال قال أنا شريكت هذه الدار من فلان وفلان يسكر يأخذها الشفيع بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع داره من فلان وهو يسكر يأخذها الشفيع مع ماله بالشفعة لان زعمه حجة في نفسه زيلعي (قوله وما

في المدة) وكذا لو وقع عن منفعة بمال أو بمنفعة عن جنس آخر ان كمال لانه حكم اجاره (والاخير ان) أي الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى ودرءا عن قطع نزاع في حق الآخر) وحينئذ (فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت أو انكار لسكن للشفيع ان يقوم مقام المدعى ويدل بحجته فال كان للمدعى يدية أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقامة اليد تبين أن الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له يدية فلان المدعى عليه فشكل شرى بلالية (وتجب في صلح) وقس (عليها) بأحدهما) أو باقرار لان المدعى يأخذها عن المال فيؤخذ بزعمه (وما

استحق من المدعى من فيه للتبعيض فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أى فى البعض المستحق
 حصته من العوض ورجع
 بالخصومة فيه) فيخاصم
 المستحق نالو العوض عن
 الغرض (وما استحق من
 البديل رجوع الى الدعوى
 فى كله أو بعضه) هذا اذا لم
 يقع الصلح بلفظ البيع
 فان وقع به رجوع بالمدعى
 نفسه لا بالدعوى لان
 اقدامه على المباينة اقرار
 بالملكية عينه وغيره (وهلاك
 البديل) كلا أو بعضا قبل
 التسليم له) أى للمدعى
 (كاستحقاقه) كذلك (فى
 الفصائل) أى مع اقرار أو
 مع سكوت أو انكار وهذا
 لو البديل مما يتعين والالم يبطل
 بل يرجع بمثل عيني (صالح
 عن)

استحق من المدعى من فيه للتبعيض فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أى فى البعض المستحق
 (قوله نالو العوض عن الغرض) علة لقوله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع
 خصوصته عن نفسه ويبقى المدعى في يده بالخصوصية أحد فاذا استحق لم يحصل له مقعوده وظهر أيضا ان
 المدعى لم يكن له خصوصية فيرجع عليه انتهى من (قوله رجوع) أى المدعى (قوله فى كله) ان استحق كل
 العوض (قوله أو بعضه) ان استحق بعضه لان المبدل فى الصلح عن انكاره والدعوى فاذا استحق البديل وهو
 المصالح عليه رجوع بالمبدل وهو الدعوى أى الا اذا كان مما لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمة المصالح عليه
 كالتقاص والعق والنكاح والخلع كفى الاشياء عن الجامع الكبير قال الجوى قوله كالتقاص فيه نظر
 فانه ذكر فى الجامع الكبير أنهم لو كانت الدعوى قصاصا فصالح المدعى عليه من غير اقرار على جارية فاستولدها
 المدعى ثم استحققت فأخذها المستحق وضمنه العقر وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه فلو أقام البينة
 أو نكل المدعى عليه رجوع بقيمة الولد وقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم بمعنى لو ادعى
 على رجل ألفا فجدها أو سكنت فصالحه على جارية وقبضها واستولدها ثم استحقها مستحق فأخذها فانه
 لا يرجع بقيمة الجارية ويرجع بما ادعاه وهو الألف والفرق ان الصلح ثمة وقع عن دعوى المال وانه يحتمل
 الفسخ بالاقالة والرد بالعيب والخيار فكذا تنفسخ بالاستحقاق واذا انفسخ عادت الدعوى كما كانت فيرجع
 بما ادعاه وهو الألف أما الصلح عن القصاص فلا يحتمل الفسخ لانه بعد سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح
 عفو فلا يحتمل النقض كالعق والنكاح والخلع فاذا لم ينفسخ باستحقاق الجارية ببق الصلح على حاله وهو
 السبب الموجب لتسليم الجارية وقد عجز عن تسليمها فيجب قيمتها كذا فى شرح تلخيص الجامع للفخر
 الماردينى ثم قال وفيه اشكال وهو أن يقال اذا أقررت ان الصلح عن الدم لا ينفك عن استحقاق الجارية وجب
 أن لا يرجع الى دعواه بمعنى سواء كان الصلح عن انكار أو بينة أو سكول لان الرجوع الى الدعوى نتيجة
 انتقاض الصلح كما تقدم أن نفاو لم ياتقضى انتهى قل فى الجرو لو استحق المصالح عليه أو بعضه رجوع الى
 الدعوى فى كله أو بعضه الا اذا كان مما لا يتعين بالتبعين وهو من جنس المدعى به فينبذ يرجع بمثل ما استحق
 ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى ألفا فصالحه على مائة فقبضها يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح
 بعد الاقرار أو قبله كملو وجدها متوقفة أو بنهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدينار هذا اذا استحققت
 بعد الافتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله يرجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس اهـ (قوله فان وقع به) أى
 بلفظ البيع بان عبر بلفظ البيع عن الصلح فى الانكار والسكوت بان قال أحدهما بعثك هذا الشيء فهذا
 وقال الآخر اشتريت حيث يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان
 اقدام المدعى عليه على المباينة اقرار منه بان المدعى ملك المدعى فلا يعبأ به انكاره بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه
 ما يدل على انه أقر بالملك له اذ الصلح قد يقع لدفع الخصومة كما يأتى قريبا (قوله لان اقدامه) أى المدعى عليه
 (قوله اقرار بالملكية) أى للمدعى بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقر بالملك له اذ الصلح قد يقع
 لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم له) وأما هلاكه بعد تسليمه له فهلاك على المدعى لدخوله فى ضمانه (قوله
 كاستحقاقه) أى كاستحقاق بديل الصلح كذلك أى كلا أو بعضا (قوله فى الفصائل) أى مع اقرار أو مع سكوت
 وانكار فيرجع بالمدعى أو بالدعوى فان كان عن اقرار رجوع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن انكار
 رجوع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح فى قدره ويبقى فى الباقي من
 (قوله وهذا) أى رجوعه الى الدعوى عند استحقاق البديل أو هلاكه قبل التسليم (قوله لو البديل) أى
 لو كان البديل مما يتعين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من جنس المدعى به (قوله لم يبطل) أى الصلح (قوله
 بل يرجع بمثل) كأن كان دراهم أو دنانير فان الصلح لا يبطل به لانه لا يتعينان فى العقود والفسوح
 فلا يتعاقبهما العقد عند الاشارة اليهما واعايتعاقبهما فى الزمة فلا يتصور فيه الهلاك والحاصل انه اذا

ادعى عليه ألتفصا لصلحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق أو بعده بخلاف ما إذا كان من غير الخنس كالدنا بغيرهنا إذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله فانه يرجع بمثلهما ولا يبطل الصلح كالألوس كما قدمنا (قوله كذا في نسخ المتن والشرح) لعله هو الذى وقع له والذى في نسخة الشرح التى يردى على (قوله أى عين يدعيها) تفسيرها وتخصيصها لعمومها فانها تشمل الدين حابى وهذا الوقاموا يأتى حكم ما إذا كان هالكاً عند قول المتن والصلح عن المغصوب الهالك (قوله لجواز في الدين) لجواز اسقاطه وهو علة للتخصيص المذكور أى انما كان هذا الحكم خاصاً بالعين لجوازه في الدين لان الصلح عن دين ببعضه أخذ ببعض حقه واسقاط للباقي كما يأتى واسقاط الدين جائز وانما لم يجز في العين لان الإبراء عن الاعيان لا يصح ولذا لو زاد على البعض ثوباً أو درهماً صحت لانه يجعل الثوب أو الدرهم بدلاً عن الباقي وكذا لو أبرأه عن الدعوى في باقيها يصح فلو صالحه على بيت منها على أن يترك الدعوى في باقيها كان أخذ البعض حقه وإبراء عن الدعوى في الباقي والإبراء عن الدعوى صحيح فليس له أن يدعى بعد ذلك ولكن لا يمكنه إتياناً لعدم وجود التلك لها بقدر سببه (قوله فلو ادعى عليه داراً) تفريع على المتن وتتميل له ح (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر انه إذا كان على بعض شائع منها كذلك لعله المذكورة (قوله ولو من غير هاصم) الاولى تأخير عن قوله ليصح وعالته ليكون مفهوماً للتقييد بقوله منها وليسلم من الفصل بين لو وجوابها وهو قوله لم يصح بأجنبي وهو قوله ولو من غير هاصم (قوله لان ما قبضه من عين حقه) أى بعض عين حقه وهو على دعواه فى الباقي لان الصلح اذا كان على بعض عين المدعى كان استيفاء لبعض الحق واسقاطاً للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى ادا مات واحد وتزول ميراثاً فأبرأ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكون براءته عن الاعيان درر ويأتى قريباً بوضع مماها (قوله كذب ودرهم) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين القيمي والمثلى (قوله فيصير ذلك) أى المزيد من الثوب والدرهم (قوله عوضاً عن حقه فيما بقى) أى فيكون مستوفياً بعض حقه وأخذ العوض عن البعض (قوله أو يلحق) منصوب بان مضمرة مثل أو يرسل فيكون مؤلاً لا يصدر مجرور معطوف على مجرور والباء وهو بضم الياء من الافعال (قوله عن دعوى الباقي) لان الإبراء عن عينه غير صحيح أى فى حق الدعوى وسقوط العين ديانة كفى المبسوط ولذا قيد به وأما الإبراء عن دعوى الغير فحائز كفى الدرر وهو أن يقول برئت عنها أو عن خصوصتى فيها أو عن دعواى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبتها وأما لو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتى فيها فانه باطل وله أن يخصم أى غير المخاطب كقول قال لم يده عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كفى الاشياء من أحكام الدين (قالت) ففرقوا بين أبرأتك وبرئت أو أبرأتك لإضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد له مخصوصة غيره كفى حاشيتها معزياً للولوالجيسة شرح الملتقى وفي البحر الإبراء ان كان على وجه الانشاء كأبرأتك فان كان عن العين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره ويصح من حيث نفى الضمان وان كان عن دعواها فان أضاف الإبراء الى المخاطب كأبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصتى فيها أو عن دعواى فيها لا تسمع دعواه على المخاطب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أبرأتك فلا تسمع مطلقاً هذا لو على طريق الخصوص أى عين خصوصية ولو على العموم فله الدعوى على الديون لا الاعيان وأما اذا كان على وجه جميع الدعاوى وله أعيان فائمه له الدعوى به لانه ينصرف الى الديون لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برى عمتى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا الاملاك فى هذا العين ذكره فى المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لمافى المبسوط لاحق لى قبله يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقاً لم يسمع مالم يشهدوا انه بعد الإبراء اه مافى البحر لمسا وقوله بعد الإبراء يفيد أن قوله لاحق لى ابراء عام لا اقرار (قوله الصحة مطلقاً) ولو من غير هذه الحيلة فلا تصح الدعوى بعده وان برهن (أقول)

كذا في نسخ المتن والشرح
وصوابه على (بعض ما يدعيه) أى عين يدعيها
لجوازه في الدين كما سيجي
فلو ادعى عليه داراً فصالحه
على بيت معلوم منها فلو من
غير هاصم قهستانى (لم يصح)
لان ما قبضه من عين حقه وإبراء عن الباقي
والإبراء عن الاعيان باطل
قهستانى وحيلة
ما ذكره بقوله (الزيادة شئ) آخر كذب ودرهم
(فى البطل) فيصير ذلك
عوضاً عن حقه فيما بقى
(أو) يلحق به (الإبراء عن
دعوى الباقي) لكن ظاهر
الرواية الصحة مطلقاً
شربلالية ومشى عليه فى
الاختبار وعزاه

البراء عن الاعيان لا يصح اتفاقا ما في خصوص المسئلة وهو ما اذا ادعى دارا وصالحه على بيت من بيتا يصح
 في ظاهر الرواية ويجعل كانه قبل منه بعض حقه وأبرأه عن الدعوى في باقيه كما قدمنا لان البراءة عن
 العين ابراء عن الدعوى فيه والبراءة عن الدعوى في الاعيان صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعة
 لم يجعله أبرأه عن الدعوى وقال بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا وصالحه على قدر معلوم منها جاز
 ويصير كانه أخذ بعض حقه وأبرأه عن دعوى الباقي والبراءة عن العين وان لم تصح لكن البراءة عن الدعوى
 تصح فصحتها على هذا الوجه قطعاً لما رآه اه وفي الذخيرة البرهانية ادعى دارا في يد رجل واصطالحا على
 بيت معلوم من الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعى عليه فهو جائز وان
 وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك الصلح جائز لانه في زعم المدعى انه أخذ بعض
 حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه أنه فداه عن يمينه وانجاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعى بعد
 ذلك وهل تقبل ان كان البيت من دار أخرى لا تسمع دعواه باتفاق الروايات لان هذا معاوضة باعتبار جانب
 المدعى فكأنه باع ما ادعى بما أخذ وفيما اذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام نعم الدين
 النسفي في شرح الكافي انه لا تسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد بن عيسى قالوا وهكذا ذكر في بعض روايات الصلح
 واتفقت الروايات أن المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم الدار اليه وفي رواية ابن سماعة ان
 المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبرأه عن الباقي الا أن البراءة لا في عينا والبراءة عن الاعيان باطل فصار
 وجوده وعدمه بمنزلة شيء واحد وجه ظاهر الرواية أن البراءة لا في عينا ودعوى فان المدعى كان يدعي جميع
 الدار لنفسه والبراءة عن الدار صحيح وان كان البراءة عن العين لا يصح فان من قال لعيره أبرأتك عن دعوى هذا
 العين صح البراءة حتى لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع أو تقول البراءة لا في الدعوى فان قوله أبرأتك عن هذه العين
 معناه أبرأتك عن دعوى هذه العين ألا ترى ان قول المغضوب منه للعاصب أبرأتك عن العبد المعصوب معناه
 أبرأتك عن ضمان العبد المعصوب وبهذه المسئلة تبين ان معني قول البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين
 لا تصير ملكا للمدعى عليه بالبراءة لان يبقى المدعى على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منتقى ابن سماعة
 عن محمد بن رجل خاصم رجلا في دار يدعيها ثم قال أبرأتك عن هذه الدار أو قال أبرأتك عن خصوصتي هذا
 كما باطل وله أن يخاصم ولو قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار كان جائزا ولا حق
 فيها ولو جاء بينة لم أقبلها وفي مستق ابراهيم بن رستم عن محمد بن رجل ادعى دارا في يد رجل فصالحه المدعى عليه
 على نصفها وقال برئت من دعواي في النصف الباقي أو قال برئت من النصف الباقي أو قال لا حق لي في النصف
 الباقي ثم أقام البينة على جميع الدار لا تقبل بيته ولو قال صالحتك على نصفها على اني أبرأتك من دعواي في
 النصف الآخر ثم أقام بينة كاله أن يأخذ الدار كلها وقرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأتك قال ألا ترى أن
 عبداني يدري لوقال لرجل برئت منه كان بريئا منه ولو قال أبرأتك منه كان له أن يدعيه وربما أبرأه من ضمانه
 قال وقال أصحابنا رحمه الله تعالى أنت مبرئ عواني من كاله أن يدعي في العبد اه (قوله في
 العزيمة) وجهه كفي الجوى ان البراءة لا في عينا ودعوى والبراءة عن الدعوى صح فان من قال لعيره
 أبرأتك عن دعوى هذه العين صح ولو ادعى بعد لم تسمع (قوله للبرازية) عبارتها هذا هو المدعى كور في أكثر
 الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا تصح الدعوى واب برهن (قوله وقولهم)
 جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية تقديره كيف صح الصلح على بعض العين المدعاة طامعا انه يلزم منه
 البراءة عن باقيها وقد قالوا البراءة عن الاعيان باطل ومقتضاه انه لا يصح أفاده الطحاوي لكن ما ذكره وارد
 على كلام المسائل لا على ظاهر الرواية ادلا تعرض للبراءة وما تضمنه الصلح اسقاطا لباقي البراءة فانهم وتأمل
 (قوله عن دعوى الاعيان) الا سبها حذف قوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الذخيرة وهو المناسب

في العزيمة للبرازية وفي
 الجلالية لشيخ الاسلام
 وجعل ما في المتن رواية ابن
 سماعة وقولهم البراءة عن
 الاعيان باطل معناه بطل
 البراءة عن دعوى الاعيان

لسباق كلامه ولما يأتي من الاستدراك الآتي في قوله لكن لا تسمع دعواه في الحكم اذ لو بطل الابرأ عن
الدعوى لسمع دعواه ولان الفقه صحة البراءة عن دعوى الاعيان كما مر بالاخلاف فيها ولو قال والابرأ عن
الاعيان باطل ديانة لقضاء لكان أحكم والله تعالى أعلم (قوله ولم يصرمسكاً للمدعى عليه) هو المقصود من
المقام أي ان معنى بطلان البراءة عن الاعيان انها لا تصير مسكاً للمبرأ منها بل للمدعى أحد ذهابا وجدها
وليس معنى البطلان المذكور انه يسوغ له الدعوى به بعبارة الابرأ عنها أبو السعد (قوله وأما الصلح على
بعض الدين) مفهوم قوله سابقا أي عين يدعيها قال المقدسي معز بالجمع له ألف فانكره المطالب فصالحه
على ثلثمائة من الألف صح ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاها ألف فانكر المطالب فصالحه بمائة صح ولا
يحل له أخذها ديانة فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الابرأ عنه ما بقيت عينه عدم صحة براءة قضاء زمانها
يأخذونه ويطلبون الابرأ فيبرقونهم بل مأخذ من الربا عرق ٣ بجامع عدم الحل في كل واحد أن عدم
برأته في الصلح استثنى منه في الحامية ماله زاد وأبرأتك عن البقية سائحتي أي حيث يبرأ حينئذ قضاء وديانة
(قلت) وبظاهر من هذا ان ما تضمنه الصلح من الأسقاط ليس ابرأ من كل وجه والام يحتمل لقوله وأبرأتك عن
البقية (قوله أي قضاء لاديانة) هذا اذ لم يبرأ الغريم من الباقي والابرأ ديانة كما علمت (أقول) تأمل فيه
مع انهم قالوا ان الصلح عن الدين على بعضه أخذ له بعض صحة واسقاط للباقي واسقاط الدين يصح فالذي يظهر
أنه يسقط قضاء وديانة ولو تم ما ذكره لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل (قوله ونحوه
في أحكام الدين من الاشياء) وعبارتها ومنها صحة الابرأ عن الدين ولا يصح الابرأ عن الاعيان والابرأ عن
دعواه ما صح ولو قال أبرأتك عن دعوى هذا العين صح الابرأ فلا تسمع دعواه بعده ولو قال برئت من هذه
الدار أو من دعوى هذه لم تسمع دعواه وبيته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فهو باطل وله أن
يخاصم ونما أبرأه من ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم لاحق ليقبله يبرأ من الدين والعين
والكفالة والاجارة والحدود والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الابرأ العام لكن في مدائيات
القنية افرق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكذا الزوج بذرفي أرضه هو اعبان
قائمة بالحصاد والاعيان القائمة لا تدخل في الابرأ عن جميع الدعاوى اه ويدخل في الابرأ العام الشفعة
دهومسقط لها قضاء لاديانة ان لم يقصد بها كذا في اللؤلؤ الجنية وفي الخانية الابرأ عن العين المعصومة ابرأ عن
ضمانها وتصير أمانة في يد العاصب وقال زفر لا يصح الابرأ وتبقى مضرونة ولو كانت العين مستهلكة صح
الابرأ وبرئ من قيمتها اه فقوله لم حينئذ الابرأ عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابرأ
والأفلا ابرأ عنها المسقوط ضمانها صح أو يحتمل على الأمانة اه أي ان البطلان عن الاعيان محله اذا
كانت الاعيان أمانة لانها اذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للابرأ عنها تأمل وحاصله أن الابرأ المتعلقة
بالاعيان أما أن يكون عن دعواه او هو صحيح مطاعا وان تعلق بنفسها فان كانت معصومة هالكه صح أيضا
كالدين وان كانت قائمة فعنى البراءة عنها عن ضمانها وهالكه وتصير بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن
الابرأ تعدى عليها وان كانت العين أمانة فالبراءة لا تصح ديانة يعني انه اذا اظهر جهام الكفا أخذها وتصح قضاء
ولا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذاه لمخص ما استفيد من هذا المقام ط وقد مناقر يبارز بدنه وزياده
وهو كلام حسن يرشد الى أن قول الشارح معناه المحجول على الأمانة إلا أن قوله فتصح قضاء فيه أنه باطل
والحالة هذه فلا تصح لقضاء ولا ديانة بل حلوا اطلاقا فدولهم البراءة عن الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل
بقي لو ادعى عيناً عليه في يده فانكره ثم أبرأ المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى العصب لانه بالانكار صار غاصبا وهل
تسمع الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله وقد حققته في شرح الملتقى) نصه قات وقوله لم الابرأ عن
الاعيان لا يصح معناه ان العين لا تصير مسكاً للمدعى عليه لا أنه يبقى على دعواه بل تصح في الحكم اذا كان
الابرأ مضافاً للمستكام كالصلح عن بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة أي عن غير ما في

ولم يصرمسكاً للمدعى عليه
ولذا لو طفر بتلك الاعيان
حل له أخذها لكن لا تسمع
دعواه في الحكم وأما الصلح
على بعض الدين فيصح ويبرأ
عن دعوى الباقي أي قضاها
لاديانة فلذا لو طفر به أخذه
قهستانى ونحوه في أحكام
الدين من الاشياء وقصد
حققة في شرح الملتقى

٣ قوله أعرق بالقاف أي
أشد حالا في التحريم من
الربا اه منه

غير الزمة اذ لا يسقط بالاستسقاط أما القاسم فليسقط به والصلح اما السقاط للباقي أو ابراء عنه وكلاهما صحيح
 في دين الزمة ولذا لو طهر به أخذه قهسا متأنى وبرجندى وغيرهما أو ابراء عن دعوى الاعيان فصحيح بلا
 خلاف اهـ لكن قوله لانه يبقى على دعواه الخ يخالف لما انفكناه عن شرح الملتقى انفع عند قوله عن دعوى
 الباقي وفي الخلاصة أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصتي فيها أو عن دعواي فيها هذا كله باطل حتى لو ادعى
 بعده تسمع ولو أقام بيعة تقبل اهـ لكن في قوله لو ادعى بعده تسمع أى على غير المخاطب كالمس عن البحر تأمل
 والحاصل ان الذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان ابراء عنها على وجه الانشاء فاما أن يكون عن نفس
 العيني أو عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى به على المخاطب وغيره
 صحيح من جهة ابراء عن وصف الضمان فالابراء الصادر في القول والعقار ابراء عن الاعيان لا يمنع الدعوى
 بأدواتها على المخاطب ولا غيره فافهم نعم (قوله وضح الصلح عن دعوى المال) لانه في معنى البيع فاجازي به
 جاز صلحه درر ولما كان جواز الصلح وعدم جوازه دائرا على أصل وهو وجوب حل الصلح على أقرب عقدين
 العقود المعهودة وأشبهها هما أمكن صرح هذا الصلح لانه محمول على عقد البيع لا شرا كهما في مبادلة المال
 بالمال وهي حقيقة البيع وصرح عن دعوى المفعة حلا على الاجارة وعن دعوى الرق حلا على العتق بمال
 لا شرا كهما في تملك المفعة بعوض في الاول وفي أصل المعنى في الثاني ويراعى في الملحق ما راعى في الملحق به
 مهـ ما أمكن وذ كرساد صلح الزوج عن دعوى المرأة النكاح ورساد صلح عن دعوى حذ الخ ببناء على هذا
 الاصل أيضا لانه لم يمكن الحمل على واحد من العقود المعهودة ولم يكن صحيح آخر في كل منها حكم بفساده تدبر
 (قوله ولو باقرار) بيا لوجه الاطلاق أى سواء كان باقرار أو سكوت أو اسكار وسواء كان بمال أو بمفعة
 (قوله وبمفعة) أى ولو بمفعة ويكون بمعنى الاجارة اذا كان عن اقرار (قوله وعن دعوى المفعة) صورته أن
 يدعى على الورثة ان الميت أوصى بخدمة هذا العبد وأنكر الورثة لان الرواية تحفظ على انه لو ادعى استتجار
 عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز اهـ وفي الاشياء الصلح جائز عن دعوى المدافع الادعى اجارة كفى المستصفي
 اهـ رملى وهـ هذا يخالف ما في البحر تأمل (قوله ولو بمفعة عن جنس آخر) الاولى التعبير بن كالصلح عن
 السكني على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكني على سكني ولا يجوز كفى العيني والزياعي قال السيد الحموي
 لكن في الولو الحلية ما يخالفه حيث قال واد ادعى سكني دار فصالحه على سكني دار أخرى مدته معلومة جاز واجارة
 السكني بالسكني لا تجوز قال وانما كان كذلك لانهم ما ينعقدان تملكيا كالتملك اهـ أبو السعود وذ كره ابن مالك
 في شرح الوفاية بخلاف ما ذكروه في شرحه على الجمع قال في اليعقوبيسة والموافق للكتب ما في شرح الجمع
 والحاصل أن الجنس احدى علمتي الربا وباحدى العلمتين يحرم فتمليك المدافع لا يكون الانسيبة للحيوة ^{ان} ^{له}
 أن فيمنع مع اتحاد الجنس لامع اختلافه (قوله وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال) صورته ادعى على
 مجهول الحال انه عبده فصالحه المدعى عليه على مال جاز وكان عتقا بمال مطلقا أى في حق المدعى والمدعى عليه
 ان كان عن اقرار وفي حق المدعى ان كان عن سكوت أو اسكار ويكون حينئذ فدعاء عين وقطعا للخصومة في حق
 المدعى عليه (قوله ويثبت الولاء) لو وقع الصلح باقرار أى من المدعى عليه وهو العبد (قوله والا) أى وان لم يكن
 باقرار بان كان الصلح عن اسكار أو سكوت (قوله لا) أى لا يثبت لولاء لانه لم يصدق عليه انه معتقه بل ينكر
 العتق ويدعى انه حر الاصل ومن ادعى ولا شخص لا يثبت له الا بتصديق المدعى عليه كما تقدم في الاقرار (قوله
 الابينة) أى الآن يقيم المدعى البينة بعد ذلك فتقبل بيئته في حق ثبوت الولاء عليه ولا غير حتى لا يكون رقيقة ما
 لانه جعل معتقا بالصلح فلا يعود رقيقا من (قوله ولا يعود بالبينة الخ) يغني عنه قوله وكان عتقا على مال لان
 بالبينة أثبت انه كان رقيقا قبل الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا وجه لعوده رقيقا (قوله
 المدعى) بالبناء للمجهول وسية أى آخر الباب استثناء مسئلة وهي قوله الا في الوصى على مال الخ (قوله بأخذ
 البذل) متعلق بنزل قال الحموي ولو كان المدعى كاذبا لا يحل له البذل ديانة (قوله نزل باثما) أى بأخذ البذل أى

(وصح) الصلح (عن دعوى
 المال مطلقا) ولو باقرار أو
 بمفعة (و) عن دعوى
 المفعة) ولو بمفعة عن
 جنس آخر (و) عن دعوى
 الرق وكان عتقا على مال
 ويثبت الولاء ولو باقرار والا
 الابينة درر قلت ولا يعود
 بالبينة رقيقا وكذا في كل
 موضع أقام بيعة بعد الصلح
 لا يستحق المدعى لانه بأخذ
 البذل باختباره نزل باثما
 فاحفظ

فما يصلح أن يكون بائنا فيه أو مستأجرا أو مؤجرا أو معتقا على مال أو مختلفا فيما يصلح له (قوله عن دعوى الزوج) لو أسقط لفظ الزوج ما ضر قال في الشر بنبلالية لو أسقط لفظ الزوج لكان أولى ثم قال وهذا إذا لم تكن ذات زوج لأنه لو كان لها زوج لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع انتهى (قوله على غير من زوجة) أمواله كان لها زوج أي ثابت لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع شر بنبلالية قال القهستاني لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وأيس عليها العدة ولا تجر يد النكاح من زوجها كفي العمادية وشمل كلامه ما إذا ادعى أنه ما زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لأنه حين ادعى النكاح ادعاه على غير من زوجة أمواله ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأني كونه خلعيا وكذا لو لم يحل له نكاح المدعى عليه كترجحه أو أربع سواها ادعى أنه لا تصح حينئذ ولا وجه لصحة صلحه لعدم إمكان كونه خلعيا لأن الخلع لا يكون إلا بعد النكاح الصحيح (قوله وكان خلعيا) ظاهر أنه ينقص عدد الطلاق فيملك عليها المقتنين لو تزوجها بعد دأما إذا كان عن اقرار فظاهر وأما إذا كان عن انكار أو سكوت فمعاملة له تزوجه فتدبر ط (قوله ولا يطيب لوم مطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كفاية والحاصل أن ما يأخذه بدلا عن الصلح أن كان محققا في دعواه فإنه يطيب له فان كان في دعوى المسألة فإنه بدل ماله وان كان في دعوى المفعة فإنه أجرة ماله وان كان في دعوى الرق فإنه بدل العتق وان كان في دعوى النكاح فإنه بدل الخلع ولو كان مبطلا في دعواه لا يطيب له ما يأخذه لأنه أكل مال أخيه بالباطل وهـ ذاعام في كل مسائل الصلح (قوله لعدم الدخول) أي إذا كان كذلك في نفس الامر أمواله لم يحق دعواه وأنه دخل بها أو اختلى لا يحل لها إلا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لأنه أن جعل ترك الدعوى منها فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة منها كما إذا مكثت ابن زوجها وان لم تجعل فرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لأن الفرقة لم توجدها كانت الدعوى على حالها البقاء النكاح في زعمها فلم يكن شيء ثمة يقابله العوض فكان رشوة أهـ درر والظاهر أنه لا يجوز لها التزوج بعيره معاملة لها بزعمها ط قال الزيلعي وان كانت هي المدعية والزوج ينكر ذلك كرفي بعض نسخ المختصر أنه لا يجوز لأنه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة ادلم بسـ لم له شيء في هذه الفرقة وهي يسلم لها المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكون على دعواه ولا يكون هذا الصلح مفقدا قطع الخصومة فلا يصار إليه وكرفي بعضها أنه يجوز لأنه يجعل كآته زادها على مهرها ثم خالها على أصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة انتهى قال الحموي وأطال صاحب غاية البيان في ترجيح عدم الجواز (قوله وصح الصحة في درر البحار) لأنه يجعل كآته زاد في مهرها إلى آخر ما قدمناه وأقره في غرر الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف التصحيح وعبارة الجمع وادعت هي نكاحه فصالحها جاز وقيل لم يحجز (فائدة) في فروق المحبوبي لو ادعت امرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنكر الزوج فصالحها على مائة درهم على أن تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها والمرأة على دعواها ولو ادعى على امرأته نكاحها فجحدت فصالحها على مائة درهم لتقره وأقرت صح ويلزمه المال ويكون هذا ابتداء عقد وبه يظهر الفرق بين الأولى والثانية لأن في الفصل الأول لا يمكن جعله ابتداء عقد وفي الثانية يمكن (قوله المأذون له) أي بالتجارة (قوله عمدا) قد بدله لأنه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لأنه يسلك به مسائل الأموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لأنه لم يأذنه وإنما أذن له فيما هو من أعمال التجارة وليس هذا منها قال المقدسي فان أجازه صح عليه والا لا (قوله لكن يسقط به القود) لأنه صحيح بينه وبين أولياء المقتول لأنه مكافئ فيصح تصرفه في حق نفسه لا في مال الغير وهو المولى بغير إذنه لأن المولى أسقطه بالبدل ولا مانع من جانبه وحاصله كفي العناية أن نفس العبد ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب البذل في حق المولى بل تأخر إلى ما بعد العتق لأن صلحه عن نفسه صحيح لسكونه مكثا ولم يصح في حق المولى فصار كآته صالحه على بدل مؤجل يؤخذ به بعد العتق (قوله وبؤ أخذ) أي المأذون المصالح لأنه قد التزم المال وهو

(و) عن دعوى الزوج
(النكاح) على غير من زوجة
(وكان خلعيا) ولا يطيب لو
مبطلا ويحل لها التزوج
لعدم الدخول ولو ادعته
المرأة فصالحها لم يصح وقاية
ونقابة ودرر وماتق وصححه
في المجتبى والاختيار وصح
الصحة في درر البحار (وان
قتل العبد المأذون له رجلا
عمدا لم يعز صلحه عن نفسه)
لأنه ليس من تجارته فلم يلزم
المولى لكن يسقط به القود
ويؤخذ بالبدل بعد عتقه

معسرفي حال رقبه فينظر الى الميسرة وهي تكون بعد عتقه (قوله وان قتل عبدا) عبدا فاعل قتل (قوله
وصالحه المأذون) على تقدير مضاف أى صالح أو لبايعه يعنى اذا كان لهذا المأذون عبد قتل رجلا عدا فصالح
عنه مولا المأذون جاز وهكذا التصوير في غاية البيان فالمراد بالمولى العبد المأذون وهو مولى عبد قاتل عبدا
وأطلق صحة هذا الصلح فشملى أنه صحيح سواء كان على هذا المولى المأذون دين أو لم يكن وسواء كان على عبده
دين أو لم يكن كفى تسكئة الديرى وفي التعبير بالمولى عن المأذون تعسف كإتيه عليه عزى زاده ووجهه أن
المولى انما يطلق على الأسفل بعد عتقه ورق المأذون قائم فلا يصح إطلاق المولى عليه كما أفاده المولى أبو السعود
(قوله لانه من تجارته) لان استخلاصه كسراته مخ لانه باستحقاق القتل كل زائل عن ملكه وهو لو خرج عن
ملكه كان له أن يشتره فكذاله أن يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له أن يصالح عن نفسه كإسيأتى
(قوله والمكاتب كالحر) أى لخروجه عن يد المولى ادهو حريداوا كإتسابه له ما لم يعجز بخلاف المأذون فانه
عبد من كل وجهه وكسبه لمولاه ولهذا نفذ تصرفه على نفسه حيث جاز صلحه عنها قال فى الدرر ولهذا ان ادعى
أحد رقبته فانه يكون خصمه فقه واذا جنى عليه كان الارش له واذا قتل لا تكون قيمته للمولى بل لورثته
تؤدى منها كتابته ويحكم بحريته فى آخر حياته ويكون الفضل لهم قصار كالحر فيجوز صلحه عن نفسه ولا
كذلك المأذون ذكره الزيايى انتهى (قوله والصالح عن المعصوب) أى القمى لانه لو كان مثليا فلهذا فالصالح
ان كان من جنس المعصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف جنسه جازا اتفاقا ان ملك أى جاز مع
اختلاف الجنس (قوله الهالك) قبله لانه لا خلاف فى الصلح بالاكثر عند قيامه الا لا نظر للقيمة حينئذ أصلا
ابن ملك (قوله على أكثر من قيمته) أى ولو بعين فاحش قال فى غاية البيان بخلاف العين اليسير فانه لما دخل
تحت تقويم المقومين لم يعد ذلك فضلا فلم يكن ربا أى عندهما وقيد بقوله على أكثر من قيمته لانه يحمل الخلاف
قال فى جامع الفصولين غصب كرتب أو ألف درهم فصالح على نصفه فلو كان المعصوب هالك جاز الصلح ولو قائما
لكن عيبه أو أخفاه وهو مقر أو منكر جاز قضاء لادبائنا ولو حاضر ابراهه لكن غاصبه منكر جاز كذلك ولو وجد
المالك بينة على بقمته ماله قضى له به والصلى على بعض حقه فى كيلي أو وزنى حال قيامه باطل ولو أقر بغصبه وهو
ظاهر فى يده ويقدر مالكة على قبضه فصالحه على نصفه على أن يبرئه مما سبق جاز قيا سالا استحضار ولو صالحه
فى ذلك على ثوب ودفعه جاز فى الوجوه كلها اذ يكون مشتريا للثوب بالمعصوب ولو كان المعصوب قننا وعرضا
فصالح غاصبه مالكة على نصفه وهو غصبه عن ملكه وغاصبه مقر أو منكر لم يجز اذ صلحه على نصفه اذ راق قيامه
بخلاف كيلي أو وزنى اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقرن اه (قوله قبل القضاء بالقيمة)
أما بعد القضاء لا يجوز لأن الحق انقل بالقضاء الى القيمة منح فيرد الزيادة على القيمة أبو السعود (قوله جائز)
عند الامام خلافا لهما لان حق المالك فى الهالك لم ينقطع ولم يتحول الى القيمة وكان صلحا عن المعصوب لانه
قيمه فلا يكون اعتبارا به بأكثر من قيمته ربا والزائد على المسالية يكون فى مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة
وعندهما لا يجوز اذا كان بعين فاحش لان حقه فى القيمة فالزائد عليها باو يحمل ذلك اذ لم يكن مثليا صولح
عنه على مثله فانه لا يجوز الزيادة حينئذ وان كان من خلاف جنسه جازا اتفاقا والحاصل أن الامام يقول ان
الضمان بدل عن العين المستملكة فيجوز بالعامة ما لم يخالف اذا كانت قائمة حقيقة والصاحبان يقولان ان القيمة
هى الواجبة فى ضمان العبد وان لانه هى التى يمكن وجوبها فى الزمة دون العين فيكون المأخوذ بدلا عن
القيمة عند صاحبه فيزاد عن القيمة يكون ربا أبو السعود (قوله كصلحه بعرض) أى سواء كانت
قيمه كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكرها لشارحها مع أنها مستأق متناشرة الى أن يحملها لها
وطاهاه أن الصلح عن قيمه بعرض وان كانت قيمته أكثر جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على
عرض وان كانت قيمته أكثر من قيمه المعصوب جائزا فما صرح به فى الكافى وغيره غاية ما يقال ان
مقارنته بم قبله لمجرد تساويه ما فى الصحة عند زيادة البدل عن قيمة المبدل وان كان أحدهما اختلافا

(وان قتل عبدا) أى
للمأذون (وجلا عدا
وصالحه) المأذون (عنه
جاز) لانه من تجارته
والمكاتب كالحر (والصلح
عن المعصوب الهالك على
أكثر من قيمته قبل القضاء
بالقيمة جائز) كصلحه بعرض

والأخر اتفاقا فيان لم أفرده بالذكر كافي الهداية وكما فعل المصنف لكان أولى (قوله فلا تقبل الخ) لان
 بالصلح قد أخذ بعض حقه وأسقط باقيه والساقط لا يعود (قوله ولا رجوع للغاصب على المعصوب منه بشئ)
 أي سواء كان قبل القضاء بقيمة المعصوب أو بعده لعدم ظهور الرابن العرض وتيممة المعصوب للفقهاء العليتين
 فيه بخلاف ما لو دفعهما من جنس القيمة بعد القضاء به لان تقدير القاضي كتقدير الشارع فاذا دفع أو يذمه
 تحقق الرمان كان من جنس ما قدره القاضي أما لو قضى بالدرهم فدفع الدينار أو بالعكس فيجوز أيضا
 لفقد العلة وهو اتحاد الجنس لكن بشرط القبض في مجلس الصلح لا لا يفرق عن دين يدين أفاده الرحي
 * (تنبيهات) * الصلح على أكثر من مهر المثل جائز ولو طلقها بعد الدخول أو مات لا يجوز إلا على قدر مهر المثل
 لانه يصير بمنزلة الدين ولم يبق له حكم المهر ولذا لا يجوز الزيادة فيه * استهلك الماء فوضي بالقيمة واحدة فقبل
 القبض لم يطل وكذا لو اطلق بلا قضاء * غصب طوق ذهب مائة مثقال فضاع فصالحه على مائة ثم أقر المدعي
 أن أحدهما كان ملك المدعي عليه فالصلح جائز عن الثاني ولا يرجع عليه ولو أقام المدعي بينة على الالف والدار
 بعد الصلح كان على حقه في الدار لان المائتين التي أخذها المائسهما من الالف وقد حط عنه الباقي منها ولو ادعى
 دار أو ألفا فصالحه على ألف ثم برهن على نصف الدار ونصف الالف لم يكن له من ذلك شئ ولو أقام البينة على
 ألف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف وأخذ نصف الدار ولو استحققت الدار من يد المدعي عليه لم
 يرجع من الالف بشئ لانه يقول الالف التي قبضت عن التي ادعى وقبض الالف والدار الدرهم والدينار
 ووجه عدم كون البديل عن الجميع أن الشراء الواحد لا ينتظم الاسقاط والمعاوضة ولو أعطاه ثوبان جميع
 حقه فهو صلح بالجميع (قوله ولو أعتق موسر عبدا الخ) قيد بالموسر لانه لو كان معسرا يسعي العبد في نصفه كما
 في مسكين (قوله لا يجوز لانه مقدر شرعا) قال في الدرر لان القيمة في العتق منصوص عليها وتقدير الشارع
 ليس أدنى من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اهـ بخلاف ما تقدم لانها غير منصوص عليها وان
 صالحه على عرض جاز كيفما كان لانه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس عيني (قوله لعدم الرمان) لانه
 قول بصورة بصورة على قوله أو قيمة بصورة على قولهما وعلى كل فلا ربا (قوله وضح في الجنابة العمد الخ)
 شمل ما اذا تعدد القتاتل أو انفر دحتي لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الدية جاز وله قتل
 البقية والصلح معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل رملي (قوله ولو في
 نفس مع اقرار) تنفسه بر لا إطلاق أي سواء كان العمد في النفس أو مادونها وسواء كان الصلح عن اقرار
 أو انكار أو سكوت (قوله بأكثر من الدية) أي في النفس (قوله والارش) أي في الاطراف (قوله
 أو بأقل) أي على أقل وان كان أقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له واعجب بالعقد بقدر بتقديرهما
 بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسمية مادون العشرة فبعلانه مقدر شرعا (قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه
 القصاص وهو ليس بحال ولا يتحقق فيه الربا فلا يبطال الفضل لعدم الجانسية بين موجب العمد وهو
 القصاص والمدفوع من المال (قوله كذلك) أي أكثر من الدية أي مطلقا في النفس أو الاطراف مع
 الاقرار أو السكوت أو الانكار (قوله لاتصح الزيادة) أفاد بالتقييد بالزيادة صحة النقص ويجعل اسقاطا
 ط واذ لم تصح الزيادة فالصلح صحيح والزيادة غير لازمة كافي الدرر والشرنملاية (قوله لان الدية في الخطا
 مقدرة) أي شرعا والزيادة عليها تكون ربا فيبطل الفضل ومقاديرها مائة بغير أو مائتا بقرة أو مائتا شاة أو
 مائتا حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم عزمي عن الكافي فلا يجوز الزيادة عليه كالأجور الصلح في
 دعوى الدين على أكثر من جنسه ط قال الرحي وهذا في الدراهم والدينار بظاهر وأما في الابل فينبغي
 الجواز لفقد القدر اهـ (أقول) سيأتي قريبا ما يؤيده فافهم (قوله بغير مقاديرها) أي بغير الذهب والفضة
 والابل كائن صلح بعروض أو حيوان غير ما ذكره سواء كانت قيمة قدر دية أولا وأفاد أن الكلام دينا
 اذا صلح على أحد مقادير الدية المتقدمة (قوله بشرط المجلس) أي بشرط القبض في المجلس اذا كان

(فلا تقبل بينة الغاصب
 بعده) أي الصلح على (ان
 قيمته أقل مما صلح عليه
 ولا رجوع للغاصب) على
 المعصوب منه بشئ (لو صادقا
 بعده انما أقل) بغير (ولو
 أعتق موسر عبدا مشتركا
 فصالح) (الموسر) (الشريك
 على أكثر من نصف قيمته
 لا يجوز) لانه مقدر شرعا
 فيبطل الفضل اتفاقا (كالصلح
 في) المسئلة (الاولى) على
 أكثر من قيمة المعصوب
 (بعد القضاء بالقيمة) فانه
 لا يجوز لان تقدير القاضي
 كالشارع (وكذا لو صلح
 بعرض صح وان كانت
 القيمة أكثر من قيمة
 معصوب تلعب) لعدم الربا
 (و) صح (في) الجنابة
 (العمد) مطلقا ولو في نفس
 مع اقرار (بأكثر من الدية
 والارش) أو بأقل لعدم الربا
 (وفي الخطا) كذلك (لا)
 تصح الزيادة لان الدية في
 الخطا مقدرة حتى لو صلح
 بغير مقاديرها صح كيفما
 كان بشرط المجلس

ما وقع عليه الصلح ديناً في الذمة وهذا مقيد بما إذا كان الصلح بمكيل أو موزون كما قيده في العناية ح زيادة
 من ط (قوله) لا يكون ديناً بدين (أي افتراق دين وهو الدية بدين وهو ما وقع عليه الصلح) (قوله)
 أحدها) كالابل مثلاً (قوله بصير) بضم الباء وفتح الصاد وكسر الباء المشددة فعل مضارع (قوله) كنس
 آخر) فلو قضى القاضى بمائة بعير فصالح القاتل عنها على أكثر من مائتي بقرة وهي عنده ودفعها جازلان
 الحق تعين فيه بالقضاء فكان غيره من المقادير كنس آخر فأمكن الحمل على المعاوضة منح وفي الجوهره انما
 جاز ذلك لان قضاء القاضى على الوجوب في الابل فاذا صالح على البقرة فالبقرة لا تليست بمستحقة وبيع الابل
 له بالبقرة جائز واذا صالح عن الابل بشئ من المكمل والموزون مؤجل فقد عوض ديناً بدين فلا يجوز ان صالح
 عن الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر مما يتبعها من زيادة غيره متعينة وان كان لا يتغاس فيها لالانه
 صالح على أكثر من المستحق اه وقوله على أكثر الظاهر أنه بالقل كذلك بالاولى قاله أبو الطيب (قوله)
 فسد) لان هذا صلح عن مال فيكون نظير الصلح عن سائر الديون (قوله) ويسقط القود) أي في العمد أي
 بجائنا ان سمي نحو تخير بعني يصير الصلح الفاسد فيهما لوجب القود دفعوا عنه وكذا عني تخير أو حر كافي
 الهندية وهذا بخلاف ما اذا فسد بالجهالة قال في المنع في الكلام على العمد ثم اذا فسد التسمية في الصلح
 كما اذا صالح على دابة أو ثوب غير معين نجب الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه بجائنا فيصار الى وجهه الاصل
 بخلاف ما اذا لم يسم شيئاً أو سمي الخمر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا أي من أب القصاص انما يتقوم
 بالتقويم ولم يوجد في قوله فيصار الى وجهه الاصل فطر لانه القصاص لا الدية وبعد دخوله ذلك بالدهن
 رأيت سرى الدين بنيه عليه ط (قوله) بالصلح عن دم عمد) محله ما اذا صدر التوكيل من الجاني (قوله) أو على
 نسخ المتن أو عن بدل على (قوله) يدعيه على آخر) تنع الشارح في هذا المصنف في شرحه وفي العبارة قلب
 والصواب يدعيه عليه أي حمله على أن التوكيل من طرف المدعى عليه والاذا كان مدعيه على آخر ديناً
 فوكل من يصالحه على بعضه كيف يقال البدل يلزم الموكل مع أنه هنا أخذ البدل لادافعه وبدل عليه قوله
 الاتي لزوم بدله الموكل وعبارة الدرر هكذا وليس فيها كلفة على وعبارة السكندر ومن وكل رجلاً باصلح عنه وصالح
 الوكيل لم يلزم الوكيل ما صالح عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما صنع في الدرر لاسلم من هذا الآن
 تحمل عبارته هنا على ما ذكرنا بان يقال أو على بعض دين يدعيه آخر عليه فتأمل قال الشافعي لان هذا
 الصلح اسقاط محض فكان الوكيل فيه سفيراً ومعه فلا يكون البدل عليه كالوكيل بالسكاح الآن يضمه
 فانه حينئذ يؤخذ به اضمائه لالعقد الصلح اه (قوله) من مكمل وموزون) هكذا قيدهم هذا القيد في الدرر
 وتبعه الشارح الآن عبارة الدرر بالخط أو الواو بمعنى أو أي سواء كان ديناً منها بحسب الاصل أو بحسب
 التقدير قال أبو الطيب ان كان المراد من مكمل وموزون أن من بيانية للدين فلا حاجة الى اشتراط أن يكون
 الدين بدل المكمل والموزون لان الدين لا يكون الا أحدهما الا لا يكون ديوناً اه وبه طهر قول
 بعض الافاضل هل مثله المعداد المتقارب والمذروع اذا بين طوله وعرضه وصفته فانهم قالوا يجوز فيه حينئذ
 السلم ويصح ثبوته في الذمة براجع اه فتأمل (قوله) لزوم بدله الموكل) هذا ظاهر فيما اذا كان الوكيل
 من طرف الجاني ولا يظهر اذا كان من طرف الولي لانه أخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب الدين
 اذا كان الموكل هو المدعى لان الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل قسماً على الصلح بأقسامه
 الثلاثة وبه صرح العيني (قوله) لانه اسقاط) أي للقود عن القاتل وبعض الدين عن المدعى عليه
 (قوله) فيؤخذ بصحانه) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح في الحام وكذا يرجع في الصورة التالية
 لهذه كافي المقدسي وفي السكاح لا يرجع لان الامر بالصلح عنه أمر بالاداء لا بفيد الامر فأنه اذا صلح عنه
 جائر بلا أمره بخلاف السكاح لانه لا يدعيه من الاجبي والامر بالحام كالامر بالصلح حتى يرجع على
 الأمر ان ضمن وأدى عنه زباني قال عبد الرحيم قوله الا أن يضمه أي يكفل الوكيل البدل وأن

لا يكون ديناً بدين وتعين
 القاضى أحدها بصير غيره
 كنس آخر ولو صالح على
 نجر فسد فتلزم الدية في
 الخطا ويسقط القود لعدم
 ما يرجع اليه اختيار
 (وكل) زيد (ع) رابا الصلح
 عن دم عمد أو على بعض
 دين يدعيه) على آخر من
 مكمل وموزون (لزم بدله
 الموكل) لانه اسقاط فكان
 الوكيل سفيراً (الآن
 يضمه الوكيل) فيؤخذ
 بضمانه (كلو وقع الصلح
 من الوكيل (عن مال بصل
 عن اقرار)

بضميف العقد الى نفسه والى مال نفسه اه وهـ اذا كان الصلح عن دم العمد كما ذكره المصنف
 عن اقرار أو سكوت أو انكار أو فيما لا يحتمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كما ذكره المصنف أيضا
 لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا فلا يلزمه شيء الا بالالتزام وأما فيما يحتمل على المعاوضة فسيذكره بقوله
 الآتى هنا كما اذا وقع عن مال بئال الخ (قوله فيلزم الوكيل) أى ثم يرجع على الموكل كما مقرر بئالان
 الوكيل أصل في المعاوضات المالية فترجع الحقوق اليه دون الموكل فيطالب هو بالمعوض دون الموكل عني
 (قوله لانه حينئذ كبيع) أى والحقوق في عقد البيع ترجع الى المباشرة فكذا فيما اذا كان بمنزلة فيلزم
 الوكيل ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل ومقتضى الاطلاق أنه يرجع وان لم تكن الكفالة بامر الموكل
 كما صرح به عند قوله الآتى بأمره (قوله مطابقا) سواء كان عن مال بئال أو لا وسواء كان في دم عمد
 ودين أو غيرهما وهذا انما يظهر في جانب المدعى عليه اذ هو في جانبه فدائعين وقطاع نزاع وهذا انما يعود الى
 الموكل لا الى الوكيل (قوله صالح عنه) أى عن المدعى عليه فضولى الخ هذا فيما اذا اضاف العقد الى المصالح
 عنه لما في آخر تصرفات الفضولى من جامع الفضولين ف الفضولى اذا اضاف العقد الى نفسه يلزمه البذل
 وان لم يضمه ولم يصفه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا السلم عن العير انتهى قال الزيلعي وهـ اذا مفروض
 فيما لا يحتمل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواته أما اذا كان عن معاوضة فيمضى على الفضولى اذا كان
 شرا عن اقرار (قوله بلا أمر) قيد به لانه لو كان بأمر نفذ الصلح على المدعى عليه وعليه البذل الا في صورة
 الضمان فالبدل على المصالح عند الامام الخواص وذ كرشخ الاسلام أنه عليه وعلى المدعى عليه أيضا فيطالب
 المدعى به أيهما شاء فهـ استأنى عن الحيط (قوله صح ان ضمن المال) لان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي
 مثله يستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يسلم للمدعى عليه شيء كالا يسلم للاجنبي والمقصود من هـ اذا الصلح
 رضا صاحب الحق لا رضا المدعى عليه اذ لا حظ له فيه والمدعى ينفرد بالصلح فيما لا معاوضة فيه غير انه لم يرض
 بسقوط حقه مجابا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح انتهى (قوله أو اضاف الصلح) أى البذل الذى
 وقع عليه الصلح (قوله الى ماله) بان يقول صاحبتك على ألف من مالى أو على عمدي فلان الاضافة الى
 نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو قادر على ذلك فيلزمه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أى وأشار الى نقد
 أو عين وانما صح فيه لان المعروف المشار اليه كالمضاف الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه
 فيتم به الصلح (قوله أو كذا) أشار به الى الصورة الرابعة وهى صورة الاطلاق بان قال على ألف (قوله وسلم
 المال) أى فى الأخير وهى الصورة الرابعة (قوله صح) مكرر بما فى المتن وانما صح لانه بالتسليم حقيقة
 ثم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال فى الدرر وأما الاول فلا الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي
 حقه الاجنبى والمدعى عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولى أصلا اذا ضمن كالفضولى للعلع اذا ضمن
 البذل وأما الثانى فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد التزم تسليمه فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم
 فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعى فوق
 دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه اه باختصار (قوله وصار متبرعا فى السك) أى فى أربع صور
 الفضولى المارة آنفا وهى ما اذا ضمن المال وما اذا اضاف الصلح لماله وما اذا قال صاحبتك عنه بألف ولم يرد
 وسلمها وما اذا قال على ألفى هذه أو عمدي هذا أو سلم فلواستحق العوض فى الوجوه التى تقدمت أو وجدته ونحوها
 أو ستوقا لم يرجع المصالح لانه متبرع التزم تسليمه شيء معين ولم ياتزم الا بقاءه من غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن
 يرجع بالدعوى لانه لم يرض بترك حقه مجابا الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار قريضا فى
 ذمته ولهذا لو امتنع عن التسليم يجبر عليه زيادى (قوله الا اذا ضمن بأمره) ثم يرجع على المصالح عنه ان
 كان الصلح بعير أمره بترابه فتقيد الضمان اتفاقا وفيه الامر بالصالح والخلع أمر بالصمان لعدم توقف
 صحتها على الامر فيصرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين انتهى (أقول) لم يظهر

فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (أما اذا كان عن
 انكار لا) يلزم الوكيل
 مطالعا بحو ودرر (صالح
 عنه) فضولى (بلا أمر صح
 ان ضمن المال أو اضاف)
 الصلح (الى ماله أو قال على)
 هذا أو (كذا وسلم) المال
 صح وصار متبرعا فى السك
 الا اذا ضمن بأمره

في الفرق تأمل (قوله عزى زاده) لم أجد فيه فليراجع (قوله والا يسلم في الصورة الرابعة) الاولى ترك
 هذا القيد وابقاه على العموم بأن يقول والا يكن كذلك أي لم يضمن ولم يصف ولم يشتر ولم يسلم أو يقول
 والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعه فهو موقوف لانه لم يسلم للمدعى عوض فلم يسقط حقه بمجانبة عدم
 رضاه فان أجاز له المدعى عليه جاز ولزمه المشروط بالترامه باختياره وان رده بطل لان المصالح لا ولاية له على
 المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور أو بعاجل الرابعة بتقيدها وهي التسليم وعدمه صورة واحدة
 كالزايحي وبعضهم جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه أخرى وهذه الصورة الخامسة مترددة بين
 الجواز والبطلان ووجه الحصر كافي للدوران الفضولي اما أن يضمن المال أولا فان لم يضمن فاما أن يضيف الى
 ماله أولا فان لم يصفه فاما أن يشتر إلى نقد أو عرض أولا فان لم يشتر فاما أن يسلم العوض أولا فالصالح جاز في
 الوجوه كلها الا الاخيرة وهو ما اذ لم يضمن البديل ولم يصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدعى حيث لا يحكم
 بجوازه بل يكون موقفا على الاجازة لم يسلم للمدعى عوض انتهى وجعل الزايحي الصور أربعاً والحق
 المشار بالمضاف أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة وحده بل لا يتوقف على وجهه على الشارح
 اعتراض تأمل (قوله ولزمه البديل) المشروط بالترامه باختياره (قوله والا بطل) لان المصالح لا ولاية له على
 المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه (قوله والخالف) أي اذا صدر من فضولي عن المرأة بديل فان ضمنه أو أضافه الى
 مال نفسه أو أشار به ولزمه وكان متبرعا وان أطلق ان يسلم صح والاقوقف على اجازتها قال في التبيين وجعل
 في بعض شروح الجامع في باب الخلع الالف المشار اليه أو العبد المشار اليه مثل الالف المنكر حتى جعل
 القبول الى المرأة انتهى (قوله من الاحكام الخمسة) التي خامسها قوله والا بطل أو التي خامسها قوله والا فهو
 موقوف بعد قوله أو على هذا يؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة والاولى في التعبير أن يقول
 والخالف في جميع ما ذكره من الاحكام في الصور الخمسة كالصالح لانه ليس لما الاحكام وهذه الجواز في الصور
 الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى وقفية أرض) أطلق فيه فموقفية من نفسه وغيره (قوله
 ولا يبيته) مفهوماً أنه اذا وجد البيعة لا يجوز الصلح لانه لا مصلحة فيه ولا انفار لكون البيعة قد ترد والقاضي
 قد لا يعدل (قوله وطار له) أي للمدعى ولم يدكر هل يطيب للمدعى عليه الأرض اذا كان المدعى صادقا
 والظاهر أن لا يطيب (قوله لو صادقا في دعواه) فيه انه لو كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انها
 وقف وبطل الوقف حرام فملكه من غير موع فأخذ به مجرد رشوة ليكيف دعواه فكأن كما اذا لم يكن صادقا وقد
 يقال انه انما أخذ به كيف دعواه لا يبيته ووقفية وعسى أن يوجد مدعى آخر ط لكن أطلق في وقف الحامدية
 الجواب بانه لا يصح قال لان المصلحة يأخذ بديل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون
 في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف ولا يجوز له بيعه فهنا كان الوقف ثابتا فلا يستبدل به لا يجوز والا
 فهذا يأخذ بديل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اه ثم نقل الحامدي
 ما هنا ثم قال في تأمل (أقول) تأملته فوجدت أن المعاوضة في الوقف والحالة هذه جائزة لما صرحوا به من جواز
 استبداله اذا وقع في يد غاصب نعم يلزم أن يجعله حينئذ بديل الموقوف أما اذا كان من أهل الاستحقاق أهله الوقف
 وأخذ ما أخذ به بالمصلحة عوضا عن حقه في العلة طاب له ذلك ما لم يتجاوز عن قدر استحقاقه منه تأمل وانظر
 ما تقدم في باب البيع الفاسد من النهر عند قوله بخلاف بيع من صم الى مدبر (قوله وبيع الوقف لا يصح)
 الظاهر أنه من قال يطيب له أي يطيب له الاخذ ويجعله مكانا موقفا لجزءه عن تحصيل الوقف بفقد البيعة ومن
 قال لا يطيب له أراد لا يطيب له التصرف فيه لانه بدل الوقف في زعمه ويكون له حكم الوقف تأمل (قوله فالثاني
 باطل) فلو ادعى دارا فانكر ذواليد وصالحه على ألف على أن يسلم الدار لذى اليد ثم يهرن ذواليد على صلح قبله
 فالصلح الاول ماض والثاني باطل جوى وهذا اذا كان الصلح على سبيل الاستعانة بما اذا كان الصلح على
 عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائر ويفسخ الاول كالبيع فور العين عن الخلاصة وكذا نقله

عزى زاده (والا) يسلم في
 الصورة الرابعة (فهو)
 موقوف فان أجاز له المدعى
 عليه جاز ولزمه (البديل)
 (والا بطل والخالف في جميع
 ما ذكره من الاحكام) الخمسة
 (كالصلح ادعى وقفية
 أرض ولا يبيته له فصالحه
 المنكر لقطع الخصومة
 جاز وطاب له) البديل (لو
 صادقا في دعواه وقبل)
 قائمه صاحب الاجناس
 (لا) يطيب لانه يبيع معنى
 وبيع الوقف لا يصح (كل
 صلح بعد صلح فالثاني باطل

البيرى عن الخلاصة عن المشتى قالت لكن استظهر سيدى الوالد رحمه الله تعالى أن الصلح على سبيل الاسقاط
بمعنى الاراء و بطلان الثانى ظاهر ولكنه بعد الارادة هنا فالمسبب حل الصلح على المتبادر منه ويكون
المراد به ما اذا كان يمثل العوض الاول بقريضة قوله كالبيع وعليه فظاهر أن حكمه كالبيع في التفصيل
المساوية كذا كره فى أول البيوع (قوله وكذا النكاح بعد النكاح) فلا يلزمه الا المهر الاول ولا ينفسخ العقد
الاول اذ النكاح لا يحتل الفسخ والمسئلة ذات خلاف فقيل تجب التسمية الثانية وقيل كل منهما قال فى جامع
الفتاوى تزوج امرأة بألف ثم تزوجها بألفين فالمهر ألفان وقيل ألف وفى المسئلة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج
على آخر ثبتت التسميتان فى الاصح - وى (قوله والحوالة بعد الحوالة) أى اذا صدرت حوالة على شخص
فقبها ثم اذا صدرت على شخص آخر فالشبهة باطلة لان الدين ثبت فى ذمة الاول بالحوالة عليه فلا ينتقل
بالحوالة الثانية على غيره كذا كره ط واستفيد منه ان المحال عليه فى الثانية غيره فى الاولى وبه صرح فى
الاشباه بقوله الكفالة بعد الكفالة صحيح، لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كفى التنقيح
قال الحوى وهذا يخرج المسئلة عن كونها من جزئيات القاعدة اذ المتبادر من تجديده عقد البيع تجديده
بالنسبة الى البيع الاول بعينه والمشتري الاول بعينه وكذا الكلام فى الصلح بعد الصلح والكفالة بعد
الكفالة ووزانه فى الحوالة استحالة المحال عليه والحال به فى الحوالة التى معها حينئذ لا ينتهض قوله لانها تنقل
فلا يجتمعان وينبغى أن تصح الحوالة الثانية وتكون تأكيده الاولى على طبق الكفالة فتدبر ذلك اه
وعليه فالمسئلة بان يقال بان كاله على آخر ألف فأحال عليه بهما شخصاً ثم أحال عليه بها
شخصاً آخر أو كما تقدم بان أحال زيد عمر ابنيه على بكر حوالة صحيحة ثم أحاله بهما على بشر لانصح الحوالة الثانية
لان الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وحيث فرغت ذمة الحبل فكيف يصح أن يحيل مرة ثانية نعم لو نفاها
الاحالة الاولى صححت الثانية (قوله والصلح بعد الشراء) بعدما شترى المصالح عنه (أقول) بهانه تكون
الدعوى حينئذ فاسدة والدعوى بعد الدعوى الفاسدة صحيح تأمل وصورته اذا اشترى شخص داراً مملوكة
آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فصالحه البائع فهذا الصلح باطل لتناقضه فان ادعاه على
الشراء منه دليل أنهم ملك البائع ثم الدعوى والصلح بعدهما باقصة قال فى جامع الغصوين ولو كان الشراء
بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل اه (قوله الا فى ثلاث مذكورة فى بيوع الاشباه الكفالة) أى
لزيادة التوثيق ولو أخذ منه كفلاً ثم أخذ منه كفلاً آخر صح ولا يبرأ الاول بكفالة الثانى كفى الحاشية (قوله
والشراء) أى يصح بعد الشراء ويبطل الاول أطلق فى جامع الغصوين وقيده فى القبية بأن يكون الثانى
أكثر مما من الاول أو أنى أو يجنس آخر والا فلا يصح أشباهه وفى البحر وادعاءه عدد الايجاب والقبول انعقد
الثانى وانفسخ الاول ان كان الثانى بأزيد من الاول أو أنقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى قال فى
التراخيص قال بعثت عبدي هذا بألف درهم بعثته بمائة دينار فقال المشتري قبضت بمصر فى الايجاب
الثانى ويكون بيعاً بمائة دينار ولو قال بعثت هذا العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثته بمائة دينار
فى المجلس أو فى مجلس آخر وقال المشتري اشتريت بمائة دينار وبنفسه الاول وكذا لو باعه بجنس الثمن
الاول بأقل أو بأكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم يباعه بمائة أو يباعه بعشرة فان باع بعشرة لا ينفسخ الثانى ويبقى
الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الايجاب فقط ومثال لتكرار العقد (قوله والاجارة) أى بعد الاجارة
من المسئلة أجزاها الاولى فالثانية فسخ لاولى كفى البرازية قول فى البحر وينبغى ان المدة اذا التحدت فيها ما واحد
الاجران لا تصح النسيئة كالبيع وزاد فى الغصوين الشراء بعد الصلح فانه يجوز ويبطل الصلح (قوله عن
انكار) اعلم ان ما ذكره لا يتأتى عند الاقرار قال فى جامع الغصوين ادعى عليه ثوباً فأنكر ثم برهن
أن المدعى أكثر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل وبهذا الصلح والقضاء لا فائدة الايجاب ولو برهن انه أكثر بعد الصلح ان
الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقرأه هذا زعم انه أخذ بدل الصلح بعير حتى بخلاف اقرأه قبل الصلح

وكذا النكاح بعد النكاح
والحوالة بعد الحوالة
و (الصلح بعد الشراء)
والاصل ان كل عقد أعيد
فالثانى باطل الا فى ثلاث
مذكورة فى بيوع الاشباه
الكفالة والشراء والاجارة
فلترجع (أفام) المدعى
عليه (بينه بعد الصلح عن
انكار المدعى قال قبله)
قبل الصلح (ليس لى قبل
فلان حق

لجواز أن يملكه بعد اقراره قبل الصلح ذكره الحوى (قوله فالصلح ماض على الصحة) ولا تقبل البينة لاحتمال
 أنه ثبت له حق بعد هذا الاقرار بحسب الاف المسئلة الثانية فإنه اقرار من المدعى انه مبطل في دعواه وذكروا
 الشرع بل لا في رسالة الابرار عن هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صالحه على اعتبار انه قد رى يمينه بالصلح
 واقضاء اليمين بالمال جائز فكان اقدمه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فدعواه بعد ذلك انه لم يصح
 الصلح صار متناقضا والمتناقض يمنع صحة الدعوى وأفاد تعليل الثانية بنحو ما ذكرنا صورة ذلك ادعى ثوبا فانكر
 فصالح على شيء ثم أقام البينة ان المدعى قال قبل الصلح انه لاحق في هذا الثوب لا تقبل بينته ويكون الصلح
 والقضاء ماضين لانه افتدى لليمين حيث وقع عن انكاره فلا ينقض أفاده بعض الفضلاء (قوله بطل الصلح) لانه
 باقراره هذا زعم انه أخذ بعد الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد اقراره قبل الصلح
 والحاصل أن عدم قبول بينته في الاولى لمساقيه من التناقض لان التناقض يمنع قول البينة لاقراره بخلاف
 الثانية لانه لم يظهر وجه التناقض لان الصلح ليس اعترافا بالملك كما صرحوا به فإنه يكون عن اقرار وسكوت
 وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى أنكر فصالحه ثم ظهر بعده
 أن لا شيء عليه بطل الصلح اه أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة
 المتهم وبه صرح مولانا في بحره ح ولا يخفى أن عمالة مضي الصلح على الصحة في مسئلة المتن المتقدمة عدم
 قبول الشهادة لمساقيه من التناقض فلم يظهر حينئذ أن لا شيء عليه فلم تشملها عبارة العمادية فافهم أفاده
 سيدى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذا من التناقض المردود لانه يدعى أمر اكان خفيا عليه وهو
 اقرار المدعى بعدم حقه في المدعى قبل الصلح ولو كانت العمالة ما ذكره لما صحت في الثانية أيضا لانه متناقض
 فيهما بعد اقدمه على الصلح والعمالة الصحيحة في ذلك انه ان ثبت أنه قال ذلك قبل الصلح لا يكون مانعا من صحة
 الصلح لاحتمال حصول حقه بعد ذلك قبل الصلح وفي الثانية لا يحتمل قال في الخلاصة من آخر الدعوى
 لو استعمار من آخر دابة فهاكت فأنكر وبالدابة الاغارة فصالحه المسئلة تعير على مال جاز فلو أقام المسئلة تعير
 بينة بعد ذلك على العارية فثبت بينته وبطل الصلح اه أى لظهور أن لا شيء والله أعلم وفي البرازية أيضا
 ما يفيد أن المراد بالظهور لا من طريق إقامة المصالح البينة أنها لا تقبل لمساقيه من التناقض ونص عبارته في
 كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي المتق ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه
 لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم
 حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقاراه بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال
 لاحق لي بجهة الميراث ثم قال انه ميراثى عن أبى فأما غيره اذا ادعى ملكا لجهة الارث بعد الاقرار بعدم
 الحق بطريق الارث بان قال حق بالشراء أو بالهبه لا يبطل اه (قوله ثم نقل) أى المصنف (قوله عن
 دعوى البرازية) عبارتها عن المتق ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه لاحق له فيه
 ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل
 الصلح يملك الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقاراه بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال انه ميراثى
 عن أبى ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فأما اذا ادعى ملكا لجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث
 بان قال حق بالشراء أو بالهبه لا يبطل اه فظهر أن مراده أنه لو قال بعد الصلح لاحق لي قبل المدعى انما يبطل
 الصلح اذا أطلق أما اذا عين بأن قال لاحق لي من جهة الارث متلافقيل له فدبطل الصلح فقال انه حق بجهة
 الشراء متلافقيل الصلح صحيحا على حاله وان علم الحاكم غير معتبرا لأن على المفتى به (قوله فيحذر) مانع له
 عن البرازية (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ماد كره البرازية من قوله هذا اذا اتحد الاقرار تقييد لعدم
 صحة الصلح اذا أقر المدعى ولا اشكال فيه ولعله أراد تحرير ما قاله المصنف من تقييد ما في العمادية فإنه غير
 ظاهر كما علمت والله تعالى أعلم (نوع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى أنه استعمار

فالصلح ماض على الصحة
 (ولو قال) المدعى (بعده
 ما كان لي قبله) قبل المدعى
 عليه (حق بطل) الصلح بغير
 قال المصنف وهو مقيد
 لاطلاق العمادية ثم نقل
 عن دعوى البرازية أنه لو
 ادعى الملك بجهة أخرى لم
 يبطل فيحذر (والصلح

دابة فلان وهلك عند فأنكر المالك الاعاز وأراد التضمن فصالحه مدعى العارية على مال ثم أقام بينة على العارية قبلت بينته وبطل الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخيز من مسلم (قوله والفسادة ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا أى والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالدعوى أنها أمتته فقالت أبا حرة الأصل فصالحها عنه فهو جائز وإن أقامت بينته على أنها حرة الأصل بطل الصلح إذا لم يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الأصل * ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها الوأفادت بينة أنها كانت أمة فلان أمة فلان أمة فلان أول وهو يملكها بعد ما مدعى شخص أنها أمتته أى وصالحها لا يبطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول إن فلانا الذى أعتقك كان غصبك فى حتى لو أقام بينة على هذه الدعوى تسمع مدعى وقوله هنا وهو يملكها بجله حالية ط (أقول) وشهادة الشهود أنه أعتقها وهو يملكها لا تنفى ذلك لأن لهم أن يشهدوا بالملك له بظاهر اليد تأمل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حدود عن دعوى أجرة نائمة أو مغنية أو تصوير محرم اه وعلم أن قوله قالت أبا حرة الأصل أى برهنت عليه بدليل ما قال بعد ظهور حرية الأصل فإن الظهور بالبينة وبدليل ما قال فى مقابلته الوأفادت بينة أنها كانت الخ وقول صاحب الاشباه وهو توفيق واجب قال محشبه فى شرح الوفاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون يشترط ولكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقا مجهولا فى دار فصول على شئ يصح الصلح على ما مر فى باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفى الذخيرة ألحق مسائل تؤيد ما قلناه قال الشيخ محمد بن معين المفتى إذا علمت هذا علمت أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انما صح الصلح فى المسئلة التي استند اليها صدر الشريعة لأن الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح على أن دعوى أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا ممنوع علمنا فى الفتاوى البرازية والذى استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذى يمكن تصحيحها كما ذكرنا ذلك ذكرنا فى أحد الحدود يصح وفى مجمع الفتاوى سئل شيخ الاسلام أبو الحسن عن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن تكون صحيحة اه وقد ذكرنا ما ذكرنا أن قوله فلا يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الجوى وحيد فلا بد من التوفيق فلجرح (قوله وحرف الاشباه) هذا التحريف غير محذور وهو الرملى وغيره بما فى البرازية والذى استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذى اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المجهول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشباه الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كفى القبية ولكن فى الهداية فى مسائل شتى من القضاء أن الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا ترك شرط المدعى كما ذكره وهو توفيق واجب فيقال الا فى كذا والله تعالى أعلم * قال الجوى وعليه لا يظهر له هذا الحل فائدة لأن صاحب الهداية صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة أو لترك شرط المدعى فاذا صح الصلح مع فسادها بأى سبب كان خالف ما فى القبية فتأمل قال الرملى وغيره ما حره فى الاشباه غير محذور كما علمته آغا (قوله وقبل اشتراط صحة الدعوى) تطويل من غير فائدة فلا قال وقبل يصح مطلقا كان أو وضع وقد علمت المفتى به (قوله كما اعتمد صدر الشريعة آخر الباب) قد علمت ما فيه من النظر وقد علمت عبارته وأن المتبادر أنه أراد الفاسدة بدليل التمهيل لأنه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول الخ قال الرملى فى حاشيته على الخ بعد نقل عبارته أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة إذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حدود أو بطلان الكاهن وأجرة النائحة والمغنية ودعوى الضمان على الراعى الخاص أو المشترك إذا قال أكلها السبع أو سرق فصالحه رب العنم على دراهم معلومة لا يجوز على قول أبى حنيفة

عن الدعوى الفاسدة يصح
وعن الباطلة لا) والفسادة
ما يمكن تصحيحها بحر وحرر
فى الاشباه أن الصلح عن
انكار بعد دعوى فاسدة
فاسد الا فى دعوى مجهول
فخائن فليحفظ (وقيل
اشتراط صحة الدعوى لصحة
الصلح غير صحيح مطابقا)
فيصح الصلح مع بطلان
الدعوى كما اعتمد صدر
الشريعة آخر الباب وأقره
ابن السكال وغيره فى باب
الاستحقاق

كافي الخاتمة فقول المصنف المتقدم في كذبه معني المفتي كما قدمناه قريبا الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى
 لصحة الصلح فيه نظرا لانه ان أراد بعدم الصحة ما يشمل الباطل فهو باطل وان أراد به الفاسد فقد قدمه فتأمل
 اه وكذا ذكر في حاشيته على الفصولين نقل عن المصنف بعد ذكر عبارة صدر الشريعة قال ما نصه فقد
 أعاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله كما سرفراجه) أي في باب الاستحقاق
 عند قوله ولا رجوع في دعوى - ق مجتهد من دار صولح على شيء معين واستحقق بعضها لجواز دعواه فيما بقي
 ولو استحق كلهما رد ككل العوض لدخول المدعي في المستحق واستيفاد منه أي من جواب المسئلة أمرا
 أحدهما لصحة الصلح عن مجتهد على معلوم لان جهالة الساقط لا تفضي الى المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة
 الدعوى لصحته لجهالة المدعي به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره اه والحاصل أن ما استدلل به صدر
 الشريعة من أنه اذا ادعى حقا مجتهدا في دار فصولح على شيء يصح الصلح لا يفيد الاطلاق بل انما يصح الصلح فيه
 لان الدعوى يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح ومع هذا فقد علمت المفتي به مما استقر عليه
 فتوى آئمة خوارزم من أن الصلح اذا كان عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح وان أمكن تصحيحها يصح
 هذا غاية ما حققه المحشون فاغتنم (قوله ودع الصلح عن دعوى حق الشرب) والشرب هو نصيب الماء
 وكذا مرور الماء في أرض على ما يظهر ط أي فسقط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البديل لما تقدم
 من أن الصلح عن الشفعة يسقطها ولا يوجب البديل وكذلك عن دعوى حق الشرب ووضع جد وعفائه
 دعوى حق لا يجوز الاعتياض عنه الا يجوز بيع الشرب ولا بيع حق وضع الجدوع (قوله وحق الشفعة)
 معطوف على حق الشرب أي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليمين أما الصلح عن حق الشفعة
 الثابت فلا يجوز لما مر أنه غير مال فلا يجوز الاعتياض عنه (قوله وحق وضع الجدوع على الاصح) لما علمت
 من أنه يجوز الصلح عما ذكر في حق سقوط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البديل لما مر أن الصلح عن
 الشفعة الى آخر ما قدمناه قريبا قال الزياحي ولو كان لرجل ظلة أو كنيف على طريق العامة فخاصمه ورجل
 على بقعه فصالحه على شيء كان الصلح باطلا لان الحق في الطريق النافذ لجامعة المسلمين فلا يجوز أن يصالح
 واحدا على الانفراد بخلاف ما اذا صالح الامام عنه على مال حيث يجوز لان الامام ولاية عامة وله أن يتصرف في
 مصالحهم فاذا رأى في ذلك مصلحة ينفذ لان الاعتياض من المشترك العام جائز من الامام وهذا لو باع شيئا من
 بيت المال صح بيعه وخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غير نافذ فصالحه ورجل من أهل الطريق حيث يجوز
 في حقه لان الطريق مملوكة لاهلها فيظهر في حق الادراء الصلح معه مطلقا به حقه ثم يتوصل الى
 تحصيل رضا الباقي فيجوز اه (قوله في أي حق كان) ولو كان مما لا يقبل الاعتياض عنه (قوله حتى في
 دعوى التعزير) بان ادعى أنه كفره أو ضلله أو رماه بسوء ونحوه حتى توجهت عليه اليمين فأتى اهدأهم فأنه
 يجوز على الاصح منع وهدايدل على أنه يستخاف في دعوى التعزير (قوله مجتبي) قال فيه بعد ان رخص
 صالح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة أو حق وضع الجدوع ونحوه فقبل لا يجوز افتداء اليمين لانه
 لا يجوز وشراؤه قصدا والاصح أنه يجوز لان الاصل أنه متى توجهت اليمين نحو الشخص بأي حق كان فافتدى
 اليمين بدراهم - م يجوز على الاصح قلت وه - هدايدل على أنه يستخاف في دعوى التعزير قال وكذلك ان صالحه
 من عينة على عشرة أو من دعواه فهو كله جائز اه وهذا ما ساق مقدمه أول الباب من أن شرط صحة الصلح
 كون المصالح عليه حقا يجوز الاعتياض عنه وما في المجتبى أهم منه كما ترى ولعل التوفيق أن يقال انه جائز في
 حق المدعي عليه لدفع الخصومة عنه لا في حق المدعي اذا كان لا يجوز الاعتياض عنه لان ما يأخذ عوض
 عن حقه في زعمه فلا بد من إمكان الاعتياض عن حقه ولعله في المجتبى يفرق بين الصلح من الشفعة وعن دعوى
 الشفعة فلا يصح في الاول كما أطبقوا عليه من عدم لزوم البديل ووجوب رده بعد أخذه و يصح في الثاني فاجوز
 (قوله بخلاف دعوى حد) أي لا يصح الصلح عنها لما عرفت أن الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو حد قذف

كما سرفراجه (وصح الصلح
 عن دعوى حق الشرب
 وحق الشفعة وحق وضع
 الجدوع على الاصح)
 الاصل أنه متى توجهت
 اليمين نحو الشخص في أي
 حق كان فافتدى اليمين
 بدراهم جاز حتى في دعوى
 التعزير مجتبي بخلاف
 دعوى حد

ولا عن الامراء منه مخ قال في الفوائد الزينية لا يصح الصلح عن الحدود ولا يسقط به الاحد القذف الا اذا كان قبل المرافعة كفي الخاتبة (قوله ونسب) كما اذا ادعت أن هذا ولد منها فصالحها الترتك دعواها فالصلح باطل لان الصلح اما اسقاط أو معاوضة والنسب لا يحتتم لها درر وأطاقة فشمهل مالو كانت الدعوى من المطالبة انه ابن المطلق منها أو الدعوى من الابن انه ابنه منها وبجد الرجل فصالح عن النسب على شيء فالصلح باطل في كلتا صورتين لما سبق ان النسب لا يقبل الاعتياض مطلقا وعليه اطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم احتمال النسب المعاوضة هذا فظاهر أن من أراد التخصيص بالصورة الاولى لم يصب كما لا يخفى (قوله أن كان ديناً بعين) أي بدل الصلح ديناً والمصالح عليه عينا أو عكسه فالبراءة لا تقابلة والعوض وكذا يدين من غير جنسه كالدرهم عن الدينارين وعكسه كان ذلك معاوضة ان كان باقرا وكذا بانكار وسكوت في حق المدعى والمعاوضة تصح الاقالة فيها فاذا ينقض بنقضهما أي لو فسخ ذلك الصلح المتصالحان انفسخ لجواز الاقالة فيه كما تقدم أول الكتاب وفي نسخة بدين عوضا عن قوله بعين ومثله فيما يظهر العين بالعين (قوله ينقض بنقضهما) أي بفسخ المتصالحين أي لو فسخ ذلك الصلح المتصالحان انفسخ لجواز الاقالة فيه (قوله بل بمعنى الح) وذلك الصلح عن الدين ببعضه فانه أحد لبعض حقه واسقاط لما بقي ولا ينقض بنقضهما لانه قد سقط والساقط لا يعود (قوله قيمة وصيرفية) الاولى الاختصاص على العرواى القبية لانه في الصيرفية نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وأما في القيمة فقد حكى القولين ثم وفق بينهما بما يحكمه في مال الصواب أن الصلح ان كان الح وحاصلا له أن الصلح ان كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما وان كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينقض بنقضهما (أقول) والذي يظهر لي أن الصلح ان حصل من فسخه ثمرة بأن وجدت البينة أو نوسم الاقرار أو السكول يصح وقولهم الساقط لا يعود لا يرد علينا لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء الادانة فهو في الحقيقة باق غير ساقط وابل تظهر ثمرة من الفسخ بقى برواية عم الصحة (قوله ولو صالح) العلة فيه ما تقدم فيها لو صالحه على بيت منها وقد تقدم أن فيه يصح الصلح ويجعل ابراء عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي أن يكون ههما كذلك فانه الرجحى لكن قال سيدى الوالدرجه الله تعالى قد بالسكى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جزأ من المدعى بناء على خلاف ظاهر لرواية الذى مشى عليه في المتن سابقا وقيد بقوله أمد او مثله حتى يموت كفى الخاتبة لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من التوقيت كما مر وقد شبه الامر على بعض المشين اه (قوله الى الحصاد) لانه أجل مجهول فيؤدى الى المازعة ولانه يبيع معنى فيفسده جهالة الاجل (قوله أو صالح مع المودع بعد دعوى الهلاك) أي الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أما الاولى ولانه صلح على بعض ما يديه وقد تقدم أنه باطل وأما الثانية ولان الصلح يبيع معنى كذا كرما وهاتان المسائلتان من مسائل السراجية التي نقاه عنها صاحب المنية وأما الثالثة فعلى أربعة أوجه الاول ادعى صاحب المال الايداع وبجهد المودع ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يبنى جوازه على زعم المدعى وفي زعمه انه صار غاصبا بالحدود فيجوز الصلح معه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالوديعة فأقر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيء أو صاحب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم أيضا الثالث ادعى الاستهلاك والآخر الرد أو الهلاك ثم صالحه جاز في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى وأجمعوا على أنه لو صالح بعد حذف المستودع انه رد أو هلك لا يجوز الرابع اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم اه كفى المنع فقد ظهر من هذا ان الصلح بعير دعوى الهلاك يصح كما سمعته ولم يذكر فيما اذا اقر بالوديعة وصالحه عليه والذي يقتضيه الفقه جوازه لا بد صلح عن مال بمال

ونسب درر (الصلح ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان ديناً بعين (ينقض بنقضهما) أي بفسخ المتصالحين (وان كان لا بعينها) أي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا) تصح اقالته ولا ينقضه لان الساقط لا يعود فنية وصيرفية فاجتفأ (ولو صالح عن دعوى دار على سكى بيت منها أبداً أو صالح على دراهم الى الحصاد أو صالح مع المودع بعد دعوى الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث سراجية

بأقرار تامل (قوله قيد بعدم دعوى الهلاك) صادق بسكوته وبدعواه الرد وقد تقدم أنه يصح الصلح
 فيها (قوله لانه لو ادعاه) أى الهلاك أى والمالك يدعى أنه استهلكه (قوله وصالحه قبل اليمين) أما لو صالحه
 بعد حلف المستودع أنه هلك أو رد لا يجوز الصلح اجماعاً وفيه ان ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة
 بعد وفيه اختلاف كما ذكره المصنف (قوله خاتمة) هذا ما نقله في المنع عنها لكن سقط من عبارته شيء احتل به
 المعنى فإنه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي رأيت في الخاتمة
 أن الفتوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربح الاستهلاك فسكت فصله جاز
 لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم أن كلام الماتن والشارح غير صحيح لأن قوله بفيد دعوى الهلاك شامل
 للعود والسكوت ودعوى الرد وهو الوجه الأول والثاني وأحد شقي الثالث والرابع وقد علمت أنه في الأول
 والثاني جائز اتفاقاً وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع والصواب أن يقول بعدم دعوى الرد أو
 الهلاك باستعاط غير والتعبير بعد وزيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء
 على قول أبي يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الخاتمة إياه كما هو عادته وقوله لانه لو ادعاه أى الهلاك شامل
 لما إذا ادعى المالك الاستهلاك وهو أحد شقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحد شقي الرابع وعلمت ترجيح
 الجواز فيها فقوله صح به يفتى في غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على إطلاق المتن أيضاً ورأيت
 عبارة الاشياء نحو ما ذكرنا ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعدم دعوى الهلاك اذ لا نزاع ثم
 رأيت عبارة من الجمع مثل ما قلته ونصها جاز صلح الاجير بالخاص والمودع بعدم دعوى الهلاك أو الرد ولله
 الحمد أفاده سدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ويصح الصلح الخ) أى لو ادعى مالاً أن سكر وحلف ثم ادعاه عند
 فاض آخر فأسكر فصول صح ولا ارتباط لهذه بمسئلة الوديعة (قوله دفعاً للنزاع) علمه لقوله يصح وقوله باقامة
 البينة متعلق بالنزاع يعنى أن الصلح عن الانكار يكون افتداء اليمين وقطعاً للنزاع وبعد الحلف يصح
 للاحتياج الى قطع النزاع فان المدعى بمكده بعد اليمين أن يأتي بالبينة فلم يكن اليمين فاطعاً للنزاع بل القاطع
 له الصلح ولذا قال ولو برهن المدعى بعدم على أصل الدعوى لم تقبل لان بالصلح قد أبرأه عن الدعوى فسقط
 توجهها عليه والساقط لا يعود (قوله بعدم) أى بعد الصلح أى وان لم يكن هناك حلف (قوله الا في الوصى)
 ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) أى اذا صالح عن مال اليتيم وقوله اذا صالح على بعضه بدل من هذا المقدر
 ط ويمكن أن تسكون عن معنى فى أى فى ماله اذا صالح عن انكاره على بعضه فعن معنى فى وقوله على انكار
 على معنى عن متعلق بصلح أى ولم يكن هناك بينة أما اذا كان الخصم مقر بدين اليتيم أو كان عليه بينة فالذى
 يؤخذ من المفهوم انه لا يجوز الصلح على البعض لعدم المصلحة لليتيم وصرح بذلك فى أدب الاوصياء (قوله
 فانها تقبل) لانه انما يتصرف له بحسب المصلحة فيجوز صلحه عند عدم البينة فاذا وجدت البينة تبين أن
 لا مصلحة فى هذا الصلح وأنه باطل فتقبل البينة وصرح فى البرازية بان البينة لو موجودة عند الصلح وفيه غبن
 لا يصح الصلح اه وهو مستفاد أيضاً من كلام الشارح (قوله ولو بلغ الصبي فأقامها تقبل) يعنى اذا ادعى وهى
 أو أب على رجل أقال لليتيم ولا بينة له وصالح بخمسمائة عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يقيمها
 على ألف سواء فى ذلك الاب أو الوصى أو اليتيم بعد بلوغه قال فى القنية وفائدة قوله فى الكتاب اذ لم يكن للاب
 أو الوصى بينة على ما يدعى للصبي فصالح بأقل منه يجوز أن تمتنع دعواهما فى الحال ودعوى الصبي بعد البلوغ
 فى حق الاستحلاف فليس لهم أن يحلوه وانما لهم اقامة البينة كفى حاشية الاشياء (قوله ولو طاب) بالبناء
 المحمول أى لو طاب الوصى بعد الصلح يمين المدعى عليه أو طاب له اليتيم بعد بلوغه كفى حاشية الاشياء (قوله
 وقبل لا) أى لا يصح الصلح بعد حلف المدعى عليه لان اليمين بدل عن المدعى فاذا حلف فقد استوفى البديل ولا
 يصح وقد مناه عن القنية قريباً (قوله جزم بالاول فى الاشياء) هو روايه محمد عن الامام (قوله وبالثنى فى
 السراجية) وهو قولهما وهو الصحيح كفى معنى المفتى وكذا جزم به فى البحر قال الجوى وما مشى عليه فى الاشياء

قيد بعدم دعوى الهلاك
 لانه لو ادعاه وصالحه قبل
 اليمين صح به يفتى خاتمة
 (ويصح) الصلح (بعد حلف
 المدعى عليه دفعاً للنزاع)
 باقامة البينة ولو برهن المدعى
 بعدم على أصل الدعوى
 لم تقبل الا فى الوصى عن مال
 اليتيم على انكار اذا صالح
 على بعضه ثم وجد البينة
 فانها تقبل ولو بلغ الصبي
 فأقامها تقبل ولو طاب يمينه
 لا يحلف أشياء (وقيل لا)
 جزم بالاول فى الاشياء
 وبالثنى فى السراجية

رواية محمد بن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قواها وهو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح مع المودع بعد
 دعوى الاستهلاك أي فانه لا يصح قال المصنف في منعه وبالأول جزم ابن نجيم في الفوائد الزينية ولم يعزه إلى
 كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يحك به خلافاً انتهى انما ذكر الخلاف في القنية
 كما يأتي بعده قريباً (قوله وحكاها في القنية) فقال ادعى عليه مالا فأناكر وحلف ثم ادعاه عند آخره فأناكر
 فصالح لا يصح وقيل يصح وروى عن الامام ووجه القول بعدم الصحة أن اليمين بدل المدعى فادعاه فقد
 استوفى البذل فلا يصح انتهى (قوله مقدم الاول) صوابه للثاني على ما نقله الجوى وعلى ما سمعت من
 عبارته (قوله طلب الصلح والبراء) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو ومثله ما طلب تأخير الدعوى كما في
 الخلاصة (قوله لا يكون اقراراً بالدعوى) أي بالمدعى به كذا في البرازية في بحث الاستثناء من كتاب الاقرار
 وفي الخلاصة لو قال أخرها عني أو صالحني فأقرار ولو قال أبرئني عن هذه الدعوى أو صالحني عن هذه
 الدعوى لا يكون اقراراً وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية اذا صالحه من حقه فقد أقر بالحق والقول
 في بيان الحق له لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن اقراراً انتهى ووجهه أن الصلح عن الدعوى
 أو البراء عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيده ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو البراء عن الحق
 فانه يقتضي ثبوته وحينئذ يلزم المدعى به (قوله والاو اصح برازية) قال الشيخ أبو الطيب عز والشارح
 إلى البرازية فيه ما فيه لان هذه المسئلة بنسبها اليه ليست فيها وانما فيها دعوى البراءة الخ وأما في الصيرفة فهو
 الموافق لما في المتن وليس من عادة البرازية أن تنقل عن الصيرفة وإنما ملأه (قوله عن عيب) أي عيب
 كان بياضاً في العين أو حبلاً أو زوراً (قوله وظهر عدمه) أي العيب أو الذي بان ظهراً أن لا دين عليه أصلاً
 أو أنه على غيره وعبرة العذر كذا المتن صالح عن عيب فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بعد
 قوله فظهر عدمه أو عن دين فظهر كذلك كان أوضح لان عبارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه لا دين وضمير
 زال للعيب والحال أنهم مال للعيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العمادية ادعى عيباً في جارية اشتراها
 فأناكر البائع فاصطالحها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب أو كان
 واكتفى بقد زال للبائع ان يسترد بدل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى حيواناً فوجد عيبه
 بياضاً فصالحه منه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي المنع ولو صالحه من العيب ثم زال
 العيب بان كان بياضاً في عين العبد فانتجلى بطل الصلح انتهى قاله أبو الطيب (أقول) وفي المنع فروع
 بطيئة فراجعها ان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزاً في الدرر إلى العمادية لكن في منية المفتي ما يناقضه
 وعبارتها اشترى حيواناً فوجد في عينه بياضاً فصالحه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح اهـ لكن
 ما نقله الشارح ذكره من نقلنا عنهم كما سمعت وذكره مؤيد زاده عن الخزانة ونصها ادعى المشتري العيب
 وأناكر البائع فاصطالحها على أن يرد البائع شيئاً من الثمن ثم تبين انه لم يكن بالبائع عيب كان على البائع أن
 يسترد ما أدى كولو كان العيب متحققاً ثم زال بعد الصلح وعلى هذا الوادعي على انسان حراً أو مالا ثم صالحه على
 مال فتبين أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أي ان لم يكن ثابتاً كان للمدعى عليه حق استرداد كل المال
 اهـ والله تعالى أعلم وأستعطف الله العظيم

* (فصل في دعوى الدين) وهو الذي يثبت في الذمة عيبى والاولى أن يقول فصل في الصلح عن دعوى الدين
 ويقال مثله في العبارة الآتية لامصنف قال الجوى لما ذكر الصلح مطلقاً في دعوى الدين ذكر الصلح في الدين
 لانه صلح مقيد والمقيد بعد المطلق اهـ لان ما ذكره في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان
 الخصوص أبداً يكون بعد العموم والاصل انه متى كان المصالح عليه أدون من حقه قدره أو وصلها أو في
 أحدهما فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أزيد منه بان دخل فيه مالم يستحق من وصف أو ما هو
 في معناه كنجيل مؤجل فمماوضة (قوله الصلح الواقع الخ) أطلق الصلح ولا كسر المراد كونه على أقل مما

وحكاها في القنية مقدماً
 للاول (طلب الصلح
 والبراء عن الدعوى
 لا يكون اقراراً) بالدعوى
 عند المتقدمين وخالفهم
 المتأخرون والاو اصح
 برازية (بخلاف طلب
 الصلح) عن المال (والبراء
 عن المال) فانه اقراراً أشبه
 (صالح عن عيب) أو دين
 (وظهر عدمه أو زال)
 العيب (بطل الصلح) ويرد
 ما أخذ من أشباه درر
 * (فصل في دعوى الدين) *
 (الصلح الواقع على بعض
 جنس ماله عليه)

عليه من الدين كله والظاهر والعادة فتخرج منه صورة التساوي اذ هي استيفاء وقبض عين شفعه
وصورة كون المصلح عليه زيادة من الدين فيكون ربا وحراما وكلاهما ليسا يصلح وأشار بالصلح الى أنه
لوبياع ما في ذمته من الالف بخسمائة مثالا لم يجز صرح به في الظهيرية وسيأتي تمامه (قوله من دين) يشمل
بدل القرض وعن المبيع وضمان المتلف وبدل المغصوب وكل ما لزم في الذمة وقيد في البعض ليفسده
لا يجوز على الاكثر وانه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على
رجل دراهم لا يعرفان وزنم افصالها منها على ثوب أو غيره فهو جائز لان جهالة المصلح عنه لا تمنع من
 صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل أن يدل الصلح أكثر منه ولو كفى استحس
ان أجيزه لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخط والانعساض فكان تقديره ما يدل
الصلح بشئ دلالة ظاهرة على أنه ما عرفاه أقل مما عليه وان كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه (أقول)
لكن في قوله استحس أن أجيزه الخ شبهة الربا كما علمت وهي محرمة أيضا فالظاهر اعتماده ما في الشرح تأمل
(قوله أو غصب) أي غصب قيمي أو مثلي أو غصب منه أحد النقيدين وهو باق في يده معترف ببقائه فصالحه
على بعض مقدار من جنسه (قوله أخذ) خبر المبتدأ (قوله وحط لباقيه) لان تصرف العاقل البالغ يصح
ما أمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربا وقد أمكن الاسقاط فيحمل عليه فلو قال المدعي للمدعي عليه
المنكر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة وبراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد
أمرأتك قهستاني وقد مناهم له معزيا للخانية (قوله للربا) أي لا يجعل معاوضة لما يلزم عليه من
الربا ولا يصح ونصرف العاقل يحتمل على الصفة ما أمكن كذا كرنا فيجعل حطا (قوله وحينئذ) أي حين اذ
كان ما ذكر أخذ البعض الحق واسقاط الباقيه لامعاوضة (قوله فصيح الصلح) أي عن ألف على مائة
أطلق الصلح فشمـل كون المدعي عليه مقرا أو منكر أو ساكنا والمراد بالالف ثمن مبيع كله ومقتضى عقد
المداينة وقيد الالف والمائة بكونهما حالتين احتراز عما اذا كانت الالف مؤجلة والمائة حاله كما سيذكر
بعد وسند كران هذا فيما اذا شرط ذلك (قوله بلا اشتراط قبض بدله) أي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح
والا فليس هنالك بدل بل هو أخذ البعض الحق وهذا انما يظهر في غير المغصوب أما هو مع الاعتراف ببقائه
فليس مادفعه عين حقه الا أن يجعل عينه حكما وذلك انما هو في العقود والفسوخ لافي الغصب فليحذر ولا يله
أراد بالغصب بدله بعد هلاكه (قوله على مائة حاله) ويكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله أو على
ألف مؤجل) ويحمل على اسقاط وصف الحلول (قوله وعن ألف جياذ على مائة زئوف) هذا شامل لما اذا
كان بدل الصلح مؤجلا أو حالا لانه يصح كذا كرمخلاف ما اذا كان له ألف زئوف وصالحه على خمسمائة
جياذ حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجياذ فيكون معاوضة ضرورة كافي الزبيين وحينئذ فيكون قد أسقط حقه
في الكرم والكيف فأسقط من الكرم تسعمائة ومن الكيف صفة الخوذة وكذا لو كانت المائة مؤجلة يصح
أيضا لانه قد أسقط فيها أيضا وصف الحلول وانما جاز هذا لان من استحق الجياذ استحق الزئوف وهذا لا يجوز
به في الصرف والسلم جاز ولو لم يستحقه بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا تجوز بخلاف
ما اذا كان له ألف زئوف وصالحه على خمسمائة جياذ حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجياذ فيكون معاوضة
ضرورة أي لانه لا يمكن حله على انه استوفى بعض حقه وأسقط الباقي لانه لا يستحق الجياذ ولا يجوز التفاضل
فيها لان جيدها ورديتها سواء كافي الشرب لالاية (قوله لعدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس
لكان أخذ البعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله فكان صرفا) أي بدلا عنه والاستبدال بالائمان بعضها عن
بعض صرف فيشترط فيه التقابض (قوله فلم يجز نسبية) أي ولا حالا بدون القبض لاشتراطه في الصرف كما
علم في بابيه (قوله أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لان المعجل غير مستحق بعقد المداينة اذ المستحق به هو
المؤجل والمعجل خير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا به المداينة فصار معاوضة والا لجل كان حق

من دين أو غصب (أخذ
لبعض حقه وحط لباقيه
لامعاوضة) للربا وحينئذ
(فصح الصلح بلا اشتراط
قبض بدله عن ألف حال
على مائة حاله أو على ألف
مؤجل وعن ألف جياذ
على مائة زئوف ولا يصح عن
دراهم على دينار مؤجلة)
لعدم الجنس فكان صرفا
فلم يجز نسبية (أو عن ألف
مؤجل على نصفه حالا)

المدينون وقد تركه بازاء ما حطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا يرى أن بالنسبة حرم
 لشبهة مبادلة المال بالاجل فلا ينحرم حقيقة أولى اه درر (قوله الا في صلح المولى مكاتبه) يعني اذا صلح
 المولى مكاتبه على ألف مؤجلة على جسمائة حالة فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهما أظهر من معنى
 المعاوضة فلا يكون هـ اذا مقابلة الاجل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحما بعض البدل وهو مندوب
 اليه في الشرع ومساهمة من المكاتب فيما بقي قبل حلول الاجل ليتوصل به الى شرف الحرية وهو أيضا
 مندوب اليه في الشرع ذكره الزيلعي وذكر في شرح السكاكي للاسيجا في جواز هذا الصلح مطا على قياس قول
 أبي يوسف لانه احسان من المدينون في القضاء بالتجيل واحسان من صاحب الدين في الاقتضاء بحما بعض
 حقه وحسن هـ اذا لم يكن مشروطا في الاخر وأما اذا شرط أحدهما في مقابلة الاخر فدخل في الصلح
 معاوضة فاسدة فيكون فاسدا وهكذا في غاية البيان (قوله أو عن ألف سود على نصفه بضا) لان البيض غير
 مستحقة بعقد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق بعقد المعاوضة وسكان
 معاوضة الالف بخمسمائة وزيادة وصف الجوده فكان ربا منح بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو
 أجود لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالجوده لانها ساقطة الاعتبار في الاء والريويه الا أنه يشترط
 لقبض في الجاس لانه صرف الاصل أنه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدوا أو وصفا أو وقتا فهو
 اسقاط للبعض واستيفاء للباقى لانه استوفى دون حقه وان كان أزيد منه بأن دخل فيه ما لا يستحق من وصف
 أو تجميل أو جل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لتعذر جعله استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط
 المعاوضة كفي الشئني (أقول) وشروطها عند اتحاد الجنس المساواة في له دواهم سود لا يستحق البيض فيكون
 أخذها بنظر بق المعاوضة ولم توجد حتى لو صلح على ألف حالة عن الالف المؤجلة أو صلح على ألف ببيض
 عن الالف السود جاز بشرط قبضه في الجاس لوجود المساواة في القدر وهو المعتبر في الصرف دون المساواة في
 الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في الذمة وجل لم يجز لانه يكون افترا فاعن دين بدين ولو
 كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت حالة أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا
 لادناير كلها وللدراهم الائمة وتأجيل الائمة التي بقيت ولا يحمل على المعاوضة لان فيه فسادا كفي العبي
 (أقول) ويظهر مما قدمناه قريبا عن شرح الاسيجا في أن المدينون لو أعطى الدائن خمسمائة بضا فأسقط الدائن
 الالف السود من ذمته وأسقط هو البيض من ذمة الاخر لا بشرط المقابلة ينبغي أن يصح ولكنه لا يسمى ذلك
 صلحا كما لا يخفى (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) بان صلح على شيء هو أدون من حقه قدرا أو وصفا أو
 وقتا (قوله وان منها) أي من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض
 بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتجميل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله فعاوضة) أي ويجزى
 فيه حكمها فان تحقق الربا أو شبهة فسدت والاحت (قوله عادية) عندهما وعد أبي يوسف يبرأ (قوله
 لفوات التقيد بالشرط) أي من حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف بأداء خمسمائة في الغد فاذا لم يؤد
 لا يبرأ لعدم تحقق الشرط والحاصل أن كلمة على وان كانت للعوض لكنها قد تكون بمعنى الشرط وقد تعذر
 العمل بمعنى المعاوضة فتحمّل على الشرط تحكما التصرفه كفي الدرر (قوله والثاني ان لم يوقت بالعد) أي لم
 يذكر لفظ غسديل قال ادفع الى خمسمائة على انه يرى من الباقي لم يعد دينه لعدم الاداء وبرا طلقا أدى
 الجسمائة في الغد أو لم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغير بما يوجب الشك في آخره منح (قوله
 لم يعد) أي الدين مطا على أدنى أو لم يؤد (قوله لانه ابراء مطلق) لانه لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا
 صكها لانه واجب على الغريم في كل زمان ولم يتقيد بما حل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا واطاها أن
 الامراء قيد بأدائه ولو في آخر جرم من أجزاء حياته حتى ادما مات ولم يؤد بخدر كل لاس من تركته لان التعليق
 بالاداء موجود هـ في خلاف الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقا بالبراءة بالبراء (قوله كالوجه الاول) خبر أول

الا في صلح المولى مكاتبه
 فيجوز زيلعي (أو عن ألف
 سود على نصفه بضا)
 والاصل أن الاحسان ان
 وجد من الدائن فاسقاط
 وان منها فعاوضة (قال)
 لغريمه (أدلى خمسمائة
 غدا من ألفي على ان
 انك يرى من) النصف
 (الباقى فقبل) وأدى فيه
 (برئ وان لم يؤد ذلك في
 الغد عادية) كما كان لفوات
 التقيد بالشرط ووجوبها
 خمسة أحدها هذا (و) الثاني
 (ان لم يوقت) بالغد (لم يعد)
 لانه ابراء مطلق والثالث
 (وكذا الوصلح من دينه على
 نصفه يدفعه اليه غدا وهو
 يرى عفا فضل على أنه ان
 لم يدفعه غدا فاسكل عليه
 كان الامر) كالوجه الاول
 (كما قال) لانه صرح بالتقيد
 والرابع (فان ابراء عن نصفه
 على أن يعطيه ما بقي غدا
 فهو يرى أدى الباقي) في
 الغد (أولا)

وقوله كما قال خبر ثان (قوله ابداءه بالابراء بالاداء) قال في الدرر لانه أطلق الابراء وأداء جسمائة لا يصلح عوضا ويصلح شرط مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما إذا بدأ بأداء جسمائة لان الابراء حصل مقروبا به فن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مع العاقبة لا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا اهـ (قوله بصرح الشرط) قال القهسستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظاهر به لو قال طاطت ذلك الصف ان نقدت الى وصفها فانه حط عندهم وان لم ينقده (قوله كان أدبت الى كذا) الخطاب للغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاستيعابي في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد رده فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط الا أنه كبراء الاصيل من حيث انه لا يخاف به كما يخاف بالاطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بجال عن رجل وكفل بنفسه أيضا على أنه ان وفي بنفسه عند افهوى يرى عن الكفالة بالمال فوافي بنفسه برئ عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح انتهي (قوله لما تقرر الخ) قال في المنع انما لا يصح لان ابراء المعلق تعليقا صريحا لا يصح لان ابراء فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعاقبه بالشرط والتمليك ينافيه فراعينا المعنيين وقلنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهي (قوله لانه تمليك من وجهه) بدليل أنه لا يرتد بالرد والتمليك لا لا تتحمل التعليق بالشرط وهو اسقاط أيضا بدليل أنه لا يتوقف على القبول والاسقاط يحتمل ذلك فلمعنى التمليك فيها قلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط لم يصح ٣ ولعنى الاسقاط اذا لم يصح بالتعليق بالشرط بتقييد كذا في الكافي (قوله وان قال المديون لا تخسر الخ) هذا القيد اهماله في الكنز ولم ينبه عليه شارحه ان يربطه ونبه عليه ملا مسكي وصاحب الدرر وماتقى البحر والهرارية وعبارته بعد ذكر المسئلة مطالعة ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سرا أما اذا قال علانية يؤخذ به لان قوله لا أقرب بمالك الخ ينضم الاقرار به حيث أضافه اليه بقوله مالك أولانه تعليق الاقرار بالشرط فيلزم في الحال ولذا قيد به ملا مسكي في عبارة الكنز حيث لم يتقيد بقوله سرا كما علمت وقد عزاه هنا وفي البحر الى المجتبى ولكن النظر الى العلة التي ذكرها الزبائي وغيره وهي كونه ليس بمكره لانه من اقامة البينة أو التحليف فيشكل وهو نظير الصلح مع الانكار لان كل واحد منهما لا ينافي الطوع والاختيار في تصدقه أقصى ما في الباب أنه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الخمصة بوجوب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرمي (أقول) معنى الاخذ أي باقراره وهو قوله بمالك والمال مجهول فيؤمر ببيانه ولا يلزمه ما ادعاه المدعي لعدم اقراره به تأمل (قوله بمالك) بفتح اللام وكسرهما جوى (قوله صح) أي فليس له المطالبة في الحال بعد التأخير ولا في الحطوط كافي المنع (قوله لانه ليس بمكره) لانه لو شاء لم يفعل ذلك الى أن يجد البينة أو يحلف الا تخريف فيشكل عن اليمين اتقاني وقوله وليس بمكره على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه أن يبرهن أو يحلفه فيشكل عن اليمين ففعله بالشرع الى أحدهما كان رضا بذلك فمقد فيكون كصلح عن انكاره من ذلك ذكرت هذه المسئلة ها هنا هو الموافق لما في غاية البيان وشرح المقدمي وما في الكفاية يقتضي كون الضمير المصوب عائدا الى المديون وأن يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كما فسره البعض هنا والاول هو المتبادر ولا يخفى (قوله عليه) جعل لفظ عليه صلة لمكره وهو خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكنز صح أي هذا الفعل عليه أي على الدائن يعني ان آخره يتأخر وان حط عنه بعضه ينحط لان المديون ليس بمكره انتهي ومثله في الدرر الا أنه قال صح أي التأخير والحط لانه ليس بمكره عليه أي على الدائن فوصل عليه بمكره فتوهم الشارح أنه متعلق به وليس الامر كذلك لان لفظ عليه من المتن في الكنز والدرر ويحتمل أن هنا كذلك الآن الماسخ سودها وحيث نفا العبارة صح عليه أي نفذ عليه التأخير أو الحط لانه ليس بمكره وضمير عليه أي على الدائن حتى أنه بعد التأخير لا يملك من مطالبته في الحال وفي الحط لا يملك من مطالبته ما حطه أبدا (قوله ولو أعلن ما قاله

ليبداءته بالابراء بالاداء
(و) الخماس (لو علق
بصرح الشرط كان أدبت
الى) كذا (أو اذا أومئ
لا يصح) الابراء لما تقرر
أن تعليقه بالشرط صريحا
باطل لانه تمليك من
وجهه (وان قال) المديون
(لا تخسر الا أقربك بمالك
حتى تؤخره عنى أو تعط)
عنى (ففعلى) الدائن التأخير
أو الحط (صح) لانه ليس
بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله

٣ قوله ولعنى الاسقاط الخ
هكذا بالاصل ولعله وللعنى
الاسقاط قلنا اذا لم يصح
بالتعليق بالشرط يصح
فليجرو

سرا) يعني أنه تسكهم به أولاً لير الناس وليس المراد أنه بعد أن اتفقوا على الخط أو التأخير أعلن فإنه لا ينقض الصلح والمراد أن الدائن سكت إذ لو حط في الإعلان أو أقر صرح بل هو أول من حالة السر ط (أقول) وظاهر كلام المصنف بوجه أنه بعدما أخر أو حط عنه كلفه مئة مما قدمناه مع أنه ليس كذلك فلو قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك حتى تؤخره عنى أو تحط يكون أقراراً فيؤخذ للمال كله إن لم يؤخر أو يحط قال المولى عبد الحلیم وقوله ولو أعلن أي المديون وقوله ما قاله سرا أشار به إلى أن مفعوله محذوف وهو قوله لا أقر لك بمالك الخ (قوله أخذ الكل منه للعمال) أي تمكن من أخذ الكل بلا تأخير إن أخر ولا حط إن حط قال ط لعل هذا إذا لم يؤخره الطالب ولم يحط أمالو فعل ذلك صرح لعدم كراهه اه (قوله فقال أقر) به مئة قطع مفتوحة من أقر (قوله جاز) أي الخط لأنه ليس من تعاقب الأبراء صريحاً بل معنى وقد سبق جواز (قوله بخلاف على أن أعطيك مائة) فإذا أقر صرح الأقرار ولا يلزم الدائن ثنى (قوله لا الخط) لأن الخط امرأ وهو معلق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم حابي والأولى أن يقول لأنه وعد معلق بالشرط لا يجب الوفاء به سراً (قوله الدين المشترك) شامل لما إذا اشترى في المبيع بان كلاً عينا واحدة أو لم يشترى كلاً بان كلاً عيني لكل عين بيعاً صفقة واحدة لا تفصيل ثمن اه ثمنه لآلية (قوله كن من مبيع بيع صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن نصيب كل واحد منهما زباني واحتراز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد دين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتب عليه صكاً واحداً ألف وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للاخر أن يشاركه لأنه لا شركة لهما في الدين لأن كل دين وجب بسبب على حدة عزمية وإما تتحد الصفقة إذا اتحد اللفظ وقدر الثمن ووصفه كأن قال بعناك هذا العبد بالف لكل خمسمائة فقبل كان صفقة واحدة أمالو باع أحدهما بخمسمائة ثم الآخر بخمسمائة أو باعاه بألف على أن لا أحدهما جسمائة فيضالاً خسوداً أو لا أحدهما ستمائة ولا آخر بخمسمائة فذلك كله صفقةقتان فلا يشارك أحدهما الآخر فيما قبض كما يفهم ذلك من المنع وقيد بالدين المشترك لأنه لو كان الصلح عن عين مشتركة يخص المصالح بيد الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من وجه لأن المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زباني فليحفظ فإنه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعيا أرضاً أو داراً في يد رجل وقالاهي لما ورثناهما من أبينا فخذ الذي هي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي فداعى عيني في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه استيفاء من وجهه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه **مسئل** العلامة الشامي عن دار مشتركة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصه معلومة ويستحقون من حصون به فإذا قبض بعض النظار شيئاً من الاجرة هل لباقي النظار أن يشاركه في المقبوض أم لا فأجاب بان لباقي النظار الشركة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم صفقة واحدة قياساً على ثمن المبيع صفقة واحدة اه وتعبه العلامة الجوى بأن جوابه انما يصح إذا كان ما أجره كل من النظار معينا غير مشاع (وأقول) هذا التمايز أن لو صدرت الاجارة في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجارة المشاع غير الشريكين ولا شيوع هذا الدور الاجارة في كل الدار فتنبه (قوله أودين موروث) أو كان موصى به لهما أو كان بدل قرصهما أو بالسعود (قوله إذا قبض) أطلقه فشمع قبضاً على طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله شاركه الآخر فيه) هذا أصل كل من يفرع عليه فروع يعني إذا كان له جليل دين على آخر فقبض أحدهما شيئاً منه ملكه مشاعاً كإصله فليشاركه أن يشاركه في المقبوض لأنه وإن ازداد بالقبض ادماً ليد الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة إلى أصل الحق فيه يركز زيادة الثمرة والولد له حق المشاركة وإن كان قبل المشاركة باق على ملك

سرا أخذ منه الكل للعمال
ولو ادعى ألفاً وحبس فقال
أقر لي بمائة على أن أحط منها
مائة جاز بخلاف على أن
أعطيك مائة لأنه رشوة ولو
قال إن أقرت لي حطت
لكن منها مائة فأقر صرح الأقرار
لا الخط مجتبي (الدين
المشترك) بسبب متحد كثن
مبيع بيع صفقة واحدة
أودين موروث أو قبة
مستهلك مشترك (إذا قبض
أحدهما شيئاً منه شاركه
الآخر فيه) إن شاء

القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيما كنه حتى ينفذ تصرفه فيه فيضمن لشريكه حصته درر وليس بين قوله ملكه مشاعا كالمصلحة وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض مخالفا لغيره لان المقبوض عين الدين من وجهه وغيره من وجهه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار الاول يقتضي كون المقبوض مشتركا والاعتبار الثاني يوجب الاختصاص بالقابض فعلمنا بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون للاخر ولاية المشاركة وعلى الوجه الثاني انه يدخل في ملك القابض وينفذ تصرفه ومن هذا يظهر حسن قوله فله حق المشاركة أى في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والامانة تصرف القابض فيه قبل المشاركة والمشاركة لا يلزم أن يكون في حكم المشبهة به من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة المشاركة في الثمرة والولد تحقق حقيقة المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله أو اتبع الغريم) فلو اختار اتباعه ثم قوى نصيبه بان مات الغريم مفاسار جسع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بغير رأى من غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسايم فيرجع بماله ويكون ما قبضه أخيرا صرفا عما في الذمة وعبارة الزيلعي ورجع عليه كفى في الحوالة لكن ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسايم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها أه وعليه فكان ينبغي اسقاط الغطاء ولو يقول هكذا ورجع على القابض بنصف ما قبض من غيره وذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسايم فلا يعود حقه فيها بالتوى و يعود الى ذمته في مثلها تأمل (قوله وحينئذ فلو صالح) في التفرع نفاذ لان الأصل ان يقبض من الدين شيئا وهذا صلح عن نصيبه لا قبض تأمل (قوله أى على خلاف جنس الدين) احتراز عما اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشاركه فيه أو يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الآخر نصفه) أى نصف الدين من غريمه أو أخذ نصف الثوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته وأخذ نصفه دال على اجازة العقد فيصح ذلك (قوله الا ان ضمن) أى الشريك المصالح (قوله ربيع الدين) يعنى الا أن يغرم له حصته من أصل الدين الواصل بواسطة الصلح وأما إذا انما اختار شريكه اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربيع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره وبعد ضمان المصالح الربيع لا يكون للاخر سبيل على الثوب وحاصله أن الشريك الآخر مخير بين الاتباع للمدئون والشريك المصالح وان المصالح مخير في دفع نصف الثوب المقبوض وربيع الدين ولم يلزم عليه دفع الربيع لاحتمال تضرر المصالح لان الصلح على الخطا غالب فيكون ما استوفاه أنقص بل يحتمل أن لا يبقى له شيء من مقبوضه وأشار بكون البدل ثوبا الى أن هذا فمما كان بدل الصلح خلاف جنس الدين أما اذا وقع على جنسه ليس للمصالح خيار فيه بل لشريكه المشاركة في المقبوض أو يرجع على المدئون لانه بمنزلة قبض بعض الدين كفى المبسوط وأطلق الصلح شمله ما يكون عن اقرار أو سكوت أو انكار ثم الحيلة في أن لا يرجع عليه شريكه أن يهب له الغريم مقدار حظه من الدين ويقبضه ثم يبرئه عن حظه أو يبيعه شيئا يسيرا ولو كفاه من زبيب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه عن الدين ويأخذ من المبيع كفى الذخيرة والتمة (قوله فلا حق له في الثوب) لان حقه في الدين وقد ضمنه له وقد علم أن الخيار للمصالح والحاصل أن في تخيير الشريك قديرا أن يكون المصالح حقه دينيا والمصالح عليه ثوبا فان كان المصالح حقه دينيا مشتركة ليس لشريكه أن يشاركه فيه ولو كان المصالح عليه من جنس الدين شاركة الشريك أو يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره أنه اذا صلح على الجنس يشاركه الشريك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف الجنس كذلك الا أن يضمن له ربيع الدين لان حقه في الدين لا في الثوب (قوله ضمنه شريكه الربيع) يعنى ان شاء لانه صار قابضا حقيقة بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان مبنى البيع على المماكة بخلاف الصلح لان المماكة على الانحياز والخطا بطلوا الزمانه دفع ربيع الدين لتصرفه لا يقال قسمة الدين قبل القبض لا تصور

أو اتبع الغريم كما يأتي
وحيثئذ فلو صالح أحدهما
عن نصيبه على ثوب أى
على خلاف جنس الدين
(أخذ الشريك الآخر
نصفه الا ان ضمن له
(ربيع) أصل (الدين)
فلا حقه في الثوب (ولو لم
يصلح بل اشترى بنصفه
شيئا ضمنه) الشريك
(الربيع) لقبضه النصف
بالمقاصة

فكيف تنصّر المقاصة فيه لانا نقول قسمة الدين قبل القبض تجوز ضمننا وانما لا تجوز قسدا وهنا وقعت
 القسمة في ضمن صحة الشراء وصحة المصالحة وللشريك أن لا يتبع القبض في الجميع ويرجع على المدين لان
 القبض قبض حقه الا أن له حق المشاركة ولو كان للمطلوب على أحدهما دين قبل وجوب دينهما عليه
 حتى صار دينه قصاصا به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين قضاءا وله ما لا اقتضاء وانما يجب بالاقتضاء
 وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقتضاء ولو أبرأه أحدهما عن نصيبه لا يضمن ولو غصب أحدهما
 من المدين عينا أو اشترى منه شراء فاسد فله عندده فهو قبض والاستحجار بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم
 امكان المشاركة فيه كالجناية على نفس المدين وكلاهما بخلاف التزوج على دراهم معلقة فانه قبض بالاجماع
 لوقوع التقاض زبلي (قوله أو اتبع غيره في جميع مامر) أي في مسألة الصلح والمبيع أو القبض
 (قوله لبقاء حقه في ذمته) ولان القبض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله أن يشارك
 (قوله لا يرجع) أي الشريك بنصف المبرأ على الذي أبرأ (قوله لانه اتلاف لا قبض) والرجوع يكون في
 المقبوض لافي المتلف ولم يزد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه (قوله قبل وجوب دينهما عليه) أما
 لو كان حادثا حتى التقيا قصاصا فهو كالقبض ويشاركه فيه كافي البحر (قوله عليه) أي المديون (قوله لانه
 قاض لا قابض) أي والمشاركة انما تثبت في المقبوض لافي القضاء (قوله ولو أبرأ الشريك المديون) بالنصب
 مفعول أبرأ أو الاولى أن يقول أحد الشريكين (قوله قسم الباقي على سهامه) أي على سهام الباقي لانه
 لعل المراد بالسهام السهام الباقية لأصلها يظهر ذلك مما لو كان له الثلثان فأبرأه عن الثلث يقسم ما يؤخذ
 نصفين لان الحق عادى هذا القدر ولو اعتبرنا الاصل قسم أثلاثا وقد صرح ابن الكمال بالاول (قوله ومثله
 المقاصة) بأن كان للمديون على الشريك خمسة لا قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد المقاصة (قوله
 صح عند الثاني) اعتبار بالابراء المطاق خلافا لما روي في القسمة الدين قبل القبض كافي الهداية
 وفي النهاية ما ذكره من صفة الاختلاف بخالف لما ذكر في عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي
 يوسف وذلك سهل لجواز أن يكون المصنف قد اطاع على رواية محمد مع الامام قال في البرهان تأجيل
 نصيبه ووقوف على رضا شريكه عند أبي حنيفة قوية بأخذ وعندهما لا وفي عامة الكتب محمد مع أبي يوسف
 وذكره في الهداية مع أبي حنيفة فكان منه روايتان كافي الشربلية وفي البحر وان أجله أحدهما فان لم
 يكن واجبا بعد كل منهما بان ورناد ينمو جلا فالتأجيل باطل وان كان واجبا بادانة أحدهما فان كانا
 شريكين شركة عنان وان أخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان أخر الذي لم يباشرها لم يصح في
 حصته أيضا وان كانا متفاوضين وأجل أحدهما أيهما أجل صح تأجيله اه ولم يظهر وجه لذكر قول
 الثاني وترك قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والعصب) أي اذا غصب أحدهما منه عينا وهما كت عنده فانه
 ينزل قابضا نصيبه فيشاركه فيه الا خسوا كان من جنس الدين أو من غير جنسه وهلك في يد العاصب وقضى
 عليه بقية جنسه من جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجودا رده عليه كافي الرحتى أي لانه
 يملكه من وقت العصب عند أداء الضمان (قوله والاستحجار) أي باجرة من جنس الدين لانها يبيع المنافع
 فصار بمنزلة ما اذا اشترى بنصيبه شيئا فانه يرجع عليه بربع الدين فكذلك اذا أخذ من العبد وزراعة
 الارض وصورتها بان استأجر أحدهما من المديون دارا بحسنه وسكنها وكذا الواسطة تأجره بأجره مطلق وروى
 ابن سماعة عن محمد لو استأجر بحسنه لم يشاركه الاخر وجعله كالتكاح هذا اذا أضاف العقد الى الدين لانه
 اتلاف كافي الزبلي (قوله لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قضا لانه ليس بدل مال
 فكأن فيه معنى الاتلاف من وجه فأشبهه الابراء بخلاف ما دارت زوجه على دراهم معلقة أي حتى التفت
 قصاصا بنصيبه فانه يكون كالقبض كافي الاتقاني وفي الشربلية والتزوج بنصيبه اتلاف في ظاهر الرواية حتى
 لا يرجع عليه صاحبه بسى وعن أبي يوسف أنه يرجع بنصيبه مع لوقوع القبض بطريق المقاصة والصحيح

(أو اتبع غيره) في جميع
 مامر لبقاء حقه في ذمته
 (وإذا أبرأ أحد الشريكين
 الغير من نصيبه لا يرجع)
 لانه اتلاف لا قبض (وكذا)
 الحكم (ان) كان للمديون
 على أحدهما دين قبل
 وجوب دينهما عليه حتى
 وقعت المقاصة بدينه
 (السابق) لانه قاض لا قابض
 (ولو أبرأ الشريك المديون
 عن البعض قسم الباقي
 على سهامه) ومثله المقاصة
 ولو أجل نصيبه صح عند
 الثاني والعصب والاستحجار
 بنصيبه قبض لا التزوج

الاول انتهى (قوله والصالح عن جنابة محمد) أى لو جنى أحدهما عليه جنابة محمد فمادون النفس أو شهما مثل
دين الجناني فصالحه على نصيبه وكذلك كان فيها قصاص لانه لم يملك بمقابلته شيئا قابلا للشركة
كفى البرهان وغيره قيد بالعمدان الخطا يسلك فيه مسلك الاموال فكأنه قابض أقامه في النهاية وغيرها
وفي الايضاح لا يلزمه لشريكه شيء لانه كالنكاح وفي العناية بعد نقله ما تقدم وأرى أنه قيد
بذلك لان الارش قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا وتماه في تسكيلة قاضى زاده قال الزيلعي وقوله لا التزوج
والصالح عن جنابة محمد أى بان كان له ما دين امرأة فزوجته عليه نفسها أو على مولى الامة فزوجها
المولى منه عليه أو على المكاتب أو على الامة المادون لها فزوجها عليه باذن المولى ليس بقبض
في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه شريكه لانه لم يسلم له شيء يمكنه المشاركة فيه فصار كالجنابة على
نفس المدين وعن أبي يوسف أنه يرجع عليه لو جرد القبض بطريق المقاصصة على ما بيننا والصحيح
الاول لانه اتلاف ولان النكاح يتعلق ببعض الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يسقط
عن ذمتها كالهبة بخلاف ما إذا لم يصف العقد اليه بأن سمي دراهم مطلقا فوقع القبض بنصيبه حيث يرجع
اليه شريكه بالاجماع لانهم لم يملكوا وانما ملكت غيره فالتقباض قصاصا او الصالح عليه عن جنابة العمديس
بقبض لانه لم يملك شيئا قابلا للشركة بمقابلته اهـ (قوله أن يهبه الغريم) أى المديون فيكون المقبوض
هبة لادينه (قوله ثم يبرئه) الضمير في يبرئه لاحد الدائنين ففيه تشييت أى يبرئ الشريك الغريم فان
يا برائه المديون لا يرجع عليه بشئ كما مر (قوله أو يبيعه) أى الطالب وهو معطوف على يهبه أى يبيع
الشريك للمديون كطالع بقدر دينه فلم يكن مقتضيا الدين بل أخذ اثنين المبيع وقبض اللهبة في الصورة
الاولى ثم يبرئه من دينه ولا رجوع للشريك عليه بالبراء (قوله به) أى بقدر نصيبه من الدين بأن يجعل
ثن النمر بقدر نصيبه فيكون المقبوض ثمن المبيع لنصيبه من الدين (قوله ثم يبرئه) أى أحد الدائنين وهو
من باع النمر (قوله صالح أحدر بي السلم) اطلاق الصلح هنا مجاز عن التمسك كحرره صاحب غاية البيان
لانه فسح في الحقيقة قالوا أطاق عليه الصلح عاقبه من الخطيئة التي هي من خواص الصلح كفى تسكيلة المولى
زكريا (أقول) الخطيئة هي التي لزم على المسلم اليه من المسلم فيه حيث سقطت بهذه المصالحة تدبر كما
لا يخفى (قوله عن نصيبه) أى من المسلم فيه (قوله على ما دفع من رأس المال) على حصته منه قيد به لانه
لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه قبل قبضه زياحي (قوله نفذ عليهم ما)
فيكون المقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر البحار أى فيكون نصف رأس المال فيهما وباقي الطعام
بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا أولا بحر (قوله وان رد رد) وبقي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لان فيه
قسمة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهبهما وقال أبو يوسف يجوز اعتبارا بسائر الدين ولهما أنه لو جاز فاما
أن يجوز في نصيبه خاصة أو في النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين قبل القبض لارخصوصية
نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا بالقسمة وهي باطلة وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسح على
شريكه عهده فيقر الرضاء درر (قوله ومفاوضة) نصب على التمييز (قوله جازم مطلقا) الذي في البحر جاز ولو
في الجميع أى جميع المسلم فيه يعنى أن الجواز لا يخص نصيبه بل اذا فسح في الجميع جاز قال وأما اذا كانت عنانا
توقف أيضا ان لم يكن من تجارتهم ما في الكافي لو أسلم في كرب ثم اصطالحا على ان يزيد المسلم اليه نصف كره يصح
اجتماع لانهم لو صحت لبطلت من حيث تصح لانهم لو صحت لخرج بعض رأس المال من ذلك السلم فيجعل بأزاء
الزيادة فيصير ديناً على المسلم اليه فكأنه أسلم ديناً واذا لم يحز فعليه أن يرد ثلث رأس المال الى الرب السلم وعليه
كرتام عدا الامام وقال لا يرد لان الاخراج للزيادة وبطلت فيبطل قلنا فصد شيئين الاخراج والادخال فصح
الاول لا الثاني اهـ والله تعالى أعلم وأستغفر الله العليم

والصلح عن جنابة محمد
وحيلة اختصاصه بما قبض
أن يهبه الغريم قدر دينه ثم
يبرئه أو يبيعه به كفا من نمر
مشلا ثم يبرئه ما عطف وغيره
ومرت في الشركة (صالح
أحدر بي السلم عن نصيبه
على ما دفع من رأس المال
فان أجاز الشريك) الاخر
(نفذ عليهم ما وان رد رد)
لان فيه قسمة الدين قبل
قبضه وانه باطل نعم لو كانا
شريكين مفاوضة جازم مطلقا
بحر
* (فصل في التخارج) *

* (فصل في التخارج) * قال في المنع هو من الخروج وهو أى شرنا أن يصطلح الورثة على اخراج بعضهم من

الميراث بمال معلوم وجه تأخير هرة وقوعه فانه قدام يرضى أحسد بأن يخرج من الورثة بعض ميراثه بقائه حقه
وسببه طالب الخارج من الورثة ذلك عند رضا غيره به وله شروط تذكر في أثناء الكلام اهـ (قوله أخرجت
الورثة أحدهم) أي أو الموصى له بباغ من التركة سائحاني وفي آخر الاشياء عن الكتاب لوصول الموصى له
بالثالث على السدس صح اهـ (أقول) لكنه مشكل لانه من قبيل الاسقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقد
صرحوا بأن الوارث لا يسقط حقه من التركة بالاسقاط وهذا مثله وأما الخراج فيبيع ويأخذ تمامه (قوله
صح في الكل) أي ويقسم الباقي بينهم على سهامهم الخارج اذ أن يحول هذا بالخارج كان لم
يكن بيانه امرأة بنت وأخ شقيق أصلها ثمانية واحد للمرأة وأربعة للبنت والباقي للأخ فاذا أخرجت المرأة
قسم الباقي على سبعة ولو جعلت كأن لم تكن قسم نصفين جوي عن الشيخ عماد الدين * واهله اذ
أخرجوا واحدًا لخصته تقسم بين البقية على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه
فعلى قدر ميراثهم وفيه الحاصل بان يكون عن اسكار ما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا
أبو السعود ويأتي ذلك أو آخر الفصل (قوله صرف الجنس بخلاف جنسه) اهـ لقوله أو نقدي بهما والاولى
تأخير ه عن قوله قل ما أعطوه أو أكثره يوجد في بعض النسخ التعبير باللام عوضا عن الباء في بخلاف الجنس
وهي أولى من الباء أي لو صالح عن الذهب والفضة بذهب وفضة صح وبصرف الذهب للفضة وهي له والمراد
بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الفقه وهو بيع الثمن بالثمن والباء فيه للمقابلة ولو كان المراد
بالصرف للعوى لاختص بمسألة واحدة وهي ما اذا اشترت التركة على ذهب وفضة ودفع البذل كذلك
ولعدمه بالي أو اللام ولقوله بعد ذلك لكن بشرط التقابض فيها هو صرف فانه متعين للصرف الاصطلاحي
(قوله قل ما أعطوه أو أكثر) لانه معاوضة لأبراء اذ الإبراء عن الاعيان باطل كذا قيل (وأقول) ما قيل ان
الأبراء عن الاعيان باطل قيد في البحر بما اذا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاختيار كقوله هو
برمي عمالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لأمك في هذا العير ذكرك في
المنسوط والجب طاعلم ان قوله لا أستحق قبله حقا مطلقا ولا استحققا ما ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق
قبل الاقرار عينا كان أو ديننا وتقدم الكلام عليه أوائل الاقرار وسبأ في آخره على مستوفى ان شاء الله
تعالى (قوله لكن بشرط التقابض) قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المقدم أن تكون أعيان
التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد التقديس بالآخر يعتبر التقابض في المجلس غير أن الذي في يده
بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه قبض صمان في نوب عن قبض الصلح وان كان قرا غير
مانع يشترط تجديد القبض اهـ (أقول) بيانه أن التركة في يد أحد الورثة أمانة فاذا أنكرها أو منع صار
غاصبا والعاصب ضامن وقبض الامانة لا يوجب عن قبض الضمان فيلزم تجديد القبض فيما لو كان مقرا غير
مانع والا لا وهذا في غير التقديس أما هـ في صورة ما اذا صالحا على جنسهما فلا بد من حضور ذلك الجنس
وتجديد القبض فيه لانه صرف محض كما أتى (قوله وغيرهما) وكذا عن التقديس فقط (قوله بأحد التقديس)
قيد بأحد التقديس احتراز عما اذا كان بدل الصلح مجموع التقديس فانه يصح كيف كان لانا نصرف الجنس
الى خلاف الجنس تخميها للعقد كفي البيع بل أولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة وليس يشترط فيه
التعاضد قبل الافتراق لانه صرف ط (قوله الا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) ولو
كان ما أعطوه أقل أو مساويا لنصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح ط قال في البحر ولو صالحوه
عن التقديس وغيرهما بأحد التقديس لا يصح الصلح ما لم يعلم أن ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان
كفوا متصادقين وان أنكروا ورائه جاز ما قبل بشرط التقابض فيما يقابل المقدمه وان لم يعلم قدر نصيبه من
ذلك الجنس فالصح أن الشك ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن
لا يدرى أن بدل الصلح من حصته أقل أو أكثر أو منه فسد كذا في فراوى قاصحان اهـ وفي المقدسي قال

(أخرجت الورثة أحدهم)
(عن التركة وهي عرض
أو) هي (عقار بمال)
أعطوه (أو) أخرجه
(عن) تركة هي (ذهب
بفضة) دفوه (أو) على
(العكس) أو عن نقدين
بهما (صح) في الكل صرفا
للجنس بخلاف جنسه (قل)
ما أعطوه (أو أكثر) لكن
بشرط التقابض فيما هو
صرف (و) في أخرجه عن
(نقدين وغيرهما) ما بأحد
التقديس (لا) يصح (الا أن
يكون ما أعطى له أكثر من
حصته من ذلك الجنس)

فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعده حتى أن بكل منها اسقاط العين وهو لا يجوز وإنما يجوز الصورة الأولى باعتبار أن ما يأخذ به لا يفي حق الدافع تأمل (قوله وبطل الصلح الح) أي في الكل عند الكل على الأصح وقيل عندهما يبقى العقد صحيحاً فيما وراء الدين ط قال العلامة أبو السعود هذا ليس على إطلاقه لما سبق عن الزيلعي من أنه ينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين إذا بينت حصته وأنه يشك أن كان هو قول الكل لا خلاف لهم إلا في قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والعبد والشاة المذكورة والمية حيث جوز العقد في العبد والذكية إذا بين ثمن كل منهما أن يجوز الصلح عندهما في غير الدين إذا بينت حصته اللهم إلا أن يحمل هذا على ما إذا لم يبين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر أنه لم يرد نص في الصلح عنهما ولهذا ذكره الزيلعي بالخط يبغي قياساً على البيع وكذا قول الشارح قيل هذا قول أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلهذا الاختلاف المشايخ فيه انتهى (قوله وفي التركة دين) أي على الماس لقرينة ما أتى وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية ود كرهتم الإسلام أن يخرج لربح أن كان على الميت دين أي يطلبه رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق ما خرج (قوله لأن تملك الدين الح) وهو ما خصه المصالح قال في الدرر لأنه يصير مما كاحصته من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العبد وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وإن كان بعوض وإذا بطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فتقول الدرر لأنه أي المصالح عن الدين والعين بعم العرض والعقار والمكيل والموزون الحاضر وغير من عليه الدين هنا بقية الورثة وقوله بطل في الكل لأن العقد الواحد إذا فسد في بعض المعقود عليه فسد في الكل وهو قول أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسئلة البيوع وعندهما يبقى العقد صحيحاً فيما وراء الدين وقيل هو قول الكل كما في السكا في وغيره كما قدمناه عنه قريباً (أقول) وينبغي أن ليس اختلاف القولين بين المشايخ على إطلاقه بل اللائق كون البطلان قول الكل ادلم يبين حصة الدين في البطلان وأما إذا بين فيصم الصلح عندهما فيما وراء الدين بحصته إذا لا وجب للبطلان حينئذ فيه عندهما تدبر وأشار إلى ذلك ابن مالك (قوله من غير من عليه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل) لما ذكر من أنه يصير مما كاحصته من الدين إلى آخر ما قدمناه عن الدرر أي ثم يتعدى البطلان إلى الكل لأن الصفة واحدة سواء بين حصة الدين أو لم يبين (وأقول) هذا إذا لم يسألهم ولم يوكّلهم في مقدار أصب من الدين وأما إذا سألهم فيخرج أن يصح الصلح كما قيل (قوله وصح لو شرطوا إبراء العرماء) أي إبراء المصالح للعرماء والظاهر أن هذه الحيل لخروجه عن كل التركة ولذا قال في السراح والمص في الوجه بضرورة بقية الورثة فلا يصح قول الشارح وأحالهم بحصته لأن ساقطت عن العرماء كخصر به البرازي أيضاً وسند به تقرير في المقولة الآتية أن شاء الله تعالى ولم يد كرحمة لزمع أنها أحسن مما ذكر وكنت أقتصر عليها وأيتها في المقدسي وهي أن يأمرهم لبقه ضو له ثم لهم لكن له أن يرجع فالوجه الآتي أولى * (مرع) * ادعت امرأته ميراثاً فوضو لحقت على أقل من حظها أو مهرها صح ولا يطيب لهم أن علموا فإن برهنت بعد ذلك بطل الصلح وهو سيأتي في المتن أنه الأشهر وأنه محمول على قول المتن السابق صولح على بعض ما يدعيه الح والافهو بعيد عن القواعد إذا أن يحمل على الديانة لكنه بعيد أيضاً لا سيما وقد صولحت إحدى زوجات سيدنا د الرحمن بن عوف على أقل من حظها بكثير بحضور جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين كما قدمناه قريباً فلا تنسّه (قوله منه) أي من الدين ولا يرجع عليهم د نصيب المصالح حينئذ يصح الصلح لأنه حينئذ يكون تملك الدين الح وأولاً لا اسقاط (قوله وأحالهم بحصته) لا يحمل لهذه الجملة هما وهي موجوده في شرح الوقاية لاس ملك وهي سبق قلم ادلم يبق له حصة بعد ما قضوه ولذا قال في المنع ولا يحق ما فيه من ضرر بقية الورثة أي لأنه لم يستفيدوا من نصيبه في الدين شيئاً انتهى وضاع عليهم ما قضوه من الدين من العرماء وفي بعض النسخ أو حالهم قال ط ذكره رد على صاحب الدرر وتبعه المصنف

(وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة دين بشرط أن تكون الدين لبقية منهم) لأن تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلاً فقال (وصح لو شرطوا إبراء العرماء منه) أي من حصته لأنه تملك الدين ممن عليه يسقط قدر نصيبه عن العرماء (أو قضاوا نصيب المصالح منه) أي الدين (تبرعاً منهم) وأحالهم بحصته أو أقرضوه قدر حصته

٣ قوله والدليل له في مسئلة البيوع وهي ما إذا جمع بين حر وعبد أو ما عدا صفة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في حق الكل عنده وعندهما صح في العبد لأن الصفة لا تنعقد بتفصيل الثمن بل لا بد من تكرره لفظاً العقد عنده خلافاً لهما

له منه

منه وصاحبه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحالههم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الجبل ابن كمال والأوجه أن يبيحوه كفا من تمر أو نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن مالك (وفي صحة صلح عن تركه مجهولة) أعياهم أولا دين فيها (على مكيل أو موزون) متعاقد بصلح (الاختلاف) والصحيح الصحة زايي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن السكال أن في التركة جنس بدل الصلح لم يجز والأجاز وان لم يدر فعلى الاختلاف (ولو) التركة (مجهولة وهي غير مكيل أو موزون في بد البقية) من الورثة (مع في الأصح) لأنها لا تفضى إلى المازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح أو بعضهم لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يدهم للحاجة إلى التسليم ابن مالك

حيث قال ولا يتحقق ما فيه أي هذا الوجه من الضرر ببقية الورثة وإن كان لا يدفع لانه يرجع عليهم بما أحالههم فيه فيكون الضرر عليهم مرتين انتهى (أقول) في قوله فيكون الضرر والخ يأتى بيانه قريباً عن الاتفاقى (قوله منه) أي من الدين (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله بالقرض) أي ببذله الذي أخذه منهم (قوله وقبلوا) أي الغرماء والمصالحون لأن الشرط قبول المحال عليه والمحال (قوله وهذه أحسن الحيل) لأن في الأولى ضرر للورثة حيث لا يمكنهم الرجوع إلى الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لأن النقد خير من النسيئة اتفاقى (قوله والأوجه الخ) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرر وهو تأخير وصولهم قدر حصته مع أنه ليس لهم نفع في هذا القدر وهو خلاف وضع الصلح غالباً (قوله ثم يحيلهم على الغرماء) أو يحيلهم ابتداءً من غير بيع ليقبضوا له ثم يأخذوه لأنفسهم (قوله ولا دين فيها) أما إذا كان فيها دين ولا يصح الصلح لما تقدم (قوله اختلاف) فقال الفقيه أبو جعفر بالصحة وهو الصحيح وقال طهيري الدين المرغبى أن لا يصح (قوله لعدم اعتبار شبهة الشبهة) لأن عدم الصحة لا يحتمل أن يكون في التركة مكيل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون دوا قبيل يصح لاحتمال أن لا يكون في التركة مكيل أو موزون وان كان فيجوز أن يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز. وقد يأتى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها اه وانما العبرة للشبهة وفي فتاوى قاضيان والصحيح ما قاله أبو جعفر من أنه يجوز هذا الصلح لأن الثابت هنا شبهة الشبهة وذلك لا يعتبر اه لا بد من احتمال أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح على تقدير أن يكون زائداً على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل الصلح) تركيب اضافى بإضافة جنس إلى بدل الصلح (قوله لم يجز) أي حتى يكون ما يأخذونه من حصته من ذلك الجنس ليكون الزائد في مقابلة ما يخصه من غير الجنس ويشترط القبض لأنه بمنزلة البيع وبيع ما جعدهما قدر وجنس أو أحدهما لا يجوز نسيئة كذا تقتضيه القواعد والمراد أنه لا يجوز اتفاقاً كما أن الثاني يجوز اتفاقاً (قوله والا) أي والا يكره في التركة جنس بدل الصلح وهذا التفصيل لغير ما نحن فيه (قوله وان لم يدر فعلى الخلاف) هي مسألة التين ويدرى بالبناء للمجهول (قوله وهي غير مكيل أو موزون) كذا وقع في العرر ولا وجه للتقييد به إلا إذا كان المصالح عليه مكيلاً أو موزوناً أما إذا كان غيرهما فلا يظهر لهذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه المسئلة عن الزيلعي وعبارة الزيلعي خالية عن هذا التقييد ونصها هو هذا يدل على أن الصلح مع جهالة التركة يجوز وقبل لا يجوز لأنه يبيع ويبيع المجهول لا يجوز والأول أصح لأن الجهالة هنا لا تفضى إلى المازعة لأنها في بد البقية الورثة فلا يحتاج فيها إلى التسليم حتى لو كانت في يد المصالح أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يدهم معلوماً للحاجة إلى التسليم ط (أقول) وكذا بشرط أن لا يكون مهادين ووقع الصلح على مكيل وموزون كفى الاتفاقى (قوله مع في الأصح) وقبل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل والموزون اتفاقى (قوله لأنها) أي جهالة التركة المصالح عنها (قوله لا تفضى إلى المازعة لقيامها في يدهم) يعني أن العلة في عدم جواز البيع إذا كان المبيع مجهولاً لافضائه إلى المازعة وهذا لا يفضى إليه لأن المصالح عنه في بد البقية الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم ولا يعلمون شيئاً آخر من المصالح بمقابلة بدل الصلح كذا في العزيمة كمن أقر بعصبة فباعه المقرب له منه جاز وان جهلاً قدره وقبل لا يصح لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كفى شرح الجمع فاستفيد منه أن ما يحتاج لتسليمه تلزم معرفته وما لا فلا در منق (أقول) واستفيد أن نفس الجهالة غير مانعة لجواز البيع بل الجهالة المفضية إلى المازعة مانعة ألا ترى أنه لو باع ففـيزامن صبرة بجوز البيع مع الجهالة وكذلك لو باع المصوب كذا كرنا (قوله ما لم يعلم جميع ما في يده) أي لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوماً للحاجة إلى التسليم كذا كرنا عن الاتفاقى بخلاف ما إذا كانت في أيدي بقية الورثة فإنه يجوز مع الجهالة لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم كما مروى يأتى (قوله ابن مالك) لم يدكر هذا القيد أصلاً * (خاتمه) * التهاوى

تساوب الشريكتين في دابتين غلة أو وركو بايختص جواز الصلح عند أبي حنيفة لا الجهر وجائز في دابة غلة أو
 وركو بابا الصلح فاسد في غلتي عبيدين عند ولوج جبرادر الجار وفي ثمرة غير الافكار ثم اعلم أن التهايب وجبراني
 غلة عبد أو دابة لا يجوز اتفاقا للتفاوت وفي خدمة عبد أو عبيدين جاز اتفاقا لعدم التفاوت طاهرا أو لقلته وفي
 غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقا لا مكان المعادلة لأن التغيير لا يعمل إلى العقار طاهرا وإن
 التهايب وجبراني في جميع الصور كما يجوز أبو حنيفة أيضا قسمة الرقيق صلحا اهـ (قوله وبطل الصلح) أي
 مع أحد الورثة ليخرجوه عنها فلو قسموا التركة بين الورثة ثم ظهر دين محيط فيل للورثة اقضوه فإن قضوه صححت
 القسمة والافسخت لأن الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع المالك لهم الا اذا قضاوا الدين أو أبرأ العرما منهم
 في سنة مدّصح القسمة لزوال المسال وكذا اذا لم يكن محيطا يتعلق حق العرما بها الا اذا بقي في التركة ما بقي
 بالدين في سنة لا تفسخ لعدم الاحتياج كدافي قسمة الدرر (قوله والقسمة) أي قسمة التركة بين الورثة لأنهم
 لا يملكون التركة حينئذ لتقدم حاجته فلغيره ابطاها ولو أجاز قبل أن يصل إليه حقه وفي الظاهر يبرأه ولو لم
 يضمن الواوثة ولكن عزوا عينا الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم صالحوا في الباقي على نحو ما قلنا جاز اهـ قال
 العلامة المقدسي فلو هلك المعزول لأبدين نقض القسمة (قوله بلارحوع) أمالو كان يرجوع كانت التركة
 مشعولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط أن لا يرجع في التركة حاز الصلح لأن هذا كغلة بشرط براءة
 الاصيل وهو الميت فتصبر حواله فيخلو مال اليتيم عن الدين ويحوز تصرفهم فيه اهـ (قوله بشرط براءة الميت)
 تبس في المصنف وقد علم من عبارة الزيلعي أن المدار على اشتراط عدم الرجوع في التركة وقد بين وجهه
 ط (قوله يوفي) بالنساء للمجهول انضم ففتح وتشديد (قوله من مال آخر) الاولى تقديمه على أو يضمن أجنبي
 فان انضم يرفيه يرجع إلى الوارث اذ لم ين للمجهول لفظ يوفي وسواء في الوارث من ماله الخاص به أو من
 عين أخرى ظهرت للميت (قوله ولا ينبغي أن يصلح) أي بل يكره وهل هي تنزيهية أو تحريمية حرره ط
 (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الاول وخلاف الاولى مكروه تنزيها في الجبر لا ينبغي الاولى أن لا يقع لاذلك
 حتى يقضوا الدين اهـ (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز لأن كل جزء من أجزاء التركة مشعول بالدين
 لعدم الاولوية بالصرف إلى جزء دون جزء وصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحسان
 ما ذكره من التعليق قوله لأن التركة لا تخلو عن قابل دين الخ والاولى تقديم قوله استحسانا مد قوله صح لأن
 التركة الخ لأنه يوههم خلاف المراد وما هما وفاق لما في الزيلعي بخلاف لما في مسكين والعيني فان عبارة مسكين
 ولو على الميت دين محيط أي مستغرق جميع التركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه بطل الصلح والقسمة وإن لم يكن
 مستغرقا لا ينبغي أن يصلحوا ما لم يعطوا دينه ولو فعلوا فالواجب جواز الصلح وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في
 القسمة أنهم لا يجوزوا استحسانا ونحو قياسا اهـ وعبارة الزيلعي وإن لم يكن مستغرقا جاز استحسانا والقياس
 أن لا يجوز الخ (قوله لثلاثيحتاجوا) اهـ لقوله فيوقف قال صدر الشرع بعزل الصلح فالمشايخ قالوا صح لأن
 التركة لا تخلو عن قابل دين والدائن قد يكون غائبا ولو جعلت التركة موقوفة لتضرر الورثة والدائن لا يتضرر
 لأن على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استحسانا ووقف الكل قياسا الخ (قوله على السواء)
 أفاد أن أحد الورثة اذا صالح البعض دون الباقي يصح وتكون حصته له فقط وكذا الوصالح الموصى له كفي
 الا فتروى * (مسئلة) * في رجل مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء مع عصاة وخاف تركه اقسموها بينهم ثم
 ادعت الورثة على الزوجة بأن الدار التي في يدها مال مورثهم المتوفى فأسكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من
 الدراهم صلحا عن انكار فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر مورثتهم أو على قدر رؤسهم الجواب قال في
 الجرح وحكمه في جانب المصالح عليه ووقوع المالك فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا أو منكر أو في المصالح
 عنه وقوع المالك فيه للمدعي عليه ومثله في المدعي في مجموع العوازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى
 فاسدة هل يصح قال لا لأن تصحيج الصلح عن الانكار من جانب المدعي أن يجعل ما أخذ عين حقه أو عوضا عنه

(وبطل الصلح والقسمة مع
 احاطة الدين بالتركة) الا
 أن يضمن الوارث الدين بلا
 رجوع أو يضمن أجنبي
 بشرط براءة الميت أو يوفي
 من مال آخر (ولا) ينبغي
 أن (يصلح) ولا يقسم
 (قبل القضاء) للدين (في)
 غير دين محيط ولو فعل
 الصلح (والقسمة) (صح)
 لأن التركة لا تخلو عن قابل
 دين فلو وقف الكل تضرر
 الورثة فيوقف قدر الدين
 استحسانا وفية لثلاثيحتاجوا
 إلى نقض القسمة بحر (ولو)
 أخرجوا واحدا) من الورثة
 (لخصته تقسم بين الباقي
 على السواء

لا بد أن يكون ثابتاً في حقه لا يمكن تصحيح الصلح من الذخيرة فقط حتى قوله وقوع المالك فيه للمدعى وقوله أن يجعل
 عين حقه أو عوضاً عنه أن يكون على قدر ما أريد منهم سيدي الوالد رحمه الله تعالى عن مجموعة من لا على
 التركة في أمين الفتوى بدمشق الشام (قوله أن كان ما أعطوه من مالهم) أي وقد استوتوا فيه ولا يظهر
 عند النفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) قال في السراجية وشرحها من صلح عن شيء من التركة
 فأطرح سهامهم من التصحيح ثم أفسم باقي التركة على سهام الباقيين كزوج وأم وعم فصالح الزوج عن نصيبه
 على ما في ذمته من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة بين الأم والعم أثلاً بقدر سهامهما سهمان
 للأم وسهم للعم فان كانت هلا جعلت الزوج بعد المصاحبة وخروجه من البين بمنزلة المدوم وأي فائدة في جعله
 داخلاً في تصحيح المسئلة مع أنه لا يأخذ شيئاً ورأى ما أخذته قلت فائدة أن لا يوجه لهما كأن لم يكن وجعلنا التركة
 ما وراء المهر لا تقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث الباقي إذ حينئذ يقسم الباقي بينهما أثلاً فيكون
 للأم سهم وللعم سهمان وهو خلاف الإجماع إذ حقه ثلث الأصل وإذا أدخلنا الزوج في المسئلة كان
 للأم سهمان من الستة وللعم سهم واحد ويقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهما من
 الميراث اه ملخصاً ط وسبق في آخر كتاب الفرائض بيان قسمة التركة مفصلاً (قوله وقيد الخصاص) أي
 قيد بربان هذا التفصيل بما إذا كان الورثة منسكراً بن (قوله فعلى السواء) أي مطلقاً من سواء كان الدفع من
 التركة أو من غيرها لأنه بمنزلة البيع وكما أنهم اشتروه جميعاً ولا يظهر التساوي إلا إذا كان المدفوع متساوياً
 بينهم وعليه فينبغي أن يرجع إلا أكثر حصص في التركة على الأقل حصص بقدر ما دفع من ماله عنه فليست أم قل
 الشر بن لالي في شرح الوهبانية والوجه أنهم ما في الإقرار يكونان مشتركين في نصف وفي الإنكار مدعين
 العين للتركة فتكون على قدر الانصباء واختاره البعض (قوله عن بعض الأعيان) أشار به إلى أنه كلما يصح
 الصلح معه عن كل أعيان يصح عن بعضها باعتبار الجزء بالكل وفي المجتبى ادعى مالاً أي معلوماً أو غيره فباع
 رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئاً كان له
 والا فلا فان جرد المطلوب ولا يبيته فله أن يرجع اه جوي ومثله في الجز قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 وتأمل في وجهه في البرازية من أول كتاب الهبة يبيع الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وهبه جاز اه
 (أقول) لم يظهر له وجهه مع نصريحهم بعدم صحة بيع الدين لغير من عليه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر وفوق
 كل ذي علم عليهم (قوله في التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها أن بدل في وعليها فلم نصب
 دين وعليها كتب ط والمراد أن الصلح يصح بعسي إذا أقر بما فيه على به وليس له نقضه إلا بسوء (قوله
 وكذا لو لم يذكره في الفتوى) أي في السؤال الذي دفع ليكتب عليه أو يحجب عنه أو فلا يحجب على المفتي
 البحث ط (قوله والموصى له بمبلغ من التركة كوارث) صورته رجل أو صوصي لرجل بعد أودار فتركها
 وابنة فصالح الابن والابنة الموصى له بالمبدع على مائة درهم قال أبو يوسف أن كانت المائة من مالهما غير
 الميراث كان العبد بينهما نصفين وإن صالحهما من المال الذي ورثاه عن أبيهما كان المال بينهما أثلاً ثلاثاً
 كانت بينهما أثلاً وإذا كرا الخصاف في الحيل أن الصلح أن كان عن إقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين
 وإن كان عن إنكار فعلى قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في قاضيجان
 (قوله من مسألة الخارج) أي بتفاصيلها (قوله صالحو الخ) أقول قال في البرازية في الفصل السادس
 من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد الخارج لارواية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول
 يدخل ولقائل أن يقول لا انتهى ثم قال بعد نحو ورقين قال تاح الإسلام وبخط صدر الإسلام وجدته صالح
 أحد الورثة وأبرأ أبراء عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في حواري الدعوى ولقائل أن
 يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى
 التركة وأنكر والاتسم دعواه وانقر وأبى التركة أسروا بالرد عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد أسطر

أن كان ما أعطوه من مالهم
 غير الميراث وإن كان
 المعطى (مما ورثوه فعلى
 قدر ميراثهم) يقسم بينهم
 وقيد الخصاص بكونه عن
 إنكار فلو عن إقرار فعلى
 السواء وصلح أحدهم عن
 بعض الأعيان صحيح ولو لم يذكر
 في أصل الخارج أي التركة
 دين أم لا فالصلح صحيح وكذا
 لو لم يذكره في الفتوى فيبقى
 بالصحة ويعمل على وجود
 شرائطها مع الفتوى
 (والموصى له) بمبلغ من
 التركة (كوارث فيما
 قدمناه) من مسألة الخارج
 (صالحو) أي الورثة
 (أحدهم) وخرج من
 بينهم (ثم ظهر للميت دين
 أو عين لم يعلموها هل يكون
 ذلك داخلاً في الصلح)
 المذكور (قولان)

صالحات أى الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قيل لا يكون داخلا في الصلح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لأن المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخلا في الصلح لأنه وقع عن التركة والتركة اسم للكل فإذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه كان ظاهرا عند الصلح اهـ والحاصل من مجموع كلامه المدكور أنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا لو صدر بعد الصلح ابراء عام ثم ظهر للمصالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والأصح السماع بناء على القول بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا تنصيحاً للقول بعدم الدخول وهذا إذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة والأدلة تسمع دعواه بعد ابراء كما أفاده ما نقلناه عن الجميع وانما قيد بالعين لأنه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين فلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح لأن يكون مخرجا من الصلح بان وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان التركة وهذا أيضا ذكره في البرازية حيث قال ثم ما ظهر بعد التنازع على قول من قال من أنه لا يدخل تحت الصلح لاحفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عيبا لا يوجب فسادا وان دينان مخرجان الصلح لا يفسد ولا يفسد اهـ (قوله أشهر هـ) وعلى مقابله فان كان الذي ظهر دين فسادا الصلح كانه وجد في الابتداء فيكون هو وغيره بين الكل وان كان عيبا لا يفسد (قوله لبيس الكل) أى بل يكون الذي ظهر بين الكل (قوله فأت وفي البرازية الخ) وفي الثامن والعشرين من جامع الفصولين أنه الاشبهه (قوله ولا يبطل الصلح) أى لو ظهر في التركة عين أم لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد كما سمعته أى ان كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسادا لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أى والصلح في مال الطفل الثابت بالشهود لم يجز ادلاصحة له وبغضه انه يجوز الصلح حيث لا يبيد للطفل والضمير في لم يجز لى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما أخذ من المقام أى فلم يجز الصلح في مال الطفل الثابت بالشهود ولا فيما يدعى خصم ولا يمتو رأى لم ينور دعواه ببينة وحاصل المعنى إذا كان لطفل مال بشهود لم يجز الصلح فيه ولم يجز مصالحته من يدعى شيئا على الدعي بدون بينة بحال الصعيبر لان المدعى لم يستحق سوى الاستحلاف ولا يستحق الاب ولا الوصى ولا الصبي حال صغره والاب لا يصح أن يفدى اليه بمال الصعيبر وان تبرع الاب بماله صح كالأجنبي وإذا كان للمدعى بينة يصح الصلح بمال الصعيبر بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيها كالشراء وهذه المسائل تحرى في الاب والجد ووصيهما والقاضى ووصيه وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما في الكل أو البعض وعليه فالصور أربع فيما ادلم يكن للطفل بينة وحيث كان للخصم بينة فهذه أربع صور أشار المصنف الى أن الأربعة تجري مع الاب والجد والوصى من جهة الاب أو الجد ومن جهة الوصى أو من جهة أحدهما أو أوقاضى أو وصى القاضى فبأغ اثنين وثلاثين مسألة وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما فبأغ ستة وتسعين وسواء كان في الجميع أو البعض فبأغ مائة واثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب المبسوط (قالت) بقى عليه وصى الام في تركته أو وصيه والاخ قال في المبسوط وصى الام والاخ مثل صلح وصى الاب في غير العقار ويبلغ أضعاف ذلك كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة ونما فيه (قوله وصح على الأبراء من كل غائب) الضمير في صح يعود الى الصلح بمعنى جاز الصلح عن البراة من كل عيب لان الأبراء من العيب لا يبدل صحه فكذلك معه كالمسمى عيبا معلوما لأنه اسقاط الحق ولو قال اشتريت منك العيوب بكذا لم يصح ط وهذا البيت للامة عبد البرد كره بعد أبيات بعد البيت الاول (قوله ولو زال عيب) أى لو صالحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويسترد البطل ويسقط عنه ما لم يكن دفعه لعود سلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشنة أو لم يوجد يرد له كعدم الحبل وكل ما ظهر ليس على غير المصالح يرد له كفى

أشهر هـ) بل بين الكل والقولان حكاهما في الحاشية مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في أول فتاواه أنه يقدم ما هو الأشهر فكان هو المعتمد كذا في البحر فأت وفي البرازية أنه الأصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية وفي مال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعى خصم ولا يمتو وصح على الأبراء من كل غائب ولو زال عيب عنه صالح يرد

اشترى بلابية (قوله ومن قال) أى لو ادعى عليه شيئاً فأنكر فقال له ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فأنت برى عنه لم تجز هذه البراءة لعدم جواز تعليةها بالشرط فان كان حلف عند غير القاضى له أن يحلفه عند القاضى ولو أقام بينة قبلت وان عجز أعاد اليه عليه (قوله ولو مدع) لولا وصل أى لو قال للمدعى ان حلفت على ما تدعيه فهو لك خالف لا يستحق المدعى (قوله كالأجنبي) خبر بلابية المحذوف أى وماذا كرم من المدعى عليه والمدعى كالأجنبي حال كونه يصور أى لو قال له ان حلف ولان الأجنبي ذلك ما تدعيه أو أنت برى مما أدعى عليك خالف الأجنبي لا يبرأ * والحاصل له اشتغل هذا البيت على ثلاث مسائل من فاضلخان الأولى اصطلاحاً على أنه ان حلف المدعى عليه فهو برى وخالف ان ماله قبله شئ فالصلح باطل الثانية اصطلاحاً على أنه ان حلف المدعى على دعواه فالمدعى عليه يكون ضامناً لما يدعى فالصلح باطل فلا يجب المال على المدعى عليه الثالثة اصطلاحاً على أنه ان حلف ولان وهو غير الطالب فالمال على المدعى عليه كان باطلاً ولا يلزمه المال وهى المفادة بقوله كالأجنبي وهذه المسائل تقدمت فى كتاب الدعوى (خاتمة) نسأل الله حسنهما فى البحر عن مجموع النوازل وقمع بين امرأة وزوجها مشاجرة فتوسط المتوسطون بينهما للصلح فقالت لا أصلح حتى يعطينى خمسين درهماً يحل لهما ذلك لان لهما عليه حقان المهر وغيره اه قال الجوى نقلاً عن المقدسى قلت هذه دعوى لا دليل عليها فقد يكون لاشئ لهما وتطلب ذلك اه (وأقول) ما ذكره فى مجموع النوازل من أنه يحل لهما الاخذ بمفروض فيما اذا وافقها الزوج بان أعطاها ما طلبت بطريق الصلح وحينئذ لا يتوقف الاخذ على أن يكون لهما شئ عليه ادليس هو بأدنى مما سبق التصريح به من أن الصلح يجوز ولو عن انكار وقدم من الزبائى التصريح بأنه يحل للمدعى أخذه لانه فى زعمه عين حقه أو بدله وان كان المدعى عليه يزعم أنه لاشئ عليه ومع هذا حل له الدفع أيضاً دفعا للشرع عن نفسه وحينئذ فقوله لان لهما عليه حقان المهر وغيره انما ذكره تحسباً للظن به لانه شرط لجواز الصلح أبو السعود * وفى البحر عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم بخارية بخارى أو اشترى سلعة بدراهم بخارية بخارى فأنه يبايعة لا يجوز جبرها البخارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهباً وجائياً ويستوفى منه بكفيل * وفيه عنها اذا أقر الوصى أن عذره ألف درهم للميت وللميت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربعه ما لم يجز وان كان استهلكها ثم صالحهما جاز اه ولو صالح امرأته من نفقة تها سنة على حيوان أو ثوب سمي جنسه جاز مؤجلاً ولا بخلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيها عن النفقة لا يجوز كذا فى محيط السرخسى * ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البيئونة كان جائزاً ثم ليس لها أن تصالح بمائت لهما دراهم الاجر على طعمام يعبر عينه كذا فى المبسوط * رجل صالح امرأته المطابقة من نفقة على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضى عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كان عدتها بالخيط لا يجوز لان الخيط غير معلوم قد تنقضى ثلاث حيض فى شهرين وقد لا تنقضى عشرة أشهر كذا فى فتاوى فاضلخان * لو صالحت مع زوجها من نفقة ما دامت زوجته على مال لا يجوز * لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد بوأها المولى يتأفعا لهما على دراهم مسمومة من النفقة والكسوة اسكل مسمومة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة ولو لم يكن بوأها لمولى بيتها لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقرهم فصالح أباهما عن نفقة لم يجز وان كانت كسيرة والزواج صغير فصالح أبوه عن النفقة وضمن جاز وإذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثيرة فى الشهر لم يلزمه الانفقة مثلها كذا فى المبسوط * ولو صالح على نفقة المحارم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا فى التاترخانية * اذا صالح الرجل بعض صحارمه عن النفقة وهو فقير لم يجز على اعطائه ان أفروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صالح عليه الا أن تقوم ببينة انه موسر فيقتضى بالصلح عليه ونفقة اولاد السعير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لجوهرها فالصلح فيه يكون ماضياً وان كان الوالد محتاجاً فان كان صالح على أكثر من نفقة لم يأتى بغيره الماس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح

ومن قال ان تحلف فتبرأ فلم يجز ولو مدع كالأجنبي يصور

في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة * لو صالح امرأته من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه وورقته جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة * ولو صالح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مائة لنفقته وكسوته كل شهر لم يحز ذلك ولم يحجر عليه كذا في المبسوط * إن صالح المبانة زوجها عن سكاها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان إذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها عشرين سنين على وصيف وسط إلى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهبأ له إقامة البينة فصالح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في النثر خانية نافلا عن البينة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع برد بالعيب البسيط والفاحش ويرجع في الدعوى إن كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أولا جـ ل الزيادة أولا جـ ل النقصان في يد المدعي فإنه يرجع على المدعي عليه بحصة العيب فإن كان الصلح عن اقرار يرجع بحصة العيب على المدعي عليه في المدعي وإن كان عن انكار يرجع بحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فإن أقام البينة أو حاله فذلك استحق حصة العيب منه فإن حاله خاف فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء أو أقر البائع أنه دلسها له فصالحه على أن يردها أو ولدها وزيادة ثوب على أن يردها عليه الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بناها كذا في المبسوط * ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع فاصطالحا على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اشترى رجلان شيئا فوجداه عيبا فصالح أحدهما في حصته حاز وليس للآخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الآخر على خصومه لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافهما كذا في محيط السرخسي * إذا اشترى ثوبين كل واحد عشرة دراهم وقبضهما ثم وجد بأحداهما عيبا فصالح على أن يرده بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهمًا فالرد جائز وزيادة الدرهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * لو قال لجارية أنت أمتي وقالت لا بل أنا حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز فإن أقامت البينة أنها كانت أمة أعتقها عام أول أو أنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة لفلان فأعتقها عام أول لم أقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * إذا ادعى دارا في يد رجل وأنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم أقر المدعي عليه فأراد المدعي أن ينقض صلحه وقال إنما صالحته لاجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعي عليه من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - فإذا كان السطح حجرا فإن لم يكن حجرا لا يجوز الصلح كذا لا يجوز إجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يكون أصله لأحدهما وللاختصاصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يعمل جـ ذوعام معلوم لا يجوز كذا في محيط السرخسي * إذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدما وكان ضوفا وأن يبنياه على أن لا يهدما ثانيا وللاختصاصم ثانيا والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى أن يعمل عليهما من الخدوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * إذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط * إذا كان لانس نخلة في ملكه فخرح سعتها إلى دارجاره فأراد الجار قطع السعف فصالحه بوب النخلة على دراهم مائة على أن يترك النخلة فإن ذلك لا يجوز وإن وقع الصلح على التقطع فإن أعطى صاحب النخلة جاره دراهم لم يقطع كان جائزا وإن أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا * رجل اشترى دارا لها شطيع فصالح الشفيع على أن يعطى للشفيع

دواهم مسماة ليسلم الشفيع الشفعة بطلت الشفعة ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو صالح المشتري مع الشفيع على أن أعطاء الدار وزاده الشفيع على الثمن شيئاً معلوماً فهو جائز كذا في المبسوط وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزاً فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تأكد حق الشفيع بطلب الموائمة وطلب الاشهاد فانه يصير أخذاً للنصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ بالشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفيع شريكاً في المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قد قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير أخذاً للنصف بشرع مبتدأ ويتجدد فيما أخذ الشفعة كذا في المحيط * ولو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باطل وهذا اذا كان الصلح بعد تأكد حقه بالطلب فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي اذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له داراً أخرى بدواهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط * وجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءه ما على أكثر من دينين فالصلح جائز وأصاحب الخطأ الديه وما بقي فاصحاب العمدة ولو صالح أولياءه ما على دينين أو أقل منهما كان بينهما ما ذهبن كذا في محيط السرخسي * وبطل الصلح في دم العمدة جار مجرى المهر فكل جهالة نعمات في المهر تحسمل هذا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند مساد التسمية بسقط القود ويجب بدل النفس وهو الديه نحو أن يصالح على ثوب كيجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترقان من وجهه وهو أنه اذا روجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمدة على خير لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطا تنحب الديه كذا في الاختيار وشرح المختار * ولو صالحه بعفو عن دم على عفوه عن دم آخر جاز كالحل كذا في الاختيار * جرح رجلاً عمداً فصالحه لا يخلو اما ان يرى أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية لاغـ يبرج الصلح ان يرى بحيث بقي له أثر وان يرى بحيث لم يبق له أثر طال الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الديه خلافه ما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو اما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلاً شج رجلاً موشحة فوكل انساها ليه صلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشرة ويسلم للمشجوع نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلاف الاختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صلح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعاً وهما صلح عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم وأما اذا صلح عن الجناية صح ووالصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمداً وله ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشاركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه وبيع الاوش هكذا في المبسوط * في المنتقى عن ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل قطع عين رجل فصالحه المقطوع عيده على أن يقطع يسار القاطع بقطعه فهو ذاعفو عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختص ما قبل أن يقطع يساره وقد صلح على ذلك فليس له أن يقطع يساره ولكن رجوع بديه يمينه وان صلح على أن يقطع يده القاطع ورجله أو على أن يقتل عمداً القاتل ان قطع يده ورجله رجوع عليه بديه ورجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بديه يده وبتراوان الفضل ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحراً أو على أن يقتل عبداً فلا فاعل يعزم دية الحراً الا تخو قيمة عبده

ويرجع المقطوع يده على القاطع بديه يده كذا في محبط السر تحسى * اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فذا رعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دواهم أو دنانير حلة أو إلى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصالحه على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما أو يأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء معاً لو ما قال صلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعله لالامام العطاء له كذا في الوجيز لا كذا في الوجيز * الوكيل بالخصوص إذا صالح لا يصح بخلاف ما إذا أمر كذا في منفرقات الذخيرة * لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل الصلح إذا كان منقولا فلا يجوز للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فإن كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله تعالى * لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً إذا كان يرجو الإصلاح بينهم بأن كانوا يولون إلى الصلح ولا يطلبون القضاء لاصحانة فاما إذا طلبوا القضاء لاصحالة وأبو الصلح ان كان وجهه القضاء ما نسبنا غير مستبين للقاضي أن يردهم إلى الصلح أما إذا كان وجهه القضاء مستبيناً فإن وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم إلى الصلح حين أو ان وقع الخصومة بين أهل قبياتين أو بين المحارم يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً وأبو الصلح هكذا في الذخيرة * الكفيل بالنفس إذا صالح على مال على أن يبرئ من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط هكذا في البدائع وبه يفنى كذا في الذخيرة اهـ والله تعالى أعلم وأستعطر الله العظام

(كتاب المضاربة)

قال من لا مسكين هي كالمصلحة من حيث انها تقتضي وجود البذل من جانب واحد اهـ قال الجوى وفيه تأمل لان الصلح اذا كان عن مال باقراو يكون بيعا والبيع يقتضي وجود المبادلة من الجانبين اهـ وأجاب عنه أبو السعود عن شيخه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في الوجود والصورى وباعتباره يكون قاصر على المصالح عليه ولا شك أن وجوده من جانب واحد ذكر أس مال المضاربة وأما اعتبار الصلح عن مال باقراو بيعا فبالنظر إلى المعنى كالا يخفى اهـ أى انه لا يلزم والمنااسبة أن تكون من كل الوجه وقد اعتبرتهما في قسمين من الصلح الصلح عن انكار أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكونها على غير باهم (قوله وهو السبى فيها) قال الله تعالى وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله يعنى يسافرون للتجارة وسبى هذا العقد المضارب لان المضارب يسير في الأرض غالباً يطلب الربح ولهذا قال الله تعالى يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وهو الربح وأهل الحجاز يسمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرض لان صاحب المال يقطع قدر من ماله ويسلمه للعامل وأصحابه اختاروا لفظة المضاربة لكونها موافقة لما نالوا من نظم الآية وهي مشروعة اشهدوا لحاجة اليها من الجانبين فإن من الناس من هو صاحب مال ولا يبتدى إلى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت لتنظيم مصالحهم فإنه عليه الصلاة والسلام بعث الناس يتعاملون بها فآقرهم عليها وتعاملهم بالعصاية رضى الله تعالى عنهم ألا ترى إلى ما يروى ان عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة شرط عليه أن لا يسلك به بحراً ولا ينزل وادى ولا يشترى ذات كبد وطب فان فعل ذلك ضمن فباغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاستحسنه فصارت مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزيلعي ووجه المناسبة بين الحكاين من حيث ان كلامهما مشتمل على الاسترباح أما المضاربة فان مناها على هذا أو أما الصلح فان المصالح من المدعى عليه مستتر بجم سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار أو عن سكوت عني (قوله وشراً عقد شركه) قال في النهاية ومن يحدده فهو انما يدفع المال إلى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط أو ربح البرجندى هذا التعريف وضعه صاحب التكملة بان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل ذلك أو معاً ثم عقد الشركة في الربح

مطالب لا يصح صلح وكيل
الخصومة

(كتاب المضاربة)

(هي) لغة مفاعلة من
الضرب في الأرض وهو
السبى فيها وشراً عقد
شركة

لا يستلزم وجود الربح فلا بد عليه انه قد لا يوجد الربح أصلاً وخروج الماسدة عن التعريف لا يقدح فيه
 لانهم يتقلب حينئذ الى الاجارة كذا ألفاده الملا عبد الحليم (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خروج
 العقد الى البضاعة أو القرص قال في البحر فلو شرط الربح لاحدهما لا تكون مضاربة اهـ ويجوز التفاوت
 في الربح واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الربح حتى لو شرط لاحدهما الثلثان
 وللاخر الثلث فيما فضل فهو بينهما منصفان لاستوائهما في رأس المال اهـ كذا ياتي (قوله بعمل من جانب
 الخ) أي هذا مسمى المضاربة وأما كونه ايداعاً ابتداءً فليس هو ومفهومه ما هاهنا هو حكمها كما ذكره لانه ترك
 ماله في يد غيره لا على طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون أمانة فهو داخل في معنى الوديعة وليس هو مسمى
 عقد المضاربة فاذا عمل فيه كان عاملاً فيه باذن مالكه وهو معنى الوكيل له فذلك كان من حكمها أنهم لو وكيل
 مع العمل فان ربح كان شريكاً لانها قد عقدت بمال من جانب رب المال وعمل من جانب الآخر على أن يكون
 الربح بينهما فلما حصل الربح كان له نصيب منه فكانت شركة حينئذ وغصب ان خالف لانه تصرف في ماله بغير
 اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخروجت حينئذ عن كونها مضاربة فلذا لا تعود وان أجاز رب المال لان عقد
 المضاربة قد انفسخ بالخالف والمفسوخ لا تحققة الاجارة واجارة فاسدة ان فسدت لان الربح انما يستحق بعقد
 المضاربة فاذا فسدت لا يستحق شيئاً منه ولذا قال دلالج للمضارب لكنه عمل في ماله باذنه غير متبرع فيكون
 اجارة فلذا وجب أجر مثله ربح أو لا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المفيد
 للاجارة وبهذا التقرير اندفع ما أورده صدر الشريعة تأمل (قوله وعمل من جانب المضارب) لانه قبض المال
 باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سوم الشراء لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن
 لانه قبضه وثيقة درره و هو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح اهـ شاعى فيكون عطفاً على قوله عقد فبقضى
 أن حقيقة العقد والعمل وهو يباقي ما بعد من قوله وركنها الخ فلو كان مجرداً عطفاً على مال والجار والمجور
 في قوله بمال متعلق بمحذوف تقديره وتكون اركان وجبهاً فالأولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة
 في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر كما فعل في الهندية وهو مؤيد ما قلنا كافي ط وانما قيد
 الشارح بالمضارب لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح به المصنف في باب
 المضارب يضارب وكذا تنسدت لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار المال عروضاً
 ولا تنسدت لو أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله وركنها الايجاب والقبول) قال الجوزي في
 شرحه وركن اللفظ المال عليها كقوله دفعت اليك هذا المال مضاربة أو مة قارضة أو مة ماله أو أخذ هذا المال
 واعمل به على أن لك من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به متاعاً فإما كان من فضل ذلك منه كذا أو أخذ هذا
 بالنصف بخلاف أخذ هذا الألف واشترى به هروياً بالنصف ولم يرد عليه فليس مضاربة بل اجارة فاسدة له أجر مثله
 ان اشترى وليس له البيع الا بأمره اهـ ويقول المضارب قبضت أو ما يؤدي هذا المعنى اهـ فاضى زاده (قوله
 وحكمها أنواع) لكنها بأناظر مختلفة قال الملا عبد الحليم قوله وحكمها أنواع الاول أقول للالتق أن يدرج
 في غيره أيضاً قولنا الثاني والثالث وغيرهما كما أدرج في قوله وشرطها وعد الأنواع المذكورة أحكامها بناء
 على أن حكم الشيء ما يثبت به ويثبت عليه ولا خفاء في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقت نفسه ولا بد عليه ان
 معنى الاجارة والعصب ناقض لعقد المضاربة منافي لاجتهاد كيف يجعل حكماً من أحكامها ومن هذا يظهر
 حسن سبيل المصنف في تحرير المتن حيث قال وأما دفع المال الخ لان البضائع والاقرض لم يثبتا على هذا
 العقد بل يفتقران عنه أول الامر كما لا يخفى اهـ (قوله لانها ايداع ابتداء) لانه قبض المال باذن مالكه
 لا على وجه المبادلة والوثيقة الى آخر ما قدمناه من قبله ولو حذفت قوله لانها او يكون قوله ايداع بدلا لما قبله
 ما ضره وقوله ابتداء طاهره أنها لا تكون في البقاء كذلك مع أنها تكون أمانة في نفسه فحكم الابتداء والبقاء
 سواء فاقبل أراد الايداع - قيمة وهي في البقاء أمانة فلما هذا غير طاهر فتدبر ط قال الحبر الرمي سيأتي

في الربح بمال من جانب
 وبالمال (وعمل من جانب)
 المضارب (وركنها الايجاب
 والقبول وحكمها) أنواع
 لانها (ايداع ابتداء)

ان المضارب على الايداع في المعلقة مع ما تقرران المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهـلاك وفي
 احكام مخصوصة لافي كل حكم فنأمل (قوله ومن حبل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة بل قد
 خرج العقد الى الشركة في رأس المال وذ كر الزيلعي حيلة أخرى أيضا فقال واذا أرادوب المال أن يضمن
 المضارب بالهالك يقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب كفي الوقعات وذ كر هذه الحيلة
 القهستاني وفيه نظرا لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس
 فانه يجوز كما ذ كر في الظاهرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البراز به حيث
 قال وان لاحدهما ألف ولا تخالفان واشتر كلوا شرط العمل على صاحب الاف والربح أنصافا جاز وكذا
 لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الالفين
 والربح بصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أن لا تالان اذا الاف شرط لنفسه بعض ربح الاستخيرة - ير عمل
 ولما والربح انما يستحق بالعمل أو المال أو بالضمين اه ملخصا لکن في مسئلة الشارح شرط العمل
 على كل منهما لا على صاحب الاكثر فقط وهو صحيح سالم من الفساد كما سيصرح به * والحاصل أن المفهوم من
 كلامهم أن الاصل في الربح أن يكون على قدر المال كما قدمناه عن البحر الا اذا كان لاحدهما عمل فيصح أن
 يكون أكثر بحاجة له عليه وكذا لو كان العمل بينهما يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله ثم يقرض شركة عنان)
 وهي لا يلزمها أن يكون الربح فيها على قدر المال فلهما أن يتفقا على مناصفة الربح ح (قوله على أن يعمل)
 ذ كر لانه لو شرط العمل على أحدهما فسدت كما مر فيها والمفسد ان شرط عمل أحدهما الا الاطلاق (قوله ثم
 يعمل المستقرض فقط) أي يطالب بنفسه لا بشرط عليه لان شرط الشركة أن يكون العمل عليهما كما قال
 على أن يعملان لکن الشرط انما هو اشتراط العمل عليهما لا وجوده من - ما فان العمل لا يتأق من اثنين عادة
 فيصح أن ينفرد أحدهما به بعد أن شرط عليهما كما هو مقتضى عقد الشركة ويكون الربح بينهما على حسب
 الشرط لان كلامهما وكيل بعينه عليه عن صاحبه فيقع شراء كل لهما بالاصالة عن نفس المباشرو بالوكالة عن
 شريكه لان الشركة تتضمنها ويكون الربح على حسب الشرط كما تقدم في بابها (قوله وتوكيل مع العمل)
 حتى يرجع بما لحقه من العهدة عليه مخ كذا ورد على المضارب بالعيب ولم يوجد ما يؤدي ثمنه من مال المضاربة
 أو استحق في يد المشتري ورجع على المضارب بثمنه ولم يوجد ما يؤديه فأدى من مال نفسه يرجع الى رب
 المال هذا ما طهر لي وكما سيجي من قوله شري عبدا بألفها وهاهنا الالف قبل بقده دفع المالك ثمنه ثم وثم يعني
 يرجع المضارب بالثمن على المالك (وأقول) هذه الو كالة ضمنية كافي وكالة في الشركة كما ذ كرنا فاشتمت
 وكالة بمجهول الجنس وجازت بخلاف الو كالة المقصدية فان لم تجز ولو كالة بمجهول الجنس نحو التوكيل
 بشراء ثوب ونحوه على مامر (قوله وشركة ان ربح) لان الربح حصل بالمال والعمل يشتر كان فيه مخ
 (أقول) بل تكون شركة بمجرد الشراء ألا ترى أنه ليس لرب المال فسخها بعد دونه ولو كانت وكالة لكان له
 فسخها حينئذ وأخذ البضاعة نعم استحقاقه لشي من المال موقوف على ظهور الربح ولذا لو عتق عبد المضاربة
 لا يعتق مالم يتحقق الربح تأمل (قوله وغصب ان خالف) لتعديه على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل
 فاضى زاده عد العصب والاجارة من أحكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا فسدت المضاربة ومعنى العصب
 انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا الامر من نأض اعقد المضاربة منافع الحثها فكيف يصح أن يجعلها من
 أحكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بعنايه لا يثبت به قطعا فان قلت قد صلها أن يكون ما حكم للفاسدة
 قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا للصحة فكذا الاحكام على أن العصب لا يصح حكما للفاسدة لان حكمها
 أن يكون للعامل أجرو له ولا أجر للعاصب اه مختصرا ط ولاتمس ما قدمناه من ادقوله بمال من جانب الخ
 (قوله وان أجاز رب المال بعده) حتى لو اشترى المضارب ما من مسمى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال
 لم يجز مخ فيضمن بالعصب ويكون الربح بعد ما صار مضمونا عليه له ولكن لا يطالب به عددهما وعند الثاني

ومن حبل الضمان أن
 يقرضه المال الادرهما ثم
 يقرض شركة عنان بالدرهم
 وبما أقرضه على أن يعمل
 والربح بينهما ثم يعمل
 المستقرض فقط فان هلك
 فالقرض عليه (وتوكيل
 مع العمل) لتصرفه بامر
 (وشركة ان ربح وغصب
 ان خالف وان أجاز) رب
 المال (بعده)

يطيب له كالمصاب والمودع اذا تصرفا وبخافا ثم ما على الخلاف المذكور اه شاي عن الغاية وفي
سرى الدين عن الكافي انه بعد الاجازة يكون كالمستضع يعني ان البضاعة وديعة في يده واذا خالف ينقلب الى
الغصب ولو اجاز بعده اه وفيه مخالفة لما هنا كل المخالفة وينبغي اعتماد ما هنا ط زيادة (قوله لصيرورته
غاصب بابا لمخالفة) فيه تعميل الشيء بنفسه (قوله بل له أجر مثل عمله مطلقا) وهو ظاهر الرواية فهستأني لانه
لا يتحقق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بمجانا فيجب أجر المثل وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا أجر له وهو
الصحيح لثلاثه فاسدة على الصحة شيخنا عن ابن الغرس على الهداية اه أبو السعود وفي الهداية وعن
أبي يوسف اذا لم يربح لا يجب الاجرة اعتبارا بالمضاربة الصحة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعميل لان
الفاقد يؤخذ حكمه من الصحيح من جنسه أي اذا في البيع الفاسد ولكن تصدوا في الجواب عنه بانه نعم كذلك
اذا كان انعقاد الفاسد كانعقاد الصحيح كفي المنبع وهما ليس كذلك لان المضاربة الصحة تامة مقدسرة
والفاسدة تنعقد لاجرة فتمتع بالاجارة الصحة عندا يلقا العمل ورده صاحب البيان باعتبار فاسد المضاربة
بصحتها أولى من جعلها لاجرة لان ما رضى ان يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرم ان لم يحصل
ولم يرض رب المال أن يكون في ذمته شيء في مقابلة عمله فيجب عليه ان يكون ايجابا بغير دليل فهدم الاصل الضعيف
أولى من الغاء التعميل الصحيح هذا (قوله بلا زيادة على المشروط) أي المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد
صر وهذا في ما اذا ربح والادلة تتحقق الزيادة ولا يكون له أجر ما لم يربح أو يكن الفاسد بسبب تسمية دراهم
معينة للعامل لانه لم يرض حينئذ بالحرم ان يعدم الربح تأمل (قوله خلافا لمحمد) فيه اشعار بان الخلاف
فيما اذا ربح وأما اذا لم يربح فأجر المثل بالغامباغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعلوم كفي الفصولين لكن
في الواقعات ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد بان له أجر المثل بالغامباغ فيما هو أعم ذكره
الشمي وأقاد في الشريعة لانية نقلا عن التبيين وشرح الجمع والطلاصة ان وجوب أجر المثل مطابقا قول محمد
ومعنى الاطلاق ربح أولم يربح زاد على المسمى أولا وعند أبي يوسف يجب ان ربح والا فلا ولا يجاوز المشروط
اه وحينئذ فيكون مشي في وجوب الاجرة مطلقا على قول محمد ومضى في عدم مجاوزة المشروط على قول
أبي يوسف فحاصل ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد بان له أجر المثل بالغامباغ وهو أعم كما
ذكرنا (قوله الا في وصي أخذ مال يتيم مضاربة الخ) ظاهره أن الوصي أن يضارب في مال اليتيم بجزء من الربح
وسياق بيانه في الفروع وكلام الزياحي فيه أظهر وأقاد الزياحي أيضا ان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه
مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأيته أبو السعود قال في أحكام الصغار الوصي يملك أخذ مال اليتيم مضاربة
فان أخذ على ان له عشرة دراهم من الربح فهذه مباحة فاسدة ولا أجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى
فسدت تنعقد اجارة فاسدة ويجب أجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصي يؤجر
نفسه لليتيم وانه لا يجوز اه ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب المذكور وانه أسقط
من عبارته ما به يتضح الحكم المذكور وفي البرازية بعد أن ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع أحكام الصغار
قال والجواب أنه قد برهن على أن المانع غير مقومة وانه الاصل فيها فلزم الاجر لزم ايجاب التقوم في غير
التقوم نظرا الى الاصل وأنه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم بالعقد الصحيح بالنصوص الدالة عليه
والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير اه ذكره المجوى (قوله
كشرطه لنفسه عشرة دراهم) الكاف لتمثيل المضاربة الفاسدة حاجي (قوله فلا شيء له) لانه من باب ايجار
الوصي لنفسه لليتيم وهو لا يجوز كما ذكرنا (قوله فهو استثناء من أجره) لا حاجة اليه لان المصنف دفع
الايهام الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لانه يحتمل ان يكون استثناء من قوله بل له أجر مثله أو من قوله بلا
زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله والفاسدة لاضمان فيها) لان الفاسد من العقود يأخذ الحكم من
الصحيح منها ولانه عبر في بدأجيره ولوثاف بعد العمل له أجر مثله وقبل هذا عند أبي حنيفة وعندهما يضمن اذا

لصيرورته غاصبا بالمخالفة
(واجارة فاسدة ان فسدت فلا
ربح له مضارب) حينئذ بل
له أجر مثل عمله مطلقا ربح
أولا (بلا زيادة على المشروط)
خلاف لمحمد والثلاثة (الا
في وصي أخذ مال يتيم
مضاربة فاسدة) كشرطه
لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء
له) في مال اليتيم (اذا عمل)
اشباه فهو استثناء من أجر
عمله (و) الفاسدة لاضمان
فيها أيضا (كصحة) لانه
أمين (ودفع المال الى آخر
مع شرط الربح)

تلف في يده بما يمكن التخرز عنه اه وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالهلاك وذ كر اس
سماعة عن محمد أنه ضامن للمال فقيل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو بناء على اختلافهم في الاجير
المشترك اذا تاف المال في يده من غير صنعه وعندهما هو ضامن اذا هلك في يده بما يمكن التخرز عنه وكذلك في
كل مضاربة فاسدة كذا في المبسوط (قوله كالهالك بضاعة) هو أن يعمل له متبرعا (قوله فيكون وكبلا
متبرعا) أي بعمله حيث لم يشترط له جزء من الربح (قوله لقله ضرره) أي القرض بالنسبة للهبة فجعل قرضا ولم
يجعل هبة لكن فيه اختصار مخل وكان عليه أن يقول قرض للهبة لقله ضرره قال في التبيين وانما صار المضارب
مستقرضا باشتراط كل الربح لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال كله لان الربح فرع المال
كالمثل للشجر وكلولد للحيوان فاذا اشترط أن يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى
وقضيته أن لا يرد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالهبة لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال
فجعلناه قرضا لاشتماله على المعنيين علام ما ولان القرض أدنى التبرعين لانه يقطع الحق عن العين دون البدل
والهبة تقطعه عنهم فكان أولى لكونه أقل ضررا اه (قوله سبعة) بضم قوله ومن شروطها (قوله كون
رأس المال من الاثمان) أي الدراهم والدنانير عندهما وبالفلوس النافقة ٢ ولودع له عرضا وقال له
بعه واعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهم أو دنانير فتصرف صحذ كره مسكين لكن فيه مخالفة لما في القهستاني
عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرر وايتان وعن الشيخين أنها تصح بالفلوس وعند محمد لا تصح وعليه
الفتوى اه وانما جاز في مسئلة ثمن الثوب لان المضاربة ليس فيها الا توكل واجازة وكل ذلك قابل للاضافة
على الانفراد فكذا عند الاجتماع كفي الزياحي وانما اشترط كون رأس المال من الاثمان لانها شركة عند
حصول الربح فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير والفلوس النافقة اه ومن وجوزها
بالتبر ان كان رابحا والافه كالعروض فلا تجوز المراجعة عليه الا اذا بيعت العروض فصارت نقودا فانها
تتقارب مضاربة وكذلك السكبي والوزني لا يصلح أن يكون رأس المال دنانير فلا يلبس أبي ليلى كفي النهاية
وذ كرفي تكمله الديري ومانله البعض أنه عند مالك تصح بالعروض لا يكاد يصح وانما المقول عن ابن
أبي ليلى أنه يجوز بكل مال وعليه كلام الكاكي انتهى وقيد في الدرر بالفلوس النافقة أيضا قال في الهندية
والفتوى على أنه يجوز بالفلوس النافقة كذا في التاترخانية نافلا عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذ لم
تسكن مضاربة في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضخان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرر وايتان وفي كل
موضع يروج التبر وواج الاثمان تجوز المضاربة هكذا في التاترخانية والمبسوط والبداية وتجوز بالدراهم
البنهرجة والزيوف ولا يجوز بالسنة فان كانت الستوقة تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضخان
وفي الحامدية سئل فيما اذا دفع زيد لعمر بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر وبعها واهمها ربحت يكون
بيننا مثالا فباعها وخسر فيها المضاربة غير صحيحة ولعمر وأجره مثله بالزيادة على المشروط اه رجل دفع
لآخر أمتعة وقال بعها واشتر بها ما ربحت فبينا نصفين ففسر فلا خسران على العامل واذا طالب صاحب
الامتعة بذلك فتصالحا على أن يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كفل انسان ببذل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل
في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة ثم اذا صار
الثلث من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لانه أمين بحق الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق
المشروط جواهر الفتاوى (قوله كما في الشركة) من أنها لا تصح معاوضة وعنا بابيعر المقيدين والفلوس
النافقة والتبر والنقرة ان جرى التعامل بهما (قوله وهو معلوم للعاقدين) لا ينعفى في المضاربة ولو مشاعا على
التاترخانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها اعلمك قرض ونصفها معك مضاربة بالصف صح وهذه
المسئلة نص على أن قرض المشاع جائز ٣ ولا يوجد له رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كن لكل نصف
حكم نفسه وان قال على أن نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على ان الربح كله لى جاز

٢ مطالب لاتصح المضاربة
بالفلوس الكاسدة

كاه (للمالك بضاعة) فيكون
وكبلا متبرعا (ومع شرطه
للعامل قرض) لقله ضرره
(وشرطها) أمور سبعة
(كون رأس المال من
الاثمان) كما في الشركة
(وهو معلوم) للعاقدين

٣ مطالب قرض المشاع جائز

ويكره لانه قرض حرم منفعة وان قال على أن نصفها قرض عليه نصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر
الكراهية هنا فن المشايخ من قال سكوت محمد عنها هذا دليل على أنها تنزيهية وفي الحاشية قال على أن تعمل
بالنصف الآخر على أن الربح لا يجوز ولا يكره فان ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهم - لان النصف
ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده وفي الخبر يدكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة
بالنصف ونصفها هبة لك وبضاعتها غير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل أو بعده
ضمن النصف حصة الهبة فقط وهذا المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على
الموهوب له انتهى لمخصاوتها فيه فليحفظ فانه مهم وهذه الاخير ستأتي قبيل كتاب الابداع فري بما من أن
الصحيح أنه لا ضمان في حصة الهبة أيضا لان الصحيح أن الهبة الفاسدة تلك بالقبض اه لكن فيه أن الواهب
سلط الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد أوضح الجواب عنه في نور العين بأن
الهبة الفاسدة تنقلب عقده معاوضة فتكون كالمقبوض على حكم البيع الفاسد وهو مضمون اه وقوله
فان ربح كان بينهما على السواء أي ربح جميع الالف بدليل التعليل المذكور ولا يشك هذا على قولهم ان
الشرط الموجب انقطاع الشراكة يفسدها أي المضاربة لا نأقول ما في الصورة المذكورة بحق نصف الالف
هو بضاعة لا مضاربة تأمل (قوله وكفت فيه) أي في الاعلام منح (قوله الاشارة) كما اذا دفع لرجل دراهم
مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفتها للمضارب مع يمينه والبينة للمالك
أي اذا أشار اليها التلايق في المنازعة في الدرر (قوله والبينة للمالك) أي لو ادعى رب المال انه دفع اليه
ألفين وقال المضارب ألفا فاسقط أو ادعى رب المال أنها بضع وقال المضارب سو فالقول للمضارب بيمينه
لانه منكرو البينة لرب المال لانه مدع (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه أمينا فمأليه
من الدين أي لانه لا يبرأ الا بسليم له ويكون الرجح للمشتري في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
الرجح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين كذا في الحاشية عن العزيمة قال في البحر وأما المضاربة بدين فان
كان على المضارب ذلا يصح وما اشتراه له والدين في ذمته اه والاوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس
المال عينا لا دين بطريق التفريع عليه كما فعل صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال قبض
مالي على فلان ثم عمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاول لان ثم
لترتيب فلا يكون مأذونا بالعمل الابدع قبض الكل بخلاف الفاء والاولو قال قبض ديني لتعمل به مضاربة
لا يصير مأذونا مالم يقبض الكل بجر أي ولو عمل قبل أن يقبضه كله ضمن وبحت فيه بان القول بان الفاء
كالواو في هذا الحكم نظر لان ثم تنفيذ الترتيب والترخي والفاء تعليل والتعقيب والترتيب فيبني أن لا يثبت
الاذن فيهما قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الواو فانهم المطابق الجمع من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وعلمه
عامة أهل الامة والفتوى تأمل (قوله جاز) لان هذا توكيل بالقبض وضاقة للمضاربة الى ما بعد قبض
الدين وذلك جائز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي لي عليك حيث لا يجوز للمضاربة لان المضاربة توكيل
بالشراء والتوكيل بالشراء بدين في ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع أو المبيع عند أبي حنيفة فبطل
التوكيل بالوكالة حتى لو اشترى كان للمأمورك كذا لا يصح التوكيل بقبض ما في ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة
فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في ذمة الوكيل من غير تعيين ماذ كرنا حتى يكون مشتريا لا لا امر لكن
المشتري عروض فلا تصح المضاربة بها على ما بينا اه زيلعي (قوله وكره) لانه اشترط لنفسه منفعة قبل
العقد منح ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبدانسيئة الخ هذا يلهم انه لو دفع عرضا وقال
له به واعمل بثمانية مضاربة أنه يجوز بالاولى كذا كرنا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز المضاربة في
العروض ع وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه الى
المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله مجتبي)

(وكفت فيه الاشارة)
والقول في قدره وصفته
للمضارب بيمينه والبينة
للمالك وأما المضاربة بدين
فان على المضارب لم يجز وان
على ثالث جاز وكره لو قال
اشترى عبدانسيئة ثم به
ومضارب بثمانية فقط جاز
كقوله لغاصب أو مستودع
أو مئة بضع عمل بما في يديك
مضاربة بالنصف جاز مجتبي
ع مطالب حيلة جواز
المضاربة في العروض

ومثله في البحر (قوله وكون رأس المال عيناً) أي معينا وليس المراد بالعين العرض (قوله كجاسط في الدور) حيث قال فيه لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه آميناً فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي بذمتك مضاربة بالنصف لم يحز بخلاف ما لو كان له دين على الثالث فقال اقبض ما لي من دنان وأعمل به مضاربة حيث يجوز لانه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عيناً وهو يصلح أن يكون رأس المال اه وهو كالذي قدمه في الدين قريباؤذ كرفيه تفصيلا كنهنا بأن هذا اذا كان ديناً على المضارب أما لو كان على غيره جاز وكره لان ما كان على الغير بقضيه يصير عيناً فتقع المضاربة عليه لا على الدين كما سمعت فن قال انه مكر مع ما تقدم قوهم أنه متقدم متنا ومن قال انه موهم للاطلاق أي يوهم أنه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبي وقد علمت الجواب أن ما على الاجنبي يصير عيناً بقضيه فلم يقع العقد على الدين بل على العين المفبوضة (قوله وكونه مسلماً الى المضارب) لان المال في المضاربة من أحد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلا يخلص المال للعامل ايتمكن في التصرف منه ولان المال يكون أمارة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالوديعة ولو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا تجوز المضاربة لانه شرط يجمع من التسليم والتخليه بين المال والمضارب سواء كان المالك عاقلاً أو لا كالأب والوصى اذا دفع مال الصبي لمضاربة وشرط عمل شريكه أي الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفن في وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين أو شريك العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه ففسد العقد تاتر خاتمة ولو شرط أن يكون المال كل ليلة عند المالك فسدت المضاربة قهراً ستاتي وقال الاسيحي اذا ارد المضارب رأس المال على المالك وأمره أن يبيع ويشترى على المضاربة ففعل ورجح فهو جائز على المضاربة والرجح على ما شرط لانه لم يوجد صريح القدر ولا دلالة لانه صار مستعينة به على العمل واذا وقع العمل من وب المال اعانة لا يجعل عمل استردا بخلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد أفسد وحكم الامام القاضي العامري عن محمد بن ابراهيم الصري أن شرط عمل رب المال مع المضارب انما يكون مفسدا اذا شرط العمل جملة ما اذا شرط رب المال لنفسه أن يتصرف في المال بانفراده متى بداله وأن يتصرف المضارب في جميع المال بانفراده متى بداله جازت المضاربة كفي الذخيرة وتيدر رب المال لان العاقلة لم يكن وب المال فان كان أهلاً لان يكون مضارباً في ذلك المال كالأب والوصى يجوز شرط العمل عليه وان لم يكن أهلاً كالأذن لا يجوز كفي الشروح انتهى وسية أي في الباب الآتي متابع بعض هذا (قوله ليحكمه التصرف) أي ولا نهم في معنى الاجارة والمال محل يجب تسليمه (قوله لان العمل فيها من الجانبين) ولو شرط نصوص اليد لاحدهما لم تنعقد الشركة لا تنفع شرطها وهو العمل منهما كذا في الدور (قوله شائعاً) أنصافاً أو أدلاً ثامناً لتحقيق المشاركة بينهما في الربح أو كثر قاله في البرهان وفي البحر الرابع أن يكون الربح بينهما شائعاً كالنصف والثلث لاسهامهما عيناً يقطع الشركة كائنه درهم أو مع النصف عشرة اه ط أي لا احتمال أن لا يحصل من الربح الا مقدار ما شرط له واذا انتفى الشركة في الربح لا تتحقق المضاربة لانها جوزت بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد النص وفي المتن اعماء الى أن المشروط للمضارب انما يكون من الربح حتى لو شرط من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت كفي الخزائنة وعليه تعريف المضاربة (قوله ولو عين قدر افسدت) لقطع الشركة في الربح وادان سدت له أجزائه لا يجزى بالمشروط عند أبي يوسف لرضاه اذا كان المسمى مع لوما أموالاً كان مجهولاً كنهنا أولم يوجد ربح لا يقال رضى بالعدد المشروط زيادة عن حصته من الربح لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجزائه بالعاما بلوغ وتديج باب بأن هذا العقد لما كان فاسداً كان ماسمياً فيه محظوراً فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على أنه أجزائي في اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة - ومى عن القديسي قات ما بحثه المقدسي صرح به القهس ستاتي معز بالقصولين ونصب بعد أن حكى الخلاف عن صاحبين في أن أحوال هل يجب

(وكون رأس المال عيناً
لا ديناً) كجاسط في الدور
(وكونه مسلماً الى المضارب)
ليحكمه التصرف (مخلاف
الشركة) لان العمل فيها
من الجانبين (وكون الربح
بينهما شائعاً) فلو عين قدر افسدت

قوله ولان يخلص الخ هكذا
بالاصل وليحذر اه

بالغاما بالغ أو لا يجاوز به المشروط قال والخلاف فيما إذا ربح وأما إذا لم يربح فأجر المثل بالغاما بالغ لأنه لا يمكن تقديره الخ وحينئذ لا حاجة إلى تكلف الجواب ولا ينافي كلام القهستاني ما سيأتي في الشارح من قوله وعن أبي يوسف أن لم يربح فلا أجر له لأنه ذكره بلفظ عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الأجر له بالغاما بالغ بقي أن يقال ظاهر كلام المقدسي أن المسمى للمضارب من الربح إذا كان جزأ شائعا كالصنف يقال أنه معلوم وهو مخالف لما في الشئني حيث قال فإن كان المسمى معلوما لا يراد عليه وإن كان مجهولا كدابة أو ثوب يجب بالغاما بالغ وإن كان معلوما من وجه دون وجه كالجزء الشائع مثل النصف والربيع فعند محمد يجب بالغاما بالغ لأنه مجهول أذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقلته وعندهم لا يراد على المسمى لأنه معلوم من جهة ما يحصل به اه أبو السعود وإنما تكون اجارة فاسدة إذا فسدت أن لم يبين مدة معلومة أم لا وبينهما ينبغي أن يكون أجبر اخصا فيستحق بتسليم نفسه في المدة كما هو حكم الأجير الخاص وليراجع (قوله) وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لأن الربح هو المعقود عليه وجهاته توجب فساد العقد اه درر (قوله) فسدت لانهما شرطان لا يقتضيهما العقد قال في التاترخانية وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم ما في الفتاوى العنانية ولو قال إن الربح والوضعية بينهما لم يجز وكذا لو شرط الوضعية أو بعضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي أن الشرط باطل ونصح المضاربة إذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الإسلام في أول المضاربة أن المضاربة لا تفسد بالشرط الفاسدة وإذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لأنه شرط فاسد لأنه شرط تنقضي به الشركة في الربح اه (قوله) يوجب جهالة في الربح كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو ربعه بأو الترددية حاي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق الترديد لا قضاء الترديد جهالة الربح (قوله) أو يقطع الشركة) كالأمر شرط لاحدهما دراهم مسمومة حاي وأورد الأكل شرط العمل على رب المال فإنه يفسدها وليس بواحد منهما وأوجب بأن المراد بالفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلا إذ حقيقة أنها أن يكون العمل فيهما من طرف المضارب وفي المقدسي قال الزيلعي وغيره فالأصل أن كل شرط يوجب جهل الربح أو يقطع الشركة مفسد وما لا فلا قال الأكل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد منهما فلم يطرده والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها وإذا شرط العمل عليه فإس ذلك مضاربة وبطل الشيء عن المعدوم صحيح يجوز أن تقول زيد المعدوم ليس بصير وقوله بعد وشرط العمل على المال مفسد معناه مانع عن تحققه قال بعض المحققين مضمونه وإن لم يكن فاسدا في نفسه إلا أنه مفسد للمعنى المقام لأن معنى القسم الثاني من الأصل على ما صرحوا به هو أن غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة ويحل الشرط وقد أشار إليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة صحيحة أراد أن يشير إلى ذلك بأمر جلي فقال شرط الخ ولا شك أن المضاربة لا تنسخ في هذا المعنى اه ما في المقدسي وعبرة الدرر وكذا أن يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كالأمر أن يربح أو ثلثه أو ربعه لما مر أن الربح هو المعقود عليه جهالة تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب فإنه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كالأمر أن يربح أو ثلثه أو ربعه ولم يعين واحدا من هذه الكسور والأعداد وفي بعض النسخ أو شرط أن يدفع المضارب دارة إلى رب المال ليسكنها أو أرضه سنة ليزرعها وهو الموافق لما في شروح الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشركة في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك العير من الشروط الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط وتبقى المضاربة صحيحة هـ ذاهو المعنى من سوق الكلام ومقتضي الكلام ولو لم يكن اعترض عليه بأن شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطردها هذا الضابط

(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه

الكلية (أقول) دفعه على ما نسقه المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط أولا وأتى بالضابط الكل على بعده فيجمل على غير هذا الشرط بقريضة المقابلة وأما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ كره هذا الشرط عن ذلك فيكون مخصوصا به بل يكون بمنزلة الاستثناء به عنه ونظائره أكثر من أن تحصي كما لا يخفى على من تدرب هذا ولبعض الشراح هنا جواب عنه وبعضهم اعترض عليه ولذلك تركناه وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب جهالة الربح ليس فسادا مضاربة به بمقارنة شرط فاسد بدليل انعدام صحته وهو معاوية الربح وكذا فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً مفسداً بل تضمنه انتفاء شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال إلى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين متفرعا على شرط من الشروط الستة لا يمنع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلية لانه في بيان الشرط المفسد وغير المفسد والفرق بينهما (وأقول) الأمر أقرب من ذلك كله فيقال هذه الكمية غير صحيحة ويزاد فيها يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) وللعامل أجرام عمل لانه لم يرض بالعمل بحسبنا ولا سبيل إلى المسمى المشروط للفساد فيصير إلى أجرام مثل ضرورة والربح لرب المال لانه غناء ملكه درر (قوله والا) أي والا يكن واحداً منهما أي لم يوجب الشرط جهالة في الربح ولا قطاعاً في الشركة بطل الشرط كاشتراط المسرعة على المضارب وكذا على رب المال أو عليهما كافي الخفة (قوله وصح العقد اعتباراً بالو كالة) لأن المسرعة جزءها لك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهالة دية لا تفسد المضاربة لانها لا تفسد بالاشروط الماسدة كالو كالة ولان صحته تنوقف على القبض ولا تبطل بالشرط كالهبة درر (قوله ولو ادعى المضارب مصادها) الاخصر الا وصح أن يقول والقول لم يدعي الصحة منهما (قوله الاصل أن القول لم يدعي الصحة في العقود) قيده في الذخيرة بما إذا اتحد العقد أمال واختاف العقد فالقول لرب المال إذا اتفقا على ما يكفي لصحة المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة ليوجب فساد العقد ولا يقبل وبيانه انه لو ادعى المضارب اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثناء عشرة مئة فالقول لرب المال لان المضارب يدعي صحة المضاربة ورب المال يدعي الاجارة الفاسدة وهما متخالفان فصار كالأمر بالإجارة الفاسدة وادعى الآخر الشراء الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين أمال وادعى المضارب ان المشروط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعي شرطاً زائداً ليوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كفي البيع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما أجل لا يجوه ولا يوجب فساد العقد وأنكر الآخر بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح الا عشرة لان هذا اتفقا على ما يكفي لصحة العقد لان الكلام المقرون بالاستثناء سكام بما رواه المستثنى وذلك مجوهر ليمنع صحة العقد (قوله ولو فيه مصادها) لانه يمكن أن لا يظهر ربح الا عشرة فاستثناءها مؤدى إلى قطاع الشركة في الربح (قوله الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح) قبل عليه لا يظهر استثناء هذا الفرع من القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول لم يدعي الفساد داخل تحت القاعدة كما لا يخفى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها بل هي مقيدة بما إذا لم يدع مدعي الفساد بدعي الفساد استحقاق مال على نفسه كحما فحينئذ يكون القول قوله كما قدمناه عن الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه ادعى الفساد لم يدع مدعي الفساد استحقاق مال عن نفسه وحينئذ يتم الاستثناء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه اه كلام الجوى لما كان في كلام الاسماء ما يقتضي عدم صحة الاستثناء على ما ذكره المصنف موافقاً لما في الحاشية والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر منها من المضاربة ومخالفاً للصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال على ما ذكره الجوى مستنداً بالعبارة الذخيرة التي نقله عنها قال الشارح وما في الاسماء فيه اشتباه فليحذر ما يكشف ذلك الاشتباه والذي نقله الجوى عن الذخيرة هو ما ذكره في البيوع في الفصل العاشر وهو ان ما ذكر في عبارته

يفسدها والابطال الشرط
وصح العقد اعتباراً بالو كالة
(ولو ادعى المضارب فسادها
فالقول لرب المال وبعبكسه
فالقول لم يدعي الصحة في
العقد الا اذا قال رب المال
شرطت لك ثلث الربح الا
عشرة وقال المضارب الثلث
فالقول لرب المال ولو فيه
فسادها لانه ينكر زيادة
بدعيها المضارب خاتمة

(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه

بالغاما بالغ أو لا يجاوز به المشروط قال والخلاف فيما إذا ربح وأما إذا لم يربح فأحر المثل بالغاما بالغ لأنه لا يمكن تقديره الخ وحيث نذ لا حاجة إلى تكلف الجواب ولا ينافي كلام القهستاني ما سيأتي في الشارح من قوله وعن أبي يوسف أن لم يربح ولا أجر له لأنه ذكره بلفظ عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الأجر له بالغاما بالغ بقي أن يقال ظاهر كلام المقدسي أن المسمى للمضارب من الربح إذا كان جزأ شائعا كالنصف يقال أنه معلوم وهو مخالف لما في المسمى حيث قال فإن كان المسمى معلوما لا يزاد عليه وإن كان مجهولا كدابة أو ثوب يجب بالغاما بالغ وإن كان معلوما من وجهه دون وجهه كالجزء الشائع مثل النصف والربح فعند محمد يجب بالغاما بالغ لأنه مجهول إذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقلته وعندهما لا يزاد على المسمى لأنه معلوم من جملة ما يحصل به عمله اهـ أبو السعود وإنما تكون اجارة فاسدة إذا فسدت أن لم يبين مدة معلومة أو لم يبينها ينبغي أن يكون أجيرا خاصا فيستحق بتسليم نفسه في المدة كما هو حكم الاجير الخاص وليراجع (قوله) وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان الربح هو المعقود عليه وجهاته توجب فساد العقد اهـ درر (قوله فسدت) لانهما شرطان لا يفتضيهما العقد قال في التاترخانية وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم أو في الفتاوى العتائية ولو قال ان الربح والوضعية بيدنا لم يجوز كذا الشرط الوضعية أو بعضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي أن الشرط باطل وتصح المضاربة إذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة أن المضاربة لا تفسد بالشروط الفاسدة وإذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لأنه شرط فاسد لأنه شرط تنقضي به الشركة في الربح اهـ (قوله يوجب جهالة في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو ربعه بأو التريديدية حاي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق التريديدية لقتضاء التريديدية جهالة الربح (قوله أو يقطع الشركة) كالأول شرط لاحدهما دراهم مسمية حاي وأورد الاكل شرط العمل على رب المال فإنه يفسدها وليس بواحد منهما وأوجب بأن المراد بالفساد ما بعد الوحد وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلا إذ حقيقة أنها أن يكون العمل فيها من طرف المضارب وفي المقدسي قال الزيلعي وغيره فالاصل ان كل شرط يوجب جهالة الربح أو يقطع الشركة مفسد وما لا فلا قال الاكل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد منهما فلم يطرده والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها وإذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وسلب الشيء عن المعلوم صحيح يجوز أن تقول زيد المعلوم ليس بصير وقوله بعد بشرط العمل على المال مفسد معناه مانع عن تحققه قال بعض المحققين مضمونه وان لم يكن فاسدا في نفسه الا أنه مفسد لمعنى المقام لان معنى القسم الثاني من الاصل على ما صرحوا به هو ان غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة ويبطل الشرط وقد أشار إليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة صحيحة أراد أن يشير إلى ذلك بأمر جلي فقال شرط الخ ولا شك أن المضاربة لا تنسد روح في هذا المعنى اهـ ما في المقدسي وبعبارة الدرر كذا ان يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كالأول قال لك نصف الربح أو ثلثه أو ربعه لما مر أن الربح هو المعقود عليه فجهالة تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط الحسم ان على المضارب فإنه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحلیم قوله كالأول لك نصف الربح أو ثلثه أو ربعه ولم يبين واحدا من هذه الكسور والاعداد وفي بعض النسخ أو بشرط أن يدفع المضارب دأوه إلى رب المال ليسكنها أو أرضه سنة لا يزورها وهو الموافق لما في شروح الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشركة في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك العير من الشروط الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط وتبقى المضاربة صحيحة هذا هو المعنى من سوق الكلام ومقتضي الكلام ولكن اعترض عليه بان شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطرده هذا الضابط

الكلية (أقول) دفعه على مائسة المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط أولا وأتى بالضابط الكلية بعده فيحمل على غير هذا الشرط بقريئة المقابلة وأما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ كره هذا الشرط عن ذلك فيكون مخصصا للعموم بل يكون بمنزلة الاستثناء عنه ونظائره أكثر من أن تحصي كما لا يخفى على من تدرب هذا ولبعض الشراح هنا جواب عنه وبعضهم اعتراض عليه ولذلك تركاه وماذ كرهناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب جهالة الربح ليس فساد المضاربة به لمقارنة شرط فاسد بل لانعدام صحتها وهو معلوم مائة الربح وكذا فسادها بشرط العمل على رب المال ليس اكونه شرط فاسدا بل لتضمنه انتفاء شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين متفرعا على شرط من الشروط الستة لا يمنع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلية لانه في بيان الشرط المفسد وغير المفسد والفرق بينهما (وأقول) الامر أقرب من ذلك كما فيقال هذه الكلية غير صحيحة ويراد فيها يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فلا يعمل أجزمثل عمله لانه لم يرز بالعمل بحسبنا ولا سبيل الى المسمى المشروط للفساد فيصار الى أجزمثل ضرورة والربح لرب المال لانه نساء ملكه درر (قوله والا) أي والا يكن واحدا منهما أي لم يوجب الشرط جهالة في الربح ولا قطع في الشركة بطل الشرط كاشتراط الحسرة على المضارب وكذا على رب المال أو عليهما كافي التحفة (قوله وصح العقد اعتبارا بالو كاله) لان الحسرة جزءها لك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لانه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهالة فيه لا تفسد المضاربة لانها لا تفسد بالشروط الهامة كالو كاله ولان صحته انتفاء على القبض ولا تبطل بالشرط كالهبة درر (قوله ولو ادعى المضارب سادها) الاخصر الاوصح أن يقول والقول المدعى الصحة منها (قوله الاصل أن القول المدعى الصحة في عقود) فيده في الذخيرة بما اذا اتحد العقد أو ما لو اختلف العقد فالقول لرب المال اذا اتفقا على ما يكفي لصحة المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة ليوجب فساد العقد ولا يقبل وبيانه انه لو ادعى المضارب اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثناء عشرة منه فالقول لرب المال لا يوجب صحة المضاربة ورب المال يدعى الاجارة الفاسدة وهما متحدة فان فساد كل واحد بالاجارة الفاسدة وادعى الآخر الشراء الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين أما لو ادعى المضارب ان المشروط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعى شرط زائد لا يوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كفي البيع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما أجلا مجهولا يوجب فساد العقد وأنكر الآخر بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح الا عشرة لان هاتك اتفقا على ما يكفي لصحة العقد لان الكلام المقرون بالاستثناء تكلم بمجاورا المستثنى وذلك مجهول يمنع صحة العقد (قوله ولو فيه فسادها) لانه يمكن أن لا يظهر ربح الا عشرة فاستثناءها مؤد الى قطع الشركة في الربح (قوله الا اذا قال رب المال شرط ثلث الربح) قبل عليه لا يظهر استثناء هذا الفرع من القاعدة لان رب المال يدعى الفساد والمضارب الصحة والقول المدعى الفاسد هو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها بل هي مقيدة بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعى الفساد استحقاق مال على نفسه كنهنا فحينئذ يكون القول قوله كقاعدة ما عن الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه المدعى الفساد له دفع بدعى الفساد استحقاق مال عن نفسه وحينئذ يتم الاستثناء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعى الصحة حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه اه كلام الجوى فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضي عدم صحة الاستثناء على ما ذكره المصنف موافقا لما في الحاشية والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر منها من المضاربة ونحوها للصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال على ما ذكره الجوى مستند العبارة الذخيرة التي نقله عنها قال الشارح وما في الاشياء فيه اشتباه والجزم ما يكشف ذلك الاشياء والذي نقله الجوى عن الذخيرة هو ما ذكره في النبوع في الفصل العاشر وهو ان ما ذكر في عبارته

يفسدها والابطال الشرط
وصح العقد اعتبارا بالو كاله
(ولو ادعى المضارب فسادها
فالقول لرب المال وبعبكسه
فالقول المدعى الصحة في
العقد الا اذا قال رب المال
شرط ثلث الربح الا
عشرة وقال المضارب الثلث
فالقول لرب المال ولو فيه
فسادها لانه ينكر زيادة
يدعى المضارب خاتمة

كما نقله عنه ما إذا قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بأن
قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب الذخيرة في كتاب المضاربة بأنه لو قال المضارب شرطت لي
نصف الربح وزيادة عشرة ان القول فيه للمضارب وعاله بان رب المال يدعي شرطاً زاداً يوجب فساد
العقد فلا يقبل كما تقدم في عبارته دلائيم ما قاله المشي الجوى لجرد تعليل صاحب الذخيرة مع نصه ان
الحكم خلاف ذلك ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غير بابيه فالحق ما جرى عليه في المنع تأمل (قوله وما في
الاشباه) من قوله القول قول مدعي الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب
الثلث فالقول للمضارب كفي الذخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفرع خارج عن القاعدة مع انه
داخل فيها لانها جعلت القول فيه لمدعي الصحة وهو المضارب المدعي وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب
المال الخ كذا في المنع وذكر نحوه ابنه الشيخ صالح في حاشيته عليها وحيداً فلا وجه لما ذكره الجوى في حل
هذه العبارة ونصه قوله أي صاحب الاشباه القول لمدعي الصحة ليس هذا على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يدنع
مدعي الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد العقد بأن قال رب المال
شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بأن قال شرطت لك نصف الربح فالقول قول رب
المال لان المضارب بدعوى الفساد لا يدفع استحقاقاً عن نفسه لان المستحق على المضارب منافع والمستحق له
على رب المال جزء من الربح وانه عين المال والمال خير من المنفعة والاستحقاق بعوض هو خير كالأستحقاق
فلم يكن المضارب بدعوى الفساد ادفعاً عن نفسه استحقاقاً فلا يقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة
بان قال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف
الربح فالقول لرب المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق مال لان ما يستحق لرب المال منفعة
المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة وان كان كذلك كان
رب المال بدعوى الفساد ادفعاً عن نفسه استحقاقاً زيادة المال فكان القول قوله كذا في الذخيرة (قوله في
المطابقة) بسكون الطاء المهملة كأن يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه (قوله التي لم تقيد
بمكان) أما لو قبله في البلد فليس له أن يسافر عنها كالمقيد ببلدة أخرى فيتعين السفر ولا يبيع في بلد الزوم
القيود وكلام المؤلف على حذف أي التفسيرية دهر بيان للمطابقة (قوله أو زمان) فلو قيد بالشتاء فليس له
أن يبيع بالصيف كعكسه (قوله أو نوع) فلو قيد بالبر ليس له أن يتجر في الرقيق مثلاً وينبغي أن يزداد أو شخص
من المعاملين بعينه كالمقيد ببلدة كذا فانه لا يجوز له أن يبيع في بلد آخر ثم لا يجوز للمضارب أن يعمل في
غير ذلك المقيد شاي (قوله البيع) قال الشهاب الشامي في شرحه اشترى المضارب أو باع بما لا يتعاب
الناس فيه يكون محالاً قال له رب المال اعمل برأيك أو لا ان الغيبين الفاحش تبرع وهو ما مور بالتجارة
لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بما لا يتعاب فيه أو بأجل غير متعارف جاز عند الامام خلافاً لما كلاً كليل
بالبيع اهـ وانما يبيع ويشترى من غير أصوله وفروعه كذا في سري الدين عن الولولجية ط (قوله ولو
فاسداً) لان المبيع فيه بملك بالقبض فيحصل الربح بعقد المعاوضة وهو صنيع التجار بخلاف الباطل كفي
الاشباه وليس المراد منه انه يجوز له مباشرة حرمته بل المراد انه لا يكون به تخالفاً لا يكون غاصباً ولا يخرج
المال عن كونه في يده أمانة أبو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والنساء بالمدالة الأخير ولو اختلفا في
النقد والنسبة فالقول للمضارب في المضاربة ولا موكل في الوكالة كما مر متافى الوكالة (قوله متعارفة) احتراز
به عما اذا باع الى أجل طويل زياد أي كسنتين في عرفنا أو أجل لم يعهده عند التجار كعشرين سنة كافي
الدرر وانما جازله النسبة لانه متى لا يحصل له الربح الا بالنسبة يستحق لو شرط عليه المبيع بالمقد لا يجوز له ان
يبيع بنفسه وفي شرط النسبة يجوز له أن يبيع بالمقد وفي الهدية عن المبدع ط قالوا وهذا اذا باعه بالمقد بمثل
قيمه أو أكثر أو بمثل ما سعى له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه بأكثر من ألف باع

وما في الاشباه فيه اشتباه
فافهم (ويملك المضارب في
المطابقة) التي لم تقيد بمكان
أو زمان أو نوع (البيع)
ولو فاسداً (بنقد ونسبة
متعارفة)

باكثر جازلانه خيرا صاحبه كذا في الحاوي **ولو** كانت المضاربة معلقة فصار مال بعد عقد المضاربة
 نحو أن قال له لا تبسع بالنسيئة أولا تشتري دقيقا ولا طعما أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل
 أن يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جزا تخصيصه بموان كان
 التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن السفر فعلى الرواية التي يملك السفر في المضاربة
 المطابقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضي خان فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل
 به الا في الخنطة لم يكن له أن يشتري بالباقي الا الخنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتري به الا الخنطة كذا
 في الحاوي انتهى **(قوله والشراء)** أي نقدا أو نسيئة بعين يسير فلو اشترى بعين فاحش فمخالف وان قال له
 اعمل برأيك كفي الذخيرة والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته
 وولده الكبير العاقل ووالديه عنده خلافا لهما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق
 قهستانى **(قوله والتوكيل)** لانه دون المضاربة وخرج منها المضاربة تتضمن الاذن به **(قوله بهما)** أي بالبيع
 والشراء **(قوله والسفر براو بحرا)** الا أن ينهيه عنه نصا مطاعا على الاصح كفي الظهيرية وفي الثانية انه أن
 يسافر براو بحرا في ظاهر الرواية في قول أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح وعن أبي حنيفة انه لا يسافر وهو قول
 أبي يوسف كفي المقدسى وفي القهستانى ولا يسافر سفرا يخوفه فيحاجى عنه الناس في قوتهم قال الرجى وله
 السفر براو بحرا أي في وقت لا يغلب فيه الهلاك وفي مكان كذلك **(قوله ولودفع له المال في بلده على الظاهر)**
 وعن أبي يوسف عن الامام أنه ان دفع اليه المال في بلده ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له أن
 يسافر به الى بلده لان الظاهر ان صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دائما عاطاءه المال
 في هذه الحالة ثم علم بحاله يدل على رضاه به وجه الظاهر أن المضاربة مشتقة من الضرب في الارض فملكه
 بمطابق العقد اذا لفظ دال عليه ولا نسلم أنه تعرض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا معتبر
 بالموهوم كفي الزياحي **(قوله ولولرب المال)** أراد بالابضاع له استعانة فيكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة
 لا ما هو المتعارف من أن يكون المال للمبضع والعمل من الاستح كفي البرحندي **(قوله ولا تغسده)**
 المضاربة لان حق التصرف للمضارب فيصالح أن يكون رب المال وكبلا عنه في التصرف خلافا لغير لان
 رب المال عنده حينئذ متصرف بنفسه وهو لا يصلح أن يكون وكبلا فيه فيكون مستتردا وقول العيني
 ويكون الربح للعامل صوابه ولا يكون أو يحتمل العامل على المضارب الذي وجد منه الابضاع وان لم
 يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين
 دون رب المال اذا دفع اليه المال بضاعه أصل الربح بل ما يخصه منه فتنبه أبو السعود **(قوله كفيحي)**
 أي في أول المتفرقات **(قوله والرهن والارتهان)** قال في البحر وله أن يرهن ويرهن بها ولو أخذ غصلا
 أو شجرة عاملة على أن ينفق في تلقحها وتأبيرها من المال لم يجز عليها وان قال له اعمل برأيك فان رهن شيئا
 من المضاربة ضمه ولو أخرا الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص لو حط بعض الثمن ان
 لعيب طعن المشتري فيه وما حط حصته أو أكثر يسر اجاز وان كان لا يتعابن الناس في الزيادة يصح
 ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابقي على المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو
 باذن رب المال ولو تزوج بها تزوج رب المال جاز ان لم يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة
 وان كان فيه ربح لا يجوز وايسر له أن يعمل ما فيه ضرر ولا يملكه التجار وليس لاحد المضاربين
 أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بماله لا يتعابن الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له اعل
 برأيك ولو باع به هذه الصلح جاز خلافا لهما كذا في البيع المطابق واذا اشترى بأكثر من المال كانت
 الزيادة له ولا يضمن به هذا الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذات
 للمضاربة لانها ما جاس هنا انتهى **(قوله والاستئجار)** أي استئجار العمل مال الاعمال والمساكن لحفظ

والشراء والتوكيل بهما
 والسفر براو بحرا ولو
 دفع له المال في بلده على
 الظاهر (والابضاع) أي
 دفع المال بضاعه (ولولرب
 المال ولا تغسده) المضاربة
 كفيحي (و) يملك الايداع
 والرهن والارتهان والاجارة
 والاستئجار

الاموال والسفن والدواب كافي الخاوية والايجار كذلك عبد الحليم (قوله ولو استأجر الخ) كان هذا في عرفهم
 أنه من صنيع التجار وفي عرفنا ليس هو من صنيعهم فينبغي أن لا يملكه (قوله أي قبول الحوالة) هذا ليس
 معى الاحتمال لان الاحتمال كونه محتملا وذلك برضا المحيل والمحال عليه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المقصود
 هنا (قوله من صنيع التجار) أي عملهم وفي بعض النسخ صناع جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله لا يملك
 المضاربة) هذا اذا كانت المضاربة بتان صحيحتين أما اذا كانت احدهما فاسدة أو كلتاها فلا يمنع منه
 المضارب قاله سري الدين وهذا أيضا اذا كانت مع غير رب المال أما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم عن
 الاسيبجي * قال الصدر الشهيدي التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وقوابعها
 فيملكها بمال في الايجاب وهو الايداع والابضاع والابارة والاستجار والرهن والارتهان وما أشبه ذلك
 وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يتعمل أن يلحق به اعند وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في
 المضاربة بأن يدفع الى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره فانه لا يملك هذا باطلاق المضاربة
 لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر زائد على ما تقوم به التجارة ولا يتناولها مطلقا عقد المضاربة لكن
 يحتمل أن يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن أن يلحق بها وهو الاقراض والاستدانة على المال لان الافتراض
 ليس تجارة وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والتوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله
 والشركة) لانها فوقها (قوله والخطاط بماله نفسه) وكذا بماله غيره كافي البحر أي لانه شركة الأبا تكون
 معاملة التجار في تلك البلدان المضاربين يخططون ولا ينهونهم فان غالب التعارف في مثله وجب أن لا يضمن
 كافي التارخانية * وفيها من الثاني عشر دفع الى رجل ألفا بالصف ثم ألفا أخرى كذلك فخط المضارب المالبين
 وهو على ثلاثة أوجه أما أن قال المضارب في كل من المضاربتين عمل برأيك أو لم يقل فيهما أو قال في احدهما
 فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالبين أو بعده فيهما أو في أحدهما في الوجه الاول لا يضمن مطلقا
 وفي الثاني ان يخط قبل الربح فيهما فلا ضمان أيضا وان بعده فيهما ضمن المالبين وحصة رب المال من الربح
 قبل الخط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا يرج فيه وفي الثالث اما أن يكون قوله عمل برأيك
 في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه أما أن يخططهما قبل الربح فيهما أو بعده في الاولى فقط
 أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيهما قبل الربح فيهما أو بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يضمن الاول
 ولا الثاني فيهما لو خط قبل الربح فيهما أما في الثاني في مشتمل الاحكام وفي فتاوى أبي الليث اذا دفع الى
 رجل دراهم مضاربة ولم يقل عمل في ذلك برأيك والحال أن معاملة التجار في تلك البلدان يخططون
 الاموال وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك وقد غالب التعارف في مثل هذا وجوب أن لا يضمن ويكون
 الامر محجولا على ما تعارفوا (قوله الاباذن أو العمل برأيك) وفي المقدسي ومما تفارق المضاربة فيه
 الوكالة لو قال عمل برأيك فله مضارب أن يضارب ويقول للثاني عمل برأيك ويكون للثاني أن يضارب
 بخلاف الوكيل الثاني ومنها لو ارم رد عبد بعيب فشكل عن اليمين انه ما رضى به بقي العبد على المضاربة
 بخلاف الوكيل وفي الاشبه اذا قال له عمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل
 اه (قوله ادالشي لا يضمن مثله) هذا انما يظهر على نفي المضاربة لانه في الشركة والخطاط فالاولى أن
 يقول ولا أعلى منه لان الشركة والخطاط أعلى من المضاربة لانها شركة في أصل المال أو رد على قولهم اد
 الشي لا يضمن مثله المأدون فانه يأذن لعبده والمكاتب له أن يكاتب والمستأجر له أن يؤجر والمستعير له أن
 يعير ما لم يختلف بالاستعمال وأجيب بان هؤلاء يتصرفون بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني أما
 المأدون فلان الادن ذلك الحجر ثم بعد ذلك ينصرف العبد بحكم المالكية الاصلية والمكاتب صا حرايدا
 والمستأجر والمستعير ملكا المفعلة والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض
 المطلق اليه ط بزيادة من الكفاية (قوله ولا الاقراض والاستدانة) قال في شرح الاقطع لا يجوز للمضارب

قوله استأجر أرضا بيضاء
 ليزرعها أو يقرسها جاز
 ظهري (والاحتمال) أي
 قبول الحوالة (بالشخص
 مطلقا) على الايسر والاعسر
 لأن كل ذلك من صنيع
 التجار (كذلك يملك) المضاربة
 والشركة والخطاط بماله
 نفسه (الاباذن أو العمل
 برأيك) ادالشي لا يضمن
 مثله (و) لا الاقراض
 والاستدانة وان قيل له ذلك

ان يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يحز على رب المال الا ترى انه اذا اشترى برأس المال فهلك قبل التسليم يرجع المضارب عليه بئله وادا كان كذلك فرب المال لم يرض ان يضمن الامتداد ورأس المال ولو جوزه بالاستدانة لزمه ضمان مالم يرض به وذلك لا يصح واذ لم يصح استدانة على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب أن يأخذ سفينة لان ذلك لم تدان به وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يعطى سفينة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال له اعمل برأيتك انتهى ط عن الشاى مختصرا واذ لم تصح الاستدانة لزم الدين خاصة وأطاق الاستدانة تشمل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصلاح مال المضاربة كالاستثمار على حمله أو على قصارته وهو متطوع في ذلك وفي القهستاني عن شرح الطحاوى صورتهما كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء والظاهر أن ما عنده اذ لم يوف فإزاد عليه استدانة وقد منشا عن البحر اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمين وفي البدائع كالاتجوز الاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصلاحه ولو اشترى بجميع ماله اثباتا ثم استأجر على حمله أو قصرها أو فتلها كان متطوعا عاندا لنفسه ط عن الشاى وهو - داما ذكره المصنف بقوله فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا لحن فأشار بالتفريع الى الحكمين (قوله أى اعمل برأيتك) أشار الى ان اسم الإشارة راجع له خاصة لانه ولا إذن فان بالادن الصريح يملك ذلك كالمسوق مالم ينص عليهما (قوله مالم ينص المالك عليهما) قال فى البرازية وكذا لاخذ بالشفعة لا يملكه الا بالوصى وملك البيع الفاسد لا الباطل نقله فى الاشباه (قوله واذا استدان كانت شركة الخ) أى استدان بالادن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير بموجب المضاربة فربح ماله على ما شرط قهستاني (أقول) وشركة الوجوه هى أن يتفق على الشراء نسبة ويكون المشتري عليهما أثلاثا أو أنصافا والربح تبسع هذا الشرط ولو جعلاه مخالفا ولم يوجد ما ذكره فيظهر لى أن يكون المشتري بالدين لا لاشرى المشتري معينا أو مجهولا جهالة نوع وسمى ثمة أو جهالة جنس وقد قيل له اشترى متحذره والا فلاه شترى كما تقدم فى الوكالة لكن طاهر المتون انه لرب المال ور بجه على حسب الشرط ويعتقر فى الضمى مالا يعتقر فى الصريح وتوله كانت شركة أى بمنزلة شركة الوجوه كإلى الهداية وصوره الاستدانة أن يشترى بالدراهم شيئا أو الدينار بعد ما اشترى برأس المال سلعة ويشترى بكيل أو موزون ورأس المال فى يده دراهم أو دينار لانه اشترى بعير برأس المال فكان استدانة بخلاف ما لو اشترى بدنانير ورأس المال فى يده دراهم أو بدراهم ورأس المال فى يده دنانير لان الدراهم والدينار جنس فى التسمية فلا يكون هذا الشراء بدین كذا فى شرح الوافى واستفيد مما ذكره الشارح ان شركة الوجوه لا يلزم فيها الخلوعن المال أصلا بل ان يشترى بالنسيئة سواء كان مع ذلك شراء بمال كاهما أو بالنسيئة فقط (قوله وحينئذ) أى حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الاولى تقديمه على قوله مالم ينص عليهما (قوله فلو اشترى) تفريع على عدم جواز الاستدانة كذا كرنا (قوله أو أجل متاع المضاربة) أى أعطى أجرة الجالس من عند نفسه لا بماله كذا فى أخى جابى (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله وقد قيل له ذلك) أى اعمل برأيتك منع (قوله فهو متطوع) أى بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة) وهى اعمل برأيتك (قلت) والمراد بالاستدانة نحو ما تقدم من القهستاني وهذا يملكه اذ انصأ ما لو استدان بقودا فالظاهر انه لا يصح لانه تو كبل بالاستقراض وهو باطل كما مر فى الوكالة وفى الحاشية من فصل شركة العمان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة تو كبل بالاستقراض وهو باطل لانه تو كبل بالتمكيدى الا أن يقول الوكيل للمقرض ان لا ياستقرض منك كذا لحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل انتهى أى لانه رسالة لا وكالة كما قدمنا فى باب الوكالة والطاهر ان المضاربة كذلك كما قلنا فليراجع (قوله فشرى بزيادة الصبغ) أى والنشاء والاولى أن يقول فشرى بزيادة

أى اعمل برأيتك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل فى التعميم (مالم ينص) المالك (عليهما) فهم الحكماء واذ الاستدانة كانت شركة وجوه وحينئذ (ولو اشترى بمال المضاربة) ثوبا وقصر بالماء أو حل متاع المضاربة (علاه) وقد قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصر بالنشاء فحكمه كصنغ (وان صبغته أجز فشرى بزيادة) الصبغ ودخل فى اعمل برأيتك

الصبيغ حتى لو بيع ينقسم الثمن على قيمة الصبيغ والثوب الأبيض كأي شيء قريباً (قوله كاخلط) أي يصير
 شريكاً به أيضاً فلا يضمن به الماسأف أنه يملك الخلط بالتعميم وفي بعض النسخ ما خلط أي بسبب خلط ماله
 وهو الصبيغ أو التشاء بمال المضاربة وكلاهما صحيح (قوله وكان له حصة قيمة صبيغه الخ) أي إذا بيع الثياب
 كان حصة قيمة الصبيغ في الثوب للمضارب وحصة الثوب الأبيض في مال المضاربة قاله أبو الطيب أي ولو كان
 الثوب على تقدير أنه أبيض يساوي خمسة وعلى تقدير كونه أحمراً يساوي ستة كان له سدس الثمن وحصة
 الاسداس للمضاربة ورأس المال لصاحبه والربح بينهما على ما شرطاً (قوله في مالها) أي مال المضاربة
 فيجريان فيه على ما شرط في الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن أن يكون أمانة قبضه ويكون
 الربح له على ما مر وسيأتي في كتاب الغصب أنه إذا غصب ثوباً بصبغه فالملك بالخيار أن شاء ضمنه الثوب
 أبيض أو أخذ الثوب وأعطاه قيمة الصبيغ (قوله نقص عبد الامام) وعندهما كالأحرار وهو المفتى به وقد
 مر أنه اختلاف زمان لا برهان وفي زماننا لا يجد نقصاً بل هو من أحسن الألوان فيدخل في عمل برأيك سائر
 الألوان كالجرة (قوله ولا يملك أيضاً تجاوز بلد) أشار به إلى أنه لو عين سوقاً في بلد لم يصح التعيين لأن البلد مع
 تبسبب أطرافه كبقعة واحدة إلا إذا صرح بنهي سوق منه أو قال لا تعمل بعير هذا السوق منه فحينئذ يصح كما
 في الهداية ويأتي في رد المحتار في بيانها بالمكان ثمانية ستة منها يفيد التقيد فيها واثنان
 لا فالذي يفيد ستة وهي دفع المال اليك المضاربة بكذا في الكوفة أو على أن تعمل به فيها أو لتعمل به فيها
 أو لتعمل به رفعا أو خذ تعمل به فيها خروفاً أو فاعمل به فيها والأذان لا يفيدان وهما دومت اليك مضاربة فاعمل
 به فيها أو فاعمل به والاصل أنه متى عقب بما لا يتبدأ به ويمكن بمساوؤه على ما قبله يجعل مبنياً عليه كإفراط
 الستة أو أصح الانتداعه لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ أو مستقلاً كإفراط الألفين الأخير من حينئذ تسكون
 الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كفي الهندية عن الكافي واعتراض عليه أن صورة العمل به
 بالرفع ينبغي أن تسكون مما لا يفيد التخصيص لأن العمل كالحتمل أن يكون حالاً يحتمل أن يكون استئنافاً
 وأجيب عنه في الشروح بأجوبة أحسنها أن قوله العمل بدون الواو استئنافاً قطعاً بالواو استئنافاً أو عطف
 ولا يحتمل الحال لأن الانشاء لا يقع حالاً صرح به في محله والسوق يقتضي كون العمل به حالاً وهو المتبادر
 فيحمل عليه (قوله أو سلعة) بأن قال له خذ هذا المال مضاربة على أن تشتري به الطعام مثلاً أو الرقيق كما
 في المحيط (قوله أو وقت) بأن وقت للمضاربة وقتاً بعينه بأن قال له العمل بالصيف أو الحريص أو الليل كإفراط
 القهستاني ويمكن أن المراد بالوقت أيضاً توقيتها بجملة مثلاً حتى يبطل العقد بعينه كإفراط الهدية عن
 الكافي (قوله أو شخص عينه المالك) بأن قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له
 أن يشتري ويبيع من غيره كإفراط الهدية عن الكافي لأنه لم يملك التصرف بالقبض فبقيت قبضه فافوض
 إليه وهذا التقيد مفيد لأن التجارات تختلف باختلاف الأمكنة والامتنعة والاقوات والأشخاص وكذا
 ليس له أن يدفعه مضاربة إلى من يخرج منه من تلك البلدة لأنه لا يمكن أن يتصرف به بنفسه في غير هذا المال
 في غير هذا البلد فلا يمكن أن يستعين بغيره أيضاً دُرر قال مسكين لا يتجاوز جماعته من هذه الأشياء كما
 لا يتعدى أحد الشريك في الشركة المقيمة مع شيء فيها والمراد بالشخص شخص معين لأنه لو قال على أن
 تشتري من أهل الكوفة أو قال على أن تعمل في الصرف وتشتري في الصيارفة وتبيع منهم دباع في الكوفة
 من رجل ليس من أهل الكوفة ومن غير الصيارفة جازاً هو وقوله على أن تشتري من أهل الكوفة الخ
 كذا لو قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لأنه تفسيره أو قال فاعمل به في الكوفة لأن الغاء للوصل أو قال
 خذ ما تصف بالكوفة لا الباء للإصاق أو قال خذ مضاربة بالصيف في الكوفة لأن في الطرف وإعما يكون
 ظرفاً إذا حصل الفعل فيه أو قال على أن تعمل بالكوفة لأن على للشرط وبقيت قبضه بخلاف ما لو قال خذ هذا
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له أن يعمل فيها وفي غيرها لا الواو للعطف وبقيت قبضه بخلاف ما لو قال خذ هذا

كاخلط (و) كان (له حصة)
 قيمة (صبغه) ان يبيع وحصة
 الثوب (أبيض (في مالها)
 ولو لم يقل عمل برأيك لم يكن
 شريكاً بل غاصباً وإعما قال
 أحمراً لمصر أن السواد
 نقص عبد الامام فلا يدخل
 في عمل برأيك بحر (ولا)
 يملك أيضاً (تجاوز بلد
 أو سلعة أو وقت أو شخص
 عينه المالك

٢ قوله مضاربة في نسخة
 بضاعة كذا بجماعته الأصل

(أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له أن يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز له أن يبيع في غير الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصيارفة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصيارفة لان كل واحد منهما جامع كثير لا يمكن احصاؤه في يلى (قوله لان المضاربة تقبل التقييد المفيد) أى كفى الشركة بغير فأفاد أن الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد المفيد وفي الذخيرة ولو نساء عن التصرف والمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فلو باع بالدراهم يعمل النهى اه قال في الهندية الاصل ان ربح المال متى شرط على المضارب بشرط ان المضاربة ان كان شرط الرب المال فيه فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالطاً عاملاً بغير أمره وان كان شرطاً لفائدة قيمه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضجاً فانه يصح تخصيصه لانه يملك عزله فيملك تخصيصه والنهى عن السفر يجري على هذا كما في المنع (قوله ما لم يصير المال عرضاً الخ) قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتري من البضاعة بروج كمال الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالصلحة حيثن في السفر الى تلك البادية ليكون الربح أوفر اه قال في الفتاوى الظهيرية والاصح ان نهي عن السفر عامل على الاطلاق اه (قوله لا يملك عزله) ولا نهي منه (قوله فلا يملك تخصيصه) قدمنا في بيان الرابح معنى التخصيص (قوله كنهيه عن بيع الحال) يعني ثم باعه بالحال بسعر ما يبيع بالموثول كفى العيبى وقد يكون في بيع الموثول ربح وفائدة من شأنه يبيع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الو كاله انه لو أمره بالنسيئة فباع بالبدج ازان عين له الثمن أفاد أنه عند عدم تعيين الثمن لا يجوز ان بالنسيئة يكون الثمن أزيد قال في الهندية ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوى اه وقدمناه قريباً (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم اعتباره أصلاً ومقتضاه الاطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقييد الوكيل كما سمعت وهو مفيد هناك فيلزم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه له وهو ثمن النسيئة فان باع نقداً بثمنها صح اذا لا يبق بعده الا التقييد بالنسيئة وهو غير مفيد بانفراد قطعاً تأمل (قوله فان صرح بالنهى) مثل لا تبع في سوق كذا (قوله صح والا) وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد الى آخر ما قدمناه (قوله فان فعل) أى تجاوز زبان خرج الى غير ذلك البلد فاشتري سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو يبيع أو يشتري مع غيره من عينه (قوله ضمن بالخالفه) وهل يضمن بنفسه الاخراج الصحيح نعم لكن بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى البلد الذي عينه كفى الهداية (قوله وكان ذلك الشراء له) وله ربحه وعابه وخسارانه لانه تصرف في مال غيره بعينه أمره دور أى لانه فضولى فيه فيمغذ عليه حيث أمكن تنفيذه أموالاً باع مال المضارب بخصاً لغيره بالمال كان يبيعه موقوفاً على اجازته كما هو عقد الفضولى قال الاتقانى ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف يطيب له أصله المودع اذا تصرف فيها ورجح (قوله ولو لم يتصرف فيه) أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفس المخالفه لكنه غير قادر الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوافق وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشتري والاول هو الصحيح كفى الهداية قهستانى قلت والظاهر أن ثمرته فيما لو هلك بعد الاخراج قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثاني (قوله عادت المضاربة) أى لو تجاوز زبانه عينها برب المال أو هم بشراء سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذلك ثم عاد لوافق بان رجوعه للبلاد واشترى السلعة التي عينها وانتظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه لعدم المخالفه في قوله عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة

ان المضاربة تقبل التقييد
لغيره ولو بعد العقد
الم يصير المال عرضاً لانه
يشتد لا يملك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي قيدنا
لغيره لان غير المفيد لا يعتبر
صلاً كنهيه عن بيع الحال
أما المفيد في الجملة كسوق
ن مصر فان صرح بالنهى
صح والا (فان فعل ضمن)
لمخالفة (وكان ذلك الشراء
(ولو لم يتصرف فيه حتى
دلوفاق عادت المضاربة

الصبيغ حتى لو بيع ينقسم الثمن على قيمة الصبيغ والثوب الأبيض كأي شيء (قوله كالحلأ) أي يصير
 شريكه أيضا فلا يضمن به الماسكف انه يملك الحلأ بالتعميم وفي بعض النسخ ما خلط أي بسبب خلط ماله
 وهو الصبيغ أو انشاع بمال المضارب وكلاهما صحيح (قوله وكان له حصة قيمة صبيغه الخ) أي اذا بيع الثياب
 كان حصة قيمة الصبيغ في الثوب للمضارب وحصة الثوب الأبيض في مال المضاربة قاله أبو الطيب أي ولو كان
 الثوب على تقدير أنه أبيض يساوي خمسة وعلى تقدير كونه أحر يساوي ستة كان له سدس الثمن وحصة
 الاسداس للمضارب بقراس المال صاحبه والرجح بينهما على ما شرطنا (قوله في مالها) أي مال المضاربة
 فيجربان فيه على ما شرط في الرجح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن أن يكون أمانة قبض من ويكون
 الرجح له على ما مر وسيأتي في كتاب الغصب انه اذا غصب ثوبا فاصبغه فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه الثوب
 أبيض أو أخذ الثوب وأعطاه قيمة الصبيغ (قوله نقص عند الامام) وعندهما كالأجر وهو المقتضى به وقد
 مر أنه اختلاف زمان لا برهان وفي زماننا لا يعد نقصا بل هو من أحسن الألوان فيدخل في عمل برأيك سائر
 الألوان كالجرة (قوله ولا يملك أيضا تجاوز بلد) أشار به الى أنه لو عين سوفاسن بلده لم يصح التعيين لأن البلد مع
 تباس أطرافه كقعة واحدة الا اذا صرح بنهي سوق منه أو قال لا تعمل بعير هذا السوق منه فحينئذ يصح كما
 في الهداية ويأتي في بيان مجموع صور قيد المضارب فيها المسكن ثمانية ستة منها يفيد التقيد فيها واثنان
 لا فالذي يفيد ستة وهي دعت المال اليك مضارب بكذا في الكوفة أو على أن تعمل به فيها أو لتعمل به فيها
 أو لتعمل به رفا أو أخذت تعمل به فيها أو فاعمل به فيها والذان لا يفيدان وهما دعت اليك مضارب بكذا
 به فيها أو فاعمل به والاصل انه متى عقب بما لا يبتدأ به ويمكن بناؤه على ما قبله يجعل مبنيا عليه كفي اللفاظ
 الستة وان صح الابتداع لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ ومستغلا كفي اللفظين الأخيرين وحينئذ تكون
 الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كفي الهندية عن السكاف واعترض عليه أن صورة تعمل به
 بالرجوع ينبغي أن تكون مما لا يفيد التخصيص لا تعمل كذا كذا لا يكون حاله لا يكون استئنافا
 وأجيب عنه في الشرع أجوبة أحسنها ان قوله اعمل بدون الواو استئناف قطع والواو استئناف أو عطف
 ولا يخلو الحال لان الاشياء لا يقع حالها صرح به في محله والسوق يقضى كون تعمل به حالها وهو المتبادر
 فيعمل عليه (قوله أو سلعة) بان قال له خذ هذا المال مضارب به على أن تشتري به الطعام مثلا أو الرقيق كما
 في المحيط (قوله أو وقت) بان وقت للمضاربة وقتا بعينه بان قال له اعمل بالصيف أو الخريف أو الليل كافي
 القهستاني ويمكن أن المراد بالوقت أيضا توقيتها بحدس مدة لا حتى يعطل العقد بضمه كافي الهندية عن
 السكاف (قوله أو شخص عينه المالك) بان قال على ان يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له
 أن يشتري ويبيع من غيره كافي الهندية عن السكاف لانه لم يملك ذلك التصرف لا بتقويضه فية قيد بما فوض
 اليه وهذا التقيد مفيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامعة والاقوات والاشخاص وكذا
 ليس له أن يدفعه مضاربة م الى من يحرجه من تلك البلدة لانه لا يمكن أن يتصرف به بخسه في غير هذا المال
 في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره أيضا درر قال مسكين لا يتجاوز زعماء عينه من هذه الاشياء كما
 لا يتعدى أحد الشريكين في الشركة المقيمة معه شيء فيها والمراد بالشخص شخص معين لانه لو قال على ان
 تشتري من أهل الكوفة أو قال على ان تعمل في الصرف وتشتري في الصيارفة وتبيع منهم وساع في الكوفة
 من رجل ليس من أهل الكوفة ومن غير الصيارفة جازاها وقوله على ان تشتري من أهل الكوفة الخ
 كذا لو قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيره أو قال فاعمل به في الكوفة لان الغاء للوصل أو قال
 خذ بالصف بالكوفة لا الباء للاتصاف أو قال خذ مضاربة بالصف في الكوفة لان في الطرف واعيا يكون
 طرفا اذا حصل العمل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان على للشرط فية قيد به بخلاف ما لو قال خذ هذا
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له أن يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف وصير بمنزلة المشورة ز يلجى

كالحلأ (و) كان (له حصة)
 قيمة (صبيغه ان يبيع وحصة
 الثوب) أبيض (في مالها)
 ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن
 شريكا بل غاصبا وانما قال
 اعمل لمصر أن السواد
 نقص عند الامام فلا يدخل
 في اعمل برأيك بحر (ولا)
 يملك أيضا (تجاوز بلد
 أو سلعة أو وقت أو شخص
 عينه المالك)

قوله مضاربة في نسخة
 بضاعة كذا هماءش الاصل

(أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له أن يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غيرها ولا يجوز له أن يعمل في غير الصرف في الثاني ويشترى ويبيع من الصبارفة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصبارفة لان كل واحد منهما جامع = شير لا يمكن احصاؤه ويلي (قوله) لان المضاربة تقبل التقييد بالمفيد) أي كافي الشركة بغير فأفاد أن الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد المفيد وفي الذخيرة ولو نهى عن التصرف والمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فلو باع بالدراهم يعمل النهى اه قال في الهندية الاصل ان ربح المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرط الربح المال فيه فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذ لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير أمره وان كان شرط الفائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط (قوله) ولو بعد العقد قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضفاً يصح تخصيصه لانه يملك عزله فيما لا يخصه والنهي عن السفر يجري على هذا كافي المنع (قوله) ما لم يصر المال عرضاً الخ قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشترى من البضاعة بروج كمال الرواح في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالصلح حيث سئل في السفر الى تلك البلدة ليكون الربح أو فر اه قال في الفتاوى الظهيرية والاصح ان نهيه عن السفر عامل على الاطلاق اه (قوله) لا يملك عزله ولا نهيه مخ (قوله) لا يملك تخصيصه قدمنا قريبا عن الرباعي معنى التخصيص (قوله) كنهيه عن بيع الحال يعني ثم باعه بالحال بغير ما يبيع بالموثّل كافي العيني وقد يكون في بيع الموثّل ربح وفائدة منه انه يبيع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الو كاله انه لو أمره بالنسيئة فباع بالنقد جاز ان عين له الثمن أفاد أنه عند عدم تعيين الثمن لا يجوز لان بالنسيئة يكون الثمن أزيد قال في الهندية ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بجعل قيمته أو أكثر أو بجعل ماسمى له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي اه وقدمنا قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم اعتباره أصلاً ومقتضاه الاطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقييد الوكيل كما سمعت وهو مفيد هناك فيلزم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه له وهو ثمن النسيئة فان باع نقداً بثمنها صح اذ لا يبقى بعده الا التقييد بالنسيئة وهو غير مفيد بافراذه قطعاً تأمل (قوله) فان صرح بالنهي مثل لا تبع في سوق كذا (قوله) صح والا لا وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد الى آخر ما قدمناه (قوله) فان فعل أي تجاوز بان سوح الى غير ذلك البلد فاشترى سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو بايع أو اشترى مع غيره من عينه (قوله) ضمن بالخالفة وهل يضمن بنفسه الاخراج الصحيح نعم لكن بالشراعية بقررا الضمان لزوال احتمال الرد الى البلد الذي عينه كفي الهداية (قوله) وكان ذلك الشراء له وله ربحه وعاليه خسرانه لانه تصرف في مال غيره بغير أمره دور أي لانه فضولي فيه فيمقتض عليه حيث أمكن تنفيذه أما لو باع مال المضاربة بخلاف الربح المال كان بيعه موقوفاً على اجازته كما هو عند الفضولي قال الاتقاني ولكن يتصدق بالربح عند مواعده عند أبي يوسف يطيب له أصله المودع اذا تصرف فيها ورجح (قوله) ولو لم يتصرف فيه أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفس المخالفة لكنه غير قادر الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كافي الهداية قهستانى قالت والظاهر أن عمرته فيما لو هلك بعد الاخراج قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثاني (قوله) عادت المضاربة أي لو تجاوز زبانا عينها بربح المال أو هم بشراء سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذلك ثم عاد لوافق بان رجوعه للبلاد واشترى السلعة التي عينها وانظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه لعدم المخالفة ففي قوله عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة

لان المضاربة تقبل التقييد
المفيد ولو بعد العقد
ما لم يصر المال عرضاً لانه
حيث لا يملك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي قدينا
بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر
أصلاً كنهيه عن بيع الحال
وأما المفيد في الجملة كسوق
من مصرفان صرح بالنهي
صح والا لا (فان فعل ضمن)
بالمخالفة (وكان ذلك الشراء
له) ولو لم يتصرف فيه حتى
عاد لوافق عادت المضاربة

يفسخها ولم يوجد ما يقتضيه ولو فسخت لم تعد لان المفسوخ لا يعود جائزا بدون عقد جديد كذا أفاده الرحمن
وقد يقال المراد بالعود الابرار عن الضمان لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع مع مال المضاربة على حاله
لان المال باق في يده بالعقد السابق كافي المنح وهو يفيده انه لا يتصور العود اذا خالف في سلعة عينها وفي
شخص عينه نعم يظهر في مخالفته في المكان تأمل وحاصل المعنى اذا عين له بلدا فتجاور الى أخرى خرج المال
عن المضاربة وخروج موافا على شرف الزوال فان رجع الى ما عينه رب المال زال الضمان ورجع الى الوفاق
وبقيت المضاربة على حالها كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم تركها فاجل على هذا فلا إشكال تأمل (قوله)
وكذا لو عاد) أي الى الوفاق في البعض أي بعض المال بعد المخالفة في البعض الاسترخاف ما استرخاف مع المخالفة
وقع لنفسه وما بقي لم تحصل به المخالفة فاذا عاد الى الوفاق صح تصرفه فيه لانه اذا كان حكم كل المال كان
حكم جزئه اعتبارا للجزء بالكل وحكم ما باعه مع المخالفة حيث انه عقد فضولي والفضولي يملك الفسخ قبل اجازة
المالك كالتقدم فلو عاد فيه الى الوفاق صح تصرفه فيه لان الفسخ بعدم البيع قال الاتهاني فان اشترى ببعضه
في غير الكوفة ثم باقى في الكوفة فهو مخالف في الاول وما شتره بالفسخ كوفته فهو على المضاربة لان دليل
الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قوله ولا يملك تزويج قن من مالها) أي لا يملك المضارب تزويج
عبد أو أمة من مال المضاربة كالشريك عانا أو معاوضة كافي البحر وعن أبي يوسف ان للمضارب تزويج
الامة لانه من الاكتساب لانه يصل الى المهر والى سقوط نفقتها بخلاف تزويج العبد فان فيه اشغال رقبته في
الدين واستحقاق بيعه به وله مال له ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان لفظ المضاربة يدل على
تحصيل المال بطريق التجارة لا بأي طريق كان ألا ترى انه ليس له أن يكتب ولا يعتق على مال وان كان
بأرض مملو قيمة على ان في تزويج الامة خطرا وهو الحيل وعدم خلاص منه كأي المنبيع بخلاف المكاتب
حيث يجوز له أن يزويج الامة دون العبد لان السكينة تقتضي الاكتساب دون التجارة وهذا كان له ان يكتب
فيمالك تزويج الامة أيضا نظيرها الاب والوصى حيث يملك تزويج الامة والمكاتب دون تزويج العبد لان
تصرفهما مقيد بالنظر للصغير فهما كالفيه نظر للصغير فلاذ كره الزياهي قال القهستاني وفيه
اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطء جارية المضاربة ربح أو لا وأذن به أولا كافي المضمرة انتهى (قوله)
بقرابة) كانه وأبيه لكونه مخالفا للمقصود (قوله أو يمين) بأن قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن
بتصرف يحصل به الربح وهذا انما يكون بشراء ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك دور ونظير المضاربة الشريك
شركة عانا أو معاوضة حتى كان تزويج الامة على الخلاف زياهي (قوله فانه يملك ذلك) لان التوكيل
مطلق فيجوز على اطلاقه قال الشمني والفرق بينه وبين المضارب حيث يصح شراء التوكيل لمن يعتق على الموكل
ولا يصير به مخالفا اذا لو كاله في التوكيل بالشراء مطالعة فيجوز على اطلاقها وفي المضاربة مقيدة بما يظهر فيه
الربح بالبيع فاذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف انتهى وكذا لو وجد في الو كاله أيضا ما يدل على التقييد بأن
قال اشترى عبدا أبيه أو جارية أطواها كان الحكم كذلك كذا كره المنصف بقوله عند عدم القرينة فلو
اشترى من يمتق على رب المال صاوم شتر يملكه ويضمن لانه نقد الثمن من مال المضاربة وعند مالك لو كان
عالم وموسرا ضمن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضاه الضمان عندنا مطلقا وموسرا أولا (قوله ولا من يعتق
عليه) لانه يعتق نصيبه ويقتصد بسببه نصيب رب المال أو يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله اذا
كان في المال ربح هو هنا الخ) قال الزياهي والمراد من ظهور الربح المدكور أن تكون قيمة العبد المشتري
أكثر من رأس المال سواء كان في جلة مال المضاربة أو يمين أو لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشعولا برأس المال حتى اذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة
آلاف ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمة ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر
وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى منهم لا يعتق شيء منهم لان كل واحد شعول برأس المال ولا يملك المضارب

وكذا لو عاد في البعض اعتبارا
للجزء بالكل (ولا يملك
تزوج قن من مالها ولا
شراء من يعتق على رب المال
بقرابة أو يمين بخلاف
التوكيل بالشراء) فانه يملك
ذلك (عند عدم القرينة)
المقيدة لولو كاله كاشترى
عبدا أبيه أو أسقطه
أوجارية أطواها (ولان
يعتق عليه) أي المضارب
(اذا كان في المال ربح)
هو هنا أن تكون قيمة هذا
العبد أكثر من كل رأس
المال

منهم شـ بأحق يزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخره لانه يحتمل أن يهلك منهم اثنان في عين الباقي لرأس المال ولعدم الاولوية وقال في المنع والمراد من الربح هنا أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جلة مال المضاربة ربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألفا فاشترى بها المضارب عشرين قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقهما المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة الى استحقاق المضارب فانه يظهر في الجلة ربح حتى لو أعتقه المضارب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو نجسمائة موسرا كان أو موسرا كذا في الفتاوى الظهيرية اهـ وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه لعدم ملكه بحر (قوله كتابسطة العيني) عبارته هي عين التي نقلناها عن الزباني في المقولة السابقة (قوله وقع الشراء لنفسه) لان الشراء متى وجد نفذ اذ على المشتري ينفذ عليه اهـ منع وضمن في صورتين ففي الوجه الاول يضمن جميع الثمن اذا دفع من مال المضاربة اذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور الربح فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من ثمنه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من الربح هذا ما ظهر لي وكأنهم تركوا التنبيه عليه لظهوره اهـ أبو السعود (قوله وان لم يكن ربح) أى في الصورة الثانية وهي ما اذا اشترى المضارب من يعتق عليه (قوله كذا كرنا) أى من كون قيمته أكثر من رأس المال (قوله صح للمضاربة) لعدم الفساد لانه لا يعتق عليه شيء اذ لا ملك له فيه لكونه مشغولا برأس المال فيمكنه أن يبيعه للمضاربة فيجوز (قوله فان ظهر الربح) أى في صورة ما اذا اشترى المضارب من يعتق عليه ولم يكن فيه ربح ظاهر لان قيمة لا تزيد على رأس المال ثم غلا سعره أو زادت أو صاف حتى غات قيمته (قوله بعته لا يصنعه) لانه انما أعتق عند الملك لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كولو ورثه مع غيره بان اشترت امرأه ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج وانما عتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لانها العدم الصنع منه دور * (تتمه) * شري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله صح لان هذا النصف لا يرجع فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكما لما اشترى لنفسه فلم يصرف النصف الى غيره عن الكافي (قوله وسعى العبد المعتق الخ) قال في الجوهره وولاه بينهما على قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال وحصة رب المال من الربح اهـ وانما سعى العبد لانه احتسبت مالية العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله من يعتق على الصغير) ومثله المعتوم وجوى (قوله اذ لا نظره للصغير) أى في شراء الاب والوصى وهي علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط وأما الشريك فلان اشركة تتضمن الوكالة والوكيل لا يشتري من يعتق على الموكل عند القرينة كما مر آنفا واشركة قرينه قصد الربح كالمضاربة (قوله والا) بان كان مستعرقا (قوله لا) أى لا يعتق ما اشترى من قريب المولى عند الامام (قوله خلافا لهما) وهذا الخلاف مبني على أن المولى هل يملك أكساب عبده المأذون المستعرق بالدين أولا فعنده لا يملك وعندهما يملك أى فيعتق وان كان المديون مستعرقا بالدين لماله ورقبته لان السيد يملك ما في يده وان أحاط الدين بذلك وحديث ذلك السيد قيمة العبد المعتق اخر ما المديون عندهما وعند السكك اذ لم يكن مستعرقا (قوله زباني) قال وان كان فيه دين محيط برقبته وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق بناء على أنه هل يدخل في ملك المولى أم لا اهـ (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى أمة) أى قيمتها ألف (قوله فولدت) أى ووطئها المضارب فولدت (قوله ولدا مساويا له) أى الولد وحده مساويا بالألف فلو كانت قيمة الولد أكثر من الألف نفذت دعونه في الحال لظهور الربح فيه (قوله فادعاه موسرا) لانه ضمن عتق قال من لا مسكين واعلم أن قوله موسرا ليس بقيد لازم بل ذكره لانه لما لم يضمن في الولد مع أنه موسر فلا يضمن اذا كان موسرا أولى اهـ أى انما قيد به لفي الشبهة وهي أن الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعتاق فيعتاق باليسار والاعسار فكان الواجب أن يضمن المضارب اذا كان موسرا مع ذلك لا يضمن لان فهو العتق معنى حكمي لا صنعه للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي كما في أخى بجاني

كتابسطة العيني فاحفظا (فان
فعل) شراعه من يعتق على
واحد منهما (وقع الشراء
لنفسه وان لم يكن) ربح كما
ذكرنا (صح) للمضاربة
(فان ظهر) الربح (زيادة
قيمته بعد الشراء عتق
حظه ولم يضمن نصيب
المالك) لعتقه لا يصنعه
(وسعى) العبد (المعتق
في قيمة نصيب رب المال
ولو اشترى الشريك من
يعتق على شريكه أو
الاب أو الوصى من يعتق
على الصغير نفذ على
العائد) اذ لا نظره للصغير
(والمأذون اذا اشترى من
يعتق على المولى صح وعتق
عليه ان لم يكن مستعرقا
بالدين والا) خلافا لهما
زباني (مضارب معه ألف
بالنصف اشترى أمة
فولدت ولدا مساويا له) أى
للألف (فادعاه موسرا فصار
قيمته) أى الولد وحده

والخاص أنه لا يضمن لاموسر ولا معسر أو غنا فيسده ليعلم أن الموسر لا يضمن بالطريق الأولى (قوله كما ذكرنا) أي في قوله مساو ياله فالسكاف بمعنى مثل خسر صار وألفا بدل منه وألفا هو الخبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله نفذت دعوته) بخلاف مالو أعتقه فزادت قيمته لأنه انشاء والدعوة اخبار فتوقف على ظهور الربح فان قلت قد ظهر الربح فظهر الولد قلنا هذا قول زفر وأما المذهب فلا يظهر الربح إذا كان رأس المال أجناسا مختلفة كل منها قدر رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ دعوته إلا بعد صيرورة قيمته ألفا ونصفه إذ كل واحد منهما رأس المال فلا يظهر الربح لماعرف أن مال المضارب إذا صار أجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا خلافا لفرلان بعضهم ليس بأولى من البعض فإذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الأمانة ولا في الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فإذا زادت قيمة العلامة وصارت ألفا وخمس مائة ظهر فيه ذلك الوقت فذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو الملك اهـ (قوله فنعق) قال في التبيين فإذا نفذت دعوته صار الغلام ابنه واعتق بقدور نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصه من المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخروها وجودا فيضاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير أصله وضع القفة على السفينة والقدر الأخير ولا يصنع للمضارب في الملك فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي إذ لا يجب ضمان العتق إلا بالتعدي اهـ مختصرا قال صاحب السكاف سفينة لا تحمل الأمانة من فأوقع فيها رجل منازلة على المائة فعرفت كان الضمان كله عليه اهـ والقدر الأخير المسكر هو المحرم أي على قول الامام دون ما قبله وان كان الغني به قول محمدان ما أسكر كثيره فقليله حرام ط (قوله سعي) حيث زاد الشارح نفذت يحتاج الى واو العطف هنا بأن يقول وسعي عطف على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله في ألف وربعه) أي سعي الولد لرب المال في ألف وربعه وهو مائتان وخمسون لان الألف مستحق له برأس المال ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فإذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الام كها ربح الغراغها عن رأس المال فكانت بينهما نصفين ونفذت فيها دعوة المضاربة وصارت كلها أم ولد له ويجب نصف قيمتها لرب المال موسرا كان أو معسرا لانه ضمان التملك وهو لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان الافاد فلا يجب عليه بغير تعد ولا على معسر عيني فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو ممكن بأن يجعل الولد كله ربحا والجارية مشعولة برأس المال على حالها قلنا المقبوض من جنس رأس المال فكان أولى بجعله رأس المال ولان رأس المال مقدم على الربح إذ لا يسلم له شيء من الربح إلا بعد سلامة رأس المال لرب المال فكان جعله به أولى بعد وصوله الى يده اهـ تبين (قوله أو أعتقه ان شاء) أي رب المال لكونه قابلا للعتق فان المستسعي كالمكاتب عناية فيكون لرب المال الخيار ان شاء استسعى العلامة في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أي ولو حكما كالأعتقه فان باعتاقه يصير قابضا حكما انما شرط قبض رب المال الألف من العلام حتى يصير الجارية أم ولد للمضارب لانها مشعولة برأس المال فإذا قبضه من العلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها ربحا فظهر فيها ان المضارب فصارت أم ولد له زياحي (قوله تضمن المدعى) وهو المضارب (قوله لانه ضمان تملك) وهو لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدي زياحي بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتمد على التعدي ولم يوجد (قوله لظهور) أي وقوع نفوذ دعوته بحجة ظاهرها فيها بطله وملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بان يجعل أن البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبي جلالا منه على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها إذ كل واحد من الجارية وولدها مشعول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لماعرف أن مال المضاربة إذا صار أجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال فلا يظهر الربح لعدم التعدي

كذلك كونا (ألفا ونصفه)
أي خمسمائة نفذت دعوته
لوجود الملك بظهور الربح
المذكور فنعق (سعي لرب
المال في ألف وربعه) ان
شاء المالك (أو أعتقه) ان
شاء (ولرب المال بعد
قبضه ألفه) من الولد (تضمن
المدعى) ولو معسرا لانه
ضمان تملك (نصف قيمتها)
أي الأمانة لظهور نفوذ
دعوته فيها ويجعل على أنه
ترجها ثم اشتراها حبي

رأس المال لا يظهر الربح عندئذ لان بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن المضارب نصيب في الامة
ولافي الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت ألفا وخمسمائة ظهر
الربح ومالك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة لو جود شرطها وهو المالك فصار ابنه وعتق
بقدر نصيبه منه وهو سدس ولم يضمن حصه رب المال من الولدان العتق ثبت بالمالك والنسب فصارت العلة ذات
وجهين والمالك آخرهما وجود اقباض العتق اليه ولا صنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فاذا اختار
الاستسعاء استسعاها في ألف رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فاذا قبض الالف صلو مستوفيا لرأس
ماله وظهر أن الام كالمهرج بينهما نصفين ونفذت دعواه المضارب وصارت كلها أم ولده لان الاستيلاء اذا
صادف محلا يحتمل النقل لا يتجزأ اجبا وبجب نصف قيمته الرب المال هذا حاصل ما تقدم في هذه المسئلة
(قوله منه) تمارع فيه كل من تزوجها واشتراها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لان المازادت قيمتها تظهر
فيها الربح ومالك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها ويجب عليه رب المال رأس ماله وهو ألف ويجب
عليه أيضا نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فاذا وصل اليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله
ربحاً فيملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه ومالم يصل الالف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام
وبهذا علم ان المسئلة مستقلة موضوعها انه لم يقبض الالف من العلام فتدبر وقوله لوموسرا كذا وقع في البحر
والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تلك فصار ذلك الضمان ببذل والضمان ان كان
ببذل يستوي فيه اليسار والاعسار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعاية عليه لانه لا يصيب على المالك حقه وما
لم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ولذلك أطلقه العيني وحينئذ فقهوله لوموسرا لا مفهوم له لانه لو كان
معسرا فكذلك وتقدم أيضا ما يفيد (قوله وتعماه في البحر) قال فيه ولوم ترد قيمة الولد على ألف وزادت
قيمة الام حتى صارت ألفا وخمسمائة صارت الجارية أم ولده للمضارب ويضمن رب المال ألفا ومائتين
وخمسين ان كان موسرا وان كان معسرا فلا سعاية عليها لان أم الولد لا تسعى ومالم يصل الى رب المال رأس ماله
فالولد رقيق ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمته عتق الولد وصارت الجارية أم
ولده لان الربح ظهر في كل واحد منهما وياخذ رأس المال من المضارب ٣ لاما وجب عليه أيسر المالكين
لانه مجمل وهو موسر والسعاية مؤجلة والعبد معسر يأخذ منه أيضا ما بقي من نصيبه من الربح ويضمن أيضا
نصف عقره لانه لما استوفى رأس المال ظهر انه ربح لان عقره مال المضاربة يكون للمضاربة ويسعى العلام
في نصيب رب المال ويسقط عنه نصيب المضارب اهـ مع اصلاح من عبارة الزبلي أماقوله ويضمن الخ تقدم
انه يحتمل على الاستيلاء بالشكاح فكيف يجب العقور كذا بخط الحلي بقلا عن قارئ الهداية وانه تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(باب المضارب يضارب)

يصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجلة يضارب حال من المضارب أو صفة لان المضارب
بمنزلة النكرة اذا ألف واللام فيه للجنس وهذا على جعلها من مضايقين أما على التسوية فالظاهر أن جلة
يضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب تقع منه المضارب بقو يرد على الحالية ان الحال لا يجي عن المضاف الا في
صور ثلاثة وليس هذاهم وورد على القطع ان المضارب ممنوع منها الا باذن والباب معقود للمضارب خاصة
فتأمل ط بزيادة (قوله لما قدم المفردة شرع في المركبة) لان المركب يتلوا المفردة طبعها كذا وضعها حوى
وروده قاضي زاده بان مضاربة المضارب وان كانت بعدم مضاربة رب المال الا انها مفردة أيضا سير مركبة من
المضارب بتسبيح ألا يرى أن الثاني يتلوا الاول ولا كنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعوا انما المركب منهما
الايمان واستوجه في المناسبة ما في النهاية ومعراج الدراية حيث قال الماد كركم المضاربة الاولى ذكر في
هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذا الثانية تتلوا الاولى أبدا فكذا بيان حكمها اهـ ط (قوله بلاذن) أي

منه ولو صارت قيمتها
ألفا ونصفه صارت أم ولد
وضمن للمالك ألفا وربعه
لوموسرا فالوموسرا فلا
سعاية عليها لان أم الولد
لا تسعى وتعماه في البحر
وانه أعلم

(باب المضارب يضارب)
لما تقدم المفردة شرع في
المركبة فقال (ضارب
المضارب) آخر (بلاذن)
المالك (لم يضمن بالدفع
مالم يعمل الثاني ربح)
الثاني (أولا)

٣ قوله لاما وجب عليه
الخ كذا بالاصل وليرد اهـ

أو تفويض بان لم يقل له رب المال اعمل برأيك لانه اذا قال له ذلك يملك أن يضارب حينئذ اه شاي أي لان المضارب لا يملك ان يضارب الا باذن رب المال (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله - ما وفي رواية الحسن عنه لم يضمن مالم يرجح لانه يملك الابضاع فلا يضمن بالعمل مالم يرجح فادار بح فقد ثبت له شركة في المال فيصير تكاليفها ما لها غيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الرجح انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الرجح مقام حقيقة حصوله في صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه أجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الرجح فلا تثبت الشركة له بل له أجر مثله على المضارب الاول وللاول ما شرط له من الرجح اه مخ (قوله فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن) لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتحقق الخلاف فوجب الضمان فجعل الامر مراعى أي موقوف قبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر المخالفة لابطوار الرجح بحباب بانه لم يعمل بمجاهد حتى يكون مستبضعا بل عمل على طمع الاجر وهو ما شرط له من الرجح فتحصل المخالفة بمجرد العمل فيوجد سبب الضمان (قوله الا اذا كانت الثانية فاسدة) قال في البحر وان كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل أجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والرجح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة فلاول أجر مثله اه أي لانه حينئذ يكون الثاني أجبرا والمضارب له أن يستأجر قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين وأما اذا كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني أجبرا ولاول أن يستأجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى لما فسدت صارت اجارة وصار الرجح كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة لصار الثاني شريكا وليس للاجبر أن يشارك غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا أجبرين وكذا اذا كانتا فاسدتين واذا كانا أجبرين لا يضمن واحد منهما اه يتصرف تما والحاصل ان صحة الثانية فرع عن صحة الاولى فلا تصح الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط لصحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رب المال (قوله وللاول الرجح المشروط) يعني والرجح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلاول أجر مثله أيضا ويرجع كله لرب المال كما ذكرنا (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاتقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل عامل يدخل تحت المضاربة بان وهب المضارب الثاني المال من رجل أو استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل عامل دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئا فان رجح فعليهما الضمان وان لم يرجح فلا ضمان على واحد منهما في ظاهر الرواية اه وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه خاصة) والاشهر ان خيار فيضمن أيهما شاء كفي الاختيار (قوله فان عمل حتى ضمنه) حتى لا يفرج فان الضمان مرتبط بالعمل فقط وضمن بالبناء لا بالجهول فان الضمان مرتبط بالعمل فقط (قوله خير رب المال) قال في التبيين ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصبا بالدفع الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذنه صاحبه فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والرجح بينهما على ما شرط لانه باداء الضمان ملكه من وقت خالف فصار كمن دفع مال نفسه مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول لانه التزم له سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم يسلم رجح عليه بالخالف اذ هو معرور من جهته كودع العاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان عليه مالا المدفوع مستمدا الى وقت التعدي فتبين أنه دفع مضاربا ملكا لنفسه ويكون الرجح بينهما على ما شرط لصحة المضاربة ويطيب للثاني ما يرجح لانه يستحقه بالعمل ولا يخطب

على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان يرجح بل للثاني أجر مثله على المضارب الاول وللاول الرجح المشروط (فان ضاع) المال (من يده) أي بيد الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على أحد (وكذا) لا ضمان (لو غصب المال من الثاني) انما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل - حتى ضمنه (خير رب المال ان شاء ضمن) المضارب (الاول رأس ماله

والأول لأنه يستحقه برأس المال ولم يملكه فيه ثبت مستندا فلا يخلو من شبهة فيكون سبيله التصديق اه لأن
الثابت بالاستناد ثابت من وجهه دون وجهه فلا يثبت الملك من كل وجه فيتمكن الخبط في الربح فلا يطيب اه
انقضى وفي البحر ولودفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الأول للثاني اعلم فيه
برأيك فلرب المال أن يضم أي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الأول والأول لا يرجع
على أحد اذا ضم منه رب المال والا لاضمان على الأول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط وقوله والا
لا ضمان على الأول أي ان لم يقل الأول للثاني اعلم فيه برأيك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه
اذا ضمن يرجع على الأول ويطيب الربح له دون الأول لأنه ملكه مستندا فقهستاني (قوله ليس له ذلك)
لأن المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الا تضمين البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ
الربح من الغاصب كذا ظهر في ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلا اذن (قوله عملا بشرطه) لأنه شرط نصف
جميع الربح له (قوله الباقي) أي الفاضل عما اشترطه لثاني لأن ما أوجبه الأول له ينصرف الى نصيبه خاصة
اذ ليس له أن يوجب شيئا غيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو النصف يبقى له
السدس قال في البحر وطالب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كلاجير المشترك اذا استأجر
آخر بأقل مما استأجر (قوله وللثاني الثلث المشروط) لان الدفع الثاني صحيح لانه باصر المالك وقد شرط
لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الأول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب
أن يقول من كل المال عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الأول والمالك نصفان) لأن رب المال هما
شرط أن يكون ما رزق الله المضارب الأول بينهما نصفين والمرزوق الأول هو الثلثان لأن الثلث استحققه الثاني
بشرط الأول وهو ما أذوره فلم يكن من رزق الأول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصيبين ويطيب اهم بلا شبهة
أيضا عيني (قوله باعتبار الكاف) أي في قوله ما رزقك فقد جعل النصف في رزق المضارب الأول وهو
لم يرزق الا الثلثين فينصفان (قوله ونحو ذلك) كما كان لك من فضل الله أو العشاء أو الزيادة (قوله ولو قال له)
أي رب المال للمضارب (قوله واستويا فيما بقي) لان الأول شرط للثاني النصف وشرطه صحيح لانه باذن
المالك واستويا فيما بقي وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هنا الا نصف ما ربحه الأول ولم
يربح الثاني الأول الا النصف والنصف الاخر صار للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الأول عيني (أقول) لا فرق
بين هذه والتي تقدمت الا من حيث اشتراط المضارب الثاني فان في الأول شرط له الثلث فكان ما بقي بينهما
وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله ولا شيء للأول) لان
قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد شرط
المضارب الأول للثاني جميع الربح فلم يبق للأول شيء عيني (قوله ضمن الأول للثاني سدسا) لأن رب المال
شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الأول لان شرطه
صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في حق رب المال اذا قدر أن يعير شرطه فيعمر له قدر السدس لانه ضمن
له سلامة الثلثين بالعقد لانه غرق في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر
لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية
لانه التزم السلام فاذا لم يسلم رجوع عليه كمن استأجر رجلا ليخط له ثوبا يدرهم فاستأجر لاجير رجلا آخر
ليخط بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر اه (قوله وشرط لعبد المالك) التقييد بعبد المالك
ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التقييد به لدفع توهم أن يده للمولى فلم يحصل التخليع وعليه كلام
الدرر وقيل لما فيه خلاف بين أصحاب الشافعي والحنبلي وغيرهما الا لا أحد وعبد المالك وعبد المضارب سواء
في جواز الشرط والمضاربة لو شرط العمل وان لم يشترط ففي عبد المالك كذلك وفي عبد المضارب كذلك
عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال كالمبيع الشرط لاجبي أولن

وان شاء ضمن الثاني وان
اختار أخذ الربح ولا يضمن
ليس له ذلك بحر (فان
أذن) المالك (بالدفع ودفع
بالثلث وقد قيل) للأول
(ما رزق الله فيبتنا نصفان
وللمالك النصف) عملا
بشرطه (والأول السدس
الباقي وللثاني الثلث)
المشروط (ولو قيل ما رزقك
الله بكاف الخطأ) والمسئلة
بحالها (لثاني ثلثه والباقي
بين الأول والمالك نصفان)
باعتبار الكاف فيكون
لكل ثلث (وهله ما ربح
من شيء أو ما كان لك فيه من
ربح) ونحو ذلك وكذا لو شرط
لثاني أكثر من الثلث أو
أقل فالباقي بين المالك
والأول (ولو قال له ما ربح
بيننا نصفان ودفع بالنصف
فلثاني النصف واستويا
فما بقي) لانه لم يربح سواء
(ولو قيل ما رزق الله فلي
نصفه أو ما كان من فضلي
الله فيبتنا نصفان فرفع
بالنصف فالمالك النصف
وللثاني كذلك ولا شيء
لأول) لجعله ماله للثاني
(ولو شرط) الأول (لثاني
ثلثه) والمسئلة بحالها
(ضمن الأول للثاني سدسا)
بالتسمية لانه التزم سلامة
الثلثين (وان شرط)
المضارب (للمالك ثلثه)
شرط (لعبد المالك ثلثه)
وقوله (على أن يعمل معه)

لا يقبل شهادة المضارب أو شهادة رب المال له فيكون المشروط لرب المال هذا زبده ما في النخبة والبيان
 * قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون
 ما شرط له لرب المال اذا كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيد يكون
 العاقد المولى لانه لو عقد المأذون له عقد هامع أجنبي وشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والا يصح كما
 يأتي وشمل قوله العبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط
 أن يشترط عمله فيهما وكان المشروط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من
 الاجانب فتصح المضاربة وتصح كون لرب المال ويبطال الشرط اهـ وسبأ في الكلام فيه والمرأة والولد
 كلا جانب هنا كذا في النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل لرب المال مع المضارب مفسد لها كما
 سبأ في (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العادة في نحو ذلك أن يكون العبد معيناً في العمل
 وهو اتفاق لا احترازي (قوله وليس بقيد) أي للصحة اذ لو اشترط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون لمولاه
 لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في أخذ غرمائه ما شرط له حيث يند والافليس لهم بل للمولى قال الزياحي وهذا
 ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضارباً في مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرماءه والافليس للمولى الخ
 واستفيد منه انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن للغرماء بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه
 أبو السعود (قوله صح) أي تقسيم الربح وشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المؤلف وعمله الثاني ان العبد
 أهل أن يضارب في مال مولاه وللعبد حقيقة ولو كان محجوراً حتى يمنع السيد عن أخذ ما أودعه عبده
 المحجور والعبد هنا صار مأذوناً باشتراط العمل عليه فلا يذولاه بعد تسليم المال اليه فصحت المضاربة زيلعي
 (قوله وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط) أي في تعبيره للمالك بثلاثين أو في تعبيره في بعض النسخ بالثاني أما
 نسخ المتن فتقدرايت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثلثه
 صح اهـ وهو فاسد كما ترى لعدم اجتماع أثلاث أو بعبارة عدم وجود مضارب ثان في المسئلة * وأما
 الشرح فقصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيدته وان لم يشترط عمله
 لا يجوز اهـ فان الصواب حذف قوله لا يجوز لما علمت من العبارة السابقة اهـ حاجي بابصاح ط (أقول)
 وسبق الشارح الى التشبيه على ذلك بحشى المنع العلامة الخير الرملي (قوله ان لم يكن عليه دين) أي مستغرق
 لماله ورقبته لان به يخرج المال عن ملك سيده وهذا عند الامام كاقدم ويأتي لان المولى لا يملك كسب عبده
 المديون فصار من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعندهما يملك سيده ما في يده وان أحاط دينه بماله ورقبته
 فيبغى ان لا يصح اشتراط العمل على المولى عندهما معطالاً فليراجع (قوله لا يملك كسبه) فصار السيد من
 أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما سمعت (قوله واشتراط عمل لرب المال مع المضارب مفسد
 الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يحكمه العمل مع عدم الخباية وهي العلة في المسئلة الثانية
 والثالثة وهذه المسئلة كالتعليل لما قبلها فكل الأولى تعديها وتفرع الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب
 شرط عمل مولاه) أي اذا دفع المكاتب مال مضاربه لا آخر وشرط عمل مولاه فيها فانه لا يفسد معطالاً سواء كان
 عليه دين أو لا لانه لا يملك كسبه لانه يعمل بماله الاحرار فيما في يده فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت
 كفاي البحر وكان الانسب ذكره بعد مسئلة المأذون (قوله كالمضارب مولاه) فانه يصح لما قلنا (قوله أو في
 الرقاب) أي فكهما من أسر الرق وفساد الشرط في الثلاثة لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله أو لامرأة
 المضارب أو مكاتبه الخ) لكن عدم صحة الشرط في هذين اذ لم يشترط عملهما كما سيظهر اليه بقوله ومضى شرط
 لاجنبي الخ ومر عن النهاية أن المرأة والولد كلا جنبي ههنا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال
 أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار مضارباً بالافلان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط
 هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والافلا (قوله

عادي وليس بقيد (و) شرط
 (لنفسه ثلثه صح) وصار
 كأنه اشترط للمولى ثلثي
 الربح كذا في عامة الكتب
 وفي نسخ المتن والشرح هنا
 خلط فاجتنبه (ولو عقدها
 المأذون مع أجنبي وشرط)
 المأذون (عمل مولاه لم يصح
 ان لم يكن) المأذون (عليه
 دين) لانه كاشتراط العمل
 على المالك (والاصح) لانه
 حيث لا يملك كسبه
 واشتراط عمل رب المال
 مع المضارب مفسد (للعقد
 لانه يجمع الخباية فيجمع الصحة
 وكذا اشتراط عمل المضارب
 مع مضاربه أو على رب
 المال مع) المضارب (الثاني)
 بخلاف مكاتب شرط عمل
 مولاه كالمضارب مولاه (ولو
 شرط بعض الربح للمساكين
 أو للعج أو في الرقاب) أو
 لامرأة المضارب أو مكاتبه
 صح العقد

ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز فيما اذا شرط ثلث الربح لأمرة المضارب أو مكاتبه وللمساكين
أوفى الرقاب أو الخمج محمول على جواز عقد الشرط ويكون ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج إلى
ما وجه العلامة أبو السعود من أن المسئلة خلافية لأنه لم يقف على هذا التوفيق هو ولا شيخه فجعل المسئلة
ذات خلاف ومحل عدم الشرط في أمرة المضارب ومكاتبه اذا لم يشترط عملهما (قوله ويكون المشروط لرب
المال) لأنه لما بطل الشرط كان الربح تبعاً لأماله وهو رأس المال وهو لرب المال فكذا ربحه (قوله
لا يصح) حيث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله ان شرط عليه عمله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله
والالا) أي ان شرط البعض الاجنبي ولم يشترط عمله لا يصح الاشتراط ويكون لرب المال أما العدة فصحيح
واستفيد من هذا الشرط انه لا يشترط المساواة بين المضارب وبين في المال الواحد دلالة إطلاق البعض فتشمل
ما اذا كان مثل ما شرط للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون أهدي للعمل أو فيه مرجح آخر كافي
الشركة والحاصل ان ما شرط لثلاث ان كان يرجع إلى المضارب بجاز ويكون للمضارب كاشتراطه لبعده غير
المدينون والافهول لرب المال والغير في أن شرط الربح لبعده كالشرط له فيصحه بخلاف الشرط لزوجه ونحوها
لأنه لا يثبت الملك له لان الزوجة والولد كالأجنبي هما كما قدمناه وفهم هذا من قول القهستاني وفيه إشارة إلى
انه ان شرط شيء لعبد المضارب أو لأجنبي ليعمل مع المضارب صح والمشروط للمضارب يعني في الأولى وللأجنبي
يعني في الثانية والى انه لو لم يشترط عمل أحدهم صح العقد والمشروط للمالك سواء كان على العبددين أو لا
وتعامة في الذخيرة فإيت الشارح سلك هذا النظام ولم يغير التحرير والبيان (قوله لكن في القهستاني)
لا محل للاستدراك مع هذا التقرير لان قوله يصح مطلقاً أي عقد المضاربة صحيح سواء شرط عمل الاجنبي
أو لا غير انه ان شرط عمله للمشروط له والافهول للمال لأنه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد ان المشروط
صح مطلقاً فإيت قوله والا أي وان لم يشترط عمله للمالك (قوله والا للمالك) أي وان لم يشترط عمله للمالك
قال في النهاية معز بالذخيرة اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب فان كان لأجنبي وشرط عمله
فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير للمال دافعاً للمال مضاربة لجلين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة
جائز والشرط باطل ويجعل المشروط للأجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اهـ (قوله خلافاً
للبرجندى) كلامه في العبد لا في الاجنبي كما يعلم بمراجعة شرح الملتقى (قوله جاز) قال في البحر واذا كان
الاشتراط للعبد اشتراط المولاه فاشتراط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جائز بالأولى
الى آخر ما هنا (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء دينه) اسم يكون ضمير يعود على البعض والجواز
والجبر وهو الخبر وقضاء دينه نائب فاعل المشروط والمعنى ويكون ذلك البعض الذي شرط له قضاء دينه من
المضارب أو المالك واستفيد مما مر انه لا بد ان يكون البعض شائعاً في جميع المال كالثلث والربع والسدس
أما لو كانت دراهم معينة فإنه تفسد المضاربة لأنه يؤدي لقطع الشركة في الربح وانما أطاعه هذا اعتماداً على
ما قدمه بان لا يشترط لأحدهما دواهم مسمومة من الربح (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وبعبارة
البحر ولا يجبر على دفعه لغرمائه (قوله يموت أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال أم لم يعلم حتى لا يملك
الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضاً لنض المال لأنه عزل حكمي فاضحان
(قوله ويجبر بطراً على أحدهما) يجنون أو سفه أو حجر مأذون (قوله ويجنون أحدهما مطبقاً) هو داخل
تحت قوله ويجبر لانه ذكره لتقييده بالاطباق (قوله باعها وصيه) أي وصى المضارب لان العزل لا يمكن حينئذ
في المضارب فلا يجبر على وصيه وقبل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الأصح
لان الحق كان للمضارب ولكن الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الأمر اليهما اهـ
قلت فالو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصياً يبيع معه الظاهر نعم جوى والذى
في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصياً يبيعها وفي رب المال رأس ماله وحصة من الربح

و (لم يصح الشرط ويكون)
المشروط (لرب المال ولو
شرط البعض لمن شاء
المضارب فان شاء لنفسه
أو لرب المال صح) الشرط
(والا) بان شاءه لأجنبي
(لا) يصح وصى شرط البعض
لأجنبي ان شرط عليه
عمله صح الشرط والا
لكن في القهستاني انه
يصح مطلقاً والمشروط
لأجنبي ان شرط عمله والا
للمالك أيضاً وعزاه للذخيرة
خلافاً للبرجندى وغيره
فتنبه ولو شرط البعض
لقضاء دين المضارب أو دين
المالك جاز ويكون للمشروط
له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه
لغرمائه بحر (وتبطل)
المضاربة (موت أحدهما)
لكونها وكالة وكذا بقوله
وجبر بطراً على أحدهما
ويجنون أحدهما مطبقاً
قهستاني وفي البرزلية مات
المضارب والمال عروض
باعها وصيه ولو مات رب
المال والمال نقد

ويعطى حصة المضارب من الربح غير ماء أي إن كان له غير ماء فغير ماء المضارب لا يأخذون عروضها لأنهم مال غير ط (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه وديعة (قوله تبطل في حق المسافرة) أي إلى غير بلد رب المال ولو أتى مصر واشترى شيئاً فبات رب المال وهو لا يعلم وأتى بالمتاع مصر آخر حقيقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق فإن سلم المتاع جاز بيعه بقائه في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره اهـ بزيادة وقوله وأتى بالمتاع مصر أي غير مصر رب المال فإنه لو أخرجه يعنى بعد موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن لأنه يجب عليه تسليمه فيه ذكره فيها أيضاً وذكره قاضيان لكن تقدم أن التخصيص يصح قبل صيرورتها عروضاً بعده وكل موضع صح العزل فيه صح التخصيص فيه وما لا فلا ونقول في النهاية أنه لا يصح نهيه عن المسافرة في الرواية المشهورة وإن نهاه لم يتعلق بنهيه حكم حتى ينض ثمنه نحو أن يقول لا تبع نسيئة لأن حق التصرف ثابت له لأنه يحتاج إلى أن يبيعه ليظهر الربح فإذا نهاه عن ذلك فقد أبطل حقه في التصرف فلم يصح وإذا لم يملك عزله حتى ينض لم يملك تخصيص الأذن أيضاً لأنه عزل من وجهه وأما إذا نهاه عن المسافرة لم يصح نهيه على الروايات المشهورة لأنه يملك المسافرة باطلاً والعقد ثم قال وفي الذخيرة وكل جواب عرفته في الفصول كلها إذا منع رب المضارب عن التصرف فهو الجواب فيما إذا مات رب المال اهـ فعلم منه أن ما نقله الشارح هنا من بطلانها في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة فتدبر (قوله فله بيعه) أي مال المضارب بعرضه ونقد ثم يكون العرض الثاني كالاول فله بيعه بعرض أيضاً إلى أن يصير مال المضاربة مثل رأس المال وإن كان مال المضاربة من جنس رأس المال من حيث التسمية لأنه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بأن كان رأس المال دراهم ومال المضاربة دنانير أو على العكس يعمل نهى رب المال إياه عما هو شر من كل وجه حتى لا يملك شراء العروض به ويملك صرفه بما هو من جنس رأس المال أي مال المضاربة وعلى هذا موت رب المال في بيع العروض يعنى إذا مات رب المال والمال عروض فله مضارب أن يبيع العروض حتى يرض رأس المال ويحوها بأن كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له أن يبيع الدنانير كافي العزل نهاية (قوله وبالحكم للحقوق المالك مرتداً) أي إذا حكم بحقوقه من يوم ارتد وانتقل ملكه إلى ورثته فإن كان المال يومئذ قائماً في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى بعد ذلك في اشتراؤه وبيعه وعلمه وضعه يبعته لأنه قد انفرد عن المضارب بوزال ملك الأمر عن المال فصار متصرفاً في ملك الورثة بغير أمره وإن كان المال مشاعاً أو عرضاً أو غير الدراهم والدنانير من سائر الاموال فيبيع المضارب وشراؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المال كافي السراح الوهاج وانما بطلت لأن الحقوق بمنزلة الموت ولهذا بورت ماله ويعتق أمهات أولاده ومديروه زيالي والمراد بالملك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب المال امرأة فارتدت فهي بمنزلة المسلمة لأن لا تقتل فلم تنعقد الردة بسبب التلف في حقها اهـ وسيشير الشارح إليه قريباً (قوله فإن عاد الخ) ينبغي أن يكون هذا إذا لم يحكم بحقوقه أملاً إذا حكم بحقوقه فلا تعود المضاربة لأنها باطلة كلها وظاهر عبارة الاتقان في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سوا حكم بالحاقه أم لا فتأمل ونص عبارة وإذا ارتد رب المال عن الإسلام ولحق يدار الحرب بطلت المضاربة يعنى إذا لم يعد مسلماً أما إذا عاد مسلماً قبل القضاء أو بعده كانت المضاربة كما كانت اهـ (أقول) لكن يشكل على ما ذكره بأن الباطل لا يعود صحيحاً كيف تصح المضاربة بعد الحكم بحقوقه بعوده والحال أنها باطلة بالحكم بحقوقه إلا أن يجب بان البطلان موقوف إلى حال التبيين فإذا تبين رجوعه بقيت على أصلها أو بدل لذلك عبارة غاية البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلت أي بطلت موقوفات تبين والافئنا تأمل (قوله حكم بالحاقه أم لا) أما قبل الحكم فإنه بمنزلة الغيبة وهي لا تقوجب بطلان المضاربة وأما بعده فلحق المضارب كلومات حقيقة ط عن الشرع الإلالية (قوله بخلاف الوكيل) أي إذا ارتد الموكل وحكم بالحاقه فان الوكيل تبطل ولا تعود بعوده إلى الإسلام لأن محل التصرف نزع عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق

تبعال في حق التصرف ولو عرض تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد (و) بالحكم (بالحقوق المالك مرتداً) فان عاد بعد لحوقه مسلماً فالمضاربة على حالها (حكم بالحاقه أم لا) عنائه (بخلاف الوكيل) لأنه لا حقه

الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فانه حقا فاذا عاد المالك فهو على حاله والاولى حذفه لانه مستفاد مما تقدم فلا حاجة اليه (قوله ولو ارتد المضارب فهو على حاله) عندهما حتى لو تصرف ورجع ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرطوا به برهان فان الحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المرتد انما توقفت بالنظر الى ملكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها قال في العناية وتوقف تصرف المرتد لتعلق حق الورثة ولا توقف في ملك رب المال لعدم تعلقه به أي فلا يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه وظاهره سواء الحق ولم يحكم به أولا تكفي الدرر وصدر الشريعة (قوله وما تصرف نافذ الخ) أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميعا فجميع ما فاعل ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطوا خلافا لما يلحقه من العهدة فيما باع واشترى حيث يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم العهدة يتوقف برده لانه لو لم تمت له قضى من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قولهما حاله في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال كفي العناية وكان الاولى تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والحاصل فرق بين الارتدادين قبل اللحق وبعده لافرق بينهما (قوله ولو ارتد المالك فقط) محترز قوله وبالحقوق المالك وعلى هذا لافرق بين المالك والمضارب بل وقال وبالحقوق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لان كان أحصر وأظهر تأمل لكن الفرق أنه اذا ارتد المضارب فنصرفه نافذ (قوله أي ولم يلحق) ومثله اذا الحق ولم يحكم به لفاقه (قوله فتصرفه) أي المضارب موقوف عند الامام أي لتعلق حق ورثة المالك بالمال لئلا يملكه بالردة فان عاد الى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وان مات أو قتل في أو حكم بلحاظه عاد المال الى الورثة ويصل تصرف المضارب وعليه لافرق بين المالك والمضارب الا بالتصرف فان تصرف المضارب نافذ دون المالك وعليه فالأخصر أن يقول وبالحقوق أحدهما ثم يقول ولو ارتد أحدهما فقط الخ (قوله وردة المرأة عير وثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الا أن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظه لان ردته لا تؤثر في أملاكها فكذا لا تؤثر في تصرفاتها من (قوله ان علم به) أي ولو العزل حكما فلا يعزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث يعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما أنه لاحق له بخلاف المضارب من (قوله في الهندية عن الحامية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أولم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السطر اه وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وان لم يكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مستورين (قوله أو فضولي عدل) كان الانسب أن يقول أو واحد عدل بقريضة السياق وكأنه راعى ما تقدم في باب عزل الوكيل من أن العزل يثبت بمشاهدة وكلمة ورسالة واخبار فضولي ويعبر فيه أحد شطري الشهادة من العدد أو العدة (قوله مبر) أي ولو رقيقا أنثى غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كالاصيل وهذا عند الامام وعندهما لافرق بين الرسول وغيره كما في أخواتها (قوله ولو حكما) كوت المالك أي ولو كان العزل حكما فإنه يشترط فيه العلم على ما سلف لانه عزل حكمي (قوله ولو حكما) كارتاده مع الحكم بالحقوق وجنونه مطبقا (قوله فالدراهم والدنانير هاجنسان) التفريق غير ظاهر لانهم ما قد يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل وجبنا هذا لاولي الواو كافي الجبر والمضغان كالرأس المال دراهم وعزله ومعها دنانير فله يعبر بالدراهم استحضارنا بالعكس بعد العلم بالعزل حتى يكون من جنس رأس المال ليميز الربح فينبين خطه منه لكن تقدم في البيع الغاسد أن الدراهم والدنانير جنس واحد في ثمان مسائل منها في المضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء اه وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى ثمة قوله ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء لم يذكر ذلك التقسيم في العمادية واعاذا كرمورتين في المضاربة احدهما ما اذا كانت المضاربة دراهم فمات رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يد دنانير لم يكن للمضارب

بخلاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهو على حاله فان مات أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطلت) وما تصرف نافذ وعهدة على المالك عند الامام بحسب (ولو ارتد المالك فقط) أي ولم يلحق (فتصرفه) أي المضارب (موقوف وردة المرأة لانها لا تقبل فلم ينعقد بسبب التلف في حقها) غير مؤثرة وينعزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بخبر رجلين مطلقا أو فضولي عدل أو رسول مميز (والا) يعلم (لا) يعزل (فان علم) بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروض) هو هنا ما كان خالفا جنس رأس المال فالدراهم والدنانير هاجنسان

أن يشتري به شيئاً ولكن يصرف الدينار بالدراهم ولو كان ما في يده عروضاً أو مكبلاً أو موزوناً له أن يحوله
 إلى رأس المال ولو باع المتاع بالدينار لم يكن له أن يشتري به إلا الدراهم ثانياً ثم مالو كانت المضاربة دراهاً في
 يد المضارب فاشتري متاعاً بكيلى أو وزنى لزمه ولو اشتري بالدينار فهو على المضاربة استخساناً عندهما اه
 ملخصاً فالصورة الأولى تصلح مثلاً لانتهاه والثانية للبقاء لكن لم يظهر لى كون الأولى مما نحن فيه ادلو كانت
 الدراهم والدينار فيها جنساً واحداً ما كان يلزمه أن يصرف الدينار بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في
 باب المضاربة جعلها جنسين في هذه المسئلة وهذا عين ما فهمته والله تعالى الخد وأمام مسئلة المضاربة ابتداء
 فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد مضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفعت له دراهم قيمتها
 من الذهب تلك الدينار صحت المضاربة والربح على ما شرط أولاً كذا طهر لى اه كلام سيدي الوالد رحمه الله
 تعالى (قوله باعها) أى له بيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتقانى (قوله وانها) أى عن النسبة ولا
 يملك المسالك فسخرها في هذه الحالة كما لا يصح نسيجه عن المسافرة في الروايات المشهورة وكلاهما لا يملك عزله لا ذلك
 تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بحر عن النهاية وسيأتى وانما يملك ذلك لان له حقاً في الربح (قوله ثم
 لا يتصرف في ثمنها) أى اذا كان من جنس رأس مالها لان البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الربح ان
 كان فيه ولا حاجة اليه بعد النصف فصار كما اذا عزله بعد مانض وصار من جنس رأس المال زيلعى (قوله
 ولا في نقد) أى لا يتصرف اذا كان رأس المال فضة بغضه ولو أوجد كما يفيد مجموع ط (قوله ويبدل خلافه
 به) أى له أن يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله استخساناً) والقياس لا يبدل لان
 النفدين من جنس واحد من حيث الثمنية (قوله لوجوب وجنسه) أى الرب المال ان امتنع المسالك من
 أحد بخلاف الجنس كما يفيد ما قدمناه عن الانقضى وفي الهندية عن الكفاية أن يبيعها بجنس المال
 استخساناً وهو يغير الجوهر فان حمل على عدم التنازع زال الاشكال ط بزيادة (قوله ويظهر الربح) جعله
 في العينة والدرعالة لبيع الضرورة حيث قال لان له حقاً في الربح ولا يظهر ذلك الا بالوضو ثبت له حق
 البيع ليظهر ذلك وموته وارثه ادمع الحقوق وجنونه مطبقا والمال عروض كعزله والمال عروض زيلعى
 (قوله ولا يملك الخ) هذا معطوف على باعها عطف على ما قبل وليته قدمه على ثم لا يتصرف ولا تنس ما مر
 في موت المضارب والمال عروض ويغهم منه أنه اذا فسخرها والمال عروض يبيعها بالقد * (فرع) قال
 في القنية من باب المضاربة أعطاء دينار مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفى دينار وله أن يأخذ من المال
 بقيمتها وتعتبر بقيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوى من المضاربة هو يضمن لرب المال مثل
 ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول بين المثل وهذه فائدة طالمسا توقفت بها فان رب المال يدفع دينار
 مثلاً بعدد مخصوص ثم تعلف بقيمتها ويريد أخذها بعد الايجل القيمة تأمل والذي يظهر من هذا أنه لو علم
 عدد المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ القيمة من نوع آخر يأخذها بالقيمة الواقعة يوم الخلاف
 أى يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيراً في زماننا حيث يدفع أنواعاً ثم تعلف فيضطر
 إلى أخذ بقيمتها لجهالته فيأخذ بالقيمة يوم الخصام تأمل والله تعالى أعلم (قوله ولا تخصيص الاذن) أعاده
 بقوله أنفا وانها عنهما (قوله صح) أى الفسخ والربح بعد ذلك للعامل كالمسافر في الشركة (قوله او غيرها)
 أى فسخرها المضاربة أو انتهت (قوله وفي المال ديون) أى وقد باع المضارب عروضاً بثمن لم يقبضه من المشتري
 (قوله على اقتضاء الديون) أى أخذها واستخلاصها (قوله اذ حينئذ يعمل بالاجرة) عبارة الجبر لانه لا جبر
 والربح كلاجرة وطالب الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عليه ووطاهر ولو كان الربح قابلاً لقال في شرح المتن
 ومفاده أن نفقة الطالب على المضارب وهذا هو الدين في المصر والافق مال المضاربة قال في الهندية وان طال
 سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فالوصل على الدين حسب له النفقة مقدراً الدين وما
 زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله والا) أى وان لم يكن في المال ربح (قوله لا جبر لانه حينئذ

(باعها) ولو نسبت وانها
 عنها) ثم لا يتصرف في ثمنها
 ولا في نقد من جنس
 رأس ماله ويبدل خلافه به
 استخساناً لوجوب وجنسه
 وليظهر - والربح (ولا يملك
 المسالك فسخرها في هذه الحالة)
 بل ولا تخصيص الاذن لانه
 عزل من وجه نهاية (بخلاف
 أحد الشريكين اذا فسخر
 الشركة ومالها أمتعة) صح
 (استترفا وفي المال ديون
 ورجح يجبر المضارب على
 اقتضاء الديون) اذ حينئذ
 يعمل بالاجرة (والا) ربح
 (لا) جبر لانه حينئذ

متبرع) أي لانه وكيل محض ولا جبر على المتبرع على انهاء ما تبرع به وله هذا لا يجبر الوهاب على التسليم
 زيلعي ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذناه لاننا نقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك
 بالتحلية بالتسليم حقيقة ط عن أبي السعود (قوله لانه) أي المالك غير العاقد فالحقوق لا ترجع اليه
 بل الى العاقد الذي هو المضارب فقبض الثمن له لا للمالك ولا يلزم التقاضي لانه متبرع فيؤثر بتوكيل المالك
 ليقدري على تحصيل الديون كفي العيني (قوله وحيث) أي حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى أن
 يقول ولهذا كان الوكيل المح (قوله والسمسار) بكسر السين الاولى المهملة وهو المتوسط بين البائع
 والمشتري ليسع بأجر من غير أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي من لا مسكين السمسار
 الدلال (قوله يجبر على التقاضي) أي طاب الثمن ان عقد البيع لانه يبيع ويشتري للماس عادة بأجرة فجعل
 ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بكم العادة فيجب التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فصار
 كالمضارب اذا كان في المال ربح زيلعي (قوله وكذا الدلال) مقتضى كلام الشارح ان الدلال غير السمسار
 كافي القهستاني بان الدلال يحمل السعاية الى المشتري ويخبر بالثمن ويبيع بخلاف السمسار فانه لم يكن في
 يده شيء ومقتضى ما مر عن مسكين عدم الفرق بينهما وفي الدرر كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي
 يجلب اليه العروض والحيوانات لبيعها بأجر من غير أن يستأجر الى آخر ما فيه (قوله لعدم قدرته عليه) لان
 الشراء أو البيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البائع أو المشتري ولا يقدر على تسليمه زيلعي (قوله زيلعي) وغمام
 كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه
 في المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيئاً لأس به لانه عمل معه حسنة فجاز اخيرا وبذلك جرت العادة وما رآه
 المسلمون حسنة فهو عند الله حسن اه (قوله وما هالك من مال المضاربة يصرف الى الربح) (أقول)
 وكذلك ما هالك من مال الشراكة يصرف الى الربح والباقي من الربح يصرف على ما شرطوا ورأس المال على
 حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو عايب ما قدر ما لهما وبه علم حكم حادثة الفتوى ٢ شريكان مالهما
 متفاوت والعمل مشروط عليهما والربح سوية بينهما هالك بعد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فما
 الحكم الجواب ما مضى من الربح على ما شرطوا ورأس المال على حكمه والهالك عايب ما هو وظاهر ذلك الخير
 الرمي (قوله لانه تباع) أي ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تاسع أولى كما يصرف الى العفو في
 الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت أصله كفي العيني والقول للشريكين ٣
 والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع
 والرد للشريكين خبر في الشركة (تنبيه) هالك مال المضاربة قبل أن يشتري به شيئاً بطلت وان استهلكه
 المضارب ضمنه ولم يكن له الشراء بعد ذلك لصيرورته ضامناً وان استهلكه غيره فأخذ منه كان له الشراء
 على المضاربة جوى عن الاقطع (قوله لم يضمن) لكونه أميناً وسواء كان من عمله أولاً بحر (قوله ولو
 فاسدة) لانها أمانة عند الامام وعندهما ان كانت فاسدة فالمال مضمون (قوله من عمله) ولو الهالك من عمله
 المساط عليه عند التجار وأما التعدي فيظهر انه ضمن به سائحاني أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة
 وسواء كان الهالك من عمله أولاً وقبل قوله في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما قبل في الودعة مخبر بزيادة ولم أر زيادة
 من عمله في العيني ولا في الدرر وحواشيه فليتأمل معنى قوله من عمله ولو اقتصر على قوله ولو فاسدة لكان المعنى
 أظهر ثم رأيت في فروق المجبى ما نصه واذا عمل في المضاربة الفاسدة ووربح كان كل الربح لرب المال وللمضارب
 أجز من عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده اه (قوله لانه أمين) علة لعدم الضمان وبقوله في الهلاك
 وان لم يعلم ذلك كما قبل في الودعة مخ (أقول) وينبغي أن يضمن ما تلف بعمله لانه أجبر مشترك وعلى
 قوله ما يضمن ما تلف في يده وان لم يكن من عمله كما علم في باب ضمان الاجير وولاه محمول على ما اذا سافر بحال
 المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجير الحاضر والحرر (قوله تراد الربح) فيضمن المضارب ما أخذ على انه ربح لانه

متبرع (و) يؤمر بأن (يوكّل
 المالك عليه) لانه غير
 العاقد (وحيث) فالوكيل
 بالبيع والمستبضع كالمضارب
 يؤمران بالتوكيل
 (و) والسمسار يجبر على
 التقاضي) وكذا الدلال
 لانهما يعملان بالاجرة
 * (فرع) * استؤجر على
 أن يبيع ويشتري لم يجز
 لعدم قدرته عليه والحيلة
 ان يستأجره مدة للخدمة
 ويستعمله في البيع زيلعي
 (وما هالك من مال المضاربة
 يصرف الى الربح) لانه تباع
 (فان زاد الهالك على الربح
 لم يضمن) ولو فاسدة من عمله
 لانه أمين (وان قسم الربح
 وبقيت المضاربة ثم هلك
 المال أو بعضه تراد الربح

٣ مطلب حكم حادثة الفتوى

٣ مطلب القول للشريكين
 والمضارب في مقدار الربح
 والخسران وفي الضياع
 والرد للشريكين

أخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه إذا لم يأخذه لنفسه جوى (قوله) ليأخذ المالك رأس ماله
 فيبد رأس المال ثم بالمنفعة ثم بالربح الأهم فالأهم اختياراً فان فضل ثبتي اقتسماه اه درميتي أي لان
 الربح تابع كاذ كرنا فلا يسلم بدون سلامة الأصل عني (قوله) وما فضل فهو بينهما لان رب المال لم يبق له
 حق بعد اذ استيفاء ماله الا في الربح عيني (قوله) لم يضمن أي ان نقص الربح عن الهالك لم يضمن المضارب
 (قوله) لما سر من أنه أمين فلا يكون ضامناً (قوله) والمال في يد المضارب مثله في العزيمة عن صدر الشريعة
 وهو نص على المتوهم والا فبالاولى اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استرده وعقد آخرى (قوله) لانه عقد
 جديد أي لان المضاربة الاولى قد انتهت بالفسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فهالك المال في الثانية لا يوجب
 انتقاض الاولى فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر (قوله) وهذه هي الحيلة النافعة للمضارب أي لو خاف أن
 يسترد منه وبالمال الربح بعد القسمة بسبب هالك ما بقي من رأس المال وعلم بماسر آتياً أنه لا يتوقف صحة
 على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلعي به اتفاق كجانبه عليه أبو السعود والله تعالى أعلم
 وأستغفر الله العظيم

* (فصل في المتفرقات) * (قوله) لا تفسد الخ حتى لو اشترى رب المال به شيئاً وباع فهو على المضاربة لان الشرط
 هو التولية وقد تحققت والابضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به وقال زفر
 لا تفسد ولا يستحق المضارب من ربحه شيئاً لان رب المال تصرف في مال نفسه بغير توكيل ولم يصرح به فيكون
 مسترداً للمال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداءً ولنا أن الواجب له التولية وقد تمت وصار التصرف
 حقاً للمضارب وله أن يوكل رب المال حال ذلك والابضاع توكيل لانه استعانة وما صح استعانة المضارب
 بالاجنبي فرب المال أولى لسكونه أشفق على المال فلا يكون استرداداً بخلاف شرط العمل عليه ابتداءً لانه
 يمنع التولية فان قلت رب المال لا يصلح وكيل لان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال
 غيره بل في مال نفسه قلت أجب بان المالك بعد التولية صار كالاجنبي فجاز توكيله فان قلت الامر كذلك
 لصحة المضاربة مع رب المال قلت أجب بان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال
 هنا فلو جوزناه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله) يدفع كل المال) أفاد بالدفع أن المضارب لا بد أن يتسلم
 المال أولاً حتى لو جعل على المال بضاعة قبل أن يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيها اه مكي (قوله) تقييد
 الهداية) الاولى الاتيان بالغاء (قوله) بضاعة المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية هي الالية تأتي
 لان الربح جميعه فيه لرب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله) لا مضاربة) عطف على بضاعة المساط عليه النفي
 من عامه فالمعنى لا ينتفي الفساد بدفعها مضاربة بل تفسد لان نفي النفي اثبات وقد تبسح المؤلف ومفهومه أنه
 لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع ان الذي يفسده هو الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في البحر وتقييد بالبضاعة
 اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال
 رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم يصح بقاء عمل رب المال بأمر
 المضارب ولا تبطل الاولى كما تقدم عن الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا
 الاستعانة لان الابضاع الحقيقية لا يتأتى هنا وهو أن يكون المال للمبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل
 وفهم من مسألة الكتاب جواز الابضاع كلاجنبي بالاولى وما وقع في الدرر من أنه لا تبطل بالدفع الى المالك
 بضاعة أو مضاربة فانه محمول على ما ذكرنا من عدم صحة المضاربة الثانية وابقاء الاولى (قوله) لما سر أي من
 أن الشيء لا يتضمن مثله (قوله) وان أخذه) محتمر لقوله يدفع (قوله) أي المالك الخ) قال في المبسوط والحاصل
 أن كل تصرف صار مستحقاً للمضارب على وجهه لا يملك رب المال معه فرب المال في ذلك يكون معياله سواء
 بأمره بأمره أو بغير أمره وكل تصرف يتمكن رب المال أن يبيع المضارب منه فرب المال في ذلك لا تصرف عامل
 لنفسه الا أن يكون بأمر المضارب حينئذ يكون معياله اه مضع قال الرملي في حاشيته عليه ان قوله وان صار

ليأخذ المالك رأس ماله
 وما فضل فهو بينهما وان
 نقص لم يضمن) لما سر ثم
 ذكر منه فهم قوله وبقيت
 المضاربة يقال (وان قسم
 الربح وقسخت المضاربة
 والمال في يد المضارب ثم
 عقداها فهاك المال لم يتردا
 وبقيت المضاربة) لانه
 عقد جديد وهذه هي الحيلة
 النافعة للمضارب
 * (فصل في المتفرقات) *
 (المضاربة لا تفسد بدفع كل
 المال أو بعضه) تقييد
 الهداية بالبعض اتفاني
 عناية (الى المالك بضاعة
 لا مضاربة) لما سر (وان
 أخذه) أي المالك المال
 (بغير أمر المضارب وباع
 واشترى بطلت ان كان
 رأس المال نقداً) لانه عامل
 لنفسه (وان صار عروضاً) لا
 لان العقد الصريح حينئذ
 لا يعمل فهذا أولى عناية

عرضا الخ أقول استفيد من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى اه (قلت)
وينطبق به الحاصل الذي ذكره صاحب المنع لان هذا التصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب
المال منعه فرب المال معينه بالثمره باصره أو بعير أمره فان باصره حتى صار نقدا كان تصرفه بعد ذلك لنفسه
ولتسكن على ذكرهما تقدم أن النقد اذا لم يكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس
رأس مال المضاربة فلو بدله المالك كان معيناً للمضارب ولو بغير أمره أما لو اشترى المالك بثمنه ليس من
جنس رأس مال المضاربة هل يكون ذلك للمضاربة أم لنفسه يحزر (قوله ثم ان باع بعرض) أي ما صار
عرضاً (قوله وان نقد بطات) قال في المنع فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضاً كان للمضارب حصته
من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقداً للمضاربة
فشرأوبه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها أو بمكييل أو موزون ورجح كان بينهما
على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً اه ونقله ط عن حاشية
المسكي (قوله لماصر) من أنه عامل لنفسه (قوله واذا سافر) أطلق السفر فشمّل السفر للتجارة ولطلب
الديون فيرجع بما أنفق بطلبه الا اذا زاد على الدين فلا يرجع بالزيادة كما صرح به في المحيط وأطلق عمله في
المصرف فشمّل عمله للتجارة ولا تقتضاه الديون ولا رجوعه في ماله فيما أنفقته في الخصومة كافي المحيط كذا في
البحر (قوله ولو يوماً) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعلم أن المراد من السفر هنا أن
لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصروا مكه أن يعود اليه في ليلة فهو في المصرا لا نفقة له منع ثم نقل
عن السراجية واذا خرج بنية السفر قل أو كثر نفقة في مال المضاربة الا اذا كان يغدو الى بعض فواحي المصرا
اه (قوله وطعامه) ولو فاكهة جوى أي معتادة واللحم كما كان يأكل كذا روى عن أبي يوسف وانما لا تلزم
نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كفقة نفسه وهو لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب
نفقة في مال المضاربة بهم هذا السبب فكذا نفقة غلمان ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه مبسوط ط
(قوله وركوبه) أي في الطريق شئني وكذا فرس فومه ملتقى وبحر عن المحيط (قوله بفتح الراء) ويجوز
أن يكون بالضم على أنه مصدر أو يديه اسم المفعول وهو الجارى على الالسنه متى عن الشاي وكذا أجرة
خادمه وعاف دابته وأما نفقة عبيد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فعلى المالك في مال المضاربة ولو
أنفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استرداداً لرأس المال لا من الربح اه ط عن الجوى (قوله
ولو بكرة) هذا يفيد أنه ان يشتري دابة للركوب فان لم يشتر واكثرى لزمه الكراء فلو قال أو كراؤه كان
أوضح ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزياي ومن وثقته الواجبة فيه غسل ثيابه وأجرة من يخدمه
والدهن في موضع يحتاج اليه كالخار وأجرة الحمام والحلاق وقص الشارب كل ذلك من مال المضاربة لان
العادة جرت بها ولان نظافة البدن والثياب يوجب كثرة من يعامله لان صاحب الوسخ يعدونه الناس من
المفائيس فيجتنبون معاملة في طاق له كل ذلك بالمعروف حتى اذا زاد يضمن ولو رجع الى بلده وفي يده شئ من
النفقة رده الى مال المضاربة كالساح عن العير اذ بقي شئ في يده ورده على المحجوج عنه أو على الورثة وكذا اعازى
اذا خرج من دار الحرب يرد الى العنينة مامعه من النفقة وكلاهما اذا بواها المولى منزلاً مع الزوج ثم أخرجهما الى
الخدمة وقد بقي شئ من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي حنيفة أن الدواء أيضاً يكون في
مال المضاربة لانه لا اصلاح دونه وتمكنه من العمل وصار كالنفقة وجه الظاهر أن النفقة معلوم وقوعها
والحاجة الى الدواء من العوارض فكان موها ما لا يجب كفى حق المرأة وفي النهاية الشريفة اذا سافر
بمال الشركة فنفقته في ذلك المال روى ذلك عن محمد قال في التاترخانية نفقة الا عن الحانبة قال محمد هذا
استحسن اه أي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت أنه استحسن فاعمل عاينه لما علمت أن
العمل على الاستحسان الا في مسائل ايسر هذه مهاد كره الخبير الرملى وذكر في الكافي بعد ما ذكر وجوب

ثم ان باع بعرض بقيت
وان بنقد بطات لماصر
(واذا سافر) ولو يوماً
(طعامه وشرابه وكسوته
وركوبه) بفتح الراء ما يركب
ولو بكرة (وكل ما يحتاجه
عادة) أي في عادة التجار

النفقة للمضارب فقال بخلاف الشريك لأنه لم يجز التعارف ان الشريك العامل ينطق عن نفسه من مال الشريك الآخر اه قال في الشرع لالية نقلا عن البرازية وكذلك المضارب وكل الفاكهة كعادة التجار اه (قوله بالمعروف) فان جاوز المعروف ضمن الفضل كما سيأتي (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا أو كثيرا جوى لان النفقة تشب جزاء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأ والمضارب في المصر ساكن بالمسكن الاصل واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة قيد بالمضارب لا بالاجير والوكيل والمستبضع لا نفقة لهم معاملة الا بالاجير يستحق البديل لا بحالة والوكيل والمستبضع يتبرعان وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما علمت وسيأتي (قوله لا فائدة) فنفقة المضارب فيها من مال نفسه منح (قوله لانه أجير) أي في الفاسدة (قوله كاستبضع ووكيل) فهم ما تبرعان وفي الاتفاق لا نفقة للمستبضع في مال البضاعة لانه متطوع فيه الا أن يكون اذله فيها اه (قوله وفي الانحسار خلاف) قال في المنع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيته وصرح في النهاية بوجودها في مال الشركة اه وكأنه حبس نفسه للمالين فتكون النفقة على قدرهما وقد مناقر يبا أن الوجوب استحسان وأن العمل عليه هنا السكن في ابن مالك ما يطيد أن المعتمد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط فالخامس أن الذي عليه الفتوى الوجوب لاسيما وقد أفتى به في الحامدية وأقره سيدي المرحوم الوالد في تنقيحه على أن العرف الآن عليه فاغتنامه (قوله وان عمل في المصر الخ) لانه لم يحبس نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل كما قدمناه قريبا (قوله كرواؤه على الظاهر) أي ظاهر الرواية يعني اذا مرض كان دواؤه من ماله مطلقا أي في السفر والحضر لانه قد يمرض وقد لا يمرض فلا يكون من جهة النفقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة أن الدواء في مال المضاربة لانه لا صلاح بدنه وكذلك البصرة والدهن في قوله ما خلافا لمحمد في الدهن وفي سري الدين عن المبسوط الحجامه والكحل كالدواء اه (قوله فله النفقة) فلو أخذ مال بالالكوفة فهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلان نفقة في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة لانه خروج لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينفق من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضا ما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته بطله بالسفر الخ (قوله ما لم يأخذ مالا) هذه العبارة تفيد انه اذا أخذ مالا غير مال المضاربة بأن تركه في بلده وسافر بمال آخر وأقام بالكوفة فانه لا نفقة له بدليل المقابلة والتعليل وليس الامر كذلك وكأنه فهم ذلك من قول المنع فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلان نفقة له اه والمقصود من هذه العبارة هو ما لو نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصر فلان نفقة له مادام فيه ويدل له ما في المبسوط ولودع المال اليه مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة بطن للمضارب لم ينطق على نفسه من المال مادام بالكوفة لان اقامته فيها ليست للمضاربة فلا يستوجب النفقة ما لم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارة أنفق في الكوفة من مال المضاربة لان وطنه بها كان مستعمرا وقد اتفق بالسفر فخرج به بعد ذلك الى الكوفة وذهابه الى مصر آخر سواء مكى قال في البحر فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلان نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينفق من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضا ما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن

بالمعروف (في مالها) لو صحته لا فائدة لانه أجير فلا نفقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الانحسار خلاف (وان عمل في المصر) سواء ولد فيه أو اتخذ دارا (نفقته في ماله) كدوائه على الظاهر أما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة ابن مالك ما لم يأخذ مالا لانه لم يحبس بماله اهلوا سافر بماله وماله

اقامة وأنه يطل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن فكانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط
والمتاوى الظهيرية اهـ ويظهر منه انه لو كان له وطن في الكوفة أيضا ليس له الانفاق الا في الطريق
ورأيت التصريح به في التاترخانية من الخامس والحاصل انه اذا أخذ ما لا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان
قدم الكوفة مسافرا قبل ذلك فلانفق له ما دام بها حتى يرتحل عنها وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح من
الايجاز الحق بالاعاز (أقول) وحق العبارة هكذا ما لم يأخذ ما لها فيه لانه لم يحبس به ويفيد بغيره انه اذا
احتبس به بأن سافر من البلدة التي أخذ المال فيها ثم عاد بالمال اليها كان له النفقة لانه احتبس به حيث أخذ
(قوله أو خلط الخ) أو بهر ف شائع كذا قدم ما أنه لا يضمن به (قوله بأذن) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي
المضاربة ونظيره ما قدمناه لودفع اليه ألفا نصفها فرض ونصفها مضاربة صح ولكل نصف حكم نفسه اهـ مع
أن المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة وبه يظهر أنه لا ينافي ما قدمه الشارح عن الكافي من انه ليس
للمشركين نفقة فادهم (قوله أو بما بين لرجلين) هذا مخصوص بان لا يكون المال الا حريضة قال في المحيط
البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة في المضاربة الا أن يتفرغ للعمل في البضاعة ففي ماله الآن يأذن
له المستبضع بالنفقة منها لانه متبرع تاترخانية في الخامس عشر فيها من العتبية ولورجع المضارب من سفره
بعد موت رب المال فله أن ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النسي ولو كتب اليه ينهيه وقد صار
المال نقد لم ينفق في رجوعه اهـ (قوله رد ما بقي) أي لوميز مال النفقة فأنفق بعضه ونقي منه شيء حين قدم
مصره رد ما بقي الى المضاربة لان الاستحقة امر ينتهى بانتهاء السفر رحتى عن ابن ملك والظاهر انه يرد
ما زاد عنه مما اشتراه بالنفقة من كسوة وطعام سدا انتهاء السفر (قوله ولو أنفق من ماله) أو استدان على
المضاربة بالنفقة بجر وهذا يفيد أن قولهم لا يملك الاستدانة بمقدار نفقة (قوله ذلك) وكذا الاستدانة
على المضاربة بالنفقة لان التدبير في الانفاق اليه كلوصي اذا أنفق من مال نفسه على الصغير اهـ بحر (قوله
ولو هلك) أي مال المضاربة قبل أن يرجع (قوله لم يرجع على المالك) افوات محل النفقة بحر (قوله
ويأخذ الخ) أي ان المالك يأخذ المال الذي أنفقته المضارب من رأس المال من المال الذي جاء به المضارب
فاد استوفى رب المال رأس ماله الذي دفعه الى المضارب بما اشترى به البضاعة وما أنفقه وفضل شيء اقتسماه
وان لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب عوضا عما أنفق على نفسه (قوله من رأس المال) متعلق بأنفق قال
في البحر وفيه إشارة الى أن المضارب له أن ينفق على نفسه من مال المضاربة قبل الرجوع اهـ قيد بالنفقة لانه
لو كان في المال دين غير هادئ ايقاؤه على رأس المال كفي المنع وفي الجرايض أو أطلق المضارب ليفسد أنه
لا فرق بين المضارب ومضاربه اذا كان أذن له في المضاربة بولا فلا نفقة للثاني (قوله ان كان ثمة ربح) الاوضح أن
يقول من الربح ان كان ثمة ربح (قوله وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي على المضارب عوضا عما أنفق على نفسه
* وحاصل المسئلة انه لو دفع له ألفا مثلا فأنفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة
الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين
يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية بينهما على ما شرطاه فتكون النفقة مصروفة الى الربح ولا
تكون مصروفة الى رأس المال لان رأس المال أصل والربح تباع فلا يسلم لهما التبع حتى يسلم لرب المال
الاصل عيني (قوله حسب ما أنفق الخ) وفي الكافي شري بالمال ثيابا وهو ألف واستقرض مائة للعمل رابع
بألف ومائة عند الامام وعندهما على مائة فقط ولو باهما بالدين قسم على أحد عشر جزءا مائة والعشرة
للمضاربة (قوله من الخللان) قال في مجمع البحرين والخللان بالضم الخلى مصدر حله والخللان أيضا أحر
ما يحمل اهـ وهو المراد ط (قوله وسجرة السمسار) هو تكرار مع ما تقدم في المتن (قوله وكذا يضم الى
رأس المال ما يوجب زيادة) لانها بالزيادة على الثمن صارت كالثمن زياد وهو مستعنى عنه بما قبله ط
(قوله حقيقة) كالصبيغ والخطاطة وكسوة المبيع وغيره (قوله أو حكا) كالقصار وحل الطعام وسوق

أو خلط يا ذن أو بما بين
لرجلين أنفق بالحصه وإذا
قدم رد ما بقي مجمع ويضمن
الزائد على المعروف ولو أنفق
من ماله ليرجع في ماله اهـ
ذلك ولو هلك لم يرجع على
المالك (ويأخذ المالك
قدر ما أنفق المضارب من
رأس المال ان كان ثمة ربح
فان استوفاه وفضل شيء)
من الربح (اقتسماه) على
الشرط لان ما أنفقه يجعل
كالهالك والهالك يصرف
الى الربح كص (وان لم يظهر
ربح فلا شيء عليه) أي
المضارب (وان باع المتاع
مرا بحة حسب ما أنفق على
المتاع من الخللان وأجرة
السمسار والقصار والصباغ
ونحوه) هما اعتيد ضمهما
(ويقول) البائع (قام على
بكذا وكذا يضم الى رأس
المال ما يوجب زيادة فيه
حقيقة أو حكا أو اعتاده
التجار) كاجرة السمسار

هذا هو الأصل نهاية (لا) يضم (ما أنفق على نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالنصف شري بالفن وشري بهم معا عبدا فضا في يده) قبل تقديمها لبائع العبد (غرم المضارب نصف الربح (ربعه - ما) غرم (المالك الباقي) يصير (وبيع العبد) ملكا (للمضارب) خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف (وباقية لها ورأس المال) جميع ما دفع المالك وهو (ألفان وخمسمائة) ولكن (رايح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لأنه شراه بهما (ولو بيع) العبد (بضعهما) بأربعة آلاف (لخصتها ثلاثة آلاف) لأن ربعه للمضارب (والربح منها نصف الألف بينهما) لأن رأس المال ألفان وخمسمائة (ولو شري من رب المال بالف عبدا شراه) رب المال (بنصفه رايح بنصفه) وكذا عكسه لانه وكيله

قوله لما كان الخ ~~هكذا~~ بالأصل ولتحذر هذه العبارة اه

الغنم وسقي الزرع وغيره (قوله هذا هو الأصل نهاية) أشار بهذا إلى ما صر في باب المراجعة بقوله وضابطه كل ما يزد في المبيع أو في قيمته يضم واعتد العيني عادة التجار بالضم فاذا جرت العادة بضم ذلك يضم (قوله على نفسه) أي في السفر في الإقامة أولى (قوله لعدم الزيادة والعادة) لما كان في عبادة المنع ما يشعر بأن بعض النفقة تكون شيئا لزيادة الثمن لكن لم تجر العادة بضمها وهذا البحث يتعلق بباب المراجعة وقد تقدم تحقيقه وعلى كل فهو تكرار مع ما في المتن والاولى التمثيل بما يأخذ العشار (قوله بزا) قال محمد في السير البر عند أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لا ثياب الصوف أو الخبز من عن المغرب وقيل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أي ثيابا) أطلقه إشارة إلى أن الحكم غير مبدى بحقيقة البز التي هي الكنان أو القطن أو متاع البيت (قوله فضا) أي الألفان أيها كافي يده من غير تصدير منه برهان (قوله غرم المضارب بهما) لأن المال لما صار ألفين ظهر الربح في المال وهو ألف وكان بينهما - ما نصفين فيصيب المضارب منه خمسة مائة فاذا اشترى بالألفين عبدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة أرباعه لرب المال ثم إذا ضاع الألفان قبل التقدر كان عليهما ضمان العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمسة مائة وثلاثة أرباعه على رب المال وهو ألف وخمسمائة من عن وهو مشكل لأن مال المصاربة في يده أمانة وما شراه انما شراه للمضاربة لا ترى أنه بعد اقتسام الربح قبل فسخ المضارب به ولو وقع خسران يسترد منه الربح فعمله ان الربح لم يملكه بمجرد حصوله ولم يقع الشراء له فليست أمانة وجهه (قوله وغرم المالك الباقي) ولكن الألفان يجب أن جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمسمائة لأن المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع إليه اتفاقا (قوله لكونه مضمونا) لأنه لقوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله وباقية لها) لأن ضمه ان رب المال لا ينافي المضاربة (قوله ولو يبيع العبد) أي والمسئلة بحالها (قوله فخصتها ثلاثة آلاف) ثمن ثلاثة أرباع العبد (قوله لأن ربعه) أي ربيع العبد ملك للمضارب كما تقدم (قوله بينهما) أي والألف تخصص للمضارب كما مر (قوله ولو شري من رب المال بالف عبدا) أي قيمته ألف فالثمن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لأنه لو كان فيهما فضل بان اشترى رب المال عبدا بالف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألفا فإنه يبيعه مراجعة على ألف وخمسمائة حصصة المضارب بأما لو كان مال المضاربة ألفين فهي كالمسئلة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثمن بان كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بالف وباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مراجعة على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بان شري عبدا قيمته ألف بالف فباعه منه بالف فالمسئلة رباعية قسمان لا يرايح فيها الا على ما اشترى رب المال وهما اذا كان لا فضل فيهما أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان يرايح عليه وعلى حصصة المضارب وهما اذا كان فيهما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما أتى ونعنه في البحر عن المحيط (قوله شراه رب المال بنصفه) صفة عبد (قوله رايح بنصفه) جواب شراه أي فلا يجوز أن يبيعه مراجعة على ألف لأن يبيعه من المضارب كبيعته من نفسه لانه وكيله فيكون يبيع ماله بماله فيكون كالمعذوم وهو لا يجوز في حاشية الشاي لأن عقد المراجعة عقد أمانة فيجب تنزيهه عن الحياة وعن شبهة الخيانة والعقد الاول وقع لرب المال والثاني كذلك لا شراه المضارب لا يخرج عن ذلك رب المال لأنه صح العقد لزيادة فائدة وهي ثبوت البد والتصرف للمضارب فيبقى شبهة عدم وقوع العقد الثاني فيبيعه مراجعة على الثمن الاول وذلك خمسمائة اه (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمثلية بحالها بان شري رب المال بالف عبدا شراه المضارب بنصفه ورأس المال ألفا فربايع بنصفه أي يبيعه مراجعة على خمسمائة لأن البيع الجاري بينهما كالمعذوم وهذا اذا كانت قيمته كالثمن لا فضل فيهما أو لئله للفضل في القيمة فقط أم لو كان فيهما فضل أو في الثمن فقط فانه يرايح

على ما اشترى به المضارب بوحصة المضارب وبه علم ان المسئلة رباعية أيضا وتماثل في البحر (قوله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه) أما شراء المالك من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك لكنه لا يملك التصرف فيه بعد ميرورته عرضا وصحة العقد تقتضي حصول الثمرة وقد حصلت بملكه التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لان ما شرا لا يملك فيه العين ولا التصرف وهو وان شرا لملكه لانه وكيل عنه لكن في شرائه فائدة وهو حصول الربح له وفيه فائدة للمالك أيضا لانه ربحا يجزى عن بيعه بنفسه (قوله ولو شري) أي من معه ألف بالنصف كما يقيد به في السكز (قوله لخروجه عن المضاربة بالفداء) لان الفداء مؤنة المالك فيقدر بقدره فاذا فدى باخرج العبد كله عن المضاربة أما نصيب المضارب فانه صار مضمونا عليه وأما نصيب رب المال فبقضاء الغاضى بانقسام الفداء على ما لان فضاءه بالفداء يتضمن قسمة العبد بينهما لان الخطاب بالفداء يوجب سلامة المفدى ولا سلامة الا بالقسمة زياني قال في البحر لان الفداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهما أرباعا لانه ما صار المال عينا واحدا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فاذا فدى باخرج عن المضاربة لان نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء الغاضى بالفداء عاينهما واذا خرج منهما بالدفع أو بالفداء غرما على قدر ملكهما اه والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج هالك ما خص رب المال عن المضاربة وهذا يخرج لان الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينفي المضاربة وهما ضمان الجناية وهو ليس من التجارة فتشئ ولا يبقى على المضاربة كفاية (قوله كما مر) أي قر بينا من أن ضمان المضارب ينافي المضاربة (قوله ولو لو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر يقيد بقوله قيمته ألفان لانه لو كانت قيمته ألفا فتدبير الجناية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة وقوله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح اه ونحوه في غاية البيان ولا يخفى ان الربح في مسألة المصنف محقق بخلاف هذه فقد علم العير مذكور على ان الظاهر انه في مسألة المثل لا ينفرد أحدهما بالخيار لكون العبد مشتركا بدله عليه ما في غاية البيان ويكون الخيار لهما جميعا ان شاء فديا وان شاء فدعا فتمل اه (أقول) لكن صدر عبارة البحر بما في آخرها وعلما قولان الاول ان الخيار لرب المال لان العبد ملكه وحده والثاني ان الخيار للمضارب لانه لوهم الربح لاستبقا المضاربة ثم لا تنافي بين قوله هنا لاستبقا المضاربة وقول الشارح في ما مر انه يخرج عن المضاربة بالفداء لان لا مرفه للمضارب بربح ضمن قدره بحقه من الفداء والضمنان ينافي المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي البحر قال ثم علم ان العبد مشترك في المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع به احق بمضارب رب المال سواء كان الارش مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفا لا يدفع الا بمضاربهما لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس لرب المال أن يأخذه ويبيعه من يبيعه كالمروء اذا جنى خطأ لا يدفع الا بمضاربة الراهن والمرتهن والماصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء الا اذا أجب المضارب الدفع والفداء وقيمه مثل رأس المال فرب المال دفعه لثمنه فان كان أحدهما غائبا وقيمة العبد ألفا فدرهم ففراه الحاصر كان متطوعا لانه أدى ديس غيره بعير أمره وهو غير مضارب فيه فانه لو أقام بينة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذ كر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة فلهذا كان اليهما اه قال المقدسي ولو اختار المضارب وحده الدفع دفع حصته والمالك يخير في الباقي بين الدفع والفداء اه (قوله اشترى) أي المضارب (قوله ثم وثم) فيه حذف المعطوف ودخول المعاطف على مثله جوى (قوله ورأس المال جميع مادفع) يعنى لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما أورضه للمضارب على انه ثمن أما اذا أراد المضارب ان يبيعه مرا بجهة لا يراج الا على ألف كذا تقدم اه شلي (قوله بخلاف الوكيل) اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم هلك بعد الشراء فانه لا يرجع الامرة لانه أمكن جعله مستويا لالو كالة تجتمع

ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شري بالفهاء عبادا قيمته ألفان فقتل العبد درجلا خطأ وثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لخروجه عن المضاربة بالفداء لا تنافي كما مر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الربح حينئذ (اشترى بالفهاء عبادا وهلك الثمن قبل النقد) للبائع لم يضمن لانه أمين بل (دفع المالك للمضارب) ألفا أخرى ثم وثم أي كلها له دفع أخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع مادفع) بخلاف الوكيل

الضمان كالغاصب اذا وكل ببيع المنصوب ثم في الو كالة في هذه الصورة ير جمع موقوفها اذا اشترى ثم دفع
الموكل اليه المال فهلك بعده لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده
أما المدفوع اليه قبل الشراء أمانة في يده وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك ير جمع عليه
مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيلاء بحرقه والحاصل أن الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع
لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده وأما المدفوع اليه قبل الشراء فهلك بعد
الشراء ير جمع مرة لان المدفوع اليه قبل أمانة في يده وهو قائم على الأمانة بعده فاذا هلك ير جمع عليه مرة
ثم لا يرجع لوقوع الاستيلاء بأفاده المصنف (قوله لان يده ثانيا يد استيلاء لأمانة) بيانه أن المال في يد المضارب
أمانة ولا يمكن حمله على الاستيلاء لانه لا يكون الاقبض مضمون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانيا
استيلاء لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار مستوفيا له فصار مضمونا عليه فمهلك
عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس
الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اذ المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفيا
فاذا هلك ير جمع مرة فقط لما قلنا (قوله معه) أي المضارب (قوله فالقول للمضارب) وقال زفر القول لرأب
المال وهو قول أبي حنيفة وأولان المضارب يدعى الرب والشركة فيه ورب المال ينكره فالقول قول المنكر
ثم رجع وقال القول قول المضارب وهو قولهما بان حاصل اختلافهما في المقبوض فالقول قول القابض
في مقدار المقبوض ولو ضمينا اعتبارا بل لو أنكره أصلا فالقول له (قوله لان القول في مقدار المقبوض
للقابض) لانه أحق بمعرفة مقدار المقبوض (قوله أمانة) أي كالمودع (قوله أو ضمينا) كالغاصب (قوله كالموكل
أنكره) أي القبض أصلا فالقول قوله (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك) أي مع الاختلاف في المقبوض
الاختلاف في مقدار الربح بان قال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس
المال ألف وشرطت لي نصف الربح كان القول للمضارب في قدر رأس المال لانه القابض والقول لرأب المال
في مقدار الربح لانه المنكر للزيادة وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالسكينة بان ادعى البضاعة قبل منه فكذا
في أنكاره الزيادة ذكر الزيلعي (قوله فقط) لاني رأس المال بل القول فيه للمضارب لانه القابض كما علمت
(قوله لانه يستفاد من جهته) أي من جهة رب المال من حيث أن الربح نفع مالكه (قوله وان أقامها الخ) أي
لان بيعة رب المال في زيادة رأس المال أكثر ثبوتها لان بيعة المضارب في زيادة الربح أكثر ثباتا كفي الزيلعي
ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفات ان رب المال لو ادعى المضاربة وادعى من يده المال أنهم اعمان
وله في المال كذا وأقاما البيعة فيبيته ذى اليد أولى لانها أثبتت حصص من المال وأثبتت الصفة (أقول) لكن
قد يقال ان كلنا البيعتين أثبتت حصصا وصفة وتريد بيعة رب المال بانه خارج الآن يقال ان الصفة التي أثبتتها
بيعة القابض أقوى لان شركة العباب أقوى من المضاربة فليتم (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض
(قوله لانه لو كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم أجعل لك من
الربح شسباً وقال من يده المال مضاربة وجعلت لي نصف الربح فالقول لرأب المال لان العامل يدعى عليه
استحقاق أجره على عمله وهو يسكر والقول للمضارب لان الأولى تقديم هذه المسئلة على المسئلة السابقة
فيقول قيد بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح أيضاً وفي الصفة فالقول لرأب المال قال العلامة
الرحبي وقوله لانه لو كان في الصفة ليس على اطلاع لانه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة أو البضاعة
أو الوديعة كان القول للقابض كما سبأني متنا (قوله وقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الأولى ذواليد
(قوله فالقول للمالك) لانه يسكر ولان المضارب يدعى عليه تقويم عمله أو شرطاً من جهته أو يدعى الشركة
في الربح وهو يسكر ذكره ابن السكك (قوله ولو قال المضارب) الأولى واضح اليدان المسئلة في الأولين
اتفقوا على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجب جميع الربح لي (قوله أو وديعة) انما كان القول له

لان يده ثانيا يد استيلاء
لأمانة (معها ألفان فقال)
للمالك (دفعت الى
ألفان وبحث ألفا وقال
المالك دفعت ألفين فالقول
للمضارب) لان القول
في مقدار المقبوض
للقابض أمينا أو ضمينا
كالموكل أو أصلا (ولو كان
الاختلاف مع ذلك في
مقدار الربح فالقول لرأب
المال في مقدار الربح فقط)
لانه يستفاد من جهته
(وأيضا أقام بيعة تقبل
وان أقامها فالبيعة بينة
وبالمال في دعواه الزيادة
في رأس المال) بينة
(المضارب في دعواه الزيادة
في الربح) قيد الاختلاف
بكونه في المقدار لانه لو كان
في الصفة فالقول لرأب المال
فاذا قال (معها ألف فقال)
هو مضاربة بالنصف وقد
رجع ألفا وقال المالك هو
بضاعة فالقول للمالك لانه
منكر (وكذا لو قال)
المضارب (هي قرض وقال
رب المال هي بضاعة أو
وديعة أو مضاربة فالقول
لرب المال

وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعى عليه التملك وهو ينكر (قوله والبينة بينة المضارب) سواء أقامها وحده ومع رب المال لانها تثبت أمرا زائدا وهو التملك بالقرض (قوله لانه يدعى عليه التملك) أي تملك بعض الربح فيما اذا ادعى المضاربة وتملك عين المال فيما اذا ادعى القرض لان المستقرض عليه ولذا كان وجوبه (قوله لانه ينكر الضمان) أي ورب المال يدعى عليه والقول للمنكر فقد خرجت هذه قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه الالة لانها أكثر اثباتا لانها تثبت عليه ضمان البدل ط (قوله فبينتوب المال أولى لانها أكثر اثباتا) لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها أكثر اثباتا وهذا ظاهر فيما اذا ادعى المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض أما لو ادعى القابض القرض فينبغي أن تكون البينة له لان بيئته أكثر اثباتا وهو تلك المال المقبوض وكذا لو ادعى المضاربة لانها تثبت استحقاقا في الربح تأمل والحاصل أن القول لم يدعى المضاربة في الوجهين والبينة بينة مدعى القرض فيها على ما ذكر وفي البدائع قال دفعت لي ألفا مضاربة فيها كنت فقال المقر له لابل غصبته ما نفي فان الهلاك قبل التصرف فلا ضمان وان بعده يضمن يعني لان التصرف في مال الغير بسبب لوجوب الضمان في الاصل فكان دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الابحجة والظاهر ان هذا لا يحري فيما نحن فيه لانه أقرب بالقرض المبيع للتصرف (قوله وأما الاختلاف في النوع) هذا مقابل قوله المار لانه لو كان في الصفة وكان عليه أن يؤخر هذا الى قوله ولو ادعى كل نوع لان الاختلاف في العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يتم التفريق الآتي عليه وهو قوله فان ادعى المضارب بالخ قال في البدائع فان اختلفا في العموم والخصوص فالقول قول من يدعى العموم بأن ادعى أحدهما المضاربة في جميع التجارات أو في عموم الامكنة أو مع عموم الأشخاص لان قول من يدعى العموم يوافق المقصود بالعقد اذ المقصود هو الربح وهنا المقصود بالعموم أو فروكا والاختلاف في الاطلاق والتقييد فالقول قول من يدعى الاطلاق حتى لو قال رب المال أذنت لك أن تجر في الحطة دون ما سواها وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فالقول قول المضارب مع يمينه لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد على ما بينا وقال الحسن بن زياد القول قول رب المال في الفصل فان قامت لها بينة فالبينة بينة من يدعى الخصوص وفي دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد بينة من يدعى التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبينة الاطلاق ما كتبه ولو اتفقا على الخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الخصاص بأن قال رب المال دفعت المال اليك مضاربة في البر وقال المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفقا لانه لا يمكن التراجع هنا بالمقصود من العقد لاستوائهما في ذلك فترجح بالاذن وانه يستفاد من رب المال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب لان بيئته مثبتة وبينة رب المال باقية لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له لدفع الضمان عن نفسه فالبينة المبنية للزيادة أولى كدافي الحواشي الجواب (قوله فان ادعى المضارب العموم) أي في أنواع التجارات (قوله أو الاطلاق) بأن قال أطلقت لي السفر برا وبحرا (قوله وادعى المالك الخصوص) أي بنوع من التجارة والمناسب أو التقييد لتحسن المقابلة بأن قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسر باح والعموم والاطلاق يناسبانه وهذا اذا تنازع بعد تصرف المضارب ولو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك درم متقى ومثله في الخائفة وغاية البيان والزياحي والبحر وغيرها وسكنى اس وهما في نظمه قولين وفي مجموعة الاقروى عن محيط السرخسي لو قال رب المال هو قرض والقابض مضاربة فان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينته أيضا والمضارب ضمان وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه أي القابض لانها تصادق على أن القابض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض اه ونقل فيها عن الذخيرة من الرايع مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غنم البعدادى عن لوجيزو بمثله أفتى على افسدى مفتى المالك العثمانية وكذا قال في

والبينة بينة المضارب
لانه يدعى عليه التملك
والمالك ينكر (وأما لو ادعى
المالك القرض والمضارب
المضاربة فالقول للمضارب)
لانه ينكر الضمان وأيهما
أقام البينة قبلت (وان
أقاما) بينة (فبينتوب المال
أولى) لانها أكثر اثباتا وأما
الاختلاف في النوع فان
ادعى المضارب العموم أو
الاطلاق وادعى المالك
الخصوص فالقول للمضارب
لانه يملكه بالاصل

فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن ان يقال أن ما في الخاتمة والمصنف وما قدمناه من الدرر المتقى فيما إذا كان قبيل التصرف جلالاً لمطلق على المقيد لا اتحاداً للحادثة والحكم وبالله التوفيق كذا في مجموعة ملاء على - لخصاً (قوله ولو ادعى كل نوعاً) بأن قال أحدهما في بن وقال الآخر في بر (قوله فالقول للمالك) لأنهما اتفقا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهة الأذن والبينة بينة المضارب لحاجته إلى نفي الضمان وعدم حاجته إلى البينة ذكره الزيلعي (قوله والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه) يعني أن البينة تكون حينئذ على صحة تصرفه لا على نفي الضمان حتى تكون على النفي فلا تقبل (قوله ولو وقتت البينتان) بأن قال رب المال أدت اليك مضاربة أن تعمل في بر في رمضان وقال المضارب دفعت إلى العمل في طعام في شوال وأقاما البينة (قوله قضى بالتأخر) لأن آخر الشرطين ينقض الأول عما به (قوله والام) أي أن لم يوقتاً أو وقتاً أحداً مادون الأخرى (قوله فبينة المالك) لأنه يتعدى القضاء بهما معاً للاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك وإذا عذر بهما القضاء فبينة قرب المال أولى لأنها ثابتة ما ليس بثابت أفاده الاكمل وهذا ينافي ما قدمناه من أن البينة للمضارب أذهب عند تعارض البينتين والأفهي لمن أقامها إلا أن يحمل على أن البينة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لأنه إذا انفرد كل باقامة البينة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله أنه لم يظهر وجه ما ذكره لأن المفهوم من تصوير صاحب الدرر والعزيمة أنهم ما اتفقا على المضاربة واختلغا في الوقت وأقاما بينة وأرخت البينتان يقضى بالتأخر فلا يقال والا لأن ما إذا لم يوقتاً لا حاجة إليهما بعد الاتفاق على المضاربة لأن يقال إن الاختلاف في التوقيت مبني على الاختلاف في النوع لكن المفهوم خلافه قال خير الدين الرملي وجهه أن المضارب بقوله ما سميت لي تجارة بعينها يدعي التعميم وهو أصل في المضاربة فالقول قول من يدعيه ورب المال بدعي النوع ادعى التخصيص وهو خلاف الأصل فيها والبينة للأنثبات والاثبات على من خالف الأصل (وأقول) على هذا الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمرتكم بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه ومعه وعن الحسن عن الامام أنه لرب المال لأن الأذن يستفاد منه وإن برهنا فان نص شهود العامل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهو أولى لأنبائه الزيادة لفظاً ومعنى وإن لم ينصوا على هذا الحرف ولرب المال اهـ (قوله جاز) فيكون عاقدان من الجانبين كافي النكاح وهبة الأب من طهره (قوله وقيد الطرسوسي) أي بحثمانه ورده ابن وهبان بأنه تقييد لا إطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على الإطلاق واستظهر ابن الشحنة ما قاله الطرسوسي نظر الصغير أي ويكون هذا التقييد مراد من أطلق ليحصل به نفي التهمة لكن في جامع الفصولين عن المانقظ ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا يفيد المع مطلقاً (قوله بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لأمثاله) بأن كان الغير يجعل لليتيم النصف منه فجعل الوصي الثلث له (قوله ونعمامه في شرح الوهبانية) أي لابن الشحنة لأنه إذا أطلق شرح الوهبانية يصرف إليه كما إذا أطلق شرح الصغير يصرف للشارح الزيلعي وكذا شرح الوقاية للشارح الشهي وشرح الهداية لصاحب نفع القدير وشرح القدر وري للجوهرة كما هو مقتضى كلامهم وعبارة ابن الشحنة حيث قال بعد الذي ذكره الشارح حتى لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف حتى عقدها هو لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقال أنه ما زاد ذلك الادفع المما توهمه عبارة الذخيرة من الجواز للتعليق بالاستئذان وعدم الاستحقاق من مال الصغير وإنما هو من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال أنه لم يقف على هذا التقييد في كلام الاصحاب والكمه ينبغي أن يكون كذلك نظر الأصبي وتجب المصنف من تقييده بما أطاعه المشايخ برأيه مع قيام الدليل على الإطلاق لأنه يرفع صرف وثوق الوصي بنفسه ليس كوثوقه بغيره نعم لو جله من باب الديانة والمروعة لكان حسناً لكن لو عقداً بقل صح اهـ قلت الاظهر عندى ما قاله الطرسوسي لأن تصرف الوصي إنما هو بالولاية الطرية ولا نظر للأصبي في

ولو ادعى كل نوعاً فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفي الضمان ولو وقتت البينتان قضى بالتأخر والافينية المالك
* (فروع) * دفع الوصي مال الصبي إلى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسي بأن لا يجعل الوصي لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لأمثاله ونعمامه في شرح الوهبانية

المضاربة في مال بأقل مما يطعمه أمثال الوصي من الثقات بل النظر فيه لجانب الوصي فإنه يحصل لنفسه وبجانبه
 يتعذر حصوله بدون مال اليتيم مع الخيف على اليتيم وإن كان مصلحة من حيث أنه يحصل الربح في الجملة اللهم إلا
 أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وإن أمكن ما هو أولى منها اه قال الشرنبلالي بعد نقل ما عن الطرسوسي
 ونازعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظراً للصغير بخلافه انتهى (أقول) ولاتنس ما قدمناه عن
 جامع الفصولين عن المتنقط (قوله وفيها) أي الوهبانية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل
 من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه ديناً في تركه لأنه صار
 بالتجهيل مستهلكاً للوديعة أي مثلاً ولا يصدق ورثته على الهلاك والتسليم إلى رب المال ولو عين الميت في حال
 الحياة أو علم ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصيه ووارثه كما كان في يده ويصدقون على الهلاك والدفع إلى
 صاحبه كما يصدق الميت حال حياته انتهى وسيأتي تمامه في الوديعة (قوله عا دينا في تركه) أي لأنه صار
 بالتجهيل مستهلكاً كما علمت وأفتى به في الحامدية قائلوه أفتى قارئ الهداية (قوله لكن صرح في مجمع
 الفتاوى) نقل في المنع عنه ما نصه قال الشيخ الإمام الأجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا
 ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة لسلطان طمع فيه وقد أخذ بطريق الغصب وكذا الوصي
 إذا صانع في مال اليتيم لأنهم يقصدان الإصلاح بهذه المصانعة فلهم بفعل أخذ المصانع جميع المال فدفع
 البعض لأحواز ما بقى من جملة الحفظ في زماننا ولا مير فيما يرجع إلى الحفظ لا يكون ضامناً فإما في زمانهم
 فكانت القوة لسلطين العدل انتهى مختصراً ويؤخذ من هذا أنه إذا دفع من مال نفسه يكون متبرعاً فيضيع
 عليه ما دفع إلا إذا شهد عند العدل أنه يرجع ويحرق قال الرجعي لا يضمن في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة
 إذا كانت لدفع الضرر عن نفسه وعن رب المال كانت حادثة لا دافع مأذوناً فيها عا دة من المالك وإن حوت على
 الاستخذاء انتهى (قوله لأنهم يقصدان الإصلاح) أي في هذه الرشوة فدفع البعض لأحواز ما بقى من جملة
 الحفظ والأمين فيما يرجع للحفظ لا يكون ضامناً من (قوله وسيجيء آخر الوديعة) ونصه إذا هدد وخاف
 تلف نفسه أو عضوه أو خشي أخذ ماله كله ولا ضمان وفيما سوى ذلك يضمن متأملاً وسيأتي الكلام على
 ذلك إن شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في المنع أبسطاً من هذا حيث قال وفيه أيضاً إذا اشترى
 المضارب بالمال متاعاً فقال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بما كثير أو أودرب المال ببيعه فهذا على وجهين أما
 أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل
 بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفاً في الوحدتين جميعاً لا يكون للمضارب حق امساك المتاع
 من غير مضارب المال الآن يعطى رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصة من الربح إن
 كان فيه فضل فينبذه له حق امساكه وأب لم يعط ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع إن كان في
 المال فضل يجبر المضارب على بيعه لأنه سلم له بدل عمله فيجبر على العمل إلا أن يقول لرب المال أعطيك رأس
 المال وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال إن لم يكن فضل فإن اختار ذلك
 فينبذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظراً من الجانبين وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر
 على البيع ويقال لرب المال المتاع كإخا صه لسكك فإما أن تأخذه برأس مالك أو تبيعه حتى تصل إلى رأس
 مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل أن الكلام هنا في موضعين الأول حق امساك المضارب
 المتاع من غير مضارب المال والثاني إجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامساك أما الأول فلا حق
 له فيه سواء كان في المال ربح أو لا الآن يعطى لرب المال رأس المال فقط إن لم يربح أو مع حصته من الربح
 فينبذه له حق الامساك وأما الثاني وهو إجباره على البيع فهو أنه إن كان في المال ربح أجبر على البيع إلا
 أن يدفع للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وإن لم يكن في المال ربح لا يجبر ولا يمكن له أن يدفع للمالك رأس
 ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معقدة كما سمعت

وفيها مات المضارب ولم
 يوجد مال المضاربة فيها
 خلف عا دينا في تركه وفي
 الاختيار دفع المضارب شيئاً
 للماشري كيف عنه ضمن لأنه
 ليس من أموال التجارة لكن
 صرح في مجمع الفتاوى
 بعدم الضمان في زماننا قال
 وكذا الوصي لأنهم يقصدان
 الإصلاح وسيجيء آخر
 الوديعة وفيه لو شري بماله
 متاعاً فقال أنا أمسكه حتى
 أجدر بما كثيراً وأود
 المالك ببيعه فإن في المال ربح
 أجبر على بيعه لعمله بأجر

وقد راجعت عبارة النسخة فوجدتها كفى المنح ونقلها في الهندية عن المحيط ومثله في الفتاوى العظيمة
وبقي ما إذا أراد المالك أن يملك المتاع والمضارب يديعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها مما سبق
الفصل من أنه لو عزل وعلم به والمال عرض باعها وانتهى المالك ولا يملك المالك فسخها ولا تخصيص الادن
لأنه عزل من وجه (قوله كافر) الذي مر تعليل لغير هذا وهو أنه يجبر على قضاء الدين إن كان في المال ربح
(قوله يضمن حصة الهبة) لأن هبة المشاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فتكون في ضمانه (قوله وهي تلك
بالقبض على المفتي به) قال السائحاني أقول لا تنافي بين المالك بالقبض والضمان اه ونص عليه في جامع
الفصولين حيث قال راضر الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة نفيد المالك بالقبض وبه يقف ثم إذا هلك
أدبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرر منه إذا الفاسدة مضمونة فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد
الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه فتنبه (قوله وأودعه عشرة) بعده يت متوقف عليه وهو
له سمعة قالوا ونصفا إذا قوت * له الخمسة الأخرى وفي الشرع ينشر

قال الشرنبلالي صورته راجل دمع غيره عشرة دراهم وقال حصة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك
القباض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصفا لأن الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض
لأنها هبة مشاع يحتمل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الأمانة
فيضمن هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصفا قلت وهذا
على غير الصحيح لأن الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلم المالك عامها فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان
في الوديعة لما في البرازية دفع إليه ألفان نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصة الهبة لا حصة
المضاربة لأنها أمانة وفوله يضمن حصة الهبة لا حصة المضاربة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف
المفتي به أما على المفتي به فلا ضمان مطلقا في الوديعة ولا في الهبة الفاسدة لأنه ملكها بالقبض وإذا قال
الشارح وبه يضاعف قول الوهبانية اه ح بتصرف وإصلاح من شرح العلامة عبد البر وبضمن درهمين
ونصفها من الأمانة التي استهلكها ط (أقول) قوله وكذلك لا ضمان في الوديعة الخ فيه أن فرض مسئلة
الوهبانية في الاستهلاك وما استشهد به في الهلاك فينبغي أن يضمن درهمين ونصفا بناء على المفتي به لأن
الخمس التي استهلكها نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الأمانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت
فلا يضمن شيئا منها تأمل * (فروع) * سئل فيما إذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضارب معروفا
فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كصرح به في التلخيص والذخيرة البرهانية
حامدية وفيها من قارئ الهداية من باب القضاء في فتاويه إذا ادعى أحد الشريكين خيانة في قدر معلوم
وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم لكن إذا نكل
عن اليمين لزمه أن يعين مقدارا ما حال فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لأن نكوله كالقرار بشئ مجهول
والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه إلا أن يقيم خصمه ببينة على أكثر اه * كل ما جاز للمضارب في
المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان
على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيك جازله ما يجوز له في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية
* وجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونصها عن الشركة فأنشق الكيس الذي فيه الدراهم
واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثمانية وليس له أن
يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري
بالمال شيئا اشتري للمضاربة متاعا بالف درهم وأشهر ثم بقدها من المال ثم اشتري لنفسه متاعا ألف درهم
وقد هاهن المال فقد اجاز كذا في المحيط هدية * لو كان رب المال ملك العبد ببيع شيء فباعه من المضارب
بألف المضارب بثلثمائة مائة حتى يمين أنه اشتراها من رب المال هندية عن الميسوط * إذا دفع رجل إلى

كأمر إلا أن يقول لا مالك
أعطيك رأس المال وحصلت
من الربح فيجبر المالك على
قبول ذلك وفي البرازية دفع
إليه ألفان نصفها هبة ونصفها
مضاربة فهلك يضمن
حصة الهبة اه قلت والمفتي
به أنه لا ضمان مطلقا
لأن المضاربة لأنها أمانة
ولا في الهبة لأنها فاسدة
وهي تملك بالقبض على
المعتمد المفتي به كسيجي
فلا ضمان قيم أو به يضاعف
قول الوهبانية
وأودعه عشرة على أن خمسة
له هبة فاستهلك الخمس ينقص

وجعل ألف درهم مضارباً بالنصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبداً بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بألف فأراد الثاني أن يبيعه مرابحة يبيعه على أقل الثمن ولو باعه الأول من الثاني بألف من المضاربة وألف من مال نفسه فإن الثاني يبيعه مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الأول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع ولو قال رب المال استقرض على ألفاً وابتاع بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه لرب المال لزمه ضمانه لأن الأمر بالاستقراض باطل هندية عن الخاوي وفيها كل مضاربة فاسدة لانفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فإن أنفق على نفسه من المال حسب من أجره مثل عمله وأخذ بما زاد كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط * لو قال المضارب لرب المال دفعت إليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع وإسكه هلك فهو ضامن كذا في الخاوي * الأصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفه من قبض رأس المال بحيث القسمة وإن لم يقبض بطلت كذا في محيط السرْحسي * ولو دفع حربي إلى مسلم مال مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب بادن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزنة المفتين * إذا دفع المسلم إلى الصراف مالاً مضارباً بالنصف فهو جائز إلا أنه مكره فإن اتجر في الحر والخزير فربح حازه على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الحر والخزير لا يجوز على المضاربة فإن اشترى مئة فقد فيه مال المضاربة فهو بخلاف ضامن عندهم جميعاً وإن أربى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسداً ولكن لا يصير ضامناً للمال المضاربة والربح بينهما على الشرط * ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال الصراف مضارباً ولا يكره له ذلك فإن اشترى به جراً أو خنزيراً أو ميتة ونقد مال المضاربة فهو بخلاف ضامن فإن ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه إن كان يعرفه وإن كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال الصراف منه شيئاً * ولو دفع المسلم ماله مضارباً إلى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط من باب شراء المضارب وهبته والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الابداع) *

كان القياس أن يقول كتاب الوديع بدون التاء لأنه فعل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكر والمؤنث تقول رجل جريح وأمرأة جريجة وانما عدل عن القياس لأنه جعل من عدد الاسماء تدخل عليه التاء كالتبعية والنطيحة فتكون للمؤنث لا للتأنيث فوح أفندي وأص له اوداع وقعت الواو أثر كسرة قلبت ياء فصار ايداع اه سري الدين واعلم أن الفقهاء يبحثون عن أفعال المكاف لكن الفقهاء يعدون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعضها يتعلق بتلك الأفعال ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر من متني وحفظ الأمانة فوجب سببها الدارين والحياة فوجب الشقة فيها ما قال عليه الصلاة والسلام الأمانة تجر العني والأمانة تجر الفقر وروى أن زليخا لما ابتليت بالفقر وابيضت عيناها من الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تهادى أيها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الأمانة أقامت المملوك مقام المملوك وأقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقيل إنها زليخا فترجها رجة عليها انتهى زليخى والابداع والاستيداع بمعنى وفي المعرب يقال أودعت زيدا مالا واستودعته إياه إذا دفعته إليه ليكون عنده فأنا مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالغنة والمال مودع ومستودع أي وديعة لها طبريade (قوله وهو الأمانة) قال الزيلعي وحكم الوديعه الحفظ على المستودع وجوب الادعاء عند الطلب وصيرورة المال أمانة في يده وفي العمالية وجه مناسب هذا الكتاب لما تقدم قدم في أول الاقرار وهو أن المال الثابت له ان حفظه بنفسه فطاهر وإن بعيره فوديعة ثم ذكر بعده العارية والهبة والاجارة للتناسب بالترقي من الأدنى إلى الأعلى لأن الوديعة أمانة بلا غليك شيء والعارية أمانة مع غليك المصلحة بلا عوض والهبة غليك عين بلا عوض والاجارة غليك المصلحة بعوض وهي أعلى من الهبة لأنه

(كتاب الابداع) *
لاختفاء في اشتراكه مع
ما قبله في الحكم وهو الأمانة
(هو) لغة

عقد لازم واللازم أقوى وأعلى مما ليس بلازم اه أي فكان في السجل الترتي من الأدنى إلى الأعلى
 * وأول الغيث قطر ثم ينسكب * (قوله من الودع) فالزيد مشتق من مجرد قال في الدر المنثور من وودع وودعا
 أي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث ذكره ابن الأثير فلا ينبغي أن يحكم بشذوذهما انتهى وفي
 الزيالي من الودع وهو مطلق الترك وما ذكره النحاة من أن العرب أمثوا مصدر يدع رده قاضي زاده بأنه
 عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقد قال لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن على قلوبهم أو
 ليكتمن من الغافلين أي عن تركهم أيها والمراد من الختم في الحديث أن يحدث في نفوسهم هيئة تمنعهم على
 عدم نفوذ الحق فيها كذا بخط شيخنا وقوله ليختمن بضم الياء التحتية وفتح التاء المثناة من فوق وبفتح الميم
 أيضا وقوله ليكتمن بضم الياء التحتية وفتح التاء المثناة من فوق وبضم الياء الواحدة من تحت كذا السماع من
 شيخنا أبي السعود وقال تعالى ما ودعك ربك وما قلى قرئ بالتخفيف والتشديد (قوله وشرا الخ) الانسب
 بالمعنى اللغوي أن يقول هو ترك ماله عند غيره لحفظه (قوله كأن انفتق) عبره لأنه لو فتقه ماله وتركه فلا
 ضمان على أحد ولو فتقه غيره فالضمان على الفاتق كذا ظهر لي ويحرو ط (قوله فأخذه رجل) أما إذا
 لم يأخذه ولم يدين منه لا يضمن منخ عن المحيط وهذا يفيد أنه إذا دأب منه لزمه وإن لم يأخذه والعلة تنافيه (قوله
 بغيبة ماله) أما إذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين منخ أي في الأخذ وعدمه (قوله ثم تركه
 ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا بالوديعة بل يشمل اللقطة لأنه إذا رفعه الزم حفظها ومع هذا لا يسمى
 وديعة ثم في تفريعه على ما ذكره المصنف نظر لان المذكور في المصنف التسليم وهو فعل المالك وهذا التزام
 وهو فعل الأمين ولم يكن بتسليم من المالك لأصري ولا دلالة وانما التسليم دلالة على ما سألت وهو مال ووضع
 ثوبين يدي رجل ولم يقل شيئا فأمل ويقرب من هذا ما ذكره في الاشياء في فن الحكايات عن أبي حنيفة قال
 كنت بجنازا فإشارت إلى امرأة إلى شيء مطروح في الطريق فتوهمت أنها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت
 إليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه فإنه لقطة انتهى الآن يقال المراد تسليم الشئ فإنه بالاختصاص
 حفظه شرعا تأمل (قوله لأنه بهذا الاختصاص حفظه دلالة) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليم على
 الحفظ دلالة أن المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه وكأنه أمره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من
 قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع بل يقال لأنه بهذا سلطه على حفظه دلالة أن المالك يجب حفظه
 والوديعة ما ترك عند الأمين أي الحفظ زاد البرجندى فقط ليخرج العارية لأنها تترك للحفظ والانتفاع
 وانما يقيده بعبارة صاحب الكتاب لا اعتباره في تعريف الوديعة السابق (قوله وهي أخص من الأمانة) لأن
 الأمانة اسم لما هو غير مضمون في جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في
 يد الموصى له بها والوديعة مودع للحفظ بالاجاب والقبول فكأنما تغاير بين أي بالعموم والخصوص والحكم
 في الوديعة أنه يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاق في الأمانة والفرد بين
 الوديعة والأمانة العموم والخصوص فان كل وديعة أمانة والعكس ليس كذلك وحل العام على الخاص
 يجوز كما فعله صاحب الدرودون عكسه كما فعله القدوري لأن الأمانة تشمل ما إذا كانت من غير قصد
 إذا هبت الريح في ثوب إنسان فألقته في حجر غيره وما يقال من أن الوديعة قد تكون من غير صنع المودع
 على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستثناء من كتاب الاقراء فدفعه بحمل الوديعة
 على معناها اللغوي لا الاصطلاحي ومثل هذا كثير لا يخفى على من تدرب (قوله كحقيقة المصنف
 وغيره) قال المصنف في نهج والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الوديعة خاصة بما ذكرنا والأمانة عامة
 تشمل مال وقع في يده شيء من غير قصد بان هبت الريح بثوب إنسان وألقته في حجر غيره وحكمها يختلف
 في بعض الصور لأن في الوديعة يبرأ من الضمان بعد الخلاف إذا عاد إلى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ عن
 الضمان بعد الخلاف الثاني أن الأمانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها

من الودع أي الترك وشرعا
 (تسليم الغير على حفظ
 ماله صريحا أو دلالة) كان
 انفتق زق رجل فأخذه
 رجل بغيبة ماله ثم تركه
 ضمن لأنه بهذا الاختصاص
 حفظه دلالة بجر (والوديعة
 ما ترك عند الأمين) وهي
 أخص من الأمانة كحقيقته
 المصنف وغيره

كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة متب في يد الموصى له به أو الوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا
متغيرين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكردي اه وقد أوسع
الكلام في هذا المقام العلامة صدر الشريعة وقاضى زاده (قوله وركنها الايجاب صريحا) أى قولاً أو فعلاً
(قوله أو كناية) المراد بهما ما قبل الصريح مثل كتابات الطلاق لا البيانية كإن ذكره قريبا (قوله كقوله لرجل
أعطى الخ) لو قال كقوله لرجل أعطيتك بعد قوله أعطى كان أوضح لان الايجاب هو قوله أعطيتك على
ان قوله أعطى ليس بالزوم في التصوير ط (قوله لان الاعطاء يحتمل الهبة) أى ويحتمل الوديعة وفيه ان
احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغيره فلو كان المتبادر الى غيره (قوله لكن الوديعة
أدنى) هذا لتعليل ذكره في البحر أيضا ويشير الى ان المراد بالسكاية السكاية البيانية وهي اطلاق المزموم
واودة لا لزوم كقوله فلان ط ويل التجاذب كثير المراد على ما عرف في فن البيان وليس كذلك لعدم انتقاله
من اللازم الى المزموم ولا عكسه فعلمنا ان المراد بالسكاية ما احتسب له ما هو غيرها كما ذكرنا لو قال صريحا أو
احتمالا لكان أظهر تأمل (قوله ولم يقل شيئا) فلو ذهب وتركه ضمن اذا ضاع فهذا من الايجاب دلالة كما
أنه من القبول كذلك أما لو قال لا أقبل الوديعة لا يضمن اذا القبول عرفا لا يثبت عند الرد صريحا قال صاحب
جامع الفصولين أقول دل هذا ان البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها
الى ربها فاني لا آق لها فذهب بها فيذ في أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه (يقول الحقيير) قوله ينبغي
لا ينبغي ان الرسول لما أتى بها اليه خرج عن حكم الرسالة وصار أجنبيا فلما قال البقار ردّها على مالكها صار كأنه
ردّها الى أجنبي أو ردّها مع أجنبي فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العين وتقامه فيه وفيه أيضا عن
الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصرم مودعا وترك الثوب ربه فذهب فرعه من لم يقبل وأدخله بيته ينبغي ان
يضمن لانه لما لم يثبت الايداع صار غاصبا برفعه (يقول الحقيير) فيه اشكال وهو ان العصب ازالة يد المالك ولم
توجد ورفع الثوب لغرض البق لا للضرر بل ترك المالك ثوبه ايداع ثان ورفع من لم يقبل قبول ضمنيا فالظاهر
انه لا يضمن والله تعالى أعلم اه وفي البحر عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا
ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للعطف بينهما للضمنان اه فكل من الايجاب
والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخافي الاتية قريبا بل بطريق الدلالة (أقول) لكن في النفس شيء من بحث
نور العين في مسألة البقار وهو أن البقار لما لم يقبل البقرة لم يصرم مودعا فاعطاه الرسول لما أدى الرسالة انتهت
يده المأذون به من المالك وصار كل منهما أجنبيا في حق حفظ البقرة والبقرة في حكم اللقطة حينئذ فاذا أمر
أجنبي أجنبيا آخر برفع اللقطة وحفظها ربه لا يضمن الاخر فطع فكذلك لا يضمن هنا أو ما تضمن الرسول فلا
وجه له أيضا لانه من قبيل من رد الضالة لربها وهو مأذون به عادة هذا ما ظهر لي فايراجع * (فرع) * في
جامع الفصولين لو أدخل دابة دار غيره وأخرجها بدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة في مربه
فأخرجها ضمن (قوله فهو ايداع) أى الوضع المرقوم ايداع وفي الفصولين في الغصب والوديعة اذا وضع بين
يدي المالك برئ لا في الدين حتى يضعه في يده أو يحجره اه فصار ابتداء ايداع وانتهاه سواء (قوله أو دلالة
كل لو سكت) أى فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهندية قال وضع شيئا في بيته بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا أو قال احفظه فضاغ لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن
التوفيق بالقرينة الدالة على الرضا وعدمه سائحا (قوله دلالة) أى حاله ولو قال لا أقبل لا يكون مودعا لان
الدلالة لم توجد ذكره المصنف والاولى منى شرح المتقي حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح اه ومنه
في كثير من الكتب فانهم من هذا سقوط مدعى القنية من أول كتاب الوديعة وضع عنده شيئا وقاله احفظه
حتى أرجع صاحبا لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا يضمن ان تركه حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم
الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضعه في الجانب من بيتي الا أنى لا أنزله حفظه حتى يصير مودعا تعارض

(وركنها الايجاب صريحا)
كاودعك (أو كناية) كقوله
لرجل أعطى ألف درهم
أو أعطى هذا الثوب مثلا
فقال أعطيتك كان وديعة
بحر لان الاعطاء يحتمل
الهبة لكن الوديعة أدنى
وهو متيقن فصار كناية
(أو فعلا) كلو وضع ثوبه
بين يدي رجل ولم يقل شيئا
فهو ايداع (والقبول من
المودع صريحا) كقبول
(أو دلالة) كلو سكت عند
وضعه فانه قبول دلالة
كوضع ثوبه في حمام

الصريحين فتساقط فبقى ودبعة عنده (قوله بمرأى من الثيابي) ولا يكون الجاسي مودعا مادام الثيابي
 حاضرا فإذا كان غائبا فالجاسي مودع اهـ بحرف فيه عن الخلاصة ليس ثوبا فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو
 ثوب الغير ضمن وهو الاصح اهـ أى لانه بترك السؤال والتفحص يكون مفرطا فلا يشاقى ما أتى من أن
 اشتراط الضمان على الامين باطل أفاده أبو السعد ودوا الثيابي بكسر الشاء المثلثة هو حافظ الثياب في الحمام
 وهو المعروف في بلادنا بالناطور قال في القاموس محمود بن عمر المحدث الثيابي كان يحفظ الثياب في الحمام اهـ
 وفي الذخيرة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقرو صاحب
 الحمام ان غيره رفعها وهو يراه ويظن انه رفع ثيابه نفسه فهو ضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو
 يراه وان أقراني رأيت واحدا قد رفع ثيابه الا أنى طنت ان الرافع أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصنرنا كالحفظ
 لما ظن أن الرافع هو وان سرق وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهو قول
 الكل لان صاحب الحمام مودع في حق الثياب اذ لم يشترط له بازاء حفظه الثياب أجزأ اماذا اشترط له بازاء
 حفظ الثياب أجزأ وقال الاجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ فينتزى يكون على الاختلاف وان دفع الثياب
 الى الثيابي وهو الذي يقال له بالفارسية جامه دار فعلى الاختلاف لا ضمان عليه فيمساوق عمد أبي حنيفة
 خلافا له ماله أجبر مشترك * رجل دخل الحمام ونزع الثياب بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بلسانه شيئا
 فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للعمام ثيابي يضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع وان كان
 للعمام ثيابي الا أنه لم يكن حاضرا فكذلك وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام لان هذا استحفاظ الا اذا
 نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال له أين أضع الثياب فيصير صاحب الحمام مودعا فيضمن ما يضمن
 المودع * وفي التجنيس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب
 الحمام ثيابه وسرق ثيابه ان نام قاعا أو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض ففي الوجه الاول لا يضمن وفي
 الوجه الثاني قال بعضهم يضمن اهـ وفي الفصول العمادية رجل دخل حماما وقال للعمام أين أضع ثيابي
 فأشار الجاسي الى موضع فوضعه ثم دخل الحمام ثم خرج رجل ونزع الثياب فلم يمهه الجاسي لما أنه طنه
 صاحب الثوب ضمن الجاسي لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ وهذا قول اس سلة وأبي نصير الدبوسي وكان
 أبو القاسم يقول لا ضمان على الجاسي والاول اصح اهـ (أقول) وهو الموافق لما سمرقريه من الذخيرة
 وفي فتاوى الفضلي امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد عددها
 ثوبا من ثيابها قال محمود بن الفضل ان كانت المرأة دخلت أولا وفي هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التي تمسك الثياب
 فلا ضمان على الثيابية في قوالهم جميعا اذ لم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك
 ولم تشترط لها الاجرة على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل بالاتصيص وان كانت هذه
 المرأة قبل هذه المرأة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى هذه الممسكة وتعطيها الاجرة على حفظ الثياب فلا
 ضمان عليها عند أبي حنيفة خلافا له ماله أنها أجبرة مشتركة والمختار في الاجبر المشترك قول أبي حنيفة وقيل
 هو قول محمود والفتوى على قول أبي حنيفة أن الثيابي لا يضمن الاجماع ضمن المودع وذكرنا في بيان ان ينبغي أن
 يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجبر الجاسي يأخذه منه كل يوم أجراما لو ما
 بهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة نليد القصار والمودع اهـ وفي منهوات الانقروى دخل الحمام
 فوضع الحارس له القوطة ليضع ثيابه عليها فنزع أثوابه ووضعها على القوطة ودخل وانغسل وخرج ولم يجد
 عمامته هل يضمنها الحارس أجاب نعم يضمنها لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ كذا في فتاوى ابن جسيم وفي زماننا
 الثيابي أجبر مشترك بلا شبهة والمختار في الاجبر المشترك الضمان بالنصف فعلى هذا ينبغي أن يفتى في الثيابي
 بضمن النصف تأمل اهـ (قوله كان ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أى اشتراط
 القبول أيضا قال في المنع وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة

بمرأى من الثيابي وكفوله
 لرب الحان أين أربطها فقال
 هناك كان ايداعا خابرة
 وهذا في حق وجوب الحفظ
 وأما في حق الامانة فتستتم
 بالايجاب وحده حتى لو قال
 لا غاصب أو دعتك المغصوب
 برى عن الضمان

فتتم بالايجاب اه والمراد بحق الامانة أنه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يقبل) قد مر أن القبول صريح ودلالة فنفية هنا بمعنى الرد أم لو سكنت فهو قبول دلالة والحاصل أن المراد نفي القبول بقسميه فتأمل (قوله وشرطها كون المال قابلا للح) فيه تسامح إذا مراد اثبات اليد بالفعل وبه عبر الزيلعي ولا يكفي قبول الاثبات كما أشار إليه في الدرر بقوله وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه محال اه وجرى عليه بعضهم كالجوى والشرنبلالي وأجاب عنه العلامة أبو السعود بأنه ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بل المراد الاحتراز عما لا يقبل ذلك بدليل التعاميل والتفريع اللذين ذكرهما الشارح فتدبر اه (أقول) لكن الذي قدمه في الدرر يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع ثيابه بين يدي رجل ساكت كان ايداعا وكذلك وضع الثياب في الحياض بط الدابة في الخان مع أنه ليس فيه اثبات اليد بالفعل وقوله وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه معناه بدون إمكان اثباتها فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات اليد وقت الايداع والطائر ونحوه ساعة الايداع غير قابل لذلك (قوله لم يضمن) الاولى أن يقول لا يصح لانه اذا جده بعد ووضع يده عليه وهلك من غير تعدل يضمن فتدبر ط قال في الجوهره أودع صبيبا وديعة فهلكت منه لاضمان عليه بالايجاع فان استهلكها كان ما دونا في التجارة ضمنها اجاعا وان كان محجورا عليه ان قبضها باذن وليه ضمن أيضا اجاعا وان قبضها بغير اذن واية لاضمان عليه عددهما لافي الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان أودعه بعد اذ قتله ضمن اجاعا والفرق أن الصبي من عادته تضییع الاموال فاذا سلمه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضی بالتلاف فلم يكن له تضمينه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبيان فيضمنوه ويكون قيمته على عاقلته وان جنى عليه فيمادون النفس كان أرشه في مال الصبي انتهى * قال العلامة الحبر الرمي أقول يستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي محجور منه وهي ملك غيره فالملك تضمين الداع والآنخذ كذا في الفوائد الزينية وأجمعوا على أنه لو استهلك مال العبر من غير أن يكون عنده وديعة ضمن في الحال كذا في العناية لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كذا في الحجر وسياق مزيد تفصيل في المسئلة في كتاب الجنائيات قبل القسمات بأسطر فراجعها ان شئت اه (قوله ولو عبد محجور ضمن بعد عتقه) أي لو بالاعداء لو قاصر الاضمان عليه أصلا أبو السعود ووافي عالم يضمن في الحال لحق ماله فكأنه فان المودع لم يسلطه على الحفظ وقبله العبد حقيقة أو حكما كولو كان ذلك بالتعاطى فكان من قيمته الاقوال والعبد محجور عنها في حق سيده فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لهام رأيه وهذا اذا لم تكن الوديعة عبدا فلو أودع صبيبا عبدا فقتله الصبي ضمن عاقلته سواء عتقه عبدا أو خطأ لأن عبده خطأ وليس مسلطا على القتل من جانب المولى لان المولى لا يملك القتل فلا يملك التسليم عليه فان أودع العبد عند عبده محجور فقتله خطأ كان من قيمته الاقوال وهو غير محجور عنها ولم تكن من الاقوال لان مولى العبد لا يملك تفويض قتله للمودع فكان على مولى العبد المودع القاتل أن يدفعه أو يغديه كما هو حكم الخطأ وان قتله عبدا قتل به الآن يعفو وليه رضى (قوله وهى أمانة) هذا من قبيل جل العام على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون الشيء أمانة يأسخفاط صاحبه عند غيره قصد او الامانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والامانة عامة والوديعة بالعقد والامانة أعم فلهذا فيما اذا هبت الریح بثوب انسان وألفته في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الوديعة اذا عاد الى الوفاق والامانة غير هال يبرأ عن الضمان بالوفاق ط ومثله في الهابة والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا عتبر في احدهما القصد وفي الاخرى عدمه كان بينهما تبين لا عموم وخصوص والاولى أن يقال والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى اسكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد دلالة أن عدم القصد معتبر فيها حتى يلزم التباين بل هى أعم من الوديعة لانها تكون بالقصد فقط والامانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر وما في العناية من انه قد ذكر بأن الوديعة في

وان لم يقبل اختيار (وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو أودع الآبق أو الطائر في الهوا لم يضمن (وكون المودع مكافئاً لشرط وجوب الحفظ عليه) فلو أودع صبيبا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا محجورا ضمن بعد عتقه (وهى أمانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ

الاصطلاح هي التسلط على الحفظ وذلك يكون بالعقد والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد عليه كلام وهو ان الامانة مباينة للوديعة بهذا المعنى لانها اعم منها لان التسلط على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين والاولى ان يقول والوديعة ما تترك عند الامين كفي هذا المختصر امداد (قوله والاداء عند الطالب) أي الا في مسائل ستأتي منها ما اذا كانت سيفاً أو أراد قتل آخر ظاهراً كفي الدر المنقي (قوله واستحب قبولها) قال الشافعي وشرعية الايداع بقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلهما وأداء الامانة لا يكون الا بعد هاولان قبول الوديعة من باب الاعانة لانه يحفظها لصاحبها وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونا على البر والتقوى وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه قال الريلحي وقال عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وحفظه ابو جيب سعادة الدارين والحياة توجب الشقاء فيهما الخ ومن محاسنها اشتهاها على بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد الله واستجابة الاجر والثناء حموى والحاصل أنه يفتى على الايداع أربعة أشياء كون الوديعة أمانة ووجوب الحفظ على المودع ووجوب الاداء عند الطالب واستحب قبولها (قوله فلا تضمن بالهلال) تفرع على كونها أمانة (قوله الا اذا كانت الوديعة بأجر) سيأتي أن الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان به يفتى وأيضاً قول المصنف قريباً واشترط الضمان على الامير باطل به يفتى فكيف يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف فذكر أنه لا أثر له فيما عليه الفتوى لكن قال الخير الرمي صرح الزياهي في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الوديعة اذا كانت بأجر تكون مضمونة وسيأتي مثله في هذا الشرح ومثله في النهاية والكفاية شرح الهراية وكثير من الكتب انتهى وعلموه بأن الحفظ حينئذ مستحق عليه كقاعدة نافذة ان الاجرة تخرج الوديعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي صدور الشريعة اذا سرق من الاجير المشرك نزل والحال أنه لم يقصر في المحافظة يضمن عندهما كفي الوديعة التي تكون بأجر فان الحفظ مستحق عليه وأبو حنيفة يقول الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالوديعة بالأجر اه فأفاد أن الوديعة بأجر مضمونة اتفاقاً وبالأجر غير مضمونة اتفاقاً وأما الاجير المشترك فيضمن عندهما لان الاجرة في مقابلة العمل والحفظ ولا يضمن عنده لانما ساقى مقابلة العمل فقط لفصل الفرق بين المودع بأجر والاجير المشترك قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصداً بخلاف الاجير المشترك فإنه مستأجر على العمل اه يؤيده ما سمعت وما قد مناه والحاصل أن الاجير المشترك من يعمل اجيراً عملاً غير مؤتمن ولا مخصوص كالساحي والحارس فهو مستأجر لحفظ المكان الذي فيه المتاع فلم يكن مودعاً بخلاف المودع بأجر فإنه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الاجر كذا فيطبق عليه اسم المودع وهو تسلط الغير على حفظ ماله فتأمل (قوله معز بالازياهي) ذكره في ضمان الاجير وعال الضمان بأن الحفظ واجب عليه مقصوداً ببدل اه (قوله سواء أمكن التخرز عنه أم لا) وايس منه النسيان كل قول وضعف عدمي ففسيت وقت بل يكون مفراطاً بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء فان القول قوله مع عينه ولا يضمن لانه أمين اه حموى تصرف ط قال مؤيد زاده اذا قال ذهبت يعقل قوله مع عينه واقعات (قوله الحديث الدار قطنى) قال في النسخ وانما كانت الوديعة أمانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ايس على المستعير غير المعلن ضمان ولا على المستودع غير المعلن ضمان والعلول والاعلال الخيانة لان العلول في المعنى خاصة والاعلال عام وهذا الحديث مسند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخصولان شرعيتها الحاجة اليها لو ضمن المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح (قوله واشترط الضمان الخ) ولو ضمن تسليمها صح أبو السعود (قوله كالحاسي) أي معلم الحسام الذي يأخذ الاجرة في مقابلة انتفاعه بالداخل بالحسام أمان من جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة غنائه شيئاً وهو المسمى بالناطور في زماننا وهو

والاداء عند الطالب واستحب قبولها (فلا تضمن بالهلال) الا اذا كانت الوديعة بأجر أشبهه معز بالازياهي (مطلقاً) سواء أمكن التخرز عنه أم لا هلك معناه أي أم لا لحديث الدار قطنى ليس على المستودع غير المعلن ضمان (واشترط الضمان على الامين) كالحاسي

الذي سماه السارح الثيابي فانه يضمن لانه وديعة باجرة كما تقدم لكن الفتوى على عدمه ويأتى تمامه (قوله
والخاني) أي فانه لا ينفع له غير الحفظ فينبغي أن يكون من قبيل الحافظ بالاجرا لأن يقال قد قصد الخائن دفع
الحر والبرد ومنع الدابة عن الهروب فلم يكن مستأجر الحفظ تأمل (قوله باطل به يفتي) قال مؤيد زاده في
أنواع الضمانات استأجر رجلا لحفظ خان أو حوانيت فضاغ منها شيء قبل يضمن عندهم الوضاع من خارج
الحجرة لانه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي ولو ضاع من داخلها بان نقب اللص فلا يضمن الحارس في
الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع
الفصولين وفي البرازية نقب حانوت رجل وأخذ مئمة معه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى لان
الامتنعة بحروسه بابوابها وحيطانها والحارس يحرس الابواب وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن مطاقا وان كان
المال في يده لانه أجبر اه وفي المنيعة دفع الثوب الى الجاسي ليحفظه فضاغ لا يضمن اجماعا لانه مودع لان
حمل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف وإذا دفع الى من
يحفظ بأجر كالثيابي فعلى الاختلاف خلاصة وصدر الشريعة (قوله حفظها بنفسه) قال في المنع وذلك بالحرز
وباليد أما الحرز فداره ومنزله وحانوته سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية قال الرملي أقول لا ينبغي أن لفظ الحرز
مشعر بالشرط كونه حصينا حتى لو لم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضيعا يضمن ذلك كالدار التي ليس لها
حيطان ولا بيوتها أبواب وقد سئلت عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها اليلا عرس
جارتها فسرقت أبواب الناس منها فأثبتت بالضمان والحالة هذه لان مثل ذلك يعد تضيعا تأمل اه * وفي
الانقروى من الوديعة سوقى قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاغ شيء منها لاضمان عليه لانه غير
مضيع لما في حانوته لان جبرانه يحفظونه الا أن يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع
لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على
الضمان فتأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين * وفي البرازية قام من حانوته الى الصلاة وفيه
ودائع المساس وضاعت لاضمان وان أجلس على بابه ابنائه صعبا وضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ
لا يضمن ولا يضمن اه وقال قبيله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعاق الشبكة
على بابه ونام في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاءة وفي خوارزم لا بعد اضاءة في اليوم والليلة (أقول)
الذي يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء أجاس صبيبا أو لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير
مودع قصد ابل تركها في حرزها مع ماله فقه حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد
ما تقدم راضا الى فتاوى القاضى ظهير الدين أنه يبرأ على كل حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه والحاصل
أنه يجب حرز كل شيء في حرز مثله بخلاف الحرز في السرقة فان كل ما كان حرزا للنوع فهو حرزا لاسائر الأنواع
فيه طاع بسيرة لؤلؤة من اصطبل أما هنا فان حرز كل شيء بحسبه وفي البرازية لو قال وضعت هاتين يدي وقت
ونسيتهما فضاغت يضمن ولو قال وضعت هاتين يدي في دار والمسئلة بحالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كسر
المقدين ضمن ولو كانت من يده عرصة بها حصالة لا يضمن اه وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله
وعبالة) بالكسر جمع عيل بفتح وتشديد وهو من يقوته لكن المراد هنا في تفسير من في عبالة ان يسكن معه
سواء كان في نفقته أو لم يكن والعبرة في هذا الامساكة الا في حق الزوجة والولد الصغير والجد لكن يشترط
في الولد الصغير أن يتقدم على الحفظ فعلى هذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالدفع الى أجنبي يسكن معه ذكره
حفيد السعدى في حوائى صدر الشريعة ويؤيده ما في اللؤلؤ الجية رجل أجر بيتا من داره انسابا ودفع الوديعة الى
هذا المستأجر ان كان السكلى واحد منهما غلق على حدة يضمن لانه ليس في عبالة ولا بمنزلة من في عبالة وان لم
يكن لكل منهما غلق على حدة وكل واحد منهما ما يدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه بمنزلة من في عبالة
اه وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن وبفتح

والخاني (باطل به يفتي)
خلاصة وصدر الشريعة
(والمودع حفظها بنفسه
وعبالة) كاله (وهو من
يسكن معه حقيقة

المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره اه ط (قوله أوحكام) تفسير لمن يسكن معه في عياله (قوله فلو دفعها) تفريع على قوله أوحكام وتفسيره كما تشعب به عبارة المنع (قوله المميز) بشرط أن يكون قادرا على الحفظ بحر (قوله ولا يسكن معهما) لانها في الحكم كأنها في مسكن زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لو دفعها الى ولده الصغير أو زوجته وهما في محلة والزوج يسكن في محلة أخرى لا يضمن ولو كان لا يجبي اليه ما ولا ينفق عليه ما لكان يشترط في الصغير أن يكون قادرا على الحفظ فان الزوجة أي والولد الصغير وان كانا في مسكن آخر الا انها في الحكم كأنها في مسكن الزوج والاب اه قال الرمي وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قولهم يحفظها بما يحفظ به ماله فتنبه لذلك اه (قوله وقيل يعتبران معا) * أقول وعليه ويدخل عبده وأمه وأجيره الخاص كالشاهدة بشرط أن يكون طامعه وكسوته عليه دون الاجير بالمداومة وولده الكبير ان كان في عياله كاذكره بعضهم فتأمل (قوله عيني) نصه وتعتبر المساكنة وحدها دون النفقة حتى ان المرء لو دفعها الى زوجها لا تضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب للمسكنة دون النفقة وقيل تعتبر المساكنة مع النفقة اه (قوله ضمن) أي بدفعها له وكذا الوتر كفي في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاءت ضمن بحر عن الخلاصة قال ط ولا يضمن في صورتين ما اذا علم أماته وما اذا لم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع لمن في عياله) الضمير في عياله الاخير يصح أن يرجع للعيال الاول وبه صرح الشرنبلالي ويصح أن يرجع للمودع وبه صرح المقدسي وفيه لا يشترط في الابوين كونهم في عياله وبه يفتى ولو أودع غير عياله وأما المال كخرج من البين ولو وضع في حرز غيره بلا استئجار يضمن لان الوضع في الحرز وضع في يد من في يده الحرز فيكون كالنسيب اليه بل أي فيكون وديعة ويس للمودع أن يودع رملي وفي سكوتهم عن الدفع لعيال المودع بكسر الدال إشارة الى أنه لا يملكه ونقل العلامة أبو السعود اختلافه قال والرد الى عيال المالك كل رد الى المالك فلا يكون ايداعا بخلاف العاصب اذا رد الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذا رد الوديعة الى منزل المودع أو الى من في عياله فضاءت لا يضمن في رواية القدوري يضمن بخلاف العارية قال في البحر والفتاوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ أما اذا أخذت لتنفق على نفسها وهودفع يضمن اه فعلى ما ذكر اذا كان ابنها في عيالها ولم يكن متمايلا لموها البين انهم ادفعها لابنها المذكور ويسئل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه ما في فتاوى مؤيدي زاده وصور المسائل عن الفصولين أنلفها من في عيال المودع ضمن المثلث صغيرا أو كبيرا المودع اه * المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وأنكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال الله كان ضمان الوديعة في تركه الابن خانية * وفي فتاوى قاضي خان عشرة أشباه اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده المرتهن لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الا ايداع والوكيل بالبيع لا يملك أن يוכל غيره ومستأجر الدابة أو الثوب لا يجر غيره والمستعير لا يعير ما يختلف بالمستعمل والمزارع لا يدفع الا أرض مزارة الى غيره والمضارب لا يضارب والمستضع لا يملك الا بضاع والمودع لا يملك الا ايداع اه ولم يذكر العاشر في البحر وذكره الخبير الرمي فقال العاشر المساق لا يساق غيره بغير إذن كفي السراجية وشرح الوهبانية اه وفي الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستأجر يؤجر ويعارو يودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان لا يرهن كما هو الصحيح من عبارة الخلاصة ويأتي بيانها في العارية موضحا في التجويد وليس للمرتهن ان يتصرف بشئ في الرهن غير الامسالة لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يبلس ولا يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن انتهى (قوله بان كان له عيال غيره) أي غير البعض الذي نهي عنه ضمن بدفعه الى المنهي عنه وان لم يكن له الا ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والا لا) يعنى مع كون المدفوع اليه أمينا لانه شرط جواز الدفع كما مر (قوله وان حفظها بغيرهم ضمن) أي لان صاحبها لم يرض ببدها وهو الايدي فتختلف بالامانة ولان الشيء

أوحكام لا من يمونه) فلو دفعها الولد المميز أو زوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليه ما لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعها زوجها لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني (وشروط كونه) أي من في عياله (أمينا) فلو علم خيانتته ضمن خلاصه (و) جاز (لمن) في عياله المدفع لمن في عياله ولو نهي عنه المدفع الى بعض من في عياله فدفع ان وجد بدا منه) بان كان له عيال غيره ابن مملوك (ضمن والا لا) وان حفظها بغيرهم ضمن

لا يتضمن مثله كالمضارب لا يضارب أبو السعود قال الرملي انما يضمن اذا كان بغير اذن صاحبه اه (فرع)
لو قال ادفعها لمن شئت توصلها الى فدفعها الى أمين فضاءت قبل يضمن وقبل لا يضمن تاتر خاتمة * (فرع) *
آخر حضرته الوفاة فدفع الوديعة الى جارتها فهلكت عند الجارة قال الحلبي ان لم يكن بحضرته عند الوفاة
أحد ممن يكون في عياله الا تضمن كالمودع في مال المودع له دفعها لاجنبي خاتمة (قوله وعن محمد)
رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وايس في عياله او دفع الى أمين من أمنائه ممن يثق به في
ماله وايس في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجعله مثله فلا يجب عليه أكثر من ذلك ذكره في
النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه الى التمرناشي وهو الى الحلواني ثم قال وعلى هذا لم يشترط في التحفة في
حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره في
أشياء حتى ذكر ان له ان يحفظ بشر يك العلم والمفاوضة وعنده المأذون له الذي في يده ماله وبهذا يعلم
ان العيال ايس بشرط في حفظ الوديعة اه وسأيت ذكره ط (قوله كوكيله) أتى بالكاف لان أمينه
كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما علمت وبه صرح في الذخيرة وفي التاتر خاتمة ولو قال ادفعها لمن
شئت توصلها الى فدفعها الى أمين فضاءت قبل يضمن وقبل لا يضمن (قوله واعنده ابن السكال) حيث قال
وله حفظها بنفسه وأمينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحفة لا حاجة
الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعها الى أمين من أمنائه ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اه (قوله
وأقره المصنف) ونقله في البحر وقال قبله وظاهر المتن ان كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال
والابوان كالاجنبي حتى يشترط كونهم في عياله لكن قد علمت ما قدمناه قريبا عن المقدسي من ان المفتي
به عدم اشتراط كونهم في عياله فلا تنس (قوله الا اذا خاف الحرق والعرق) الحرق بالسكون من النوا
وبالتحريك من دق القصار وتدرى فيه السكون معرب وفي المصباح الحرق بفحتمين اسم من احرق
الذار اه والعرق بفحتمين مصدر غرق في الماء فهو غريق مكى ومثل خوف الغرق والحرق خوف
المصوص وفي الخلاصة فان دفع لضرورة بان احترق بيت المودع ودفعها الى جاره وكذا فيما يشبه هذا اه
اتقاني أي فانه لا يضمن ط (قوله وكان غالباً محيطاً) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة انه خاف الحرق أو العرق
وهو انما يكون عند كونه غالباً محيطاً الا ان يراد بالعالم الكثير وحينئذ لا ملازمة للمراد ان ذلك في بيت
المودع قال الجوى لا بد أن يكون غالباً محيطاً بمنزل المودع وفي القهس تاني الا اذا خاف الحرق أي حرقاً محيطاً
بجميع محالها انتهى (قوله ولو غير محيطاً ضمن) اذا الخوف مستفاد من عدم العادة والاحاطة فتأمل قاله الرملي
قال في الخلاصة ما اذا لم يكن محيطاً يضمن بالدفع الى الاجنبي اه (قوله وسلمها الى جاره) الظاهر من أساليب
الكلام أنه لا يجب أن يسلمها الى جاره حتى لو تركها في داره فحرق لا يضمن ولجهر أفاذه سرى الدين عن
الجنبي لكن في الهندية عن التمرناشي انه يضمن ط وفي التاتر خاتمة عن التهمة وسئل جريد الوبري عن
مودع احترق بيته ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان معتمك منه فتركهما حتى احترقت ضمن اه ومثله
في الحاوي وجامع الفتاوى ومثله ما لو تركها حتى أكها له لم يضمن الا لما يأتى في النظام قال في الحاوي
ويعرف من هذا كثير من الواقات وفي نور العين ذكر محمد في حريق وقع في دار المودع فدفعها الى أجنبي لم
يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستردها ضمن كالمودع في مال المودع له دفعها الى أجنبي لم
ايجاب عليه الاسترداد ولو ان الابداع عقد غير لازم وكان لبقائه حكم الابتداء وقال قاضي خان لا يضمن
اذا المودع انما ضمن بالدفع وحين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل على
ادلباء حكم الابتداء فلو دفع الوديعة الى أجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يستردها في كلمة المصنفين خصوصاً
في مسألة الحريق فان الثابت بالضرورة بتقدير بقدرها بعد زوال الحريق ارتفعت الضرورة فلم يستردها
من الاجبي فكأنه أودعها اياه ابتداء فالصواب ان يضمن في كذا المسئلة كما ذكره صاحب المحيط وانه

وعن محمد ان حفظها بمن
يحفظ ماله كوكيله وما ذونه
وشريكه مفوضة وعنا
جاز وعليه الفتوى ابن مالك
واعنده ابن السكال وغيره
وأقره المصنف (الا اذا خاف
الحرق أو الغرق وكان غالباً
محيطاً) فلو غير محيطاً ضمن
فصلها الى جاره أو (قلت
آخر)

تعالى أعلم وفي عدة الفتاوى لا يضمن بدفعها إلى جاره لضرورة كمرىق قال أبو جعفر في فتاويه هذا المولى
يجب بدامن الدفع إلى أجنبي أمالوا مكنه الدفع إلى من في عياله ضمن بدفعها إلى أجنبي قال الامام نحو اه رزاه
هذا المولى حاط الحريق بالمنزل والاضمن بدفعها إلى أجنبي اه وفي العتبية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
تأخر خاتمة في الفصل الثاني من الوديعة (قوله الا اذا أمكنه الخ) أي وقت الحرق والغرق (قوله أو ألقاها)
أي أو ألقى الوديعة في السفينة فوقعت في البحر يضمن لانهم قد تآلفت بفعله وان كان ذلك بالتسدد حرج لانه
منسوب اليه فهو كفعله والظاهر ان قيد في السفينة ساقط من النسخ لوجوده في الاصول قال الزبيدي هذا
اذ لم يمكنه أن يدفعها إلى من هو في عياله وان أمكنه أن يحفظها في ذلك الوقت بعينه فدفعها إلى الأجنبي يضمن
لانه لا ضرورة فيه وكذا لو ألقاها في سفينة أخرى وهلك قبل أن تستقر فيه يان وقعت في البحر ابتداء
وبالتسدد حرج يضمن لان الاتلاف حصل بفعله اه (قوله صدق) أي يمينه كجها وظاهر أن المودع
(قوله أي يدار المودع) كان هذا من قبيل الاحتياط وأصلها أي الحرق أو الغرق وقوله يدار المودع
راجع إلى الحرق وحذف من الثاني أو سفيته الرجوع إلى الغرق للدلالة كل مذكور على ما حذف بازائه
وهذا على ما تظاهروا في شرحه وأما على ما بينا من أصل عبارة الزبيدي فالامر ظاهر وأما جواهر المتن على
أنه يصدق ان علم دفعها لها عند خوف الحرق أو الغرق بالبدنة وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله والاي علم الخ
وحاصله ان صاحب المتن ذكر انه لا يصدق مدعى الدفع للحرق أو الغرق إلا ببينة والشارح صرف كلامه وقال
ان علم ذلك بالبينة على وقوعه في داره وملكه أغنى عن البينة عن الدفع لخوفه على نفس الوديعة وان لم تقم
البينة على وقوع الحرق والغرق في داره وملكه فلا بد من البينة على الدفع لخوف ذلك على نفس الوديعة
ثم ان الغرق كما يخشى منه على نفس السفينة قد يخشى منه على نفس الدار اذا كانت البيوت متصلة بطرف
البحر أو النهر أو مجرى السبل ومثل خوف الحرق والغرق لو خاف فسادها بخرب رأس سفينة من كثرة الامطار
وعند وقوع النهب في داره ودفعها إلى جاره عند توهم سلامتها عنده (قوله فصل بين كلامي الخلاصة والهداية
التوفيق وبالله التوفيق) وقد ذكره أيضا صاحب الذخيرة عن المتفق قال المصنف فان ادعى أي ادعى المودع
التسليم إلى جاره أو إلى فلان آخر صدق ان علم وقوعه ببدنة أي ببدنة المودع والا لا أي وان لم يعلم لا يصدق
وفي الهداية وشرح الكنتراز يابى انه لا يصدق على ذلك إلا ببينة لان تسليم الوديعة إلى غيره يوجب الضمان
ودعوى الضرورة دعوى مسقط فلا تقبل إلا ببينة كما اذا تألفها في الصرف في حاجته باذن صاحبها * وفي
الخلاصة انه اذا علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا يمكن حمل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم وقوع
الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق والذي أحوجه لذلك حمل كلام صاحب الهداية والزبيدي قولهما
لا يصدق على ذلك أي على تسليم الوديعة ولو حمل لا يصدق على ذلك أي على وقوع الحرق أو الغرق بدليل
قولهما ودعوى الضرورة الخ فان الضرورة انما هي في الحرق والغرق لا في التسليم لا تحدث مع عبارة الخلاصة
تأمل (قوله بل لو لحاها اليه لم يضمن) لان مؤنة الرد على المالك حموى وانما الضمان بمنع الخلية منه وبين
الوديعة بعد الطاب أمالوا كافة حملها وردها اليه فامتنع عن ذلك لم يضمن لانه لا يلزمه سوى الخلية فلو كان
طالب المودع بكسر الدال لحاها اليه فامتنع المودع من ذلك لم يضمن هكذا صرح عبارة ابن ملك المصنف عنه
وأما ما وقع في نسخة الشيخ أبي الطيب فانه تحريف والنسخة التي كتبها ابن ملك لحاها اليه أي لو حمل المودع
الوديعة إلى وجهها يعني لو طالب استردادها من المودع فحملها اليه لم يضمن لان حملها اليه يخرج عنه المنع
وفي القهس ستاني لو استرداها فقال لم أقدر أحضر هذه الساعة فتركتها فها لم يضمن لانه بالترك صار مودعا
ابتداء اه وعزاه إلى المحيط وفي البحر ان تركها عن رضا وذهب لا يضمن وان كان من غير رضا يضمن كذا
في الخلاصة ولو قال له بعد طلبه اطلبها ثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد الاقرار فلا ضمان والاضمن
(قوله ولو حكا كوكيله بخلاف رسوله) سوى في التجنيس بين الوكيل والرسول وقال اذا تمتعها عنه ما لا يضمن

الا اذا أمكنه دفعها لمن في
عياله أو ألقاها فوقعت في
البحر ابتداء أو بالتسدد حرج
ضمن زبيدي (فان ادعاه)
أي الدفع لجاره أو ذلك آخر
(صدق ان علم وقوعه) أي
الحرق (بيته) أي يدار
المودع (والا) يعلم وقوع
الحرق في داره (لا) يصدق
(الأيبينة) فصل بين كلامي
الخلاصة والهداية التوفيق
وبالله التوفيق (ولو لم يضمنه
الوديعة نطقا بعد طابه)
لرد وديعته فلو لحاها اليه لم
يضمن ابن ملك (بنفسه)
ولو حكا كوكيله بخلاف
رسوله

وفي العمادية ذكر الضمان في المنع من الرسول فالمسئلة ذات خلاف فيها واقتصر المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نقله القهستاني عن المضمرات وفي الخلاصة المالك اذا طالب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضر الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضاها كنت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس انشاء للوديعة بخلاف المالك انتهى وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وهو خلاف ما تقدم في كتاب الوكالة في باب الوكالة بالخصوص ونصه قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدق المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور المح وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى ان مقابل المشهور ما عن أبي يوسف ومحمد انه يؤمر بالدفع فاعل ما هنا على هذه الرواية وفي مجموعة مؤيد زاده ولو قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدق المودع لم يؤمر بتسليم الوديعة اليه لانه مأمر بالحفظ فقط ثم قال قد جاء رسولك فدفعها اليه وكذبه المالك ضمنها ولا يرجع بما ضمن على الرسول ان صدقه في كونه رسوله ولم يشترط عليه الرجوع وان كذبه ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه وشترط عليه الرجوع كما في الوجيز ثم قال ولودفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن اه وفي فصول العمادية معزى الى الظهيرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا أدفع الا للذي جاء به او لم يدفع الى الرسول حتى هلك ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب عنها بتجسيم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقاتل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعرل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه اه مع قال محشها الرمي في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف للخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى لي التوفيق بين القولين بان يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعدم منعه ليدفع له في وقت آخر وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع بنفسه ولذلك قال في جوابه لا أدفع الا للذي جاء به او في الخلاصة ما هو صريح في ان الوكيل لو تركها وذهب عن رضاها بقول المودع لا يمكنني ان أحضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير هذه الساعة فاذا فارقه فقد أنشأ الايداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها الا للذي جاء به فانه استبقاه للايداع الاول لانشاء ايداع فتأمل ولم أدر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق انتهى * فالخلاص انه اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن البحر عن الخلاصة وأما اذا منعها عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتاخر خاتمة والحاوي الزاهدي والمضمرات انه يضمن واختاره المصنف في منحه وتبعه الشارح هنا وفي شرحه على الماتقي فتعين المصير الى ما عليه الاكثر خصوصاً والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة في مسائل منع المودع الوديعة من الوكيل ظاهراً ولم يقل له لم أدفعها الا الى الذي جاء به ساحتى يكون استبقاه للايداع الاول لان قول الشارح كوكيله يقتضى المنع ظاهراً وبه يظهر ان ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على خلاف ظاهر الرواية كمنه عليه في نور العين ثم اعلم ان كلام التاخر خاتمة يفيد تفصيلاً في مسئلة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان قوكيله ثابتاً بالمعاينة أو بالبيعة أما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري على هذا التفصيل في مسئلة الرسول أيضاً ومقتضى ما نذكره في المقولة الاتية عن الخاتمة من قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعة لاضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيداً احترازياً بل مفهوم له وهذا ان جعل على أنه رسول وكذا ان جعل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل ثم قال في البحر وينبغي ان

يكون محل هذا التفصيل أي في أصل المسئلة فيما إذا ترك عن رضا وذهب لا يضمن وفيما إذا كان عن غير رضا يضمن ما إذا كان المودع يملكه وكان كاذباً في قوله أم إذا كان صادقا فلا يضمن مطلقا لما قلنا انتهى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى فيه نظرا لما في التجنبس أنه لو طلبها بوكيله أو رسوله فبفسه لا يضمن فتأمل وانظر إلى ما ذكره بعده من قوله ولو بعلامة منه يتحقق بأنه انما منعه ليوصلها إلى الأصل بنفسه لتكذيبه بانه وفرع الخلاصة فيه المدح للجزع عن التسليم والترك والذهاب عن رضا إلى وقت آخر وفيه انشاء ايداع بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي تفقده فيه مع ذلك والمسئلة بحالها لا يضمن فتأمل (قوله ولو بعلامة منه) لا يمكن اتیان غير الرسول بهذه العلامة إلا ان يبرهن انما له كفا في الخلاصة وغيرها * قال في الحاشية رجل أودع عند انسان وديعة وقال في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل و بين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة قال أنو القاسم لا ضمان على المودع اه * وفي حاشية جامع الفصولين للخير الرمي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا ولا يضمن بالدفع قال الزاهد في حاو به راضا فيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بكان لا يمكن لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من اجنبي فمادروا ان كانا عند ذلك بكان فيه احدهم من الناس ممن يفهم اتفاهما على ذلك أو بكان يكر فيه لاحد استماع اتفاهما على ذلك خفية وهما لا يريان فلو كالة باطلة والدفع مضمن اه هذا ما نقله الرمي قلت كثيرا ما يقع ان المالك بعد اتفاهمه مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبى الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك اذا قال لم أدكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرته العبرة ان يكون القول له لانه منكر فيضمن المودع فتأمل والله تعالى اعلم أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله على الظاهر) أي طاهر المذهب وهو راجع إلى الوكيل والرسول وقال الثاني يضمن كفي الهندية وقد اختلفت الفتاوى في هذا ورعات المعتمد (قوله مضمن) ان ضاعت لوجود التعدي بمنعه لانه صار غاصبا وهذا لانه لما طالب به لم يكن راضيا بما سأك به بعده فيضمنه بحسبه عنه داماد قال في البحر ولو قال له بعد طلبه اطلبها غدا ثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد الاقرار لا ضمان والا ضمن انتهى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله بعد الاقرار أي الاقرار ضمنه في قوله اطلبها غدا وقوله بعد الاقرار طرف لضاعت لا لقال وفي جامع الفصولين طلبها غدا فقال اطلبها غدا فقال في العدد تلت فلو قال تلت قبل قول اطلبها غدا ضمن لا لوقال بعده للتماس في الاول والثاني * قال رحمه الله في قوله اطلبها غدا فلو قال فطلبها فاني أوقال غدا يضمن اه أي لانه كأنه وكل فيه بحصرة المودع والوكيل لا يملك ابتداء الابداع في قوله غدا انتهى والمسئلة في الخافية أيضا (قوله بان كان عاجزا) أي عاجزا حسيبا كأن لا يستطيع الوصول إلى محل الوديعة أو عنويا وهو ما أشار إليه بقوله أو خاف على نفسه أي من طالم أن يقبله أو دأب ان يحسبه وهو غير قادر على الوفاء أو كانت امرأة وخافت من فاسق أو خاف على ماله بان كان مدعوا بانه معها فاذا ظهر اغتصبه منه غاصب فامتنع عن التسليم لذلك لا يضمن لانه لم يكن طالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في المحيط لو طلبها أيام الفتنة فقال لم أقدر عليها هذه الساعة لبعدها أول صيق الوقت فأعاروا على تلك الحاشية فقال أعير عليها لم يضمن والقول له اه (قوله كتاب الطالم) أي وديعته ليظلم بها فانه بمنعه عنها لا يكون طالما حتى لو ضاعت لا يكون ضامنا لكنه منعه وديعة بعده فانه به لا يكون طالما لان المولى ليس له قبض وديعة بعده ما ذوبا كالأصححور المالم يحضرو يظهر انه من كسبه لاحتمال انه مال العير فاذا ظهر انه للعبد بالبيعة في شدي يأخذ خلاصة ط وانما كان المراد بالطالم هذا المالك لان الكلام في طلبه هو فانه بعده مخرج عليه أي قوله ولو كانت الوديعة سيفا لم يبدل عليه قول المصنف في المنع لما د من الاعانة على الطالم (قوله فلو كانت) تفريع على عدم الصمان بالمع عند طالب الطالم وحاصله انه لا يضمن بطالب صاحب الوديعة حيث كان طالما باب

ولو بعلامة منه على الظاهر (قادر على تسليمها مضمن والا) بان كان عاجزا أو خاف على نفسه أو ماله بان كان مدعوا بانه معها ابن ملك (لا) يضمن كطالب الظالم (فلو كانت الوديعة سيفا أراد صاحبها ان يأخذها

كانت الوديعة سيفاً فطالبه ليقبل به رجلاً فطالبها بغير حق ولو بما هذا أو امرأة أو صبياً فلو منعه لا يضمن لكون الطالب ظالماً ومثل السيف كل مؤذٍ بما يظهر (قوله ليضرب به رجلاً) أي مظلوماً ولو بما هذا أو امرأة أو صبياً ط (قوله إلى أن يعلم الخ) بلوشك فيما ذكر لا يعد بمنعه ظالم ولا يضمن به إلا أنه كذا يفاد من مفهومه ط (قوله كلاً أو دعت) أي بالكاف ليفيد أنه مشال غير محصن فثله كل ما كان في معناه فيما يظهر قال في الاشياء لا يجوز للمودع المانع بعد الطالب إلا في مسائل لو كان سيماً ليضرب به ظالم ولو كان كتاباً فيه اقرار بمال الغير أو قبض اه (قوله أي موت المودع) بفتح الدال مجهلاً أما تجهيل المسالك فلا ضمان والقول للمودع يمينه بلا شبهة قال الخاتوني وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه (أقول) الظاهر أنه منه لقوله هم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فادامات مجهلاً يضمن ما زاد وقد أدت به رملى لمخصا قال ط من الوديعة الزائد من الرهن على مكرار الدين فيضمن بالموت عن تجهيل وتكون الوديعة ونحوها كدين المحقة في خاص ربه العرماء لان اليد المجهولة عند الموت تنقلب يدي مالك ولأنه لم يمت ولم يبين صار بالتجهيل مستهلكاً لها اه قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستبضع وكل من كان المال بيده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون ديناً عليه في تركه لأنه صار مستهلكاً للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلاً ان لا يبين حال الأمانة ككافي الاشياء * وقد سئل الشيخ عمر بن نعيم عما لو قال المريض عدي ورقة في الخافوت فلان ضمنها ذراهم لا أعرف قدرها فمات ولم توجد فأجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم يعرف الأمانة بعينها اه قال الجوى وفيه تأمل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ولينظر ما وجه التأمل * وفي نور العير لو مات المودع مجهلاً يضمن يعني لو مات ولم يبين حال الوديعة أما إذا عرفها الوارث والمودع يعلم أنه يعرف فمات لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر الطالب لو فسر هابان كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونه ما عنده وفي الذخيرة قال ربه سامات المودع مجهلاً وقالت ورثته كانت قائمة يوم موت المودع ومعرفة ثم هلكت بعد موته صدق ربه ساهو الصحيح اذ الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته مردها في حياته أو تلفت في حياته لا يصدقون بل يبنونه لموته مجهلاً فيقر الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال في حياته رددتها يقبل اذ الثابت بيمينه كالثابت بعيان اه (قوله الا اذا علم) بالبناء لا لفاعل وضميره للمودع بالفتح الذي مات مجهلاً واذا قال الوارث رددتها في حياته أو تلفت في حياته لم يصدق بل يبنونه ولو برهن ان المودع قال في حياته رددتها يقبل اه قال الجوى في شرحه وفي الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلاً بان لا يعرفها الوارث أما إذا عرفها والمودع يعلم أنه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن اه وذلك بان سئل عنها قال عند فلان علمها * قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيح جواب سؤال والذي تحرر من كلامهم ان المودع ان أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوصر فلا يخفى ما ان يعرفها الورثة أولاً فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخفى ما ان تكون موجودة أولاً فان كانت موجودة وثبت انها ودية ما يبنونه أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم أنه في هذه الحالة مات مجهلاً فصارت ديناً في التركة لأصحاب الديون صاحبها لان هذا عدم وجودها أما عند قيامها فلا شك ان صاحبها أحق بها فان لم توجد فبنيت في دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات مجهلاً أخذ صاحبها الموجود ورجميع بالمفقود في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلهما والا فقيمة تم افعالين بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى التمرناوي * وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله اذا قام الودع بيمينه على الايداع وقدمت المودع مجهلاً لا ودية ولم يدكرها في وصيته وولد كرهاها الورثة فصمخ في تركته فان أقام بيمينه على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينتهم ولا يقبل قول

ليضرب به رجلاً ظالم اذ له المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الرأي الاول وانه ينتفع به على وجه مباح جواهر (كألو اودعت) امرأة كتاباً فيه اقرار منها للزوج بمال أو بقبض مهرها منه) فله منعها لئلا يذهب حديق الزوج خاتبة (ومنه) أي من المانع ظالماً (موته) أي موت المودع (مجهلاً فإنه يضمن) فتصير ديناً في تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وأنا علمتها وهلك

الورثة أن مورثهم ردها لانه لم يمتهم ضمانهم فلا يبرقون بمجرد قولهم من غير بينة شرعية على أن مورثهم ردها اه
 وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكة او انه تلف منه وأقاموا بينة على انه
 قال ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك إذا أقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال
 هذا المال لفلان عندى وديعة أو قرض أو قبضة لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه
 ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لضمان عابهم ولا في تركته اه (أقول) وفي قوله أو قرض نظران حمل على
 أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مائلا ببذله وإذا هلك يهلك عليه بعد قبضه إلا أن يحمله على
 ان المسالك كان استقرضه ووضعه عند الميت أمانة فإبنتأمل هذا وفي حاشية الاشباه للبيري عن منية المفتي ما نصه
 وارث المودع بعد موته إذا قال ضاعت في يد مورثي ما كان هذا في عياله حين كان مودعا يصديق وان لم يكن
 في عياله لا اه (قوله صدق) يعني لو ادعى الطالب التجهيل بأن قال مات المودع مجهلا وادعى الوارث أنها
 كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم دأبت بعد موته فأنقول للطالب في الصحيح إذا الوديعة صارت ديناً في
 التركة في الظاهر فلا يصدق الوارث كافي جامع الفصولين والبرازية كما علمت (قوله ومات) كانت عنده أي عند
 المورث يعني أن الوارث كالمودع فيقبل قوله في الهالك إذا مسرهما فهو مثله إلا انه خالفه في مسألة وهي قوله
 الآتي الأفي مسألة وهي الخ (قوله إلا إذا منعه) أي المودع السارق يعني ان المودع بعد ما دل السارق على
 الوديعة بخفاء السارق ليأخذها فذمه فأخذها السارق قهراً لا يضمن قال في الخلاصة المودع انما يضمن إذا دل
 السارق على الوديعة إذا لم ينع من الأخذ حال الأخذ فان منعه لم يضمن اه (قوله إلا إذا منعه) أي المودع
 السارق إذا أخذ كرها فصولين وهو استثناء من قوله والمودع إذا دل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنها
 الرهن إذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته كافي لانقره وى والمراد بالضمان أي الزائد كما قدمناه
 عن الرمي وكذا الوكيل إذا مات مجهلا كما يؤخذ مما هنا به أدنى الحامدي بعد الطبري وفي اجارة البرازية
 المستأجر يضمن إذا مات مجهلا ما قبضه اه سائحاني ومنها المأمور بالدفع إذا مات مجهلا كافي التنقيح لسيدى
 الوالدرجه الله تعالى وفيه الاب إذا مات مجهلا يضمن لكن صحح عدم ضمانه إذا الاب ليس أدنى حالاً من الوصى
 بل هو أوفى حالاً من الوصى حيث لا يضمن الا إذا كان الاب عن ياً كل وهو البنات كالفلاحين والاعراب
 فالقول بتضمنه اذ مات مجهلا ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا ابنته فليكن
 التعويل على هذا التفصيل ومثله الجدل كما هو اه ملخصاً (قوله فأنقلب مضومة بالموت عن تجهيل)
 ويكون أسوة الغرماء يبيري على الاشباه (قوله ومفاوض) عطف خاص وكمرتهن انقره وى وتقدم عنه (قوله
 الأفي عشر على مافي الاشباه) وعلى مافي الشرع لا على الوهانية تسعة عشر كما توقف عليه وفيه شبه اعتراض
 على المصنف حيث اقتصر في الاستثناء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الاشباه صارت عشرة * وعبرة
 الاشباه الوصى إذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والاب إذا مات مجهلا مال ابنه والوارث إذا
 مات مجهلا ما أودع عند مورثه وإذا مات مجهلا لمألفته الرجح في بيته أو لما وضعه مالكة في بيته بعير علمه وإذا
 مات الصبي مجهلا لما أودع عنده محجوراً اه ملخصاً وقد مناقر يرباذا كراب والجدة فلا تنس ومن السبعة
 الباقية أحد المتفاوضين ويأتى للشارح اعتماد الضمان ونذكر تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ناظر أودع
 غلات الوقف) عبارة الدور قبض وهي أولى تأمل والذي في الاشباه الناظر إذا مات مجهلا غلات الوقف ثم
 كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب
 ووقع فيها كلام من وجهين * الاول أن فاضل خان قيد ذلك بمنولى المسجد إذا أخذ غلات المسجد ومات من
 غير بيان امان كانت العلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقاً لا بدليل اتفاق كلمتهم فيما إذا كانت المدار
 وقفا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من العلة قال الفقيه أبو جعفر إذا كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم على هذا

صدق هذا وما لو كانت عنده
 سواء الأفي مسألة وهي أن
 الوارث إذا دل السارق على
 الوديعة لا يضمن والمودع
 إذا دل ضمن خلاصة إذا
 منعه من الأخذ حال الأخذ
 (كافي سائر الامانات) فانها
 تنقلب مضومة بالموت عن
 تجهيل كثيرين ومفاوض
 (الأفي) عشر على مافي
 الاشباه منها (ناظر أودع
 غلات الوقف ثم مات مجهلا)
 فلا يضمن قيد بالعلة

الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميث بخصته من الغلة وإن لم يكن هو القيم إذا أن الاخوين أبحرا جميعا
فكذلك وإن أبحرا الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطالب به انتهى كلامه وهذا مستفاد من قولهم
غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط * قال في الاشباه من القول
في الملك وغلة الوقف على ملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل انتهى وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما إذا شرط ترك شيء
في يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا ملا علي رحمة الله تعالى * الثاني أن الامام الطرسوسي
في أنفع الوسائل ذكر بحثا أنه يضمن إذا طالب به المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطالب فان
محمود امعروفا بالامانة لا يضمن والا ضمن وأقره في البحر على تعييد ضمانه بالطالب أي فلا يضمن بدونه أما به
فيضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسمعيل الخائف لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن
وإن لم يطالب به المستحق لأنه لمساتم مجهلا فقد ظلم وقيد بحسب ما إذا لم يمت فجاءة أما إذا مات على غفلة لا يضمن
لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره الشارح وعدم تمكنه من البيان لو مات فجاءة إنما
يظهر لو مات عقب قبضه الغلة كما يأتي * والحاصل أن المتولي إذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في
تركته ولم يعلم ما صنع بها لا يضمنها في تركته مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد
طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وإنما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون
مالسكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تعييد قاضيان أو إذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما
بحثه الطرسوسي أو إذا كان مونه بمرض لا فجاءة كما بحثه في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف أموال
مات مجهلا لمال البذل أي ثمن الأرض المستبدلة أو لمين الوقف فانه يضمن مونه مجهلا بالأولى كما قال الشارح
عن المصنف وبه يعلم أن إطلاق المصنف والشارح في محل التعييد فتنبيهه (قوله) لأن الناظر لو مات مجهلا لماسق
البذل ضمنه) أم لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر عن المحيط لوضاع الثمن من المستبدل لضمانه عليه اه
وهذا صريح في جواز الاستبدال بالدرهم والدنانير فلا يشترط كون البدل عقارا وهو ينافي ما قدمه في الوقف
من اشتراط كون البدل عقارا أفاده أبو السعود في حاشية الاشباه ط (أقول) لكن قدم الشارح في الوقف
عن الاشباه أنه لا يجوز استبدال العامر الا في أربع قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة
٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بأن يصبر بامر الساطان تبعه التراجع صدر الشريعة اه فليحفظ
اه ونقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه (قول) وعليه المأول (قوله اشباه) قال بحسبه الجوى
البدل بالبدال المهمة ثمن أرض الوقف إذا باعها بمسوخ الاستبدال كما مر حبه في الحاشية قيد بالتجهيل ادلو علم
ضياعه لا يضمن قال في الذخيرة أن المال في يد المستبدل أمانة لا يضمن بضياعه اه واعلم أن الموت عن
تجهيل لأنه الأصل في الامانات إذا حصل الموت فيها عن تجهيل فافهم ويستفاد من قولهم ادمات مجهلا لمال
البدل يضمن جواب واقعة الفتوى وهي أن المتولي ادمات مجهلا لعين الوقف كما إذا كان الوقف دراهم أو
دنانير على القول بجوازه وعليه عمل الروم أن يكون صامنا لانه إذا كان يضمن بتجهيل مال البدل فبتجهيل عين
الوقف أولى ذكره المصنف في منحه مع زيادة ايضاح (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل
أهل الروم كما علمت (قوله قاله المصنف) أي في منحه (قوله وأقره ابنه) الشيخ صالح (قوله وقيد) أي صاحب
الزواهر (قوله مونه بحسب الفجاءة) لعدم تمكنه من البيان فليكن حاسبا طاعا قلت: إذا مسلم لو مات فجاءة عقب
القبض تأمل وهذا راجع الى المتن في البحث في غلة المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي لاني
مال البدل وعين الوقف حيث قال لكن يقول العبد الضعيف ينبغي أن يقال ادمات فجاءة على غفلة لا يضمن
لعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حاسبا طاعا وان مات بمرض ونحوه فانه يصح أن لا يتمكن من بيانها ولم يبين وكان
ما زما لها طاعا فيضمن اه وكان الاولى تقديم هذه المسئلة هنالك (قوله ورد ما بحثه في أنفع الوسائل) كما
سمعتة قرى بما وما ذكره ابن المصنف من الرد وحاصل ما ذكره بحثا تفصيلا ان حصل طالب المستحقين منه المال

لان الناظر لو مات مجهلا
لمال البدل ضمنه اشباه
أي لثمن الأرض المستبدلة
قلت فاعين الوقف بالأولى
كالدراهم الموقوفة على
القول بجوازه قاله المصنف
وأقره ابنه في الزواهر وقيد
مونه بفجاءة فلو
بمرض ونحوه ضمن له يمكنه
من بيانها فليكن حاسبا
طاعا فيضمن ورد ما بحثه في
أنفع الوسائل فتنبيه

وأخرجني مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طالب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أيضا ان كان مجهودا بين الناس
 معروفا بالديانة والامانة لاضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال في يده ولم يفرقه ولم يمنع من ذلك
 مانع شرعي يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو قوله (أقول) هو لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث
 لم يبين قبل موته فكان حابسا لها ظلمما فيضمن سواء طالب منه أولا ولا تدخل لكونه مجهودا أو غيبا مجهودا ولو
 كان مجهودا لبيته قبل موته في مرضه وخاص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق قال
 العلامة الرملي العمل باطلاقهم متعين ولا نظار لما قاله الطرسوسي وينبغي أن يقال ذلك فها قال ابن المصنف
 في زواهره اه ثم ان هذا من المؤلف خا طم مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلا غلات المسجد
 وأما اذ مات مجهلا استحقاق المستحقين ففيه اختلاف المشايخ وما عليه مشايخ المذهب أنه يضمن مطلقا خلافا
 لتفصيل الطرسوسي والحاصل أن بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين ولا تنس ما قدمناه
 قريباً من حاصل الكلام في هذه المسئلة والسلام (قوله ومنها قاض مات مجهلا لآمال) قال المصنف
 في شرح تحفة الاقران اذا خا طم الامين بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن الا في مسائل
 لا يضمن الامين بالخا طم القاضى اذا خا طم ماله بماله غيره أو مال رجل آخر والمتولى اذا خا طم مال الوقف بمال
 نفسه وقيل يضمن اه واعلم أن ما ذكره المصنف تبس في الاشياء من أن القاضى اذا مات مجهلا لآمال أو مال
 البيت لا يضمن لكنه يخالف لما في جامع الفصولين من السابع والعشرين لو وضع قاض مال اليتيم في بيته
 ومات مجهلا يضمن لانه مودع ولودعه القاضى الى قوم ثقة ولا يدري الى من دمع يضمن اذا مودع غيره اه
 تأمل وفيه أيضا ولا يضمن الوصى بموته مجهلا ولو خا طم بماله ضمن وصون الاب بموته مجهلا ولو وضع
 للقاضى مال اليتيم في بيته ومات مجهلا يضمن لانه مودع الخ (أقول) لعل وجه الصمان كونها لا تختص
 الورثة فالغرم بالعلم ويقهر من هذا الوصى اذا وضع مال اليتيم في بيته ومات مجهلا يضمن لان ولا يتسدد
 تكون مستدرة من القاضى أو الاب ضمانه بالاولى وفي الخبير به وفي الوصى قول بالضمان ويأتى تمام
 الكلام على ذلك قريباً ان شاء الله تعالى (وأقول) وكذا العاصب كذا كره الكيل في فصل الشهادة على
 الارث وكذا المستأجر كفي البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضا (قوله ولا بد منه) ويؤيده قول
 جامع الفصولين مات المودع ولا تدري الوديعة بعينها صارت ديناً في ماله وكذا كل شيء أصـ له أمانة وتخصـ يل
 الاشياء وعبرة الظهيرة والفصولين (قوله لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا يضمن) وقد منا وجهه وكذا اذا
 جن جنونا لا ير جى برؤه كذا في شرح البيرى معر يان خزنة الاكل أبو السعود انكن ذكر قاضخان عن
 ابراهيم بن رستم لو مات القاضى ولم يبين ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شرعاً بلالية وفي البرازية اذا قبض
 ماله ووضع في منزله ولا يدري أين وضعه ومات يضمن الا اذا قال للقاضى حال حياته ضاع أو افقته عابه
 لا يضمن اه تأمل (قوله ومنها سلطان أودع الخ) وذلك انما يكون قبل القسمة (أقول) وكذا اذا
 مات مجهلا أموال اليتيم عده كفي العمدادية قال ط ومنها الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كفي جامع
 الفصولين ومنها الاب اذا مات مجهلا لآمال ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما أودع عند مورثه وهذه لم يفرزها
 صاحب الاشياء لاحد ومنها اذا مات مجهلا لآماله ما ألقه الريح في بيته ومنها اذا مات مجهلا لآماله ما وضعه ماله في
 بيته بعير علمه كذا في الاشياء قال السيد الحوى والصواب بعير أمره كفي شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل مالا
 يعلم ومنها اذا مات الصبي مجهلا لما أودع عده مجهور لانه لم ياترم الحفظ وهي السنة تمام العشرة وكذلك
 اذا بلغ ثم مات الآن يشهدوا أنهم في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصدا والمعتوه كالمبي في ذلك وكذا
 البيرى أنه اذا مات الصبي بعد البلوغ ولم يد رمتي هاتكت الوديعة ولم يعلم كيف حاله لم يوجب قاضى ضماناً
 في ماله بالعقد الموقوف حتى يقيم المدعى بيته يشهدون أنهم رأوه في يده بعد البلوغ اه (قوله وليس
 منها مسألة) أحد المتفاوضين (د كرمج) في كتاب ثمرة الاصل مسألة رابعة وهي أن أحد المتفاوضين

(و) منها (قاض مات مجهلا
 لآمال البيتاني) زاد في
 الاشياء عنده من أودعها ولو
 بد منه لانه لو وضعها في بيته
 ومات مجهلا يضمن لانه
 مودع بخلاف مال الوادع
 غيره لان القاضى ولاية
 ايداع مال اليتيم على المعتقد
 كفي تنوير البصائر في حفظ
 (و) منها (سلطان أودع
 بعض الغنمية عند غار ثم مات
 مجهلا) وليس منها مسألة
 أحد المتفاوضين على المعتقد

اذا مات ولم يبين المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه كافي المنبسط نقلا عن تهذيب الواقعات للحسام
 الشهيد وهكذا في الولوالجية ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين
 حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح
 انه يضمن نصيب صاحبه انتهى والعلامة السكال بن الهمام قال في كتاب الشركة الامين اذا مات مجهلا يضمن
 الا في ثلاث وجعل عدم ضمان المتفاوض منها ثم صرح في كتاب الوقف بان المستثنى ثلاث وسكت عن ضمان
 المتفاوض وأورد بدله غيره فليوفق (أقول) بن الله التوفيق غايته الحل على اختلاف الروايتين ولكن يدعيه
 تعليل قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه ويدل عليه ما نصه في القنية مات أحد المتفاوضين
 ومال الشركة دون على الدام ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كلومات مجهلا لعين انتهى فظهر أن هذا هو
 المذهب وان ما ذكره الحق السكال ضعيف قال المصنف تبع للبحر وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده
 ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل
 الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الحانية من الوقف وبه يتضح أن ما في الفتح وبعض الفتاوى ضعيف
 وان الشريك يكون ضامنا بالموت عن تجهيل منانا أو مفاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب
 مجهلا لمال المضاربة أو للمشتري بما الهام قال في البرازية من النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى ما ذكره
 وفي دعاوى مال الشركة بسبب الموت مجهلا لا بد أن يبين انه مات مجهلا لمال الشركة وأما المشتري بما الهام ومال
 الشركة مضمون بالمثل والمشتري بما الهام مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لمال
 المضاربة أو له شترى بما الهام وهذا صرح في الصمان فاذا أقر في مرضه أنه ربح ألعائم مات من غير بيان لا ضمان
 الا اذا أقر بوصوله اليه كافي قاضيان من كتاب المضاربة (قوله لما نقله المصنف هنا في الشركة) ونقله صاحب
 البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عدائا أو مفاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات
 المضارب مجهلا كما علمت (قوله وأقره محشوها) أي أقر الصواب محشوا والاشباه (قوله فبقى المستثنى تسعة) أي
 بخروج الشريك من العشرة وهي الثلاثة المذكورة في المصنف والستة المذكورة في الاشباه (قوله وزاد
 الشربلالي في شرحه للوهبانية على العشرة) أي بزيادة مسألة أحد المتفاوضين على ما تقدم (قوله الجدد) قلت
 يفهم من ذلك ان الأب فان أحكامه أحكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها وقد مراد كرها (قوله ووصيه ووصي
 القاضى) هم اذا اخلان في الوصى في كلام الاشباه فلا وجه لزيادة ما ذكره الا أن يقال جملته على وصي الأب
 لبيان التفصيل لا لبياض فتأمل (قوله وستة من المحجورين) أي والسابع وهو الوصى المحجور عليه مذكور
 هنا (قلت) وهي تعلم من ذلك الوصى ط أي لو أودع عندهم وما توافوا مجهلا ولا ضمان عليهم والستة من
 المحجورين وهم ماعد الصغر وأما أسقطه لانه مذكور في الاشباه ومراده الزيادة على ما في الاشباه فادهم
 (قوله لان المحجورين سبعة) أي وقد قدمنا مالو كالموادع صبي أو هي من الصور التي ذكرها في الاشباه ولم
 يذكرها شارحها (قوله فانه) أي المحجور الصغر مسألة الصغر من العشرة التي في الاشباه الا أن يقال عددها
 باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل أو يقال ان مراده بمحجورين سبعة وان مراده بستة منهم
 ماعد الصغر لانه مذكور في الاشباه ولذا قال وستة من المحجورين (قوله ورق) قال في الظهيرية لو أن عبدا
 محجورا عليه أودعه رجل مالا ثم أعتقه الولي ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود
 بقيام الوديعة بعد العتق أم لا وان مات وهو عبدا لا شيء على مولاه الا أن تعرف الوديعة وترد على صاحبها
 (قوله ودين) بغض الدال وسكون الياء (قوله والمعتوه كصبي) قال في تلخيص الجامع أودع صبي محجورا
 يعقل ابن اثنتي عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان انتهى ولعله قصد بكاف التشبيه الاشارة الى
 ما يأتي عن الو-ير تأمل وعمل في الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلتزم الحفظ ثم قال وان بلغ
 ثم مات مكذبا لا أن يشهد وانما في يده بعد البلوغ لروا المانع وهو الصبي والمعتوه كالصبي في ذلك فان

لما نقله المصنف هنا وفي
 الشركة عن وقف الحانية
 أن الصواب أنه يضمن
 نصيب شريكه بموته مجهلا
 وخلافه غلط قلت وأقره
 محشوها فبقى المستثنى تسعة
 وليحفظ وزاد الشربلالي
 في شرحه للوهبانية على
 العشرة تسعة الجدد ووصيه
 ووصي القاضى وستة من
 المحجورين لان المحجورين
 سبعة فانه لصغر ورق وجنون
 وغفلة ودين وسفه وعته
 والمعتوه كصبي

كان مأذونا لهما في ذلك ثم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا اه وبه تنضح عبارة الشارح (قوله وان بلغ) أي الصبي ومثله اذا افاق المعتوه كما يؤخذ مما سلف (قوله مأذونا لهما) أي في التجارة كقبي البيرى عن خزنة الاكل أو في قبول الوديعة كقبي الوجيز فان عبارته كقبي الجوى فان كان مأذونا لهما في ذلك ثم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا اه ونص في الهندية على ضمائه في صورتين اجماعا ط (قوله ثم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا) هذا نشر على سبيل اللف وهذه ثرة تشبيه الشارح المعتوه بالصبي دون غيره لأن ثمرته جعل السبعة ستة بتدخل العتة في الصغر لان الصبي المحجور عليه من عشرة الاشياء (قوله شرح الجامع) أي الكبير وقوله الوحيد بدل من شرح فان اسمه الوحيد (قوله قال) أي الشرع بل لا يبلغ أي المستثنى (قوله تسعة عشر) أي بناء على عد المفارص منها وهو غلط كما تقدم نقله عن قاضي حان (قوله ونظم الخ) أي نظم التسعة وبقيعة عشرة الاشياء (قوله وهي) أي الايات الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله والعين) مفعول مقدم ليحصر والجملة حال أي كل أمين مات والحال انه يحوز العين وما وجدت تلك العين بعينها فتصير ديننا فضمير وجدت وتصير راجعان الى العين وكلمة ما فاقية وضمير يحصر للأمين ومعهناه يحفظ (قوله وما وجدت) أي العين الامانة عينا أي معينة مشخصة (قوله تصير) بالبناء للجهول (قوله ثم مغاوض) هذا على خلاف المعتمد كما قدمناه (قوله ومودع) بكسر الدال اسم فاعل من أودع أي سوى مودع مال اليتيم يعنى اذا خرج السلطان الى العزو وغنمو وأودع بعض العنينة عند العائدين وما لم يبين عند من أودع لاضمان عليه قاله أبو الطيب (قوله وهو المؤمر) أي الذي جعل أميراً على الجيش فان ذلك له قبل القسمة فالأمر بصيغة اسم المفعول (قوله ألفت الریح) أي في تلك الدار شيئاً (قوله لو لقاء) بدرج الهزنة (قوله ملك) جمع مالك (قوله بها) أي بالدار (قوله ليس يشعر) تبسع به صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بان الصواب بغير أمره كقبي شروح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم اه وقد مرناه قريبا فكأن عليه أن يقول في النظم ليس يأمر (قوله جميعا) يعنى أن وصى الاب والجد والقاضى لا يضمن وايس المراد أن الجميع أوصوا اليه وقد مر الكلام على ذلك ويأتى قريبا ان شاء الله تعالى (قوله وصحجور) بأنواعه السبعة فان كان المراد من المحجور ستة كما قدمه يكون الموجود في المظلم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا مات مجهلا لمّا أخبره المورث به من الوديعة (قوله يسطر) خبر بلمتد المحذوف أي وهذا يسطر لحفظه ويسطر تخفف قال امر الشحنة وفي التبيين قاعدة استثنى مهام مسائل فالقاعدة قال في البدائع لو مات المضاف ولم يوجد مال المضاربه فانه يعود دينه في مسائل المضارب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دين في تركته لا يصار بالتجهيل مستهلكا للوديعة ولا تصدق زوجته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال الحياة أو علم ذلك تكون تلك الامانة في يد وصيه أو يدوارته كما كانت في يده ويصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته والمسائل الثلاثة المستثناة ذكرها بعد القاعدة في التمهيد فإلا عن واقعات الماطفي الامانات بتقلب مضمونة بالموت اذ الم بين الا في ثلاث مسائل احدها متولى الا وقاف اذا مات ولم يعرف حال غلظتها الذي أخذ ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى العزو وغنمو وأودع بعض العنينة عند بعض العائدين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة ٣ ان أحد المتفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة اه وقد علم ذلك مما قدمناه قريبا (قوله وكذا لو خاها المودع) خاها مجاورة كقبي بقمع أو بمجارة كقبي بمانع (اعلم) أن الخلط على أربعة أو خمسة بطريق المجاورة مع تيسر التمييز كخلط الدواهم البيض بالسود والدواهم بالدبابير والجوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو له قبل التمييز ذلك أمانة كقوله هلك قبل الخلط وخالط بطريق المجاورة مع تيسر التمييز كخلط الحنطة بالشعير وذلك يقطع حق المالك ويوجب الضمان في الصحيح وقبل لا يقطع حق المالك عن الخلوط بالاجماع هاء يكون له الخبار وقبل القباس أن

وان بلغ ثم مات لا يضمن
الا أن يشهدوا انها كانت
في يده بعد بلوغه لزال
المانع وهو الصبا فان كان
الصبي والمعتوه مأذونا لهما
ثم ما قبل البلوغ والافاقه
ضمنا كذا في شرح الجامع
الوجيز قال فبلغ تسعة عشر
ونظم عاطفا على بيتي
الوهانية بيتين وهي
وكل أمين مات والعين يحصر
وما وجدت عينه او دينه نصير
سوى متولى الوقف ثم
مغاوض
ومودع مال الغنم وهو
المؤمر
وصاحب دار ألفت الریح
مثل ما
لو لقاء ملكهم ليس يشعر
كذا والدجد وقاض وصيهم
جميعا ومحجور فوارث يسطر
(وكذا لو خاها المودع)
بحسنها أو بغيره (بماله)
أومال آخران كمال (بغير
اذن) المالك

٣ قوله أن أحد الخ لعل
الظاهر اسقاط لفظ أن أو
زيادة لاضمان عليه بعد
قوله مال الشركة فليحرج
اه محذوف

يكون المخلوط ملكا للخالط عند أبي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير * وخلط الجنس بخلافه مما رجة تكلموا الخلل
 بالشيرج وهو دهن السمسم والخل بالزيت وكل مائع بعير جنسه وأنه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان
 بالاجماع * وخلط الجنس بالجنس مما رجة كخلط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن
 باللبن أو خلط الجنس بالجنس مجاورة كخلط الحنطة بالحنطة أو الشعير بالشعير أو الدراهم بالدرهم البيض
 بالدرهم الأبيض أو السود بالسود فعند أبي حنيفة هو استهلاك مطلقا لا سبيل لصاحبه الا تضمن المودع
 مثله أو قيمته وصار المخلوط ملكا للخالط ولا يباح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة
 ولو أبرأه سقط حقه من العين والدين وعنددهما لا ينقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخياران شاء
 ضمن الخالط مثله وإن شاء شاركه في المخلوط بقدر دراهمه لأنه بكمه الوصول الى عين حقه صورة
 وأمكنه معى بالقسمة وكان استهلاكه من وجه فيميل الى أيهما شاء لأن القسمة فيما لا تتفاوت أحاده افرار
 وتعيين من حق ملك كل واحد من الشريكين أن يأخذ حصته حينما من غير قضاء ولا رضا فكان امكان
 الوصول الى عين حقه قائما معى فيخير له أنه استهلك من كل وجه لأنه فعل بتمذره مع الوصول الى عين
 حقه ولا يكون الاستهلاك من العباد أكثر من ذلك لان اعدام الخلل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضمنا
 زياحي وممكن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل ناعلا أكثر وقال محمد رحمه الله تعالى
 يشاركه كل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الاكثر أو بوحنيفة
 رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتشريك في الكل هدية
 ولو خلط المتولى ماله بمال الوكيل لم يضمن وفي الخالص لا يضمن وطريق خروجه من الضمان الصرف في
 حاجة المسجد أو الرفع الى الحاكم متى * القاصي لو خلط ماله بماله لم يضمن وكذا ماله لو خلط ماله
 بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته يجهلا ولو خلط بماله ضمن
 (يقول الحنفية) وتضمنه فلا عن المتقاضي أيضا أن الوصي لو خلط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال
 أبو يوسف اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله فضاع لا يضمن نور العيني من أو اخر السادس والعشرين * ونحط
 الاستحسان عن الخيرية وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فأفاد أن المرجح عدمه والحاصل أن من لا يضمن
 بالخلط بماله المتولى والقاصي والسماز بمال رجل آخر والوصي وينبغي أن الالب كذلك ويده ما في جامع
 الفصول لا يصير الالب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذه بلائشي لو سحنا جوا ولا لو أخذه لحفظه ولا يضمن الا اذا
 أتلفه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كقيد في الفصول
 العمادية وفي الهدية ولو خلطت الغضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه مائع حقيقة عمدا خلط فيكون على
 الخلاف المذكور كوفي التبيين * وفي الفناوى العتابية ولو كان عنده حنط وشعير لو احدث خلطهما
 ضمنهما كذا في الترخامة وإن كان الذي خلط الوديعة أحدا من هو في عبالة كزوجته وابنه والاضمان عليه
 والضمان على الخالط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العيني اذا خلطها العير
 ويضمن الخالط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن شاء أضما الخالط وإن شاء أخذ العيني
 وكذا بشر يكتن سواء كان الخالط كبيرا أو صغيرا كذا في السراج الوهاج حوا كان أو عدا كذا في الذخيرة
 وقد قالوا انه لا يسع الخالط كل هذه الدناير حتى يزدى مثالا الى أن يأمرا وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر
 عليه فان تراضيا على أن يأخذها أحدهما أو تدفع قيمة مال الاخراج وإن أبى بذلك أو أبى أحدهما وقالوا
 ينبع ذلك فباعها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصة فان كان المخلوط حنط وشعير أصرب صاحب الحنطة
 بقيمة واحدة مخلوطة وضرب صاحب الشعير بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاج اه (قوله
 بحيث لا تميز) أى أصلا كخلط الشعير مع الزيت أو مع التمسك كمثل به الشارح بقوله الابكفة كحنطة
 واستفاد منه أن المراد عدم التمييز عدمه على وجه التيسير لا عدم امكانه مطلقا كفى البحر (قوله ضمنها

(بحيث لا تميز) الابكفة
 كحنطة بشعير ودرهم جيا
 بزيت مجتبى (ضمنها)

لاستهلاكه بالخاط (وان باذنه اشتركا)
لا يباح تناولها قبل أداء
الضمان وصح البراء ولو
خاطه بردي مضمنه لانه عيبه
وبعكسه شريك لعدمه
محتى (وان باذنه اشتركا)
شركة أملا (كلوا اختلطت
بغير صنعه) كأن انشق
الكيس لعدم التعدي ولو
خاطها غير المودع ضمن
الخاط ولو صبر ولا يضمن
أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضها
فرد مثله نخاطه بالباقي)
خاط لا يتميز معه (ضمن)
الكل لخاط ماله بها فلو أتى
التميز أو أنفق ولم يرد أو
أودع وديعتين فأنفق
احدهما ضمن ما أنفق
فقط مجتبي وهذا الم يضره
التبعيض (وإذا تعدى
عليها) فليس فوجها أو ركب
دابتها أو أخذ بعضها (ثم
رد) عينه إلى يده (حتى زال
التعدي زال) ما يؤدي إلى
(الضمان)

لاستهلاكه بالخاط) وإذا ضمنها لم يكن لها ولا يباح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أي حنيقة
كأقدمناه (قوله وصح البراء) فلو أبرأه سقط حقه من العين والدين كما قدمنا (قوله ولو خاطه) أي الجيد
(قوله مضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد (قوله وبعكسه) أي لو خاط ردي أو الوديعة بجيدها (قوله
شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبي وأنص عبارة لو خاط الوديعة بماله حتى لا يتميز بضمها ولا سبيل
للمودع عليها عند أي حنيقة وجه الله تعالى وعندهما يشركه إلى أن ذكر ولو صب الردي على الجيد يضمن
مثل الجيد لانه تعيب وفي عكسه كان شريكاً لأن الردي لا يتعيب بالجيد اه فقد فرعه على قولهما القائلين
بان الخطأ سبب الشركة ثم استثنى منهما إذا خاط الردي بالجيد وهو صحيح كما علمت مما قدمناه وأما ما ذكره
هما مع اقتضاره على قول الامام فانه لا معنى له لانه اذا خاطه ملكه ووجب ضمانه ولو أراه عنده طاب سواء
خاطه بالجيد أو بالردي أو بالمائل الآن هذا في غير الوديعة أو قول مقابل المسبق من أن الخطأ في الوديعة
يجب الضمان مطلقاً اذا كان لا يتميز تأمل وتدبر (قوله لعدمه) أي عدم التعدي وهو علة لحدوث أي
ولا يضمن قال في المحقق هلك بعضها هلك من ماله ما جيعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل
واحد منهما كالمال المشترك اه (قوله كأن انشق الكيس) في صندوقه فاختلط بدرهما مشتركا أي
المودع والمودع في الخطوط حتى لو هلك بعضها هلك من ماله ما جيعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل منهما أبو السعود (قوله ولو خاطها غير المودع) أي سواء كان أجيباً أو من في عيانه كما علمت
(قوله ضمن الخطأ) عند الامام وقالان شاء ضمنها الخطأ وإن شاء أخذ العين وكما يشريكين كما قدمناه
عن الهندية (قوله ولو صبر) لانه من التعدي على أموال المالكين ولو كسر زجاجات العبر فان الضمان
عليه (قوله فرد مثله) قال ابن سماعة عن محمد بن ورجل أودع رجلاً ألف درهم فاشتري به مودعها ثم
استردها به أو شرأ وردها إلى موضعها فاضاعت لم يضمن وروى عن محمد بن أفضاها غريمه بأمر صاحب
الوديعة فوجد هازي ففردّها على المودع هلكت ضمن فارتخانية (قوله خاط لا يتميز) أي الباقي مع
الخاط (قوله خاط ماله بها) قال في البحر ضمن الكل البعض بالانفاق والبعض بالخاط لانه متعدي بالانفاق
منها وما رده باق على ملكه اه (قوله ولو أتى التمييز) كخاط الدراهم السود بالببيض أو الدراهم بالدنانير
فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع كقدمناه (قوله أو أنفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لانه حافظ للباقي
(قوله وهذا اذا لم يضره التبعض) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد كما في البحر وفيه قيد بقوله فرد مثلاً لانه لو لم
يرد كان ضاماً لما أنفق خاصة لانه حافظ للباقي ولم يتعيب لانه مما لا يضره التبعض لأن الكلام فيما اذا كانت
الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكبل والموزون اه قال الطحاوي ولم أره فيما اذا فعل ذلك فيما يضره
التبعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقته ان ما في يحرر اه (أقول) وتحريره ما قاله العلامة أبو الطيب
فردنا طفاً وإدما ع ٣ أحدهما فعيب تعيب الثاني أو باع بعض الفردة فيضمن الكل اه (قوله وإذا
تعدى) أي المودع عليها أما إذا هلك من غير تعدد فلا ضمان وشرط الضمان باطل كشرط عدمه
في الرهن أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أو ركب دابتها) أو استخرج عبداً أو أودعها غيره (قوله حتى
زال التعدي) بان رد الثوب إلى مكانه والدابة إلى مربطها وأخذ البعض برده إلى يده وترك استخدام العبد
واسترد الوديعة من الغير (قوله زال ما يؤدي إلى الضمان) وهو التعدي ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأنها أدت
إلى ركازة عبارة المصنف لانه يصير المعنى ثم زال التعدي زال ما يؤدي إلى الضمان هو التعدي
ولو أسقطه لكان أحسن كما وقع في العيني والدرر حيث قالوا وان زال التعدي زال الضمان بمعنى أن الوديعة
إذا ضاعت بعد العود إلى يده لم يضمن خلافاً للشافعي قال العيني لان الضمان وجب دوماً بالضرر الواقع وقد
ارتفع بالعود إلى الوفاق فلا يضمن وهذا قيد بما لم ينقصها الاستعمال فان بقهها ضمن أي النقصان
اصير وورثه بسبب الجزاء معاً على وجه التعدي كذا في شرح تنوير الادب وانما زال الضمان لانه مأثور

بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع أتى بالمأمور به كما اذا استأجره للحفظ شهر فاستترك
الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اه مخ (قوله اذا لم يكن من نيته العود اليه) فلو لبس
ثوب الوديعة ونزعه لم يلا من عزمه أن يلبسه ثم اثار ثم سرق لبس الا لا يبرأ عن الضمان بحرم من الجانيات معزيا
للظاهر يريه ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكتفي بمجرد دعواه العود وان لم يصدق صاحب الوديعة
وهو مذكور في العمادية وعمارته ولو أقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها فهل يكت لا يصدق الا بينة
فالحاصل ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق ورأيت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
فكذبه المودع فالقول قول المودع كفي الرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منعهها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد
على المالك كفي الحوائث الجوية (قوله أشباه) عبارة ما قالوا في المودع اذا لبس ثوب الوديعة ثم نزعه ومن
نيته ان يعود الى لبسه لم يبرأ من الضمان اه قال البيهقي هذا عجيب من المؤلف حيث قال قالوا المشهور بان
ذلك قول علماء اكافة مع علمه بان ذلك قول لصاحب الظهيرية وتخرج به وقد نقله عنه فيما يأتي ونصه عندي
المودع اذا لبس قميص الوديعة بغير اذن المودع فنزعه باللبس لا يوم فسرق القميص في الليل فان كان من
قصده أن يلبس القميص من العدل لا يهد هذا ترك الخلاف حتى لا يضمن اه وبه انتهى كلام البيهقي
(أقول) ويمكن انه أتى بلفظ قالوا للتهبري يؤيد ذلك قول صاحب الجرح عتب ذكره عبارة الخلاصة قوله
فراجع به لكن قال في الاخيرة لو وضع طبق وديعة على رأس الحب فوقع فيه ان وضع على وجه الاستعمال
ضمن والا فلا اه وفي جامع الفصولين وضع طبق الوديعة على رأس الحابية ضمن لو فيها شيء يحتاج الى
التغطية كخمس ودقيق ونحوه لانه استعمال صيانة لما فيها لا لولم يكن فيها شيء ولو وضع ثوبا على عيني ضمن
للاستعمال وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التعطية والا لانه مستعمل في الاول لا في الثاني اه
وأنت خبير بان ما في الاخيرة أعم فتأمل * (فرع) * رجل تناول مال انسان في حال حياته ثم رده الى
ورثته بعد موته يبرأ عن الدين ويبقى حق الميت في مظالمه اباه ولا يرجع له الخروج عنها الا بالتوبة
والاستغفار للميت والدعاء اه نور العين عن الحانية (قوله بخلاف المستعير والمستأجر) يعنى اذا تعدى في
المستعار والمستأجر بان استعار ثوبا يلبسه يومين ونزعه لا تسلم أو استأجر الدابة ليركبها أياما معدودة
أو ليحمل عليها أمتاء معاومة فركبها أو حملها أكثر من مائة ردها كما كانت لم يبرأ بخلافه فلو فرجه الله تعالى فيها
لاب البراءة منه انما تكون باعاده المالك حقيقة أو حكما ولم يوجد ذلك لان قبضهما لانفسهما بخلاف المودع
فان يده المالك حكما لانه عامل له في الحفظ زيلحى وقيل اذا استأجر الدابة داهبا وجائبا يبرأ وان داهبا فقط
لا يبرأ لان العتق قد انتفى بل وصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العتق بينهما شلحى قال في جامع
الفصولين مستأجر الدابة والمستعير لو نوى أن لا يردها ثم نسى لو كان سائرا عند النية ضمن لو هلك بعد
النية أمالو كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد أمينا اه (واعلم) أن ما شئ عليه المصنف تعالى لا يكتفى به
المقتضى به كفى الشرع بل لا يسهل احتراز عما ذكره في الدرر من أن منهم من قال المستعير والمستأجر اذا خالفوا ثم
عادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت مدة الابداع والاعارة باقية الخ (قوله فلو أزاله) أى التعدى
(قوله لعاملها لا لنفسها) وعالم البيهقي بانها مأموران بالحفظ بعمالة لا يستعمل أى المأذون فيه لا مقصودا
فاذا انقطع الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الفصولين ولو
مأمورا بحفظ شهر فغضى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذا عادوا الامر بالحفظ نذ
زال اه (قوله بخلاف مودع) لاحاجة اليه لانه أصل المسئلة المقصود نال ذكره ولكن انما ذكره لظاهر
عدها ويتضح الاستثناء في قوله الا في هذه العشرة ط (قوله ووكيل يبيع) بان استعمال ما وكي يبيعه ثم
ترك وضاع لا يضمن (قوله أو حفظ) تقدمت صورته فريضا (قوله أو اجارة) بان وكيه لو جرحه دابته

مطلب رجل تناول مال
انسان بلا أمره في حياته ثم
رده لورثته بعد موته

اذا لم يكن من نيته العود اليه
اشباه من شروط البينة
بخلاف المستعير والمستأجر
فلو أزاله لم يبرأ لعملهما
لانفسهما بخلاف مودع
ووكيل يبيع أو حفظ أو
اجارة

يخاف عليها منه وان لا يحضرها به الجود وأن لا يكون الجود لما الكهان وجدت هذه الشروط ضمن
والابان جدهم غير صاحبها أو عندهم حين يسأله من حالها من غير أن يطلب منه الرد أو طلب منه الرد عندهم
يخاف منه في جدها لا يضمن (قوله قبل) لعدم تناقضه فانه يقول اني بعد أن جددت لك الوديعة نسياناً أو طملاً
ثم نذكرت أو رجعت عن الظلم كان مدعيها إذا توردها بالبينة قبلت فيبرأ عن الضمان (قوله كالموهرن
الح) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة انه لا يصدق لك في عبارته سقطا ويدل عليه
ان الكلام في البينة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وعبارة الخلاصة بعد قوله لم يستودعني هكذا وفي
الافضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهالك لا يصدق في عبارته سقطا قال في الخاتمة وذكري المنتقى
اذا جدد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت بيته وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل
الجود وقال انما غاطت الخ فظهر ان فيما نقله صاحب البحر عن الخلاصة سقطا وفي الخاتمة أيضاً ولو جدد
المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها تبطل الجود ان قال ليس لك عندى وديعة قبلت بيته ويبرأ عن
الضمان ولو قال نسيت في الجود أو قال غاطت ثم أقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل الجود برئ اه (قوله
وقال غاطت) حال من الضمير في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجود لانه متناقض في دعواه ذلك لانه
حيث جدها زعم انه لا وديعة عنده فلا يتأتى الرد لاني أصل الوديعة فيحتاج الى التوفيق فاذا قال غاطت
أي أردت أن أقول رددتها فقلت لا وديعة عنده أي أولم تودعني شيئاً لا الوديعة التي قد أودعها عندي قد
انتهت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تودع شيئاً فيقبل حينئذ برهانه لارتفاع التناقض وكذا لو قال نسيت
أي حين سألتني عن الوديعة بعد ردها اليك سبت الايداع والرد فذلك قلت لك لم تودعني شيئاً ثم نذكر
وهذه بينتي على الرد تقبل (قوله أو ظننت أني دفعتها) أي وبعد الدفع لم أكن وودعاً فاصادق في قولك لك لم
تودعني لاني قد برأت من عديعتك بتسليمها اليك (قوله ولو ادعى هلاكها قبل جودها حلف المالك الخ) أي
عند القاضي بطالب المودع عند عدم إقامة البينة على الضياع من المودع لان كل من اذا أقر بشئ لم يملك
عند انكاره والمالك لو أقر بها لا يملكها قبل جود المودع اتفق الضمان فاذا أسكره يحلف فاذا حلف ضمنها
المودع لعدم ثبوت مدعاه فيضمن بجوده وان نكل برئ المودع لان النكول اقرار أو بذل على ما عرف
(قوله ما بعلم ذلك) لانه تحليف على غير فعله فيكون على العلم وذلك عند عدم إقامة البينة على الضياع من
المودع أما اذا أقام بينة فان كان قبل الجود تقبل لعدم التعدى والتناقض وان بعده لا تقبل لانه بالجود
غاصب ولم يرد الى المالك كما تقدم قال في الهندية اذا أقام رب الوديعة البينة على الايداع بعد ما جدد المودع
وأقام المودع البينة على الضياع فان جدد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعني في هذا الوجه
المودع ضامن وبينته على الضياع مردودة سواء شهد بالشهود على الضياع قبل الجود أو بعد الجود وان
جدد الوديعة بان قال ليس لك عندى وديعة ثم أقام البينة على الضياع ان أقام البينة على الضياع بعد الجود
فهو ضامن وان أقام بينته على الضياع قبل الجود فلا ضمان وان أقام بينته على الضياع مطلقاً ولم يتعرضوا
ليكونه قبل الجود أو بعده فهو ضامن اه (قوله فان حلف ضمنه) أي ضمن المالك المودع لعدم ثبوت
مدعاه فيضمن بجوده وان نكل برئ أي المودع لان النكول اقرار أو بذل كما سمعت (قوله وكذا
العارية) أي اذا ادعى المستعير هلاكها قبل جوده فان القاضي يحلفه على العلم (قوله ويضمن قيمتها يوم
الجود ان علم) الا صوب علمت أي القيمة لان الفاعل ضمير مؤنث متصل فتلزم التام ونقول في المنع قبله
عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الايداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر
وفيما نقله سقطاً كقدمناه قريماً فان ما أو أيتسه في الخلاصة موافق لما في العمادية فتنبه وأصل العبارة نصي
عليه بيمينه يوم الجود فان قال الشهود لانه لم يقيمة يوم الجود لكن قيمته يوم الايداع كذا نصي عليه بيمينته
يوم الايداع وعاره العمادية أنه لو جدد الوديعة وهلكت ثم أقام المودع بيمينته على قيمتها يوم الجود يقضي

(ولو جدها ثم ادعى ردها
بعد ذلك وبرهن عليه قبل)
وبرئ (كالموهرن انه
ردها قبل الجود وقال
غاطت في الجود أو نسيت
أو ظننت أني دفعتها قبل
برهانه ولو ادعى هلاكها
قبل جودها حلف المالك
ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه
وان نكل برئ وكذا العارية
متناهج ويضمن قيمتها يوم
الجود ان علم

٣ قوله ثم نذكرت لعل
الظاهر اسقاطاً ثم

بقيمتها يوم الخلود وان لم يعلم قيمتها يوم الخلود بقضى بقيمتها يوم الايداع يعني اذا أثبت الوديعة كذا ذكره
 في العدة اهـ ولذلك تعقب العلامة المقدسي صاحب البحر بأن الذي في الخلاصة بقضى عليه بقيمتها الخ (قوله
 والا في يوم الايداع) قال مؤيد زاده ان لم تعلم قيمة الوديعة يوم الخلود بقضى بقيمتها يوم الايداع (قوله بخلاف
 مضارب بحد) أي قال لرب المال لم تدفع لي شيئا (قوله ثم اشترى) أي بعدما أقر ورجع عن الخلود بأن قال بلى
 قد دفعت الي بخلاف ما لو أقر بعد الشراء فيضمن المباع له منخ عن الخانية (قوله لم يضمن خانية) عبارة كما في
 المنخ المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال بلى قد دفعت الي ثم اشترى بالمال ذكر الناطقي أن المشتري
 يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الخلود وقبل الشراء فهو ضامن والقياس أن يضمن على كل حال
 وفي الاستحسان ان يحد ثم أقر ثم اشترى برئ عن الضمان وان يحد هاتم اشترى ثم أقر فهو ضامن والمناخ له
 وكذا الوكيل بشرأى شيء بعينه بألف ودفع الموكل المال الى الوكيل فان كان العبد معيناً فاشترى في حالة
 الخلود أو بعد ما أقر فهو للآمر ولو دفع رجل عبد الى رجل لبيعه فحدث المأمور ثم أقر به فباعه قال محمد بن
 سلمة جازو يبرأ عن الضمان وقال غيره من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد الخلود ثم أقر جازاً أيضاً اهـ
 وبهذا يعلم ما في عبارته من حذف ما لا بد منه وهو قوله ثم قرئ ثم اشترى الخ فتأمل وعليه فلو قال بخلاف مضارب
 بحد ثم أقر ثم اشترى لم يضمن لأصاب (قوله والمودع له السفر بها) أي برا واجمعوا انه لو سافر بها بحراً يضمن
 هندية عن غاية البيان قال في البحر ومن الخوف السفر بها في البحر لان العطب فيه العطب اهـ وعزاه
 للاختيار وتعقبه المقدسي بحثمانه رحمه الله تعالى بان من المقرر أن البادر لا يحكم له دلو العطب قليلاً والسلامة
 أغلب فلا ضمان سواء سافر برا أو بحراً وبالعكس يضمن يعلم ذلك من ههنا ومن قولهم للمضارب السفر برا أو
 بحراً ومن قولهم يجب الحج اذا كان الاغلب السلامة ولو بحراً وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو
 مشاهد فتدبر اهـ انتهى وأجيب أيضاً بأن التقييد مستبعد من تعامله اهـ (أقول) وحيث كانت العلة الخوف
 وهو أيضاً منتهى بسفينة التجار في زماننا المعروفة بالبابور فان الغالب فيها السلامة لان التجار لا تنهون
 فلو لم يسم في ارسال أموالهم إلا بها بحراً واذا انتفت العلة انتفى المعلول على أن أقدمنا وياتي أن العبرة في حفظ
 الوديعة العرف وحيث كان العرف كذلك ينبغي أن يقال لا فرق بين السفر بها برا أو بحراً في البابور فتأمل
 وراجع وقيد المودع لان الاب أو الوصي اذا سافر بمال اليتيم لا يضمن اجماعاً والوكيل بالبيع اذا سافر بما
 وكل يبيعه ان قيد الوكالة بتمكن بان قال له بعه بالكرافة أخرجهما من الكوفة يصير ضامناً عندنا وان أطلق الوكالة
 مسافر به ان كان شيء له حل وموثة يكون ضامناً وان لم يكن له حل وموثة لا يصير ضامناً عندنا فاذ لم يكن له بد من
 السفر وان كان له بد من السفر لا يكون ضامناً عند أبي حنيفة طال الخروج أم قصر وقال أبو يوسف ان طال
 الخروج يكون ضامناً وان قصر لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان وياتي منه مقرر يما (قوله ولولها حل)
 فبدره في الجوهرية يحتاج في حله الى ظهر أو أجره حال اهـ وكوفي الهندية عن المضمرات لو كانت طعاماً كثيراً
 فسافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحساناً اهـ وذكر في المنه ولا يضمن ولو كان الخروج طويلاً وموثة
 الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الأمر من موثة الرد ضرورة صحة أمره فلا يعد ذلك اضراً به اهـ قال
 الزيلعي وقال محمد لا يخرج بماله حل وموثة اهـ وجعله في العمارة قول الثاني أيضاً ثم قال لكن قيل عند
 الثاني اذا كان بعيداً وعند محمد مطلقاً قريباً كان أو بعيداً اهـ واستثنى في شرح القندوري الطعام الكثير
 فانه يضمن اذا سافر به استحساناً ووثقه في البحر وعنه عن قاضيخان للمودع ان يسافر بمال الوديعة اذا لم يكن
 له حل وموثة وتعقبه الحوي بأن ما في الخانية من اشتراط عدم الحل والموثة مبني على قولهما أما على قول أبي
 حنيفة فيسافر بها مطلقاً عند عدم النهي (قوله عدم عدم نهى المالك وعدم الخوف عليهما) قال اذا لم يهين
 مكان الحفظ أو لم يهين عن الاخراج نصاب أمره بالحفظ مطلقاً وسافر بها فان كان الطريق محوفاً فهلكت ضمن
 بالاجماع وان كان آمناً ولا حل لها ولا موثة لا يضمن بالاجماع وان كان لها حل وموثة فان كان المودع مضطراً

والا في يوم الايداع عبادية
 بخلاف مضارب بحد ثم اشترى
 لم يضمن خانية (و) المودع
 (له السفر بها) ولولها حل
 درر (عدم نهى
 المالك) (عدم الخوف
 عليها) بالاجماع فلو نهى
 أو خاف

في المسافرة به الا يضمن بالاجماع وان كان له بدم من المسافرة به فلا ضمان عليه قرت المسافرة أو بعدت وعلى
 قول أبي يوسف ان بعدت يضمن وان قرت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله اذا لم يره عنها ولم يعين
 مكان الحفظ نصابا وان نصابا وعين مكانه فمسافر به ما له منه بضمن كذا في الفتاوى العتبية * ان أمكنه
 حفظ الوديعة في المصر الذي أمره بالحفظ فيها لم يسفر أن يتركه عبد الله في المصر المأمور به أو بعض
 من في عياله فاذا سافر بها والحالة هذه يضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان لأنه احتاج الى نقل
 العيال فمسافر فلا ضمان كذا في التاترخانية هندية من الباب الثالث من كتاب الوديعة (قوله فان له بدم من
 السفر) هذا التفصيل في الصورتين كما أفاده الزيلعي وقد علمته من عبارة الهندية (قوله فان سافر بنفسه
 ضمن) أي لو كان له أهل ولم يسافر واما مع له بدم من السفر بها * (فرع) * من استوجر لحفظ عين أو
 وكل ببيعها ليس له أن يسافر بها وكذا اذا قيد لا يداع بمكان وفي المقدس عن النسي لا وكيل بالبيع ان يدفع
 العين الى السمسار (قوله فان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا) لأنه يمكنه أن يحفظها بعياله وقد مناه عن الهندية
 من بالتاترخانية والحاصل ان عند أبي حنيفة أنه ان يسافر بها مطلقا أي سواء كان لها محل وموئنه أو لا
 وسواء له بدم السفر أو لا ولا فرق بين الطويل والقصير وعندهما ليس له السفر بها اذا كان لها محل وموئنة
 وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله حل وموئنة مع طول مدة السفر أما ما ليس له حل ولا موئنة
 ولم تطل مدة سفره فله السفر به اتفاقا عند عدم النهي والخوف وكذا مع النهي والخوف أيضا لم يكن له
 من السفر به كسابق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في المصر بان كان بعض عياله ثم لم يحتمل نقلهم أما
 لو لم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من غير عياله يضمن
 وبه صرح في البحر عن الثانية كما يستفاد ذلك من أبي السعد وهذا كله في سفر البر كما علمت أساق البحر فليس
 له أن يسافر في قولهم يجبها على ما بحثه أبو السعد وأيداه بما تقدم قريه فلا تناسه (قوله ولو أودعها شيئا
 مثلها أو قيمتها) لكن عدم جواز الدفع في القيمة بالاجماع وفي المثل خلاف الاصحابين فانهم ساءوا بالبحر اذ دفع
 حفظه له قياسا على الدين المشترك وفروا أبو حنيفة يدينها بان المودع لا يملك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك
 الغير وفي الدين يطالبه بتسليم حقه اذ الدينون تقضي بأشغالها فكان تصرفه في مال نفسه كافي البحر (قوله لم يجوز)
 قدره بناء على ما سبقت من أنه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الا عدم الجواز وسبقت ما فيه وفي البحر
 وأشار بقوله لم يدفع الى أنه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى أنه
 لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى ان لا حذرهما ان
 يأخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال المقدس قلنا بل يطالبه بدفع حقا العائيب لأنه يطالب المقر روحه
 مشاع ولا يتمز الا بالقسمة ولا يملكها ولا يقع دفعه قسمة ولو هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع قسمة
 كان مدينا في النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضي بمثل ما تصرف في ملكه ولا قسمة
 * (تمت) * في أبي السعد ولعزم المدينون ان يأخذوا بعينه ان ظفر بها وليس للمودع الدفع اليه شيئا واذا
 مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان من المصارف والا صرفها الى المصارف اه وعراه
 الى الجوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب العائيب وهو نصف المدة وع ان هلك الباقي في
 القسمة أو لا يضمن لان لاحد الشر يكتفي أن يتنفع بحصته في المثل قال بالاول الامام وبالثاني الاصحاب ان
 * واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع العائيب على الآخذ بحصته وفي
 الهدي اذ دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر العائيب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان
 الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بعير قضاء فالذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به
 الدافع على العائيب وان شاء أخذ من العائيب نصف ما قبض كذا في الدخيرة فان هلك ما في يد المودع هلك
 أمانة بالاجماع يتابع ولو هلك المقبوض في يد القاض وليس له أن يشارك العائيب فيما بقي غاية البيان

فان له بدم من السفر ضمن
 والا فان سافر بنفسه ضمن
 وبأهله لا اختبار (ولو أو
 دعاشيا) مثله أو قيمتها (لم
 يجوز أن يدفع المودع الى
 أحدهما حفظه في غيبة
 صاحبه) ولو دفع هل يضمن

فأفاد أن المودع لو دفع الكل لأحدهما بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك وله الرجوع بما ضمنه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر نعم) أي يضمن في قتاوى قاضيان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال إلى أحدهما حتى يجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اهـ فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع هل يضمن بالدفع أي بناء على الاستحسان الذي يأتي ذكره فترى ما ظهر تقييدهم أنه لا يضمن إلا أن يأتيا بالوديعة حامليها أو سلمها كذلك أما إذا سلمها أحدهما بحضرة الآخر فظاهر أنه يدفع لمن سلمه وحضور الآخر لا يقتضي كونه مودعا لجواز أن يكون شاهدا له ونحوه كذا أفاده الجوى * من مناقب الامام ان اثنين أودعا الجاهل شيئا فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف فخرج الآخر وطالبها منه فلم يجده الجاهل واستهله وانطلق إلى الامام رجعه الله تعالى فأخبره فقال له قل له ألا أعطى الوديعة إلا كما معا فانصرف ولم يعد زياي (قوله وفي الجراح) أي في المثل كالمثال الذي ذكره في البحر عن الجانبية أما في القبي فيضمن اتفاقا لأنه لا يقسم بدون حضور الشريك أو نائبه (قوله فكان هو المختار) تعبه المقدسي وقال كيف يكون هو المختار مع أن سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ فاسم اخته تقول الامام النسبي والمجوب والموصلي وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار مستدلا بكوبه الاستحسان بخلاف لما عليه الاتباع الايمان بل غالب المتون عليه متفقون كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى (قوله اقسماه) أي الر - لان المودع ان يفتح الدال وكر ال - جل استطرادى (قوله وحفظ كل) أي كل واحد منهما نصفه لأنه لا يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص (قوله وعدلى رهن) أي العدلين الذين وضع عندهما الرهن فهو يفتح العين ثنية عدل كذلك فانهما يقسمان المثل ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه إلى الآخر ضمن مادفع (قوله ووكيلى شراء) بأن دفع لهما ألفا يشترى به عبدا اقساما الالف فان دفع أحدهما نصفه ضمن الدافع وأجمعوا ان المدفوع اليه لا يضمن لأنه مودع المودع هندية (قوله ضمن) أي النصف فقط (قوله الدافع) أي لا القابض لأنه مودع المودع بحر وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنان به كذا أفاده مسكين ومثله في الهداية وقول أبي حنيفة أقيس لان رضاه بامانة اثنين لا يكون رضا بامانة واحد فاذا كان الحفظ مما يتأتى منهما عادة لا يصير راضيا بحفظ أحدهما للكل كافي البيانبة (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالكيلات والموزونات ومثلهما كل ما لا يتعيب بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يتعيب بالتقسيم الحسى اهـ مكى قال السيد الجوى واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التناوب في الحفظ كذا في الخلاصة فلودفعه زائد على زمن التناوب ينظر اهـ (قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب في التعليل أن يقول لأنه لما أودعهما مع علمه بانهما لا يجتمعان على حفظها دائما كان راضيا بحفظ أحدهما (قوله فدفعها إلى ما لا بد منه) من عياله وغيرهم كدفع الدابة إلى عبده وما يحفظه النساء إلى عرسه درر وهذا انما يظهر في صورة ما إذا منعه عن الدفع إلى بعض معين من عياله لا في الهسى عن الدفع إلى العيال مطلقا ثم عدم الضمان فيما إذا دفع إلى بعض عياله وقد نهى عن الدفع إليه محله إذا كانت الوديعة مما يحفظ في يده منعه أم لو كانت لا تحفظ عنده عادة فنراه عن الدفع إليه ودفع ضمن كماله كانت الوديعة فربما دفعه من دفعها إلى امرأته أو عقد جوهر فنهى من دفعها إلى غلامه ودفع ضمن أفاده الزياي * ومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه حفظ الزوجته هل يضمن للخالفه أولا والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان جوى وأقول ينبغي أن يقتيد عدم الضمان بالدفع إلى الزوجة بما إذا كانت الوديعة بحو عقد ولو كانت نحو فريص ضمن أبو السعود * وفيه قوله وان كان له ماله بهذه المسئلة صادقة بصورتين الاولى أن تكون الوديعة شيئا أخفيا يمكن المودع الحفظ بنفسه كالحاتم فإنه يضمن بدفعه إلى عياله الثانية أن يكون له عيال سوى من منعه من الدفع إليه بحر فان قلت

في الدرر نعم وفي البحر -
الاستحسان لا فكان هو
المختار (فان أودع رجلا
عبدا رجلاين ما يقسم اقسماه
وحفظ كل نصفه) كرتين
ومستبضعين ووصيين
وعبدلى رهن ووكيلى
شراء (ولودفعه) أحدهما
(إلى صاحبه ضمن) الدافع
(بخلاف ما لا يقسم) لجواز
حفظ أحدهما باذن الآخر
(ولو قال لا تدفع إلى عياله
أو احفظ في هذا البيت
فدفعها إلى ما لا بد منه أو
حفظها في بيت آخر من
الدار فان كانت بيوت الدار
مستوية في الحفظ) أو أحرز

فان له بد من السفر ضمن
والا فان سافر بنفسه ضمن
وبأهله لا اختيار (ولو أودع
دعاشياً) مثله أو قيمياً (لم
يجز أن يدفع المودع الى
أحدهما حفظه في غيبة
صاحبه) ولو دفع هل ضمن

في المسافرة به الا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة فم افلا ضمان عليه قربت المسافرة أو بعدت وعلى
قول أبي يوسف ان بعدت يضمن وان قربت لا وهذا هو المختار وهذا كله اذا لم يره عنه سأل لم يبرهن
مكان الحفظ نصا وان نجا نصا وعين مكانه فساقر به سأل له منه بد ضمن كذا في الفتاوى العينية * ان أمكنه
حفظ الوديعة في المصر الذي أمره بالحفظ فيها سافر أن يترك عبد الله في المصر المأمور به أو بعض
من في عياله فاذا سافر به او الحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان الا أنه احتاج الى نقل
العيال فساقر فلا ضمان كذا في التاترخانية هندية من الباب الثالث من كتاب الوديعة (قوله فان له بد من
السفر) هذا التفصيل في صورتين كما أفاده الزيلعي وقد علمت من عبارة الهندية (قوله فان سافر بنفسه
ضمن) أي لو كان له أهل ولم يسافر وامعه لان له بد من السفر بها * (فرع) * من استوخر لحفظ عياله أو
وكل يبيعها ليس له أن يسافر بها وكذا اذا قيد لا يدع يمكن وفي المقدمة عن النسي للوكيل بالبيع ان يدفع
العي الى السمسار (قوله فان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا) لانه يمكنه أن يحفظها بعياله وقد مر من الهندية
معزى بالتاترخانية والحاصل ان عند أبي حنيفة له ان يسافر به مطلقاً أي سواء كان له ساحل وموثة أو لا
وسواء له بد من السفر أو لا ولا فرق بين الطويل والقصير وعندهما ليس له السفر به اذا كان له ساحل وموثة
وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله حل وموثة مع طول مدة السفر أما ما ليس له حل ولا موثة
ولم تطل مدة سفره فله السفر به اتفاقاً عند عدم الهوى والخوف وكذا مع النهي والخوف أيضاً لم يكن له
من السفر به كما سبق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في المصر بان كان بعض عياله ثم فو لم يحج الى نقاهم أما
لو لم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من غير عياله يضمن
وبه صرح في البحر عن الخانية كاستفاد ذلك من أبي السعد وهذا كله في سفر البر كعلمت أماني البحر وليس
له أن يسافر في قولهم جميعاً الا على ما يحتمل أبو السعد وأيدناه بما تقدم قريماً ولا تنه (قوله ولو أودع دعاشياً
مثلياً أو قيمياً) لكن عدم جواز الدفع في القيمة باجماع وفي المثلي خلاف الاصحابين فانه مما قالوا لا يجوز دفع
حظه له قياساً على الدين المشترك وقرق أبو حنيفة بينهما بان المودع لا يملك القسمة بينهما فكان تعدياً على ملك
الغير وفي الدين يطالبه بتسليم حقه اذ الدينون تقضى بامثالها فكان تصرفاً في مال نفسه كذا في البحر (قوله لم يجز)
قدره بناء على ما سبق أي من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الا عدم الجواز وسيأتي ما فيه وفي البحر
وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه
لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقاً حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى ان لا أحدهما ان
يأخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال المتقدم قلنا بل يطالبه بدفع حظ العائيب لانه يطالب المقر روحه
مشاع ولا يتميز الا بالقسمة ولا يملكها ولا يقع دفعه قسمة ولو هلك الباقي رجع صاحبه وادام يقع قسمة
كان متعدياً في النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بمثله فتصرف في ملكه ولا قسمة
(تمت) * في أبي السعد وغير المدعيون ان يأخذوا بعته ان ظفر به او لبس للمودع الدفع اليه شيخنا وادام
مات المودع بلا وارث كان للمودع صردها الى نفسه ان كان من المصارف والا صردها الى المصروف اه وعراه
الى الجوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب العائيب وهو نصف المدعو عن هلك الباقي في
القسمة أو لا يضمن لان لا أحد الشر يكتفي أن ينتفع بحصته في المثلي قال بالاول الامام والثاني الصاحبان
* واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقاً حتى اذا هلك الباقي رجع العائيب على الآخذ بحصته وفي
الهدية اذا دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقى وحضر العائيب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان
الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بعير قضاء فالذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دوع ويرجع به
الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة فان هلك ما في المودع هلك
أمانة بالاجماع يناسب ولو هلك المقبوض في يد القابض وليس له أن يشارك العائيب فيما سبق غاية البيان

فأراد أن المودع لودع الكل لأحدهما بإقضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على
 القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر نعم) أي يضمن في فتاوى قاضين ما يفيد ولفظه ثلاثة
 أودعوا رجلا مالا لودعوا المالك إلى أحد من حتى يجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون
 ضامه وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع
 هل يضمن بالمدع أي بناء على الاستحسان الذي يأتي ذكره قريباً طاهر بن عبيد الله أنه لا يضمن إلا أن يأتي
 لودع مائة حاملاً لها وسلمها كذا أم إذا سلمها أحدهما بحضرة الآخر فظاهر أنه يدفع لمن سلمه وحضور
 الآخر لا يقتضي كونه مودعاً لجواز أن يكون شاهداً ونحوه كذا أفاده الحوى * من مناقب الإمامان
 اثنين أودعوا الحامشي شيئاً فخرج أحدهما وأخذ الودعة وانصرف فخرج الآخر وطلبها منه فلم يجده الجاهلي
 واستتمه وانطلق إلى الإمام رحمه الله تعالى فأخبره فقال له قل له أبالأعلى الودعة إلا لك بما انصرف ولم يعد
 زاي (قوله وفي الجراح) أي في المثل كالمثال الذي ذكره في البحر عن المناجبة أمافي القمي فيضمن
 اتف ولائاً لا يقسم بدون حضور الشريك أو نائبه (قوله فكان هو المختار) تعقبه المقدسي فقال كيف يكون
 هو المختار مع أن سائر المتون على قول الإمام وقال الشيخ قاسم اخته قول الإمام النسفي والحوى والموصلي
 وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار مستدلاً بكونه الاستحسان بخلاف لما
 عليه الأئمة إلا أن غالب المتون عليه متفقون كذا في حاشية أبي السعود عن الحوى (قوله اقتسماه)
 أي الر - أن المودع دفع الدال وذكر الرجل استطرادى (قوله وحفظ كل) أي كل واحد منهما نصفه
 لأنه لا يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والاثبات بالدلالة كالثابت بالنص
 (قوله وعد لي رهن) أي العدلين الذين وصح - أحدهما الرهن فهو فسخ العين ثمانية عدل كذا في
 يقسمان المثل ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه إلى الآخر ضمن مادفع (قوله ووكيل يثراء) بأن
 دفع لهما ألهما بثريان به بعدا اقتسما الألف فان دفع أحدهما نصفه ضمن الدافع وأجمعوا أن المدفع إليه
 لا يضمن لأنه مودع الودع هندية (قوله ضمن) أي النصف فقط (قوله الدافع) أي لا القابض لأنه
 مودع المودع بحر وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنان به كذا أفاده مسكين ومثله في الهداية وقول أبي
 حنيفة أقبس لأن رضاه بامانة نائب لا يكون رضاه بامانة واحد فاداً كل الحفظ مما يتأتى منهما عادة لا يصير راضياً
 بحفظ أحدهما للكل كفي البيانية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالسيكيات والنوزونات
 ومثلها كل ما لا يتعيب بالنقسم وما لا يقسم هو ما يتعيب بالتقسيم الحسى اه مكي قال السيد الحوى
 وإذا لم تكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التهاوى في الحفظ كذا في الخلاصة فلودعه راداً على زمن التهاوى
 ينظر اه (قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب في التعليل أن يقول لأنه لما أودعهما
 مع علمه بأنهما لا يجتمعان على حفظها دائماً كان راضياً بحفظ أحدهما (قوله ودعهما إلى ما لا بد منه) من
 عباده وغيرهم كدفع الدابة إلى عبده وما يحفظه النساء إلى عرسه درر وهذا إنما يظهر في صورة ما إذا مدعه
 عن الدفع إلى بعض معين من عباده لا في الهبة عن الدفع إلى العيال مطلقاً ثم عدم الضمان فيما إذا دفع إلى بعض
 دباله وقد نهى عن الدفع إليه حال إذا كانت الودعة مما يحفظ في يد من مدعه أدلو كانت لا تحفظ عنده عادة فهو
 عن الدفع إليه مدفع ضمن كولو كانت الودعة فرساً فمدعه من دفعها إلى امرأته أو عقد جوهراً فمدعه من دفعه إلى
 غلامه ودفع ضمن أفاده لزاي يحد من حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فحفظ زوجته
 هل يضمن للحنيفة أولاً والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان حوى وأقول ينبغي أن يقتصر عدم الضمان
 بالدفع إلى الزوجية بما إذا كانت الودعة كعقد ولو كانت كحجر من صم أو السعود * وبه قوله وان
 كان له مدعه المسئلة صادقة بصورتين الأولى أن تكون الودعة شيئاً خفياً يمكن المودع الحفظ بنفسه
 كالحاتة فإنه يضمن بدفعه إلى عباده الثانية أن يكون له عيال سوى من مدعه من الدفع إليه بحر فان قلت

في الدرر نعم وفي البحر -
 الاستحسان لا يمكن هو
 المختار (فان أودع رجل
 عن درجلين ما يقسم اقتسماه
 وحفظ كل نصفه) كترتين
 ومستبضعين ووصيين
 وعدلى رهن ووكيل -
 ثراء (ولودعه) أحدهما
 (إلى صاحبه ضمن) الدافع
 (بخلاف ما لا يقسم) لجواز
 حفظ أحدهما باذن الآخر
 (ولو قال لا تدفع إلى عياله
 أو احفظ في هذا البيت
 ودفعها إلى ما لا بد منه أو
 حفظها في بيت آخر من
 الدار فان كانت بيت الدار
 مستوية في الحفظ) أو أحرز

هذا انما يتجه أن لو منع من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستلزم من قول المصنف ولو قال
 لا تدفع الى عيالك (قلت) مبنى هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله وان كان له منه بدمر تبعا بقوله ولو قال
 لا تدفع الى عيالك وايس كذلك ولهذا شرح العيني قول المصنف أى الكثر وان كان له منه بدمر تبعا بقوله بان نساء
 ان يدفعها الى امرأته فلا تملك له امرأة أخرى أو نساء ان يسلمها الى غلامه فلا تملك له غلام آخر فالفه اه (قوله
 لم يضمن) لانه لا يملكه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقييد بغيره فيدلان الدار حرز واحد بدليل ان السارق
 اذا أخذ من بيت من الدار فغفل الى بيت آخر لم يقطع لعدم هتك الحرز والحرز لو اختلف في تخصيص
 بعضه دون بعض وما لا فائدة في تخصيصه في الامر بسقط في الايداع كقولنا احفظها بيمينك دون شمالك
 أو وضعها في بين البيت دون يساره وكقولنا في يسلك هذا فوضعها في غيره أو في الصندوق أو احفظ في
 الصندوق ولا تحفظ في البيت فحفظ بالبيت فانه لا يضمن لكن قد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في
 الوديعة وذلك أن المعتبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحررات والمعتبر في ضمان
 المودع التقييد في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو أخذ
 سرقها يقطع لان الدار حرز وانما ضمن لانقص يري الحفظ ولو وضعها في الدار ونحوها والباب مفتوح ولم يكن
 في الدار أحد أو في الجسام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع أنه لا يقطع سارقا ونفقا وهذا
 كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما أطيعوا
 عليه في هذا الباب فظاهر يقتضي صحة ما قلنا من الفرق والله تعالى أعلم * قال في البرازية ولو قال وضعت بين
 يدي وقت ونسيتها فضاقت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في داري والمسئلة بحالها ان مما لا يحفظ في عرصمة
 الدار كصورة المقيدين يضمن ولو كان مما يعده عرصتها احصاها لا يضمن اه ومثله في الخلصة والفصولين
 والديرة والطينية وغيرها او طاهره أنه يجب كل شيء في حرز له وفي السرقة يعتبر في طاهر المذهب كل ما كان
 حرز النوع فهو حرز لكل الانواع وعاليه ففقدنا الفرق بين الحرزين في السرقة يقطع بسرقة ولو لم يكن
 اصطلح ولو كانت وديعة وضعت في الاصطبل وهالك يضمن المودع لان الاصطبل ليس حرزا لها وبه ظهر
 جواب حادثة وهي ان مودعا وضع بقمحة شال غالية الثمن في اصطبل الخيل فسرق والجواب انه يضمن وان
 قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله والاضمن) أى في المسائلين وهي دفعها الى من لا بد منه بان دفعها الى
 من له منه بيد أى انفكالك وفرقة والثانية حفظها في بيت آخر والبيوت مستوية بان حفظها في بيت والبيوت
 مختلفة قال في البدائع والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقيد بالعمل به
 ممكن فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يقيد فهو هدر وهما المعاض من لان التقييد مفيد كما قال الشارح
 كما اذا كان طهر البيت المنهسى عنه الى السكة كما في البحر أى فانه يضمن لانه معتبر لان من العيال من لا يؤمن على
 المال أى فيما اذا نساء عن الدفع الى زوجته أو غلامه وللمودع زوجة أو غلام آخر ولنفات البيوت في الحفظ
 بقى لو أمره بالحفظ في دار حفظ في دار أخرى فالذي ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذي
 في شرح الطحاوى اذا كانت الدار التي حبأها فيها والدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التي حبأها فيها
 أحرز ولا ضمان عليه سواء نساء عن الحب عفيها أو لم ينه كذا في المحيا ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها
 في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق اه هندية (قوله لان التقييد مفيد) أى والمنهسى عن
 الوضع في الدار الأخرى مفيد لان الدارين مختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وأما البيتان
 في دار واحدة فقلما يختلفان في الحرز فالحتم يمكن من الاخذ من أحد هما يمتنع من الاخذ من الآخر
 فصالح الشرط غير مفيد وتعد العمل به أيضا ولا يعتبر وكذا الصندوقان فان تعيين الصندوق في هذه الصورة
 لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان طاهر الا أن يكون لهما أى لايت والصندوق خالي طاهر
 فحينئذ يقيده الشرط ويضمن بالخلاف وكذا لو كان البيت أو الصندوق المأمور بالحفظ فيه أحرز من المنهسى

(لم يضمن والاضمن) لان
 التقييد مفيد

عن الوضع فيه في تدينه من أيضا كما بينا واذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه يضمن بالحفظ المنهى عنه مطلقا
 كفي الظهير به وعليه كلام الذخيرة كعلمته من كلام الهداية المارقرينا (قوله ولا يضمن مودع المودع) أي
 بالهلاك عنده أم لا واستلزامه كضمن ومودع الغاصب لورده على الغاصب برئ كما أن غاصب الغاصب لورده على
 الغاصب برئ كما سيذكر في الغصب ذكره الخبير الرملي (قوله فيضمن الأول) إذا دفع إلى غير من في عياله بغير
 إذن ولا ضرورة كمرق درم متقى وانما ضمن الأول لأنه ترك الحفظ دون الثاني لأنه أخذ المال من أمين ولم يترك
 الحفظ وهذا قول الامام وعندهما يضمن المالك أمه ما شاء فان ضمن الأول لم يرجع على الثاني لأنه ماله
 بالضمنان فظاهر انه أودع ماله نفسه وان ضمن الثاني وجع على الأول لأنه عامل له فبرجع عليه بحالقه من
 العهدة لهما ان الأول جنى بالتسليم إلى الثاني بغير إذن المالك والثاني تعدي بالقبض بلاذنه فيميل المالك إلى
 أمه ما شاء ولا امام ان الأول لا يضمن بالدفع إلى الثاني مالم يشاركه لان حفظه لا يفوت مادام في حياضه والمالك
 انما رضى بحفظه ورأيه لا ضرورة يده بدليل انهما لوهاكت قبل ان يفارقه لا يضمن واحده منهما ما بالاجماع فانه
 فارق الأول الثاني ضمن لأنه صار له ضيعا والثاني أمين استمر على الحالة الأولى ولم يوجد منه تعد ولم يكن متعديا
 من الاتداء بالقبض فلا يقابل متعديا من غير أحداث فعل زيلعي وه ضمن في ايداع قصدي لأنه لو كان
 ضمينا قيل لا يضمن كلودحل الحسام ووضع دراهم الوديع مع ثيابه بين يدي التيابي قبل يضمن لأنه ابداع
 المودع كذمة مناه من جامع الفصولين معز بالدخيرة وفيه معز بالجميع لا يضمن لانه ايداع ضمنى وانما
 يضمن بايداع قصدي اه * ومن هذا القبيل ما في الدرر أودع حوكة المحجورة وأودع المحجور خجورا
 مثله وضاع المودع ضمن الأول فقط بعد العتق لأنه ساطع على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح التسليم
 وبطل الشرط في حق المولى ولا يضمن الثاني لأنه مودع المودع وصورة المسئلة أودع عند رجل وديعة
 فأودعها المودع عند شخص آخر من غير عياله فهاكت مسكين (قوله لا ضمان) لان حفظه لا يفوت مادام في
 حياضه الخ ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاتفاق ولصاحب الوديعة ان يضمن الأول ويرجع على الثاني
 وان يضمن الثاني ولا يرجع ط (قوله لم يصدق) لأنه يدعى زوال سبب الضمان بعد ثبوته والمالك ينكره
 فالقول للمالك بيمينه والبينة للمودع قال في جامع الفصولين لم يصدق لأنه أقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى
 البراءة فلا يصدق الا بيمينه اه ووجوب الضمان عليه هما كونه أودع عند غيره والايداع إلى الغير
 موجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يصدق) يعنى لو غصب الوديعة من المودع
 غاصب وهاكت وأراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع رد على تو هلك عدي وقال لا بل هلك عنده
 فالقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب الضمان فهو على ما كان أمين عند المودع وله وبعده على
 دفعه للاجنى لأنه موجب للضمان سأل الثاني (قوله لانه أمين) ولم يوجد له نعت يوجب الضمان (قوله
 وكلاهما ضامن) أي كل من القصار وقاطع الثوب والمالك الجبار في تضمين أمه ما شاء فان ضمن القصار
 رجوع بما ضاعه على قاطع الثوب وان ضمن القاطع لا رجوع على القصار ونظيره هذه المسئلة ذكره
 * ويذكره عن جامع الفصولين لو دفع القصار إلى المالك ثوب غيره فأخذه على طن له ضمن والجهلي فيه ليس
 بعدد * طاب ثوبه من قصار فقال دفعته ثوب الثاني رجل طمأنته ثوبه ضمن القصار ككتاب حسام سلم إلى
 رجل ثيابه ليجعلها فقال التيابي خرج رجل وليس ثيابه قطعت أنفاله اه (قوله فارجع تضمين من شاء)
 المودع لتعدي به عالم يؤمر به والمعالج بما أثرته سبب الهلاك ط (قوله رجوع على الأول) في جامع الفصولين
 راضا للذخيرة مرضت دابة الوديعة أمر المودع اسنادا معالجها ضمن المالك أمه ما شاء ولو ضمن المودع
 لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج رجوع على المودع علم أنه للغير أولا الا ان قل المودع ليست نولم أوسر
 بذلك حينئذ لا يرجع اه تأمل ومثله في نور العين راضا للمال استرو شنية ورجوع الدوارل لكن قول في الهندية
 فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنه ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره

(ولا يضمن مودع المودع)
 فيضمن الأول فقط ان
 هلك بعد مفارقتها وان
 قبلها الا ضمان ولو قال المالك
 هلك عند الثاني وقال
 بل ردها وهلكت عندى لم
 يصدق وفي الغصب ...
 يصدق لأنه أمين سراجية
 وفي المجتبى القصار اذ اعطاه
 فدفع ثوب رجل لغيره
 فقطعه فكلاهما ضامن
 وعن محمد أصاب الوديعة
 ثوب فأمر المودع رجوعا
 ليعالجها فطمأنته من ذلك
 فارجع تضمين من شاء لكن
 ان ضمن المعالج رجوع على
 الأول ان لم يعلم أنها لغيره
 والا لم يرجع اه

أو ظننا رجوع عليه و مثله في القهس ستاني وهذا هو المناسب لما هنا وأما ما ذكره في الفصولين واسم مظهره صاحب الدر ومن أنه يرجع وان علم أن المودع غاصب في معاملة الوديعة بلا إذن صاحبها وما ذكره من قوله خلافا لما نقله القهس ستاني الخ يوافق ما ذكره الشارح فيما لو عالج الوديعة بإذن المودع ككتبه عليه فلا يتأمل اللهم إلا أن يحمل قوله إذا علم أي بانخبار المودع صراحة بأن قال للمعالج أيسر لي ولم أؤمر بذلك وأما إذا لم يقل ذلك فلا يعد عالما به يحصل التوفيق بين كلام الشارح والهندية وبين الجامع ونور العين وان لم أؤمر بطور في كلامهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاصة ما ذكرناه أن صاحب الدابة إذا ضمن من عالجها بأمر المودع فعطبت يرجع على المودع إذا قال المودع حين دفعها للمعالج أيسر لي ولم أؤمر بذلك على ما في الفصولين ومثله في نور العين عن الاستروشنية وفي الهندية عن الجوهرية والشارح عن المجتبى أن صاحب الدابة إذا ضمن من عالجها فعطبت يرجع على المودع ان لم يعلم أي المعالج أنهم الغير المودع واللام يرجع وجع وهذا الذي يعول عليه حيث صرح في صدوقه بالرواية عن الامام محمد رحمه الله تعالى فلا يعدل عنه والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع العاصب) قال في البحر والفرق بينهما ما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم إذن المالك ابتداء وبقاء وفي الاول ليس بغاصب لانه لا يضمن من المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه فان فارقه صار ضامنا له وقت التفريق وترك الحفظ الملتزم بالعقد والقبض منه لم يكن متعديا بالقبض بدليل عدم وجوب الضمان بالهالك قبل أن يفارقه الاول وبعد الافتراق لم يحدث فعلا آخر بل هو مستمر على ذلك الفعل بل هو أمر فيه فلا يضمن ما لم يوجد منه تعداه (قوله فيضمن أي شاء) قال في شرح الزيادات رجل غصب جارية فأودعها رجل فأبقت منه ثم استحققت كان له الخيار يضمن أي ما شاء فان ضمن العاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا للغاصب وان ضمن المودع كان للمودع أن يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له وتصير الجارية بنفس تضمينها كماله عاصب حتى لو أنفقها العاصب جاز ولو أنه فقها المودع لا يجوز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع إذا ضمنها لان قرار الضمان على العاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كركيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الباقي كانت أمانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا إذا ذهبت عينها والمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فاداه اكتب بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمنها كركيل بالشراء لان العاية وصف وهو لا يقابل شيئا ولكن يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كفي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجراها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو أئمه هو بئله كان المالك لها لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترقا ضمن سلمت الجارية له وكذا غاصب الغاصب إذا ضمن ما ملكه لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما منه وان ضمن الاول ما ملكه فقتعت عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فالاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ما ملكه فقتعت عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فالاول الرجوع بما ضمن على الثاني وان ضمن الثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني اه وتسام التفريقات فيسبها فإيراجعهم من رامة قال المقدسي قلت ولو استهلكها مودع الغاصب فغرم الغاصب ينبغي أن يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله درر) وجزم به في البحر وأصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يعلم أنه غاصب يرجع على الغاصب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وحكى أبو اليسر أنه لا يرجع عليه وأشار شمس الاثني عشر في النهاية (قوله خلافا لما

(بخلاف مودع الغاصب) فيضمن أي شاء وإذا ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر درر خلافا لما

م مطالب مودع الغاصب لو استهلكها لا يرجع على الغاصب إذا ضمنها وإذا ضمنها الغاصب يرجع على المودع

نقله القهس ستافى الخ) أى من أنه لا يرجع وهو الموافق لما جزم به الشارح فيمد الواعى الوديعة باذن المودع
 كما التنبيه عليه وعبارة القهس ستافى وانما يرجع على العاصب اذا لم يعلم أنه غصب كفى العمادية اه (قوله
 فتنبه) أشار بالتنبيه الى ما حذرناه قريبا (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر فلهما لك
 أن يضمه فقط بل يرجوع على الثانى الا اذا استلمها وعندهما له أن يضمه أو يأسف فان ضمن اشأنى
 رجوع على الاول وأجمعوا على ذلك فى العاصب مع مودعه فلهما لك تضمين أى شاء لكن ان ضمن الثانى رجوع
 على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنه غصب كفى القهس ستافى عن العمادية (قوله ومنكل لهما) أى أنكر
 وليس له علم بما بينه وبينه هذه المسئلة ستة أقولها منكل لهما حلف لهما أقرا لهما وحلف لهما ومنكل لا آخر
 حلف منكل لهما وحلف لا آخر واعلم أنه اذا حلف لهما وحلف لهما بمقتضى حلفه حتى يحلفه لثانى لينكشف
 وجه القضاء بخلاف ما لو أقرا لهما بالحكم له اذا اقرا رجعة بنفسه والنكول رجعة بالقضاء ولذا لو نكل لحلف
 برى مقدسى وفيه ولو قال أو دعه عنها أحدكم فليس له الامتناع ان اصطفاوا ليس عليه ضمان ولا استخلاف فان
 لم يصطفا فلنكل أن يستخاف كما تقدم وتما تفصيلها فى الزيلعي (قوله فهو لهما) امدم الاولوية وعابه ألف
 آخر لا قرار به وأبذله اياه على اختلاف الاصحاب ولا يجمد القاضى بالتخلف جازاته تدرك الجوع بينهما أو
 عدم الاولوية والاولى عند التشاحن أن يقرع بينهما بتأنيب القاضى ما لو جعما ونفيا التهمة المبل فان نكل للاول
 لا يقضى به لينكشف وجه القضاء هل هو لهما أو لا لهما ولا ضرر عليه فى التأخير لانه لا يقضى للمقدم
 حتى يحلف للمتأخر (قوله ولو حلف لهما) فى التخلف للثانى يقول بانه ما هذه العين له ولا قيمته الا لانه
 لو أقرا به الاول ثبت الحق فيها فلا يغيره اقراره بالثانى فلو اقتصر على الاول كان صادقا بغير (قوله والالف
 لمن نكل له) دون الآخر لو جود الخجة فى حقه ودونه ولو حلف لهما فلا شئ لهما لعدم الخجة زيلعي (قوله
 دفع الرجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر فى الخانية قولين فى المسئلة اذا كان بعد اطالب قال مودع
 قال له رب الوديعة اذا جاء أخى فرد عليه الوديعة فلما طلب أخوه من قال له المودع بعد ساعة ادفعها ليك فلما عاد
 اليه قال له هلكك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا لاول الشخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب
 المودع وقال اطلبها غدا فأعيد الطلب فى الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا أنه يسئل المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لاول قوله اطلبها غدا ان يكون لثانى القابل اه وقدمنا الكلام عليه وأوضح من ذلك (قوله ولم يدعها
 الخ) أى اذا لم يطالبها المأمور بدفعها اليه أمالو طلبها فمعهما منه وهو كالمودع من ماله ما سكتها وتقدم الكلام فيه
 (فرع) فى البرازية له على رجل دين فأرسل الدائن الى مدونه رجلا يقبضه فقال المدون ردته الى رسول
 وقال أى الرسول دفعته الى الدائن وأنكره الدائن قال قول الرسول مع عييه اه لكن الذى فى نور العين
 القول للمرسى بيمينه فتأمل وفى البرازية أيضا قال الدائن بعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من
 المدون (قوله اجعل الى) أى اليوم كفى الهندية ويؤخذ من السابق والهاق (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أى فى براعة ذمته من الوديعة لافى الزام المدفوع اليه (قوله
 لا يضمن على الاصح) مقتضاه أن الاجير المشترك لا يضمن لكن أفتى الخبير الرولى بالضمان فى حاشية الفصولين
 حيث قال وفى البرازية فى منفرقات الاجارة من نوع فى المنفرقات دفع الى المشترك ثورا للرجعى فقال لا أدري
 أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع فى زماننا اه ولا يخفى أنه ليس به ذهب أبى حنيفة وانظر الى قوله فى زماننا
 اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا بخلاف ما فى جامع الفصولين ونور العين وغيرهما
 من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا أريته فى نسخة المنج لكن لفظة لا ملحقه بين الاسفار وكانها ساوقة من النسخ
 فتعاهل الشارح هكذا فتنبه نعم نقل فى العمادية به ما لو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع يصح لانه نسب
 الاضاعة الى نفسه وكان ذلك تعديا منه كىأتى قريبا (قوله لا يضمن) أى ان كان للكرم أو الدار باب وان

نقله القهس ستافى الخ) أى من أنه لا يرجع وهو الموافق لما جزم به الشارح فيمد الواعى الوديعة باذن المودع
 كما التنبيه عليه وعبارة القهس ستافى وانما يرجع على العاصب اذا لم يعلم أنه غصب كفى العمادية اه (قوله
 فتنبه) أشار بالتنبيه الى ما حذرناه قريبا (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر فلهما لك
 أن يضمه فقط بل يرجوع على الثانى الا اذا استلمها وعندهما له أن يضمه أو يأسف فان ضمن اشأنى
 رجوع على الاول وأجمعوا على ذلك فى العاصب مع مودعه فلهما لك تضمين أى شاء لكن ان ضمن الثانى رجوع
 على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنه غصب كفى القهس ستافى عن العمادية (قوله ومنكل لهما) أى أنكر
 وليس له علم بما بينه وبينه هذه المسئلة ستة أقولها منكل لهما حلف لهما أقرا لهما وحلف لهما ومنكل لا آخر
 حلف منكل لهما وحلف لا آخر واعلم أنه اذا حلف لهما وحلف لهما بمقتضى حلفه حتى يحلفه لثانى لينكشف
 وجه القضاء بخلاف ما لو أقرا لهما بالحكم له اذا اقرا رجعة بنفسه والنكول رجعة بالقضاء ولذا لو نكل لحلف
 برى مقدسى وفيه ولو قال أو دعه عنها أحدكم فليس له الامتناع ان اصطفاوا ليس عليه ضمان ولا استخلاف فان
 لم يصطفا فلنكل أن يستخاف كما تقدم وتما تفصيلها فى الزيلعي (قوله فهو لهما) امدم الاولوية وعابه ألف
 آخر لا قرار به وأبذله اياه على اختلاف الاصحاب ولا يجمد القاضى بالتخلف جازاته تدرك الجوع بينهما أو
 عدم الاولوية والاولى عند التشاحن أن يقرع بينهما بتأنيب القاضى ما لو جعما ونفيا التهمة المبل فان نكل للاول
 لا يقضى به لينكشف وجه القضاء هل هو لهما أو لا لهما ولا ضرر عليه فى التأخير لانه لا يقضى للمقدم
 حتى يحلف للمتأخر (قوله ولو حلف لهما) فى التخلف للثانى يقول بانه ما هذه العين له ولا قيمته الا لانه
 لو أقرا به الاول ثبت الحق فيها فلا يغيره اقراره بالثانى فلو اقتصر على الاول كان صادقا بغير (قوله والالف
 لمن نكل له) دون الآخر لو جود الخجة فى حقه ودونه ولو حلف لهما فلا شئ لهما لعدم الخجة زيلعي (قوله
 دفع الرجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر فى الخانية قولين فى المسئلة اذا كان بعد اطالب قال مودع
 قال له رب الوديعة اذا جاء أخى فرد عليه الوديعة فلما طلب أخوه من قال له المودع بعد ساعة ادفعها ليك فلما عاد
 اليه قال له هلكك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا لاول الشخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب
 المودع وقال اطلبها غدا فأعيد الطلب فى الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا أنه يسئل المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لاول قوله اطلبها غدا ان يكون لثانى القابل اه وقدمنا الكلام عليه وأوضح من ذلك (قوله ولم يدعها
 الخ) أى اذا لم يطالبها المأمور بدفعها اليه أمالو طلبها فمعهما منه وهو كالمودع من ماله ما سكتها وتقدم الكلام فيه
 (فرع) فى البرازية له على رجل دين فأرسل الدائن الى مدونه رجلا يقبضه فقال المدون ردته الى رسول
 وقال أى الرسول دفعته الى الدائن وأنكره الدائن قال قول الرسول مع عييه اه لكن الذى فى نور العين
 القول للمرسى بيمينه فتأمل وفى البرازية أيضا قال الدائن بعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من
 المدون (قوله اجعل الى) أى اليوم كفى الهندية ويؤخذ من السابق والهاق (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أى فى براعة ذمته من الوديعة لافى الزام المدفوع اليه (قوله
 لا يضمن على الاصح) مقتضاه أن الاجير المشترك لا يضمن لكن أفتى الخبير الرولى بالضمان فى حاشية الفصولين
 حيث قال وفى البرازية فى منفرقات الاجارة من نوع فى المنفرقات دفع الى المشترك ثورا للرجعى فقال لا أدري
 أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع فى زماننا اه ولا يخفى أنه ليس به ذهب أبى حنيفة وانظر الى قوله فى زماننا
 اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا بخلاف ما فى جامع الفصولين ونور العين وغيرهما
 من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا أريته فى نسخة المنج لكن لفظة لا ملحقه بين الاسفار وكانها ساوقة من النسخ
 فتعاهل الشارح هكذا فتنبه نعم نقل فى العمادية به ما لو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع يصح لانه نسب
 الاضاعة الى نفسه وكان ذلك تعديا منه كىأتى قريبا (قوله لا يضمن) أى ان كان للكرم أو الدار باب وان

نقله القهس ستافى الخ) أى من أنه لا يرجع وهو الموافق لما جزم به الشارح فيمد الواعى الوديعة باذن المودع
 كما التنبيه عليه وعبارة القهس ستافى وانما يرجع على العاصب اذا لم يعلم أنه غصب كفى العمادية اه (قوله
 فتنبه) أشار بالتنبيه الى ما حذرناه قريبا (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر فلهما لك
 أن يضمه فقط بل يرجوع على الثانى الا اذا استلمها وعندهما له أن يضمه أو يأسف فان ضمن اشأنى
 رجوع على الاول وأجمعوا على ذلك فى العاصب مع مودعه فلهما لك تضمين أى شاء لكن ان ضمن الثانى رجوع
 على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنه غصب كفى القهس ستافى عن العمادية (قوله ومنكل لهما) أى أنكر
 وليس له علم بما بينه وبينه هذه المسئلة ستة أقولها منكل لهما حلف لهما أقرا لهما وحلف لهما ومنكل لا آخر
 حلف منكل لهما وحلف لا آخر واعلم أنه اذا حلف لهما وحلف لهما بمقتضى حلفه حتى يحلفه لثانى لينكشف
 وجه القضاء بخلاف ما لو أقرا لهما بالحكم له اذا اقرا رجعة بنفسه والنكول رجعة بالقضاء ولذا لو نكل لحلف
 برى مقدسى وفيه ولو قال أو دعه عنها أحدكم فليس له الامتناع ان اصطفاوا ليس عليه ضمان ولا استخلاف فان
 لم يصطفا فلنكل أن يستخاف كما تقدم وتما تفصيلها فى الزيلعي (قوله فهو لهما) امدم الاولوية وعابه ألف
 آخر لا قرار به وأبذله اياه على اختلاف الاصحاب ولا يجمد القاضى بالتخلف جازاته تدرك الجوع بينهما أو
 عدم الاولوية والاولى عند التشاحن أن يقرع بينهما بتأنيب القاضى ما لو جعما ونفيا التهمة المبل فان نكل للاول
 لا يقضى به لينكشف وجه القضاء هل هو لهما أو لا لهما ولا ضرر عليه فى التأخير لانه لا يقضى للمقدم
 حتى يحلف للمتأخر (قوله ولو حلف لهما) فى التخلف للثانى يقول بانه ما هذه العين له ولا قيمته الا لانه
 لو أقرا به الاول ثبت الحق فيها فلا يغيره اقراره بالثانى فلو اقتصر على الاول كان صادقا بغير (قوله والالف
 لمن نكل له) دون الآخر لو جود الخجة فى حقه ودونه ولو حلف لهما فلا شئ لهما لعدم الخجة زيلعي (قوله
 دفع الرجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر فى الخانية قولين فى المسئلة اذا كان بعد اطالب قال مودع
 قال له رب الوديعة اذا جاء أخى فرد عليه الوديعة فلما طلب أخوه من قال له المودع بعد ساعة ادفعها ليك فلما عاد
 اليه قال له هلكك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا لاول الشخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب
 المودع وقال اطلبها غدا فأعيد الطلب فى الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا أنه يسئل المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لاول قوله اطلبها غدا ان يكون لثانى القابل اه وقدمنا الكلام عليه وأوضح من ذلك (قوله ولم يدعها
 الخ) أى اذا لم يطالبها المأمور بدفعها اليه أمالو طلبها فمعهما منه وهو كالمودع من ماله ما سكتها وتقدم الكلام فيه
 (فرع) فى البرازية له على رجل دين فأرسل الدائن الى مدونه رجلا يقبضه فقال المدون ردته الى رسول
 وقال أى الرسول دفعته الى الدائن وأنكره الدائن قال قول الرسول مع عييه اه لكن الذى فى نور العين
 القول للمرسى بيمينه فتأمل وفى البرازية أيضا قال الدائن بعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من
 المدون (قوله اجعل الى) أى اليوم كفى الهندية ويؤخذ من السابق والهاق (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أى فى براعة ذمته من الوديعة لافى الزام المدفوع اليه (قوله
 لا يضمن على الاصح) مقتضاه أن الاجير المشترك لا يضمن لكن أفتى الخبير الرولى بالضمان فى حاشية الفصولين
 حيث قال وفى البرازية فى منفرقات الاجارة من نوع فى المنفرقات دفع الى المشترك ثورا للرجعى فقال لا أدري
 أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع فى زماننا اه ولا يخفى أنه ليس به ذهب أبى حنيفة وانظر الى قوله فى زماننا
 اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا بخلاف ما فى جامع الفصولين ونور العين وغيرهما
 من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا أريته فى نسخة المنج لكن لفظة لا ملحقه بين الاسفار وكانها ساوقة من النسخ
 فتعاهل الشارح هكذا فتنبه نعم نقل فى العمادية به ما لو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع يصح لانه نسب
 الاضاعة الى نفسه وكان ذلك تعديا منه كىأتى قريبا (قوله لا يضمن) أى ان كان للكرم أو الدار باب وان

لم يكن لها باب يضمن هندية عن المحيط * وفي نور العين من قاضيان قال وضعها في داري فنسبت المكان
 لا يضمنه ولو قال وضعها في مكان حصي فنسبت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالومات مجهلا * صاع وقيل
 لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان
 الدفن ولكن قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن * عدة لودفنها في الارض يبرأ لوجعل هنالك علامة
 والا فلا وفي المغازة ضمن مطلقا لودفنها في الكرم يبرأ لوجعل سينا بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ
 لو وضعها لا يدخل فيه أحد بلاذن اه (أقول) ولا تنس ما قدمناه من أنه اذا كان الموضع حوزا لثالث الوديعة
 والا يضمن مطلقا ومن أن العبرة للعرف كأنه انما عن البرازية فتأمل وفيه توجهات للصواب نحو في مغازة
 فدفعها حذرا لم يرجع لم يظفر بمحل دفعه لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذلك لو أمكنه العود
 قريبا بعد ذوال الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجدها لودفنها باذن ربه * فوضعها في زمان الفتنة في بيت خراب
 يضمن لو وضعها على الارض لودفنها اه وفي الهندية عن النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو
 وقعت مني لا يضمن ولو قال أسقطت أو تركتها يضمن قال الشيخ الامام طهيري الدين المرعشي في رجه الله تعالى
 لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفوى عليه كذا في الخلاصة
 ولو قال لأدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لأدري أضعتها أم لم أضيع يضمن كذا في الفصول
 العمادية اه وقدمنا وجهه لانه نسب الاضاعة الى نفسه فهذا وجه مانعة له وهي مسألة أخرى بخلاف قوله
 ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ لا فرق بينهما لان مؤدى العبارتين واحد كما
 لا يخفى على من تأمل فتدبر * قال في نور العين ولو قال أسقطت أو تركتها يضمن كذا في ث وطعنوا ب مجرد
 الاسقاط ليس بسبب ضمانه ان اذ لو أسقطها فبرءها ولم يبرح حتى هلكت يبرأ أهنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت
 بل بشرط أن يقول أسقطت وتركته أو أسقطت وذهبت أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله سقطت
 أو وقعت يذبح الضمان للسقوط بقصر في الشدة وفي جعلها في محل لا يحتملها فيكون كماله وذ كراهة ينبغي
 أن لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أو تركته اذا لم يبرح العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال بضاعت قاله
 ولو قال لم يذهب من شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالتقول له يمينه ولو قال ابتداء
 لا أدري كيف ذهب اختلف فيه المتأخرون والاصح انه لا يضمن اه (أقول) لكن قدما ناس العلامة
 الخير الرمي انه فقي بالاضمان معالذ بأنه تضيق في زمانا فلا تنس وفيه المودع لو سقط شيء من يده على الوديعة
 يضمن اه * وفيه مام ووضعها تحت رأسه أو بحبله يبرأ وكذا بوضعها بين يديه في الصحح قالوا يبرأ في الفصل
 الثاني لو مام فاعدا ولو مضطجعا ضمن في الحضرة في السفر * عدة يبرأ لقاعدة اللو اضعا جنبه على الارض وفي
 السفر لا يضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصده السرقة ضمن لاولي الحفظ ولو جعل
 الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا * جعل دراهم الوديعة في فقه ضمن في الايمن لاني لا يسر لانهم في اليمين على
 شرف سقوط عدد ركوبه وقيل يبرأ مطلقا وكذا الوربطها في طرف كسه وعمامة وكذا الوشدها في منديل
 ووضعها في كفه يبرأ ولولاه في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن أنها وقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن * ولو لدخل
 الحمام وهي في جيبه وتركه في الساكودة فسرق قيل يضمن قاضيان جعلها في جيبه وحضر مجلس فسق
 فضاعت بعد ما سكر بسرقة أو سقوط أو كسرهما قيل لا يضمن لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا
 اذا لم يزل عقله أما اذا زال ذلوا بحيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يحجز عن الحفظ بنفسه فمضطر مضاعفا ومودعا
 غيره اه (قوله ان خاف الخ) طاهر صنيعة أن الميطور اليه ما وقع عدم المودع من خوف تلف نفسه أو
 عضوه أو جنبه أو أخذ ماله وان كان التهديد مطلقا مادام كان صريحا بأحد هاتين الحكمتين طاهر (قوله
 وان خاف الحبس أو القيد) أو التجريس كفي الهندية (قوله وان خشي أخذ ماله كاه فهو عذر) لانه يؤدي
 الى تلف نفسه بخلاف ما لم يبق له فوق الكفاية وفي الهندية سلطان هذا المودع بالتلاف ماله ان لم يدفع اليه

المال ان خاف تلف نفسه
 أو عضوه فمدفع لم يضمن
 وان خاف الحبس أو القيد
 ضمن وان خشي أخذ ماله
 كاه فهو عذر

الوديعة ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معدود ولا ضمان عليه كذا في خزنة المفتين قال
ط ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم أو شهر أو العجر الغالب فيجوز اه والظاهر ان المراد بها
هنا كفاية شهر أو يوم (قوله كذا لو كان الجائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أى من غير تفصيل كذا لو أخذ من
المض (قوله رفع الامر للحاكم) أى على سبيل الاولوية (قوله ليبيعه) وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ
ثمها هندية ولو أنفق عليها بلا أمر قاض فهو متبرع ولو لم ينفق عليها المودع حتى هلكت يضمن لكن نفقتها
على المودع مثلا على عن حاوى الزاهدى وفى الترخانية غالب رب الوديعة ولا يدري أى هو أو ميت عسكها
حتى يعلم موته ولا يصدق بمخالاف القطعة وان أنفق عليها بلا أمر القاضى فهو متطوع ويسأله القاضى
البيعة على كونها ووديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو مضى وحريه ينفق عليها من غائبا أمره به
والا يأمره بالاغنى يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك لا أكثر بل يأمره بالبيع وامسك الثمن وان
أمره بالبيع ابتداء فلا صاحبها الرجوع عليه منه اذا حضر لكن فى الدابة يرجع به قدر القيمة لا بالزيادة وفى
العبد بالزيادة على القيمة فالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها ثمن كثير أو كانت أرضا أو ثمرت وخاف فسد
فباعه بلا أمر القاضى فلو فى المصر أو فى موضع توصل الى القاضى قبل أن يفسد ذلك ضمن (قوله فذلك حال
القراءة) نص على المتروك فلا ضمان بعدهما بالادلى (قوله لا ولاية له التصرف) أى وهو القراءة
وسمى أى آخر الحاربية مانعه أما كتب العلم فبأنه أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تتضرر بالطور والتقايب
ويكون كالاستغلال بالحائط والاستضاءة بالنار لا سيما اذا كان مودعا وعادة الناس فى ذلك المساهلة والمساهمة
والاحتياط عدم النظر الا بأمر (قوله وكذا المودع السراح) أى سراح الوديعة على المداورة أى على محل الدور
فانه لا يضمن اذا انف (قوله أو دعى صكاً) أى له أما اذا كان عبداً وفدى أو دعه هو وحده الذى له الصك يطالبه فلا
يدفعه اليه وعليه الفتوى هندية (قوله ونكر الوارث) أى وارث الطالب (قوله حبس المودع الصك) لما
دبه من الاضرار وقد تقدم بحو هذا فى المصنف ولعله يحمل على ما اذا كان المكتوب عليه يقر به اذا عرض
عليه والافجر دالح لا يثبت الحق ثم طاهر كالأمة يعم مالوا نكر الوارث يكونه لا يعلم الدفع (قوله أبداً) أى
ما لم يقر الوارث بالاداء أى بما قبض مورثهم (قوله لا يبرأ من الميت بدفع الدين الى الوارث) الطاهر أن
يقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستعرقا لمادفعه أو لا وسواء كان الوارث مؤتمداً أو لا والطاهر أن يقيد عدم
البراءة بما اذا كان الدين مستعرقا لمادفعه والوارث غير مؤتمن كمن يدين مافى المودع ادا دفع الوديعة للوارث
جوى لم يكن ذل فى منية المفتى اذا كان للميت وديعة عند انسان وفى التركة دين ودفع المودع الوديعة الى
الوارث بعير أمر القاضى يصون فى يده أف وديعة لحل مات وعليه ألف درهم دين معروف انه عليه وترك
اباه معروف ففضى المستودع الألف للعرسم لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو غريم الميت وليس للابن
ميراث حتى يقضى الدين اه (أقول) ولعل عدم البراءة بدفع الدين الى وارث ديانة قل فى الفوائد الزينة ولو
قضى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح فامل وراجع (دفع) * قال بيت الوديعة وقبضت منها
لا يضمن ما لم يقل دفعها للمشتري شرح شعبة الاقران * وفى منية المفتى لو حل على أحد دين وقبضه طاماً
فبات صاحب الدين فالحسومة فى الظلم بالمع للميت وفى الدين للوارث هو المتار وفيها ومن أخذ من السلطان
مالاً حراماً حتى الحسومة فى الآخرة لعاصب الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يخاطبه السلطان وبعد
الحاط يكون مع السلطان عند أى حنيفة ربه والله تعالى (قوله ليس للسيد أخذ وديعة تاجيد) أى ولو غير
مأذون لاحتمال أنه مال الغير الا اذا أقام السيد بيعة على أه ماله وقد سأل وفى البرازية الرقيق اذا اكتسب
واشتري شيئاً من كسبه وأودعه وذلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع أن العبد يداعة متبر حتى لو
أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه انتهى هذا الم يعلم أن الوديعة كسب العبد أو ماله أما اذا علم ذلك وله
حق الاخذ لا حضور العبد كما قبله فى البرازية عن الذخيرة وقد تقدم ذلك (قوله المامل لغير أمانة لا أجر له الا

كلو كان الجائر هو
الاخذ بنفسه فلا ضمان
عادية * خيف على الوديعة
المصادر فى الامر للعاسك
ليبيع ولو لم يرفع حتى فسد
فلا ضمان ولو أنفق عليها
بلا أمر قاض فهو متبرع
* ترأ من مصنف الوديعة
أو الرهن فذلك حالة القراءة
لا ضمان لانه ولاية هذا
التصرف صيرورة قال وكذا
لو وضع السراح على المسارة
وهي أو دعى صكاً وعرف
أداء بعض الحق ومات
الطالب وأسكر الوارث
الاداء حبس المودع الصك
ابداً وفى الاشياء لا يبرأ من
الميت بدفع الدين الى الوارث
وعلى الميت دين * ليس للسيد
أخذ وديعة العبد * المامل
لغيره أمانة لا أجر له الا

(الوصي) أي وصي القاضى وقد نص به بأجر وأما وصي الميت فلا يستحق الأجر كفى الاشباه من فن الجمع والفرق في الكلام على أجر المثل نقلا عن القنية وقد حال الوالو الجنى عدم صحة الأجر له ولوجعله المتوفى له لينفذ له وصاياه بأنه بقبول الوصية صار العمل واجبا عليه والاستنجار على هذا لا يجوز انتهى قال العلامة الخبير الرملى ولا يخفى أن وصي الميت إذا امتنع عن القيام بالوصية الأجر في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لأنه متبرع ولا يجبر على المتبرع وإذا رأى القاضى أن يعمل له أجره على عمله وكانت أجره المثل فما المانع قياسا واستحسانا وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا ولا يناقشه ما فى الوالو الجنية كما هو ظاهر لأن الموضوع مختلف كما يظهر بأدنى تأمل اهـ (أقول) انما كان الموضوع مختلفا لأن موضوع مسألة الوالو الجنى في وجوب العمل بقبول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافى في الوجوب لكن قال الطحطاوى وفيه تأمل إذا بعد القبول لا يقال أنه متبرع والحاصل أن وصي الميت لا أجر له إلا إذا كان محتاجا إليه لا كل من مال اليتيم بقدر عمله والقاضى أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل لا الماضي لشر وعه فيه متبرعا وأما وصي التناضى فإن كان محتاجا وكذلك لا والأفان نصبه القاضى وجعل له أجره المثل جاز وكذا إذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له أجره لأن وصايته غلبة لا لزومة لأن له أن يعزل نفسه فله أن يمتنع عن المضى في العمل الأبا حرو وعمام الكلام على ذلك في باب الوصى آخر الكتاب فراجع ان شئت (قوله اداعلا) فيستحقان أجره المثل أشباه قال في القنية إذا عين القاضى له أجر فهو له والأفلو ذكر أن له أجره مثله ولولم يعينه القاضى وتقدم ذلك في كتاب الوقف وذكره في الوصايا (قوله فأت) القول لصاحب الاشباه (قوله فعلم منه أن لا أجر للناظر الخ) أى من قوله اداعلا أى إذا كان مشهورا من جهة الواقف أفاده أبو السعود ووجه العلم أنه لا عمل حيث شرط * والحاصل أن الواقف ان عين الناظر شيئا فهو له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشترط في مقابلة العمل وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى أجره مثله جاز وان عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبمثله صرح في الاشباه في كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان كان المعهود أن لا يعمل الأبا حرة المثل فله أجره المثل لأن المعهود كالمشروط والأفلاشئ له وبيان تفصيل ذلك مع أدلته في كتاب الوقف فارجع اليه (قوله ودافع ألف مقرضا ومقارضا) قال ابن السكينة مسئلة البيت من البدائع قال ولو قال خذ هذه الألف على أن أصفها عليك قرض على أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح لى فهذا مكروه لأنه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قرض جرنفعا فان عمل هذا وربح فالربح بينهما نصفان لأن المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة في يده فربح له رب المال (قوله ورجح القراض) أى لرب المال خاصة (قوله الشرط جاز) ويجعل النصف بضاعة وعما النصف القرض لا يستقرض لأن المضارب لم يفسدت باشتراط كل الربح لرب المال صارت بضاعة (قوله ويحذر) لأنه من قرض جرنفعا وإذا علم صحة الشرط فالربح الحاصل من الألف لهما أو الحسرة عاينهما لانهما شريكان في الألف (قوله وان يدعى ذو المال قرضا ونصه إلى آخر البيت) قال الشارح قد اشتمل البيتان على ثلاث مسائل الاولى من الظاهرية لو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول رب المال ومع ذلك لو هلك المال قبل التصرف لاضمان على ذى اليد لا تناقهما على قول المالان دفعت فانها لا تفيد ضمانا قبل التصرف وضمن بعده وان أقام يده فله رب المال ويكون كل من القول والبيضة لرب المال رضى النهاية وشرح التحرير أن القول قول المضارب والبيضة على رب المال (قوله فرب المال قد قبل أجدر) أى بقبول قوله وأب هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لا تناقهما على لفظ الدفع كما تقدم (قوله وفي العكس) وهذه المسئلة الثانية من الظاهرية أيضا وهي عكس الاولى إذا قال المضارب بعد ما تصرف ورجح أقترضتني هذا المال والربح كله وقول رب المال دفعته اليك مضاربة بالثلث أو قال دفعته

الوصى والناظر إذا علم قلت
فعلم منه أن لا أجر للناظر في
المستحق إذا أحيل عليه
المستحقون فليحفظ وفي
الوهبانية
ودافع ألف مقرضا ومقارضا
ورجح القراض الشرط جاز
ويحذر
وان يدعى ذو المال قرضا
ونصه
قرضا فرب المال قد قبل
أجدر
وفي العكس بعد الربح
فالقول قوله

البيت بضاعة أو قال مضارب ولم أسم ببحا و بريح مائة درهم فالقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب
البيت وفي دعوى البضاعة الريح لرب المال وفيما إذا لم يسم فالريح لرب المال وللمضارب أجر المال وإن أقام
البيت فالبيت للعامل وإن اختلفا قبل الريح يرد المال إلى مالكه لعدم لزوم العقد (قوله كذلك في الابضاع)
بان قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعى القرض فالقول لرب المال ولو ادعى المضاربة ورب المال
العصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وإن بعد العمل فهو ضمان وإن أقام البيت فالبيت للبيتنة للمضارب في
الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله ما يتغير) أي الحكم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على
هذين البيتين آخر كتاب المضاربة (قوله وان قال قد ضاعت من البيت وحدها) مسئلة البيت من الواقعات
وقد ذكرناها في هذا الباب وهي المودع إذا قال ذهبت الودعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قبل قوله مع
يمينه كفي الهندية والكافي وجامع الفصولين ونور العين وغيرها (قوله فقد يتصور) بان يعمل السارق
أو تكون هي المقصودة ومعنى يصيب صدق (قوله وتارك) بغير تنوين (قوله لاسر) متعلق بتارك أو
بصحيفة والصحيفة مال وهي قطعة من جلد أو ترطاس كتب فيه وقدمنا ذكر هذه المسئلة وذكر شرائعها
والامانة الشحنة أن مسئلة البيت من قاضي خان قال قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم
قام الباقون معانداً الكتاب ضمه واجمعوا لأن الأول لما ترك الكتاب عندهم فقد داه تحفظهم فاذا قاموا
وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الماترم وضمنوا جميعاً وإن قام القوم واحداً بعد واحد كان الضمان على
آخرهم لأن الآخر عيّن للحفظ فتعين للضمان قال المصنف وهذا ليس خاصاً بالصحيفة بل يطرأ في غيرها
أيضا قال ط وينبغي تعقيب هذا الفرع بما لا يقسم فانه إذا كان مما يقسم يكون القائم أولاً مفرطاً بعدم
قسمة المودع للحفظ اه (قوله يضمن المتأخر) ليمينه للحفظ فتعين للضمان اه عدم البر ومفهومه
أنهم إذا قاموا جلة ضمنوا جميعاً وبه صرح قاضيان ويظهر لي أن كل ما لا يقسم كذلك سائكان (قوله
وتارك نشر الصوف صيف الخ) قد استعمل البيتان على مسئلتين من الفاهيرية * قال في كتاب الودعة إذا
أفسدها الفاروقدا طاع المودع على ثقب معروف ان كان أخيراً صاحب الودعة أو ههنا ثقب الفاروقدا
ضمان وإن لم يخبره بعدما طاع عليه ولم يسده ضمن وهي المسئلة الثانية * والاولى ما قال في الفاهيرية عن
السيد الامام أبي القاسم أن الانسان المستودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها في
الهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن وهذا علم من صورة النظم الا انه يعلم من ذلك الحكم في نظيره
انتهى ما ذكره من الشحنة قال في الهندية الودعة إذا أفسدها العارضة فطاع المودع على ثقب العارضة ان
أخبر صاحبها أن ههنا ثقب الفاروقدا لا ضمان عليه وإن لم يخبر بعدما طاع عليه ولم يسده يضمن كذا في
الفصول العمادية وذكر بغيرها عبارة الفاهيرية ثم قال في تناوحي أبي الليث إذا كانت الودعة شيئاً يخاف
عليه الفساد وصاحب الودعة غائب فإن رفع الامر إلى القاضي حتى يبينه جاز وهو الاول وإن لم يرفع حتى
فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الودعة على ما أمر به كذا في المحيط وإن لم يكن في البلد فاعرضها وجمعها ثمها
لصاحبها كذا في السراج الوهاج انتهى (قوله نعمت) العث بالثلاثة السوس أو الارضة وهي دويبة
تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الودعة كما أمر به محيطاً ويضمن بتشديد الميم (قوله وقرض
الفار) الحاصل أنه إذا أودعه الودعة موضعها في محمل لا ثقب فيه ففسدها الفار أو أفسدها السارق أو أصابها
بمخس بالباء الموحدة التحتية ثم الحاء المعجمة أي نقص أو أصابها بحس باليون ثم الحاء أي قسمه متسع فلا ضمان
عليه وما إذا كان في المكان الموضوع فيه لودعة ثقب قد طاع عليه المودع ان أخبر صاحبها ولا ضمان
عليه وإن لم يخبره ولم يسده يضمن فأده صاحب الهندية (قوله ما عكس يؤخر) أي بالخلاف (قوله ولم يعلم)
الواو بمعنى أوقف تنقي عنه الضمان بسده أو باعلام المالك وإن لم يسده لان المالك حينئذ رضى بوضعه فيه
على هذا الحال ويعلم بضم الياء (قوله وينبغي تفصيله) البحث للطرسوسى حيث قال وينبغي أن يكون فيها

كذلك في الابضاع ما يتغير
وان قال قد ضاعت من
البيت وحدها
يصح ويستخاف فقد يتصور
وتارك في قوم لاسر صحيفة
فراحوا وراحت يضمن
المتأخر
وتارك نشر الصوف صيفها
فعث لم
يضمن وقرض الفار بالعكس
يؤخر
إذا لم يسد الثقب من بعد
علمه
ولم يعلم المالك ما هي تنقر
نلت بقي لوسده مرة فتفحه
الفار وأفسده لم يذكري
وينبغي تفصيله كما مرقة تدبر

التقصير بل لان الامر دائر بين الاعم لام للمودع أو السد بدونه وهو موجود وارتضاه عبداً البر وأقره
 الشرع لئلا * (تتمة) * في ضمان المودع بالسكسر في قاضي خان مودع جعل في ثياب الوديعة ثوباً بالنفسه
 قد معها الى ربها ونسي ثوبه فيها فضايع عنده ضمن لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون عذراً
 قال في نور العيون ينبغي أن تقيّد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضايع عنده والا فلا سبب للضمان أصلاً
 فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذراً ليس على اطلاقه والله تعالى أعلم اهـ ملخصاً قال في السراجية
 مؤنة الرد على المالك لا على المودع وان نقلها في بلده من محلّة قوّة الرد على صاحبها بالاتفاق وكذا اذا سافر
 فيها يجوز له السفر بها تكون الاجرة على المالك سراح أي أجرة الرد كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر
 مؤنة حمله للاخراج هل هي على المودع أو المالك * (فروع) * نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها
 فهو في سعة من دلب ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصاً وان كان مشتر كالفك ذلك عند
 أبي حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك
 الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كلو دفع الوديعة لاجنبي حالة الحريق فانه لا يضمن
 وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر وكذا اذا نذر الحفظ بعذر كحلا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك
 بعذر يمكن الاحتراز عنه * قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ للضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد
 من يبعثه ليرده أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يدر على اتباع الكل فاتباع البعض
 وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من
 ضمان الراعي * وفي فتاوى أبي الليث كارجل كرايس انسان فاستقبله للصوص فطرح الكرايس وذهب
 بالحمار قال ان كان لا يمكنه التحاصص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم أنه لو حمله أخذ للصوص الحمار
 والكرايس ولا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه * طرح الامانة في السفينة وسبح في البحر
 خوفاً من الاسر والقتل لا يضمن * في جامع الفصولين في ضمان الاجير المشترك وامن الاذخيرة قرية عادتهم
 ان البقرة اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة قريتهم ولا يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاغت
 بقرة قبيل يبر اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافاً يبرأه والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا
 بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفاً لا يعد خلافاً لانه يكون مأذوناً به عادة وقد منّا بحو هذه المسئلة وهو مالو
 أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه أفق الخير الرمي
 لان المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ولا فرق بين أن تتلف أو يضيع أو يأكلها الذئب الا اذا نذر بها عنه قال
 الرمي ومثله الشريك والمزارع أيضاً مثله وهو كالمودع وهذا اذا كانت العمادة مطردة أما اذا لم تكن كذلك
 فلا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو أكل الذئب * (تنبيه) * وهذا أيضاً اذا لم يخش عليها أما اذا خشى
 بأن كان على أهل القرية أعداء يقصدون نهب أموالهم أو اتلافها أو كانت كثيرة للصوص فلا شبهة في
 الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم اهـ * رجل استعار دابة فقام في المفازة ومقودها في يده فجاء السارق
 ونطاع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لان لم يترك الحفظ ولو أن السارق مد المقود من يده وذهب بالدابة
 ولم يعلم به المستعير كان ضاماً لانه اذا قام على وجه يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيقاً اذا قام جالساً
 لا يضمن على كل لانه لو نام جالساً ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فهو يضمن
 أولى اهـ * وفي البرازية من الوديعة جعل دابة الوديعة في كرم غير رفيع الحائط أولم يكن له حائط ينظر ان
 نام المودع ووضع جسمه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعة وان قاعد لا يضمن وان في السفر لا يضمن وان
 نام مضطجعا اهـ ومثله في الذخيرة وعدة فتاوى والعمادية وفي البرازية أن في العارية نذر كرمنا ذكر في
 الحاجة فانه لا يماقض ما مر اذ يوم المنطع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاق نفس الموم وهذا في
 أمر زاد على الموم اهـ * كل أمين ادعى ايهال الامانة الى مسخعة هاتبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد أشبهه

ومثله ما تقدم متنا * المودع أو المستعير أو المضارب أو المستبضع أو المساوم أو المستأجر أو الأب في مال ابنه الصغير أو الوكيل أو الرسول أو القاضي أو أمين القاضي أو الخضر أو أمير العسكر أو المتولي أو القيم أو الدلال أو السمسار أو الباع أو المرتهن أو العدل أو الملتقط أو آخذ الأبق أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الاجير الخاص أو المشترك أو نحوها إذا ادعى الهلاك بغير تعد أو ادعى الرد إلى صاحبها بصدق مع عينة لأن كل واحد منهم أمين والقول قول الأمين مع اليقين أن لم يكن له بينة على الرد أو الهلاك وإن كان له بينة فلا عين عليه وإنما طلبت البينة لدفع اليقين عنه * فالخامس أن من تكون العيين في يده أمانة إذا ادعى ردّها إلى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك بصدق مع عينة بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالقول للراهن كالمسيء يأتي سائحا في * حول الاجنبي الوديعة عن محلها ثم ردّها ثم هاتمت ضمن فاضحان * دفع إلى آخره فقام مقيدا بسلسلة وقال اذهب به إلى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بالسلسلة فأبقى القن لم يضمن إذا أمر بشيئين وقد أتى بأحدهما فصولين (أقول) أي أمر بالذهاب بالقن وأمر بالذهاب بالسلسلة فلا يضمن القن (وأقول) المتبادر من كلامه أن يكون القن محمولا بأمر أي مسلا كما أنه قال اذهب به بالسلسلة فهو مأثور بالذهاب به مسلا فالأمر ورده واحد موصوف فينبغي الضمان تأمل رملي * بعثته إلى ماشية فركب المبعوث دابة الباعث برئ لو نهما انبساط في مثل ذلك والاضمن فصولا ويرد به دفع بعيره إلى رجل ليكرهه ويشتري له شيئا بكراته فعمى البعير فباعه وأخذته فهلاك لو كان في موضع يقدر على الرفع للأضام أو يستطيع إمساكه أو رده مع العمى ضمن قيمته والابرئ * أعار جاره وقال خذ ذره وسقه كذلك ولا تخل عنه فإنه لا يستملك الا هكذا قال نعم فلما مضت ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط ضمن إذا خالف شرط ما غلبه دانه صفة * أعطاه درهما لينقذه فغمزه فانكسر برئ لو أمره بغمهزه والاضمن وكذا لو أراه قوسا فذه فانكسر فهو على هذا اه * وفيه معزى إلى فوائد صاحب المحيط قال له بعث دمي منك بغلس أو بألفم فقط له الا تخريقا دلالا لو قال اقتلني فقطله لأنه اطلاق فأورث شبهة وهو هدر في أصح الروايتين عند أبي حنيفة وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال أقطع يدي أو رجلي أو أقتلني ففعل لم يجب شيء بالاجماع إذا لاطراف كالموال فيصح الأمر * وقعت بضاربي واقعة وهو رجل قال لا تخارم السهم إلى حتى آخذته فرمى السهم إليه بأمره فأصاب عينه فذهبت قال فاضحان لم يضمن كقولنا له اجن على تجفئ عليه لم يضمن وهكذا أفتى بعض المشايخه وفاسوا على مالوقا لقطع يدي الخ وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود أم لا شك أنه تجب الدية في ماله إذا ذكر في الكتاب أو تضرابا بالوكز أي النخس ية قاله بالفارسية شت زون فذهبت عين أحدهما يجب القصاص إذا أمكن لأنه عمد ص وإن قال كل واحد منهما لا تخارده وكذا لو برزاني خاتمه على وجه التعليم أو الملاعبة فأصاب الخشبة عينه فذهبت يقاد لو أمكن اه * قال في مجمع الفتاوى ولو قل كل واحد منهما صاحبه ده دة وركز كل منهما صاحبه وكسر سنة فلا شيء عليه مالوقا لقطع يدي فقطعها فاضحان اه والذي ظهر لي في وجهه ما ذكر في الكتاب أنه ليس من لازم قوله ده ده إياحه عينه لا احتمال السلامة مع المضارب بالوكزة كاحتماله مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم إلى وقوله ده ده صريحا في اتلاف عضوه بخلاف قوله أقطع يدي أو اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به أن الاطراف كالاموال يصح الأمر فيها وكأن في المسئلة قولين تأمل * في جامع الفصولين راجع إلى كتاب الدعوى والبيّنات لصاحب المحيط دوع ثوبه إلى دلال لبيع عه فساوم ورب حانوت ثمن مع عهوم وقال حضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد الثوب في الحانوت ورب الحانوت يقول أنت أخذته وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عينة * لأنه أمين وأما رب الحانوت حلواته على أنه أخذته رب الحانوت ليستثريه بما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه يضمن قيمته ولو لم يتفقا على أن لم يضمن إذا لمقبوض على سوم الشراء لم يضمن لو اتفقا على ثمنه فبقي لا يجب ضمان السوم لا بد كذا الثمن

قيل هو قول أبي يوسف ويكفي عند محمد أن يدل قلبه ما تجنيس * دفعه الى دلال ليبيعه قد دفعه الدلال الى رجل على
 على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذ لا تعدى في الدفع حيث نذر اوضح أما
 اذا لم يأذن له فيه ضمن * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى النسفي لو عرض له الدلال على رب دكان وتزكه عنده
 فهرب رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في الصحيح لانه لا بد منه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن
 لانه مودع وليس للمودع أن يودع قاضيه * دفعه الدلال الى من استأجره لينظر اليه ويشتري فذهب به
 ولم ينظر به الدلال قالوا لم يضمن من لاذنه في هذا الدفع قال وعندى انه انما لا يضمن لولم يفارقه وأما لو فارقه
 ضمن كالأودعه أجنبي أو تركه عند من لا يريد الشراء * طلب المبيع رجل من الدلال بدراهم معلومة
 فوضعه عند طالبيه ضمن قيمته لاخذته على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على الدلال وهذا لو
 ما اذنوا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلولم يكن مأذوا بضمن فروق الجاهل * دلال معروف بيده
 ثوب تبين أنه مسروق فقال رددته على من اخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا ردد على الغاصب يبرأ في
 الذخيرة انما يبرأ لو أثبت رده بحجة في عدة الفتاوى هذا كغاصب الغاصب اذا قال رددت على الغاصب
 صدق بهينه لا بدونها متقى * قال تالفت منذ عشرة أيام وبرهن ربه أنها كانت عنده منذ يومين فقال
 المودع وجدها فتلفت قبل ولم يضمن ولو قال أولا ليست عندي وديعة ثم قال وجدها فتلفت ضمن اه
 قبية * دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك * ن
 خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمح من الداخل عدة
 * المودع لو حفظها في حرايس فيه مال ضمن والمراد حوز غيره أما لو استأجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن
 ولولم يكن فيه ماله * محي مودع استأجر بيتا في مصر أو دعه فيه وأحوزها فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن
 * مع تختم بخاتم الوديعة قبل ضمن في الخضر والبصر لافي غيرهما وبقي وقبل ضمن في الخضر لافي غيره
 بماله المرتحن وتضمن المرأة مطلقا لانه استعماله من اختصاصه في الاقضية * ادعى وكالة بقبض دين أو وديعة
 فأثر المطالب في الدين يؤمر بدفعه اليه وفي العين لا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة
 في الفرق بينه ما أن اقراره في الدين لافي ملك نفسه وفي الوديعة لافي ملك غيره اه قال فلو أقر بالوكالة
 وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال إلا أن تقع البيعة على الوكالة أو لم يثبت كونه خصما
 باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يحلف الوكيل المطالب
 على العلم بوكالته اذا الحلف بترتب على دعوى صحيحة ولم تصح اذ لم تثبت وكالته فلم يصير خصما الا اذا قامت
 البيعة على الوكالة والمال يقبل على أي حنيئة بناء على أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده * هـ
 لا يؤمر بدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها لوصدقه اذا أقر بمال الغير بخلاف الدين * قن عن محمد لو
 صدقه يجبر بدفع عين كدين غر وكذا عن أبي يوسف * حشجي لو صدقه أو كذبه أو سكت لا يجبر بدفع
 الوديعة ولو دفعها الا يسترد فلو ضرر به أو كذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط عليه
 الضمان والارجع بعينه لو قائما وبقيته لو هالك * قال صاحب جامع الفصولين أقول لو صدقه وودعه بلا
 شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قائما اذ غرضه لم يحصل فله نقض قبضه على قياس ما مر عن الهداية من أن
 المديون يرجع بمادفعه الى وكيل صدقه لو باقيا كذا هذا * شجاع لولم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها فتلفت
 قيل لا يضمن وكانت ينبغي أن يضمن اذا منع من الوكيل بزعيمه من المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يسترد لانه
 سعى في قتل ما فعله ذخيرة وكل زبدا العائب بقبض وديعة فقبضها زيد قبل أن يباعه ذلك فتلف يحير المالك
 ضمن زيدا أو الدائم ولو علم الدافع با توكيل لافي يدرئ الدلالة وودع أن يدفعه (يقول الحنفي) الظاهر انه يبرأ
 الدافع لا زيد لكون قبضه بين قبض فضولا والله تعالى أعلم * عروكا بقبض الوديعة في اليوم فله قبضه
 عند اول وكاله بقبضه عند الايتك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتججيل وسكاه قال أنت وكيل به الساعة فثبت

وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا صريحاً ولا دلالة وكذا لو قال اقبض الساعة
فله قبضه بعدها ولو قال اقبضه بمحض من فلان فقبضه بغيره جاز * قال اقبضه بشهو وقله قبضه بدوهم بخلاف
قوله لا تقبضه الا بمحض من حيث لا يدل ذلك قبضه اذ انتهى عن القبض واستثنى قبضاً بمحض من منه اه ما في نور
العين * وفي الهدية من ترك باب حائوته مفتوحاً فقام واحد ثم واحد فقبضوا ما ضاع على آخوهم كذا في
المناطة * رجل في يده ثوب قال له رجل أعطى هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية *
سئل اس الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القابض انا اريهم انا احرى الا عرف قديمها وضاعت
الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقت منه أو سقطت لمزاحة أصابته من
غيره لم يضمن كذا في الخاوي للفتاوى * دفع الى امرأته ققمة ليسقي الماء فتعاقل عنها وضاعت لا يضمن كذا
في القنية * قال خلف سألت أسدا عن له على آخو درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين أو درهمين درهمين
وقال خذ درهمك فضاغ الدرهمان قبل أن يعين درهماً قال هلك على المطلوب ولما الب درهمه * ولو قال له
حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حقل فهو مستوف ولا ضمان عليه لا درهم الاخر كذا في التاترخانية * صبي
يعمل البيع والشراء محجور عليه أو دعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله
الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يده فينشد يضمن بالوفى عن تجهيل كذا في الظهيرية والحكم في
المعتوه نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة لا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه
أفاق وهي في يده وان كان الصبي مأذوناً له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعة وان لم تشهد الشهود
انه أدرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوه اذا كان مأذوناً له في التجارة كذا في الذخيرة * اذا قال المستودع
للمودع وهبت لي الوديعة أو بعتهامني وأنكر رب الوديعة ثم هانت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة سئل
عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردّها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فأين السابغ فقال
لا أدري أو دعتني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وثارة يقول لا أدري هل جاءني من عندك
رسول فاستردّها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لأنه لم يقر بضاعتها ولا يتقاضى كذا في فتاوى النسفي * رجل
استقرض من رجل خمسين درهماً فأعطاه غلطاً ستين فآخذ العشرة ليردها فهاكت في الطريق يضمن
خمساً أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في
التاترخانية وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيه ان * له على آخر خمسون فاستوفى
غلطاً ستين فلما علم أخذ عشرة ليردها هانت يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك قرض والباقي أمانة كذا في
الوجيز للكردي * رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ألفين وقال ألف منهم اقضاع من حقلك وألف
يكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قايض حقها ولا يضمن شيئاً كذا في المحيطة * أودعه بقرة وقال ان أرسلت
ثيرانك الى المرعى لا علف فاذهب ببقرة في أيضاً فذهب به سادون ثيرانه فضاعت لا يضمن كذا في القنية * أودع
شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذ لم يكن الراعي خالصاً للمودع كذا في القنية *
الوديعة اذا كانت قراماً فأخذها المودع وصعد به السطح وتسار به اذهب به الرجح وأعادتها الى المكان الذي
كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزنة المفتين * في
فتاوى النسفي * طحان نرح من الطاحونة ليظفر الماء فسرق الحطة ضمن ان ترك الباب مفتوحاً وبعد
من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف مسئلة الطحان وهي خان فيها نازل واكل من نزل معه فخرج وترك
الباب مفتوحاً فخاف سارق وأخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال المودع للمالك أنا اذهب الى
المرزعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جارٍ فقال له المالك ضعهما فوضعهما وذهب الى المرزعة ورجع
فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها في فضاء من داره هل يضمن المودع الاول أم لا في الضمان كذا
في الذخيرة معرباً عن عبارة فارسية * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره أن يصلحها اذا سمى ذلك

صاحبه كذا في الملتقط انتهى (أقول) وهذا بخلاف اصلاح غلام المصحف اذا كان بخط يناسب فانه يجب حينئذ كإتي في آخر العارية * وفي الهندية أودع عند رجل صلصة وصدقة والصلح ليس باسمه ثم جاء الذي الصلح باسمه وادعى تلك الصدقة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع حتى يريهم الصلح ليروا خطوطهم ولا يدفع الصلح الى المدي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية * دفع الى رجل مالا ليشره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يجلس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له أن يلتقط منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له أن يدفع الى غيره ليشتره كذا في السراج الوهاج ومثل المال السكر كذا في الغيانية * وسئل عن أمة اشترت سوار بن عمال اكتسبته في بيت مولاه فأودعتهما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا ايداع بغير اذن فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسطية انتهى ما في الهندية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب العارية) *

مشروعيتها بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يتعاورونه في العادة وقيل الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة تجوز وبالسنه وهى ما روى البخارى أنه عليه الصلاة والسلام استعاز من أبي طلحة فمر سائسى المندوب فركبه حين كان فرع في المدينة فلما رجع قال ما رأيتم من شيء وان وجدناه لبحر اربا لاجماع فان الامة أجمعت على جوازها وانما اختلغوا في كونها مستحبة وهو قول اكثرين أو واجبة وهو قول البعض انتهى شمسى (قوله لان فيها عليك) أي وايداعا فتكون من الوديعة بمنزلة المفرد من المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحتمل أن يكون إشارة الى ما قدمنا في الوديعة من أنه من باب الترتي والانسب في التركيب أن يقول ذكرها بعد الوديعة لانه تراكمها في الامانة وأخرها لان فيها عليك (قوله النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) أي ان المستعير مضطر وقال تعالى أمن يجب المضطر اذا دعاه وقد أعاناه المعبر فكأنه نائب عن الله تعالى في اعانته وان كان فعل المعبر من الله تعالى فلا نيابة في الحقيقة ففاهلها قد تحقق بهذا الحلق ووردت خلفه بأخبار الله (قوله لانها لا تكون الاحتياج) أي غالبا (قوله والقرض بثمانية عشر) حقق بعضهم أن ثواب الصدقة أكثر وأن افرادها أكثر كيفا وان كانت في القرض أكثر كما قال الماوى نقله عن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى المقرض قال البلغيني فيه أي في الحديث ان درهم القرض بدرهمى صدقة لكن الصدقة لم يعد منها شيء والقرض عادم منه درهم فسدقه مقابله وبقى ثمانية عشر ومن ثم لو أبرأ منه كان عشرون ثوبا بالاصل وهذا الحديث يعارضه حديث ابن حبان من أقرض درهم امرتين كان له كأجر صدقة مرة وجمع بعضهم بأن القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتنازه عنها بصون وجه من لم يعتد السؤال وهى أفضل انتهاء لما فيها من عدم رد المقابل وعند تقابل الخصوميتين ترجح الثانية باعتبار الانترتيب والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأحوال والزمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مشددة) كأنهم امنسوا بنى العار لان طابعها عار وعيب صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بانشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها بانشرها وعزل على ما في المعرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من العار العيب شملها اهـ ومثله في معراج الدراية وذكر في البدريه أنه يحتمل أن تكون العارية اسم موضوعا لانسيا كالسكرى والدردى نظيره كعيت وكيت صيغة تمعير وليس بتصغير وفي المبسوط فيل العارية مشتقة من التعاور وهو التمازج كأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على أن تعود النوبة اليه بالتردد متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكمل والزور قرضا لانه لا ينتفع به الا بالاستهلاك فلا تعود النوبة اليه في عينه ليكون اعارة حقيقة واسم تعذر بالموبة اليه في مثله وما عاك الانسحاب الانتفاع به على أن يكون مثله

(كتاب العارية) *
آخرها عن الوديعة لان فيها
تلكا وان اشتر كافي الامانة
ومحاسبها النيابة عن الله
تعالى في اجابة المضطر لانها
لا تكون الاحتياج كالقرض
فلذا كانت الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر
(هـ) لغة مشددة

مضمونا عليه يكون قرضا انتهى ومثله في الكافي (قوله وتخفف) قال الجوهرى وقد تخفف منسوبة الى
 العار ورده الراغب بأن العار باق والعارية واوى وبالمثل ستقات يقال استعاره منه واستعاره الشيء على
 حذف من (قوله اعارة الشيء قاموس) قال في المنع عنه اعارة الشيء واعاره منه وعاوره اياه وتعور واستعار طلبها
 واعتوروا الشيء وتعوروه وتعاوروه تداولوه اه وفي المبسوط انهم من العربية تمليك الثمار بلا عوض
 ورده المطرزي لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه المارة
 اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من التعاور والتساوب فهستاني (قوله تملك المنافع) أشار به الى رد ما قاله
 الكرخي من أنهما باحة نفع ومافي المتن مختار أبي بكر الرازي وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كفي الهندية
 وعن السراج وعليه المتون وأكثر الشروح ويشهد لما في المتن كثير من الاحكام من انه قد ادها بافظ التملك
 وجواز أن يعبر مالا يختاف بالمستعمل ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له أن يمنع لعبيره كالمباح له
 الطعام ليس له أن يمنع لغيره وان عقادها بافظ الاباحة لانه استعير للتمليك كفي البحر وانما لا يفسده هذا
 التملك الجاهل لكونه لا تفضي الى المنفعة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد بالجهالة جهالة
 المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعاره من آخر جازا فقال ذلك الرجل لي
 جماران في الاصطبل فخذ أحدهما واذ به يضمن اذا هلك ولو قال له خذ أحدهما أي ما شئت لا يضمن
 كفي المنع (قوله بجنا) أي بلا عوض قال في القاموس الجنا ما كان بلا بدل (قوله لزوم الايجاب والقبول
 ولو فعلا) أي كالتعاطي كفي القهستاني وهذا بالغة على القبول وأما الايجاب فلا يصح به عليه
 بتذرع ماسية في قريبا من قول المولى خذوه واستخدموه والظاهر أن هذا هو المراد بمنعقل عن الهندية ركنها
 الايجاب من التعير وأما القبول من المستعير فليس بشرط عدم احساس الثلاثة اه أي القبول صريح بغير
 شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال في التاترخانية ان الاعارة لا تثبت بالكون اه والاوليم أن لا يكون أخذها
 قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان هلكت من غير تعدل يضمن وان تعدى ضمن بالايجاع ولو بشرط
 الضمان في العارية هل يصح للمساكين مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أخرا عرني فان ضاع
 فأناله ضامن قال لا يضمن هندية عن غاية البيان ومثله في الانقروى عن المضمورات (قوله قابلية المستعار
 أي يمكن الانتفاع به بالمرع قائم عليه لو أعاره مكبلا أو موزونا لا يمكن الانتفاع به الا باستئلا كانه كان كناية
 عن القرض ولا يصح اعارة الامه للوطء ولا من تحت وصاية - للخدمة لعدم قابلية المعار لذلك الانتفاع لان
 الاباحة لا تجرى في الفروع ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل عارية الامه كالكاح كجعله في عارية
 المكمل والموزون قرضا للمشاكلة بين القرض والعارية لان كلاهما تبرع غير لازم لصاحبه أن يرجع
 به متى شاء والتمسك لازم فلا ينعقد بلقا لا يدل على الارزوم ومن لازم المسكاح البدل وهو المهر وشرط العارية
 عدم ذكر البدل قال في الهندية ومن شرطها العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما
 البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار
 مما يمكن الانتفاع به بدون استئلا كانه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البسائع * قال الحاكم الشهيد في
 الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد كمال الجوز
 والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابريسم والكافور وسائر متاع العطر والصنادل التي لا تقع الاجارة
 على منافعها قرض وهذا اذا طاق العارية فأما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير به اميرانا
 أو يزين به ادا كانا أو يجمع بها أو غير ذلك مما لا يقابله به عينه لا يكون قرضا بل يكون عارية تلك به المصلحة
 المستعارة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية
 يجمع بها أو سيفا حلي أو سكيناً حلي أو معلقة مطبوعة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضا هكذا في الكافي
 * ولو قال لا أخرا عرني هذه الفضة من الثريد أخذها أو كلها عليه مثاها أو قيمتها هو قرض الا اذا كان

وتخفف اعارة الشيء قاموس
 وشرعا تملك المنافع مجانا
 أفاد بالتمليك لزوم الايجاب
 والقبول ولو فعلا وحكمها
 كونها أمانة وشرطها قابلية
 المستعار للانتفاع ونحوه
 عن شرط العوض

بينهما بامانة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة ويأتي في كلام الشارح في أثناء الكتاب عن
 الصيرفة في العيون استعار من آخر رقعة يرتفع ماقوميه أو خشبة يدخلها في بنائه أو آخر رقعة وضامن لان
 هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا الذي يقل لأردھا عليك أما اذا قال لأردھا عليك فهو عارية كذا في
 المحيط انتهى (قوله لان تصير احارة) الاولى لانها تصير به احارة وقد نصوا أن الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة (قوله
 وصرح في العمادية الخ) أشار الى ايراد جواب وهو أن العارية اذا كانت تخليك المنفعة فكيف يصح اعارة
 المشاع فانه مجهول العين فأشار الى الجواب بان الجهالة المانعة من التملك تلك الجهالة المفضية الى المنازعة
 وجهالة العين لا تفضي اليها ولذا جاز بيع المشاع وايداعه وتقل في البحر أن الذي لا يضر في العارية جهالة
 المانع أما جهالة الغير فمضرة اذا كانت تفضي الى المنازعة كذا في الخلاصة ولواستعار من آخر حاراق قال ذلك
 الرجل لي حاران في الاصطبل فخذ أحدهما واذب فأخذ أحدهما وذهب به ضمن إذا هلك اه وقرضا
 غنامه فربيه وفي العناية من الهبة وعقد التملك يصح في المشاع وغيره كالبيع بأنواعه يعني الصحيح والفساد
 والصرف والسلم فان الشيوخ لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله ويبيع) وكذا اقراضه كما
 مر وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبي وكذا وافته عندي أبي يوسف خلافا لمحمد فيما يحتمل القسمة والاختلاف
 اتفاقا وأفتى الكثير بقول محمد واختار مشايخنا قول أبي يوسف وأما وديعته فثائرة وتكون مع الشريك
 وأما قرضه فثائر كما اذا دفع اليه ألفا وقال خمسمائة قرض وخمسمائة شركة كذا في النهاية هنا وأما غصبه
 فتصور قال البرزقي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صوراً وأما صدقته فكسبه فانها لا تجوز في مشاع
 يقسم الا اذا تصدق بالكل على اثنين فله يجوز على الاصح وتسامى في أوائل هبة البحر ويأتي ان شاء الله
 تعالى (قوله لا تفضي للجهالة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها المنازعة وهي أولى وفي القدسي ما يفيد رد هذا
 التعليل حيث قال وشروطها تعين المستعار حتى لو قال لي حاران في الاصطبل الى آخر ما قدمناه عن الخلاصة
 (قوله لعدم لزومها) لأحاجة اليه اذ جهالة عبد الشاع لا تمنع في الزوم أيضا ولذا جاز بيعه مع أن البيع لازم
 والحاصل أن اعارة المشاع تصح كيهما كان أي في الذي يحتمل القسمة ولا يحتماها من شريك أو اجنبي
 وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كفي القنية (قوله وقالوا علف الدابة على
 المستعير) لان نفعه له ونفعه عليه (قوله وكذا نفقة العبد) أي مطلقة كانت أو مؤقتة كفي المصح (قوله أما
 كسوته فعلى المعير) لان العارية غير لازمة وللمعير الرجوع عنها في كل حين فكان زومها غير مستطيل عادة
 والكسوة تكون في الزمان المستطيل ألا يرى أنه شرط في ثوب الكسوة في كفارة اليمين أن يمكن بقاؤه ثلاثة
 أشهر فصاعدا والمناقع تحدث في كل آب وتجدد في أن غير آن وبقاؤها غير لازم وان ذكرها مدة لم يلزم
 العارية بقدرها خرجت عن موضوعها ولو صح رجوعه لنضر والمستعير بذهاب كسوته من غير حصول
 انتفاعه (قوله وهذا) يعني انما يكون تملك منافع العبد عارية ونفعه على المستعير لو قال له اعطى عبدك
 لي حدة نى أو أعزني عبدك أما لو قال المالك خذ واستخدمه كان ايداعا ماذونا بالانتفاع به والعبد وديعته ونفعه
 على المودع كفي الهدية والبرازية وغيرهما (قوله لانه ودية) الاقرب بانه اباحة للانتفاع ولو كان ودية
 لما جاز الانتفاع بها أو يقال انها ودية أباح له المالك الانتفاع بها وفي الهندية عن القسمة دفعت لك هذا الجمار
 لتستعمله وتعاونه من عبدك عارية اه (قوله لانه صريح) أي حقيقة قال قاضي زاده الصريح عدد علماء
 الاصول ما انكشف المراد منه في نفسه ويندول الحقيقة الغير المجهورة والجماز المتعارف اه فالاول أعزتك
 والثاني أطعمتك أرضي (قوله أي غلتها) قال في البحر لا الاطعام اذا أضيف الى ما لا يثر كل عيه يراد به
 ما يستغل منه مجازا لانه محله اه ولو قال أطعمتك هذا الجزر فهو عارية الا ان يريد الهبة هندية وهذا يفيد
 تقييد الارض بما اذا كان فيها غلة والادلاحة لهذا التركيب وفيه ن المراد انه أعارها له ليزرعها فانه اذا عير
 بلا طعام اشتمت عاريتهما لا انتفاع بزرائهم ولا يبي ولا يعرس كإسمائى آخر الكتاب فتوله أي غلتها أي

لانها تصير احارة وصرح
 في العمادية بجواز اعارة
 المشاع وايداعه ويبيعه
 يعني لان جهالة العين
 لا تفضي للجهالة لعدم لزومها
 وقالوا علف الدابة على
 المستعير وكذا نفقة العبد
 أو كسوته فعلى المعير وهذا
 اذا طلب الاستعارة فلو قال
 المولى خذ واستخدمه من
 غير أن يستعيره فنفعه على
 المولى أيضا لانه ودية
 (وتصح بأعزتك) لانه
 صريح (وأطعمتك أرضي)
 أي غلتها

انك تزرعها وتستهانها ط (قوله لانه صريح مجاز الخ) عبادة العبي والدرلان الاطعام اذا اضعف
الى ما لا ينضم كالارض يراد به غلتها ط الاقلاسم المحل على الحال وحاصله ان الصريح ما لا يتحمل غيره
وهو يكون حقيقة ومجاز الان المتبرية به قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فاذلك كان صريحاً لا يتحمل غيره
بجملته الكفاية فانهم لا يعتبر بمعاقرة نية (قوله ومنه) اصله ان يعطى الرجل مائة أو شاة لبشر لبنيها
ثم يردّها اذا ذهب درهمه كثر ذلك حتى قيل في كل من أعطى شيئاً منحتك واذا اراد به الهبة أفاد ذلك العين
والابقي على أصل وضعه اه زباني (قوله ثوب أو جار يتي هذه) أي باسم الاشارة ولم يكنف باضافة
الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان يكون الثوب أو الجارية معيناً لا محال ان
يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم جهالة العين المستعمارة كسابق وحينئذ سقط قول السيد
الجوي بنظر ما الداعي الى انقام اسم الاشارة في هذا وما بعده وهذا لا غنى عن الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله
لانه صريح) هذا ظاهر في منحتك أما جعلتك فقال الرابع انه مستعمل فيه ما يقال حل فلان فلا على
دائمه يراد به الهبة نارة والعارية أخرى فاذا نوى احدها ما صحت نيته وان لم تكن له نية حل على الادنى
كأن لا يلزمه الا على بالثك اه وهذا يدل على انه مشترك بينهما لكن انما اراد به العارية عند التجرد
عن الية لا يلزمه الا على بالثك ط وفي الكافي للسفي ونوله في الهدية ومنحتك هذا الثوب وجعلتك على
هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة لانها التملك العين وعدم ارادته الهبة يحتمل على تملك المانع تجوزاً مشترك من
وجوه أحدها قوله اذ لم يرد به الهبة وكان يذبح ان يقول اذ لم يرد به ابدليل التعليل ويمكن أن يجاب عنه بان
الضمير يرجع الى المدكور كقوله تعالى وان بين ذلك وثانيها أنه جعل هذين اللفظين حقيقة لتماثل
العين ومجاز التماثل المفعلة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان ألفاظها وجعلتك على هذه الدابة اذ نوى بالحل
الهبة والمحل بان الحل هو الارتكاب حقيقة فيكون عارية لكه يحتمل الهبة وثانيها أنهما كانتا تماثلت
العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلانية وعدم ارادة الهبة لا يحتمل على تملك المفعلة قبل على الهبة وفي
المستعنى شرح المانع قلنا سائر ان يكون التماثل العين حقيقة ولتماثل المفعلة مجازاً والى هذا مال صاحب
الهداية في كتاب العارية ويكون التقدير اذ لم يرد به الهبة أو اراد به العارية أي لانه اذ لم يرد به الهبة أو اراد به
العارية أي لانه اذ لم ترد الحقيقة لا يصار الى المجاز لعدم ارادته ويحتمل أن يكون باباً عكس واليه أشار آخر
الاسلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذ لم يرد به الهبة لانه كبر أي لان مطابق
الكلام محمول على العارية فليس المراد به التقييد ويحتمل أن يكون المفعلة حقيقة لهما وانما سرح
أحدهما لانه أدنى الاخرين فيحمل عليه للتيقن اه كذا في السكينة موضعه (قوله ما) أي بالنية لان هذا
اللفظ مستعمل فيما يقال حل فلان فلا على دابته يراد به الهبة نارة والعارية أخرى فاذا نوى احدها ما صحت
نيته وان لم يكن له نية حل على الادنى زباني وأما منحتك فقد علمت انه كذلك لان معناه اذ لم يرد به الهبة العارية
لان المانع لتماثل العين عرفاً وعدم ارادته يحتمل على تملك المانع وان اراد به الهبة أفاد ذلك العين والابقي
على أصل وضعه (قوله أي مجازاً) لا دليل في الثاني عليه لان لا يثبت أحدهما الا بالنية وهي القرينة الحقيقية
(قوله وأحد متلك عدي) انما كان عارية لانه أدنى له في الاستخدام عيني وهو كما نلتك على دابتي صريح
في العارية كماية في الهبة وكان الاولى انقام اسم الاشارة هنا وفي ما بعده كفي الدرر الوجه الذي ذكرناه
(قوله شهر ايماناً) أي بلا عوض وكذا الوهم يقل شهر اوجعله عارية أحد قولين وفيه لا يكون عارية وطاهر
الهدية اعتماده ومثله في البحر عن الحسانية أي بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه تاجر حانية ويأتي هذا لانه
اذ لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فأولى أن يكون اجارة من جعله اجارة مع التصريح بالمدة دون العوض
كذا أفاده شخصي الذي هو الدرر لله تعالى وقيل في حاشية البحر عن اجارة الزينة لا تتعد اجارة
بالاجارة حتى لو قال أجزأك من دفعها سنة لا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه فتأمل مع هذا وما يأتي

لانه صريح مجازاً من اطلاق
اسم المحل على الحال
(ومنحتك) معني أعطيتك
(ثوب أو جار يتي هذه
وجعلتك على دابتي هذه
اذ لم يرد به) بمنحتك وجعلتك
(الهبة) لانه صريح في تقدير
العارية بلانية والهبة بها
أي مجازاً (وأخذت منك
عدي) وأجزأت داري
شهر ايماناً وداري) مبتدأ
(لك) خبر (سكى) تقييد
أي بطريق السكى

في أول الاجارة اه (قوله ودارى لك الخ) لان قوله دارى لك وان كان لتمليك العين ظاهر افهو يحتمل
تمليك المظنة وقوله سكنى يحكم في العارية فلهذا المحتمل على المحكم جوى (قوله تميز) أى عن النسبة الى
المخاطب أى ملكتها لك سكنى وهذا أولى مما فى المغرب والقهس تنافى من انه حال نعم يجوز أن يكون خبرا لك
متعلق به أو بالنسبة بين المبتدأ والخبر كفى قوله تعالى ان الدرس عند الله الاسلام جوى عن الحفيد على صدر
الشريعة (قوله أى بطريق السكنى) أى نسبة دارى لك بطريق سكنها لالتحليل عينها وهو حقيقة العارية
(قوله مفعول مطلق) أو ظرف أى مدة عمرتك قهستانى وهو ما أشار اليه الشارح بعد دوهو وجه آخر لملكه
مخرج احتمالا باحتمال (قوله تميزه) أى غير عمرى قال الزيلعى لان قوله دارى لك يحتمل أن يكون له رقبتهما
ويحتمل أن يكون له منطقتها ولو قال هى لك لتسكنها كان تملكها للدلالة لأنه أضاف التملك الى رقبته الدار وقوله
لتسكنها مشورة فلا يتغير به قضية العقد اه اتفقنا (قوله يرجع المعير متى شاء) لقوله عليه الصلاة والسلام
المعيرة مردودة والعارية مؤداة ووجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص لما عرف أن المعيرة عارية
حامة عناية ولان المذافع تحدث شيئا فشيئا ويثبت الملك فيها بسبب حدودها فرجوعه امتناع عن تملك المالم
يحدث وله ذلك زيلعى (قوله ولو مؤقتة) لكن يكره قبل تمام الوقت لان فيه خاف الوعد ابن كل (أقول) من
هنا تعلم أن خاف الوعد مكره ولا حرام وفى الذخيرة يكره تنزيها لانه خاف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد لكن
استظهر العلامة أبو السعود كراهة النحرير ووفق شيخه بحمل ما فى الذخيرة ومن نحا نحو عابان الكراهة
للتنزيه على ما اذا وعد وكان من نية الوفاء ثم طرأ الخاف فلا مخالفة اه قال سديدى الوالدرجه الله تعالى
لا يلزم الوفاء بالوعد شرعا والمسئلة فى الاشباه من الحظا والاباحة وتفصيلها فى حواشيه * قال فى الهندية وأما
أنواعها فأربعة أحدها أن تكون مطالقة فى الوقت والانتفاع وحكمه أن للمعير أن ينتفع بها بأى نوع
شاء وأى وقت شاء والثانى أن تكون مقيدة فى الوقت والانتفاع وحكمه أن للمعير أن ينتفع بها بأى نوع
أن تكون مقيدة فى حق الوقت مطالقة فى الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعير هكذا فى السراج
الوهاب * وفى فتاوى القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن
ويستوى فيه أن تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة حتى ان من استعار قدوما ليكسر الخطاب فكسره
وأمسك حتى هلك يضمن اه وفى البرازية من الرابع من العارية استعار قدرا غسل الثياب ولم يسلمه
حتى سرق ليلا ضمن * وفى جامع الفصولين العارية لو مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن
وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وفى الحامدية والمكث المعتاد عفو وانظر ما يأتى عند قول المصنف فلو
كانت مؤقتة فأمسكها بعددها كتضمنها اه وانظر ما سنكتبه ثمة ان شاء الله تعالى والقول فى اطلاق
العارية وتقييدها قول المعير (قوله أو فيه ضرر) يعنى فى رجوع المعير على المستعير (قوله فتبطل) أى
بالرجوع (قوله كمن استعار أمة لترضع ولده) قيد بالامة لان الحرية لا تستعار وعال المسئلة فى العدة بان
المعروف عرفا كالمشروط شرطا اه قال فى الخانية رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فآرضعته فلما
صار الصبي لا يأخذ الا ثديها قال المعير اردد على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أى طلب الرد وله أجر من
خادمه الى أن يفتطم الصبي اه (قوله فله أجر المثل) أى للمعير والاولى فعلية أى فعل المستعير (قوله الى
الغطام) ومثله ما لو استعار دابة ليعزو عاها فطالمها بعد أن وصل الى دار الشريك ولا يجد دابة يكرهها أو
يشترىها فى ذلك الحل طالت العارية ولكنها تبقى فى يده بأجر المثل الى أن يجد كراءا وشراءا كدافى المنع وينبغى
أن يلحق بدار الحرب ما لو طالمها منه فى المفازة ويراد بقوله الى وضع يجد فيه كراءا وشراءا أى يثن وأجر المثل حتى
لو كان فى مكان أو وصل اليه وطالب أن يضمن أجر المثل أو ثمن المثل فى الشراء ينبغى أن لا يكف وكذا لو وجد
يثن وأجر المثل لكن لم يوجد معه ثمة ما يشترى به أو يستأجر ولا يعطونه الا لأجل ارجاع (قوله وتسامه فى
الاشباه) حيث ذكر مسلتين فيها فقال لورجى فى فرس العازى قبل المدة فى مكان لا يعدر على الشراء

(و) دارى لك (عمرى)
مفعول مطلق أى عمرتها
للك عمرى (سكنى) تميزه
يعنى جعلت سكنها لك مدة
عمرتك (و) لعدم لزومها
(يرجع المعير متى شاء)
ولو مؤقتة أو فيه ضرر
فتبطل وتبقى العين باجر
المثل كمن استعار أمة لترضع
ولده وصار لا يأخذ الا
ثديها فله أجر المثل الى
الغطام وتسامه فى الاشباه

والكره فيه أحوال المثل وفيما إذا استعار أرضاً للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولولم يوقت وتترك بأجر المثل اه وعز ذلك للخاتمة وعبارتها كان لا مستعير ان لا يدفعه اليه لانه ضرر بين وعلى المستعير أحوال المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يحذفه شراء أو كراء اه ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء من الإيجاز البالغ حد الغلظ وكذا في قوله إذا استعار أرضاً الى قوله وتترك بأحوال المثل * قال في الخاتمة ولوان رجلاً أعار أرضاً ليزرعها وقت لذلك وقتاً ولم يوقت ولم يقارب الحصاد له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلاً في الزراعة فترك الأرض في يده الى الحصاد بالاجارة وتصير الاجارة اجارة اه ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الإيجاز أمل وسأتي (قوله وفيها معز بالقنية) لم أجسده في القنية في هذا المحل وعبارة الاشياء تلزم العارية فيما إذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدران المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية فكان الاولى حذف نعم (قوله لوضع جذوعه) أو أرض الحفر سرداب (قوله وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر لكن للوارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال اه يرى أي ولومع شرط القرار وقت وضع الجذوع أو وقت حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط اه أبو السعود (قوله الا اذا شرطه وقت البيع) أي اذا شرط المانع بقاء الجذوع والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث أن يأمر برفع البناء على كل حال كفى الهندية ومنه يعلم ان من أذن لاحد ورثة بنيائه محل في دأوه ثم مات فلباقى الورثة مطالبة برفعها لم تقع القسمة أو لم يخرج في مقدمه وفي جامع الفصول استمار دار اقبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يؤمر الباني ثم لم يبنها وإذا فرط في الرد بعد الطاب مع التمكن منه ضمن سائحي (قوله قلت وبالقيل جزم في الخلاصة) وكذا في الخاتمة كما قدمنا عارته قيل دعوى النسب وأقنى به الخير الرملي في فتاويه (قوله واعتمده بحشيش في تنوير البصائر) قال فيها ينبغي اعتماد القول بعدم لزومها في الصورة المذكورة وللمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط قرارها وقت البيع لقولهم ان العارية غير لازمة كفي الخلاصة والبرازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة في الفرع المذكور فقال وعلى هذا الاستأذن رجلاً في وضع الجذوع على الحائط أو حفر سرداباً تحت داره ففعل ثم باع صاحب الدار داره فطالب المشتري برفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط وقت البيع قراره ومثله في جامع البرازي انتهى والمراد بقوله الا اذا شرط أي البائع اذا لا يعتبر الشرط من المستعير وفي صحة هذا الاشتراط من البائع نظر قال الشاوي في باب البيع الفاسد لو شرط أن يسكه اعلان أو أن يقرضه البائع أو المشتري كذا فالظاهر الفساد ذكره أخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة أي فيما اذا كان الشرط فيه نفع للاجنبي فما عتمده صاحب تنوير البصائر من اشتراط ابقاء الجذوع على الحائط وحفر السرداب عارية أن يبقى ذلك في ملك المشتري بناء على ترجيح صاحب البحر من أن الشرط اذا كان للاجنبي لا يفسد البيع وتأمل وراجع البحر في باب البيع الفاسد فان ظاهره لا يفسد البيع ولا يلزم الشرط فالخاتمة أنه لو شرط ما فيه نفع للاجنبي قال بعضهم يفسد البيع وقال البعض لا يفسد ولا يلزم الشرط بل يكون المشارط بالخيار اما أن يعضي البيع ويترك الشرط أو يفسخه ولم يقل أحد بلزوم الشرط والقول بلزوم ابقاء الجذوع والسرداب مغاير للقولين تأمل وانما قلنا ببقاء السرداب عارية لانه لو كان ملكه ذلك وباع الباقي صح ذلك وامتنع رجوعه لخروج العين عن ملك المالك فكذا المشتري لا يملك الرجوع فليحذر (قوله ولم يتبعه ابن المصنف) وكذا نقله السيد الجوى وأقره (قوله ولا تضمن بالهالك) ولو في حال الاستعمال وهذا اذا لم تبين انهما مستحقان للعرفان ظهر استحقاقها ضمنها ولا رجوع على المعبر لانه متبرع والمستحق أن يضمن المعبر ولا رجوع على المستعير بخلاف المودع والحالة هذه حيث يرجع على المودع لانه عامل له بحر وانما ضمنها حينئذ لانه تبين انها ليست بعارية لان العارية تتألف من المفعة والتملك انما يكون من المالك

وفيها معزياً للقنية تلزم
العارية فيما إذا استعار
جدار غيره لوضع جذوعه
فوضعها ثم باع المعبر الجدران
ليس للمشتري رفعها وقيل
نعم الا اذا شرطه وقت
البيع قلت وبالقيل جزم
في الخلاصة والبرازية
وغيرهما واعتمده بحشيشها
في تنوير البصائر ولم يتبعه
ابن المصنف فكانه ارتضاه
فليحفظ (ولا تضمن بالهالك)

وهذا غصب لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه أما اذا ضمن المالك المغير فانه يملكها بالضمن مستند الى دين
 الاعارة فقبضه انما اعار ملكه فلذا لا يرجع على المستعير لتحقق العارية حينئذ وهي لا تضمن وانما لا تضمن
 بالهـ لـ اذا كانت مطابقة فالومة مبدية كان يعيره يوما فلوم يرد لها بعد مضيه ضمن اذا هلكت كفي شرح المجموع
 وهو المختار كافي العمادية انتهى قال في الشربة لالة سواء استعملها بعد الوقت أو لا و ذكر صاحب المحيطة
 وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع بعد مضى الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود (قوله من غير
 تعد) أما لو تعدى ضمن اجماعا كولو كبحها باللحم أو دسها في المسجد تركها في السكة فهلكت أو استعارها
 ليركبها لنفسها أو أخرجهما ليسقيها في غير الجهة المعينة فهلكت وكذا اذا استعار ثورا للبحرث أرضه فقرنه
 بشور أعلى منه ولم تجر العادة بذلك فهلك ولو تركه يرعى في المارج فضاع ان كانت العادة هكذا فلا ضمان
 ان لم يعلم أو كانت العادة شتركة ضمن ولو نام في المفارقة ومقود الدابة في يده فسرقت ان كان مضطجعا ضمن
 وان كان جالسا لا يضمن وهذا في غير السفر أما في السفر لا يضمن بالنوم مطلقا اذا كان المستعار تحت
 رأسه أو موضعا بين يديه أو حوا اليه بحيث يعد حافظا لعادة بجر قال في جامع الفصولين اذا استعار ثورا
 ليكره أرضه فسكرت أرضا أخرى ضمن اذا عطل وكذا لو قرنه بشور أعلى منه كما اذا كان الثور المستعار
 قيمته خسون وثور المستعير قيمته مائة يبرأ لو كان الناس يفعلون مثل ذلك والاضمن (أقول) ينبغي أن
 لا يضمن لو كره مثل الأرض المعينة أو أرحى منها كما لو استعار دابة للحمول وهي نوعا فاعلا لا يضمن لو
 حمل مثل المسمى أو أخف منه كسجى انتهى فتأمل (قوله بشرط الضمان باطل وهو ما عاب به الاكثر
 كما قدمناه (قوله كشرط عدمه) أي عدم الضمان (قوله في الرهن) أي ادا عين (قوله خلافا للجوهرية)
 حيث جرت بصيرورته مضمونة بشرط الضمان ولم تقل في رواية مع ان فيها روايتين كما يؤخذ من عبارة
 الزايعي ومما قدمناه من الهندية وفي البرازية أعرفني هذا على أنه ان ضاع فابا ضمن وضاع لا يضمن انتهى
 وفي التحفة اذا شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايخ مختلفون فيه انتهى (قوله لا يضمن
 ما فوقه) والاجارة أقوى لزوما وأما الرهن فانه ايضا عليه عدم الهلاك أو الاستهلاك وليس له أن يوفى
 دينه من مال الغير بغير اذنه (قوله ولا تؤجر ولا ترهن) للعللة المذكورة وهي أن الاعارة دون الاجارة والرهن
 والشئ لا يضمن ما فوقه درر لان الاجارة لازمة والرهن ايضاً الدين من وجه وهو عاينها
 والعارية لا تملك فيها وهذا غير اذن المالك كما يأتي أمابه فيصح ولا نه غير لازمة في الاصل والاجارة لازمة
 ولو ملك المستعير أن يؤجر العارية لوقعت اجارته اما لازمة أو غير لازمة فان وقعت غير لازمة يلزم عدم لزوم
 الاجارة وهو خلاف موضوعها وان وقعت لازمة يلزم لزوم العارية وهو خلاف موضوعها وذلك لان الاجارة
 اذا لزم تصير العارية لازمة لعدم امكان الاسترداد فيها ولا ترهن العارية ايضاً لانها غير لازمة والرهن لازم
 ولو جاز للمستعير أن يرهن العارية يلزم لزوم ما لا يلزم وهو العارية أو عدم لزوم ما لا يلزم وهو الرهن ذكره
 الشامي (قوله ولا تودع) أي كما أن الوديعة لا تتضمن ما فوقها كذلك لا تتضمن مثلها (قوله ولا تار)
 لان العارية أقوى لا قيمات المانع لان المودع لا يملك الانتفاع والمعار يملكه (قوله بخلاف العارية)
 أي فانها تودع وتعار أي مطالعة الاطلاق أما عندما التقيد بعمل فليس له أن يعير الا اذا كان الاستعمال
 لا يختلف كالسكنى والحل والزراعة والشرط أن ينتفع هو بنفسه لان التقيد فيما لا يختلف غيره فيد كفي
 شرح المجموع * قال المسنف في شرحه واختلافوا في ايداع المستعير قال بعض المشايخ ليس له أن يودع
 مطلقا مـ مـ المكرنى واستدلوا عليه بمسئلة ذكرها في الجامع ان المستعير ادا بعثه اذ عارية الى صاحبها
 على يد أجنبي فهلك في يد رسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك الا اذ اعادته لالباق لا في هذا
 القول أصح لان الايداع تصرف في ملك الغير وهو العين بغير اذنه قصد اقل يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في
 المذمة قصد تسليم العين من ضرورته فادركوا أكثرهم على أنه يجوز منهم مشايخ العراف وأبو الليث والشيخ

من غير تعدد) بشرط
 الضمان باطل كشرط عدمه
 في الرهن خلافا للجوهرية
 (ولا تؤجر ولا ترهن) لان
 الشئ لا يضمن ما فوقه
 (كالوديعة) فانها لا تؤجر
 ولا ترهن بل ولا تودع ولا
 تعار بخلاف العارية على
 المختار

الامام أبو بكر محمد بن الفضل والصدور الكبير برهان الاثمة لان الابداع دون الاعارة والعين ودبعة عند
 المستعير في العارية فاذا ملك الاعلى فالاولى ان يملك الادنى قال ظهير الدين المرغيناني وعليه الفتوى اه
 وجعل الفتوى على هذا في السراجية أيضا وفي الصيرفية أن القول بأن العارية تودع أولا تودع صله
 ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها الا بالابداع والله تعالى أعلم (أقول) ومن الصور
 التي لا تخل فيها الاعارة ولو انتهت مدتها وهو ما ذكره المصنف ومنها ما لو عي المعب للمستعير أن لا يعير فيما
 يختلف بالاستعمال كركوب الدابة ولبس الثوب لانها لا تخاف من الاختلاف المستعملين كما سيذكره
 المصنف (قوله وأما المستأجر) بفتح الحيم فيؤجر من غير وجه وأمان. وجهه لا يجوز وان تخل
 ثالثه يبقى للزوم غلب المالك ولا يجوز بها أكثر مما استأجره أمانة وهو مقيد لا يختلف الناس بالانتفاع
 به قال في البرازية اعارة المستأجر تجوز في شيتين استأجره ليركبها بنفسه ليس له ان يركب غيره لا بدل
 ولا يجازا وكذا لو استأجره ليلبسه ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لانها لا تخاف من الاختلاف المستعملين
 حتى لو استأجره لركوب مطايق يقع على أول ما يوجده فان ركب أو ركب غيره وليس له غيره بعد انتهى
 وفي الحافضية وقولهم يؤجر المستأجر ويعير ويودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به انتهى وفي ودبعة
 البحر عن الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم
 يذكر كركوب الرهن وينبغي أن يرهن اه وفي قول الخلاصة وينبغي نظرا لانه قد مر أن نفاذ في تحت ازان
 النوازل صاحب الهداية أن المستأجر لا يرهن اللهم إلا أن يكون في المسئلة روايتان أو سقطت كلمة لان
 عبارة أن يرهن في الخلاصة وهو امن قلم النامض لا يقال اعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي أن يرهن
 هو الرهن لا المستأجر لانه لا يحال لذلك الاحتمال لانه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن ان الرهن
 لا يرهن أفاده في نور العيون ولذلك زدت في عبارته لانه لا يرهن غيره تنبيه عليه في الودبعة عند قوله الدرع في عبارته
 (قوله ويودع) لكن الاجير المشترى يضمن بايداع ما تحت يده لقول الفصول ولو أودع الدلال ضمن
 سائحاني (قوله ويعار) ويركب من شاء اذا استأجره ويتعين أول ركب كما يأتي (قوله ولا يرهن) لان فيه
 ابقاء الدين وهو غلبك لعينه والمستأجر انما ملك منافع لا عينه (قوله فكلا ودبعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا
 يودع ولا يعار قال في الاشباه الودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن
 والعارية تعار ولا تؤجر وانما جازت اعارة العمار والمؤجر لا يخلو في الانتفاع وهو معدوم في الابداع فان
 قيل ان ألو قد أودع قلنا هذا ضمنى لا قصدى والرهن كلودبعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصى فيملك
 الابداع والاجارة دون الاعارة كفي وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقض الدين بعدم ودعا
 ولا يملك الثلثة كفي جامع المصولين (قوله ومالك أمر الخ) ملك مبتدأ أو جله لا يملكه صفته وقوله وكيل الخ
 هو الخبر قال الشارح ابن الشحنة قد ذكرها قاضي خان بمجموعة فقال الاولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل
 فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل والامام متفوتون في الآراء وقد روي برأيه دون رأى غيره فلو
 أذن له في ذلك جاز الثانية والثالثة المستعير والمستأجر وكل منهما ذكره صورتين فالمستعير اذا استعار دابة
 ليركبها ليس له أن يعيرها لغيره الا أن يكون أمره بذلك أو بإحاله ولو استعار قباء أو فيض اليلبسه ليس له أن
 يعيره لغيره بدون أمره والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير
 أن يعير بدون أمر المعير وان كانت لا تختلف يجوز والمستأجر لو استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له أن يؤجرها
 لغيره لالركوب والعمل بالأمر المؤجر ولو استأجر الثوب ليلبسه هو بنفسه ليس له أن يؤجره لغيره لما مر
 والى ذلك أشار بقوله ركبوا ليلبسا فيها أي في العارية والاجارة الرابعة المضارب بفتح الراء ليس له أن يضارب
 غيره بغير إذن الخامسة المرتضى لا يملك أن يرهن الرهن بغير إذن الموهن فانه رضى بحبسه لا يحبس غيره فان
 عمل فذلك عند الثاني كاللحالة أن يضمن أيمه ما شاء قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على واحد

وأما المستأجر فيؤجر
 ويودع ويعار ولا يرهن
 وأما الرهن فكلا ودبعة وفي
 الودبعة نظام سبع مسائل
 لا يملك فيها قائلها غيره بدون
 إذن سواء قبض أولا فقال
 ومالك أمر لا يملكه

وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول السادسة القاضي ليس له أن يستخلف بدون اذن الامام ولم يذكر
هذه المسئلة قاضيات هنا وذكرها في الهداية وهي معقصة على الوكيل السابعة المستودع لا يملك الايداع
عنده اجنبي الا أن يأذن له لان المالك انما رضى بيده دون يد غيره والايدى تختلف في الامانة وأيضا الشيء
لا يتضمن مثله كالمسئلة الثامنة المستبضع لا يملك الابضاع فان أبضع وهلك كان لرب المال أن يضم من أيم حاشاء
فان سلم وحصل الربح كان لرب المال التسعة وجعل أخذ أرضا وبذر ايزرعها ولم يقل له صاحب الارض
اعمل فيها برأيتك لا يدفع الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل الآخر كان له أن يدفع الى غيره مزارعة على
كل حال وقد عددها المصنف أحد عشر فانه جعل الركوب واللبس مستثنيتين مستقلتين ولا يخفى أنهم ماصورتان
تحت الاجارة والاعارة اهـ (قوله بدون أمر) أي من الاصيل ونصف البيت الواو من دون (قوله ووكيل)
فليس له أن يوكل فيما وكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل الخ (قوله مستعير) أي اذا استعار دابة
ليركبها ليس له أن يعيرها لغيره الا أن يكون أمره بذلك أو استعاره فيصا ليلبس له أن يعيره لغيره بدون
أمر المستعير الخ (قوله ومؤجر) بفتح الجيم هو المستأجر بكسر هاء يعنى لو استأجر دابة ليركبها بنفسه أو قيضا
ليلبسها بنفسه ليس له أن يركب غيره ولا يحمل وكذا ليس له أن يلبس القميص الا بأمر (قوله ركوب بارلسا
فيهما) أي في المستعار والمؤجر أي للركوب واللبس فيهما فهو منصوب على المفعول لاجل له وانما لا يملك
المستعير والمستأجر ذلك في الركوب واللبس ونحوهما لاختلاف بالمستعمل الاباد من أاما لا يختلف فله
ذلك بدون الاذن ولكن يخالف هذا ما يأتي متنا من قوله وله أن يعير ما تحتلف استعماله أولا وقال في المصح
ومثله المستأجر نعم هو صحيح فيما اذا عين المغير فانه لا يعيره حينئذ بدون اذن فيم يختلف استعماله حكمه
أطاق هما المستعير والمؤجر ووافقه عليه الشرح بل لا يفي شرحه لكن الذي ظهر أنه محمول على ما اذا قيد
بابه وركوبه واجزر (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له أن يضارب بغير اذن (قوله ومترهن) فلا يملك
أن يرهن بغير اذن الرهن لانه رضى بحبسه لا بحبس غيره الخ (قوله وقاص يؤمر) أي يستخلف وليس له أن
يستخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لا يملك الايداع عند اجبي الا أن يأذن له المالك
الخ (قوله ومستبضع) فانه لا يملك الابضاع فان أبضع وهلك كان لرب المال أن يضم من أيم حاشاء الخ (قوله
ومزارع) أي من أخذ الارض مزارعة وكان البذر من ربه لا يدفعها الى غيره مزارعة بدون أمر فان كان
البذر من قبل المزارع كانه أن يدفع الى غيره مزارعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله يريه
بالبناء للجهول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خبر كان وقوله من عنده معلق به (قوله وما لاحد
ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المصح أب الدفع الى غيره فيصا فيه اثبات الشركة في مالارة
بغير اذنه فلا يصح (قوله وان اذن المولى) أي المالك فانه من معانيه (قوله ضمنه) بتشديد الميم بمعنى لانه
والمعير فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير (قوله أجزم لك نفسه) أي وكذا رهن ملك نفسه في رهن
الرهن (قوله ولا رجوع له على أحد) عبارة مسكينة على المستأجر وهكذا فسر القهستاني وقال فلا فائدت
النسكرة العامة قال أبو السعدي وبعقبه شيخنا بأن طلب الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الرهن عشرة من قيمته
رهنه بأشربة فلا يرجع بالزائد على المرتهن (قوله ويتصدق بالاجرة) أي عذر أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لانه صار بمنزلة العاصب والعاصب اذا أجر ملك الاجرة ويتصدق به الا انما احصت بسبب حديث وهو استخفى
مال الغير فكان سبيله التصديق اهـ اتفقنا في زيادة (قوله خلافا للثاني) ينظر وجهه (قوله سكر
المرتهن) أي لو أن المستعير رهن العارية بدون اذن هل ضمن المرتهن أولا لم يذكر حكمه ونقل عنه
الوهبانية ان المرتهن لا يملك الرهن ولو رهن وذلك الرهن للمالك الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول وان
ضمن الثاني فان ضمن الثاني وجب على الاول لانه غره في ضمنه فقد ورد في جواب مسئلتنا ان
المستعير والمرتهن لا يملك الرهن فكأن المرتهن اذا رهن بغير المالك في نفسه من أيم حاشاء ويرجع رهن

بدون *
أمر ووكيل مستعير ومؤجر
ركوب بارلسا فيهما ومضارب
ومرتهن أيضا وقاص يؤمر
ومستودع مستبضع ومزارع
اذ لم يكن من عنده البذر
يدور
قلت والعاشرة
وما لا مساقاة أن يساقى غيره
وان اذن المولى له ليس ينكر
(فان أجر) المستعير (أو
رهن فهاكت ضمنه المعير)
للتعدي (ولا رجوع له)
للمستعير (على أحد) لانه
بالضمنان ظهر أنه أجزم لك
نفسه ويتصدق بالاجرة
خلافا للثاني (أو) ضمن
(المستأجر) سكت عن
المرتهن وفي شرح الوهبانية

على الاول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن عنده لانه تبين ان الدين لا رهن به لانهم جاملوا كاه بضمانه وفي حاشية أبي السعود على مسكين قال الشرنبلالي وسكت على الوضمن المرتهن في نظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم العاصب كذا كرهه فوح اذ يدعى لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون للمعير تضمينه وباداء الضمان يكون الرهن هالكاً على مالك مرتهنه ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن لما علمت من كونه غاصباً ويرجع بدينه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير للاحتراز عما لو كان لراهن مرتهناً فانه يرجع على الاول اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس ببيان لما سكت عنه المصنف كما يوهمه كلامه بل بيان لفائدة أخرى تأمل ولكن بيانه الذي قد مره قبل عبارة أبي السعود والحاصل ان ما في شرح الوهبانية ليس مما سخن فيه اذ كلامنا في رهن المستعير وما في رهن المرتهن وعلمه في مكان الاول ان يقول لما سبأ في كتاب الرهن من انه ان قبضه بقدر أو جنس لو مرتهناً فقد ان خالف ضمن المعير المستعير أو المرتهن الا اذا خالف الى غير فان ضمن المستعير تم عقد الرهن وان ضمن المرتهن يرجع بمضمنه وبالدين على الراهن وان وادق وهلك عند المرتهن صار مستوفياً بالدين وهو واجب مثله للمعير على المستعير ان كان كله مضموناً والا ضمن قدر المضمون والباقي أمانة الخ (قوله الخامسة) أى من مسائل العظام المتقدم فريار قد ساف ما فيه (قوله أن يرهن) أى بدون اذن الراهن (قوله ويرجع الثاني) أى ان ضمن (قوله على الاول) يعنى أن المرتهن لا يملك الرهن ولورهن وهلك الرهن فللمالك الحيوان شاء ضمن المرتهن الاول أى ولا يرجع على أحد كفى اس الشهادة وان شاء ضمن الشئ فان ضمن الثاني رجوع على الاول لانه غره في ضمن عقد هذا ليس ببيان لما سكت عنه ما ضمن كيوهمه كلامه كما عرفت (قوله اذ لم يعلم بأنه عارية في يده) بأن نص على الاطلاق كما سجد كرهه قرباً أما اذا علم ولا رجوع لعدم العود (قوله ما اختلف استعماله أولاً) الاول كالابس والركوب والزراعة والثاني كالسكى والجل والاستخدام (قوله ان لم يعين المعير منفعاً) أى بأن نص على الاطلاق كيواس تعارداً للركوب أو قوماً بالابس له أن يعيره أو يكون ذلك تعييراً للراكب واللابس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على البردوى يكون ضمناً وقال السرخسى يودع اهرزاده لا يضمن كذا في فتاوى قاصيدان وصحح الاول في السكى بحر وسيأتى قريباً (أقول) وهذا والعارم يخالف ما تقدم عن الوهبانية والظاهر حمله على ما ذللم بأمره المالك بذلك أو لم يعمله أما اذا أمره قيل أو أباحه له فيجوز كنهنا وقد مره عن شارحها وما في البحر من المحيط استعارة لركبها فركب وأركب الايد فغطت ضمن نصف قيمته تمامه انهم ما ركبها ه هالان بسبب العطب ركوبهم معاً أو أحدهما أذن فيه ولا يضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن السكى هكذا استظهره العلامة أبو السعود وتوله حتى هو أركب غيره يعنى بعد ما ركب هو لان له أن يعير ما اختلف استعماله ان لم يعين منفعاً كما سمعت (قوله ان كفى) أى مستفعا (قوله وان اختلف لا) أى ان عين منفعاً واختلف استعماله لا يعبر للفتاوت قالوا الركوب اللبس مما اختلف استعماله والجل على الدابة والاستخدام والسكى مما لا يختلف استعماله قاله أبو الطيب ليعال الشئ لان التقييد بالمنفعة فيما لا يختلف استعماله لا يفيد عدم الفتاوت بخلاف ما يختلف استعماله لان المعير مسمى بذلك المعين دون غيره اه مدنى قال الشرنبلالي أقول هذا القيد ليس باحتراز لقول الفقهاء وان كان لا يختلف يعنى الدفع كالسكى والجل جاز أن يفعل بنفسه وبغيره في أى وقت شاء لان المعير مسمى بالانفعاع فيما لا يختلف لا يفيد الا أن يقال ان ان للوصل وان كان الاكثر استعماله هامقروندتواو والى ذلك على حد قوله تعالى وذكرا نفع الذي كرى فان فيه وصاية بدون واو وان كان قابلاً اه (أقول) غيره بفجئت سابقاً غير وارداً لان المصنف قد علم انه يعير مطلقاً ان لم يعين وأفاضنا لانه ان عين يعير ما لا يختلف فعله الشارح وان اختلف لا ذلك هذا نص في المفهوم وتفصيله والشارح رحمه الله تعالى لم يعير على

الخامسة لا يملك المرتهن أن يرهن فيضمن والمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول (ورجع) المستأجر (على المستعير اذا لم يعلم بأنه عارية في يده) دفع الضرر العسر (وله أن يعير ما اختلف استعماله أولاً ان لم يعين) المعير (مستفعا) (و) يعير (ما لا يختلف استعماله) وان اختلف لا للفتاوت وعزاه في زواهر الجواهر للاختيار

هذا البحث لما ذكرنا وهذا انما يراد على مثل عبارة العيني عند قول الكنز ويعبر ما لا يختلف بالمستعمل أى باختلاف المستعمل كالسكنى والجل هذا اذا صدرت مطلقة وان كانت مقيدة بشئ تنقيده اه فيرد عليه ما قاله من أن التقيد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيد (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أى اذا أجزى شيا فان لم يعين من ينتفع به فلا مستأجر أن يعبره سواء اختلف استعماله أولا وان عيّن يعبر ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف منخ (قوله مطاوعا) بالتقيد (أقول) الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد بغيره لانه سيد كر الاطلاق في الوقت والنوع والا لزم التكرار تأمل قال في التبيين ينبغي أن يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره ما في اختلف باختلاف المستعمل كالابس والركوب والزراعة على ما اذا قال على أن أركب عليه من أشاء كما حل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا اه فساؤه قول المؤلف بالتقيد بالظن لما اختلف لا يتم ط (قلت) فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا لم يعين بالنسبة للاختلاف على ما اذا نص على الاطلاق لا على ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا أنه أن يحمل ويعبر غيره للعمل وبركب غيره الخ فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أى من أى نوع كان لانه أمره بالانتفاع مطلقا والمطلق يتناول أى انتفاع شاء فى أى وقت شاء واليه التعمين بفعله ان شاء استعماله فى الركوب أو فى الجل عليها وأى ذلك فعل لا يمكنه أن يفعل غيره بعد ذلك لان المطاق اذا تعين بقيد لا يرقى مطلقا بعد ذلك وبشرطه فى الحل أن تطبقه الدابة أم لو كان لا تطبقه فهلك ضمن لانه ليس له ذلك حتى فى دابة نفسه ط بزيادة (أقول) الذى يظهر لى أن الاطلاق فى غير الدواب العدة للركوب خاصة أما فى كائنات الخيل المعروفة بالقسرافات من خيل العرب كالمعقبة والجدرانية وكبيلة العجوز حتى السطة منها كما تسمى باسم سمار الخيل وانما لا تحمل عادة وعرفا والمعروف عرفا كالمشروط شرط ولو حل عليها ولو قد وطأتها لم يحمل على غيرها من بقية الخيل التى تحمل عادة وعطبت ينبغى أن يضمن تأمل وراجع (قوله يركب) بفتح أوله وصيه أى بنفسه ويعبره وحده لا علم به من سابقه (قوله وضمن يعبره الخ) أى فيما يختص بالمستعمل كيقينه السابق والملاحق سابقا وقدمه ما عن الزبائى أنه ينبغى تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما اذا أطلق الانتفاع فافهم (قوله هو الصحيح) فان ركب وعطبت ضمن لانه تعين بالفعل فيكون خلافاً لتعدياق شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده انه لا يضمن وهذا أصح عندى لان المستعير من المستعير اذ لم يضمن بالركوب أو بالابس لانه استعمال العين باذن المستعير وتلكه فلائ لا يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعماله بالملك لانه لو لم يملك لما ملك غيره وأقره الاتقانى (قوله ماشاء) أى أى نوع شاء وأيا فعل تعين روى بشر عن أبى يوسف اذا استعار دابة أو ثوبا فاستعمل فى المصر ثم خرج به من المصر واستعمل فهو ضامن وان لم يستعمل فى الثوب لا يضمن لان الخروج به حفظا وفى الدابة يضمن لان الخروج به اتضيع معنى كفى الذخيرة ومن استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم فى أى طريق ذهب وكان مما يسلكه الناس لم يضمن وان كب منها لا يسلكه الناس ضمن لان مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف كفى الفصول العمادية (قوله لما صر) من العمل بالاطلاق (قوله وان قيه بوقت) أى ولو بالتقيد معنى حتى لو استعار ثوبا ليحضر في درس فلان دأقه أو ترك الدرس وجب رده لانه قيه بمعنى بجهة قراءة الكتاب وهو يحضره وقدمه باسمه استعارة القدوة وحى نظيرها قال فى البحر واذا قيه بوقت فهو مطلق الا فى حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد لوقت مع المكان ضمن اذا هلكت سواء استعمالها بعد الوقت أم لا اه ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطابقة الامن حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن وان كان هذا المكان قرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفى فتاوى فاضلخان اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحجى وان لم يسم له موضعا ليس له أن يخرج به من المصر اه ومثله فى جامع الفصول (قوله أو بجمها) أى فتقيد من حيث الوقت كيهما كان وكذا من حيث الانتفاع بما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا تقيد لعدم الفائدة

(ومثله) أى كالغار (المؤجر) وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع اغبرك قرفع فهلك ضمن مطلقا خلاصة (فن) استعار دابة أو استأجرها مطلقا) بالتقيد (يحمل) ماشاء (ويعبره) (يحمل) (وركب) (ع) لا بالاطلاق (وأيافعل) (أولا) (تعين) مراد (وضمنه) (يعبره) ان عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كفى (وان أطلق) المؤجر أو المؤجر (الانتفاع فى الوقت والنوع) انتفع ماشاء أى وقت شاء (لما صر) (وان قيه) بوقت أو نوع أو بجمها (ضمن) بالاطلاق الى شرفة ط

كأمر وقد قد هذا الأخير كفي البدائع وقضى بالخلاف إلى مثل أو خير ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار
إليه الشارح في الآخر وذكره المصنف قبل قوله ولا توجز فقال استعار دابة ليركبها في حاجة إلى ناحية سماها
فأخرجها إلى النهر ليسقيها في غير تلك الناحية ضمن إذا هاسكت وكذا إذا استعار نورا ليكرب أرضه فكرب
أرضا أخرى يضمن وكذا إذا كرى نورا أعلى منه لم تجز العادة به وفي البدائع اختلاف في الأيام أو المكان أو
ما يحمل فالقول للمعبر بهينه وفي الدامادوان اختلافا فيما يحمل على الدابة أو في مسافة الركوب والحل أو في
الوقت فالقول في ذلك كله للمعبر بهينه وفي جامع المصولين استعارها شهرافه وعلى المصر وكذا في إغارة خادم
وأجارته وموصى له بخدمة أه (قوله لا إلى مثل) بأن استعار دابة ليحمل عليها عشرة أفقر من حنطة معينة
فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو خير)
بأن حل قدر هذه الأفقره المعينة من الشعير فإنه لا يكون ضامنا لأنه انما يعتبر من تقييده ما يكون مفيدا حتى لو
سمى مقدار من الحنطة وزنا حمل مثل ذلك الوزن من الشعير في القياس ضمن واختاره الامام السرخسي
لأنه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الحلوا الجي عدم الضمان ونحوه رزاه
سوى بين الكيل والوزن وهو الصحيح قال لأنه أقل ضررا بخلاف التبن لأنه يأخذ ما وراءه موضع الحل وهو
أضعف من الحل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد في الفصول العمادية (قوله مثل العارية)
على تقدير أى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاطنان والصوف والابريسم
والمسك والكافور وسائر متاع العطار التي لا تقع الاعارة على منافعها قرض كإقراضه (قوله عند الاطلاق)
هو عدم وجود ما يقتضى الانتفاع به مع قضاها على الذي يشير إليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض)
أى إقراض ولو كان قيميا بجز لا العارية بمعنى الاعارة كما مر وهى التملك وتسامه في العزيمة (قوله
ضرورة استهلاك عينها) يعنى والعارية الحقيقية ما ينتفع به مع قيام العين قال في التبيين لان الاعارة اذن في
الانتفاع به ولا يتأتى الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاك عينها ولا يملك الاستهلاك الا اذا ملكها فاقضت
تمليك عينها ضرورة وذلك بالهبة أو بالقرض والقرض أدناها ماصر الكونه يوجب ود المثل وهو يقوم مقام
العين اه أى فوجب المصير اليه ولان للقرض شبهة العارية لان فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض
يسترد مثله والمثل يقوم مقام العين عند تعذرها ومثله في الدرر والعينى فالواحد اذا أطلق الاعارة وأما اذا عين
الجهة بان استعار دراهم لم يعبر به ما يرانا أو بر من جهاد كالم يكن فرضا ولا يكون الا المدفعة المسماة ذكره في
الايضاح (قوله فيضمن المستعير بهلا كها قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه
من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض صح لانه مقدور التسليم بكونه في ذمته
وان تفرقا قبل قبضه بدله فسد لا فترقا عن دين بدين وان نقد في المجلس صح اه ط عن الشامي (قوله حتى لو
استعارها ما) أى الثمنين وهو تفر يسع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعبر الميزان) أى بالدنانير مثلا
قال في القاموس وغير الدنانير وزنها واحد ابعده واحد وفي المختار وعار المسكيل والموازين عيارا ولا تغل غير
والمعيار بالكسر العيار والاصل عابر والجوهرى نهى عن أن يقال غير يعقوبية (قوله أو يزن) بفتح الباء
من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شئ الا زانه ط أو يضم الباء مع تشديد الباء الثانية من
الزينة ومنه قوله تعالى والخليل والبعال والخيبر لتركبوا هوزينة (قوله كان عارية) لانه أمكن العمل بحقيقة
الاعارة وهو تمليك المنافع مع بقاء العين على ملك المعير ط ولانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق
كما تقدم (قوله فقرض) فعليه ما أوقمها خلاصة ومع (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في
القيسميات ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القيمي فاسد وقدم الشارح أن المقبوض بقرض فاسد
كالمقبوض ببيع فاسد أى فيكون مضمونا بالقيمة تأمل وقدمناه (قوله فأباحة) ولا ضمان لانه يستهلكها
على مالك المبيع قال في الخانية أعرتك هذه القصعة من اثر يد فأخذها وأكلها كان عليه مثاها أو قيمتها قال

لا إلى مثل أو خير (وكذا
تقييد الاجارة بنوع أو قدر)
مثل العارية (عارية الثمنين
والمكيل والمسوزون
والمعدود المتقارب) عند
الاطلاق (قرض) ضرورة
استهلاك عينها (فيضمن)
المستعير (بهلا كها قبل
الانتفاع) لانه قرض حتى
لو استعارها ليعبر الميزان
أو يزن من الدكان كان عارية
ولو أعزوه قصعة تريد فقرض
ولو بينهما مباحة فأباحة

القيمة أبو البت هذا اذ لم يكن بينهما دالة الهبة والتهادى اه كما قدمناه (قوله وتصح عارية السهم) أى
ليعزودا الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وأنه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك من غير صيرفة
ونقل عنها قبل هذا أنه ان استعار سهمها ليعزودا الحرب لا يصح وان لم يجرى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن
الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لا عارية (قوله لان الرمي يجري مجرى
الهالك) أى من غير تعدل الاذن فيه فلا يكون ضامنا (قوله صيرفة) عبارتها كفى المنع عنها استعارتها وان
استعار ليعزودا الحرب لا يصح وان استعار لم يجرى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك
السهم وكل عارية لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك ذلك العين تكون قرضا لا عارية لانه لو غرق في دار الحرب
ورمي الى عدو ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تخليصه فيكون مستهلكا فلا يصح قلت قد يصح لانه يمكن
الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك وأقضى قبح بانه يصح ثم قال اه وتصح
عارية السلاح وذكر في السهم أنه لا يضمن كالعرض لان الرمي يجري مجرى الهالك اه وهذه النسخة التي
نقلت منها هكذا والذي في نسخة مصححة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوب بالايضمن فقلت
منها الغظة لا ويدل عليه سقط يرميه بقوله كالعرض ولكن كان الظاهر على هـ ذا أن يقال في التعليل لان الرمي
يجرى مجرى الاستهلاك فنعيره بالهالك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعار ليعزودا
الحرب لا يصح أى عارية بل يكون قرضا بدليل قوله بعد يكون قرضا لا عارية وأرادنا فرض الفسا لانه غير
مثلي فالذى نقله الشارح هو لمخص ما أشار اليه صاحبها قوله قلت الخ (قوله والعرض) بفتح العين وكسر ها
كفى البصر عن المعرب (قوله العلم بالمففعة) أى لان دفعتهام معلوم ملك بالاجارة تملك بالاعارة دور بل الاعارة
أولى لكونها تبرعا قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفي هذا التعليل تأمل اه (أقول) الظاهر أن وجهه
التأمل في التعليل كون العلم بالمففعة في العارية لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترط فيها أن تكون المففعة
معلومة لما تقدم عن الشارح أوائل الكتاب عن العمادية من جوار اعارة المشاع مع العلم بان جهات العين
لا تفضى للمنازعة أو للجهالة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه من ثمة عن البحر بان جهالة المنافع لا تصرف في العارية
أما جهالة العين فضره اذا كانت تفضى الى المداومة اه وحيث لم يشترط العلم بالمففعة لها الا يصح تعليلها بوجه
علم وجه التأمل (قوله لما تقرر أن غير لازمة ويكلفه قلعهما) وأهم ما طلب القلع أجيب زياي ولا يضمن
ما نقص من البناء والغرس لعدم الضرر وعدم التوقيت لانه شغل أرض الميراث فلهذا فترغبه
الا اذا شاء أن يأخذها بقبضتها فيما اذا كانت الارض تسبب ضرر بالقلع فحينئذ يضمن له قيمتها ما قلوعين
ويكونان له كى لا تنلف عليه أرضه ويستند أى يستقل هو بذلك لانه صاحب أصل خلاف ما اذا كانت
لا تستصير بالقلع حيث لا يجوز الترك بالاتفاقهما بخلاف القلع حيث لا يشترط فيه اتفاقهما كما كفى الزياي
(قوله فراجع قبله) يكرر الرجوع للتأمل بالوضع لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم المسلمون عند شروطهم
اتقاني وقد بقوله قبله لانه لو مضى الوقت وصاحب الوقت يقطع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا بعد ما الا أن
يضر القلع بالارض فيملك البناء والغرس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقبوعا هندية عن المحيط
(قوله وضمن المعبر للمستهير ما نقص البناء والغرس) لانه لما وقت وقتنا له لما اظهر الوفاء بما وعد فقد
اعتمد على قوله ووثقه فقد غره بكافه فيص من بخلاف غير الموقت هذا ما مضى عليه في السكر والهـ راية
وذ كرم في البحر عن المحيط ضمان القيمة ثم لا الآن قلعه المستعير ولا ضرر فأن ضمن مضار القيمة مقبوعا
وعبارة المجموع والزماء الضمان تقييل ما نقصهما القلع وقيل بضمهما وادعاهما وقيل ان ضرر يحبر المسالك
يعنى المعبر يحبر بين ضمان ما نقص وصاحب القيمة مقبوعا في دور البحار والواهب والمتقى وكلهم قدموا
الاول وبعضهم حمدا وسبق عن غيره بقبول دار التار المصنف وهو رواية القدرى والشافى رواية
الحاكم الشهيد كفى غرور الافكار ما قال المروزي ما يرجع بحالقة من امره على العبادا كان في صحن

وتصح عارية السهم ولا
يضمن لان الرمي يجري
مجرى الهالك صيرفة ولو
أغار أرضا للبناء والغرس
صح العلم بالمنفعة (وله أن
يرجع متى شاء) لما تقرر أنها
غير لازمة (ويكلفه قلعهما
الا اذا كان فيه مضرة
بالارض فيترك بالقيمة
مقبوعين) لئلا تنلف
أرضه (وان وقت) العارية
(فراجع قبله) كلفه قلعهما
(ضمن) المعبر للمستعير
(ما نقص) البناء والغرس
(بالقلم)

عقد المعاوضة وهنا العارية عقد تبرع سواء وقت أم لم يوقت فإنه بالتوقيت لا يلحق بالعقد اللازمة حتى أن
المعبر بعد التوقيت كان له الرجوع عن توقيته فبأنه أخذ المستعار قبل مضي الوقت فكيف جاز رجوع
المعبر على الغار في ضمن عقد التبرع ولا يرجع الموهب له من ضمان الاستحقاق على الواهب لأنه ثبت
في ضمن عقد تبرع قالت قال في المبسوط الوجه فيه أن كلام المعاقل محمول على الفائدة ما أمكن فلا حاجة
إلى التوقيت في تصحيح العارية شرعاً ثم لما وقت المعبر مع ذلك لا بد أن يكون له كره الوقت فأنه ليس ذلك
إلا التزام قيمة البناء والعرض فكانه أراد إخراجه قبله فصارت تقرر بكلامه كأنه قال ليس في هذه الأرض
لنفسك على أن أتركها في يدك إلى كذا فإن لم أتركها فأنا ضمن لك ما تنفق في بنائها ويكون بناؤك لي فإن بدا
له في الإخراج ضمن قيمة بنائه وغرسه ويكون كأنه بنى له بأمره من النهاية لمصاوقه وليس ذلك الخ بناء
على ما ذكره الحاكم الشهيد وأما على ما ذكره المصنف تبعاً للكثير والقدرى يقال وليس ذلك إلا التزام
مانقص البناء والغرس بالقلع على الوجه المشروح وقول الشارح مانقص البناء والعرض أي نقصانه على
أن ما مصدرية ويحوز أن تكون موصولة ونقص حينئذ من نقص المتعدي فعلى هذا يكون البناء والعرض
منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في العناية قال قاضي زاد لا يظهر وجهه بحسب كون البناء والعرض
منصوبين ههنا لأن الذي نقص البناء والغرس انما هو القلع فيصير المعنى على تقدير نصب البناء والغرس
وضمن المعبر فلع البناء والعرض وليس هذا بصحيح لأن القلع ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان
وأما المضمون قيمة البناء المنتقصة بالقلع وتجمع أيضاً صحة المعنى على ذلك التقدير إذ يصير المعنى حينئذ وضمن
المعبر القلع بالقلع ولا يخفى ما فيه فالوجه رفع البناء والعرض لا غير حوى (قوله بأن يقوم الخ) بيانه إذا أعاره
أرضاً لغيره أو يعرض مائة سنتين مثلاً ثم يرجع في العارية وأمره ببيع بناءه وغرسه فليس بل أن يبيع
الخبرة بأن هذا البناء والعرض لو بقي المدة المذكورة كم تساوي قيمته الآن لهذا كان أنفائه لا وقيمته
الآن مائة أو عامائة فيضمن تسعمائة (قوله إلى المدة المصروفة) فيضمن ما نقص عنها كما علمت (قوله وتعتبر
القيمة) أي ابتداءها (قوله يوم الاسترداد) أي يوم أراد رب الأرض استردادها لأن اعتبارها يوم الاسترداد
أسهل كفى الجرح للوالد الجنى ومثله في أبي السعود دخلنا فالمن اعتبر بغير قيمته وقت مضي المادة (قوله قبل أن
يحصد الزرع) من الإحصاء أي يصير الحال للصادق حصد الزرع حصد واحد حصاداً من بائى طاب وصرب
كذا في المعرب قال أبو السعود من الثلاثي الجرد قبل ر الأصح أن يقرأ بكسر الصاد من أحصد الزرع إذا حان
حصده (قوله وقتها أولاً) يوقت استحساناً (قوله فتترك باجر المثل) فإذا حصد الزرع طالبه باجر المثل وإن لم
يعقد وكان الفقيه أبو إسحاق الحافظ يقول انما يجب الإجازة أجزها منه أحبها أو القاضى وبدون ذلك
لا يجب الإجازة أبي المزارع ضمان أجز المثل وكره القلع وأراد تضمين رب الأرض قيمة الزرع استلغف
كلام صاحب المشتق في موضع قال له ذلك إلا أن يرضى رب الأرض بترك الزرع حتى يستحصده وفي موضع قال
ليس له ذلك هندية مختصر مزيد له ونص في البرهان على أن الترك باجر المثل استعسان ثم قال عن المبسوط
ولم يبين في الكتاب أن الأرض تترك في يد المستعير إلى وقت ادراك الزرع باجر أو بغير أجر فالواو يبين أن
تترك باجر المثل كذا أنت مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه شراباً لية ومثله في الزياي (أقول) ونظيره ما سبق
من إجازة أمة ترضع ولده وإجازة قرص للمعز والخ (قوله مراعاة الله بين) حق صاحب الأرض المعاودة للموت
الرجوع له فيها وحق صاحب الزرع لأنه معروف باندائه في الزرع (قوله أشار إلى الجواز في المعنى) وهو
الختار كافي العمائشة ط وفي البحر بعد بقل هذه المسئلة وعزوه إلى الهاية ولو بيى حائطاً في الدار المستعارة
استرد المعبر الدار فإذا أراد المستعير أن يرجع إليه بما أوفى ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط أن كان البناء
من تراب صاحب الأرض كذا في الخلاص وفي المحيط لو استعار أرضاً لغيره ويسكن وأداح ح بالبناء لصاحب
الأرض وأما صاحب الأرض أجز مثلها مقسداً والسكى والبساء للمستعير لأن هذه إجازة معنى لا إجازة فليكن

بأن يقوم قائماً إلى المدة
المضروبة وتعتبر القيمة يوم
الاسترداد بحر (وأما
استعارها لغيره وعلم أن يؤخذ
منه قبل أن يحصد الزرع
وقتها أولاً) فتترك بأجر
المثل مراعاة للحقين فله قال
المعبر أعطيته البذر وكافته
ان كان لم يثبت لم يجز لأن
بيع الزرع قبل نمائه باطل
وبعد نمائه فيه كلام أشبه
إلى الجواز في المعنى نهاية

المانع بغير عوض ولما شرط البناء له كانت اجارة فاسدة لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر
 المثل اه (قوله على المستعير) لانه قبض لمصلحة نفسه والرد واجب عليه زيلعي (قوله ضمنها) أي سواء
 استعمالها بعد الوقت أولا وهو مختار للسرخسي واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام أنه انما يضمن اذا
 استعمالها بعد الوقت أما اذا استعمالها فلا ضمان كفي الشربلالية عن المجمع وفي الكافي أن العارية بعدمضى
 المدة تكون ودية وصحة في المجتبى حيث قال والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وبه يجب اه
 وهو حكم الودية ففي المسئلة قولان من الصحاح قال في البرازية أعاره الى الليل فهل قبل لا يضمن وان
 هلك في اليوم الثاني ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أراده ان انتفع في اليوم الثاني به فيكون غاصبا بخالفها
 بالانتفاع بعدمضى الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كالمودع الموقت باليوم اذا أمسكها بعده لا يضمن وقال
 السرخسي يضمن على كل حال واختاره القاضي وفرق بين العارية والودية بعبارة أن الامسالك في الودية للمالك
 لانه بعدمضى الوقت بنى على القبض السابق وهو كان للمالك وفي العارية الامسالك بعدمضى الوقت لنفسه
 لانه بنى على القبض السابق وذلك كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان للاذن فلم يوجد بعدمضيه
 ولان مؤنة رد العارية على المستعير بالتصميم منه وفي الودية على المالك اه ومثله في الخلاصة وجامع قارئ
 الهداية قال فيه وهذا هو الاصح وبه أفتى في الحامدية وأقره عليه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في العقود
 الدرية وقدمنا أوائل الكتاب عند قوله واعدم لزومها يرجع المعبر متى شاء ولوه مؤقتة عن فتاوى القاضي طهير
 الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون العارية مؤقتة
 نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر الخطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن ونعمامة فراجع
 (قوله لان مؤنة الرد عليه) أي أجرته عليه لانه قبض العين لمصلحة نفسه والرد واجب عليه عيني فيضمن اذا
 أمسكها بعدمضى الوقت لتقصيره فيكون مانعاً بعدمضى الوقت فيضمن بخلاف المستاجر لانه لا يجب عليه الرد
 بل التحلية عند طلب المالك ولو لم يوجد لم يوجد المانع فلا يضمن ولا يتحقق ما في كلام الشارح من التكرار بعد
 كون ما ساف مفرعاً عليه (قوله الا اذا استعارها ليرهنها) أي مؤنة الرد على المعبر لان فيها يرفع المالك
 بصيرورتها مضمونة عند الهالك فجعلنا حصول المنفعة بمنزلة حصول الاجرة للمؤجر ولذا قال فتكون
 كلاجارة (قوله فتكون كلاجارة) فانما تصير مضمونة في يد المرتهن وللمعبر أن يرجع على المستعير بقيمة
 فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه اعارة فيها مضمونة لصاحبها كفي الخانية فقد حصل الشرف بين العارية للمرهن
 وغيره من وجهين الاول هذا ولشأن ما مر في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستاجر أن مستعير الرهن
 لو خالف ثم عاد للوفاء برئ عن الضمان بخلاف غيره أفاد في البحر عن النهاية (قوله مؤنة الرد عليه) لانه هو
 المنتفع بالعين ولوجوبه عليه ط قال القاضي في الدرر المنيرة وهذا لا رواة فيه ويجب أن تكون على
 الموصى به بالخدمة لان قبضه لمصلحة نفسه وصار كالعارية اه (قوله وكذا المؤجر) لان العين المؤجرة
 مقبوضة لمصلحة المالك لان الاجرة له فاذا أمسكها المستاجر بعدمضى المدة لا يضمنها ما لم يطلبها صاحبها اه
 ولا يجب على المستأجر ردها وانما يجب عليه التمسك والتحلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان
 لمصلحة نفسه فوجب أن تكون المؤنة عليه لا مانع من حصول المنفعة وهي عرض بطلي ومما حصل للمؤجر
 عين تبقى فكان هو بالوجوب أولى اه زيلعي (قوله والعاصب) أي عليه اجرة رد الموصوب لان الرد الى
 المالك واجب عليه والاجرة مؤنة تجب عليه لانه يجب عليه نصحه فله وهو بردها الى مالكها لانه أزال يده
 عنها ففي ردها برائة ذمته فكان عاملاً لنفسه (قوله والمرتهن) لان قبضه قبض استيعاء وكان قابضاً لنفسه
 في أي وجهه في الوجيز وهو الظاهر ود كفي التحريم أنهما على الراهن وعبارته مؤنة رد الرهن على الراهن
 لان عبءه أمان في يد المرتهن ولهذا كان هفته وكفنه على الراهن والمضمون عليه اعاسه والمسألة والرد تصرف
 في العين لا في المسألة ومفهومه البعض واستدلت على الراهن والمرتهن جميعاً باعتبار قضاء الدين وحصول

(ومؤنة الرد على المستعير فلو
 كانت مؤنة فأمسكها بعده
 بها كتضمنها) لان مؤنة
 الرد عليه نهاية (الا اذا
 استعارها ليرهنها) فتكون
 كلاجارة رهن الخالية (وكذا
 الموصى له بالخدمة مؤنة
 الرد عليه وكذا المؤجر
 والعاصب والمرتهن) مؤنة
 الرد عليهم لحصول المنفعة
 لهم

التوثيق لكن ترجع جانب الرهن بحكم الملك اهـ ومثله في شرح الطحاوي للاستيعبابي وعليه فيحتاج
الى التوفيق بين الموضعين فتأمل ثم رأيت الاستروشنى في فتاواه ذكر كلام القولين من غير ترجيح لاحدهما
واسكن ذكر صاحب النهاية التول الاول فقط وشيد أركانه حيث قال لان الغنم حصل له ولهذا اختص به من
بين سائر الغرما حتى يستوفى دينه منه أولا فكان الغرم عليه وتبعه في الدور ولهذا انبعض المصنف ولم يذكر
الوديعة ومؤنة ردها على المودع بكسر الدال كفى السكتلان منفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة ردها عليه
عيني وفي مؤنيداه مؤنة رد البيع فاسدا بعد الفسخ على القابض ومؤنة رد المبيع بخيار رؤية أو شرط على
المشتري ولو تقيلا لا البيع فعلى البائع مؤنة ودمبيع له حل ومؤنة والردي الاجير المشترك كقصاص وصباغ
ونساج على الاجير اذا الردي نقص القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هنا الاجير اذ له عين
وهو الاجرة ولرد الثوب والمنفعة والعين خير من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف ما اذا أخرجنا أو دابة فان الرد على
المالك اذ له العين ولا مستأجر المنفعة ورررررر في ضمان النساخ من فصل الضمانات أن مؤنة الرد على الاجير
المشترك أم لا بد منه اختلاف ولو شرطت على المالك فانه اعليه كذا في الثالث والثلاثين من الفصول (قوله
هذا) اسم الاشارة راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر يعنى انما تكون عليه اذا أخرج المستأجر باذنه أما
اذا أخرج به بعينه فعلى المستأجر يكون كالمستعير لو أجزه الغير وأذن له في نقاله الى حيث شاء فيجب عليه
أى على المستعير ردها على المستأجر مالا أو أخرجهابذنه فيجب ردها على المستأجر أيضا تعديه بالمثل
والاخراج بدون اذن المالك وفي المنع عن المحيط هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال ولو لا اذن مؤنة الرد
عليه مستأجرا أو مستعيرا اهـ وكان الاولى ذكره قبل العاصب لانه راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر
(قوله) والخراج باذن رب المال) أى الى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحا والافالاذن
دلالة موجود تأمل سيدى الوالدرجه الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أى ردد رأس مال الشركة فيها وفي
المضاربة والبضاعة واللقطة والابق فانها على صاحب المال من وفى اجارة الظهيرية فان شرط أجز الرد على
المستأجر فسدت وحكى عن المرفيغى أنى أنما حازت ويجعل اشتراط الرد على المستأجر بمنزلة الزيادة اهـ والاصل
أن مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له أبو السموود (قوله تضى بالرجوع) أى فيها فانه اعلى الواهب مع
والاولى للمؤلف أن يز يدلفظ فيها (قوله مجتئى) الذى فيه أن مؤنة الرد فيها على مالكها وزاد اللقطة والابق
وردد نصف مهر المطلقة قبل الدخول وهو عيب وليس فيه تعرض لما كان المقل فيه باذن مالكه أو لا نعم يعنى
الاطلاق لان مقتضى الشركة والمضاربة الاذن فى المقل عند الاطلاق وكذا الهمة لانه قد له كذا يهاول للمالك
أن يقبل ما سكه حيث شاء وكذا المرأة تلك المهر بالقبض لكن يمايه ما قدمه من ريبا عن سيدى الوالدرجه الله
تعالى من أن الظاهر أن المراد بالاذن صريحا والافالاذن دلالة موجود الالههم الآن يخص بصاد كرمته وأن
المدكور ردها على ما ذكرنا يحصل الفرق تأمل (قوله وان رد المستعير الدابة مع عبده) وكذا الرد مالا الى اصطبل
مالكها أو رد العبد الى دأوسيده لانه تى بالتسليم المتعارف وهذا ان الاصطبل أو الدار فى يد المالك ولو ردهما
على المالك عن ردهما الى الاصطبل أو الدار فكان الرد الى مارد اعلى المالك اهـ وبأى وهذا فى الاستحسان
والقياس أنه يضمن لانه لم يردهما الى صاحبهما وانما ضيعهم تضييعا وهو قول الثلاثة عيني وجه الاستحسان
ما ذكرناه من أنه أى بالتسليم المتعارف لان رد العوارى الى دار المالك متعارف كآلة البئى بحر عن البراية
وذكر التمر تائى عن أبى سلمة أنه اذا كان الاصطبل خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنما تكون هناك بلا حفظ
كفى المنبع وقيل هذا فى عادتهم كفى البيانية (قوله) أو أجيره مشاهرة يعلم منه حكم الاجير مسانحة بالاولى
لانه يعدم مع من فى عبال المستعير فهستأنى (قوله لا مياومة) علاوه بان لم يكن فى عباله وهو يفيد أنه لو كان
فى عباله يبرأ لو هلك قبل الوصول من غير تعدو بحررط (قوله أو مع عبده) أى مع من فى عبال المعير
فهستأنى قال فى التبيين وجه الاستحسان أن كل واحد من المعير والمستعير يحفظ دوابه بسائسه والدفع اليه

هذا لوالاخراج باذن رب
المال والافؤنة ردمسأجر
ومستعير على الذى أخرجه
احاره البرازية بخلاف شركة
ومضاربة وهبسة قضى
بالرجوع مجتنى (وان رد
المستعير الدابة مع عبده أو
أجيره مشاهرة) لا مياومة
(أو مع عبده ردها مطلقا)

كالرفع الى صاحبها عادة ولو دفعها الى المالك لرفعها الى السائس وحفظه بسائس كحفظه بنفسه فيكفي
 منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس أو من السائس الى المالك اه (قوله يقوم عليها
 أولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون رضا المالك موجودا دلالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من
 يقوم بها أي يتعهد بها كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله بخلاف
 نفيس) هذا مفهوم التقيد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد الغامان عادة وأما اذا لم
 تكن في أيديهم عادة كعقد لؤلؤ ونحوه فردها المستعير الى غلام صاحبها أو وضعها في داره أو اصطبله يضمن
 لان العادة لم تجرب به في مثله اه ط ويغفرون منه أنه اذا كانت العادة تجري في تسليم مثل هذه الاشياء أنه
 يكفي تسليمه الى غلامه كالمسمى بالخزندار عند أصحاب الدول هل يكفي تسليمها اليه الذي يظهر نعم لان العرف
 جرى بذلك عادة ومثله ما اذا كان له أحد ممن في عياله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف وغيرهما
 وليراجع (قوله ثم بعثها مع الاجنبي) معطوف على قوله بخلاف (قوله لتهديه بالامساك بعد المدة)
 حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها في يد الاجنبي زيلبي يؤخذ منه أن سبب الضمان ليس ردها مع
 الاجنبي لان الدفع الى الاجنبي ايداع والمستعير يملكه كما يملك الاعارة اذا اعارة أقوى منه لان الاعارة ايداع
 وتعليك المصلحة بل سببه انقضاء وقت العارية فانه لو أمسكها بنفسه فهلكت في يده بعد مضي مدتها يضمنها كما
 قدمناه فكذا في يد الاجنبي ولذا قال اتعديه بالامساك كما يؤخذ من عبارة الزيلبي (قوله والا فاستعير يملك
 الايداع) اشارة الى قاعدة اشتراط التوقيت قال الزيلبي وهذا أي قوله بخلاف الاجنبي يشهد بان قال من
 المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المتار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة
 فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لانه يملكها بامساكها بعد مضي التوقيت فكذا اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي
 البرهان وكذا يعمى في يوردها مع أحسن على المتار بناء على ما قال مشايخ العراق من أن المستعير يملك
 الايداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع أن فيها ايداعا وتاملك المانع فلان يملك الايداع وليس فيه تملك
 المانع أولى وأولو قوله وان ردها مع اجنبي ضمن اذا هلكت بأنهم موضوعه فيما اذا كانت العارية مؤقتة
 وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق اه ثم ردا لاية
 فالقول بعدم ايداع المستعير ذهب اليه الكرخي قال البقالى وهذا أصح وما مضى عليه المصنف من أنه يملكه
 هو قول مشايخ العراق وبه أخذ أبو الليث والفضلي قال في التمر ناشية واليه أشار محمد في الاصل وقال في
 الكافي وعليه الفتوى فبناء على هذه المسئلة على مذهب الكرخي طاهر وأما على قول المفتي به فمحمول على
 انتهاء الاعارة لا بقضاء المدة بان كانت مؤقتة فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي كفي البحر قلت لا فرق في إيجاب
 الضمان بين رده نفسه ورده غيره لو هلك بعد مضي المدة فينتدق يد الاجنبي لا يفيد تدبر أو بان استعارها
 فاستخدمها أو بعد انقضاء العمل ردها مع الاجنبي فهلكت يضمن الماسبق من أنه لو عمل بعمل يتعين ذلك
 وليس له أن يعمل بعمل آخر ولا يدا عمل آخر يضمن فيظهر منه أنه لو ردها مع قبل الاستخدام ينبغي أن
 لا يضمن فظهر أن هذا الحل أولى على أنه لما انتهى العمل والاعارة صارت ودعة عند المستعير فيصير مودعا
 وهو لا يملك الايداع بالاتفاق ولذلك يضمن كافي وغيره قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام
 لكن تقدم متما أنه يضمن في المؤقتة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع
 إمكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المتعارف سواء توقيت نصا أو دلالة حتى أن من استعار ودعا
 ليكسر حطباً وكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت انتهى فعلى هذا فضمنه ليس بالارسال مع الاجنبي الا أن يحمل
 على ما اذا لم يملكه الرد تأمل ومع هذا بعد هذا التأويل التقيد أولاً بالبعد والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما
 وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من كان يضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من
 قال ليس له أن يودع وصحة في النهاية كما قلناه في التاخرانية (قوله يملك الاعارة) وهو لا يختلف

يقوم عليها أولاً في الاصح
 (أو أجبره) أي مشاهرة
 كما مر فهاكت قبل قبضها
 (برئ) لانه أتى بالتسليم
 المتعارف (بخلاف نفيس)
 كجوهرة (وبخلاف الرد مع
 الاجنبي) أي (بأن كانت
 العارية مؤقتة فضت مدتها
 ثم بعثها مع الاجنبي) لتهديه
 بالامساك بعد المدة (والا
 فالمستعير يملك الايداع)
 فيسما يملك الاعارة (من
 الاجنبي)

وظاهره أنه لا تلك الأيداع فيما يختص وليس كذلك وبمارة الرياي وهذا لأن الوديعة أدنى حالاً من العارية
 فإذا كان ذلك العارية فيما لا يختلف أو أولى أن تلك الأيداع على ما بيننا ولا يختص بشئ دون شئ لأن الكل
 لا يختلف في حق الأيداع وإنما يختلف في حق الانتفاع اهـ اللهم إلا أن يقال ما عارية عن الوقف أي في وقت
 تلك العارية وهو قبل مضي المدة إذا كانت موقوفة وهو بعيد كما لا يخفى تأمل أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله به يفتى) لم يصح الزيلعي بالفتوى وإنما قال المختار كما علمت من عبارته السابقة وصرح به صاحب البحر
 فقال وقد تقدم أن المختار المفتى به جوازه اهـ (قوله فتعين حل كلامهم) أي في الضمان بالدفع إلى الاجنبي
 (قوله على هذا) أي على ما إذا دفعه إليه بعد مضي الوقت لكن لا يخفى أن الضمان حينئذ بسبب مضي المدة
 لا من كونه بعينه مع الاجنبي إذا فرق حينئذ بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف
 وكان الأولى ذكره اهـ تأمل (قوله ردودية ومغضوب الخ) لأن الوديعة للعطف ولم يرخص بحفظ غيره إذا لم
 رضى به لما أودعه عنده وبخلاف الغصب لأنه صار متديناً بثبات يده في العين وبإزالة يد صاحبه لا بد
 من إزالته يده وثبات يد صاحبه أو ذلك بالتسليم حقيقة أم في الدفع إلى الغلام فيضمن بدفع الوديعة إلى غلام
 المالك لا إلى غلام نفسه زيلعي مختصراً ط (قوله إلى دار المالك) وكذا إعماله هداية والمستأجر كالوديعة
 (قوله فانه) كذا في الهداية (قوله ليس بتسليم) لكن مسألة الغصب خلافية في الخلاصة قال مشايخنا يجب
 أن يبرأ قال في الجامع الصغير لا مام فاضحان السارق والعاصب لا يبرأ بالرد إلى منزلهم أو موطئهم أو
 أجبره أو عبده ما لم يرد بها إلى مالكها اهـ (قوله للزراعة) قيد به لأنه لو استعارها لمطلق الانتفاع يكتب
 أعترقى على الظاهر لأنه أدل على العموم ط (قوله يكتب المستعير) الظاهر أن هذا على سبيل الأولى وهذا
 عند أبي حنيفة لأن الخطأ لا يطعم أدل على المراد من العارية لأنه لا يختص بالزراعة وعارية لارض تارة تكون
 للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب الفسماط فكانت الكلمة بلفظ الاطعام أولى ليعلم أن غرضه الزراعة
 وعندهما يكتب انك أعترقى لأن العارية هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة
 أمن بحود المستعير عند تطاول المدة أو موت المعير أو من المستعير من لزوم الجرد بدعي المعير أنه اعماحه اهـ
 أو السعور (قوله انك أطعمتني) يفتح الهمزة لأنها وقعت مفعولاً يكتب فهي مصدرية ويجوز كسرها على
 معنى أنه يكتب هذا اللفظ أي قوله انك أطعمتني أرضك أو السعور (قوله لزراعة) اللام للتعامل (قوله
 فيخصص) قال في التبيين لأن الاطعام إذا أضيف إلى ما لا يؤكل يعرف منه أن المراد به الاستعلاء بالتمكين من
 الزراعة بخلاف لفظ العارية فإنها تنظم الزراعة والبعا والمراعى ونصب الخيلام وعلى هذا ينبغي أن يكتب في
 كل فصل ما هو أدل على المقصود فقول في استعارة الأرض انك أطعمتني كذا لا لزراعة ما أشاء من غله الشتاء
 والصيف اهـ بتصرف ط (قوله العبد المأذون بملك العارية) لأنهم من صنيع التجار وكذا الصبي المأذون
 هندية وفي البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه إن مأذونا وهو ماله لا ضمان وإن لعير الدافع
 المأذون يضمن الأول لا الثاني لأنه إذا كان مأذوناً صحت منه الدفع وكان التاف حاصلًا بتسليمه وإن الدافع
 محجوراً يضمن هو بالدفع والاني بالاختلاف لأنه غاصب العاصب انتهى ويأتى تمامه قريباً (قوله والمحجور الخ)
 أشار إلى أن المأذون لو استعار يضمن للعالم إذا أذن شمل العارية والاستعارة فيظهر تصرفه في حق سيده
 وأما المحجور فلا يملك شيئاً من ذلك لكنه إن استعار فقد ساطه المعير على العارية ولو استأجرها لا تظهر في حق
 سيده لعدم إذنه في ذلك وظاهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق هذا إذا كان المعير مطلق التصرف فلو كان عبداً
 محجوراً ومثله الصبي المحجور والمحجور لم يصح تسليطه لغيره فبإسقاط المستعير صار متاعاً مال العير بعير أذن
 معتبر ولا تسليط صح والجراغما يكون من الأقوال لاعتبار الأفعال كما يأتي فيضمه في الحال (قوله بعد العتق)
 لأن المعير ساطه على أن لافه وشرط عليه الضمان فصح تسليطه وبطل الشرط في حق المولى درر (قوله ولو أعار
 عبد محجوراً عبد محجوراً مثله) بعد الأول فاعل أعار محجوراً وصفته وعبد الثاني مفعول أعار محجوراً وصفته

به يفتى زيلعي فتعين حل
 كلامهم على هذا وبخلاف
 ردودية ومغضوب إلى دار
 المالك فانه ليس بتسليم
 (وإذا استعار أرضاً) بيبضاه
 (للزراعة يكتب المستعير)
 انك أطعمتني رضى
 لا زرعها فيخصص لا لا يع
 البساء ومحجور (العبد المأذون
 ملك العارية والمحجور إذا
 استعار واستأجره يضمن
 بعد العتق ولو أعار) عبد
 محجور عبد محجوراً (مثله
 فاستأجرها

قال في الهندية صبي استعار من صبي شيئا كالتدوم ونحوه وذلك الشيء الغير الدافع فهو ان كان الصبي
الاول مأذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذونا صح الدفع وكان هو - لئلا يتسلط
ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن وان كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختار
والظاهر ان الحكم كذلك في العبدين فتأمل الا ان يحمل ما هنا على ان المدفوع مال سيد الاول ط (قوله)
ضمن الثاني) بالاستهلاك لانه اخذه غير اذن فكان غاصبا ولا عارة لانه مال الغير فكانه استهلكه من
يد صاحبه وانما يضمن الثاني للعمال لعدم التسليط من مال الكفا يكون ديسا متعلقا برقبته للعمال فيداع فيه
بخلاف الاول لوجود التسليط من المالك كذا في الاشياء من كتاب الحجر ذكره بعض الفضلاء (اقول) الذي
ذكره في الاشياء اذا اودع صبي محجورا له وهي ملك غيره مما فلا مالك تضمير الدافع او لا تخدق في جامع
الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي قامت الاشكال لانه يضمنها الصبي لعدم التسليط من مال الكفا وهذا
لم يوجد كما لا يخفى انتهى فتأمل (قوله ولو استعار ذهابا) أي حيث قامت القرينة على أنه يريد الانتفاع
به مع بقاء عينه أما عند الاطلاق فيكون قرضا على ما تقدم فيضمنه بكل حال (قوله حفظ) الاولى الاتيان به
مضارعا بما لا يضبط ط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يضيع اذ لم يستعير أن يعير (قوله والا يضمن) لانه
ضبطه حيث وضعه عنده من لا يعقل حفظه كذا في المحيط درر (قوله لانه عارة) تعليل لعدم الضمان وأما ضمانه
فما اذا كان الصبي لا يضبط فلانه اضاعه فيكون به متعديا وهذا اذا فارق الصبي أما عند عدم المفارقة في
أن لا يضمن لعدم التضييع الا اذا كان باتلاف الصبي (قوله والمستعير بما كفا) أي العارة ولا يكون مضطجعا
(قوله وضعها) أي المستعير (قوله بين يديه) أي يدي المستعير (قوله وضمن لو يام مضطجعا) أي الحاضر
وأما في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو يحو اليه لانه يحافظ
وفي غير السفر لو حمله تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس السارق يقطع وان
كان في الصحراء كما في البرازية قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في
حضره لا في سفر ولو نام يقطع رجل مقود لانه في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقود من يده ضمن لو نام
مضطجعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازية نام المستعير في المقارة فهو دها في يده يقطع السارق المقود لا يضمن
وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر الشهيد هذا اذا نام مضطجعا وان جالس لا يضمن
في الوجهين وهذا لا يباقي ما مر أن نوم المضطجع في الفراش يترك للحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا
في أمره اذ على النوم اه وفيها استعار من السقي واضطجع ونام وجعل المرت تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ
ألا ترى ان السارق من تحت رأس المائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر
لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو يحو اليه يحافظ اه ومثله في الوجهين
اكن زادا في الحانية بعد قوله ولو ان السارق حل المود من يده وذهب بالذابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه
اذا نام على وجه يمكن حل المقود من يده وهو لا يعلم بكون تضييعها (اقول) ولعل مراده بوجه التضييع
النوم مضطجعا كما أشار اليه بعد وقد مره موضحا فلا ننس (قوله ليس للاب عارة مال طهله) اه اما عليه العامة
وأجازه بعضهم وليس له أن يعير نفس الولد كذا كرهتمس الاثمة في شرح كتاب الوكالة وأما الصبي المأذون
اذا أعاره له صحت الاعارة كفي الحانية وفي الهندية وذكر كرهتمس الاثمة في أول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده
رهله اب يعير مال ولده بهض المتأخرين من مشايخنا قوله دال على وعامة المشايخ على ان ليس له ذلك كذا في
لمحيطا فان فعله وهلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصغار والاستروشي من مسائل العارية ان جوار عارة
بله اذا كان في تليم الحرفة بان دفعه الى أستاذه ليعلم الحرفة ويخدم أسسته اذ اه اما اذا كان بخلاف ذلك
يعوز اه (قوله لعدم البدل) أي لانه تصرف بلا بدل (قوله وكذا القاضى) مخالف لما في الهندية حيث
بال وفي شرح بيوع القراضى أن يعير مال اليتيم كذا في الملقط ولعل الفرق أن القاضى عده قذرة

ضمن الثاني (العارة ولو
استعار ذهابا فقلده صبي
فسرق) الذهب (منه) أي
من الصبي (فان كان الصبي
يضبط) حفظ (مأليه)
من اللباس (لم يضمن) والا
ضمن لانه عارة والمستعير
بما كفا (وضعها) أي العارية
(بين يديه) فنام فضاعت لم
يضمن لو نام جالسا لانه
لا يده مضطجعا (وضمن لو
نام مضطجعا) اتركه الحفظ
(ليس للاب عارة مال طهله)
لعدم البدل وكذا القاضى
والوصى (طاب) شخص
(من رجل ثورا عارية فقال
أعطيك غدا فلما كان
لعد ذهب الطالب وأخذ
ميراثه واستعمله فبات)
لثور (لا ضمان عليه)
بأنه عن ابراهيم بن يوسف

الاستغناء بخلاف الاب الا أنه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلال فانضم به اه ط (أقول)
وهذا نظير اقراض مال اليتيم فان للقاضي ذلك دون أبيه وعلوه بما عمل به الطحاوي فتأمل (قوله لكن في
المجتبى وغيره انه يضمن) وبه جزم في البرازية حيث قال لانه أخذ بلاذنه اه (أقول) ووجهه ظاهر لانه
وعده بالاعارة ولم يبره ولم يأذن له بالأخذ قال في البرازية ولو استعار من آخر ثوبه غدا فقال نعم فغدا المستعير غدا
وأخذه فهل لا يضمن لانه استعاره منه غدا او قال نعم فان عقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير اه
(أقول) وبهاتين الصورتين التي صورهما البرازي ظهر أنهما مسئلتان مختلفتان للمسئلة واحدة فيها قولان
أولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وجه الضمان في الاولى كما علمته أنه وعد ولا يجب الوفاء به فأخذه يكون
متعدا فيقضي بوجه عدم الضمان في الثانية لانه عقد الاعارة وبين وقت الاعطاء فيما أخذه يكون مأذونا فلا
يضمن ولعل ما قاله الطحاوي على عبارة الشارح من أنهما قولان وعز في الهنديه الاولى الى مجموع النوازل
والثاني الى فتاوى أبي الليث على الصورة الثانية فليس هما قواين بل هما مسئلتان كمات فتأمل (قوله
جهاز بنته) أي الكبيرة أمالوا شترى لها في صعره فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنات خاصة أفاده المصنف
(قوله لا يقبل قوله) يعني سواء كان ذلك في حياتها وبعد موتها (قوله أدتارة وتارة) عطافه أوليفيد أنه
غير ما قلناه وليس كذلك بل هو صادق بصورتين اذ الثانية تصدق بنفي الموضوع فعندها لم يعرف أصلا أو عرف تارة
وتارة أو أن أو بمعنى بل (قوله به يقضى) وقيل لا يصدق في انه عارية لأن بشهدهم عند التجهيز وقيل يصدق
مطلقا لانه هو الدافع فلم يقر بالتملك يكون القول قوله وقيل ان كل الاب من كرام الناس وأشرفهم
لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من أوساط الناس كل القول قوله والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمرا
ان الاب يدفع ذلك الجهاز ما سكا لا عارة لا يقبل قوله وان كان العرف مستمرا كقول قول الاب مع عينية وقد
أفاده الشارح بقوله مما يجز به مثلها وأقضى قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام أنهم عالم بملكاها
واما هو عارية عندكم مع اليمين الان تقوم دلالة ان الاب والام على مكان مثل هذا الجهاز للابية اه ونقدم
الكلام على ذلك مستوفى في باب المهر فراجع ان شئت (قوله فان القول له) ظاهره أن القول له حينئذ في
الجسم لافي الزائد على جهاز المثل ويجرر سيدي الوالد رجه انه تعالى لكن خالفه الرحتى بقوله فان القول له
أي فيما زاد على ما يجز به مثلها اه فتأمل وراجع (قوله ودولى الصغيرة) أي اذا جهزها بجهاز (قوله
فيما ذكر) أي في اعتبار العرف وهذا الحكم في الام والولى بحث لان وهبان قال العلامة عبد البر في الولي
عندى نظر أي فان الغالب من حاه العارية بخلاف الابوين ازيد شفعتهما او اسكن حيث كان العرف مستمرا
أن الولي يجز من عنده ولا تظروذ كالمصنف في باب المهر ان الام كلاب وان حكم الموت كحكم الحياة ط
(قوله وفيما يدعيه الاجنبى) أي من انه أعار المتوفى هذا الشيء لا يصدق الا بينة له أب يخلف الوارث ان
أنكر على العلم كما هو الحكم في نظائرها ط والاظهر من هذا أن يقال والحكم فيما يدعيه الاجنبى كذلك
أي لوجهها الاجنبى ثم ادعى أنه عارية بعد موته لا يقبل قوله الا بينة لان الظاهر أنه لا يجزها لو يتركه
في يدها الى الموت اجمالا بخلاف الاب والام فانهم ايجزها بمال أنفسهم الكنى يكون ذلك تملك تارة وتارة
عارية ولذا قال شارح الوهبانية وفي الولي عندى نطراخ أي في جعله كلاب والام لان الظاهر في غيرهما انه
لا يجزها الا بجماله (قوله كلودع اذا ادعى الرد) وكذا الوصى اذا ادعى دفعها أي دفع الامامة المعينة الى زوجها
ولو أسكر لامين حوى أما المرنس ولا يقبل قوله في الرد كفى جامع الفصولين (قوله والوكيل) كالموكيل بالبيع
مثلا اذا ادعى هلاك الامانة أو تسليمها للرد بها كان القول قوله مع اليمين اه يرى والولى ان يقول اذا
ادعى هلاك المبيع أو اثنان أو ثلث أو رد المبيع الى الموكل ط (قوله والباطل) قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد
ذلك بان لا يكون الباطل معروفا بالخيار كما كثر نطار زماننا بل يجب أن لا يفتوا هذه المسئلة قاتاهم الله ما
ألهمهم اه قال بعض الفضلاء والتقيد بالموقوف عليهم بما يفيد أنه اذا ادعى دفعها هو كالأجرة مثل معلوم

لكن في المجتبى وغيره أنه
يضمن (جهاز بنته بما
يجز به مثلها) قال كمت
أعرتها الامانة ان العرف
مستمر (بين الناس ان
الاب يدفع ذلك) الجهاز
(ما سكا لا عارة لا يقبل قوله)
انه عارة لان الظاهر يكذب
(وان لم يكن) العرف
(كذلك) أدتارة وتارة
(فالحقول له) به يقضى كولو كان
أكثر مما يجز به مثلها فان
القول له اتفاقا (والام)
ودلى الصغيرة (كلا ب)
فيما ذكر وفيما يدعيه
الاجنبى بعد الموت لا يقبل
الا بينة شرح وهبانية
وتقدم في باب المهر وفي
الاشياء (كل أمين ادعى
ايصال الامانة الى مستحقها
قبل قوله) بهينه (كلودع
اذا ادعى الرد والوكيل
والباطل) اذا ادعى الصرف
الى الموقوف عليهم

الفرائش والموذن والبواب وغيرهم من أرباب الجهات لا يقبل قوله إلا بينة وبه أفتى شيخ الإسلام أبو
 السعود العمادى مفتى السلطنة العلية ومروءة الـ وال هل اذا ادعى المتولى دفع غلة الوقف الى من يستحقها
 شرعاً هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب ان ادعى الدفع الى من عينه الواقف في الوقف كأولاده وأولاد أولاده
 يقبل قوله بعينه وهو المراد بقوله الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم وان ادعى الدفع الى
 الامام بالجامع وابواب ونحوهم لا يقبل قوله كالأول استأجر شخصاً للبناء بالجامع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم
 الاجرة فإنه لا يقبل قوله اه قال الشيخ محمد الغزى الثرثاسى وهو تفصيل حسن خصوصاً في زماننا اه
 وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعته مسئلة شيخ الاسلام ذكرى أفتى عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول
 قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى أجرة لا بد للمتولى من اثبات الادعاء بالبينة والافهى
 صلة وعطية يقبل في أدائها قول المتولى مع بعينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا
 متمسكين بنحو المنة أخري الاجرة في مقابلة الساعات لكن قال الثرثاسى في كتابه شرح تحفة الاقران بعد
 ذكر هذه الفتوى وهو بقعه حسن غير أن علماءنا على الافتاء بخلافه اه قلت فالد كور في الاسماء
 والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف السحى وغيره أنه يقبل قوله في
 الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين
 الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابى الثرثاسى المذكور في كتاب الزواهر على الاشباه
 والنظائر لكن بدون عز والى كتاب كذا كره الشارح هنا عن أخى زاده على صدر الشرعية بالزيادة التى ذكرها
 وهى أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف فيحفظ قال العلامة الحـ ير الرملى في حاشيته على
 البحر والجواب عما نسبته العمادى أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة
 والصلوة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما
 يده فيلزم الضمان فى الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو
 تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ ادفع لهم بلا بينة انعم به فادهم اه
 قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل
 الناظر رجلاً في عمارية يحتاج الى البيعة في الدفع له فهى مثلها وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من
 الاولاد لا أرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى
 كالاجرة لا محالة وهو كأنه أجبر فاذا اكتفينا بنسب الناظر بضيع عليه الاجر لا سيما انتظار هذا الزمان والله
 المتعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع بعينه
 مادام ناظر اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على
 الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم
 المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذى تحت يده أم لا لم أره صريحاً لكن ظاهر
 كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه انه
 باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصى لو ادعى
 بعدم موت المتييم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعالوه بأنه أسندته الى حالة منافقة لأصحاب وقد صرحوا بان
 المتولى كالوكيل في موضح ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء قال أبو يوسف بالاول
 وقال محمد بالثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكما وكالة عامة بان
 يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للانفاق بل أطلق ثم مان الموكل مطالبة الوثبة ببيان
 ما أنفق ومصرعه فان كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه بخلافه وليس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد
 الخروج من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة انتهى اه هذا صريح في قبول قوله في

دعوى الانفاق ولو به - والعزل ونحوه أن العزل لا يخرج من كونه أمينا فينبغي أن يقبل قول الوكيل
 بقبض الدين أنه دفعه - ولو كره في حياته في حق راءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه - ما في الجوى
 ويستتبع من ذلك أن الناظر يصرف بينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالوكيل في قبض الدين
 إذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بينهما لأنه بالقبض صار المال في يده
 ودفعه - فتصدقهم به بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل لزمه المال كما يأتي قريبا
 الكلام عليه - وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصرف بينهما ما دام ناظرا ولم يذ كر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل
 صريح من كتاب صحيح حتى يطعن القاب في الجواب في القبول أو عدمه بما يرى في الكتاب وأنه الموفق
 للصواب (قوله يعني من الاولاد والفقراء) بيان للموقوف عليهم (قوله وأمثالهما) كالعلماء والاشراف
 وقيل المراد بالامثال أولاد الاولاد والنسل والعقب والقارب والعقلاء وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد
 بأن لا يكون الناظر معروفا بالحياة كـ أكثر نظار زماننا بل يجب أن لا يفتوا بهم هذه المسئلة كما قدمناه قريبا
 ونقله ط عن الجوى (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والقباب والفراس لان له شها بالاجرة بخلاف
 الاولاد ونحوهم - لانه صلة محضة قال ط والفرق أن استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابلته عمل فكان صلة
 محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شها بالاجرة وشبهه المفتي أبو السعود ذلك بما اذا استأجر
 شخصا للبناء في الجامع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله كما قدمناه آنفا (قوله لكن
 لا يضمن ما أنكره الخ) أي عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا يلزمهم وصول ما ادعى ايصاله اليهم
 بدون بينة لان ما يأخذونه صلة من وجه وفيه شبهة الاجرة فاعتباره لا يسقط حقهم بمجرد قوله لكنه أمين في
 حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان وحينئذ يدفعه لهم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسقط حقهم
 وهو متعلق بالوقف ولم يضمن هو مات في يده لكونه أمينا لم يبق الرجوع على الوقف ثانيا (قوله وقوله
 ابنه) بل قال في حاشية الاشباه وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى (قوله مستحقها) أي
 الامانات أو بعد موته (أقول) أولى وكيله قال الشارح في شرحه على الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل
 قوله أي الناظر لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة عالت الظاهر اه - قال في
 شرح تحفة الاقران الوكيل يقبض الوديعة اذا قال له المودع دفعتها اليك والوكيل يسكر صدق في حق دفع
 الضمان عن نفسه لا في الزام الضمان على الوكيل (قوله الا في الوكيل بقبض الدين) أي من المدين
 والصواب اسقاط قيل على ما تحرر أنه يقبل قول الوكيل المذكور في حق نفى الضمان عن نفسه لا في حق
 ايجاب الضمان على الغير لا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الا أن يقال استثناءها بالاعتبار
 الثاني وقد وهم في هذه المسئلة كثيرون وقد حررها الفاضل الجوى هنا وفي كتاب الوكالة بما لا مزيد عليه
 قال بعض الفضلاء وأما الحدس فبول القول من وكيل البيع يؤثر يده ما في وكالة الاشباه اذا قال بعد موت
 الموكل بعت من فلان بألف درهم وقبضتها وهاكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع
 قائما بعيته بخلاف ما اذا كان هالكا اه (قوله اذا ادعى بعد موت الموكل) أما اذا ادعى القبض والدفع للموكل
 حال حياته فأنكر الموكل يقبل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضا في نفى الضمان عن
 نفسه فلا يرجع الغير عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدق في الدفع أو كذبه اه - أبو السعود
 (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حيث تدبى السببة الى ايجاب الضمان على
 الميت لان الدين تقضى بأمر الها فبإدعائه الدفع اليه بوجب عليه مثل ما قبض وياتي قصاصا عليه على المدين
 وهو لا يملك ذلك لانه بموت الموكل انعزل عن الوكالة وقد حكى أمر الاعلام استثناءه وفيه ايجاب الضمان
 على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا في كتاب الوكالة انه اذا صدق المارون وكيل العائيب في الوكالة صار المال
 المدفوع اليه أمانة لتصدق عليه فان نفى رجوعه عليه فلو أقام بيعة على الدفع للوكيل قبضت وانفذت الورثة

يعني من الاولاد والفقراء
 وأمثالهما وأما اذا ادعى
 الصرف الى وظائف المرتقة
 فلا يقبل قوله في حق أبواب
 الوظائف لكن لا يضمن
 ما أنكره له بل يدفعه ثانيا
 من مال الوقف كما بسطه في
 حاشية آخر زاده قلت وقد
 مر في الوقف عن المولى أبي
 السعود واستحسنه المصنف
 وأقره ابنه فليحفظ (وسواء
 كان في سبابة مستحقها أو بعد
 موته الا في الوكيل بقبض
 الدين اذا ادعى بعد موت
 الموكل أنه قبضه ودفعه له في
 حياته لم يقبل قوله الابينة

واذ صدقه الورثة في القبض والدفع فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض أو ثبت ببينة وكذبوه في الدفع
 فالقول قوله لانه مودع بعد القبض لما نصوا عليه من أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فيجوز
 عليه أحكام المودع فاذا صدقوه في القبض صاروا مقربين بان المال في يده وديعة ط (أقول) وكذلك الوصي
 بعد عزله اذا قال قضت ودفعته أو ذلك منى وكذبه من له عليه الطالب شرعا في القبض لم يقبل قوله الابينة
 لانه بعد العزل لا يملك انشاء القبض وفيه استحباب الضمان على الغير اذا الدينون تقضى بأثمانها ومن حكي
 أمر الاملاك انشاء وفيه استحباب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا وكان له ولاية القبض
 بأن كان وصي الميت مطلقا والقاضي وأذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقد صرح في التاترخانية
 بأن الوصي اذا أقرب باستيفاء الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض وقد قل من حرره هذه المسئلة بل لم أطاع
 على من حررها غـ يرى فتأمل ذكر العلامة الرملي (درع) الوصي اذا وقي الدين بعد ثبوته وأذن القاضي
 ثم ظهر ديس آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشارك والله تعالى أعلم أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه
 في الباب الثالث من كتاب الوفاء (قوله بخلاف لو وكيل بقبض العبي) هي أصل المسئلة فلا يحتاج الى هذه
 الريادة (قوله في حياته) أي الموكل (قوله لانه ينفي الضمان عن نفسه) أي وليس المقصود منه الاستحباب على
 الموكل (قوله وهو ضمان مثل المقتصر) الذي يقع به اقتصاص عما على المدين لان الدينون تقضى بأثمانها
 (قوله قلت وطهره) أي ظاهر ما في الوالولية (قوله لاني حق نفسه) أي فيصين ولا يبرأ بدعواه الى الميت
 وهذا غير ظاهر منها بل الظاهر من آرائه أنه لا يصدق في حق الموكل خاصة بقوله لا يبرأ بدعواه لانه يجب
 الضمان على الميت ط (قوله ولا في حق الموكل) في استحباب الضمان عليه بمثل المقصود (قوله وقد أفق) بعضهم
 هو من معاصري صاحب المنع كذا كره فيه اورد كذا الرملي في حاشيته انه هو الذي لا يجبر عنه وابس في
 كلامه أنتم ما ما يشهد له به تامل اهـ قال في الاشياء كل أمين يدعى اصال الامانة الى مستحقة قبل قوله
 كالمودع والوكيل والاهـ لا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم
 يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العبي والفرق في الوالولية انتهى (وأقول) تعقبه الشربلاني أحدا
 من كلام الوالولية وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الاصال تقبل ابرائه بكل حال وأما مسراية
 قوله على موكله ليهـ برأعيه فهو حاصص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعد موته ولا تثبت براءة
 العريم الابينة أو تصديق لورثته الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بعهذا الجليل في قول تول الوكيل كذا في
 حاشية أبي السعود (قلت) وللعلامة الماقدسي أيضا رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشربلاني في مجموعة
 رسائله عقب الرسالة التي ألفها واستشهد بها على ما ادعاه فارجع الى تلك الرسائل فقد أشبهت كلامهم فيها
 جزاها الله تعالى خيرا وقد مر ذلك في الوالولية فارجع اليه ان شئت وقد مرنا ان العريم ان صدق أنه وكيل
 لا يرجع عليه ان ضاع الاداء في وقت الدفع للقدر المأخوذ ثانيا أو قال له قبضت منك على أي أبرأتك من
 الدين والحاصل أنه أمين فيصدق في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا للدافع به
 حاقه لانه اذا دفع اليه ما على أنه أمين لا يملك وكيل الدائن في القبض ولا ضمان عليه ولا يسقط دين الموكل
 عن مدونه لان معنى قبضه الدين لروم منه للمدين على دائمه بدفعه اياه عند القضاء فتقع المقاصة بذلك لان
 الدين وصف بالذمة لا يمكن قضاؤه ولا يصدق في دعواه ان لم يزم الدين في ذمة موكله كما يجبر دعوها اذا الامين يقبل قوله
 في دفع الضمان في الزام العبر وهذه افايرة ما تقدمت من عدمه فقول المتولي دعت الى ارباب الرهائن
 ولا ضمان عليه ثم بعد كتابتي هذا المحل وجدت سوا ارفع الى الخير الرملي مذكورا في فتاوى سئل فيما اذا
 وكلت فروجهما في حبس مال بقضه رد دعه لهما ثم مات هل يقبل قوله يمينه في دفع ذلك أم لا أجاب ان ذن
 الموكل فيه قبض ودبعضه ونحوها من الامانات والاهـ قول قوله يمينه في القبض والدفع اهـ وان كان قبض ديس
 وأدرك بقبضه الورثة بالقبض وأسكرت الدفع وكذلك الهـ قول قوله يمينه في الدفع وان أسكرت القبض والدفع

بخلاف الوكيل بقبض
 العبي كوديعة قال قضتها
 في حياته وهلكت وأسكرت
 الورثة أو قال دفعها
 اليه فانه يصدق لانه ينفي
 الضمان عن نفسه بخلاف
 الوكيل بقبض الدين لانه
 يجب الضمان على الميت
 وهو ضمان مثل المقبوض
 فلا يصدق وكالة الوالولية
 قلت وطاهره انه لا يصدق
 لاني حق نفسه ولا في حق
 الموكل وقد أفق بعضهم

لا يقبل قوله الابينة واذ لم تقم بيننا وجعت الورثة بحصته امنه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان
قوله في راءة نفسه مقبول لاني ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر بوجوب في ذمة الزوجة مثل دينها
على الغريم لما تقر بأن المديون تقضي بأموالها وقد عزل عن الوكالة بموتهم فهو لا يملك استئناف القبض
بخلاف ما اذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لاني في الاول يملك الاستئناف في ذلك الانحمار وفي الثاني ليس
فيما ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد ذرات فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض
عاصري مشايخنا أنهم محتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لاني اتقصير فقال كان يحتل
بخطاطي كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما ينيل اشكالا ويوضح مراما يسكن الوقت يضيق عن كمال
التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته ووقت التحرير بها على الوجه الاتي ونزات كل فرع منها منزلة في
أصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما أحاطه اعلم ولا ان الوكيل قبض الدين بصبر مودع بعد
قبضه فخرج عليه أحكام المودع وان من أخبر بشيء يملك استئناف قبض قوله وما لا دلائل الوكيل به عزل
بموت الموكل وان من سبى أمر اليعاك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك
الغير ولا يقبل ومن سبى أمر اليعاك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فالاعمال ذلك فاعلم
انه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فالقول قوله بالدفع يمينه لانه مودع بعد
القبض ولو كذبه الورثة في الدفع لانهم يتصديةقهم له في القبض صاروا أقرب من مال المال في يده وديعة وادالم
يثبت لقبض بان أنكروا القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في راءة
نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لاني لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه
لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول المودع في الدفع يمينه وذلك لانه مودع له معه في
الوكالة وقد صرحوا في كتاب الوكالة ان المدين اذا صدق وكيل العائنه في الوكالة صار المال المدفوع اليه
أمانة لتصديةقه عليها فانتفى رجوعه عليه ولو أقام المدين بينة على الدفع للوكيل قبل وان دعت الورثة
وان صدق الورثة الوكيل في القبض والدفع فالامر ظاهر في عدم مطالبة الغريم وقد برئت ذمته
بتصديةقهم فتأمل ذلك واعلم انه مودع دولو أراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد
المديون ذلك فله ذلك ولو صدقوا المديون بعد الحلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الطاهر
أن له ذلك لما تقر بأن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى اصال الامانة الى
مستحقةها فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مولى وان لم يعمل في حق
ايجاب الضمان على غيره وأيضا كل من أقرب بشيء لزمه ما يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط
والاواعد ولان المديون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما للورثة والذي دفعه للورثة اذا عاودوا
الى تصديق الوكيل يستردده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقرا الوكيل بعد ان دفعه المديون للورثة بأنه لم
يدفعه للموكل وأنه باق عنده أو استهلكه ويرده على الدافع هذا ما طهر لي من كلامهم وتفقهم فيه ولم
أر من أشيع القول في المسئلة ولان أعطاهما حقه في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التدقيق
صوابا والله تعالى أعلم اهـ (قوله انه يصدق في حق نفسه) أي فبرا (قوله لاني حق الموكل) أي ولا
يجب عليه شيء حتى ياتى قضا صابحا على المديون ويلزم من هذا ان المديون لا يبر لعدم تصديق الوكيل في
حق الموكل وليس للمديون الرجوع على الوكيل حيث دفعه في الوكالة كما صاف (قوله فيما أيل عند الفتوى)
هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهر الولوالجية ما ذكره وليس بظاهرها فيتعين ما أفتى به البعض فتأمل (قوله
ليس للورثة الرجوع) أي على المستعير الموصى له سواء كانت مطابقة أو مؤقتة ومجمله اذا كانت تخرج
الرقبة من الثالث وقبل بعدم وفاء الموصى بالمولى قبل بعده بطالت كذا كرهه في الوصية بالخدمة والسكنى (قوله
تفصح عن أحدهما) فلورثة المبر الرجوع وليس للورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعيره لواءه لم يفتضمنوا

انه يصدق في حق نفسه لاني
حق الموكل وحمل عليه
كلام الولوالجية فيما عمل
عند الفتوى * (فروع) *
أوصى بالعارية ليس للورثة
الرجوع * العارية كالأجرة
تفصح عن أحدهما
* ما وعليه دين وعنده
وديعة

وهذه فائدة الفسخ كما لا يخفى ط (قوله بغير عينها) يعني لم تعلم عينها أي بأن مات مجهلاً لها (قوله)
 فالتركة بينهم أي بين المعير والغرماء بالخصص ان لم توف التركة بالكل لانها صارت مضمونة عليه فكانت
 كبقية الديون (قوله استأجر بعيرا الى مكة فعلى الذهاب) لان الى للغاية وجعل غاية الاستئجار مكة ولو قال له
 أعرفني هذا البعير لاذبح به الى مكة كان على المستعير أن يرد العارية الى المعير حيث أخذها منه وكانت
 العارية على الذهاب والرجوع عرفاً وحسبى (أقول) الفرق بين الاجارة والاستعارة أن الاستعارة تأمك
 المنفعة بلا عوض وفي التبرع تجري المسامحة فاما الاجارة فتعيلك بعوض ومبى ذلك المضاربة كذا في
 فروق المجهوبي (قوله لان ردها عليه) أي وهو لا يتكمن من الرد الا بالمجبي بخلاف الاجارة فان مؤنة الرد على
 المالك وهذا فرق آخر غير الذي قدمناه قريبا من المجبى وفي الهندية لو استعارها ليجمل عليها كذا ما
 من الخطة الى البلد وهلكت الخطة في الطريق فله أن يتركها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير اه
 (قوله لانه أعزها للذهاب لا للمساك) أي فكان به متعديا لكن قد يقال انه خالف الى خير فلا يكون متعديا
 الا أن يقال ان امساك الدابة في المكان ضرر به إعادة قتل (قوله لانه عارية عرفا) أي وهلكت من غير تعد
 من المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المشايات واستقرض غيرها فاسد يحرم تعاطيه وفعل المسلم
 يعمل على الصلاح ما أمكن والعارية والقرض ينوب كل منهما عن الآخر استعمالا فكأن عارية المثل
 الذي لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه فترض فكذا استقرض العين التي لا تنفع بها ثم ترد الى صاحبها عارية
 وهي أمانة لا تضمن أفاده بعض الفضلاء (قوله بلا عوض) أي وهما قد جعل له عوضا وهو كون النساء
 الذي أحدثه المستعير له (قوله بجهالة المدة) وكذا البديل لان قدره انفقته في العمارة غير معلوم حال عقد العارة
 والفاقد يجب فيه أجر المثل بالانتفاع وقد حصل وعمارة لجر عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول
 فوجب أجر المثل اه فأفاد أن الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة وهو ظاهر اه * قال في
 البرازية دوع داره على أن يسكنها ويرمها ولا أجر فهي عارية لان المرمية من باب النفقة وهي على المستعير
 وفي كتاب العارية بخلافه اه (أقول) الذي يظهر التفرقة بين استعارة الارض لبني فيها او يكون البناء
 للمالك فهي اجارة فاسدة يجب فيها أجر المثل والبناء لصاحبه وبين استعارة لدار يسكنها ويرمها فهي عارية
 لما ذكره الوجه طاهر (قوله وكذا الوشرط الخارج) أي خراج المقاسمة أو الموقوف على المستعير فانه ان يكون
 اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد تقي بعى الاجارة
 والعبرة للمعير في العدة وتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج مجهول أما اذا كان خراج المقاسمة فظاهر لانه
 بعض الخراج والخراج يزيد وينقص وأما اذا كان خراجا موطافا فانه وان كان مقدرا الا أن الارض اذا لم
 تحتل ذلك القدر ينقص منه وجهالة البديل في الاجارة تفسد الاجارة اه مع عن جمع الفتاوى (قوله)
 والحيلة) أي في صحة كون الخراج على المستعير (قوله أن يؤجره) أي من أراد العارية (قوله منه) أي من
 ذلك البديل فانه حائر فانه وكلما باداه ما عليه من مال له عليه اه مع (قوله ان علم رضا صاحبه) فان علم عدم
 رضائه في أن لا يصلحه لانه تصرف في ملك المعير بغير إذنه قول ابن وهبان ولا شك أن خطه ان كان ياسب
 خط الكتاب وهو يقطع أن الصواب فيما يصلحه وأصلحه لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان عاقلا ولا ينبغي
 للمستعير ادالم يكن خطه ماسا ان يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه ان يعلم به صاحبه
 فيصلحه لان اصلاح كتب العلم من القربات والا فلا يفعل والموعول ينبغي أن يضمن وان لم يقطع بالعلم راجع
 اعلم منه أو نسخة أصح اه ومثل المدعي المستأجر وفي الحديث من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما
 نظر في النار وهو محمول على كذب الراسل أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت
 لا تصرف بالمطرو والتقليب وعادة الناس في ذلك المساهلة والمسامحة والاحتياط عدم النظر الا بأمر اه بعد
 البر (قوله بخط ماسب) بينهم منه أنه لا يصلحه بما ردى عي قصه لانه لم يعلم به بل يمكن

بغير عينها فالتركة بينهم
 بالخصص * استأجر بعيرا
 الى مكة فعلى الذهاب
 وفي العارية على الذهاب
 والمجبي لان ردها عليه
 * استعارة دابة للذهاب
 فامسكها في بيته فهلكت
 ضمن لانه أعزها للذهاب
 لا للمساك * استقرض
 ثورا فاعار عليه الا نزال لم
 يضمن لانه عارية عرفا
 استعار أرضا لبني ويسكن
 واذا خرج فالبناء للمالك
 فالمالك أجر منزلها مقدار
 السكنى والبناء للمستعير
 لان الاعارة تعيلك بلا عوض
 فكانت اجارة معني ومسدت
 بجهالة المدة وكذا الوشرط
 الخراج على المستعير لجهالة
 البديل والحيلة ان يؤجره
 الارض سنين معلومة تبديل
 معلوم ثم يأمره باداء الخراج
 منه * استعار كتابا فوجد به
 خطأ أصلحه ان علم رضا
 صاحبه ثالث ولا يثبت تركه
 الا في القرآن لان اصلاحه
 واجب بخط ماسب

اصلاحه من له خط يناسبه وهذا في زمانهم أما في زماننا فلا يصلح له الا بعد تحقق فساد مايريد اصلاحه لا بمجرد فهمه القاصر وان اعتقد دأته مصيب لانه بسبب الجهل يظن المستقيم خطأ فيفسده باصلاحه وقد عايناه كثيرا * والحاصل أنه ان علم ان صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم أنه لا يكره اصلاحه وكان خطه يناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلح له ذلك والا راجع من هو أعلم منه أو نسخة صحيحة أو كتب في ورقة ويضعها في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القربات ولا يأتى بترك الاصلاح الا في القرآن العظيم لانه واجب الاصلاح بخط مناسب (قوله في الوهبانية) في نسخ بالقاء ولا يظهر تفريعه الا بالنظر الى أول المسئلة وهو قوله استعار كتابا لخال وفي نسخ بالواو وهي ظاهرة وثبت في بعض النسخ بعد البيت الاول وفي معانيها

وأى معبر ليس يملك أخذها * أعار وفي غير الرهان التصور

(قوله وسفر) بكسر السين اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريبا (قوله وأى معبر الخ) يعنى أى معبر أعار ملكه لغبر الرهن ولا يملك استرجاعه فالجواب أنها أرض أجرة المالك للزراعة ثم أعارها من المستأجر وقد زرعها فانه لا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ الاجارة من حين الاعارة ويطرم المزارع أجرة المثل من وقت الرجوع كفى شرح الشرنبلالى عليها وكذا معبر أمة لارضاع الصغير ولا يجدر غيرهما أو لا يأخذ الا نديها فلا يستردها الى أن يتم الرضاع وله أجرة ما شأها وكذا من أعار دابة وطلبها من مكان لا يجدر فيه ما يكثرى وقد تقدم ذلك كما وانما قيد بغير الرهن لان من أعار متاعا لغيره المستعير لا يسترده الا بعد قضاء دين المرتين كما تقدم ويأتى في الرهن اه (قوله وهل واهب لابن) أى من النسب (قوله يجوز رجوعه) أى رجوع الاب فيما وهب لابنه وصورته وهب لابنه الرقيق شيأ فانه يجوز له الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وتقع الهبة لسيده فتكون لاجنبى فيثبت له حق الرجوع ونظام هذا البيت * واييجار قوم للخدمة وله تحظر * وصورته استأجر قوم لجل جنازة وهما كمن يحملها بغير أجر فتحظر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضيع المال بحسر) هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه فلان بعد مودع رصية مودع اليه وكان المذكور وارثا له فدفعه اليه بعد مودعه ومنه لو قال ادفع لقاتلى لعدم صحة الوصية اليهما فصار المال للورثة بموت المودع وكان الامر فيه لهم لاله فمدفعه صار دافعا بغير اذن المالك وقت الدفع والاذن قد بطل اذ بموته (قوله ماضيع المال) فيه تسامح لانه دفعه بغير اذن مالكه وهو تضيق لانه قضاء اذن الاذن بموته وخروج المال عنه ملكه ودخوله في ملك الوارث لعدم صحة الوصية للوارث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه لم يأذن له بالدفع لكنه حيث دفع للوارث ينبغي أن يضمن ما زاد على قدر نصيبه فليتأمل والظاهر أن له الرجوع على من دفع اليه وهذا غير بيت وصدره * ومن عارم اطعمام عبد قراضه * وصورته مضارب استمرى عبد ابالفين ومال المضاربة ألف فانه بافادته عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شئ من المال فالدفعة استدانة على المال وانه لا يملكها الا أن يرفع الامر الى القاضى فيأذن له فيكون له الرجوع * (فروع) * اذا مات المستعير أو المغير تبطل الاعارة خاتمة * استعار من أخو شيأ فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضاء بضمن الصبي الدافع وكذا المدفوع اليه تاريخانية عن المحيط * رجل استعار كتابا فضاء فجاء صاحبه وطلبه فلم يجبر بالضياع وعده بالرد ثم أخبره بالضياع قل في بعض المواضع ان لم يكن آية امن رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آية امن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه من ناقض ولو الجحشة * وفيها دخل بيته بأذنه فأخذ اناء لينظر اليه فوق لا يضمن ولو أخذ منه بلاذنه بخلاف ما لو دخل سقيا يباع فيه الاناء يضمن اه * جاء رجل الى مستعير وقال انى استعرت دابة عند حرم ربه اعلان وأصرفى به بعضها فصدقه ودفعها ثم أنكر المعبر أمره ضمن المستعير ولا يرجع على القاضى فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه انصافان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمن لو ادعى المستعير انه فعله باذن المير وكذبه المير ضمن المستعير

ففي الوهبانية
وسفر رأى اصلاحه مستعيره
يجوز اذا موله لا يتأثر
وفي معانيها
وأى معبر ليس يملك أخذها
أعار وفي غير الرهان التصور
وهل واهب لابن يجوز
رجوعه
وهل مودع ماضيع المال
تحسر

مالهم يبرهن فصولين * وفيه استعاره ويعتقنه لبأني به فركبه فنه فهاك به ضمن القن ويساع فيه حالاً بجمل
 قن مجعوراً تالف ودبعة قباها بلاذن مولاه اه * لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو أقرب منه وكذا
 لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن لانه أعارها للذهاب لا لالمسك في البيت (يقول الحقير) يرد
 على المسئتين اشكال وهو أن المخالفة فيهما الى خبر لا الى شركان الظاهر أن لا يضمن فيه ما لو فعل في المسئلة
 الثانية وابتين اذ قد ذكر في الخبر يدلواستأجر قد وما لكسر الخطب فوضعه في بيته فتالف بلا تقييد فيقول
 وقيل لا والمكث المعتاد فهو نور العين * استعار دابة غد الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا
 آخر الى الليل فأجاب بنعم فان الحق يكون السابق منهما وان استعارها معاهي لهما جميعا هذه من خزنة
 الفتاوى * وفيها استعار دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل
 وكيله طعنا بالنفس لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو أدخل المستعير
 الحبل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهاككت فهو ضامن سواء بطها أو لم يبطها لانه لما غيبها عن بصره
 فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى
 كذا في خزنة المفتي * لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وأمسكها فأنفقت منه فلا ضمان عليه وهذه
 المسئلة دليل على ان المعتبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جفارة الى
 موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرق الدابة قال يحمد ربه الله تعالى لا يكون
 ضامما كذا في فتاوى قاضي خان وصاروا لفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العقد كذا في التاترخانية * قال
 أعرت دابتي أو ثوبي هذا الغسلان ولم يكن حاضر ولم يسمع فهاكك وذهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو
 أخبره فمضوا قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * ولو
 راق الرجل في اسراويل ففخر ولم يضمن كذا في الدينابيع * وفي دناوى الدينار ي اذا انتقص عن المستعار
 في حال الاستعمال لا يجب الصمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في العصول العمادية
 * ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يد شئ أو عثر فوقع عليه ففخر لا يكون ضامما كذا في دناوى
 قاضي خان * رجل استعار من امرأة شياً مما كان ملك الزوج وأعارت فهاكك ان كان شياً داخل البيت وما
 يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا
 وضع العارية ثم قام وتركها باسباب ضاعت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام
 من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الماء من يده قال أبو بكر البلخي لا يكون ضامناً قبل هذا اذ لم
 يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامماً كذا في دناوى قاضي خان * أعار فرساً أو سيفاً
 ليقاتل فتلف لا يضمن كذا في التاترخانية * استعار فارساً وصر به في الخطب ويست في الخطب فأتى به فاس
 ثابته وصر برأس ثلاثة الفاس فأكسر يضمن كذا في القيمة وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي
 بديع الدين ان كان الصرب معتاداً فلا كذا في التاترخانية * واذا طالب المعير العارية فمعهها المستعير عنه فهو
 ضامن وان لم يعهها ولكن قال لصاحبها دعهاءمدي الى غد ثم أردوها عليك مرضى بذلك ثم ضاعت لا ضمان
 عليه كذا في المحيط * طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزاً وقت الطلب عن الرد لا يضمن
 وان كان قادراً ان صرح المعير بالكراهة والسخط في الامسك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح
 بالرضا بأن قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردّها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان
 قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردّها ضمن وقد مر ذلك * وفي الممتق رجل قال لعيره أعوتني هذه الدار أو هذه
 الارض لا ينسأ أو أغرس فيها ما بدا من النخل والشجر فعرسها من النخل وبنيتها لها الباء وقال المعير
 أعوتك الدار والارض وفيها هذا البناء والعراس فالقول قول المعير وان أقام الينة فالينة بينه المعير كذا في
 المحيط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً فطلب المعير

قوله قيل الخ كذا بالاصل
 ولعل الصواب قيل يضمن
 وقيل الخ اه

اصلا فقال المسـتعير وضعته في الطاق الذي في زاويتك وأنكر المعير فان كان البيت في أيديهما الاضمان عليه
 كذا في ضبط السر حسي * قال لا تخـذ مني واستخدمه واستعمله من غير أن يعيره المرفوع اليه
 فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * ووصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يحده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول
 شيئا بعير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالى به اذا رجوا أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * أراد أن
 يستبد من محبة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فسك ذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما
 انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن عند رجل
 خاتما وقال للمرتبة تختم فهلك الخاتمة لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم أخرج
 الخاتمة من أصبعه ثم هلك يملك بالدين لانه عاد رهننا قالوا هذا اذا أمره أن يتختم به في خنصره فان أمره أن يتختم
 به في السبابة فهلك حالة الختم يملك بالدين ولو أمره بأن يتختم به في خنصره ويجعل الفص من جانب الكف
 فجعل الفص من الخمار ج على ظهر الاصبع كان عارة وهو مالو أمره بأن يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن
 يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون عارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وفي رهن الاصل لو
 رهن عبدا بقيمته ألف بألف ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمته خمسة مائة فهلك يملك بجميع الدين تعتبر
 قيمته في الرهن يوم القبض الا ولو كان مكانه غصب فعلى العاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول
 العمادية * استعار منشارا فانسكس في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بعير اذن المعير ينقطع حقه وعلى
 المستعير قيمته منسكس او كذا العاصب اذا غصبه منسكس كذا في القنية في كتاب الغصب انتهى هندية وفيها
 ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فأسقطت جنيها فلا ضمان عليه في الجنين
 ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه انسان
 وأما اذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن جميع النقصان كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني
 استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا اذا
 أردف رجلا فان أردف صيدا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملهما فان كانت لا تطيق يضمن
 جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان اه * استعار محملا أو قسطا طاو هو في المصرفا حربه
 لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره لا ضرب أو عمارة استعارها لا تعمم ضمن والفرق ان المحمل كالقسطا
 يستعمل خارج المصرة عادة فيكون اعلا ثمنها اذا لا السفر بهم باختلاف السيف والعمامة لكن على قياس مسألة
 الاخراج بالشوبان استعار ثوبا ودابة حتى وقع على الاستعمال في المصرفا خرج بهما عن المصرفا فان استعملهما
 ضمن وان لم يستعملهما ففي الشوب لم يضمن لانه حافظه خارج المصرفا كفي المصرفا ضمن في الدابة لانها بمجرد
 الخروج تصير عرضة للتلف فيكون احوالها تضيقها معنى كفي الفصولين ينبغي أن لا يضمن بهما أي المحمل
 والقسطا أيضا وعلى قياس مسئلتها ينبغي أن يلزمه الضمان في الشوب أيضا كفي اخراج دابة العارية قال
 في الذخيرة ويجوز أن يفرق بينهما وبين مسألة الثوب بالتأمل قليلا لانه فيه انقروى * ان المستاجر والمستعير
 لو خاف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الهبة)

قال طهي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل أم عندهم خزائن رحمة ربك العزيز
 الوهاب والنشر اذ باشرها فقد اكتسب من أشرف الصفات لانيهما من استعمال الكرم وازالة شع النفس
 وادخال السرور في قلب الموهوب له وايراث المحبة والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهدا من باشرها
 كان من المفلقين قال تعالى ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون اه تبين قال الشهي هي في الاصل مصدر
 محذوف الاول معوض هاء التانيث وأصلها وهب بتسكين الهاء وتحر يكها اه مكي عله كعدة عيني

(كتاب الهبة)

ويتعدى الفعل بنفسه وباللام ومن كفى أحاديث كثيرة دخلا لا مطرزي في أنه شططا وللتفتازاني في أنه عبارة
 الفقهاء اه قهستاني قال المولى عبد الحليم يقال وهب مالا وهبوا وهبة وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب
 (قوله وجه المناسبة ظاهر) هو أن كلامنا تحليلك بلا عوض ووجه تأخير الهبة عن العارية هو أنها تحليل
 عين ومنفعة بلا عوض والعارية تحليل المنفعة بلا عوض فكانت العارية كالفرد والهبة كالركب والمفرد
 مقدم على المركب طبعاً فقدم وضعاً (قوله هي لغة التفضل على الغير) أي بما ينتفع به مطلقاً (قوله ولو غير
 مال) قال الراغب الهبة أن تجعل ملكك لغيرك بعير عوض قال عز وجل وهو بهالة اسحق ويعقوب اه
 وقال تعالى فهب لي من لدنك ولياً وقال تعالى يهب لمن يشاء آياتاً ويمنع لمن يشاء الذكور الأولي أن يقول ولو
 بغير مال (قوله تحليلك العين سبحانه) هذا الحد غير مانع اذ يصدق على الوصية فإنها تحليلك العين بلا عوض
 والصدقة وغيرهما اللهم الأبر قال ان المصنف جرى على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالأعم
 والاختصاص اه سري الدين عن المجتبي وزاد ابن الكمال قوله للجمال لاخراج الوصية وخرج الاباحة والعارية
 والاجارة والبيع وهبة الدين من عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة منح (قوله أي بلا عوض) أي بلا
 شرط عوض على حذف مضاف اسكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كفي الكثر لان معنى سبحانه عدم العوض
 لعدم اشتراطه على أنه اعتراضه المجزئ كفي أي السمع وبيان قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض
 والهبة بشرط العوض نقيضه فكيف يتعمدان اه أي فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف
 للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن التعريف كانه عليه في العزيمة أيضاً (قلت) والتحقيق
 أنه ان جعلت البناء للملابسة متعلقة بمحذوف حال من تحليلك نرم ماد كراً أما الوجه جعل المحذوف خبراً بعد
 خبر أي هي كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير مشروط بحد الاف البيع والاجارة فلا يرد
 ما ذكر فتدبر (قوله لأن عدم العوض شرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض والحاصل أن
 الاعتبار في الهبة تحليل العين سواء كان بعوض أو بلا عوض لما سيأتي من أن الهبة بشرط العوض متعلقة
 فليس عدم العوض شرطاً في تحققها نعماء أن الهبة تتحقق ولا يشترط فيها العوض وليس عدم العوض
 شرطاً فانه يقتضي أنها لا تتحقق مع العوض وليس كذلك وقد عرفنا بين الوجود بلا شرط شيء وبين الوجود
 بشرط لا شيء بان الأول أعم من الثاني وعليه فان العوض لا يشترط في تعريفها بل قد تكون بعوض كما اذا
 شرطه وقد تكون بلا عوض فمعنى قوله بلا عوض أي ليس العوض من لازمها ومطرداها بخلاف البيع
 فانه لا بد فيه من العوض حتى لو باعه لا عوض فسد ولو اسقط هذا المقي لكان تعريفها للهبة من كل وجه
 وهي الهبة بلا عوض مشروط ويكون معنى قوله بلا عوض أي بلا شرط عوض سواء عرضه من تلقاء
 نفسه أولاً أما الهبة بشرط العوض وهي هبة ابتداء بيع انتهت كما سيأتي بيانه وهذا كله على جعل البناء
 للملابسة الخ (قوله وأما تحليلك الدين الخ) هذا جواب عن سؤال مقدور وهو أن تعييده بالعين يخرج
 لتحليلك الدين من غير من عليه مع أنه هبة اذا أمره بقبضه فيخرج عن التعريف فأجاب بانه يكون عيناً اما لا
 فالمراد بالعين في التعريف ما كان عيناً محالاً أو ما لا وهو خارج عن القياس اذا الهبة لا تصح الا في الملك والعين
 غير ملوكة له وقت الهبة وهو نظير الحل ولا يصح هبته مع أنه يبيع عيناً ملوكة وقد يفرق بان تمام الحل غير
 متحقق اذ هو متوقف على اتمام الله تعالى له وفصله عن أمه والعبد لا يقدّر عليه والدين ثابت في دمة المدينون
 مأثور بدقه لربه وصاحبه قادر على قبضه سرعاً فيقدر على تسليمه قال بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا
 قبض وله الرجوع قبله له منه حيث كان يحكم الميابة عن القبض وعليه تبني مسألة الموت الواهب قبل
 قبض الموهوب له في هذه فتأمل * بقى هل الادن يتوقف على الجاس الطاهر نعم وايراجع ولا ترد هبة الدين
 من عليه لانها يجوز عن الاسقاط والذرد اجازي لا يقبض وانه سبحانه أعلم * قال في البحر عن المحيط ولو وهب
 د بهالة على رجل وأمره أن يقبضه فقضه حازت الهبة استحساناً فيصير قاض الموهوب بحكم الميابة ثم يصير

وجه المناسبة ظاهر (هي)
 لغة التفضل على الغير ولو
 غير مال وشراً (تحليلك العين
 سبحانه) أي بلا عوض لأن
 عدم العوض شرط فيه وأما
 تحليلك الدين من غير من عليه
 الدين

قابضة النفس بحكم الهبة وان لم يأذن بالقض لم يجز اه وفي أبي السعد عن الجوى ومنه يعلم أن تصيير
 معلومه المتجمل للغير بعد فراغه له غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى لكن قال في الاشباه تصح
 ويكون وكيله قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه أنه عزله عن التسليم قبل قبضه اه وهل منه ما تعرف
 في زماننا من بيع أوراق الجامكية **وهكذا** أوراق الكعبة إلى والقضايا إلى غيره أه إلى غيره أو إلى عليه
 أموال أميرية أو غيره فانه غير مدبون معين ولعدم تعيينه لقضاء الجامكية * قال المصنف في فتاواه سئل عن
 بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج إلى دراهم مجتمعة قبل أن يخرج الجامكية
 فيقول له رجل يعني جامكيتك التي قدرها بكذا أنقص من حقها في الجامكية فيقول له بعتهك فهل البيع
 المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بقدره أجاب إذا باع الدين من غير من هو عليه كذا كر لا يصح قال
 مولانا في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو هو به جاز اه (أقول) وكان الأولى للشارح
 أن يقول ولا يرد تأليف الدين وقد أمر بقبضه لرجوعه إلى تأليف الدين بسبب الأمر بقبضه (قوله فان أمره
 بقبضه صحت) ويكون وكيله قابضا للموكل ثم لنفسه كما تقدم قال في الحاوى القدسي فان قال الدين الذي
 لي على زيد هو لعمرو ولم يسطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لا يصح
 وفي البرازية المرأة وهبت مهرها للدين على زوجها لا ينها الصلح غير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صحت
 والا لا لأنه هبة الدين من غير من عليه الدين ذكره الجوى (قوله ارادة الخبير للواهب) يقصد ما دفع ثم
 الموهوب له وقدر ارادته الخبير للموهوب له (قوله دنيوي) بصم الدال على كسرها كجها في دنيا (قوله كعوض)
 يشمل المال والمطعم والدعاء لما ورد في الحديث من أسدى اليكم معروفا مكافؤه فان لم تقدر وادعوا له
 فكان الدعاء عوضا عن العجز (قوله وصحية) أي من الموهوب له للواهب لما ورد في الحديث ثم ادوا وتجابوا
 ولأن القلوب حبلت على حب من أحسن اليها بل العمل الجليل بحب حتى لعبير من وصلى اليه الجليل عند
 المفوس السكرية (قوله وحسن ثناء) لأن الواهب يوصف بالجود وكرام الانسلاق ويتبعه شعبة
 الخلل بالحد الذي هو دواء الداء (قوله وأخروي) أي وهو الثواب وحسن البينة وحده للعالم به
 وصرح به في شرح الملتقى فقال أو الأخروي كالمعجم المقيم ولأن مهامة المال أمر الله تعالى في قوله وتعارفوا
 على البر والتقوى وأمر النبي في قوله تهادوا واتباعا للمسلمة لما كان عليه النبي وأصحابه من انتباهي
 وإيثار الإخوان على النفس وهو واجب على المؤمن أن يعلمه ويعلمه ولعله لما قلناه الشارح عن الامام
 أبي منصور وما عمل الواجب يناب في الآخرة (قوله قال الامام أبو منصور) بسان للأخروي (قوله
 يجب على المؤمن) الذي تفيد هذه العبارة أن هذا الله لم يفرص عين ط قال بعض الحكماء أصل
 الحسن كلها الكرم وأصل الكرم نزاهة النفس عن الحرام ونقاؤها بما لم يكتسب على الخاص والعام
 وجب خصال الخير من دعوته قال عليه الصلاة والسلام تحادوا عن ديب السحى فان الله أشد يده كلها
 عنر وفاتحه كما افتقر وعن حابر من عند الله قال ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فقال لا وعنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال السحى قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والجنة
 بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار وقال بعض السلف منع الخود سوء طعن بالمعبود
 وتلا وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرافقين وقال علي كرم الله وجهه ما جعت من المال فوق قوتك
 فاعلم أنت فيه خازن لعيرك * ومما يحكى في الجود والايثار ما روى عن حذيفة العروى أنه قال انطلقت يوم
 اليرموك أطلب ابن عمي في القتلى ومعى شيء من الماء وأنا أقول ان كان به ريق مسقية فاذا ألبه بين القتلى
 فقات أسقيته فأشار إلى أن نعم فاذا برحلى يقول آه فأشار إلى أبي عبي أن انطاق اليه فاذا هو هشام بن العاص
 فقات أسقيته فأشار إلى أن نعم فسمع آخر يقول آه فأشار إلى أن انطاق اليه فبثته فاذا هو قد مات رجعت
 إلى هشام فاذا هو قد مات رجعت إلى أبي عبي فاذا هو قد مات رجعت إلى الله تعالى (قوله ادحى الدنيا الخ) حلة

فان أمره بقبضه صحت
 لرجوعه إلى هبة الدين
 (وسبب ارادة الخبير للواهب)
 دنيوي كعوض وصحية
 وحسن ثناء وأخروي قال
 الامام أبو منصور يجب على
 المؤمن أن يعلم ولله الخود
 والاحسان كما يجب عليه
 أن يعلم التوحيد والايقان
 ادحى الدنيا رأس كل
 خطبة نهاية

لخزوف تقديره ولا يتركه من غير تعاليم ما ذكر في شب على حب الدنيا وهو مذموم اذ هو رأس كل خطيئة
 أي في هذا التعاليم بخاص من هذه الآفة (قوله وهي) أي الهمة (قوله وقبولها سنة) أي الالعارض كأن علم
 أنه مال حرام أو أنه يمتن عليه بما أهدها إليه (قوله تهادوا) يفتح الدال وضمها خطأ ويسكون الواو لانه صيغة
 خطاب للجماعة من التهادي وأصله تهادوا لا تهادوا تقول تهادي تهادي تهادي تهادي تهادي تهادي تهادي تهادي
 ما قبلها ثم حذفوا الالف الساكنين فصارت تهادوا كفي مادة تعالوا وأصله تعالوا قال تعالى تعالوا الى كلمة
 سواء والاصل أن فعل الامر اذا لحقته واو الجماعة ينظر الى مضارعه فان ختم بالف كيتهادي يفتح ما قبل الواو
 وان ختم بياء كيرى أو واو كيدعو يضم ما قبلها (قوله تحابوا) بتشديد الباء المضمومة وهو أيضا صيغة خطاب
 للجماعة وأصله تحابون ولكن سقطت النون لانه جواب الامر وأصله تحابوا لانه من التحاب من المحبة
 أذغمت الباء في الباء وقال الحاكم تحابوا اما بتشديد الباء من الحب واما بالتخفيف من المحابة قلت ربح الاول
 الذي هو المشهور وما أخرجه البيهقي في شعب الاعماس عن صفية بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع قالت
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول تهادوا يدي القلب حبا وفي رواية تهادوا تحابوا وتذهب
 الشك ما بينكم وقال عليه الصلاة والسلام الهدية مشتركة وقال عليه الصلاة والسلام من سألكم بالله
 فاعطوه ومن استعاذكم فأعذوه ومن أهدى اليكم كراعا فاقبلوه وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الهدية
 ويثيب عليها ما هو خير منها وفسر بعضهم واذ حيتهم بخبة فقبوا بأحسن منها أو ردوها بالهدية وفي الامثال
 اذا قدمت من سفر لك فاهد الى أهلك ولوحجرا وقال الفضل بن سهل ما استرضى العضبان ولا استعطف السلطان
 ولا سلطات السحائم ولا دفعت المعارم ولا استميل المحبوب ولا توفى المحذور بمثل الهدية وفي كلام بعضهم
 يفرح بالهدية نجسة المهدي اذا وفق للفضل والمهدي اليه اذا أهل لذلك والجال اذا جالها والمالك اذا
 يكتبان الحسنات كذا في بعض كتب الادب (قوله وسراطينها في الواهب) قال في الهندية وأما ركنها وقول
 الواهب وهبت لانه تملكت وانما يسم بالمالك وحده والقول شرط ثبوت المالك للموهوب له حتى لو حلف
 لا يهب فوهب ولم يقبل الا خرجت كذا في محيط السرخسي وأما سرائطها فأنواع يرجع بعضها الى نفس
 الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب وأما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان
 لا يكون معاقبا بماله خطر الوجود والعهد من دخول زيد وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضاعفا الى وقت بان يقول
 وهبت هذا الشيء ملك غدا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون الواهب من
 أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالمال كالموهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم
 ولدا أو من في رقبته شيء من لرق أو كان صعبا أو مجنونا أو لا يكون مال كالموهوب لا يصح هكذا في النهاية
 اه (قوله العقل) للحصير على الجنون والمعنوه وعدم صحة تصرف الصبي ومن في حكمه كالمعتوه المأذون
 والمراد بالعقل ولو حكما فتصح هبة السكران قال العلامة أبو السعود وانما قلنا ولو حكما ليشمل السكران (قوله
 فلا تصح هبة صعب) والاولى ذكر المجنون (قوله ورقيق) لعدم ملكه (قوله ولو مكاتبا) أو مدبرا أو أم ولد
 أو من في رقبته شيء من الرق (قوله وسراطينها) أي بقائهم على الصحة كما سيأتي قال في الهندية وأما
 ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد
 بان وهب ما يثمر كحبة الهام وما تلد أعنانه السمنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في
 بطن هذه الشاة أو ما في صرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحاب وكذلك لو وهب زيدا في لب
 أو دهنه في سبعم أو دقية في حمة لا تجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه فإنه معدوم للصلح فلم يوجد
 محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاط * اذا وهب صوفاء على مهر عم وجزه وسلمه فإنه
 يجوز * ومنها أن يكون مالا مقولا فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالحرق والميتة والدم وصدا الحرم
 والحرق وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأثم الولد والمدبر المطاق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم

وهي مندوبة وقبولها سنة
 قال صلى الله عليه وسلم
 تهادوا تحابوا (وسراطينها
 صراطها في الواهب العقل
 والبسوا وغوا المالك) فلا تصح
 هبة صعب وغير ورقيق ولو
 مكاتبا (و) سرائط صحتها
 في الموهوب

قوله اذا وفق للفضل الخ
 هكذا بأصله في المواضع
 الثلاثة بلفظ اذا الشرطية
 ولعله بلفظ اذا التعليمية
 ويؤيده قوله في الموضع
 الرابع والمالك اذا يكتبان
 بدون ألف ولجزمه اه

كالجركذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن
 يكون الموهوب مقسوما إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون
 متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه ونخل فيها ثمرة
 للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذلك لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية
 * ومنها أن يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لأن تلك ماله ليس بمملوك محال * ومنها أن يكون مملوكا للواهب
 فلا تجوز هبة مال العسير غير أنه لا يستحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع وهي نوعان قليل
 واسقاط وعامهما الإجماع كذا في خزانة المفتين (قوله أن يكون مقبوضا) فلا يثبت الملك للموهوب له قبل
 القبض كما قدمنا وفي الزيلعي وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك إذا جاوز ثابت قبل القبض بالاتفاق اه
 سري الدين وهذا يطيد أن القبض شرط لثبوت الملك لا للصحة بخلاف ما ذهب إليه كلام المصنف (قوله غير
 مشاع) هذا شرط الجواز في محتمل القسمة لا في غيره كإتاني وهذا في الهبة وأما إذا تصدق بالكل على اثنين
 فإنه يجوز على الأصح بحر أي بخلاف ما إذا تصدق بالبعض على واحد فإنه لا يصح كإتاني آخر المتفرقات
 لكن سيأتي أيضا أنه لا يشوع في الأولى * قال في جامع الفصولين لو وهب من اثنين ما يقبل القسمة لم يحز
 عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي الصدقة اختلاف المشايخ على قوله يقبل لا يجوز
 وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل ويجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حشى وفي
 هذا لو تصدق بعشرة دراهم على محتاجين يجوز وكذلك لو وهبهما ولو تصدق بهما على غنيين أو وهبهما لهما لم
 يحز وقال يجوز لغنيين أيضا فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال الشيبوع مانع
 فيهما التوقف ههما على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يشوع ويراد بالهبة
 وجه العني وهما اثنان وقبل هدا هو الصحيح والمراد بما ذكر في الأصل التصديق على غنيين فقط والظاهر أن
 في المسئلة روايتين يحق قبل جازا التصديق على غنيين لأنهما محل صدقة التمتع مق لا يجوز وعند أبي
 يوسف يجوز بشرط المساواة وعند محمد يجوز في الحالين اه وفيه وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من
 شريكه ومن غيره وفيما يحتملها لم تجز لامن شريكه ولامن أجنبي وطروا الشيبوع لا يفسد الهبة بالاتفاق
 ولو وهب الكل من اثنين فإن أجل بان قال وهبت منكم ليمر عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ولو فصل
 بالتصيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتأخير يجوز عند محمد لا عندهما انتهى قال الخير الرمي قوله وفيما
 يحتملها الخ أقول في شرح الغزي وفي الراهد العتابي أنه تجوز (أقول) وفي الفتاوى التاجية أنها تجوز من
 شريكه قال وهو المختار اه ولا يخفى عاينك أنه خلاف المشهور انتهى كلام العزى * قال المقدسى ولو عليه
 ألف جيدة وألف غلة ٣ فقال ربه وهبتك أحد المالكين قال محمد حازت وله البيتان وكذا رواه من بعده
 * وفي منية المفتي قال وهبت نصيبي من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت انتهى ولعل
 المتفاحشة جهالة لا تصح هبته كقوله وهبتك شيئا من مالي أو من كذا وبذا يتضح ما أتى من اشتراط كون
 الموهوب مملوكا فيما يتم بمجرد العقد * وفي الهندية عن البحر ويشترط في صحة المشاع الذي لا يحتمل القسمة
 أن يكون قدر معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يحز فان علم الموهوب له ينبغي أن يجوز عند
 الامام دونهما * وفيها قبل ذلك جميع ما أملاكه فلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض ومرد ذلك منافي
 الاقرار وفي الفصولين أيضا وهما من واحد دارا جازا إذا سلمه جلة وقبض جلة فلا يشوع ولو وهبه واحدا من
 اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال يصح لأن هذه هبة الجلة منهما التوحيد التملك فلا يشوع كره من وجلب
 وله أنه أهبة النصف لكل منهما وكذا لو فيما لا يقسم قبل أحدهما صح ولان الملك ثبت لكل في النصف
 وكذا التملك لانه حكمه فحقه في الشيوع بخلاف الرهن انتهى * وفيه التسليم يمكن في الشائع وهو رفع
 الموانع عن القبض اه وسيأتي الكلام على أحكام المشاع مفصلا قريبا إن شاء الله تعالى (قوله ممينا)

أن يكون مقبوضا غير
 مشاع ممينا

٣ قوله غلة هكذا بالأصل

غير مشغول) كما سيتضح
(وركنها) هو (الايجاب
والقبول) كما سيجيء
(وحكمها ثبوت الملك
للموهوب له غير لازم) فله
الرجوع والفسخ (وعدم
سعة اختيار الشرط فيها) ولو
شرطه صحت

غير مشغول) هو بمعنى غير مشاع وله أن أراد محوza أي مجموعاً احترازاً عن الثمر على الشجر أو المراد محوza عن
غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً من أزرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلوا
فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمر أو عكسه لا يجوز وكذا الوهب دوا أو طر فافهما متاع للواهب هندية
(قوله هو الايجاب والقبول) لانها عقد كسائر العقود بغير لكن في الثاني خلاف ففي المهنتاني ونص
الهيئة فوهبت وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار اليه في الخلاصة وغيرها وقد منعت المهنتانية أن
ركنها قول الواهب وهبت لانه تعليل وانما يتم بالمالك وحده فثبت لا بد من القبض لثبوت الملك وذكروا
الكرمانى أن الايجاب في الهيئة عقد تام وفي المبسوط أن القبض كالقبول في البيع ولذا الوهب الذي من
الغريم لم يقبله قرائي القبول كما في الكرماني لكن في الكافي والتحفة أنه ركن وذكروا في الكرماني أنها
تقتضي قرائي الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير
وانما يحتث اذا حلف أن لا يهب فوهب ولم يبق لان العرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل
الحق الاول فان في التأويلات التصريح بأنه غير لازم ولذا قال أصحابنا الوضوح ما به في طريقه ليكون ملكاً
لرافع جازاه لكن يمكن الجواب بأن القبول كما يكون بالصرح يكون بالدلالة فيكون أخذه قبولاً دلالة كما
يأتى وفي أبي السعد دور كنها الايجاب والقبول ولولا دلالة وانما حدث لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب
لانه انما منع نفسه عما هو في وسعه ويقضى بالبيع وأجاب المقدسي بأن الهيئة قد تبرز فتمت بالتميز
بخلاف البيع اهـ * وفيه واختلاف في أن ركنها الايجاب والقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب
الهداية والوقاية واعلم أن المراد بالايجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب واستدل به بما قلناه عن
القهستاني عن الخلاصة وبما قلناه عن الكرماني ثم قال فقوله لهم الايجاب ما يلفظ به ولا يس على اطلاقه
بل بالنسبة لعقد الموهبة اهـ وفيه والقبول ولو فعلاً ومنه ما قدمناه لو قال قد وهبت جارية هذه
لا تحرككم فليأخذها من شاء فأخذها رجل منهم فكذلك وكان أخذها قبولاً وما في المحيط من أنه لا يشترط
في الهيئة القبول مشكل بغير (وأقول) يمكن الجواب أن المراد بالقبول القبول بالقول * وفي اللؤلؤ الجيد
قال وهبت ملك هذه المبي فقبضها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض في باب الهيئة جار
بجري الركن فصار كالقبول اهـ * وفي شرح المجموع لابس ملك عن المحيط لو كان أمره بالقبض - بين وهب
لا يتقيد بالجلوس ويجوز قبضه بعده اهـ وفي البحر وكذا قوله أدت للماس جميعاً فتمت نخلي من أخذ شيئاً
فهو له فبلغ الماس من أخذ شيئاً بملكه كذا في المتن وظاهره أن من أخذه ولم يبلعه مقالة الواهب لا يكون
له كما لا يخفى اهـ (وأقول) في جامع الفتاوى عن القصة لو قال رجل من تناول من مالي فهو مباح فتناول
رجل من غير أن يعلم بأباحته جازاً وأمل * قال في خزانة الفتاوى اذا وقع لابنه ما لا تصرف فيه لاس
يكون للاب الا اذا دلل دلالة التمايل يرى قلت قد أفاد أن التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفي
القرائن الدالة على التمايل كمن دفع لفقيه شيئاً وقضاه ولم يتلفظ واحدهم - حاشي وكذا يقع في الهدية
ونحوها فاحفظناه وما لا يدع لزوجه وغيرها وعليه فنصح الهيئة بالتعاطي وسيأتى تمامه قريبا ان شاء الله
تعالى (قوله - كنهها) أي لا ترتب عليها منع (قوله غير لازم) أي لا في الصور السبعة (قوله دله
الرجوع) أي مع كراهة التحريم كما يأتي (قوله والفسخ) معطوف خاص وان الفسخ من اللفاظ الدالة على
الرجوع (قوله وعدم سعة اختيار الشرط فيها) الاولى وعدم سعة اختيار الشرط بقريضة التفرع والافتقار
أهم الصيغة مطاعاً لشرط باطل لانه يجمع تمام القبض وهي لا تتم الابن وهذا الشرط للمالك ولو الموهوب له
لا الا ان اختار قبل التفرق أو أبرأه صح لانتفاء المانع من سعة القبض (قوله لا يبرأه) بان وهب على ان
الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام وقوله وكذا لو أبرأه - فمما لو كان شرط الخيار من - ان الواهب كما علمت
وكار عليه أن يدسها بغير المبي ولو أبرأه على أنه بالخيار - لا تأبى يوم صح الاجراء بطل الخيار (قوله

ان اختارها قبل تفرقهما) لانتفاء المانع من صحة القبض (قوله وكذا لو أبرأه) أي كما نصح ان اختار
 الهبة وسقط الخيار وكذا لو أبرأه عن كل حقه عليه فيشمل حق الخيار فيصح الابراء ويبطل الشرط
 لدخوله في عموم الابراء وكذا لو أبرأه عن خصوص شرط الخيار لكن في اشترط كونه قبل التفرق نظر لانها
 تتم بالقبض ولا يشترط كونه في المجلس فلم لا تنقلب صحة بعد سقوط الخيار ولو بعد المجلس يتأمل قال
 الحلي والصواب اسقاط كذا كما عبر به في المنع والافان تشبيهه غير صحيح اه (أقول) لا خيار عليه لان
 التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يخفى حسنة بل الصواب ما فعله الشارح (قوله صح الابراء وبطل
 الشرط) لدخوله في عموم الابراء وهذا موافق لما تقدم في باب خيار الشرط من أن الشرط يدخل في
 الابراء بان قال أبرأتك على أني بالخيار ذكره غير الاسلام من بحث الهزل بحر قال في الاشباه ان الابراء
 عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي الشرنبلالية عن الواقعات أنه لو أبرأه عن حقه على أنه بالخيار
 صح الابراء وبطل الخيار لان الابراء دون الهبة في كونه تليكا ولو هب عينا على أنه بالخيار صح الهبة وبطل
 الخيار فهذا أولى اه لكن نقل الحوي عن العمادية لو أبرأه من الدين على أنه بالخيار فالخيار باطل والعمل
 في المسئلة خلافا وبالثاني حزم الشارح (قوله وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة) قال في الخلاصة
 من البيوع بشرط من كتاب البيوع تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكامة ان وان ذكر بكامة على ان
 كان ملاعبا بان قال وهبتك هذا على أن تعوضني كذا صح الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا صححت
 الهبة وبطل الشرط اه انقروى وفي منواته معزى بالبحر من الشروط المفسدة في البيوع وقيد على لان
 الشرط لو كان بان فان البيوع يفسد في جميع الوجوه الا في مسئلة ما اذا قال ان رضى أي أو فلان في ثلاثة أيام
 والظاهر من كلامهم ان كلة بشرط كذا بمنزلة على لان اه (أقول) والظاهر الفرق بين البيوع والهبة
 قال في الهندية في البقالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اعير هذه العين لك اشئت ودفعها اليه فتعال
 شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الثمر اذا طاع فقال صاحب الثمر تعيرته هو لك ان أدرك أو قال اذا كان
 قد فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة ولو هب غلاما أو شيئا على أن المو هو ب له بالخيار ثلاثة أيام
 ان أجاز قبل الا فتراق جاز وان لم يجز حتى ا فتراق لم يجز ولو هب شيئا على أن الو ا هب بالخيار ثلاثة أيام صححت
 الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيخان ويرجل له على آخر
 ألف درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت برى عنه أو قال اذا أدبت الى نصف المال فأنت برى عن
 النصف الباقي أو قال ذلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير انتهى وسيأتي لذلك فروع آخر
 الباب ان شاء الله تعالى (قوله ونصح بإيجاب) عبر في الاصلاح بتعقد قال في الايضاح لم يقل ونصح لان الصحة
 أمر آخر وادعاء انعقاد لها شرائط ان صادفتها تصح والاتعقد فاسدة والكلام ههنا في بيان انعقادها باللفاظ
 مخصوصة اه وقد يقال المتعقد انعقادها على وجه الصحة لانه هو الذي يخلو عن الاثم ط قال العلامة الرملي
 أقول اذا أطلقت الهبة يراد بها تملك العين لا لارادة الثواب من غير رجل على وجه الهدية فان ما يراد به الثواب
 يسمى صدقة وما يجعل يسمى هدية ويدخل في مسمى الهبة لعمدة ولكن لا يشترط في هذين الإيجاب والقبول
 وان كل واحد منهما ما هبة تأمل اه (قوله كوهبت) فانه أصل فيها قال في الهندية وأما اللفاظ التي
 تقع بها الهبة فأنواع ثلاثة نوع تقع به الهبة وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة
 والعمارة مستويا أما الاول فكقوله وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك
 أو ممتلك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعمرتك هذه الدار فهو هبة كذا
 لو قال هذه الدار لك عمرى أو عمرتك أو حيأتك فاذا مت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما
 الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبى أولك حبس ودفعها اليه فهو عارية عند ما عند أبي يوسف رحمه الله
 تعالى هي هبة كذا في محيط السر حسى ولو قال أطعمتك هذا الطعام فان قال فاتفضه فهو هبة وان لم يقل

ان اختارها قبل تفرقهما
 وكذا لو أبرأه صح الابراء
 وبطل الشرط خلاصة
 (و) حكمها أنها (لا تبطل
 بالشرط الفاسدة) هبة
 عبد على أن يعقده نصح
 وبطل الشرط (ونصح
 بإيجاب كوهبت

فأقبضه يكون هبة أو عارية بقصد اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في شرحهم كذا في المحيط ولو قال جلتك على
هذه الدابة يكون عارية لأن ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية والاصل في هذه
المسائل انه اذا أتى بلفظ ينبي عن غلبك الرقبة يكون هبة واذا كان منبذاعن غلبك المنفعة يكون عارية واذا
احتمل هذا وذلك ينوي في ذلك كذا في المستصفى شرح النافع وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون
هبة كقوله مختك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء
جملتها على العارية لأنها لا تضاف الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جملتها على الهبة كذا
في محيط السر حسي انتهى (قوله ونحلت) لكثرة استعماله فيه قال في مختصر الصحاح نحلى بالكسر أعلى
عن طيب نفس من غيره طالبة وقيل من غير أن يأخذ عوضا اهـ والنحلة العطية مغرب (قوله وأطعمتك
هذا الطعام) زاد صاحب الدرر فأقبضه تبع لما تقدم عن المحيط فقال إضافة الطعام الى ما يطعم عينه يحتمل
التملك والاباحة فاذا احتمل الأمرين فاذا قال أقبضه دل ذلك على أن المراد التملك الخ (قوله ولو ذلك على وجه
المزاح) نقله في البحر عن الخلاصة ورده المقدسي عليه بأنه ليس في الخلاصة ما يفيد دعواه والذي فيها أنه طلب
الهبة من أجل الجدا فوهبه جدا وسلم صحت الهبة لأن الواهب غير مزاح وقد قبل الموهوب له قبولاً صحيحاً كذا
في حاشية أبي السعود عن الحوى قلت وليس في كلام البحر ما يقتضي أن المزاح وقع في الإيجاب اذ عبارته
أطعمتها فشم ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة وعزا الى الخلاصة لأن قوله أطلقها أي أطلق
الهبة وقوله فشم ما اذا كان أي طلبه لها تأمل وعبارة الخلاصة قال هب لي على وجه المزاح فوهب وقبل وسلم
صح وهذا لا يدل على ذلك اذ المزاح انما وقع في طلبها وهي وقعت بلا مزاح مستجيبة للشرائط وما يقوله
المصنف عن الخزائنة مستدله على ما في مقته لا يفيد أنه إضافة نحوه في الخلاصة وكذا ما في القهستاني لا يفيد
أيضا ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال وهبت لي كذا فقال وهبت وقال الاستحقاق وسلم
اليه جاز انتهى على أن الهبة تملك والتملك يعتمد الرضا والرضا غير حاصل في الهزل نعم ذكر في المنع أنه أخذ
مما روى عن عبد الله بن المبارك أنه مر بقوم يضربون الطنبور فوقف عليهم وقال هبوه مني حتى نروا كيف
أضرب فدفعوا اليه فضربه على الأرض وكسره فقال رأيتم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ عناؤك
هذه الواقعة في الخانية ثم لوانما قال لهم ذلك احترازا عن قول أبي حنيفة فان عنده كسر المالا هي بوجب
الضمان وهذا دليل على ما سر من أن هبة المازح جائزة كذا في فتاوى قاضخان والذي مر هو قوله رجس
قال لا تخرب لي هذا الشيء من أجل قال وهبت وسلم قال أبو نصر انما يجوز ذلك اهـ فهذه هبة صحيحة وقعت
من أجل أن ابن المبارك برهده وجلاله قدره لا يناسبه هبة المالا هي فالظاهر أن ذلك وقع على سبيل المزاح
وكأنه أخذ الهزل من قولهم خذ عنايتهم لو وهبوه قصد المبرور وخداعته وفيه تأمل لأن الإنسان يسمع
بالهبة لمن يحتاج الشيء ولا يسمع به لمن يريد كسره فقد رآه خذ عنايتهم حيث أنهم لم يستمعوا منهم
وهو يريد إزالة منكرهم على أن فعل ابن المبارك لو سلم أنه كان على طريق الهزل ليس بصحبة بل لا بد له من
دليل يستند اليه فليطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف أطعمتك أرضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقد منسا
عن الهندية لو قال مختك هذه الأرض أو هذه الدراهم أو هذه الجارية فهو عارية ولو قال مختك هذا الطعام أو
هذه الدراهم أو الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة (قوله فانه عارية لرقبتها) بحر
الحقيقة لأن الأرض لا تطعم فهو كسرة الخلة فان المبيع تنعقد على ثمرتها وهذا التملك ينبغي قد على منفعتها
فيكون عارية (قوله وأطعم لغلتها) أي التي بزوعها المستعير كانت مقدم ما يفيد (قوله أو أضاف الخ)
معطوف على محذوف مأخوذ من الكلام السابق وهو قوله كوهبت الخ فان الأفعال الثلاثة واقعة على
الطعام وهو كل فكأنه قال بإيجاب إضافة الكل وهو الماشار اليه قوله كوهبت الخ أو الأضافة الى ما يعبر به
عن الكل وظاهر عبارة المصنف أنه معطوف على مزاح والوضع في التعبير ولو بالاصافة أي ولو صدر الإيجاب

ونحلت وأطعمتك هذا
الطعام ولو ذلك على وجه
المزاح بخلاف أطعمتك
أرضي فانه عارية لرقبتها
وأطعم لغلتها بحر (أو
الأضافة الى ما) أي الى جوه
(يعبر به عن الكل كوهبت
للتفرجها)

بالإضافة الخ تأمل (قوله وجهه لك) معطوف على مدخول الكاف في قوله كوهبت (قوله لان اللام للتمليك) ولان الجمل عبارة عن التملك قاله قاضيان (قوله بخلاف جعلته باسمك) فانه يحتمل الهبة ويستعمله الباع كثير اير يداني خباثة لك للبيع وكذا هي لك حلال يحتمل أن يكون بالعارية أو الهبة أو البيع فلا تثبت الهبة مع الاحتمال الا بالقرينة وهي التي عنها بقوله الا أن يكون الخ قال في البحر قسّد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كراما قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني لا يكون هبة ولو قال غرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى الصحة أقرب انتهى قال في المخ وفي الخانية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجمل عبارة عن التملك وان قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة انتهى وفي مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمي في حاشية المخ في الخانية أقرب لعرف الناس انتهى ورأيت في الولولجية مانصه رجل له ابن صغير فغرس كراما له فهذا على ثلاثة أوجه ان قال غرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان الجمل اثبات فيكون تملكاً وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو أقرب الى الوجه الاول انتهى ولتراجع نسخة أخرى تأمل نعم جرى عرف الناس بالتمليك مطلقاً تأمل بقي ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا فان التملك أعم من الهبة لصدقه على البيع والوصية والاجارة وغيرها وفي الكارز وفي أنها هبة لكن في الحامدية عن الخبر الرمي نادلاً عن جامع الفصولين في خلل الحاضر والسجلان برز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه فملكها كما هو المألوف بين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم دمر الشرط الحاكم اكتفى به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اهـ (قوله فانه ليس بهبة) هذا أحد قولين وهو غير الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كراماً وشجر اشم قال جعلته لابني فهو هبة وان قال جعلته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه اكثر مشايخنا غيبانية وان لم يرد الهبة يصدق ملقط ولو قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتبة قال الاب جميع ما هو حق وملكى فهو ملك ولدى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عيبه فقال حانوتي الذي أملكه أو دارى لابني الصغير فهو هبة ويتم بكونه في يد الاب قيمة ولو قال هذا الشيء لولدى الصغير فلان جازو يتم من غير قبول نازخانية اهـ فقوله بالقبول شرط لثبوت الملك في الموهوب يستثنى منه الهبة للصغير من أبيه (قوله وكذا هي لك حلال) لانه ان كان أمة يحتمل حل المسكاح أو الاباحة ولا اباحة في الفروج * (فروع) قال لغیره أنت في حل مما آتت من مالي له أن يأتى كل اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من كل من تجرتى فهو في حل يأتى كل منها العسنى والفقير على المختار ولو قال حللتى من كل حق هو لك على ففعل وأبرأ أن كان صاحب الحق عالماً به برئ كما لو ديانته وان لم يكن عالماً به برئ كما اجماعاً لو ديانته عند الثاني وعليه الفتوى والمباح له لا يحل له التناول حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراماً في البرزنية لو قال أنت في حل مما آتت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل والاخذ والاعطاء انتهى ولو قال المغصوب منه أنت في حل مما غصبت مني والمغصوب قائم بذلك على البراءة من ضمانه او العين للمغصوب منه انتهى وفي الخانية رجل أضل أولاده فوهبهم لآخر وساطة على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز قال المقدسى فكأنه فاسدها على من سبب دابة (قوله الا أن يكون قبله كلام يفيد الهبة) كأن يقول أنه بى في ذلك أو ان نفسى رغبت في اعطاء هذا الشيء أو أنت لم تمنى شيئاً قبل هذا ط (قوله وأمرتك هذا الشيء) هي أن يملكه طوله عمره فاذا مات ترده على الم عمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أ عمر جرى فهي للمعمر له ولورثته من بعده ولان التملك شرط فيه الاسـ مترداد بعد الموت وهو شرط فاسد لا يتصل به الهبة بل يعلل الشرط كفى الزيلعي (قوله

وجعلته لك) لان اللام للتمليك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلال الا أن يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (وأمرتك هذا الشيء)

وجعلتك على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون عارية لا
 أن يقول صاحبها أردت الهبة لانه نوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذ ملك هذه الجارية بجر
 ولا يخفى أن التعيين باسم الاشارة في هذا وما قبله وما بعده تحرز عن الجهالة اذا كان للمعمر ومن بعده غيره
 (قوله نأوي بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف
 في المنفعة فاذا نوى الهبة صححت لوجود استعماله في التملك يقال حمل الامير فلاناعلى دابة اذا ملكه اياها ط
 (قوله كاسر) أي في العارية من قوله ومختك ثوبي وجاريتي وجعلتك على دابتي (قوله وكسوتك هذا
 الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به تملك العين لان الكفارة لا تنادي بالمنافع
 ويقال كسا الامير فلانأوي بالاداملكه لا اذا أعار وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال ألبس نفسك ففعل
 يكون هبة ولو دفع اليه درهم وقال أنفقها تكون قرضا اه ولو قال متعتك بهذا الثوب أو به هذه الدراهم
 فهي هبة كذا في المحيط بحر (قوله وداري لك) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب على الحال من ضمير
 الظرف واللام في لك التملك اه درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وضم الشين وسكون الواو
 بمعنى الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن اه اتفاقى (قوله لا تعسر) لان الفعل لا يصلح تفسيرا
 للاسم وهذا لا ينافي في الهبة بل ينه على المقصود بمنزلة هذا الطعام لك تأكله كما يأتي قريبا (قوله فقد أشار
 عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه بحر وقد تقدم أن العمرى كالهبة
 فقوله هنا هبة ليس بقيد بل لو قال دارى لك عمرى تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه
 الشارح رحمه الله تعالى (قوله لا لو قال هبة سكى) أي دارى لك هبة سكى بنصب هبة على الحال كما تقدم
 وسكى منصوب على التمييز لما في قوله دارى لك من الهمام يعنى انها عارية فيهم لان السكى محكم في تملك
 المنفعة فكان عارية تدم لفظ الهبة أو آخر ولو ذكر بدل سكى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبة اجارة
 كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة بملك كل فسخرها به والقبض ولو سكن وجب الاجر كذا في
 البحر المحيط (قوله أخذ بالتبين) برفع أخذ على أنه خبر مبتدأ محذوف كفى بعض النسخ وفي النسخة التي
 بيدي أخذ بالنصب (قوله ان أبا عن غلبك الرقبة) أي فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند
 عدم النية رمت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أعنى دارى لك هبة سكى لا ترد على تعريف الهبة بانها
 تملك العين الخ لانه بالنسبة للهبة المطلقة بان كانت غير مقيدة ولهذا كانت لتمليك المنفعة بخلاف تسكيرها حيث
 لا ينافي ثبوت الملك في العين لانه للتنبيه على ماهو المقصود ولم يكن للتعيين دأما هبة الدين من عليه فمجاز
 عن الاسقاط كسبق فالتعريف المذكور بالنسبة للمنفعة وكذا لا يرد على التعريف الوصية لان المتبادر من
 تعريفها بانها تملك العين أي حالا على أن الكرماني ذكر أنها هبة معقدة بالموت ثم رأيت في القهسستانى
 ما يفيد كون العارية من أفراد الهبة حيث قال بعد أن عرف الهبة بانها تملك العين ما هو يخرج عنه
 الاجارة والعارية والمهاياة لكن في انظم ان الهبة مفهوم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والثوب
 لتسكن فيها أو تلبسه شهر افعل يصح انتهى لكن لا لا تعلق بالتعريف الذى ذكره المصنف ما قدمناه من
 الجواب بان سكى للتقييد (قوله وفي البحر الخ) فله عن الخلاصة والذى في الهندية عن فتاوى قاضيان انه
 لا يكون هبة وعليه الاعتماد وقد معنا الكلام فيما قرىبا (وأقول) قوله جعلته باسمك ليس بصحيح كما مر فكيف
 يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى الصحة على أن العرس ما مع فلان يقصد به في عرفنا التبرك وقد هرق بان
 ما هو ليس خطأ بالانه بل لاجبى وما هو ما على العرف تأمل قل في جامع الفتاوى قطع ثوبا لولده الصغير
 صاروا هبة بالقطع له مسأله قبل الحياصة ولو كان كبير الانصع الهمة لا بعد الحياطة والتسليم وفي البرازية
 اتخذ لولده ثوبا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذ بين وقت الاتحاد ثم عارية وكذا لو اتخذ لتلميذه ثوبا فابق
 التلميذ فأراد أن يدفعها الى غيره انتهى سكن مرق في الحاشية بين التلميذ والولده الصغير بان مجرّد اتخاذ الاب

وجعلتك على هذه الدابة
 نأوي بالحمل الهبة كاسر
 (وكسوتك هذا الثوب
 وداري لك هبة) أو عمرى
 (تسكنها) لان قوله تسكنها
 مشورة لا تفسير لان الفعل
 لا يصلح تفسير الاسم فقد
 أشار عليه في ملكه بان
 يسكنه فان شاء قبل مشورته
 وان شاء لم يقبل (لا) لو قال
 (هبة سكى أو سكى هبة)
 بل تكون عارية أخذ
 بالتبين وحاصله أن اللفظ
 ان أنباء عن غلبك الرقبة فهبة
 أو المنافع فعارية أو احتمال
 اعتبر النية فوارى وفي البحر
 أغرسه باسم ابني الأقرب
 الهبة

ولولده الصغير تصير ملكا له أما التلميذ وولده الكبير فلا بد من التسليم كاذكرنا ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ
 الخ يفيد أنه لو سلمها للتلميذ ولم يبين أن العادة ليس له دفعها الى غيره ولو عمل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته له
 فلا تكون هبة خالصة فلا يحكمه الرجوع فيها والافعال المانع منه تأمل (قوله وتصح بقبول) أي ولو فعلا
 ومنه وهبت جاريتي هذه لاحد كما فليأخذها من شاء فأخذها رجل منها تكون له وكان أخذها قبولا كما قدمنا
 وكذا ما ذكره المقدسي دفعه له ثوبين فقال أيا شئت لك والآخر لابنك فلان ان بين الذي له قبل التفريق
 جاز والالا اه وما في البحر عن المحيط من أنها تدل على أنه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى (قلت)
 ينهري أنه أراد بالقبول قولاً وعليه يحتمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين القولين بشرط القبول
 وعدمه والله تعالى الموفق وتقدم نظيره في العارية نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يأتي قال في
 التاترخانية وفي الدخيرة قال أبو بكر رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدي هـ دامت لك والعبد حاضر
 فقبض الموهوب له العبد ولم يقبل قبلت جازت الهبة وكذلك لو كان العبد غائبا فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت
 جازت الهبة قال الفقيه أبو الليث وبقول أبي بكر نأخذ وفي التهذيب ولو قال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من
 غير قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد وقال أبو يوسف لا يصير قابضا لم يقبض انتهى وقد سبق عن
 القهستاني أنه لا يشترط القبول فان من وضع ماله في الطريق ليكون لمن رفعه جازا يكن قال المقدسي وفي
 الخاتمة ما يخالف ما اختاره قال رجل قال نلتنه بالفارسية (ابن زمين ترا) أي هذه الأرض لك فذهب وزرعها
 ان قال الخنثى عند ما قال هـ هذه المغالة قبلت صارت الأرض له فان لم يقبل قبلت لثني له اه وما مرويا في من
 مسألة العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فلي تأمل * (فرع) * في التاترخانية وجل مات فوهبت له امرأته
 مهرها جاز لان قبول المدين ليس بشرط ولو وهب العرس والدين من الوارث صح بالاخلاف وقال قاضيخان
 وجل له على آخو دين قبله أنه مات فقال جعلته في حل أو قال أبرأته ثم طهر أنه حي ليس للطالب أن يأخذ منه
 لانه وهب له بغير شرط اه (قوله لانه تبرع) أي وعقد والتبرع يكفي فيها الايجاب وحده بالنظر للموجب
 (قوله حتى لو حالف) تقدم الكلام عليه وقد أطال الكلام في ذلك قاضي راده (قوله بخلاف البيوع) أي اذا
 حالف أنه يبيع الغلان كذا فباع ولم يقبل فانه يحذف لان البيع عقده معاوضة لا يتم الا بالايجاب والقبول فسال
 بوجد القبول لا يقال انه باع وهذا تعرض لصاحب الدرر حيث قال وقبول عطف على ايجاب فانها كالبيع لا
 تصح الا بالايجاب والقول اه وكأنه اتفق في فيه اثر صاحب الكافي والكفاية والتخفة وقال الامام خواجه راده
 في مبسوطه ركنها مجرد ايجاب الواهب والقبول شرط ثبوت المالك للموهوب له ومال ابيه أكثر الشراح وتبعهم
 الشارح وفي البدائع القبول ليس بركن استحسانا والقياس أن يكون ركاه هو قول زفرود كرفي المبيع انما
 عدل القدوري عن لفظا تنعقد الى لفظ تصح لان الهبة تتم من جانب الواهب لانه تخليص من جانب واحد وبقي
 التفصيل في التكملة فراجع (قوله وتصح بقبض) قال في المنع أفاد أنه لا بد من القبض فيها لثبوت المالك للهبة
 لما في المجتبى فأما القبض فشرط لثبوت المالك اه (قوله فانه هنا كالبول) فاختص بالجلوس وهذا استحسان
 والقياس أنه لا يجوز الا باذنه وجه الاستحسان أن القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا يملكها قبله ويعنى عن
 القبول والمقصود من الايجاب اثبات المالك فيكون تسليطا على القبض دلالة اذ ملكه لا يتصور الا به فيتمتع
 ذلك بالجلوس كالقبول لانه يملكه اه زيلعي (قوله وبعبءه) لان الاذن ثبت نصا والاثبات نصا ثابت من كل
 وجه فيثبت في المجلس وبعد المجلس شاي (قوله لا يتقيد بالمجلس) لما ذكر أن الاذن ثبت نصا الخ قال في
 الهندية ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوى فيه الاجتنى والولد اذا كان باله كذا في المحيط والقبض
 الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاهن تارة يثبت نصا وصريحاً وتارة يثبت
 دلالة فالصريح أن يقول اقبضه اذا كان المرهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن
 المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس

(و) تصح (بقبول) أي في
 حق الموهوب له أما في حق
 الواهب فتصح بالايجاب
 وحده لانه تبرع حتى لو
 حلف أن يهب عبده لفلان
 فوهب ولم يقبل بربوبه
 حذت بخلاف البيوع
 (و) تصح (بقبض بلاذن
 في المجلس) فانه هنا كالبول
 فاختص بالجلوس (وبعبءه
 به) أي بعد المجلس بالاذن
 وفي المحيط لو كان أمره
 بالقبض حين وهبه لا يتقيد
 بالمجلس ويجبوزالقبض
 بعده

مع قبضه وما يملكه قياسا واستحسانا ولو لم يأت من القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لافي المجلس ولا بعد الافتراق
 عن المجلس وان لم يأت ذله بالقبض صريحا ولم ينه عنه ان قبضه في المجلس مع قبضه استحسانا لاقياسا وان
 قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان
 القبض باذن الواهب جازا استحسانا لاقياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة
 * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب بانه قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في السراجية وفي البغاتي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت
 والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب بانه قبض قبضه ولا يكفي قوله قبضت اذا لم يقل اقبضه فانما
 القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبض لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمثلته كذا في المحيط ولو قال لرجل هب
 لي هذا العبد فقال وهبت ثقت الهبة كذا في الينابيع انتهى وتقدم الكلام عليه فريه فلا تنسسه (قوله
 والتمكن من القبض) أي العادي لا العقلي وموضوع هذا في اذا قبض الموهوب بانه وغيره وأما التمكن
 بالتخليه فقد ذكره بعد ط (قوله كالقبض) ولهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته
 صار قابضا عند أبي حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض بالتخليه في البيع وقال أبو يوسف لا بد من
 القبض بيده اه بحر قال ابن الكمال قبض كل شيء بما يناسبه فقبض مفتح الدار قبض لها وقبض ما يحتمل
 القسمة يكون قبضها وقبض ما لا يحتملها يكون قبض كله اه قال في التارخانية قد ذكرنا أن الهبة لا تتم
 الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي وأنه ظاهر وحكمي وذلك بالتخليه وقد أشار في هذا المسئلة أي مسئلة
 التمكن من القبض قبض الى القبض الحكمي وهو القبض بطريق التخليه وهذا قول محمد خاصة وعند أبي
 يوسف التخليه ليست بقبض وهذا الخلاف في الهبة الصحيحة فأما الهبة الفاسدة فالتخليه ليست بقبض اتفاقا
 اه (قوله والمختار حجة) أي القبض بالتخليه ظاهر وان لم يقبضه الموهوب بانه وهو خلاف ما في حاشية
 الشايعي عن شرح الاستيعابي انه اذا كان العبد حاضرا فقال الواهب قد خليت بيدك وبين الهبة فاقبضها فانصرف
 الواهب فقبضه الموهوب بانه جاز لان التخليه اقباض منه فاذا قبضه باذنه انما العقد أما البيع فينزل قابضا بمجرد
 التخليه وان لم يباشر القبض والفرق أن القبض واجب عليه في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من
 عهده المبيع فاذا أتى بما وسعه فقد برئ وليس في وسعه الا التخليه وأما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه
 فيها فاذا لم يسلمه اليه ويقبضه لا يعد مسلما اه بتصرف ونقل بعد من المحيط مانعه ومن النوادر رجل وهب
 من رجل ثوبا وهو حاضرا فقال الموهوب بانه قبضته قال أبو حنيفة صار قابضا لانه متمكن من قبضه فأقيم
 تمكنه مقام قبضه كالتخليه في باب البيع وقال أبو يوسف لا يصير قابضا لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض
 حقيقة انتهى فعلى هذا الحمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقبض حقيقة عنده بالنقل من ذلك المكان
 انتهى ط وفي الخاتمة الاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض انتهى * (فرع) * لو وهب
 العاتب دراهم وأرسلها فقال الموهوب بانه تصدق بها عليه ان أو على غي لا يجوز ان تصدق بغيره للواهب
 * (فرع) * آخر اختلاف الواهب والموهوب في القبض القول للموهوب بانه ان قال وهبته لي وقبضته
 بادل وان قال كان بغيري لا يحضر تما فأمرتني بقبضه فقبضته لا (قوله وفي المتفاح) عبارتها أحدها
 الهبة والصدقة والره والوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح
 والعمري والتخلة والخمس والصلح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد بعضه زوفا فاذا لم يقبض
 بدلها قبل الافتراق بطل حصتها من السلم والحادى عشر الصنف والثاني عشر اذا باع الكيل بالكيل
 والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جاز فيها المفاضل ولا تجوز النسبة والثالث عشر اذا باع الوزن بالوزن
 مختلفا مثل الحديد بالصفير أو الصفير بالنحاس أو النحاس بالفضة ولا يجوز فيها النسبة
 وقوله الخمس بالتمام الموهلة والباء الموحدة بعدها ياء تحتية تنوب بالسبب المهملة كما هو مثبت بخط الساتحاني

(واتمكن من القبض)
 كالقبض في البيع لرجل
 ثوبا في صندوق مقفل
 ودفع اليه الصندوق لم يكن
 قبضا لعدم تمكنه من
 القبض (وانه لو حاك
 قبض التهمة كمنه) فانه
 كالتخليه في البيع اختيار
 وفي الدرر والمختار حجة
 بالتخليه في صحيح الهبة لا
 فاسدها وفي التنف ثلاثة
 عشر عقدا لا تصح الاقبض
 (ولو نهى عن القبض لم
 يصح قبضه) (مطلقا) ولو
 في المجلس

في هاهنا من الدرر فاعلم المتع وقد راجعت المتع بخط الشيخ محفوظ ابن المصنف رحمه الله تعالى فوجدته ترك لها بياضا ولم يثبت شيئا وفي بعض النسخ قال السابغ الجنس بالجنس بالجيم والدون والسين وهي ظاهرة وفي بعضها الجنين وظاهره أنه يصح اذا قبضه بعد الولادة لكن نص المصنف فيما يأتي أنه لو وهب الجمل وسلطه لا يجوز لان في وجوده احتمالا فصار كالمعدوم اه فظهر أنهم ما نسختا الاولي الجنس بالجنس والثانية الجنس والجنين وهي الموافقة لما في نسختي المتع لكم ما دخل في الوقت لان الطبيب من الخيل الموقوف في سبيل الله تعالى كفي القاموس فتأمل ثم رأيت في الثانية ما نصه ولو قال هذه الدار لك جنيس فدفعها اليه كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف هي هبة جائزة وقوله جنيس أو وفي باطل اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الاسلام لان نهي الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الايجاب لان القبض في باب الهبة بمنزلة القبول في باب البيع والباطل لو نهى المشتري عن القبول بعد الايجاب كان ذلك رجوعا عنه عن الايجاب دلالة فكذلك هذا ولو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى (والحاصل) انه ان أذن بالقبض صريحا صح قبضه في المجلس وبعده ولو نهى لم يصح قبضه في المجلس ولا بعده لان الصريح أقوى من الدلالة ولو لم ياذن ولم ينه صح قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب غائبا ذهب وقبض ان كان باذن صح والا لا ذكره القهستاني ط (قوله وتتم الهبة بالقبض الكامل) قد مناقريه ان ابن الكمال بيانه وهو أن قبض كل شيء بما يناسبه الخ قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول بما يناسبه وفي العقار بما يناسبه بقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير أن يكوب بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل اه وكذا الحكم من غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد لانها كالهبة في الافتقار الى القبض كفي المنبع هذا الذي ذكره في هبة العين أما ما دأب الدين فانه لم يجز ما لم ياذن في قبضه وقبضه في المجلس بحصره لا يجزى نفعا كفي الشروح وتقدم ذلك ويأتي وفي الثانية وكل الموهوب له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز (قوله ولو الموهوب شاغلا ملك الواهب لا مشغولا به) قال الشافعي ولو وهب دارا بمتاعها وسلمها فاستحق المتاع صححت الهبة في الدار لان الاستحقاق ظهر به أن يده في المتاع كانت يد غصب وصار كمن غصب الدار والمتاع وهو المالك له الدار أو أودعه الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطات الهبة في الارض لان الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشيء واحد فاد استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي اه وفي الهندية واشتعال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحیط في الباب الاول من هبة الزيادة أنه لا يمنع فانه قال لو أعاره من انسان ثم المستعير غصبه متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وإن تبين أن الدار مشعولة بما ليس بموهوب لما أنهم لم تكن مشعولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية ولو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار صححت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التائرخانية ومثله في البحر عن المحیط اه لكن صرح في زيادات فاضحان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع واستدل عليه مسائل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر أن الاصل ان الهبة اذا كانت مشعولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذ لم يكن في يد الموهوب له كفي جامع

لان الصريح أقوى من
الدلالة (وتتم الهبة
بالقبض) الكامل (ولو
الموهوب شاغلا ملك
الواهب لا مشغولا به)

الفصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله والاصل أن الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاغلا) عبارة العمادية هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا انتظاره اه قال الزيلعي واعلم أن الدار التي فيها المتاع والجو التي الذي فيه الدقيق كالمشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب حتى لو تزع وسلم صح اه وكلامه يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنها غير تامة قال السيد الجوى في حاشية الاشباه فيجتمه أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للقسمه هل هي فاسدة أو غير تامة والاصح كفي البناية أنها غير تامة فكذلك هنا كذا يخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الإشارة اليه في الدر المختار حيث قال والاصل أن الموهوب ان مشغولا لا الخ فأشار الى أحد القولين بما ذكره أولامن عدم التمام والى القول الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر أبو السعود * واعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقة وأمكن فصله لا تجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا وهب الزرع أو الثمر بدون الارض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما اذا وهب السرج على الدابة لان استعمال السرج انما يكون للدابة فكأن الواهب عليه يدمستعمله فتوجب نقصان في القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الدابة وعليها حمل لم يجز لانها مستعملة بالحمل ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان الحمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاع لم يجز وان وهب ما فيها وسلمها دونها جاز كذا في المحيط شرح الجمع (قوله منع تمامها) ولا يعد قبضها حينئذ قبضا وفاعل منع ضمير يعود على الشغل (قوله وان شاغلا) وذلك أن الطروف يشعل الطرّف وأما الطرف فلا يشغل الطرّف قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول قل العلامة خير الدين في حاشيته عليه أقول هذا البس على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لا اتصاله بها تأمل انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كفايه (قوله فلو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن لطائف الكلام لا تفتح الحراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقصة (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه أن يقول يصح القبض لان العقد صحيح حتى في المشاع وانما الكلام في القبض حتى لو وهب الكل وسلم النصف لا يجوز ولو وهب النصف ثم الآخر وسلم الكل يصح القبض ولو وهب الشاغل وسلم بالطرف صح لان اليد على الطرّف يدعى المتبوع فهي أقوى من قيام اليد على الطرّف لانه تابع كهبة أمة بحلى دون يصح القبض فيها معه لا عكسه وتعليل الشارح عليل لانه علل الصحة في الشاغل دون المشغول بأنه شاغل لا مشغول ويأتى قريباً ما هو أوضح من هذا تأمل (قوله وسلمها كذلك لا تصح) قال صاحب جامع الفصولين فيه نظار الدابة شاغلة للسرج واللحام لا مشغولة (يقول الحقير) صل أى الاصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده ما في قاضيان وهب أمة لرجل علمه بالحلى وثياب وسلمها جاز وكذا الصدقة ويكون الحلى وما فوق ما يستريحون منها من الثياب للواهب لما كان العرف ولو وهب الحلى والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ويدفعها الى الموهوب لانه لا يملكها مادام عليها يكون تبعها لها ومشغولا بالاصل فلا تجوز هبته نور العين وفي البحر عن المحيط وان وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا جازت في المتاع خاصة وان بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار جازت الهبة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن الواهب فيها شيئا وحين هبة المتاع في الاولى زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد به ذلك فعل في الدار لانه قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها انتهى (قوله شاعل ملك الواهب لا مشغول به) أقول الذي في البحر والمنع وغيرهما تصور المشغول بملك الغير بما اذا طهر المتاع مستحقا أو كان غصبه الواهب أو الموهوب له قال في الزيارات جاز هبة المشغول بملك الغير

والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاغلا فلو وهب جرابا فيه طعام الواهب أو دارا فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبالعكسه تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لا كلامها شاغل ملك الواهب لا مشغول به

الواهب فلا أثار بيتا فوضع فيه المعبر أو المستعير متاعا غصبه ثم وهب البيت من المستعير جاز وكذا الواهب بيتا
بما فيه أو جوالق بما فيه من المتاع وسلمه ثم استحق المتاع جاز في الدار والجوالق اذ يد الواهب كانت ثابتة على
البيت والمتاع جميعا حقيقة فصح التسليم ثم بالصدق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر أن البيت مشغول بملك
الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض شرط تمامها كالهبة وقد من تمامه عن جامع الفصولين
وأقره نور العين كما علمت فلا تنس (قوله لان شغله بغير ملك واهبه) هذا مليل لفاد من كلام المصنف كأنه
يقول وانما قيد عدم التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان شغله الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع تمامه اشغله
الخ وعليها يصح فائدة قوله لا يمنع تمامها ط (أقول) ولعل في عبارة الشارح سقطا وهو قيد الشغل بملك
الواهب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتعال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام
الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات أنه لا يمنع الى آخر ما قدمناه قريبا عن الهندية وهو
سالم من النقد (قوله كرهن وصدقة) فانهم لا يمتنان الا بالقبض الكامل ويضربونه مشغولا بملك الراهن
والمصدق لا شاعلا لهما فالتشبيه راجع الى كلام المصنف قال في المنع وكل جواب عرفته في هبة الدار والجوالق
بما فيه من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى أى كأن شغل
الرهن والصدقة بملك غير الراهن وغير المصدق لا يمنع تمامها كفى المحيط وغيره مدنى (قوله وفي الاشياء هبة
المشغول لا تجوز الخ) قال الجوى وذلك كمن كان لرجل دار وفيها أمتعة فوهبها من رجل لا يجوز لان الموهوب
مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا وهبت المرأة دارها من زوجها وهى
سالكه فيها ولها أهتمة فيها والزوج ساكن معها حيث يصح والفرق أنهم اوفى يدها في الدار في يده فكانت
الدار مشغولة بعياله وهذا لا يمنع صحة قبضه كذا في اللؤلؤ الجنية انتهى وقد أوضح المقام في هذه المسئلة سيدى
الوالد رحمه الله تعالى في تنقيح فراحه ان شئت (قوله الا اذا وهب الاب لطفله) كأن وهبه دارا والاق
ساكنها أوله فيها متاع لانها مشغولة بمتاع القابض لكنه مخالف لما في الخانية فقد رجم أولاً بأنه لا تجوز ثم
قال وعن أبى حنيفة في المجر تجوز ويصير قابضا لابنه تأمل * قال في اللؤلؤ الجنية رجل تصدق على ابنه الصغير
بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز وقال أبو يوسف وعليه الفتوى انتهى لان الشرط قبض الواهب
هنا هو كون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب * وفي البرازية وهب لابنه الصغير دارا وفيها
متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب والاب ساكن فيها يجوز وعليه الفتوى أو
أسكنها غيره بلا أجر والام كالاب لوميتا والامن في يدها وليس له وصى وكذا من يعوله والصدقة في هذا كله
كالهبة كفى التبيين ويفهم من قوله بلا أجر أن الغير لو كان يسكنها بالاجل تجز الصدقة وبه صرح البرازي
ووجهه في الذخيرة بأنه اذا كان يسكنها بأجر فيده على الموهوب ثابتة بصفة اللزوم فيمنع قبض غيره تمام الهبة
بخلاف ما اذا كان بغير أجر اه (قوله قلت وكذا الدار المعارة) بان أعاد داره انسابا ثم ان المستعير أو المعبر
غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعبر الدار من المستعير صحت الهبة في الدار لانه تبين أن الشاغل ملك غير
الواهب ط وقد مناقر بينا نحوه عن الزيادات ونقل في الخانية ٣ بما لو وهب طعمه دارا يسكن فيها قوم بغير
أجر جاز ويصير قابضا لابنه لالو كان بأجر وهو مستدرك بان الشغل هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بما
وكان الشارح قصده تكملة عبارة الاشياء وعلمه في الخانية أولى وانظر اذا وهبها لغير الصغير هل
يصح تقدم ان شغلها بملك غير الواهب لا يمنع تمامها فتأمل (قوله والتى وهبتهما زوجها) تقدمت صورتها
قريبا من أنها تصح الهبة وهو المذهب خلاف لما عن أبى يوسف من أنه لا يجوز لان يد الواهب ثابتة على الدار
كفى الذخيرة (قوله المحرر) أى هذا هو المحرر المعول عليه وبيت الاصل

لان شغله بغير ملك واهبه
لا يمنع تمامها كرهن
وصدقة لان القبض شرط
تمامها وتمامه في العمادية
وفي الاشياء هبة المشغول
لا تجوز الا اذا وهب الاب
طفله قلت وكذا الدار المعارة
والتي وهبتهما زوجها على
المذهب لان المرأة ومتاعها
في يد الزوج فصح التسليم
وقد غيرت بيت الوهبانية
قلت

ومن وهب للزوج دارا
لها بها
متاع وهم فيها تصح المحرر
وفي الجوهرة وحيلة هبة
المشغول أن يودع الشاغل
أولا عند الواهب له

٣ قوله بما لو هكذا بالاصل

(قوله أن يودع الشاغل أولا) قال في الجوهرة لو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع

المتاع لم يصح والحيلة فيه أن يودع المتاع أولاً عند الموهوب له ويحتل بينه وبينه ثم يسلم الدار إليه فتصح الهبة
وبعكسه لو وهب المتاع دون الدار ونحلى بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعاً ونحلى بينه وبينه ما
صح فيه ما جبه (قوله ثم يسلم الدار) فلوسلمها ثم وهبه المتاع صح فيه خاصة ولو عكس صح فيها أي لأن اليد
إذا كانت على المظروف تكون على الظرف بخلاف العكس (وأقول) هذا مشكل جداً لأنه لما صح في
المظروف لم لا يصح في الظرف تبعاً مع أن عقد الهبة الأولى باي إلا أن يقال هذا قول من جعل أن القبض في
الهبة الفاسدة غير مفيد للملك بل عليه الضمان فصارت يده يضمنان فلا ترفع بيد الهبة التي هي عقد تبرع
خصوصاً وان القبض فيه تبعي وأما على القول بأن هذا القبض غير واجب للضمان فيجب أن يصح العقد
والقبض في المشغول ولو وهبه الشاغل الذي في يده أمانة بعد ذلك (قوله متعلق بنتم) الأول أن يؤخره بعد قوله
محور لأن المتعلق المحرور (قوله محور) أي مجموع المراد به أن يكون مفرغاً عن تلك الواهب وحقة واحدة به
عن هبة الثمر على النخل اه درر وكسوف على غنم وزرع في أرض بقوله درر غنم نفسير لمحور لأن فيه
شائبة تكرار مع قوله لا مشغولاً به والأولى أن يقسم المحور بالمجموع لأنه من حازه أجزأه لا جمل أن يظهر
لقوله غير فائدة فإنه أقادبه أنه لو حازه غيره مرسوم بان حاز الثمر مع النخل لا تتم به الهبة بل حتى يقسم وفي
القاموس المحور الجمع وهو الشيء كالخيازة والاحتياز اه المراد منه ط (قوله ومشايع) أي غيره مقسوم
في الفصح سيمشاع أي غيره مقسوم * وأعلم أن الشائع على قسمين شائع يحتمل القسمة كصف الدار
ونصف البيت الكبير شائع لا يحتملها كصف قن ورحى وحمام وقنوب وبيت صغير والفصل بينهما أحرف
واحد وهو أن القاضي لو جبر أحد الشريكين على القسمة بطلب الآخر فهو من انقسم الأول ولو لم يجبر
فهو من اشأنى إذ الجبرية القبول وأمهات مسائل الشيوخ سبع بيع الشائع وأجارته وأعارته ورهنه
وهبته ومصدقته ووقفه أما هبته فما لا يحتمل القسمة تجازة من شريكه ومن غيره وفيما يحتملها لم يخبر من
شريكه ولا من أجنبي وفي شرح الغزالي وفي لوائح العتايي أنهم يجوز (أقول) وفي الفتاوى التاجية أنهم يجوز
من شريكه قال وهو انخسار اه ولا يخفى على أن اختلاف المشهور اه كلام الغزالي أماده خير الدين الرملي
وطرف الشيوخ لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فإن أجل بان قال وهبت منكم كل من يجز عند
وعند سم يجوز ولو فصل بالتصديق فهو على هذا الخلاف ولو بالتأليف يجوز عند م لان دهما وقد تمت
* هدهبه من واحد إذا جاز إذا سلمها جلة وقبض جمة فلا شيوخ ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند م ح
وقد لا يصح لأن هدهبه الجلة منهما لتوحد التملك فلا شيوخ كرهن من رجلين وله انتم هبة النصف لكل
منهما وكذا لو قسما لا قسم فقبل أحدهما صح ولا الملك ثبت لكل في النصف فكذا التملك لأن حكمه
فتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لأن حكمه الحبس وهو ثبت لكل منهما كما لا خلاف في بقية ولذا لو قضى
دين أحدهما لا يبرئ شياً من الرهن ولو نص على التبعيض لم يجز عند م وفي التصديق وابتاع عند م
ولو رهن عند رجلين ونص على التبعيض لم يجز فاما ولو وهب مشاعاً ففسده أو قسمه وسلمه جرة أو قبض
وعنده لا شيوخ وقتاً م قال اه ما وهبت لك هذه الدار لئلا تصفها ولئلا تصفها لم يجز ولو وهب لهما دهما
ما أصبح أنه يجوز وهبة المشاع الفاسدة لا تقبل الملك ولو قبض الجلة فروى عن ح ولو وهب دقية في بر أو
دهنان في سمس أو سمن في ابن لم يجز إذا الموهوب معسوم وإذا لو استخرجها الغاصب يملكها ولو لم يمسسها لم يجز
بخلاف المشاع المعروف أن المتاع يحمل للتأليف والخاص في القبض ونحوها فقسمة لا يصح إلا في ما
ذاتاً في خسر ع أو صوفاً على ظهر غنم أو نحلاً أو زرعاً في أرض أو ثمرات في بحر أو أرضاً ما قبل أو زرع دهم سما
أو ذرا أو ظفر فادها ناع الواهب لزوال الخلل بالتخريب ويخبر بين يمين يمين في سمس عوه هدهبه في مثل غنم
لم يجز تسلمه بعد الولادة في الصحيح ولا يمكن الوقوف على الراد في سمس فيكون تسلمه في الخطر ويمكن
الوقوف على اللبن بالطلب لا في غيره ويمكن كذا في غيره اه في موهبة النصف بالشائع كونه في كل

لم يسلم الدار مثلاً فتصح
شغلها بانتاع (في يده)
متعلق بنتم (محور) مفرغ
مقسوم ومشايع

ما امر الا أنه لو ذهب من اثنين ما قبل القسمة لم يجز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله
 وفي الصدقة احتلاف المشايخ على قوله فقبل لا يجوز وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الاصل ويجوز على
 رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حش * وفي هذا لو تصدق بشجرة ذراهم على محتاجين يجوز ذكر الو
 وهما الهما ولو تصدق بهما على غنيين أو وهما الهما لم يجز وقال لا يجوز لغنيين أيضا في بيبي الهدية والصدقة في
 الحكيم وسوى في الاصل وقال اد الشيوخ مانع فيهما التوقفهما على القبض والفرق ان الصدقة يراد بها
 وجه الله تعالى وهو واحد ولا يتوعد ويراد بالله وجهه المعنى وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والمراد بها
 ذكر في الاصل التصديق على غيبين فقط والاطهر ان في المسئلة روايتين فتح قبل من التصديق على غيبين لانهما
 محل صدقة التوقع مق لا يجوز وعدم من تجوز بوسط المساواة وعدم من تجوز في الخالص جامع الفصولين
 وتتمام تفاصيل المشايخ وما يتعلق به فيه في الفصل الحادي والثلاثين فراجع ما ارشدت وتذكر بعض ما ذكرناه
 وبأبي بعضه * قال في البحر راما جازته فان كان من شريكه وهو حائز وان من أحجب لا يجوز مطلقا * وأبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وهي فاسدة على قوله فيجب أجرة المثل على الاصل في الاصل قال ما لانها لا يجب شيئا
 وأما الشيوخ الطائري في طاهر الرواية لا يفسد الاحارة وإنما عارته بخاتمة ان كانت من شريكه والافان قسم
 الكل فهي اعارة مستأنفة للكل والا لا يحرم وأما هو فاسد في ما يسمي أولاد من شريكه أو من أحجب
 بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما وقفه وهو حائز عند أبي يوسف فلا يلزم له فيما يملكه ولو كان ذا
 لا يملكها لغيره اتفاقا أو في الكيفية وقول مجوز واختار مشايخ الحق قول أبي يوسف وما وجدته في الترتيب كقول
 الشريك وأما ترضه بجائز إذا دفع له ألفا فقل جسمه ثلثه ونصف وثمانية شريكة شدة في النهاية بها وأما
 حصصه فتعوز قال البرزنجي وعبد القوي ودكره في الأصول صور وأما في ثمة كنهه ما إذا دفع باسكل
 على اثنين فليجوز على ما صرح وادع في هذا أهمية المسامحة فيما لا يتسحق المالك ما هو عليه على وجه
 لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا يمكن رأيا للمهاينة فلا تنفي طهر الرواية لاسراء وقته كان كل واحد منهما
 صميم مع غير اثنين من صاحبه والجواب على الاعارة غير مشروح وفي رواية يحسده الذي يقيمه كلام الزباني
 لانهم قسمة المسامحة والتبرع وقوة في العين ديكون احكاما في غير ما تبرع به ولا يعالونه وانما الخطأ والاحكام في
 حين ما تبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل أن المأيا لا يجب مع عاتقه على حب عاية البيان ان في هذا الجواب
 غير صحيح لان التبرع يجب ويجوز ما جبر له اصى ادا طلبه أحد الشريكة لا سيما في الاصل نص في ثمانية في
 عامة الكتب وأما دعوى الشايخ اد ادعى رجل ثلثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقيل هذه الاربعة الاسهم
 من العشرة الاسهم من الدار المدودة لمسك وحق وفي هذه الرجل بعد حق رجلين كثر أسهم هذه الدار
 فيه وكذلك لا يشهد شهور أن جميع هذه الدار في يد فان الدعوى صحيحة في المسئلة بقرينة وأما في تحقيق
 الشائع اذا استحق نصف الدار شام أو ثلثها أو ربعها فما لم يرضه من شاة ردا في ور جمع بكل
 ثمة وان شاة شاة باقي ور جمع ثمة على ثمة ان من زيادة قوله لا يتوعد تغفار عدان يقسم أي ليس
 من شأنه أن يقسم معي ان لا يفي منه تعابيه عدان ثمة صلا كنهه واحدة ودابة واحدة أو لا يفي ثمة
 عدان القسمة من خسران ادعاه لدى كان قبل القسمة كليات النصار والجامع اصغر انهم في دري
 البيت الميراث تقسم بمائة مع بحر بانهما لهما الهما وليكن لا يتبع لانية كالاتماع اساق و
 ما لا يقسم فيه مع اربعة اشخاص كرا سام الصبي اذا قسم بين سبعة يعمل ما وسم بطالما وابو بكر
 لا يمكن أن يبقى جساما كما كان فهو لا يقسم بخلاف الجسام الكبير الذي يمكن ان يقسم ويحذف له مائة ثمان
 أو أكثر بربعة اشخاص ما لا يصح واحتياجه الى مودون لا يجوز من كونه في القسمة حيث أمكن
 أن يعدله مودة كما تقدم الذي يحتاج الى طريق أو مسبل ويمكن فيه ذلك فانه قال للقسمة فكذلك في
 أول كتاب القسمة من هذه البرازية لا يقسم جساما وطالما بيت ودكا صلا لانه لو قسم لا يفي لكل مائة

لا يبقى منه تعابيه بعد أن
 (يقسم)

وانتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة يقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحسام والحاظ والبيت الصغير
والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وان كان في قسم
خزانة الفتاوى ومثله في الخلاصة والبرازية انتهى (أقول) وعليه فينبغي أن يقيد الحسام بالصغير خلافا لما
فهمه الحاشي من أن الحسام لا يقسم مطلقا وفسر سبدي والدرجة الله تعالى الحسام الكبير بما اذا كان له
خزانتان والرحي بما اذا كانت ذات حجرين فتأمل وانما صح فيه الهبة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض
الناقص وهو قبض الكل فاكتفى به قال في البحرية المشاع فيما لا يقسم تفيد الملك للمو هو به على وجه
لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تمكن وأما المهايأة فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقد مرنا
قريبا أن التهاوي يجب ويجرى فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشركاء لاسيما فيما لا يقسم نص عليه في
عامة الكتب فلا تنسبه وفي البحر وبشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتملها أن يكون قد راعى ما حتى لو
وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة اه قال في الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم
يعلم به لم يجز فان علمه المو هو به ينبغى أن يجوز وعند الامام دونهما وفيها قبل ذلك جميع ما أمكنه المفلان
يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية المفتى قال وهبت نصيبى من هذه الدار والمو هو له لا يعلم كم
نصيبه صحت اه ولعل المتفاحش جهالة لا تصح هبته كقوله وهبتك شيئا من مالى أو من كذا وفى التارخانية
مثل ما فى المنية فتأمل (قوله كبيت وحمام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا
يحتملها أن لا يبقى منفعة به بعد القسمة أصلا كعبد واحد ودابة واحدة أو لم ينتفع بها انتفاعا قبل القسمة
كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانما الاتصح وكل ما يوجب قسمة نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم
واختار الاول أكثر الشراح والثانى صاحب الذخيرة فاذا وهب دوهما محكي الحال جاز لا يصح لان تنصيف
الرهيم لا يوجب نقصاناً فهو مما لا يقسم والصحيح أنه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى
وذكره الشارح آخر الباب فتأمل (قوله لانها لا تتم) لا موقع لهذا التعليل الابتذير وانما قيد بما شاع
لا يقسم لانها الخ ط بل لو قال لانه لا يتأتى القبض في مثل ذلك لا يقبض الكل ولا تتم بذلك فيما يقسم الخ
اسكان حسنا وفى العناية الهبة فيما يقسم جائزة ولكن غير مثبتة للملك قبل تسليمه مفرزا (قوله لانتم
بالقبض فيما يقسم) قل علما وانه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لانتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وبعض
أصحابنا قال انها فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض اه شلبي عن الاتقانى وأشار الشارح انه انما
شرط أن يكون المو هو بمقسوما أو مشاعا لا يقبل القسمة لان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض انما يكون
فى المقسوم وكذا فى المشاع الذى لا يقسم لان قبض كل شئ بحسبه والمشاع الذى لا يقبل القسمة لا يكون
قبضه الا مشاعا فاكتفى به كذلك وتمتبه الهبة أما المشاع الذى يقبل القسمة فانه يمكن تسليمه بعد قسمته
ويكون قبضه كاملا فلا يكتفى بتسليمه مشاعا ولا يعد قابضه مع الشبوع ولا فرق أن يكون وهبه لشريكه
أو لاجنبى بخلاف ما فى الصيرفية من جرازه من الشريك وذ كراثة المختار ووجهه ظاهر لتصو قبض
الشريك له مع شبوعه لان نصيب الشريك فى يده فيمكنه قبض الشقص الثانى مشاعا واسكنه لما كانت عامة
الكتب على اطلاق المنع وهى موضوعة لنقل المذهب كما قال مسكان هو المذهب فوجب العمل به سواء ظهر
وجهه أولا لان المقاد عليه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على دليله أولا والله تعالى أعلم (قوله ولو هبة
لشريكه) لو وصلية أى ولو كانت الهبة لشريك الوهاب (قوله أو لاجنبى) الاولى اسقاطه لانه مفهوم
من لو ولا خلاف فيه انما الخلاف فى الشريك كسر ويأتى (قوله لعدم تصور القبض الكامل) أى فيما
يتصور فيه (قوله كفى عامة الكتب) وصرح به الزايعى وصاحب البحر مخ (قوله فكان هو المذهب)
راجع بمسئلة الشريك كفى المخ (قوله وهو المختار) الناهر من عباراتهم اعتماد الاول حتى نسب
الثانى شيخ الاسلام الى ابن أبى ليلي بعد ما ذكر الاطلاق عن أهل المذهب وفى مؤيد زاده وهب مشاعا يقسم

كبيت وحمام صغيرين
لانها (لا) تتم بالقبض (فيما
يقسم ولو) هبة (لشريكه)
أو لاجنبى لعدم تصور
القبض الكامل كما فى عامة
الكتب فكان هو المذهب
وفى الصيرفية عن العتايى
وقيل يجوز لشريكه وهو
المختار

لشريكه لا يجوز دخلا فلا ينسب اليه بل يلى اه قال الرمي وجد بخط المؤلف يعنى صاحب المنع بازاء هذا ما صورته ولا يخفى عليك أنه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أى الواهب بنفسه أو نائبه أو امر الموهوب له بان يقسم مع شريكه كل ذلك تتم به الهبة كما هو ظاهر لان عنده أدنى فقه تأمل رمل (قوله صلح والمانع) وهو الاشاعة فانها زالت بالقسمة والتسليم لانه كان عاجزا عن القبض الكامل الذى تتم به الهبة ومعناه أنها تلك بذلك لأن الصحة متوقفة على القسمة ولو كان شرط الصحة لاحتج الى تجريد العقد بغير زيادة (قوله ولو سلمه شائعا) بان سلمه الكل (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيضمنه) أى بعد اتلافه ويجب عليه وده قبله ولا يمنع الرد ببيععه لعدم نفاذه (قوله لكن فيها عن الفصولين الخ) قال فى التارخانية بعد نقل هذا القول وفى السراجية وبه يفتى اه ومع افادتها للمالك يحكم بنقضها للفساد كالبيع الفاسد ينقض له تأمل رمل (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره أن هبة المشاع قبل القسمة فاسدة مع أنها صحيحة غير تامة ولذا قال الشلى قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كترى يشعر بعدم الصحة وقد قدمت قريبا أن الاصح أنها صحيحة غير تامة لافسدة كقوله به بعض مشايخنا والله تعالى أعلم اه ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم وعبارة الهندية الآتية تفيد أن الفتوى على الفساد ط * قال فى الفتاوى الخيرية ولا تفيد المالك فى ظاهر الرواية قال الزيلعى ولوسلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوى وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنهم اتفقوا للمالك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للمالك عنده هذا البعض أجمع السلك على أن الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان ذارح محرم من الواهب قال فى جامع الفصولين راسخ الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ماله فاذا كانت مضمونة بالقسمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو أربى بعدموته لكونه مستحق الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يخص فاذا ولى السلطان قاضيا ليقضى بذهب أى حنيفة لا ينفذ قضاؤه بذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالعبادة نص على ذلك علماءنا رحمه الله تعالى اه مافى الخيرية وأفتى به فى الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم فى الجوهرة والبحر ونقل عن المبتغى بالغين المججمة أنه لو باع الموهوب له لا يصح وفى نور العيون عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت المالك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد فى المتوسط وهو قول أبى يوسف اذا الهبة تنقلب عند معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد المالك عند أبى حنيفة وفى القهستانى لا تفيد المالك وهو المختار كفى المضمرة وهذا مروى عن أبى حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وروى عن أبى حنيفة طهر أنه الذى عليه العمل وان صرح بان المفتى به خلافه ولا سيما أنه يكون مالا كخبيثا كما يأتى ويكون مضمونا كما علمته ولا يجدى نفعا للموهوب له فاغتنمه وانما كثرت النقل فى مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس لازوم الضمان على قول المخالف ورجاء الدعوة نائمة فى الغيب (قوله بالقبض) لكن مالا كخبيثا وبه يفتى قهستانى أى وهو مضمون كما علمت آنفا فتنبه (قوله وبه يفتى) قال فى الهندية هبة المشاع فيما يحتل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريك أو من غير شريك ولو قبضها هلى يفيد المالك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى فى كتاب الوادعات أن المختار أنه لا يفيد المالك وذكر فى موضع آخر أنه يفيد المالك مالا فاسدا وبه يفتى كذا فى السراجية اه (قوله ومثله فى البرازية) عبارتها وهل يثبت المالك بالقبض قال الناطقى عند الامام لا يفيد المالك وفى بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص فى الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه دباعها الموهوب له لم يجوز وأنه لا يملك حيث أبطال البيع بعد القبض ونص فى الفتاوى انه هو المختار اه ورأيت بخط بعض الافاضل

(فان قسمه وسلمه صح)
لزال المانع (ولو سلمه
شائعا لا يملكه فلا ينفذ
تصرفه فيه) فيضمنه وينفذ
تصرف الواهب دورا لكن
فيها عن الفصولين الهبة
الفاسدة تفيد المالك
بالقبض وبه يفتى ومثله فى
البرازية

على خلاف ما صححه في
 العمادية لكن لفظ
 الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح كإسقاطه المحسنف
 مع بقية أحكام المشاع وهل
 للتقريب الرجوع في الهبة
 الفاسدة قال في الدرر نعم
 وتعبه في الشرنبلالية بأنه
 غير ظاهر على القول المقتضى
 به من إفادتها الملك بالقبض
 فأجبت (والمانع) من تمام
 القبض (شيوخ) (مقارن)
 للعقد (لا طارى) كأن
 يرجع في بعضها شائعا
 فإنه لا يفسدها اتفاقا
 (والاستحقاق) (شيوخ)
 (مقارن) لا طارى فيفسد
 الكل حتى لو وهب أرضا
 وزرعها وسلمهما فاستحق
 الزرع بطلت في الأرض

على هامش المخ بعد نقله ذلك وأنت تراه عز رواية إفادة الملك بالقبض والاغتنام إلى بعض الفتاوى فلا
 تعارض رواية الأصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى الخ قد يقال يمنع عموم لا سيما مثل هذه
 الصيغة في مثل سياق البرازي فإذا تأملت مقتضى برجان ما دل عليه الأصل اه (قوله على خلاف ما صححه في
 العمادية) أى عن العدة بلفظ هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك على ما يستفاد من قوله ما صححه
 في العمادية من أن القولين سواء وحيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرازية
 لأنه قال وبه يفتى وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فيمنع الرجوع بعد بيعه لتعلق حق المشتري
 به كما تقدم لا يرمق في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من بيعه فإنه جائز فيما يقسم وما لا يقسم ومن
 أجرته ومن أعارته وغير ذلك كقوله مناهرينا (قوله قال في الدرر نعم) عبارتها قال بعض المشايخ كانت
 المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة الصحيحة والفاسدة وأفتيت أى في الفاسدة بالرجوع وقال الامام
 الاستروشنى والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة
 فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقرر فإذا كان
 مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فبذلك الرجوع والاسترداد انتهى (قوله وتعبه
 في الشرنبلالية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى الملك فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ
 هذا غير ظاهر لان قوله فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متجها إلى القول بعدم الملك
 والافتكاف يكون ما لساك وضامنا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بأن المقبوض في البيع الفاسد لو لم
 بالقبض مضمون بقيمته فلا يبعد ركون الشخص ما لساك وضامنا فكان الجواب مستقيما وكان القول
 بالضمان متجها حتى على قول من قال يملك الموهوب فاسدا اه ذكره أبو السعود وفيه ان هذا قياس مع
 الفارق فان المبيع فاسد ما يقبض في عقد معاوضة فلا بد من العوض وقد ألعنا الثمن لعدم الصحة وأوجبا
 القيمة عوضا والألزم أخذ معاقد للمعاوضة بلا عوض أما المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير
 عوض أصلا وقد قال القائل بالملك فيه أو الملك في الموهوب بلا عوض أما لو نظر إلى كونه ملكا خبيثا كما
 قال المؤلف في شرح المتقى وقيل يملكه بالقبض لكونه ملكا خبيثا وبه يفتى قهستانى عن المضمرات يكون
 موجه التصديق بقيمتها كما قبل به في نظائره بما مل ويظهر على القول بشبوت الملك بالقبض في الهبة
 الفاسدة ما في البحر عن الاسعاف من أنه إذا وقف الأرض التي وهبته له هبة فاسدة صح وعليه قيمتها انتهى
 وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين تبعه الاماميين الاستروشنى والعمادى وفي أبي السعود عن القهستانى وكما
 لا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة القربة فكذلك غيرهما من الموانع انتهى ويؤيد ذلك أيضا ما قدمناه من
 الخيرية وفور العين ولا تنس (قوله من تمام القبض) أى كون القبض تاما (قوله لا طارى) بالهمل لأنه
 حدث بعد وجود القبض وتمام الهبة فلا يؤثر شيئا (أقول) ومنه ما لو وهب دارا في مرضه وليس له سواها ثم
 مات ولم تجز الوثة الهبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما صرح به في الحانية (قوله كأن يرجع في
 بعضها شاعا) فإنه لا يفسدها اتفاقا ونظير ما قالوا ان الرد لا تبطل التيمم لان الاسلام شرط لوجود الهبة
 التي هي شرط لصحة التيمم فإذا صح التيمم بوجود شرطه وهو النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد
 ذلك والامانة تعالى لم يبطل تيممه لانه قد تم بوجود شرطه وكذلك هنا الشائع لاتصح هبة مفسدة شرطه
 وهو القبض الكامل فإذا وهب غير الشائع وتمت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشيوخ بعد امتناعه
 شرطه ولم يبق الا مجرد الملك للموهوب في الهبة والشيوخ لا ينافى الملك كما أن الكفر لا ينافى وقوع الحدث فكما
 أن التيمم لا يبطل بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطر والشيوخ بعد تمامها (قوله حتى لو وهب الخ) وهذا
 بخلاف ما إذا وهب دارا بها وسلمها فاستحق المتاع صح في الدار اذ بالاستحقاق ظهر ان يده في المتاع
 كانت يدغصب وقد تقدم ان الهبة المشعولة بملك الغير تصح بخلاف المشعولة بملك الواهب وانما بطلت الهبة في

مسئلتنا وخالفتم مسألة الدار والمنازع لان الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق
 أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي درر
 ويدل لهذا التعليل قول المؤلف الاتي كشاع قال في الخانية والزرع لا يشبه المشاع (قوله لاستحقاق
 البعض الشائع) أي حكما كما علمت (قوله اذا طهر بالبينة الخ) أنظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الوهاب
 والظاهر أنه لعل لانه أقر ذلك الغير وما لو أقر به الموهوب له والظاهر أنه يعامل باقراره فيثبت الزرع استحققه
 وهل تبطل الهبة بحرق ط (قوله فيكون مقارنا لاطارنا) هذا الذي في الظاهرية والدي في دهمي
 النهاية والكرمانى جعله من الطارئ قال القهستاني فاعل في المسئلة روايتين وبه تعلم أن صدر الشريعة
 وابن الكيال لهما سلف فيما ذهب اليه * والحاصل أن صدر الشريعة جعل المفسد هو الشيوع المقارن لان
 الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع بالبعض الشائع واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر
 والمصنف حيث قال في الدرر أقول عده صورة الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح
 ما ذكر في الفصولين والكافي وعبارة الفصولين ان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو أن
 يرجع ببعض الهبة شائعا أما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لاطارئ كذا ذكره شيخ الاسلام أبو بكر
 في المحيط اه (قوله كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لأمثله فلا شيوع في شيء منها لكنها
 في حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلمت صح قال الخير الرمي أقول لا يذهب عنه أنه لا يلزم أن يأخذ حكمه في
 كل شيء والالزم أن لا تحوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما أنه
 ما من جزء من المشاع وان دق الاول لشريك فيه ملك فلا تصح هبته ولومن الشريك لان القبض الكامل
 لا يتصور وأما نحو النخل في الارض والثمر في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما لشخص فوهب
 صاحب النخل نخله كله له احب الارض أو عكسه قال الهبة تصح لان ملك كل منهما مائة غير عن الاستحقاق
 قبضه بتمامه ولم أر من صرح به لكن يؤخذ بالحكم من كلامهم وقد صرحوا بأن المانع انما يعتبر وقت
 القبض لا وقت العقد هذا وقد قدم عن الصيرفية لو وهب نصيب من الدار لشريكه أو من شيء يحتمل القسمة فانه
 يجوز اجماعا وفي فتاوى الزاهد دمي العتاي لو وهب النصف من شريكه من دار لم يحجز وقيل يجوز وهو المنتار
 وراجعت الصيرفية فرأيت قال وفي فتاوى زين لو وهب النصف من شريكه الخ فاذا كان هذا في المشاع فاما ملك
 في المتصل الممكن فصله ولا أدري ما مع من ذلك ولكن البطل اذا وجد لا يسعنا معه الا التسليم اه (أقول)
 ومثال مشاع يقبل القسمة كنصف دار كبيرة ورابع صبرة معينة ونحوهما مما سبق من الامثلة وانما أورد
 النظائر لاهتمام الافادة والتنبيه على أن الحكم فيها بالطريق الاولى كما هو حال التشبيه بظاهر غاية التساوي
 فيكون من قبيل تشبيه أحد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر قال في العمادية ان هبة اللين في
 الضرع في رواية لا تحوز وفي رواية تجوز اذا سلطه على الحلب انتهى وفي التارخاية وهبة اللين في الضرع
 لا تحوز في احدى الروايتين من كتاب الهبة وان سلط على الحلب هو الصحيح اه لعل صحة عدم الجواز لان
 الحلب يقبل التفاوت فيؤدي الى النزاع على أن القبض لم يوجد اذا اللين في الضرع عند الهبة وهو متصل بملك
 الوهاب هذا وقال في الكافي ولو وهب زرع في أرض أو ثمر في شجرة أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من
 صبرة أو امرأة بالحصاد والجذ اذا نزع والقبض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كأنه وهبه بعد الحصاد
 والجذ ونحوهما اه لعل وجه الاستحسان أن الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت ولا يؤدي الى النزاع هذا
 فيكون كطعام في جراه الا أنه لما كان اتصال كل منهما بملك الوهاب خاتمة عدم قبيل المشاع فتأمل (قوله ولو
 دص له وسلمه جاز) انما جاز في اللين وان كان في وجوده سلمه لانه قد يكون زجرا أو دما ليرج جانب الوجود
 بالتصرف فيه فانه بانفصاله تبين وجوده بخلاف هبة الحبل فانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة لعدم إمكان
 التصرف وقت الهبة (قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العرصة اذا أذن له أي

لاستحقاق البعض الشائع
 فيما يحتمل القسمة
 والاستحقاق اذا طهر
 بالبينة كان مستمدا الى
 ما قبل الهبة فيكون مقارنا
 له الاطارنا كما زعمه صدر
 الشريعة وان تبعه ابن
 الكيال فتنبه (ولا تصح هبة
 لبن في ضرع وصوف على
 غنم ونخل في أرض ونمري
 نخل) لانه كشاع (ولو سلمه)
 وسلمه (جاز) لزوال المانع
 وهل يكفي فصل الموهوب
 له باذن الوهاب ظاهر الدرر
 نعم (بخلاف دقيق في بر
 ودهن في سمس وسمن في
 لبن)

للموهوب له الواهب في نفسه ووجهه أرض فيها زرع عدوله أي دون الزرع وتخل فيها مردولة أي دون المردولة
 أمره أي الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجذاذ في الثمر لزوال اشتغال الموهوب بذلك الواهب انتهى
 يتمرف وأما دعوى زاده أنه صحيح في الأول دون الاختير يس فانه لا يصح فيه ما مطلقا لانه متصل به اتصال
 خاتمة فكان بمنزلة المشاع الذي يحتل القسمة فلا تتم بدون الافراز والخياره نعم الحكم صحيح في عكسهما وهو
 هبة زرع بدون أرضه ووجهه ثمر بدون شجره فانه يصح استحسانا أن أمره بالحصاد والجذاذ وقوله انتهى وعلى
 كل فساد كره الشارح صحيح وبحسب دعوى زاده في التمثيل ط (أقول) ويحتمل أن الشارح فهم من قول
 الدرر حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صحتها كفي لمشاع ما اذا فصلها الواهب أو
 الموهوب له باذنه وقال الخير الرولى في حاشيته على النسخ قوله ولو فعله وسلمه أى الواهب فلو فصله الموهوب له بغير
 إذن الواهب لا يملكه الابنة جديده اه فقوله بغير إذن الواهب انه لو كان باذنه كان كنهه بنفسه ويحتمل
 انه أخذ الشارح من العبارة التي ذكرها أولاً عن الطحاوى وكان الشارح رأى أنه لا فرق بينهما وان
 كانت الالة التي ذكرها في الدرر لا تجري هنالكة على بان المانع الاشتغال بذلك الواهب فاذا أذن بالجذاذ
 والحصاد وفعل الموهوب له ذلك زال المانع بخارز الهبة وهنابقا المانع هو شبه الشيوخ فاذا زال باذن
 المالك زال المانع والله أعلم به فال في الحاشية ولو وهب زرعاً بدون الأرض أو ثمر بدون النخل وأمره بالحصاد
 والجذاذ ففعل الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالادن يصح في المجلس وبعده اه ومثله في الحاشية عن جامع
 الفتاوى وهو ظاهر ما فهمه الشارح أولاً قوله حيث لا يصح أصلاً أى سواء أفرزها وسلمها أولاً للدرر (قوله
 لانه معدوم) قال في الدرر لانه في حكم المعدوم وسره ان الحنطه استحالته وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعده
 الاستحالة هو عين أخرى على ما عرف في الغصب اه وأما الوصية فتجوز به هذه الاشياء لانه لا تجوز بالمعدوم كما
 ذكره العيني (قوله فلا يملك الابنة جديده) لانه بعد الاستحالة عين أخرى بخلاف المشاع لانه محل للملك الا
 انه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز درر ومخ (قوله وملك بالقبول) انما اشترط القبول لانه اذا لم يوجد
 كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز أن يقع الملك للموهوب له بغير رضاه
 فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا وهب عبده لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط
 القبول لان العبد ليس في يده حال الهبة وكان الموهوب له محتاجاً الى احداث قبض حتى يملك الهبة فاذا أقدم
 على القبض كان ذلك اقداً على القبول ورضاه منه بوقوع الملك له فيما يملكه (قوله بلا قبض) أى بأن يرجع
 الى الموضع الذي فيه العين ويقضى وقت يتسكن فيه من قبضها فهستافى (قوله لو الموهوب في يده الموهوب
 له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت في يده أمانة أو مضمونة لان قبض الامانة ينوب عن مثله
 لاعتن المضمون والمضمون ينوب عنهما والاصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وان
 اختلفا باب الاقوى عن الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب مضموناً في يده كالغصب والمرهون
 والمقبوض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان القبض فيه حقيقة وحكم فيبرأ عن الضمان بمجرد قول
 الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه ويده ثابتة في يده بطريق لودبعة
 فشكل لان يده يملكه المالك لكن لما لم يكن عاملاً للمالك بعد الهبة اعتبر يده الحقيقية زبلى * واعلم ان
 في قول الرياني فيبرأ عن الضمان اشارة الى أن العين المرهونة تكون مضمونة في يده الموهوب له بما لها أو قيمتها
 استرازا عما اذا كانت العين مضمونة بغيرها كالمبيع المضمون بالثمن وكل من المضمون بالدين فلا بد من
 قبض مستأنف بعد عقد الهبة ومضى وقت يتمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة لا أن هذا
 الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الواجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض
 المسحق بالهبة فلم يكن بد من تجريد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله لانه حاشية) أى حين ادخل عامل
 لنفسه أى بسبب وضع يده على ما يملكه (قوله والاصل أن القبض اذا تجانس) كأن كان عنده ودبعة وأعاره

حيث لا يصح أصلاً لانه
 معدوم فلا يملك الابنة
 جديده (وذلك بالقبول) بلا
 قبض جديده لو الموهوب في
 يده الموهوب له ولو بعصب
 أو أمانة لانه حينئذ عامل
 لنفسه والاصل ان القبضين
 اذا تجانس ناب أحدهما
 عن الآخر

قوله أنه لعله يقيد بأنه أو
 نحو ذلك

فإن كلاً القبضين قبض أمانة فيصح من غير قبض مستأنف أو غصب شيئاً فباعه المالك منه (قوله وإذا تغيرا) كأن غصبه منه وأخذته ثم وهبه منه (قوله ناب الأعلى عن الأدنى) أي ولا يحتاج إلى قبض فتاب المغصوب عن قبض الهبة لأن في الأعلى مثل ما في الأدنى وزاد وليس في الأدنى ما في الأدنى وكذا لو كان ممة مضافاً إليه بطريق البيع الفاسد لأنه قبض ضمان أما المبيع فاسد فإنه يملك بقبض الضمان كالمالك في يده مغصوباً ما قبل الشراء الفاسد ولا يقبض بقبض الأمانة لأن قبض الأمانة دون قبض الضمان فلا ينوب عنه (قوله لا عكسه) وهو أن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان كالمبيع والرهن فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لأنهما قبض أمانة ومع قبض الضمان يتعارفان لأنه قبض ضمان فلا ينوب الأول عنه كالمبيع الحيط ومثله في شرح الطحاوي لكن ليس على إطلاقه فإنه إذا كان مضموناً بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كالمستصفي ومثله في الزايد فلو باع من المودع استباح إلى قبض جديد وتماهى في العمادى فهستأني قال لا تقطع في مرقه والاصل في ذلك أن العين الموهوبة إذا كانت في يد الموهوب له أمانة كالوديعة والعارية ملكها بعهدة الهبة من غير تجديد قبض استحساناً لا قياساً وجه الاستحسان أن الهبة تقف صحتها على مجرد القبض فلا ينافى إلى قبض بصفة ومجرد القبض موجود عقب العقد فحقت الهبة ولا يشبه هذا ببيع الوديعة من هي في يده لأن البيع يقتضى مبيعاً مضموناً وقبض المودع عقب العقد قبض أمانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون إلا بالتخلية بينه وبين الوديعة وأما إذا كانت العين في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين إن كانت مضمونة بمثلها أو بقيمتها كالعين المعصوبة والمقبوضة على وجه السوم فإنه يملكه بالعقد ولا يحتاج إلى تجديد قبض وذلك لأن القبض الذي تقتضيه الهبة قد وجد وزاد وهو الضمان وذلك الضمان صح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ العاصب من ضمان مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو أن يرجع إلى الموضع الذي فيه العين ويضيق وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك لأن العين وإن كانت في يده مضمونة الآن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلم يكن بدم من تجديد قبض اهـ (قوله وهبة الخ) هو من إضافة المصدر إلى فاعله أي أن يهب من له الولاية على الطفل للطفل يتم بما قد ولا يفترق إلى القبض لأنه الذي يقبض له فكان قبضه كقبضه وصار كرهب لا تخريباً وكان الموهوب في يد الموهوب له فإنه لا يحتاج إلى قبض جديد كما مر قبيل هذه المسئلة (قوله في الجملة) أي وإن لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل أن يخرج به الولد الكبير فإن الهبة لا تتم إلا بقبضه ولو كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما وهب له عبده المحجور وإذا قبضه العبد ملكه المولى لأنه كدب عبده ط (قوله فدخل الأخ) الأولى نحو الأخ لما سيأتي من أن الأم والمائتة ممن يعوله لوفى بجرهما (قوله عند عدم الأب) لأن تصرفهم كان للضرورة ولا ضرورة مع حضوره والمراد بعدم الأب ما يعم العيبة المقطعة أفاده في البحر وأفاد المؤلف أن قبض غير الأب مشروط بشرطين عدم الأب وكون الصغير في عياله والظاهر أن القول الصحيح الآتي في أنه لا يشترط عدم الأب في الهبة صادرة من الأجنبي يأتي هنا والمراد بالأب من له ولاية التصرف في ماله ط (قوله تتم بالعقد) أي بالإيجاب فقط كما يشير إليه الشارح فلو أرسل العبد في حاجة أو كان آبقاً في دار الأسلام فوهبه من ابنه صحت ولو لم يرجع العبد حتى مات الأب لا يصير ميراثاً عن الأب تأثر خاتمة سكن يعكر على صحة الهبة في الآبق ما قدمناه من أنها لو سقطت أولوة فوهبها لرجل وساطة على قبضها وطامها فطلب وقبضها فالهبة باطلة لأن في قيامها وقت الطلب خطراً ووجهه أن الآبق في وجوده خطراً اللهم الآن يحكم على ما إذا علم وجوده وقت الهبة أو لأن يد المولى باقية عليه حكماً لقيام بدأهل الدار عليه فيمنع ظهور يده تملكهم أن تدخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يجز ذكره

وإذا تغيرا ناب الأعلى عن الأدنى لا عكسه وهبة من له ولاية على الطفل (في الجملة) وهو كل من يعوله فدخل الأخ والعم عند عدم الأب لوفى بعيالهم (تتم بالعقد)

الشرائح في باب استيلاء الكفار فتأمل وإذا ذهب أحد الأطفال ينبغي أن يشهد وهذا إذا علمه يشهد عليه
والاشهاد للحرز عن الجحود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض بزازية ويأتي قريدا (قوله لو الموهوب
معلوما) إذا أصبح غلبت الجحول كحقوقه شيئا من مال ويأتي في قوله وضعوا هذا بالخيانة بين يدي الصبي
الخ وهل يشترط فيه أن يكون محبوزا مقسوما كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لأجل تمام
القبض وهذا مقبوض لولي الهبة فلا يفتقر إلى ذلك الظاهر نعم لأن من أودع انسا مادارة الكبيرة وسلمه
اياها ثم وهبه نصفها فانها لا تصح الهبة مع أنها مقبوضة بيده وان كان قبضا غير كامل قال محمد رحمه الله تعالى
كل شيء وهبه لانه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد أن يعلم ما وهبه له
والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة تتم بالاعلام تاريخا بية (قوله وكان في يده أو يد مودعه) وكذا في يد
مستعيره لاستأجره وغاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه بشرائه فاسد بزازية قال الطحطاوي واحترز بما ذكر
أي كونه في يده أو يد مودعه عما إذا كانت في يد الغاصب من الولي أو المرتهن أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة
لعدم قبضه لأن قبضهم لانفسهم اه واستطهر الساتحاني انه إذا انقضت الاحارة أو أريد العصب تتم الهبة
كما تتم في نظائره (قوله والاصل ان كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لابنه الصغير اه ذخيرة وتاريخا بية
والاولى أن يقول ويكتفي بالإيجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو أحد أربعة) قال الشارح في كتاب المذون
عند قول المصنف وان أذن للصبي الذي يعقل البيع والشراء وليه الخ المراد بالولي ولي له التصرف في المال
وهو أبوه ثم وصي الاب ثم جده أبوايته ثم وصي جده ثم الولي ثم القاضي ووصى القاضي اه سري الدين
وتقدم أن الذي يتصرف في ماله تسعة الاب والحدوا قاضي ووصيهم ووصي وصيهم ومقتضاه أن قص
هو لا يجزى ما يوجب عن قبضه ثم رأيت صاحب الهندية نقله عن غاية البيان ط ومقبول الوكالة في الخصومة
(قوله وعدم عدمهم) ولو باعينة المقطعة (قوله تتم قبض من يعوله) لانه ولاية التصرف المانع لثبوت
يدهم عليه حتى لا يكون لهم برهم نزع من أيديهم فساكوا أحق بحفظه وتحصيل المال من ضرورات حفظه
أصروه في ثوته وما وسه ط (قوله ولو ملقطا) لانه ولاية التصرف المانع أيضا (قوله لو في حجرهما)
بالفتح والكسر والجمع يجوز صحاح وجوز الانسان حضه وهو مادون ابطه الى الكسح ومعنى كونه في حجره
أنه في كنفه ومنعته اه أبو السعود عن الجوى وفي الكشف الجرا الكف والترتبة ط (قوله والالا) أي
ان لم يكن في الحجر لا تتم قبضه وان كان ذارحهم محرمه منع (قوله يعقل الخصم) أي تحصيل المال
وهو بيان لتمييزه (قوله لانه في المانع المحض) أي لانه جسد في التصرف المانع الذي لا يحتتمل صررا
كالبالغ فينفذ نظرا له وجاز تصرف الولي له في هذه الحالة نظرا له أيضا حتى يفتح له سبب تحصيل المبلغ
بطريقين (قوله حتى لو وهب له أمي) فمن يسع على التقييد بقوله المانع أقول وكذا لو وهب له زوجه
لا يصح وفيه ان كان يشترى ذلك منه شيء فانه يصح قبوله ولا يردوان كل لا يشترى ويلزمه مؤثما مقل
ونفقه العمد فانه يرد في جامع الصغار للاستروشى (قوله لكن في البرجندی) استدراك على قوله وعند
عدمهم ح (قوله وطاهر القهستاني الخ) حيث قال كبحار قبض هبة الاجمعي لطفل ممن يربيه من الجلد
أو الاخ أو العم أو الام أو وصيه أو أجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان أبوه حاضرا في هذه الصور
على ما قالوا منهم من نفي الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حضرة الاب والاول اغتار في
المصهران انتهى وقل صاحب الهندية عن الحامية انه الصحيح وأنه يفتى عن الفتاوى الصغرى اه
والوصى كالأب والام كذلك لو أصبى في عياله ان وهب له أو وهب له تمام الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي
أب ولا جد ولا وصيهما وذكرنا صدر أن عدم الاب لقبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته
الصغيرة من رجل فزوجها تلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قب الراف وبعد البلوغ وفي التجريد
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلو أن الاب ووصيه والجد ووصيه غاب عيبة مقطعة جازة قض الذي

لو الموهوب معلوما وكان في
يده أو يد مودعه لان قبض
الولي ينوب عنه والاصل ان
كل عقد يتولاه الواحد
يكتفي فيه بالإيجاب (وان
وهب له أمي تتم قبض
وايه) وهو أحد أربعة
الاب ثم وصيه ثم الجد ثم
وصيه وان لم يكن في حجرهم
وعند عدمهم تتم قبض
من يعوله كعمه (وأمه
وأجبي) ولو ملقطا (لوفي
حجرهما) والالافوات
الولاية (وبقضاء لوميرا)
يعقل الخصم (ولو لمع
وجود أبيه) مجتبي لانه في
الذوق المحض كالبالغ حتى
لو وهب له أمي لا يقع له
وتلقاه مؤنته لم يصح قبوله
أشبهاه قلت لكن في
البرجندی اختلاف فيما لو
قبض من يعوله والأب
حاضر وقبل لا يجوز والصحيح
هو الجواز اه وطاهر
القهستاني ترجحه وعزاه
لفخر الاسلام وغيره على
خلاف ما اعتده المصنف في
تمرحه وعزاه للخلاصة

يتولاه ولا يجوز قبض شبيهه هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصبي في آله ولا سواء كان
 ذارحاً محرم أو أجنبياً وإن لم يكن واحداً من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يحرق قبض من لم
 يكن في آله برأيه قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تملك الأم وكل من يعول
 الصبي مع حضور الأب وقال بعض مشايخنا يجوز إذا كان في عيالهم كالزوجة وعنه احتراز في المتن بقوله في
 الصحيح انتهى وبذلك الزوج القبض لهم مع حضور الأب بخلاف الأم وكل من يعولها غـ بر الزوج فانهم
 لا يملكونه إلا بعد موت الأب أو غيبته غيبة مقطعة في الصحيح لأن تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفويض الأب
 ومع حضور الأب لا ضرورة جوهرية وإذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لأن
 التأخير إلى قدوم الغائب تفويت المنفعة للصغير فتنتقل الولاية إلى من يتولاه كفي الأسكاح ولا يجوز قبض
 غيره هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عيال القابض أو وجدهم مأمناً كالإخ والعمة والأم بدائع لمحصا ولو قبض
 له من هو في عياله مع حضور الأب قبل لا يجوز وقبيل يجوز وبه يفتي مشتمل الأحكام والصحيح هو الجواز
 كما لو قبض الزوج والأب حاضر خاتبة والفتوى على أنه يجوز استروشى وقد علمت أن الهداية والجواهر
 على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الأب وبه جزم صاحب البدائع وقاصيخان وغيره من
 أصحاب الفتاوى صححو اختلافه وهو تصحيح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حصره الأب وكن على ذلك كرمما
 قاله العلامة قاسم من أنه لا يعدل عن تصحيح قاصيخان لأنه أجل من يعتمد على تصحيحه فإنه فقيه النفس ولا سيما
 وفيه ما نفع للصغير وبشهادة صحة قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزاً ولو كان الأب حاصراً وأيضاً قد وجدت
 دلالة تفويض الأب أمور الصبي إلى من يعوله كما يأتي في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا
 القول ولا سيما وقد صحح بالغة الفتوى وهو كذا الفاظ التصحيح وطاهر كلام الشارح اختياره حيث نقل
 تصحيحه عن البرجندي مستند وكأعلى طاهر عبارة المصنف فتأمل عند الفتوى وانما كثرت من القول لأنه
 واقعة الفتوى وبعض هذه القول نقاتها من خط من لا على التمكن في اعتماد في عزها عليه فإنه ثمة ثبت رجه
 الله تعالى كذا بخط سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله لكن منه يحتمله) أي الجواز أي كون الأم
 والأجنبي لهم القبض مع وجود الأب بل يدعى الذي هو القبض مع خصوص الحضور لأن الحضور مرد
 من أفراد الوجود (قوله بوصول ولو) أي سبب بوصول قول المصنف ولو مع وجود أبيه (قوله بأمه والأجنبي)
 الجار متعلق بوصول يعنى يحتمله إذا وصل قول المتن ولو مع وجود أبيه بقوله وأم وأجنبي اه أي وبقبضه
 ولو مع وجود أبيه لكنه خلاف ظاهر المتن واختلاف ما أوضحه المصنف في شرحه بأن وصله أمها وبقبضه فقط
 منقطع عن قوله وأم وأجنبي (قوله أيضاً) أي كوصول بقوله ولو بميزا (قوله وصح رده) أي رد الصبي وانظر
 حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد ردوايه صح وهل يكره ذلك لأنه لا مصلحة فيه الظاهر
 نعم ط (قوله لها) أي للهبة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المحجور صحیح كافي رضى المقدسى حيث
 قال فيه وهب لعبد محجور ونحوه فالقبول والقبض له لا بد ذلك نافع للمولى والعبد مالك له كالاختطاب
 والمالك للمولى وكذا المكاتب لكن لا يملكه المولى انتهى قالت ولم يذكر الرد والظاهر أنه الرد وأطلق صحة
 القبول منه فشمهل ما إذا كان الأب حياً أو ميتاً كافي الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير شيئاً ليس له أن
 يرجع فيه وإيسر للأب التفويض اه وفي الخاتمة ويبين القاصى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب
 في هبته اه وهو مخالف لما تقدم عن المبسوط ويأتى في كلام الشارح عن الخاتمة وكذا في باب الرجوع
 في الهبة مع التحكم على ذلك وقيد بالهبة لأن المديون لو دفع ما عليه للصبي ومستهناً بحره لو دفع الإجرة إليه لا يصح
 وأما أنه لا تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ولا تتم قبضه وأشار باطلاً له إلى أن الموهوب له لو كان مديوناً
 للصغير تصح الهبة ويسقط الدين كفى الخاتمة (قوله حسنات الصبي له) أي في ثياب عليها وترفع درجاته
 إذا لدنوب عليه حتى تكفر بها وهذا هو المعتمد وقيل لوالديه وعليه فهل يتساويان أو لا أم الثلثان منه قيل

لكن منه يحتمله بوصول ولو
 بأمه والأجنبي أيضاً متل
 (وصح رده لها كقبوله)
 مرجعية وفيها حسنات
 الصبي له

وقيل (قوله ولا يويه) عبر بعضهم بوليده وهو أهم قال الاستروشي في جامع أسكاف الصغار حسنات الصبي قبل
 أن يجري عليه قلم له لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وهذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتفع
 المرء بعلم ولده بعد موته لما روى عن أنس بن مالك أنه قال من جله ما ينتفع به المرء بعد موته أن يترك ولداً علمه
 القرآن أو العلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء انتهى ومثله في كتاب الكراهية
 للعلاء ويؤيده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم
 ينتفع به أو ولد صالح يدعو له انتهى (قوله أجر التعليم) أي إن علمه برازية (قوله ونحوه) كالارشاد والتسبيب
 للوجود والبقاء كذا في المنع (قوله ويباح لوالديه) التقييدهم ما يخرج غيرهما (قوله من مأ كول وهب له)
 لأن الأهداء اليهما وذ كرا الصبي لاستصعاب الهدية هندية قال في التاترخانية روى عن محمد نفا أنه يباح وفي
 الذخيرة وأ كثر مشايخ بخارى على أنه لا يساح وفي دتاوى سمرة قنذا إذا هدى الفواكه للصغير يحل للأبوين
 الأكل منها إذا أريد بذلك الألوان لكن أهدي للصغير استصعاب الهدية انتهى فأت وبه يحصل التوفيق
 ويظهر ذلك بالقرائن وعليه ولا فرق بين المأ كول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله وقيل لا) قاله أ كثر
 أئمة بخارى (قوله وأما) أصله لصاحب الجبروت تبعه المصنف في منحه (قوله الحاجة) كنقر الوالدين وذلك
 على وجهين أما إن كان في المصروف احتاج لغيره أكل بغير شيء وإن كان في المصارف واحتاج إليه لا لعدم الطعام
 منه أكل بالقيمة كفي التاترخانية وذكره الحوى عن الحامية (قوله ما يصلح له) ككتاب الصبيان وكشيء
 يستعمله الصبيان مثل الصولح والكره فالهدية لا تصلح للصبي عادة هندية (قوله فالهدية له)
 الأولى أن يقول هو له (قوله والا) بأن كانت الهدية لا تصلح للصبي عمده كالدرهم والدينار هندية وكالحلوان
 ومناج البيت يطرأ إلى المهدى الخ فـ * (تدبيره) * في الفتاوى الحيرية سئل فيما اعتاده الناس في الأفراح
 والأعراس والرجوع من الحج من إعطاء لثياب والدرهم ينتظرون بدله عند ما يقع لهم في ذلك ما حكمه
 أحاب إن كان العرف شائعاً فيما بينهم أنهم يعطون ذلك لأحد وأبدله كاسكهم حكم القرض فاسده كما سده
 وصحبه كصحبته إذا معروف عرفاً كالمشروط شرطاً فيطالبه ويحبس عليه وإن كان العرف بخلاف ذلك بأن
 كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينتظرون في ذلك إلى إعطاء المدل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه ولا
 رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك ولا صل فيه أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً اه (قات) والعرف
 في لادامه مشترك نعم في بعض القرى يعدونه كالتقراض حتى أنهم في كل ولية يتعصرون الخياط يكتب لهم
 جميع ما يمدى فادفع المهدى وإليه يرجع المهدى إليه فترا الحليب فيهدى الأول للشاني ثم ما أهدي إليه
 (قوله أو من معارف الام) الأولى رماه أقاربها كفي الأب وبه صرح في البرازية (قوله دلائم) لأن
 التملك ههنا من الام عرفاً وههنا من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل
 به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهما أو أقاربها هل يقسم بينهما يرجع
 (قوله قاله صلى الله على أولاد) أي لا عبرة بهذا القول لأنهم اعتادوا إرادة بر الوالدين واتسرت بذلك هذه العادة
 تعطيها القدر الأبوين وهذا إذا لم يمكن استطلاع الحقيقة أم لو أمكن الاستحسان من المعطى والعبرة بما يسهل كما قال
 الشارح ولو قل أهديت الخ قال في الهدية عن الظهيرية وهذا كله إذا لم يقل المهدى شيئاً وتعد الرجوع
 إلى قوله أما إذا قال أهديت إلى الأب أو الأم أو الروح أو المرأة فالقول للمهدى اه (أقول) ولا يباح هذا
 قوله هدايا صلى الله عليه وسلم من أنه لا عبرة بهذا القول لأنهم اعتادوا بر الوالدين والتستر الخ أما هنا فأراد
 طهارة حقيقة الحلال بعبارة قوله لأنه هو المملك وهو أدري لمن وهب فاهم (قوله وكذا زفاف البت) أي
 وكذلك إن تزوجوا لم يوف البتة فأهدى الناس هداياهم على ما ذكرناه من التفصيل بأن كان من أقرباء
 الروح أو المرأة أو قل المهدى أهديت للروح أو المرأة كفي التاترخانية والراف بكسر الزاي مصدر ورففت
 المرأة أو زفها أو زفها اه فوج أسدى والمراد بالراف بعثها إلى يته فهستأى (قوله اتخذ لولاه) أي

ولا يويه أجر التعليم ونحوه
 ويباح لوالديه أن يأكل من
 مأ كول وهب له وقيل لا
 انتهى فأما أن غير
 المأ كول لا يباح لهما لا
 الحاجة * وضعوا هدايا
 الختان بين يدي الصبي فما
 يصلح له ككتاب الصبيان
 فالهدية له والأفان المهدى
 من أقرباء الأب أو معارفه
 فلا بد أن من معارف الام
 فلا بد قاله صلى الله على أولاد
 ولو قال أهديت للأب أو
 للأم فالقول له وكذا زفاف
 البت خلاصة وفيها اتخذ
 لولاه

الصغير وأما الكبير فلا بد من التسليم كما قدمنا مؤمله في جامع الفتاوى وأما التليذ فلو كبير فكذا ذلك ويملك الرجوع عن الهبة له لو أجنبيا مع الكراهة ويمكن جعل قوله ليس له ذلك عليه وظاهر ذلك ما أتى لوسيب دابته وقال هي لمن أخذها ليس له الرجوع (قوله أو التليذ) مسئلة التليذ مفروضة بعدم دفع الثياب اليه قال في الخاتمة اتخذ شيئا للتليذ فأق التليذ بعدم دفع اليه ان بين وقت الاتخاذ انه عار فممكنه الدفع الى غيره فانهم (قوله ليس له ذلك) أي بعدم دفع الثياب اليه قال في الهندية اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صار واهباله بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبير لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم اه قنية وهذا يفيد تفصيلا بين الولد الصغير والكبير فالأخذ يكتفي في الصغير بدون تسليم لافي الكبير فيحمل كلامه على الصغير وفي البرازية اتخذ لولده الصغير ثيابا عاكها وكذا الكبير بالتسليم وينظر الوجه في التليذ فان ذلك في حقه هبة وهي لا تتم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاتخاذ الا أن يجعل الاتخاذ في حقه على التسليم فانه اذا سلمه ثم هرب التليذ فليس له أن يعطيها لغيره وعصارة البرازية وكذا لو اتخذ للتليذ ثيابا فأبقى التليذ فأراد أن يدفعها لغيره وان أراد الاحتياط يبين وقت الاتخاذ انما عارية لممكنه الدفع الى غيره فقوله انما عارية يبين انها التسليم لان العارية لا تتحقق الا بالتسليم ط (قوله ما لم يبين الخ) قال في البحر وان أراد الاحتياط يبين انها عارية حتى يحكمه أن يدفع الى غيره اه وفي الحاوي الزاهدي ومنهم دفع لولده الصغير قرصا فأكل نصفه ثم أخذ منه ودفعه لآخر يضمن اذا كان دفعه لولده على وجه التمليل وادفعه على وجه الاباحة لا يضمن قال عرف به أن مجرد الدفع من الاب الى الصغير لا يكون عليه كالأمانة حسن اه بأمل (قوله وفي المبتنى الخ) عبارته كفي البحر من صرح لولده ثيابا قبل أن يولد بوضع عليها نحو المحففة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثم مات الولد لا تسكب الثياب ميراثا لم يقرأ أن الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه ملكها اذا لبسها كمن قال ان فلانا كان لابسا فها هو اقراره بخلاف ما اذا قال كان قاعدا على هذا الإسقاط أو ماتا عليه لا يكون مقراله بذلك اه وفي الهندية قال أبو القاسم ولوجه زنت المرأة لولدها الذي في بطونها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندى أن الثياب لها ما لم تقر المرأة أنها جعلته ماسكا للغير ألا ترى أنه لو كان الصبي مقدرا وعشر سنين أو نحو ذلك فبسطت له كل ليلة فراشا وبسطت عليه محففة أو لحافا لم يصير لولده ما لم تقل هذا لك كذلك هو وليس هذا بمنزلة ثياب البدن اه أي فانهم اتصوا بميراثها عنه اذا لبسها للعرف بالتمليل منه ويفرق بينهما وبين مسئلة الاتخاذ بأن هذه فمين سير ولد ومسئلة الاتخاذ فمين ولد ط (قوله يملكها بلبسها) هذا اذا كانت مهية فتمتد الاب ودفعها لولده أما لو قطعها لخطاط له فاب الولد يملكها بمجرد القطع لكن يشكل على ذلك ما قدمناه عن الحاوي الزاهدي (قوله بخلاف نحو محففة ووسادة) لا العرف أن الثياب تملك للولد بخلاف أثاث المنزل فانه باق على ملك الاب أو الام وان انتفع به الاولاد (أقول) والعرف في ديارمان أهل الام يمينون للولد السرير وفرشه وليس الولد اذا ولد ألبسوه الثياب ووضعوه في السرير المفروش وهذا لا شك في كونه للولد كما عليه العادة في بكرهافيورث ذلك عنه اذ مات (قوله لانما عمل القاب) وذلك غير مقدور له يدل عليه حديث القسم اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توفاني شيئا فملك ولا أملك والمراد بما لا يملك المحبة (قوله وكذا في العطايا) ويكره ذلك عند تساويهم في الدرجة كفي المنع والهبة أما عدم التساوي كما اذا كان أحدهم مشاعرا بالعلم لا بالسب لا بأس أن يعضله على غيره كفي الملتقط أي ولا يكره وفي المنع روى عن الامام أنه لا بأس به اذا كان لتفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خرابة المفتين ان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معياله في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقا فأراد أن يصرف ماله الى وجود الحسير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه اه أي للولد وعاله في البرازية بالعهلة المذكورة (قوله اذالم يقصده الاصرار) أي فلا بأس بالتفضيل ومع قصده لا بأس بالمساواة ولا تجوز الزيادة رمل (قوله وان قصده) مصدر قصده وعادة المنع وان قصده الاصرار وهكذا رأيت في الخاتمة

أول تليذ ثيابا ثم أراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انما عارية وفي المبتنى ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو محففة ووسادة وفي الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانما عمل القلب وكذا في العطايا اذالم يقصده الاصرار وان قصده يسوي بينهم يعطى البنات كالبن هذا الثاني

(قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التخصيف بين الذكرو الأنثى أفضل من التثليث الذى هو قول محمد بن علي قال فى البرازية الأفضل فى هبة البنت والابن التثليث كالميراث وعند الأئمة التخصيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه مجاز فضاء وهو آثم نص عليه محمد اه فأنت ترى نص البرازية خاليا عن قصد الاضرار وقال فى الخانية ولو وهب رجل شيئا لولده فى الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض فى ذلك لاروا به لهذا فى الأصل عن أصحابنا وروى عن الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كان التفضيل له لزيادة فضل فى الدين وإن كانا سواء يكره وروى الملعون عن أبي يوسف أنه لا بأس به إذا لم يقصد به الاضرار وإن قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله يعطى لأن كرضع ما يعطى للأنثى والفتوى على قول أبي يوسف (قوله كل المال للولد) أى وقصد حرمان بقية الورثة كهيئة ذلك فبين ترك بنتا وخاف مشاركة العاصب (قوله جاز) أى صح لا ينقض وفى بعض المذهب يرد عليه قصدته ويجعل متروكه ميراثا لكل الورثة ط (قوله ولو به عوض) أى ولو كانت الهبة بعوض جاء للصلى قبل أو يحصل بعد وظاهره ولو العوض أكثر وأجازها محمد بعوض مساو كأي كرا خرابا بالآتى (قوله ويبيع القاصى الخ) لأنه من المصلحة للصلى وهذا مخالف لما فى المبسوط ونصه وهب للصغير شيئا ليس له أب يرجع فيه وأيسر للاب التعويض اه وفى المدية وهب للصغير فعوض الاب من مال الابن لا يجوز ولذا لم يجوز للواهب أب يرجع ومبعض السراجية وهب للصغير لا يملك الرجوع وقبل هذا إذا نوى الصدقة اه (أقول) لكن فى البرازية وهب للصغير فعوض أبوه من ماله لا يجوز وإن عوض فالواهب الرجوع لطلان التعويض اه وقوله من ماله أى مال الصغير فلو من مال الاب مع ماله فى الباب الآتى من صحة التعويض من الاجنى وعليه فتعين حل عدم الرجوع فيما إذا عوض الاب أو الاجنبي من مالههما أو كل نوى الواهب عدم الاعطاء الصدقة فتأمل قال ط وانظر ما حكمه وإن نظرنا الى ما علمناه كان واجبا ما يتقن الرجوع وكان لاب ونحوه فى حكم القاصى ويحرم (قوله ولو قبض زوج الصغيرة) سواء كانت ممن يجامع مثلها أولا فى الصحيح بحر (قوله فاقبض لها) لا لزوجه أو لآلها بحر (قوله ما وهب لها) احترازه عن ديونها فلا يملك قبضها مطلقا بحر (قوله ليا بتمه) لأنه فوض أمورها اليه دلالة قال الشافعى لأنه حينئذ له عليها ولاية لكونه يعولها وفى الحديث شرط بعض أصحابنا أن تكون يجامع مثلها والصحيح أنه إذا كان يعولها صح قبضها لها سواء كان يجامع مثلها أولا لان المازفة اليه أقام الاب لروح مقام نفسه فى حقها وحفظ ماله وقبض الهبة من باب الحفظ اه (قوله فصحب قبض الاب كقبضها عميرة) تعريض على العلة لأن المأب إذا كان ذلك قبض ذلك فلاصيل أولى وقيد به لأن الام وكل من يعولها لا يملك قبض القاضى لان عدمه وإن الاب أرغبته فقبضه مطلقا لأن تصرف هؤلاء لا ينافى فقبض الاب ولا ضرر ورتبة الحضور من تقدم الموقوف أن الصحيح جواز قبض من يعوله مع عدم عينة الاب وبه جزم فى البدائع وان فاضحان وغيره صححوا الجواز كقبض الزوج والاب حاصروا الفتوى عليه لاسيما وفيه دفع للصغير والحاصل أنه اختلاف الصحيح فى هذه المسئلة كما سمعت لكن لا يعدل عن الصحيح كما سيجوز والانه فقيه النفس (قوله لعدم الولاية) أى الاستيلاء عليها بالمعنى لأن ولايته عليها انحصار كون بالدخول لانه تصرفه يرد فى يدها فى تصرفه عادة وإن لم يكن له عليها ولاية شرعية فإنه لا تصرف فى ماله أو ما يقبض هبتها بعد الدخول نيابة عن الاب وقول الرابعى لانه يعولها أى يدخلها فى عياله بالاعمال وتكون تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قولنا روحه لعدم الولاية أى قل الرفاه فأدوم أن له الولاية بعده قال فى الهدية ولو كانت الصغيرة فى عيال الحد أو الاخ والام أو أعم وهب لها هبة فقبض الزوج حاز كذا فى التاتر حامية قال أدركت لم يجز قبض الاب ولا الروح عنها إلا بدونها كذا فى الجوهرية * صهيردى عيال أجنى عليها وضأبها والاب غائب يبيع الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا

وعليه الفتوى ولو وهب فى ماله كل المال للولد جازوا ثم وفيها لا يجوز أن يبيع شيئا من مال طفله ولو به عوض لأنها تبرع ابتداء وفيها ويبيع القاصى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب فى هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) أما البالغة فالقبض لها (بعد الزفاف ما وهب لها ص) قبضه ولو بحضرة الاب فى الصحيح لنيابته عنه فصحب قبض الاب كقبضها عميرة (وقوله) أى الزفاف (لا) يصح لعدم الولاية

الصغرى الجدية ولو كان الصغرى في عبال الجدة أو الاخ أو الام أو العم فهو هبة هبة فقبض الهبة من كان الصغرى
عباله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضيان وبه يفتى هكذا في الفتاوى
الصغرى اه (قوله وهب اثنان دارا) المراد بهما ما يسمى (قوله لعدم الشيوخ) لانهم اسلموا حلة
وهو قد قبضها حلة فلا شيوخ بحر وفيه اشعار بأن هبة الاثنين للاثنتين لا تجوز كياتي (قوله وبقلبه)
وهو هبة واحد من اثنين (قوله الكبيرين) أي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كياتي (قوله
لا عند الشيوخ) هذا اذا لم يبين نصيب كل واحد منهما أما اذا بين مات فاللهذا ثلثها واولها هذا ثلثها واولها هذا
نصفها واولها نصفها لا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه بحر نظرا الى انه عقد واحد فلا
شيوخ كما اذاهن من رجلين اه داماد وقوله للشيوخ أي لانه هبة النصف من كل واحد منهما بدليل انه
لو قبل أحدهما فيما يقسم صحت في حصته دون الآخر علم أنهم معاقدان (قوله كالبيت) أي الصغرى الذي
لا يمكن أن يصير بيتين (قوله قيد بالكبيرين) الا في عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغرى
والكبير والصغرى عند أبي حنيفة وقد تبع الشارح والمصنف البحر في عبارة وطاهرها أنهم مالو كما يصير
في عباله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهما الا على قوله كما صرح به في الحاشية
فراجع ان شئت وأصل الوهم أن صاحب المتقي ذكر الحكم في مسألة الاثنين الصغرى والكبرى غير مضاف
الى أحد فتوهم أنه قول الكل ولو كان كذلك لبطال اطلاق المتن في قوله لا عكسه تأمل اه (أقول) نص
عبارة الحاشية هكذا ولو وهب دار الاثنين له أحدهما صغرى في عباله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف
مالو وهب من كبيرين وسلم اليهما حلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشيوخ
لا وقت العقد ولا وقت القبض وأما اذا كان أحدهما صغرى فالكبرى وهب بصير الاب قابضة الصغرى فيمكن
الشيوخ وقت القبض اه وأنت تخير بان اظهر الفرق بين المسألتين وهي على قول صاحبي القائلين
يجوزها للكبرى من مع موافقتهما الامام بعدم جوازها للكبرى وصغرى بدليل قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل
فالمسألة الكبرى والصغرى مبنية على قولهما فقط فخاصة صاحب البحر من عبارة صاحب المتقي انها
قول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتن لا تنافيها كالاتي على نبيه نعم اذا قلنا اذا كان الولدان صغرى
تجوز الهبة يكون مخالفا لاطلاق المتن عدم جواز هبة واحد من اثنين ولكن اذا تأمل الفقيه في علة عدم
الجواز على قول الامام وهي تحقق الشيوخ يحجز بتقييد كلام المتن بعير ما اذا كانا صغرى لان الاب اذا
وهب منهما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبيرا فان قبض الكبير يتأخر
عن العقد فيحقق الشيوخ عند قبضه كما صرح عن الحاشية وعبارة البرازية أوضح في افادة المراد حيث قال لان
هبة الصغرى منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فيسقط هبة
الصغرى فيمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها لهما اه أي فاذا اسلمها الى الكبير أو لا
ثم وهبها لهما تحقق القبضان معا وقت العقد فلم يتمكن الشيوخ ومقتضاه لو سلمها للكبرى من ثم وهبها لهما
تصح فراجع فظهر أن الاولى عدم هذا القيد لانه لا يفيد الاشارة الى خلافهما فكان الاولى أن لا يذكره
لانه لا فرق بين الكبيرين والصغرى والكبرى والصغرى ويقول اطلق الاثنين فأداه لا فرق بين أن يكونا
كبيرين أو صغرى أو أحدهما كبيرا والاخر صغرى في الاولى خلافا لما تأمل قال في الهندية وكل
ما يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اه (قوله وصغرى في عبال الكبير)
صوابه في عبال الواهب كيدل عليه كلام البحر وغيره والذي في البحر والمخر الصغرى في عباله وعلاها تبعها
للحبيب بأنه حين وهب صار قابضة الصغرى فبقي النصف الآخر شائعا اه وهذا يدل على أن الصغرى في
عباله يرجع الى الواهب خلافا لما تفيد عبارة المؤلف وهذه العلة تعال في المسألة المذكورة بعد (قوله لم يجز
اتفاقا) لتفرق القبض لا الصغرى تتم هبته بقول أبيه وهبته وينوب قبضه عن قبض الصغرى فبقي نصيب

(وهب انسان دار الواحد
صح) لعدم الشيوخ
(وبقبله) لكبيرين (لا)
عذره للشيوخ فيما يحتمل
القسمه أما ما لا يحتملها
كالكثير فيهم اتفاقا قد
يكبيرين لانه لو هب لكبير
وصغير في عيال الكبير أو
لأبنيه صغير وكبير لم يجر
اتفاقا وقد نال الهمة

الكبير شائعا فلا يصح واذا لم تصح الهبة للكبير لم تصح للصغير ايضا لانهم الوصفت لكاتب هبة مشاع و به قد
 تبين ان هبة الاب لابنه يشترط فيها الاقرار والالصحت الهبة للصغير و افادتها للصغيرين تصح لعدم المراجعة
 لسبق قبض أحدهما و حيث اتحدوا لهما فلا شيوخ في قبضه ويؤيده قول الخاتبة دارى هذه لولد الى الاصغر
 يكون باطلا لانها هبة فادالم بين الاولاد كان باطلا اه فافادته لوبين صح ولا يرد على ما سرقوله من الخزانة
 ولو تصدق بداره على ولد له صغير بن لم يجوز لانه يخالف لما في المتن والشروح من قولهم ان الهبة لمن له
 عليه ولاية تتم بالعقد سائحتان بزيادة وفي التاتر خاتبة عن التتمة * سئل عمر النسي عن امرأ ولادة أت يفتسمو
 أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فافتسموها وراضوا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج
 الى أن يقول لهم الاب ملكتكم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا المصيب المخرقة قال
 وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمه وفي تحييس الناصري ولو وهب دار الابن للصغيره
 اشترى بها أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لروايت لو دفع الى ابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للابن اذا دلت
 دلالة على التملك اه وفيها سئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقبل
 الاب قال أنا في هذه المسئلة واقف فيحتمل الجواز كما كان له عبد عند رجل وديعة فأبقى العبد ووهبه مولاه
 من المودع فانه يجوز * وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الايثوبه تأخذ وفي
 العتبية وهو المختار اه (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن من هبات حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل
 واحد منهما كمالا لاشيوع فيه ألا ترى انه لو قضى دين أحدهما بقى كله في يد الآخر اه زيلعي (قوله
 والاجارة من اثنين اتفقا) بان قال أحرف الدار منكم كجاء بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه ككأنه
 أربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مر فيما اذا كان كله بينهما أو أحرا أحدهما الصغير من
 أجنى انه يجوز في رواية لابي رواية الى أن قال وأت على علم من اطلاق المتن فاطبة فساد اجارة المشاع الا
 من التملك واطلاق بعضهم حكمتهم اثنى محمول على حالة الاجال حامدية لمخاومته في الخيرية ويأت
 في الاجارة (قوله واذا تصدق الخ) هذه عبارة الجامع الصغير (قوله يراد به اوجه الله تعالى) والفقيهان يريان
 (قوله وهو) أي الله سبحانه وتعالى جلت عظمته (قوله واحد) أي لاثني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله
 بل هو أحد فرد صمد (قوله ولا شيوخ) أشار بنى الشيوخ في هذه الصورة الى أب الشيوخ اذا تحقق في
 الصدقة يفسدها لانها كاللهبة في ذلك كسببى أو اخر الباب الآتى فاذا تصدق ببعض ما يحتمل القسمة
 على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوخ بخلاف التصديق بكا على فقيرين لما علمت من عدم الشيوخ قال في
 المضمرات ولو قال وهبت من هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة لاجتماع ترخاينة لكن قال بعد
 وفي الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا في الصدقة على غنيين والاطهر أن في المسئلة روايتين اه قال
 في البحر وصح في الرواية ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وتدعى بما قدمناه من المراء
 من نفي الصحة هما نفي الملك ولو قسمها أو سلمها صحت وما كانها كالا ينفى والله تعالى أعلم اه وفي الجوهر هذا
 هو الصحيح يعني خلافا لهما في نحو برهما الهبة والصدقة للعنيين أيضا (قوله للعنيين) أي لا تجوز الصدقة
 بعشرة دراهم أو هبته العنيين وهذا قوله وقال لا تجوز في الاصل أن الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عند وفي الصدقة
 عنه روايتان خاتبة (قوله هبة) قال في البحر والصدقة على العنى يجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن
 الصدقة لان بينهما اتصالا معنو ياب هو أن كل واحد منهما ما تملك بعير بدل فيجوز استعادة أحدهما للآخر
 فالهبة للفقير لا تجوز الرجوع والصدقة على العنى تجوز الرجوع (قوله للشيوخ) لان الهبة لهما يراد ان
 هما وهما اثنان فصل الشيوخ (قوله أى لا تملك) فالمراد من نفي الصحة في الملك على هذا الوجه أفاده في البحر
 وقد علمت أنهم ما قولان الاول أنهم ما صححة ولا تنفيذ الملكة الى القسمة والثاني انه افاسدة وهو المنقوبه وقد علم أن
 المفتى به أن الصدقة تثبت بالقبض وهو مبني على ما قدمناه من ترجيحهم وكيم يفسر أحد القولين بالآخر مأمورا

لجواز الرهن والاجارة من
 اثنين اتفقا (واذا تصدق
 بعشرة) دراهم (أو وهبها
 لفقيرين صح) لان الهبة
 للفقير صدقة والصدقة يراد
 بها وجه الله تعالى وهو واحد
 فلا شيوخ (للعنيين) لان
 الصدقة على العنى هبة فلا
 تصح للشيوخ أى لا تملك
 حتى لو قسمها أو سلمها صح
 * (فردع) * وهب لرجلين

قال في البحر عند قوله والصدقة كالهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم فان قلت قدم أن الصدقة
للفقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقيرين قات المراد ههنا من المشاع أن يهب
بعضه لواحد فقط فينتد هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا يشوبه كالتقدم اه (قوله
دروهما) قال في الهندية ولو وهب درهما صبيحان رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار الصحيح فالوا
ينبغي أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في قاضخان (قوله ان صبيحان) لانه هبة مشاع لا يقسم (قوله
لكونه في حكم العروض) هذا اذا لم تكن أثما نارائجة أما اذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل
(قوله ان استويا) أي وزا وجوده خاتبة (قوله لم يجز) لانهما اذا استويا وزا وجوده تكون هبة المشاع
فيما يحتمل القسمة لانه لا يجبر على القسمة منح (قوله وان اختلفا) بان كان أحدهما أثملا أو أجود هندية
وظاهره ان هذا التفصيل يجري فيما لو قال له وهبت لك أحدهما ما وجهه في الهندية وعزا الى الخاتبة
قاصرا على ما اذا قال نصفهما لك أما اذا قال أحدهما لك هبة لم يجز سواء كانا سواء أو مختلفين اه ولعله
لانهما اذا كانا سواء كانا يحتمل القسمة وان كانا مختلفين فالجهاالة والحاصل ان الهبة في الاولين
تناولت أحدهما أما في قوله أحدهما فظاهر وأما في قوله نصفهما لانه تجري فيه القسمة جبرا باتحاد الجنس
فيكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تناولت قدر دروهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة
فيجوز وان كلام الشارح بقوله وان اختلفا جاز تخالف لما في الخاتبة كما علمت فإنه ذكر هذا التفصيل فيما اذا
قال نصفهما ثم قال وان قال أحدهما لك هبة لم يجز سواء كانا سواء أو مختلفين قال في منية المفتي دفع ثوبين الى
رجلين فقال أيهما شئت فهو لك والآخر لفلان فان بين الذي له قبل أن يفرق جاز والاولا (قوله ولذا) أي
لكونه مشاع لا يقسم (قوله جاز) هذا يفيد ان المراد بقوله سابقا أو نصفهما واحد منهما لا نصف كل والا فلا
فرق بينه وبين الثالث في الشيوخ بخلاف جملة على ان المراد أحدهما فإنه مجهول ولا يصح (قوله مطلقا) أي
مستويين أو مختلفين منح (قوله يدل الخ) هذه الدلالة غير ظاهرة إذ لا يلزم من كون الخاطئ بين الدارين كون
سقف الواهب عليه ولا كون البيت من الدار اختلاطه بحيطان الدار تأمل قال ط فهذا يدل أي من حيث
الاطلاق والا فلا صراحة في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاختلاط اذا وهب نصيبا له في حائط أو
طريق أو حمام وسمى ساطعه على القبض فهي جائزة كلو وهب بيته لا يخرج جميع حدوده وحقوقه
مقسوما مفرغا بقضه الموهوب له باذن الواهب لكن حجر البيت مشترك بيده وبين آخر جازاه وفي الذخيرة
هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابض الها حتى
يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضا لها كما في متفرقات التارخانية وقد مننا
نحوه عن حاشية الفصولين للملح وسأقي تمامه فريبا (قوله لا يمنع هبة الهبة) المراد لا يمنع تمامها اذا قبضها
كذلك ط قال سيدي الوالد في تنقيحه في جواب سؤال حاصله اذا وهبت امرأة من أولادها حصه من بناء
طاحونة هل تصح أم لا جواب أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في الاعتبار
لكن في هذه المسئلة هبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا ساطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا يجوز
هبة البناء دون العرصة اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دون الزرع أو نخل فيها
ثمر دونه أي دون الثمر اذا أمره أي الموهوب له بالحصاد في الزرع والجذاذ في الثمر لان المانع للجواز الاشتغال
بذلك المولى فاذا أذن المولى في النقض والحصاد والجذاذ فعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اه ونقله
في المنع عنها وأقره * وأقنى المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان في يد عمارة قائمة
في أرض الغير فذلك زيد العمارة المذكورة لزوجته ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح
أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح فليست في مسئلتها هل ساطته على نقضه أم لا عند ذلك يظهر الجواب
والله أعلم بالصواب * قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك

دروهما ان صبيحان
منشوشا لانه مما يقسم
لكونه في حكم العروض
* مع درهما فقال لرجل
وهبت لك أحدهما أو
نصفهما ان استويا لم يجز
وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يقسم ولذا لو وهب ثلثهما
جاز مطلقا * تجوز هبة حائط
بين داره ودار جاره لجارته
وهبة البيت من الدار فهذا
يدل على كون سقف الواهب
على الحائط واختلاط
البيت بحيطان الدار لا يمنع
هبة الهبة بجنتي

للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوما إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون متميزا عن غيره
الموهوب ولا يكون متصفا بالاشغول لا بنفسه الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو
عكسه أو نخل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع
للموهوب كذا في النهاية اهـ وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الأرض يجوز يحمل إطلاقه على ما إذا
أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفنى مفتي الروم على أفندي يعقضي
إطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كافي فأنواع التركة الشبهة والله أعلم (أقول) وما في البرازية نقل
مثله في نور العين عن المنية ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الأرض جائزة ولو وهب
لرجل نخلة وهي فائقة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها إليه اهـ هذا والموافق للمتون ما مر عن الدرر
أقول الكنز وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم ويظهر لي التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر
لا تصح إلا إذا ساعط الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا تملك إلا إذا أذن له الواهب بالنقض ونقضه لأنه بعد
النقض صار محوزا مسلما ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وإن لم يقدر المالك وحينئذ فلا تنافي بين
الكلامين اهـ مختصرا ونظام تحقيقه ثم فراجعوا والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

(باب الرجوع في الهبة)

(صح الرجوع فيها بعد
القبض) أما قبله فلم تتم

بمعنى الموهوب لأن الرجوع إنما يكون في حق الأعيان لا في حق الأقوال ولو وهب الدين من غير من عليه
الدين وسلطه على قبضه وقبل قبضه له الرجوع لأن الهبة هبة تملك لا إسقاط جوى بخلاف هبة ممن هو
عليه فلا رجوع فيها لأنها إسقاط والساقط لا يعود درمتمنى ويصح الرجوع فيها كالأو وبعضا لما تنق
ولا يمنع الشئ من كونه هبة بعد إسقاط أحدهما الرجوع وأطلق في الرجوع في الهبة فأنصرف إلى الأعيان فلا
رجوع في هبة الدين للمدّون بعد القبول بخلافه لكونه إسقاطا جوى وسيأتى آخر الفصل عند
الكلام على النظم عبارة الجبر وإنه اشتبه عليه الرجوع فتأمل وفي الجبر لا يخفى حسن تأخير هذا
الباب ودخل في الهبة الهدية فإن لله هدي الرجوع كافي المذبة وغيرها درمتمنى وأخرج بالهبة الصدقة
أي للفقر فإنه لا يصح الرجوع فيها لأن القصد منها الثواب وقد حصل جوى والمراد بالهبة ما كان هبة
لغيره ولو كانت لفقر فلا رجوع لأنها صدقة شريكية (قوله صح الرجوع فيها) أي في الهبة الصحيحة
بعد القبض وأشار بذلك الصلح دون الجواز إلى أنه يكره الرجوع فيها كإيأتى وإنما صح لقوله عليه الصلاة
والسلام الواهب أحق به منه ما لم يشأ أي يعقوض وقال الشافعي لا يصح إلا في هبة الوالد لولده لقوله عليه
الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد فيما وهب لولده ونحن نقول المراد في الاستبداد في
الرجوع والملك الحاجة وفي المقدس لا ينبغي أن يشتري الواهب الموهوب من الموهوب له لأنه يستحق فيأخذ
بأقل من قيمته اهـ وقد سمعنا أن بعض قضاة الزمان السابق كان لا يشتري من بعض أهل صلاته خوف المراجعة
بخلاف بعض قضاة زماننا فإنهم متى أمكهم الشراء بأنفسهم لا يعدلون عنه ليأخذوا الكثير بالقليل للمراجعة
والخوف بل بعضهم له مكس على الباعين قال في الهدية والخط الرجوع رجعت في هبتي أو أرتجعتها أو
رددتها إلى ملكي أو أبطلتها أو نقضتها فإن لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعتق العبد الموهوب أو
دبوه لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوضغ الثوب أو خيط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال إذا جاء رأس
الشهر فقد أرتجعتها لم يصح كذا في الجوهر النيرة اهـ وفيها يجب أن يعلم بأن الهبة أنواع هبة لذى رحم محرم
وهبة لأجنبي أو لذى رحم ليس بمحرم أو لمحرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك للواهب حق الرجوع قبل
التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاصرا أو غائبا أو أذن له في قبضه أو لم يأذن له كذا في البسوط وبعد التسليم
ليس له حق الرجوع في ذي الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الآن بعد التسليم لا ينفرد الواهب
بالرجوع بل يحتاج فيه إلى القضاء أو الرضا وقبل التسليم ينفرد الواهب بذلك كذا في الذخيرة (قوله فلم تتم

الهبة) يعني لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يسمى رجوعا لان الهبة لم تتم فلم يخرج
 الموهوب عن ملكه واهبه فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجين وغير ذلك والظاهر انها
 لا تخلو عن الكراهة لانها لا تنزل عن الوعد بل هي فوقه (قوله مع انتفاع مانعه الاثنى) المشار اليه بدمع خرقه
 (قوله وان كره تحريما) به هذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو
 يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كتل الكلب يأكل فاذا
 شبع قاء ثم عاد في فيه وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها اه فبالثاني
 ثبت الرجوع وبالأول ثبتت كراهة التحريم ويثبت بضم الياء التحنية وفتح المثناة مضارع مجهول مجزوم من
 أناب يشيب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحديث الاول أن الواهب لا ينفرد
 بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا والد اذا احتاج الى ذلك فانه ينفرد بالاخذ لحاجته أى للانفاق وسمى ذلك
 رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج له
 الاخذ من مال ابنه ولو غائب او لم يتجمل لا يجوز له الاخذ اه ملخصا ط أو المراد أنه لا يحل الرجوع بطريق
 الديانة والمروءة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيد شعبان
 وجاره الى جنبه ط أو أى لا يليق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم نهاية وقال الزياهي بعد
 ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على أننا نسلم ان الحديث الذي رواه ينافى الرجوع لانه خبر عن فحبه فعناه
 أنه لا يليق به أن يرجع فيه الا الواهب فيما يملكه ولولده ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله
 عليه الصلاة والسلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يليق به أن يكذب أو يزني وهو مؤمن لأنه ينافى صفة
 الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أقبح فكذا هذا الخ أى قبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه
 من الرجوع وبمذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في ظاهر مذهبه عزى زاده (قوله وقيل تنزيها)
 أخذ من قول المبسوط انه غير مستحب ولا دلالة فيه على أن الكراهة للتنزيه فان المكروه تحريما والحرام
 غير مستحب وقول الزياهي الرجوع قبيح صريح في أن الكراهة للتحريم اذ لا يقال للمكروه تنزيها فبيح لانه
 من قبيل المباح أو قريب منه قال في المنع وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدي والحسدادي وكثير من
 الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التحريم قال في الفتاوى الغياثية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها
 ويصح كذا في التارخانية انتهى ودليل الكراهة التحريمية خاص من السنة وهو الحديث المتقدم وروى
 الكرخي عن أصحابنا أنه حرام (قوله فلا يسقط الخ) علم من هذا أن الاسقاط لا يكون في كل حق فان
 بعض الحق لا تسقط وان أسقطها صاحبها كهذا الحق كفى البزاية فهو نسيب الميراث والاستحقاق في
 الوقف يثبت جبرا فلا يسقط بالاسقاط (قوله وكان عوضا الخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط
 لا جبرا ولا بعوض وانما يسقط الرجوع بجعل العوض عوضا عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من
 الرجوع كما يأتي في المواضع (قوله لكن سيجي) أى نقلا عن المجتبى وسبق قول الشاويح انه لم يرم من صرح به
 غيره وان فروع المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان أن ما تفرد به الزاهدي لا يعول عليه مع أن كلاً
 مؤول بان العوض اذا لم ينص عليه أنه عوض عنها لا يكون مانعا من الرجوع ويكون لكل من الواهبين أن
 يرجع في هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشروطا في العقد أى عقد التعويض ولذا قال بعده فاما اذا عوضه
 بعده فلا وهى هبة مبتدأ وهذا قد صرحوا به انه عند عدم التصريح بالتعويض لكل منهما أن يرجع
 فتوافق عبارة المجتبى بقية نصوص الفقهاء وظاهر كلام الحير الزملى والخير بن الياس في كتابهما على منع
 العفار تسليم ما في المجتبى من هذا الشرط وقد علمت انه بهذا المعنى غير مسلم له لا طلاق المنون والشرع
 والفتاوى صحة التعويض من غير اشتراط في عقد الهبة فية معي تحطته لولم يحل العقد على عقد العوض كما
 سمعت وهذا لا يمنع منه ظاهر عبارة المجتبى قال في المح بعد نقل عبارة الجوهرية وهو مخالف لما وقع في المجتبى

الهبة (مع انتفاء مانعه)
 الاثنى (وان كره) الرجوع
 تحريما وقيل تنزيها
 ولومع اسقاط حقه من
 الرجوع فلا يسقط باسقاطه
 خاتمة وفي الجواهر لا يصح
 الا برأى عن الرجوع ولو
 صالحه من حق الرجوع
 على شيء صح وكان عوضا
 عن الهبة لكن سيجي

معنى يالى شرح القدوري من قوله انما يسقط الرجوع اذا كان مشروطا في العقد فاما اذا عوذه بمعه فلا
وهي مبدء مبدأة قال الرمي وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى اذ ما في الجواهر صلح عن حق
الرجوع نصا وقد صرح الصلح فلم يسقطه ضمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد افسدكم من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت
قصد ا وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعتراض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مسألة أخرى فتأمل (قوله
اشترطه) أي العوض لكن سيجيء البحث في هذا الاشتراط (قوله ويمنع الرجوع) أي ومنع الرجوع
في الهبة الموانع الآتية تفصيلها (قوله حروف دمع خرقه) أي منحوتها أي مرموزها قبل هو من نظم الامام
النسفي وقيل لغيره درمنتي قال البرجندي هذا التركيب لمجرد الضبط وليس معه معنى يعتد به اه
وغاية ما يتكفله أن يكون دمع خرقه فاعل يمنع وفي الصحاح خرقته بهم بالنبل أصبتهم بها اه فالمعنى أصابه
دمع وفي الدرر الخرق الطعن والخارق السنن فكانت شبه الدمع بالسنن اه وهذا وما قبله ينفذ
تنوين دمع وان خرق فعل ماض والهاء ضمير يرجع الى الشخص قال القهستاني والمعنى التركيبي أن دمع
لكثرته كأن أطرافه نصول تجرح وجهه وله ضوابط أخر كخرق قدمه أي تخاف ودق عز خرقه دمع وزعق
خدمه أي صاح وفي القهستاني عن العمادى أنه يصح الرجوع في الفاسدة وان وجد أحد الموانع لان
المقوض منها مضمون بعد الهلاك وله لرجوع قبله اه فالمانع انما هو في الصحة ط والنظام المنسوب
للنسفي هو بيت مفرد وهو

ويمنع الرجوع في فعل الهبة * بأصاحي حروف دمع خرقه
قال الرمي قد نظم ذلك ولدى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع عن المواهب سبعة * فز يادة موصولة وموت عوض
وخروجهما عن مالك موهوب له * ز وجبة قرب هلاك قدر عرض

اشترطه في العقد (و يمنع
الرجوع فيها) حروف
(دمع خرقه) يعنى الموانع
السبعة الآتية (فال دال
الزيادة) في نفس العين

(قوله يعنى الموانع السبعة الآتية) بقى ثامن وهو ماد كره في المبسوط وممية المفتي من أنه اذا وهب للصغير
شيئا لا يرجع به اه لكن قدمنا من البرارية عند قول الشارح ويبيع القاصي الخ أنه لو وهب للصغير
معوذته أبوه من ماله لا يجوز وان عوض الواهب الرجوع لبطالان التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا
عوض الأب أو الاجنبي من ماله ما أوكأن نوى الواهب الصراحة عند الاعطاء فلا تناسه (قوله الزيادة في نفس
العين) قيد به لان ما لو كانت في قيمتها لا يمنع لانها حادثة لرغبة الناس اذا العين بحالها ذكره الشمني ومثله في
الهندية وفيها وكذا اذا رضى بنفسه من غير أن يزيد في القيمة أي وله الرجوع ولو قبله من مكان الى مكان حتى
ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المتنق أنه عند أبي حنيفة ومحمد درجهم الله تعالى يقطع
الرجوع ولو وهب عبدا كافرا أو أسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا لحلال الدم معقولا في الجنابة في يد الموهوب
له لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ أو فراه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يفسد الفداء كذا في التبيين وان
رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب أو يهديه كذا في المبسوط ولو قطعت يده وأخذ
الموهوب له أرضه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر اه وقيد بالزيادة لان الفداء
كالجبل وقطع التوب سواء كان بفعل الموهوب له أو لا غير مانع وفي الهدية عن المبسوط واذا أراد الواهب
الرجوع وهي حبلى فان كانت تزداد حتى يرافيس له أس يرجع فيها وان كانت تزداد شراره أن
يرجع فيها والجوارى في هذا تختلف منهن اذا حبلت سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في عيها فبمنع
الرجوع ومنهن اذا حبلت اصفر لونها ودق ساقها يكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينبغي
حل هذا على ما اذا كان الحبل من غير السيد أي الموهوب له أما اذا كان منه فلا رجوع لانها ثابت لها منه بالحبل
وصف لا يمكن زواله وهو أنها تأهلت لتكون أم ولد كما اذا ولدت به بالفعل كذا كره أبو السعود عن شيخه
وأقره الجوى وذ كره بعض المتأخرين تفقهها وتسد كروا أن الموهوب له اذا أبر العبد الموهوب بقطع

الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهب له جارية فخلت في يد الموهوب له فأراد الرجوع فيها قبل
انفصال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع
فيما وهب الا بالرجوع فيما لم يهب كالزيادة المتصلة اه وقد ذكرنا ان الجبل لو لم تزد به فلا واهب
الرجوع فيها لانه نقصان اه فتأمل ما بينهما فقلت وذكروا في النهر في باب خياوا العيب أن الجبل عيب في بنات
آدم لا في البنات اه فتأمل (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة أما إذا كانت الزيادة في العين
لا توجب الزيادة في القيمة أما المنقصة التي توجب نقصا في السعر كطول فاحش تنقص به القيمة وكبر طحال
فانه لا ينقطع به حق الرجوع كفي محيط السرخسي (أقول) وينبغي أن يكون السمن المفرط كالطول الفاحش
فانه ينقص القيمة أيضا فلا ينقطع به حق الرجوع فتأمل قال في البحر ونحوه الزيادة في العين فقط كطول
الغلام وفداء الموهوب له لو كان الموهوب جنى خطأ اه وتماه فيه لكن سيأتي قريباً عن قاضي خان ما ينافيه
(قوله المتصلة) قديم لان المتصلة غير مانعة من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف الرد بالعيب
حيث يمنع زيادة الولد كما يأتي (قوله وان زالت قبل الرجوع كان شب ثم شاخ) فيه أنه من قبيل زوال المانع كما
قاله الاسيحياني ولهذا سموا مانع وعبارة القهستاني مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عادى حق
الرجوع كفي المحيط وغيره ومن الظن أنه ينافيه ما في النهاية انه حين زواله يعود حق الرجوع بعده لانه قال
ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به نفسه اه فالتاخر خاتمة ولو كانت الزيادة بناء فانه يدمر
حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة الباقية في العبر كما ذكر شمس الائمة السرخسي اه وعبارة الشارح
جدة شرطية سقط جواهر من قلمه سهواً والمسئلة في شرح الجمع لابن مالك ولو منع القاضي الرجوع لشوت
الزيادة ثم زالت عادلا واهب حق الرجوع كفي المحيط وبقوله في الدرر قال في غاية البيان وقال في السكا في رجل
وهب لرجل أرضا بنى فيها الموهوب له بناء ثم أراد الوهاب الرجوع فخاصمه الى القاضي فقال له القاضي ايس
لك أن ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان الوهاب أن يرجع فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحياني يريد
به أن قول القاضي لم يقع قضاء حتى لا ينقض وانما وقع فتوى بناء على مانع فادار المانع تغيير الحكم اه
ومثله في التاخر خاتمة عن المحيط (قوله لكن في الخاتمة ما يخالفه) وكذا في الظاهر يرية قال سري الدين في
حاشية الزيلعي وفي الظاهر يرية وقاضي خان وادقضى القاضي باطل الرجوع لمانع ثم زال المانع عادى حق
الرجوع بيمانه اذا بنى في الدار الموهوب به بناء أبطل القاضي رجوع الوهاب بسبب البناء ثم هدم
الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها اه وقد علمت أنه لزوال المانع لا بقضاء وقضاء والمسئلة
المذكورة في المؤلف ذات خلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة وجل وهب لرجل وصيها فشب عنده
الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته ليس للوهاب الرجوع لانه زاد في بدنه وطال في جثته ثم انقص
من وجه آخر بشيخوخته وحين راد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك ولو كان طويلا يوم وهبه وطال
عند الموهوب له وكان الطول نقصانا وكان ينقص به فهذه ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون
الشيء زيادة صورة نقصان معنى كالأصبع الزائدة وما أشبه ذلك كافي الذخيرة وذكرنا ما في أجابته ولو
وهب أمه فسميت وكبرته أن يرجع وكذا جميع الحيوانات اه وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمه
فشبت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اه فهما قولان للمشايع ط لكن الموافق لما في قاضي خان
أو في حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض للخلافه كما يأتي قريباً فتأمل (قوله واعتمده القهستاني) حيث قال
وفيه اشعار بأن مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عادى حق الرجوع كفي المحيط اه (قوله فليتنبه له)
بمنزلة قوله وفيه نظر وعمله بقوله لا بالساقط الخ (قوله لان الساقط لا يعود) وفيه أن هذا من باب زوال المانع
كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها في الحضنة فانما ادابات عادى حقها في زوال المانع ولذا اعتمده في شرح
الملتقى العود هكذا وجد في بعض النسخ وهو التي كتبها الخليل وفي بعض النسخ تقديم العلة على قوله

الموجبة لزيادة القيمة
(المتصلة) وان زالت قبل
الرجوع كان شب ثم شاخ
لكن في الخاتمة ما يخالفه
واعتمده القهستاني فليتنبه
له لان الساقط لا يعود
(كبناء وغرس)

فليتميمه وعليها فهو تعليل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغسبها خطأ من النسخ والحاصل أن
 هذا من باب زوال المانع لا يعود الساقط لما علمت من أن الزيادة المتصلة من موانع الرجوع فكان الوجه
 ما في الخاتمة وسيصرح به نقلاً عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع
 فأفاد صحة الرجوع ولو بعد القضاء بعدمه عند وجود المانع اذ زال ذلك المانع لا من باب الساقط حتى
 لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع لمانع ثم زال يعود الرجوع كما يأتي ويؤيده ما يأتي في المانع
 الرابع خروج الموهوب الا اذا رجع الثاني فله الرجوع فكذلك هنا (قوله ان عدا زياره) قال في المنع اذا
 كان يوجب الزيادة في الارض وان كان لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها بأن كانت
 الارض كبيرة بحيث لا يعد مثلها زياره فيها كلها امتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمي وفي
 السراجية اذا هب أرضا فبنى الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع ولو زال البناء عاد حق الرجوع اه وفي
 المنهاج رجل وهب لرجل أرضا بيضاء أنبت في ناحية منها نخلاً أو بى فيها بيتاً أو دكاناً أو داراً يبيع بها
 للدواب كان ذلك زياره فيها وليس له أن يرجع في شيء منها اه وفيها أما اذا لم يعد زياره أصلاً كبساتنور
 الخبز في غير محل فانه لا يرجع الرجوع اه من زياره يابى (قوله والا) راجع لقوله ان عدا زياره فهو مفهومه
 وقوله ولو عاد في قطعة مفهوم قوله في كل الارض وفي الهدية عن الكافي ان وهب لآخر أرضاً بيضاء
 فأبى الموهوب له في ناحية منها نخلاً أو بى بناء أو دكاناً أو كان ذلك زياره فيها فادس له أن يرجع في شيء منها
 فان كان لا يعد زياره أو يعد نقصاً فانه لا يرجع الرجوع حتى لو بى دكاناً صغيراً بحيث لا يعد زياره أصلاً ولا
 غيره وان كان الارض عظيمة لا يعد ذلك زياره في السهل اعيا يعد زياره في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها
 اه (قوله وسمن) قيده في الخواشي اليه عقوبة بالاعتدال وهو حسن قال المصنف في منحه وكذا اذا غيره عن
 حاه بأن كان حصة قطعتها أو دقة خبز أو سويقاً فله بهن أو كان لهما فاختده حبناً أو سمناً اه قال محشي
 الخير الرملى وفي الولو الخبز لرجل وهب سويقاً فله بالماء يرجع الواهب لانه بقى الاسم وهو هذا نقصان كمن
 وهب لرجل حنطة فله بالماء فرق بين هدايا بين ما اذا وهب ربا فله بالماء حيث لا يرجع والفرق أن ههنا
 اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب اه أقول وكذا لو وهب عبداً صيره زبيداً لعدم بقاء الاسم تأمل اه
 (قوله وخياطة) أما اذا قطعه ولا يمتنع الرجوع ولو قطعه نصفين فباطل نصفه وبقى النصف الآخر له الرجوع
 في الآخر (قوله وصبغ) ولو باسود لانه ربما ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ آخر فاضحان
 (أقول) ولون الاسود في رماسه أحسن الالوان ويراد به قيمة عن غيره من الالوان وما نقل عن الاسام انه
 مما يقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله وقصر ثوب) لر زيادة قيمة الموهوب بها قال في الهندية ولو وهب
 كرا باساقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي
 وان فله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في ثمن كذا في الوجبر للكردي (قوله وكبر صبر) قد علمت أن به خلافاً
 لكن شيء فاصححان على عدم الرجوع ولم يتعرض للقول الآخر وعبارته رجل وهب عبداً صغيراً فشب
 وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لانه في زيادة في البدن تمتع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه
 وعلمه أيضاً في الاختيار بأنه زاد في بدنه ثم انتقص بوجه آخر لا يرجع (قوله ومداوانه) أى من مرض
 كان عند الواهب أما اذا مرض عند الموهوب له فعلاؤه لا يرجع الرجوع عهدية عن البحر وكأنه أراد ما دواة
 حصول أثرها وهو البرء أما بدونه فلم تحصل الزيادة والبرء بدون المداواة زيادة تأمل (قوله وعه وجماية)
 أى صندوق من العبد ما اذا كان العبد حلالاً للدم فعلاً لوليه عهده وهو في يد الموهوب له لا يرجع وان
 كانت الجماية خلاً فعلاً الموهوب له لا يرجع من الرجوع ولا يرد منه الفداء كمن ارى يلعب ولوجي العبد
 على الموهوب له فلا وهب الرجوع عالجماية باطله هدية عن محيط السرخسي (قوله وثه ايم قرآن أو كتابه
 الخ) أو كانت آجمية فلهما الكلام أو شيئاً من الحروف لا يرجع لحديث الزيادة في العبد في البحر

ان عدا زياره في كل الارض
 والارجع ولو عاد في قطعة
 منها امتنع فيها فقط زياره
 (وسمن) وجمال وخياطة
 وصبغ وقصر ثوب وكبر
 صغير وسمن أصم وابصار
 أعمى واسلام عبداً ومداوانه
 وعفو جناية وتعليم قرآن
 أو كتابة أو قراءة ونقطة
 مصنف

ومثله في الهندية من المصنوعات من زيادة المختار قال في التاترخانية معزى بالواقع الناطق وجعل وهب
 لرجل جارية فعلها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع هو المختار اه أى وان كانت هذه
 الزيادة معنوية لكن في الزيلع والعيني ما يتخالفه فارجع وما ذكر في منية الملقى نقلاً عن السراجية أن
 الاسلام والتعليم ليس له زيادة مانعة عن الرجوع فحمل على مروى عن محمد والافكون مخالفاً لما في
 المعتبرات (قوله باعرايه) أى ببيان اعرايه من رفع ونصب ونقص وجزم هذا اذا كان على الصواب
 أمالو كان خطأ فهو تقييد فلا يمنع الرجوع وانما المتعرج رجوع في هذه المسائل لحديث الزيادة في العين
 عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار وعن محمد وزفر لا يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبهت
 الزيادة في السعر وروى الخلاف بالعكس كفى الزيلعي وعن أبي حنيفة روايتان كفى الشمر بن ذر لا يسه (قوله
 وحمل تمر من بغداد الى بلخ مثلاً) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان الى مكان بحمل قال في الهندية معزى الى
 التبيين ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المستقى انه عند أبي
 حنيفة ومحمد هما الله تعالى ينقطع الرجوع اه وفي ط وانظر حكم ما اذا لم ترد وقد علم ان حمل كون
 زيادة السعر لا تمنع الرجوع اذ لم ينقل الهبة قال الزيلعي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته
 واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المستقى ان عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لان الزيادة لم
 تحصل في العين فصار كزيادة السعر ولهما ان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراهة ومؤنة النقل
 بخلاف نفقة العبد لانها يبدل وهو المدفوع والمؤنة يلا بديل اه وفي شرح السير الكبير للسرخسي أنه لو كانت
 الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى موضع يقدر فيه على حملها لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها
 زيادة بصنع الموهوب له فانها كانت مشرفة على الهلاك في مصيعة وقد أحياها بالخراج من ذلك الموضع انتهى
 لكنه ذكر ذلك في صورة ما اذا ألقى شيئاً وقال حين ألقاه من أخذته فهو له ذكره في التلخيص والتسعين (قوله
 ونحوها) أى المذكورات وذكر في المنع مسائل من هذا الباب منها الموهوب له حلقة فركب فيها فصان كان
 لا يمكن نزعها الا بضر ولا يرجع وان أمكن نزعها بلا ضرر يرجع اه والتطين والتجبيص وتحديد السكنين
 ونحوها زيادة تتبع الرجوع كفى الدر المنثور (قوله وفي البرازية والحمل ان زاد خيراً ممنع وان نقص لا) هذه
 الجملة موجودة في بعض النسخ دون بعض وما في البرازية جزم به في الخلاصة وقد مرنا الكلام عليه عن الهندية
 لما سببه ما اذا وهب حاملاً قال فيها وان وهب جارية حاملاً فرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل أن تنضج
 مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز والا فلا اه (قوله في المتولدة ككبر) بان قال الموهوب له وهبت الى وهى
 صغيرة فكبرت عندى وقال الواهب وهبتها هكذا كبيرة (قوله القول للواهب) لانه ينكر لزوم العقد
 (قوله وفي نحو بناء ونخاطة) فقال الواهب وهبتها هكذا مبنية أو مخيطة وقال الموهوب له أحدثته (قوله
 لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتيقن كذب الموهوب له من حيث ان السادة تحيل احداث هذا البناء في مثل
 هذه المدة والضمير في لكه لصاحب المحيط وفي المحيط لو قال رجل وهب لك مورثي هذا العبد فلم تقبضه في
 حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعبد في يد الوارث قال قول للوارث لان القبض قد علم
 الساعة والميراث قد تقدم القبض بغير ومقتضى التقييد بكون العبد في يد الوارث انه لو كان في يد الموهوب له
 لا يكون القول للوارث بل للموهوب له قال في الهندية رجل وهب داراً فبنى الموهوب له في بيت الضيافة
 تنورا والخبر كان للواهب أن يرجع في هتة كذا في الظاهر به يؤول وهب له جماً جعله مسكناً أو وهب له بيتاً
 فجعله جماً فان كان البناء على حانه لم يرد فيه شيئاً فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء أو علق عليه باباً أو حصصه
 وأصلحه أو طين به فليس له أن يرجع في شيء فيه كذا في المحيط ان هدم البناء رجوع في الارض ولو استهلك
 البعض له ان يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي يؤولو كانت الزيادة بناء فانه سدم يعود حق الرجوع
 كذا في التاترخانية وهب عبداً فكتبه فجوز ورده رقيقاً فله الرجوع يؤولو والرقبة عن ما كره ثم عاد اليه

باعرايه وجعل تمر من بغداد
 الى بلخ مثلاً ونحوها وفي
 البرازية والحمل ان زاد خيراً
 ممنع الرجوع وان نقص
 لا يؤولو استثنى في الزيادة في
 المتولدة ككبر القول
 للواهب وفي نحو بناء
 ونخاطة وصبيغ للموهوب
 له خاتمة وحادى ومثله في
 المحيط لكنه استثنى ما لو
 كان لا يبنى في مثل تلك المدة

(لا يمنع الزيادة) (المنفصلة)
كولد وأرث وعة - روثمة
فيرجع في الاصل لا الزيادة
لكن لا يرجع بالام حتى
يستغنى الولد عنها كذا نقله
القهستاني لكن نقل
البرجندى وغيره أنه قول
أبي يوسف فليتنبه له ولو
حجت ولم تلدها للواهب
الرجوع قال في السراج
لا وقال الزيلعي نعم وفي
الجوهرة مريض مدون
بمستغرق وهب أمهات

بالفسخ فلا واهب الرجوع * ولو جنى العبد على الموهوب له فلا واهب الرجوع والحناية باطلة هكذا في محيط
السرخسي * رجل وهب شاة أو بكرة أو بقرة أو جمل الموهوب له لا خبطة أو هدى أو جزاء صيد أو نذر أو قلند
البدنة أو البقرة أو وجهها تطوعا فلا واهب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعند أبي يوسف رجعه الله تعالى
لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فلا أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو جنى بها
أو ذبحها في هدى المنعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رجعه الله تعالى وقال محمد رجعه الله تعالى
يرجع فيها وتجزيه الا خبطة والمنعة ولم ينص على قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى واختلاف المشايخ رجعه الله
تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رجعه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهمًا ثم استقرضه
من الموهوب له فأقرضه إياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبدا كذا في خزائن المفتين * رجل وضع حبلا في
المسجد أو عاق قنديل له الرجوع بخلاف ما إذا عاق حبلا لقنديل كذا في السراجية (قوله لا يمنع الزيادة
المنفصلة) فان قيل ما الفرق بين الردي بالعيب والرجوع بالهبة حتى منعت الزيادة المنفصلة الرد لا الرجوع
والمصلحة بالعكس قلنا هو أنه لا يجوز رد العين فقط سلامة الزيادة لا مشترى مجانا وهو ربا ولا مع الزيادة قصدا
لعدم ورود العقد عليها والفسخ يرد على مورد العقد لا يتبعه الام بعد الانفصال بخلاف الهبة
لعدم الرضا فيها والرد في المنفعة حصل على من حصلت الزيادة على ملكه فكان اسقاط حقه مرضاه فلا يمنع
الزيادة بخلاف الرجوع لعدم حصوله برضاه ذلك فمعه يعقوبية (قوله كولد) بنكاح أو سفاح برأية (قوله
أرث) أي أرث جنسية على العبد كذا إذا قطعت يده وأخذ الموهوب له أرثه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ
الأرض هندية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم يعتبر ذلك في الثمرة لأنه يجوز بيعها بصلحها أو لا فكذا هنا
يأخذها الموهوب له فتأمل (قوله لكن نقل البرجندى الخ) يعنى وعند غيره يرجع م ادون الولدان
لم يستغن وحديث ينبغي أن تجبر على حضائه بأجر المثل فابرجع (قوله أنه قول أبي يوسف) قال في الهندية
قال بشرقت وان اختصموا في الرجوع والولد صير ثم أدرك الصغير وقد كان القاصي أبطل الرجوع في الام
قال له الرجوع فيها اه فأفادت أن القاصي يبطل الرجوع قبل كبر الولد وهل على قوله يلزم الموهوب له
الاجرمدة الرضاع ومقتضى القواعد أن ينظر إلى الولد نارة يقبل غير أمه ونارة لا تقبل إلا أياها أمسكها
للرضاع ولا أحر وامتنع أخذها وان قبل غيرها لا تمتع الابرض الواهب وله الاجر ويجزى ط ثم ان ظاهر
الحناية اعتمادا بخلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام في الحال
وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد اه (قوله قال في السراج
لا وقال الزيلعي نعم) تقدم التوفيق من ابن الحبل عيب في الآدمية لا في الهبة وتقدم عن الهندية من أن
الجوارى تختار فهن من تسميه ويحسن لهن أن يكون زيادة تمنع الرجوع ومنهن بالعكس فيكون
نقصا لا يمنع الرجوع اه ويؤيده التوفيق ما قدمناه أيضا من أن الحبل ان زاد خيرا منع الرجوع
وان نقص لا فإذا كانت الموهوبة أمة وحبلت عسدا الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا
يتبعها حبلها بل إذا ولدت بعسدا الرجوع يسترده الموهوب له ليكون حديثا على ما ذكره كما قالوا فيها
لو بنى في الدار الموهوبة بناء منقضا كبناء تنور في بيت السكى فإنه لا يمنع الرجوع كفي الحسانية ولله وهوب
له أخذه فقد سقط ما قيل أن ما ذكره الشارح لا يوافق القواين فافهم ثم لا يخفى أن هذا في الحبل العارض أما
لو وهبها حلي ورجع ثم كذلك صحيح وليس الكلام فيه خلافا لما ذهبهم المجرى وبقي لو كان الحبل من
الموهوب له فقد قدمنا عن الشيخ أبي السعود بخثابه ما منع من الرجوع (قوله مريض) قال في المحيط
يجب أن يعلم أن هبة المريض هبة عقدا وإست بوصية واعتبارها من الثالث ما كان لا موصية ولكن
لأن حق الورثة يتعلق بالمرض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه فقد وما جعل الشرع له وهو الثالث وإذا كان
هذا التصرف هبة عقدا استلزم له سائر شرائط الهبة ومن جلتها قبض الموهوب قبل موت الواهب اه

(قوله وقد وطئت) أطاق في وطئها فمألو كان الواطئ الموهوب له أو غيره (قوله ردها مع عقرها) لتعاقى حق الغرماء فيها إذا الدين يتعاقى بذمة المديون فإذا مرض مرض الموت تعلق بتركته وكانت هبة منه حينئذ وصية لا تنفذ مع استغراق التركة بالدين فإذا يلزمه عقرها لأنه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعد الموت لتعاقى حق الغرماء ولم يجب الحد للشبهة فوجب العقر فلو جازت من ذلك الوطء راجع حكمه (فروع) * وهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الثالث فهو هبة حقيقة فيحتاج إلى القبض * وهب المريض عبد المال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويضمن ثلثيه وإن أعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته هازر وبعد موت الواهب لأن الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وإن أعتقه الواهب قبل موته ومات لاسمهاية على العبد لجواز الاعتاق ولعدم الملك يوم الموت برأيه * ورأيت في مجموعة من علا على الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى كان أبو حنيفة حاجا فوقعته مشقة الدور بالكوفة فتسكلم كل فريق بنوع فذكره ذلك حيث استقبلوه فقال من غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثله مريض وهب عبد له من مريض وسلمه إليه ثم وهبه من الواهب الأول وسلمه إليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فأن وقع فيه الدور من وجع إليه شيء منه زاد في ماله وإذا زاد في ماله زاد في ثلثه وإذا زاد في ثلثه زاد في جميع إليه وإذا زاد فيها يرجع إليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتج إلى تصحيح الحساب وطريقه أن تطالب حساباته ثلث وثلث ثلث وأقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم إلى الواهب الأول فهذا السهم هو سهم الدور وأسقطه من الأصل يبقى ثمانية ففهمنا تصح وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثمانية في سهم فيحصل للواهب الأول ستة ضعف ما صح في هبته وصح ما الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا فثبت أن تصح به بأسقاط سهم الدور وقبل دمج الدور يدور في الهواء اه ملخصا (قوله والميم موت أحد العاقدين) يعني حرف الميم إشارة إلى أن موت أحدهما مانع أن كان بعد التسليم لأن بموت الموهوب له ينتقل الملك إلى ورثته فصارت كما إذا انتقل حال حياته ولأن تبدل الملك كتبدل العين فصار كعين أخرى وإذا مات الواهب فوارثه أجنبي عن العقد اذ هو مأووجه وحق الرجوع بمجرد خيار فلا يورث تكبار الشرط ولأن الشارع أوجه للواهب والوارث ليس بواهب فان قلت أنه بالموت قد خرج الموهوب عن الملك فيستغنى بذلك عن الميم أجيب بأن الميت يعطى حكم الحي في أشياء كحق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتمفيذ الوصية فرمى بظن أن الهبة من تلك الأشياء فكان النص صريحا على الموت أولى ولينظر ما لو حكم بإلحاقه مرتدا ومغاد ما ذكر من التعديل أنه لو حكم بإلحاقه مرتدا فالحكم كذلك وليراجع صريح النقل وأنت تعالى أعلم (قوله بعد التسليم) قيده لأنه لو مات أحدهما قبله بطلت لعدم الملك ورجوع المستأمن إلى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت فإن كان الحرى أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه إلى دار الحرب جازا استغسانا بخلاف قبضه بعد موت الواهب كداني المبسوط بحر (قوله بطل) يعني عقد الهبة والأولى بطلت أي لأن انتقال الملك للوارث قبل تمام الهبة (قوله ولو اختلغا) أي الشخصان لا بقيد الواهب والموهوب له وإن كان التركيب يوهمه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وإنما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط (قوله والعين في يد الوارث) هـ هذا ليس بقيد لما في الهندية عن الذخيرة قال المدعي عليه وهب لك والذي هـ العين فلم تقبضه إلا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض اه مخ وبحر وفيه تأمل ط وقد مناه قريبا ولم يظهر لي وجه التأمل (قوله وقد نظم المصنف الخ) لم يذكره في المنع قال الحاي هو من الطويل من الضرب الثالث منه والجزء الأول فيه التأم (قوله وقد نظم المصنف مقبوض مع تسكين هاء ديه ولوزادوا وسكن الباء من ديه لسلم من العلى ط ٣ ولوزادوا وفي أوله وشدد

وقد وطئت ردها مع عقرها
هو المختار (والميم موت أحد
العاقدين) بعد التسليم
فلو قبضه بطل ولو اختلغا
والعين في يد الوارث فالقول
للوارث وقد نظم المصنف
ما يسقط بالموت فقال

٣ قوله ولوزاد الواو الخ
يتأمل في هذا الموضع اه

الياء مع سكون الهاء في ذيه لكان أولى وفيه ما فيه لان الواو يجوز حذفها ولو قال * خروج ذيات ثم كفارة
كذا * لاستقام وزنه وصح معناه أو قال * زكاة كذا عشر خراج ورابع * لاستقام أيضا (قوله كفارة)
أطلق فيها فم كل كفارة وظاهره أنها تسقط بالموت أصلا حتى لا يخرج عنه من ماله ولا يجب الوصية به وهذا
خلاف ما نص عليه الشرنبلالي فإنه قال في نور الإيضاح وشرحه الصغير في أحكام اسقاط الصلاة ولزمه عليه
الوصية بما قدر عليه وبقي في ذمته حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على إحرام
ومنسذور فيخرج عنه وليه من ثلث ما ترك وان لم يوص لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا من صدقة الفطر
أو النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المنذورة والاعتكاف
المنذورة عن صومه اه مختصرا فان أراد أنه اذا مات لا يطالب الوارث بهما من تركته صح أما الذي وجبت
بإيصائه فيطالب باخراجها شرعا ط وفي شرح الصراجة وان كان الدين من حقوق الله تعالى كالزكاة والصلاة
والصوم وحجة الاسلام والنذور والكفارة فان أوصى به الميت وجب عندنا تنفيذها من ثلث مال الباقي بعد دين
العباد وان لم يوص لم يجب اه وعليه فمضى سقوطها بالموت وعدم وجوب اخراجها من التركة بلا وصية أما اذا
أوصى بها فيطالب باخراجها شرعا (قوله دية) أي على العاقلة أو على نفس القاتل ان لم يكن له عاقلة هكذا
يفيد إطلاقه ط (قوله خراج) يعخرج الرأس والأرض وقد علمت من نقل الشرنبلالي أنه يوصى بها
ويخرجان من الثلث قال المصنف في باب العشر من عليه عشر أو خراج اذا مات أخذ من تركته وفي رواية لابل
يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية (قوله ضمان اعتق) أي اذا اعتق أحدا الشريكين خطاه من عبده ومرا
فضله شريكه فمات المعتق سقط موته (قوله هكذا نفقات) أي غير المستدانة بأمر القاضي وفي حاشية أبي
السعود المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضي أما هي فقد حرم في الظهري بغيره بغيره
وصححه في الذخيرة ونسبه الى كافي الحاكم وعلا باب القاصي ولاية عامة فكانت استدانها بغيره بمنزلة
استدانة الزوج بنفسه ولو استدان بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت أحدهما فكذا هذا وقد تقدم في النفقات
الكلام على هذا مستوفى وكذا في رساله سيدي الوالد رحمه الله تحريرا النقول في نفقات الفروع والاصول
فارجع اليها فانها قد ريدت في بابها ولم يسبق ع على نوالها (قوله كذا هبة) يعنى اذا وهب ولم يسم حتى
مات فانها تبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أي أوفى حكمها كالخراج وقد علمت أنه ليس محصورا فيها
ذكره من الخمسة كما علمت مما مر فتأمل ولان الصلات لا تتم الا بالتسليم واذا مات قبل التسليم تسقط فان
قيل لو كانت النفقة صلة كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز أن يجبر ألا ترى أن من أوصى أن يوهب عبده
من فلان بعد موته فمات الموصى قال الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صلبة ولومات العبد
تبطل الوصية وكذا الشفيع يستحق على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صلة شرعية ولومات
الشفيع بطلت الشفعة كفي شرح أدب القضاء (قوله بشرط أن يذ كر لفظ الخ) لان حق الرجوع ثابت له
ولا يسقط الا بعوض برضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يفيد أنه يكفي العلم بأنه عوض هبته
ط قال في الحاشية وهب لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبا ان تقابضوا جازوا والا لا اه (قوله خذ عوض
هبتك) أفاد أنه لو وهب له شيئا أو صدق عليه ولم يذ كر أنه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما أن يرجع
في هبته كذا في البحر لكن يؤيد كلام الجوهر المذكور ما أتى عن البيهقي بعبارة لا تقي قريبا فتأمل وفي أبي
السعود بعد أن ذكر ما قلناه عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من
أنه اذا كان الموهوب له فقيرا ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا أن يحمل ما هنا على أن المتصدق عليه غني
فتزول المخالفة لانها حينئذ تسكون مجازا عن الهبة (قوله ونحو ذلك) أي من كل لفظ يفيد العوض وفي
الحاشية اذا عوض بعد الهبة وقال هذا الواب هبتك أو ما كانها أو كافاك أو أبنت أو تصدق بها عليك
بدلا من هبتك لا يبقى للواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والعوض كفي الانقروى

كفارة دية خراج ورابع
ضمان اعتق هكذا نفقات
كذا هبة حكم الجميع
سقوطها

موت لما أن الجميع صلات
(والعين العوض) بشرط
أن يذ كر لفظ يعلم الواهب
أنه عوض كل هبته (فان
قال خذ عوض هبتك
أو بدلها) أوفى مقابضها
ونحو ذلك (فتبطل الواهب
سقط الرجوع)

ع قوله لم يسبق كذا بالاصل
والعلم لم ينسج اه معجبه

والله يشير مفهوم الشارح (قوله ولولم يذكر أنه عوض) أي فيكون هبة مبتدأة كافي الزيلعي (قوله رجع كل جهته) برفع كل نونا وعوضا عن المضاف اليه لان التاميل المعاق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع بالشك مستصفي لكن قد يقال ان الاصل أن المعروف كالمعقود كالمصرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر كذا بدل هبة ونحوه استحبابه فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرأته هدايا وعوضت المرأة وزفت اليه ثم فارقتها فادعى الزوج أن ما بعثته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول للزوج في متاعه لانه أنكر التاميل والمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم أنه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فاسكن منهما استردا ومتاعه * وقال أبو بكر الاسكافي ان صرححت حين بعثته عوض فكذاك وان لم تصرح به ولكن فوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسألتنا اختلاف يعقوبية (قوله ولذا الخ) قال ط الاول حذف لانه جعله مرتبطا بمجازاده وبقاء المصنف على ظاهره لانه يلحق حكم ما ذكره الشارح بالاولى اه نعم هو تامل لما يلهم من قوله رجع كل جهته فانه حيث سمى العوض هبة لانه تامل جديد وان سمى عوضا شرطه ما يشترط للهبة (قوله واداراز) عن مال المعوض فانه ان عوضه ثمر اعلى شجر لا يتم حتى يفرزه وفي الهندية أن العوض المتأخر حكمه حكم الهبة يصح بما يصح به ويبطل بما تبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة ط (قوله ولولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة ويسيرا أي أقل منها وذلك لان العوض ليس ببطل حقيقة ادلو كان كذلك لما جاز بالاقول للربايح في ذلك أن الموهوب له مالان للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه ليس بقطعة حق في الرجوع وأيضا فانه لما كان العوض تملك كاجدا وفيه معنى الهبة المبتدأة ولذا اشترط فيه شرائطها فيجوز بأقل من الموهوب ولومن جنسه لا يفرق بين الاموال الربوية وغيرها ولو كان عوضا من كل وجه لا يمنع في الاموال الربوية الامتلاش على يد ابيد عند اتحاد الجنس (قوله وهو تحريف) اسكن قد يقال على هذه النسخة انه أراد بالعقد عقد الهبة فآل للعهد الحضورى ويراد به المعقود عليه والحاصل أنه لا ملجئ الى الحكم عليه بالتحريف مع امكان صحته اذا اصل في اللام أن تكون للعهد والعقد المعهود هو الذي يوبله وهو عقد الهبة فكان معنى النسختين معتمدا تامل (قوله ولا يجوز للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض فللواهب أن يرجع في هبته لبطلان التعويض بزانية وهذه العلة تفيده أن الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل وجه فصم الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل لقصد التعويض ولم يتم له فكان كما لو استحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذا هنا ولا يجوز له التعويض وان كانت الهبة للصغير بشرط التعويض كفي الهندية ومما يتفرع على كون العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانها تبرع وليس للاب أن يتبرع بماله ابنة وله مندوحة عن رجوع الواهب في الهبة مع أن المسلم له مانع من دينه أن يرتكب المكروه ومع ذلك لو باع العبد الموهوب للصغير امتنع الرجوع وله ذلك في المقول فان جاز له ذلك في العقار أيضا للضرورة تزداد على المسائل التي يباع فيها عتقا والصغير (قوله من ماله) الضمير يرجع لا اقرب مذكور لاسيما وقد علم من صريح عبارة البرازية ولولو كان العوض من مال الاب صح لما مر وسماى من صحة التعويض من الاجنبي (قوله ولولو هب العبد) أي وهب له شخص ووهب بضم الواو مبنى للمجهول أي وهب له شخص شيا (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله فاسكن منهما الرجوع) وجهه في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع لبطلان الهبة فكذا للموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت أبو السعود ويحتمل أن وهب مبنى للفاعل وعوض مبنى للمفعول في الخاتمة العبد المأذون اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له كان اسكن واحدا

ولولم يذكر أنه عوض
رجع كل جهته (و) لذا
(يشترط فيه شرائط الهبة)
كقبض واقرار وعدم
شروع ولولو العوض مجانسا
أويسير وفي بعض نسخ
المتن بدل الهبة العقد وهو
تحريف (ولا يجوز للاب
أن يعوض عما وهب للصغير
من ماله) ولولو هب العبد
التاجر ثم عوض فاسكن منهما
الرجوع بغير (ولا يصح
تعويض مسلم

منهما أن يرجع فيمادفع لان هبة العبد دباطة مأذونا كان أو ممتورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض
(قوله من نصراني) من هبة في اللام **(قوله خيرا)** مفعول تعويض ومفعول هبة محذوف وهو من
 اضافة المصدر لفاعله والمعنى لا يجوز أن يعرض المسلم خيرا أو خيرا اذا وهب له النصراني شيئا لاننا هنا
 عن تسليم الخمر والخمر يروى في هبته قال الطحاوي والظاهر انه لو كانت المسئلة
 بالعكس يكون الحكم كذلك ويجوز * قال في الهندية وأهل الذمة في الهبة بمنزلة المسلمين لانهم اتروا
 أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فيمابين المسلم والذي سواء
 كان المسلم هو المعوض الخمر أو الذي ثم كرهى وهب لمسلم شيئا فعوضه خمره الرجوع في هبته اه **(قوله)**
بعض الموهوب قال في العمانية مثل أن يكون الموهوب دارا أو العوض بيت منها أو الموهوب ألفا والعوض
 درهم منها فإنه لا ينقطع به حق الرجوع لأنه لم يبق أن قصد الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا
 لفرقائه قال الحق بذلك من سائر أمواله وبالقلب من ماله ينقطع الرجوع فكذا هذا وتعمامه فيها **(قوله)**
له الرجوع في الباقي لان حقه كان ثابتا في السكك فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي زياني **(قوله)**
صح سواء كانا في مجاس أو مجاسين بحر **(قوله والا لا)** هي مسألة المصنف **(قوله في هبة)** يعنى اذا وهبه
 دراهم تعينت ولو بدلها بغيرها كان اعراضا عنه فلو أتى غيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة وادابها
 الموهوب له وأبدلها بنفسها أو بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط **(قوله رجوع)**
 أى ليس له أن يرجع الادا كانت دراهم الهبة عشرة بعينها ولو أنفقتها كان أهلا كبيع الرجوع ط
(قوله لحدوته بالخص) أى فهو غير الحطة فلا يقبل انه عين الموهوب أو بعضه ولذا لو وهب الدية في
 الحطة ثم طعمه وولم يصب له لمساو به كان معدوما حبس الهبة كقدمنا **(قوله وكذا لو صبغ)** لان شئ
 مع غيره غيره مع نفسه فالنوب المصروع والسويق الملتون بالسمن غيرهما خاليين عن الصبغ واللت ولان
 في النوب من الصبغ وما في السويق من السمن ونحوه يخلج عوضا **(قوله ثم عوضه)** أى البعض أى جعله
 عوضا عن الهبة صح حصول الزيادة فيه ومكانه شئ آخر **(قوله امتنع الرجوع)** لانه ليس له الرجوع في
 الولد فصح العوض اه منع والظاهر أن ذكر الجارية بين اتفاقى والاولى للمصنف التعبير بأحدى وهو
 كذلك في بعض النسخ ط **(قوله وصح العوض من أجنبي)** أى دعه لان الموهوب له لا يحصل له هذا
 العوض شئ لم يكن ماله من قبل فيصح من الأجنبي كيصحه نه الطالع والصلح عن دم العمد اه زياني
(قوله كبذل الحام) أى كيصح عن بدل الطالع من أجنبي وكان الاولى تقديعه على قوله وسقط كما فعل العيني
(قوله ولا رجوع) أى للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان يادنه أو لالان التعويض ليس
 بواجب عليه فصار كالأمره ان يتبرع لانسان الا اذا قال على أى ضامن بخلاف المديون اذا أمر رجلا بان
 يقضى دية حيث يرجع عليه وان لم يصح من الدين واجب عليه منع **(قوله ولو بأمره)** يعنى لا رجوع
 للأجنبي على الموهوب له ولو كان بأمره **(قوله لعدم وجوب التعويض)** علة لقوله ولا رجوع ولو بأمره
(قوله بخلاف قضاء الدين) أى حيث يرجع الأجنبي على الدين اذا قضى بأمره أى ولو لم يقل انى ضامن لان
 الدين ثابت في ذمته وقد أمره أن يسقط مطالبة عنه فيكون أمرا بان يملكه ما كان للطالب وهو الدين فصار
 كالأمره أن يملكه عينا ذكره الزياي قال الاتفاقى والفقه فيه أنه لما أمره قضاء الدين صار مستقرضا منه
 ذلك القدر وموكلا يراه بالصرف الى غيره لا يملكه كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما عليه لان الدية لا تفرع
 الا بالقضاء ولا يقع الفحل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين أولا حتى اذا قصص رب الدين وجب
 للمدينون مثل ما عليه فبالتقيا ن قصاصا وهذا لا يحتاج اليه في الهبة لانه لا ديس على الموهوب له حتى يحتاج الى
 فراغ ذمته بتقدير الاستقراض فانتزاع هذا الوجه اه شاي **(قوله ما يطالب به الانسان)** دخل فيه
 الدية على الرجوع والاولاد **(قوله بالجس والملازمة)** نخرج بذلك الامر بالة كغيره وأداء المذرفانه وان

من نصراني عن هبة خيرا أو
 خيرا (أذا يصح فليكن
 المسلم بحر) ويشترط أن
 لا يكون العوض بعض
 الموهوب ماله عوضه
 البعض عن الباقي) لا يصح
 (له الرجوع في الباقي) ولو
 الموهوب شيئين فعوضه
 أحدهما عن الآخر كانا
 في عقدين صح والا لان
 اختلاف العقد كاختلاف
 العين والدوام تعين في هبة
 ورجوع مجتبى (ودقيق
 الحنطة يصلح عوضا عنها)
 لحدوته بالطحن وكذا لو
 صبغ بعض الثياب أو لث
 بعض السويق ثم عوضه
 صح خاتبة (ولو عوضه ولد
 احدى جاريته موهوبتين
 وجد) ذلك لولد (بعد
 الهبة امتنع الرجوع
 وصح) العوض (من أجنبي
 ويسقط حق الواهب في
 الرجوع اذا قبضه) كبذل
 الطلع (ولو) التعويض (بغير
 اذن الموهوب له) ولا رجوع
 ولو بأمره الا اذا قال عوض
 عني على أنى ضامن لعدم
 وجوب التعويض بخلاف
 قضاء الدين (و) الاصل
 ان كل ما يطالب به الانسان
 بالجس والملازمة يكون
 الامر بادائه مثبتا للرجوع
 من غير اشتراط الضمان
 وما لا فلا الا اذا شرط
 الضمان ظهريه وحديثه
 (فأمر المدينون رجلا
 بقضاء دينه رجوع عليه)
 وان لم يضمن لوجوبه عليه

كان يطالب به المكن لا بالحبس والملازمة فليتمل (قوله لكن) استدراك على قوله وبلاذلا (قوله بلا
 شرط رجوع) كانه لان العرف قاض بضممان ما يدفع في ذلك وقد ذكر البحث المصنف وشيخه في بحره وأشار
 بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء لكن قديقال ان فداء الاسير والا نفاق على بناء الدار لمحقق بماله
 مطالب بحبس به ويلزم عليه أما الاسير اذا لم ينفذ فهو كالرقيق تحت أيدي المشركين بل أعظم بلاء ورعما
 يتعرضون لفتنته عن دينه ولا يقدر أن يتخلص الا بالفداء فالحق بماله مطالب وأمانة الدار فانه من جملة
 الطوائج الاصلية لان عدم مكان يأوي اليه ويستتر فيه أهله ويحفظ فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان لا بد له منه
 فألحق بماله مطالب أيضا فغير ما قالوا في الكفالة بالنواثب فهي صحيحة وان كانت تؤخذ منه بغير حق لانه
 تؤخذ منه فوق أخذ الحق فجازت الكفالة به الدفع التضييق عليه فتأمل (أقول) وقد ذكر الشارح قبل كفاية
 الرجاءين أصليين آخرين أحدهما من قام عن غيره بواجب أمره رجوع بما دفع وان لم يشترطه كالامر
 بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبإدائه عن ركة ماله
 وبأن يهب فلا ناعى ألقائهم ما في كل موضع يملك المدفوع اليه المال مقابلا لملك مال فان المأمور يرجع
 بلا شرط والا فلا لمشتري أو العاصب اذا أمر رجلا بان يدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أو المالك كان
 المدفوع اليه مال كالمدة دفع بمقابلة مال هو المبيع أو المغصوب وطاهره أن الهبة لو كانت بشرط العرض
 فأمره بالتعويض عنها يرجع بلا شرط لو جرد الملك بمقابلة مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كفارته أو
 بالاجحاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلة مال فلا رجوع للمأمور على الأمر بالشرط الرجوع ويرد عليه الامر
 بالانفاق عليه فانه قدم انه يرجع بلا شرط مع انه ليس بمقابلة مال فلا رجوع للمأمور على الأمر بالشرط الرجوع
 وكذا الامر بإدائه النواثب وبتخليص الاسير على ما مر قال في النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارجلان
 يستقرض ائهم ما لا ينفقه في هذه المرات ففعل فالتعرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على
 الأمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع واختار أنه يرجع تارة ثانية في كتاب الوصايا وفي
 مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا
 اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح * ولو قال عوض عن هبتي أو أطمع عن
 كفارتي أو أدفع كاهي أو هب فلا ناعى ألقائهم لا يرجع بلا شرط الرجوع كفي البرازية * وذكر في السراج
 الوهاج ضابطا آخر ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع
 بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لم يرجع بأكثر مما أسقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اه
 وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدرا وكذا الى ولان عني ولو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن مدفع المأمور
 ان كان شريك الأمر أو خليطه وتفسيره بان يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على
 الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور وفي عيال الأمر لم يوجد واحد من هذه
 الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهو هذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع
 بالاجماع من مجموعة النقيب * قال في الحاشية ذكر في الاصل اذا أمر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف
 درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه وفعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير فيا
 لا يرجع الا ان يقول عني ولو أمره بشراة أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل عني أن ترجع
 على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيالي أو في بناء داري يرجع بما أنفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع
 على كل حال ولو قضى بآثمة غيره بأمره يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والاصل انه اذا قال
 اقض ديني أو ما يتي أو اكفل لفلان بالف على أو انقده بالف على أو اقض ماله على أو اطق على عيالي أو في
 بناء داري يرجع مطالقا بشرط الرجوع أو لا قال عني أولا وكذا لو قال ادفع الى ولان كذا أو كان المأمور صير فيا

لكن يخرج عن الاصل
 ما لو قال أنفق على بناء
 داري أو قال الاسير اشترني
 فانه يرجع فيهما بلا شرط
 رجوع كفاية ثانية مع أنه
 لا يطالب به الا بحبس ولا
 بلازمة

أو خبايا لآل أمر أو في عياله والأفلام لم يقل في أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان في ألفا أو
أقرضه ألفا أو عوضه في أو كفر عن عيني بطعامك أو أدر كاهنك في كذا أو أبيع في ريبلا أو أعق في عيدا
عن ظهاري فلا رجوع إلا بشرطه وأن كان المأمور خليا أو قال عن فجأة هذه المسائل أربع أقسام الأول
ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع أن كان صيرفيا أو خليا له أو في عياله الثالث ما يرجع أن قال عن
الرابع ما لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد نخص سيمد في الواجبات لدرجته الله تعالى هذا الحاصل من كلام
الخاتبة والخاصة بهذه المسائل منصوص عليها في الثانية والخلاصة بهم استغنى عن الأصول المسارة لأنها
غير ضابطة وكذا الأصل الذي ذكرناه من الشارح وهو من قام عن غيره بواجب بامر به رجوع عما دفع الخ فانه
غير ضابط أيضا لأنه لا يشترط في الأمر بالاتفاق في بقاء داره وبشراء الأسير وقضاء الناقبة ولشهره الواجب
الأخروي كالامر بأداء زكاته ونحوه وفي نور العين عن تجميع الفتاوى أمر أحد الورثة أنسابا بأن يكفن الميت
فكفن أن أمره ليرجع عليه يرجع عليه كفي أنفق في بناء دارى وهو اختيار شهرس الإسلام وذكر
السرخسي أن له أن يرجع بمثله أمر القاضى * وفيه من الذخيرة قال ادفع إلى فلان قضاة ولم يقل عن أو
قال انقض فلانا ألفا ولم يقل عن ولا على أي ضامن لها أو كفى لهما فادفع فلو كان المأمور شرى كالآمر أو خليا
له رجوع على أمره معنى الخياط أن يكون بينهما أخذ وإعطاء أو موضة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله
بيعه منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر اجاءا إذا تضمن بين الطرفين مشروط عرفا إذا العرف أنه إذا
أمر شرى به أو خليا به بدفع مال إلى غيره بامر به يكون دين على الأمر والمعروف كالشروط وكذا لو كان المأمور
في عيال الأمر أو باله كس يرجع اجاءا لو لم يقل على أي ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأفاد التعليل
بأنه ضمان عره أن ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وان لم يكن خليا أو في عياله ولذا أثبتوا
الرجوع للصير في فاجعنا (قوله وان استحق نصف الهبة رجوع بصف العوض) لأنه لم يدفعه إلا بصله
الموهوب كله فإذا كان به رجوع عليه بقدره كغيره من المعاوضات درر قال السمرقندى وهذا إذا استحق
نصف معين أما إذا لم يكن معينا تبطل الهبة أصلا كذا في الشرح اهـ وقال في الجوهرة وهذا أى الرجوع
فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع في العوض أى لأن
الموهوب له تبين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد فيه من الأصل ولو جاز في الباقي كان هبة مشاع
فيما يحتمل القسمة وذلك يمنع ابتداء التملك بالهبة أشار إليه سرى الدين (قوله وعكسه لا) أى ان استحق
نصف العوض لا يرجع بنصف الهبة لأنه ليس عوضا حقيقة على ما تقدم ولأن النصف الباقي مقابل لكل
الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكذا بقاء لأنه يتخير (قوله ليسم العوض) الأولى أن يقول لأنه لم يسلم
له العوض فتأمل (قوله العبر المشروط) أى في عقد الهبة (قوله أما المشروط) أى في العقد (قوله فيوزع)
لأنه يبيع (قوله كذا استحق) تغاير المفهوم قوله ما لم يرد ما بقي فان مفهومه أنه إذا رد ما بقي رجوع بكل الهبة
(قوله لا كانت هبة) فان استحق العوض والهبة هبة لا يرجع الواهب على الموهوب له أصلا لأن
هناك الهبة مانع من الرجوع اهـ شاي أى وقد هلك على ملكه واستحال الرجوع فيها فاستوى في ذلك
التعويض وعدمه ط (قوله لم يرجع) أى الواهب على الموهوب له بدل العوض لأن الزيادة مانع من
الرجوع كالهلاك (قوله ربيع بمالم يعوض) لا المانع قد نخص النصف (قوله ولا يضر الشيوخ) أى
الحاصل بالرجوع عن النصف قال في البرازية عوضه في بعض هبته بان كانت ألفا عوضه درهمان منه وهو نسخ
في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله ولم أر من صرح به غيره) قاله المصنف في
منه وفيه بل صرحوا بأن العوض قسمان قال سرى الدين جعل صاحب البدائع والمحيط العوض على نوعين
عوض مشروط في العقد وعوض أئى في كلام المصنف آخر مسألة من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو
ماد كره المصنف والغير للعوض أى المتأخر اهـ وقد عده صاحب الهدية بابا مستقلا لهما ويفرق بينهما

(وان استحق نصف الهبة
رجوع بنصف العوض
وتكسبه لا مال يرد ما بقي)
لأنه يصلح عوضا ابتداء
فكذا بقاء لكنه يجبر ليسم
العوض ومراعاة العوض
الغير المشروط أما المشروط
فبإدائه كما سيحى فيوزع
البديل على المبدل نهاية
(كلا استحق كل العوض
حيث يرجع في كها ان
كانت قائمة لان كانت
هالكه) كلا استحق العوض
وقد ازدادت الهبة لم يرجع
خلاصة (وان استحق
جميع الهبة كان له أن
يرجع في جميع العوض
ان كان قائما بمثله ان)
العوض (هالكه وهو مثلي
وبقيته ان قيميا) غاية
(ولو عوض النصف رجوع
بمالم يعوض) ولا يضر
الشيوخ لأنه طارئ
* (تنبيه) نقل في المجتبى
أنه يشترط في العوض أن
يكون مشروطا في عقد
الهبة أما إذا عوضه بعده
فلا ولم أر من صرح به غيره

بما ذكره من أنه ان لم يكن مشروطا واستحق بعضه فانه يتنوع الرجوع وان كان مشروطا تقسم على الهبة ط
 قال في مشتمل الاحكام ناقلا عن مختصر المحيط العوض المانع ان كان مشروطا في العقد فكل واحد الامتناع
 ما لم يتقابضا فهو بمنزلة البيع يردان بعيب ويجب له الشفعة ولو كان العوض متأخرا عن العقد ان اضافه
 الى الهبة بان قال هذا عوض هبتك أو جاريته يصح ويكون العوض هبة يصح بما تصح به الهبة وبطل
 بما تبطل به الهبة ويتوقف الملك على القبض ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يضاف
 العوض الى الهبة فلكل واحد منهما الرجوع بما وهب ونقل عن شرح مختصر القدرى العوض
 اذا لم يكن مشروطا في العقد فهو هبة في نفسه فيتوقف الملك على القبض ولا يصح الشيوع وفي حق الاول
 يعتبر عوضا ثم يسقط به الرجوع فاني مختصر المحيط موافق للجبتي بأحد وجهيه وفي غاية البيان قال
 أصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع مائثر في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع
 لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس
 كذلك اذا شرط في العقد لانه لو يجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل
 أنه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يعتبر في العوض شرائط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم
 الشيوع لانه هبة كذا في شرح الاقناع وقال في النخلة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لاسقاط الرجوع
 ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا كهذا
 عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح وبطل بما تصح وبطل به الهبة وأما اذا
 لم يضاف الى الاولى يكون هبة مبتدأة ويسقط حق الرجوع في الهبةتين جميعا انتهى مع بعض اختصار ومفاده
 أنهم ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا بل لزوم الاضافة الى الاولى وهذا الخلاف
 في سقوط الرجوع وأما كونه بيعا انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل وسند كرا خالف في
 الفروع بيان العوض مفسلا عن الهبة ان شاء الله تعالى فراجع (قوله وفروع المذهب مطلقة كما مر)
 من دقيق الخطة وولد احدى جاريتهين قال في المنع منها ما قدمنا من أن دقيق الخطة يصلح عوضا عنها ومنها
 ما تقدم من أنه لو عوضه ولدا احدى جاريتهين فهو بعتين وجد بعد الهبة فانه يتنوع الرجوع اه (قوله
 فتدبر) قال العلامة أبو السعود قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البديل على المبدل
 لا مطلقا وحيث ذنف في الجبتي لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى لكن قال العلامة السائحاني
 أقول بل فروع المذهب صريحة في ضده كقدمته عن الخانية وكان دمه الشارح في قوله ومراده العوض الغير
 المشروط فلا تلتفت لما في الجبتي ثم ظهر أن المراد بعدم كونه عوضا لانه لا يجعل الهبة بيعا انتهاء ثم رأيت
 شيخنا أجاب بنظير هذا انتهى فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه حصل بنسب الوهاب فلا ينقضه إطلاق في
 الخروج فشمع ما اذا وهب لانسان دراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها خاتمة وشمع
 أيضا مال وهب لمكاتب انسان ثم عجز المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عذرا لمحمد لانتقالها من ملك المكاتب
 الى ملكه مولاه فلا يابى يوسف كفى المنع (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد الى
 الوهاب الثاني ملكه عاد بما كان منه لقابه (قوله لم يرجع الاول) لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك
 درر عن المحيط (قوله ولو باع نصفه الخ) مرتب بالصف ويظهر في صورة تكرار الهبة أيضا قال في المحيط
 البرهاني ولو وصل الى الوهاب الثاني هبة أو وارث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للوهاب الاول أن
 يرجع (قوله فلو ضحى الخ) أما لو طبخها بعد أن ضحى بها أو بدون التضحية فبعضه أن لا يرجع لانه بمنزلة
 الاستهلاك كما علم في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) ونجزيه عن الاضحية والمصلحة عند محمد وليس له
 الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الامام كقول محمد هدية عن المحيط قال ط وسكت عن النذر
 والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفاء بالدر اه قال السائحاني ويظهر أنها تجزئ عن الدر والقران أما على

وفروع المذهب مطلقة كما
 مر فتدبر (والخاء خروج
 الهبة عن ملك الموهوب له)
 ولو هبة الا اذا رجع الثاني
 فلا لاول الرجوع سواء كان
 بقضاء أو رضامسا يجبي ان
 الرجوع فسخ حتى لو عادت
 بسبب جديد بان تصدق بها
 الثالث على الثاني أو باعه
 منه لم يرجع الاول ولو مانع
 نفسه رجع في الباقي لعدم
 المانع وقيد الخروج بقوله
 (بالسكية) بان يكون
 خروجها عن ملكه من كل
 وجه ثم فرغ عليه بقوله
 (فلو ضحى الموهوب له
 بالشاء الموهوبه أو نذر
 التصديق بها وصارت لحا
 لا يمنع الرجوع) ومثله
 المتعة والقران

رواية أنهم أقر قسح من الأصل إذا لم تكن بقضاء ظاهر وأما على غير هاتين هذه الأشياء غير محسوس حتى
يتأق فيها النقض ومردحوا بان الزكاة لا تعدو ذلك الشفعة فيمالو وهب المال قبل الحول ثم رجع بعده
وفيما لو رجع بعدما وهب الدار ويعت دار بجوارها وسياق

وواهب شاة راجع بعد ذبحها * فيجزئ من ضحي عليه أو يؤجر
وهذا تصرح بعض ما ظهر لي اه (أقول) ولأنه وإن لم يبعه أكل المذخور لكنه باق على ملكه بعد الذبح
والذا يتصدق به والصدقة لا تكون إلا بما هو ملكه تأمل (قوله والذبح) لعله أراد به هذا المطلق فلا يشكر
مع المصنف أو يقال إنما كررها بعد ذكر المثلين لأنها قل عبارة المحتج برمتها تأييد المثلين (قوله ففعله)
أي الموهوب له (قوله فله الرجوع) ما لم يقبضه للمتصدق عليه ولو وهب له شيئا وقبضه فاختلسه الواهب
واستهلكه غرم قيمة الموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب بعد قبض الموهوب له يأخذ الشاة المذخور من
غيره تعريه بخلاف مالو كان ثوبا فقطعه الواهب فإن الموهوب له يأخذ الثوب ويعزم الواهب له ما بين القطع
والصحة هندية (قوله خلافا للثاني) أي ولا يمنع الرجوع عنده والخلاف يجري أيضا في مسألة الاخضية
وما عطف عليها كما هو في المحتج ولذا قال فيما لو ذبحها من غير تضييع له الرجوع اتفاقا أي لم يخالف فيها
أبو يوسف لأنهم لم يخرج عن ملكه أصلا وفي التضحية خرجت لله تعالى وهما يقرآنان وقعت التضحية لله
تعالى لملكها انما وقعت القرابة بآفة الدم ولذا أنه أن يا كل لهما ولم يخرج عن ملكه بالكلية وهذا ظاهر في
الاخضية وأما في المذموم كذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقا) لأنهم لم يخرج عن ملكه أصلا (قوله سقط
الدين والجنابة) كما قدمناه وصورة المسئلة رجل له على عشرين موهبه مولاه لصاحب الدين وقبضه سقط دينه
لأنه يقبضه الهبة كان راضيا بسقاط حقه في الدين وأرض الجنابة لهم ما يتعلقان بركة العبد ولا يرجع على
العبد شيء لأن السيد لا يستوجب حقه على عبده (قوله ثم لورجع) أي الواهب في هبته (قوله مع
استحسانا) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة لأنه ردى بسقوط حقه أي سلم له العبد فكان بعرضه العوض
وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلّى عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف إذا رجع
في الهبة يعود الدين والجنابة وأبو يوسف استعش قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين أصغر
فوهبه مولاه منه فقبل الوصي وقبض سقط الدين فان رجع بعد ذلك لو فلما لا يعود الدين كان قبول
الوصي الهبة تصرفا صرا على الصغير ولا يملك ذلك ووجه الاستحسان أنه لم ينص على العوض فكان اسقاطا
محضا وكانت الهبة خالية عن العوض لأن شرط العوض أن يذول هو عوض عن هبة كالمروء يوجد
قل بعض الأفاضل والدي يظهر ما قاله أبو يوسف لأن الشيء ينتهي بانتهاء عاقبته وعلة سقوط الدين الملك
ولم يبق الملك ليعود الدين كمن له على آخر دين مؤجل فقبضه قبل الاجل فاستحق ذلك عاد الدين مؤجلا
لأنه ما بطل القضاء بالاستحقاق قبل وهو سقوط الاجل فتأمل اه * (مرع) * صبي له على مالوك
وصيه دين وذهب الوصي عبده للصبي ثم أراد الوصي الرجوع في طاهر رواية له ذلك وعن محمد المنع
برازية (قوله ورواية عن الامام) لأن الساقط لا يعود كمن قليل بحس دخل عليه الماء الجاري حتى كثروا
ثم عاد إلى القلة لا يعود حسا وقال أبو يوسف يعود الدين حكما كما كان لأن زوال الدين كان حكم الملك الموهوب
له وقد بطل الملك كفي المنع (قوله كمن لا يعود السكاح) ودكر الصدر الشهيد أنه يعود قال في الخاتمة وأما
مسئلة السكاح ففيها روايتان عن أبي يوسف في رواية إذا رجع الواهب يعود السكاح اه وفي الهندية بعد
ماد كمر ما من الصدر الشهيد ودكر محمد في الكتاب في مواضع أنه بالرجوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم
ملكه والمراد منه يعود إلى قديم ملكه هيما يستقبل لافها مضى ألا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل
قبل الحول وسأله ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب كافة ما مضى اه فلم يجعل قديم ملكه
عالمه في حوزة كده من وهب من آخر دارا وسأله إلى الموهوب له ثم بيعت دارا بجنبا ثم

والنذر يجزئ وفي المنهاج
وان وهب له ثوبا ففعله
صدقة لله تعالى فله الرجوع
خلافا للثاني (كلو ذبحها من
غير تضحية) فله الرجوع
اتفاقا (فرع) عبده عليه
دين أو جنابة خطأ فوهبه
مولاه لعرضه أو لولي الجنابة
سقط الدين والجنابة ثم لو
رجع مع استحسانا ولا يعود
الدين والجنابة عند محمد
ورواية عن الامام كذا يعود
النكاح لو وهبها لزوجها ثم
رجع خاتبة

وجع الواهب فبالم يكن للواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد إليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كأن النذر لم يزل عن ملكه لكان له الأخذ بالشفعة اه وعزاه للذخيرة (قوله والزاي) فيها لغات فدها بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زافيقصرها ومنهم من ينون فيقول زاهذا أقيع الوجوه لانه لم يأت اسم على حرف ومنهم من يقول زى فيشدد الباء أبو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لامرأة الخ) الاصل أن الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شهادة كل واحد منهما لا لا تحرف فيكون المقصود من هبة كل منهما الا تحراصا على التوادد دون العوض بخلاف الهبة للاجنبي فان المقصود منها العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت أجنبية كان مقصوده العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يسقط بالتزوج وان كانت حليته كان مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة اه زياحي ملخصا (قوله لا) أى لا يرجع ولو فارقها بعد ذلك لا يملك الرجوع لقيام الزوجية وقت الهبة (قوله كعكسه) أى لو وهبته لرجل ثم سكتها ورجعت ولو زوجها الا وان فارقها الاولى أن يقول كما اذا كانت هي الواهبة فيهما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثالث واذا مات قبل التسليم بطلت ويجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد أو ليست بوصية واعتبارها من الثالث ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعاقب بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب اه محيط (قوله ولا تنقلب وصية) لما علمت أن هبة المريض هبة عقد اهى ليست باهل لقبضها لانهم لو قبضتها لكانت ملكا له ويستحيل أبدا أن يكون الانسان ملكا لنفسه وأيضا أفاد أن قولهم الهبة في مرض الموت وصية أنهم اتفقوا على هبة وتنقلب وصية بشرط الهبة القرض وأما الولد المحجور لقيام الملك حال حياة المولى ولا بد للمحجور ولا يتأتى منها القبض ولا يمكن أن تصير ما ذوقته في تلك الهبة لانها لا تملك مادامت رقيقة أمالو أوصى لها فانها تملك بعد الموت وهى حرمة دموت مولاه فتصح الوصية (قوله لعتقها بموته) ويعتبر القبول بعد الموت والتمليك واقع لها بعده (قوله والنفقة القرابة) أى القرابة الا الوالد اذا احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يفر دبالاخذ من الحاجة الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الطاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة لالاب اذا احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة ونحن نقول به أى لا ينبغي أن يرجع الى الوالد فانه يقول للحاجة فتوهم بعض الناس أن قوله ونحن نقول به ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه عند ما يضايقه وهو وهم باطل منشؤه الغفلة عن قوله فانه يتملكه للحاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يحتج لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهمه مخالف لتصریح علمائنا كما مضى وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع اه ولهدالم يتعرض الشارع رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بعير الاب بل تركه على العموم اتسكا على ما تقرران للاب أن يتناول من مال ابنه عند الحاجة بقدرها (قوله لدى رحم محرم) حرم من كان دارحم وليس بمحرم ومن كان محرم ما ليس بذى رحم درر فالاول كابن العم فان كان أخاه من الرضاع أيضا فهو خارج أيضا واحترز عنه بقوله نسباً فانه ليس بذى رحم محرم من النسب كفى الشر بنزله لا لينة والثاني كالخ رضاء قال السمرقندى الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذى يحرم مساكنته اه واما لا يرجع فيها قوله عليه الصلاة والسلام اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها ولان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطعية الرحم اه زياحي (قوله منه) صفة محرم والضمير في منه للرحم فخرج الرحم غير المحرم كبن العم والمحرم غير الرحم كالخ رضاء والرحم المحرم الذى محرميته لاهن الرحم كبن عم هو أخ رضاء وعلى هذا الحاجة الى قوله نسباً فانه يحتاج اليه لوجه الواهب ليخرج به الاخير تدبر (قوله نسبا) حال من محرم ولو كان الرحم محرم من الرضاع أو المصاهرة لا يمنع الرجوع لعدم وجوب صلاته ولا لا يجب انفاقه عليه عند محرمه وان كانت

(والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم سكتها رجع ولو وهب لامرأة لا كعكسه) * (فرع) لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذا لا بد للمحجور أمالو أوصى لها بعدمونه يصح لعتقها بموته فيسلم لها كفى (والنفقة القرابة فلو وهب لذى رحم محرم منه) نسباً

علمته مندوباً إليها (قوله ولو ذمياً أو مستأثماً) لأنه واجب الصلاة وحمل للصدقة لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرهواهم وتقبلوا الزمة والامان فقد ترك المقاتلة قال
القاسماني ومثلهما الحربي (قوله بلارحم) أي بلارحم موجب للعزيمة وان صار له وحرم بالرضاع
والمصاهرة فإنه لا يمنع الرجوع (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو
بقوله نسباً لأن محرميته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصلة بمسا قبله غير ظاهر لأن قوله لمحرّم
بلارحم لا يشمله لكونه رجلاً إلا أن يقال قوله بلارحم الباع فيه للسببية أي لمحرّم بسبب غير الرحم كالبناء في
قوله بعده بالمصاهرة تأمل (قوله ولمحرّم) عطف على لمحرّم فلا يمنع الرجوع (قوله كأمهات النساء والربائب)
ومثلهما أزواج البنين والبنات خانية (قوله وأخيه وهو عبد لاجنبي) أي لأن الهبة لم تقع له حينئذ بل أولاه
لأن العبد لا يملك وإن ملك فهو وما في يده لسيده وفي العار لا يشبهه أي أب وحب لا يسهوله الرجوع فقل إذا كان
الاسم مملوكاً لاجنبي قال الجوهري وإنما قيد بكونه مملوكاً لاجنبي لأنه إذا كان مملوكاً لغيره يرب ذى رحم محرم منه
تكون الهبة واقعة للقريب والهبة للقريب لا رجوع فيها وإنما قيد القريب بكونه ذارحم لانه كان تصور
المسئلة والا فلا ينعكس صورها (قوله أولعبد أخيه) أي وهو أجنبي لأنه لم يجب للاخ صورة وإن وقعت
للاخ في الحقيقة لقيام الشك في المانع فلا يثبت مع الشك ولو لم ينعكس فيها للقريب من كل وجه بدليل
أن العبد أحق بما وهب له إذا احتاج إليه وهذا عند أبي حنيفة أو قال يرجع في الأولى دون الثانية منه
عن البحر ومثله في شرح الجمع (قوله يرجع) أي في كل الصور عند الامام وقال يرجع في الأولى لا في الثانية
كما علمت لأن المالك يقع للمولى فكان هو المعتبر ولا مام أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو لث الرقبة وللعبد
من وجه وهو ملك اليد ألا ترى أنه أحق به ما لم يفضل عن حاجته فباعتبار أحد الجانبين يلزم فيها ما باعتبار
الجانب الآخر لا يلزم فيه مما لا يلزم بالشك ولأن الصلة قاصرة في حق ك واحد منهما مما لا بد من
المعنى والصلة الكاملة هي المانعة من الرجوع فلا تنعدي إلى القاصرة (قوله ولو كانا ذارحم محرم من
الواهب) بأن كان أخوه لأمه عبد لأخيه من أمه اه سرى الدين عن المبسوط أي لأن الهبة في الصورة
وقعت لدى الرحم وكذا في الحقيقة فامتنع الرجوع للوجهين ولو عجز قريبه المالك وعندهما لا يرجع خلافاً
لابي يوسف وإن عتق لا رجوع منه فأدانه لا يرجع مادام مملوكاً بالتفريق لانه حريداً ويمكن تصوير المسئلة
بأن يكون لرجل رجلان أحدهما ولد واحد منهما وأحد الولدين مملوك لا لاخر (قوله على الأصح) وذ كر
الكرخي عن محمد بن قيس قول الامام أن يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صلة كاملة (قوله لأن الهبة
الح) أي فليس في المانع شك (قوله مالا يقسم) أي مالا يقبلها مع بقاء الانتفاع السابق كما تقدم واحترز به
عما إذا وهب إماماً ما يقسم ولا تصح لواحد منهما لأن هبة ما يحتمل القسمة لاثنين غير صحيحة لانه وهب لكل
منهما ما شاء كما تقدم فقبل باب الرجوع وقبله لا أي ولو وهب لثنين ما يحتمل القسمة لا يصح (قوله الرجوع
في حق الأجنبي) اعتبار البعض بالكل مبسوط (قوله هلاك العين الموهوبة) أي تلف عينها أو عامة مصادرها
مع بقاء المالك ولو وهب به سيده فجعله سكيناً أو سيفاً أو نحو ذلك لا يرجع لتعذر الرجوع بعد الهلاك أدهو وغيره مضمون
عليه بخلاف شاة دجها زياً ومكى ولو استعملت العض له أب يرجع بالباقي بزيادة والاستهلاك كالهلاك
كما هو ظاهر صرح به أصحاب الثناوى وملى وأما هلاك أحد العاقلين فقد قدمه (قوله لانه ينكر
الرد) أي وحبوبه عليه وهذه له لقوله صدق ولان دعواه الهلاك اخبار منه به لانه ملكه وأنه لا يرجع
عينا برهان قال العيني فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق لانه مسكر لوجوب الرد عليه بأشبه المودع اه
* نفي قوله بلأحلف عزاء في الدرر وغيره إلى الكافي ولم يدكر العلة مع أن في الوهبانية قال إذا ادعى المودع
ضياعها وحدها نسخاف وقد قال العيني وشبه المودع على أن المقر روان كان القول قول المسكر لانه يمينه
ولان كل من أكر ما أقر به لزمه يحلف عنه إذا سكاره وهذا هو الآخر بعد الهلاك يلزمه الرد فلم يلحقه عند

(ولو ذمياً أو مستأثماً)
(لا يرجع) ثماني (ولو وهب
لمحرّم بلارحم كأخيه
رضاعاً ولو ابن عمه) ولمحرّم
بالمصاهرة كأمهات النساء
والربائب وأخيه وهو عبد
لاجنبي أو لعبد أخيه ورجع
ولو كانا أي العبد ومولاه
(ذارحم محرم من الواهب
ولا رجوع فيها اتفاقاً على
الأصح) لأن الهبة لأبيهما
وقعت تقع الرجوع بجر
* (فرع) * وهب لأخيه
وأجنبي مالا يقسم فقبضاه
له الرجوع في حظ الأجنبي
لعدم المانع دور (والهبة
هلاك العين الموهوبة ولو
ادعاء أي الهلاك) صدق
بلأحلف لانه يسكر الرد
(فان قال الواهب هي هذه)
العين

انكاره بدعوى الهلاك والظاهر ان الهبة هي عدم تأكد ملك الواهب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له
هالكك فالقول قوله ولا يمين عليه وعليه الكثر وسائر المتون (قوله حلف المنكر انما ليست هذه) أى ولا
يحلف على الهلاك لما سبق والحاصل انه لا يمين عليه بدعوى الهلاك ما لم يمين الواهب عينا ويدعى انما هي
الهبة لا الهالكه ويريد استردادها وانكر الموهوب له ذلك وادعى ان الموهوب غير هاهنا (قوله كما يحلف
الواهب الخ) قال في الهندية واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك
او تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول للواهب (قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله مسبب النسب)
يعنى المال للنسب أى ولو كان المقصود النسب لا يجري فيه اليمين على قول الامام خلافا لقول صاحبين
المفتى به من أن التحليف يجري في النسب * وحاصل التحقيق في هذه المسئلة أنه لو ادعى بسبب النسب ما لا لزما
وكان المقصود اثباته دون النسب فيحلف عليه كفى المنع والطحاوى وغيرهما حتى قال في البحر يستحلف
الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب حالا لا زمانا فكان المقصود اثباته دون النسب وعزاه لغتاوى
فاضيخان من باب الاستحلاف ونظر فيه الرضى بان المال ليس بسبب النسب بل المعنى الصحيح أن يقال ان
الامر الذى بسببه النسب وهو مسيب عنه وهو لزوم الهبة وعدم صحة الرجوع فيها وهذا يحلف منكره اتفاقا
أما ما قاله الامام من انه لا تحليف في النسب أى اذا ادعى عليه نسبة القصد اثباته أما هنا فالمقصود منه اثبات
أمر آخر وهو لزوم الهبة فهو المدعى في الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء
الاولى وفتح النائية (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) ولو استتردها غير قضاء
ولارضا كان غاصبا حتى لو هالك في يده يضمن قيمتها للموهوب له شمسى قال فاضليخان وهب ثوبا لرجل ثم
اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء
أو رضا اه وفيه الواهب اذ ارجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال
الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ان سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله اه (قوله
للاختلاف فيه) أى بين العلماء فان بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا بأحد
الذكورين وذكر في الحواشي البيهقي بنية أنه لان الشافعي يخالفنا وفيه كلام وهو أن خلافه متأخر فكيف
يبني الحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد والاولى جملة على اختلاف الحسابات لو ثبت اه (قوله فيضمن
بمنعه) يعنى لو سأله رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بصحة الرجوع فيها فامتنع من تسليمها فهلك
لزمه ضمانها بمثلها ان كانت مثلية والاقضية قيمتها لانه متعدد بالمع بعد صحة الرجوع بقضاء القاضى أه اقبل
القضاء لو هلك سقط الرجوع بالهلاك ولا ضمان عليه بالمنع لانه غير متعد لانه اعمانع ملكه اذ لم يصح
الرجوع لعدم وجود القضاء ولا رضاع المنع وقد ملكها بالهبة ولا يعتد بقروله باسائه رضى بتردها لان
امساكها ينقضه لكن قوله لا يشترط فيه قبض الواهب يفهم منه أنها تتم بقوله رضى بتردها فاجرأ فاده
بعض الافاضل قال ط وانظر ما لو منعه بعد الرجوع بالرضا وهلك والظاهر انه يضمن لوجود التعدي كمنعه بعد
القضاء (أقول) وهذا يؤيد ما فهمه بعض الافاضل حيث ضمنه بالمنع ولم يعد رجوعا تأمل (قوله بقضاء أو
رضا) على حذف أى (قوله كان فسحنا) خلافا لزم في الرجوع بالتراضى كما يأتى عناية (قوله واعادة) بالصب
حطفا على فسحنا (قوله لاهبة للواهب) أى كما قال زفر رحمه الله تعالى بان الرجوع بالتراضى عقد جديد
فيجعل بمنزلة الهبة المبتدأة عيني قال في البدائع ولو وهبه الموهوب له للواهب قبل القضاء والرضا وقبله
لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضى أو بقضاء وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه
(قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية
(قوله وصح الرجوع في الشائع) أى في البعض الشائع الذى يحتمل القسمة كجادا وهب الدار ثم رجع
في نصفها لان الشيوع طارئ لا أثر له فيها ذكره في العناية (قوله لم يصح فيه) أى في الشائع ولا يشترط

(حلف) المنكر (أنها
ليست هذه) خلاصة
(كما يحلف) الواهب (ان
الموهوب له ليس بأخيه اذا
ادعى) الاخ (ذلك) لانه
يدعى مسبب النسب لا
النسب خانية (ولا يصح
الرجوع الا بتراضيهما أو
بحكم الحاكم) للاختلاف
فيه فيضمن بمنعه به سد
القضاء لا قبله (واذا رجع
أحدهما) بقضاء أو رضا
(كان فسحنا) لعقد الهبة
(من الاصل واعادة للملك)
القديم لاهبة للواهب
(ذ) لهذا (لا يشترط فيه
قبض الواهب وصح)
الرجوع (في الشائع) ولو
كان هبة لم يصح فيه

قبض الواهب (قوله والواهب رده) أي بالعيب أي له بعد الرجوع عنه وذو الهوب إذا كان اشترى من رجل ثم رجع الرجوع على عيب فيه (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب أي لانه فسخ مطلقا بحكم خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة الطحاوي بما لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رده المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء كان فسخا ثبت بحق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضا لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله بخلاف الرد بالعيب) أي لو اشترى شيئا وبعده ورده المشتري الثاني بعد قبضه اياه على المشتري الاول بعيب قديم ليس للمشتري الاول أن يرد على بائعه كما تقدم في باب لان حق المشتري في وصف السلامة أي يستحق ما اشتراه سالما من العيوب فثبت وجوبه في ما رجع الاخر للقاضي فيطالب منه ايصاله الى ما يستحقه من وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا ولم يكن ايصاله الى ما يستحقه يفسخ القاضى البيع وليس حقه في الفسخ فاذا تفاخبا بغير قضاء بل بتراضيهم ما كان اقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث والبائع الاول نالهما في حقه فرض كأن المشتري الاول اشترى من المشتري الثاني فليس له أن يرد عليه لانه مشتري منه والمشتري لا يرد على بائعه بالعيب اذا كان المبيع وصل الى البائع من جهته ولا على البائع الاول لان المشتري من شخص لا يرد على غيره وانما قال بعد القبض لان رده قبل القبض فسخ مطلقا فبرده على بائعه كما تقدم (قوله لان حق المشتري في وصف السلامة لافي الفسخ) ولهذا لو زال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه وادالم يكن سليما فارتضاءه يرجع بالعوض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح مستوفيا حقه فيكون له كما مبتدأ ضرورة غير أنه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلناه فسخا للعموم ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على أنفسهما بخلاف الهبة فانه تقدم وجبة حق الفسخ وهو بالنسخ يكون مستوفيا حقا باناله بالاعتدال بالعقد وقع غير لازم فالرفع رجوع اليه عين ماله كالعارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجعل هبة مبتدأة اه مخ يتصرف بها ذاتا ظهور قول المؤلف فافترقا ط (قوله لا بطلان أثره أصلا) أي فيما مضى (قوله والا ما المفضل) أي المتولد من الموهوب أي ولوقلنا ببطلان أثره في الماضي لا وجبنا رد الزوائد المفضلة من الولد والثر والارث التي وجدت عند الموهوب له مع أنه لا يثبت للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه زكاة ماله الموهوب اذا رجع فيه لما مضى من السنين مع أنه لا يجب عليه كساف * والحاصل انه لو كانت الهبة أمثلا لاقبضها الموهوب له ووطئها واستولدها وجب عليها قبض أرشها ووطئها عيرها فأخذ عقرها ثم رجع عاها الواهب بقضاء أو رضا امتنع عليه وطؤها وانصرف بوجه من الوجوه بعد الفسخ وما أخذ من الارش والعقر يطيب له لانه غنما مملوك والولد له والواهب انما يأخذ الامتدقا وهذا معنى عدم ترتب الاثر في المستقبل لا فيما مضى (قوله من المواضع السبعة) لا يظهر في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي أحد العاقلين ويكون الرجوع في العوض بالترادف في الهبة بالرد (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أي على انه هبة مبتدأة كما بينته عبارة المحتى في شرط فيه ما يشترط في الهبة مما تقدم في الشروط وتل المصنف في آخر الفصل عن المحيط رجل تصدق بصدقة فسلها اليه ثم تبايلا الصدقة لم يحز حتى تقبض لانها هبة مستقلة مستأنة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة اذا كانت للذي رحم محرم اه والحاصل أنه يصح الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم بالقبض مع أنه وجد فيها ما يمنع من الرجوع ومع ذلك جاز بتراضيهم ما لا يوجب الهبة مبتدأة ولذا شرط فيها ما يشترط للهبة وحده لا يظهر ما توقف به الطحاوي (قوله في المحارم) ظاهر تقييده بالمحارم يفيد أن القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف في رواية ابن سماعة خلاه تصدق وسلم ثم استقاله قاله لم يحز حتى يقبض اه وهذا يبيد ما ذكرنا ثم فائدة التقييد بالقبض انه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب له صح تصرفه ونائبه بغير اذنه بعده ط (قوله لانها) أي الاقالة هبة أي مستقلة (قوله وكل

(والواهب رده على بائعه مطلقا) بقضاء أو رضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لافي الفسخ فافترقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا ولا إلهاد المنطوق الى ما في الواهب بوجوه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع السبعة السابقة) كالهبة لقربانه (جاز) هذا الاتفاق منهما جوهره وفي الجتنى لا تجوز الاقالة في الهبة والمدقة في المحارم لا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل

شيء يفسخه الحاكم إذا اختصم إليه فهذا حكمه) أي يقتصر للقبض لكن الذي نحن فيه عدم فسخ القاضي
والظاهر أن لفظة لاساقطة وأصل الكلام وكل شيء لا يفسخه الحاكم كإله الواقع في الخانية وبه يظهر
المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم مما لا رجوع في هبتهم وسيجيء أن المعتقد الصفة ويمكن أن
يراد بقوله وكل شيء يفسخه الحاكم الخ أي أن الهبة للمحارم والصدقة مطلقا إذا رفعت للمحارم وأراد
صاحبها الرجوع فيها يفسخ دعواه الحاكم بمعنى أنه يطلها ويحكم عليه بعدم صحتها فان اتفاقا عليها كانت هبة
مبتدأة فيشترط لها شروط الهبة وكذا كل ما كان فيها مانع من موانع الرجوع فتأمل (قوله لأنه غير
مقبوض) لأن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز إلا بان يسلمه على قبضه والصغير لا قبض له إلا قبض
ولييه وهو من عليه الدين فلا يوجد القبض لكن سيجيء أن المعتقد الصفة ويفهم منه جواز عكسه وهو هبة
الأب ديناً على طفله لأنه مقبوض للأب إذا كان للأب مال في يده (قوله قضى ببطالان الرجوع لمانع)
نقله صاحب الدرر من المحيط وهكذا في الذخيرة والخانية وذكر في التبيين وغيره أن الموهوب لو وصي بغيره
عند الموهوب له وكبر وطال ثم صار شيخاً فقد تمت قيمته لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زاد من
وجه وانقص من وجه آخر وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وأنت خبير بانه بين هذا وبين ما ذكر
صاحب الذات لم يعد إلى حاله الأول ولكن ذكر الناطقي في اجناسه أنه يرجع ولعل وجهه أن الذات بعد
زوال أن زيادة الذات الأولى (قوله ثم زال المانع) مبني على ما قدمه عن الخانية واعتمده القهستاني
لكن في كلامه هناك إشارة إلى اعتداده ما خلافاً قلت ولا يخفى ما في إطلاق الدرر أن المانع قد يكون
خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون للزوجة ثم نزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما
صرحوا به نعم صرحوا به فيما إذا بى في الدار ثم هدم البناء وفيما إذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال
المانع العارض فالزوجة جسيمة وان زالت لكنهما مانع من الأصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ملك حادث
من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير الموهوبة بخلاف ما إذا أعادت إليه بما هو فسخ هذا ما ظهر
في فتاويه أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى وكتب الطحاوي لا يظهر في الزوجية والقرابة وهلاك العين
والموت والعرض لأنه يبيع انتهاءه وأما الخروج عن الملك فيزول إذا أعاد إليه بفسخ تأمل انتهى * والحاصل أن
ما يمكن زواله من الموانع السبعة الزوجة جسيمة وزيادة العوض والخروج عن ملكه فيزول الزوجة لا يعود
الرجوع وبزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فيه من التفصيل (قوله وضمن المستحق الموهوب)
ضم من يتشدد الميم فعل ماض والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله لأنه اعتد ببيع) أي وهو غير عامل له
(قوله فلا يستحق فيه السلامة) أي في عقد التبرع وهكذا حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لأن عقود
المعاوضات يثبت فيها الغرور فالمشتري الرجوع على بانه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالدفع والاحارة
إذا هلك الوديعة أو العيب المستأجرة ثم جازر حل واستحق الوديعة والمستأجر وضمن المودع والمستأجر
فإنهما يرجعان على الدافع بما ضمنوا وكذا كل ما كان في معناهما والحاصل أن الغرور يرجع بأحد أمرين
أما بعقد المعاوضة أو بعقد يكون للدافع كفي المنع وقد انتفى الثاني هنا كما قال لأن قبض المستعير والمنتهب كان
لنفسه وقد عقد في الخانية فصلا لمساائل العرور من البيع فراجعوه وذكر في النخبة أن الواهب لو ضمن سلامة
الموهوب للموهوب له نصار جيع على الواهب (قوله ولا غرور) أي موجب للضمن لأن لا يكون وجباً
بأحد أمرين وقد انتفيا هنا وكان حق العبارة أن يقول ولا غرور لأن قبض المستعير الخ لأن العرور إنما يكون
معتبراً بقبضه للدافع أو بعقد المعاوضة (قوله لعدم العقد) أي عقد المعاوضة والأفلا عارة والهبة لا بد فيها
من عقد (قوله فيشترط التقابض) في المجلس مطاقاً أو بعده بإذنه مسكين ولا يثبت به الملك قبل القبض
ولسلك واحد أن تمتنع من التسليم وكذا لو قبض أحدهما فقط فملك الرجوع التقابض وغيره سواء في غاية
البيان (قوله في العوضين) أي في العيب الموهوبة والعوض عنها أما إذا كان العوض غير مشروط فهي

شيء يفسخه الحاكم إذا
اختصم إليه فهذا حكمه ولو
وهب الدين لطفل المدينون لم
يجز لأنه غير مقبوض وفي
الدرر قضى ببطالان الرجوع
لمانع ثم زال المانع عاد
الرجوع (تلفت) العيين
(الموهوبة واستحقها مستحق
وضمن) المستحق (الموهوب
له لم يرجع على الواهب بما
ضمن) لأنها اعتد ببيع فلا
يستحق فيه السلامة
(والاعارة كالهبة) ههنا لأن
قبض المستعير كان لنفسه
ولا غرور لعدم العقد وتامه
في العمادية (وإذا وقعت
الهبة بشرط العوض المعين
فهى هبة ابتداء فيشترط
التقابض في العوضين

هبة ابتداء وانتهاء فلا يثبت لها أحكام البيع وان امتنع الرجوع حيث قال له خذ هذه عوض هبتك ونحوه
 (قوله ويطل العوض بالبيع) هو منى على اشتراط التقابض لان القبض لا يتم مع الشروع
 فيما يقسم (قوله بيع انتهاء) أي اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعند زفر والشافعي
 بيع ابتداء وانتهاء لان العبرة للمعاني ولنا أنه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين ونماه في
 الدور وفي المقدس والعبرة للمعاني كالكفالة بشرط براءة الاصيل حواله وعكسه كقائه وبيع عبد نفسه
 عتق وهبة تقع ببدل اجارة وهبة امرأة لزوجها نكاح وعكسه طلاق قلنا ما اشتمل على جهتين يجب الجمع
 بينهما ما أمكن توفيره على الشبهين فلهما كالأمانة تبيع ونسخ وأمكن الجمع هنا باعتبار الهبة ابتداء والبيع
 انتهاء ولا تنافي بين حكميهما اذا البيع تراخي حكمه بشرط الخيار والهبة تلزم بمائع وهبة المريض بطالت
 بالبيع وعدم القبض واعتبرت وصية من الثالث بعد الدين رعاية للشبهين وقد يترتب الملك على الهبة فلا
 فعل كالأمانة كانت في يد الموهوب له ولم يكن عدم اللزوم وعدم الترتيب من لوازمها على أن المستحيل الجمع في حالة
 واحدة لا في الابتداء والانتهاء بخلاف ما استشهد به لتعذر الجمع لتضاد الحكمين ولعاجاب اللفظ اه
 وفي الشرنبلالية عن البرجدي انه يصح العوض ولو كان ثقل مباحا وهو من جنسه او لا ربا فيه انتهت ولا
 تخالف لو احتلتها في قدر العوض لما في القدسي عن الدخيرة انعقا على ان الهبة بعوض واختلاف في قدره ولم
 يقض والهبة قائم خيرا الواجب بين تصديق الموهوب او الرجوع في الهبة وبقية ماله لكانت ولو اختلفا
 في أصل العوض فالقول للموهوب له في اكاره وللواهب الرجوع لو اختلفا ولو لم يستهلكا ولا شيء له ولو اؤاد
 الرجوع فقال ما أخذوا أو عوتسك أو اع تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا اه لمعنا (قوله وترد
 بالبيع) أي في العوض والمعوذ أي يرد كل واحد من العوضين هذا هو الوجه من الارجاع ان الهبة
 والتعميم وكذا يرد كل منهما بخيار الرؤية ويرجع في الاستعاق على صاحبه بما في يده لو فاسد أو تيممه
 لو هالك في المبيع (قوله على أن تعوضي) لان على الشرط (قوله وهبتك بكرا) لان الباء للعاقبة
 والمال المقابل للمال يبيع (قوله وهو بيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما الملك في حقه ولا ينعى من
 من التسايم ولا يشترط قبض ولا يضره شيوع (قوله بطل اشتراطه) أي والهبة لا تبطل به (قوله فيكون)
 أي المتعوض من الهبة وعوضها دادع (قوله وهب الواقف أرضا بشرط استبداله) في الجمر نقله عن
 القاصي الجامع بين وقف هلال والخصاف ولو وهب الواقف الأرض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط غيره
 لم يحرم وان شرط عوضا فهو كالبيع اه بقوله بشرط متعلق بالواقف وقوله بلا شرط متعلق بوهب وأعاد
 الضمير مد كرا على الأرض لا ويلها بالوقف أو معار (قوله وان شرط الح) طاهره أنه يصح ولو كان البدل
 دراهم أو دريهمات أو وقف أهلا لا بد أن يكون البدل عتقا أو يقدم الكلام فيه فارجع اليه (قوله
 شرط عوض مساو) أي لقيمة مال الصعيرو بالاول اذا كان زائدا عليه (قوله بين الوقف) أي الذي شرط
 استبداله حيث أجاز له بشرط العوض (قوله ومال الصعيرو) حيث لم يعوزا معطالقا قال الزهلي يفرق بينهما بأن
 الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد غير المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخلية في شرطه
 بخلاف هبة الاب مال الصعيرو أي فأنه اترع ابتداء وهو مجموع عن مطلق التبرع في ماله انتهى (أقول)
 وقد يقال المقصود من الاستبدال المصلحة في البدل لاني نفس الاستبدال وأما مال الصعيرو فبشرط في نفس
 العقد عليه ظهور المصلحة لانه عقد تجارة أو أن الوقف من المساوئ وهو ملكه في الجمل بحكم خلاف ملكه فاعل
 أحدهما من العرقين على قولهما الذي طامه الشارح لان الواقف له شائعة ملك حيث شرط الاستبدال لاسيما
 على قول الامام بخلاف مال الطافل ادلاء بثلثه ولا شائعة ملك فاسترقاوه هذا كما اذا كان ما قبله الناصبي
 على قول الامام والناصبين ويمكن أن يكون منى على قول الامام وانهما يحالفان في الوقف كمال الصعيرو
 فلا يحتاجان للفرق وأبراجع مذهبه في ذلك والله تعالى أعلم واستعمر الله العظيم

ويطل العوض (بالبيع)
 فيما يقسم (بيع انتهاء وترد
 بالبيع وتخير الرؤية
 ويؤخذ بالشفعة) هذا اذا
 قال وهبتك على أن تعوضي
 كذا أما لو قال وهبتك بكرا
 فهو بيع ابتداء وانتهاء
 وقد لا يعوض بكونه معينا
 لانه لو كان مجهولا بطل
 اشتراطه فيكون هبة ابتداء
 وانتهاء (فرع) وهب
 الواقف أرضا بشرط استبداله
 بلا شرط عوض لم يجوز ان
 شرط كان كبيع ذكره
 الناصبي وفي الجمع وأجاز
 محمد هبة مال طافه بشرط
 عوض مساو ونعاه قلت
 يحتاج على قوله مال
 الموقوف بين الوقف ومال
 الصعيرو انتهى والله أعلم

(فصل في مسائل متفرقة) لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على
 حدة غناية وأشار بقوله مسائل متفرقة إلى أن الأولى ترجته بذلك (قوله وهب أمة لاجلها) اعلم أن استثناء
 الجمل ينقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء كالهبسة والنكاح والخلع والصلح عن
 دم العمد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشروط وكذا
 باستثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا كالوصية لأن أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا الاستثناء
 يعقوبة وباقي التفصيل في البيانية للعيني (قوله أدعى أن يرد لها عليه) أي بعد حين وقوله أو يستولدها
 أي يتخذها أم ولد (قوله على أن يرد شيئا منها) أي أو كرماعلى أن ينفق عليه من غمرته كافي الحاشية وهو متعلق
 بوهب أو تصدق على سبيل البدل (قوله ولو معينة) أشار به إلى أنه لا فرق في التعويض ببعض الموهوب بين
 المجهول والمعلوم لأن الفساد ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض
 في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا يجوز لا يخفى وقد بقوله منها فلو من غيرها أفسدها قال في الحاشية وهبه
 أرضا بشرط عليه أن ينفق عليه من الخارح فهي فاسدة وصحونه وشروط الفسادها أن يكون الشرط في العقد لا بعد
 عين الموهوب يفسد الهبة وتقدم لنا أن الفاسدة مصحونة وشروط الفسادها أن يكون الشرط في العقد لا بعد
 وحينئذ فالأولى بمجازاة عقود الافراح بل ربما على عرف من يجعله كالقرض يجب كالتقدم وفي بعض النسخ
 بل أكثرها عن بدل منها (قوله صحت الهبة) في الصور كلها لأن التبطل بالشروط الفاسدة دور قال شيخ
 الاسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط العوض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضي خان
 وغمرته وذلك كهبته مهرها بشرط أن يحكمها أو يحسن إليها أو يقطع لها في كل حول ثوبان تين فعملوا
 اشتراط نفقة الخ والاحسان إليها وقطع الثوب بمنزلة شرط العوض بل جعلت بعض المشايخ شرط ترك
 طامها في هبتها مهرها أو شرط المكث معها مثله في الحكم فحكموا ببطلان هبتها إذا طامها أو لم يكث معها
 وهو المختار لأنه لا تنفعاها من المشبهه بالعوض في الجملة وإن لم يكونا عوضين حقيقة فكأنهم عملا بواقبه
 بالهبة يفسد الهبة متى لم يحصل المشروط لا لو اهب لشبهه بالعوض فإنه لا تتم الهبة إذا لم يحصل العوض
 وصحوه ما متى حصل النفع المشروط وإن كان مجهولا جهالة فاحشة كترك الطلم المجهول لجهالة مدته لأنه ليس
 بعوض حقيقة وقد اختلف الشروط المذكورة في الكتاب وأما إذا شرط عوضا مجهولا جهالة فاحشة كما إذا
 شرط أن ينفق على الواهب ما يخرجه من الأرض القراح الموهوبة فالهبة فاسدة مطلقا كما صرحوا به والظاهر
 أن الفساد لكونه تعليق الهبة بالخطر إذا خروجه موهوم هداما فمقتضى من كتب الفتاوى كداد كره جوى
 زاده وسبأني تمامه آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء لا يعمل إلا في محل
 يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في الجمل لكونه وصفا للحاركة فأنقلب شرط فاسدا والهبة لا تبطل بالشروط
 الفاسدة وقد أوسع الكلام على الجمل الاتقاني ونقله الشافعي عنه فراجع ان شئت ط وفي البحر وكذا
 الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد والصدقة والعتق بخلاف المعاوضات
 المالية كالبيع والاجارة والرهن والكتابة لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشروط بخلاف الوصية
 حيث تحوز في الام دون الجمل وفي الجمل دون الام لا باهيا أو سعة ولو أعتق جملها ثم وهبها صح لان الجنين غير
 مملوك له فاشتغال بطمها لا يوجب الفساد بخلاف ما إذا بر الجمل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه
 باقي فكانت هبة مشغول بخلاف الاول اه وياتي قريبا (قوله لأنه بعض) وقدمر أنا بشرط أن لا يكون
 العوض بعض الموهوب وهو تعبدل لقوله على أن يرد شيئا منها (قوله أو مجهول) تعبدل لقوله على أن يعرض
 في الهبة والصدقة شيئا عنها ولا يشمل الثلاث التي بعد الأولى فالأولى لتعبدل الهداية بان هذه الشروط تخالف
 مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها إلا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من قيمة التعبدل
 (قوله بالشروط) أي الفاسدة (قوله ولا تنس مامر) أي فجها لته مفسدة قال في السراج والاصل في هذا أن

(فصل في مسائل متفرقة)
 (وهب أمة لاجلها أو
 على أو يرد لها عليه أو
 يعتمها أن يستولدها أو)
 وهب (دارا على أن يرد
 عليه شيئا منها) ولو معينة
 كثالث الدار أو يرد بعسها (أو
 على أن يعرض في الهبة
 والصدقة شيئا منها صحت)
 الهبة (وبطل الاستثناء)
 في الصورة الأولى (و) بطل
 (الشرط) في الصور الباقية
 لأنه بعض أو مجهول والهبة
 لا تبطل بالشروط ولا تنس
 مامر

كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى ونبه الشارح بقوله ولا تنس اشارة
الى دفع ما قاله الزياي تبعاً لانه من أن قوله أو على أن يعوض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط
العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوضه عنها شيئاً من العين
الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئاً منها اهـ وحاصل الدفع أن المراد الاول
وانما بطل الشرط لجهالة العوض كذا أفاده في البحر ثم رأيت صدر الشريعة صرح به فقال مرادهم ما اذا
كان العوض مجهولاً وانما يصح العوض اذا كان معلوماً انتهى (أقول) وتابع صدر الشريعة صاحب
الدرر حيث قال واعترض الزياي على قوله أو يعوضه شيئاً منها بان المراد اما الهبة بشرط العوض فهي
والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوضه عنها شيئاً من العين الموهوبة فهو
تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئاً منها (وأقول) المختار الشق الاول وقوله فهي والشرط
جائز ان موع وانما يجوز اذا كان العوض معلوماً وأجاب العيني بأن قوله على أن يرد شيئاً منها لا يستلزم ان
يكون عوضاً لان كونه عوضاً انما هو بألفاظ مخصوصة فيجوز أن يكون ردوا لا يكون عوضاً أو ما قوله على أن
يعوضه شيئاً منها تصريح بالعوض ولا شك أنهم ممتنعون ان يبق أن يقال ما أجاب به في الدرر والبحر وسببهما
اليه صدر الشريعة من تعقبه فقد ذكر عزمي زاده ما نصه يفهم من كلام صاحب الدرر انه اذا ذهب دارا بشرط
ان يعوضه شيئاً معيناً منها تصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالصواب في الجواب أن يتخذ الشق الثاني
ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضاً وفي هذا المقام كلام يعلم بمراجعة تكملة فاضى زاده وقال
المولى عبد الحليم قوله بار المراد اما الهبة بشرط العوض الخ اراد به عوضاً لا من العين الموهوبة (أقول) فيه
يبحث لانه لم يرد به اذا المعروض أن يكون العوض شيئاً منه لقوله وان اراد به الخ هذا هو المراد ونفع التكرار
لان رد الشيء نه لا يستلزم كونه مردوداً على طريق العوض بل المتبادر من الرد أنه مردود لا بطريق
العوض فيجوز عليه على أن العوض انما يكون بالفاظ مخصوصة كمر وأيضاً لا بد في التعويض من
الاصالة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة انما هو لا يمنع الرجوع سواء كان معلوماً
أو لم يكن دل عليه ما ذكر في التارخاية وغيرهما من أن الهبة لو كانت ألف درهم والعوض درهم منها أو
كنت داراً والعوض يت مسميها يمكن عوضاً ولو ذهب أن يرجع في الهبة استغساناً وقال زفر
يكون عوضاً فظهر أن ما أحب به المصنف قاصر كما لا يخفى اهـ (قوله من اشتراط مع لومية العوض) قال
المصنف في منق وقيدها العوض في أن يصير كونه معاداً هو قيد لازم أنحل به صاحب الكفر غير من أصحاب
المتون اهـ قل الرمي في حاشيته ناهياً لقوله وهو قيد لازم أقول لا حاجة اليه بعد قوله بيع انتهاء الخ اذ قوله
دبردو يأخذ نصري في أنه معين فالألف واللام في العوض بدل عنه فالتقدير عوض معين وهذا الخ البقي
عبارة المتصرات قل في البحر وأراد بالعوض العوض المعين اذ في الخ تراط العوض المجهول نكون هبة
ابتداء وانتهاء لبطالان اشتراطه كما يأتي اهـ فلم يقع من أصحاب المتون الخال اهـ (قوله أعق حل
أم الخ) قيل في رواية لا تجوز الهبة في الاعتان والتد يرجع في رواية جازت فيهما جعما والصحيح
ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقولة الآتية بعد هذه عن الزياي كفي الخ (قوله ولوديره ثم وهبها لم
يصح) قال الزياي ولو أعق ما في طلبها ثم وهبها جازت الهبة في الام لان الجعبي غير مملوك واشتعال بطنها
لا يوجب الفساد كذا ذهب أرضه وفيها أبنية بخلاف ما اذا بر الحل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه
فيه باق ولا يمكن ادخله في الهبة لان المدبر لا يقل العقل من ملك الى ملك ولا تصح الهبة في الام بدونه لانها
مشغولة به صار ما به همة التخل بدون الثمر أو الجوالق بدون الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يمنع
القبض اهـ (قوله بشرط محض) ما في الابراء معى التملك ولا يصح تملك التملك بالشرط وقد
تقدم في سابق شي من البيوع (قوله وهو باطل) قال في البحر ان هبة الدين ممن عليه ابراء وهو تملك من

من اشتراط معلومية العوض
(أعق حل أمه ثم وهبها
صحيح ولوديره ثم وهبها لم يصح)
لبقاء الحل على ملكه
فكان مشغولاً به بخلاف
الاول (كما لا يصح) تعليق
(البراء عن الدين) بشرط
محض كقوله لم يدونه اذا
جاء عد أو ان مات بفتح التاء
فانت برى عن الدين أو ان
مات من مرضك هذا أو ان
مات من مرضي هذا فانت
في حل من مهرى وهو باطل

وجه غير تد بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كفى النهاية واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول والتعليق
بالشروط مختص بالاستسقاطات المحضة التي يحلف بها كالعطاء والعتاق فلا يصح تعليق التمليكات ولا
الاستقاطات من وجه دون وجه ولا الاستقاطات من كل وجه ولا يحلف بها كالعقود عن القصاص وقيد بقوله أن
أدبت لأنه لو قال أنت بري من النصف على أن تؤدي إلى النصف صح لأنه ليس بتعليق بل تقييد ولما
قدمناه في باب التعليق أن المعلق على هو ما بعده لا ما قبلها وأشار بقوله المدبونه أن هبة الدين للكفيل تعليق
من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم إلا بقوله وإبراء الكفيل عن الدين استسقاط من كل
وجه حتى لا يرد بالرد كدافي النهاية ثم قولهم أن الإبراء لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما إذا أبرأ
الدين بدل الصنف والسلم أو وهبه له يتوقف على القبول لأن الإبراء عنه توجب انفساخه لغوات القبض
المستحق بعد الصنف والسلم ولا ينفرد أحدهما بفسخه فلا بد من قبوله اهـ (أقول) فتوله والتعليق
مختص بالاستقاطات المحضة التي يحلف بها الشارة إلى أن من الاستقاطات المحضة ما لا يحلف بها أي لا يقبل
التعليق بالشروط كالخروج على المأذون وعزل الوكيل والإبراء عن الدين (قوله لأنه مخاطرة وتعليق) لاحتمال
موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون ونحو ذلك لأن المعنى أن مت قبلي وإن جاء الغد والدين عليك
فيحتمل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا قرره شيخ سيدي الوالد رحمه الله
تعالى وقال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وأقول الظاهر أن المراد بالشروط الكائنات الموجودة حاله الإبراء وأما قوله أن
وتعليق في مثل أن جاء الغد والإبراء لا يحتملها وإن المراد بالشروط الكائنات الموجودة حاله الإبراء وأما قوله أن
مت بضم التاء فإعاصم وإن كان تعليقا لأنه وصية وهي تحتمل التعليق فاهم وتقدمت المسئلة في متفرقات
البيوع فيما يتعلق بالشروط ولا يصح تعليقه به (أقول) وهذا يقتضي أن المريض إذا قال في مرضه إن مت
من مرضي هذا فعبدى وصية لفلان أنه باطل لأنه مخاطرة ولا يصح فليتأمل فهل فرق بين المسئلتين ويمكن
أن يقال ما سمعته من أنه وإعاصم هما وإن كان تعليقا لأنه وصية وهي تحتمل التعليق (قوله ليكون تحجيرا)
الاولى فيكون (قوله) وكذا إن مت بضم التاء أنت بري عنه أوفى حل حاز فرق بينهما في الهدية ونحوه لو قال
رب الدين إن مت فانت في حل منه فهو جائز كدافي فتاوى قاضي خان ولو قال إن مت فانت بري عن ذلك لا يبرأ
وهو مخاطرة كقوله إن دخلت الدار فانت بري عيالي لا يبرأ كذا في وجيز الكردري انتهى والتعليق
موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن إن مت من مرضي هـ وذو بين إن مت بلا قيد فجعل الاول
تعليقا والثاني وصية ط والحاصل أنه انما يجوز في الاول وجاز في الثاني مع أن التعليق موجود في كل لأن
الاول مخاطرة وتعليق والثاني وصية (قوله جاز العمرى) بالضم اسم من الاعمار صحاح يقال أعمرته الدار
عمرى أي جعلتها عليه يسكنها مدة عمره فإذا مات عادت إليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل
نحو داره للمعمر له مدة عمره بشرط أن يرد ما على المعمر أو على ورثته إذا مات المعمر له أو المعمر ونحوه
أعمرتك دارى هذه حياتك أو وهبتك هذا العبد حيا تله إذا مات فهو لورثتي نقابة وشرحها قال الشمني
ومرونها أن يقول أعمرتك دارى هذه أو هي لك عمرى أو ما عشت أو مدة حياتك أو ما حيت فإذمت فهي
رد على اهـ وقال الزيلعي والعمرى هو أن يجعل داره له عمره فإذا مات ترد عليه فصع التمليك وبطل الشرط
لما بينا أن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ويبطل الشرط انتهى وقال في شرح المجمع العمرى هي هبة شئ
مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط أن يعود إليه أو إلى ورثته إذا مات فهو وبطل انتهى فقوله الشارح عمره
يصح أن يرجع الضمير إلى الواهب أيضا كفى الشر بلائيه (قوله لبطلان الشرط) أي شرط الرد على المعمر
أو ورثته (قوله لا تجوز الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي لغة أن تعطى إنسانا ملكا وتقول إن مت فهو لك
وإن مت فلي كدافي المبسوط وغيره وشريعة أن يقول دارى لك رقبى إن مت قبلك دهى لك اهـ ويعنى أن
مت قبلي فهى لى أى فكأنه قال له أرقب حياتي فإذا مت وأنت حى فهى لك فهو تعليق للتمليك بالشروط فلا

لأنه مخاطرة وتعليق (الـ
شرط كائن) ليكون تحجيرا
كقوله المدبونه أن كانى
عليك دين أبرأتك عنه صح
وكذا إن مت بضم التاء
فانت بري عنه أوفى حل
جاز وكان وصية جانبية (جاز
العمرى) لأنه معمر له ولورثته
بعده لبطلان الشرط (لا
تجوز (الرقي) لأنها تعليق

بالتفطر واذا لم تصح تكون
 عارية شمتى لحديث أحمد
 وغيره من أئمة عمري فهي
 لمعصية في حياته وموته
 لا ترقبوا من أقرب شيئا
 فهو سبيل الميراث (بعث
 الى امرأته متاعا) هدايا
 اليها (وبعث له أيضا)
 هدايا عوضا للهبة صرحت
 بالعوض أولا (ثم ادركا
 بعد الزفاف وادعى الزوج
 (انه عارية) لاهبة وحاف
 (فأراد الاسترداد وأرادت
 هي) الاسترداد أيضا يسترد
 كل منهما (ما أعطى) اذ
 لاهبة فلا عوض ولو استلمت
 أحدهما ما بهته الآخر
 منه لان من استلمت
 العارية ضمنها خاتمة هبة
 الدين من عليه الدين وادرك
 عنه يتم من غير قبول اذ لم
 يوجب انفساخ عقد صرف
 أو سلم لكنه يرتد بالرد في
 الجاس وغيره

يصح وانما لم تكن وصية لانه لم يعاقبها بطلاق موته بل بشرط ان يموت والمرقب حتى فسكانت خطا طرقتوه هذا يقول
 الامام ومحمد والعلاني عدم الجواز ما ذكره الشارح وقال أبو يوسف انه صحيح لانهم اقليل في الحال والشرط
 باطل والاول هو الصحيح مضمرا (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أي اذا سلمها اليه لتضمن الرقبى اطلاق
 الانتفاع جوي عن الينا يسع أي لانه حينئذ قد أدن له بالانتفاع به وانما لم يقبس بذلك لان الهبة المنيوبة
 له من شرطها التسليم (قوله للمعمر) بفتح الميم الثانية (قوله في حياته وموته) يحتمل أن يكون الضمير
 راجعا الى المعمر بفتح الميم ومعنى كونها له في موته أنها من ماله المتروكة عنه ويحتمل رجوع الضمير الى من
 في قوله من (قوله فهو سبيل الميراث) على تقدير مضاف في المبدأ أي فطريق الشيء المرقب طريق الميراث
 عن المرقب بالكسر * في كافي الحاكم الشهيد باب الرقبى رجل حضرته الوفاة قال داودي هذه حبيس لم
 تكن حبيسا وهي ميراث وكذا ان قال داودي هذه حبيس على عقبي من بعدى والرقبى هي الحبيس وليس بشئ
 * قال لرجلين عبدى هذا أطول لك حياة أو قال عبدى هذا حبيس على أطول لك حياة فهذا باطل وهو الرقبى
 وكذلك لو قال لرجل داوى لك حبيس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فداوى أنه اذا قال
 داوى لك حبيس فهي له اذ قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هي لك رقبى اه وفيه أيضا قال
 داوى هذه لك عمرى تسكنها أو سلمها اليه فهي هبة وهي بمنزلة قوله طعنى هذا لك تأكله وهذا الثوب لك
 تأبسه وان قال وهبت لك هذا العمد حياتك وحياته بقضه فهي جائزة وقوله حياتك باطل وكذلك لو قال
 عمرتك داوى هذه حياتك أو قال أعطيتكها حياتك فاذا ماتت دهى لى واذا مات أنا دهى لوارثى وكذا لو قال
 هو هبة لك ولعقبك من بعدك وان قال أسكتك داوى هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهي عارية وان قال
 هي لك ولعقبك من بعدك فهي هبة له وذكر العقب اعوانتهى (قوله هدايا) أي فيما يظهر والافاه بدعى
 العارية فالاولى حدقه (قوله ولا) لان القرينة تدل أن ما أرسلت اليه الامكاداة لصنيعه (قوله بعد الزفاف)
 قبل اتمام الوانع لان في مثل هذه الحالة يظهر التحايد فلو ادعى ذلك من غير افتراق فالحكم كذلك لانه هو
 الدافع فهو أعلم بجهة الدفع واذا ظهر أنه لم يبدت بين أن عوضه لم يصادف محلها لانهم لم يقصد ابتداء العبر بل
 مكافاة له على صنيعه وقد تبين أن لا صنيع منه فاسترد ما دفعت تأمل (قوله وحلف) انما يطالب ببينة
 لاتفاقهما على الملائكة بخفة التأييد لغير تعلم منه فاذا اتفقا فحاف ومحل فيما يظهر اذ لم تقم بينة على مدعاها
 (قوله وأرادت هي الاسترداد أيضا) فادالم ترد سقط حقها لاحقه (قوله ولا عوض) لانها انما قصدت
 التعويض عن هبته فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض من جهتها فلها الرجوع (قوله فلو استلمت
 أحدهما) قيد به لاختراع الهلاك فانه لا صانع فيه اذ هو عارية وهذا انما يظهر فيما للروح أما هي فلم تدفعه
 الا عوضا قياره مطلقا فتأمل ط (قوله هبة الدين من عليه الدين) يعنى سواء كان عليه حقيقة أو حكما ككلو
 وهب غريم الميت الدين من وارثه ولو رد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد وقيل لاختلاف هنا والخلاف فيما
 لو وهب للميت فرد الوارث ولو وهب له بعض الورثة فالهبة لكهم ولو أبر الوارث صح أيضا كذا في البرازية
 ذكره الجوى (قوله يتم من غير قبول) لما فيه من معنى الاسقاط قال المصنف في محله فان قلت عذرا منقوض
 بدين الصرف والسلم فان رب الدين اذا أبر المدين منه أو وهبه له توقف على قبوله قلت أجيب عنه بان توقفه
 على ذلك لا من حيث انه هبة له بل من حيث انه يوجب انفساخ العقد فوات القبض المستحق بقدر
 الصرف وأحد العاقلين لا ينفرد بنفسه فلها توقف اه (قوله اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم)
 أى اذا أبراه عن أحد بذلى الصرف أو عن رأس مال السلم يتوقف على القبول لما علمت من كونه موجبا
 للفسخ بهما لا كونه هبة (قوله لكه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعنى وان تم من غير
 قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال في الاشباه الابراء يرتد بالرد
 الا فى مسائل الاولى اذا أبرأ المحال المحال عليه فرد لا يرتد وكذا اذا قال المدينون أبرأنى وأبرأه وكذا اذا أبرأ

المطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه وفي البصر أطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمدين بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه (قوله لما قبض من معنى الاسقاط) تعليل للتعميم يعنى وانما صح الرد في غير المجلس لما قبض من معنى الاسقاط اذا التملك المحض يتقيد وده بالمجلس وليس تعليلا لقوله يرتد بالرد لما علمت أن عاقبته ما فيه من معنى التملك فتنبه ح والحاصل أن الإبراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط وهبة الدين كالإبراء منه فن حيث الاسقاط لا يتوقف على القبول على خلاف في الهبة ومن حيث التملك يرتد لرد * قال في الصيرفة رب الدين اذا وهب الدين من المدين فلم يقبل ولم يرد حتى افترا فاجاب بعد أيام ورد الصحيح أنه لا يرتد هذا الاختلاف بناء على أن الرجحان في هبة الدين من المدين بطريق الاسقاط أم بطريق التملك فن قال للتمليك قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال للاسقاط قال لا يقتصر انتهى ويرد عليه أنه اذا تخرج جانب الاسقاط ينبغي أن لا يرتد مطلقا تأمل (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف العناية القول الثاني ح وقد يقال هو وان كان صحيفا غيره أصح فتحصل أنهم جاقولان معصمان ط (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهبة والإبراء اسقاطا من وجهه تملكه من وجهه وأنت خير بان هذا الاستدراك مخالف لما مشهور ح (قوله تملك) أى فتحتاج الى القبول كما صرح به في المجتبى وعز التمسوية بين الهبة والإبراء لفرق (قوله والإبراء اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه مخ (قوله تملك الدين الح) قال المحشى الحوى يستثنى من ذلك ما في الغنية من باب الآخر في القرض ولو قال الاجبى للدائن هب دينه لى أو حله لى أو قال اجعل لى فقال قد فعلت يبرأ استحسانا ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ انتهى (قوله حواله) أى اذا كان الحال عليه مدينون المكيل وقد أحال شخصا عليه فان الدين ينتقل من ذمة المكيل الى ذمة الحال عليه والتعبير بالانتقال يفسد أن الحال لم تملك ما بذمة الحال عليه من الدين وانما هو لما رضى بالحواله فقد التزم الدفع له بأمر المكيل فاذا دفع عنه باسره وقعت المقاصة بينهما فليتأمل وأيضا الحال مساط على قبضه من الحال عليه ويقال في الوصية ليس فيها تملك وانما هو تسليط أيضا فرجع الامر الى التسليط في الكل (قوله ووصية) أى باب أوصى بالدين الذى له لى زيد لعمره فانه يصح لى الموصى له خالصة عن الميت وكذا اذا أوصى بثلاث ماله مثلا وفي التركة مدينون فان الموصى له يملك من الدين بقدر وصيته أى يملك المطالبة وانما يصير ملكا حقيقة اذا صار عينا (قوله واذا سلطه على قبضه) أى وقبضه فيصح يعنى لانه يصير حينئذ وكلا عن الدائن فى القبض من المدين ثم يقبض لنفسه كذا ذكره الحوى ومقتضاه صحة عزله عن التسليط أشباهه قال في جامع الفصولين هبة الدين ممن ليس عليه لم تجز الا اذا وهبه وأذن له بقبضه فقبضه جازم لم تجز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كائنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه انتهى فتنبه لذلك رمى (قوله فيصح الح) وحينئذ يصير وكلا فى القبض عن الآخر ثم أصبلا فى القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبلى القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لانه صار الحق للموهب له فذلك الاستبدال واذا قوى في ذلك التصديق بالزكاة أخزاه كفى الاشباه (قوله ومنه) أى مما استثنى (قوله مالو وهبت من ابنها ما على أبيه) أى وأمرته بالقبض برازية وفي الاشباه فى أحكام الدين وهبت مهرها من أبيها وأولادها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض هبت والا لا تنهيه الدين من غير من عليه الدين ومثله في مجموعة ويؤيد زاده (قوله فالعند الصحة للتسليط) أى اذا سلطه على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي الحانية وهبت المهر لابنها الصغير الذى من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح الهبة الا اذا سلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسليط أى التسليط صريحا لا حكما وعادة كما فهمه السائغانى وغيره قال في الحوى القدسي ان سلطته على قبضه وهو الصواب لكن ينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لآبيه فهل يشترط أن يفرد الاب قدر المهر ويقبضه لآبيه أو يكفي قبوله كفى هبة الدين ممن عليه برابع (قوله ويتفرع على هذا الاصل) أى الذى ذكره المصنف (قوله لم يجز) الا أن يسلطه الدائن على

لما قبض من معنى الاسقاط وقيل بتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن في الصيرفة لو لم يقبل ولم يرد حتى افترا ثم بعد أيام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح أن الهبة تملك والإبراء اسقاط (تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية و اذا سلطه) أى سلط المملك غير المدين (على قبضه) أى الدين (فيصح) حينئذ ومنه مالو وهبت من ابنها ما على أبيه فالعند الصحة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له لم يجز

المدينون وبقضه منه ونقل في الاشياء قواين بالجواز وعدمه وقدم الجواز وظاهره اعتماده قال في القنية قضى
دين غيره ان يكون له ما على المطالب فرضي جازوفي ط وصلى بخلافه اه ومنه ومما في الاشياء يعلم أن التفرع
على أحد القولين (قوله ولو كان وكلا بالبيع) أي فقضى لا م وكل الثمن اي صير ما بذمة المشتري له لا يصح
فيكون القضاء على هذا فاسدا او يرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اشياء
الا أن يسلم له الموكل على القبض بعد الدفع أم قبله فالولاية في المطالبه كجلايخ (قوله وليس منه) أي من
تمام الدين من غير من عليه الدين (قوله حيث صح اقراره) أي قضاء أم في الديانة فلا يحل له الدين اذ لم يكن
له في نفس الامر لان الاقرار ليس سببا للمالك مع أن الله املك هنا لا يبعد ما لم يأمره (قوله فالمرقره قبضه) فإذا
دفعه اليه برى وكذا اذا دفع الى المقر في النسخ أو كثر النسخ كما هو في بعضها فالمرقره ولاية قبضه وهذا الموافق
لما في البرازية فارجع فانه مهم (قوله وتسميه في الاشياء من أحكام الدين) اعل الضمير راجع الى الدين أي
تمام بيان أحكامه والولاية تكام في الاشياء على هذه المسئلة ط (أقول) وعبارته اوفى وكالة الواقعات
الحسامية لوقال وهبت ملك الدراهم التي على لان فاقبضها من قبضه كأنه سادنا نير جاز لانه صار الحق
للمو هو به فلان الاستبدال اه وهو مقتض لعدم صحة الرجوع عن التبليط لكن يناقيه ما قدمناه من
الاشياء فتأمل (قوله لي على فلان) أي وان زاد لفظ لي ولذا استشكله الشارح (قوله برازية الخ)
والبرازية تبين ما في الخلاصة وسبق في الاقرار لا اعتراض عليها وسبق تأييد الاعتراض (قوله فالت وهو
مشكل الخ) أقول هذا الاشكال ذكر المصنف في منحه أيضا وأجاب عنه الرمي في حاشية النسخ في كتاب الاقرار
فقال بعد كلام طويل والخاص ل أن الاقرار يصح مطالبا لا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا لعدم لزومه
جواز أن يقر به لغيره قبل حضوره فاجتمعت كمتهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما لزومه مشي
أحرار المصنف لم يفرق بين اليقظة والذم فاستشكل على الصحة المجتمعة عليها كمتهم بالذم وأما ما أجابه
الجيب المذكور فيه نظرا لادلو كان كلفهم ملما فترق الاقرار للعائب والخاص بغير أن الظاهر أن بينهم ما عرف في
الحكم الأتري الى قوله في الخاتمة ولو أن أولاده الكبار العائب أو أجنبي بعد قوله وأما الاقرار للعاض فليزم
من جانب المقر حتى لا يصح اقراره غيره بعد قبل دده ولا يلزم من جانب المقر له صرح دده وأما الصحة فلا شبهة فيها
في الجانبين بدون القبول كلفهم من كلامهم فظهر الجواب وزال الاشكال بما قررناه والمجملته تعالى اه
(قوله لانه مع الاضافة الى نفسه) أي مع اسناد المسال اليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب بان المراد الدين الذي
لى على فلان بحسب الظاهر هو فلان أي في نفس الامر ما اشكال اه ح لكن يقال فيه انه متى أمكن
الحقيقة فلا يدل الى الجواز ونقدم في الاقرار ما يقوى اشكال الشارح واعمل المراد بالاضافة في قوله الدين
الذي لى على فلان اضافة بسببه تاملت كلفي قواهم جميع ما في بيتي فلان فانه اقرار وكذا جميع ما يعرف في
أو ينسب الى (أقول) ويمكن أن يكون مبيع على الخلاف فانه قال في القنية واقفا على السعدى اقرار الاب
لوالده الصغير بعين من ماله تملك ان انه فله في نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا وكفى سدس دارى وسدس
هذه الدار ثم رقم انجم الائمة البخارى اقرار في الخاتمة لا تملك اه قل في اقرار النسخ فيفيد أن في المسئلة خلافا
ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعلمه وروى في الخاتمة وغيرها وقد دمرت المسئلة قبيل اقرار المريض
وأجابه احواب حسن فارجع اليه (قوله اصطفا الخ) مما سبق ذكره المسئلة كناية اسم غير المستحق فان
المكتوب اسم لا يستحق المكتوب (قوله والعطاء لمن كتب اسمه) عبارة البرازية له عطاء في الدوان ومات
عن ابنين فاصطفا اعلى أن يكتب اسم أحدهما في الدوان وأخذ العطاء هو الاخذ لثمن له من العطاء
و ينفذ من العطاء مالا فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعله الامام العطاء له لان
الاستحقاق للعطاء ثابت الامام لا يدخل رضا الغير وجعله يرأب السامط ان منع المستحق وقد ظلم مرتين في
قضية في حرمان المستحق وأجاب غير المستحق مقامه اه (قوله والصدقة كالهبة الخ) قال في العناية لما كانت

ولو كان وكسلا بالبيع
فصولين (و) ليس منه ما
(اذا أقر الدائن أن الدين
لفلان وان اسمه) في
كتاب الدين (عاريه) حيث
(صح) اقراره لكونه
استجابا لا تملك فانه مقره
قبضه برازية وتسميه في
الاشياء من أحكام الدين
وكذا لو قال الدين الذي
على فلان فلان برازية
وغیر هذا قلت وهو مشكل
لانهم مع الاضافة الى نفسه
يكون تملكه وتملك الدين
من ليس عليه باطل فتأمل
وفي الاشياء في قاعدة تصرف
الامام مع ما يصلح البرازية
اصطفا أن يكتب اسم
أحدهما في الدوان
والعطاء لمن كتب اسمه الخ
(والصدقة كالهبة) تسماع
التبرع وحيد

الصورة الثانية القول للوارث لما في جامع الفصولين ادعى على الميت المفقير من وارثه أن الميت أعطاه ألفاً
يقبل والوارث يصدق بأنه أعطاه بجهة الدين لقيامه بمقام مورثه فيصدق في جهة التملك (قوله ان كانت
وهيته أو أقرضته) ذكر في أول الفصّل رجل كان يتصرف في شلات امرأته ويدفع ذهباً بالراجحة ثم ماتت
فادعى ورثتها أنك كنت تتصرف في مالها به غير اذ تم افعاليك الضمان فقال الزوج بل يا ذنبا القول قول
الزوج لان الظاهر شاهد له أي والظاهر يكفي للدفع حتى قلت وسبباً في شتي الوصايا فيها لو عوداد
زوجته أنه لو اختل في الادن وعدمه فالقول للمذكر تأمل اهـ (قوله لاه) أي ليس للغيرم أن ياخذ ذلك
المال (قوله والا) أي وان لم يعطه هبة بان أعطاه فمضى أو دفع اليه ليعمل للاب (قوله فبراث) فلا اصل ميراث
والرجل اهـ (قوله وتعامه في جواهر الفتاوى) وعبارته أي بروهب جارية لرجل فاختبرته أنها كانت اتاحه قوله
عدوه واستولى عليه وتداوتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو
أمسكها بما يقع في فتنة فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعها للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له
على ذي اليد الثمن اهـ (قوله والا) بان كان ما كفه ونحوه مما لا يذهب الخويل لفته (قوله فان كان بينهما
انبساط يباح أيضا) أي كإباح الاكل في الماء الذي يذهب لفته بالخويل يباح أيضا اذا كان بينهما
انبساط أي رفع كلفة كيقدم من أن أحدهما يدخل بيت الآخر بدون اذنه ويأكل من طعامه ويتناول
أوانيّه وأشياءه والا فلا وكذا تعتبر العادة والعرف في وعاء الهدية كجلى زمان فان الحاج حين قدومه يرسل
هدايا لأصحابه فيرسل لهم ماء زمزم بأناء معين من الصبي فان العادة جرت أن يأخذها المهدى اليسمع وعائها
بخلاف ما اذا أهدى رجل لآخر عنباً في قوصرة أو لبناً في وعاء فانه يأخذ العنب واللبن دون القوصرة والوعاء
قال في الهندية ويقال ان اذابت اليه هدية في طرف أو اثناء وفي العادة رد ذلك لم يملكها كالقصاص والجواب
وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الطرف كقصاص التمر فالطرف هدية أيضاً لا يلزم رده ثم اذالم
يكن الطرف هدية كان أمانيه في يد المهدى اليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية
فيه اذالم تقتض العادة تفرغه فان اقتضت تفرغه وتحويله لزمه تفرغه اهـ (قوله ليس لأهل خوان)
هو كغراب وكتاب مأوكل عليه الطعام وله وس (قوله منأولة أهل خوان آخر) ولو ادول من معه على
خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاه ما زوجه
تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى اهـ هندية وفيه الوقال الوكيل لا أسلم من تناول مالك فقال الاسرأنت في
حل من تناول منه من درهم الى مائة درهم ليس له أن يأخذ مائة أو خمسين جلة وله أن يتناول من المأكول
والمشروب والدراهم مالا يذنبه ولو أهدى رجل الى مقرضه شيئاً فان لم يرد قبل القرض كره الغبول اهـ
(أقول) أي كالقاصي فانه ليس له أن يتناول هدية من ليس له عاذة في مهاده قبل تقاده القضاء (قوله
ولا اعطاء سائل الخ) هو ليس خاصاً بأهل الاخوان بل مطلق الضيف فهو تعميم بعد تخصيص أما أهل الاخوان
فانه قد يخص كل قوم بطعام اذن لهم فيه فاذا أطعم أهل خوان آخر فقد أباحه لغير من أباح له المضيف وفيه
اضرار بجوامعته لان حقهم قد تعلق به بإباحة رب المنزل إياهم وربما يكون الطعام لا يكفيهم في طعام أهل
الخوان الثاني تصرف في مال غيره بهير اذنه واضرار برفقته في النظر الى الشق الاول لو كان بينه وبين رب
المنزل بمسطة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير اذنه جازله اطعام أهل الخوان الثاني وبالنظر لحق وبقائه
لا يجوز وأما اطعام أهل خوانه فجائز لان رب المنزل أباحه لهم وأما اعطاء السائل فانه اذنياف على رب المنزل
فلا يجوز الا اذا كان بينهما بمسطة بحيث يعلم أنه يرصه يتصرف في ماله كما قال تعالى أو صدقكم فانه
ذكر في نفسه به أن عماد الله أعلم له أن يدخل دار صديقه ويضيف من طعامه بهير اذنه اذ اوثق برضاه
بذلك فاطعام من ذكر بالاول (قوله وخادم) أي ممن هو قائم على رأس المسألة جوهره فاعاد أن ذلك
في خدمة رب المنزل بهيرهم أولى وقد ورد في المسألة في الضيف وأدرجه المؤلف في مسألة أهل

ان كانت وهيته أو أقرضته
ليس لها أن تسترد من
الغريم وان أعطته
ليصرف فيه على ملكها
فلهذا لك لاه * دفع لابنه
مالاً ليتصرف فيه ففعل
وكرر ذلك ففان الابان
أعطاه همه فالكل له والا
فميراث وتعامه في جواهر
الفتاوى بعث اليه هدية
في الماء هل يباح أكلها فيه
ان كان تريد أكله وهو
لوحوله الى الماء آخر ذهبت
لذنه يباح والا فان كان
بينهما انبساط يباح أيضاً
والا فلا ودعا في مال طعام
ودرههم على أخوته ليس
لأهل خوان منأولة أهل
خوان آخر ولا اعطاء سائل
وخادم

الجنات لانهم ضيوف ط (قوله لغير رب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا استحسانا جوهره
 (قوله وتماه في الجوهره) وعبارة تهارجل كتب الى آخر كتابا وذكرفيه اكتب الجواب على ظهره لزمه
 وده وليس له التصرف فيه والا ملكه المكتوب اليه عرفا * ر جل مات وبعث الى ابنه كفضاله كلفه فيه هل
 يملكه حتى يكون له أن يكفنه في غيره مو يملكه لنفسه ان كان الميت ممن يتبرك بشكفيه لفقه أو ورع فان
 الابن لا يملكه وان كلفه في غيره وجب عليه وده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن أن يصرفه الى حيث
 أحب اه (قوله لاجبر على الصلات) بكسر الصاد جمع صلة وهى عبارة عن أداء مال ليس بمقابلة عوض
 مالى كالزكاة وغيره من النذور والكفارات انتهى معراج لكن لا يظهر ذلك فى الشفعة ط (قوله
 شفعة) فيجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة
 أشباه وانما وجبت صلة للشفيع لجوارحه باحد الوجوه الثلاثة دفعا للضرر عنه ومع ذلك يأخذها جبراً من
 البائع ان كانت فى يده أو من المشتري (قوله ونفقة زوجته) لانها وان كانت صلة من وجه الاثم اعوض
 من وجه آخر لانها اجزاء الاحتباس ذخيرة ويجبر عليها ولو بالحبس يرى ومثلها نفقة القرابة والولاد بل
 هى أولى من نفقة الزوجة لانها صلة محضة أما نفقة الزوجة فلها شبه بالاجرة لان فيها اجزاء الاحتباس قال
 الصدر الشهيد اذا مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من النفقة ولم تأخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم
 يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة فى حق وصفية المالية صلة والصلوات لا تتم الا بالتسليم واذا مات قبل
 التسليم تسقط فان قيل لو كانت صلة كيف يجبر الزوج على التسليم فلما يجوز أن يجبر ألا ترى انه من أوصى
 أن يوهب عبداً من فلان بعدم موته فمات الموصى فان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية فى العبد وان كانت
 صلة ولو مات العبد بطل الوصية انتهى (أقول) وده من أوفى أو أوفى باب الرجوع فى الهبة عند قول المصنف
 والميم موت أحد العاقدين وذكر الشارح ثمة ما يسقط بالموت ونقلنا ثمة عن حاشية أبى السعود أن المراد من
 النقطة التى تسقط غير المستدانة بأمر القاضى أما هى فقد جزم فى الظهير به بعدم السقوط ووجهه فى الذخيرة
 الى آخر ما قدمناه فارجع اليه (قوله وعين موصى بها) فيجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت
 الموصى أشباه ولم يجبر الجبريها على الوصل فانها صلة من الموصى والجبري يجري على الوصى والوارث وليس
 هو ذا الصلة بل متعرض لماله غير له لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف
 والجبر على المتولى فلا خصوصية الجبر فيه ما بل كل من كان فى يده صلة من شخص لا يخرج جبراً على تسليمها اليه
 (قوله ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع أنه صلة محضة ان لم يكن فى مقابلة عمل والا
 ففيها اشائتها انتهى أشباه ويراد ما تؤديه العاقلة من الدية فان الاحتباب على العاقلة بطريق الصلة يرى
 (قوله وقد حررت آيات الوهبانية) ركب أسطار بيوت على أسطار بيوت آخر وحذف بعض ما يحتاج اليه
 منها وزاد فيها ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الواو وقوله يؤخذ باسكان الذاو وقوله وعندي بفتح الياء
 ط (قوله ليس يرجع مطلقاً) أى سواء قبل المديون أو لم يقبل بل سكت فان سكوتها يكون قبولا حكماً وسواء
 كان ثم مانع فى الرجوع أو لا لانها السقاط والساقط يكون متلاشياً فلا يتحقق الرجوع فيه كالإبراء ويكولهاك
 الموهوب والإبراء يتم من غير تصريح بالقبول فيكون صريحاً ودلالة ومن المشايخ من جعل هبة الدين كالإبراء فنتم
 بلا صريح قبول ويرتد كل من الإبراء والهبة بالرد كفى الشرع لانية وقال ابن شجاع لا يعمل رده وجرى المصنف
 على اطلاق السقوط ويظهر لك ممطى الشرع لانية مافى كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة
 فانصرف الى الاعيان فلا رجوع فى هبة الدين للمدين بعد القبول بخلافه قبله لكونه اسقاطاً انتهى وكأنه
 استنبه عليه الرد بالرجوع تأمل وقدمناه أول باب الرجوع (قوله وإبراء ذى نصف يصح) صورته لهما دين
 على رجل قال أحدهما له وهبتك نصيبى جازفه وان قال وهبتك نصف الدين مطلقاً عن اضافته اليه اختلطت
 الرواية فى رواية ينفذ فى الربع كلوا وهبه نصف العبد المشرك فيصرف اليه الهبة أو تصرف الى الكل فى

وهرة لغير رب المنزل ولا
 كاب ولو لرب المنزل الآن
 يناوله الخبر المحرق للاذن
 عادة وتماه فى الجوهره
 وفى الاشياء لاجبر على
 الصلات الا فى أربع شفعة
 ونفقة زوجته وعين موصى
 بها ومال وقف وقد حررت
 آيات الوهبانية على وفق
 ما فى شرحها للشرع لالى
 فقلت
 واهب دين ليس يرجع
 مطلقاً
 وإبراء ذى نصف يصح

الطلاقية نصف الدين وهو ظاهر الرواية ثم نسب لالابية فذا أطلق الشارح قوله وأبرأه من نصف الدين
قوله وهبتك نصيبى وبه بسقط نصيبه بالاتفاق وكذا قوله أبرأتك عن نصف الدين في ظاهر الرواية وسأله أنه
لو كان لثمن دين مشترك على شخص ما أبرأه أحددهما فتارة يقول أبرأتك من نصيبى فهو كما قال اتفاقا وتارة
يقول وهبتك نصف الدين من غير إضافة وظاهر الرواية أنه كالاول وقيل يكون أبرأه من نصف النصف وهو
الرابع (قوله المحرر) أى هذا هو المحرر (قوله على جها) متعلق بوهبت وصورته تركت مهرها للزوج
على أن يجمع بها فلم يجمع فالمعنى به أنه لا يبرأ لأن الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم
الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا (قوله أو تركت طامعه لها) يعنى لو قالت لزوجها وهبت مهرى منك على أن
لا تنظمى فتقبل تحت الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كما في شرح الواقعة ونسبه الى أبي بكر الاسكاف
وأبي القاسم الصغار وعاله فاضحيان بأنه تعالى الهبة بالتقبل فاذا قبل تحت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وفي
الاجناس وابن مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان ظلمها لانها لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا عاقبت الشرط
فان الرضا ثم قال والحاصل أنه لا فرق على ما عليه الفتوى بين مسئلة الظلم ومسئلة الخلع كما صرح به فاضحيان
عبد البر (قوله معلق تطليق الخ) ليس هذا في الوهبانية أصلا وانما هى مسئلة شغل عنها الشرع لئلا يظلمها
وهى قال اها متى نكحت عليك أخرى وأبرأتى من مهرى فنت طالق فهل اذا ادعى أنه أوفاه المهر فلم يبق
ما تبره عنه وأنكرت يقبل في عدم الحدث وان لم يقبل بالامتناع وطرحها كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود
الشرط فأجاب ان رد الابراء لم يحسن لانه لو كان كما ادعى فردد أبطاله وان كما ادعى فالرد ممتنع بل لان الابراء
المقتضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع لما يأتى اذا قبض ديه ثم أبرأه عنه وقبل مع الابراء ويرجع
عليه بما قبض اه لمصلحة أى وهو موهوم لم يقبل لم يصح الابراء أى فلم يحسن قال وانما سطرته دفع الماتيهوم
من الحنث بغير الابراء ونفى الشارح آخر باب التعليق بقى ما يكتب في التعليق متى نقاها أو تزوج عليها
وأبرأتها من كذا أو من باقى صداقتها ولو دفع لها السكك هل تبطل الظاهر لا لتصر بجهنم بصحة براءة الاسقاط
والرجوع بمادفعه اه وكتب عليه سدي ثمة قوله فلو دفع لها السكك أى كل الدين المعبر عنه بقوله من
كذا أو كل باقى الصداق وقوله هل تبطل أى اليمين المدكورة ووجه التوقف ان العلق معلق على شرطين
وهما النقل والابراء والتزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء مع ان المبرأ
عنه قد دفعه لها وقوله لتصر بجهنم الخ قال في الاشارة باب الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان السقاط بالقضاء المطالبة
لأصل الدين فيرجع المدينون بما أداه اذا أبرأه براءة فاسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واشتلفوا
فيما اذا أطلقوا على هذا الوفاق طلاتها بآرائهم اعن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأه براءة فاسقاط
وقوع ورجوع عليها اه والحاصل أن ليس وصف في ذمة المدينون والدين يقتضى مثله أى اذا وفى ما عليه لغيره
ثبت له على غيره مما لغيره عليه فاسقاط المطالبة فاذا أبرأه براءة فاسقاط سقط ما بذمته لغيره
فتثبت له المطالبة لغيره بما أوفاه وقد صحت البراءة بعد الدفع فلا يبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة
بحسب ما إذا أبرأه براءة استيفاء لانها بمعنى اقراره باستيفاء ديه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه
المدينون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق وبنى في رد نسائها على الاستيفاء لعدم فهم غيرها
(قوله لو يرد في غفر) الاولى ان يقول فادعى الدفع بغير (قوله وان قبض الانسان الخ) أى قبض البائع
الثمن وهو المراد بماله مبيع أى مال بدلا عن مبيعته ثم أبرأ المشتري عنه يرجع المشتري على بائعه بمادفع اليه
والدائن اذا قبض ديه ثم أبرأ المدين عنه صح ويرجع المدينون على الدائن بما قبض منه قال العلامة عبد البر
صورة الاولى باع وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأه ويرجع
المشتري على البائع بما كان دفعه اليه من الثمن والثانية لو أبرأ الدائن المدين بعد ايفاء الدين وقبضه صح
ويرجع المدينون عليه بالأصل فيه ان الدين تفتى بانه لا ابايعانها فاذا أبرأه في الدية بقى ما قبضه لافى

المحرر

على جها أو ترك طامعه لها

اذ وهبت مهر اولم يوف

بغيره

معلق تطليق بارأه مهرها

وانكاح أخرى لو يرد في غفر

وان قبض الانسان مال

مبيعه

فأبرأ أو حذنه كالدائن أظهر

مقابلة ثنى فليسحق المطالبة ويلزم برده اذا طال به اه (أقول) فيه بحث لانه لو حلف أن لا دين عليه أولا
بعد القبض لا حث لتقاضيه بما قبضه بحاله وفي فصول العمدى أن الرجوع بالابراء بعد القبض اختيار
شمس الأئمة السرخسي والصدور الشهيدون كرخوا هر زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ
انتهى فإذ كره في البيت فيه اختلاف أهل الترجيح كثرى ولما تبع الشارح ابن وهبان اقتداء بمن نقل
هذا القول عنهم من أجل أنه المذهب جعله هو الاظهر كما قال وأشرت بأظهر لما في العمادية الخ (قوله)
ومن دون) متعلق هو وقوله في البناء بصحجة وصحجة خبر ابتدأ تحذوف تقديره هي أى الهبة (قوله)
وعندي فيه وثقة أصلها العلامة عبد البر بعد أن قال ان المسألة منقولة عن النخبة والمنية والتممة وعاله في
التممة بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض والبائع وهبى البناء وقال الشفيع بل
اشترى يتهم اقول قول المشتري ثم قال وعندي في الاستدلال به نظر لانه قد يدعى أن الصحة هنا انما جاءت من
قبيل تقدم ملكه للارض وينبغى أن لا يصح هبة البناء بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة
المشاع ألا تراهم قالوا ان هبة النخل بدون الارض لا تصح لان القبض شرط هبه المشاع وقد صرحوا في
كتاب الرهن بأن رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافى لو
وهب زرعاً في أرض أو ثمر في شجرة أو حياض في سيف أو بناء في دار أو قفيزاً من صبرة أو أمره بالخصاد والجذاذ
والزراع والنقض والكيل وفعل صح استحساناً ويجعل كأنه وهبه بعد الجذاذ والخصاد وكهوا وان لم
يأذله بالقبض وفعل ضمن انتهى وتعين المصير إلى هذا التفصيل وتحمل الصحة على صحة العقد وان لم
يفقد الملك وعدمه على عدم التمام والثالث الا اذا أذن له الواهب بالعض وما عطف عليه وفعل لانه بعد
الفعل صار محو زامسماً كما قدمناه ومخالفاً رجع اليه (قوله) وأشرت باظهر (أى) فى قوله سابقاً كالدين أظهر
أى وهذا أظهر (قوله) انه لا يرجع (أى) بالدين بعد الابراء (قوله) لما في الاعتمادية) هذا ما أشرت اليه سابقاً من
مخالفة ما فيها وان اختاره البعض (قوله) أى بشكاح ضررتها) أى ببقاء ضررتها من غير طلاق يقع عليه أى فيما
قدمناه فى مسـئله التعليل ورد الابراء حيث كان المعلق طلاقها لا طلاق الضررة وفيما ذكره بعد قوله فلا
حنت وعبارة الشربة لالى أى لقهر المرأة لبقائه فى نكاحه مع الضررة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها
لا طلاق الضررة (قوله) فلاحث (أى) فلا يقع عليه طلاق * (خاتمة) * قال الطحاوى اذا كانت الهدية
لا تحتل القسمة كالنوب أو مما لا يؤكل فى الحال كاللحم ويحوم لم يجعل لأصحابه منه شيئاً وان كان مهياً للكل
فى الحال لم يجعل لأصحابه من ذلك حظاً ويسلك البقية لاهله كذا فى التاترخانية * (فروع) * قال جعلت فى
حل الساعة أى فى الدينارى فى الساعات كلها والدارين خلاصة * لوقال لأحاصمك ولا أطلبك ما لى قبلك
قالوا ليس هذا بشئ وحقه عليه على حاله حاوى * رجل سبب دابته لعله فأنزها نسان وأصلحها دهى بان
سيها وان قال من شاء فليأخذها فأنزها رجل فهى له قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم
معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلاً فالدابة على مالك صاحبها وله
ان يأخذها أين وجدها وفى الفتاوى ذكر المسـئله معقولة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال
مطلقاً كذا فى البيضا * غصب مينا خلفه مال كهما من كل حق هو له قبله قال أئمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب
فى الذمة لا على من قائم كذا فى القنية وعن محمد رجه الله تعالى اذا كان له رجل على آخر مال فقال قد حلت لك
قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو براءة كذا فى الدخيرة * فى نوادره شام رجه الله تعالى فى سرقة الدابة فى
الخان اذا وهبها لصاحبها فهى لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا فى التاترخانية * رجل عليه
دين فأتى قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث الدين صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا
فى قاضى خان لانه وهب من عليه الدين معنى لانه يملك التركة ان لم تكن مسـئله معروفة بالدين وان كانت للوارث
فيها حق وهو استحسان ولو رد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافاً لمحمد رجه الله تعالى وقيل لا خلاف فيه وانما

ومن دون أرض فى البناء
صحجة

وعندي فيه وثقة فيجبر
قلت وجه توفى تصريحهم
فى كتاب الرهن بان رهن
البناء دون الارض وعكسه
لا يصح لانه كالشائع فتأمله
وأشرت بأظهر لما فى
العمادية عن خواهر زاده
لا يرجع واختاره بعض
المشايخ وبطرف أى بشكاح
ضررتها لانه برده بالابراء
أبطاله فلا حث وليحفظ
انتهى

الخلافة فيما اذا وهب من الميت فرده وارثه وقال قبله غريم الميت أبرأ الميت عن دينه فرد وارثه لم يصح ردّه كما
 في جامع القضاة ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لسكاهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً كذا في الوجيز للكردي
 * وفي فتاوى اهو ولو أبرأ العرب أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي النظرانة عقدان يكون الموت فيهما
 بمنزلة القبول في هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات
 الموصى تجب الهبة والوصية * رجل قال لمكاتبه وهبت لك مالي عاينك فقال المكاتب لا أقبل حتى المكاتب
 والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى اهو مثل برهان الدين عن مات مفلسا وعليه دين فتبرع
 انسان بقضا دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلسا ولا يبطل حق
 المطالبة في الاثر كذا في التارخانية * بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر
 يوما يجب لهما هذه مهابة باطلة ولا يحل فصل اللبن وان جعل في حل الآب يستهلك صاحب الفضل فضله ثم
 جعله في حل حينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وأنه يجوز وان كان
 مشاعا كذا في الفتاوى الخادية * العوض في الهبة نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد أما العوض
 المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جوار هذا التعويض وصيرورة الثاني
 عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن
 يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هدا عوض عن هبتك أو يدل على هبتك أو مكان
 هبتك أو تحايل هذا عن هبتك أو تسدقت هدا بدلا عن هبتك أو كادت أو جازت بك أو أثبتت أو ما يجري
 هذا الجري حتى لو وهب الانسان شيئا وقضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للواهب ولم يقل
 عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مستترة لتسليم واحد منهما والرجوع
 والثاني أن لا يكون العوض في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح
 ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تبرع بحاله تعيراي مع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن
 الباقي ٣ هدا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد بعوض أحدهما عن الآخر قد اختلف فيه
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء بعوضه الصدقة من
 الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم أنه استحق من يده لم يكن عوضا
 وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يملك ولم يردده - يرا أولي يحدث فيه ما يعرج الرجوع فان
 كان قد هلك أو استهلكه الموهوب له لم يصح منه كملوها أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا ارد اخير الم
 يصح كذا في الدائع * وان استحق بعض العوض سابقا منه فهو عوض عن الهبة كهادان شاء رد ما في
 يده من العوض ويرجع بالهبة كملوها أو كذا فأنه لم يخرج عن ملك الموهوب له ولم يرد في دله كذا في
 السراج الوهاج وأما سلامة المعوض وهو الموهوب بشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن
 يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فلا موهوب له أن يرجع في صف العوض ان كان الموهوب
 مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في الس - عر أو زاد في البذل أو زاد فيه كاله أن يأخذ نصفه
 ونصف البقان كذا في الدائع * وان قال أو دما بقي من الهبة وأرجع في العوض كره لم يكن له ذلك وان
 كان الموضع متأكدا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب به من العوض كذا في
 السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض متأكدا ضمن كل قسمة العوض كذا في كبرى الاصل
 من - يرد خلافا كذا في الدائع * هدا اذا كان الموهوب أو عوضا شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فأما
 اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما طال العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان
 كانت هي المستحقة واد اطل العوض رجع في الهبة واد اطل الهبة رجع في العوض هدا في السراج
 الوهاج * الا ان بين ماهية والتعويض المتأخر عن الهبة مستترة بلان خلافا بين محاسبيا صح بما تصح

م قوله هذا الخ هكذا بالاصل
 ولتحذر هذه العبارة

به الهبة ويطلب بها تبطل به الهبة لا يتخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى
 ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحسالم يكن
 له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له أن يرد العوض ويرجع
 في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه
 الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد
 الهبة من القبض والخيار والافراز كذا في خزانة المفتين ولا يكون في معنى المعاوضة اية راعا وانتهاء فلا يثبت
 للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي * النوع الثاني العوض المشروط في
 عقد الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا تصح في المشاع الذي
 يحتمل القسمة ولا يثبت به الملك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يعتنع من التسليم وبعد التقاض يثبت
 له حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت به الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد
 بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض ينزله الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون
 الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضيان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف
 درهم ينقاب ببيعما ثرا بعد التقاض كذا في القنية ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فانه
 يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ملكه فله الرجوع فيه لم يعوض عنه ولبس له الرجوع فيما
 عوض كذا في شرح الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو نحلة أو أعمره فقال هذا عوض
 هبتك جاز كذا في الصعري * ويجوز تعويض الأجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للأجنبي
 المعوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره الا أن يقول الموهوب له عوض فلا
 عني على أني ضامن وهو كقول قال هب لفلان هبة هدا عني فان المأمور لا يرجع على الآخر الا أن يقول له
 الا اصر على أني ضامن هكذا في فتاوى قاضيان * والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان
 بالحبس والملازمة يكون الامر بآدائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان
 بالحبس والملازمة لا يكون الامر بآدائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة
 فعوضه عوضا على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب
 له ولم تزد ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وفدا زادت
 الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك الدراهم لم
 يكن ذلك عوضا عنه اذا كان له أن يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه ببيتة منها كذا في فتاوى
 قاضيان * وفي الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمتها ألف فباعها بالدين قبل نقد الثمن
 أخذها الشفيع بالدين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط
 الى الواهب أخذها به كذا في التاترخانية * رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم السكك اليه ثم عوضه
 الثوب أو الدراهم لم يكن عوضا عنه ما استحسناما كذا في فتاوى قاضيان السكك من الهدية وقسمه فيها وانما
 ذكرنا ذلك للوعده فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم * وفيها رجل وهب لآخر أرضا على أن ما يخرج
 منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت
 الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الموهوب
 كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاسيحابي
 رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يرد عليه ثلاثها أو ربعها أو بعضها فاقا الهبة جازة ولا يرد
 عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التاترخانية * امرأة قالت لزوجها انك تعيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تعيب

فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكثت معها زمانا ثم طلقها فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا
كانت عدته منها لاهية الحال في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه
ووعدها ان يمكث معها في هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه
الثالث اذا وهبت على شرط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج في هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر
الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط
للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان يمكث معي في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا سلمته على ان يمكث معها على ان الحائط هبة في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط وهو هبة
مهرها ان لم ينقلها فهو باطل بخلاف على ان لا ينقلها ثم ان طالعها اعاد لانهم لم ترض الابن هذا الشرط فاذا قالت
قالت الرضا والفتوى على هذا ولو قالت له اولم فسا أنطق فيها أي الوليمة فانقصه من مهرى فالامر كما قالت ولو
قال أبرئني حتى أهب لك كذا فابرائت وأبى يعود المهر وسئل أبو جعفر عن منع امرأته عن المسير الى أبيهم
وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهرنا ابعثك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى السهو وقوهبت
بعض مهرها وأوصت بالبعث على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى أبيهم او منعه اقل الهبة باطله
قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكرهة في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * المرأة اذا أرادت ان يتزوجها
الذي طلقها وقال لها المطلق لا أتزوجك حتى ترمي مالاك على فوهبت مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على
الزوج تزوجها أم لم يتزوجها لانها اجعت المال على نفسها وعوضا عن السكاح وفي السكاح العوض لا يكون
على المرأة كذا في فتاوى قاضيه * ولو قال لرب الدين ادمت فأنت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيه
* ولو قال ان متهنت برمي عن ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دعتك الدار فانت مريء مالى عليك لا يبرأ
كذا في الوحيد للكردودي * أبرأه من الدين الذي عليه لم يبرأ منه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في
الفتاوى * وفي الاقروى برمر على رجل الى خفيصة أمتعة من جنس ما يحمل البين في العادة ودفع أهل الخفيصة
اليه * لم يماحل البهم ولا رجوع لهم فيه اذا اذرتوا والمساهلة في مثل هذا حريصة فيعابدينهم قنية * بعث اليها
شيئا معيها كنهو العادة ثم تزوجها ولم يدخل بها ونخلعت بنسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا
عوضه * مت حمله صاحب المبعوث معه طلب العوض ان لم تعوضه مع شش لاسير الكبير الرشوة لا تلك
على وغيره قاض أو غيره دفع اليه سمحت لاصلاح المهم فأصلح ثم تدم يرد ما دفع اليه * في المتاع فان يدفع كل
واحد من مال الساجية أشياء فهي رشوة لا يشترط ان يكون له مال او لا * وفي خلاصة الغزى خطب
امرأة في امثليها فأبى أن يدهمها حتى يدفع اليه درهم فزوجها بجمع بمادفع لانه رشوة قنية وكذا
في الوقعات المسماة * حصم زوجته هو آذاها بالصرب والشتيم حتى وهبت الصدق منه ولم يعوضها فابراة
باطلة قنية في الاكراه * ولو أكرهه على الهبة وهب لا تصح قاضيه ان اه * البكر البالغة عنها النوت التي
هي في ضمنهم عن الدخول بزوجها حتى تم بهم أو يبيعهم حصتهم من أبيهم في الاث أو تشهد لهم بشئ فهو
باطل لانها كالمكرهة في ذلك رملى * وفيه من شرح تحفة الاقران للمصنف لوزن ابنته البكر من رجل فلما
أرادت أن تخرج من بيته الى زوجها معها الاب الا أن تشهد عليها انما استوفت منه ما يعرف به من ميراث
أمها فاقرب بذلك ثم أدت لها في المروح فان الطاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لمكونها في معنى المكرهة
لما ذكره من المدح لاسيما والبيان تغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعد العمدادى اه من نهوات
الاقروى * رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حالة ونحوه ووجلة قوهبت برب الدين للمدين
خسرين فذلك الموهوب يصرف الى الحال أم الى المؤجل أفق الامام الاجل برهان الدين المرغيباني رحمه الله
تعالى ينصرف اليها وبأفتى القاصي بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التارحانية * هبة المهر من الزوج
الميت ذهب استعسانا كذا في السراجية * الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقر هو

الموكل دون الوكيل وفي البقاء التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف
 الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتبية ولو وكل الواهب رجلاً بالتسليم ووكل الموهب له رجلاً
 بالقبض ونحوهما يصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل الموهب له وينفرد أحد
 وكيل التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل أبو القاسم عن
 أمر شرير يكره أن يدفع ماله إلى ولده على وجه الهبة وكتب إليه كتاباً بذلك وامتنع الشريك عن الأداء هل للابن
 الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعده ولا يجب له إلا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله
 تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يتخاصم إذا كان مقرباً للمال وفي الوكالة كذا في الحاوي للفتاوى
 * إذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم * إذا أجاز ملك دار الحرب ملك داو الا سلام
 جارية فهدى ملك العدو إلى أمير العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن
 مقاتل عما سمع من أبي الصبي إلى المعلم أو إلى المؤدب في النيروز أو في المهرجانات أو في العيد قال إذا لم يسأل ولم يلح
 عليه فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى (أقول) وهذا فيما إذا كان للاستاذ معلوم من بيت المال يكفيه
 والأدلة أحسنه وما تعرف من ثمن الخلو والعيدية والجمسية كما يأتي في كتاب الاجارة * وسئل الخوافي عن
 عاق كوزة أو وضعة في سطحه فأماط السحاب وأمتلأ الكوز من المطر ففاه انسان وأخذ ذلك الكوز مع
 الماء هل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رضى الله تعالى عنه وجوابه في الكوز
 مما لا اشكال فيه فأما الماء فإنه ينظر ان كان أعده لذلك حينئذ يسترده وان لم يعد له ذلك لا يسترده كذا في
 التاترخانية * أقيط في يد منقطع نخله وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواه جاز لا جني أن يقبض ما وهب
 من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي أن يسلم ماله لغيره وليس لاجنبي
 آخر أن يسترده نص عليه السرخسي في كتاب الهبة * وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل
 الحمام وقد دفع إلى صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الاناء بانه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا
 هل يصير ذلك الماء ملكاً للمعترف أم يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه اباحة للداخلين فقال صار أحق
 به من غيره ولكن ما صار ملكاً كذا في التاترخانية * يدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الابنية
 والاشجار من غير ذكر اه وكذا في الصلح على أرض أو عهات تدخل ولا يدخل الررع في الصلح من غير ذكر
 قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقبض بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة
 والوصية والاجارة والسكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق
 المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكرها ذكروها ثم وروى فسدت الهبة لانه يجمع التسليم كافي القنية
 * أقراه وهب من فلان داراً كان هذا اقراراً صحيحاً في العيانيسة الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض
 هو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى * أهل الزمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام
 فيما يرجع إلى المعاملات الا أنه لا تجوز المعاوضة بالخروج عن الهبة فيما بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو
 المعوض للخمر أو الذي وان صارت الخمر خلافاً في القابض لم تصر عوضاً ويرده إلى صاحبه وتجوز المعاوضة
 بالخمر والخمر فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبيعة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد
 للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خيراً من ذلك باطل كذا في محيط السرخسي * رجل وابنه في المفارقة
 ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لمكان على
 الابن أن يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن
 الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه وأدخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم
 انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بحد يده جاء يوم القيامة وفي يده تلك الحديدية يجب أن يمان نفسه
 والوح الضرب بالسكين وأصله يوجباً كذا في المحيط * ولو دفع إلى رجل ثوباً بانية الصدقة وأخذ المددوع

إليه طائفة أو عارية فردة على الدافع لا يحل الدافع أخذها لانه قد زال من ملكه حين قبضه الرجل فان
 أخذها لم يردده كذا في السراج الوهاج * يحتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء
 وان آثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق
 على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المسكين الذي يسألون الناس الخفاف أو يأكلون
 اسرافا قال ما لم يفاهر لك أن من تصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لا يأس بالتصدق عليه وهو مأجور عما
 قوى من سد خلته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق بماله لا يصح كذا في السراجية * التصديق بمن
 العبد على المحتاجين أفضل من الاعتناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل
 الثواب الى الميت * اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير
 بطازجة على ظن انه فاس ايسر له أن يتردها ظاهر اقال القاضي عبد الجبار ان كان قال قدما انكث منه فاسا
 ثم ظهر انه طازجة له أن يتردها وان قال ما انكث هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في
 القنية * وجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه
 من حيث الحكم كذا في السراجية وعن الحسن البصري حين يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يرضها
 حتى يتبعه آخر وان أكلها أطعم مثاها وقال ابراهيم التيمي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء فضاها
 وان شاء لم يرضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء
 لم يرض وعن عطاء بن رباح قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأذون ذبه كذا في المحيط * انما هو في التصديق
 على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن
 زكاف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن
 اسمعيل الزاهر رحمه الله تعالى قال هذا فاس واحد يحتاج الى سبعين فاسا لتكون تلك السبعون كفارة عن
 الناس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما يخرج منه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى
 الباصري اذا قال السائل بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعطيني كذا لا يجب عليه
 في الحكم والاحسن في المروء أن يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزي اذا سأل سائل بوجه الله تعالى أن
 لا يعطى كذا في التاترخايسة والله سبحانه وتعالى أعلم وأسأله الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين * وعلى جميع الأئمة التابعين * والمجتهدين والعلماء العاملين * وعلينا
 معهم برحمتك يا أرحم الراحمين * اللهم اجعل له خالص الوجه الكريمة * وموجب الفوز العظيم * في جنات
 النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه التكملة الشريفة * والتمة لللطيفة
 * المسماة بقرة يوم الانبياء * لتكملة لرد المحتار * على يد جاء بها أفقر العباد * الى عفو وولاه
 يوم التمام * محمد علاء الدين ابن الدين محمد آمين ابن السيد عمر المدني عباس عابدين
 * كان الله تعالى له ولوالديه وغفر لهم ولوالده ولما يشاءه ولمن له حق عليه بجاه
 سيد الانبياء والمرسلين * في الضحوة الكبرى في الساعة الثالثة
 ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من
 شهر سنة تسعين ومائتين وألف * من هجرة من
 حقه الله تعالى على أكل وصف * صلى الله
 تعالى وسلم عليه وعلى آله الكرام
 وأصحابه الغمام * الذين
 نرجو متابعتهم حسن
 الختام *

* (يقول راجي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي) *

نحمدك يا من جعلت قرة عيون أحبائك السعي في مرضاتك وهديت من اختصته من خايقتك التحرير
مسائل الدين ففازوا بجوزها تلك ونصلي ونسلم على سيدنا محمد الآتي بأبهر برهان وعلى آله وصحبه الذين
أتى بهم القرآن ومن أسبيلهم اتبع ولحدوسيرهم اقتفى ولم يبتدع ما تعاقب الملوان وتعاضدق منهمج
الرشد أخوان أما بعد فقد تبرع بجمدة تعالى طبع قرة عيون الانحياز لتكملة رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لبادرة زمانه ووحيد عرفانه شمس التحقيق التي سطعت في أفق المعالي و امرأة
العرفان التي أظهرت مكنون أسرار يقر رفعتها المحب والقاتل العلامة السيد محمد علاء الدين مجل
الجامع بين الفضيلتين فضيلتي العلم والنسب الشريفين مولانا السيد محمد أمين بن عابدين
أسكنه الله تعالى بفضل له أعلى عليين وهو كتاب حوى من التحقيق أقصاه ومن النقل
ما يبلغ به المقتضى مع العبارة الرشيدة وحسن السبيل الذي له من علو
البلاغة الحقيقة وقد حلى هامشه بما يلزم من الشرح المذكور وذلك
بالمطبعة الميمنية بمصر المروسة المحمية بجوار سيدي أحمد
الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المقتدر
لعنوره القدير أحمد الباي الحاي ذي العجز
والتقصير وذلك في شهر الحجة سنة
١٣٠٧ هجرية على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى
التحية آمين
أمين



* (مهرسة الجزء الثاني من قرة عيون الانبياء) *

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٩	مطلب منع السلطان عز نصره قضائه عن اكله	٢	باب دعوى الرجلين
	بشهادة الشهود الا بعد التزكية سرا وعلمنا	٤	مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطلق
٤٠	مطلب مسائل الحيطان	١٤	مطلب من أهم مسائل دعوى الرجلين معرفة
٤٠	مطلب حد القديم مالا يحفظ الاقران وراءه		الخارج من ذي اليد
٤٧	مطلب لو كانت عرصة الحائط عريضة تقسم	١٢	مطلب يستحق الرائد المتصلة والمفصلة
	بينهما ويعطى كلا من جهة داره بالاقران ويحجم	١٣	مطلب الميتة مع التواريج تتضمن معنى بينة
	الا يوبى به يفتى		دفع الخارج
٥١	مطلب الاصل ان ما اضطر الى بنائه مما لا يقسم	٢٦	مطلب لا اعتبار بالتواريج مع التنازع الامن ارج
	لا يكون متبرعا		تار يخامسة
٥٢	مطلب التبرع والرجوع دائره على الجبر وعده	٢٧	مطلب يردم ذواليد في دعوى التنازع ان لم يكن
٥٢	باب دعوى النسب ٧١ (كتاب الاقرار)		التنازع في الام
	مطلب اقل مدة الحمل للادعي ونفيه	٢٧	مطلب المراد بالتنازع ولادته في ملكه او ملك
١٠٦	باب الاستثناء ١١٨ بادا اقرار المريض		بائعه او مورثه
١١٥	مطلب الاقرار للوارث وقوف الا في ثلاث	٢٧	مطلب حد الولد ولادته آمنه ولم ينسبوا بالاثله
١٤١	فصل في مسائل شتى ١٦٠ (كتاب الصلح)		لا يقضى له
١٨٥	نصل في دعوى اديس ١٩٢ اصل في التواريج	٢٧	مطلب لا يقرح تنازع في ملكه على تنازع في ملك
٢٠٣	مطلب لا يصح صلح وكبل الخصومة		بائعه
٢٠٣	(كتاب المضاربة)	٢٧	مطلب لا يشترط ان يشهدوا أن آمنه في ملكه
٢٠٧	مطلب لا تصح المضاربة بالخافض الكاسدة	٢٧	مطلب برهن كل من خارجين أنه عبده ولد من
٢٠٧	مطلب قرض المشاع جائز		أمته وعبد هذه تملك وهو ابن عبدين وأمتين
٢٠٨	مطلب حيلة جواز التنازع في المعروف	٢٧	مطلب رأي دار تباع دابة وترتفع بشهادة
٢٢١	باب المضارب يضارب		بالمالك والتنازع
٢٢٩	مطلب حكم حاديه التنازع	٢٨	مطلب ادعى الخارج الفعل على ذي اليد ليس
٢٢٩	مطلب القول لشريك والمضارب في عقد دار		التنازع بالخارج أولى
٢٣٠	الربح والخسران وفي التنازع ولولا لشريك	٣٠	مطلب برهن كل على اقرار الا حرامه تملك
٢٣١	مطلب في المتفرقة ٢٣١ (كتاب الابداع)	٣٢	مطلب جنس مسائل القسم أربعة
٢٦١	مطلب وجوب تساوي المال بين المتنازعين في	٣٢	مطلب ما يقسم بطريق العول مدهم ثمانية
	حياته ثمرد ولو رتب بعد موته	٣٣	مطلب ما يقسم بطريق المنازعة مستثناة واحدة
٢٧٠	مطلب مودع العاصب لو استلم ملكه لا يرجع	٣٣	مطلب ما يقسم بطريق المنازعة عماله وبطريق
	عنه لو انعاصب اذا عاصبها واداهها العاصب		العول عند ثمانية مسائل
٢٨٠	يرجع على المودع ٢٨٠ (كتاب العارية)	٣٣	مطلب ما يقسم بطريق العول مدهم ثمانية
٣٠٧	(كتاب الهبة) ٣٣٨ باب الرجوع في الهبة		الرجوع في مسائل
٣٠٧	مطلب في مسائل متفرقة		الرجوع في مسائل
٣٦٠	مطلب في مسائل		الرجوع في مسائل

To: www.al-mostafa.com